

مُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ

وَمَحَاسِنُ الْإِصْطِلَاحِ

طبعة جديدة مُحرَّرة

د. عائشة عبد الرحمن
(بنت الشاطئ)

أستاذة الدراسات العليا
كلية الشريعة بفاس: جامعة القرويين



دارالمعارف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾

الإهداء

إلى مَنْ أَعَزَّنِي اللَّهُ تَعَالَى بِهِ أَبَا تَقِيًّا زَكِيًّا وَمُعَلِّمًا مَرشِدًا وَرَائِدًا أَمِينًا مَلْهَمًا وَإِمَامًا مَهِيْبًا
قُدُوةً: فَضِيْلَةً وَالِدِي الْعَارِفِ بِاللَّهِ الْعَامِلِ:
«الشيخ محمد على عبدالرحمن الحسيني»

نذرنى، رضى الله عنه، لعلوم الإسلام، ووجهنى من المهد إلى المدرسة الإسلامية، وقاد
خُطَاىِ الْأَوَّلَى عَلَى الطَّرِيقِ السَّوِيِّ، يَحْصِنُنِي بِمَنَاعَةٍ تَحْمِي فَطْرَتِي مِنْ ذَرَائِعِ الْمَسْخِ
والتشويه.

وإلى أُمِّي «السيدة فريدة عبدالسلام منتصر» والجنة تحت أقدامها.

وإلى شَيْخِي الْإِمَامِ الْجَلِيلِ الْأَصُولِي: «الأستاذ أمين الخولى»

الذِي أَدِينُ لَهُ بِتَأْصِيلِ الْمَنْهَجِ وَتَرْسِيخِ جَذُورِي فِي الْمَدْرَسَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَمَا عَلَّمَنِي مِنْ
أَصُولِ مَنَاجِحِهَا وَذَخَائِرِ تَرَاثِمِهَا، مَا أَحَقَّقَ بِهِ وَجُودِي الْعِلْمِي.

وإلى ابنتي الغالية، فقيدة العلم والشباب، «الدكتورة أمينة أمين الخولى» تفانت في
طَلْبِ الْعِلْمِ، بَدَلًا وَإِيمَانًا وَمَجَاهِدَةً وَتَجَلَّتْ لَهَا فِي دَرَاثِمِهَا الْعِلْمِيَّةِ لِلرِّيَاضِيَّاتِ بِجَامِعَةِ قَيِّنَا،
آيَاتِ الْقُدْرَةِ الْإِلَهِيَّةِ فِي النِّظَامِ الْكُونِي الْمَحْكَمِ، وَاسْتَشْرَفَتْ لِمَنَاجِحِ الْأَصُولِيِّينَ مِنْ عُلَمَاءِ
الْإِسْلَامِ، وَكَانَتْ الْمَثَالَ الْأَصِيلَ النَّبِيلَ لِطَالِبَةِ عِلْمٍ مِصْرِيَّةٍ مُسَلِّمَةٍ، عَرَبِيَّةٍ.

سَلَامٌ عَلَيْكُمْ فِي جِوَارِ اللَّهِ تَعَالَى.

مَعَ الصِّدِّيقِينَ وَالشَّهَدَاءِ ﴿وَحَسَنَ أَوْلَادِكَ رَفِيقًا﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على
سيدنا محمد خاتم رسل الله، وعلى آله وصحبه
أجمعين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

﴿اللَّهُمَّ يَسِّرْ وَأَعِنْ﴾

هذه الطبعة:

ظهرت الطبعة الأولى من (مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح) من
مركز تحقيق التراث بدار الكتب القومية بالقاهرة، سنة (١٣٩٤هـ: ١٩٧٤م)
بعد أن استغرق طبعها في مطبعة الدار أكثر من خمس سنوات، في ظروف
صعبة. فخرجت الطبعة مشوبة بأوهام وأخطاء وتصحيقاتٍ حاولتُ استدراك
ما تنهت إليه منها وقتئذ، في ملحق بالطبعة لم يخل من وهم وخطأ وتصحيف،
فضلاً عما فاتني من قصور في منهج التحقيق والتوثيق. وبلغ بي الضيق بذلك
أن تمنيت على الله عز وجل، أن ييسر لي قبل الرحيل، إعداد طبعة جديدة
محررة متقنة. واستجاب الله لدعائي، له الحمد والمنة، فعكفت على إنجاز هذه
الطبعة المحررة، قدر ما وسع الجهد وأسعفت الوسائل.

لم يكن الأمر، كما في الطبعة الأولى، مجرد إخراج متن من (المقدمة
والمحاسن) من أصول لهما موثقة. فكل منهما قد قرئ على مصنفه ووثقه
بخطه. وقد ظل أولهما بوجه خاص، مشغلة علماء الحديث من عصر ابن
الصلاح فما بعده، بحيث يمكن لأهل الاختصاص التنبيه إلى ما قد يقع في
طبعاته، وقد تعددت، من أخطاء وأوهام.

بل الأمر فيما ينبغي لتوثيق المتن، من مقابلة كل ما فيه من نقول على أصولها في الكتب التي نقل منها المصنف، صرح بأسمائها أو أبهم. واقتضى هذا وجوب البدء أولاً بجمع ما وصل إلينا من الكتب المصرح بها في نقول ابن الصلاح والسراج البلقيني، ومنها نوادر غير متداولة، ما بين مطبوع ومخطوط.. والمطبوع قلما يخلو من تصحيف وخلل ووهم، والمخطوطات لاتسلم من طمس وتآكل وخرم، وغالباً ما تكون كلماتها غير منقوطة، ومتونها خالية من الفواصل وعلامات الترقيم، وقد تكون على هوامشها إضافات دون علامة لمخارجها، تميز ما هو منها لحق لسقط من المتن، وما هو من الحواشي عليه، للمصنف أو لغيره.

وكشفت المقابلة للنقول في (المقدمة والمحاسن) على ما تيسر لي من مصادرها، عن مواضع غير قليلة من الإدراج والسقط والوهم، ما كان يمكن اتقاؤها ومصادر النقل ليست بين أيدينا، فكان أن تورطنا في ضبطها على السياق، اجتهاداً فيما لامجال فيه لاجتهاد. كما وجهت المقابلة إلى ما يكون من اختلاف النقل عن نصه في المصدر المنقول منه. وقد جرينا فيما مضى على اعتماد مصادر النقل في مواضع الاختلاف، دون أن نقدر احتمال أن يكون النقل صحيحاً، وأن الخطأ في المصدر أو المرجع المنقول منه، لوهم من مؤلفه أو ناسخه أو ناشره وطابعه، وبهذا تثقل تكاليف التحقيق بالرجوع إلى مصادر أخرى مما يُحتكم إليه في مثل هذا الاختلاف.

وكان من الإخلال بقواعد المنهج كذلك، أن قصرت في الطبعة الأولى في تخريج الأحاديث بالمقدمة والمحاسن، اقتصاراً على الاطمئنان إليها بوجودها في كتب الحديث والسنن. وما كان ينبغي أن أغفل أن علماء المصطلح يشغلون غالباً بالحديث المرفوع أو الموقوف والمرسل والمنقطع والمقطوع والمعضل، والمدرج والشاذ والغريب، والمعلل، والضعيف، والمدلس والمنسوخ، والموضوع.. وذلك كله مما لا شأن لمفهرسي الأحاديث به، وقد يكون الحديث مخرجاً من طرقة الصحاح في كتب الحديث الأمهات، ويتعلق

الأمر عند علماء المصطلح بإسناد معين أو رواية بذاتها، في كتاب منها أو في كتب غيرها من المصنفات الحديثية. وأشق ما تكون المعاناة حين لا يذكرون متن الحديث أو بابه، بل يكتفون بطرف منه أو كلمة، أو إشارة إلى إحدى طرفه، كأن يقولوا: الحديث الذي رواه فلان عن فلان وأنكر المروى عنه أنه رواه إياه، أو الحديث الذي رواه فلان عن شيخ يشارك فيه عدد من الرواة، قل أو أكثر، تشابهت أسماءهم أو ألقابهم وكناهم وأنسابهم.. ونحو ذلك من الإشارات التي بعد العهد بمن كانوا يعرفونها بمجرد الإشارة إليها، وأما نحن، في عصرنا البائس، فلا غنى لنا في تخريج الأحاديث بكتب المصطلح، عن كتب المستدرک والإلزامات والمراسيل والعلل والأوهام، ومختلف الحديث وغريبه وناسخه ومنسوخه، والتدليس والوضع.. ومسائل الحفاظ لشييوخهم. وكتب التاريخ والرجال: الجرح والتعديل، والمؤتلف والمختلف، والمتفق والمفترق، والأسماء والكنى، والألقاب والأنساب، ومعاجم الشيوخ وبرامجهم، وكتب التقييد لرواة الكتب والمسانيد، وماتيسر من كتب الأطراف والمبهمات..

وقد استغرق إعداد هذه الطبعة عشر سنين دأباً، لئن شُغِلتُ فيها، كذلك، بتكاليف الإشراف على طلابي في الدراسات العليا، لقد كان لي من صحبتهم في رسائلهم ما زادني تحريراً لمنهج التوثيق، وعلماً بقوانين التحقيق، وزودني بمصادر ومراجع لم تكن مما وقفت عليه من قبل.

وكنت كلما عكفت على إنجاز هذه الطبعة ظهر مخطوط من حيث لا أحتسب، أو نُشر من كتب التراث ما أحتاج إليه. فعدتُ على بدء أعيد النظر فيما سبق لي إنجازهُ.. وتكرر ذلك مراراً حتى بدا لي كأن لا نهاية لما رجوت إكماله. وخشيت أن ينتهي الأجل المقدر لي، وأنا هامة اليوم أو غدٍ، قبل إخراج هذه الطبعة الجديدة، فاستخرت الله تعالى وقدمتها للطبع، ويظل المجال مفتوحاً لما بها من فوات يستدرکه من ييسرهم الله تعالى لخدمة الحديث الشريف وعلومه.

أدين بالفضل فيما تزودت به لهذه الطبعة من مصورات لعشراتٍ من المخطوطات لم يكن لى غنى عنها، إلى السادة الزملاء الكرام القائمين على خزائن المخطوطات بمصر والمغرب.

وأسعفتنى الأريحية الأصيلة لصاحب السمو الملكي «الأمير سعود الفيصل» والسيد الجليل «حبيب محمود أحمد، من أعيان المدينة المنورة» بمصورات لمخطوطات نادرة من خزائن استانبول ونجد والمدينة المنورة، عزَّ على الظفر بها.

وأذكر بصادق التقدير والعرفان، ما أفدتُ من صحبتى، عشرين عاماً، لأبنائى طلاب الدراسات الإسلامية العليا بجامعة القرويين العريقة، تعلمت معهم فى كل درس لنا أولقاء، ما يُثرى وجودنا العلمى، ويرهف اعتزازنا بالانتماء إلى المدرسة الإسلامية، بما نهلتُ وإياهم من ينابيع سخية نقية لسلفنا العلماء النبلاء الصفوة، ورتة الأنبياء.

لِلَّهِ تَعَالَى الْحَمْدُ وَالْمِنَّةُ
﴿وَسَلَامٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَىٰ﴾

صدق الله العظيم

مصر الجديدة
صيف عام ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م

مدخل

١ - أبو عمرو ابن الصلاح، وكتابه.

٢ - السراج البلقيني وكتابه.

مدخل:

«يحمل هذا العلم من كل خلف عدوؤه، ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين.»

[حديث شريف]

أخرجه الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي
من عدة طرق، في الباب التاسع
من كتابه (شرف أصحاب الحديث)

قدمت في الطبعة الأولى عرضاً سريعاً لمن تتابعوا على خدمة الحديث الشريف وعلومه ورجاله، من القرن الثاني إلى أبي عمرو ابن الصلاح وطبقته، ناظرة فيهم إلى توالي الطبقات واختلاف الأمصار من مشرق ومغرب. ومن وقتئذ وأنا أستدرك عليهم بين يوم وآخر من فاتني ذكرهم. فما عدت اليوم أتجاسر على هذه المحاولة، وإني لأعتبر بالحافظ أبي عبدالله الذهبي: ترجم في المجلد الأول وبعض الثاني من (تذكرة الحفاظ) لأكثر من خمسمائة من أعيان الحفاظ إلى منتصف القرن الثالث للهجرة، ثم قال: عقب الطبقة الأخيرة منهم: «فهؤلاء المسمون في هذه الطبقة هم ثقات الحفاظ. ولعل قد أهملنا طائفة من نظرائهم، فإن المجلس الواحد في هذا الوقت كان يجتمع فيه أزيد من عشرة آلاف محبرة، يكتبون الحديث ويعتنون بهذا الشأن وبينهم نحو من مائتي إمام - في هذه الطبقة - قد برزوا وتأهلوا للفتيا.» التذكرة ٥٢٩/٢.

على مر المراحل، كانت قواعد المصطلح يتوارد عليها العلماء تأصيلاً وضبطاً وتحريراً، فبلغت من الكثرة بحيث احتيج إلى مصنفات فيها جامعة، أجمل ذكرها الحافظ ابن حجر (٧٧٣ - ٨٥٢ هـ) في خطبة كتابه (شرح نخبه الفكر في مصطلح أهل الأثر) قال بعد الحمد والصلاة على النبي: «أما بعد فإن التصانيف في اصطلاح أهل الحديث قد كثرت للأئمة في القديم والحديث. فمن أول من صنف في ذلك القاضي أبو محمد الرامهرمزي (- ٣٦٠ هـ) في كتابه المحدث الفاصل، لكنه لم يستوعب؛ والحاكم أبو عبدالله

النيسابوري (-٤٠٥ هـ) لكنه لم يهذب ولم يرتب. وتلاه أبو نعيم الأصبهاني (-٤٣٠ هـ) فعمل على كتابه مستخرجاً وأبقى أشياء للمتعب. ثم جاء بعدهم الخطيب أبو بكر البغدادي (-٤٦٣ هـ) فصنف في قوانين الرواية كتاباً سماه الكفاية، وفي آدابها كتاباً سماه الجامع لأداب الشيخ والسامع.. وقلَّ فَنُّ من فنون الحديث إلا وقد صنف فيه كتاباً مفرداً، فكان كما قال الحافظ أبو بكر ابن نقطة^(١): «كل من أنصف عِلْمَ أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه» ثم جاء بعض من تأخر عن الخطيب فأخذ من هذا العلم بنصيب، فجمع القاضي عياض (-٥٤٤ هـ) كتاباً لطيفاً سماه الإلماع، وأبو حفص المياني (-٥٨٠ هـ) جزءاً سماه ما لا يسع المحدث جهله. وأمثال ذلك من التصانيف التي اشتهرت وُسِّطت لِيُتَوَقَّرَ عليها. واختصرت لِيَتيسر فهمها. إلى أن جاء الحافظ الفقيه تقي الدين أبو عمرو عثمان بن الصلاح الشهرزوري نزيل دمشق، فجمع لما ولى تدريس الحديث بالمدرسة الأشرفية كتابه المشهور، فهذب فنونه وأملاه شيئاً بعد شيء، فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المناسب. واعتنى بتصانيف الخطيب المفرقة، فجمع شتات مقاصدها، وضم إليها من غيرها نُخبَ فوائدها، فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره، فلهذا اجتمع الناس عليه وساروا بسيره فلا يُحصى كم ناظم له ومختصر، ومستدرك عليه ومقتصر. ومعارض له ومنتصر..»^(٢)

من هذه الفقرة المجملة، يتبين مسار علوم المصطلح في مصنفاتها الجامعة، يتعاقب على خدمتها العلماء على توالي الأعصار، وتباعد الأمصار، من رامهرمز في خوزستان، ونيسابور وأصبهان وشهرزور وبغداد ودمشق، إلى مصر والمغرب. ومعهم في كل عصر ومصر عدول أئمة من الحفاظ والنظار، يحملون هذا العلم الشريف خلفاً عن سلف «ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين..»

(١) أبو بكر ابن نقطة: (كتاب التقييد في معرفة رواة السنن والمسانيد) ترجمة الخطيب البغدادي أحمد بن علي بن ثابت: ٥٦٦ مصورة من ميكروفلم معهد المخطوطات بالقاهرة ١/١٨٦ تاريخ، لمخطوط المتحف البريطاني ٨٣٦.

(٢) خطبة شرح النخبة، وتواريخ الوفيات لمن ذكرهم الحفاظ في هذه الفقرة، إضافة منا لضبط السياق الزمني.

المبحث الأول :

١ - ابن الصلاح

تقى الدين أبو عمرو الشهرزوري
(٥٧٧ - ٦٤٣هـ)

عثمان بن الصلاح عبد الرحمن بن موسى بن أبي النصر الشافعي

موجز سيرته، رحلاته وشيوخه* :

من القرن السابع، وفي نصفه الأول عاش التقى ابن الصلاح أخصب مراحل عمره، بدأت كتب التراجم والتاريخ تترجم له وتنوه به، لا نعلم خلافاً بين مترجميه في علمه وإمامته وورعه ومهابته، ولا فيما دونه من سيرته.

* مستخلص من :

- وفيات الأعيان لابن خلكان: ٢٤٣/٣ ط بيروت ١٩٧٠.

- وفيات الشريف عز الدين: ل ٢٩ مصورة الخزانة العامة بالرباط، من مصورة بغداد لمخطوط كوبريلي رقم ١١٠١

- ذيل الروضتين لأبي شامة المقدسي. ١٧٥ ط القاهرة ١٣٦٦ هـ.

- تاريخ الإسلام للذهبي، مخطوط دار الكتب بالقاهرة.

- تذكرة الحفاظ للذهبي ١٤٣٠/٤ ط حيدرآباد الدكن ١٣٧٤ هـ والعبر ودول الإسلام له: وفيات سنة ٦٤٣ هـ. وسير أعلام النبلاء، له:

- طبقات الشافعية الكبرى للتاج السبكي: ١٣٧/٥ ط أولى الحسينية بالقاهرة ١٣٤٨.

ذيل التقييد للتقى الفاسي: ٢١٦ مخطوط دار الكتب ١٩٨ مصطلح.

- وتراجم شيوخه، أكثرهم، من: -

- التقييد لأبي بكر ابن نقطة، مصورة لميكروفلم معهد المخطوطات بالقاهرة.

- التكملة لوفيات النقلة، للزكي المنذرى ط ٢ بيروت ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

- تاريخ الإسلام، وتذكرة الحفاظ والعبر، ودول الإسلام وسير أعلام النبلاء للذهبي.

- طبقات الشافعية الكبرى للتاج السبكي.

ولد سنة سبع وسبعين وخمسةائة في بلدة شَرَّخَان قرب شهرزور من أعمال إربل. وغلب عليه لقب أبيه الصلاح عبد الرحمن. وينسب إلى جده الثالث أبي النصر فيقال: النصرى، وإلى بلده: الشهرزوري الشرخاني.

حفظ القرآن في بلدته وجوده. وتفقه على والده الصلاح عبد الرحمن «وكان من جلة مشايخ بلده المشار إليهم في الفقه والصلاح» ومن أكابر الشيوخ الشافعية الذين يتصل بهم سند شيخ الإسلام أبي زكريا النووي، في فقه الشافعية «قراءة وتصحيحًا وسماعًا وشرحًا وتعليقًا. على طريقة العراقيين عن شيوخه الثلاثة: أبي إبراهيم المقدسي وأبي محمد ابن نوح وأبي حفص الربيعي الإربلي - يأتون في تلاميذ ابن الصلاح - عن تقي الدين أبي عمرو بن الصلاح. وتفقه هو على والده، وتفقه والده على أبي سعد بن أبي عصرون الموصلي، وتفقه أبو سعد على القاضي أبي علي الفارقي، وتفقه الفارقي على الشيخ أبي إسحاق الرازي، بسنده الفقهى المعروف عن الإمام الشافعي، تفقه على الإمام مالك وتفقه مالك على ربيعة الرأي عن أنس، وعلى نافع عن ابن عمر: كلاهما عن النبي ﷺ»^(١).

وكذلك تفقه ابن الصلاح على والده في فقه الشافعية على طريقة الخراسانيين. وتفقه والده على أبي القاسم ابن البزري الجزري، عن أبي الحسن الكيا الهراسي، عن أبي المعالي الجويني إمام الحرمين، عن أبي بكر المروزي الصغير، إمام طريقة خراسان، بسنده^(٢).

* * *

في الموصل:

ظهرت نجابة تقي الدين عثمان، فنقله والده إلى الموصل، فسمع الحديث من:

«ابن السمين» أبي جعفر عبيد الله بن أحمد الوراق، نزيل الموصل (٥٢٣ - ٥٨٨ هـ)

(١-٢) النووي: تهذيب الأسماء واللغات ١٨/١، ١٩ ط بيروت. وتصحفت فيها كنية أبي سعد ابن أبي عصرون، بأبي سعيد. وانظر تراجم الشيوخ المذكورين في سند النووي الفقهى، في كتابه تهذيب الأسماء. وترجمة الصلاح عبد الرحمن في وفيات ابن خلكان ٢٤٣/٣، وطبقات الشافعية للتاج السبكي ٦٥/٥ ونبلاء الذهبى: ج ٢٢ ويأتى فيها بلى من العرض، نزوحه مع ولده إلى الشام ووفاته بحلب في المدرسة الأُسدية، سنة ٨١٦ هـ.

وقرأ عليه. كتاب (المهذب لأبي إسحاق الشيرازي) في فقه الشافعية «وكره وهو غض الصبا لم يطر شاربه»

ومن شيوخ ابن الصلاح بالموصل:

«نصر الله بن سلامة» بن سالم، أبو المعالي الهيثق المقرئ المحدث (-٥٩٨ هـ) سمع ببغداد من أبي الفضل محمد بن ناصر المقدسي، وأبي الكرم الشهرزوري، وأبي الفتح الكروخي، وحدث ببغداد والموصل.

«عبد المحسن الطوسي، أبو القاسم» بن عبد الله بن أحمد بن عبد القاهر خطيب الموصل (٦٢٣ هـ) من بيت العدالة والخطابة والرواية. سمع بالموصل من أبيه أبي نصر عبد الله، ومن عمه أبي محمد عبد الرحمن. وببغداد من أبي الكرم الشهرزوري. وحدث ببغداد والموصل^(١).

ثم لزم ابن الصلاح شيخه العلامة:

«العماد ابن يونس» أبا حامد محمد بن محمد بن محمد بن منعة الإربلي الموصل الشافعي، إمام وقته في المذهب والأصول والخلاف، ومدرس النظامية. ومصنف (المحيط) في فروع الشافعية، جمع فيه بين (المهذب لأبي إسحاق الشيرازي، والوسيط لأبي حامد الغزالي) ونجب عليه أئمة (٥٣٥ - ٦٠٨ هـ).

أقام ابن الصلاح بالموصل زمناً يشتغل معيداً لشيخه العماد أبي حامد، بالمدرسة النظامية^(٢). واتصل وقتئذ بأخي شيخه:

«الكمال ابن يونس» موسى بن محمد بن محمد بن محمد بن منعة، أبي الفتح الموصل الشافعي، الفقيه العلامة في العقليات والإلهيات (٥٥١ - ٦٣٩ هـ) بالغ ابن الصلاح في الثناء على فضائله وتعظيم شأنه. وفي ترجمته أن ابن الصلاح «سأله أن يقرأ عليه شيئاً من المنطق سراً فأجاب به إلى ذلك، وتردد إليه مدة يقرأ عليه فلم يُفتح عليه بشيء. فقال له

(١) ابن خلكان والذهبي والسبكي، في ترجمة ابن الصلاح. وترجمة شيخه عبد المحسن ابن الطوسي من (تكملة المنذرى: ٢٠٢٣/٣) كتب له بالإجازة من الموصل غير مرة إحداها في سنة ٦١٠.

(٢) ابن خلكان والذهبي والسبكي، في شيوخ ابن الصلاح. وترجمة العماد أبي حامد ابن يونس من (تكملة المنذرى ١١٩٨/٢، وتاريخ الإسلام والعبر للذهبي: وفيات سنة ٦٠٨، وطبقات التاج السبكي ٤٥/٥).

الكمال: يا فقيه، المصلحة عندى أن تترك الاشتغال بهذا الفن. فسأله: ولم يا مولاي؟ فقال: لأن الناس يعتقدون فيك الخير، وهم ينسبون كل من يشتغل بهذا الفن إلى فساد الاعتقاد، فكأنك تفسد عقيدتهم فيك ولا يحصل لك من هذا الفن شيء.. فقبل إشارته وترك قراءته»^(١).

ثم آثر ابن الصلاح الرحلة في طلب العلم والسماح. فاتجه شرقاً وطوف بالحواضر العلمية في خراسان وبنيسابور ومرو. وقزوين.. وأدرك جلة من علمائها ومسنديها الكبار، قبل أن يجتاحها التتار من سنة ٦١٦ هـ.

رحلته كانت قبل وفاة شيخه (العماد أبي حامد ابن يونس، سنة ٦٠٨ هـ، وفيها توفى بنيسابور منصور بن عبد المنعم الفراوى وهو من شيوخ ابن الصلاح، لقيه بنيسابور وسمع منه وحدث عنه.

والراجح أنه لقي ياربل، أو بنيسابور:

«أبا الخطاب ابن دحية الكلبي، عمر بن حسن بن على السبتي، نزيل القاهرة». وسمع منه (الموطأ) رواية يحيى بن يحيى الأندلسي. ففي ترجمة الحافظ ابن دحية، بتذكرة الحافظ وذيل التقييد: «أنه حدث بالموطأ، رواية يحيى بن يحيى سنة ستائة، سمعه منه تقي الدين ابن الصلاح». وفي ترجمة ابن دحية بنفح الطيب: سنة نيف وستائة. وذكر أنه في رحلته الواسعة إلى العراق وأصبهان وخراسان: «صنف التنوير في مولد السراج المنير، عند قدومه إلى أربل في سنة ٦٠٤ هـ، وهو متوجه إلى خراسان، وبعدها سمع بنيسابور من منصور بن عبد المنعم الفراوى والمؤيد الطوسي - وهما من كبار شيوخ ابن الصلاح النيسابوريين - .. وعاد أبو الخطاب ابن دحية إلى مصر، وولى مشيخة المدرسة الكاملة بالقاهرة، وفيها وفاته سنة (٦٣٣ هـ)^(٢).

(١) ترجمة الكمال ابن يونس في: وفيات ابن خلكان ٢٥٣/٤، والمختصر لأبي الفداء المؤيد إسماعيل (١٧٠/٣) ط الحسينية بالقاهرة ١٣٢٥ هـ) والطبقات للتاج السبكي ١٦٠/٥ ومعها ترجمته في تكملة المنذرى ١١٩٨/٣، وتاريخ الإسلام ودول الإسلام والعبر: للذهبي، وفيات سنة ٦٣٩ هـ.

(٢) تذكرة الحافظ: ١٤٢١/٤، وذيل التقييد للفاسي (٢٣٩/أ) ونفح الطيب للمقرى: ٣٧١/١ ط أولى،

الأزهرية بالقاهرة ١٣٠٢ هـ.

في نيسابور:

سمع ابن الصلاح من:

«المؤيد الطوسي» أبي الحسن بن محمد بن علي النيسابوري الشافعي»، الحافظ المسند الرحلة (٥٢٤ ظنا-٦١٧هـ) سمع منه ابن الصلاح صحيح البخاري بسامعه من أبي عبد الله الفراوي (٤٤٠-٥٣٠هـ) وهو آخر من حدث عنه، بسامع الفراوي من سعيد بن أبي سعيد العيار النيسابوري (٤٥٧هـ) بسامعه من أبي عبد الله الشبوي المروزي، بسامعه في سنة ٣١٦ من الفربري (٢٣١-٣٢٠هـ) بسامعه من الإمام البخاري. وحدث به المؤيد الطوسي أيضاً، عن وجيه بن طاهر الشجامي (٤٥٥-٥٤١هـ) وأبي الفتوح الشاذياخي (٥٣٥هـ) بسامعهما من أبي سهل الحفصي (٤٦٦هـ) عن أبي الهيثم الكشميني (٣٨٩هـ) عن الفربري.

وبصحيح مسلم عن أبي الحسين عبد الغافر الفارسي (٣٥٣ - ٤٦٦هـ) عن أبي أحمد الجلودي النيسابوري (٣٨٩هـ) عن إبراهيم بن محمد بن سفيان النيسابوري (٣٠٠هـ) عن الإمام مسلم^(١). وهو سند الحافظ ابن حجر لرواية ابن شويه عن البخاري من طريق أبي عمرو ابن الصلاح (أسانيد ابن حجر لروايات البخاري، في مقدمة فتح الباري).

* * *

«منصور بن عبد المنعم بن عبد الله بن محمد بن الفضل الفراوي، ذو الكنى الثلاث: أبو الفتح وأبو بكر وأبو القاسم، بن أبي المعالي بن أبي البركات بن أبي عبد الله الفراوي». الفقيه المفتي الحافظ المسند (٥٢٢-٦٠٨هـ).

سمع منه أبو عمرو ابن الصلاح صحيح البخاري، عن جد أبيه «أبي عبد الله الفراوي، بسنده. وصحيح مسلم، عن جد أبيه عن عبد الغافر الفارسي، أبي الحسين. والأربعين لأبي البركات عبد الله الفراوي (٥٤٧هـ) بسامعه منه. والسنن الكبرى لأبي بكر البيهقي قراءة عليه، بسامع منصور الفراوي من أبي المعالي الفارسي

(١) تقييد ابن نقطة: ل ١٥٥، وتكملة المنذرى وقال: «ولنا منه إجازة كتب بها إلينا من خراسان غير مرة إحداهن في جمادى الآخرة سنة ٦٠٧هـ» (١١٩٨/٣) وتذكرة الحفاظ ١٤٢١/٤.

(٤٤٨-٥٣٩هـ) قراءة عليه، عن أبي بكر البيهقي (٣٨٤-٤٥٨هـ) - وهو السند في مطبوعة السنن الكبرى المقروءة على ابن الصلاح - وبه حدث أبو عمرو و ابن الصلاح بكتاب المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي، والأربعين حديثاً المخرجة من المجلد الأول منها، انتقاء أبي المعالي الفارسي.

وشيخه منصور من بيت العلم والرواية، عدَّ الزكي المنذري سبعة محدثين منهم نسفاً^(١).

«زينب الشعرية النيسابورية، أم المؤيد بنت أبي القاسم عبدالرحمن بن الحسين الشعرى^(٢) المسندة المعمرة. تفردت بكثير من مسموعاتها، وانقطع بموتها إسناد عال (٥٢٤-٦١٥هـ)..»

حدثت بصحيح البخاري، عن وجيه الشحامي وأبي الفتوح الشاذياخي، عن أبي سهل الحفصي، عن الكشمهيني. وسمعت كذلك عن أبي المعالي الفارسي، عن سعيد العيار، عن ابن شبيوه، عن الفريري. وممن أجازها أبو الحسن عبد الغافر بن إسماعيل بن عبد الغافر الفارسي، وأبو القاسم الزمخشري^(٣).

«ابن الصفار: الشهاب أبي بكر النيسابوري، القاسم بن أبي سعد عبد الله بن أبي حفص عمر بن أحمد بن منصور الشافعي» الفقيه النبيل الحافظ المسند، شيخ خراسان،

(١) التقييد في معرفة رواة السنن والمسانيد، لأبي بكر ابن نقطة: ل ١٥٥ مصورة معهد المخطوطات ١/١٨٦ تاريخ، لمخطوط المتحف البريطاني ٨٣٦. ومنصور من شيوخ ابن نقطة. وتكملة المنذري ج٢ ت ١٢٠٢، وكتب له بالإجازة. والفراوي، ضبطه السمعاني في الأنساب، وابن الأثير في اللباب، عنه، بضم الفاء، نسبة إلى فراو، بليدة مما يلي خوارزم.

وفي مستفاد الرحلة للتجيبى، عن شيخه أبي الفتح الشيباني الدمشقي، قال: «أخبرنا الإمام تقي الدين أبو عمرو بن الصلاح قراءة عليه ونحن نسمع في جمادى الأولى سنة ٦٣٨، قال: الفراوى نسبة إلى بليدة من ثغر خراسان مما يلي خوارزم، تسمى بالعجمية فراؤوه. وذكر أبو سعد السمعاني فيما قرأته بخطه من كتاب الأنساب، الفراوى، يضبطه بخطه مولعاً بذلك. وسألت حفيد الفراوى الشيخ أبا القاسم عن ذلك فقال: هو الفراوى بالفتح. قلت: ولا معدل عن هذا فإنه المعروف المتعالم، والسمعاني لم يذكر مستند الخلاف. انتهى كلام أبي عمرو رحمه الله» المستفاد ٩٢.

(٢) تقييد ابن نقطة (ل ١٦٩) وفيه أنها كتبت له بالإجازة من نيسابور غير مرة إحداهن في شهر رجب سنة ٦٠٨هـ. والتكملة للمنذري (١٦٤٨/٢) وفيها أنها تدعى أيضاً «حرة» وله إجازة كتبت عنها من نيسابور سنة ٦٠٨هـ. وابن خلكان (ت ٢٣٧) وله إجازة منها كتبت في بعض شهور سنة ٦١٠هـ. وذيل التقييد للفاسي وأرخ مولدها سنة ٥٢٥هـ.

الإمام ابن الإمام ابن الإمام. روى عن جده أبي حفص، وأبي البركات عبد الله الفراوى ووجيه الشحامى، وأبى الأسعد القشيرى. وروى عنه الأئمة: ابن الصلاح وأبوبكر ابن نقطة والزكى البرزالى والضياء المقدسى وإبواسحاق الصريفينى. مولده سنة ٥٣٣ هـ، واستشهد عندما دخل التتار نيسابور سنة (٦١٨ هـ)^(١).

* * *

وسمع ابن الصلاح بمرؤ، من:

«أبى المظفر السمعانى» الفخر عبدالرحيم بن أبى سعد عبدالكريم بن محمد ابن أبى المظفر منصور بن محمد السمعانى. مسند خراسان (٥٣٧-٦١٧ هـ) أسمعه أبوه مبكراً من شيوخ خراسان، منهم أبو الوقت السجزى؛ سمع منه صحيح البخارى، ومسندى الهيثم بن كليب وأبى محمد الدارمى. وأبوالبركات الفراوى: سمع منه صحيح أبى عوانة الإسفرائينى. وأبوطاهر السنجى: سمع منه مسندى الشافعى وابن وهب.^(٢)

* * *

ومن شيوخ ابن الصلاح بقزوين:

«الإمام الرافعى» أبو القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبدالكريم القزوينى (-٦٢٣ هـ) شيخ الشافعية الصدر الرئيس، صاحب (الشرح الكبير) إليه انتهت معرفة المذهب ودقائقه. نقل النووى والذهبى والتاج السبكى فى ترجمته قول ابن الصلاح: «أظن أننى لم أر فى بلاد العجم مثله.»^(٣) وعقب السبكى: «قلت: لا شك فى ذلك.»

* * *

(١) طبقات التاج السبكى ٣/٥ وشيوخه ومسموعاته فى تقييد ابن نقطة (ل ١٤٨) وهو من أصحابه. وترجم له المنذرى فى (التكملة ٣/١٨٦٠) وله منه إجازة كتب بها إليه من نيسابور غير مرة إحداها فى سنة ٦٠٨ هـ، وتاريخ الإسلام والعبر للذهبى، وفيات سنة ٦١٨ هـ.

(٢) تقييد ابن نقطة (ل ١٢٣٠) وفيه: «انقطعت عنا أخباره من سنة ٦١٧ هـ» وأرخه الذهبى فى وفياتها وقال: «عدم فى دخول التتار بمرؤ فى آخر العام (العبر، وتاريخ الإسلام).

(٣) تهذيب الأسماء للنووى (الكنى ت ٤٠٥) وطبقات الشافعية الكبرى ١١٩/٥، وتاريخ الإسلام، ودول الإسلام، والعبر: للذهبى - وفيات ٦٢٣ هـ - وأعلام النبلاء، له (ج ٢٢).

وسمع بهمدان من :

«أبي الفضل ابن المعزم، عبد الرحمن بن عبد الوهاب بن صالح الهمداني إمام جامعها. وكان فيما قال ابن نقطة: «محدثاً مكثراً صحيح السماع، سمعت منه ثلاثيات البخاري» ولم يؤرخ وفاته، وأرخه الزكي المنذري والذهبي في وفيات سنة (٦٠٩هـ)^(١).

ثم رحل أبو عمرو ابن الصلاح إلى بغداد، حاضرة الخلافة قبل أن يجتاحها التتار. فسمع من شيوخها الحفاظ ومسنديها المعمرين. ومن روى عنهم في كتابه علوم الحديث: «الضياء ابن سكينه، أبو أحمد عبد الوهاب بن أبي منصور علي بن عبدالله البغدادي» شيخها الحفاظ (٥١٩-٦٠٧هـ) سمع من أبيه وطبقته من أعلام المسندين. ورافق الإمام أباسعد السمعاني أكثر من أربعين سنة. وحدث بمكة وبغداد والشام ومصر بمسموعاته، ومنها: الغيلانيات وأحاديث المزني، من أبي القاسم هبة الله ابن الحصين. وجامع الترمذي، من أبي الفتح الكروخي، وصحيح مسلم بإجازته من أبي عبدالله الفراوي^(٢).

«ابن طبرزد، أبو حفص عمر بن محمد بن معمر الدارقزي البغدادي» المعمر المسند المؤدّب (٥١٦ - ٦٠٧هـ) أسمعه أخوه البقاء محمد وسمع بنفسه من أكابر الشيوخ. وتفرد بالرواية عن عدد منهم. وحدث ببغداد وإربل والموصل وحلب ودمشق. قرأ عليه ابن الصلاح ببغداد (جزء الأنصاري) روايته عن أبي بكر محمد بن عبد الباقي الأنصاري البغدادي (٥٣٥هـ) بسنده إلى محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري البصري صاحب الجزء (٢١٥هـ) وحدث بسنن أبي داود، سماعه لبعضها من أبي البدر الكرخي ولبعضها من مفلح الدومي، بروايتها عن أبي بكر الخطيب. وجامع الترمذي، من أبي الفتح الكروخي (تقييد ابن نقطة) وبالغيلانيات، قرأها عليه الكرخي المنذري بدمشق في ذي

(١) تقييد ابن نقطة (ل ١١٨) وتكملة المنذري (١٢٣٦/٢) وله منه إجازة، كتب بها إليه من همدان في سنة ٦٠٨هـ، وتذكرة الحفاظ والعبر، وتاريخ الإسلام: وفيات سنة ٦٠٩هـ. وخرج له أبو عبد الله ابن الديبشي مشيخته في جزئين وبعض ثالث، شيوخه فيها ثلاثة وثلاثون، واستدرك عليه. قاله المنذري.

(٢) تقييد ابن نقطة (ل ١٢٩) وتكملة المنذري (١١٤٦/٢)-وفيها: ولنا منه إجازة كتب بها إلينا من بغداد غير مرة. وخرج له صاحبنا أبو عبد الله النجار مشيخته في جزأين، وتاريخ الإسلام والعبر ودول الإسلام للذهبي، وفيات سنة ٦٠٧هـ والنبلاء: ج ٢٢.

الحجة سنة ٦٠٣هـ)، وسمع منه كثيراً من الكتب الكبار والأجزاء والفوائد^(١).

بعدها كانت الرحلة إلى الشام، مستهلاً مرحلة جديدة من حياته، ذكرها كل مؤرخيه في ترجمته، وإن لم يعينوا تاريخها، فيما قرأت، وهل كانت رحلة في طلب العلم والسماع، أو كانت نزوح هجرة؟

هنا أحتاج إلى استطراد يسير، نطل به على عصر ابن الصلاح:

قبل مولده بنحو من عشر سنين، في مستهل سنة ٥٦٧هـ، كان «الملك العادل نورالدين محمود بن زنكى» قد قطع الخطبة للفاطميين بالشام، وأمر «صلاح الدين بن نجم الدين أيوب» نائبه على مصر، أن يقطعها بها. وأعيدت الخطبة للعباسيين بمصر والشام.

في سنة ٥٦٩هـ توفي العادل نورالدين، وآلت الدولة إلى صلاح الدين الأيوبي فواصل جهاد الصليبيين، وفي شهر ربيع الثاني من سنة ٥٨٣ كانت وقعة حطين الظافرة، وأعقبها تحرير بيت المقدس من قبضتهم، يوم الجمعة السابع والعشرين من شهر رجب، بعد مولد ابن الصلاح بنحو من خمس سنوات. وتوالت المعارك الباسلة في الجبهة الصليبية بمصر والشام إلى أن توفي الملك المظفر صلاح الدين، في صفر سنة ٥٨٩، وتقاسم بنوه ملك مصر ودمشق وحلب، واستقل أخوه أبوبكر الأيوبي بالكرج والجزيرة وديار بكر وميفارقين، واستقل أخوها سيف الإسلام ضغتكين باليمن من زبيد إلى حضرموت. ونشبت بينهم فتن شرسة، وعاد الصليبيون يعربدون على ساحة الشام ويهددون ثغور مصر، حتى آلت الدولة الصلاحية إلى الملك العادل سيف الدين أبي بكر بن أيوب، أخى صلاح الدين، فحمل لواء الجهاد إلى وفاته سنة (٦١٥هـ).

بعد سنة واحدة - أى سنة ٦١٦ - تحركت جيوش التتار مما وراء النهر، فاجتاحوا خوارزم وبخارى، فقتلوا وخرّبوا وما أبقوا. وأخذوا خراسان إلى حدود العراق، ثم عطفوا على قزوين وأذربيجان فاستباحوها، وكرّوا على إربل ودخلوا مرو آخر سنة ٦١٧ فوطئوها وطأة ساحقة.

(١) تقييد ابن نقطة (١٣٧) وتكملة المنذرى (١١٥٨/٢) والعبر، ودول الإسلام للذهبي، وفيات ٦٠٧هـ.

«واستهلت سنة ٦١٨ هـ والدنيا تغلى بالتتار» بلفظ مؤرخ الإسلام الحافظ الذهبي في
(العبر)

وقتئذ كان ابن الصلاح وأبوه في ديار الشام، ويتعين أن الرحلة إليها كانت قبل سنة
٦١٢ هـ. إذ توفي فيها «الحافظ عبد القادر الرهاوى» أول شيوخه الشاميين وفاة. فلئن
كان ابن الصلاح رحل مع أبيه في طلب السماع ولقاء الشيوخ، لقد سُدَّتْ عليهما كل سبل
العودة إلى إربل، والتتار يظنون بلاد الإسلام مما وراء النهر إلى حدود العراق، لم يبقوا
على شيء في إربل وسائر الحواضر الإسلامية التي كانت عامرة بشيوخ ابن الصلاح.

ومن أكابر شيوخه الشاميين الذين لقيهم وسمع منهم بدمشق:

«أبو القاسم ابن الحرستاني» جمال الدين عبدالصمد بن محمد بن أبي الفضل
الأنصارى الدمشقى الشافعى. قاضى القضاة.

سمع من شيوخ الوقت، وله إجازات عالية من الشيوخ الشاميين والعراقيين
والأصبهانيين، وانتهى إليه علو الإسناد وتفرد^(١).

«الفخر ابن عساكر» أبو منصور عبدالرحمن بن محمد بن الحسن بن هبة الله
الدمشقى، شيخ الشافعية بالشام ومن بيت العلم والرواية بها^(٢).
(٥٥٠ طنا - ٦٢٠ هـ)

«الشيخ الموفق» أبو محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسى الصالحى
(٥٤١-٦٢٠ هـ) شيخ الحنابلة الإمام الصدر القدوة، نقل الحافظ الذهبي في ترجمته قول
الحافظ الضياء أبى عبدالله المقدسى: «سمعت أبا عمرو ابن الصلاح يقول: «ما رأيت
مثل الشيخ الموفق»^(٣).

(١) تقييد ابن نقطة (ل١٣١) تكملة المنذرى (١٥٦٨/٢) لقيه بدمشق وسمع منه. تاريخ الإسلام والعبر
ودول الإسلام: وفيات سنة ٦١٤ هـ وطبقات الشافعية الكبرى للتاج السبكي: ٧٤/٥.
(٢) تكلمة المنذرى (٣/١٩٣٥) وله منه إجازة كتب بها إليه من دمشق غير مرة. تاريخ الإسلام والعبر
ودول الإسلام للذهبي: وفيات سنة ٦٢٠ هـ، طبقات الشافعية الكبرى للتاج السبكي ٦٦/٥.
(٣) العبر (٥/٨٠) وسير أعلام النبلاء ج ٢٢، والضياء المقدسى ثم الدمشقى الصالحى الحنبلى، محمد بن
عبدالواحد، من أقران ابن الصلاح ويشاركه في كثير من شيوخه (٥٦٩-٦٤٣ هـ)

وسمع بحران من حافظها ومفتيها:

«أبي محمد عبد القادر بن عبد الله بن عبد الرحمن الرُّهاوى الحنبلى» المسند الرحال. طوف بالبلاد، وسمع من أكابر شيوخ الوقت. ومن مسموعاته جامع الترمذى، سمعه بهراة من نصر بن سيار، أبي الفتح الهروى، عن أبي عامر الأزدى (٥٣٦ - ٦١٢ هـ)^(٤).

وسمع بحلب من:

«ابن الأستاذ، أبي محمد عبد الرحمن بن الأستاذ عبدالله بن علوان الأسدى الحلبي» من شيوخها الصالحين. سمع بحلب من نزيلها أبي محمد عبد الله بن محمد الصنهاجى الأشيرى (-٥٦١ هـ) وطبقته. وسمع ببغداد وأجاز له جماعة من شيوخ خراسان وأصبهان ودمشق ومصر والإسكندرية وحدث^(٢) وفاته بحلب سنة ٦٢٣ هـ.

وابن الصلاح، فى (سن السماع بالمقدمة) يروى عن أبي محمد عبد الرحمن بن عبد الله الأسدى، عن أبي محمد ابن الأشيرى، عن القاضى عياض^(٣).

* * *

فى الشام كانت الحياة العاملة الخصبية للتقى أبى عمرو ابن الصلاح:

«أقام فى بيت المقدس مدرساً بالمدرسة الصلاحية، إلى أن هدم سلطان الشام الملك المعظم - شرف الدين عيسى بن الملك العادل سيف الدين أبى بكر الأيوبى صاحب دمشق - سور البلد عجزاً عن حمايته وخوفاً من الفرنجة أن تسيطر عليه. واتجه إلى

(١) تكملة المنذرى (١٣٩٩/٢) أجازة من حران، كتابة، غير مرة، إحداها فى ذى الحجة سنة ٦٠٥، تذكرة الحفاظ ودول الإسلام والعبر للذهبي: وفيات سنة ٦١٢، وذيل طبقات الحنابلة لابن رجب ٨٢/٢، وذيل التقييد للتقى الفاسى (ل ١٢١، ١٥٨).

(٢) تكملة المنذرى (٢١٠٥/٣) وله منه إجازة كتب بها إليه من حلب غير مرة، إحداها فى صفر سنة ٦١٠، وتاريخ الإسلام والعبر للذهبي، وفيات سنة ٦٢٣ هـ، ويشاركه فى اسم الشهرة والكنية، ولده: ابن الأستاذ أبو محمد زين الدين عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدالله بن علوان الأسدى الشافعى، قاضى القضاة ومن سرّوات الرؤساء (٥٧٨-٦٣٥ هـ).

وابنه الكمال أحمد بن الزين عبد الله بن أبى محمد عبد الرحمن الحلبي الشافعى، قاضيهما، ابن الأستاذ (- ٦٦٢ هـ)

(٣) مقدمة ابن الصلاح، النوع الرابع والعشرون.

دمياط فكان مع أخيه الكامل في كشف الصليبيين عنها» وقد أرخ ابن الأثير وأبو الفدا المؤيد إسماعيل والذهبي كائنة هدم سور المقدس في أول سنة ٦١٦ هـ، «وانجفل الناس وتشتتوا»^(١).

ونزح أبو عمرو إلى دمشق.

وأما والده «الصلاح عبد الرحمن» فسكن حلب مدرساً في المدرسة الأُسدية، إلى وفاته بها في سنة ٦١٨ هـ^(٢).

* * *

وفي حاضرة الشام، أخذ التقى أبو عمرو ابن الصلاح مكانه المرموق «يعيد زمان السالفين ورعاً وعلماً» ولى التدريس في «المدرسة الرواحية» مفوضاً في أمرها من قبل منشئها الزكي ابن رواحة^(٣).

وعهد إليه الملك الأشرف، موسى بن الملك العادل سيف الدين أبي بكر الأيوبي «في النظر في «مدرسة بيت الشام» وفوض إليه أمرها، وكان أول من ولى التدريس به»^(٤). ثم لما عمر الملك الأشرف «المدرسة الأشرفية» بدمشق، ولى أبا عمرو ابن الصلاح أمرها، وفوض إليه مهام التدريس بها^(٥).

فكان فيما قال تلميذه وصاحبه شمس الدين ابن خلكان: «يقوم بوظائف الجهات الثلاث من غير إخلال بشيء منها إلا بعذر ضرورى لا بد منه، مع اشتغاله بالفتوى تأتبه

(١) الكامل، والمختصر في أخبار البشر، وتاريخ الإسلام.

والعبر: سنة ٦١٦ هـ وتوفي الملك المعظم شرف الدين عيسى سنة ٦٢٤ هـ وفي سنة ٦٢٦، تفاوض أخواه الملك الكامل والملك الأشرف مع الفرنج على تسليم بيت المقدس إليهم، «واستعظم المسلمون ذلك وأكبروه، ووجدوا له من الوهن والألم ما لم يكن وصفه» (ابن الأثير في الكامل ١٢/١٨٧).

(٢) وفيات الأعيان (٣/٢٤٣، ١٠٨) وطبقات الشافعية الكبرى (٥/٦٥). وأعلام النبلاء ج٢٢.

(٣) أنشأها الزكي ابن رواحة الدمشقي، فضل الله بن محمد الأنصارى، بدمشق في سنة ٦٢٠ هـ (مختصر

تنبيه الطالب وإرشاد الدارس في أخبار المدارس لأبي المفاخر النعمي) ص ١٢ مخطوط دار الكتب.

(٤) هي المدرسة الشامية البرانية، أنشأتها ست الشام ربيعة خاتون بنت نجم الدين أيوب بن شادي،

بدمشق، قبل وفاتها في سنة ٦١٦ هـ (مختصر النعمي: ١٢، والعبر للذهبي ٥/٦١).

(٥) المدرسة الأشرفية، عمرها الأشرف موسى بن الملك العادل سيف الدين أبي بكر، بدمشق في سنة ٦٢٨

وفتحت ليلة النصف من شعبان لسنة ٦٣٠ هـ قبل وفاة الملك الأشرف في سنة ٦٣٥ هـ (مختصر النعمي: ص ٣)

مع تاريخ الإسلام ودول الإسلام والعبر للذهبي.

من الأقطار، والتأليف والدرس» ورُحِّل إليه طلاب العلم من الآفاق» شهد له مؤرخوه من أصحابه وتلاميذه، على أنه «كان وافر الجلالة والعقل حسن السمات نبيلاً متبحراً في العلم مضرب المثل في الطلب مجتهداً في العبادة والطاعة، مشهوداً له بالورع والتقوى والصلاح والسداد، مجمّعا على إمامته وجلالته».

إلى أن توفي، نضر الله وجهه، سحرَ الأربعاء الخامس والعشرين من شهر ربيع الآخر سنة ثلاث وأربعين وستائة «فازدحم عليه الناس وُصِّل عليه مرتين، ثم شيعوه إلى مثواه في مقابر الصوفية، وقبره ظاهر يزار ويتبرك به، قيل: والدعاء عنده مستجاب» فيما حكى المحافظ أبو عبد الله الذهبي - المتوفى سنة ٧٤٨ هـ - في أعلام نبلائه، والتاج السبكي المتوفى سنة ٧٧١ هـ، بعد وفاة التقى ابن الصلاح بنحو من مائة وثمانٍ وعشرين سنة.

* * *

مصنفات أبي عمرو ابن الصلاح

في الحديث وعلومه:

● كتابه (المقدمة في علوم الحديث) يأتي.

● (شرح صحيح مسلم)

مذكور له في شروح الصحيح. وأفاد بروكلمان بوجود نسخة منه في مكتبة أياصوفيا بعنوان: صيانة صحيح مسلم من الخلل والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط (١٨٢/١) ومثله في التراث العربي لسزجين، وتصحفت في ترجمته كنية أبي عمرو، بأبي عمر (٢١٢/١)

ويُكثَرُ منه النووي في شرحه لصحيح مسلم، كما ينقل عنه في تهذيب الأسماء واللغات. وفي (مستفاد الرحلة والاعتراب لأبي القاسم التجيبي السبتي - ٧٣٠هـ) نص ما أملاه ابن الصلاح من فوت سماع لبراهيم بن سفيان، من صحيح مسلم، - فهو يرويه عنه بالإجازة - سمعه التجيبي بدمشق في سنة ٦٩٧هـ من شيخه الكمال أبي العباس الدمشقي، أحمد بن أبي الفتح بن محمود الشيباني (-٧٠٢هـ) بسامعه من ابن الصلاح بدمشق في سنة ٦٣٨هـ.

نُشر حديثا بعنوان (صيانة صحيح مسلم من الخلل والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط)

● (الأحاديث الكلية التي عليها مدار الدين)

ذكره حاجي خليفة مع (الأربعين النووية) في كشف الظنون.

● (الأمالي)

في مسموعات الحافظ ابن حجر (٨٥٢هـ) من شيخه ابن أبي المجد الدمشقي، على بن محمد (٧٠٧ - ٨٠٠) بإجازته من الناصر ابن المهتار الدمشقي (٧١٥هـ) بسامعه من ابن الصلاح (المجمع المؤسس لابن حجر: ٤١٤ مخطوط دار الكتب بالقاهرة)

● (حديث الرحمة المسلسل بالأولية) وطرقه :

وهو المجلس الأول من أماليه، حدث به عنه الناصر ابن المهتار (ذيل التقييد للفاسي)

والكمال أبو العباس بن أبي الفتح الشيباني الدمشقي (برنامج التجيبي: ١٧١) وسَلَّسَلَه. معه، ونقل منه الشمس السخاوي في الحديث المسلسل بفتح المغيث (٥٦/٣).

● (حواش وتعليقات، على مطالع الأنوار لأبي إسحاق ابن قرقول): على كتاب شيخه القاضي عياض (مشارك الأنوار على صحاح الآثار).

نقلها من خط أبي عمرو ابن الصلاح «الشمس الموصلي محمد بن محمود بن عبد الكريم الدمشقي الشافعي، خطيب الجامع الأموي - ٧٧٤هـ) على هامش نظمه للمطالع في مخطوطاتها بخزانة الجامع الأعظم بمكناس (رقم ١٦٥) وخزانة القرويين بفاس (رقم ٢٢٠) وخزانة دار الكتب بالقاهرة.

في الفقه والفتاوى:

● (نُكت على المذهب لأبي إسحاق الشيرازي):

في فروع الشافعية. ذكره له ابن قاضي شعبة في الطبقات. ورجع إليه الإمام محيي الدين النووي، في مواضع من (تهذيب الأسماء واللغات)

● (مشكل الوسيط، لأبي حامد الغزالي)

في فروع الشافعية. ذكره ابن خلكان في مصنفات ابن الصلاح، قال: وله إشكالات على الوسيط. وجاء في (الوسيط) بكشف الظنون: «علق أبو عمرو ابن الصلاح على الربع الأول منه تعليقة في جزأين».

وينقل منه النووي كثيراً في (تهذيب الأسماء واللغات) ضبطاً أو شرحاً، أو بياناً لوهم وتصحيحاً لمخطأ. منها في الأسماء مثلاً: ابن القفال الشاشي (٣٢٥/١ ت ٧٠٤) وفي اللغات، مواد: الملقاح، في لقح، والمجيدية، والنظارة في نظر....

● (صلة الناسك في صفة الناسك)

هكذا سباه المحافظ أبو عبد الله ابن رُشيد السبتي في رحلته (ملء العيبة) وابن قاضي شعبة في الطبقات. وقال ابن خلكان: وصنف في مناسك الحج وجمع فيه أشياء حسنة يحتاج إليها الناس، وهو مبسوط. وفي كشف الظنون: «المناسك للشيخ تقي الدين أبي عمرو ابن الصلاح.. وهو تأليف مبسوط».

قلت: الكتاب كان دليل المحافظ ابن رشيد في الرحلة الحجازية، قال: «فأصبحنا يوم

الثلاثاء التاسع من ذى الحجة - سنة ٦٨٤ هـ - بعرفات، واستصحت معي (كتاب صلة الناسك في صفة المناسك للإمام المحدث الأوحى الفقيه الشافعى أبى عمرو بن الصلاح) رحمه الله، فكنت أستعرف به المواضع التى يصفها الصفة وانطباقها على الموصوف.»

ثم لم يكد وصف ابن رشيد للمناسك والمشاعر يخلو من رجوع إلى هذا الدليل والنقل منه. وبعد بيان الواجب السادس من شعائر الطواف وكيفية ابتداء الطواف إلى انتهائه، -على ما قال الإمام أبو عمرو- والدعاء عند الملتزم ما بين الباب والحجر، قال: «انتهى ما أردنا إيراده من كلام الإمام أبى عمرو. وإن أطلنا فى تتبع أمكنته وجمع متفرقه، فطلباً للإفادة بما يعز وجوده ويعجز عن مثل هذا البيان لسانه. والله المرشد»^(١).

● (الفتاوى):

قال ابن خلكان: «وجمع بعض أصحابه فتاويه فى مجلد» وذكرها التاج السبكى فى طبقاته الكبرى، ونقل جملة مختارة منها. وكذلك نقل منها الزين العراقى فى (التقييد والإيضاح) والشمس السخاوى فى (فتح المغيث) كما ذكرها لابن الصلاح، التقى الفاسى فى (ذيل التقييد: ٢١٦ أ) وحاجى خليفة فى الكشف، والبغدادى فى هدية العارفين.

وهى مطبوعة فى الجزء الثانى من (مجموعة الرسائل المنيرية) بالقاهرة سنة ١٣٤٤ هـ مرتبة على أبواب فى التفسير والحديث والأصول والعقائد. وللكمال ابن علوان أحمد بن أبى محمد زين الدين عبدالله بن أبى محمد عبد الرحمن بن الأستاذ عبد الله بن علوان الأسدى الحلبى الشافعى قاضيهما - ٦٦٢ هـ) حواش على فتاوى ابن الصلاح، ذكرها التاج السبكى وقال: «هى عندى بخطه، على نسخة ابن الصلاح، فيها فوائد. وكلامه يدل على فضل كثير واستحضار للمذهب»^(٢).

(١) ابن رُشيد: ملاء العيبة، المجلد الخامس (ص ٨٧-١١٥) من مخطوط دار الكتب بالقاهرة رقم ٣٧٨٥١، منسوخ من مصورة الدار رقم ٢٣٧٦، لأصل ابن رشيد فى الأسكوريال، بخطه.

(٢) طبقات الشافعية (٨/٥) ترجمة الكمال أحمد - وهو حفيد ابن الأستاذ أبى محمد عبدالرحمن بن عبدالله بن علوان الأسدى، من شيوخ ابن الصلاح - ونقله ابن العباد فى الشذرات ١٦٨/٥.

● (كتاب أدب المفتي والمستفتي)

ذكره له حاجي خليفة في حرف الهمزة من كشف الظنون. مطبوع

* * *

في الرجال:

● (طبقات الفقهاء الشافعية).

ذكره شيخ الإسلام النووي في مصادره من كتب الطبقات لتهديب الأسماء واللغات، قال: «ومن كتب طبقات الفقهاء، كطبقات أبي عاصم العبادي - الهروي من أئمة الشافعية الخراسانيين: ٤٥٨ هـ - وطبقات الشيخ أبي إسحاق، هو الشيرازي، وطبقات أبي عمرو ابن الصلاح، وهي مقطعات، وقد شرعت في تهذيبها وترتيبها. وهو كتاب نفيس لم يُصنّف مثله ولا قريب منه ولا يغني عنه في معرفة الفقهاء غيرُه، ويقبح بالمنتسب إلى مذهب الشافعي جهله» تهذيب الأسماء والصفات: ٦/١/١.

وقال التاج عبد الوهاب السبكي في خطبة طبقاته الكبرى، وذكر من سبقوه إلى التأليف فيها: «ثم جاء الشيخ ابن الصلاح، رب الفوائد والفرائد ومجمع الغرائب والنوادر، فألف كتابه، وقد كان رحمه الله، فيما يُفهم من كلامه، عزم على أن يجمع جمعاً ما بعده مطلب لِمَتَعَنَّتْ وَلَا أَمَلٌ لِمُتَمَنِّ، ولكن المنية حالت دون مقصوده ففرضي نحوه والكتاب مسودة، فأخذه الشيخ الإمام الزاهد أبو زكريا النووي واختصره وزاد عليه أسماء قليلة جداً. ومات أيضاً وكتابه مسودة فيضنه شيخنا حافظ الزمان أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن المزني رحمه الله..»

نقله حاجي خليفة في الكشف (١١٠١/٢) مع خلاف يسير.

وللتقى السبكي، علي بن عبد الكافي الأنصاري الخزرجي المصري الشافعي، قاضي القضاة الفقيه الأصولي (٦٨٣-٧٥٦ هـ) كتاب «منتخب طبقات الفقهاء لابن الصلاح» ذكره له ابنه التاج عبد الوهاب في معجم شيوخه (مخطوط دار الكتب بالقاهرة).

● (المنتخب من المذهب في ذكر شيوخ المذهب للمطوعى) - في فهارس الخزانة الظاهرية بدمشق. توجد مسودة منه برقم (١٥٧ عام) - وذكره التاج السبكي في مطلب ماُصنّف في طبقات الشافعية، ونص عبارته «فأول من بلغني صنف في ذلك، الإمام

أبو حفص عمر بن علي المطوعى، المحدث الأديب. صنف للإمام الجليل أبي الطيب سهل بن الإمام الكبير أبي سهل محمد بن سليمان الصعلوكى كتاباً سماه: المذهب في ذكر شيوخ المذهب، وهو كتاب حسن العبارة مليح الإشارة. وأنا لم أطلع عليه ولكن وقفت على منتخب انتخبه منه الإمام أبو عمرو ابن الصلاح «
الطبقات ١١٤/١

ثم نقل منه في ترجمة الإمام أبي الطيب سهل أبياتاً أنشدها أبو حفص عمر بن علي المطوعى في كتاب المذهب، عن بعض أهل عصره، في المبعوثين على رءوس المئات الأربع الأولى.^(١)

نقله حاجي خليفة فوهم في نسبة الكتاب. قال في حرف الطاء: عن التاج السبكي في: «طبقات الشافعية.. فأول من بلغنى أنه صنف فيه الإمام أبو حفص عمر بن علي المطوعى المحدث الأديب. ثم صنف فيه الإمام أبو الطيب سهل بن محمد الصعلوكى المتوفى سنة أربع وأربعائة كتاباً سماه المذهب في ذكر شيوخ المذهب. وقفت على منتخب منه انتخبه الإمام أبو عمرو ابن الصلاح..» الكشف ١١٠٠/٢. وتكرر مثل هذا الوهم في حرف الميم: منتخب (الكشف ١١٠٠/٢)

● (كتاب حلية الإمام الشافعى):

أفاد سزجين بوجود نسخة منه من القرن السابع الهجرى في الظاهرية بدمشق (فهرس الأستاذ يوسف العش ١٦٨/٢) وتصحفت كنية أبي عمرو ابن الصلاح في كتاب التراث العربى لسزجين، بأبى عمر، وكذا هو في غير موضع من كتاب سزجين، أو في الترجمة العربية للكتاب.



(١) الطبقات الكبرى (١٧١/٣) وأرخ وفاة الإمام أبي الطيب الصعلوكى، عالم المائة الرابعة، سنة أربع وأربعائة. ومثله ابن خلكان في الوفيات والذهبي في تاريخ الإسلام والعبر ودول الإسلام، وابن الأثير في الكامل والأنساب للسمعاني واللباب. وترجم له الإمام النووى في حرف السين من تهذيب الأسياء. وفي طبعة بيروت (من الطبقات) نقلاً عن الحاكم أبى عبد الله: «توفى عشية الجمعة الثالث والعشرين من المحرم سنة سبع وثمانين وثلاثائة». والذي في طبقات السبكي عن الحاكم، قال في سياق الخبر عن مجلسه العلمى: وبلغنى أنه وضع في مجلسه أكثر من خمسمائة محبرة عشية الجمعة الثالث والعشرين من المحرم سنة سبع وثمانين وثلاثائة» ١٧٠/٥. ففعل الوهم من ههنا.

ولأبي عمرو ابن الصلاح أيضاً:

● (فوائد الرحلة):

ذكرها له التقى الفاسي، قال: «وله فوائد جمعها من رحلته» (ذيل التقييد ٢١٦) وابن قاضي شهبة في طبقاته للشافعية (٥٢ أ مخطوط دار الكتب بالقاهرة) ونقل منها الزين العراقي في (التقييد والإيضاح) والشمس السخاوي في (فتح المغيث: ٢٧٧/١، ٢٨٥/٢..)

وقال حاجي خليفة، في حرف الفاء من كشف الظنون. «وهي مشتملة على قواعد - كذا ولعلها فوائد - غريبة من أنواع العلوم، نقلها في رحلته إلى خراسان.» وجاءت في هدية العارفين باسم: الرحلة الشرقية.

● (أفراد العلم):

نقل منه الشمس السخاوي في (فتح المغيث ١٤٥/٣)

● (التحرير):

ذكره المحافظ العراقي، ونقل منه في (التقييد والإيضاح: في النوع الحادي والأربعين، الأكاكبر الرواة عن الأصاغر)^(١).

(١) قابل على مصنفات ابن الصلاح هنا، قائمة (بروكلمان) لمصنفاته، في تاريخ الأدب العربي: ٢٠٢/٦: ٢١١ - الترجمة العربية) وهي مصدر سخي لأماكن مخطوطاتها في خزائن المشرق والمغرب، وإن لم تتحل من أوهام ننبه عليها في مواضعها، من سياق هذا العرض.

أصحابه وتلاميذه:

خلف التقى ابن الصلاح أجيالاً من أصحابه وتلاميذه، عمرت بهم الحواضر الإسلامية من عصره إلى آخر الربع الأول من القرن السابع، أقدمهم وفاةً فيما نعلم، والله أعلم، أبو مروان الباجي محمد بن أحمد بن عبد الملك الإشبيلي (٦٥٤-٦٣٥). ثم امتدت بهم مدرسته في الفقه والحديث، في الأئمة الأعيان من تلاميذهم.

وتفقه على ابن الصلاح أئمة، منهم شيوخ الإمام النووي الكبار الذين تفقه بهم في المذهب على طريقة الشاميين وعلى طريقة الخراسانيين، «قراءةً وتصحيحاً وسماعاً وشرحاً وتعليقاً». وتفقهوا بالإمام أبي عمرو ابن الصلاح، وتفقه بأبيه الصلاح عبد الرحمن» وهم:

«الكمال إسحاق، بن أحمد بن عثمان، أبو إبراهيم المعري» المتفق على علمه وورعه، أقام مع شيخه ابن الصلاح معيداً له في المدرسة الرواحية. وجمع فتاويه، وسمع عليه السنن الكبرى للبيهقي، وعلوم الحديث (-٦٥٠هـ).

«شمس الدين أبو محمد، عبد الرحمن بن نوح المقدسي ثم الدمشقي» من أجل أصحاب ابن الصلاح. وأعرفهم بالمذهب، درس بالرواحية بعده (-٦٥٤هـ).

«أبو حفص، عمر بن أسعد بن أبي غالب الشافعي، القاضي عزالدين.

«الكمال سيار بن عمر بن سعيد الإربلي الدمشقي، من جلة شيوخ النووي، أصحاب ابن الصلاح. (-٦٧٠هـ) تهذيب النووي [١٨/١]، والعبر، وفيات (٦٧٠هـ).

ومعهم من طبقتهم، ثم من يليهم:

«أبو شامة المقدسي (٥٩٩ - ٦٦٥هـ) وفيات الشريف عزالدين.

الضياء الأسعردى أبو العباس صالح بن إبراهيم (٦١٥ - ٦٦٥هـ) وفيات الشريف.

«الكمال أبو الفتح التفليسي، عمر بن بُندار بن عمر الشافعي القاضي الفقيه درس

وأفتى وبرع في الأصول والأحكام. جالس ابن الصلاح وقرأ عليه كتابه في علوم الحديث

- يأتي في طبقة السماع لنسخة (غ) (٦٠٢-٦٧٢هـ)

«التقى ابن رزين، أبو عبدالله محمد بن الحسين الحموي ثم المصري الشافعي قاضي

القضاة شيخ الإسلام» (٦٠٣-٦٨٠هـ) ومن الرواة عنه.

يأتى فى رواة كتابه. وحدث عنه أيضًا بالسنن الكبرى للبيهقى، سمعه منه الشرف
الدمياطى. أبو محمد عبدالمؤمن بن خلف الشافعى الحافظ النسابة.

- معجم شيوخ الدمياطى (٣٤/٤) مخطوط الأزهر الشريف.

«ابن خلكان، شمس الدين أبو عبدالله الشافعى قاضى القضاة» ٦٠٨-٦٨١هـ.

«التاج ابن الفركاح، أبو محمد عبدالرحمن بن إبراهيم بن سباع الفزارى الدمشقى،
فقيه الشام شيخ الإسلام» (٦٢٤-٦٩٠هـ) وأخوه الشرف أبو العباس أحمد
(٦٣٠-٧٠٥هـ) وهما من رواة الحديث عنه.

«الشرف النابلسى، أبو العباس أحمد بن أحمد بن نعمة المقدسى الشافعى خطيب
دمشق ومفتى الشام»، انتهت إليه رئاسة المذهب بعد التاج عبدالرحمن (٦٩٤هـ).

«الزين الغسانى محمد بن الحسين بن على التدمرى الشافعى» قاضى تدمر،

(٦١٢-٦٩٧هـ)

والذين سمعوا عليه الحديث كثرة لا يُحْصَوْنَ عدًّا. وأقتصر على من سمعوا عليه كتابه
فى علوم الحديث - ويأتون فى المبحث التالى - ومن سمعوا عليه الصحيحين والسنن
الكبرى للبيهقى عن المؤيد الطوسى ومنصور بن عبدالمنعم القراوى - بأسانيدهما المبينة
فى مبحث شيوخ ابن الصلاح - فيما وقفت عليه من معاجم الشيوخ وكتب الطبقات
والرجال والرحلات والبرامج والفهارس لرواة الكتب الكبار*.

* بالتجريد من:

وفيات الشريف عز الدين: مصورة الخزانة العامة بالرباط، من مصورة بغداد لمخطوط كوبريللى. والترتيب
فيها على سنى الوفيات، كالعبير وذيله، وتاريخ الإسلام للذهبي، مخطوط دار الكتب بالقاهرة، والترتيب فيه على
حروف المعجم فى وفيات السنين. وطبقات الشافعية الكبرى للتاج السبكي، والترتيب فيها على حروف المعجم
لوفيات القرون. ذيل التقييد للتقى الفاسى، مخطوط دار الكتب، والترتيب فيه على حروف المعجم. وهو
الترتيب فى معاجم شيوخ: الذهبى والتاج السبكي والمجمع المؤسس لابن حجر: مخطوطات دار الكتب. ومعجم
شيوخ أبى الفتح اليعمرى وبرنامج مروياته، تخريج الزميل الدكتور محمد الراوندى الأستاذ بدار الحديث
الحسنية بالرباط، مخطوط. وما عداها من كتب الأعلام والرحلات والفهارس والبرامج وتذكر مواضع الإحالة
عليها، حيث تجىء.

من سمعوا عليه (صحيح البخارى):

«أبو اليمن ابن عساكر، أمين الدين عبدالصمد (٦١٤ - ٦٨٦ هـ) يأتي في رواية كتاب ابن الصلاح في علوم الحديث.

«العهاد الشَّقَّارى، يوسف بن أبي نصر بن أبي الفرج الدمشقى الأمير المسند (مولده في حدود سنة ٦١٠ وتوفي بدمشق سنة ٦٨٤ هـ، ولى إمارة الحج مرات، وحدث. سمع منه الحافظ الذهبى. (معجم شيوخه) ولقيه الحافظ «أبو عبدالله ابن رُشيد السبتي» بالمدينة المنورة وأجاز له ولبنيه وأصحابه المذكورين فى الاستدعاء. وكتب خطه فى الرابع والعشرين من ذى قعدة سنة ٦٨٤ هـ (ملء العيبة ٦٥/٥).

«فاطمة البطائحية، أم الخير وأم محمد، بنت إبراهيم بن محمود بن جوهر البعلبكى البطائحي المعمرة المسندة (٦٢٥-٧١١ هـ) من مسموعاتها على ابن الزبيدى وابن الصلاح صحيح البخارى - بفوت معين من أوله إلى باب التقارب فى المسجد - وقرئ عليها خمس مرات (ذيل التقييد / النساء) وقرئ عليها فى المدينة المنورة بجانب الروضة الشريفة. سمع عليها أبو عبد الله ابن رشيد. وكتبت له خطها بالإجازة فى جميع مروياتها (ملء العيبة ٣٧/٥) خط.

ومن سمعوا عليه (صحيح مسلم):

«أبو اليمن ابن عساكر، أمين الدين عبد الصمد (٦١٤-٦٨٨ هـ) مرَّ فيمن سمعوا صحيح البخارى على ابن الصلاح. ويأتى فى رواية كتابه فى علوم الحديث.

«العفيف التلمسانى، سليمان بن على بن عبد الله. وحدث (- ٦٩٠ هـ).

«التاج أبو محمد عبد الرحمن بن إبراهيم بن سباع بن ضياء الفزارى (٦٢٤-٦٩٠) وأخوه الشرف أبو العباس أحمد (٦٣٠-٧٠٠ هـ) وحدثنا. سمع منها الأئمة (شيوخ الذهبى، وذيل التقييد).

«سونج بن محمد بن سونج بن عمر، أبو عبد الله التركمانى الدمشقى (٦٩٤ هـ) من مسموعاته على ابن الصلاح صحيح مسلم. وحدث. سمع منه الذهبى بالنيرب، وجامع دمشق (معجم شيوخ الذهبى، وتاريخ الإسلام).

«ابن العطار، الكمال أبو العباس بن أبى الفتح الشيبانى الدمشقى» رئيس الكتاب

(٦٢٦-٧٠٢هـ) يأتي في رواية كتاب ابن الصلاح.

«الشرف اليونيني، أبو الحسين علي بن محمد بن أحمد بن عبد الله» شيخ بلاده، والرحلة إليه. قرأ البخاري علي ابن مالك تصحيحاً، وأملى عليه فوائد مشهورة. سمع ابن الصلاح وتخرج به. (٦٢١-٧٠١هـ) تذكرة الحفاظ.

«الزين الفارقي، عبد الله بن مروان بن عبد الله الدمشقي الشافعي» شيخ الأشرفية بعد الإمام النووي وخطيب الجامع الأموي (٦٣٣-٧٠٣هـ) من مسموعاته علي أبي عمرو ابن الصلاح صحيح مسلم. وحدث، سمع منه كثير من الحفاظ الأئمة (ذيل التقييد: ترجمتا الفارقي وابن الصلاح، ومعجم شيوخ الذهبي، وبرنامج الوادياشي ١٩٥/١٤٦)

«ابن بيان الأنصاري الدمشقي، الشهاب محمد بن أبي العز بن مشرف بن بيان البراز الشافعي» شيخ الرواية بالأشرفية (٦٢٠-٧٠٧هـ) من مسموعاته علي ابن الصلاح صحيح مسلم. وحدث وعمر وتفرّد. سمع منه الأئمة (ذيل التقييد، وبرنامج الوادياشي ١٦٨/١٣٨).

«الشريف عطف العطار، محمد بن علي بن أبي طالب الحسيني» من مسموعاته علي ابن الصلاح صحيح مسلم. وحدث. توفي بالقاهرة (٧١٠هـ) ذيل التقييد.

«الشريف موسى بن علي بن أبي طالب العلوي الموسوي، عز الدين أبو الفتح الدمشقي الحنفي العدل المعمر المسند (- ٧١٥هـ). سمع صحيح مسلم كاملاً علي ابن الصلاح والمشايخ الكبار. وسكن مصر في سنة سبعمائة، وعمر ورحل إليه. وتوفي بها عن سبع وثمانين سنة وهم يسمعون عليه الصحيح (معجم شيوخ الذهبي والعبر، وذيل التقييد).

ومن سمعوا علي ابن الصلاح (السنن الكبرى للبيهقي) سماعه علي منصور الفراوي، سماعه علي أبي المعالي الفارسي، سماعه من أبي بكر البيهقي:

«تقى الدين أبو عبدالله، محمد بن طرخان السلمى الدمشقي الحنبلي (٥٦١-٣٧هـ)

- طباق السماع: مطبوعة السنن ٣٤٩/٨.

«المجد أبو عبد الله الصفار، محمد بن محمد بن عمر الصفار الإسفراييني قارئ دار الحديث الأشرفية بدمشق ومن رواية صحيح مسلم عن المؤيد الطوسي (٥٨٧-٦٤٨هـ) وفي طباق السماع للسنن الكبرى. بمطبوعة الهند عن الأصل المسموع على ابن الصلاح «بقراءة الشيخ الفقيه مجد الدين أبي عبد الله محمد بن محمد بن عمر الصفار» ٣٤٦/٨.

«محمد بن عَرَبْشَاه بن أبي بكر بن أبي نصر، أبو عبد الله الهمداني ثم الدمشقي (٦٠٧-٦٧٧هـ) من رواية صحيح البخاري. وسمع السنن الكبرى للبيهقي على ابن الصلاح (ساعات السنن ٣٤٧/٨، مع ذيل التقييد).

«التقى ابن رزين، أبو عبد الله محمد بن الحسين (٦٠٣-٦٨٠هـ) مرَّ فيمن تفقهوا على التقى ابن الصلاح، ويأتي في رواية كتابه في علوم الحديث.

وحدث عنه بالسنن الكبرى للبيهقي، سمعها عليه جماعة بقراءة الشريف عز الدين الحسيني، أبي العباس أحمد بن محمد (٦٨٥هـ) بالمدسة السلطانية بالقاهرة، في مجالس آخرها يوم الأحد الخامس والعشرون من جمادى الآخرة سنة ٦٧٤هـ. وضح السماع، وكتب محمد بن رزين (ساعات السنن الكبرى: ٣٤٦/٨-٣٥٠).

وسمعه منه الشرف الدمياطي، أبو محمد عبد المؤمن بن خلف (معجم شيوخ الدمياطي، مخطوط خزانة الأزهر)

«عبد المعطي بن عبد الكريم بن أبي المكارم الأنصاري الخزرجي، جمال الدين أبو محمد القوصي المصري (٥٨٨-٦٨١هـ) حدث عن أبي عمرو ابن الصلاح بكتابه في علوم الحديث، ويأتي في روايته. وسمع عليه السنن الكبرى للبيهقي (ساعات: ٣٤٧/٨).

«الصفى خليل بن أبي بكر بن محمد، أبو الصفا المراغي الحنبلي، الفقيه المحدث المسند (٦٠٠-٦٨٥هـ) من مسموعاته على ابن الصلاح السنن الكبرى للبيهقي (٣٤٧/٨) وحدث. سمع منه الحافظان أبو الفتح اليعمرى وأبو عبد الله الذهبي.

«الفخر البعلبكي، أبو محمد عبد الرحمن بن يوسف الحنبلي المقتي (٦١١-٦٨٨هـ) عرض على ابن الصلاح كتابه في علوم الحديث، ويأتي في روايته. وسمع عليه السنن الكبرى للبيهقي (طباق السماع ٣٤٧/٨)

«الفخر الكرجي، أبو حفص عمر بن يحيى بن عمر الشافعي (٦١١-٦٨٨هـ) ممن

سُمِعَ بقراءته على ابن الصلاح، كتابه في علوم الحديث، وسمع عليه السنن الكبرى للبيهقي (طباقي ٣٤٦/٨) والمدخل إليها، وحدث به. روى عنه الحفاظ الأئمة (ذيل التقييد).

«العفيف التلمساني، سليمان بن علي بن عبدالله (٦٩٠هـ).

«ابن الفرکاح، التاج أبو محمد عبد الرحمن بن إبراهيم الفزاري (٦٢٤-٦٩٠هـ) مرَّ فيمن تفقهوا به، وفي من سمعوا عليه صحيح مسلم. وحدث عنه كذلك بالسنن الكبرى للبيهقي (ذيل التقييد: ترجمتا ابن الصلاح، والتاج عبد الرحمن).

«ابن الفرکاح، الشرف أبو العباس أحمد بن إبراهيم بن سباع الفزاري الدمشقي الشافعي، الخطيب (٦٣٠ - ٧٠٥) مرَّ مع أخيه التاج عبد الرحمن فيمن تفقهوا بابن الصلاح وسمعوا عليه صحيح مسلم. وسمع عليه الشرف أبو العباس كذلك، من السنن الكبرى للبيهقي، وحدث. سمع منه الحفاظ (شيوخ الذهبي، وذيل التقييد).

«ابن صدقة، أبو إسحاق إبراهيم بن أبي الحسن بن صدقة المخرمي (٧٠٩هـ) سمع على ابن الصلاح السنن الكبرى للبيهقي: ساعات (٣٤٧/٨).

«ابن المهتار، ناصر الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف بن محمد السلمى الدمشقي الشافعي نائب الحكم» المسند المعمر (٧١٥هـ) يأتي في رواية علوم الحديث عن ابن الصلاح. وسمع عليه كذلك المجلدات الستة الأولى من السنن الكبرى للبيهقي. وجزءًا من أماليه فيه الحديث المسلسل بالأولية. وحدث. سمع منه الحفاظ (ذيل التقييد).

«الشهاب الجبلي، أبو العباس أحمد بن علي بن الزبير الدمشقي الشافعي، قاضيها» المحدث المعمر المسند (٦٣٥-٦٢٤هـ) من مسموعاته على أبي عمرو ابن الصلاح، مجلدان من السنن الكبرى للبيهقي، والأربعون المخرجة من المجلد الأول، انتقاء أبي المعالي الفارسي راوى الكتاب عن أبي بكر البيهقي. وحدث، سمع منه الحفاظ العلم البرزالي والذهبي، وابنه أبو هريرة زين الدين عبد الرحمن (٧٩٩هـ) وحدث بها عن الشهاب الجبلي، وسمعها عليه الحافظ ابن حجر (معجم شيوخ الذهبي، وذيل التقييد ١٠٨، ١٠٩، والمجمع المؤسس ١٧٢).

«الشهاب الصقلى الدمشقى، أحمد بن العفيف محمد بن عمر بن عثمان الحنفى» إمام مسجد الرأس بدمشق، وآخر من سمع من ابن الصلاح (٦٣٧-٧٢٥هـ) حدث عنه بالسنن الكبرى للبيهقى، بفوت. سمع منه الحفاظ البرزالى والذهبى، وابنه أبو هريرة وحدث بها عنه. سمعها عليه الحفاظ ابن حجر (شيوخ الذهبى، وذيل التقييد ١٢١، ١٩١ والمجمع المؤسس ١٧٢).

كتاب ابن الصلاح

- رواته وأصولهم
- والمصنفات عليه

كتابه في علوم الحديث، هو أشهر مصنفاته على الإطلاق بحيث يكفي أن يقال: كتاب ابن الصلاح، فيتجه إليه لشهرته ومكانته، وغلب على المتقدمين ذكره بموضوعه: كتاب ابن الصلاح في علوم الحديث. أو كما سماه في خطبته: كتاب معرفة أنواع علم الحديث. واشتهر بأخرة، بمقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث*، إذ قدم فيه خلاصة لِسِتَةِ وستين نوعاً، قلَّ نوع منها لم يُصنَّف فيه قبله كتاب مفرد أو أكثر. فجاء كتاب ابن الصلاح أشبه بمقدمة جامعة لعلوم الحديث، احتاجت إليها عصور الملخصات التي أشار إليها في ديباجة الكتاب.

رواة الكتاب:

سمعه عليه من لا يُحْصَوْنَ كثرة. وإنما نقدم هنا الذين وقفنا على ذكر أصولهم منه، أو مجلت عنهم روايته عن المصنف. مرتبين على تاريخ السماع أو تواريخ وفياتهم:

(١) أصل أبي مروان الباجي

«محمد بن أحمد بن عبد الملك الإشبيلي المالكي» الفقيه الحجة النبيل القدوة. مولده بإشبيلية سنة ٥٦٤ هـ. وخرج إلى المشرق حاجاً، فأبحر من سبته في المحرم سنة ٦٣٤ فدخل عكا في منتصف شهر رجب، وقدم دمشق لسبع خلون من شهر رمضان، وأقام بها إلى منتصف شوال حيث سمع على أبي عمرو ابن الصلاح كتابه في علوم الحديث، ثم خرج مع الركب الشامي إلى الحجاز وبعد أن حج أبحر من جدة إلى عيذاب ثم اتجه إلى

* انظر مقدمة الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد. لكتاب (توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار) للأمير الحسني الصنعاني محمد بن إسماعيل ٣٨/١ ط السلفية بالمدينة المنورة، مع (بروكلمان: ٢٠٢/٦-٢١١).

القاهرة في النيل، من قنا إلى قوص حيث بلغه أن الملك الكامل أمر بالبحث عنه وإكرامه، لما بلغه من فقهه ونبله، وكان الكامل يبحث عن يوليه مشيخة الكاملة بالقاهرة بعد وفاة شيخها أبي الخطاب ابن دحية الكلبي السبتي في شهر ربيع الأول سنة ٦٣٣هـ. لكن أبا مروان الباجي، كان عازفاً عن المناصب، ودخل القاهرة خفية فنزل في خان مغمور، حيث توفي عقب وصوله، ليلة الجمعة الثامن والعشرين من جمادى الأولى سنة ٦٣٥هـ، فتأسف السلطان لموته، وشيع في جنازة مشهودة إلى مثواه بالقرافة.

قال ابن عبد الملك المراكشي أبو عبد الله محمد بن محمد (- ٧٠٣هـ): «.. وسمع بدمشق على نزيلها المحدث الشهير أبي عمرو ابن الصلاح تأليفه في علوم الحديث. وهذا الأصل الذي سمع فيه قد صار إلى الحمد لله وفيه خط المحافظ ابن الصلاح بتصحيح التسميع، وقد تضمن إذنه في روايته عنه لكل من حصل منه نسخة. فانتسخ منه جماعة من مجلة أهل العلم ونبلائهم، منهم، أبو الحسن الشاربي وأبو عمرو عثمان ابن الحاج وأبو القاسم أحمد بن نبيل وغيرهم» من أعيان القرن السابع.

(الذيل والتكملة: ٦٨٥/٥ الترجمة ١٢٩٨)

وأصل أبي مروان الباجي، ذكره المحافظ أبو عبد الله ابن رُشيد السبتي، في (إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح): رواية ابن الصلاح عن منصور بن عبد المنعم الفراوي، بسنده.

(ص ١٠٣ ط أولى الدار التونسية للنشر)

* * *

(٢) أصل التقى ابن رزين

أبي عبد الله محمد بن الحسين بن رزين الحموي ثم المصري الشافعي، قاضي القضاة (٦٠٣-٦٨٠هـ).

سأعه من أبي عمرو ابن الصلاح في المدرسة الرواحية بدمشق سنة ٦٣٦هـ.

● منه النسخة (غ) المعتمدة في أصول النص المحقق. منقولة من نسخة الشمس ابن جميل، ومقابلة على أصل المسمّع ابن جميل، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي القاسم

بن عبد السلام الربيعي التونسي المالكي قاضي الإسكندرية (٦٣٩-٧١٥هـ) قرأها على التقى ابن رزين مرتين، كملت أولاهما في الحادى عشر من المحرم سنة ٦٧٣، وكملت الثانية في السادس والعشرين من شهر ربيع الآخر سنة ٦٧٨هـ. وكتب محمد بن الحسين بن رزين الشافعى خطه بتصحيح السماع وكماله في المرتين. قوبلت عليها نسخة الفخر ابن المنير، عز القضاة عبد الواحد بن منصور بن محمد بن المنير الجذامى الإسكندرى المالكى (٦٥١-٧٣٣هـ) المقروءة عليه في الثغر، سنة ٧١٨هـ.

● ومن طريق ابن رزين:

«الحافظ شهاب الدين أبو الفضل ابن حجر، أحمد بن على بن محمد العسقلانى المصرى الشافعى»، شيخ الإسلام (٧٧٣-٨٥٢هـ) عن شيخه أبى المعالى الأزهرى، عبد الله بن عمر بن على بن المبارك (٧٢٨-٨٠٧هـ) سماعاً عليه عن البدر الفارقى، محمد بن أحمد بن خالد المصرى (٦٦٠-٧٤١هـ) سماعاً عليه، بسماعه على التقى ابن رزين بسماعه على مؤلفه (المجمع المؤسس لابن حجر: ١٤٠) وسمع الحافظ ابن حجر، كتاب ابن الصلاح كذلك على شيخه ابن أبى المجد علاء الدين محمد بن محمد بن أبى المجد بن على الدمشقى خطيب مسجد الجوزة مسند الشام (٧٠٧-٨٠٠هـ) بإجازته من ناصر الدين ابن المهتار - يأتى معه - وبسماعه على أبى المعالى الأزهرى، بسماعه على البدر الفارقى: أنا ابن رزين، أنا ابن الصلاح (المجمع المؤسس: ٢١٤). ومن سمعه على ابن حجر. الشمس سخاوى. (ترجمته لنفسه فى الضوء اللامع) ومن سمعه على ابن أبى المجد: الزين رضوان بن محمد بن يوسف، محدث الوقت ومفيد القاهرة (٧٦٩-٨٥٢هـ) ويأتى فى تلاميذ السراج البلقينى.

وسمع كتاب ابن الصلاح على التقى ابن رزين: «ابن القهاج أبو المعالى شمس الدين محمد بن أحمد بن إبراهيم بن حيدرة القرشى المصرى الشافعى» القاضى الفقيه الحافظ المسند (٦٥٥ - ٧٤١هـ) وحدث. سمع منه الجمال الأميوطى (ذيل التقييد ١/ب) وترجمة ابن القهاج شمس الدين فى ذيل العبر. وفى طبقات السبكى ٢١٢/٥ والدرر. وفيها وفاته سنة ٧٤٠هـ.

وتتنمى إلى أصل ابن رزين أيضاً:

نسخة الزريقي، الإمام الحسن بن محمد بن علي الزريقي (٨٩٦-٩٦٠هـ تقريباً) كتبها برسمه ابنه محمد الزريقي. وسند الإمام الزريقي فيها، إلى التقى محمد بن الحسين بن رزين عن المصنف. وهي النسخة المرموز إليها بحرف (ز) في نسخ النص المحقق.

(٣) عبدالمعطي بن عبد الكريم بن أبي المكارم

الأنصاري الخزرجي، أبو محمد القوصي (٥٨٣ بقوص - ٦٨١هـ بالقاهرة) سمع على أبي عمرو ابن الصلاح، السنن الكبرى للبيهقي (٣٤٧/٨) وكتابه في علوم الحديث. وحدث به. سمعه منه الحافظ أبو الفتح ابن سيد الناس اليعمرى الإشبيلي المصري، محمد بن أبي عمرو محمد بن أبي بكر محمد بن أبي العباس أحمد» شيخ مدرسة الحديث الظاهرية بالقاهرة، وصاحب السيرة الكبرى لعيون الأثر، ومنح المدح، وديوان بشرى اللبيب، وشرح الترمذي (٦٧٢-٧٣٣هـ)

(معجم شيوخ اليعمرى وبرنامج مروياته)

- ونقل السراج البلقيني في محاسن الاصطلاح (النوع التاسع) بالوجادة من نسخة عبد المعطي بن عبد الكريم بن أبي المكارم الأنصاري «تلميذ ابن الصلاح وسمع هذا الكتاب منه».

المحاسن، مع ذيل التقييد للفاسي - أرخ فيه لمولده ووفاته، وترك بيضاء موضع

ترجمته -

(٤) أصل ابن الحجام، أبي محمد اللخمي التونسي

عبد الله بن محمد بن أحمد، سماعاً على ابن الصلاح سنة ٦٣٤هـ بالأشرفية بدمشق. واسمه في تقييدات السماع على النسخة (غ) وحدث به:

● قرأه عليه «أبو إسحاق إبراهيم بن أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد ابن عبد الله التجيبي، شهرَ بابن الحجاج.

لقيه أبو عبد الله ابن رُشيد بتونس مقدمه عليها من بلاد المغرب برسم الوجهة الحجازية سنة ٦٨٤هـ، وأجاز له ولبنيه مسموعاته، ومنها: كتاب معرفة أنواع علم

الحديث، إملأه أبو عمرو ابن الصلاح: قراءته على الإمام أبي محمد عبدالله بن محمد اللخمي، وحدثني به عن مؤلفه رحمه الله، سماعاً عليه. (ملء العيبة ٦٤/١ مخطوط القاهرة).

● وحمله الحافظ ابن حجر، بالإجازة عن «محمد بن محمد بن عرفة الورغمي، أبي عبد الله التونسي المالكي» إمامها وخطيبها، شيخ الإسلام (٧١٦ - ٨٠٣هـ) ترجم له ابن حجر في شيوخه بالإجازة قال:

«قدم علينا حاجاً سنة ٧٩٣ فلم يتح لي لقاءه، لكنني استدعيت منه الإجازة فكتب لي ما نصه: أجزت كاتبها ولمن ذكر معه في جميع ما ذكره، إجازة تامة بشرطها المعروف جعلني الله وإياه من أهل العلم النافع» ومن سباعاته على محمد بن عبد السلام أبي عبد الله الهواري التونسي المالكي، قاضي الجماعة (- ٧٤٩هـ) بقراءته على أبي العباس أحمد، بن موسى، البطرني التونسي (٦٦٨ - ٧١٠هـ) قال: أنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن أحمد اللخمي سماعاً، قال: أنا الإمام تقي الدين أبو عمرو ابن الصلاح، سماعاً عليه في سنة ٦٣٤ بالأشرفية بدمشق».

(المجمع المؤسس ٢٨٥)

وفي برنامج «المجاري، أبي عبد الله محمد بن محمد بن علي بن عبد الواحد الأندلسي - ٨٦٢هـ» سماعه لكتاب علوم الحديث لابن الصلاح، على شيخه الإمام أبي عبد الله ابن عرفة الورغمي، قرأ بعض الكتاب على شيخه محمد بن عبد السلام، وسمع سائره، وأجازه جميع ما رواه (١٤٣ ط بيروت ١٩٨٥).

(٥) أصل المجد ابن المهتار

أبي الفضائل يوسف بن محمد بن عبد الله المصري ثم الدمشقي الشافعي الفقيه الصدر النبيل، قارئ الحديث بالمدرسة الأشرفية بدمشق، ومن أجل أصحاب أبي عمرو ابن الصلاح (٦١٠-٦٨٥هـ)

منه النسخة الموصلية المرموز لها بحرف (ص) في النسخ الأصول للنص المحقق. وهي

أقدم نسخة وصلت إلينا من كتاب ابن الصلاح - وقع الفراغ من نسخها في مستهل جمادى الآخرة سنة إحدى وستين وستائة - والأصل الأم لها، سمعه على التقى أبي عمرو ابن الصلاح - بقراءة الفخر الكرجي، أبي حفص عمر بن يحيى - كاتب الطباقي يوسف ابن محمد بن عبدالله المصري - هو المجد ابن المهتار - في جماعة كُتبت أسأؤهم بخطه، بدار الحديث الأشرفية بدمشق، في مجالس آخرها يوم الأحد التاسع من جمادى الأولى سنة إحدى وأربعين وستائة. وعليها خط المحافظ ابن الصلاح، بصحة السماع.

وآلت النسخة المنقولة من هذا الأصل بالتملك، إلى «ابن العديم ناصر الدين محمد ابن قاضي القضاة كمال الدين عمر ابن قاضي القضاة عز الدين عبد العزيز العقيلي الحلبي (٦٨٩-٧٥٢هـ) قرأ نحو الثلث الأول منها على حافظ العصر زين الدين العراقي عبدالرحيم بن الحسين (٧٢٥-٨٠٦هـ) وكتب خطه على المجالس المقروءة عليه.

(٦) أبو اليمن ابن عساكر

أمين الدين عبد الصمد بن التاج عبد الوهاب بن زين الأمانة الحسن بن محمد بن هبة الله الدمشقي الشافعي، المجاور بمكة المكرمة (٦١٤-٦٨٦هـ) جاور بها أربعين سنة، وحدث بها وبالمدينة المنورة، بمسوغاته، ومنها:

(الصحيحان) زَوَاتِهِ عَنْ التَّقَى أَبِي عَمْرٍو ابْنِ الصَّلَاحِ، قِرَاءَةً عَلَيْهِ، عَنْ شَيْخِهِ مَنْصُورِ بْنِ عَبْدِ الْمُنْعَمِ الْفَرَاوِيِّ عَنْ جَدِّ أَبِيهِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْفَرَاوِيِّ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ، بِسَنَدِهِ فِيهَا. حَدَّثَ بَيْنَهُمَا «أَبُو الْيَمَنِ» فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ تَجَاهِ الْحِجْرَةِ الشَّرِيفَةِ، وَسَمِعَهَا عَلَيْهِ جَمَاعَةٌ بِقِرَاءَةِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْحَكِيمِ الرَّنْدِيِّ فِي مَجَالِسٍ، أَوَائِلَ ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةِ ٦٨٤هـ. وَكُتِبَ خَطُّهُ بِتَصْحِيحِ السَّمَاعِ وَالْإِجَازَةِ (مَلَأَ الْعَيْبَةَ ١٦٦/٥/خط).

و(كتاب ابن الصلاح): سَمِعَ عَلَيْهِ بِقِرَاءَةِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْحَكِيمِ. قَالَ «أَبُو الْيَمَنِ» فِيهَا نَقْلَهُ الْحَافِظُ ابْنُ رَشِيدٍ بِخَطِّهِ مِنْ أَسْمَعْتِهِ وَمُرَوَّيَاتِهِ، وَتَصْحِيحِ السَّمَاعِ عَلَيْهِ: «كِتَابُ مَعْرِفَةِ أَنْوَاعِ عُلُومِ الْحَدِيثِ: تَأَلَّفَ شَيْخُنَا إِمَامُ عَصْرِهِ وَشَيْخِ وَقْتِهِ قَدْوَةَ أَهْلِ الشَّامِ وَشَيْخِ الْإِسْلَامِ أَبِي عَمْرٍو عَثْمَانَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنَ عَثْمَانَ بْنِ أَبِي النَّصْرِ الْمَعْرُوفِ

بابن الصلاح قدس الله روحه ونور ضريحه... بساعى لجميع الكتاب من إملائه علينا من لفظه، وقراءة علينا وأنا أسمع، وقراءة عليه عوداً على بدء. سمعوا ذلك منى وأجزتهم روايته عنى بسندى المذكور، وأجزتهم رواية ما أسنده في أثنائه من مشايخه الذين أجازوا لى بإجازتى منه. رحمه الله ورحمهم». (ملء العيبة: ١٧٧/٥) مخطوط دار الكتب المصرية ٣٧٨٥١ المنسوخ من مصورتها ٢٣٧٦ طلعت، لمخطوط الاسكوريال.

(٧) الفخر البعلبكي

أبو محمد، عبد الرحمن بن يوسف الحنبلى المقتى: (٦١١-٦٨٨هـ) ذكر الذهبى فى ترجمته أنه عرض كتاب علوم الحديث على مؤلفه ابن الصلاح (العبر ٣٨٥/٥) ونقله ابن العماد فى الشذرات (٤٠٤/٥) ولم أقف فى تراجم من أخذوا عن «الفخر»، على تصريح بسام الكتاب عليه.

(٨) ابن الحصار، أبو عبد الله الكتامى

محمد بن محمد بن عبد الله التلمسانى ثم السبتي المالكي الحاج الفقيه المحدث الضير (٦٩٢هـ) حدث بسبته، بكتاب معرفة علوم الحديث لابن الصلاح. سمعه منه عدد من الحفاظ المغاربة، منهم:

● «الشيخ الأديب الحسيب الفاضل السرى أبو الحسن ابن رزين على بن محمد بن أبي القاسم بن محمد بن أبي بكر بن رزين التجيبى. من أهل مرسية، وانتقل منها سنة ٦٤٠، وسكن سبته مدة ثم انتقل إلى بجاية سنة ثمان أو تسع وأربعين. ثم استوطن تونس. لقيه الحفاظ أبو عبد الله ابن رشيد بتونس وصحبه أيام مقامه بها قافلاً من الحج. قال:

«وقرأت عليه وسمعت، وأجاز لى جميع رواياته ومصنفاته ولبني وإخوانى المذكورين قبل، وكتب لى خطه بذلك غير مرة...»

«من شيوخه الحاج الفقيه المحدث الضير: أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله

الكتامى،» شهرَ بابن الحصار. قرأ عليه وسمع منه.. ومن ذلك كتاب معرفة علوم الحديث لابن الصلاح. حدثه به عنه.

(ملء العيبة ٢/٢، ٢٨٣/٢، ٢٩٧) خط

من طريقه:

«التجيبى، أبو القاسم علم الدين السبتي» الحافظ الرحالة (٧٣٠هـ).

قال في (برنامجي): «كتاب معرفة أنواع علم الحديث وبيان أصوله وقواعده وإيضاح فروع وأحكامه وكشف أسراره وشرح مشكلاته وإبراز نُكته وفرائده وإبانة مصطلحات أهل الحديث ورسومهم ومعالمهم ومقاصدهم، إملاء الإمام الحافظ المفتي تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن موسى بن أبي نصر النصرى الشهرزورى ثم الشرخانى المعروف بابن الصلاح رحمه الله تعالى. أملاه مع تصنيفه شيئاً فشيئاً بدار الحديث الأشرفية من دمشق حرسها الله تعالى ورحم بانيها:

«سمعت جميعه كاملاً عوداً بعد بدء، وقرأت جميعه أيضاً من أوله إلى آخره بلفظى على الشيخ التاريخى الثبت أبى عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله الكتامى رحمه الله تعالى. فكُمل لى جميعه على ثلاث مرات ما بين قراءة وسماع: أولها فى خمسة مجالس آخرها يوم الخميس الرابع والعشرين لشهر ربيع الأول المبارك من سنة تسع وثمانين وستائة، بمسجد زقاق السلال من داخل سبته عمره الله بذكره وحرسها. بحق سماعه لجميعه على مصنفه بقراءة أبى حفص عمر بن يحيى الكرجى فى مجالس أربعة آخرها يوم الأحد خامس شوال سنة أربع وثلاثين وستائة، بدار الحديث الأشرفية من دمشق».

(برنامج التجيبى: ١٣٩-١٤١) ط الدار العربية للكتاب ١٩٨١ م.

ويأتى سماع التجيبى للكتاب، من الكمال أبى العباس الشيبانى الدمشقى، ومن الرضى الطبرى أبى إسحاق المكى.

«الوادياشى، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن جابر القيسى المالكى، الفقيه

المقرئ الرحالة المحدث (٦٧٣-٧٤٩هـ)

قال فى شيوخه:

«محمد بن محمد بن عبد الله الكتامى التلمسانى السبتي، ابن الحصار نزيل سبته. سمع

علوم الحديث لابن الصلاح عليه بدمشق في رابع شوال عام أربعة وثلاثين وستمائة.»
(البرنامج: ١٣٢/١٤٩) ط تونس ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
ويأتي سماع الوادياشي للكتاب، على شيخه الرضى الطبرى.

(٩) ابن خليل، الشهاب الخوَّبى

أبو عبد الله محمد بن شمس الدين أبي العباس أحمد بن الخليل بن سعادة الشافعى قاضى القضاة بالشام وابن قاضى القضاة (٦٢٦-٦٩٣ هـ) سَمِعَ كتاب علوم الحديث على ابن الصلاح، ونَظَّمَهُ. يأتى مع منظومته فى المصنفات على الكتاب.

(١٠) الصدر الأرموى

«محمد بن الحسين بن يوسف» المحدث الضابط المعمر المسند (٦١٠-٧٠٠ هـ) قدم دمشق وتنزل فى دار الحديث فحضر حلقة ابن الصلاح وسمع عليه كتابه فى علوم الحديث، وحدث به.

رواه عنه القاضى عز الدين عبد العزيز بن قاضى القضاة بدر الدين ابن جماعة الشافعى (٦٩٤-٧٦٧ هـ) فىما خرجة الحافظ زين الدين العراقى (٧٢٥-٨٠٦ هـ) من الأسانيد للقاضى عز الدين، وأنه يروى الكتاب عن الصدر الأرموى.
- (ذيل التقييد) ومعه تاريخ الإسلام، ومعجم شيوخ الذهبى، وترجمة ابن الصلاح فى تذكرة الحفاظ. وابن جابر الوادياشى (البرنامج: ١٣٩/١٧٢).

(١١) الكمال الشهرزورى

«أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الرحمن، الصوفى القادرى» نزيل القاهرة (٦١٩-٧٠١ هـ)

سمع بدمشق على خاله الحافظ أبى عمرو ابن الصلاح كتابه فى علوم الحديث. وحدث به عنه. سمعه منه الحافظان الذهبى وأبو الفتح ابن سيد الناس اليعمرى والمغاربة.
- (ذيل التقييد، ومعجم شيوخ الذهبى، واليعمرى).

وسمعه منه أيضاً، بحق سماعه من المؤلف:

«الشهاب ابن العطار العسقلاني، أحمد بن محمد بن أبي بكر - ٧٦٣هـ حدث عنه الحافظ الزين العراقي، وعنه الحافظ ابن حجر (الدرر، ترجمة الشهاب العسقلاني).

وممن رواه عنه من المغاربة:

«القاضي السراج الشريف أبو علي حسن بن يوسف بن يحيى بن أحمد الحسيني»
وعنه ابنه:

«كمال الدين أبو القاسم محمد (٧١٨-٧٨١هـ) وأجازه إجازة عامة. (فهرس السراج ٧٧/١٧٤) مخطوط الخزانة العامة بالرباط: ٢٦٤٣/د.

(١٢) الكمال الشيباني أبو العباس الدمشقي

«الكمال أبو العباس أحمد بن أبي الفتح بن محمود بن أبي الوحش الشيباني الدمشقي» رئيس الكتاب (٦٢٧ أو ٦٢٦ - ٧٠٢هـ)

حدث عن ابن الصلاح بصحيح مسلم، وفوت سماع إبراهيم بن محمد بن سفيان منه، فهو يرويه بالإجازة أو الوجداء. حدث به عن ابن الصلاح، ابن العطار الكمال أبو العباس. ورواه عنه كاملاً أبو القاسم التجيبي في (برنامج: ٨٦-٨٧).

وحدث عنه أيضاً بكتابه في علوم الحديث، سماعاً عليه بدار الحديث الأشرفية بدمشق سنة ٦٣٨هـ.

قرأه عليه أبو القاسم التجيبي، بداره بدمشق (برنامج التجيبي ١٤٠) ومراً سماع التجيبي للكتاب، قراءته كاملاً على ابن الحصار أبي عبدالله الكتامي. ويأتي سماعه كذلك من الرضى الطبرى.

(١٣) ابن الفركاح شرف الدين

«أبو العباس أحمد بن إبراهيم بن سباع بن ضياء الفزارى الدمشقي الشافعي خطيب دمشق (٦٣٠-٧٠٥هـ)

سمع مع أخيه التاج عبد الرحمن صحيح مسلم على ابن الصلاح بسماعه من المؤيد

الطوسي. وسمع عليه أيضاً كتابه في علوم الحديث. وحدث. سمع منه الحافظ الذهبي. (الدرر، وذيل التقييد، ومعجم شيوخ الذهبي).

(١٤) ابن المهتار ناصر الدين

«أبو عبد الله محمد بن يوسف بن محمد المصرى الأصل الدمشقى الشافعى» نقيب الحاكم (٧١٥هـ)

سمع في الخامسة على ابن الصلاح جزء المسلسل بالأولية، والمجلدات الستة الأولى من السنن الكبرى للبيهقى، وحدث بها عنه، وكتابه في علوم الحديث، فكان آخر من حدث به عنه بالسماع. عُمر، وقارب المائة وتفرد ورجل إليه. (ذيل التقييد، وذيل العبر للذهبي، والدرر الكامنة) ممن حدثوا بالكتاب عنه:

● الصلاح العلاتى، الحافظ أبو سعيد خليل بن كيكلى نزيل القدس (٦٩٤-٧٦١هـ) وعنه الحافظ الزين العراقى، سماعاً لبعضه وإجازة لسائره.

● ابن خليل البهاء أبو محمد عبد الله بن محمد بن أبى بكر بن خليل الأموى العسقلانى، نزيل القاهرة (٦٩٤-٧٧٧هـ) قرأه عليه كاملاً الحافظ العراقى، بسامعه من ناصر الدين ابن المهتار، عن أبى عمرو ابن الصلاح.

(التقييد والإيضاح: الورقة الأولى من المخطوط ٣٦ بدار الكتب بالقاهرة).

● الجبال ابن الصيرفى، يوسف بن محمد بن على الأنصارى الدمشقى (٧٨٨هـ) سماعاً على ابن المهتار ناصر الدين، عن ابن الصلاح (ذيل التقييد).

● ابن أبى المجد، على بن محمد بن محمد بن أبى المجد الدمشقى (٧٠٧-٨٠٠هـ) قرأ عليه الحافظ ابن حجر مجلساً من أمالى ابن الصلاح وكتابه في علوم الحديث، بإجازته من محمد بن يوسف ابن المهتار (المجمع المؤسس ٢١٤).

ومن حدث به عن ابن حجر: الشمس السخاوى (٩٠٢هـ) - ترجمته في الضوء - والشيخ زكريا الأنصارى الشافعى، الأزهرى شيخ الإسلام (٨٢٦-٩٢٥هـ) - الضوء اللامع ولم يدرك وفاته.

وسبقت قراءة ابن حجر الكتاب على ابن أبي المجد، روايته من طريق التقى ابن رزين.

● التقى الفاسي، محمد بن أحمد بن علي الإدريسي الحسني، أبو الطيب المكي الشافعي (٧٧٥-٨٣٢هـ) سمع الكتاب وجزءاً من الحديث المسلسل بالأولية، ومن السنن الكبرى للبيهقي، على محمد بن يوسف ابن المهتار، عن أبي عمرو ابن الصلاح (ذيل التقييد ٨٩ أ)

● وآخر من سمعه على ابن المهتار ناصر الدين، الشيخ شمس الدين محمد، ابن الولي القطب أبي الحسن الشاذلي على بن عبد الله بن عبد الجبار الدرر، ترجمة ابن المهتار محمد بن يوسف بن محمد (٢٢٤/١).

(١٥) الرضى الطبرى

«أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم المكي الشافعي» شيخ الإسلام إمام المقام الخليلي بالحرم ومسند الحجاز (٦٣٤-٧٢٢هـ) حدث بكتاب ابن الصلاح إجازة منه، وسمعه على أبي اليمن ابن عساكر.

من سمعوه عليه:

● أبو القاسم التجيبي (٧٣٠هـ) سمعه عليه بالحرم المكي. (برنامج التجيبي، ومستفاد رحلته ٣٩٣) وسمع عليه كذلك كتابيه على كتاب ابن الصلاح (الملخص، والمنتخب) يأتيان مع المصنفات على الكتاب.

● الوادياشي، أبو عبد الله محمد بن جابر (٧٤٩هـ) قرأ كتاب ابن الصلاح في علوم الحديث على الرضى الطبرى، بالحرم المكي تجاه الكعبة المشرفة، بإجازته من مؤلفه وبسماعه من أبي اليمن ابن عساكر (برنامج الوادياشي ١١٤/٢٥٤)

● العفيف اليمنى، عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان بن فلاح، شيخ الحرمين (٦٨٥-٧٦٨هـ)

قرأ الكتاب على الشيخ رضى الدين الطبرى، بمكة (ذيل التقييد ١٧٠) وسمعه على

العفيف: الجمال الكازروني المكي، محمد بن عبد الله بن علي، رئيس المؤذنين بالحرم المكي (٧١١-٧٧٧هـ) وهو من أقرانه (ذيل التقييد: ١٧١).

● الشهاب الطبري، أبو العباس المكي أحمد بن محمد بن إسماعيل (٧١٢ - ٧٨٠هـ) سمع كتاب ابن الصلاح على الرضى الطبري بمكة. (ذيل التقييد ١١٦: ترجمة الشهاب الطبري)^(١)

* * *

(١) تراجع مع ما هنا من رواية كتاب ابن الصلاح وأصولهم، فقرة في ترجمته بسير أعلام النبلاء (رقم ١٠٠ من الجزء ٢٣) سرد فيها الحافظ الذهبي أسماء ثمانية عشر رجلا سمعوا كتاب علوم الحديث من ابن الصلاح، مصنفه.

المصنفات على كتاب ابن الصلاح

«...فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره، فلهذا عكف الناس عليه وساروا بسيره، فلا يُحصى كم ناظم له ومختصر، ومستدرك ومقتصر، ومعارض له ومنتصر» ابن حجر، في خطبة شرح نخبة الفكر

من هؤلاء الذين لا يُحصون كثرة، نقدم هنا من وقفنا عليه منهم، على الترتيب الزمني لوفياتهم.

أقدمهم فيما نعلم:

«شيخ الإسلام الإمام محيي الدين أبو زكريا، يحيى بن شرف النووى الدمشقى الشافعى» (٦٣١-٦٧٦ هـ) وقد أدرك أبا عمرو ابن الصلاح، لكننا لم نقف على لقائه به. والذي في (تهذيب الأسماء والصفات للنووى) أنه تفقه في المذهب على طريقة الشاميين والحراسانيين كليهما، على أئمة ثلاثة من جلة شيوخه، تفقهوا على ابن الصلاح وتفقه هو على والده.

وقد صنف الإمام النووى كتابين على كتاب ابن الصلاح:

أولهما (كتاب الإرشاد) اختصر فيه كتاب ابن الصلاح ثم اختصر الإرشاد في (كتاب التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير) قال بعد الديباجة: «وهذا كتاب اختصرته من كتاب الإرشاد الذى اختصرته من علوم الحديث للشيخ الإمام المتقن أبى عمرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح رضى الله عنه. أبالغ فيه فى الاختصار إن شاء الله تعالى من غير إخلال بالمقصود، وأحرص على إيضاح العبارة وعلى الله الاعتماد وإليه التفويض والاستناد» ولم يعدل الإمام النووى فى التقريب، عن ترتيب أنواع علوم الحديث فى كتاب الإمام ابن الصلاح. والمعروف لنا من رواية التقريب والتيسير عن الإمام

النووى، تلميذه وصاحبه «أبو الحسن العلاء ابن العطار، على بن إبراهيم بن داود الدمشقى (٦٥٤-٧٢٤هـ) وحدث به (ذيل التقييد ٢٢١، والدرر).

ومن أخذه عنه، أبو عبد الله الوادياشى محمد بن جابر (٧٤٩هـ) قال: «قرأت يسيراً من أوله بدمشق على الشيخ علاء الدين على ابن العطار وناولنيه. بروايته له عن مؤلفه الإمام النووى فيما رأيته له بخطه قال: حفظاً سرداً من أوله لآخره، متقناً مهذباً مجوداً على نهاية من الاستعجال بلا تلعم، في أوقات في آخر ذى القعدة عام أربع وسبعين وستائة» برنامج الوادياشى ٢٥٦/١٢٠.

وللحافظ زين الدين العراقى (٨٠٦هـ) أمال على تقريب النووى ذكرها ونقل منها في (التقييد والإيضاح ٤١٨) وذكره حاجى خليفة مع شروح التقريب في كشف الظنون. كما ذكر شروح: البرهان القبايقى إبراهيم بن محمد الحلبي ثم المقدسى (٨٥١هـ) والشمس السخاوى محمد بن عبدالرحمن (٩٠٢هـ) - وذكره السخاوى في ترجمته لنفسه بالضوء اللامع وأقرأه بمكة المكرمة - وشرح الحافظ جلال الدين السيوطى (٩١١هـ) ذكره السيوطى في ترجمته لنفسه بحسن المحاضرة، كما ذكرها حاجى خليفة في الكشف. طبع شرح السيوطى: (تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى) مع متن التقريب فى القاهرة سنة ١٣٠٧هـ، ثم طبعة العلمية بالمدينة المنورة سنة ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢ م.

«الشهاب الخوئى، أبو عبد الله محمد بن أبى العباس شمس الدين أحمد بن خليل بن سعادة الشافعى قاضى قضاة الشام (٦٢٦-٦٩٣هـ) من أعيان أصحاب أبى عمرو ابن الصلاح. نظم كتابه فى أرجوزته المعروفة بمنظومة ابن خليل. منها نسخة خطية فى دار الكتب بالقاهرة (رقم ٢٥٦ مصطلح) وعنوانها: (أقصى الأمل والسؤل فى علوم أحاديث الرسول^(١)) عليه الصلاة والسلام، فى ألف وستائة بيت، مطلعها:

الحمد لله الذى هدانا بأحمد على الورى مكانا

وبعد حمد الله والثناء
فإن أنواع علوم السنن

على الرسول خاتم الأنبياء
أجدد ما به المرء عني

(١) نسبها بروكلمان إلى ابن الصلاح فى مصنفاته، ثم إلى الخوئى فى المنظومات.

وخيرُ ما صنف فيها واشتهرُ
وهو الذي بابن الصلاح يُعرفُ
كتاب شيخنا الإمام المعتبرِ
فليس من مثله مصنف

.....

أتم نظمها في شهر المحرم سنة ٦٩١، كما قال في ختامها مؤرخاً:
وقد نظمتُ ما أردت نظمه وبسّر الله تعالى ختمه
في أول الأشهر مَبْدَأَ سنةٍ إحدى وتسعين وستائة
ثم الصلاة بعد حمد الباري على النبي المصطفى المختار

* * *

«الشرف الدمياطي، أبو محمد عبد المؤمن بن خلف التوفى الشافعي، الفقيه الحجة الحافظ
الثبت النسابة المسند (٦١٣ - ٧٠٥) له (تعليق على ابن الصلاح) نقل منه السيوطي في
تدريب الراوي (١٥٩/٢).

* * *

«الرضي الطبري، أبو إسحاق المكي إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الشافعي» شيخ
الإسلام إمام المقام الخليلي ومسند الحجاز (٦٣٤ - ٧٢٢ هـ) من رواة كتاب التقى ابن الصلاح
عنه إجازة.

وله عليه كتابان: (الملخص في علوم الحديث) لخص فيه كتاب ابن الصلاح، و(المنتخب)
انتخبه من الملخص. سمعها عليه بمكة، مع كتاب ابن الصلاح «أبو القاسم التجيبي».

مستفاد الرحلة ٣٥٣

«التاج الأردبيلي، أبو الحسن علي بن عبد الله التبريزي الشافعي، نزيل القاهرة (٦٧٧ -
٧٤٦ هـ).

له اختصار علوم الحديث لابن الصلاح (الدرر الكامنة، والسيوطي في حسن المحاضرة
٢٦١/١ ط الحلبي).

* * *

«البدر ابن جماعة، محمد بن إبراهيم بن سعد الله الكناني المصري الشافعي، قاضي
القضاة» (٦٣٩ - ٧٣٣ هـ) له (المنهل الروي في علوم الحديث النبوي) لخص فيه علوم الحديث

لابن الصلاح. منه نسخة أصل بخطه في خزانة دار الكتب المصرية (رقم ٣٥٢ مصطلح) ونشر في مجلة معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، المجلد رقم ٢١ (مايو ١٩٧٥م جمادى الأولى ١٣٩٥هـ)

ويأتي شرح الحفيد العز ابن جماعة (٨١٩هـ) في موضعه من سياق هذا العرض.

* * *

«الشرف الطيبي.. الحسن بن محمد بن عبد الله» الإمام العلامة في المعقول والعربية والمعاني والبيان، العالم العامل القدوة، شارح الكشاف والمشكاة (٧٤٣هـ). له (الخلاصة في أصول الحديث) لخصها من كتاب ابن الصلاح، ومختصرى النووى والبدر ابن جماعة. وعليه حاشية للسيد الشريف الجرجاني (٨١٦هـ) - كشف الظنون ١/٧٢٠.

* * *

«العلاء التركمانى، على بن عثمان بن مصطفى بن إبراهيم الماردىنى المصرى الحنفى، قاضى القضاة... من كبار شيوخ المحافظ العراقى، أخذ عنه علم الحديث وبه انتفع (٦٨٣-٧٥٠هـ). من مصنفاته (مختصر ابن الصلاح) حسن مستوفى، ذكره له تلميذه العراقى فى (التقييد والإيضاح ٤١٨) والتقى ابن فهد فى ذيل التذكرة (١٢٥) وابن حجر فى (الدرر ٣/٨٤-١٧٩) وحاجى خليفة فى الكشف مع: علوم الحديث لابن الصلاح. وللجمال أبى المحاسن الكركى القاهرى، يوسف بن شاهين الحنفى، سبط المحافظ ابن حجر (٨٢٨-٨٩٩هـ) كتاب المنتخب فى شرح علوم الحديث للعلاء التركمانى. ذكره الشوكانى فى ترجمته بالبدر الطالع ٢/٣٥٤.

* * *

«مغلطاي بن قليج بن عبد الله، علاء الدين أبو عبد الله القاهرى الحنفى» المحافظ المصنف، (٧٦٢هـ) شيخ الظاهرية الكبرى بعد شيخه المحافظ أبى الفتح اليعمرى. من مصنفاته (إصلاح ابن الصلاح) ذكره له الزين العراقى فى (التقييد والإيضاح) وابن حجر فى المجمع المؤسس (ترجمة السراج البلقينى ١/٢١). وبروكلمان فى المصنفات على كتاب ابن الصلاح.

- ونقل منه الكوثرى فى التعليق على ترجمة ابن فهد لمغلطاي فى ذيل التذكرة ٢١٥- والسيوطى فى ذيل التذكرة (٣٦٥) وحاجى خليفة فى الكشف مع: علوم الحديث لابن الصلاح.

* * *

« ابن كثير، العماد أبو الفدا إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري الدمشقي الشافعي » المفسر المؤرخ المحدث (٧٠١-٧٧٤ هـ) اختصر كتاب ابن الصلاح (الدرر) وأضاف إليه الفوائد الملتقطة من المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي (كشف الظنون: مع علوم الحديث لابن الصلاح) وهو مطبوع.

* * *

« البدر الزركشي محمد بن بهادر بن عبد الله^(١) القاهري الشافعي المنهاجي » من أعيان تلاميذ السراج البلقيني وصاحب كتاب البرهان في علوم القرآن (٧٤٥-٧٩٤ هـ). ذكر له ابن حجر في (الدرر) شرح علوم الحديث لابن الصلاح. وقال السيوطي في حسن المحاضرة: له النُّكت على ابن الصلاح (٤٣٧/١) ونحوه في كشف الظنون مع علوم الحديث لابن الصلاح.

وتوجد نسخة خطية منه في خزانة السيد حبيب محمود أحمد بداره العامرة في المدينة المنورة، رقمها في فهرست خزائنه (٨/٢٣١/٣٤٧ أصول الحديث)

* * *

« البرهان الأبناسي القاهري أبو محمد إبراهيم بن موسى بن أيوب الشافعي » الفقيه المفتي العابد القدوة (٧٢٥-٨٠٢ هـ) له (الشذى الفياح من علوم ابن الصلاح) وهو في كشف الظنون مع علوم الحديث لابن الصلاح.

* * *

« السراج ابن الملقن، أبو حفص عمر بن أبي الحسن علي بن أحمد الأنصاري الأندلسي الأصل المصري المولد والدار والوقاة الشافعي الفقيه المفتي الحافظ » المصنف (٧٢٣-٨٠٤ هـ)

من تصانيفه، وما أكثرها، في علم الحديث: (المقنع، والتذكرة)

صرح العز ابن جماعة، محمد بن أبي بكر (٨١٩ هـ) في خطبة كتابه على ابن الصلاح، بأن

(١) من الدرر الكامنة ٣/٣٩٧ ط الهند، إنباء الغمر ١/٤٤٦، ومثله في الشذرات، وهو « محمد بن عبدالله في النجوم الزاهرة ١٢/١٣٤ وكشف الظنون، ومحمد بن عبدالله بن بهادر في حسن المحاضرة ١/٣٤٧ وهو اسمه في طبعة كتابه البرهان، تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل.

من سبقوه السراج ابن الملتن اختصره وشرحه في كتابه (المقنع في علوم الحديث) ثم صنف فيه موجزاً من المقنع بعنوان (التذكرة في علم الحديث) وقال ابن حجر (٨٥٢ هـ) في ترجمة ابن الملتن بالمجمع المؤسس، إنه صنف في علوم الحديث مختصراً أسماه الكافي.

وقال التقى ابن فهد: «له المقنع في علم الحديث وكذا الكافي» ذيل التذكرة ١٩٩ وانظر معها تنبيه الشيخ أحمد رافع الطهطاوى (١٦١).

وذكر له الشمس السخاوى - ٩٠٢ هـ - كتابه المقنع، نقلاً عن شيخه ابن حجر، وأضاف: «وقفت عليه وهو في مجلد وله فيها - أى علوم الحديث - التذكرة في كراسة، رأيتها أيضاً» الضوء اللامع ١٠٠/٦ واقتصر السيوطى - ٩١١ هـ - في ذيل التذكرة وفي طبقات الحفاظ على (المقنع) ومثله البدر الشوكانى - ١٢٥٠ هـ في البدر الطالع ٥٠٩/٢. ولم يصرح أحد منهم، بأن ابن الملتن صنف كتابه أو كتابيه على ابن الصلاح، سوى العز ابن جماعة.

وكذلك ذكر حاجى خليفة كتاب المقنع في حرف الميم ومختصره التذكرة في حرف التاء، ولم يشر إليها مع المصنفات على (علوم الحديث لابن الصلاح) في خزانة دار الكتب المصرية المخطوطان:

١ - (المقنع في علوم الحديث، لشيخ العلماء والمحدثين الإمام [سراج الدين أبى حفص عمر بن] أبى الحسن على بن أحمد الأنصارى المعروف بابن الملتن الشافعى المتوفى سنة ٨٠٤ هـ وقع الفراغ من تعليقه سنة ٧٩١ هـ بالقاهرة المحروسة. رقمه ٣٩٩ مصطلح، مصور من مخطوط خزانة الجامع الأزهر، ونسخت منه الدار نسخة حديثة برقم ٢٥/١٠٣ ب.

قال فى فاتحة المقنع، بعد ذكر مصنفات للترمذى والحاكم أبى عبدالله وأبى بكر الخطيب: «ومن أجمعها كتاب العلامة الحافظ تقى الدين أبى عمرو ابن الصلاح، سقى الله ثراه وجعل الجنة مأواه، فإنه جامع لعيونها ومستوعب لفنونها..»

٢ - (التذكرة فى علم الحديث لابن الملتن، تلخيص كتابه المقنع) رقمها ٢٢٦٠٨ ب.

«السراج البلقيني، أبو حفص عمر بن رسلان بن نصير المصري الشافعي» شيخ الإسلام (٧٢٤ - ٨٠٥هـ) له: (محاسن الاصطلاح وتضمن كتاب ابن الصلاح) الذي تقدمه مع متن ابن الصلاح..

«الزين العراقي، أبو الفضل عبدالرحيم بن الحسين المصري الشافعي» حافظ الوقت الحجة الإمام (٧٢٥-٨٠٦هـ)

من أجل شُراح كتاب ابن الصلاح وأوفرهم عناية به وخدمة له. وقد اشتهرت مصنفاته عليه وشروحها فحققت من الرواج لكتاب ابن الصلاح ما لانعرف مثله ولا ما يقاربه لسائر المصنفات عليه.

له (الألفية في علوم الحديث) نظم فيها كتاب ابن الصلاح في ألف بيت. قال بعد ذكر عناية السلف قبله بالتصنيف في علوم الحديث:

وأحسن المؤلفات جمعاً	فيها، وأوفى وأتم نفعاً
تأليف خير عالم إمام	أئمة الحفاظ في الأنام
علامة الدنيا تقي الدين	ابن الصلاح الصادق الأمين
يرحمه الله ويرضى عنه	مُبرداً تراه فضلاً منه

وقد اتبع فيها نهج ابن الصلاح في مساق أنواع علوم الحديث، وزاد عليه فوائد ونكتاً أشار إليها في قوله في المقطع الأول من ألفيته:

نظمتها تبصرة للمبتدى	وتذكرة للمنتهى المسند
لخصت فيها ابن الصلاح أجمعه	وزدتها علماً تراه موضعه

وألفية العراقي مشهورة محفوظة متداولة. ومن قوله: نظمتها تبصرة للمبتدى وتذكرة للمنتهى * صنف كتابه (التبصرة والتذكرة) وهو أول شروح الألفية. ذكره معها كل مترجمي الحفاظ العراقي. وصدرهم تلميذه الحافظ ابن حجر في المجمع المؤسس والإنباء، والتقى الفاسي في ذيل التقييد، والتقى ابن فهد في ذيل التذكرة، والشمس السخاوي في الضوء اللامع، والجلال السيوطي في طبقات الحفاظ وذيل التذكرة وحسن المحاضرة... وهم بروكلمان فذكر للعراقي في المنظومات «تبصرة المبتدى وتذكرة المنتهى.. أوألفية العراقي».

وشرح الألفية كُثُرٌ. ومن أشهر شروحها «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للحافظ شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوى - ٩٠٢هـ» وَهَمَّ حاجى خليفة فقال فى حرف الهمزة: «ألفية العراقى فى أصول الحديث للحافظ زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقى المتوفى سنة ثمانمائة وخمس. لخص فيها كتاب علوم الحديث لابن الصلاح.. ثم شرحها، وفرغ منه فى شهر رمضان سنة ثمان وستين وسبعمئة، وسماه فتح المغيث بشرح ألفية الحديث»^(١) وتكرر هذا الوهم فى حرف الفاء قال: «فتح المغيث فى شرح ألفية الحديث - مر - لمؤلف المتن الحافظ زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقى المتوفى سنة ثمانمائة وخمس.» وفى الموضوعين أُرِخَ وفاته سنة ثمانمائة وخمس. ولا نعلم خلافا فى وفاته سنة ست وثمانمئة، فى ثامن شعبان المكرم منها.

وقد طبع «فتح المغيث، للحافظ شمس الدين السخاوى» مع متن الألفية فى مطبعة أنوار محمدى بعناية منشئها محمد بهادر اللكنوى فى سنة ١٣٠٠هـ من نسخة أصل، كتبها فى حياة السخاوى تلميذه أبوالمكارم جمال الدين محمد بن أبى السادات بن ظهيرة القرشى المخزومى المكى، بمكة المعظمة فى جمادى الآخرة سنة ٨٨٦هـ، وكتب السخاوى عليها بخطه إجازة له. وفى خاتمة هذه الطبعة الهندية نبه الحافظ العلامة السيد محمد عبدالحى اللكنوى، على وهم صاحب كشف الظنون فى نسبة فتح المغيث للحافظ العراقى.

ثم نشر - من الهندية - فى طبعة للمكتبة السلفية بالمدينة المنورة سنة ١٩٦٨.

وأما شرح العراقى لألفيته فى (التبصرة والتذكرة) فطبع فى فاس سنة ١٣٥٤هـ مع شرحها (فتح الباقي على ألفية العراقى) لشيخ الإسلام الشيخ زكريا الأنصارى (-٩٢٥هـ) سماعه للألفية وشرحها التبصرة والتذكرة، دراية ورواية. من الحافظ ابن حجر عن الزين العراقى. على الشمس القاياتى محمد بن على (٧٨٥-٨٥٠هـ) والكمال بن الهمام الحنفى (٧٩٠-٨٦٠هـ) روايتها عن الحافظ أبى زرعة ولى الدين العراقى (٨٢٦هـ) ابن الحافظ زين الدين أبى الفضل.

(١) كذلك وهم بروكلمان فى الشروح على ألفية العراقى وأولها عنده «شرح الناظم نفسه بعنوان: فتح الغيث أو المغيث، قال: وعلى هذا الشرح حاشية للسخاوى محمد بن عبدالرحمن» ٢٠٨/٦.

ومن أقدم شراح الألفية، بعد ناظمها، تلميذه «الشمس محمد بن عمار بن محمد القاهري المالكي (٧٦٨-٨٤٤هـ) ذكر شرحه للألفية، الشوكاني في (البدر الطالع ٢٣٢/٢) ولم يذكره حاجي خليفة مع شراحها في كشف الظنون.

وللحافظ العراقي مع الألفية وشرحها، نُكِّتَهُ على ابن الصلاح في كتابه الجليل:

(التقييد والإيضاح لما أُطْلِقَ وأُغْلِقَ من كتاب ابن الصلاح) وبهذا العنوان، نسخة خطية موثقة بخزانة دار الكتب رقم ٣٦ مصطلح، وهي نسخة تلميذه الشرف الأزهرى، منقولة من أصل المؤلف ومقروءة عليه ومجازة منه. وأتى مع نسخ (المقدمة).

بعنوان (نكت العراقي على ابن الصلاح) مخطوط، وفي خزانة الدار نسخة مصورة من هذا الأصل، من التقييد والإيضاح في خزانة الدار، رقم ٣٣٧ ٢٥/ب مؤرخ في سنة ١٢٣٥هـ. وكذلك ذكر الحافظ ابن حجر لشيخه (النكت على ابن الصلاح) في المجمع المؤسس والإنباء، والسيوطي في طبقات الحفاظ وذيل التذكرة، وابن العباد في الشذرات. وذكره التقى ابن فهد في ذيل التذكرة بعنوانه المشهور (التقييد والإيضاح) وقال في ترجمة شيخه الحافظ الصلاح الأقفهى: «سمعت عليه ألفية العراقي ونُكِّتَهُ على ابن الصلاح» ذيل التذكرة ٢٧١.

ومن صنفوا على ابن الصلاح بعد الزين العراقي: «العز ابن جماعة، محمد بن أبي بكر بن عبدالعزيز بن محمد بن إبراهيم، عز الدين بن الشرف بن العز بن البدر ابن جماعة الكناني المصري الشافعي، الحكيم الأستاذ نادرة عصره في العقليات والنقليات (٧٤٦-٨١٩هـ) ذكر شرحه لكتاب ابن الصلاح: الشوكاني في البدر الطالع ١٤٧/٢ وحاجي خليفة في الكشف، مع شراح علوم الحديث لابن الصلاح. وذكر له أيضاً شرحاً على مختصر جده البدر ابن جماعة. وفي خزانة دار الكتب مخطوطة (الجواهر الصحاح في علوم الحديث لابن الصلاح، للعز ابن جماعة) رقم ٨٧٣ مصطلح. وهي نسخة قديمة عليها توقيع تملك سنة ٨٦٢هـ.

وأما شرحه لمختصر البدر ابن جماعة، فذكر السخاوي في ترجمة يحيى بن إبراهيم

الأقصرائي، أنه: قرأ على العز ابن جماعة شرحه لمختصر جده لكتاب ابن الصلاح (الضوء اللامع ٢٤٠/١).

وللحافظ الإمام الشهاب أبي الفضل ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني المصري الشافعي، شيخ الإسلام (٧٧٣-٨٥٢هـ): (الإفصاح بتكميل النكت على ابن الصلاح) مما علقه في أثناء بحثه على شيخه أبي الفضل العراقي، نشرته «الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة» حديثاً، بعنوان (النكت على ابن الصلاح). وللحافظ كتاب (نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر) مشهورة متداولة بين طلاب العلم. أعاد فيها ترتيب علوم الحديث، مع زيادات هامة، ثم شرحها في (شرح نخبة الفكر).

وعليها شروح ذات عدد، من أشهرها شرح الملا علي بن سلطان محمد الهروي القارى - ١٠٤١هـ - والشيخ عبد الرؤوف المناوى - ١٠٣١هـ - وحاشية الشيخ إبراهيم اللقاني المصري المالكي - ١٠٤٠هـ - ونظمها الكمال الشمى ثم الإسكندري محمد بن حسن بن محمد، من تلاميذ العراقي - ٨٢١هـ - وشرح نظمه ابنه التقى أبو العباس أحمد النحوى الإمام - ٨٧٢هـ - وآخرون (كشف الظنون).

و«الحافظ السيوطي، الجلال عبد الرحمن بن أبي بكر المصري الشافعي» (٨٤٩-٩١١هـ) ذكر في ترجمته لنفسه، من مصنفاته في علوم الحديث: تدريب الراوى على تقريب النواوى، وشرحه لألفية العراقي، ومنظومة له ألقى سبها نظم الدرر في علم الأثر (حسن المحاضرة) وذكرها حاجي خليفة في كشف الظنون

وفي الكشف ممن صنفوا على كتاب ابن الصلاح: «الشهاب الأندرشى أحمد بن سعيد» له مختصر لكتاب ابن الصلاح، ولم يؤرخ وفاته. والمعروف لنا بهذا النسب: «أحمد بن سعد بن عبد الله الأندرشى الأندلسى نزيل دمشق، شيخ العربية. وفي ترجمته بالدرر وبغية الوعاة والشذرات أنه نسخ بخطه كتباً كباراً منها تهذيب الكمال للحافظ المزى وشرحه وشرح التسهيل توفي سنة ٧٥٠هـ. وفي ترجمته

بطبقات القراء لابن الجزرى أنه توفى في المحرم سنة ٧٥١هـ.
لكن ليس في هذه التراجم ذكر لمختصره لابن الصلاح، والله أعلم.

ولعل آخر شرح ابن الصلاح:

«الشيخ محمد راغب الطباخ الحلبي الشامي، الوراق الخبير ومدرس الحديث بالمدرسة
الخنسروية بحلب» كتب تعليقة سهاها (المصباح على مقدمة ابن الصلاح) نشرت ذيلًا على
طبعته المتقنة من المقدمة والتقييد والإيضاح: حلب ١٣٥٠هـ - ١٩٣١م.

ولنذكر معها، أن من الكتب ما هو مصنف على كتاب ابن الصلاح وإن لم تعرف بذلك
فكتاب (الاقتراح لشيخ الإسلام تقي الدين ابن دقيق العيد - ٧٠٢هـ) لا يكاد ينفصل
عن كتاب ابن الصلاح، نسقًا ومادة، إلا من إضافات له. - وإن لم يصرح باسمه - بحيث
لم أجد مجالاً لمقابلته على متن ابن الصلاح.

وكتاب (توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الآثار) للأمير الصنعاني يوشك أن يورد المسائل
في أكثر أبوابه على أقوال ابن الصلاح - مقدمة توضيح التنقيح، ط القاهرة ١٣٦٦هـ -
مصرحًا باسمه في كل نقل عنه، قال محققه الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد: «وقد
رزق الله تعالى هذا الكتاب - لابن الصلاح - الحظوة لدى فحول العلماء ما أنسى الناس
ذكر من تقدمه، فكم تجد له من شرح وكم تجد له من اختصار وكم تجد له من متعقب.
وقل أن تجد واحدًا من الحفاظ الذين جاءوا بعد ابن الصلاح إلا وجدت له أثرًا على
مقدمة ابن الصلاح..»

ثم لأرى الإثقال على هذا المدخل، بنقل عشر صفحات من تاريخ بروكلمان للأدب
العربي، عامرة بذكر مخطوطات لكتاب ابن الصلاح والمصنفات عليه في خزائن المشرق
والمغرب، أخرج من تقديمها ولم يُتَّح لى الاطلاع عليها والنظر فيها.

السراج البلقيني

عالم المائة الثامنة

(٧٢٤ - ٨٠٥ هـ)

- موجز سيرته وعصره، شيوخه، شخصيته
ومناصبه
- أصحابه وتلاميذه، مصنفاته.
- كتابه محاسن الاصطلاح

السراج البلقيني، أبو حفص عمر بن رسلان بن نصير الكناني المصري الشافعي: فقيه الزمان وحبّة الله على خلقه في وقته، مجتهد عصره وعالم المائة الثامنة.

مَنْ الله تعالى على الأمة به في مرحلة حرجة من تاريخها، ومَنْ عليه بِجِلَّةٍ من الشيوخ العلماء النبلاء، وصفوة من الأصحاب والتلاميذ الأعيان حملوا علمه وتراثه، ودوّنوا سيرته شهودَ حالٍ ورؤية، وعنهم أخذ أعلام من تلاميذهم تابعوا المسيرة ودوّنوا ما سمعوه من شيوخهم ومعاصريهم، عن شيخ الإسلام الإمام.

ومن تراجم أصحابه وأعيان تلاميذهم للشيخ، نستخلص موجزًا من سيرته، أكثر اعتمادنا فيها على أجل تلاميذه شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر في ترجمته المبسّطة لشيخه بالمجمع المؤسس وبالإنباء. مع استكمال التعريف بالشيوخ والمرويات من ذيل التقييد، وذيول تذكّرة الحفاظ. وبالتلاميذ من الدرر والضوء اللامع وحسن المحاضرة* وما تيسر من معاجم أعيان العصر وبرامج مروياتهم.

* المجمع المؤسس، مخطوط دار الكتب بالقاهرة ٢١٦-٢٢٢، وذيول التقييد للتقى الفاسي، مخطوط الدار، والدرر، وإنباء الغمر، والترتيب فيها على حروف المعجم، والتقى المقرئ في السلوك، وفي الخطط، للمدارس. وابن فهد في ذيل التذكّرة ٢٠٢-٢٢٠، والنجوم الزاهرة المجلدين الحادي عشر والثاني عشر عصر دولتي الماليك، والترتيب فيها على السنين. وابن قاضي شعبة في الطبقات، مخطوط دار الكتب، والسخاوي في الضوء اللامع، والسيوطي في حسن المحاضرة وذيول التذكّرة، وابن العماد في الشذرات، والشوكاني في البدر الطالع، وفهارس الكتب ومعاجم شيوخ الوقت وكتب الرحلات.

ولد في «بُلْقِينَةَ» من ريف الدلتا، في ليلة الجمعة، الثانية عشرة من شعبان سنة ٧٢٤هـ، ومصر وقتئذ تنعم بعصر من أنضر عصور الاستقرار والمنعة والازدهار، في السلطنة الثالثة «للملك الناصر محمد بن السلطان المنصور قلاوون» التي امتدت قرابة ثلاث قرن (٧٠٩-٧٤١هـ) «تفرغ فيها للتعيمير، واتفقت عليه كلمة المسلمين، فأقام مُلْكًا مطاعًا لم يرَ أحد مثل سعادة ملكه وعدم حركة الأعدى عليه برًّا ولا بحرًا مع طول المدة... وأذعنت له الملوك، ودانت له الأمم، وخافته الأكاسرة والجبابرة... وكان ملكًا مطاعًا مهيبًا معظَّمًا لأهل العلم. لقي مشايخ الوقت وسمع من كبار الحفاظ والمسندين، وأجازه جِلَّةٌ منهم. وعُرِفَ له الحرصُ على حرمة المناصب العلمية، يتحرى ألا يشغلها إلا من هو أهل لها، ويبالغ في ذلك. كما عُرِفَ عنه الحزمُ وطولُ الصبر على ما يكره...» وبُنِيَ في سلطنته من الجوامع والمدارس والخوانق ما لهج المؤرخون والرحالة بذكره^(١).

* * *

في ذلك العهد الميمون، أمضى عمر بن رسلان البلقيني صباه الغض في بلقينة، حفظ القرآن الكريم وهو ابن سبع سنين، وحفظ المحرر للإمام الرافعي، والكافية لابن مالك والشاطبية في القراءات، ومختصر ابن الحاجب الأصلي. «وأقدمه أبوه القاهرة وله اثنتا عشرة سنة، فعرض محفوظاته على علماء الوقت فبهروهم بذكائه وكثرة محفوظه وسرعة إدراكه»^(٢).

من الشيوخ الذين عرض عليهم في هذه الرحلة الأولى إلى القاهرة:

«الجلال القزويني، محمد بن عبد الرحمن الشافعي، قاضي قضاة الإقليمين، مصر والشام» (٦٦٦-٧٣٩هـ) وصاحب الإيضاح لمفتاح العلوم لأبي يعقوب السكاكي.

و«التقى السبكي، أبوالحسن علي بن عبد الكافي المصري الشافعي قاضي القضاة»، الفقيه المجتهد الأصولي النظار (٦٨٣-٧٥٦هـ).

(١) يتضمن من ذيل العبر لأبي المحاسن الحسيني - وهو من شهود عصر الناصر محمد - والنجوم الزاهرة، والسلوك، وترجمة الناصر محمد بن قلاوون في الدرر الكامنة.

(٢) ما بين الأقواس، هنا وفيما يلي من المبحث، بلفظ المحافظ ابن حجر في المجمع المؤسس: ترجمة شيخه السراج البلقيني.

قال ابن حجر: «ورجع إلى بلده. ثم عاد به أبوه في سنة ثمان وثلاثين - وسبعائة - وقد ناهز سن الاحتلام، فاستوطن القاهرة وحضر دروس الأئمة وسمع في مجالس الحديث شيئاً كثيراً وكان لا يترك البحث... وسكن المدرسة الكاملية^(١) مدة، وكان نقيب درس الحديث بها للقاضي ابن جماعة عز الدين عبدالعزيز بن البدر محمد».

السنوات الباقية من عهد الملك الناصر، كانت كافية لمثل ذلك الشاب الذكي الطموح، للتحصيل والأخذ عن علماء عصر الناصر، والسماع على حفاظه ومسنديه الذين كانت القاهرة عامرة بهم.

ولم يكن في حاجة إلى الرحلة إلى ما وراء أقطار دولة المماليك الكبرى: مصر والحجاز والشام والعراق. ومصر وقتئذ تستقطب علماء الأقطار الإسلامية النازحين إليها من مشرق ومغرب، فتوسع لهم من ديارها خير منزل، ولا تضن عليهم بأعلى مناصبها العلمية قضاءً وفتياً وتديراً وإمامة وخطابة..

حضر دروس الشيخين الجلال القزويني والتقي السبكي، وآخرين من العلماء، منهم على ترتيب ذكرهم في المجمع المؤسس:

«الشمس ابن عدلان» محمد بن أحمد بن عثمان المصري الشافعي الفقيه في الأصلين والقراءات، وشارح مختصر المزني (٦٣٣-٧٤٩هـ).

«الشمس الأصبهاني» نزيل القاهرة، أبو الثناء محمود بن عبدالرحمن بن أحمد الشافعي الأصولي، الإمام في العقليات وشارح مختصر ابن الحاجب الأصلي، ومنهاج البيضاوي وطوالعه، ومتن الساوية في العروض (٦٧٤-٧٤٩هـ).

قرأ عليه في الأصول والمعقولات، وأجازه الشيخ وأطرب في الثناء عليه، وأذن له في الإفتاء.

«النجم الأسواني» الحسين بن علي بن سيد الكل المصري الشافعي المقرئ. تصدر

(١) بناها الملك الكامل محمد بن الملك العادل أبي بكر بن أيوب، وكملت عمارتها سنة إحدى وعشرين وسبعمائة هـ فكانت ثانية دار للحديث بعد الدار الأولى التي بناها بدمشق الملك العادل نور الدين محمود بن زنكي.

انظر (الكاملية) في مدارس القاهرة بخطط المقرئ، وحسن المحاضرة.

بجامع عمرو بن العاص زمنًا، يقرئ ويفتي ويدرس، وأخذ عنه الطلاب طبقة بعد طبقة مع عفة وزهد وكرم (٦٤٦-٧٣٩هـ).

«زين الدين الكنانى» عمر بن أبى الحرم بن عبد الرحمن الشافعى الفقيه الحافظ، شيخ القبة المنصورية بالقاهرة، مع مشيخة الحديث بها. وولى حلقة الدرس بالجامع الحاكمى، والخطابة بجامع الملك الصالح (٦٥٣-٧٣٨هـ).

«شمس الدين ابن القماح» محمد بن أحمد بن إبراهيم بن حيدرة القرشى، أبو المعالى المصرى الشافعى. مهر فى الفقه والإفتاء وناب فى الحكم ودرس بقبة الإمام الشافعى، وسمع (كتاب علوم الحديث) على التقى ابن رزين عن ابن الصلاح، وصحيح مسلم من الرضى ابن البرهلى، بفوت، وسمعه كاملا من ابن عبد الهادى (٦٥٥-٧٤١هـ) تفقه به البلقينى.

«أبو حيان» أنير الدين محمد بن يوسف بن على الأندلسى، نزيل القاهرة، اللغوى النحوى الأستاذ، والمفسر الإمام والمقرئ الشيخ، والأديب الشاعر (٦٥٤-٧٤٥هـ).

أخذ عنه النحو والتصريف والأدب، وأجاز له فى التدريس والإفتاء، مع شهادة عالية تأتى فى موضعها من سياق العرض. ثم لآزم «البهاء ابن عقيل» عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدالله الهاشمى المصرى الشافعى، قاضى القضاة وصدر الشافعية ورئيس العلماء، شارح الألفية والتسهيل، شهد له الأستاذ أبو حيان، بأن «ليس تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل». وسمع صحيح البخارى على «الحجار» مسند الدنيا، وعلى «وزيرة» والطبقة (٦٩٤-٧٦٩هـ).

* * *

وحج «السراج عمر» فى سنة أربعين وسبعائة، وزار بيت المقدس. ثم حج فى سنة تسع وأربعين وسمع الحديث من حفاظ الوقت ومسنديه.

قال ابن حجر: «لازمت الشيخ مدة، وقرأت عليه أجزاء حديثية وحضرت دروسه الفقهية». وسمعت عليه جزءًا من عواليه أخرجه الشيخ ولى الدين ابن شيخنا العراقى، والأربعين التى خرَّجتها له عن مشايخه: عشرين بالسماع وعشرين بالإجازة» سَمَّى ابن حجر فى ترجمة الشيخ ستة من الأولين واثنين من الآخرين. ثم ذكر فى أسمعته على شيخه عددًا آخر، مع تعيين مروياته عنهم وأسانيدهم فيها.

المسّمون في الترجمة، على ترتيب ذكرهم بالمجمع المؤسس مع الرجوع فيهم إلى (ذيل التقييد) للثقي الفاسي وهو من تلاميذ السراج البلقيني:

«محمد بن غالي» بن نجم، الشمس أبو عبد الله الدمياطي، المعمر المسند (٦٥٠-٧٤١هـ) سمع عليه البلقيني الجزء التاسع والستين من أمالي الضبي، القاضي أبي عبدالله المحاملي البغدادي؛ والمسلسل بالأولية، سماعه من النجيب عبداللطيف الحراني كبير مسندي الديار المصرية، بإسناده. وسمع عليه أيضاً الكثير من سنن أبي داود^(١).
 «أحمد بن كشتغدي» بن عبدالله المعزّي، الشهاب أبو العباس، ابن الصيرفي المصري. من أكابر المحدثين. في مسموعاته كثرة، وحدث بعواليه (٦٦٣-٧٧٤هـ).

سمع منه البلقيني المسلسل بالأولية عن النجيب عبد اللطيف^(٢).

«ابن عبدالهادي» عبدالرحمن بن محمد بن عبد الحميد بن عبد الهادي، زين الدين أبو الفتوح الصالحى الحنبلي، المحدث الضابط المسند. سمع على أحمد بن عبد الدايم صحيح مسلم، والترغيب والترهيب - بفوت - والدعاء للمحامي. واستقدم إلى مصر فحدث بصحيح مسلم مراراً. وكان الجمع متوافراً جداً بحيث رُتبت أساؤهم في الطباقي على حروف المعجم (٦٥٧-٧٤١هـ) حدث عنه البلقيني بصحيح مسلم^(٣).

«الحسن ابن السديد» بدر الدين بن محمد بن عبدالرحمن الإربلي. سمع من الفخر ابن البخاري. وسمع منه حفاظ الوقت (٦٥٨-٧٤٨هـ).

«إسماعيل بن إبراهيم التفليسي» النجم ابن الإمام، المحدث، من أصحاب النجيب عبد اللطيف، توفي سنة (٧٤٦هـ) عن ٨٩ سنة.

سمع عليه البلقيني جزءاً فيه الصلاة على النبي ﷺ، لإسماعيل بن إسحاق القاضي. وحدث به. سمعه عليه ابن حجر (الأسمة، وذيل التقييد ٢٤٠).
 «عبدالرحيم ابن شاهد الجيش» جمال الدين بن عبدالله بن يوسف الأنصاري أبو علي

(١) أسمة ابن حجر في مجمعه المؤسس، وذيل التقييد الفاسي: ٢١٦.

(٢) الأسمة، وذيل التقييد ١١٥.

(٣) الأسمة، وذيل التقييد: ٢٤٠، ١٩١.

المصرى. من رواية صحيح البخارى عن شيوخ الطبقة (٦٥٩ تقريباً - ٧٤٦ هـ).

سمعه عليه البلقيني وحدث به. سمع عليه ابن حجر كثيراً منه^(١).

ومن شيوخ البلقيني بالإجازة: «الحافظ المزى» جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن الزكى عبدالرحمن بن يوسف، إمام الحفاظ الصدر النبيل، صاحب تهذيب الكمال والأطراف (٦٥٤-٧٤٢ هـ).

حدث عنه البلقيني، إجازةً بالسنن الكبرى، والدلائل: للبيهقي. وجزء من حديث أبي الحسن الأشعري، قرأها عليه ابن حجر^(٢).

«الحافظ الذهبي» أبو عبد الله محمد بن أحمد بن قايماز الدمشقي الشافعي، شيخ الإسلام الحافظ المؤرخ العلامة (٥٧٣-٧٤٨ هـ)^(٣).

«أحمد بن علي، بن داود، الجزري» ثم الصالحى. الشهاب أبو العباس الكردى الهكاري. المحدث المسند العابد القدوة. أسمع وسمع على كبار الشيوخ، وعمر وتفرد (٦٤٩-٧٤٣ هـ)^(٤).

ومعهم من شيوخ البلقيني فى أسمعة ابن حجر عليه، لمروياته عنهم بأسانيدهم، مستكملة من ذيل التقييد:

«أبو الفتح الميدومى» محمد بن محمد بن إبراهيم بن أبى القاسم، شرف الدين المصرى الخطيب الإمام، خاتمة أصحاب النجيب عبداللطيف (٦٦٤-٧٥٤ هـ) سمع على النجيب مشيخته الكبرى، وعلى القطب القسطلانى جامع الترمذى وسنن أبى داود، والمسلسل بالأولية، سمعه عليه البلقيني^(٥).

«إبراهيم بن على الزرزارى» ابن القطبى، أبو إسحاق. من أصحاب النجيب. سمع عليه حلية الأولياء لأبى نعيم (٧٤١ هـ)^(٦).

(١) أسمعة ابن حجر بالمجمع، وذيل التقييد: ١٩٥.

(٢) الأسمعة، وذيل التقييد: ٢٦٧.

(٣) المجمع المؤسس، والإنباء، وذيل التقييد: ٨.

(٤) المجمع المؤسس، والإنباء، وذيل التقييد: ١٠٧.

(٥) المجمع المؤسس وذيل التقييد: ٦٦.

(٦) أسمعة ابن حجر بالمجمع، وذيل التقييد (٢٤، ٢٤٠).

«عبدالعزیز بن عبد القادر بن أبی الکرّم بن أبی الدر الرّبعی. نجم الدین البغدادی، نزیل القاهرة ومن محدّثیها المسنّدين. (٦٦٢-٧٤٨هـ) من مسموعاته علی الفخر ابن البخاری بدمشق، جامع الترمذی وسنن أبی داود^(١).

«أبو عبدالله محمد بن إساعیل بن عبدالعزیز، بن عیسی بن العادل أبی بکر بن آیوب» ناصر الدین ابن الملوك الأیوبی القاهری، الصوفی النبیل المحدث المسنّد. حدث عن كبار الشیوخ وعُمرٌ وتفرد (٦٧٤-٧٥٦هـ).

حدث عنه البلقینی بکتاب (المکمل فی بیان المهمل) للخطیب البغدادی. قرأ علیه ابن حجر قطعة منه^(٢).

«ابن سوار» أحمد بن محمد بن عمر بن أبی الفرج الإسنوی الأصل. الشهاب أبو العباس المصری المعروف بالحلبی، الصوفی الناسخ المعمر. المسنّد المقرئ، آخر أصحاب الکمال الضریر. سمع علیه البلقینی قطعة جيدة من صحیح البخاری (٦٥٠-٧٤٤هـ)^(٣).

«المحب الدمیاطی، أحمد بن عبد المؤمن بن خلف، الحافظ أبو العباس ابن الحافظ النسابة شرف الدین أبی محمد. من رواة سنن أبی داود والغیلانیات (٦٧٥-٧٤٨هـ)^(٤).

«الزین أبو الفرج المزی» عبدالرحمن ابن حافظ الآفاق أبی الحجاج المزی. له من أبیه إجازة، وحدث عن الفخر ابن البخاری توفی عن بضع وستین (-٧٤٩هـ) من مسموعاته سنن ابن ماجه علی القاضي التاج ابن علوان، وأجزاء حدیثیة علی الشرف أبی الحسین الیونینی. وحدث بمسموعاته فی دمشق والقاهرة^(٥).

* * *

«وتأهل السراج عمر البلقینی للتدریس والفتیا قبل أن یبلغ سن العشرین، ومهر وتفوق، وطبقة شيوخه متوفرون».

أجاز له شیخه فی الأصول والمعقولات «الشمس الأصبهانی» فی التدریس والفتیا.

(١) الأسمعة، وذیل التقييد ٢٠٢، وذیل تذكرة الحفاظ لابن فهد.

(٢) الأسمعة، وذیل التقييد ٢٥/ب.

(٣) ترجمة البلقینی فی ذیل ابن فهد، والضوء الامع، وابن سوار فی ذیل التقييد: ١٢٢.

(٤،٥) البلقینی فی ذیل ابن فهد، وفي ذیل التقييد؛ والمحب الدمیاطی فی ذیل التقييد: ١٠٦، وزین

الدین المزی فی ذیل التقييد: ١٩٣.

- وقد توفي الشيخ سنة ٧٤٩ هـ - ومعها إجازة من الأستاذ أبي حيان، حررها المحافظ ابن حجر في المجمع المؤسس - والنقل منه - والتقى ابن فهد في ترجمة الشيخ بديل تذكرة الحفاظ. قال ابن حجر:

«وقد كتب له الشيخ أثير الدين أبو حيان، وسنه إذ ذاك دون العشرين: قرأ عليّ جميع الكافية الشافية في النحو قراءة بحث وتفهم، وتبنيه على ما أغفله الناظم. فكان يبادر إلى حلّ ما قرأه عليّ من مُشكّلٍ وغيره، فصار بذلك إماماً يُنتفع به في هذا الفن العربي، مع ما منحه الله من علمه بالشريعة المحمدية، بحيث نال في الفقه وأصوله الرتبة العليا، وتأهل للتدريس والقضاء والفتيا».

* * *

توفي الملك الناصر محمد بن المنصور قلاوون رحمه الله، في ذى الحجة من سنة ٧٤١ هـ، والسراج عمر في نحو الثامنة عشرة من عمره. أي أنه تأهل للتدريس والفتيا والقضاء في عهده الزاهر الممدود. ثم لم تمض على وفاة الناصر بضع سنوات، حتى كان السراج البلقيني فيما ذكر ابن حجر، قد: «أفتى ودرس وهو شاب، وناظر الأكابر، وظهرت فضائله وبهرت فوائده وطار صيته في الآفاق قبل الطاعون»^(١).

الطاعون الجارف كان سنة ٧٤٩ هـ، بعد ثباني سنوات من وفاة الناصر، والسراج عمر وقتئذ في الخامسة والعشرين من عمره، قد بلغ قبلها ما بلغ...

* * *

وقبل أن يبعد العهد بالملك الناصر، اطمأنت الحياة بالسراج البلقيني فأصهر إلى شيخه العلامة «البهاء ابن عقيل» في سنة ٧٥٢ هـ، وناب عنه في القضاء لما وليه استقلالاً - سنة ٧٥٨ - «وشهد له الشيخ بأنه أحق الناس بالفتيا».

وانتقل السراج من منزله في المدرسة الكاملية إلى داره التي أسسها بحارة بهاء الدين بالقاهرة، ثم ألحق بها مدرسته الشهيرة وجامعه.^(٢)

(١) ابن حجر: إنباء الغمر ٢/٢٤٥.

وانظر خبر الطاعون في سلوك المقرئ: ٢. ق ١٩٦/٣، والنجوم الزاهرة: ١٠/١٩٥ - ٢١٣.

(٢) انظر حارة بهاء الدين، أول (باب ذكر حارات القاهرة وظواهرها في خطط المقرئ، ٢/٢) وذكرها

على باشا مبارك في (الخطط التوفيقية ٣/١٢١) وذكر بعدها «مدرسة البلقيني، وهي المعروفة بجامع=

في عصر ما بعد الناصر، كانت حياته العاملة في المناصب الكبرى، وفي الحياة العامة. «وأول ما وليه من المناصب الكبرى إفتاء دار العدل رفيقاً للبهاء السبكي - أبي حامد، أحمد بن علي بن عبد الكافي - في سنة خمس وستين» وله من العمر إحدى وأربعون سنة «ودرس بالبديرية، وبالجزازية أول ما أنشئت، فاستمرتا معه. وبالخرسانية: جعله صاحبها متصدراً بها فاستمرت بيده. ووليّ تدريس الخشائية بجامع مصر - العتيق - نحواً من ثلاثين سنة، وولي قضاء الشام في سنة تسع وستين عوضاً عن التاج عبد الوهاب السبكي، فباشره دون السنة. وعاد إلى مصر وأضيف إليه بعد عودته تدريس المالكية والتفسير بجامع ابن طولون، ثم بالمدرسة الظاهرية البروقية لما فُتحت»^(١).

في الفترة التي أمضاها بدمشق على قضاء الشام، قرابة سنة، أحيى عهود الأئمة من السلف الصالح، في قضاؤه وعدله وسدادهم، وخطب بالجامع الأموي ودرس في دار الحديث الأشرفية، فينقل ابن حجر، عن ابن حجّي الحسباني، أحمد بن حجّي بن موسى الدمشقي الشافعي حافظ الشام المؤرخ (٧٥١-٨١٦ هـ) قال: «قدم علينا دمشق قاضياً، فيهر الناس بحفظه وحسن عبارته وجودة معرفته، وخضع له الشيوخ في ذلك الوقت

= البلقيني» ووقع في طبعة دار الكتب من الخطط التوفيقية - ١٩٧٠م - أن المدرسة «أنشأها سراج الدين عمر في حياته، ولما مات رحمه الله سنة إحدى وتسعين وسبعمائة - كذا - دفن بها، ودفن بها أيضاً الشيخ الصالح البلقيني الصغير»؟! ٢٢٩٣/٣.

(١) المجمع المؤسس ٢١٧، ومثله في ذيل التذكرة، لابن فهد ٢٠٩.

والمدارس التي كانت بيده، نقلا من (الخطط المقرزية):

● البديرية: أنشأها ناصر الدين محمد بن محمد بن بدير العباسي سنة ٧٥٨ هـ وقرر فيها درساً للشافعية، درس فيه شيخنا السراج البلقيني (٣١١/٢).

● الجزازية: بجوار قصر الجزازية، أنشأها سنة ٧٦١ هـ خوند تر بنت الملك الناصر محمد، زوجة الأمير بكنمر الجزازي. جعلت بها درساً للفقهاء الشافعية قررت فيه شيخنا سراج الدين البلقيني ودرساً للمالكية، وإماماً ومقرئين ومكتباً لأيتام المسلمين، مع أوقاف جليلة (٢٨٢/٢).

● الخروبية: عَمَرها بدر الدين محمد بن محمد الخروبي بعد سنة ٧٥٠ هـ وقرر لدرس الفقه بها البهاء ابن عقيب، والسراج البلقيني (٣٦٩/٢).

● الخشائية: بزواية الإمام الشافعي رضى الله عنه، بجامع مصر العتيق.

● الظاهرية البروقية: بين القصرين، شرع في عبارتها في شهر رجب سنة ٧٨٦ باسم السلطان الظاهر برقوق، وافتتحت في شهر رجب سنة ٧٨٨ هـ، وقرر فيها الشيخ سراج الدين البلقيني مدرساً للتفسير، وشيخ المعاد (حسن المحاضرة ٢٧١/٢).

فاعترفوا بفضلهم» ونقل التقى ابن فهد عن شيخه المحافظ البرهان الحلبي سبط ابن العجمي، قال: «بهر من هناك، بالشام، من الشيوخ المصريين والشاميين، بجودة إيراده وإصداره وتحريره وبلاغته، وأقروا له بالتقدم والإمامة، ودمشق وقتئذ غاصة بالأئمة الفضلاء».

وولى قضاء العسكر سنة ٧٧٣هـ، ثم تركه لولده «بدر الدين محمد» عندما عُين لقضاء القضاة ٧٧٩هـ، لكن الأمر لم يتم، وقد سما الشيخ على كل منصب، وولى قضاء القضاة في حياته ابنه «الجلال عبد الرحمن» وتفرغ هو لتكاليف الإمامة والفتيا والتدريس. قال ابن حجر: «ولم تر العين مثله ولا رأى مثل نفسه. واشتهر اسمه في الآفاق وبعد صيته إلى أن صار يُضرب به المثل في العلم، ولا تركن النفس إلا إلى فتواه، وكان موفقاً في الفتوى يجلس من بعد صلاة العصر إلى المغرب يكتب على الفتاوى من رأس القلم غالباً. ولا يأنف، إذا أشكل عليه شيء، من مراجعة الكتب ولا من تأخير الفتوى عنده إلى أن يحقق أمرها. وكان فيه من قوة المحافظة وشدة الذكاء ما لم يُشاهد مثله، وشرح ذلك يطول» وقال ابن فهد: إنه وصف بالتفرد قديماً. ونقل من (الطبقات لمحمد بن عبدالرحمن العثماني قاضي صغد) قوله في ترجمته: «هو شيخ الوقت وإمامه وحجته. انتهت عليه مشيخة الفقه في وقته. وعلمه كالبحر الزاخر، ولسانه أفجم الأوائل والأواخر»^(١).

قلت: القاضي العثماني، صاحب طبقات الشافعية، توفي سنة ٧٧٠هـ، قبل خمس وثلاثين سنة من وفاة الإمام البلقيني شيخ الإسلام.

وقال ابن فهد: «قال شيخنا المحافظ برهان الدين الحلبي: اجتمعت به في رحلتي الأولى إلى القاهرة سنة ثمانين، فرأيتُه إماماً لا يُجاري، أكثر الناس استحضاراً لكل ما يُلقى من علوم. كان فيه من قوة المحافظة وشدة الذكاء ما لم يُشاهد مثله. وقد حضرت عنده عدة دروس مع جماعة من أرباب المذاهب الأربعة، فيتكلم على الحديث الواحد بعد طلوع الشمس فرجاً أذن للظهور في الغالب وهو لم يفرغ من الكلام عليه، ويفيد فوائد جليلة لأرباب كل مذهب، خصوصاً المالكية... ومن كان يحضر عنده الإمام نورالدين ابن

(١) ابن فهد، في ذيل التذكرة: ٢٦٥، مع ابن حجر، في: الإنباء ٢٤٦/٢.

الجلال، أفقه أهل القاهرة وقتئذ في مذهب الإمام مالك، وكان يستفيد منه، وكذا جمع سواه من أرباب المذاهب الأربعة. واستفدت منه فوائده في التفسير والحديث والفقهاء والأصول.. وهو أجلُّ من أخذت عنه العلم»^(١).

وحكى «أبو عبدالله الراعى عن بعض علماء المالكية، قال: «كنا نقرأ المدونة على الشيخ سراج الدين البلقيني الشافعى، ف وقعت مسألة خلافية بين مالك والشافعى، فقال الشيخ: "في مذهبنا كذا". في مسألة لم يقل فيها: عن الشافعى، بما قال، وإنما نسبها لنفسه - ثم فطن وحذر أن يقولوا: أنت شافعى وهذا ليس مذهب الشافعى، فقال: "فإن قلت يا مالكية عنا، لسنا بمالكية، قلنا: كذلك أنتم قاسمية، وقد اجتمعنا الكل في مالك." قال الراوى: وهذا الكلام حلو حسن في غاية الإنصاف من الشيخ. ولما قرئ عليه (كتاب الشفا) مدحه وأثنى عليه إلى الغاية، وكان يحضره جماعة من المالكية فقال القاضى [جلال] الدين عبد الرحمن ابنه، ما لكم يا مالكية لا تكونون مثل القاضى عياض؟ فقال له أبوه الشيخ سراج الدين: ومالك لا تقول للشافعية: مالكم يا شافعية لا تكونون مثل القاضى عياض؟^(٢).

وكان فيما وصفه أصحابه ومعاصروه «وقوراً حليماً مهيباً، سريع البادرة سريع الرجوع، ذكى العقل زكى النفس، نبيلاً على الهمة عظيم المروءة، سريع البكاء في الميعاد مع الخشوع، لا يفتر عن الدرس والعمل».

سوى أنه كان مع رسوخه في العلم "يتعانى النظم فيأتى منه بما نستحى من نسبته إليه، وربما لم يُقم وزنه" قاله الحافظ ابن حجر. وتناقلوا قول البدر البشتكى الشاعر، أبى البقاء المصرى محمد بن إبراهيم بن محمد (٧٤٨-٨٣٠هـ) فيه: «لَمَّا لم يكن

(١) ابن فهد في ذيل تذكرة الحفاظ (٢١٥).

والنور ابن الجلال، على بن يوسف بن مكى ٨٠٣هـ يأتى في تلاميذ الشيخ.

(٢) المقرئ: النفع ٤/٢ وقول الشيخ للمالكية: كذلك أنتم قاسمية، عنى «عبدالرحمن بن القاسم

المصرى» من كبار أصحاب الإمام مالك رضى الله عنه. وراوى مدونة فقهه.

وأبو عبدالله الراعى، الفرناطى: المالكى، دخل القاهرة، سنة ٨٢٨هـ واستقر بها وأخذ عن شيوخها وأم

بالمؤيدية، وفيها وفاته سنة ٨٥٥هـ.

للسيطان سبيل للإمام الشيخ سراج الدين البلقيني، حَسَنَ له نظم الشعر فجاء بما يُضْحَكُ منه»^(١).

* * *

«وخضع له الأئمة من المفسرين والمحدثين والفقهاء والأصوليين والنحويين، إذا ذُكِرَ خضعت له الرقاب حتى كان الشيخ جمال الدين الإسنوي يتوقى الإفتاء مهابة له، لكثرة ما كان ينقب عليه»^(٢).

وأجمع علماء الأمصار في زمانه على أنه «طبقة وحده، وكملت له أدوات الاجتهاد باتفاق، وأنه عالم المئة الثامنة، وذكروا فيه الحديث المشهور عن أبي هريرة رضى الله عنه، عن النبي ﷺ قال: "إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مئة سنة من يجدد لها أمر دينها"»^(٣).

قالوا: «بُدِثَ بعمر، وخُتِمَت بعمر» يعنون عمر بن عبد العزيز، خامس الراشدين رضى الله عنهم - ١٠١ هـ للمائة الأولى، وأبا حفص السراج عمر البلقيني، للمائة الثامنة.

* * *

ومن حيث انتهت إليه الرياسة في العلم والإجماع على إمامته وعظم قدره عند العامة والخاصة لجلال شخصيته ونبل سجايه وشدته في الحق، احتاجت إليه الأمة فيما مرَّ عليها من سنين شِداد بعد أن نعمت طويلا بالأمن والمنعة والاستقرار في عهد الملك الناصر محمد بن المنصور قلاوون.

ففيما بين وفاة الملك الناصر في ذى الحجة من سنة ٧٤١ هـ، إلى وفاة شيخ الإسلام السراج البلقيني في ذى القعدة من سنة ٨٠٥ هـ، شهدت مصر نهاية دولة المماليك الترك قهرة الصليبيين والتتار، وقيام دولة المماليك الجراكسة في سنة ٧٨٤ هـ، وما كان في فترة

(١) المجمع المؤسس ٢١٩، الضوء اللامع ٢٧٨/٦، البدر الطالع ٩٣/٢-٩٤.

(٢) الإنباء ٢٤٦/٢ والجمال الأسنوي، أبو محمد عبدالرحيم، من فقهاء الشافعية الأئمة بمصر (٧٠٤ - ٧٧٠ هـ).

(٣) رواه الحافظ السيوطي في مدخل كتابه (التنبئة بمن يبعثه الله على رأس كل مئة) ونقل بعد تخريجِهِ، ما أسنده «الحاكم أبو عبدالله» عن الإمام ابن شهاب الزهري، قال: «فلما كان في رأس المئة الأولى، من الله على هذه الأمة بعمر بن عبدالعزيز» رضى الله عنه - مخطوط بدار الكتب.

احتضار الدولة الأولى، وأواخرها، من تحرك «تيمور لنك» مما وراء النهر واجتياحه بلاد الشام، وما صاحب ذلك كله من فتن شرسة حالقة، وما لابسه من انتعاش الصليبية بعد سحقها في عصر السلاطين الترك العظام: المظفر قطز والظاهر بيبرس والمنصور قلاوون، وابنيه الأشرف خليل والناصر محمد. لقد خلف الناصر ثمانية سلاطين من بنيه وأحفاده لم تتجاوز مدتهم جميعاً بضعاً وأربعين سنة - أي أقل من مدة سلطنة الملك الناصر وحده - أولهم المنصور سيف الدين أبوبكر بن الناصر محمد، لم يلبث سوى شهرين اثنين خُلِعَ بعدهما ونُفِيَ وإخوته إلى قوص في صفر سنة ٧٤٢ هـ وفيها قُتِلَ. فكان النذير الصادع بسنين مشنومة واحتضار بطيء لم يكد ينجو فيه أحد من أبناء الناصر وحفدته الذين تعاقبوا على السلطنة، من تعذيب ونفي وقتل. آخرهم «الملك الصالح حاجي بن الأشرف شعبان بن الناصر محمد»، بويع بعد مقتل أخيه «المنصور على» في صفر سنة ٧٨٣ هـ، ثم خُلِعَ في شهر رمضان من السنة التالية وتولى السلطنة الملك الظاهر برقوق، أول المماليك الجراكسة، وكان قوياً جلدًا شجاعاً ذكياً مهيباً، مرجواً لصد الموجة التتيرية الطارئة، لكنه شغل بفتنة والى الشام، وخُلِعَ في جمادى الآخرة من سنة ٧٩١ هـ ونفى إلى الكرك. إلى أن استرد السلطنة في سنة ٧٩٢ هـ بعد صراعٍ دامٍ مرير، وتيمورلنك قد اجتاح الممالك الشرقية وفعل الأفاعيل، والصليبيون يطئون ثغور الشام.. ورابط الظاهر برقوق في نصر متأهباً لقتال، واقترض من تجارها وسُراتها ما جهز به عسكره «وكان السراج البلقيني يتقدم موكب العلماء في النفير لجهاد تيمورلنك».

وقمت التعبئة وخرج السلطان إلى الشام في سنة ٧٩٣ وفي صحبته شيخ الإسلام السراج البلقيني والقضاة والأمراء. وكسر الصليبيين مرة بعد مرة، إلى أن مات رحمه الله في ليلة النصف من شوال سنة ٨٠١ هـ.

بعدها «استهلت سنة ٨٠٢ هـ وقد تحرك تيمورلنك إلى البلاد الشامية بعد أن غلب على ما وراءها وخرَّب ودمَّر، وقتل وذبح. ثم كانت الكائنة العظمى في سنة ٨٠٣: «أعطى الطاغية أهل دمشق أماناً على أن يؤدوا له ألف تومن، قيمة كل تومان عشرة آلاف دينار. فلما قبضها استباح دمشق وما حوّلها من ديار الشام: دورها ومتاعها وأموالها ونساءها وصبيانها. وعاث جنوده في الديار فسقاً ونهباً وقتلاً وخراباً. وأعلنت التعبئة العامة

في مصر للخروج إلى الشام، وبُسطت أيدي الجبّاة في أموال الناس، وعمّ ذلك في أموال البيّامي والأوقاف»^(١).

وسُعار الفتن لا يخبو، وأفاعيل الصليبيين والتتار لا تفتّر.

في تلك السنين الشداد، كان «السراج البلقيني» ملاذ الأمة في جوائح النوازل وعصيب الأزمات. وإذا كان مترجمه من شهود العصر ومؤرخيه، كابن حجر والتقّي المقرئزي وابن تغري بردي، يدونون الصفحات الغرّ في سيرته ومواهبه ومكانته وسجاياه ومناصبه، فإنهم في تأريخهم لأحداث العصر، لا تكاد تمر نازلة أو محنة إلا ذكره فيها: مستشاراً مؤتمناً ومفتياً إماماً، ودليلاً للركب الساري لبلي، لا يكذب أهله. فهو يلقانا في تاريخ العصر بمواقفه المشهودة وسلطانته على ملوك الزمان، وفتاويه المسددة في النوازل، صادقاً بالحق لا يخشى في الله لومة لائم، أميناً على شريعة الله تعالى في عباده، قائماً في الدفاع عنهم من جور ظالم وجبروت معتسف. كان كما قال الحافظ ابن حجر: «شيخ الوقت وإمام الأئمة الأعلام، عين أهل الإسلام وعالمهم ومفتيهم ومعلمهم، عون الإسلام وحنة الله تعالى على خلقه، يعولون عليه في كل المهات الدينية، ولا يستغنون عنه في الأمور الدنيوية. يُفزع إليه في حل المشكلات وكشف المعضلات، بحيث لم يكن لسلطان أن يعقد مجلساً إلا به، ويقنّدي برأيه ومشورته» لا يملك أن يجيد عنها^(٢).

وقد امتحن رحمه الله بأن ثكل ابنه البكر «بدر الدين أبا اليمن محمد» في سنة ٧٩١ هـ وهو في الحادية والأربعين من عمره، وكان أعجوبة في الذكاء والفتنة والسمت والنبيل، مهر ودرّس وتفوق في شبابه، وولى قضاء العسكر سنة ٧٧٩ هـ قبل أن يبلغ الثلاثين، ثم ولى الإفتاء في دار العدل. وكان أبوه معجباً به، فحزن عليه أشد الحزن، ودفنه في مدرسته التي أنشأها مقابل مسكنه^(٣) ثم تجلّد الشيخ التاكل للمصاب الفاجع، وتابع الرباط والجهاد في موقعه العلمي والاجتماعي والسياسي، لم يكل ولم يفتّر «مواظباً على دروسه ومواعيده بذهن صاف وقريحة ثابتة، صادقاً بالحق على العهد به، عدواً لمن

(١) مستخلص بتضمين، من تاريخ مصر بعد الناصر إلى السنوات الأولى من القرن التاسع، في: النجوم

الزاهرة، وسلوك المقرئزي، وإنباء الغمر لابن حجر.

(٢) المجمع المؤسس: ٢١٧، ونحوه في ذيل التذكرة لابن فهد.

(٣) بحارة بهاء الدين، وفيها (دار البلقيني) من معالم خطط القاهرة: (خطط المقرئزي ٥٢/٢).

ينحرف عن الدين من الأمراء أو يظلم الرعية. قُدِّي في عين كل فاجر وطاغية». يقول شاهد العصر المحافظ ابن حجر، في وفاة لاجين بن عبدالله الجركسي إنه كان مرشحاً لأن يلي المملكة «وكان مشهوراً بسوء العقيدة، توعدَّ أن يغير معالم الشريعة، ويبطل الأوقاف كلها، ويستولى عليها، ويحرق كتب الفقهاء كلها. وكان يتهدد الأعيان بالقتل، وأول من يعاقب شيخ الإسلام البلقيني. فحال الله، تعالى، دون ذلك، وقدر موت لاجين في شهر ربيع الأول من هذه السنة - ٨٠٤ هـ - وكفى الله شره». (١).

وعاش شيخ الإسلام بعده سنَّة ونصف سنة، قوياً جلدًا، مرابطاً مجاهدًا.

* * *

في أصيل يوم الجمعة، العاشر من ذي القعدة الحرام سنة خمس وثمانمائة، توفي شيخ الإسلام، عالم المائة الثامنة، قبيل صلاة العصر. وصلى عليه ابنه «الجلال عبدالرحمن قاضي القضاة» وشيعوه رضى الله عنه إلى مدفنه في مدرسته بحارة بهاء الدين في مشهد حافل مهيب. ونعوه إلى الأمة الإسلامية وبلغ نعيه الحجيج بعرفة فأصم ناعيه الواقفين بها. وقد كان الشهاب ابن حجر فيهم.

وظل الحزن عليه طويلاً: خلا مكانه في الفقه والفتيا لم يخلف مثله. وأما في الحديث فكان لمصر وللأمة، حافظها الإمام الحجة الصدر «زين الدين أبو الفضل عبدالرحيم بن الحسين العراقي» إلى أن لحق بشيخ الإسلام البلقيني، في ذي القعدة من السنة التالية (٨٠٦ هـ) وكان مولده قبله بسنة واحدة كذلك: توفي كلاهما عن إحدى وثمانين سنة وثلاثة أشهر إلا أياماً. فذلك قول الشهاب ابن حجر في مرثيته لشيخه سراج الدين عمر، وضمنها رثاء شيخه الزين العراقي: (٢)

يا سائلي جهرة عما أكابده «عَدَّتْكَ حَالِي لَا سِرِّي بِمَسْتَرٍ»
أقضى نهارى في غم وفي حزن وطول ليلى في فكر وفي سهر

(١) إنباء العمر، وفيات سنة ٨٠٤ هـ (٢/٢٢١).

(٢) اقتصر ابن حجر في المجمع على ثلاثة أبيات منها - الأول والأخيران مما هنا - وروى السيوطي منها

مائة بيتٍ واثنتين وثلاثين، في (حسن المحاضرة) (١/٣٣٠ - ٣٣٥).

سلامة، ما بكى باكٍ على عَمَرٍ
أحيا لنا العَمْرانِ الدينَ عن قَدْرِ
وذاك مشترِكٌ في سبعةٍ زُهْرٍ

فرحة الله والرضوان تشمله
في القرن الأول والقرن الأخير لقد
لكن أضاء سراج الدين منفرداً

جلَّ الخطاب وظل القوم في فِكْرٍ
عمياء، والحكم فيها غيرُ مُسْتَطَرٍ
يردُّها العقلُ لولا شاهدُ البصرِ
من بحثه خُبْرُها يربو على الخَبْرِ
وحاشَ الله ما هذا من البَشْرِ
مثل البُغاثِ لدى صقر من الصَّغْرِ

من للفتاوى وحل المشكلات إذا
لمن يكون اختلاف الناس إن نعقت
تري خوارق في استنباطه عجباً
قالت حواسده لَمَّا رأوا غُرراً
الله أكبرُ ما هذا سوى مَلِكٍ
عهدي بأكبرهم قدراً بحضرته

نفلًا وذكرًا وقرآنا إلى السحر
عن الخلاق من بدوٍ ومن حَضِرٍ
«عبد الرحيم» فحزني غير مقتصر
أعلامه كاشتهار الشمس في الظُّهْرِ
«والدهر يفجع بعد العين بالآثر»
أعز عندي من سمعي ومن بصري
نسر السباء ونسر الأرض إن يَطِرِ
العام كالعام، حتى الشهر كالشهرِ
وربُّ عام سوى بعضٍ لمعتبرِ

لهفى عليه لليلٍ كان يقطعه
لهفى عليه لضدٍ كان يدفعه
نعم، ويأطول حزني ما حييت على
لهفى على حافظ العصر الذي اشتهرت
علم الحديث انقضى لما قضى ومضى
لهفى على فقد شيخى اللذين هما
اثان لم يرتق النسران ما ارتقيا
لا ينقضى عجبى من وقى عمرهما
عاشا ثمانين عاما بعدها سنة

في وفيات سنة خمس وثمانمائة، كتب شيخ الإسلام المحافظ ابن حجر، في ترجمة شيخه
الإمام «السراج أبي حفص البلقيني»:

«... وكنت رأيت في هذه السنة أنني دخلت مدرسته وهو يصلي الظهر فأحس بي داخلا
فتبادى في الركوع فأدركت معه صلاة الظهر. فعبرتها عليه فقال لي: يحصل لك ظهور

كبير. قلت: وبقية المنام أنك تأخرت لي حتى أدركتُك فأخذتُ عنك، وأذنت لي في ذلك. وكان الأمر كذلك»^(١).

بعد نحو من قرن، كان المحافظ جلال الدين السيوطي يدون بقلمه سيرته الذاتية فيكتب:

«.. ولما حججتُ شربت من ماء زمزم لأمرٍ منها: أن أصل في الفقه إلى رتبة الشيخ سراج الدين البلقيني، وفي الحديث إلى رتبة المحافظ ابن حجر»^(٢).

* * *

(١) إنباء الغمر: ٢٤٧/٢.

(٢) حسن المحاضرة: من كان بمصر من الأئمة المجتهدين (٣٣٨/١).

أصحابه وتلاميذه

«وكثر طلبته فنفعوا وأفتوا ودرّسوا، وصاروا شيوخ بلادهم وهو حي».
[ابن حجر في الإنباء]

«ورحل إليه الطلبة من الآفاق الشاسعة للقراءة عليه فانتفعوا به.
وتخرج به خلائق لا يُحصون. وخضع له الأئمة من المفسرين والمحدثين
والفقهاء والأصوليين والنحويين، وتلمذوا له... بحيث أنه لم يمُت حتى كان
قصارى الماهر في العلم أن ينسب نفسه إليه ويتبجح بالقراءة عليه».
[ابن فهد، في ذيل التذكرة]

يضيق المجال هنا عن استيعابهم، وقد عمرت بهم كتب التراجم للأعيان من الربع
الأخير للقرن الثامن، إلى أواخر القرن التاسع. فلأقتصر هنا على من كان لهم ظهور في
حياته، فيما نعلم، وأعلام الأعيان من الطبقات بعدهم بدءًا بأعلام البيت البلقيني:

«بدرالدين أبو اليمين محمد بن السراج عمر البلقيني». ولى في شبابه قضاء العسكر،
والإفتاء بدار العدل. وتكلمه أبوه في سنة (٧٩١هـ) -مرًّا في سيرة الشيخ.

«الجلال أبو الفضل، عبدالرحمن بن السراج عمر، وسبط البهاء ابن عقيل» تفقه بأبيه
وشيوخ الوقت وبرع في الفقه والأصول والتفسير والبيان، ولى قضاء القضاة في حياة أبيه
فحُمدت سيرته مع الحرمة والمهابة، وانتهت إليه الرياسة في الفتوى بعد أبيه، ودرّس
وحدث وصنف. (٧٦٣-٧٢٤هـ)

«علم الدين أبو البقاء صالح بن السراج عمر» ولى قضاء الشافعية ودرّس وأفتى،
«وحمل لواء المذهب في وقته وتفرّد في الفقه وصنف فيه» وأكمل (التدريب) لأبيه، وأفرد
فتاويه وأضاف إليها المهم من فتاويه، أخذ عنه الجهم الغفير وألحق الأصاغر بالأكابر. أفرد
تلميذه السيوطي ترجمته بالتأليف. (٧٩١-٨٦٨هـ)

«الضياء عبد الخالق بن السراج عمر» تخرج بأبيه وولى تدريس المالكية، والميعاد
بالحسينية، وناب في القضاء (٧٧٣ - ٨٦٩هـ)

ومن أحفاد الشيخ وبنيتهم، وأبناء إخوته وبنيتهم الذين أدركوه:

«تقى الدين محمد، بن البدر محمد بن السراج عمر» كفله جده بعد موت أبيه سنة ٧٩١هـ، فرباه وعلمه. ناب في الحكم عن عمه قاضي القضاة الجلال عبد الرحمن، ودرس بعده الفقه بجامع ابن طولون، وولى الخطابة به ومشيخة الميعاد. وقرئ عليه (كتاب الجمعة للنسائي) بسماعه من جده السراج، سماعه من إسماعيل التفليسي.

(٧٨٩-٨٣٨هـ)

«زين الدين أبو العدل، قاسم بن الجلال عبد الرحمن بن السراج عمر» نشأ في كنف أبيه وجده وتفقه بهما وسمع عليها. ناب عن أبيه في القضاء، وعن عمه العلم صالح في قضاء الجيزة، ودرس التفسير بجامع ابن طولون، والحديث بالمدرسة الناصرية.

(٧٩٥-٦٦١هـ)

«رسلان بن أبي بكر بن رسلان بن نصير البلقيني، البهاء أبو الفتح» تفقه بعمه شيخ الإسلام، وكان يذاكره في اعتراضاته على (الروضة) وينازعه. ومهر في الفقه وناب في الحكم، وتصدر للإفتاء والتدريس في حياة عمه، وتوفي قبله، وله سبع وأربعون سنة، وكثر التأسف عليه.

(٨٠٣هـ)

«أحمد بن أبي بكر بن رسلان، الشهاب أبو العباس البلقيني» ولد قبل وفاة عمه بأكثر من أربعين سنة، وتفقه به وأخذ عنه. ولى قضاء المحلة، من إقليم الغربية بالدلتا، وعمر أكثر من ثمانين.

(٨٤٤هـ -)

«أحمد بن محمد بن أبي بكر بن رسلان، شهاب الدين بن ناصر الدين البلقيني» حفيد أبي بكر، أخى السراج عمر. ولد قبل وفاة عم أبيه، بنحو من عشر سنين، وناب في الحكم عن قاضي القضاة الجلال عبد الرحمن. وأم بالمشهد الحسيني، ودرس. (٧٩٦-٩٣٨هـ).

* * *

من أعيان الطبقة الأولى من أصحاب السراج:

«البدر الزركشي، أبو عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله المصري الشافعي المنهاجي» الفقيه العلامة، مصنف (البرهان في علوم القرآن، وشرح المنهاج، وخادم الشرح، والنكت على صحيح البخاري، والإجابة فيما استدركته السيدة عائشة على

الصحابة، رضى الله عنهم...) تفقه بالشيخين السراج البلقيني والجمال الإسنوي. ودرس وأفتى. (٧٤٥-٧٩٤ هـ)

«الصلاح الحنبلي، محمد بن محمد بن سالم-٧٩٥ هـ» يأتي مع (محاسن الاصطلاح).
«الزين التويرى المالكي، قاسم بن محمد بن علي» تصدر بالأزهر. قال الحافظ ابن حجر: «سمعت بقراءته الكثير على شيخنا سراج الدين» توفي وله ستون سنة (٧٩٩ هـ).

«عمر بن السراج بن عبد اللطيف الفؤي المصري»^(١) نزيل حلب. تفقه بالقاهرة على السراج البلقيني، ثم ولى قضاء العسكر بحلب وبرع في النظم والنثر. له تخميس البردة. (٧٤٠ تقريباً - ٨٠١ هـ)

«الشهاب الأبودري، أحمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن» المصري الشافعي المحدث. عرض على السراج البلقيني والبرهان الإبناسي والزين العراقي وابن الفرات (الرسالة للإمام الشافعي) سنة ٧٩٢ هـ، و (العمدة) في السنة التي تليها، وأجازوه. توفي عن بضع وثمانين. (٨٠١ هـ)

«محمد بن عبيدان، بدر الدين الدمشقي»^(٢) ولد قبل الخمسين، وتفقه وتميز. وأجازه شيخ الإسلام السراج البلقيني بالإفتاء قديماً. وولى قضاء بعلبك ثم قضاء حمص. (٨٠٢ هـ)

«النور ابن الجلال، علي بن يوسف بن مكى الدميري المصري المالكي» من صدور فقهاؤها وأعلمهم بالمذهب. ولى قضاء القضاة بعد عزل ابن خلدون في تاسع المحرم سنة ٨٠٣، فلم يلبث أن مات في جمادى الآخرة من عامه.
وكان يحضر دروس السراج البلقيني وقد ذُكر في موجز سيرته.

«البدر السبكي، محمد بن محمد بن عبد البر» (٨٠٣ هـ) يأتي مع رواة كتاب المحاسن.

(١) من الإنبياء ٧٩/٢، ومثله في الشذرات ٩/٧ وتحصيف الفؤي فيها بالفيومى. وترجم السخاوى في الضوء اللامع لعبد اللطيف الفؤي المتوفى سنة ٨٠١ هـ (٣٥٤/٤) ثم أشار في ترجمة عمر الفؤي، إلى أنه عبد اللطيف (٩/٧).

(٢) الإنبياء والضوء اللامع. ووقع في طبعة الشذرات (١٩/٧): محمد بن عسال.

بعدهم، من أعيان تلاميذه، على الترتيب الزمني لوفياتهم:

«ابن عماد، شهاب الدين الأقفهسي المصري، أحمد بن عماد بن يوسف الشافعي أحد أئمة الشافعية في وقته» كتب على (مهات) شيخه الإسنوي كتابا حافلا بتعقبات جليلة وله: (أحكام المساجد، وأحوال الهجرة) قال ابن حجر: سمعت من فوائده، ومن لفظه قصيدة مدح بها شيخنا البلقيني. توفي سنة ٨٠٨^(١).

«أمين الدين الحسباني، سالم بن سعيد بن علوي الشافعي» قدم القاهرة فقرأ النحو على البهاء ابن عقيل، والفقہ على السراج البلقيني، ولما ولي الشيخ قضاء الشام، ولّاه قضاء بصرى، توفي، وقد جاوز السبعين، سنة (٨٠٨ هـ).

«الزين الفارسكوري، أبو المعالي عبد الرحمن بن علي بن خلف المصري الشافعي» الفقيه الأصولي العلامة. تفقه بالقاهرة على الجمال الإسنوي والسراج البلقيني. ومهر في الفقه وأصوله والعربية. وسمع الحديث فأكثر. درّس بالمنصورية وولى نظر المدرسة الظاهرية بالقاهرة. (٧٥٥-٨٠٨ هـ)

«الكمال الدميري، أبو البقاء محمد بن موسى بن عيسى المصري الشافعي» الفقيه الشاعر. قرأ في الفقه على السراج البلقيني والشيخوخ، والأدب على البرهان القيراطي الشاعر. وبرع في الفقه والحديث والتفسير والعربية. صنّف (شرح المنهاج، وحياة الحيوان، ونظم أرجوزة طويلة في الفقه) ودرس بالأزهر الشريف ومكة المكرمة. مولده بدميرة ووفاته بالقاهرة. (٧٤٢-٨٠٨ هـ)

«ابن حبيب، عز الدين طاهر بن زين الدين الحلبي» ناظم محاسن الأصلاح، يأتي مع منظومته.

«الشهاب ابن قيامك دمشقي، أحمد بن محمد الفقاعي الشافعي» اشتغل ببلده وقرأ على الشيخوخ. قال ابن حجر: وقدم القاهرة سنة الكائنة العظمى، وسمع بقراءتي على شيخنا البلقيني في الفقه والحديث، وكان يسميه البويطي، لكثرة استحضاره إياه، ودرّس بالأجدية. (٨٠٩ هـ)

«الشهاب الطنتدائي الحسيني، نزيل الحسينية بالقاهرة، أحمد بن علي بن خلف

«الشافعي». من أقران الحافظ ابن حجر. قال في الإنباء: «لازم شيخنا سراج الدين البلقيني وعلق من فتاويه قدر مجلد، ومهر في قراءة الحديث والعربية» نقله السخاوي في الضوء (٥٥/٢) وقال إنه تزوج ابنة الشمس البوصيري. يذكر مع فتاوى الشيخ. (-٨١٣هـ)

«النور الرشيدى، المصرى على عبدالرحمن بن أحمد الربعى الشافعى، نزيل القاهرة» قال ابن حجر في الإنباء: قدم القاهرة فاشتغل بالعلم ولازم البلقينى ثم الدميرى، ودرس بعده الحديث بقبة بيبرس، وفاق في استحضار الفقه، فصار كثير النقل كثير البحث... ودرّستُ بعده للمحدثين. (-٨١٣هـ)

«ابن الهائم، الشهاب أحمد بن محمد بن عماد المصرى ثم المقدسى الشافعى» اشتغل بالقاهرة على السراج البلقينى، وعنى بالفرائض حتى فاق الأقران ورجل إليه من الآفاق، وصنف فيها ودرّس بالصلاحية بالقدس، ثم ولى قضاء القاهرة (٧٥٣-٨١٥هـ).

«الشمس الغرّافى - قرية بمصر - ثم القاهرى، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن خليل الشافعى» لازم البلقينى وبه انتفع وعليه تخرج، وأذن له في الإفتاء والتدريس، وأمّ بالأزهر، نيابةً، وتصدر للتدريس بمدارس مصر ومكة. (-٨١٦هـ)

«الجمال أبو حامد ابن ظهيرة، محمد بن عبدالله بن ظهيرة المخزومى المكى الشافعى» قاضيهما المفتى وحافظها الثبت. ارتحل إلى مصر فسمع من حفاظها وتفقه بشيخ الإسلام البلقينى وأجازه بالفقه وأصوله والحديث والعربية. وتصدر وقُصِدَ بالفتاوى. وهو صاحب (الأسئلة المكية) التى أجاب عنها الشيخ فى الأجوبة المرضية (٧٥١-٨١٧هـ).

«العز ابن جماعة، محمد بن أبى بكر بن العز عبد العزيز بن البدر محمد الكنانى المصرى الشافعى» أعجوبة عصره ومفخرة مصره فى المعقول والمنقول. كان ابن حجر لا يلقبه إلا بإمام الأئمة. أخذ الفقه عن السراج البلقينى، وعن الشيوخ فى كل فن، فصار المشار إليه فيها. مرّ فى المصنفين على كتاب ابن الصلاح (٧٤٩-٨١٩هـ).

السلطان المؤيد، الجركسى، أبو النصر «شيخ بن عبد الله المحمودى ثم الظاهرى (٨٢٤هـ) قال ابن حجر: «حدث بصحيح البخارى عن شيخ الإسلام السراج البلقينى

بإجازة معه أخرجها بخطه، وذكر أنها كانت معه في أسفاره لا يفارقها. وحضرت عنده عدة مجالس»^(١).

«البرهان البيجورى المصرى، أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن على بن سليمان الشافعى» أعلم الشافعية بالفقه في عصره. أخذ عن الإسنوى ثم لازم شيخ الإسلام البلقينى. قُصِدَ بالفتوى فتخرج منها تورعا كما أعرض عن الرياسة. وولى مشيخة الفخرية، وكان الطلبة «يصححون عليه تصانيف الحافظ العراقى فيهدبها ويهدبهم إلى الصواب مما يقع فيها من الخطأ نقلا وفهأً، وكانوا يطالعون العراقى بذلك فلا يزال يصلح في تصانيفه بما ينقلونه عنه» حكاه ابن حجر في الإنباء وقال: ولم يكن في عصره من يستحضر الفروع الفقهية مثله، ولم يخلق بعده من يقارنه في ذلك» ولد في حدود الخمسين، وتوفى سنة: (-٨٢٥هـ)

«ولى الدين أبو زرعة العراقى، أحمد بن عبدالرحيم بن الحسين المصرى الشافعى» قاضى القضاة الحافظ ابن الحافظ. سمع من والده وحفاظ الوقت، وتفقه بالسراج البلقينى والأعيان، وتفوق ومهر. من مصنفاته (المستفاد فى مبهمات المتن والإسناد، والنكت على المختصرات الثلاثة) فى الفروع جمع فيها بين (التوشيح للتاج السبكى، وتصحيح الحاوى لابن الملقن، وفوائد من حواشى شيخه البلقينى على الروضة) واختصر المهمات للإسنوى وأضاف إليها حواشى الشيخ. وخرج له جزءاً من عواليه قرأه الحافظ ابن حجر على الشيخ.

«العز النويرى ثم المكى، عبد العزيز بن أحمد بن على بن أحمد الشافعى» تفقه فى المذهب على السراج البلقينى، وقرأ عليه سنن أبى داود فى سنة ٨٠٢هـ، ولى قضاء تعز باليمن. (-٧٧٨-٨٢٦هـ)

«ابن المغلبى، العلاء أبو الحسن، على بن النور أبى الثناء محمود بن أبى بكر الحموى الحنبلى، نزىل القاهرة» أخذ عن البلقينى، وحدث عنه بصحيح البخارى، ومهر فى المذاهب الأربعة «وكان آية، قل أن ترى العيون مثله» ولى قضاء حماة بعد التسعين، ثم

قضاء حلب سنة أربع وثمانمائة، ثم قضاء الأحناف بمصر بعد سنة سبع عشرة، إلى وفاته. (٨٢٨هـ)

«ابن قارئ الهداية، السراج أبو حفص عمر بن علي بن فارس الكنتاني القاهري، الحسيني منزلاً بها. (٨٢٩هـ)

يأتي مع المحاسن.

«البدر القلقشندي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد بن إسماعيل القرشي المصري الشافعي» تفقه في القاهرة على الإسنوي ثم البلقيني، ومهر وتفوق في الفرائض. وكان الشيخ يفتخر به ويقول: هو من قدماء طلبتي. حكاه ابن حجر في الإنباء، وقال: ولي أمانة الحكم سنة تسعين ثم ناب عن قاضي القضاة الجلال عبد الرحمن البلقيني فكان يثنى عليه حتى قال مرة: ليس في نوابي مثله. (٧٤٢-٨٣٠هـ)

«البدر البشتكي، محمد بن إبراهيم بن محمد المصري» كان أبوه نزيل خانقاه بشناق الناصري، حيث وُلد له ابنه محمد، الأديب الشاعر، يتردد ذكره في موجز سيرة الشيخ سراج الدين (٧٤٨-٨٣٠هـ)^(١)

«الشمس البرماوي، محمد بن عبد الدائم الشافعي» من شيوخ العصر أعيان تلاميذ البلقيني. قال ابن حجر: لازم الشيخ بدر الدين الزركشي وتمهر به، وحضر دروس الشيخ سراج الدين البلقيني وقرأ عليه غالبها، وقد سمعت بقراءته على الشيخ (مختصر المزني، وشرح العمدة، والبخاري في أربع مجلدات) وناب في الحكم عن الجلال عبد الرحمن البلقيني ثم عن التقى الاخواني، وخطب ودرس. (٧٦٣-٨٣١هـ)

ويأتي مع المحاسن.

«التقى الفاسي، أبو الطيب المكي المالكي، محمد بن أحمد بن علي الحسيني» مفيد مكة ومؤرخها وعالمها، وأول من ولي بها قضاء المالكية استقلالاً، ومصنف (ذيل التقييد في رواة الكتب والأسانيد - لأبي بكر ابن نقطة - وأخبار مكة، والعقد الثمين في أخبار البلد الأمين...) وقد على القاهرة غير مرة، فقرأ وعرض على شيخ الإسلام البلقيني وشيوخ

(١) انظره مع ترجمة الشيخ في (ذيل التذكرة) لابن فهد، ترجمة البدر البشتكي في (الضوء اللامع

للسخاوي، والبدر الطالع للشوكاني).

الوقت وقال في ترجمته لنفسه بذييل التقييد: سمعت عليه جزء البطاقة، وفضل الصلاة على النبي ﷺ لإساعيل القاضي. وحضرت دروسه». (٧٧٥-٨٣٢ هـ)

«ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الدمشقي. ثم الشيرازي الشافعي» مقررئ الممالك الإسلامية وعالمها بالقراءات والقراء. مصنف (غاية النهاية) في طبقاتهم، ترجم لنفسه فيها فذكر من كبار الشيوخ الذين أجازوه. شيخ الإسلام البلقيني^(١)، أجازه سنة خمس وثمانين (٢٤٨/٢ الترجمة ٣٤٣٣) وقال الشوكاني في ترجمته إنه رحل من دمشق إلى القاهرة فسمع من الشرف الدمياطي وأخذ الفقه عن الجمال الإسنوي والسراج البلقيني. مولده بدمشق ووفاته بشيراز (٧٥٤-٨٣٣ هـ).

«المجد البرماوي ثم القاهري، أبو محمد إساعيل بن أبي الحسن علي الشافعي» والد البدر. اخص بصيخ الإسلام البلقيني ولازم الاشتغال عليه نحواً من أربعين سنة، وهو الذي سأله الإذن للبدر الزركشي في الإفتاء والتدريس. وكان فيما ذكر السخاوي: بحرًا فهامة وطودًا شامخًا، زاهدًا نبيلًا خيرًا، تخرج به كثير من العلماء. (٥٤٩-٨٣٤ هـ).

«الشرف الأقفهسي، عيسى بن محمد بن عيسى المصري الشافعي» لازم السراج البلقيني واشتغل عليه في الفقه، وقرأ عليه المنهاج في الأصول، وسمع عليه الصحيحين. وأذن له الشيخ في التدريس وناب في الحكم. (٧٥٥-٨٣٥ هـ).

«ابن الأمانة، بدر الدين أبو محمد الإيباري ثم القاهري، محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن عثمان، الأمانة، الأنصاري الشافعي» قدم به أبوه من إيبار، غربى الدلتا، إلى القاهرة صبيًا، ولازم شيخ الإسلام البلقيني وسمع من الشيوخ، واجتهد وتصدر وأفتى. ولى القضاء، ودرس الفقه والتفسير بالشيخونية وجامع الحاكم، والحديث بالمنصورية، وتصدر بالجامع العتيق وتخرج به أئمة. (٧٦٦-٨٣٩ هـ).

«البرهان الحلبي، سبط ابن العجمي. إبراهيم بن محمد بن خليل الشافعي» حافظ الشام ومسنده. قدم القاهرة غير مرة، ولقى الشيوخ وقال عن السراج البلقيني: هو أجل من أخذت عنه العلم وسمعت عليه. (٧٥٣-٨٤١ هـ). مرّ في ترجمة الشيخ

(١) وفي ترجمة «ابن عيسى أبي القاسم بن الوجيه أبي محمد اللخمي الشريشي ثم الاسكندري المالكي - ٢٩ هـ ذكر ابن الجزري كتابه (الجامع الأكبر) في القراءات، وقال: لم يصنف مثله في هذا الفن... من رآه رأى العجب. أخبرني شيخنا العلامة سراج الدين عمر البلقيني أن عنده نسخة كاملة له (غاية النهاية: ١/ الترجمة ٦٦٦).

«ابن ناصر الدين، شمس الدين أبو عبد الله الدمشقي، محمد بن أبي بكر بن عبد الله القيسي الشافعي» حافظ دمشق والشام ومؤرخ الديار الشامية وناظم (بديعة الزمان عن موت الأعيان) وشارحها في (التبيان لبديعة الزمان) من شيوخه المصريين السراج البلقيني. وولى مشيخة دار الحديث الأشرفية بدمشق. (٧٧٧-٨٤٢ هـ)

«ابن مرزوق الحفيد، أبو عبد الله العجيسي التلمساني، المالكي» الحافظ المسند الفقيه النظّار. دخل مصر مرتين ولقى السراج البلقيني في عدد من علماء مصر وحفاظها، وتديج مع الحافظ ابن حجر^(١). ومن عواليه رواية عن البرهان ابن صديق الشامي والسراج البلقيني والنور الهيثمي، ذكرهم في (معاليه)^(٢). (٧٦٦-٨٤٢ هـ)

«المحب ابن نصر الله، أحمد بن نصر الله بن أحمد بن محمد البغدادي الكرمانى التستري الأصل، نزيل القاهرة أبو عبد الله الجنبلي» مفتي المذهب وشيخه في الديار المصرية. ولد وتعلم ببغداد وأمّ بجامع الخليفة وأعاد بالمستنصرية وأجيز بها للتدريس والإفتاء. ثم قدم القاهرة سنة سبع وثمانين فلزم السراج البلقيني والزين العراقي وابن الملغن. وولى تدريس الظاهرية البرقوقية وناب في الحكم. وانتهت إليه مشيخة الحنابلة وكان إماماً فقيهاً نظّاراً، ورعاً وقوراً مهيباً. (٧٦٥-٨٤٤ هـ)

«الشهاب الرملي. أبو العباس أحمد بن حسين بن حسن بن علي الشافعي» العالم العارف القدوة. سمع السراج البلقيني وقرأ على ولده الجلال عبد الرحمن أكثر البخارى وأذن له فى الإفتاء، وانتفع به الناس. (٧٧٣-٨٤٤ هـ)

«ابن عمار، شمس الدين محمد بن عمار بن محمد المصرى المالكي» الفقيه الإمام، من أعيان تلاميذ الشيخ المذكورين فى ترجمته، سمع عليه مع ابن حجر، وشرح عمدة الأحكام، وكتب على التسهيل ومغنى اللبيب، واختصر توضيح ابن هشام وعروس الأفراح للسبكي، مولده فى حدود الستين وسبعائة وتوفى سنة. (٨٤٤ هـ)

«التقى المقرئى، أبو العباس المصرى أحمد بن على بن عبد القادر الحسينى»، عمدة المؤرخين، العالم المحدث. كان على مذهب الإمام أبى حنيفة ثم تحوّل شافعيّاً. قرأ على

(١) البدر الطالع للشوكاني ١١٩/٢، وفهرس الفهارس للسيد عبدالحى الكتانى: ٢٩٦/١.

(٢) مخطوط بالخزانة العامة بالرباط، رقم (٧١ مجموع).

جده لأمه الشمس ابن الصائغ، وسمع الكثير من السراج البلقيني في صفوة من علماء الوقت وحفاظه. من مصنفاته، وهي كثر: (السلوك، والخطط، والعقود الفريدة في تراجم الأعيان، وإمتاع الأسباع، ومجمع الفرائد) مولده بالقاهرة بعد سنة ستين وسبعائة، وتوفي بها سنة (٨٤٥هـ).

«الزين عبادة بن علي بن صالح بن عبد المنعم الأنصارى الخزرجى المصرى المالكى» الفقيه المفتى العالم النبيل. من أعيان التلاميذ المذكورين في ترجمة شيخ الإسلام البلقيني. وتفقه في المذهب المالكى بالشيخ بهرام، ومهر في الأصولين وأفتى في المذهبين، ودرس للملكية في الشيخونية، وفي أشرفية برسباى الموقوفة على الحنفية. عُيِّن لقضاء الملكية فأصر على الامتناع واختفى في دمياط عند الشيخ الولي الصالح إبراهيم المتبولى، إلى وفاته رضى الله عنه. (٧٧٧-٨٤٦هـ)

«البرهان الأناسى، إبراهيم بن موسى بن أيوب المصرى الشافعى» شيخ الشيوخ في وقته. حضر دروس السراج البلقيني ودرّس بالجامع الأزهر، وطُلب للقضاء فامتنع. من مصنفاته (الشذى الفياح في مختصر ابن الصلاح). مرّ في المصنفات عليه. (٨٤٩هـ). «ابن المجدى، الشهاب أحمد بن رجب بن طبيغا الشافعى الفقيه الفرضى العلامة». تفقه بالسراجين البلقينى وابن الملقن. وبرع في الفقه والفرائض وفاق أهل عصره في الهندسة والميقات والهيئة. (٧٦٧-٨٥٠هـ)

«الشمس القاياتى، محمد بن علي بن محمد بن يعقوب المصرى الشافعى» قاضى القضاة، الفقيه المحقق. حضر دروس البلقينى وأعيان الوقت. وشرح المنهاج، ودرس بالبرقوقية والأشرفية والقبه الشافعية والشيخونية. وتخرج به أئمة (٧٨٥-٨٥٠هـ).

«ابن قاضى شهية، تقى الدين أبو بكر بن الشهاب أحمد بن محمد بن عمر الدمشقى الشافعى» الفقيه المفتى العلامة المؤرخ، صاحب طبقات الشافعية وشرح المنهاج والمنتقى من تاريخ ابن عساكر، ومن الأنساب للسمعانى، تفقه بأبيه وأخذ عن السراجين البلقينى وابن الملقن، في جماعة من شيوخ مصر والشام والحجاز. (٨٥١هـ-)

«الشهاب أبو العباس أحمد بن الشرف يعقوب بن عبد المنعم الأطفحى القاهرى الأزهرى الشافعى» حفظ وعرض على شيخ الإسلام البلقينى، وصحب الزين العراقى

وأصهر إليه. وباشر النقابة عن الولي أبي زرعة العراقي ثم عن ابن حجر، وأمانة الحكم وأوقاف الحرمين، وكان من رجال القاهرة سوِّدًا وكرماً (٧٩٢-٨٥١ هـ) وأبوه الشرف يعقوب بن أحمد بن عبد المنعم الأزهرى، هو صاحب النسخ الأصول المعروفة لنا من التقييد والإيضاح، والتبصرة والتذكرة. للحافظ العراقي.

«ابن حجر، الشهاب أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني الأصل المصري المولد والدار والوفاة، شيخ الإسلام الصدر وحافظ العصر الإمام، من جلة أصحاب السراج البلقيني. ترجم له في المجمع المؤسس وفي الإنباء، وقال: أخرجت له أربعين حديثاً عن أربعين شيخاً، وقرأت عليه دلائل النبوة للبيهقي، وقرأت عليه دروساً من (الروضة) وأذن لي بخطه، وكتب لي خطه على جزء من تعليق التعليق الذي وصلت به (الروضة) وأذن لي بخطه، وكتب لي خطه على جزء من تعليق التعليق الذي وصلت به تعاليق البخارى (٧٧٣-٨٥٢ هـ)

«الزين رضوان، بن محمد بن يوسف بن سلامة العُتبي، أبو النعيم الصحراوي المصري الشافعي» الفقيه الفرضي الأصولي المتكلم المقرئ، مذكور في ترجمة الشيخ، في الصفة من أصحابه. (٧٦٩-٨٥٢ هـ)

«الشهاب المحلى، أبو العباس أحمد بن الكمال محمد بن إبراهيم بن أحمد بن هاشم الأنصارى المصري الشافعي». أخذ عن أبيه وعن السراج البلقيني وتفقه بهما. (٨٥٢- هـ)

«العلاء القلقشندى، أبو الفتوح على بن القطب أحمد بن إسماعيل المصري الشافعي» تفقه بالسراج البلقيني وولده الجلال عبدالرحمن. سمع الحديث من الزين العراقي وأخذ عنه أكثر شرحه للألفية، وكتب الكثير من أماليه، وتصدر للتدريس والفتيا وحدث وصنف، ورشح لقضاء القضاة فامتنع. من مصنفاته: (فاضحة الملحددين، ونزهة النظر في كشف حقيقة الإنشاء والخبر). (٧٨٨-٨٥٦ هـ)

«التقى ابن ظهيرة، أبو محمد عبد الغنى بن علي بن عبد الحميد بن عثمان، المغربي الأصل المنوفى ثم القاهرى» تعلم بمنوف ثم تحول إلى القاهرة فنزل بجوار الشيخ في حارة بهاء الدين، وإليها نسب. تفقه به وسمع الحديث من الزين العراقي ثم لزم ابنه ولى الدين

أبا زرعة واختص بابن حجر، وتصدر بجامع الحاكم وبالأشرفية بالقاهرة.

(٧٧٠-٨٥٨ هـ)

«المُجَارِي، أبو عبدالله الأندلسي محمد بن محمد بن علي بن عبد الواحد». سمع بقرناطة وفاس، ورحل فسمع بتلمسان وبجاية وتونس. وأخذ بمصر عن أعلام شيوخها، وأولهم في (برنامجه) «شيخ الإسلام الإمام مفتي المذاهب الأربعة السراج أبو حفص البلقيني» سمع عليه بمدرسه كثيراً من صحيح مسلم، وشيئاً من الأصول تفقها، وبمدرسة الظاهر برقوق يسيراً من كشاف الزمخشري تفقها. وتوتقت صلته به فكان يعلم أولاده وأحفاده العربية. أجاز له الشيخ وأحاله على برنامجه، وفيه من شيوخه أبو العباس الحجّار والبهاء ابن عقيل والأستاذ أبو حيان. مولده حوالي منتصف الثامن، وتوفي (٨٦٢ هـ)^(١).

«الزين البوتيجي ثم القاهري، عبد الرحمن بن عنبر بن علي العثماني الشافعي الفرضي» قدم القاهرة سنة ٧٨٤ هـ وعرض على البلقيني، والشيوخ، وحضر ميعاد البلقيني واستفتاه وضبط عنه لطائف، ومهر وأفتى وناب في القضاء (٧٧٩-٨٦٤ هـ).

«البرهان الباعوني، أبو إسحاق المقدسي إبراهيم بن أحمد بن ناصر بن خليفة» قدم القاهرة قريباً من سنة أربع وثمانمائة فأخذ عن السراج البلقيني ولازمه إلى وفاته، وباشر نيابة الحكم والخطابة بالجامع الأموي، ومشيخه الشيوخ بالسلميساطية بدمشق. مولده بصفد ووفاته بدمشق. (٧٧٧-٨٧٠ هـ)

«الهتّاني، أصيل الدين أبو الفتح محمد بن البرهان أبي إسحاق محمد بن إبراهيم بن علي بن عثمان بن يوسف المراكشي الأصل الموحدى، المصرى المولد والنشأة المالكي» تلا على الشيوخ وجوّد وحفظ الشاطبيّتين: العقيلة وحرز الأمانى، والعمدة ومختصر ابن الجلاب ورسالة ابن أبي زيد، في الفقه المالكي، وألفية ابن مالك. وعرض على السراج البلقيني والشيخ بهرام. وحدث وأفاد ودرّس وأعاد. مولده حوالي ٧٨٠ هـ وتوفي سنة

(٨٧٢ هـ)

«ابن مفلح الراميني، نظام الدين أبو حفص، عمر بن التقى إبراهيم بن شيخ المذهب محمد بن مفلح الراميني المقدسي الصالحى الحنبلى» تفقه ببلده ودخل القاهرة قديماً فحضر

(١) برنامج المُجَارِي: ١٤٩ ط بيروت ١٩٨٢م.

بها عند شيخ الإسلام البلقيني والشيوخ. وناب في القضاء بدمشق والقاهرة ثم ولى قضاء غزة استقلالاً سنة خمس وثلاثمائة. مولده حوالى سنة ٧٨١ وتوفى سنة (٨٧٢هـ).

«الجلال القمصي، أبو المعالى عبدالرحمن بن الشهاب أحمد بن عبدالرحمن المصرى الشافعى»، الفقيه الخطيب. عرض من محفوظاته فى الفقه والقراءات والعربية على السراج البلقيني والشيوخ، وصحب العلم صالح البلقيني، وناب فى الحكم وخطب بالمؤيدية وأم بالفخرية، وحدث بالكثير، وعمر وتفرّد. (٧٨٢-٨٧٥هـ)

«البهاء التتائى، أحمد بن عبد الرحمن بن سليمان المصرى» سمع مع أخيه البدر محمد، على شيخ الإسلام البلقيني ختم البخارى. (٧٩٢-٨٧٥هـ)

«الجمال الغمرى القاهرى، أبو أحمد عبد الله بن عبد الرحمن بن أحمد الشافعى الفقيه» أخذ عن السراج البلقيني وحضر مواعيده، وحلّق بالأزهر ثم جاور بطيبة. (٧٧٠-٨٨٠هـ)

«الشهاب الأتفهسى ثم القاهرى، أبو العباس أحمد بن يوسف بن عبدالنبي الشافعى.» حضر مجلس السراج البلقيني، ونقل السخاوى عن ابن حجر قال: «سمعت من لفظه قصيدة مدح بها شيخنا.» صنف كثيراً، وله عدة منظومات فى الفقه. توفى بعد سنة (٨٨٠هـ).

«البدر الدماطى، حسن بن على بن أحمد، أبو على الأزهرى الشافعى، الضرير المقرئ الخطيب الصوفى.» أخذ الفقه عن السراج البلقيني وقرأ على الشيوخ. وتصدر للإقراء وخطب بالأزهر وتنزل فى صوفية سعيد السعداء بالقاهرة. أرخ السخاوى وفاته سنة (٨٨١هـ).

«ابن جرّمى العلقمى، بدر الدين حسن بن أحمد بن حرمى بن مكى المصرى الشافعى» تفقه عند شيخ الإسلام البلقيني، وناب فى القضاء بالقاهرة وغيرها، وولى نظر الأوقاف. مولده بالعلاقة من صعيد مصر قبيل سنة ٧٧٠ وتوفى بالقاهرة سنة (٨٩٣هـ).

هكذا على امتداد أكثر من قرن، يلقانا تلاميذ شيخ الإسلام البلقيني طبقة بعد طبقة، اقتصرتُ فيهم على ما يحتمله المجال من مختلف الأنساب البلدانية والمذاهب الفقهية والمراكز العلمية، سوى من أجاز لهم من الرجال ومن النساء. وفي كتاب النساء من (الضوء اللامع) أكثر من عشر، أجاز لهم شيخ الإسلام البلقيني، وحدثن، ومنهن من عمرت وتفردت.

* * *

مصنفاته :

« ولم يكمل من مصنفاته إلا القليل، لأنه كان يشرع في الشيء فلسفة علمه يطول عليه الأمر، حتى إنه كتب من (شرح البخارى) على نحو عشرين حديثاً، مجلدين. وكتب على (الروضة) عدة مجلدات تعقيبات، وعلق بعض طلبته من خطه من حواشى شيخه بالروضة خاصة، مجلدين.. وقد عمل له ولده جلال الدين - عبد الرحمن قاضى القضاة - ترجمة جمع فيها أسامى تصانيفه، وأشياء أخرى من اختيارات أجادها، وقد سمعتها كلها منه. وخرَّجْتُ له أربعين حديثاً عن أربعين شيخاً، حدث بها مراراً..»

الحافظ ابن حجر

فى ترجمة الشيخ بالإنباء

« اجتمعت به فى رحلتى الأولى إلى القاهرة فى سنة ثمانين، فرأيتُه إماماً لا يُجَارَى، أكثرَ الناسِ استحضاراً لما يلقى من العلوم. وقد حضرت عنده عدة دروس مع جماعة من أرباب المذاهب الأربعة فيتكلم على الحديث الواحد من بعد طلوع الشمس، وربما أذن الظهر فى الغالب، وهو لم يفرغ من الكلام عليه.»

البرهان الحلبى، نقله عنه تلميذه ابن فهد
فى ذيل تذكرة الحُفَاف

فيما يلى ما وقفنا عليه من مصنفات الشيخ، منسقة فى أبواب، تبدأ بما ذكره المصنف لنفسه فى متن (محاسن الاصطلاح).

١ - فى الحديث وعلومه

ذكر السراج البلقيني لنفسه فى المحاسن، سبعة كتب، منها كتاب فى الفقه، وستة فى الحديث وعلومه، فهى مع المحاسن سبعة كتب، وهذه أساؤها على ترتيب ورودها فى متن المحاسن، مذيلة بأرقامها فى المخطوط، ويأتى فى فهرسة الكتب، بيان أرقام صفحاتها فى طبعتنا هذه، والله المستعان.

(ذكر الأسانيد فى لفظ المسانيد).

ذكره فى المحاسن مرتين: فى النوع الثانى، الحديث الحسن، وقال: «فليُنظر فيه فإنه من المهمات» ثم فى النوع الثامن: المقطوع، وقال: «وقد بسطناه فى ذكر الأسانيد فى لفظ المسانيد» [١٠/و - ١٣/ظ].

(القول الحسن فى ترجمة الحسن).

ذكره فى النوع الرابع والعشرين، فى بيان طرق السماع منه، والاختلاف على سماع الحسن البصرى من أبى هريرة رضى الله عنه، قال: «قد كتبت جزءاً سميته: (القول الحسن فى سماع الحسن) بسطت القول فيه فى ذلك وفى غيره، فليُنظر منه» - ٤٨/ظ.

(الطريقة الواضحة فى تمييز الصنابحة).

ذكره ثلاث مرات: فى النوع الأربعين، معرفة التابعين، قال: «وقد بينت الصنابحين فى جزء سميته: الطريقة الواضحة فى تمييز الصنابحة» [١٠٧/و] وفى النوع السابع والأربعين، فيمن لم يرو عنه إلا راوٍ واحد [١٢٠/ظ] ثم فى النوع السابع والستين، رواية التابعين بعضهم عن بعض. وقال: «فليُنظر فإن فيه نفائس» [١٥٤/و].

(بذل الناقد بعض جهده، فى الاحتجاج بعمر بن شعيب عن أبيه عن جده).

ذكره فى النوع الخامس والأربعين، رواية الأبناء عن الآباء، قال فى الاختلاف على الاحتجاج بحديث عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص: «وذلك مبسوط فى التصنيف اللطيف الذى سميته (بذل الناقد بعض جهده فى الاحتجاج بعمر بن شعيب عن أبيه عن جده)، فليُنظر فيه» [١١٦/ظ].

هذه الأجزاء الثلاثة الأولى من مصنفاته، لم أقف لها على ذكر في غير المحاسن، وقد حرصت على نقل عبارته فيها، لما تفيد من أنها كانت ناجزة، يحيل عليها للنظر فيها. والرابع (بذل الناقد بعض جهده) ذكره السخاوي في (فتح المغيث ٣/١٨٠). (العرف الشذى على جامع الترمذى).

ذكره بهذا الاسم، وأحال عليه لِيُنظَر فيه، في ستة مواضع من المحاسن:

في النوع الثاني عشر، التدليس وحكم المدلس، قال: قد بسطنا القول فيه في باب ما جاء في التغليظ في الربا، في الكتاب الذى سميناه (العرف الشذى على جامع الترمذى) فليُنظَر فيه [٢٥/و].

وفي النوع الثاني عشر، معرفة الشاذ، قال في حديث النهى عن بيع الولاء وهبته: وقد أنهيت رواته عن عبدالله بن دينار، إلى سبع عشرة نفساً في (العرف الشذى على جامع الترمذى) فليُنظَر فيه» [٣٣/و].

وفي النوع الثامن عشر، الحديث المعلن، قال في حديث كفارة المجلس وأسانيده: وقد بسطت القول في ذلك كله في (العرف الشذى على جامع الترمذى فليُنظَر فيه» [٩٣/و].

ثم في: النوع الثلاثين، الحديث المشهور. [٨٩/ظ].

وفي الرابع والثلاثين، ناسخ الحديث ومنسوخه، [٩٣/و].

كتابه هذا، على الترمذى، ذكره الحافظ ابن حجر بالمجمع المؤسس، ونقل من خط البرهان الحلبي قال: «وقرئ عليه، مجلد من شرحه للترمذى» وقال السخاوي في ترجمة البرهان الحلبي، إبراهيم بن محمد بن خليل بالضوء اللامع: «قرأ على السراج البلقيني الجزء الذى شرحه من جامع الترمذى» والذى في (ذيل تذكرة الحفاظ) لابن فهد، أن للشيخ شرحين على الترمذى: أحدهما صناعة والآخر فقه.

وفي شذرات الذهب: «وله شرحان على الترمذى». وفي كشف الظنون، من شروح «جامع الترمذى»: شرح سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني، ٨٠٥ هـ، «كتب قطعة منه ولم يكمله، وسماه العرف الشذى على جامع الترمذى».

(شرح البخارى)

أشار إليه البلقيني في النوع الأربعين، معرفة التابعين، بقوله في صحبة مسروق بن الأجدع الهمداني، بحديث له مرفوع في صحيح البخارى: «وقد أثبتنا ذلك - يعنى كون مسروق من التابعين - فيما اعترضنا به على البخارى». [١٠٨/ظ].

قال ابن حجر في المجمع: وكتب على البخارى ابتداء شرح في مجلدين، وصل فيها إلى كتاب الإيمان، أطال النفس فيه جداً، فلو قدر أن يكمل لكان مائتي مجلدة» وقال في الإنباء: إنه شرح منه على عشرين حديثاً في مجلدين».

وفى ذيل التذكرة لابن فهد: «شرح قطعة منه» وقال السيوطى فى ذيله للتذكرة: له شرح على البخارى.

وذكره حاجى خليفة فى حرف الجيم، فى شروح «الجامع الصحيح للبخارى، قال: شرح قطعة من أوله إلى كتاب الإيمان فى نحو خمسين كراسة وسماه: فيض الجارى بشرح البخارى (الكشف ١/٥٥٠).

ومعها من تصانيفه فى الحديث وعلومه:

(محاسن الاصطلاح وتضمنين ابن الصلاح) يأتى.

(مناسبة ترتيب أبواب البخارى)

ذكره الحافظ ابن حجر، فى المبحث العاشر من (هدى السارى)، فى سياق فهرسة البخارى باباً باباً وعدة ما فى كل باب من الحديث، قال: أوردته تبعاً لشيخ الإسلام أبى زكريا النووى رضى الله عنه تبركاً به. ثم أضفت إليه مناسبة ذلك مما استفدته من شيخ الإسلام أبى حفص البلقينى رضى الله عنه».

ثم عقد فصلاً عنوانه «ذكر مناسبة الترتيب المذكور بالأبواب المذكورة، ملخصاً من كلام شيخنا شيخ الإسلام أبى حفص عمر البلقينى تغمده الله برحمته».

وقال فى ختامه: «انتهى كلام الشيخ ملخصاً، ولقد أبدى فيه لطائف وعجائب. جزاه الله خيراً بمنه وكرمه.» هدى السارى ٤٧٠-٤٧٣.

(شرح زوائد مسلم على البخارى).

ذكره بروكلمان وسزجين مع شروح الجامع الصحيح للبخارى. ثم ذكره سزجين فيما على صحيح مسلم .

والذى فى كشف الظنون، فى شروح «الجامع الصحيح لمسلم: شرح زوائد مسلم على البخارى لسراج الدين ابن الملقن، المتوفى سنة (٨٠٤هـ) وهو كبير فى أربعة مجلدات.

(شرح السنن لأبى داود السجستانى)

ذكره له بروكلمان (١٨٧/٣) وسزجين (٢٣٦/١) مع شروح السنن. وتصحف اسم جده: نصير، فيها بـ: [نصر].

(عوالى السراج البلقينى)

تخريج تلميذه الحافظ ولى الدين أبى زرعة العراقى.

قال الحافظ ابن حجر فى أسمعته على الشيخ بالمجمع: وسمعت عليه جزءاً أخرجه الشيخ ولى الدين ابن العراقى من عواليه.»

وقال السخاوى فى ترجمة ولى الدين، أحمد بن عبدالرحيم العراقى، بالضوء اللامع: خُرجَ لغير واحد من شيوخه، منهم سراج الدين البلقينى.»

(أربعون حديثاً عن أربعين شيخاً).

قال ابن حجر فى أسمعته: وسمعت عليه الأربعين التى خرجتها له عن مشايخه: عشرين بالسماع وعشرين بالإجازة (المجمع والإنباء)

(غريب الحديث)

ذكره الحافظ شمس الدين السخاوى، فيما صُنّفَ فى غريب الحديث (فتح المغيث .٥٥/٣).

(ختم البخارى)

ذكره السخاوى فى ترجمة «البهاء التتائى»، أحمد بن عبدالرحمن بن سليمان (بالضوء اللامع) قال: سمع مع أخيه «البدر محمد» على السراج البلقينى (ختم البخارى) بقراءة الشهاب الحسينى (الضوء اللامع).

(ختم الدلائل لأبي بكر البيهقي).

قرأها عليه ولده قاضي القضاة علم الدين صالح. (حسن المحاضرة، والشذرات عنها).

٢ - وفي الفقه

(ترتيب الأم، للإمام الشافعي)

ذكره بهذا العنوان، ابن حجر في ترجمة الشيخ بالمجمع المؤسس وبالإنباء، وقال اقتصر فيه على ترتيب الأبواب، ولم يردّ الفروع التي يذكرها الشافعي استطرادا إلى مظانها. وليس فيه كبير أمرٍ ولا تَعَبٌ عليه». ومثله في ذيل التذكرة لابن فهد، والشيخ الكوثري على هامشه.

وكتاب الأم للإمام الشافعي رضى الله عنه، المطبوع في بولاق في سنوات ١٣٢١-١٣٢٦ هـ، من نسخة السراج عمر بن رسلان البلقيني وترتيبه. وتصحف اسمه في طبعة المعارف لبروكلمان، بالقاسم بن رسلان البلقيني (٢٩٦/٣) وذكره سزجين بعنوان: تنقيح كتاب الأم.

(منهج الأصلين)

الدين والفقه. ذكره حاجي خليفة في حرف الميم من (كشف الظنون)، وقال: أكمل منه أصول الدين، وبلغ إلى نصف أصول الفقه، شرحه العز ابن جماعة.

(تصحيح المنهاج)

قال ابن حجر: كتب منه الربع الأخير في خمس مجلدات، أطال النفس وتوسع فيه جدًّا، وكان من حقه أن يجعله شرحًا. ولما فرغ من الرُّبْع الأخير شرع في الربع الثالث وكتب عليه مجلدًا واحدًا» (المجمع) ومثله في ذيل التذكرة لابن فهد (٢١٦).

وفي ذيل التقييد للتقى الفاسي: تصحيح على المنهاج، في أربع مجلدات، من كتاب الخراج إلى آخر المنهاج (٢٤٠).

وذكره حاجي خليفة مع كتاب «منهاج الطالبين للشيخ محبي الدين النووي - مختصر المحرر في فروع الشافعية للإمام الرافعي ٦٢٣ هـ - قال: وشرحه

سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني وسماه (تصحيح المنهاج) أكمل منه الربع الأخير ووصل إلى رُبْع النكاح. ولولده جلال الدين عبدالرحمن - ٨٢٤ هـ - نُكْتُ على الأصل ولم تتم (كشف الظنون ١٨٧٤/٢)

(مختصر اللباب)

في فقه الشافعية لأبي الحسن المحاملي، أحمد بن محمد بن القاسم الضبي البغدادي - ٤١٥ هـ.

ذكره ابن حجر في المجمع، قال: «واختصر (اللباب) وزاد عليه تصحيح مسائل واستدراك ضوابط، لكن وصل فيه إلى التفقات. الربع الثاني منه قدر الأول مرتين، والثالث لم يكمل» ومثله في ذيل التذكرة لابن فهد. والذي في كشف الظنون، مع (لباب الفقه لأبي الحسن المحاملي): اختصره الإمام ولي الدين أبو زرعة العراقي - ٨٢٦ هـ - وسماه: تنقيح اللباب.. اختصره الشيخ زكريا الأنصاري - ٩٢٦ هـ - وسماه: تحرير تنقيح اللباب. ومثله عند بروكلمان ٣/٣٠٥، وسزجين ١٩٢/٢.

(الفوائد المحضة على الرافعي في الروضة): مختصر النووي للوجيز

في فروع الشافعية للإمام «أبي القاسم الرافعي - ٦٢٣ هـ» قال ابن حجر في ترجمة السراج البلقيني بالمجمع: «كتب من فوائده عليها الكثير، ولم نر منها متاليا سوى مجلدين.» ومثله في ذيل التذكرة لابن فهد (٢١٨) وقال الشوكاني في ترجمة البدر البشتكي الشاعر محمد بن إبراهيم بن محمد الأنصاري المصري: «إن شيخه السراج البلقيني لما سمي (الفوائد المنتهضة على الرافعي في الروضة) كان البدر يقول: الروضة؟ يشير إلى أن السجعة غير مناسبة، فغير البلقيني التسمية إلى: الفوائد المحضة..»^(١).

وربما أفردوا ما يتعلق منها بالنووي، في: (حواش على الروضة للنووي)^(٢).

في أسمعة ابن حجر على الشيخ: وقرأت عليه الكثير من الروضة ومن كلامه في

(١) البدر الطالع للشوكاني: ٩٤/٢.

(٢) ذكرها شيخ الإسلام أبو زكريا النووي، لنفسه في الكتب الستة التي ألف لها كتابه (تهذيب الأسماء واللغات): مختصر أبي إبراهيم المزني، والمهذب لأبي إسحاق الشيرازي، والتدريب له، والوسيط للغزالي، والوجيز للرافعي، قال: «والروضة، وهو الكتاب الذي اختصرته من شرح الوجيز، للإمام الرافعي» ٣/١.

حواشيها» - المجمع ٢٢٠ - وقال في الإنباء: «وكتب على الروضة عدة مجلدات تعقيبات، وعلق بعض طلبته من خطه، من حواشي الشيخ على الروضة خاصة، مجلدين».

قال ابن فهد في حواشي الشيخ على الروضة: «جمعها شيخنا ولي الدين العراقي في مجلدين» ذيل التذكرة ٢١٧. وفي ذيل التقييد للفاسي: له حواش على الروضة في مجلدين (١/٢٤٠) وفي ترجمة ابن فهد لولي الدين العراقي، أنه اختصر المهمات للجمال الإسنوي وأضاف إليها حواشي البلقيني على الروضة، وأفرد الحواشي المذكورة في مجلدين. (ذيل تذكرة الحفاظ: ٢٨٨).

وذكرها حاجي خليفة مع كتاب «روضة الطالبين وعمدة المتقين، للإمام محيي الدين النووي» قال: وعليه حاشية للشيخ سراج الدين، عبدالرحمن - كذا، والصواب عمر - ابن رسلان البلقيني المتوفى سنة ٨٠٥ هـ ولم يكملها، وأكملها ولده علم الدين صالح المتوفى سنة ٨٦٨ هـ (الكشف ١/٩٢٩).

وذكروا حواشيه على (الروضة) كذلك، مع كتاب (معرفة الملمات برّد المهمات، لولي الدين أبي زرعة العراقي) اختصر فيه المهمات على الروضة، للجمال الإسنوي عبدالرحيم بن حسن - ٧٧٢ هـ. مع إضافة حواشي شيخه السراج البلقيني (ذيل التذكرة والضوء اللامع) وحاجي خليفة في الكشف مع كتاب: المهمات على الروضة للجمال الإسنوي (١٩١٥/٢).

(التدريب في الفقه)

ذكره ابن فهد في مصنفات الشيخ، بذيل التذكرة (ص ٢١٦) وقال التقى الفاسي: انتهى فيه إلى النفقات (ذيل التقييد ٢٤٠) وفي ترجمة السخاوي لقاضي القضاة الجلال عبدالرحمن بن السراج البلقيني، أنه تفقه بأبيه وبحث معه الحاوي. وحفظ ما كتبه لأجله من التدريب (الضوء اللامع) وفي ترجمة علم الدين صالح بن السراج البلقيني أنه أكمل التدريب لأبيه (حسن المحاضرة والضوء اللامع) وفي حرف التاء من (كشف الظنون): التدريب في الفروع، لسراج الدين البلقيني، بلغ فيه إلى الرضاع. ثم اختصره وسماه (التأديب). ولولده علم الدين صالح - ٨٦٨ هـ - تكملة لهذا الكتاب.

(الفتاوى)

في ترجمة ابن حجر للشهاب الطنندائي، أحمد بن علي بن خلف - ٨١٣ هـ - أنه علق من فتاوى الشيخ سراج الدين البلقيني قدر مجلد (الإنباء، والضوء اللامع عن ابن حجر) وفي حرف الفاء من (كشف الظنون): فتاوى البلقيني (١٢٢١/٢) ولم يزلها بياناً.

(الأجوبة المرضية عن الأسئلة المكية).

ذكرها ابن فهد في ترجمة السراج البلقيني وقال عن المسائل المكية: سأله عنها شيخنا الحافظ أبو حامد ابن ظهيرة (ذيل التذكرة) وذكرها ابن حجر والسخاوي والشوكاني في ترجمة أبي حامد ابن ظهيرة جمال الدين محمد بن عبدالله بن ظهيرة المخزومي المكي (الإنباء، والضوء اللامع، والبدر الطالع) وفي ترجمة ابن حجر لشيخه ولي الدين أبي زرعة العراقي - وهو من خاصة تلاميذ البلقيني - ذكر (الأجوبة المرضية عن الأسئلة المكية (المجمع المؤسس ٣٦٧) والبدر الطالع، عن ابن حجر ١٩٦/٢).

وجاءت (الأجوبة المكية) في كشف الظنون (١٢/١) للسراج البلقيني.

* * *

قال الحافظ ابن حجر بعد ذكر أسماعته على الشيخ، في المجمع المؤسس: «وله عدة تواليف لطاف تبلغ العشرين» وسمى منها خمسة:

(طى العبير بنشر الضمير)

(الفتح الموهب، في الحكم بالصحة والموجب)

(إظهار المستند، في تعدد الجمعة في البلد)

(الجواب الوجيه، في تزويج الوصي السفه)

(فتح الله بما لديه، في بيان المدعى والمدعى عليه)

زاد ابن فهد في ذيل التذكرة:

(الينبوع المقرب، في إكمال المجموع على شرح المهذب)

وهو مما ذكره السراج البلقيني لنفسه في (المحاسن)، في النوع الحادى والستين (معرفة

الثقات والضعفاء) وقال في جرح الفاسق وكونه ليس بغيبية: «وذلك كله مبسوط في كتاب النكاح من كتابي (الينبوع المقرب في إكمال المجموع على شرح المهذب) ١٤٤/و.

* * *

وله في التفسير:

(الكشاف على الكشاف)

ذكره السيوطي فيما صنف الشيخ: حواشي على الكشاف (حسن المحاضرة ١/٣٢٩) وفي كشف الظنون، ممن صنفوا على الكشاف للزمخشري: شيخ الإسلام السراج البلقيني، في ثلاث مجلدات سهاها: الكشاف على الكشاف (١٤٧٩/٢)

* * *

ويضاف إلى مصنفاته:

(برنامج السراج البلقيني)

ذكره «أبو عبد الله المجارى الأندلسي، محمد بن محمد بن علي بن عبد الواحد - ٨٦٢ هـ» في ترجمته لشيخه السراج البلقيني - فيمن لقي في رحلته من علماء القاهرة قال: «واستجزته فأجازني إجازة عامة بشرطها المعلوم، وأحالتني على برنامجي، وسمى لي بعض شيوخه، فمنهم...» - برنامج المجارى: ١٤٩ ط بيروت ١٩٨٢ م.

* * *

محاسن الاصطلاح وما عليها

كتابه (محاسن الاصطلاح وتضمن علوم الحديث لابن الصلاح) من مصنفاته القليلة التي أكملها. وهو مذكور له عند أكثر مترجميه: الشهاب ابن حجر في المجمع المؤسس، والتقى الفاسى في ذيل التقييد، والتقى ابن فهد في ذيل تذكرة الحفاظ، والجلال السيوطى في طبقات الحفاظ وذيل التذكرة، ونقل من المحاسن كثيرا في تدريب الراوى، كما نقل منها الشمس السخاوى في (فتح المغيث)، وذكرها له في تراجم من قرءوها عليه من أعيان أصحابه.. ومنهم:

«الصلاح الحنبلى، محمد بن محمد بن سالم المصرى الفقيه»

برع في المذهب وأفتى ودرّس بالظاهرية البروقية، وتعين لقضاء الحنابلة. قرأ (محاسن الاصطلاح) على شيخه السراج البلقينى في سنة تسعين وسبعائة، وأجازه وكتب له خطه بصحة القراءة والسمع مع الإجازة على نسختنا الموثقة المعتمدة أصلاً للمحاسن.

أرخ الحافظ ابن حجر وفاته في الإنباء، سنة (٧٩٥هـ).

«البدر السبكى، محمد بن محمد بن عبد البر الخزرجى المصرى الشافعى» الفقيه

المدرس الخطيب. قال السخاوى في ترجمته إنه قرأ على السراج البلقينى كتابه محاسن الاصطلاح (٨٠٣هـ).

«ابن حبيب الحلبي، بدرالدين طاهر بن زين الدين الحسين بن عمر» الأديب النائر

المنظم. قرّر موقعا بديوان الإنشاء بحلب، ثم سكن القاهرة وولى عدة وظائف. وشرح البردة، وذيل على تاريخ أبيه، ونظم تلخيص المفتاح وغيره. «وأحسن ما نظم محاسن الاصطلاح للبلقيني» قاله ابن حجر في الإنباء. مولده بعد الأربعين وسبعماية، وتوفى سنة ٨٠٨هـ.

تأق منظومته مع المحاسن.

ابن «قارئ الهداية، سراج الدين، عمر بن علي بن فارس الكناني القاهري الحسيني - منزله بالحسينية، بها - الحنفى الإمام» تفقه بأبيه وبالسراج البلقيني وقرأ عليه (محاسن الاصطلاح)، وسمع عليه الصحيحين. ولازم الزين العراقي في ألفيته وشرحها. وانتهت إليه رئاسة المذهب بعد أبيه قارئ الهداية - في فروع الحنفية للإمام البرهان المرغيناني الفرغاني، ٥٩٣ هـ - (١).

«ابن عمَّار، شمس الدين محمد بن عمار بن محمد المصري المالكي الفقيه الإمام» من أعيان أصحاب الشيخ، أخذ عنه وقرأ عليه كتاب (محاسن الاصطلاح)، وقرأ على العراقي نكته على كتاب ابن الصلاح. مولده في حدود الستين وسبعائة، وتوفي سنة (٨٤٤ هـ).

«العز ابن الفرات، عبد الرحمن ابن المؤرخ ناصر الدين محمد بن علي بن الفرات القاهري الحنفى» حضر دروس البلقيني الكثيرة في التفسير والحديث، ومما أخذه عنه بعض (محاسن الاصطلاح) وقرأ على العراقي شرحه لألفية الحديث ونكته على ابن الصلاح، وأذن له في إقرائها. (٧٥٩-٨٥١ هـ).

«ابن حجر، الشهاب أبو الفضل أحمد بن علي الشافعى»، شيخ الإسلام وحافظ الوقت وأمير المؤمنين فى الحديث. (٧٧٣-٨٥٢ هـ).

قال فى المجمع المؤسس إنه قرأ على الشيخ تولىفه. وذكر محاسن الاصطلاح وقال: «اختصر فيه كتاب ابن الصلاح، وزاد فيه أشياء من إصلاح ابن الصلاح لمغلطاي فنبه على بعض أوهام مغلطاي وقلده فى بعضها. وزاد فيه بعض مباحث أصولية، وليس هو على قدر رتبته فى العلم».

قلت: لم يرد فى المحاسن على الإطلاق تصريحٌ بذكر مغلطاي: ولا كتابه إصلاح ابن الصلاح. وكل ما تعقبه السراج البلقيني مما أُورِد على ابن الصلاح، ذكره بصيغة البناء للمجهول. فلم يدع مجالاً لأى لبس أو إدراج، ويسر علينا استخلاص محاسنه كاملة،

(١) من شراح الهداية - وهم كثر - ابن المهام الحنفى، الكمال محمد بن عبد الواحد (-٨٦١ هـ) فى كتابه (فتح القدير للعاجز الفقير) ابتداءً فى سنة ٨٢٩ عند الشروع فى إقرائه، بلغ فيه إلى كتاب الوكالة. وذلك بعد قراءة الهداية تسع عشرة سنة، على وجه الإلتقان والتحقق، على قارئها الإمام سراج الدين عمر بن علي. وانظر شروح الهداية فى كشف الظنون (٢٠٣١/٢ - ٢٠٤٠) ط استانبول.

وتحديد مواضعها على المتن، وتقديمها ذبلاً عليه، على نسق التقييد والإيضاح، على متن ابن الصلاح.

* * *

والتفتُ إلى أن الإمام البلقيني والحافظ العراقي متعاصران: وُلِدَ أولهما قبل الآخر بسنة واحدة، وتوفى قبله بسنة واحدة كذلك. والفرق واضح بين محاسن البلقيني الفقيه الأصولي الحافظ، ونكت العراقي الحافظ الحجة، اتجهت عنايته فيها إلى قوانين الصنعة الحديثية وإيضاح ما أبهم منها، وتعقب أقوال الحفاظ النقاد، فيما هو موضع خلاف.

وأذكر هنا ما جاء في ترجمة «السراج ابن الملقن»، في ذيل التذكرة للتعقبي ابن فهد، قال: «قال شيخنا الحافظ برهان الدين الحلبي، سبط ابن العجمي: حفاظ مصر أربعة وهم من مشايخي؛ السراج البلقيني وهو أحفظهم لأحاديث الأحكام، والعراقي وهو أعلمهم بالصنعة، والهيشمي وهو أحفظهم للأحاديث من حيث هي، وابن الملقن وهو أكثرهم فوائد فيما يكتب على الحديث.»

لكن توارد «السراج البلقيني، والزين العراقي» من بلد واحد في زمن واحد على كتاب واحد، لا يخلو بالضرورة من مواضع اتفاق، فأيهما سبق صاحبه بكتابه على ابن الصلاح؟

ترجم لهما أعيان تلاميذهما دون إشارة إلى سبق أحدهما على الآخر. فأما تاريخ إنجازهما، فالنسخة الموثقة من (التقييد والإيضاح) في خزانة دار الكتب (رقم ٣٦ مصطلح) فُيَسْتَفَاد من تقييدات السماع عليها أن توثيقها مرّ بثلاث مراحل: الأولى تاريخ فراغ العراقي من تبييض نسخة كتابه، ثم تاريخ فراغ الشيخ يعقوب الأزهرى من كتابة نسخته قراءة على المصنف وعليها خطه بتصحيح القراءة في مجالس السماع ونص التقييد.

قال مؤلفه أمد الله تعالى مدنه: وكان الفراغ من تبييض هذه النسخة في يوم الأحد الحادى والعشرين من ذى القعدة الحرام سنة اثنتين وثمانين وسبعمائة وحسبنا الله ونعم الوكيل، والحمد لله رب العالمين.

الحمد لله، كتبه بيده لنفسه ولمن شاء الله تعالى من بعده أقل عبداً لله تعالى وأفقرهم وأحقرهم وأصغرهم وأحوجهم إلى مغفرة ربه ورحمته، يعقوب بن أحمد بن عبد المنعم

الأزهري الأظفحي غفر الله له ولجميع المسلمين.. وكان الفراغ من كتابته يوم الاثنين المبارك لثمان وعشرين ليلة خلت من شهر شعبان الكريم عام ثلاث وتسعين وسبعمائة أحسن الله عاقبتها في خير وعافية بفضله ومنه وكرمه، والحمد لله وحده).
 وكتب الحافظ العراقي بقلمه تصحيح مجالس السماع. المرحلة الثالثة للتوثيق، كانت بعد أن قوبلت النسخة المقررة على الشيخ، بأصله وقرئت عليه وأجاز روايتها عنه، للشيخ يعقوب الأزهري كاتب النسخة وقارئها، ولمن حضروا معه مجالس السماع، ومنهم أحمد، ولد الشيخ يعقوب الأزهري، «وذلك في مجالس آخرها في يوم الثلاثاء التاسع والعشرين من شهر ربيع الآخر سنة تسع وتسعين وسبعمائة.
 الشيخ شرف الدين يعقوب بن أحمد الأزهري، من أعيان القرن الثامن، أصحاب الحافظ العراقي وهو والد الشهاب أبي العباس أحمد - المثبت اسمه في طباق السماع - صهر الحافظ العراقي، ومن تلاميذه وتلاميذ شيخ الإسلام السراج البلقيني^(١).

* * *

المعتبر من هذه التواريخ الثلاثة المقيدة على النسخة، هو تاريخ الفراغ من كتابتها في شهر شعبان الكريم عام ثلاثة وتسعين وسبعمائة، وقراءتها عليه في مجالس السماع. وهذا التاريخ غير بعيد من تاريخ النسخة الفريدة التي صحت لنا من محاسن الاصطلاح، وعليها خط السراج البلقيني، بتصحيح قراءتها سماعاً عليه بمدرسته في حارة بهاء الدين بالقاهرة، مؤرخة في ليلة السبت العشرين من ذي القعدة سنة تسعين وسبعمائة (رقم ١٤١ مصطلح) وهي أصلنا المعتمد لنص المحاسن على كتاب ابن الصلاح.

وعلماء الحديث، على أي حال، يتواردون على مناهل وأصول مشتركة، والأمر كما قال شيخ الإسلام السراج البلقيني: «وما زال المصنفون يفترون من كلام من تقدمهم، ثم مرة ينسبونهم ومرة يسكتون». محاسن الإصطلاح: ١٨/ظ

* * *

(١) انظره فيمن قدمنا من تلاميذ السراج البلقيني. ترجمته في (الضوء اللامع، للسخاوي) وأرخ مولده، ووفاته (٧٩٢-٨٥١هـ).

منظومة ابن حبيب لمحاسن الاصطلاح

المعروف لنا مما صُنِّفَ على محاسن الاصطلاح (منظومة ابن حبيب الحلبي).
عز الدين طاهر بن الحسين بن عمر بن الحسن بن عمر بن حبيب الأديب الناثر
الناظم، من تلاميذ السراج عمر البلقيني. ذكرها له ابن حجر في ترجمته بإنشاء الغمر،
وقال: «إنها أحسن ما نظم ابن حبيب» وجاءت في كشف الظنون مع: محاسن الاصطلاح
للسراج البلقيني، وبروكلمان في تاريخه (٩٨/٢).

وصلت إلينا في أصلها الموثق؛ كتب الناظم نحو نصفها الأول، وكتب باقيها، من
مسودة الأصل، أبو عبد الله شمس الدين البرماوى، محمد بن عبد الدايم بن عيسى
الشافعى المصرى (-٨٣١هـ) بوصية من صديقه الناظم فى مرض موته - وكلاهما من
تلاميذ السراج البلقينى - وأنجز الشمس البرماوى كتابة النصف الثانى، تبييضاً من
المسودة، قبيل وفاة ناظمها ابن حبيب.

رقم المخطوطة فى خزانة دار الكتب المصرية (٧ حلیم، مصطلح حديث) عنوانها:
(نظم محاسن الاصطلاح وتضمنين ابن الصلاح).

عدد أوراقها: ١٢١، قياسها ١٨×١٣.

وعدد أبياتها ٣٠١٥ بيتاً، مطلعها:

الحمد لله الكريم ذى المنن مانح أهل العلم خدمة السنن

وعليها تقيد الفراغ من كتابتها: فى الخامس والعشرين من ذى الحجة سنة سبع

وثمغائة قبل وفاة ناظمها «ابن حبيب» سنة ٨٠٨هـ.

* * *

ولا نعلم كتاباً صُنِّفَ على (محاسن الاصطلاح) سوى منظومة ابن حبيب. على أن

المصنفين على ابن الصلاح بعد البلقينى، قد رجعوا إلى المحاسن ونقلوا منها، نصّاً

أو تضميناً. منهم:

السخاوى فى (فتح المغيـث بشرح ألفية الحديث) ونقوله قد تأتي مصرحا فيها باسم المحاسن، ويكثر أن يكتفى فيها بذكر السراج البلقينى، وقد قابلتها على مواضعها من متن المحاسن فألفيتها بنصها. وأفادتنى فى قراءة كلمات توقفت فيها من (المحاسن) وكذلك فيما توقفت فيه من مظان تصحيف أو خرم بطبعة (فتح المغيـث).
من نقول السخاوى فى الفتح من البلقينى.

٢٧٩/١: فى القطع بتعديل الرواة المحتج بهم فى الصحيحين وما جاء فى كتاب عمر بن الخطاب رضى الله عنهما إلى أبى موسى: «المسلمون عدول بعضهم على بعض».

٨٧/٢: فى النوع الثامن من الإجازة: «الإجازة بما لم يتحملة المجيز». واستظهار البلقينى بوصية الإمام الشافعى، فى تصحيح الإذن فى الوكالة بما لم يملك الموكل عند الإذن.

٨٩/٢: فى النوع التاسع من الإجازة، عن إجازة، وقول السراج البلقينى: إن القرينة الحالية من إرادة بقاء سلسلة الإسناد، قايضية بأن كل مجيز بمقتضى ذلك، إذن لمن أجازته أن يجيز.

١٠٥/٢: فى الإجازة المقترنة بالمناولة، وهل هى بمنزلة السماع؟

١٣٢/٢: فى الرواية بالإعلام.

٥٢/٣: فى غريب الحديث، وارتباطه بأسباب النزول. قال السخاوى: وقد أفرده بنوع شيخنا ابن حجر، تبعا لشيخه البلقينى فى محاسنه.

٦٠/٣: فى الناسخ والمنسوخ: ما زاده البلقينى فى حده: كون الحكم الذى رُفِعَ متعلقا بالمحكوم عليه، ليخرج به تخفيف الصلاة ليلة الإسراء من خمسين إلى خمس.

٧٥/٣: فى مختلف الحديث، توسع الإمام أبى بكر بن خزيمة فى قوله: «لا أعرف حديثين صحيحين متضادين، فمن كان عنده شىء من ذلك فليأتنى به» قال البلقينى: لو فتحنا باب التأويلات لاندفعت أكثر العلل، وأول من تكلم فى مختلف الحديث إمامنا الشافعى.

٨٩/٣: فى معرفة الصحابة، وجزم البلقينى بأن يعد صحابيا من حصل له شرف الرؤية وإن فاته السماع. مع التنبيه على ألا يدخل فى الصحابة، من رأى النبى ﷺ فى

المنام، كما جزم به البلقيني ثم شيخنا... بل جزم البلقيني أيضا بعدم دخول من رآه ﷺ ليلة الإسراء، يعنى من الأنبياء والملائكة عليهم السلام، ممن لم يبرز إلى عالم الوجود.

.....
والحافظ السيوطي في (تدريب الراوى، في شرح تقريب النواوى) مكث من السراج البلقيني ومحاسنه. في الأنواع الخمسة والستين من علوم الحديث لابن الصلاح، وقد قال في ختام النوع الخامس والستين: «هذا آخر ما أورده المصنف - النووى - رحمه الله تعالى من أنواع علوم الحديث تبعاً لابن الصلاح، وقد بقيت أنواع أخرى هأنذا أوردها والله سبحانه وتعالى المستعان».

في الأنواع المزيدة، الخمسة التي زادها السراج البلقيني في محاسنه، على علوم ابن الصلاح وهذه هي، في سياق (تدريب الراوى)، وبلفظه:

النوعان السادس والسابع والسبعون:

(رواية الصحابة بعضهم عن بعض).

(ورواية التابعين بعضهم عن بعض).

«هذان ذكرهما البلقيني في محاسنه، وقال» فنقلهما بطولهما.

النوع التاسع والثمانون: (معرفة أسباب الحديث).

«هذا النوع ذكره السراج البلقيني في محاسن الاصطلاح، وشيخ الإسلام في

النخبة...» «قال البلقيني: والسبب قد ينقل في الحديث.. وقد لا ينقل... أو ينقل من

بعض طرقه..»

النوع التسعون: (معرفة تواريخ المتون).

«ذكره البلقيني وقال: فوائده كثيرة وله نفع في معرفة الناسخ والمنسوخ. قال:

والتاريخ يعرف.. / فنقله.

.....

وكانت (محاسن الاصطلاح، لشيخ الإسلام أبي حفص البلقيني) بين يدي العلامة

المحقق «محمد بن اسماعيل الحسنى الصناعى» في (توضيح الأفكار لمعانى تنقيح

الآثار، لابن الوزير الصناعى) ٧٨/١.

نسخ المقدمة والمحاسن

مضينا فيما نلتزم به من قواعد التوثيق لمخطوطات من تراثنا، على جمع النسخة الخطية للمخطوط حيث تكون، وذلك ما لم يكن إليه سبيل في مثل كتاب ابن الصلاح، وقد أفاد «بروكلمان» بوجود مخطوطات منه في خزائن برلين والإسكوريال وبريل، وتونس واستانبول وحلب والقاهرة والإسكندرية ورامبور وأصفية وبنكيبور. ونقل عن «فايسفيلر» أن في استانبول خمسا وثلاثين مخطوطة من الكتاب. وأضاف بروكلمان ملء عشر صفحات من تاريخه للأدب العربي، بمواضع مصنفات على كتاب ابن الصلاح والمصنفات عليها، في خزائن المشرق والمغرب، مقتصرًا على سرد أسمائها وأرقامها وإذ تعذر عليّ جمع هذه النسخ المئات، تخرجت من تقديمها نقلًا سردًا، ولم يتح لي الإطلاع عليها والنظر فيها، فاقصرت على ما تيسر لي من نسخ موثقة لأصول معروفة، عليها التقييدات المعتمدة في علم التوثيق، أسوة بعلماء السلف في تقديم مصنفاتهم على الكتب الأمهات، لم يجمعوا نسخها من شتى الخزائن العامة والخاصة، بل اقتصروا على عدد مختار من أسمعتهم بأسانيد المجررة على أدق الشروط والضوابط، مع نصهم على أن لهم أسانيد أخرى إلى الأصول.

هذا إلى أنني لم أتعلق قط بأن تكون طبعتي هذه هي الطبعة الأخيرة من كتاب ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، فذلك ما لا ينبغي لي ولا لسواي من شيوخ الجيل، وإنما نبذل غاية جهدنا ونمضي، فيحمل الأمانة من بعدنا خلف صالح يبدؤون من حيث انتهت خطانا، ويستكملون ما قصر عنه جهدنا ولم تسعف عليه وسائلنا، استدراكا لفواتٍ وتصحيحًا لخطأٍ وتنبيهًا على وهم...

١ - مقدمة ابن الصلاح

طبعتها:

الهندية الأولى سنة ١٣٠٤هـ والثانية سنة ١٩٥٧

السعادة بالقاهرة سنة ١٣٢٦هـ

الحلبية الأولى سنة ١٣٥٠هـ

المكتبة العلمية: المدينة المنورة: ١٩٦٦م

المكتبة العلمية: بيروت ١٩٨١م

النسخ الخطية المعتمدة:

الموصلية (ص) ٦٦١هـ: من أصل ابن المهتار،

مجدالدين

المغربية (غ) ٧١٣هـ: من أصل التقى ابن رزين

سماعاً عليه مرتين، في سنتي ٦٧٣، ٦٧٨هـ وعليها توقيعه بتصحيح

السماع.

الزريقية (ز) ٩٥٧هـ: من أصل التقى ابن رزين

العراقية (ع) ٧٩٣هـ: من أصل ابن المهتار، ناصرالدين

= متن ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح

نسخ أخرى مجهولة الأصل، مساعدة:

الهمدانية (٧٤٣هـ) والتركية (١١٥٠هـ)

ونسخة الكتبخانة المصرية (١٢٣٠هـ)

* * *

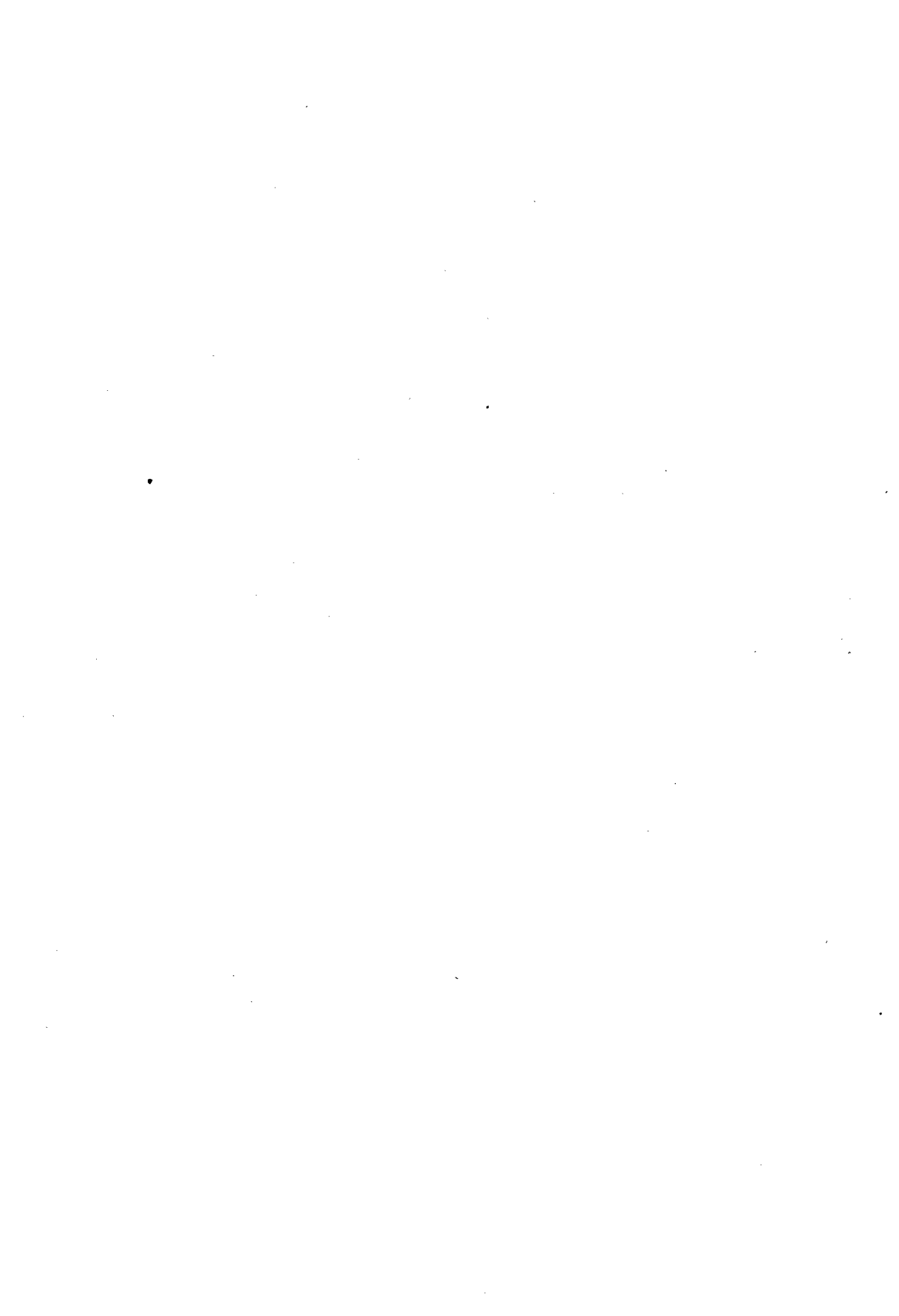
٢ - محاسن الاصطلاح

نسخة دار الكتب، أصل موثقة: مقروءة على المصنف

وعليها خطه بتصحيح قراءتها عليه بمدرسته في حارة

بهاء الدين بالقاهرة، ومؤرخة في ذى القعدة

سنة ٧٩٠هـ.



١ - مقدمة ابن الصلاح

الطبعة الهندية الأولى: ١٣٠٤ هـ

طبعت مقدمة ابن الصلاح لأول مرة، فيما نعلم، على الحجر في الهند سنة ١٣٠٤ هـ، بعناية الشيخ عبدالحى اللكنوى. وقد نفذت من قديم. ومنها نسختان في محفوظات دار الكتب بالقاهرة، برقمى (١٥٠، ٢٦٩ مصطلح حديث).

وتأتى الإشارة إلى هذه الطبعة، في طبعات: القاهرة ١٣٢٦ هـ، والحلبية الأولى ١٣٥٠ هـ، والهندية الثانية ١٣٥٧ هـ.

طبعة القاهرة: السعادة ١٣٢٦ هـ

نُشرت على نفقة الجمالى والخانجى. بتصحيح الشيخ محمود السكرى. فى ١٦٤ صفحة من القطع المتوسط. وعنوانها على الغلاف: (كتاب علوم الحديث المعروف بمقدمة ابن الصلاح) وكتب على صفحة العنوان: أنها «قوبلت على نسختين: الأولى فى إحدى البلاد الهندية باعتناء العالم المحدث الشيخ عبد الحى اللكنوى، والثانية نسخة مخطوطة قوبلت على المؤلف، مخطوطة برواق الأتراك بمصر) وإن خَلَّت الطبعة من أى أثرٍ لمقابلة أو مراجعة. وهى طبعة سقيمة، عارية من الضبط، والمتن فيها مضطرب السياق، والنقول والشواهد مدرجة بغير فواصل مميزة، ويكثر فيها الوهم والخطأ والتصحيف والخلل.

الطبعة الحلبية الأولى: ١٣٥٠ هـ - ١٩٣١ م

نشرتها المطبعة العلمية بحلب، بعناية صاحبها «الشيخ محمد راغب الطباخ» وعنوانها: (كتاب علوم الحديث المعروف بمقدمة ابن الصلاح).

وعلى هامشها متن كتاب (التقييد والإيضاح لما أطلق وأبهم من كتاب ابن الصلاح: للحافظ زين الدين العراقى). مع تعليقة للشيخ المحقق سماها (المصباح على مقدمة ابن الصلاح).

وتقع الطبعة فى ٤٣٠ صفحة من القطع الكبير. وهى طبعة متقنة مجودة، اعتمد فيها الشيخ الطباخ متن ابن الصلاح مع كتاب التقييد والإيضاح للعراقى أصلاً عنده. وقد

أشار في تصدير الطبعة إلى طبعة القاهرة ١٣٢٦ هـ عن طبعة اللكنوى ومخطوط رواق الأتراك. وقال: «ومع هذا ففيها غلطات كثيرة غير ظاهرة، وتصحيقات يصعب معرفة صوابها». ثم قال: «ولما كانت نسخ المقدمة قد نفذت، حتى من المكاتب المصرية، عولت بعد الانتكال على الله تعالى على إعادة طبعتها على النسخ المتقدمة الذكر، لكن جُل الاعتماد في التصحيح سيكون إن شاء الله على النسخة الثالثة - يعنى المتن مع التقييد والإيضاح - التي عليها خط الشيخ العراقي لأنها مقروءة غير مرة على عدة من الحفاظ كما علمت». وذكر الشيخ أن الحفاظ العراقي أغفل شرح تسعة عشر نوعاً من أنواع علوم الحديث في كتاب ابن الصلاح^(١) فاستكملها في ذيل مستقل عنوانه (المصباح على مقدمة ابن الصلاح) أحقه بطبعته، وقدم له بقوله:

«ولما رأيت في أثناء قراءتي للمقدمة أن هذه الأنواع - التي أغفلها العراقي في التقييد والإيضاح - في حاجة إلى الإيضاح، علقته عليها تعليقات مفيدة التقطتها من (التدريب، شرح التريب: للحافظ جلال الدين السيوطي) ومن (كتاب معرفة علوم الحديث: للحافظ الحاكم النيسابوري) الذي منه نسخة نفيسة في مكتبة التكية الإخلاصية بحلب. ومن غير ذلك، وعلقت على غير هذه الأنواع أيضاً تعليقات لطيفة بقدر يتضح به الكلام ويدنيه إلى الأفهام».

والشيخ الطباخ إلى جانب خبرته بذخائر التراث طابعاً وناشراً، قد نهض بتدريس كتاب ابن الصلاح في المدرسة الحسروية بحلب، في السنوات (١٣٤٧ - ١٣٤٩ هـ) ولعل ما كان يعنيه من نشر الكتاب، تقديم نص منه مضبوط متقن، دون أن يثقل على قراء هذا الزمان بشواغل التوثيق التي قلَّ من يعنى بها من الناشرين والطلاب في هذا الزمان. وقد نفذت هذه الطبعة المتقنة، لم يبق منها سوى نسخ غير متداولة، من محفوظات دور العلم.

وعليها، فيما نرجح، اعتمدت:

(١) هي الأنواع: (٥، ٦، ٧، ١٠، ١٧، ٢٢، ٢٨، ٣٢، ٣٥، ٣٧، ٣٨، ٤٨، ٥٢، ٥٦، ٥٨، ٥٩، ٦١، ٦٣، ٦٥) وهي ثابتة في متن ابن الصلاح وإن لم يعلق عليها العراقي في النسخة الموثقة بخزانة دار الكتب المصرية من التقييد والإيضاح (٣٦ مصطلح) يأتي التعريف بها مع النسخ المخطوطة لمقدمة ابن الصلاح.

الطبعة الهندية الثانية: ١٣٥٧ هـ

نشر المطبعة القيمة بمدينة بمباي، بعناية شرف الدين الكتيبي، بعنوان (مقدمة ابن الصلاح) في ٢٠٢ صفحة من القطع المتوسط. وهي طبعة جيدة، على هوامشها تعليقات مذيلة باسم: محمد راغب الطباخ (ص ١٧٠، ١٧١، ١٩٤..). أو بلقبه مختصراً: الطباخ (ص ٣٢، ٩٣).

ومعها على هامش صفحتي (١١، ٩٢) تعليقات عن «النسخة المخطوطة» على التجهيل. فما ندري أي نسخة مكتبة بخدا بخش بمدينة أنكيبور بالهند، التي ذكرها الزركلي في معجمه للأعلام وقال: إنها بخط المؤلف؟ أم نسخة خطية أخرى؟ ولقد كانت هذه الطبعة الهندية الثانية هي المتداولة بعد نفاذ طبعة الشيخ الطباخ. ثم ما لبثت أن نفدت كذلك. إلا ما بقي من نسخها في دور الكتب العامة والخزائن الخاصة..

* * *

طبعتا المكتبة العلمية: المدينة المنورة ١٩٦٦ م، وبيروت ١٩٨١ م

الطبعتان بتحقيق «د. نور الدين عتر» أولاها في ٤٣٢ ص من القطع المتوسط، مصدرة بترجمة لابن الصلاح.

لم يعتمد المحقق أصلاً معيناً للنص في طبعته، بل صرح برجوعه إلى خمس نسخ وصفها جملة بالجودة، قال: «وقد اعتمدنا فيه على نسخ جيدة تكفي لتصحيح نسخة الكتاب، وتحقق الوصول إلى نص موثوق به عن المؤلف رحمه الله، وهي خمس نسخ نعرف بها» وهي، على ترتيبها عنده ووصفها بلفظه:

١ - (ع) نسخة خطية قديمة بمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة. رقمها ٥٢ مصطلح. بخط جيد خال من النقط في كثير من المواضع. كتبت بالقاهرة وتمت في الثالث عشر من جمادى الآخرة سنة ٧٩٧ هـ. وعليها خط الحافظ العراقي.

٢ - (ق) نسخة خطية جيدة أيضاً، مقروءة على الحافظ العراقي، في المكتبة الأحمدية بحلب، رقمها ٣٥٣ مصطلح، تمت كتابتها في الرابع والعشرين من جمادى الأول سنة ٨١٤ هـ.

٣ - (ب) نسخة خطية ضمن مجموعة بالمكتبة الأحمدية في حلب، رقمها ٣٠٨، تمت كتابتها بشيراز في الثالث من ذى القعدة سنة ٨٠٢هـ.

٤ - (م) طبعة القاهرة: الخانجي، السعادة سنة ١٣٢٦هـ «وفيها أخطاء مطبعية يصعب تمييزها في كثير من الأحيان».

٥ - (س) نسخة خطية بمكتبة عارف حكمت رقمها ٥٣ مصطلح كتبت سنة ١٠٧٠هـ وهي نسخة مصححة لا بأس بها».

ثم نشرت المطبعة العلمية، من بيروت سنة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م طبعة ثانية «في حلة جديدة من خمس نسخ مصححة جيدة» هي التي أخرجت منها الطبعة الأولى سنة ١٩٦٦م. وعلى ترتيب إيرادها فيها.

ولم ندر ضابطا لترتيب هذه النسخ، ولا الموازين المعتبرة في وصفها جملة بأنها «مصححة جيدة» على سواء، وليس في أي مخطوط من النسخ الخطية الأربع ما يصل سندها إلى المؤلف، أو إلى أصل مسمى من كتابه، بقراءة أو سماع أو إجازة. والنسخة (ق) الثانية عند المحقق - وهي أولى بالتقديم - جاء في التعريف بها أنها «مقروءة على الحافظ العراقي، وتمت كتابتها في جمادى الأولى سنة ٨١٤هـ، أي بعد نحو من ثماني سنين من وفاته في شعبان سنة ست وثمانمائة».

ولم يذكر الدكتور المحقق، وجه تأخير المخطوطة س. المكتوبة في سنة سبعين وألف، والموصوفة بأنها «مصححة لا بأس بها» عن طبعة القاهرة (١٢٣٦هـ) التي آثرها الدكتور المحقق بالتقديم دون سائر الطبعات - بما فيها طبعة حلب للشيخ محمد راغب الطباخ - فأخذت الطبعة القاهرية، على سقمها موضعها في طبعته: رابعة النسخ الخمس الموصوفة جملة بالصحة والجودة.

النسخ المخطوطة

من بين ست مخطوطات من كتاب أبي عمرو ابن الصلاح في خزانة دار الكتب القومية بالقاهرة، قدمنا ثلاثا منها متصلة الإسناد إلى أصول موثقة مقروءة على ابن الصلاح وعليها خطه بتصحيح القراءة والسماع.

الأوليان منها يقرب أن تكونا متكافئتين. وتلحق بهما المخطوطة الثالثة، متأخرة عنهما.

مع أصل الزين العراقي من متن ابن الصلاح، لكتاب (التقييد والإيضاح).

أقدم هذه النسخ:

النسخة الموصلية (ص): ٦٦١ هـ.

رقمها (١) مصطلح حديث / ٨٥٤ عمومية)

بعنوان: علوم الحديث لابن الصلاح.

في أربع وتسعين ورقة قياسها ١٩×١١,٥ سم^٢ بمتوسط واحد وعشرين سطرا في الصفحة، وثلاث عشرة كلمة في السطر.

مدادها أسود باهت، لقدمه، أقرب إلى البني الداكن. وعناوين الأنواع والتفريعات مميزة بالمداد الأحمر وخط واضح. وخطها نسخي جميل منسوب، في كلماته وأسطره سعة، مع عناية واضحة بالتنسيق، لكن دون فواصل في المتن، أوعلامات ترقيم.

كتبها «علي بن يوسف الموصلی» ووقع على آخر صفحة منها بعد نهاية المتن،

بما صورته:

(تمت أنواع علوم الحديث بمشيئة الله تعالى، على يدي علي بن يوسف الموصلی عفا الله

عنه، في مستهل جمادى الآخرة سنة إحدى وستين وستماية. وهو حامد لله تعالى نعمه،

مُصلِّ على سيدنا محمد وآله ومُسلِّم).

وعلى صفحة العنوان: كثرة من التوقيعات لمن دخلت النسخة في نوبتهم أو ملكيتهم

تزاومت فطُيس أكثرها. ومن المقروء منها:

(في نوبة محمد بن عبد الله بن يوسف في سنة خمس وسبعين وستماية حامداً لله تعالى
ومسلماً على رسوله المجتبي محمد وآله وصحبه.)

(في نوبة عبد المحسن القيصري، أحسن الله إليه.. في شعبان سنة إحدى وستين
وسبعائه.)

(ملكه العبد الفقير الحقير الذليل الأسير، محمد بن عمر بن إبراهيم بن محمد بن
أبي جرادة الحنفي الحلبي. من تركة محمد بن خليل الحلبي.)

وعلى الورقة الثانية، أعلاها في الزاوية اليسرى، صورة وقفية برسم السلطان المؤيد
شيخ المحمودي، المقروء من نصها: (الحمد لله... السلطان الملك المؤيد أبو النصر شيخ...
وقف هذا الكتاب على طلبة العلم.. وجعل مقره بجامعه بباب زويلة. وشرط ألا يخرج منه
لعارية.. ولا لغيرها)^(١).

والنسخة التي وصلت إلينا، هي التي آلت إلى ملكية محمد بن إبراهيم بن عمر الحلبي،
ناصر الدين ابن الكمال ابن العديم. المتوفى سنة ٧٥٢هـ.

* * *

والأصل الأم لهذه النسخة القديمة، أصل صحيح مقروء على ابن الصلاح وعليه خطه
بتصحيح القراءة والسماع. فيما نقل ناسخها «على بن يوسف الموصلي» بخطه، على آخر
صفحة منها ونصه: (كان على الأصل المنقول ما هذه صورته: سمع جميع هذا الكتاب على
مؤلفه شيخنا وسيدنا الإمام العالم الصدر البارع الحافظ العدل الضابط، مفتي الشام وقدوة
الأنام تقي الدين أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان المعروف بابن الصلاح، رضى
الله عنه، بقراءة الفقيه الأجل فخر الدين أبي حفص عمر بن يحيى بن عمر الكرجي،

(١) السلطان المؤيد شيخ بن عبدالله المحمودي، الجركسي، مرّ في تلاميذ شيخ الإسلام السراج البلقيني.
ولى السلطنة من شعبان في ٨١٥ إلى وفاته بالقاهرة سنة ٨٢٤هـ أنشأ جامعه المؤيد، بجوار باب زويلة، من
داخله، بالقاهرة، وكان الشروع في بنائه في شهر ربيع الأول سنة ٨١٨هـ واحتفل بافتتاحه في عشرين المحرم
سنة ٨٢٠هـ وقال مؤرخوه إنه لم يبن في الإسلام جامع في مثل فخامته وعظمتها بعد الجامع الأموي بدمشق.
وقد حمل السلطان إلى قاعة الكتب فيه، ما كان في قلعة الجبل من ذخائر المخطوطات. وقدم إليه كاتب سره
ناصر الدين محمد بن البارزي خمسمائة مجلد. فعينه السلطان أميناً لخزانة الكتب في جامعه. انظر الجامع المؤيدي
في (خطط المقرئ: المجلد الثاني ٣٢٨/٢).

أبقاه الله تعالى، من الرابع عشر في النوع الخامس والعشرين إلى آخر الكتاب، وبقراءة غيره من أوله إلى هنا: صاحبه السيد الفقيه الأجل الفاضل جمال الدين أبو بكر بن عبدالله بن جبريل بن عبد الجليل الخطيب الأبهري أبقاه الله تعالى، وكاتب الطباقي بدار الحديث السلطانية الأشرفية بدمشق: يوسف بن محمد بن عبد الله الشافعي، وهذا خطه غفر الله له ولوالديه برحمته وكرمه، وجماعة أخر أسأهم على أصل الشيخ المسمع، فصح السماع بالدار المذكورة وغيرها في مجالس آخرها يوم الأحد التاسع من جمادى الأولى سنة إحدى وأربعين أصل الشيخ المسمع، فصح السماع بالدار المذكورة وغيرها في مجالس آخرها يوم الأحد التاسع من جمادى الأولى سنة إحدى وأربعين وستائة والحمد لله وصلاته على سيدنا محمد وآله وسلامه.

(هذا صحيح نفعه الله وبلغه وإياي، وكتب مؤلفه عفا الله عنه وعنهم آمين).

قلت: قارئ الأصل «الفخر الكرجي» من أعيان أصحاب ابن الصلاح. وأكثر الأصول لكتابه، مسموعة عليه بقراءة الفخر الكرجي (٥٩٩ - ٦٩٠هـ).

وكتب الطبقة على الأصل، بخطه، يوسف بن محمد بن عبد الله الشافعي، هو مجد الدين ابن المهتار المصري الشافعي الفقيه المحدث الورع، من أجل أصحاب ابن الصلاح، وقارئ الحديث بالأشرفية بدمشق ولد في حدود سنة ٦١٠ وتوفي سنة (٦٨٥هـ) وابنه ناصر الدين ابن المهتار محمد بن يوسف (٧١٥هـ) من أشهر رواة كتاب ابن الصلاح عنه ونسخته أصل لمتن ابن الصلاح في كتاب (التقييد والإيضاح للحافظ العراقي).

وهذه الطبقة للسمع على ابن الصلاح: يوم الأحد التاسع من جمادى الأولى لسنة إحدى وأربعين وستائة، متأخرة بضع سنين عن تاريخ إملاتها المقيد على أول النسخة: «هذا ما أملى شيخنا ومولانا الفقيه الإمام العالم العلامة الحافظ الضابط المتقن، حجة الحفاظ والعلماء مفتي الفرق، تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبدالرحمن بن عثمان بن موسى بن أبي نصر الشهرزوري المعروف بابن الصلاح، متع الله الإسلام والمسلمين بطول بقائه، في يوم الجمعة السابع من شهر رمضان المبارك سنة.. وثلاثين وستائة، بدار الحديث الملكية الأشرفية بحروسة دمشق» [١/أ].

آلت النسخة إلى «محمد بن عمر بن إبراهيم بن محمد بن أبي جرادة الحلبي، ناصر الدين ابن العديم» بطريق التملك لا بطريق الرواية والسماع. على أنه قرأ قدراً من هذه النسخة، نحواً من ثلثها، على الحافظ الإمام زين الدين العراقي «عبدالرحيم بن الحسين» وكتب خطه بتصحيح القراءة والسماع، على كل مجلس مما قرئ عليه. ومن طريقه، بإسناده المعروف إلى ابن الصلاح، يمكن تعويض انقطاع السند من مالكا الناصر ابن العديم، إلى أصل النسخة.

وقد وقع في غير موضع من هذه النسخة الثمينة، خلل أضرَّ بها غاية الضرر، حيث سقطت أنواع وتفرجات مع إدراج ما قبل الساقط فيما بعده، دون تنبه إليه. وكله يقع في غير المقروء على الحافظ العراقي، كما أن المتن فيها خالٍ، أو يكاد، من الفواصل وعلامات الترقيم، على ما يأتي تفصيله في (متن المقدمة في طبعتنا) هذه.

النسخة المغربية (غ)

رقمها في خزانة دار الكتب بالقاهرة (١٥٥ مصطلح).

تم نسخها في الثاني والعشرين من جمادى الأولى سنة ٧١٣هـ عن تمام سماع سنة تسع وسبعمئة بغير الإسكندرية، مكتوبة بخط مغربي جيد متقن، مدادها أسود قديم باهت، مع تمييز عناوين الأنواع والمسائل والتفرجات بالمداد الأحمر.

عدد أوراقها ١١٦ ورقة = ٢٣٢ صفحة، مسطرتها ٢١×١٣ سم^٢، بمتوسط ثلاثة وعشرين سطراً، في السطر اثنتا عشرة كلمة. وهوامشها عراض وملصق على مواضع كثيرة منها ورقات بطور وحواش على المتن ضاقت عنها هوامش النسخة.

كُتِبَ على غلافها الخارجي بخط مختلف عن خط النسخة عنوان (التقريب في المصطلح للنووي) - وهو مختصر لكتاب ابن الصلاح - وجاء العنوان مفصلاً على صواب، على الصفحة الأولى، بخط النسخة، هذه صورته:

(معرفة أنواع علم الحديث وأصوله، وإيضاح فروعه وكشف أسراره وشرح مشكلاته ونكته وفوائده، وإبانة مصطلحات أهل الحديث ورسومهم ومعالمهم ومقاصدهم، إملاء الفقيه الإمام المحدث الحافظ الناقد الصدر الكبير القدوة، مفتي أهل الشام تقي الدين المعروف بابن الصلاح، رحمه الله).

وقد لحق بالجملة الأخيرة ترميغ على اسم المؤلف، لم يطمسه، ويبدو أن قارئاً توهم أن

الكتاب للنووي فضرب على اسم ابن الصلاح.

وعلى الصفحة الأخيرة، بعد نهاية المتن، توقيع ناسخها، بخطه: (كمل الكتاب بحمد الله وعونه وإحسانه، وفضله وامتنانه. وكان الفراغ من نسخه في عصر يوم الجمعة الثاني والعشرين لشهر جمادى الأولى من عام ثلاث عشرة وسبعماية للهجرة النبوية، عرف الله بركة مقدمها ويؤمن متمها بمنه وفضله وجوده. إنه على ما يشاء قدير، وبالإجابة جدير، لا إله إلا هو العلي القدير. وكتبه عبيد الله، أحمد بن سليمان بن أحمد الأنصاري الخزرجي التونسي، حامداً لربه ومستغفراً من ذنبه، ومُصَلِّياً على سيدنا محمد نبيه وآله وصحبه).

والأصل الأم لهذا المخطوط، نسخة التقى ابن رزين، أبي عبد الله محمد بن الحسين الشافعي قاضي القضاة بمصر (٦٠٤-٦٨٠هـ) ساعه للكتاب على ابن الصلاح، بقراءة عمر بن يحيى الكرجي الشافعي، بمدرسة ابن رواحة بدمشق، في شهر رمضان المعظم سنة ٦٣٦هـ.

وسمعاها من التقى ابن رزين قراءة عليه مرتين، الفقيه شمس الدين ابن جميل أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم بن عبد السلام الربيعي التونسي المالكي المفتي، قاضي الإسكندرية (٦٦٠-٧١٥هـ)

وآلت النسخة إلى محمد بن محمد بن عيسى بن عثمان الفاسي، عُرفَ بابن الفاسي، فقابلها على أصل الشيخ شمس الدين ابن جميل، وكان قد سمعه بثغر الإسكندرية، بقراءة الشيخ يوسف بن أبي العباس أحمد بن محمد بن محمد بن عبد الغني، على الشمس ابن جميل. وكتب ابن الفاسي ساعه على الصفحة الأولى من النسخة، تحت عنوان الكتاب:

(سمعتُ جميعَ هذا الكتاب المترجم بكتاب معرفة أنواع علم الحديث، تصنيف الإمام العالم العامل المحدث الحافظ الفقيه القدوة العمدة أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن موسى بن أبي نصر الشهرزوري النصري ثم الدمشقي الشافعي. تقى الدين المعروف بابن الصلاح قدس الله روحه ونور ضريحه، بقراءة الفقيه الفاضل المفضل المحقق يوسف بن أبي العباس أحمد بن محمد بن عبد الغني، أيده الله، من أصل المسَمَّع عليه وهو الإمام العالم العامل العلامة المحقق المحصل المتقن شمس الدين أبي عبد الله بن أبي القاسم بن عبد السلام الربيعي التونسي المالكي المعروف بابن جميل،

قدس الله روحه ونور ضريحه، قال: سمعته على الشيخ الإمام العالم العلامة العمدة تقي الدين أبي عبد الله محمد بن الحسين ابن رزين الشافعي رحمة الله قراءة عليه بلفظي مرتين: الأولى في شهور سنة ثلاث وسبعين وستماية، والثانية في ربيع الآخر من سنة ثمان وسبعين: أخبرني به مؤلفه رضى الله عنه وأرضاه. فأكمل لى سماعه بحمد الله عليه وقابلته حين السماع والقراءة، على أصل المسمع المقروء فيه أصلاً كان بيدي، المقابلة الصحيحة. ثم من الله الكريم بهذه النسخة فقابلتها بالفرع المذكور مرتين: المقابلة المرضية حسب الطاقة. وعلمت على أصل الشيخ شمس الدين علامة (ش) المعجمة. وصح في هذه النسخة كما تراه. وسمع جماعة كثيرة على أصل الشيخ المسمع. وأجاز الشيخ المسمع للجميع رواية جميع ما صح له روايته بشرطه عند أهله. وصح السماع وثبت في مجالس عديدة آخرها يوم الثلاثاء العاشر من ذى القعدة من عام تسع وسبعماية بثغر الإسكندرية التي كان مدرستها.. وكتب العبد الفقير إلى رحمة مولاه، محمد بن محمد بن عثمان بن عيسى.. المعروف بابن الفاسي، والحمد لله رب العالمين، وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه).

وكتب، بخطه، على الصفحة الأخيرة:

«الحمد لله رب العالمين وصلواته على سيدنا محمد خاتم النبيين. يقول الفقير إلى رحمة ربه، محمد بن محمد الفاسي: ألفت في أصل شيخى السيد الإمام العالم الكامل شمس الدين التونسي رحمه الله، وكان الكتاب كله بخطه، ما نصه:

(أكمل سماع جميع هذا الكتاب على بروايتي عن مؤلفه رضى الله عنه وأرضاه. وصادف الفراغ من ذلك في الحادى عشر من محرم سنة ثلاث وسبعين وستماية، كاتبه وصاحبه الفقيه الفاضل المفضل المحقق شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم بن عبدالسلام الربعى التونسي، عُرفَ بابن جميل نفعه الله ونفع به. وكتب محمد بن الحسين بن رزين الشافعي).

قلت: ثم أسفل منه: (ثم قرأه صاحبه المذكور، جميعه، في مجالس آخرها يوم الثلاثاء السادس والعشرين من شهر ربيع الآخر سنة ثمان وسبعين. كتبه محمد بن رزين).. ونقل من خط على بن جابر بن على بن موسى الهاشمي^(١) عن أصل ابن رزين:

(١) الإمام المحدث، نور الدين على بن جابر الهاشمى التميمى الشافعى «شيخ الحديث بالمدسة المنصورية، أرخ الذهبى في ذيله للعبير وفاته سنة ٧١٥هـ عن بضع وثمانين سنة. ونسبه في أصل=

«سمع جميع كتاب معرفة أنواع علم الحديث، هذا، على مصنفه شيخنا الإمام العلامة تقي الدين أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان عرف بابن الصلاح. صاحبه الإمام الضابط تقي الدين فخر العلماء محمد بن الحسين بن رزين الحموي. وسمعه معه جماعة: شهاب الدين محمد بن أحمد بن الخليل بن سعادة الحوئي، وأبو الفضائل عبداللطيف ابن محمد بن أبي الكرم الحنفى، وشرف الدين أحمد بن الخضر القرشى، عُرف بابن زنين، وأبو الفتح نصر الله بن أبي العز بن أبي طالب الصفار، وأبو عبدالله محمد بن عبدالجليل بن عبدالكريم ابن الموقاني، وأبو إسحاق إبراهيم بن عبدالعزيز القرشى، ومحمد بن أبي بكر بن أبي الهيجا، وأبو المحاسن وعبدالرحمن ابنا أبي الحرم بن أبي المحاسن.. وخالها أحمد بن عبد الله بن شعيب التميمي، وآخرون أساؤهم مثبتة في أصل الشيخ المسمع رضى الله عنه، بقراءة العبد الفقير إلى الله كاتب الطبقة عمر بن يحيى بن عمر الكرخى الشافعى، يوم السبت عاشر شهر رمضان سنة ست وثلاثين وستماية، بمدرسة ابن رواحة داخل باب الفرديس بدمشق. وأجاز لهم المسمع، للجماعة المذكورين، وتلفظ بذلك والحمد لله. كتبه كما شاهده مختصراً، على بن جابر بن على بن موسى الهاشمى التميمي^(١) عفا الله عنه. نقله من خطه، كما شاهده، محمد بن محمد بن عيسى بن عثمان، عرف بابن الفاسى، والحمد لله وحده.» وبعده:

(شاهدت على الأصل المنقول منه ما مثاله: سمع جميع كتاب معرفة أنواع علم الحديث، هذا، على مصنفه شيخنا الإمام تقي الدين أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن ابن عثمان، المعروف بابن الصلاح، صاحبه الإمام تقي الدين محمد بن الحسين بن رزين، وولده أبو محمد عبد الله. وجماعة منهم الفقيه كمال الدين عمر بن بندار بن عمر التفليسى، والفقيه ظهير الدين محمود بن عبد الله بن أحمد الزنجاني، ومحمد بن محمد بن المرتحل، وولده محمد، وأبو عبد الله محمد بن عبد الله النسوى، وأحمد بن زيد بن أحمد، وأحمد بن رضوان، وفخر الدين عبد الله بن محمد بن محمود الزرندي، ومحمد بن حمدان النميرى، ويعقوب بن محمد بن خليل الكردي، وأبو العباس أحمد بن غانم بن عامر

= الذهبى «التميمي» كما هنا، وكما في الدرر، عدل عنها محقق طبعة الكويت للبر [إلى] اليمنى] كما في الشذرات ونسخة بأمریکا من ذيل العبر.

والمدرسة المنصورية بالقاهرة، أنشأها السلطان المنصور قلاوون سنة ٦٨٣ هـ.

التونسي وولده أبو بكر. وعفيف الدين عبد الرحمن بن طاوس الواسطي، ومحمد بن إسماعيل بن محمد الفارسي، وشعيب بن محمد بن موسى الهلالي، بقراءة كاتب الطبقة عمر بن يحيى بن عمر الكرخي الشافعي، بالمدرسة الملكية الأشرفية. وأجاز المسمع للمذكورين ما تجوز له روايته، وتلفظ بذلك والحمد لله رب العالمين. نقله مختصراً العبد الفقير إلى الله تعالى عليُّ بن جابر بن علي بن موسى الهاشمي التميمي عفا الله عنه، فنقلته من خطه. كتبه محمد بن محمد بن عيسى بن عثمان، عرف بابن الفاسي، والحمد لله رب العالمين. ولم أجد لهذه الطبقة الثانية تاريخاً، ولعله: عوداً على بدءٍ والله أعلم.

وقراها ابن الفاسي كذلك، على شيخه نجم الدين الواسطي، أبي بكر وأبي عبد الله محمد بن محمد الواسطي الإسكندري (٧١٩هـ) مقابلة على نسخته، روايته عن الشيخ المسند ابن عبد الغني القرشي الصقلي قراءة عليه سنة ٦٩٦هـ، قال: أخبرنا به مصنفه الإمام الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح. وعلى الصفحة الأولى، من الشمال، مناولة من النجم الواسطي لابن الفاسي، الأصل المقابل عليه. قرأها ابن الفاسي على شيخه عز القضاة الفخر ابن المنير، عبد الواحد بن شرف الدين منصور بن محمد الجذامي الإسكندري المالكي (٦٥١ - ٧٣٣هـ) بثغر الإسكندرية في ستة مجالس سنة ٧١٨هـ، أثبتتها في مواضعها من نسخته، وقيد على آخر النسخة:

(بلغ السماع بقراءتي على شيخنا فخر الدين عز القضاة أبي محمد عبد الواحد ابن المنير، أسعده الله، في المجلس السادس فسمعه أخي أبو البركات محمد. وسمع من قوله: النوع الرابع والخمسون إلى آخر الكتاب، الجماعة: أبو بكر بن إسماعيل بن علي، وشمس الدين محمد بن أبي بكر بن عمر النابلسي، وأبو عبد الله محمد بن النبيه، وعمر الحامى. وسمع من قوله: النوع الخامس والستون: أبو زيد عبد الوهاب بن محمد عبد الرحمن القروي الإسكندري. وأجاز المسمع لمن سمع مني شيئاً جميع الكتاب. كتب بثغر الإسكندرية وذلك في يوم الخميس السادس والعشرين من شوال سنة ثمانى عشرة وسبعائة).

وأثبت ابن الفاسي على النسخة، روايات النسخ المقابلة عليها، رامراً لأصل الشيخ شمس الدين ابن جميل بحرف (ش) ولنسخة الشيخ نجم الدين الواسطي، بحرف (ط)

ولرواية الإمام عز القضاة الفخر ابن المنير بحرف (ز) ونقل معها ما على هوامش النسخ من أمال لابن الصلاح ومن طرر وتعليقات للشيخ أبي بكر نجم الدين الواسطي، فعمرت حواشي النسخة بهذه الأمالي والنقول.

وتحمل النسخة، على الصفحة الأولى منها، صور تقييدات سماع وإجازة نقلا من الأصل، بخط ابن الفاسي، منها تصحيح ابن الصلاح لسماع ابن القسطار الإشبيلي، وأبي محمد ابن الحجام التونسي، مع إجازتها من ابن الصلاح، نقلا من خطه على الأصل المنقول منه.

وألحق ابن الفاسي بنسخته، بعد الصفحة الأخيرة من متن ابن الصلاح وتقييدات السماع، ورقة أنشد في أعلاها أبياتاً للشيخ أحمد بن عبدالله بن شعيب التميمي - المذكور اسمه في طبقة السماع الأولى بخط المحدث أبي الحسن علي بن جابر بن علي بن موسى الهاشمي - في مدح ابن الصلاح وكتابه. يليها سماع أبي يعلى حمزة بن أحمد بن عمر الهكاري الدمشقي أحد الفضلاء المحدثين، توفي سنة ٧٤٩هـ، ومعه أبو عبدالله محمد بن أحمد بن التفاوشي، من ابن الفاسي بلفظه، في شوال سنة ٧٤٥هـ، الأحاديث الثلاثة العوالي التي ختم بها ابن الصلاح النوع الخامس والستين: معرفة أوطان الرواة) آخر الأنواع في كتابه.

وهذه صورة ما على هذه الورقة الملحقة بآخر النسخة:

«قال أحمد بن عبدالله بن شعيب التميمي في مدح هذا الكتاب ومدح صاحبه:
لقد صنف الناس علم الحديث وصابوه عن سَوْرَةِ الباطلِ
وذُبُوا من الزور قول النبي إمام الهداة الرضى العادلِ
ولم يلحقوا شأوَ هذا الكتاب ولا سَيَّبَ إفضاله النائلِ
فيممّ دقيق المعاني به تجد ما يشق على الناخِلِ
أجاد به لُورَى عالمٍ صريح التقي ليس بالباخِلِ
يفيد العلوم لطلابها ويصفح عن زَلَّةِ الجاهلِ
فلا مثل لابن الصلاح الإمام لكشف الغوامض للسائلِ
فسقياً له ثم رَعِيًّا على فوايد كالعارض الهاطلِ
ودام له السعدُ فى نعمةٍ دوام الفضائل للفاضلِ

يليهما:

(الحمد لله وحده، سمع من لفظي الأحاديث الثلاثة المذكورة في النوع الخامس والستين من هذا الكتاب، بسندى المذكور في الطبقة على شيخنا الواسطي أول هذا الكتاب: الأخ في الله سبحانه، المحدث الفاضل أبو يعلى حمزة بن عمر بن أحمد الهكاري الدمشقي، بلغه الله من كل خير مطلبه. وسمع ذلك معه أيضا الأخ في الله الفقيه أبو عبد الله محمد بن أحمد بن التفاوضي. وذلك في يوم الخميس السابع والعشرين من شوال سنة خمس وأربعين وسبعماية وأذنت لهما أن يرويا عنى ما صح ويصح لى روايته عن أئمة الحديث رضى الله عنهم. قال وكتبه محمد بن محمد بن عيسى بن عثمان.. الفاسي).

* * *

وتلحق بالنسختين الموصلية والمغربية نسخة
ثالثة مروية بالإسناد المتصل إلى التقى ابن
رزين عن ابن الصلاح، وإن تأخرت عنها
بأكثر من قرنين، وهى:

نسخة الزريقى، (ز): ٩٥٧ هـ.

فى المجموع رقم (٥٨٤ مصطلح حديث، مجاميع طلعت) بخزانة دار الكتب بالقاهرة.
وتقع فى أول المجموع، الأوراق من رقم ١ إلى ٧٩، مسطرتها خمسة وعشرون سطرًا،
قياسها ٢٨×٢٠ سم. مكتوبة بقلم معتاد وخط دقيق، وعلى الصفحة الأخيرة منها بخط
الناسخ:

(تم الكتاب المبارك بحمد الله تعالى وإحسانه وإفضاله وكرمه وامتنانه والحمد لله على كل
حال والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله. وكان فراغه نهار الاثنين ثانى شهر الله
المحرم أول سنة سبع وخمسين وتسعمائة، وذلك برسم سيدنا الوالد... الفاضل العلامة، سيد
العلماء إمام الخطباء شرف الدين عمدة العلماء المتقين، الحسن بن محمد بن على الزريقى
حفظه الله وغفر له ولوالديه ولجميع المسلمين والمسلمات... الأحياء منهم والأموات إنه
موجب الدعوات...)

وعلى الصفحة الأولى بخط الشيخ الزريقى، إسناده للكتاب، بعد حمد الله تعالى

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين ورضى الله عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين:

(هذا الكتاب المبارك الجليل القدر العظيم النفع، كتاب معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح رحمه الله؛ أرويه عن سيدي وشيخي وإمامي، الإمام المتوكل على الله أمير المؤمنين شرف الدين أيده الله ورضى عنه، إجازة. وهو عليه السلام يرويه عن الإمام محمد بن علي السراجي رحمه الله، إجازة، بروايته عن شيخه الفقيه الإمام في علم الحديث النبوي وغيره، الحافظ المحدث محيي الدين أبي بكر يحيى بن أبي بكر العامري رحمه الله، بروايته عن شيخه الفقيه الحافظ برهان الدين إبراهيم بن حسن الخويي رحمه الله، بروايته عن الفقيه العلامة شرف الدين أبي القاسم أحمد بن إبراهيم بن محمد بن عيسى بن مطير، بروايته عن أبيه عن جده الفقيه الحافظ إبراهيم بن محمد بن عيسى، عن والده المذكور رحمه الله، سماعاً عليه لجميعه عن الحافظ المحدث جمال الدين محمد بن عمر... بسماعه لجميعه على الفقيه الحافظ أبي الخير منصور الساحي، بقراءته على الشيخ الأجل أبي عبدالله محمد بن مختار الداودي، عن ابن رزين، عن المؤلف الشيخ الإمام أبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن بن عثمان بن موسى بن أبي نصر النصري الشهرزوري المعروف بابن الصلاح، رحمه الله تعالى. ولى من غير هذه الطريق، وربما ذكرت ذلك في غير هذا الموضوع، والله ولى التوفيق. قال ذلك وكتبه العبد الفقير إلى عفو الله وكرمه، حسن بن محمد الزريقي، وفقه الله لما يحبه ويرضاه آمين).

في الإسناد طول، وأكثر رجاله من أئمة الزيدية وفقهاء اليمن. ويبدو أن الحرص فيه كان على تسلسل الرواية بهم، وإن لم يعلَّ إسنادهم: فالشيخ الحسن بن محمد بن علي الزريقي الهمداني، من فقهاءهم، توفي بظفير سنة ٩٦٠ هـ تقريباً، ومولده سنة ٨٩٦ هـ. وهو يروي الكتاب إجازة من طريق الإمام المتوكل على الله، شرف الدين يحيى بن شمس الدين العلوي، أمير المؤمنين المتوفى بحصن ظفير سنة ٩٦٥ هـ ومولده سنة ٨٧٧ هـ. بالإجازة عن الإمام السراجي، المنصور بالله محمد بن علي بن أحمد (٨٤٥ - ٩١٠ هـ بصنعاء) بإجازته من الإمام الهادي، عز الدين بن الحسن بن المؤيد بالله الحسن بن الزيدى (٨٤٥ - ٩٠٠ هـ) عن شيخه محدث اليمن الحافظ محيي الدين أبي بكر يحيى بن أبي بكر العامري البيهقي الحرصي، المولود سنة ٨١٦ هـ، والمتوفى سنة ٨٩٣ هـ.

فهؤلاء أربعة رجال: من شيخ الزريقى فمن فوقه، فى بضع وستين سنة، وهم معروفون، تراجعهم فى (البدر الطالع للشوكانى) - على الحروف - ومنه ضبطنا أسماءهم وتواريخ المولد والوفاة.

يليه ثمانية رجال فى الإسناد بين محبى الدين أبى بكر العامرى، من القرن التاسع، والتقى ابن رزىن أبى عبدالله محمد بن الحسين من القرن السابع (٦٠٣ - ٦٨٠ هـ) ولم أقف على تراجعهم فيها تفصيلى من أسانيد الرواة لكتاب ابن الصلاح، فتأخرت النسخة بذلك عن النسختين الأوليين، وإن لم نستغن عنها فيما سقط من الأصول أو التبس من خطها ورسمها، كما أستأنسنا بها فى الترجيح فى مواضع الخلاف.

* * *

النسخة العراقية (ع)

وتزودنا بنسخة أصل عتيقة من متن ابن الصلاح للحافظ العراقى مع كتابه (التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح) وكان من حقها أن تصدر النسخ الأولى. لولا أن الكتاب أصلاً، لتقييد العراقى وإيضاحه، وليس لمقدمة ابن الصلاح استقلالاً، ولهذا جاء تصحيح العراقى للقراءة والسماع، مصرحاً فيه بأنه لِنُكْتِه على ابن الصلاح الذى أدرج متنه فى التقييد دون فواصل، فأشفقت من تقديمه، مع ما ينبغى من اتقاء التعجل فى معرفة مصطلح النسخة فى الضبط وفى الفصل والوصل. وهذا وصف النسخة العراقية لمتن ابن الصلاح، مدرجا مع التقييد والإيضاح.

رقمها فى خزانة دار الكتب القومية بالقاهرة (٣٦ مصطلح حديث).

ألت إليها من خزانة (الدائرة السنّية). - الخديوية - وكانت (ملك ولى النعم الوزير الحاج إبراهيم باشا والى جدّة - لوالده محمد على الكبير - دام عزّه ومجده.) أوراقها مائة وست وراق، مائتا صفحة واثنتا عشرة، قياسها ٢٤ × ١٦ سم^٢، وقياس الكتابة ١٨ × ١٢ سم^٢ بمتوسط خمسة وعشرين سطراً، فى السطر اثنتا عشرة كلمة.

مدادها أسود باهت وورقها قديم جيد سميك، وخطها متقن نُسقت فيه السطور دون جدولة، وذيلت أواخر الصفحات اليمنى بالكلمات الأولى من الصفحات المقابلة لها. كتبها بخطه الشيخ شرف الدين الأطفحي الأزهرى نقلا من أصل شيخه الزين العراقي، وعليها بخط الأزهرى: (وكان الفراغ من كتابتها يوم الاثنين لثمان وعشرين خلت من شهر شعبان المبارك سنة ثلاث وتسعين وتسعمائة).

ثم قرأها الشيخ شرف الدين علي شيخه المصنف، في مجالس، عليها بلاغات القراءة توالى مع توالى مجالس السماع بخط الشيخ، وكتب على آخر النسخة ما صورته.

(الحمد لله، قرأ عليّ الشيخ المحدث المقرئ الفاضل شرف الدين يعقوب ابن أحمد بن عبد المنعم الأزهرى، نفع الله به، كاتب هذه النسخة، جميع هذه النكت، على كتاب ابن الصلاح، رحمه الله. وسمع ذلك الشيخ الإمام العالم الصالح أبو الفداء إسماعيل ابن الشيخ الصالح جمال الدين يوسف الإنباي وأخرون منهم ولد القارىء المذكور - أحمد - سمع مجالس كثيرة وفاته مجالس من أول الكتاب فى مجالس آخرها فى يوم الثلاثاء التاسع والعشرين من شهر ربيع الآخر سنة تسع وتسعين، وأجزت لهم أن يرووا ذلك وجميع ما يجوز لى وعنى روايته من مسموع ومجاز، وتأليف نثر ونظم وكتبه عبدالرحيم بن الحسين العراقى حامدا لله تعالى ومصليا على نبيه ومسلما^(١)).

(١) الشيخ شرف الدين يعقوب بن أحمد بن عبد المنعم الأزهرى، من أصحاب الحفاظ العراقى، وعليه قرأ كتاب (التبصرة والتذكرة) الذى نسخه بخطه من أصل العراقى، ومن نسخته نشرت طبعة الكتاب، بالمغرب. وابنه «الشهاب أبو العباس» أحمد بن شرف الدين يعقوب بن أحمد بن عبد المنعم الأزهرى الإطفيحي (١/٩٢ - ٨٥٦ هـ) من أعيان القاهرة سؤددا وكرما، صحب الزين العراقى وأصهر إليه. انظره فى الضوء اللامع للسخاوى، وفى تلاميذ السراج البلقينى.

«والشيخ أبو الفداء إسماعيل بن جمال الدين يوسف الإنباي بن الشيخ إسماعيل بن يوسف» ترجم الحفاظ ابن حجر للشيخ «جمال الدين ابن القدوة إسماعيل» قال: أخذ الكثير عن شيوخنا وقرأ فى الفقه والعربية والأصول وأكثر جدا، ثم انقطع بزواية أبيه بإنباية وأحبه الناس واعتقدوه وحج مرارا» وأرخ وفاته فى (الإنباية سنة ٨٢٣ هـ)

هذه النسخة العراقية من كتاب ابن الصلاح، من أصل «ابن المهتار. ناصرالدين أبي عبد الله محمد بن يوسف بن محمد بن عبد الله المصري الأصل الدمشقي الشافعي. سمع على الحافظ تقي الدين أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري ابن الصلاح، كتابه في علوم الحديث، في الخامسة من عمره.. وطال عمره وتفرّد بأشياء (٦٣٦-٧١٥هـ)^(١) وهذا سند الحافظ العراقي إلى أصل ابن المهتار، نقلا من خطبة كتابه التقييد والإيضاح على الصفحة الأولى من المخطوط الأصل، قال:

(وقد أخبرني بكتاب ابن الصلاح المذكور، الشيخان الإمامان الحافظان البارغان صلاح الدين أبوسعيد خليل بن كيكلدي العلاني وبهاء الدين أبو محمد عبدالله بن محمد بن أبي بكر بن خليل الأموي، بقراءتي على الثاني لجميع الكتاب وسماعا على الأول لبعض الكتاب وإجازة باقيه، قال: أنا بجميعة محمد بن يوسف ابن المهتار الدمشقي، قال: أخبرنا مؤلفه الشيخ الإمام تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن موسى الشهرزوري قراءة عليه، في الخامسة من عمري...)^(٢).

هذه النسخة الأصيلة الموثقة من متن ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح، تأخذ موضعها في النسخ المعتمدة لكتاب ابن الصلاح. وقد سبق للشيخ العلامة محمد راغب الطباخ، أن أخرج طبعته لمقدمة ابن الصلاح، من متنها بالتقييد والإيضاح وقال إن جل اعتماده فيها على نسخة عليها سماع الحافظ ابن حجر، محررة بخطه من أصل شيخه العراقي. وقد أشرت في وصف طبعة السيد الطباخ، إلى أنه نبه على إغفال الحافظ العراقي [شرح] تسعة عشر نوعا من أنواع علوم الحديث

(١) ذيل التقييد للتقي الفاسي ٨٨/ظ.

ووالده «ابن المهتار، مجدالدين يوسف بن محمد (٦٨٥هـ) من أجل أصحاب أبي عمرو ابن الصلاح، رواية كتابه في علوم الحديث. وهو كاتب طبقة السماع على أصل النسخة الموصلية المقروءة على ابن الصلاح.

(٢) الصلاح العلاني، أبوسعيد الدمشقي الشافعي نزيل القدس، حافظها الحجة وعالمها الإمام (٦٩٤ - ٧٦١هـ) والبهاء ابن خليل، المكي الشافعي، الفقيه العلامة المقرئ الحافظ، الزاهد القدوة. سكن مصر وتعيد بغير الإسكندرية سمع على ناصر الدين ابن المهتار محمد بن يوسف (٦٩٤ - ٧٧٧هـ) كتاب علوم الحديث لابن الصلاح عنه (ذيل التقييد ١٥٨/و).

في كتاب ابن الصلاح، وأنه التقط فوائد هذه الأنواع من (تدريب الراوى للحافظ السيوطي، ومعرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري) وجعلها ذيلاً مستقلاً بعنوان (المصباح على مقدمة ابن الصلاح). يسبق إلى الوهم، أن هذه الأنواع سقطت من متن ابن الصلاح بالتقييد والإيضاح في أصل الحافظ العراقي المقروء عليه. لكن يتبين بقليل من التدبير، أن ليس في الأمر إغفال من العراقي، ولا سقط من نسخ كتابه، فهو لم يلتزم التعليق على كل أنواع علوم الحديث في كتاب ابن الصلاح، بل على ما يحتاج إلى تقييد لمطلق وإيضاح لمغلق. قال يقدم كتابه، بعد البسملة والحمد والتصلة:

(وبعد فإن أحسن ما صنف أهل الحديث في معرفة الاصطلاح كتاب علوم الحديث لابن الصلاح. جمع فيه غرر الفوائد فأوعى، ودعا له زمر الشوارد فأجاب طوعاً. إلا أن فيه غير موضع قد خولف فيه، وأماكن أخر تحتاج إلى تقييد وتنبيه، فأردت أن أجمع عليه نُكْتاً تقيده مطلقه وتفتح مغلقة. وقد أورد عليه غير واحد من المتأخرين إیرادات ليست بصحيحة فرأيت أن أذكرها وأبين صواب كلام الشيخ وترجيحه، لئلا يتعلق بها من لا يعرف مصطلحات القوم، وينفق من مُرْجَى البضاعات ما لا يصلح للـسوم...)

وقد صورت منها دار الكتب نسخة برقم (٢٥٣٣٧/٤)

* * *

ما جاء في طبعتنا من متن ابن الصلاح بالعراقية في مقابلات النسخ والترجيح بينها، فعلامته (ع) وأما ما كان للحافظ العراقي، من نكتٍ عليها، فيُصرح باسم كتابه (التقييد والإيضاح) أو (التبصرة والتذكرة) في النقل منهما أو الإحالة عليهما.

بقي أن نشير إلى ثلاث نسخ خطية أخرى غير موثقة، من كتاب ابن الصلاح في خزنة دار الكتب بالقاهرة، لم يخْلُ الرجوع إليها والاستئناس بها في مواضع الخلاف، من فائدة.

نسخة الهمداني:

رقمها (١٣٨ مصطلح حديث): ٧٤٣ هـ

بعنوان: (كتاب معرفة أنواع الحديث، تصنيف المولى الإمام الكامل أُوحد دهره وفريد عصره، مفتى الفرق الثقة الصدوق الحافظ المتقن تقي الدين أبي عمرو عثمان، عرف بابن الصلاح الشهرزوري قدس الله تعالى روحه ونور ضريحه آمين).

وتقع في مائة ورقة وأربع - ثمانى صفحات ومائتين - قياسها ١٦,٥ × ١١ سم^٢، مسطرتها ثلاثة وعشرون سطرا بمتوسط ثلاث عشرة كلمة في السطر.

(كتبها علم الدين عبدالمؤمن بن عبدالعزيز الهمداني، وتمت كتابتها يوم الثلاثاء ثاني عشر شهر رجب المبارك سنة ثلاث وأربعين وسبعماية هلالية)

فهي ثلاثة نُسخنا من حيث القدم، لكنها خالية من إشارة إلى الأصل المنقول منه، خالية كذلك من أى بلاغ أو تقييد لرواية وسامع.

النسخة التركية

رقم (١٣١ - مصطلح، طلعت): ١١٥٠ هـ

في تسع وتسعين ورقة، مسطرتها ثلاثة وعشرون سطرا، قياسها ١٨ × ١١ سم^٢ عنوانها (نخبة الملوك لابن الصلاح، من أصول الحديث) بقلم نسخ (كتب النسخة الشريفة عمر بن محمد التوقادى فى بلدة قسطنطينية، بمدرسة كوبرولى محمد باشا وزير. وفرغ من نسخها يوم الخميس بعد صلاة الظهر فى منتصف جمادى الآخرة سنة خمسين ومائة وألف)

ولم يذكر الأصل المنسوخ منه.

نسخة الكتبخانة المصرية:

فى أول المجموع رقم (٣٠ مصطلح): ١٢٣٠ هـ فى عشر ورقات ومائة، مسطرتها خمسة وعشرون سطرا، قياسها ٢٣,٥ × ١٥ سم^٢ بمداد أسود، بمدولة بمداد أحمر.

(تمت كتابتها يوم الاثنين المبارك لعشرة أيام خلت من شعبان المبارك سنة ثلاثين ومائتين وألف...)

مجهولة الناسخ مُجَهَّلَةٌ الأصل المذكور مبهما في التوقيع بعد نهاية المتن، بخط النسخة:

(تم كتاب علوم الحديث لابن الصلاح، وهو في هذا الفن في غاية الإتيان والإصلاح،

منسوخا من نسخة سُمِعَتْ على المصنف مرارا عديدة في أماكن ومجالس متعددة.)

* * *

متن ابن الصلاح في هذه الطبعة

ذكرت وأنا أطيل النظر في نسخنا الخطية المعتمدة لكتاب ابن الصلاح، وصية شيخى «الأستاذ أمين الخولى» رضى الله عنه، بمقاومة جاذبية القَدَم في موازين التوثيق، لأبصر ما قد تحجبه هذه الجاذبية من عللٍ في مخطوط قديم، تؤخره عن نسخ أحدث زمنًا وأتمَّ أصالة.

النسخة العراقية أحدث زمنًا من الموصلية والمغربية، يفصلها عنها نحو قرن، لكنها مع تأخر زمنها، كانت جديرة بأن نعتمدها أصلًا للمتن في طبعتنا هذه، في مخطوطها الأصل العتيق المقروء على المصنف، الحافظ العراقي وعليه خطه -لاشك فيه- بتصحيح كل مجلس للساع تقريبًا، ثم على مقابلة النسخة بأصله، وتوقيعه بعدها بإجازة رواية الكتاب عنه، وسائر (مايجوز له وعنه من مسموع ومُجاز وتأليف، من نثر ونظم).

لكنى احتجت مع هذه النسخة، إلى مقاومة إغراء أصالتها النادرة، فهى أصلًا كتاب التقييد والإيضاح للعراقى، وقد جاء متن ابن الصلاح فيها مُدرجًا في متن العراقى المشحون بالنقول والأعلام والمراجعات والتعقبات والمقابلات... وقد خلت النسخة أجمع من الفواصل وعلامات الفصل والوصل دون تمييز لعناوين الأنواع والفصول والتفريعات بمدادٍ غير مداد النسخة، أو كتابتها أوائل أسطر.. وكان يمكن بمشقة بالغة، استخلاص متن ابن الصلاح منها، إذ ليس الحافظ العراقى بحيث يفوته تمييز نقوله منها اتقاء الإدراج والإلباس، لكنى تنبعت إلى علامات من مصطلح الرسم فيها غير مألوفة لى، لم أسغ الاعتماد عليها باجتهاد. منها مثلاً ما ظهر لى بادى النظر من احتمال تمييز فواصل الجمل بعلامة سكون صغيرة مقفلة (o) كأنها علامة وقف. وتمييز أوائل أقوال ابن الصلاح، عن سائر النقول، بمدِّ حرف اللام من (قوله) ونحو ذلك مما أحتاج معه إلى إمعان النظر فيما لم آلفه من رسم هذا المخطوط الفريد وتحقيقه على تفرغٍ وخلوِّ بال، إذايسر الله تعالى وأعان.

بل إننى حَيرتُ كذلك، الإحالة عليه في مواضع النقل منه أو المقابلة عليه. فقابلت به

الطبعة الثانية من (التقييد والإيضاح) للمكتبة السلفية بالمدينة المنورة، تيسيراً للإحالة عليها.

* * *

النسخة الموصلية، تصدر سائر النسخ بِقَدَمِهَا - مع معرفة أصلها - وبقراءة قدر منها، على الحافظ أبي الفضل العراقي.

لولا أنها آلت إلى صاحبها «ناصر الدين ابن العديم» بالتملك في القرن الثامن، منقطعة الاتصال بأصلها في القرن السابع. ويمكن التجاوز عن هذا الانقطاع. من طريق الحافظ العراقي، لو أنها قرئت عليه كاملة، لكن القدر المقروء عليه منها، ثلثها تقريباً، ثم تنقطع بلاغاته للناصر ابن العديم بتصحيح القراءة والسماع. من ثنايا القسم الأول من النوع الرابع والعشرين إلى نهاية النوع الخامس والستين، آخر الكتاب. مع انتقاء احتمال وفاته قبل إكمال قراءة النسخة عليه. فالناصر ابن العديم توفي في سنة ٧٥٢ هـ، والعراقي في نحو السابعة والعشرين من عمره، أي بعد وفاة الناصر بأكثر من نصف قرن. ولئن أمكن التجاوز عن هذا أيضاً، تقديراً لاطلاع العراقي عليها حملة وسباحه بقراءتها عليه، لقد أضرَّ بها ما أشرنا إليه في وصفها من خللٍ هذا مجملُ بيانه:

سقط من أوائل النسخة قدر عشر صفحات منها، تبدأ من (النوع الخامس والخمسين) من فهرسة ابن الصلاح لأنواع الحديث في كتابه إلى آخر الأنواع. ثم متن النوع الأول كله «معرفة الصحيح من الحديث، [١/٢] وهو من أوسع الأنواع - عدا السطر الأخير منه، قوله: «بالتبديل والتحريف، الثقة بصحة ما اتفقت عليه تلك الأصول، والله أعلم» بدئت به الصفحة التالية [٢/ب] بإدراج ما قبل السقط الكبير فيما بعده، دون تنبه إليه، وتوالى ترقيم الصفحات على هذا الإدراج.

ولا يدخل هذا السقط كله في المقروء من النسخة على الحافظ العراقي، إذ يبدأ أول بلاغ له بتصحيح القراءة والسماع، في ثنايا تفريعات النوع الثاني (الحديث الحسن) بعد الساقط من النسخة وهذه صورة توقيعه بخطه:

(بلغ ناصر الدين محمد، ولُدُّ قاضي القضاة كمال الدين ابن العديم، قرأه عليٌّ من أول الثالث من هذه التفريعات إلى الخامس، قراءة بحث ونظر،

وعمه زين الدين عبدالرحمن، وشمسُ الدين محمد بن خليل الحلبي. كتبه
عبدالرحيم بن الحسين).

وأشد من هذا الخلل، ما وقع في ثنايا النوع السادس والعشرين (صفة رواية الحديث
وشرط أدائه): سقط منه أواخر التفريع السادس عشر، وأضيف بهامشه لحقا، ثم
التفريعان العشرون والحادي والعشرون، وبه يُختتم النوع. وسقط أول تاليه: النوع
السابع والعشرون، إلى قوله: «أو لإفادة شيء من علومه» وأدرج ما قبل السقط من
تفريعات النوع السادس والعشرين، فيما بعده من النوع السابع والعشرين. فجاء النص
خليطا مضطربا مختلا.

وليس هذا الخلل مظنة احتمال ضياع ورقات من المخطوطة، إذ يقع في ثنايا صفحة
[٥٢/ب] لا في أولها، ولا في آخرها. وهذا الخلل أيضا، لا يدخل في المقروء من النسخة
على المحافظ العراقي، إذ تنقطع بلاغاته بتصحيح القراءة والسماح، من ثنايا القسم الأول
من (النوع الرابع والعشرين) [١/٢٦] - إلى آخر الكتاب، النوع الخامس والستين.
ثم إنها مع تجويد خطها وتحرير ضبط الشكل لألفاظها، معيبة بإدراج عام للفقرات
والجمل والنقول، فتمضى التفريعات والمسائل سردًا دون علامة فصل أو تمييز فقرة
أوحصر لنقل، مما لا يؤمن معه إقامة نصها إلا أن تثقل على المتن، لو أننا نقلناه منها،
بالتنبيه على مظان العثار من مواضع الإدراج والإيهام والتصنيف.

فكان أن قدمنا المتن من النسخة المغربية (غ) وهي أصح ضبطا وأتم سياقًا وأحرص
على التزام قواعد المنهج في الرواية والنقل والمقابلة، وفي الطرر والحواشي التي ضاقت بها
هوامش النسخة فجيء بها في ورقات ملصقة.

هذا مع اتصال سندها إلى أصل التقى ابن رزين عن ابن الصلاح، وبلاغ ابن رزين
بتصحيح قراءة الشمس ابن جميل للنسخة مرتين - في سنتي ١٧٣، ٦٧٨ هـ ثم قراءتها
على النجم أبي بكر الواسطي، وعلى عز القضاة ناصر الدين ابن المنير، وتقييد طبقات
السماح على النسخة الأصل، وعلى فرع ابن جميل، ومجالس السماع على عز القضاة ابن
المنير.

فلا يضير هذه النسخة، مع مزاياها الفريدة أن تأخر تاريخها - ٧١٣ هـ - عن تاريخ
الموصلية - ٦٦١ هـ - وقد تبين من تخريجنا لمعجم أصحاب أبي عمرو ابن الصلاح أن

العهد بهم امتد حتى الربع الأول من القرن الثامن. وهذا المجال الزمني تدخل فيه النسختان (ص، غ) ككتاهما.

وما أنسنى إلى نسخة (غ) ما عمرت به حواشيه من أمالٍ لأبي عمرو ابن الصلاح على متن كتابه عند الإملاء وفي مجالس القراءة والسماع، وجد قدر غير قليل منها، بنصه، على هوامش (ص) وبعضها في مصنفات للأئمة على كتابه، ككتيب العراقي وتبصرته ومحاسن السراج البلقيني، مع ما تنفرد به (غ) من طرر أخرى خصبة وأمالي لشيوخ ممن قرئت عليهم النسخة، أو أصولها: تراجم لأعلام وضبطا لمشتبه وملتبس وإيضاحا لمبهم، نقلا من أصول كبرى ككفاية الخطيب وجامعه وعلوم الحاكم وتمييزه، وتمهيد ابن عبدالبر واستيعابه وجامعه، وتقييد المهمل لأبي علي الغساني الجباني، وإكمال الأمير أبي نصر ابن ماكولا وإلماع القاضي عياض ومشارك أنواره وإكمله شرح صحيح مسلم، وتهذيب النووى وإرشاده وتقريبه، واقتراح ابن دقيق العيد أبي الفتح القشيري...

روجعت هذه الطرر على الميسور لنا من مصادرها فصح بها النقل، وشهدت لمن تداولوا هذه النسخة بسعة الرواية.

وربما أنسنى إليها كذلك، أنه حيثما ذكر فيها المصنف أو المملى، تلتته الجملة الدعائية: «حفظه الله وأبقاه» على حين يُذكر في (ص) متلوا بالدعاء: «رحمه الله» وهو يشبه أن يكون دعاء الراوى للشيخ بعد وفاته، لا في حياته حين أملى الكتاب، في الأصل المنقول منه.

وقد بقى للنسخة الموصلية على أى حال موضعها فى النسخ الموثقة، أصلا لما سلم منها واستقام، مع ترجيح روايتها فى مواضع الخلاف، وليست كثيرة، فيما اتفقت فيه مع العراقية. ومع الاستئناس بالنسخة الزريقية فى الترجيح، وفى ترميم خروم وإظهار مطموس، وقراءة متلبس، والله المستعان.

٢ - محاسن الاصطلاح

في خزانة دار الكتب بالقاهرة، نسخة موثقة من كتاب
(محاسن الاصطلاح وتضمن كتاب ابن الصلاح)
مقروءة على السراج البلقيني، وعليها خطه بتصحيح
القراءة والسماع، والإذن في الرواية^(١).

رقمها (١٤١) مصطلح حديث)
عدد أوراقها ١٧٤ ورقة: ٣٤٨ صفحة، قياسها ١٢,٥ × ١٠ سم، مسطرتها واحد
وعشرون سطرا، بمتوسط عشر كلمات في السطر.

كتبها الصلاح الحنبلي، ووقع بخطه في ختامها، بما نصه:
(تم كتاب محاسن الاصطلاح وتضمن كتاب ابن الصلاح. تصنيف العلامة
شيخ الإسلام حافظ مصر والشام سراج الدين عمر البلقيني الشافعي
أبقاء الله تعالى) [١٧٣/ظ]
عليه، على الصفحة التالية، بخطه:

(أنها قراءة على مؤلفه مولانا وسيدنا وشيخنا، شيخ الإسلام سراج الدنيا
والدين أمتع الله المسلمين بطول بقائه في خير وعافية، وذلك ليلة السبت
عشرى شهر ذي القعدة سنة تسعين وسبعائة، ب مدرسته التي أنشأها بحارة
بهاء الدين، تقبل الله تعالى منه: محمد بن محمد بن سالم الحنبلي.)
ثم بخط السراج البلقيني ما صورته:

(صدق وبر من وضع خطه أعلاه، بأنه لهذا الكتاب قراءة أنها، فقرأه على
وحققه لدى، وهو الشيخ العالم مفتي المسلمين صدر المدرسين مفيد الطالبين
جمال الاعتبارين، صلاح الدين الحنبلي نفع الله بعلومه وما يبديه من منظوقه

(١) أعتنا هذه النسخة الأصل - بما استكملت من شروط التوثيق - من ضرورة الإطلاع على مخطوطين
من المحاسن. في: (برلين ١٤٨، والمتحف البريطاني: ثان ١٦٥) ذكرها بروكلمان.

ومفهومه. وأذنت له أن يروى عنى هذا الكتاب وما يجوز لى وعنى روايته بشرطه. وكتب عمر البلقينى حامدا ومصليا ومسلما. [١٧٤/و].

* * *

«الصلاح الحنبلى محمد بن محمد بن سالم، أبو عبدالله المقدسى الأصل المصرى، المدرس بالظاهرية الجديدة بين القصرين بالقاهرة، أرخه الحافظ ابن حجر فى وفيات سنة خمس وتسعين وسبعائة، وقال: «كان بارعا فى مذهبه، وأفاد ودرّس وتعين لقضاء الحنابلة» ثم نقل عن التقى المقرئى، قال: «كان أبوه وعمه عبدالجليل مشهورين بالعلم والفقّه والدين فاقتدى بهما وأربى عليها. قال: وكان سمحا كريما حسن الملتقى جميل المحيا وكان يتعصب لابن تيمية»^(١).

نسخته الأصل المكتوبة بقلمه، خطها واضح، وفى سطورها وكلماتها وهوامشها سعة، وإنما تصعب قراءتها لخلوها غالبا من النقط والشكل. ولايشكل هذا فيما هو من تضمين البلقينى لكتاب ابن الصلاح، ونص المتن بين أيدينا موثقا محققا، خلافا لمحاسن الاصطلاح - الفوائد والزوائد - فى نسختنا الوحيدة، لم نقف على نسخة أخرى منها فالمراجعة والمقابلة على ما فيها. من نقول البلقينى فى فوائده وزوائده، وقلما يفوته عزوها إلى مصادرها من كتب الحديث والفقّه والأصول واللغة والرجال.. فكانت مقابلة النقول على أصولها معينة على ضبط المهمل وتمييز المشكل من خط النسخة. وفيما عدا ذلك، احتملت مسؤولية الضبط بالشكل والفواصل، بإمعان التدبير فى توجيه السياق.

والكتاب يتميز فيه قسمان: تضمين كتاب ابن الصلاح وقد آثرنا الأثقل على طبعتنا هذه بنقله، مع وجود متن ابن الصلاح كاملا فيها، واقتصرنا على القسم الثانى: محاسن السراج البلقينى عليه. وهى مميزة يؤمن فيها اللبس والإدراج، إذ يبدأ عقب فقرات

(١) الإنباء: ٤٦٤/١، ومعه الدرر الكامنة، وذيل ابن فهد لتذكرة الحفاظ: ١٨٤، والشذرات ٣٤١/٦. أبوه «شمس الدين محمد بن سالم بن عبدالرحمن بن عبدالجليل الدمشق الحنبلى الفقيه المفتى العالم العامل، انتقل إلى مصر فنزل فى مدارس الحنابلة ودرس بمدرسة السلطان حسن بالقاهرة. توفى فى شعبان سنة ٧٧٧ هـ. وعم الصلاح الحنبلى «عبدالجليل بن سالم بن عبدالرحمن بن عبدالجليل، نجم الدين الحنبلى الفقيه، من أعيانهم بمصر، توفى بالقاهرة فى شهر ربيع الأول سنة ٧٦٨ هـ.

التضمنين بقوله: فائدة، أو: زيادة، أو: فائدة وزيادة. ويختتم كلا منها بكلمة «انتهت» ولاذكر أن زميلاً كريماً من أبنائي علماء القرويين، ودّ لو أنني قدمت كتاب السراج البلقيني كاملاً، فلا يعترض عليّ بأن قدّمتُ شطر الكتاب دون سائره. وذلك ما اتقيته بأن قيّدْتُ عنوان مطبوعتي بمحاسن الاصطلاح، فلا يرُدُّ عليه ما لم أذكره في العنوان: (وتضمنين كتاب ابن الصلاح). الذي أغنى عنه وجود متن ابن الصلاح كاملاً أعلى المحاسن.

ويختلف الأمر ههنا، عما في كتاب (التقييد والإيضاح) المطبوع كاملاً مع متن ابن الصلاح بتامه أعلاه، فذلك من تصرف الناشر للطبعة السلفية عن الطبعة الهندية. وقد ذكر معها مخطوط دار الكتب المصرية، رقم ٢٥٣٣٧/ب) ومتن ابن الصلاح فيه، كما في الأصل الذي صُوِّر منه (رقم ٣٦ مصطلح حديث) مدرج في متن التقييد والإيضاح، غير مستقل عنه.

بالله تعالى أستعين، عليه توكلت وإليه أنيب.

* * *

صفحات مصوَّرة من المخطوطات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾^(١)

الحمد لله الهادي من استهداه، الواقى من اتقاه، الكافي من تحرى رضاه، حمداً بالغاً أمد التمام ومنتهاه. والصلاة والسلام الأكملان على نبينا والنبين وآل كل، ما رجا راج مغفرته ورحمناه. آمين آمين.

هذا وإن علم الحديث من أفضل العلوم الفاضلة، وأنفع الفنون النافعة. يحبه ذكور الرجال وفحولتهم، ويعنى به محققو العلماء وكملتهم، ولا يكرهه من الناس إلا رذالهم وسفلتهم. وهو من أكثر العلوم تولُّجاً في فنونها لاسيما الفقه الذى هو إنسان عيونها. ولذلك كثر غلط العاطلين منه من مصنفى الفقهاء، وظهر الخلل في كلام المخلِّين به من العلماء.

ولقد كان شأن الحديث فيما مضى عظيماً، عظيمة جموع طلبته، رفيعة مقادير حفاظه وحملته. وكانت علومه بحياتهم حية، وأفنان فنونه ببقائهم غضة، ومغانيه بأهله أهلة. فلم

(١) تلتقى نسخنا جميعاً ابتداء من هذه الآية الكريمة التى يستهل بها المتن كما أملاه «ابن الصلاح» وقبلها ديباجة باسم الشيخ، نصها في (ص): [بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله حمد الشاكرين. هذا ما أملى شيخنا ومولانا الفقيه الإمام العلامة الحافظ الضابط المتقن، حجة الحفاظ والعلماء، مفتى الفرق: تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن أبي نصر الشهرزورى الشافعى المعروف بابن الصلاح - متع الله الإسلام والمسلمين بطول بقاته - في يوم الجمعة السابع من شهر رمضان المبارك لسنة ثلاثين وستائة بدار الحديث الملكية الأشرافية بحروسة دمشق، أثاب الله تعالى منشئها الجنان وتمغذه بالمغفرة والرضوان آمين].

وفي (ز): بسم الله الرحمن الرحيم. اللهم أعن ويسر يا كريم.

[قال شيخنا الإمام العالم الفاضل العامل المفتى الحافظ، تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن موسى بن أبي نصر النصرى الشهرزورى الشافعى، عرف بابن الصلاح، رضى الله عنه. وتلا: ﴿رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾.

ومثلها في (هـ) مع تفاوت يسير.

يزالوا في انقراض، ولم يزل في اندراس، حتى آضت به الحال إلى أن صار أهله إنما هم شِرْذِمَةٌ قليلة العدد، ضعيفة العدد، لا تُعْنَى على الأغلب في تحمله بأكثر من ساعه غُفْلًا، ولا تتعنى في تقييده بأكثر من كتابته عُظْلًا، مُطَّرِحِينَ علومه التي بها جَلَّ قدره، مباعدين معارفه التي بها فخم أمره. فحين كاد الباحث عن مشكله لا يُلقى له كاشفًا، والسائل عن علمه لا يلقى به عارفًا، مَنْ الله الكريم، تبارك وتعالى وله الحمدُ أجمع، بكتاب معرفة أنواع علم الحديث هذا الذي أباح بأسراره الخفية، وكشف عن مشكلاته الأبية، وأحكم معاقده وقعد قواعده، وأثار معالمه، وبين أحكامه، وفصل أقسامه، وأوضح أصوله، وشرح فروعه وفصوله، وجمع شتات علومه وفوائده، وقنص شوارد نُكْتِهِ وفرائده. فالله العظيم - الذى بيده الضر والنفع والإعطاء والمنع - أسأل، وإليه أضرع وأبتهل، متوسلاً إليه بكل وسيلة، متشفعاً إليه بكل شفيع، أن يجعله مَلِيًّا بِذَلِكَ وأملي^(١)، وأفيًا بكل ذلك وأوفى، وأن يعظم الأجر والنفع به في الدارين، إنه قريب مجيب. وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.*

(١) في تقييد العراقي: [قوله: أن يجعله - الله - مَلِيًّا بِذَلِكَ وأملي، وفيًا بكل ذلك وأوفى. استعمل المصنف هنا «مَلِيًّا وأملي» بغير همز على التخفيف وكتبه بالياء لمناسبة قوله: وفيًا وأوفى. وإلا فالأول مهموز من قولهم: ملؤ الرجل، بضم اللام وبالهَمْز: أى صار مَلِيًّا، أى ثقة. وهو ملءٌ بَيْنَ الملاء والملاءة، ممدودان. قاله الجوهري. والله أعلم] وقوبل على تقييد العراقي بدار الكتب المصرية (خط ٣٦ مصطلح حديث).

* محاسن الاصطلاح:

«بسم الله الرحمن الرحيم، رَبِّ يَسِّرْ. الحمد لله الذى منح أهل الحديث خدمة السنة، وأظهر لهم من أنواع علومها ما عظمت به المنة. والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء محمد المبعوث لجميع الإنس والجنَّة، وعلى من تبعهم فتوصل بأثارهم إلى بحبوحة الجنة. أما بعد فإن من أهم ما يعتنى به الطالب ويرغب فيه الراغب، معرفة أنواع علوم الحديث. ولقد تكلم على ذلك جمع من العلماء في القديم والحديث، ومن أحسنها جمعًا وأكثرها نفعًا وأعظمها وقعًا، كتاب المحافظ العلامة أبي عمرو ابن الصلاح، الذى أظهر فيه معظم الاصطلاح. قصدت اختصاره لأقتفى آثاره، مع الإشارة إلى زيادات مهمة، وإيضاح أمور ملمة، بحيث يكون كالشرح له، من جهة بسطٍ وتنبيه على ما أغفله. وأتجرى عبارته =

وهذه فهرسة^(١) أنواعه:

فالأول منها	: معرفة الصحيح من الحديث.
الثاني	: معرفة الحسن منه.
الثالث	: معرفة الضعيف منه.
الرابع	: معرفة المسند.
الخامس	: معرفة المتصل.
السادس	: معرفة المرفوع.
السابع	: معرفة الموقوف.
الثامن	: معرفة المقطوع - وهو غير المنقطع.
التاسع	: معرفة المرسل.
العاشر	: معرفة المنقطع.
الحادي عشر	: معرفة المعضل.
	ويليه تفريعات: منها في الإسناد المعنعن، ومنها في التعليق.
الثاني عشر	: معرفة التدليس، وحكم المدلس.
الثالث عشر	: معرفة الشاذ.
الرابع عشر	: معرفة المنكر.

(١) من (غ، ع) بناء مربوطة. وفي (ص، ز): [فهرست] وعلى هامش (ز) حاشية نصها: [تكتب فهرست بناء مجرورة مثناة. من فوق. وأما كتابتها بالهاء فقط، قال في الإفصاح لابن حجر: الصواب أنها بالتاء المثناة وقوفا وإدغاماً، وربما وقف عليها بعضهم بالهاء وهو خطأ. قال صاحب تثقيف اللسان: فهرست، بإسكان السين، والتاء فيه أصلية، ومعناها في اللغة: جملة العدد للكتب، لفظه «فارسته»، قال: واستعمل الناس منها: فَهْرَسَ الكُتُبَ يفهرسها فهرسة، مثل دحرج، وإنما الفهرست: اسم جملة العدد والفهرسة المصدر، كالفذلكة، يقال: فذَّلَكَ الحسابَ، إذا وقف على جلته. انتهى.]

= أو معناها، وأتوخى أن لا أزيل الحكايات والتواريخ عن لفظها ومعناها. وسميته (محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح) والمرجو من الله تعالى أن يكثر النفع به، وأن يظهر لقاصد هذه الأنواع جواهر مطلبه، وأن يفتح علينا من عطائه الجزيل، فهو حسينا ونعم الوكيل. « ١/١

- الخامس عشر : معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد.
- السادس عشر : معرفة زيادات الثقات وحكمها.
- السابع عشر : معرفة الأفراد.
- الثامن عشر : معرفة الحديث المُعَلَّل.
- التاسع عشر : معرفة المضطرب من الحديث.
- العشرون : معرفة المدرج في الحديث.
- الحادي والعشرون : معرفة الحديث الموضوع.
- الثاني والعشرون : معرفة المقلوب.
- الثالث والعشرون : معرفة صفة مَنْ تُقْبَلُ روايته، ومن تُرَدُّ روايته.
- الرابع والعشرون : معرفة كيفية سماع الحديث وتحمله.
- وفيه بيان أنواع الإجازة، وأحكامها، وسائر وجوه الأخذ والتحمل، وعِلْمُ جَمِّ.
- الخامس والعشرون : معرفة كتابة الحديث وكيفية ضبط الكتاب وتقييده. وفيه معارف مهمة راقية.
- السادس والعشرون : معرفة كيفية رواية الحديث، وشرط أدائه وما يتعلقُ بذلك. وفيه كثير من نفائس هذا العلم.
- السابع والعشرون : معرفة آداب المحدث.
- الثامن والعشرون : معرفة آداب طالب الحديث.
- التاسع والعشرون : معرفة الإسناد العالى والنازل.
- الموفى ثلاثين : معرفة المشهور من الحديث.
- الحادي والثلاثون : معرفة الغريب والعزيز من الحديث.
- الثاني والثلاثون : معرفة غريب الحديث.
- الثالث والثلاثون : معرفة المُسَلِّس.
- الرابع والثلاثون : معرفة ناسخ الحديث ومنسوخه.
- الخامس والثلاثون : معرفة المُصَحَّف من أسانيد الأحاديث ومتونها.
- السادس والثلاثون : معرفة مختلف الحديث.
- السابع والثلاثون : معرفة المزيد في مُتَّصِل الأسانيد.

- التامن والثلاثون : معرفة المراسيل الخفيّ إرسالها.
 التاسع والثلاثون : معرفة الصحابة رضى الله عنهم.
 الموفى أربعين : معرفة التابعين، رضى الله عنهم^(١).
 الحادى والأربعون : معرفة الأكابر^(٢) الرواة عن الأصاغر.
 الثانى والأربعون : معرفة المدبج، وماسواه من رواية الأقران بعضهم عن بعض.
 الثالث والأربعون : معرفة الإخوة والأخوات من العلماء والرواة.
 الرابع والأربعون : معرفة رواية الآباء عن الأبناء.
 الخامس والأربعون : عكس ذلك: معرفة رواية الأبناء عن الآباء.
 السادس والأربعون : معرفة من اشترك فى الرواية عنه راويان: متقدم، ومتأخر، تباعد ما بين وفاتيهما^(٣).
 السابع والأربعون : معرفة من لم يرو عنه إلا راو واحد.
 الثامن والأربعون : معرفة من ذكر بأسماء مختلفة أو نعوت متعددة.
 التاسع والأربعون : معرفة المفردات من أسماء الصحابة والرواة والعلماء.
 الموفى خمسين : معرفة الأسماء والكنى.
 الحادى والخمسون : معرفة كنى المعروفين بالأسماء، دون الكنى.
 الثانى والخمسون : معرفة ألقاب المحدثين.
 الثالث والخمسون : معرفة المؤتلف والمختلف.
 الرابع والخمسون : معرفة المتفق والمفترق^(٤).
 الخامس والخمسون : نوع يتركب من هذين النوعين^(٥).
 السادس والخمسون : معرفة الرواة المتشابهين فى الاسم والنسب، المتمايزين بالتقديم والتأخير فى الابن والأب.

(١) سقط [رضى الله عنهم] من متن (غ) وأضيف بهامشه لَحَقًا مع بيان المخرج.

(٢) فى متن (غ، ع، ز): [أكابر] وما هنا من (ص) وهامش (غ).

(٣) من (ص، ز، ع) وموضعه فى (غ) مثقوب من أثر البلى.

(٤) من هنا يبدأ سقط مقداره نحو ورقة من نسخة (غ) فنقل من (ع، ز).

(٥) من هنا يبدأ سقط من (ص) مقداره نحو اثنتين وعشرين صفحة من المطبوعة. مع توالى التصحيح.

نقلناه من نسخة (ع، ز).

- السابع والخمسون : معرفة المنسوين إلى غير آبائهم.
- الثامن والخمسون : معرفة الأنساب التي باطنها على خلاف ظاهرها.
- التاسع والخمسون : معرفة المبهات.
- الموفى ستين : معرفة تواريخ الرواة في الوفيات وغيرها.
- الحادى والستون : معرفة الثقات والضعفاء من الرواة.
- الثانى والستون : معرفة من خلط في آخر عمره من الثقات.
- الثالث والستون : معرفة طبقات الرواة والعلماء.
- الرابع والستون : معرفة الموالى من الرواة والعلماء.
- الخامس والستون : معرفة أوطان الرواة وبلدانهم.
- وذلك آخرها، وليس بآخر الممكن في ذلك، فإنه قابل للتنويع إلى ما لا يحصى، إذ لا تُحصى أحوالُ رُوَاةِ الحديث وصفاتهم، ولا أحوالُ متونِ الحديث وصفاتها، وما من حالة منها ولا صفة إلا وهى بصددٍ أن تُفردَ بالذكرِ وأهلها، فإذا هى نوعٌ على حاله، ولكنه نَصَبٌ من غير أربٍ، وحسبنا الله ونعم الوكيل*.

* محاسن الاصطلاح:

«هكذا رتب الشيخ أبو عمرو، رحمه الله، وقال: إن ذلك ليس بآخر الممكن، فإنه قابل للتنويع لم لا يحصى. ولو أن الشيخ ذكر كل نوع بجانب ما يليق به لكان أحسن، كأن يذكر بجانب المسند، المنقطع والمرسل والمعضل. وأيضاً فقد ذكر أموراً يمكن تداخلها. ولكننا نجرى الحال على ما ذكره، مع التنبيه على الفوائد والإشارات للزوائد إن شاء الله تعالى. وزدنا في الأنواع خمسة، تكملة للسبعين، كما يظهر ذلك ويبين، وهى: رواية الصحابة بعضهم عن بعض، رواية التابعين بعضهم عن بعض، معرفة من اشترك من رجال الإسناد في فقه أو بلد أو إقليم أو غير ذلك، معرفة أسباب الحديث، التاريخ المتعلق بالمتون، وذلك ما ينفع في الفنون. وأسأل الله التوفيق لمسلك التحقيق» ١/وجه.

- وانظر خطبة ابن حجر، لشرح النخبة.

النوع الأول من أنواع علوم الحديث

معرفة الصحيح من الحديث

اعلم، علمك الله وإيائى، أن الحديث عند أهله ينقسم إلى: صحيح، وحسن، وضعيف*.
أما الحديث الصحيح فهو: الحديث المسند الذى يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط، إلى منتهاه؛ ولا يكون شاذاً ولا معللاً.

وفى هذه الأوصاف، احتراز عن المرسل والمنقطع والمعضل والشاذ، وما فيه علة قاذحة، وما فى راويه نوع جرح، وهذه أنواع يأتى ذكرها إن شاء الله تبارك وتعالى.
فهذا هو الحديث الذى يُحَكِّمُ له بالصحة، بلا خلافٍ بين أهل الحديث.

* محاسن الاصطلاح:

«فائدة: اصطلاح المحدثين فى التسمية يزيد على ذلك كما سبق. وفى نفس الأمر، ليس إلا صحيح ومقابلُه. ولعل المراد بالانقسام المذكور، الاصطلاحى بالنسبة إلى المراتب فى الاحتجاج وعدمه فى الجملة، وما يأتى بعد ذلك تفصيلاً لهذه الجملة. وسيأتى فى نوع «الحسن» أن طائفة درجته مع «الصحيح» وذكر العدالة والضبط يُخْرِجُهُ. انتهت»
١/ظهر.

- وانظر (التقبيد والايضاح): ١٨-١٩ من المطبوعة ونخبة الفكر: ١٩، وتوضيح تنقيح معانى الآثار: ١٨/١ وتنبه هنا إلى أن متن المقدمة. مشحون بأعلام الرواة والمحدثين والحفاظ والنظار النقاد والمصنفين فى علوم الحديث. ومعه متن المحاسن بأعلامه، بحيث تضيق الهوامش عن التعريف بالأعلام، فعرفنا بهم فى فهرس الأعلام، إلا ما تدعو الضرورة إلى التعريف به على هامش المتن.

وقد يختلفون في صحة بعض الأحاديث لاختلافهم في وجود هذه الأوصاف فيه، أو لاختلافهم في اشتراط بعض هذه الأوصاف^(١)، كما في المرسل* ومتى قالوا: «هذا حديث صحيح» فمعناه أنه اتصل سنده، مع سائر الأوصاف المذكورة.

وليس من شرطه أن يكون مقطوعاً به في نفس الأمر، إذ منه ما ينفرد بروايته عدل واحد، وليس من الأخبار التي أجمعت الأمة على تلقيها بالقبول. وكذلك إذا قالوا في حديث: «إنه غير صحيح» فليس ذلك قطعاً بأنه كذب في نفس الأمر، إذ قد يكون صدقاً في نفس الأمر، وإنما المراد به أنه لم يصح إسناده على الشرط المذكور. والله أعلم.

فوائد مهمة:

إحداها: الصحيح يتنوع إلى متفق عليه ومختلف فيه، كما سبق ذكره. ويتنوع إلى مشهور وغريب، وبين ذلك. ثم إن درجات الصحيح تتفاوت في القوة بحسب تمكن الحديث من الصفات المذكورة التي تنبئ الصحة عليها، وتنقسم باعتبار ذلك إلى أقسام يستعصى إحصاؤها على العاد الحاصر. ولهذا نرى الإمساك عن الحكم لإسناد أو حديث بأنه الأصح على الإطلاق^(٢). على أن جماعة من أئمة الحديث خاضوا غمرة ذلك، فاضطربت أقوالهم:

(١) انظر تقييد العراقي: ٢١ وتبصرته: ١٥/١.

(٢) بهامش (ز) حاشية: [قال الشيخ علاء الدين التركماني في مختصره لهذا الكتاب: والمختار ألا يطلق في إسناد أنه أصح الأسانيد].

* المحاسن: في تضمين البلقيني: كما في المرسل والشاذ. يليه:

«فائدة وزيادة: لا يقال: لم يقل أحد إن الشاذ صحيح؛ لما سنين في موضعه.

ومن يقبل المرسل لا يشترط ما يخرج منه؛ ومن لا يقبله من الفقهاء والأصوليين، لا يعتبر كثيراً من العلل التي يعتبرها المحدث، بل القادح عنده ما نافي العدالة أو الضبط، فتعريف الصحيح عنده: ما اتصل إسناده بنقل العدل الضابط. انتهى» ١/ظ.

فروينا عن «إسْحَقَ بْنِ رَاهَوِيَةَ» أنه قال: «أصح الأسانيد كلها: الزهريُّ عن سالم عن أبيه^(١)»، وروينا نحوه عن «أحمد بن حنبل». وروينا عن «عمرو بن علي الفلاس» أنه قال: «أصح الأسانيد: محمد بن سيرين عن عبيدة^(٢) عن علي». وروينا نحوه عن «علي ابن المديني» وروى ذلك عن غيرهما.

ثم منهم من غير الراوي عن «محمد»^(٣) وجعله «أيوب السخيتاني»^(٤)، ومنهم من جعله «ابن عون»^(٥).

وفيما نرويه عن «يحيى بن معين» أنه قال: «أجودها: الأعمش^(٦)، عن إبراهيم عن علقمة، عن عبدالله*». وروينا عن «أبي بكر بن أبي شيبة» أنه قال:

(١) سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضى الله عنها.

(٢) بهامش (ز) [يكسر الباء وإسكان الياء: وهو عبيدة بن عمرو السلماني، يروى عن علي بن أبي طالب. قال أبو علي في تقييد المهمل: السلماني، بإسكان اللام، بطن من مراد. وأهل الحديث يروونه بفتح اللام-تمت]. في تقييد المهمل وتمييز المشكل لأبي علي الغساني: «... وقال علي ابن المديني: هو عبيدة بن قيس بن مسلم السلماني حتى من مراد. ويقال: سلمان في قضاة، هكذا قال محمد بن حبيب في نسبه: سلماني، بإسكان اللام. وأهل الحديث يروونه بفتح اللام. وعبيدة هذا، من أصحاب علي وابن مسعود رويًا له.» يعنى الشيخين: (١١٠) مصورة معهد المخطوطات بالقاهرة مع مختلف أنساب القبائل ومؤلفها لابن حبيب: باب سلمان.

(٣) محمد بن سيرين. والذي غير الراوى عنه بعبيدة بن عمرو السلماني - عن علي رضى الله عنه - هو ابن المديني عند الحاكم. وقابل على العراقي في (التبصرة ٢٨/١).

(٤) على هامش (ز): [نسبة إلى بيع الجلود] وفي (اللباب ١٠٨/١ بيروت) والضبط منه: نسبة إلى عمل السخيتان وبيعه، هو الجلود الضانية ليست بأدم.

(٥) على هامش (ز): [ابن عون، اسمه عبد الله] أبو عون البصرى الحافظ (ع).

(٦) الأعمش، سليمان بن مهران الكاهلي، أبو محمد الكوفي، عن إبراهيم بن يزيد النخعي، أبي عمران الكوفي. عن علقمة بن قيس النخعي، أبي شبل الكوفي - والثلاثة حديثهم عند الستة - عن عبد الله بن مسعود الهذلي: أبي عبد الرحمن الكوفي رضى الله عنه.

* محاسن البلقيني:

«زيادة: في كتاب الحاكم: قال إنسانٌ ليحيى لما قال ذلك: الأعمش مثل الزهري؟ فقال: برئت من الأعمش أن يكون مثل الزهري يرى العرض والإجازة، وكان يعمل لبني أمية. وذكر «الأعمش» فمدحه وقال: فقير صبور بجانب للسلطان. وذكر علمه بالقرآن وورعه.

”أصح^(١) الأسانيد كلها: الزهرى، عن علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي“*.

وروينا عن «أبي عبد الله البخارى» صاحب (الصحيح) أنه قال: ”أصح الأسانيد كلها: مالك عن نافع عن ابن عمر.“

وبنى «الإمام أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمى» على ذلك: أن أجل الأسانيد: ”الشافعى عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر. واحتج بإجماع أصحاب الحديث

(١) انتهى السقط من (غ).

= وما سبق عن «ابن المدينى» ذكره «الحاكم» عنه بصيغة ”أجود الأسانيد“ وهو الذى غير «ابن عون، عن «ابن سيرين». وما سبق عن «أحمد بن حنبل» نقله عنه بصيغة: ”أجود“؛ وكان ذلك دائراً بين أحمد ويحيى وابن المدينى فى جماعة معهم. وقال رجل منهم لم يعينه: ”أجود الأسانيد شعبة، عن قتادة، عن ابن المسيب، عن عامر أخى أم سلمة، عنها“. ومن ذلك يُعلم أن الجودة يعبر بها عن الصحة. وفى (جامع الترمذى، فى الطب): هذا حديث جيد حسن“.

- قوبل على الحاكم فى (معرفة علوم الحديث): ٥٤ والترمذى فى جامعه، ك الطب، باب ما جاء فى الحية.

* المحاسن:

«زيادة. أسند عبدالغنى فى (الكمال) - فى ترجمة الزهرى - إلى النسائى أنه قال: أحسن أسانيد يروى عن رسول الله ﷺ أربعة: الزهرى عن علي بن الحسين عن أبيه عن علي؛ والزهرى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس عن عمر؛ وأيوب عن محمد بن سيرين عن عبيدة عن علي؛ ومنصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود - انتهت» ٢/و

- منصور بن المعتمر السلمى: أبو عتاب الكوفى (ع) عن إبراهيم بن يزيد النخعى، عن علقمة بن قيس النخعى.

على أنه لم يكن في الرواية عن مالكٍ أجلُّ من الشافعي^{*}. رضى الله عنهم أجمعين. والله أعلم.

* المحاسن:

«فائدة وزيادة: لا يقال: القعنبى وابن وهب لها القُعدُدُ في الرواية عن مالك؛ لأننا نقول: وأين تقع رتبتهما من رتبة الإمام الشافعي؟ وأبوحنيفة وإن روى عن مالك كما ذكره الدارقطني، فلم تشتهر روايته عنه كاشتهار رواية الشافعي، رضى الله عنهم أجمعين. ولا يقال فيما سبق من القول: في الترجيح نظر؛ لأن ذلك إنما هو بالنسبة إلى صحة السند إلى ذلك الصحابي الذي ذكر، لا إلى صحة الأسانيد المطلقة كما أوضحه الحاكم؛ لأننا نقول: «الحاكم» نقل تلك الأمور كلها كما تقدم. ونقل عن «البخارى» بعد قوله: أصح الأسانيد كلها، مالك عن نافع عن ابن عمر: "أن أصح أسانيد أبي هريرة، أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة. ونقل «ابن بطّة»^(١) عن بعض شيوخه عن سليمان بن داود: أصح الأسانيد كلها، يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة».

واختار «الحاكم» بعد حكاية ذلك تخصيص الترجيح بمجالٍ فقال: أصح أسانيد أهل البيت: جعفر بن محمد^(٢) عن أبيه عن جده عن علي. إذا كان الراوى عن جعفر، ثقة. وأصح أسانيد الصديق: إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي بكر؛ وأصح أسانيد عمر بن الخطاب: الزهري عن سالم عن أبيه عن جده؛ وأصح أسانيد الأكثرين من الصحابة: لأبي هريرة: الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة؛ ولعبد الله بن عمر: مالك عن نافع عنه، ولعائشة: عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب. عن القاسم بن محمد بن أبي بكر عنها - وأسند إلى ابن معين =

(١) في علوم الحاكم: «أخبرنا أبو عبد الله محمد بن أحمد بن بطة الأصبهاني عن بعض شيوخه عن سليمان

بن داود... ص ٥٤.

(٢) جعفر بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب، رضى الله عنهم. واستشكل ابن الوزير الصنعاني في كونه أصح أسانيد أهل البيت، انظر بيانه والانفصال عنه في (توضيح

التنقيح ٣٣/١ - ٣٤).

= في هذا السند ترجمة مشبكة بالذهب^(١) - ومن أصح أسانيدنا أيضًا: الزهري عن عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد القرشي عنها. وأصح أسانيد ابن مسعود: الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود؛ وأصح أسانيد أنس: مالك عن الزهري عن أنس. وأصح أسانيد المكين: ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر. وأصح أسانيد البيايين: معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة. وأثبت أسانيد المصريين: الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير عن عتبة بن عامر [الجهني]. وأثبت أسانيد الشاميين: عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي عن حسان بن عطية عن الصحابة. وأثبت أسانيد الخراسانيين: الحسين بن واقد عن عبدالله بن بريدة عن أبيه».

وهذا الذي اختاره «الحاكم» لا يرتد به ما تقدم من النقل عن أطلق. ولم يذكر الحاكم الأصح عن «علي» بالنسبة إلى الكوفة. وقال عبد الله بن أحمد، وذكر حديثاً رواه عن أبيه عن يحيى بن معين عن سفيان عن سليمان التيمي عن الحارث بن سويد، فقال: قال أبي: ليس بالكوفة عن «علي» أصح من هذا. «وقال أبو حاتم الرازي» في حديث مسدد، عن يحيى بن سعيد، عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر: كأنها الدنانير. ثم قال: كأنك تسمعها من النبي ﷺ. انتهى». ثم:

«زيادة» مقابلة لما تقدم: قال «الحاكم»: أوهى^(٢) أسانيد أهل البيت: عمرو بن شمر عن جابر الجعفي عن الحارث الأعور عن علي^(٣). وأوهى أسانيد الصديق: صدقة=

(١) قال الحاكم: «سمعت أبا بكر أحمد بن سليمان الفقيه يقول: سمعت جعفر بن أبي عثمان الطيالسي يقول: سمعت يحيى بن معين يقول: عبيد الله بن عمر - بن حفص - عن القاسم عن عائشة: ترجمة مشبكة بالذهب». معرفة علوم الحديث: ٥٥.

(٢) ما نقله البقلي عن الحاكم هنا عن أوهى الأسانيد، منقول طرة على هامش (غ) أول النوع الثالث - معرفة الضعيف.

(٣) في أوهى أسانيد أهل البيت:

«عمرو بن شمر، الكوفي»: ضعفاء البخاري، والنسائي، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، والضعفاء والمتروكون للدارقطني، وميزان الاعتدال للذهبي، ولسانه لابن حجر.

= ابن موسى الدقيقي عن فرقد السَّبْخِي عن مُرَّة الطيب عن أبي بكر الصديق^(١). وأوهى أسانيد العُمريين: محمد بن القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر عن أبيه عن جدّه، فإنَّ محمدًا والقاسم وعبدالله لا يُحتج بهم^(٢). وأوهى أسانيد أبي هريرة^(٣): السَّرِيُّ بن إسماعيل، عن داود بن يزيد الأودي، عن أبيه عن أبي هريرة. وأوهى أسانيد عائشة^(٤): نسخة عند البصريين عن الحارث بن سبيل، عن أم النعمان الكندية، عن عائشة. وأوهى أسانيد ابن مسعود^(٥): شريك، عن أبي فزارة، عن أبي زيد، عن عبدالله سوليس بأبي فزارة راشد بن كيسان، فذاك كوفي ثقة وأوهى أسانيد =

= «جابر، بن يزيد الجعفي»: ضعفاء البخارى، وتاريخه. وضعفاء النسائي، والدارقطني، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، وتهذيب التهذيب (د ت ق).

«الحارث بن عبدالله الأعور»، أبو زهير الكوفي: ضعفاء البخارى، وكُنَى مسلم، وضعفاء النسائي، والدارقطني، والميزان وتهذيب التهذيب (٤).

(١) «صدقة بن موسى الدقيقي»: ضعفاء النسائي، والجرح والتعديل والميزان. وتهذيب التهذيب. (بخ د ت). عن «فرقد، بن يعقوب، السبخي» أبي يعقوب البصري: ضعفاء البخارى، وكُنَى مسلم وضعفاء النسائي، والدارقطني، والجرح والتعديل، والميزان وتهذيب التهذيب (ت ق). عن «مرة الطيب» بن شراحيل الهمداني التابعي وهو موثق (ع) عن أبي بكر رضى الله عنه.

(٢) «محمد بن القاسم بن عبدالله بن عمر بن حفص بن عاصم» علوم الحاكم: ٥٧.

وأبوه «القاسم»: ضعفاء البخارى، والنسائي، والجرح والتعديل والميزان، وتهذيب التهذيب (ق). (٣) «السري بن إسماعيل» الهمداني الكوفي (ق): ضعفاء البخارى، وتاريخه، ضعفاء النسائي، والدارقطني، الجرح والتعديل، وتهذيب التهذيب (ق). عن «داود بن يزيد الأودي» أبي يزيد الكوفي الأعرج: تهذيب التهذيب (بخ ت ق).

أبوه «يزيد بن عبد الرحمن بن الأسود»، أبو داود الكوفي: تهذيب التهذيب (بخ ت ق). (٤) الحارث بن سبيل» البصري: ضعفاء البخارى، والدارقطني، والجرح والتعديل، والميزان، ولسانه. عن «أم النعمان الأنصارية» التابعة.

(٥) شريك، عن «أبي فزارة العنزي، أدخله البخارى فى الضعفاء، يروى عن «أبي زيد» المخزومي مولاهم روى عن ابن مسعود، رضى الله عنه. ولا روى لأبي زيد هذا، إلا أبو فزارة: انظرهما فى كُنَى الجرح والتعديل (ت ٢٠٨٥، ١٧٢١) وأبو زيد فى تهذيب التهذيب (د).

= أنس: داود بن المحبر بن قحذم،^(١) عن أبيه، عن أبان بن أبي عياش، عن أنس. وأوهى أسانيد المكيين^(٢): عبدالله بن ميمون القداح عن شهاب بن خراش عن إبراهيم بن يزيد الخوزي، عن عكرمة عن ابن عباس - ولعله أراد: إلى الخوزي؛ فالبخاري يحتج بعكرمة - وأوهى أسانيد اليبانيين^(٣): حفص بن عمر العدني عن الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس - في هذا أيضاً ما تقدم، وهو يؤيده - وأوهى أسانيد المصريين^(٤): أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين بن سعد عن أبيه، عن جدّه عن قرّة بن عبد الرحمن، عن كل من روى عنه، فإنها نسخة كبيرة. وأوهى أسانيد الشاميين^(٥): محمد بن قيس المصلوب عن عبيدالله بن زحر، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن =

(١) «داود بن المحبر بن قحذم» الثقفى البكروى، أبو سليمان البصرى نزىل بغداد: ضعفاء البخارى، والتاريخ، والجرح والتعديل، والدارقطنى، والميزان، وتهذيب التهذيب (قدق). عن أبيه «المحبر»: (الجرح والتعديل، باب محبر) عن: «أبان بن أبي عياش فيروز»، أبى إساعيل البصرى: تهذيب التهذيب (خ م د س). (٢) «عبدالله بن ميمون، بن داود، القداح. المخزومى المكى: ضعفاء البخارى والجرح والتعديل وتهذيب (ت).

«شهاب بن خراش» بن حوشب الشيبانى الحوشبى أبوالسلط الكوفى ثم الواسطى: تهذيب (د). «إبراهيم بن يزيد الخوزى» أبوإساعيل المكى: ضعفاء البخارى، والتاريخ، وضعفاء النسائى، والدارقطنى، والجرح والتعديل، وتهذيب التهذيب (ت س).

«عكرمة» البربرى، مولى ابن عباس، من حفاظ التابعين وعلماهم بالتفسير (ع). (٣) «حفص بن عمر» بن ميمون العدنى الصناعى أبو إساعيل القرخ: ضعفاء البخارى والنسائى والدارقطنى، والجرح والتعديل. وتهذيب التهذيب (ق). عن:

«الحكم بن أبان» أبى عيسى العدنى، العابد: تهذيب التهذيب (ز ٤).

(٤) «أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين بن سعد المصرى: الجرح والتعديل.

«الحجاج بن رشدين المصرى»: الجرح والتعديل.

«رشدين بن سعد أبو الحجاج المصرى»: ضعفاء البخارى والنسائى والدارقطنى، والجرح.

«قرّة بن عبد الرحمن» المعافرى أبو محمد المصرى: تهذيب التهذيب (م ٤).

(٥) «محمد بن سعيد المصلوب» الأسدى الدمشقى، ذكروه بعدة أسماء وكثى، وفى التقريب أنهم قلبوه على مائة وجه ليخفى: ضعفاء البخارى والنسائى، والدارقطنى، والجرح والتعديل، وتهذيب التهذيب (ت ق).

عن «عبيدالله بن زحر» الضمرى الكنانى: الجرح والتعديل، تهذيب التهذيب (بخ ٤) وانظر الضعفاء

والمتروكين للدارقطنى، الترجمة ٣٢٧.

الثانية: إذا وجدنا فيما يُروى من أجزاء الحديث وغيرها حديثاً صحيحاً الإسناد ولم نجدّه في أحد (الصحيحين) ولا منصوفاً على صحته في شيء من مصنفات أئمة الحديث المعتمدة المشهورة، فإننا لا نتجاسر على جزم الحكم^(١) بصحته*. فقد تعذر في هذه

(١) في (غ) طرة على الهامش: [قال النووي: والأظهر عندي جوازه لمن تمكن وقويت معرفته والله أعلم].
التقريب للنووي: ١/١٤٣. وقال الزين العراقي: «وما رجحه النووي هو الذي عليه عمل أهل الحديث. فقد صحح جماعة من المتأخرين أحاديث لم نجد لمن تقدمهم لها تصحيحاً». وذكر منهم ثلاثة وعشرين من الحفاظ، من عصر ابن الصلاح إلى طبقة شيوخ العراقي. (التقييد والإيضاح: ٢٣).

= أبي أمامة. وأوهى أسانيد الخراسانيين^(١): عبد الله بن مليحة، عن نهشل بن سعيد، عن الضحاك، عن ابن عباس. قال «الحاكم النيسابوري»: «وابن مليحة ونهشل نيسابوريان، وإنما ذكرتهما في الجرح من بين سائر كورخراسان، ليعلم أني لم أحاب في أكثر ما ذكرت^(٢) - انتهت» ٢ظ-٣ظ.

* المحاسن:

«فائدة: والمختار أن المتبحر في هذا الشأن، له ذلك بطريقه التي تظهر له. وقال النووي: الأظهر عندي جوازه. انتهت» ٣ظ/٣.

= «على بن يزيد» بن أبي زياد الأهلي، أبو عبد الملك الدمشقي: ضعفاء البخاري والنسائي والدارقطني، والجرح والتعديل، والميزان وتهذيب التهذيب (ت ق).
«القاسم» بن عبد الرحمن الأموي، مولاهم، الشامي أبو عبد الرحمن الدمشقي: تهذيب التهذيب (بخ ٤)، مع الجرح والتعديل.

(١) «عبد الله بن مليحة النيسابوري»: المعرفة للحاكم ٥٨. عن:
«نهشل بن سعيد» بن وردان البصري، وسكن خراسان: ضعفاء البخاري والنسائي والدارقطني، الجرح والتعديل، الميزان، تهذيب التهذيب (ق). عن:
«الضحاك» بن مزاحم الهلالي، أبي القاسم الخراساني، التابعي المحدث المفسر: الجرح والتعديل، تهذيب التهذيب (٤).

(٢) المقابلة على (معرفة علوم الحديث للحاكم) في أوهى الأسانيد ٥٦ - ٥٨.

الأعصارِ الاستقلالُ بإدراكِ الصحيح بمجردِ اعتبارِ الأسانيد، لأنه ما من إسنَادٍ من ذلك إلا وتجد في رجاله من اعتمد في روايته على ما في كتابه، عريباً عما يُشترط في الصحيح من الحفظِ والضبطِ والإتقان؛ فالأمرُ إذاً في معرفة الصحيح والحسن، إلى الاعتمادِ على ما نصَّ عليه أئمةُ الحديثِ في تصانيفهم المعتمدة المشهورة التي يؤمن فيها، لشهرتها، من التغيير والتحريف؛ وصار معظمُ المقصودِ بما يُتداول من الأسانيدِ خارجاً عن ذلك، إبقاءً لسلسلةِ الإسنَادِ التي خُصَّت بها هذه الأمة، زادها الله شرفاً، آمين.

الثالثة: أولُ من صنف الصحيح*: «البخاريُّ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي، مولاهم»^(١). وتلاه «أبو الحسين، مسلم بن الحجاج النيسابوري القشيري، من أنفسهم. و«مسلم» مع أنه أخذ عن «البخاري» واستفاد منه، يشاركه في أكثر شيوخه. وكتاباها أصحُّ الكتبِ بعد كتابِ الله العزيز»^(٢). وأما ما روَّيناه عن «الشافعي» رضى الله عنه من أنه قال: «ما أعلم في الأرض كتاباً في العلم أكثرَ صواباً من كتابِ مالك» - ومنهم من رواه بغير هذا اللفظ^(٣) - فإنما قال ذلك قبل وجودِ كتابي البخاري ومسلم. ثم إن كتابَ البخاري أصحُّ الكتابين صحيحاً وأكثرهما فوائد^(٤). وأما ما رويناه عن

(١) على هامش (غ): [جد البخاري: «الأحنف» أسلم على يدي «يمان الجعفي» فهو مولى إسلام لا مولى عتاقة، والله أعلم].

(٢) [العزيز] ليست في (ز).

(٣) انظره في التمهيد لابن عبد البر (٧٦/١) وترتيب المدارك للقاضي عياض (٧٠/٢) ومقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٢/١).

(٤) على هامش (غ) طرة: [عن ابن أبي جرة في مختصره عن البخاري: كان مجاب الدعوة وكان من الصالحين.. وقد قال من لقيته من القضاة ورجال... الذين كانت لهم الرحلة عن لقوا من السادة المقر لهم بالفضل: إن كتاب البخاري ما كتب في وقت شدة إلا فرجت، ولا ركب به في مركب ففرق قطاً. ابن أبي جرة هو عبد الله بن سعد بن أبي جرة الأندلسي (ت ٦٩٩هـ) وانظر مختصره للصحيح (بهجة النفوس) في كشف الظنون (٥٥١/١) وسزجين (١٥٣/١).

* المحاسن:

«فائدة: المجرد يُخرج إيراداً مثل: الموطأ، وتصنيف أحمد والدارمي. انتهت»

ظ/٣

- يعني بالمجرد، للصحيح وحده. وتصنيف أحمد: مسند الإمام أحمد.

«أبي على الحافظ النيسابوري أستاذ الحاكم أبي عبدالله الحافظ» من أنه قال: «ما تحت أديم السماء كتابٌ أصحُّ من كتابِ مسلم بن الحجاج»^(١) فهذا وقولٌ من فضلٍ من شيوخ المغرب كتابَ مسلم على كتابِ البخارى، إن كان المرادُ به أن كتابَ مسلمٍ يترجَّحُ بأنه لم يمازجه غيرُ الصحيح - فإنه ليس فيه بعد خطبته إلا الحديثُ الصحيحُ مسروداً غيرَ ممزوجٍ بمثلِ ما في كتابِ البخارى في تراجم أبوابه من الأشياءِ التي لم يسندْها على الوصفِ المشروطِ في الصحيح - فهذا لا بأس به^(٢)؛ وليس يلزم منه أن كتابَ مسلمٍ أرجحُ، فيما يرجع إلى نفس الصحيح، على كتابِ البخارى. وإن كان المرادُ به أن كتابَ مسلمٍ أصحُّ صحيحاً، فهذا مردودٌ على من يقوله، والله أعلم*.

(١) في (غ) خرم. وما هنا من (ز. ع). وعلى هامش (غ). [لفظ أبي على الحسين بن على النيسابوري: «ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم في علم الحديث» كذا ذكره عنه أبو بكر بن ثابت الخطيب. وقال الشيخ أبو مروان الطُّبِّي: كان من شيوخى من يفضل كتاب مسلم على كتاب البخارى. وقال مسلمة بن قاسم القرطبي في تاريخه: «مسلم جليل القدر ثقة من أئمة المحدثين» وذكر كتابه في الصحيح فقال: «لم يضع أحد مثله» طرة: عياض] في خطبة الإكمال.

وقول أبي على النيسابوري / الحسين بن على بن يزيد، حافظ الوقت: (٢٧٧-٣٤٩هـ) ذكره الخطيب بإسناده إلى أبي على في ترجمة مسلم بتاريخ بغداد (١٠١/١٢) وأبو بكر ابن نقطة، من طريق الخطيب، في ترجمة مسلم بالتقييد (ل ١٥٢) مصورة معهد المخطوطات. والحافظ السلفى بسنده إلى أبي عبد الله ابن منده، قال: سمعت أبا على الحسين بن على النيسابوري - وما رأيت أحفظ منه - يقول: - ما تحت أديم السماء... فذكره. (فوائد حديثية ١٩/ب)

(٢) في برنامج التجبى ٩٣: كان أبو محمد ابن حزم يفضل كتاب مسلم على كتاب البخارى، لأنه ليس فيه بعد خطبته إلا الحديث السرد.

نقله ابن حجر في هدى السارى ١٣، مع أقوال من فضلوا كتاب مسلم، وتعقبه لها في المفاضلة بين الصحيحين، بالفصل الثانى من هدى السارى (٩ - ١٤) وقابل عليه: (فتح المغيٲ ٢٨/١) وتدريب الراوى ٩٥/١).

* المحاسن:

«فائدة: توضَّح الردُّ أن البخارى اشترط في إخراجهِ الحديثِ في كتابهِ هذا: أن يكون الراوى ثبت عنده سماعُهُ من شيخه، ومسلمٌ يكتفى بمجرد المعاصرة. واختص مسلم بجمع طرق الحديث في مكان. انتهت» ٤/و.

الرابعة: لم يستوعبا الصحيحَ في صحيحيهما، ولا التزما ذلك. فقد رُوينا عن «البخارى» أنه قال: «ما أدخلت في كتاب الجامع إلا ما صحَّ، وتركتُ من الصَّحاحِ الحالِ الطول^(١)». وروينا عن «مسلم» أنه قال: «ليس كلُّ شيءٍ عندي صحيح، وضعته هاهنا - يعني في كتابه الصحيح - إنما وضعتُ هاهنا ما أجمعوا عليه».*^(٢)

قال الشيخُ رضی اللهُ عنه^(٣): أراد، والله أعلم، أنه لم يضع في كتابه إلا الأحاديثَ التي وجد عنده فيها شرائطُ الصحيحِ المجمعِ عليه، وإن لم يظهر اجتماعُها في بعضها عند بعضهم، ثم إن «أبا عبد الله بن الأخرم الحافظ» قال: «قلنا يفوتُ البخارىَّ ومسلماً مما ثبت من الحديث» - يعني في كتابيهما^(٤).

ولقائلٍ أن يقولَ: ليس ذلك بالقليل، فإن (المستدرک على الصحيحين: للحاكم

(١) شروط الأئمة لابن طاهر ٦٣/أ ومقدمة النووى لشرح مسلم ١٤/١ وهدى السارى: ١٣ وما بعدها.
 (٢) قاله مسلم في كتاب الصلاة من صحيحه، باب التشهد ح ٦٣: «وسئل عن حديث أبي هريرة، رضى الله عنه، في صفة الصلاة فقال: هو صحيح. فسئل: لم لم تضعه ههنا؟ فقال: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا، إنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه».
 ونقله ابن طاهر في (شروط الأئمة: ٦٤/أ).
 (٣) في (ز.ع): [قلت].

(٤) قال النووى: «والصواب أنه لم يفت الأصول الخمسة إلا اليسير. أعنى: الصحيحين وسنن أبي داود والترمذى والنسائى». التقریب ٩٩/١.

* المحاسن:

«فائدة؛ نقل الحازمى لفظ البخارى، وفيه: «ما تركتُ من الصحاح أكثر»^(١)، وقيل: أراد مسلمٌ بقوله: «ما أجمعوا عليه» أربعة: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعثمان بن أبى شيبة، وسعيد بن منصور الخراسانى. انتهت» ٤/و.

(١) الحازمى، أبو بكر، (شروط الأئمة) وانظر توضيح التنقيح (١٠١/١) وقال الحافظ ابن حجر: «وأما ما نقل عن أبى على النيسابورى.. فلم يصرح بكون كتاب مسلم أصح من صحيح البخارى، لأنه إنما نفى وجود كتاب أصح من كتاب مسلم، إذ المنفى إنما هو ما تقتضيه صيغة أفعل من زيادة صحة، ولم ينف المساواة. فإن قيل: العرف يقتضى في قولنا: ما في البلد أعلم من زيد؛ بنفى من يساويه أيضاً. قلنا: لا نسلم...» (النخبة: ٦١) وانظر معها (فتح المغيث للشمس السخاوى ٢٧/١ - ٢٩).

أبي عبدالله) كتابٌ كبير يشتمل مما فاتها على شيءٍ كثير، وإن يكن عليه في بعضه مقال فإنه يصفو له منه صحيحٌ كثير. وقد قال «البخارى»: «أحفظُ مائة ألفِ حديثٍ صحيح، ومائتي ألفِ حديثٍ غير صحيح». ^(١) وجملة ما في كتابه الصحيح، سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً، بالأحاديث المكررة. ^(٢) وقد قيل إنها بإسقاط المكررة: أربعة آلاف حديث ^(٣). إلا أن هذه العبارة قد يندرج تحتها عندهم، آثار الصحابة والتابعين. وربما عدَّ الحديث الواحد المروى بإسنادين، حديثين*.

ثم إن الزيادة في الصحيح على ما في الكتابين، يتلقاها طالبها مما اشتمل عليه أحد المصنفات المعتمدة المشتهرة لأئمة الحديث: «كأبي داود السجستاني، وأبي عيسى الترمذى، وأبي عبد الرحمن النسائى، وأبي بكر بن خزيمة، وأبي الحسن الدارقطنى» وغيرهم، منصوصاً على صحته فيها. ولا يكفى في ذلك مجرد كونه موجوداً في كتاب أبي داود وكتاب الترمذى وكتاب النسائى، وسائر من جمع في كتابه بين الصحيح وغيره؛ ويكفى مجرد كونه موجوداً في كتب من اشترط منهم الصحيح فيما جمعه، ككتاب

(١) ذكره محمد بن طاهر المقدسى في (شروط الأئمة) ل ٦٣/١ بمجموع فوائد حديثية، خطية دار الكتب بالقاهرة.

(٢) قيد العراقى: «المراد بهذا العدد، الرواية المشهورة وهى رواية الفربرى. فأما رواية حماد بن شاکر فهى دونها بمائتى حديث. وأنقص الروايات رواية إبراهيم بن معقل - النسفى - فإنها تنقص عن رواية الفربرى بثلاثائة حديث». التقييد والإيضاح ٢٧، والتبصرة ٢٧/١.

(٣) فى تقييد العراقى: لم يذكر الشيخ عدد أحاديث مسلم. فقال النووى: هى بإسقاط المكررة، نحو أربعة آلاف. مقدمة النووى لشرح مسلم: ٢١/١ والتقريب ١٠٤/١.

قال العراقى: ولم يذكر عدته بالمكرر، وهو يزيد على عدة كتاب البخارى لكثرة طرقه. وقد رأيت عن أبي الفضل أحمد بن سلمة، أنه اثنا عشر ألف حديث «التقييد: ٢٧».

وعلى هامش (ز) [قال المؤلف: وهكذا صحيح مسلم، نحو أربعة آلاف حديث بإسقاط المكرر، فقد روينا عن أبي موسى الحافظ قال: كنت عند أبي زرعة الرازى، فبجاء مسلم بن الحجاج فسلم عليه، فلما أن قام قلت: هذا جمع أربعة آلاف حديث فى الصحيح. فقال: لمن ترك الباقى؟ والله أعلم.]

* المحاسن:

«زيادة: ومسلم بإسقاط المكرر، نحو من أربعة آلاف. انتهت» ٤/ظ.

ابن خزيمة. وكذلك ما يوجد في الكتب المخرجة على كتاب البخاري وكتاب مسلم، ككتاب أبي عوانة الإسفراييني، وكتاب أبي بكر الإسماعيلي، وكتاب أبي بكر البرقاني وغيرها، من تمةٍ لمحذوفٍ أو زيادةٍ شرح في كثير من أحاديث الصحيحين. وكثيرٌ من هذا موجود في (الجمع بين الصحيحين، لأبي عبد الله الحميدي).

واعتنى «الحاكم أبو عبد الله الحافظ» بالزيادة في عدد الحديث الصحيح، على ما في الصحيحين، وجمع ذلك في كتاب سناه (المستدرک) أودعه ما ليس في واحدٍ من (الصحيحين)^(١) مما رآه على شرط الشيخين، قد أخرجنا عن رواته في كتابيهما، أو على شرط البخاري وحده أو على شرط مسلم وحده^(٢)، وما أدى اجتهاده إلى تصحيحه، وإن لم يكن على شرط واحدٍ منهما. وهو واسع الخطو في شرط الصحيح، متساهل في القضاء به. فالأولى أن نتوسط في أمره، فنقول: ما حكم بصحته ولم نجد ذلك فيه لغيره من الأئمة، إن لم يكن من قبيل الصحيح، فهو من قبيل الحسن يُحتج به ويُعمل به، إلا أن تظهر فيه علةٌ توجب ضعفه^(٣). ويقاربه في حكمه (صحيح أبي حاتم بن حبان البستي) رحمهم الله أجمعين*. والله أعلم.

(١، ٢) انظر تقييد العراقي وإيضاحه: (٢٩ - ٣٠) والتبصرة له: (١/٦٦).

(٣) على هامش (غ): [قال القاضي بدر الدين: قول ابن الصلاح: "هو من قبيل الحسن" فيه نظر، بل ينبغي أن ينظر في أصله وسنده وسلامته، ثم يحكم عليه بحاله] من الحسن أو الصحة أو الضعف. قال العراقي: «وهذا هو الصواب، إلا أن الشيخ أبا عمرو، رحمه الله، رأيه أنه قد انقطع التصحيح في هذه الأعصار، فلماذا قطع النظر عن الكشف عليه: والله أعلم». (التقييد والإيضاح: ٣٠). وقول على (المنهل الروي، للبدر ابن جماعة) مجلة معهد المخطوطات بالقاهرة، عدد مايو ١٩٧٥م.

* المحاسن:

«فائدة وزيادة: ما صححه «الحاكم» ولم يوجد لغيره تصحيحه، ينبغي أن يتوقف فيه، فإن فيه الضعيف والموضوع أيضاً. وقد بين ذلك «الحافظ الذهبي» وجمع جزءاً من الموضوعات تقارب مائة حديث. ومع ذلك، ففيه صحيحٌ قد خرجه البخاري ومسلم أو أحدهما، لم يعلم به الحاكم.

«ابن حبان» ليس يقاربه، بل هو أصح منه بكثير. وكذلك صحيح ابن خزيمة =

الخامسة: الكتب المخرجة على كتاب البخارى أو كتاب مسلم، رضى الله عنها، لم يلتزم مصنفوها فيها موافقتها في ألفاظ الأحاديث بعينها من غير زيادة ونقصان^(١)، لكونهم رَوَوْا تلك الأحاديث من غير جهة «البخارى، ومسلم»، طلباً لعلو الإسناد،

(١) من المستخرجات عليها بلفظها: الجمع بين الصحيحين لعبد الحق، وشرح السنة للبعوى، ومختصر المنذرى. (توضيح التنقيح ٧٦/١).

= لا يقال: "شرط ابن حبان أن يكون الراوى ثقة غير مدلس، سمع من فوقه وسمع منه الآخذ عنه، ولا يكون هناك إرسال ولا انقطاع. وهذا دون شرط «الحاكم» من أن يخرج أحاديث جماعة كمن خرج لهم الشيخان" لأننا نقول: لم يوف بشروطه. وإيراد كون الرجل لم يخرج له من استدرك عليه، لا يلتفت إليه. لأنه لم يلتزم العين بل الشبه، ومع ذلك فلم يوجد ما شرطه. ويوجد في (مسند الإمام أحمد) من الأسانيد والمتون شيء كثير ليس في الصحيحين ولا في السنن أيضاً، وهى أربعة: سنن أبى داود، والترمذى، والنسائى، وابن ماجه. وكذلك يوجد في (مسند البزار، وابن منيع، والمعاجم للطبرانى وغيره، ومسند أبى يعلى، والأجزاء) مما يتمكن العارف بهذا الشأن من الحكم بصحة كثير منه بعد النظر السديد، ويجوز له أن يحكم بالصحة كما تقدم. وقد كان «الحاكم، والخطيب البغدادى» يسميان كتاب الترمذى: الجامع الصحيح. وكان «ابن السكّن، والخطيب» يقولان في كتاب السنن للنسائى: "إنه صحيح، وإن له شرطاً في الرجال أشد من شرط مسلم"^(١). وكل ذلك فيه تساهل، والأول غير مسلم لما فيه من الرجال المجروحين والأحاديث الضعيفة. وكان «الحافظ أبو موسى المدينى» يقول عن (مسند الإمام أحمد): إنه صحيح. وذلك مردود، ففيه أحاديث كثيرة ضعيفة. وسيأتى شيء من ذلك بزيادة أخرى في ترتيب الاختصار. انتهى» ٥/٥

(١) قال ابن طاهر: سألت الإمام أبا القاسم سعد بن على الزنجاني بمكة عن حال رجل من الرواة فوثقه. فقلت إن أبا عبد الرحمن النسائى ضعفه. فقال: يا بنى، إن لأبى عبد الرحمن في الرجال شرطاً أشد من شرط البخارى ومسلم (شروط الأئمة ٦٧/أ ب) وانظر أبا القاسم الزنجاني الحافظ القدوة، نزيل الحرم، في تذكرة الحافظ ١١٧٤/٣ وفي وفيات سنة ٤٧١ هـ بالعبر.

وانظر تقييد العراقى (٣٠). وتبصرته (٥٥/١) وتدريب الراوى (١٠٩/١).

فحصل فيها بعضُ التفاوتِ في الألفاظ. وهكذا ما أخرجه المؤلفون في تصانيفهم المستقلة: كالتسني الكبير للبيهقي، وشرح السنة لأبي محمد البغوي، وغيرهما، مما قالوا فيه: "أخرجه البخاري أو مسلم." فلا يستفاد بذلك أكثر من أن البخاري أو مسلماً أخرج أصل ذلك الحديث، مع احتمال أن يكون بينهما تفاوتٌ في اللفظ. وربما كان تفاوتاً في بعض المعنى، فقد وجدتُ في ذلك ما فيه بعضُ التفاوت من حيث المعنى.

وإذا كان الأمرُ في ذلك على هذا، فليس لك أن تنقلَ حديثاً منها وتقول: "هو على هذا الوجه في كتاب البخاري أو كتاب مسلم" إلا أن تقابلَ لفظه، أو يكون الذي خرَّجه قد قال: "أخرجه البخاري بهذا اللفظ." بخلاف الكتب المختصرة من (الصحيحين) فإن مصنفها نقلوا فيها ألفاظَ الصحيحين أو أحدهما. غير أن (الجمع بين الصحيحين، للحميدى الأندلسي) منها، يشتمل على زيادةٍ تنماتٍ لبعض الحديث، كما قدمنا ذكره، فرمياً نقلَ من لا يميز بعضُ ما يجده فيه، عن الصحيحين أو أحدهما، وهو مخطئٌ لكونه من تلك الزيادات التي لا وجودَ لها في واحدٍ من الصحيحين^(١).

ثم إن التخاريحَ المذكورةَ على الكتابين يُستفاد منها فائدتان: (٢)

إحداهما: علوُ الإسناد.

والثانية: الزيادةُ في قدر الصحيح لما يقع فيها من ألفاظٍ زائدةٍ وتنماتٍ في بعض الأحاديث تثبت صحتها بهذه التخاريح، لأنها واردةٌ بالأسانيد الثابتة في الصحيحين

(١) نبه الصنعاني، في (التوضيح) على أن أبا عبد الله الحميدى في خطبة كتابه بين اصطلاحه في هذه الزيادات، ووجه زيادتها. وأن الحافظ ابن حجر حققها فوجدها على ما بين في مصطلحه (توضيح التنقيح ٧٩/١).

(٢) على هامش (غ): [قال الشيخ محيي الدين فائدة ثالثة، وهي زيادة قوة الحديث]. وبمزيد تفصيل على هامش (ز): [وذكر النووي في شرح مسلم: يستفاد ثلاث فوائد: علو الإسناد، وزيادة قوة الحديث بكثرة طرقة، وزيادة ألفاظ صحيحة مفيدة. قال: ثم إنهم لم يلتزموا موافقة اللفظ، لكونهم يروونها بأسانيد أخرى فيقع في بعضها تفاوت، والله أعلم]. مقدمة النووي لشرح مسلم ٢٦/١.

وقال العراقي: «ولو قال إن هاتين الفائدتين من فائدة المستخرجات، كان أحسن. فإن فيها غير هاتين الفائدتين، فمن ذلك تكثير طرق الحديث ليرجح بها عند التعارض» التقييد: ٣٢ والتبصرة ٦٠/١.

وأضاف الصنعاني سبع فوائد للمستخرجات «لم يتعرض أحد لذكرها» فبلغ بها عشر فوائد (توضيح التنقيح ٧٤/١).

ثم قال: «وليست الزيادات على ما في الصحيحين، كلها» (٧٧/١).

أو أحدهما، وخارجةً من ذلك المخرج الثابت، والله أعلم^(١).

السادسة: ما أسنده «البخارى ومسلم» رحمهما الله، في كتابيهما بالإسناد المتصل، فذلك الذى حكما بصحته بلا إشكال. وأما المعلق^(٢) الذى حُذِفَ من مبتدأ إسناده واحداً أو أكثر - وأغلب ما وقع ذلك فى كتاب البخارى، وهو فى كتاب [٥ / و] مسلم^(٣) قليل جداً - ففي بعضه نظر. وينبغى أن نقول: ما كان من ذلك ونحوه بلفظ فيه جزمٌ وحكمٌ به على من علّقه عنه، فقد حكم بصحته عنه. مثاله: قال رسول الله ﷺ كذا وكذا؛ قال ابن عباس كذا؛ قال مجاهد كذا^(٤)؛ قال عفان كذا؛ قال القعنبي كذا؛ روى أبو هريرة كذا وكذا؛ وما أشبه ذلك من العبارات، فكل ذلك حكمٌ منه على من ذكره عنه، بأنه قد قال ذلك ورواه، فلن يستجيز إطلاق ذلك إلا إذا صحَّ عنده ذلك عنه. ثم إذا كان الذى علّق الحديث عنه دون الصحابة، فالحكمُ بصحته يتوقف على اتصال الإسنادِ بينه وبين الصحابي.

وأما ما لم يكن فى لفظه جزمٌ وحكم، مثل: روى عن رسول الله ﷺ كذا وكذا؛ أو: روى عن فلان كذا، أو: فى الباب عن النبي ﷺ كذا وكذا؛ فهذا وما أشبهه من الألفاظ، ليس فى شىءٍ منه حكمٌ منه بصحة ذلك عن ذكره عنه، لأن مثل هذه العبارات تستعمل فى الحديث الضعيف أيضاً. ومع ذلك، فإيراده له فى أثناء الصحيح، مُشعراً بصحة أصله إشعاراً يؤنسُ به ويُركن إليه، والله أعلم.

ثم إن ما يتقاعد من ذلك عن شرط الصحيح قليل، يوجد فى (كتاب البخارى) فى مواضع من تراجم الأبواب دون مقاصد الكتاب وموضوعه الذى يُشعر به اسمه الذى سماه به. وهو: (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله، وسننه وأيامه)

(١) «بلغ السباع بقراءتي عليه» ابن الفاسي على هامش (غ).

(٢) فى (ز، ع): [وهو الذى].

(٣) يبدأ من هنا سقط فى (غ) ينتهى عند قوله [لقتة الأمة بالقبول] فى المسألة السابعة. وما هنا من (ز)

مقابلا على متن ابن الصلاح بالتقييد والإيضاح.

وانظر معلقات البخارى فى (هدى السارى: الفصل الرابع) وهى مرتبة على الأبواب. وانظر بيان المعلق

القليل فى كتاب مسلم، فى مقدمة النووى لشرحه (١٦/١) وتقييد العراقى: ٣٢ وتوضيح التنقيح (١٣٦/١).

(٤) انظر تقييد العراقى: (٣٣).

وإلى الخصوص الذى بيّناه يرجع مطلقُ قوله: "ما أدخلتُ في كتاب الجامع إلا ما صحَّ*" وكذلك مطلقُ قولِ «الحافظ أبو نصر الوائلى السّجزي»: "أجمع أهل العلم، الفقهاء وغيرهم، أن رجلاً لو حلف بالطلاق أن جميع ما في كتاب البخارى مما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ، قد صحَّ عنه، ورسولُ الله ﷺ قاله لا شكَّ فيه؛ لا يحث، والمرأةُ بحالها في حبالته^(١)". وكذلك ما ذكره «أبو عبدالله الحميدى» في كتابه (الجمع بين الصحيحين) من قوله: "لم نجد من الأئمة الماضين، رضى الله عنهم أجمعين، من أفصح لنا في جميع ما جمعه بالصحة، إلا هذين الإمامين".

(١) على هامش (ز): [وكذا صحيح مسلم: قال إمام الحرمين: لو حلف إنسان بطلاق زوجته أن ما في كتابي البخارى ومسلم مما حكما بصحته من قول النبي ﷺ، لما ألزمته الطلاق ولا حنته، لإجماع المسلمين على صحتها. ذكره النووى عنه في (شرح مسلم). والله أعلم]. - مقدمة النووى ١٦/١-١٩. وانظر معه تخريج العلماء لقول إمام الحرمين أبى المعالى الجوينى، الفقيه الشافعى الأصولى، فى شروط الأئمة لابن طاهر (فوائد حديثية ١٩/ب) وتوضيح التنقيح ٩٩/١.

* المحاسن:

«فائدة: لا يقال: فقد قال فى باب قول الله عز وجل: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾: وقال الماجشون عن عبد الله بن الفضل عن أبى سلمة عن أبى هريرة: "فأكون أول من بعث". وقد أخرجه فى أحاديث الأنبياء عن ابن الفضل عن الأعرج عن أبى هريرة. وكذلك رواه مسلم والنسائى، وقال أبو مسعود الدمشقى: إنما يعرف هذا عن الأعرج - لا عن أبى سلمة - .
لأننا نقول: البخارى حافظ لا يُعترض عليه بمجرد أن لم نجد ذلك - انتهت « ٦/و.

- انظر (باب: وكان عرشه على الماء) فى كتاب التفسير من صحيح البخارى (فتح البارى ٢٤٤/٨) وكتاب يده الخلق، منه (فتح البارى ١٨٧/٦) وكتاب التوحيد (فتح البارى ٣٢٣/١٣).
وقابل على حديث أبى هريرة فى كتاب الفضائل، باب تفضيل نبينا ﷺ على جميع الخلائق، من صحيح مسلم (ح ٢٢٧٨/٣).
وقول أبى مسعود الدمشقى - الحافظ إبراهيم بن محمد بن عبيد، ت ٤٠٠ هـ - فى كتاب (أطراف الصحيحين): ابن حجر فى فتح البارى ٣٢٣/١٣.

فإنما المرادُ بكلِّ ذلك مقاصدُ الكتاب وموضوعه وفنونُ الأبواب، دون التراجُم ونحوها، لأن في بعضها ما ليس من ذلك قطعاً، مثل قول «البخارى»: «باب ما يذكر في الفخذ: ويروى عن ابن عباس وجرهد ومحمد بن جحش^(١)، عن النبي ﷺ: «الفخذ عورة^(٢)»، وقوله في أول باب من أبواب الغسل: وقال بهزُّ بن حكيم عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ: «الله أحقُّ أن يُستحيا منه^(٣)»، فهذا قطعاً ليس من شرطه، ولذلك لم يورده «الحميدى» في جمعه بين الصحيحين، فاعلم ذلك فإنه مهمٌّ خافٍ. والله أعلم*.

السابعة: وإذا انتهى الأمرُ في معرفة الصحيح إلى ما خرَّجه الأئمة في تصانيفهم الكافلة ببيان ذلك كما سبق ذكره، فالحاجةُ ماسَّةٌ إلى التنبيه على أقسامه باعتبار ذلك:

فأولها : صحيحٌ أخرجه البخارى ومسلم جميعاً^(٤).

الثانى : صحيحٌ انفرد به البخارى، أى: عن مسلم^(٥).

- (١) على هامش (ز) تراجم موجزة عن ابن عبد البر، لجرهد الأسلمى: (أفراد الجيم ١/٢٧٠ - ٣٥٥) ومحمد بن عبد الله، بن جحش الأسدى (الاستيعاب) باب محمد.
- (٢) كتاب الصلاة، باب ما جاء في الفخذ (مع فتح البارى ١/٢٣٥) وانظر تقييد العراقي: ٤٠.
- (٣) صحيح البخارى، ك الطهارة، باب من اغتسل عرياناً وحده ومن تستر، والتستر أولى (مع فتح البارى ١/٢٦٦).

ويُز بن حكيم، بن «معاوية بن حيدة القشيري، صاحب».

(٥،٤) «انضمام مسلم إلى البخارى، لم يأت بزيادة تُقوى رواية البخارى، بل من حيث صار له راويان فيما اتفقاً على إخراجها، إسناده ومتمنه معاً...»

«وليس ما اتفق عليه سواء، بل مراتب، منه متواتر ومشهور... وقد ينفرد البخارى بحديث له مخرج واحد، وينفرد مسلم بما تواتر. وإذن فليُحمَل ذلك على الأغلب».

توضيح التنقيح (١/٨٧ - ٨٨).

* المحاسن:

فائدة، لا يقال: فقد ذكر أشياء بصيغة: (ويذكر) ثم يخرجها في موضع آخر صححه. وفي موضع: (وروى) مع أن بعضه يكون صحيحاً؛

لأننا نقول: لا يلزم من قولنا: إنه لا يكون صحيحاً، أن يكون حكماً بالضعف، بل المراد: لا دلالة له على الصحة بمجرد هذا اللفظ، وقد يكون صحيحاً. انتهت « ٥/ظ.

- وانظر في (الفخذ عورة) سنن الدارقطنى ١/٢٢٤، ومشكل الآثار للطحاوى ٢/٢٨٣، وشرح معاني الآثار له (١/٤٧٣).

الثالث : صحيح انفرد به مسلم، أى: عن البخارى.

الرابع : صحيح على شرطها، لم يُخرجاه.

الخامس : صحيح على شرط البخارى، لم يُخرجه.

السادس : صحيح على شرط مسلم، لم يُخرجه^(١).

السابع : صحيح عند غيرهما، وليس على شرط واحدٍ منها.

هذه أمهات أقسامه، وأعلها الأول، وهو الذى يقول فيه أهل الحديث كثيراً: "صحيح متفق عليه". يطلقون ذلك ويعنون به اتفاق البخارى ومسلم، لا اتفاق الأمة عليه. لكن اتفاق الأمة عليه لازمٌ من ذلك وحاصل معه، باتفاق الأمة على تلقى ما اتفقا عليه بالقبول.

وهذا القسمُ جميعه مقطوع بصحته، والعلم اليقيني النظرى واقع به، خلافاً لقول من نفى ذلك محتجاً بأنه لا يفيد فى أصله إلا الظن وإنما تلقته^(٢) الأمة بالقبول، لأنه يجب عليهم العمل بالظن^(٣) والظن قد يخطئ.

وقد كنت أميل إلى هذا وأحسبه قوياً، ثم بان لى أن المذهب الذى اخترناه أولاً هو الصحيح، لأن ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ، والأمة فى إجماعها معصومة من الخطأ^(٤). ولهذا كان الإجماع المبتنى على الاجتهاد حجةً مقطوعاً بها. وأكثر إجماعات

(١) بيان شرط البخارى وشرط مسلم، فى تبصرة العراقى (١/٦٥) نقلاً عن (شروط الأئمة) للحازمى، ولاين طاهر المقدسى.

وانظر فى الأقسام الثلاثة الأولى، شروط الأئمة لابن طاهر (فوائد حديثية ٦٣/أ، ٦٥/ب).
(٢) انتهى السقط من (غ).

(٣) على هامش (ز): [قال فى (البرهان لإمام الحرمين) ما لفظه: "تم أطلق الفقهاء القول بأن خبر الآحاد لا يوجب العلم ويوجب العمل، وهذا تساهل منهم. والمقطوع به أنه لا يوجب العلم ولا العمل، فإنه لو ثبت وجوب العمل مقطوعاً به، لثبت العلم بوجوب العمل، وهذا يؤدى إلى إفضائه إلى نوع من العلم، وذلك بعيد؛ فإن ما هو مظنون فى نفسه يستحيل أن يقتضى علماً مبنوتاً. فالعمل بخبر الواحد، مستند إلى الأدلة التى سنقيمها على وجوب العمل عند خبر الواحد، وهذا تناقض فى اللفظ، ولسنا نشك فى أن أحداً من المحققين لا ينكر ما ذكرناه".]

قوبل على (البرهان: ج١ المسألة ٥٣٨) ط الدرجة ١٤٠٠هـ.

(٤) فى (توضيح التنقيح ١/١٢١، ١٢٣): الأمة معصومة من الضلالة، والخطأ ليس بضلالة... =

العلماء كذلك. وهذه نُكْتةٌ نَفِيسَةٌ نافعة. ومن فوائدها: القولُ بأن ما انفرد به «البخارى أو مسلم» مندرج في قبيل ما يُقَطَّعُ بصحته لتلقى الأمة كلِّ واحدٍ من كتابيها بالقبول، على الوجه الذى فصلناه من حالها فيما سبق، سوى أحرفٍ يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحُفَاطِ كـ«الدارقطنى» وغيره، وهى معروفة عند أهل هذا الشأن^(١)، والله أعلم.

= ولا تكبر في الخلافات.

وانظر مذهب ابن حزم في الإجماع، في (المحلّى ج١ الفقرات ٩٦-٩٨) ومذهب الزيدية في الإجماع السكوتى: صورته وحججه، وهل المعصوم الأمة أو مجتهديها؟ (التوضيح ٩٤/١) وبيان الإمام الجوينى للإجماع وتصور وقوعه، وحججه، وكيفية ثبوته، في (البرهان: المسائل ٦١٨-٦٧٥) من المجلد الأول.

(١) أوردها الحافظ ابن حجر في (المفصل الثامن، من هدى السارى: في سياق الأحاديث التى انتقدتها على الصحيح، حافظ عصره أبو الحسن الدارقطنى، وغيره من النقاد، وإيرادها حديثاً حديثاً على سياق الكتاب، وسياق ما حضر من الجواب عن ذلك).

وجملتها في هذا الفصل، عشرة أحاديث ومائة، مع ما على مسلم منها. وقال بعد (الحديث العاشر بعد المائة): «هذا جميع ما تعقبه الحُفَاطُ النقاد العارفون بعلل الأسانيد المطلعون على خفايا الطرق. وليس كلها أفراد البخارى بل شاركه مسلم في كثير منها كما تراه واضحاً ومرقوماً عليه رقم مسلم (م) وعدة ذلك اثنان وثلاثون حديثاً. فأفراده - أى البخارى - منها ثمانية وسبعون فقط. وليست كلها قاذحة، بل أكثرها الجوابُ عنه ظاهر والقدح فيه مندفع، وبعضها الجوابُ عنه محتمل، واليسيرُ منه في الجواب عنه تعسف كما شرحته مجملًا في أول الفصل وأوضحته مبينًا في أثر كل حديث منها»... (هدى السارى ٣٤٦ - ٣٨٣).

ومجمل العدد مما خولف فيه البخارى ومسلم، في شروط الأئمة لابن طاهر (٦٣/أ) فوائدها حديثية) وقابل على العدد في هدى السارى، ما نقله السيوطى في (تدريب الراوى ١٤٣/١) عن ابن حجر.

* المحاسن:

«فائدة وزيادة: قول النووى: وخالف فى ذلك المحققون والأكثرون عند عدم التواتر^(١). يؤيده أنه نقل عن «الشيخ أبى محمد بن عبد السلام» أنه عاب هذا =

(١) عبارة النووى: «وخالفه المحققون والأكثرون فقالوا: يفيد الظن ما لم يتواتر».

التقريب ١٣١/١

وقال ابن حجر في النخبة: «والخبر المَحْتَفُّ بالقرائن أنواع: منها ما أخرجه الشيخان في صحيحهما مما لم يبلغ حد التواتر، فإنه احتفت به قرائن، منها: جلالتهما في هذا الشأن وتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرها، وتلقى العلماء لكتابيهما بالقبول. وهذا التلقى وحده أقوى في إفادة العلم النظرى، من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر»: ص ٤١

= القول على ابن الصلاح، وقال إن المعتزلة يرون أن الأمة إذا عملت بحديث اقتضى ذلك القطع بصحته، وهو مذهب ردى.

وما قاله ابن عبد السلام والنووى ومن تبعهما ممنوع، فقد نقل بعض الحُفَّاط المتأخرين، رحمهم الله، عن جماعة من الشافعية كالاسفرائينى أبى إسحاق وأبى حامد والقاضى أبى الطيب وتلميذه أبى إسحاق الشيرازى؛ والسرخسى: من الحنفية؛ والقاضى عبد الوهاب من المالكية؛ وجماعة من الحنابلة كأبى يعلى، وأبى الخطاب، وابن حامد، وابن الزاغونى؛ وأكثر أهل الكلام من الأشعرية وغيرهم، منهم ابن فورك، وأهل الحديث قاطبة. ومذهب السلف عامة، أنهم يقطعون بالحديث الذى تلقته الأمة بالقبول. وفى (صفوة التصوف لابن طاهر المقدسى)، ودَّكر الصحيحين: أجمع المسلمون على ما أخرج فيها أو ما كان على شرطها.

وما سبق من الأقسام فى الصحيح، ذكر «الحاكم»^(١) تقسيماً غيره فقال: الصحيح من الحديث ينقسم إلى عشرة أقسام: خمسة متفق عليها، وخمسة مختلف فيها. فالأول: اختيار البخارى ومسلم وهو الدرجة الأولى من الصحيح الذى يرويه عن الصحابى المشهور راويان، ثم عن التابعى ثم تابع التابعى، كذلك إلى أحد الشيخين، والأحاديث المروية بهذا الشرط لا تبلغ عشرة آلاف. الثانى من الصحيح المتفق عليه: الحديث الصحيح بنقل العدول الضابطين، لكن ليس عن الصحابى فيه إلا راوٍ واحد. الثالث: الذى ليس عن التابعى فيه إلا راوٍ واحد. الرابع: الأفراد الغرائب التى يرويهما الثقات العدول ينفرد بها ثقة من الثقات وليس لها طرقٌ مخرجة فى الكتب. الخامس: أحاديث جماعة من الأئمة عن آبائهم عن أجدادهم، ولم تتواتر الرواية عن آبائهم عن أجدادهم إلا عنهم.

”وأما الخمسة المختلف فيها: فالمرسل صحيح عند جماعة أهل الكوفة. والمدلس إذا لم يذكر سماعه، صحيح عند جماعة من الكوفيين. والخبر الذى يرويه ثقة من الثقات عن إمام فيسنده ويرويه عنه جماعة من الثقات فيرسولونه، ورواية محدث =

(١) فى (المدخل): شروط الأئمة (٦٤ ب).

الثامنة: إذا ظهر بما قدمناه انحصارُ طريقِ معرفةِ الصحيحِ والحسنِ، الآن، في مراجعةِ الصحيحين وغيرهما من الكتبِ المعتمدة، فسيبيلُ من أراد العملَ أو الاحتجاجَ بذلك، إذا كان ممن يسوغُ له العملُ بالحديثِ أو الاحتجاجُ به لذي مذهب، أن يرجعَ إلى أصلٍ قد قابله هو أو ثقةٌ غيرهُ بأصولٍ صحيحةٍ متعددةٍ مرويةٍ برواياتٍ متنوعة، ليحصلَ له بذلك - مع اشتهاهِ هذه الكتبِ وبعدها عن أن تُقصدَ^(١) بالتبديل والتحريف - الثقةُ بصحة ما اتفقت عليه تلك الأصولُ. والله أعلم بالصواب^(٢).

* * *

(١) هنا ينتهي المسقط من (ص) ويبدأ ما بعده من صفحة ٢/ب.

(٢) بالصواب: من (غ، ز، ع) وليست في (ص).

وعلى هامش (غ)، بلغ السماع، في المجلس السادس.

وانظر النووي في مقدمة شرحه لمسلم (١٣/١ - ١٤) والعراقي في التقييد ٤٣، والتبصرة (١/٨٢).

وقال الصنعاني في (توضيح التنقيح) إن المقابلة على الأصول وجادة. والكلام هنا في النقل لا العمل، فلهم في

العمل شرائط غير شرائط الرواية (١/١٥٢).

= صحيح السماع صحيح الكتاب معروف السماع ظاهر العدالة، غير أنه لا يعرف ما يحدث به ولا يحفظه، وهذا صحيح عند أكثر أهل الحديث، ولا يحتج به أبو حنيفة ولا مالك. ورواية المبتدعة وأهل الأهواء مع الصدق في الرواية، مقبولة عند أكثر المحدثين. انتهت « ٦/و، ظ.

النوع الثاني معرفة الحسن من الحديث

روينا عن «أبي سليمان الخطابي» رحمه الله، أنه قال، بعد حكايته أن الحديث عند أهله ينقسم إلى الأقسام الثلاثة التي قدمنا ذكرها: «الحسن، ما عُرفَ مخرجه^(١) واشتهر رجاله، قال: وعليه مدارُّ أكثر الحديث وهو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء*»،^(٢). وروينا عن «أبي عيسى الترمذي» رضى الله عنه، أنه يريد بالحسن: «أن لا يكون في إسناده [٥/ظ] مَنْ يُتَّهم بالكذب، ولا يكون حديثًا شاذًّا، ويروى من غير وجه نحو ذلك»،^(٣)**

(١) على هامش (ص): [قال المؤلف: المدلس قبل بيانه، والمنقطع ما لم يعرف مخرجه. ففى قوله: ما عرف مخرجه: احتراز من ذلك] ٢/ب.

(٢) الخطابي (مقدمة معالم السنن: ٦).

قال العراقي: وعامة الشيء تطلق بإزاء معظم الشيء، وبإزاء جميعه. والظاهر أن الخطابي أراد الكل. ولو أراد الأكثر ما فرق بين العلماء والفقهاء». التبصرة ١/٩٠.

(٣) الترمذي، في آخر الجامع (٣٣٤/١٣) مع العارضة) وبه رد العراقي، ثم السيوطي، على العماد ابن كثير، حيث قال في اختصاره علوم الحديث - ص ٣٨ ط ٢ - «وهذا إن كان روى عن الترمذي ففى أى كتاب قاله وأين إسناده عنه؟».

- التقييد ٤٥، وتدريب الراوى ١٥٦/١.

* المحاسن:

«فائدة: معرفة المخرج، يخرج المدلس قبل ثباته، والمنقطع لا يقال: إن تم التعريف عند قوله: «رجاله» فالصحيح والضعيف كذلك. وإن كان آخر الكلام من جملة التعريف والمراد بقولنا: «عليه مدارُّ أكثر الحديث» بالنسبة إلى الأخبار والآثار وتعداد الطرق؛ فإن غالب ذلك لا يبلغ رتبة الصحيح المتفق عليه. انتهت». ٧/و

** «فائدة: هذا قد ذكره الترمذي في (جامعه) في أواخر كتاب العلل منه^(١).

انتهت» ٧/و.

(١) الجامع: العلل (٣٣٤/١٣)

ونقل العراقي في شرحه للألفية قول ابن المواق، أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المراكشي: أن الترمذي=

وقال بعض المتأخرين: الحديث الذي فيه ضعف قريب محتمل، هو الحديث الحسن، ويصلح للعمل به^(١).

قال الشيخ رضى الله عنه^(٢): كل ذلك مستبهم لا يشفى الغليل، وليس فيما ذكره «الترمذى، والخطابى» ما يفصل الحسن من الصحيح. وقد أمنت النظر في ذلك والبحث، جامعاً بين أطراف كلامهم، ملاحظاً مواقع استعمالهم، فتنقح لى واتضح أن الحديث الحسن قسبان:

أحدهما: الحديث الذى لا يخلو رجالُ إسناده من مستورٍ لم تحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلاً كثيراً الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث، أى لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث، ولا سبب آخر مُفسق؛ ويكون متن الحديث مع ذلك قد عُرِف، بأن روى مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر، حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله. أو بما له من شاهد، وهو ورود حديث آخر بنحوه، فخرج بذلك عن أن يكون شاذاً ومنكراً. وكلام «الترمذى» على هذا القسم يتنزل.

(١) «وأراد المصنف ببعض المتأخرين هنا: أبا الفرج ابن الجوزى، فإنه قال هكذا في كتابيه الموضوعات والعلل المتناهية» تقييد العراقى ٤٥.

وقوبل على ابن الجوزى في الموضوعات، المقدمة ٣٥/١.

- وعلى هامش (غ) بخط الفاسى؛ طرة من ش / أصل الشيخ شمس الدين ابن جميل / قوله: «فيه ضعف قريب محتمل؛ ليس مضبوطاً بضابط يتميز به القدر المحتمل من غيره. وإذا اضطرب هذا الوصف لم يحصل التعريف المميز للحقيقة».

(٢) فى (ص): [قال الشيخ المؤلف رضى الله عنه ونفع به المسلمون] ٢/ب وفى العراقية: [قلت]. وحيث يعلق ابن الصلاح على ما يورده فى المتن من أقوال غيره، يأتى التعليق غالباً فى نسخة (غ) بصيغة: قال الشيخ، أبقاه الله؛ وفيما يلى من (ص): قال المولى رحمه الله. وفى (ز) والعراقية: قلت. والضمير فيه لابن الصلاح.

وقد اكتفينا فى المتن بعبارة (غ). ونستغنى بهذا التنبيه، عن ذكر اختلاف النسخ فى صيغة هذه العبارة.

= لم يخص الحسن بصفة تميزه عن الصحيح، فلا يكون صحيحاً إلا وهو غير شاذ، ويكون رواه غير متهمين بل ثقات، قال: فظهر من هذا أن الحسن عند أبى عيسى صفة لا تخص هذا القسم بل قد يشركه فيها الصحيح.. فكل صحيح عنده حسن وليس كل حسن عنده صحيحاً. وعقب العراقى: «قال أبو الفتح اليعمرى: بقى أنه اشترط فى الحسن أن يروى من وجه آخر، ولم يشترط ذلك فى الصحيح».

(التبصرة ٨٥/١) وقوبل على أبى الفتح اليعمرى فى (شرح الترمذى: ل ٧/ب مخطوط تركيا).

القسم الثاني: أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة، غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح، لكونه يقصّر عنهم في الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال مَنْ يُعدُّ ما ينفرد به من حديثه منكرًا، ويُعتبر في كل هذا، مع سلامة الحديث من أن يكون شاذًا ومنكرًا. سلامته من أن يكون مُعلَّلًا.

وعلى القسم الثاني يتنزل كلامُ «الخطابي»^(١).

فهذا الذي ذكرناه، جامع لما تفرق في كلام مَنْ بلغنا كلامه في ذلك. وكان «الترمذي» ذكرَ أحد نوعي الحسن، وذكر «الخطابي» النوع الآخر، مقتصرًا كل واحدٍ منهما على ما رأى أنه يُشكِل، مُعْرِضًا عما رأى أنه لا يشكِل، أو أنه غفل عن البعض وذهل، والله أعلم.*

(١) نقل العراقي قول الشيخ تقي الدين - ابن دقيق العيد - في (الافتراح) بعد أن حكى تعريف ابن الصلاح للحسن: «وعليه فيه [مباحثات] ومناقشات» ونقل بعده عن مَنْ لم يسمه من المتأخرين، قال: يردُّ على القسم الأول المنقطع والمرسل الذي في رجاله مستور وروى مثله أو نحوه. ويرد على الثاني المرسل الذي اشتهر رجاله بما ذكر. قال: فالأحسن أن يقال: الحسن ما في إسناده المتصل مستور، له به شاهد أو مشهود، قاصر عن درجة الإتقان، وخلا من العلة والشذوذ، والله أعلم. (التقييد: ٤٧)
قابل على (الافتراح: ١٦٩ - ١٧٠) ط بغداد ١٤٠٢ - ١٩٨٢ م.

* المحاسن:

«فائدة وزيادة: نوع الحسن لما توسط بين الصحيح والضعيف عند الناظر، كأن شيئًا ينقدح في نفس الحافظ قد تقصّر عبارته عنه، كما قيل في الاستحسان، فلذلك صعب تعزيفه. ولا يقال: ما نسب إلى الخطابي والترمذي واحد، من جهة أن قول الخطابي: ما عرف مخرجه، كقول الترمذي: وروى نحوه من غير وجه. وقول الخطابي: «اشتهر رجاله» يعني بالسلامة من وصمة الكذب، هو كقول الترمذي: «ولا يكون في إسناده من يتهم بالكذب».

لأننا نقول: اشتهار الرجال أخصُّ من قول الترمذي: «ولا يكون في إسناده من يتهم بالكذب» لشموله المستور. ولما تبأينا تنزلاً على القسمين السابقين. وبعض المتأخرين - فيما سبق - يشبه أن يكون ابن الجوزي قد ذكره في كتاب (الموضوعات). وما نسب إلى الترمذي لا يفهم من اصطلاحه في (جامعه)، لقوله في كثير =

هذا تأصيل ذلك، ونوضحه بتنبهاتٍ وتفريعات:

أحدها: الحسنُ يتقاصرُ عن الصحيح، في أن الصحيح من شرطه أن يكون جميع [٦/و] رواته قد ثبتت عدالتهم وضبطهم وإتقانهم، إما بالنقل الصريح أو بطريق الاستفاضة، على ما سنينيه إن شاء الله تعالى. وذلك غير مُشترطٍ في الحسن، فإنه يُكتفى فيه بما سبق ذكره من مجيء الحديث من وجوه، وغير ذلك مما تقدم شرحه. وإذا استبعد ذلك من الفقهاء الشافعية مستبعداً، ذكرنا له نصُّ «الشافعي» رضي الله عنه في مراسيل التابعين: أنه يقبل منها "المرسل الذي جاء نحوه مسنداً، وكذلك لو وافقه مرسل آخر، أرسله من أخذ العلم عن غير رجال التابعي الأول" في كلامٍ له ذكر فيه وجوها من الاستدلال على صحة مخرج المرسل، بمجيئه من وجهٍ آخر^(١).

وذكرنا له أيضاً ما حكاه الإمام «أبو المظفر السمعاني»^(٢) وغيره عن بعض أصحاب

(١) الرسالة للإمام الشافعي: ١٩٨ وما بعدها. وقال: «وأما من بعد كبار التابعين، فلا» - ٢٠٠.
(٢) منصور بن محمد بن عبد الجبار، جد أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور، والد عبدالرحيم بن عبد الكريم. ويقع لبس، في الكنية والنسب بين أبي المظفر السمعاني منصور (ت ٤٨٩ هـ) وأبي المظفر السمعاني عبد الرحيم بن أبي سعد، المولود سنة ٥٣٧ هـ وتوفي بعد ٦١٧ هـ. وهو شيخ ابن الصلاح الذي ينقل في المقدمة عن: السمعاني، وعن أبي المظفر السمعاني، فيتميز المراد منها بصيغة التحمل: رواية وسامعاً من شيخه أبي المظفر عبد الكريم، وحكاية وبلاغاً عن الإمام أبي المظفر منصور، من فحول أهل النظر. ناظر على مذهب أبي حنيفة ثلاثين سنة ثم تحول شافعيّاً فاستحكم في المذهب وطار صيته، وله تصانيف في الخلاف والحديث والرجال (فوائد حديثية ١٦٩).

= من الأحاديث: "هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه". وإن كان ذكره صريحاً فهو مخالف لما في (جامعه) إلا أن ينزل قوله: "لا نعرفه إلا من هذا الوجه" على اللفظ دون اعتبار الشاهد للمعنى. ويُطلق الأحسنُ على الغريب أيضاً، فقد قال النخعي: "كانوا يكرهون إذا اجتمعوا أن يُخرج الرجل أحسن ما عنده"، قال السمعاني: عنى بالأحسن الغريب. وربما يطلق الحسن على المنكر. قيل لشعبة: لأى شيء لا تروى عن عبد الملك بن أبي سليمان، وهو حسن الحديث؟ قال: من حسنه فررت^(١) - انتهى «٧/و، ظ.

(١) رواه ابن أبي حاتم عن أبيه بسنده إلى أمية - بن خالد القيسي أبي عبد الله البصرى - قال: «قلت لشعبة: تحدث عن فلان وفلان، وتدع عبد الملك بن أبي سليمان؟ قال: تركته. قلت: إنه كان حسن الحديث. فقال: من حسنه فررت». الجرح والتعديل ١٤٦/١، أقوال شعبة في الرجال.

الشافعي من أنه: تُقبَلُ روايةُ المستور وإن لم تقبل شهادةُ المستور*.
ولذلك وجهٌ متَّجِهٌ، كيف وأنا لم نكتفِ في الحديث الحسن بمجردِ روايةِ المستور، على ما سبق آنفاً؟ والله أعلم.

الثاني: لعل الباحثَ الفهَمَ يقول: إنا نجد أحاديثَ محكوماً بضعفها مع كونها قد رُوِيَتْ بأسانيِدَ كثيرةٍ من وجوهٍ عديدة، مثل حديث: "الأذنان من الرأس" ونحوه، فهلا جعلتم ذلك وأمثاله من نوع الحسن لأن بعض ذلك عضد بعضاً، كما قلتم في نوع الحسن على ما سبق آنفاً؟

وجواب ذلك، أنه ليس كلُّ ضعفٍ في الحديث يزول بمجيئه من وجوه، بل ذلك يتفاوت: فمنه ضعف يُزيله ذلك، بأن يكون ضعفه ناشئاً من ضعفِ حفظِ راويه مع كونه من أهلِ الصدق والديانة. فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجهٍ آخر، عرفنا أنه مما قد حفظه ولم يختل فيه ضبطه له. وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال، زال بنحو ذلك، كما في المرسل الذي يُرسله إمامٌ حافظ، إذ فيه ضعفٌ قليل، يزول بروايته من وجهٍ آخر. ومن ذلك ضعفٌ لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف، وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته، وذلك كالضعف الذي ينشأ [٦/ظ] من كون الراوي متَّهماً بالكذب أو كون الحديث شاذاً**.

* المحاسن:

«زيادة: وقد اكتفى بالمستور في عقد النكاح، مع اعتبارِ العدالة في شاهدين. وهو ما يؤكد ما سبق. انتهت» ٨/و

** المحاسن:

«فائدة: لا يقال: ينجر بأن يروى من وجه صحيح؛ لأن الكلام فيها إذا رُوِيَ بطرقٍ كلُّ منها مثل الأخرى في ذلك الضعف. والتمثيل بحديث "الأذنان من الرأس" يعنى به: في تعدد طرقه التي لو انفرد كلُّ واحدةٍ منها لكانت ضعيفة. وقد قال «البيهقي» عن الطرق المذكورة: رُوِيَ حديثُ "الأذنان من الرأس" بأسانيِدَ ضعافٍ، أجودها حديثُ شهرٍ عن أبي أمامة وهو معلل. ويدخل تحت =

= كلام «البيهقي» حديث أبي هريرة، وأبي موسى، وأنس، وابن عمر، وابن عباس، وعائشة، وسلمة بن قيس الأشجعي. وزاد «ابن منده» في كتاب (المستخرج): عثمان بن عفان، وسمره بن جندب، وعبد عمرو...

ولا يقال: يرد على «البيهقي، وابن الصلاح» أنه صحَّ من رواية عبد الله بن زيد، التي خرَّجها «ابن ماجه» عن سويد بن سعيد - وهو ممن خرَّج له «مسلم» - عن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة وهو متفق عليه، عن شعبة عن حبيب بن زيد، وقد وثقه جماعة، عن عباد بن تميم، وهو متفق عليه، عن عبد الله بن زيد. ولذلك صححه «ابن حبان»؛ لأننا نقول: وقع التمثيل بطرق متعددة لم يصح شيء منها. وأما حديث ابن عباس «الأذنان من الرأس» فقد رواه «الدارقطني» مع كثير من الطرق السابقة، وقال: كلها ضعيفة. ولم يروه من حديث عبد الله بن زيد، لكن قال «ابن القطان»: حديث ابن عباس الذي فيه «الأذنان من الرأس» إما صحيح، أو حسن. انتهت «٨/ظ.

- ما هنا عن البيهقي، في سننه الكبرى ٦٦/١

وابن ماجه: ك الطهارة، باب الأذنان من الرأس. ح (٤٤٣) وفي الزوائد: هذا إسناد حسن إن كان سويد حفظه. ثم من رواية حماد بن زيد عن سنان عن شهر عن أبي أمامة (ح ٤٤٤) ويأتي ما فيها لأبي داود. ثم من حديث عن أبي هريرة (ح ٤٤٥) بإسناد قال في الزوائد: ضعيف بضعف اثنين من رجاله. وحديث الباب في الترمذي، عن شهر عن أبي أمامة، ومعه في الباب من عدة طرق (٥٤/١ مع العارضة) وأخرجه أبو داود في صفة وضوئه ﷺ، من طريق سليمان بن حرب وقتيبة بن سعيد، عن حماد بن زيد عن سنان بن ربيعة عن شهر عن أبي أمامة، فذكر وضوء النبي ﷺ، وفيه «الأذنان من الرأس» قال قتبية: قال حماد: لا أدري، هو من قول النبي ﷺ أو من قول أبي أمامة؟ (ح ١٣٤).

وجمع الدارقطني في كتاب الطهارة من (سننه: ما روى من قول النبي ﷺ: «الأذنان من الرأس» من مختلف طرقه، مرفوعاً وموقوفاً ومرسلاً (ح ١ - ٤٧) ما أعله منها وما صححه. وهو في مسند أحمد من حديث شهر عن أبي أمامة مرفوعاً.

وفي (العلل للدارقطني) سئل عن حديث عائشة رضي الله عنها، فيه. فذكر رواية عصام بن يوسف عن ابن المبارك عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عائشة، ورواية الفضل بن موسى عن ابن جريج. قال: «وكلتا الروايتين وهم في المتن والإسناد. والصحيح: عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري مرسلاً عن النبي ﷺ أنه قال: «مضمضوا واستنشقوا، والأذنان من الرأس». وكذلك رواه الثوري وهام ووکیع وعبد الرزاق وابن عيينة وأصحاب ابن جريج. وهو الصواب» ٥/٢٨ خط.

وهذه جملة تفاصيلها تُدرَك بالمباشرة والبحث، فاعلم ذلك فإنه من النفائس العزيزة، والله أعلم^(١).

الثالث: إذا كان راوي الحديث متأخراً عن درجة أهل الحفظ والإتقان، غير أنه من المشهورين بالصدق والستّر، ورُوِيَ مع ذلك حديثه من غير وجه، فقد اجتمعت له القوة من الجهتين، وذلك يرقى حديثه من درجة الحسن إلى درجة الصحيح.

مثاله: حديث محمد بن عمرو، عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: "لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة^(٢)". فمحمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة، لكنه لم يكن من أهل الإتقان، حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه، ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته، فحديثه من هذه الجهة حسن، فلما انضم إلى ذلك كونه رُوِيَ من أوجهٍ أخرى، زال بذلك ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه، وانجبر به ذلك النقص اليسير، فصحَّ هذا الإسناد والتحق بدرجة الصحيح، والله أعلم.

الرابع: «كتاب أبي عيسى الترمذي» رحمه الله، أصل في معرفة الحديث الحسن، وهو الذي نوه باسمه وأكثر من ذكره في (جامعه) ويوجد في متفرقات من كلام بعض مشايخه والطبقة التي قبله كأحمد بن حنبل والبخاري وغيرهما.*

(١) على هامش (غ) بخط الفاسي: بلغ السماع بقراءتي عليه في المجلس السابع.

(٢) رواية محمد بن عمرو بن علقمة، بن أبي وقاص الليثي، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، عن أبي هريرة: في جامع الترمذي، ك الطهارة، باب ما جاء في السواك. وانظر الأقوال في محمد بن عمرو، بالمرح والتعديل (٣٠/٨ ت ١٣٨) وتهذيب التهذيب (٣٧٥/٩ ت ٦١٧) وحديث السواك، رواه مالك في الموطأ (طهارة، ما جاء في السواك ح ١١٥) من حديث الزهري عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة. (مع التمهيد (١٩٤/٧) والبخاري في كتاب الجمعة، باب السواك يوم الجمعة، من حديث مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً (مع فتح الباري ٢/٢٥٥) وأخرجه مسلم في باب السواك من كتاب الطهارة، من حديث سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة (ح ٢٥٢/٤٢).

* المحاسن:

«فائدة: لا يقال: «يعقوب بن شيبه»، تلميذ ابن المديني، أكثر من تحسين الأحاديث، وفي مواضع كثيرة يجمع بين الحسن والصحة. و«أبو علي الطوسي» شيخ أبي حاتم الرازي، جمع في كتابه (الأحكام) بين الحسن والصحة والغرابية إثر كل حديث. وكان =

وتختلف النسخ من كتاب الترمذى في قوله: "هذا حديث حسن" أو: "هذا حديث حسن صحيح" ونحو ذلك. فينبغي أن تصحح أصلك به بجماعة أصول وتعمد على ما اتفقت عليه. ونص «الدارقطنى» في (سننه) على كثير من ذلك. ومن مظانه (سنن أبي داود السجستاني) رحمه الله. روينا عنه أنه قال: "ذكرت فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه^(١)". وروينا عنه أيضاً ما معناه: أنه يذكر في كل باب أصح ما عرفه في ذلك الباب. وقال: "ما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته، [٧/ظ] وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصح من بعض".^(٢) *

(١) الخطيب، بسنده إلى أبي بكر ابن داسه، قال: «سمعت أبا داود يقول: «كُتِبَ عن رسول الله ﷺ خمسمائة ألف حديث، انتخبت منها ما ضمنته هذا الكتاب، جمعت فيه أربعة آلاف وثمانمائة حديث، ذكرت فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه». ترجمة أبي داود في تاريخ بغداد ٥٧/٩، وتقييد ابن نقطة (ل ٩٦) من طريق الخطيب.

(٢) يبدأ سقط في (غ) نحو ورقة، ونقله من (ص) مقابلاً على (ع، ز).

(٣) رسالة أبي داود إلى أهل مكة: ٢٧ وشرح السلفى لمقدمة معالم السنن: ٣٦٥/٤. قال أبو الفتح اليعمرى: «وأن الإمام أبا عمرو، رحمه الله، زعم أن من مظان الحسن كتاب أبي داود، وإنما أخذ ذلك من قوله: ذكرت فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه. وقد قال إنه يذكر في كتابه في كل باب أصح ما عرفه في ذلك الباب. وقال: "ما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصح من بعض" فلم يرسم شيئاً بالحسن». (شرح الترمذى لليعمرى: ل ٦/أ) تركية. وانظر تقييد العراقي ٥٣، ٥٤ وتبصرته ٩٥/١، ١٠٠.

= في عصر الترمذى^(١).

لأننا نقول: لم يشتهر ذلك كاشتهاره عن الترمذى. انتهت» ٨/ظ.

* المحاسن:

"زيادة: وجاء عنه: "وما سكت عنه فهو حسن". إلا أن الرواية لسُنن أبي داود مختلفة، يوجد في بعضها كلام وحديث ليس في الأخرى. و «للأجربى»، عنه: أسأله كذا فيحتمل قوله: وما سكت عنه، أى في السنن، ويحتمل مطلقاً. والأول أقرب. انتهت» ٨/ظ.

(١) أبو على الطوسى. الحسن بن على بن نصر الخراسانى، «له كتاب الأحكام على منط جامع الترمذى» - طبقات الحفاظ ٧٥٣/٣٣٠ - روى عنه شيخه أبو حاتم الرازى حكايات، كما جاء في تذكرة الحفاظ - ٧٨٧/٣ - وتوفى أبو على سنة ٣١٢هـ ولم يذكره ابن أبى حاتم الرازى فى (الجرح والتعديل) وتوفى أبو حاتم سنة ٢٧٧هـ، وأبو عيسى الترمذى سنة ٢٧٩هـ. وانظر تقييد العراقي: ٥١-٥٢.

قلت: فعلى هذا، ما وجدناه في كتابه مذكوراً مطلقاً، وليس في واحدٍ من الصحيحين، ولا نصّ على صحته أحدٌ من مميّز بين الصحيح والحسن، عرفناه بأنه من الحسن عند «أبي داود» وقد يكون في ذلك ما ليس بحسن عند غيره^(١)، ولا مندرج^(٢) فيما حققنا ضبط الحسن به عل ما سبق، إذ حكى «أبو عبد الله بن منده الحافظ» أنه سمع «محمد بن سعد الباوردي^(٣)» بمصر يقول: «كان من مذهب أبي عبد الرحمن النسائي، أن يُخرج عن كل من لم يُجمع على تركه» قال ابن منده: «وكذلك أبو داود السجستاني، يأخذ مأخذَهُ ويُخرج الإسناد الضعيف، إذا لم يجد في الباب غيره، لأنه أقوى عنده من رأى الرجال»* والله أعلم.

الخامس: ما صار إليه صاحب (المصاييح)^(٤) رحمه الله من تقسيم أحاديثه إلى نوعين: الصّاح والحسان، مُريداً بالصّاح: ما ورد في أحد الصحيحين أو فيهما، وبالحسان:

(١) تعقبه الحافظ أبو عبد الله محمد بن عمر بن رشيد السبتي فيما نقل عنه الحافظ أبو الفتح ابن سيد الناس اليعمرى، «وذلك بأن قال: ليس يلزم أن يستفاد من كون الحديث لم ينص عليه أبو داود بضعف، ولا نص عليه غيره بصحة، أن الحديث عند أبي داود حسن، إذ قد يكون عنده صحيحاً وإن لم يكن عند غيره كذلك» قال أبو الفتح: وهذا تعقب حسن، لكنه ربما نبه عليه قول الإمام أبي عمرو «وقد يكون من ذلك ما ليس بحسن عند غيره؛ لأنه يجوز أن يخالف حكمه حكم غيره في طرف، فكذا يجوز أن يخالفه في طرف آخر. (شرح الترمذى النسخة التركية: ١٧). خط.

(٢) من (ز) والعراقية. ويظمن به السياق. وفي (خ): [غير مدرج] وموضع الكلمة في (ص) فيه خرم، من أثر البلى.

(٣) فوقها في (ز): [مدينة بخراسان]. يعنى بلدة «الباوردي» التي ينسب إليها. وفي معجم البلدان لياقوت: (باورد، يفتح الواو وسكون الراء، وهي أبيورد: بلد بخراسان بين سرخس ونسا) واقتصر في (اللباب ١/١١٥) على أنها بلدة بنواحي خراسان يقال لها أبيورد.

(٤) صاحب المصاييح هو «الإمام البغوي» ركن الدين أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء الشافعي، محيي السنة. ت ٥١٦ هـ بمرو.

* المحاسن:

«فائدة: يقرب من هذا، ما ذكره «الماوردي» من احتجاج «الشافعي» بالمرسل إذا لم يوجد دلالة سواه. وقد نقل ابن المنذر عن «أحمد بن حنبل» رضى الله عنه، أنه كان يحتج بعمر وبن شعيب عن أبيه عن جدّه، إذا لم يكن في الباب غيره. سيأتى لذلك مزيداً إيضاح في موضعه. انتهت» ٩/و

ما أورده أبو داودَ والترمذى وأشباهُهما في تصانيفهم. فهذا اصطلاح لا يُعرف. وليس الحسنُ عند أهل الحديث عبارةً عن ذلك. وهذه الكتبُ تشتمل على حسنٍ وغيرِ حسنٍ، كما سبق بيانهُ*، والله أعلم.^(١)

السادس: كتبُ المسانيدِ غيرُ ملتحقَةٍ بالكتبِ الخمسة - التي هي: الصحيحان، وسُنن أبي داودَ، وسُنن النسائي، وجامعُ الترمذى - وما جرى مجراها في الاحتجاج بها والركونُ إلى ما يوردُ فيها مطلقاً: كمسندِ أبي داودَ الطيالسي، ومسندِ عبيدالله بن موسى، ومسندِ أحمد بن حنبل، ومسندِ إسحاق بن راهويه، ومسندِ عبد بن حميد، ومسندِ الدارمي^(٢)،

(١) على هامش ص بخط الحافظ العراقي ما صورته: بلغ ناصر الدين محمد، ولد قاضي القضاة كمال الدين ابن العديم، قراءة على من أول الثاني من التعريفات إلى آخر الخامس، قراءة بحث ونظر. وعمه زين الدين وعبد الرحمن، وشمس الدين محمد بن خليل الحلبي، ساعا. كتبه عبد الرحيم بن الحسين.
(٢) على هامش (ص): بخط النسخة: [قال المؤلف: هو مسند عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، رحمه الله]. أبو محمد السمرقندي الحافظ - ٢٥٥ هـ.

قال العراقي في تقييده على ابن الصلاح: إن عده مسند الدارمي في جملة هذه المسانيد، مما أُفرد فيه حديث كل صحابي وحده، وهم منه، فإنه مرتب على الأبواب كالكتب الخمسة، واشتهر تسميته بالمسند كما سُمي البخاري: المسند الجامع الصحيح، وإن كان مرتباً على الأبواب لكون أحاديثه مسندة. إلا أن مسند الدارمي كثير الأحاديث المرسلَة والمنقطعة والمعضلة والمقطوعة، والله أعلم. وانظر معه (توضيح التنقيح: ٢٣٠/١)

* المحاسن:

«فائدة: لا يقال: الاصطلاحاتُ لا مشاحةٌ فيها^(١)، فقد قال «البغوي»: «أردتُ بالصحيح ما خرج في كتاب الشيخين؛ وبالحسن ما أورده أبو داودَ وأبو عيسى وغيرُهما؛ وما كان فيهما من غريبٍ وضعيفٍ أشرتُ إليه، وأعرضتُ عن ذكر ما كان منكراً أو موضوعاً» وقد بوب على الصحيح والحسن والغريب وغيرهما؛ لأننا نقول: يقع الاعتراضُ من وجه آخر، وهو أن فيها أحاديثَ صحيحةً ليست في الصحيحين، وباصطلاحه يخرج عن ذلك لمرتبةِ الحسن. ولم يقل بذلك أحدٌ غيره. انتهت» ٩/و

(١) نقل العراقي الاعتراض بأن لا مشاحة في اصطلاح البغوي، وقال: «فالإيراد باق في مزجه صحيح ما في السنن، بما فيها من الحسن. وكأنه سكت عن بيان ذلك لاشتراكهما في الاحتجاج به والله أعلم» (التقييد ٥٦) ونقل السيوطي فيه: «قال التاج التبريزي: لا أزال أتعجب من الشيخين: ابن الصلاح والنووي في اعتراضها على البغوي مع أن المقرر أنه لا مشاحة في الاصطلاح، وكذا مشى عليه علماء العجم، آخرهم شيخنا العلامة الكافيجي في مختصره» تدریب الراوی ١٦٥/١.

ومسند أبي يعلى الموصلي، ومسند الحسن بن سفيان، ومسند البزار أبي بكر؛ وأشباهاها. فهذه عادتهم فيها أن يُخرجوا في مسند كل صحابي ما رَوَّه من حديثه، غير متقيدين بأن يكون حديثاً محتجاً به. فلهذا تأخرت مرتبتها - وإن جلت لجلالة مؤلفيها - عن مرتبة الكتب الخمسة وما التحق بها من الكتب المصنفة على الأبواب* . والله أعلم.

السابع: قولهم: "هذا حديث صحيح الإسناد، أو حسن الإسناد" دون قولهم: "هذا حديث صحيح، أو حديث حسن" لأنه قد يقال: "هذا حديث صحيح الإسناد" ولا يصح

* المحاسن:

«فائدة: المساند، يجوزُ لك أن تُثبتَ الياءَ فيها، والأولى ألا تُثبت. وقد صنفتُ على ذلك مصنفًا سميتُه (ذكر الأسانيد في لفظ المسانيد) فليُنظر ما فيه فإنه من المَهْمَات. وعدُّ (الدارمي) في المسندات التي صنفت على مسانيد الصحابة دون الأبواب، فيه نظر: فالموجود للدارمي مصنف على الأبواب: الطهارة وغيرها. وقد جاء عن «إسحاق بن راهويه» أنه قال: خرَّجتُ عن كلِّ صحابيٍّ أمثل ما ورد عنه. ذكره «أبو زرعة الرازي». (ومسند البزار) يبين فيه الكلامَ على الحديث. وجاء عن «أحمد بن حنبل» أنه قال: "هذا الكتابُ جمعته وانتقيته من أكثر من سبعمائة وخمسين ألفاً، فما اختلف المسلمون فيه من حديث رسول الله ﷺ فارجعوا إليه، فإن كان فيه، وإلا فليس بحجة" قال «أبو موسى المدني»: "ولم يُخرج أحمدٌ إلا عمن ثبت عنده صدقه وديانته، دون من طعن في أمانته". يدل على ذلك قولُ عبد الله ابنه: "سألتُ أبي عن عبد العزيز بن أبان^(١)، فقال: لم أُخرج عنه في المسند شيئاً" قال «أبو موسى»: "ومن الدليل على أن ما أودعه مسنده احتاط فيه إسناداً وامتناً ولم يورد فيه إلا ما صحَّ عنده، ضربُه على أحاديث رجالٍ ترك الرواية عنهم؛ وروى عنهم في غير المسند" وأما (مسند الدارمي) فقد أطلق عليه جماعة من الحفاظ اسم الصحيح. انتهت « ٩/ظ

(١) عبدالعزيز بن أبان الأموي القرشي، أبو خالد الكوفي نزيل بغداد - ت - (العلل للإمام أحمد ١/٢٢٨،

٣٦٢ - وعنه ابن حجر في تهذيب التهذيب ٦ رقم ٦٣٤ - وضعفاء البخاري ٧٥ والنسائي ٧٢ والجرح والتعديل

٣٧٧/٢/٢ والضعفاء والمتروكون للدارقطني (٣٤٨) وانظر تبصرة العراقي ١/١٠٧ ونخبة ابن حجر ٧٣-٧٩.

لكونه شاذًا أو معللاً. غير أن المصنّف المعتمد منهم إذا اقتصر على قوله: "إنه صحيح الإسناد" (١)، ولم يذكر له علة ولم يقدح فيه، فالظاهر منه الحكم له بأنه صحيح في نفسه، لأن عدم العلة والقادح هو الأصل والظاهر. والله أعلم.

الثامن: في قول «الترمذي» وغيره: "هذا حديث حسن صحيح" (٢) إشكال: لأن الحسن قاصر عن الصحيح كما سبق إيضاحه، ففي الجمع بينهما في حديث واحد، جمع بين نفي ذلك القصور وإثباته. وجوابه أن ذلك راجع إلى الإسناد: فإذا روى الحديث الواحد بإسنادين، أحدهما إسناد حسن والآخر إسناد صحيح، استقام أن يقال فيه: إنه حديث حسن صحيح، أي أنه حسن بالنسبة إلى إسناد، صحيح بالنسبة إلى إسناد آخر. على أنه غير مستنكر أن يكون بعض من قال ذلك، أراد بالحسن معناه اللغوي، وهو ما تميل إليه النفس ولا ياباه القلب، دون المعنى الاصطلاحي الذي نحن بصدده، فاعلم ذلك؛ والله أعلم*.

(١) على هامش (غ) بخط الفاسي: [وجدت بخط شيخنا: سئل المصنف ابن الصلاح في فتاويه فأجاب، بأنه متى كان المتن غير صحيح فمحال أن يصح إسناده على الشرط المذكور، لأن شرطه ألا يكون شاذًا ولا معللاً، فلأجله لا يصح المتن. فإذا أطلق عليه أنه إسناد صحيح، فمعناه أن رجال إسناده عدول ثقات، لا غير] - وانظر نخبة الفكر: ٩٣.

(٢) على هامش (غ) ووجدت بخطه أيده الله: [قال المؤلف: وجدت في أصل الحافظ أبي حازم العبدوى بكتاب الترمذي في حديث معاذ: "فيم يختصم الملاء الأعلى؟" سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال: هذا حديث حسن صحيح. والله أعلم].

وعلى هامش (ص): [قال المؤلف] فذكره. وحديث "فيم يختصم الملاء الأعلى" في سنن الدارمي ١٢٦/٢ من حديث عبد الرحمن بن عائش الحضرمي، مرفوعًا. ورواه أحمد والطبراني والبخاري، من عدة طرق في بعضها مقال (بجمع الزوائد، كالتعبير، باب فيما رآه النبي ﷺ في المنام: ١٧٦/٧-١٧٨).

* المحاسن:

«فائدة: لا يقال: ما ذكر أولاً يرده قول «الترمذي» في بعض الأحاديث: هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

لأننا نقول: أراد «الترمذي» بذلك انفراد أحد روايته، لا أن المتن منفرد به. وبدل لهذا أنه يقول في بعض الأحاديث: «غريب من هذا الوجه، يستغرب من حديث فلان» كقوله في حديث خالد عن ابن سيرين عن أبي هريرة مرفوعًا: "من أشار إلى أخيه بحديدة" =

التاسع: من أهل الحديث من لا يُفردُ نوعَ الحَسَنِ ويجعله مندرجاً في أنواع الصحيح، لاندراجِهِ في أنواع ما يَحْتَجُّ بِهِ. وهو الظاهر من كلام «الحاكم أبي عبد الله

= «هذا حديث حسن [صحيح] غريب من هذا الوجه، يستغرب من حديث خالد»^(١).

وأما ما ذكر - ابن الصلاح - أخيراً ففيه نظر: لقول «الترمذي» ذلك في أحاديث مروية في صفة جهنم، والحدود والقصاص، ونحو ذلك. وأيضاً فالأحاديث الموضوعه فيها، لا يحل إطلاق الحَسَنِ عليها. والانفصالُ عنه أن يُقال: ولو كان في الأمور المذكورة، كان حسناً باعتبار ما فيه من الوعيد والزجر بالأساليب البديعة. وأما الموضوع فلا يرد، لأن الكلام فيما بين الصحة والحسن، وهو غير داخل. وأجاب «الشيخ أبو الفتح القشيري»: أن قصور الحَسَنِ عن الصحيح، إنما يجيء إذا اقتصر على الحَسَنِ، أما إذا جمع بينهما فلا قصور حينئذ. وبيان ذلك أن للرواة صفات تقتضي قبول روايتهم، وتلك الصفات متفاوتة: كالتيقظ والحفظ والإتقان مثلاً، ودونها الصدق وعدم التهمة بالكذب. فوجود الدرجة الدنيا كالصدق مثلاً، لا ينافيه وجود ما هو أعلى منه كالحفظ والإتقان؛ وكذلك إذا وُجِدَت الدرجة العليا، لم يناف ذلك وجود الدنيا مع الصدق، فصَحَّ أن يقال: حَسَنٌ باعتبار الصفة الدنيا، صحيحٌ باعتبار الصفة العليا. ويلزم على هذا أن يكون كل صحيح حسناً، ويلتزمه ويؤيده ورود قول المتقدمين: هذا حديث حسن؛ في الأحاديث الصحيحة. انتهى كلام القشيري^(٢). وقيل: الجمع بين الحَسَنِ والصحة رتبة متوسطة بين الحسن المجرد والصحيح، فأعلاها ما تحض فيه وصف الصحة، وأدناها ما تحض فيه وصف الحسن، وأوسطها ما جمع بينهما، وفيه نظر. انتهت» ١٠/ظ.

(١) ك الفتن، باب ما جاء في إشارة المسلم إلى أخيه (٧/٩ مع عارضة الأحوذى) من حديث خالد الحذاء عن ابن سيرين عن أبي هريرة.

وانظر صحيح البخارى، ك الفتن، باب قول النبي ﷺ: «من حمل علينا السلاح فليس منا»، وصحيح مسلم: ك البر والصلة باب النهي عن الإشارة بالسلاح إلى مسلم. وصححه الدارقطني من حديث الأنصارى ويزيد بن هرون عن ابن عون عن ابن سيرين، وعياد وهشام ومحبوب بن الحسن عن خالد عن ابن سيرين (العلل: ل ١٢٨/٣) خط.

(٢) بتصرف يسير، من الاقتراح لأبي الفتح القشيري ابن دقيق العيد: ١٧٥-١٧٦.

وانظر تقييد العراقي (٦٠-٦١) والتبصرة (١٠٩/١-١١١).

الحافظ» في (تصرفاته) وإليه يومئ في تسميته كتاب الترمذى (بالجامع الصحيح) وأطلق «الخطيب أبو بكر» أيضاً عليه اسم الصحيح، وعلى كتاب النسائي.

وذكر «الحافظ أبو طاهر السلفى» الكتب الخمسة وقال: «اتفق على صحتها علماء الشرق والغرب»^(١). وهذا تساهل، لأن فيها ما صرحوا بكونه ضعيفاً أو منكراً أو نحو ذلك من أوصاف الضعيف. وصرح «أبوداود» فيما قدمنا روايته عنه، بانقسام ما في [٧/و] كتابه إلى صحيح وغيره، و«الترمذى» مُصرِّح فيما فى كتابه، بالتمييز بين الصحيح والحسن. ثم إن مَنْ سَمَى الحسن صحيحاً، لا ينكر أنه دون الصحيح المقدم المبين أولاً، فهذا إذاً اختلافٌ فى العبارة دون المعنى* والله أعلم^(٢).

(١) قابل على شرح السلفى لمقدمة معالم السنن: ٣٥٧/٤.

(٢) على هامش (ص) بخط الحافظ العراقى ما صورته: بلغ ناصر الدين محمد ولد قاضى القضاة كمال الدين ابن العديم. قراءة بحث على، وعمه زين الدين عبد الرحمن وشمس الدين محمد بن خليل الحلبي سماعاً. كتبه عبد الرحيم بن الحسين وعلى هامش (غ) بخط ابن الفاسى: بلغ السماع قراءة عليه.

* المحاسن:

«فائدة: لا يقال: الذى ذكره «السلفى» فى (شرح مقدمة السنن للخطابى) ما نُصِّه: «وكتابُ أبى داودَ أحدُ الكتبِ الخمسةِ التى اتفقَ أهلُ الحلِّ والعقدِ من الفقهاءِ وحُفَّاظِ الحديثِ الأعلامِ النبهاءِ على قبولها والحكم بصحةِ أصولها»^(١). فهذه لا إيرادَ عليها، ولا يخالف كلامَ غيره؛

لأننا نقول: قوله: «على قبولها والحكم بصحةِ أصولها» إما أن يريدَ به مجموعَ ما فيها، أو البعض. ولا يصح إرادةُ المجموع لما تقدم، ولا البعض لأن «البخارى ومسلما» ليسا كذلك، بل تلقتهما الأمةُ بالقبول كما تقدم - انتهت». ١٠/ظ-١١/و.

(١) بعده فى شرح السلفى لمقدمة الخطابى لمعالم السنن: «بعد الموطأ المتفق على صحته وعلو درجة مصنفه

ورتيته». ذيل معالم السنن. ٣٥٧/٤.

وانظر تقييد العراقى: ٦٠ - ٦٢.

النوع الثالث معرفة الضعيف من الحديث

كُلُّ حَدِيثٍ لَمْ يَجْتَمِعْ فِيهِ صِفَاتُ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، وَلَا صِفَاتُ الْحَدِيثِ الْحَسَنِ، الْمَذْكُورَاتُ فِيهَا تَقْدَمُ، فَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ^(١). وَأَطْنَبَ «أَبُو حَاتِمِ بْنِ حَبَّانَ الْبُسْتِيُّ» فِي تَقْسِيمِهِ، فَبَلَّغَ بِهِ خَمْسِينَ قِسْمًا إِلَّا وَاحِدًا. وَمَا ذَكَرْتُهُ ضَابِطٌ جَامِعٌ لِجَمِيعِ ذَلِكَ.

وَسَبِيلٌ مِنْ أَرَادَ الْبَسْطَ: أَنْ يَعْمَدَ إِلَى صِفَةٍ مُعَيَّنَةٍ مِنْهَا فَيَجْعَلُ مَا عُدِمَتْ فِيهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَخْلُفَهَا جَابِرٌ - عَلَى حَسَبِ مَا تَقَرَّرَ فِي نَوْعِ الْحَسَنِ - قِسْمًا وَاحِدًا، ثُمَّ مَا عُدِمَتْ فِيهِ تِلْكَ الصِّفَةُ مَعَ صِفَةٍ أُخْرَى مُعَيَّنَةٍ، قِسْمًا ثَانِيًا. ثُمَّ مَا عُدِمَتْ فِيهِ مَعَ صِفَتَيْنِ مُعَيَّنَتَيْنِ، قِسْمًا ثَالِثًا. وَهَكَذَا إِلَى أَنْ يَسْتَوْفَى الصِّفَاتِ الْمَذْكُورَاتِ جَمْعًا. ثُمَّ يَعُودُ وَيُعَيِّنُ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ صِفَةً غَيْرَ الَّتِي عَيَّنَهَا أَوَّلًا، وَيَجْعَلُ مَا عُدِمَتْ فِيهِ وَحَدَهَا قِسْمًا، ثُمَّ الْقِسْمَ الْآخَرَ مَا عُدِمَتْ فِيهِ مَعَ عَدَمِ صِفَةٍ أُخْرَى، وَلِتَكُنَ الصِّفَةُ الْأُخْرَى غَيْرَ الصِّفَةِ الْأُولَى الْمَبْدُوءِ بِهَا، لِكُونَ ذَلِكَ سَبَقَ فِي أَقْسَامِ عَدَمِ الصِّفَةِ الْأُولَى. وَهَكَذَا هَلُمَّ جَرًّا، إِلَى آخِرِ الصِّفَاتِ.

ثُمَّ مَا عُدِمَ فِيهِ جَمِيعُ الصِّفَاتِ، هُوَ الْقِسْمُ الْآخِرُ^(٢) الْأَرْدَلُ. وَمَا كَانَ مِنَ الصِّفَاتِ لَهُ شُرُوطٌ، فَاعْمَلْ فِي شُرُوطِهِ نَحْوَ ذَلِكَ، فَتَتَضَاعَفُ بِذَلِكَ الْأَقْسَامُ*.

(١) على هامش (غ) طرة بخط ابن الفاسي، بأوهى الأسانيد، مقيدة بمجال، عن أبي نعيم، كالتى نقلها البلقيني في المحاسن، عقب أصح الأسانيد، في النوع الأول، عن الحاكم.

(٢) الضبط من متن (ص، غ) ضبط قلم.

وعلى هامش (غ) ضبط عبارة: [الأخر، على وزن الفخذ. قال في لسان العرب: الأخر، المؤخر المطروح].

* المحاسن:

«فائدة: مثال التعدد، أن يقول: المنقطع قسم؛ المنقطع الشاذ قسم آخر، المنقطع الشاذ المرسل قسم آخر، المنقطع الشاذ المرسل المضطرب قسم رابع؛ ثم كذلك إلى آخر الصفات. ثم نعود فنقول: الشاذ قسم خامس، الشاذ المرسل قسم سادس؛ الشاذ المرسل المضطرب قسم سابع؛ وهكذا إلى أنواع كثيرة. انتهت» ١١/و، ظ.

- وانظر تبصرة العراقي: (١١٢/١ - ١١٥) والتقييد والإيضاح: (٦٣).

والذى له لقبٌ خاصٌ معروفٌ من أقسام ذلك: الموضوع، والمقلوب، والشاذ، والمعلل،
والمضطرب، والمرسل، والمنقطع، والمعضل - فى أنواع - سياتى عليها الشرح إن شاء الله
تعالى.

والملاحظُ فيما نورده من الأنواع: عمومُ أنواع علوم الحديث، لا خصوصُ أنواع
التقسيم الذى فرغنا الآن من أقسامه. ونسأل الله تبارك وتعالى تعميمَ النفع به فى
الدارين، آمين.

* * *

النوع الرابع معرفةُ المُسندِ

ذكر «أبو بكر الخطيبُ الحافظُ» رحمه الله، أن المُسندَ عند أهلِ الحديثِ هو الذى اتصل إسنادهُ من راويه إلى منتهاه؛ وأكثرُ ما يستعملُ ذلك فيما جاء عن رسول الله ﷺ دون ما جاء عن الصحابةِ وغيرهم*. وذكر «أبو عمر ابنُ عبد البرِّ الحافظُ» أن المُسندَ ما رُفِعَ إلى النبي ﷺ خاصةً. وقد يكون متصلاً، مثل: مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن رسول الله ﷺ. وقد يكون منقطعاً، مثل: مالك، عن الزهري، عن ابن عباس، عن رسول الله ﷺ. فهذا مُسندٌ، لأنه قد أُسندَ إلى رسولِ الله ﷺ، وهو منقطعٌ لأن

* المحاسن:

«فائدةٌ وزيادة، لا يقال: الذى ذكره «الخطيبُ» في (كفايته) هو قوله: "ووصفهم للحديثِ بأنه مُسندٌ، يريدون أن إسنادهُ متصل بين راويه وبين من أُسندَ عنه، إلا أن أكثرَ استعمالهم هذه العبارة فيما أُسندَ عن النبي ﷺ خاصة^(١)»، ولم يذكر البقية؛ لأننا نقول: البقيةُ تخرجُ من عمومِ قوله: "وبين من أُسندَ عنه" وذلك واضح. وفي (أدب الراوية، للحفيد): أُسندتُ الحديثَ أُسندُهُ، وعزوته وعزيتُه أعزوه وأعزِيه، إذا رفَعته. والأصلُ في الحرفِ راجع إلى المُسندِ وهو الدهر. فيكون معنى إسنادِ الحديثِ: اتصاله في الرواية اتصالَ أزمِنَةِ الدهرِ بعضها ببعض. انتهى ذلك.» ١١/ظ.

(١) قول على (الكفاية، للخطيب): ٢١.

وفي تبصرة العراقي: «وكذا قال ابن الصباغ في العدة: "المُسند ما اتصل إسناده" فعلى هذا يدخل فيه المرفوع والموقوف. ومقتضى كلام الخطيب أنه يدخل فيه ما اتصل إسناده إلى قائله، من كان، فيدخل فيه المقطوع وهو قول التابعي، وكذا من بعد التابعين. وكلام أهل الحديث يأباه.» ١٢٠/١

«الزهرى» لم يسمع من «ابن عباس» رضى الله عنهم^(١).
 وحكى «أبو عمر» عن قوم، أن المسند لا يقع إلا على ما اتصل مرفوعاً إلى النبى
 ﷺ^(٢).

قال المولى أبقاه الله: وبهذا قطع «الحاكم أبو عبد الله الحافظ» رحمه الله. ولم يذكر في
 كتابه غيره^(٣). فهذه أقوال ثلاثة مختلفة. والقول الأول أعدل وأولى^(٤). والله أعلم.

* * *

(١) ابن عبد البر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٢١/١).

(٢) ابن عبد البر: التمهيد (٢٥/١).

(٣) الحاكم، في معرفة علوم الحديث: ١٧.

(٤) هذه الجملة من (غ) وليست في (ص ز).

النوع الخامس

معرفة المتصل

ويقال فيه أيضاً: الموصول. ومُطلَّقه يقع على المرفوعِ والموقوف^(١)، وهو الذى اتصلَ إسناده، فكان كل واحدٍ من رواته قد سمعه ممن فوقه حتى ينتهى إلى منتهاه*.
مثال المتصلِ المرفوعِ من (الموطأ): "مالك [٨/و] عن ابنِ شهاب، عن سالمِ بنِ عبدِالله، عن أبيه، عن رسولِ الله ﷺ".

ومثال المتصلِ الموقوف: "مالك، عن نافع، عن ابنِ عمر عن عمر^(٢)، قوله... والله أعلم^(٣)".

* * *

(١) بهامش (غ): [قال القاضى بدر الدين - ابن جماعة -: والمتصل يدخل في الأقسام الثلاثة]
(٢) فى (غ): [عن ابن عمر، قوله] وما هنا من (ص، ز، ع)، ومثله فى التمهيد لابن عبد البر: (١/٢٥).
(٣) على هامش (ص) بخط الحافظ العراقى: بلغ ناصر الدين محمد ولد قاضى القضاة كمال الدين ابن العديم قراءة بحث على، وعمه زين الدين عبد الرحمن وشمس الدين محمد بن خليل الحلبي. كتب عبد الرحيم بن الحسين.

* المحاسن:

«فائدة: يخرج بذلك المرسل، والمنقطع، والمعطل، والمعلق، ونحوها. انتهت» ١٢/و

- وفى التبصرة: قلت: إنما يمتنع اسم المتصل فى المقطوع على إطلاقه. وأما مع التقييد فجازز واقع فى كلامهم، كقولهم: هذا متصل إلى سعيد بن المسيب، أو إلى مالك، أو إلى الزهرى؛ ونحو ذلك. «١٢٢/١
- وانظر تبصرة العراقى: ١٢٤/١

النوع السادس

معرفة المرفوع

وهو ما أُضيفَ إلى رسول الله ﷺ خاصةً، ولا يقعُ مُطلقه على غير ذلك نحو الموقوف على الصحابة وغيرهم. ويدخلُ في المرفوع: المتصل، والمنقطع، والمرسل، ونحوها. فهو والمسندُ عند قومٍ سواءً؛ والانقطاعُ والاتصالُ يدخلانُ عليهما جميعاً. وعند قومٍ، يفترقان في أن الانقطاعَ والاتصالَ يدخلانُ على المرفوع، ولا يقعُ المسندُ إلا على المتصلِ المضافِ إلى رسولِ الله ﷺ. وقال «المحافظُ أبو بكر بنُ ثابت»^(١): «المرفوعُ ما أخبر فيه الصحابيُّ عن قول الرسول ﷺ أو فعله» فخصَّصه بالصحابة، فخرج عنه مُرسلُ التابعيِّ عن رسولِ الله ﷺ*.

قال المملی أبقاه الله: ومن جعل من أهل الحديث المرفوعَ في مقابلةِ المرسل: فقد عنى بالمرفوع: المتصل، والله أعلم.

* * *

(١) زاد في (ز): [الخطيب] وقبول على (الكفاية: ٢١).

* المحاسن:

«فائدة: يخرج بذلك ما لم يذكر فيه الصحابة، مرسلًا كان أو غيره. انتهت» ١٢/و

النوع السابع

معرفة الموقوف

وهو ما يُروى عن الصحابة رضی الله عنهم من أقوالهم وأفعالهم ونحوها، فيوقف عليهم ولا يتجاوز به إلى رسول الله ﷺ.

ثم إن منه ما يتصل الإسناد فيه إلى الصحابي فيكون من الموقوف الموصول، ومنه ما لا يتصل إسناده فيكون من الموقوف غير الموصول، على حسب ما عُرِفَ مثله في المرفوع إلى رسول الله ﷺ [والله أعلم^(١)].

وما ذكرناه من تخصيصه بالصحابي، فذلك إذا ذُكِرَ الموقوف مطلقاً^(٢). وقد يستعمل مقيداً في غير الصحابي، فيقال: حديث كذا وكذا، وقفه فلان على «عطاء» أو على «طاوس» أو نحو هذا؛ والله أعلم.

وموجود في اصطلاح الفقهاء الخراسانيين تعريف الموقوف باسم الأثر^(٣). قال «أبو القاسم الفوراني»، منهم^(٤)، فيما بلغنا عنه: الفقهاء يقولون: الخبر ما يُروى عن

(١) من (ص، ز) وليست في (غ، ع).

(٢) في الطرة على هامش (غ): [قال القاضي بدر الدين بن جماعة: الموقوف وإن اتصل سنده، ليس بحجة عند الشافعي، رضي الله عنه، وطائفة من العلماء؛ وهو حجة عند طائفة].

(٣) على هامش (غ): [قال أبو زكريا: وأهل الحديث يطلقون الأثر على المرفوع والموقوف] قابل على متن التقريب لأبي زكريا النووي بتدريب الراوي: ١٨٤/١.

(٤) من أعيان الفقهاء الخراسانيين الشافعية، الإمام أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن فوران، صاحب (الإبانة) في فقه المذهب (ت ٤٦١ هـ).

- انظر تهذيب الأسماء للنووي ٢٨٠/٢/١ ترجمة ٤٨٢.

وضبطه بضم الفاء، نسبة إلى جده (اللباب: ٤٤٤/٢).

النبي ﷺ، والأثر ما يُروى عن الصحابة رضی الله عنهم^(١) *.

* * *

(١) على هامش (غ) بخط الفاسي: بلغ السماع بقراءتي في المجلس العاشر.
- وعلى هامش (ص) بخط المحافظ العراقي: بلغ ناصر الدين محمد ولد قاضي القضاة كمال الدين ابن
الغديم، قراءة بحث علي؛ وعمه زين الدين عبد الرحمن، وشمس الدين محمد بن خليل الحلبي، سماعاً. كتب
عبد الرحيم بن الحسين (٦/و).

* نقل «البلقيني» هنا التفريعات التي ذكرها ابن الصلاح في النوع الثامن، وقال البلقيني ما نصه: "وذكر
ابن الصلاح هاهنا النوع الثامن المقطوع، ثم ذكر تفريعات تقديمها أنسب وهي "١٢/و.
ثم أورد هذه التفريعات التي هنا في النوع السابع. وأضاف إليها ما رأى إضافته من فوائد وزيادات نقلناها
في موضعها، في النوع الثامن، على ترتيب متني ابن الصلاح، ويختلف بذلك توالي أرقام الصفحات في نقولنا من
مخطوط (المحاسن) في النوعين السابع والثامن.

النوع الثامن معرفة المقطوع

وهو غير المنقطع الذي يأتي ذكره إن شاء الله تعالى. ويقال في جمعه المقاطيع والمقاطع*، وهو ما جاء عن التابعين موقوفاً عليهم من أقوالهم وأفعالهم. قال «الخطيب أبو بكر الحافظ» في (جامعه): «من الحديث، المقطوع» وقال: «المقاطع هي الموقوفات على التابعين» (**).

قلت: وقد وجدت التعبير بالمقطوع عن المنقطع غير الموصول، في كلام «الإمام الشافعي، وأبي القاسم الطبراني» وغيرهما^(١)، والله أعلم.

تفريعات:

أحدها: قول الصحابي: «كنا نفعل كذا» أو: «كنا نقول كذا»؛ إن لم يُضفْه إلى زمان

(١) أبو بكر الحميدي وأبو الحسن الدارقطني. قاله (العراقي في التبصرة ١/١٢٤).

* المحاسن:

«فائدة: يجب عند البصريين - غير «الجرمي» - إثبات الباء [في مثل المقاطيع] في الاختيار. والكوفيون والجرميُّ يجوزون إسقاطها اختياريًا، واختاره «ابن مالك» وقد بسطناه في (ذكر الأسانيد في لفظ المسانيد). انتهت» ١٣/ظ

** فائدة: قال «الخطيب» في (جامعه): «وأما المقاطع، وهي الموقوفات على التابعين، فيلزم كتبها والنظر فيها لِيُتَخَيَّرَ من أقوالهم، ولا يُشَدَّ عن مذاهبهم». وذكر حديثاً من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن جدّه عن النبي ﷺ: «ما جاء عن الله فهو فريضة، وما جاء عنى فهو حتم كالفريضة، وما جاء عن أصحابي فهو سنة، وما جاء عن أتباعهم فهو أثر، وما جاء عن من دونهم فهو بدعة». انتهت» ١٣/ظ

رسول الله ﷺ، فهو من قبيلِ الموقوف. وإن أضافه إلى زمانِ رسول الله ﷺ، فالذي قَطَعَ به «أبو عبد الله بنُ البيِّع الحافظ»^(١) وغيره من أهلِ الحديث وغيرهم، أن ذلك من قبيلِ المرفوع.

وبلغني عن «أبي بكر البرقاني»^(٢) أنه سأل «أبا بكر الإسماعيلي، الإمام» عن ذلك، فأنكر كونه من المرفوع. والأول هو الاعتماد، لأن ظاهرَ ذلك مُشعرٌ بأن رسول الله ﷺ أطلع على ذلك وقرَّره عليه، [٩/و] وتقريره أحدُ وجوه السننِ المرفوعة، فإنها أنواع: منها أقواله ﷺ، ومنها تقريره، وسكوته عن الإنكارِ بعد اطلاعه.

ومن هذا القبيلِ قولُ الصحابي: كنا لا نرى بأسًا بكذا ورسولُ الله ﷺ فينا؛ أو: كان يقال كذا وكذا على عهده؛ أو: كانوا يفعلون كذا وكذا في حياته ﷺ. فكلُّ ذلك وشبهه مرفوع مُسنَد، مُخرَجٌ في كتبِ المسانيد^(٣).

وذكر «الحاكمُ أبو عبد الله» فيما روينا، عن «المغيرة بنِ شعبة» قال: «كان أصحابُ رسولِ الله ﷺ يقرعون بابَه بالأظافير»^(٤)؛ أن هذا يتوهمه من ليس من أهلِ الصنعة مُسنَدًا، يعني مرفوعًا، لذكرِ رسولِ الله ﷺ فيه. وليس مُسنَدًا، بل هو موقوفٌ^(٥).

(١) الحاكم، في (معرفة علوم الحديث): ٢٢

(٢) بفتح الباء وكسرهما، في ضبط الأصلين (غ، ص) قلها. وهو في (اللباب ١/١٤٠) بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وفتح القاف.

(٣) من (ع ومتن غ) وفي (ص، ز) وهامش (غ).

(٤) على هامش (غ، ص): [الأظافير: جمع أظفور، لغة في الظفر].

وحديث المغيرة بن شعبة، الثقفى رضى الله عنه، أخرجه الحاكم بإسناده عنه في (علوم الحديث ١٩) وذكر السيوطى في (التدريب ١/١١٧) أن البيهقى أخرجه في (المدخل).

وأسنده البخارى في (الأدب المفرد ٣١٥) عن أنس، رضى الله عنه، قال: «كانت أبواب النبي ﷺ تقرع بالأظافير» وأخرجه البزار عن أنس بلفظ «كان باب النبي ﷺ يقرع بالأظافير» (زوائد البزار: ٤٢١/٢) كالأدب باب قرع الباب. وفي سنده ضعيف (مجمع الزوائد ١/٤٣).

(٥) تمام عبارة الحاكم: بل هو موقوف على صحابي حكى عن أقرانه من الصحابة، وليس بسنده واحد

منهم». معرفة: ١٩ وانظر النخبة: ١٦٦.

وذكر «الخطيب» أيضاً نحو ذلك في (جامعه)*.

قال المملى أبقاه الله: بل هو مرفوعٌ كما سبق ذكره، وهو بأن يكون مرفوعاً أحرى لكونه أحرى باطلاعه ﷺ عليه. و«الحاكم» معترفٌ بكون ذلك من قبيل المرفوع. وقد كنا عددنا هذا فيما أخذناه عليه، ثم تأولناه له على أنه أراد أنه ليس بمسندٍ لفظاً؛ بل هو موقوف لفظاً. وكذلك سائر ما سبق، موقوف لفظاً، وإنما جعلناه مرفوعاً من حيث المعنى، والله أعلم.

الثاني: قول الصحابي: «أمرنا بكذا، أو: نهينا عن كذا» من نوع المرفوع والمسند عند أصحاب الحديث، وهو قول أكثر أهل العلم. وخالف في ذلك فريقٌ منهم «أبو بكر الإسماعيلي»^(١). والأول هو الصحيح، لأن مُطلق ذلك ينصرف بظاهره إلى من إليه الأمر والنهي، وهو رسول الله ﷺ.

وهكذا قول الصحابي: «من السنة كذا» فالأصح أنه مسندٌ مرفوع، لأن الظاهر أنه لا يريد به إلا سنة رسول الله ﷺ وما يجب اتباعه.^(٢)

وكذلك قول «أنس» رضي الله عنه: «أمر بلال أن يشفع الأذان ويؤتير الإقامة»^(٣).

(٢،١) انظر تقييد العراقي ٦٧، وتبصرته ١٢٦/١ - ١٢٧ ونخبة الفكر: ١٧٠ - ١٧٢.
(٣) متفق عليه: البخارى في كتاب الأذان - وانظر فتح البارى ٥٥/٢ - ومسلم في كتاب الصلاة باب الأمر بشفع الأذان وإيتار الإقامة (٣٧٨).

* المحاسن:

«فائدة: ما ذكر عن «الخطيب» أنه ذكر في (جامعه) نحو ما ذكر «الحاكم» لم أقف عليه في (جامع الخطيب) فليُنظر. نعم وجدت في (جامع الخطيب) حديث القرع بالأظافر من حديث «أنس» ولم يتعرض لقوله موقوفاً. انتهت» ١٢/ظ.

وسأثر ما جانس ذلك. ولا فرق بين أن يقول ذلك في زمانِ رسولِ الله ﷺ، وبعده ﷺ*،
والله أعلم^(١).

(١) على هامش (ص): بلغ ناصر الدين محمد ولد قاضي القضاة كمال الدين بن العديم قراءة بحث على،
وشمس الدين محمد بن خليل الحلبي سماحاً، كتب عبدالرحيم بن الحسين.

* المحاسن:

«زيادة: وأما مثلُ قوله: «لا تلبسوا علينا سنةً نبينا»، كما روى عن «عمر بن
العاص» في عِدَّةِ أمِّ الولد، وهو في (سنن أبي داود)^(١) وقوله: «أصبت السنة» كما جاء
بإسنادٍ صحَّحه «الدارقطني» في (سننه)^(٢) عن عُقْبَةَ بنِ عامرٍ عن عمر، في المسحِ على
الحفنين - وإن كان فيه عِلَّةٌ نَبَّهَ عليها «الدارقطني» في (علله)^(٣) - وقوله: «سنة
أبي القاسم» كما في حديثِ ابنِ عباسٍ في مُتَعَةِ الحَجِّ^(٤)؛ فهذه الألفاظُ في حُكْمِ قوله: «من
السنة» وبعضها أقربُ من بعض. وأقربها للرفع: سنةُ أبي القاسم، ويليها: لا تلبسوا علينا
سنةً نبينا، ويلي ذلك: أصبت السنة.

ونظير حديث: «أمر بلال» حديثُ عائشةَ رضِيَ اللهُ عنها: «فكنا نُؤمِّرُ بقضاءِ الصوم»^(٥)

(١) ك الطلاق: ح ٢٣٠٨.

(٢) ك الطهارة، باب المسح على الحفنين ١٩٦/١ ح ١١

(٣) في (العلل): وسئل عن حديث عقبة بن عامر عن عمر بن الخطاب، أنه قال لعقبة، حين قال: ليست
الحف يوم الجمعة، فقال عمر: «أصبت السنة» فقال الدارقطني: رواه موسى بن علي بن رباح عن أبيه عن
عقبة بن عامر... وتابعه مفضل بن فضالة وابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الله بن الحكم البلوي عن
علي بن رباح، فقالوا فيه: «أصبت السنة» وخالفهم عمرو بن الحارث ويحيى بن أيوب والليث بن سعد فقالوا
فيه: «فقال عمر: أصبت» ولم يقولوا: «السنة» كما قال من تقدمهم، وهو المحفوظ. والله أعلم.

ورواه جرير بن حازم عن يحيى بن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب عن علي بن رباح عن عقبة. وأسقط من
الإسناد عبد الله بن الحكم البلوي، وقال فيه: «أصبت السنة» كما قال ابن لهيعة والمفضل» (العلل ١/٣٥)
خط.

(٤) كتاب الحج من صحيح البخارى، باب التمتع والقران والإفراد (مع فتح البارى ٣/٢٧٨) وصحيح

مسلم، باب جواز العمرة في أشهر الحج (ح ١٢٤٠-١٢٤٢).

(٥) سنن الدارقطني، ك الصيام (ح/٥). وسنن أبي داود، ك الصيام، ح(٢٣٣٤) وابن ماجه، صيام،

ح(٣٦٤٥).

الثالث: ما قيل من أن تفسير الصحابي حديث مسند، فإنما ذلك في تفسير يتعلق بسبب نزول آية يُخبر به الصحابي، أو نحو ذلك. كقول «جابر» رضى الله عنه: «كانت اليهود تقول: مَنْ أتى امرأته من دُبُرِها في قُبُلِها، جاء الولدُ أَحْوَل» فأُنزل الله عزَّ وجل: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ...﴾^(١) الآية.

فأما سائر تفاسير الصحابة التي لا تشتمل على إضافة شيء إلى رسول الله ﷺ، فمعدودة في الموقوفات، والله أعلم.

الرابع: من قبيل المرفوع، الأحاديث التي قيل في أسانيدِها عند ذكر الصحابي: يرفع الحديث، أو: يبلغ به، أو: ينميه، أو: روايته.

مثال ذلك: سفيان بن عيينة، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، رواية: «تقاتلون قوماً صغار الأعين...»^(٢) الحديث. وبه عن أبي هريرة، يبلغ به، قال: «الناس

(١) من الآية (٢٢٣) سورة البقرة. وحديث جابر، رضى الله عنه، أخرجه البخارى في كتاب التفسير، سورة البقرة (معه فتح البارى ١٣٣/٨) ومسلم في كتاب النكاح (ح ١٤٣٥).
(٢) بهذا الإسناد، عن أبي هريرة، رضى الله عنه، رواية، في صحيح البخارى كتاب الجهاد، باب قتال الذين ينتعلون الشعر. معه فتح البارى ٦٦/٦.

= وأما حديث «عمار» في صيام يوم الشك^(١)، وحديث «أبي هريرة» في الخارج من المسجد بعد الأذان^(٢)؛ ونسبة كل منهما إلى أنه عصى أبا القاسم، فالأقرب أنه ليس برفوع، لجواز إحالة الآثم على ما ظهر من القواعد^(٣) انتهت. ١٣/وظ

(١) صحيح مسلم، في الحيض: وجوب قضاء الصوم على الحائض، دون الصلاة. ح (٣٣٥/١٩) وسنن أبي داود: كطهارة، ح (٢٦٣).

(٢) مسلم، المساجد: باب النهى عن الخروج من المسجد إذا أذن المؤذن (٦٥٥/٢٥٨).

(٣) انظر التمهيد لأبي عمر ابن عبد البر (١٧٥/١)

وتقييد العراقي: ٦٧، وتبصرته ١٢٨/١ - ١٣١

تَبِعَ لِقْرِيشٍ...^(١) الحديثَ. فَكُلُّ ذَلِكَ وَأَمْثَالُهُ كِنَايَةٌ عَنْ رَفْعِ الصَّحَابِيِّ الْحَدِيثَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ وَحُكْمُ ذَلِكَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ حُكْمُ الْمَرْفُوعِ صَرِيحًا.

قال المملى أبقاه الله: وإذا قال الراوى عن التابعى: يرفع الحديث، أو: يبلغ به؛ فذلك أيضاً مرفوعٌ، ولكنه مرفوعٌ مرسل^(٢)، والله أعلم.

* * *

(١) وبه، عن أبي هريرة، يبلغ به: فى صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب الناس تبع لقريش. (ح ١/١٨١٨)

(٢) انظر تقييد العراقى ٦٧ والتبصرة ١/١٣٦.

النوع التاسع

معرفة المرسل^(١)

وصورته التي لا خلاف فيها، حديثُ التابع الكبير الذي لقي جماعةً من الصحابة

(١) حاشية مطولة على ورقة مستقلة ملصقة بالأصل (غ) بخط ابن الفاسي:

إقال القاضي عياض رحمه الله في (إكمال): اختلف العلماء في المرسل على ما يقع من الحديث وفي ثبوت الحجته به؛ فأما الفقهاء والأصوليون فيطلقون المرسل على كل ما لم يتصل سنده إلى النبي ﷺ، وأرسله راو من رواه تابعياً كان أو من دونه، إلى النبي ﷺ، أو سكت فيه عن راو من رواه أو أكثر وارتفع إلى من فوقه، فهو داخل عندهم في المرسل. وكذلك إذا قال: عن رجل، ولم يسمه. وأما أصحاب الحديث فلهم تفریق في ذلك واصطلاحات بنوا عليها صنعتهم ورتبوا أبوابهم وتراجمهم، فلا يطلقون المرسل إلا على ما أرسله التابعي وقال فيه: قال رسول الله ﷺ، دون ذكر الصحابي. وقال «أبو عبد الله الحاكم» في كتاب (علوم الحديث) في هذا: فأما ما أرسله الراوى دون التابعي فهو عندهم المنقطع. وكذلك يسمون الحديث عن رجل لم يسم. وذكر في كتاب (المدخل إلى كتاب الإكليل): المرسل أن يقول التابعي أو تابع التابعي: قال رسول الله ﷺ؛ فإن كان بين المرسل والنبي ﷺ أكثر من رجل سموه معضلاً، كذا لقبه «ابن المديني» وغيره، وأدخل البلاغات وشبهها عندهم في باب المعضّل، وكل هذا بالحقيقة داخل في باب المرسل، إذ أصل ذلك إضافة الراوى الحديث إلى من روى عنه، وإرسال سنده وسقوط اتصاله. وأما الحجته به، فذهب السلف الأول إلى قبوله والحجته به. وهو مذهب «مالك، وأبي حنيفة» وعامة أصحابها، وفقهاء الحجاز والعراق. وذهب «الشافعي، وإساعيل القاضي» في عامة أهل الحديث وكافة أصحاب الأصول وأصحاب النظر، إلى ترك الحجته به. وحكاها «الحاكم» عن ابن المسيب ومالك وجماعة أهل الحديث وفقهاء الحجاز ومن بعدهم من فقهاء المدينة، وعن الأوزاعي والزهرى وابن حنبل. والمعروف من مذهب مالك وأهل المدينة خلاف ما ذكره. وشرط من لم ير الحجته به مراسيل التابعين جملة. وخص بعضهم مراسيل كبار التابعين، وبعضهم مراسيل الصحابة إذا قالوا: حدثني رجل عن النبي ﷺ. وخص الشافعي مراسيل سعيد بن المسيب، وبعضهم مراسيل الأئمة، وجعلها كالمسندات، إذ أكثرها كذلك، إذ لا يرسلون إلا ما صح. ومنهم من جعل هذه أقوى من المسانيد لأن الإمام لا يرسل الحديث إلا مع نهاية الثقة به والصحة. واختار بعض المحققين من المتأخرين قبول مرسل الصحابي والتابعي إذا عرف من عادته أنه لا يروى إلا عن صحابي. قال أبو عمر وأبو الوليد الباجي -: ولا خلاف أنه لا يجوز العمل به إذا كان مرسله غير متحرز، يرسل عن غير الثقات. هـ

- قبول على الإكمال للقاضي عياض، خط دار الكتب.

قال «البيهقي» في (مناقب الشافعي) بإسناده: من كلام الشافعي ما حاصله: يقبل مرسل التابعي إذا =

وجالسهم؛ ك: عبید الله بن عدی بن الخیار، ثم سعید بن المسيب، وأمثالهما؛ إذا قال: «قال رسول الله ﷺ»^{*}. والمشهور التسوية بين التابعين أجمعين في ذلك، رضى الله عنهم.

= أسنده حافظ غيره، أو أرسله من أخذ عن غير رجال الأول، أو وافق قول بعض الصحابة، أو أفتى عوام أهل العلم بمعناه. قال «البيهقى»: فالشافعى يقبل مراسيل الكبار من التابعين إذا انضم إليها ما يؤكدها، وإلا لم يقبلها سواء كانت مراسيل ابن المسيب أو غيره. فإذا لم ينضم إلى مراسيل سعيد - بن المسيب - ما يؤكدها، لم يقبلها، وإن انضم إلى مراسيل غيره ما يؤكدها، قبلها. ومزية «سعيد» أنه أصح التابعين إرسالاً فيما زعم الحفاظ هذا كلام الخطيب والبيهقى. وأما قول «القفال المروزي» في أول (شرح التلخيص): قال الشافعى في (الرهن الصغير): «مرسل ابن المسيب عندنا حجة» فمحمول على ما ذكره البيهقى والخطيب. كذا وجدته بخط شيخنا أيده الله.

ثم أضاف بظهر الورقة الملصقة نفسها:

إقال أبو زكريا في (مختصره) في آخر المرسل: فرع، اشتهر عند فقهاء أصحابنا أن مرسل سعيد بن المسيب حجة عند الشافعى حتى أن كثيراً منهم لا يعرف غيره. وليس كذلك، إنما قال الشافعى في (مختصر المزني): وإرسال سعيد بن المسيب عندنا حسن. وذكر صاحب (التهذيب) - وغيره من أصحابنا في أصول الفقه - في معنى كلامه وجهين: فمنهم من قال: حجة لأنها فتشت فوجدت مسانيد، ومنهم من قال: هي عندنا كغيرها، وإنما رجح الشافعى به، والترجيح بالمرسل صحيح. وحكى «الخطيب أبو بكر» هذين الوجهين لأصحاب الشافعى وقال: الصحيح عندنا هو الثانى، لأن في مراسيل سعيد ما لم يوجد مسنداً بحال من وجه يصح. وقد جعل «الشافعى» لمراسيل كبار التابعين مزية على غيرهم، كما استحبه من مرسل سعيد ١ هـ نقلته من خط شيخنا أبي بكر، أيده الله، كما وجدته، والحمد لله وحده، انتهى.

- وانظر: معرفة الحاكم: ٢٨، وتدريب الراوى ١٩٩/١ والتمهيد ٣٠/١ ويأتى نص كلام الإمام الشافعى في المرسل، فيما يلى.

* المحاسن:

«فائدة: لا يقال: «عبيد الله بن عدى» هذا، ذكره جماعة في جملة الصحابة، منهم: ابن

عبد البر، وابن حبان، وابن منده؛

لأننا نقول: الذى ذكره ابن عبد البر: أنه وُلِدَ على عهد النبى ﷺ. ولم يذكر له سماعاً من النبى ﷺ: وإنما قال: رَوَى عن عمر وعثمان^(١). وقد ذكر «الحاكم»^(٢)، =

(١) فى الاستيعاب، ترجمة عبید الله بن عدی بن الخیار القرشى النوفلى: ١٠١/٣. (١٧١٧)

(٢) فى المعرفة: ٢٧.

وله صُورٌ اُخْتَلَفَ فيها أهي من المرسل أم لا؟

إحداها: إذا انقطع الإسناد قبل الوصول إلى التابعي فكان فيه رواية راو لم يسمع من المذكور فوقه؛ فالذي قطع به «الحاكم الحافظ أبو عبد الله»^(١) وغيره من أهل الحديث، أن ذلك لا يسمّى مرسلًا، وأن الإرسال مخصوصٌ بالتابعين؛ بل إن كان من سقط ذكره قبل الوصول إلى التابعي شخصًا واحدًا سُمي منقطعًا فحسب، وإن كان أكثر من واحد سُمي: مُعْضَلًا، ويسمى أيضًا: منقطعًا، وسيأتي مثال ذلك إن شاء الله تعالى.

والمعروف في الفقه وأصوله، أن كل ذلك يُسمى مرسلًا* وإليه ذهب من أهل الحديث «أبو بكر الخطيب» وقطع به، وقال: «إلا أن»^(٢) أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال، ما رواه التابعي عن النبي ﷺ. وأما ما رواه تابع التابعي عن النبي ﷺ، فيسمونه المعضَل، والله أعلم.

الثانية: قول «الزهري، وأبي حازم، ويحيى بن سعيد الأنصاري» وأشباهم من أصاغر التابعين: «قال رسول الله ﷺ»: «حكى «ابن عبد البر»^(٣) أن قومًا لا يسمونه

(١) في معرفة علوم الحديث: ٢٧ وانظر التقييد والإيضاح ٧١ والتبصرة: ١٤٦/١.

(٢) من (غ، ص، ع) وهو نص الخطيب في (الكفاية: معرفة ما يستعمل أصحاب الحديث من العبارات:

(٢١) وفي (ز): [والأصح أن أكثر].

(٣) في التمهيد ٢٢/١. طبع الرباط.

= وابن الصلاح» تبعًا له في طبقات التابعين: مَنْ وُلِدَ في زمن النبي ﷺ ولم يسمع منه. فالتمثيل صحيح على تلك الطريقة، وسيأتي ما فيها. وليس المراد بقوله: «قال رسول الله ﷺ» حصر ذلك في القول، بل لو ذكر فعل النبي ﷺ كان مرسلًا. انتهى.»

ظ/١٣

* المحاسن:

«فائدة: قول «ابن الحاجب» وغيره من الأصوليين: «المرسل قول غير الصحابي: قال ﷺ» لا يعم صورة سقوط رجل قبل التابعي: ولا سقوطه مع التابعي إذا ذكر الصحابي.» فيظهر بذلك توقف في نسبة ذلك إلى المعروف في أصول الفقه - انتهت.»

مُرْسَلًا، بَلْ مُنْقَطِعًا، لِكُونِهِمْ لَمْ يَلْقَوْا مِنَ الصَّحَابَةِ إِلَّا الْوَاحِدَ وَالْآثِنِينَ^(١)، وَأَكْثَرُ رَوَايَتِهِمْ عَنِ التَّابِعِينَ*.

(١) بهامش الأصول (غ، ص، ز) من أمالي ابن الصلاح: [قال المولى رضى الله عنه - في (ص) قال المؤلف -: قولى: الواحد والآثين، كالمثال فى قلة ذلك، وإلا فالزهري قد قيل إنه رأى عشرة من الصحابة وسمع منهم: أنسًا، وسهل بن سعد، والسائب بن يزيد، ومحمود بن الربيع، وسُنينا أبا جميلة... وغيرهم، ومع ذلك فأكثر روايته عن التابعين. والله أعلم.]
فى تقييد العراقي ٧٢، أن المصنف أملاها حاشية على هذا المكان من كتابه وبأى مثله فى المحاسن عن ابن الصلاح مما وجد بخط تلميذه عبدالمعطى بن عبدالكريم الأنصارى، - أبى محمد الخزرجى القوصى (٥٧٣-٦٨١هـ) ذيل التقييد: ل/٢٢-أ-

* المحاسن:

«فائدة: وجدت بخط تلميذ ابن الصلاح سامع هذا الكتاب منه، وهو «عبدالمعطى بن عبدالكريم بن أبى المكارم الأنصارى»: قوله، يعنى الشيخ: الواحد والآثين، كالمثال فى ذلك. وإلا فالزهري قد قيل إنه قد رأى عشرة من الصحابة وسمع منهم: «أنسًا وسهل بن سعد، والسائب بن يزيد، ومحمود بن يزيد، ومحمود بن الربيع، وسُنينا أبا جميلة... وغيرهم، ومع ذلك فأكثر روايته عن التابعين».

ودخل تحت قول تلميذ الشيخ: «وغيرهم» أن لم يتقيد بعشرة: ابن عمر فإنه - يعنى الزهري - رآه وروى عنه ثلاثة أحاديث، وأبو الطفيل عامر بن وائلة، وعبد الرحمن بن أزهر، وعبدالله بن ثعلبة بن صُغير، وربيع بن عباد الديلى، وأبو أمامة بن سهل، وعبدالله بن عامر بن ربيعة» وذكر هؤلاء كلهم «عبد الغنى» فى (الكمال) ومما زيد عليه: مسعود بن الحكم، وعبدالله بن الزبير، والحسن، والحسين، وأم عبد الله الدوسية، وأبورهم، ومروان بن الحكم، وتام بن العباس بن عبدالمطلب، وسندر» ورجل من بلى له صحبة، وقد ذكره «عبد الغنى» أيضًا. وحكى «ابن منجويه»: أدرك «الزهري» عشرة من أصحاب النبى ﷺ. وذكر عن «العجلي» أنه أدرك عبد الرحمن بن أيمن - قال: ولعله أراد: ابن أزهر^(١).

(١) عبد الرحمن بن أزهر الزهري، أبو جبير المدنى. صحابى شهد حنينًا وروى عن النبى ﷺ، وعنه ابنه عبد الله وعبد الحميد، والزهري تهذيب التهذيب (٦/١٣٥/٢٨١) وأما عبد الرحمن بن أيمن المخزومى، مولاهم، فمن التابعين روى عن ابن عمر وأبى سعيد الخدرى رضى الله عنهم. وعنه عمرو بن المبارك (تهذيب التهذيب ٦/١٤٢/٢٩٠).

قال المملى أبقاه الله: وهذا المذهب فرعٌ لمذهبٍ من لا يُسمَّى المنقطع قبل الوصول إلى التابعي: مُرسلاً. والمشهورُ التسوية بين التابعين في اسم الإرسال كما تقدم؛ والله أعلم.

الثالثة: إذا قيل في الإسناد: فلان عن رجل أو عن شيخ عن فلان^(١)، أو نحو ذلك؛ فالذى ذكره «الحاكم» في «معرفة علوم الحديث»^(٢) أنه لا يُسمَّى مُرسلاً بل منقطعاً. وهو

(١) من (غ، ص، ع) وفي (ز): [أو عن فلان].

(٢) في النوع التاسع، منه: ٢٧، ٢٨.

= وفي بعض ما زيد نظراً، فإن «أبا رهم»: إن أريد به «الغفاريُّ كلثومُ بنُ الحصين» فلم يسمع الزهريُّ منه، إنما روى عن رجلٍ عنه، وفي روايةٍ عن رجلين عنه، وذلك في (معجم الطبراني الكبير). وإن أريد به: «أحزابُ بن أُسيد» فذاك مختلفٌ في صحبته، والذي ذكره «البخاريُّ» في آخرين... أنه لا صحبة له^(١) ولم أقف على رواية الزهري عنه. وإن أريد به «الأرحبيُّ» فلا يُعرف للزهري عنه رواية؛ فليُنظر حال البقية. و«مروان» لا يصحُّ له سماعٌ من النبي ﷺ. وفي المذكورين من ولدٍ على عهد رسول الله ﷺ، ولا يُعرف له سماعٌ. وبسط ذلك في النوع التاسع والثلاثين في معرفة الصحابة. ولعل مراد «ابن الصلاح» أنه - أي الزهري - لم ير من له صحبة مع رواية كثيرة، وحينئذ فيقرب، والكلام في المرسل يدلُّ على ذلك. وعلى تلك الطريقة، يزداد: «كثيرُ ابن العباس، وأبو إدريس الخولاني». وأما «أبو حازم الأشجعي سلمان مولى عزة» فإنه روى عن جماعة من الصحابة، ذكر «عبدالغني» وغيره أنه سمع من أبي هريرة، وعبدالله بن عمر، وعبدالله بن الزبير، والحسن بن علي. وحينئذ فاعتذار تلميذ الشيخ يحسن في «أبي حازم» دون «الزهري» على ما فهم.

وما تقدم من أن هذا المذهب فرعٌ لمذهبٍ من لا يُسمَّى المنقطع قبل الوصول إلى التابعي مُرسلاً، فيه نظراً: فذا المذهب أصلٌ يتفرع عليه أنه لا يُسمَّى المنقطع قبل الوصول إلى التابعي مُرسلاً - انتهت. «١٤/وظ

(١) تاريخ البخاري: ٦٤/٢ (١٧٠٠).

في بعض المصنفاتِ المعتمدة في أصولِ الفقهِ معدود من أنواعِ المرسل*، والله أعلم. ثم اعلم أن حُكْمَ المرسلِ حُكْمُ الحديثِ الضعيفِ، إلا أن يصحَّ مخرجهُ بمجيئه من وجهٍ آخر**؛ كما سبق بيانهُ في نوعِ الحسن^(١). ولهذا احتج «الشافعيُّ» رضي الله عنه

(١) على هامش (غ) طرة: [المرسل إذا روى من جهة أخرى مرفوعاً أو مسنداً أو عمل به بعض الصحابة أو أكثر العلماء، اعتضد واحتج به: ذكر ذلك النووي في مقدمة شرح مسلم].

* المحاسن:

«فائدة: لا يقال: الذي ذكره «الحاكم» فيما إذا قال: عن شيخ، أو نحو ذلك؛ أنه منقطع، بشرط ألا يسمى ذلك الشيخ من طريق آخر. فإن سُمِّيَ لم يكن منقطعاً. وهذا غير ما ذكِرَ عن «الحاكم» إذ لا يلزم من تسميته منقطعاً أن يكون مرسلًا؛ لأننا نقول: قد صرَّح «الحاكم» في أولِ كلامه في ذلك - وهو في النوع التاسع - أن المنقطع غير المرسل، فإذا سباه منقطعاً انتفى أن يكون مرسلًا، بما قرر. وأما إذا سُمِّيَ المجهولُ من طريقٍ آخر، فمجموعُ الطريقتين لا يُسَمَّى منقطعاً.

وما نسبته لبعض المصنفاتِ في أصولِ الفقه، موجودٌ في كلامِ أهلِ الحديث، ففي (مراسيل أبي داود) كثيرٌ من ذلك. انتهت» ١٥/و

- أنظر علوم الحاكم، النوع التاسع: ٢٧، ٢٨ وتقييد العراقي ٧٤.

** «فائدة وزيادة: لا يقال: لا معنى لقولكم: "إلا أن يصحَّ مخرجهُ بمجيئه من وجهٍ آخر" لأن الحجة بالمسندِ فقط. وأيضاً فإن «الشافعيُّ» لم يحتج بمرسلٍ «سعيد» كيف كان، وإنما أتى على مراسيله حين قيل له: كيف قبلت عن سعيد منقطعاً ولم تقبلوه عن غيره؟ قال: لا نحفظ لسعيد منقطعاً إلا وجدنا ما يستدل على تسديده، ولا يَأْتُرُ عن أحدٍ عرفناه عنه، إلا عن ثقةٍ معروف، فمن كان بمثلِ حاله قبلنا منقطعه؛

لأننا نقول: هذا سؤال موجود هو وجوابه في كتبِ أصولِ الفقه وقد سبق جوابه، ونقول: ما نُقل عن الشافعيِّ في مراسيلِ سعيد، هو معنى ما سبق؛ فلا معارضة. على أن «المأوردى» في (الحاوي) في باب بيع اللحم بالحيوان، قال: "إن الشافعيُّ قد اختلف قوله في مراسيلِ سعيد، فكان في (القديم) يحتجُّ بها بانفرادها، لأنه لا يرسل حديثاً إلا أن يوجد مسنداً، ولأنه لا يروى إلا ماسمعه من جماعة، أو عضده قولُ الصحابة، أو آراه منتشرًا =

= عند الكافة، أو وافقه فعلُ أهلِ العصر؛ ولأنه لا يروى إلا عن أكابر الصحابة. وأيضاً فإن مراسيلهُ سُبرت فكانت مأخوذةً عن أبي هريرة لما بينها من الوصلةِ والصحابة، فصار إرسالهُ كإسنادهِ عنه. ومذهبُ الشافعيِّ في (الجديد) أن مرسل سعيدهِ وغيره ليس بحجة، وإنما قال: مرسل سعيدهِ عندنا حسن؛ لهذه الأمور التي وصفنا. استثناساً بإرسالهِ ثم اعتماداً على ما قارنه من الدليل، فيصير المرسلُ حينئذٍ مع ما قاربه، حُجَّةً.

وما ذكره «الماوردي» عن الجديد فيه نظر، ففي (الأم) - وهي من الكتب الجديدة على المشهور - في (الرهن الصغير) ساق ما سبق من الاعتراضِ وذكره بزيادة وهو: قيل له: فكيف قبلتم عن ابن المسيبِ منقطعاً ولم تقبلوه عن غيره؟ "قلنا: لا نحفظ أن ابن المسيبِ رَوَى منقطعاً إلا وجدنا ما يدلُّ على تسديده، ولا أثرُهُ عن أحدٍ فيما عرفنا عنه إلا عن ثقة معروف، فمن كان بمثل حاله قبلنا منقطعاً. ورأينا غيره يسمى المجهول، ويسمى من يُرغَب عن الروايةِ عنه، ويرسلُ عن النبيِّ ﷺ وعن بعضٍ من لم يلحق من أصحابه، المستنكر الذي لا يوجد له شيءٌ يُسدِّده. ففرقنا بينهم لافتراقِ أحاديثهم، ولم نحابِ أحداً، ولكننا قلنا في ذلك بالدلالة البينة على ما وصفنا من صحةِ روايته." (١)

وهذا الكلامُ من «الشافعي» يؤيد ما سبق. وأطلق قومٌ من العلماء عن «الشافعي» أنه يحتجُّ بالمرسلِ إذا أُسندَ أو أُرسِلَ من طريقٍ آخر، أو عضده قياساً أو قولُ صحابي أو فعلُ صحابي، أو يكونُ قولُ الأكثرين، أو يُنشرُ من غير دافع، أو عمِلَ به أهلُ العصر. زاد «الماوردي»: أن المرسلُ يُحتجُّ به إذا لم توجد دلالةٌ سواه.

وما تقدم من الإطلاق، فيه تفصيلُ ذكره «الإمام الشافعي» في (الرسالة) وهو قبولُ مراسيلِ كبارِ التابعين بالشرط السابق، دون صغارهم، فيذكره وفيه زياداتٌ حسنة، وذلك في أواخر بابِ (خير الواحد) حيث ذكر أنه قال له قائل: فهل تقوم بالحديث المنقطع حجة على من علمه؟ وهل يختلف المنقطعُ أو هو وغيره سواء؟ قال الشافعي: "فقلتُ له: المنقطع مختلفٌ، فمن شاهدَ أصحابَ رسولِ الله ﷺ من التابعين =

(١) كتاب الأم: ك البيوع، باب الرهن الصغير ١٨٨/٣.

= فحدّث حديثاً منقطعاً عن النبي ﷺ، اعتبر عليه بأمرٍ منها: أن يُنظرَ إلى ما أرسل من الحديث، فإن شَرَكه فيه ألفاظُ المأمونين فأسندوه إلى رسولِ الله ﷺ بمثل معنى ما روى، كانت هذه دلالةً على صحّة من قبل عنه وحفظه. وإن انفرد بإرسال حديث لم يشرُكه فيه من يُسِنده، فيعتبر عليه بأن يُنظر: هل يوافقهُ مُرسلٌ غيره من قِبَل العلمِ عنه من غير رجاله الذين قبل عنهم؟ فإن وُجد ذلك كانت دلالةً تُقوِّى له مُرسله، وهي أضعفُ من الأولى، فإن لم يوجد ذلك نظر إلى ما يروى عن بعض أصحابِ النبي ﷺ قولاً له يوافقهُ، فإن وجده يوافقُ ما روى عن النبي ﷺ، كانت في هذه دلالةً على أنه لم يأخذ مُرسله إلا عن أصلٍ يصحُّ. قال الشافعي: وكذلك إن وُجد عوامٌ من أهل العلم يُفتون بمثل معنى ما روى عن النبي ﷺ، ثم نعتبر عليه بأن يكون إذا سُمي من روى عنهم لم يُسمَّ مجهولاً ولا مرغوباً عن الرواية عنه، فيُستدل بذلك على صحته فيما يروى عنه. قال الشافعي: ويكون إذا شَرَك أحدًا من الحُفَاط في حديثٍ لم يخالفه، فإن خالفه ووجد حديثه أنقص، كانت في هذه دلائلٌ على صحّة مخرج حديثه. ومتى خالف ما وصفتُ أضربُ ذلك بحديثه، حتى لا يسعَ أحدًا منهم قبولُ مُرسله. وإذا وُجدت الدلائلُ بصحة حديثه بما وصفتُ، أحببنا أن نقبلَ مُرسله، ولا نستطيع أن نزعِم أن الحجة تثبت به ثبوتها بالمتصل، وذلك أن معنى المنقطع مُغيبٌ يحتمل أن يكون مُجملَ عمن يُرغَبُ عن الرواية عنه إذا سُمي، وأن بعضَ المنقطعاتِ وإن وافقه مُرسلٌ مثله، فقد يحتمل أن يكون مخرجها واحدًا من حيث لو سُمي لم يُقبل، وأن قولَ بعضِ أصحابِ النبي ﷺ، إذا قال برأيه أو وافقه، لم يدل على صحّة مخرج الحديثِ دلالةً قويةً إذا نظر فيها، ويمكن أن يكون إنمّا غلطَ به حين سمع قولَ بعضِ أصحابِ النبي ﷺ، ويحتمل مثلُ هذا فيمن يوافقهُ من بعض الفقهاء.

قال الشافعي رحمه الله: "فأما من بعد كبار التابعين الذين كثرت مشاهدتهم لبعض أصحابِ النبي ﷺ، فلا أعلم منهم واحدًا يُقبلُ مُرسله، لأمرٍ: أحدها، أنهم أشدُّ تجوزاً فيمن يروون عنه، والآخر أنهم يوجد عليهم الدلالةُ فيما أرسلوا بضعفٍ مخرجه، والآخرة كثرة الإحالة في الأخبار، وإذا كثرت الإحالة في الأخبار كان أمكن للتوهم وضعفٍ =

بمرسلات «سعيد بن المسيب» رضى الله عنها، فإنها وُجِدَتْ مسانيد من وجوه آخر، ولا يختص ذلك عنده بإرسال «ابن المسيب» كما سبق.

ومن أنكر هذا زاعماً أن الاعتماد حينئذ يقع على المسند دون المرسل، فيقع لغواً لا حاجة إليه؛ فجوابه: أنه بالمسند يتبين صحة الإسناد الذى فيه الإرسال حتى يحكم له مع إرساله بأنه إسناد صحيح تقوم به الحجة، على ما مهّدنا سبيله في النوع الثانى. وإنما ينكر هذا من لا مذاق له في هذا الشأن.

وما ذكرناه من سقوط الاحتجاج بالمرسل والحكم بضعفه، هو المذهب الذى استقر عليه آراء جماهير حفاظ الحديث ونقاد الأثر^(١)، وتداولوه في تصانيفهم.

(١) مقدمة ابن أبى حاتم لكتابه (المراسيل: ١٣) باب ما ذكر في الأحاديث المرسلة أن لا تقوم بها حجة.

= من يُقبَلُ عنه“ ثم قال الشافعى بعد ذلك بكلام: ”ومن نظر في العلم بخبرة وقلة غفلة، استوحش من مرسل كل من دون كبار التابعين، بدلائل ظاهرة فيها. قال له القائل: فلم فرقت بين كبار التابعين والمتقدمين الذين شاهدوا أصحاب رسول الله ﷺ، وبين من شاهد بعضهم دون بعض؟ قال الشافعى رحمه الله: فقلت: لبعد إحالة من لم يشهد أكثرهم. قال: فلم لا تقبل المرسل منهم ومن كل ثقة دونهم؟ فقلت: لما وصفت“. ومُرَادُ «الشافعى» بالذين شاهدوا أصحاب رسول الله ﷺ: أى شاهدوا كثيراً منهم؛ وبالذين شاهدوا بعضاً دون بعض: أى شاهدوا قليلاً كما تقدم في: أبى حازم، ويحيى بن سعيد، بل والزهرى أيضاً. وإذا علمت ما تقدم في كلام «الشافعى» ظهر لك قصور من قال في اعتراضاته: وزعم «النووى» أن المرسل إذا صحَّ مخرجه بمجيئه من وجه آخر مسنداً أو مرسلأ أرسله آخر غير رجال الأول، كان محتجاً به ويتبين بذلك صحة المرسل، وأنها صحيحة لو عارضها صحيح من طريق رجحناها عليه إذا تعذر الجمع.“

ثم يعترض بأن الوجه الآخر المرسل غير مقبول ضمَّ إلى غير مقبول، ووجه ظهور قصوره نسبتُه إلى زعم النووى، وهو نص الإمام الشافعى كما سبق، والاعتراض عليه قد سبق نظيره وجوابه - انتهى. « ١٦/و - ١٧/ظ

- قوبل على (الرسالة للإمام الشافعى) رواية الربيع بن سليمان المرادى: ١٩٨ - ٢٠١ والتقريب للنوى:

وفي صدر (صحيح مسلم): «المرسلُ في أصلِ قولنا وقولِ أهل العلم بالأخبار، ليس بِحُجَّةٍ»^(١).

و«ابن عبد البر: حافظُ المغرب» من حَكَى ذلك^(٢) عن جماعة أصحابِ الحديث. والاحتجاجُ به مذهبُ مالكٍ وأبي حنيفةٍ وأصحابِهما في طائفةٍ^(٣) *، والله أعلم. ثم إننا لم نَعُدْ في أنواعِ المرسلِ ونحوه، ما يُسمَّى في أصولِ الفقهِ مرسلَ الصحابيِّ، مثل ما يرويه «ابن عباس» وغيره من أحداثِ الصحابةِ عن رسولِ الله ﷺ، ولم يسمعه منه؛ لأن ذلك في حُكمِ الموصولِ المسندِ، لأن روايتهم عن الصحابةِ**، والجهالةُ

(١) مقدمة مسلم: ٣٠/١ ط الحلبي، ت محمد فؤاد عبد الباقي.

(٢) في التمهيد: ٥/١.

(٣) زاد على هامش (ز): [وكذا وافقهم «أحمد بن حنبل» - ذكره النواوي في (شرح مسلم)].

* المحاسن:

«زيادة: وهو روايةٌ عن الإمام «أحمد بن حنبل». وذكر «محمد بن جرير الطبري»: أن التابعين أجمعوا بأسرهم على قبولِ المراسيل، ولم يأت عنهم إنكاره ولا عن أحدٍ من الأئمة بعدهم إلى رأسِ المائتين. قال «ابن عبد البر»: كأن ابن جريرٍ يعني أن الشافعيُّ أولٌ من أبي قبولِ المراسيل. انتهت.» ١٧/ظ.

- التمهيد لابن عبد البر: ٤/١.

** المحاسن:

«فائدة: حكى بعضهم الإجماع على قبولِ مراسيلِ الصحابة. ولكن الخلاف ثابتٌ، ذكره بعضُ الأصوليين عن «الأستاذ أبي إسحاق الأسفرائيني». وحكى بعضُ المحدثين فيه الخلاف، لاحتمالِ تلقِّيهم ذلك عن بعضِ التابعين. وللخطيبِ أبي بكرٍ تصنيفٌ في (الصحابة الذين رووا عن التابعين) بلغ عددهم ثلاثةً وعشرين صحابياً. والمراد أن غالبَ روايةِ الصحابيِّ إنما هو عن صحابيِّ مثله. وما وقع في كلامِ «البيهقي» في تسمية ما يرويه التابعيُّ عن رجلٍ من الصحابةِ مُرسلاً، لا يريدُ أنه لا يُحتجُّ به، بل ذلك اصطلاحٌ في التسمية خاصة، انتهت.

بالصحابي غير قاذحة، لأن الصحابة كلهم عدول^(١)، والله أعلم^(٢).

(١) بهامش (غ) بخط ابن الفاسي:

[قال أبو زكريا - بعد قوله: كلهم عدول - قلت: وحكى «الخطيب» وغيره عن بعض العلماء، أنه لا يحتاج به لمرسل غيره إلا أن يقول: لا أروى إلا ما سمع من رسول الله ﷺ وعن صحابي؛ لأنه قد يروى عن غير صحابي. وهو مذهب «أبي إسحاق الأُسْفرائيني». والصواب صحته مطلقاً، لأن روايته عن غير الصحابة نادرة، وإذا رووها عينوها. كذا وجدته بخطه أيده الله. ثم وجدت بخطه أيضاً: وقال أبو إسحاق الأُسْفرائيني: لا يحتاج به، إلا أن يقول إنه لا يروى إلا عن صحابي. نقله النواوي في (شرح مسلم) والله أعلم]. ص ٣٠.

(٢) على هامش (ص): بلغ ناصر الدين ابن العديم قراءة بحث وعمه زين الدين عبدالرحمن وشمس الدين أحمد بن محمد بن خليل الحلبي ساعاً، وكتبه عبدالرحيم بن الحسين.

= «وتتعلق بالمرسل مسألة مذكورة في نوع المعضل^(١)، وذكرها في المرسل أنسب. وهي: أن الحديث إذا رواه بعض الثقات مرسلًا وبعضهم متصلًا - كحديث: «لا نكاح إلا بوليٍّ» رواه إسرائيل بن يونس وغيره عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى الأشعري عن النبي ﷺ، مسندًا متصلًا. ورواه سفيان الثوري وشعبة عن أبي بردة عن النبي ﷺ، مرسلًا - قال «الخطيب»^(٢): أكثر أهل الحديث يرون الحكم للمرسل؛ وعن بعضهم: الحكم للأكثر؛ وعن بعضهم: للأحفظ. ولا يقدر في عدالة من أسند إذا كان المرسل أحفظ. وقيل يقدر في مسنده وأهليته. ومنهم من قال: الحكم لمن أسنده إذا كان عدلاً ضابطاً، وإن خالفه غيره، واحداً كان أو جماعة. وصححه «الخطيب» وهو الصحيح في الفقه وأصوله. وسئل «البخاري» عن حديث: «لا نكاح إلا بوليٍّ» فحكم لمن وصله وقال: الزيادة من الثقة مقبولة. قال البخاري: مع أن شعبة وسفيان أرسلاه، وهما جبلان لها من الحفظ والإتقان الدرجة العالية - انتهت. «١٧/ظ - ١٨/و».

(١) النوع الحادي عشر، في خامس التفريعات منه: متن ابن الصلاح.

(٢) في الكفاية: ٤١١، وانظر حديث (النكاح إلا بوليٍّ) في فتح الباري (٩، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٩) وسنن

الدارقطني (٣/٢٧٨ ح ٤ - ١١) وسئل فيه، فقال في العلل: والصواب عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ (علل الدارقطني: ١/٩٨) خط.

النوع العاشر

معرفة المنقطع

وفيه، وفي الفرق بينه وبين المرسل، مذهب لأهل الحديث وغيرهم. فمنها ما سبق في نوع المرسل عن «الحاكم» صاحب كتاب (معرفة أنواع علوم الحديث) من أن المرسل مخصوص بالتابعي؛ وأن المنقطع، منه: الإسناد الذي فيه قبل الوصول إلى التابعي راوٍ لم يسمع من الذي فوقه، والساقط بينها غير مذكور لا مَعِينًا ولا مُبْهَأً؛ ومنه [١٢/ظ] الإسناد الذي ذكر فيه بعض رُوَايِهِ بلفظٍ مبهم، نحو: رجلٍ، أو شيخٍ، أو غيرهما^(١).

مثال الأول: ما رويناه عن عبد الرزاق، عن سُفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يُثيْع، عن حذيفة، قال: قال رسول الله ﷺ: "إن وليتموها أبا بكرٍ فقولوا آمين..." الحديث. فهذا إسنادٌ إذا تأمله الحديثي وجد صورته صورة المتصل، وهو منقطع في موضعين: لأن عبد الرزاق لم يسمعه من الثوري، وإنما سمعه من النعمان بن أبي شيبَةَ الجندی عن الثوري. ولم يسمعه الثوري أيضًا من أبي إسحاق، وإنما سمعه من شريك عن أبي إسحاق^(٢).

ومثال الثاني: الحديث الذي رويناه عن أبي العلاء بن عبد الله بن الشَّخِير، عن رجلين، عن شَدَّاد بن أوس، عن رسول الله ﷺ، في الدعاء في الصلاة: "اللهم إني أسألك

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم (المرسل: ٢٥، ثالث المنقطع: ٢٨) وانظر معه تبصرة العراقي، وفتح الباقي عليها، للشيخ زكريا الأنصاري: ١٥٥/١٥٤/١.

(٢) بمزيد بيان عند الحاكم في المعرفة (٢٨، ٢٩) وخرج حديث حذيفة بالإسنادين: المنقطع ثم المتصل. وانظر فيه (مجمع الزوائد للنور الهيتمي): ١٧٦/٥.

- على هامش (ص): بلغ ناصر الدين محمد، ولد قاضي القضاة الكمال ابن العديم...

الثبات في الأمر...»^(١) الحديث. والله أعلم*.

ومنها، ما ذكره «ابن عبد البر» رحمه الله، وهو أن المرسل مخصوص بالتابعين، والمنقطع شامل له ولغيره. وهو عنده: «كل ما لا يتصل إسنادُه، سواء كان يُعزى إلى النبي ﷺ، أو إلى غيره»،^(٢) (**).

ومنها، أن المنقطع مثل المرسل، وكلاهما شاملان لكل ما لا يتصل إسنادُه. وهذا المذهب أقرب، صار إليه طوائف من الفقهاء وغيرهم، وهو الذي ذكره «الحافظ أبو بكر

(١) الحاكم في (علوم الحديث: ٢٧) وأخرجه الترمذی في الدعوات فيما يقرأ عند المنام، والنسائي في الصلاة، باب الدعاء بعد الذكر.

(٢) ابن عبد البر في (التمهيد: ٢١/١).

* المحاسن:

[لا يقال: فيه نظر في موضعين:

أحدهما: أن «الحاكم» ذكر المثالين المذكورين، فيكون ذلك ادعاءً لما ذكره الناس؛ لأننا نقول: لم يوجد في الكلام دعوى ذلك. وما زال المصنفون يفترون من كلام من تقدمهم، ثم مرة ينسبونه ومرة يسكتون.

الثاني: في المثال الثاني: عن رجلين، والذي في «الحاكم»: «عن رجل» وكذا ذكره الترمذی والنسائي؛

وجوابه، أني وقفت على نسخة من (علوم الحديث للحاكم) أصل مسموعة، وفيها: «عن رجلين» في السند، ثم في الكلام عليه. وهذا المثال يبين أن المنقطع ما سقط فيه رجل أو أبهم قبل الصحابي، ولو كان التابعي. وهذا خلاف ما يقتضيه ما نُقل عن المذهب الأول^(١). انتهى».

** «فائدة: فالمنقطع على هذا أعم من المرسل، فكل مرسل منقطع، ولا عكس.

وكلام «الشافعي» السابق ينطبق على هذا. انتهى»

(١) قلت: في طبعة الحاكم، الهندية: عن رجلين من بني حنظلة: ص ٢٧ وفي جامع الترمذی: عن رجل من

بني حنظلة (عارضة ٢٩٣/١٢) أبواب الدعاء والنسائي (١٩٢/٢).

الخطيب» في (كفايته)، إلا أن أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال: ما رواه التابعى عن النبي ﷺ؛ وأكثر ما يوصف بالانقطاع: ما رواه مَنْ دُونَ التابعين عن الصحابة، مثل مالك عن ابن عمر، ونحو ذلك^(١) والله أعلم.

ومنها ما حكاه «الخطيب أبو بكر» عن بعض أهل العلم بالحديث، أن المنقطع ما رُوِيَ عن التابعى أو مَنْ دُونَهُ مَوْقُوفًا عَلَيْهِ من قوله أو فعله.

وهذا غريب* بعيد؛ والله أعلم^(٢).

(١) قابل على الخطيب في (الكفاية: ٢١).

(٢) على هامش (ص): بلغ ناصر الدين ابن العديم قراءة على العراقى.

* المحاسن:

«فائدة: لا يلبس ذلك بما سبق في المقطوع الموقوف على التابعى، من أنه يعبر بلفظه عن المنقطع غير الموصول. فإن الكلام في إطلاق المنقطع على ما يُطَلَّقُ عليه المقطوعُ بزيادة: أو مَنْ دُونَ التابعى. وهذا هو الغريب.» ١٩/و

النوع الحادى عشر

معرفة المُعْضَل

وهو لقبٌ لنوع خاصٍّ من المنقطع: فكل معضَلٍ منقطعٌ، وليس كلُّ منقطعٍ معضَلًا. وقومٌ يسمونه مُرْسَلًا كما سبق، وهو عبارة عما سقط من إسناده اثنان فصاعدًا. وأصحابُ الحديث يقولون: أعضله فهو معضَل، بفتح الضاد. وهو اصطلاحٌ مُشكَلُ المأخذِ من حيث اللغة، وبحث فوجدت له قولهم: أمر عَضِيل، أى مستغلقٌ شديد. ولا التفاتٌ فى ذلك إلى: معضِل، بكسر الضاد، وإن كان مثل عَضِيل فى المعنى^(١).*

(١) على هامش (غ، ص) من أمالى ابن الصلاح:

إقال المؤلف رحمه الله: "دلنا قولهم: عَضِيل، على أن فى ماضيه: عضل. فىكون أعضله منه، لا من أعضل هو. وقد جاء: ظلم الليل وأظلم، وأظلمه الله، وغطس الليل وأغطشه الله" وجدته بخطه]. قال العراقى: «وأراد المصنف بذلك تحريج قول أهل الحديث: معضَل، بفتح الضاد، على مقتضى اللغة فقال إنه وجد له قولهم: أمر عَضِيل. ثم زاده المصنف إيضاحاً فيما أملاه حين قراءة الكتاب عليه فقال: إن فعلاً يدل على الثلاثى، فعلى هذا يكون لنا (عضل) قاصراً، و(أعضل) متعدياً وقاصراً، كما قالوا: ظلم الليل وأظلم الليل. انتهى؛ وقد اعترض عليه بأن فعلاً لا يكون من الثلاثى القاصر. والجواب أنه إنما يكون من الثلاثى القاصر إذا كان فعيل بمعنى مفعول. فأما إذا كان بمعنى فاعل فيجىء من الثلاثى القاصر كقولك. حريص، من: حرص. وإنما أراد المصنف بقولهم: عَضِيل، أنه بمعنى فاعل. وقرأت بخط الحافظ شرف الدين الحسن بن على بن الصيرفى المصرى - ت ٦٩٩ هـ - على نسخة من كتاب ابن الصلاح فى هذا الموضوع: "دلنا قولهم عَضِيل...» - إلى آخر الطرة على هامش (غ، ص) - (التقييد: ١٠٢).

* المحاسن:

«فائدة: إن كان وجه الإشكال من حيث اللغة أن الماضى فى ذلك ثلاثى ليس إلا، فممنوع. ففى (الصحاح للجوهرى): وأعضلنى فلان أى أعبانى أمره، وقد أعضل الأمرُ أى اشتد واستغلق.

وإن كان وجه الإشكال أن الرباعى إنما أتى فى القاصر كأعضل الأمر، ومعه =

ومثاله ما يرويه تابعي التابعي قائلًا فيه: قال رسول الله ﷺ. وكذلك ما يرويه مَنْ دُونَ تابعي التابعي عن رسول الله ﷺ، أو عن أبي بكر وعمر وغيرهما، غيرَ ذاكِ للوسائط بينه وبينهم^(١). وذكر «أبونصر السجزي الحافظ» قولَ الراوى: بلغنى، نحو قولِ «مالك»: بلغنى عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ

(١) على هامش (غ) طرة، بتعريف الحاكم كما في المحاسن، فيما يلي.

= أمر مُعْضِل، بكسر الضاد، فممنوع؛ فقد سبق في كلام الجوهري: أعضلنى فلان. وهذا رباعى فى المتعدى. ولعل المراد أن المتعدى إنما استعمل فى نحو: أعضلنى فلان أى أعيانى أمره. وإذا قلت: أعضلنى الحديث، أى أعيانى أمره، كنت أنت مُعْضَلًا، بفتح الضاد، وهو معضِل، بكسرهما. وهو خلاف المصطلح. فلذلك كان مشكلا، ويؤخذ من قولهم: أمر عضيل أى مستغلق. ولقائل أن يقول: لا يمتنع بما تقدم أن تقول: أعضلتُ الحديث وأعضلتُ فلانًا، إذا صيرتُ أمره معضلا. فيصح بذلك: حديث معضِل، بفتح الضاد.

لا يقال: قوله: «ولا التفات فى ذلك إلى معضِل بكسر الضاد» كأنه يشير به إلى أن كسر ضاد معضِل ليس عربياً، وهى لفظة عربية موجودة فى (الموعَب، والمحكم)؛ لأننا نقول: لا يشير ما ذَكَرَ إلى ذلك، بل إلى أنه لا يُؤخذ منه معضِل بفتح الضاد، فقط. وبيان ذلك نقرر أنه بالكسر عربى وإنما لم يُؤخذ منه معضِل بفتح الضاد لأن معضِلا بكسرهما من رباعى قاصر، كما فى: أظلم الليل فهو مظلم، والكلام فى رباعى متعد. وعضيل يدل عليه، لأن فعِلا بمعنى مفعِل، إنما يستعمل فى المُعَدَّى. وقد فسر عضيل بمستغلق، فتبين أنه من رباعى متعد، وذلك يقتضى صحة معضِل بفتح الضاد، وهو المقصود.

ولا يقال: لعل عضِلا من الرباعى القاصر. لأننا نقول: فعِلا بمعنى مُفْعِل، يدل على التعدى، فلا يكون من رباعى قاصر. وينبغى أن يضبط مستغلق بفتح اللام بمعنى استغلقه غيره، كاستخرجه. وبالجملة فالأحسن أن يكون من: أعضلته إذا صيرت أمره معضلا. انتهت « ١٩ / وظ.

وكسوته...“ الحديث. وقال^(١): أصحاب الحديث يسمونه المعضل^(٢).

قال المملى أبقاه الله: وقول المصنِّفين من الفقهاء وغيرهم: قال رسول الله ﷺ كذا وكذا، ونحو ذلك؛ كلُّه من قبيل المعضل، لما تقدّم. وسماه «الخطيب أبو بكر الحافظ» في بعض كلامه: مرسلًا^(٣). وذلك على مذهب من يسمي كلَّ ما لا يتصلُ مرسلًا كما سبق*.

(١) أبو نصر السجزي.

(٢) بهامش الأصل (غ): [قال الحاكم: أعضل مالك هذا الحديث في الموطن. ووُصِلَ خارجه - أى خارج الموطن - عن مالك عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة، قال: "للمملوك طعامه..." الحديث]. قوبل على معرفة الحاكم: ص ٣٧، وانظر التقصى لابن عبد البر: ٢٤٨ ح ٨٠٩.

وسئل الدارقطني في حديث الموطن - ٩٨٠/٢ باب الرفق بالمملوك - فقال: «يرويه محمد بن عجلان واختلف عنه: فرواه مالك، واختلف عنه: فرواه أصحاب الموطن عن مالك أنه بلغه عن أبي هريرة؛ بغير إسناد. ورواه إبراهيم بن طهّان والنعمان بن عبدالسلام... عن مالك عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة. وخالفهم محمد بن عبد الوهاب القناد فرواه عن ابن عجلان عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن أبي هريرة. ورواه المفضل بن فضالة واختلف عنه عن ابن عجلان عن بكير عن عجلان عن أبي هريرة. ورواه سفيان بن عيينة وسعيد بن أبي أوبوب وبكر بن مضر ووهيب بن خالد والليث بن سعد وأبو ضمرة وطارق بن عبد العزيز عن ابن عجلان عن بكير عن أبي هريرة. وهو الصحيح» (العلل للدارقطني ٢٠٢/٣) خط.

والحديث أخرجه مسلم في صحيحه، من طريق أبي الطاهر المصرى عن ابن وهب عن عمرو بن الحارث: أن بكير ابن الأشج حدثه عن العجلان مولى فاطمة بنت عتبة عن أبي هريرة يرفعه. (ك الإيمان، باب إطعام المملوك، ح ٤١).

(٣) الخطيب في (الكفاية: ٢١) وقال: وهو أخفض مرتبة من المرسل.

* المحاسن:

«فائدة: ما سبق في المثال بقول «مالك» بلغنى. مثل به «الحاكم» وذكر وصله خارج الموطن، فأسند الحاكم من طريق إبراهيم بن طهّان، عن مالك عن محمد بن عجلان، عن أبيه عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: "للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف، ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق"، وقد وصله أيضًا قبل الحاكم، الدارقطني في (الغرائب) ووصله الخطيب في (الكفاية). قال الحاكم: رواه النعمان بن عبدالسلام وغيره عن مالك. وكان الحاكم ذكر قبل ذلك حديثاً من عمرو بن شعيب قال: "قاتل عبدٌ مع رسول الله ﷺ يوم أحد، فقال له رسول الله ﷺ: أَيْنَ لَكَ سَيْدُكَ؟ قال: لا. فقال: لَوْ قَاتَلْتَ لَدَخَلْتَ النَّارَ. قال سيده: فهو حرٌّ يارسول الله؛ فقال رسول الله ﷺ: الآنَ فقاتلْ." =

وإذا رَوَى التابع عن التابع حديثاً موقوفاً عليه، وهو حديث متصل مُسندٌ إلى رسول الله ﷺ، فقد جعله «الحاكم أبو عبد الله» نوعاً من المعضل. مثاله: ما روينا عن الأعمش، عن الشعبي، قال: «يقال للرجل يوم القيامة: عملت كذا وكذا؟ فيقول: ما عملته. فيُختم على فيه...» الحديث؛ فقد أعضله الأعمش، وهو عند الشعبي: «عن^(١) أنسٍ عن رسول الله ﷺ» متصلاً مسنداً^(٢).

قال المملى أبقاه الله: هذا جيد حسن، لأن هذا الانقطاع بواحدٍ مضموماً إلى الوقف، يشتمل على الانقطاع باثنين: الصحابي، ورسول الله ﷺ. فذلك باستحقاق اسم الإعضال أُولَى، والله أعلم.

* * *

(١) بهامش (غ): [الأعمش رأى أنس بن مالك. كذا وجدته بخطه أيده الله].
 (٢) من (غ، ص، ع) ومثله في متن (ز) ثم كتب فوقها: [متصل مسند] وهو لفظ الحاكم في معرفة علوم الحديث (٣٨) قال بعد أن أخرجه: «متصل مسند مخرج في الصحيح لمسلم». وهو عند مسلم في كتاب الزهد والرقائق (ح٧) من رواية فضيل بن عمرو، عن الشعبي عن أنس قال: كنا عند رسول الله ﷺ فضحك فقال: «هل تدرون مم أضحك؟» قال: قلنا: الله ورسوله أعلم. قال: «من مخاطبة العبد ربّه» الحديث بطوله.

= وذكر الحاكم حديثاً أسنده إلى ابن وهب، قال: أخبرني مسلمة بن علي أن النبي ﷺ قال: «إن العبد ليعمل بعمل أهل الجنة حتى إذا حضرته الوفاة حاف في وصيته فوجبت له النار. وإن العبد ليعمل بعمل أهل النار حتى إذا حضرته الوفاة عدل في وصيته فوجبت له الجنة». قال «الحاكم»: فالإسناد الأول أعضله عمرو بن شعيب، والثاني مسلمة بن علي، ثم لا نعلم أحداً من الرواة وصله ولا أرسله؛ فالحديثان معضلان. وليس كل ما يشبه هذا بمعضل، فربما أعضل راوٍ الحديث في وقتٍ ثم وصله أو أرسله في وقت. ومثّل بما سبق من قول مالك رضى الله عنه. قال الحاكم: «فينبغي للعالم بهذه الصنعة أن يميز بين المعضل الذى لا يوصل، وبين ما أعضله الراوى في وقت ثم وصله في وقت». انتهت/٢٠ و

تفريعات:

أحدها: الإسناد المعنعن، وهو الذى يقال فيه: فلان عن فلان. عدّه بعضُ الناس من قبيل المرسل والمنقطع، حتى يتبين اتصاله، بغيره.

والصحيحُ والذى عليه العملُ، أنه من قبيل الإسناد المتصل. وإلى هذا ذهب الجاهيرُ من أئمة الحديث وغيرهم، وأودعه المشترطون للصحيح في تصانيفهم فيه وقبلوه. وكاد^(١) «أبو عمرو الداني^(٢) المقرئ الحافظ» إجماع أئمة الحديث على ذلك. وادّعى «أبو عمرو الداني^(٢) المقرئ الحافظ» إجماع أهل النقل^(٣) على ذلك. وهذا بشرط أن يكون الذين أضيفت العننة إليهم قد ثبتت ملاقاتُ بعضهم بعضاً مع براءتهم من وصمة التدليس، فحينئذ يُحملُ على ظاهر الاتصال، إلا أن يظهر فيه خلاف ذلك.

وكثُر في عصرنا وما قاربه، بين المنتسبين إلى الحديث استعمالُ «عن» في الإجازة، فإذا قال أحدهم: قرأتُ على فلان عن فلان؛ أو نحو ذلك، فظُنَّ به أنه رواه عنه بالإجازة^(٣)، ولا يُخرجه ذلك من قبيل الاتصال على ما لا يخفى، والله أعلم.

الثانى: اختلفوا في قول الراوى: أن فلاناً قال كذا وكذا، هل هو بمنزلة «عن» في الحَمَلِ على الاتصال إذا ثبت التلاقى بينهما، حتى يتبين فيه الانقطاع؟

مثاله: «مالك، عن الزهرى: أن سعيد بن المسيب قال كذا». فروينا عن «مالك رضى

(١) في التقييد ٨٤: «لا حاجة إلى: كاد؛ فقد ادعاه فقال في مقدمة التمهيد: ... فوجدتهم أجمعوا على قبول الإسناد المعنعن، لاختلاف بينهم في ذلك، إذا جمع شروطاً ثلاثة وهى عدالة المحدثين، ولقاء بعضهم بعضاً بمجالسة ومشاهدة، وأن يكونوا براء من التدليس» ثم قال: وهو قول مالك وعامة أهل العلم».

(قوبل على التمهيد ١٢/١ وانظر التنصرة ١٩٣/١).

(٢) [الداني] من هامش (غ) لحقاً والمتن في العراقية.

وانظر فائدة البلقينى، في ثالث هذه التفريعات.

(٣) على هامش (غ، ص، ز): [قوله: فظُنَّ؛ هنا، أمر بالظن، وليس بإخبار.]

الله عنه» أنه كان يرى "عن فلان" و"أن فلاناً" سواءً^(١). وعن «أحمد بن حنبل» رضى الله عنه، أنها ليسا سواءً^(٢).

وحكى «ابن عبد البر» عن جمهور أهل العلم، أن (عن) و (أن) سواء. وأنه لا اعتبار بالحروف والألفاظ، وإنما هو باللقاء والمجالسة والسماع والمشاهدة. - يعنى مع السلامة من التدليس - فإذا كان سماع بعضهم من بعض صحيحاً، كان حديث بعضهم عن بعض بأى لفظٍ وردَّ، محمولاً على الاتصال حتى يتبين فيه الانقطاع^(٣).

وحكى «ابن عبد البر» عن «أبي بكر البرديجى» أن حرف "أن" محمولٌ على الانقطاع حتى يتبين السماعُ في ذلك الخبر بعينه من جهة أخرى^(٤).

وقال: عندى لا معنى لهذا، لإجماعهم على أن الإسناد المتصل بالصحابى سواءً فيه، قال: قال رسول الله ﷺ، أو أن رسول الله ﷺ قال، أو: عن رسول الله ﷺ أنه قال، أو: سمعتُ رسول الله ﷺ^(٥) والله أعلم.

قال الشيخ أبقاء الله: ووجدت مثل ما حكاه عن «البرديجى، أبى بكر الحافظ»^(٦).

(١) انظره في الكفاية: باب ذكر الفرق بين قول الراوى: عن فلان، وأن فلاناً قال، فيما يوجب الاتصال والإرسال (٤٠٦ - ٤٠٧).

وضبط «سواءً» من (غ): بالنصب مفعولاً تانياً ل: يرى. وضبطه في (ص) بالضم قلماً، وليس السياق. (٢) على هامش (غ): إقال النواوى (في مختصره لهذا الكتاب): وقال أحمد بن حنبل وجماعة: لا تلتحق "أن" وشبهها ي: عن، بل يكون منقطعاً حتى يتبين السماع. ففسر النواوى مذهب ابن حنبل، وأهمه ابن الصلاح. قال القاضى عياض ما معناه، أن البرديجى موافق لقول ابن حنبل].

انظر متن التقريب للنووى، مع (تدريب الراوى ٢٢٠/١)

(٣) ابن عبد البر في (التمهيد: ٢٦/١)

(٤) ابن عبد البر، في التمهيد: ٢٦/١ من قول البرديجى. وتام عبارته: «حتى يتبين السماع في ذلك الخبر بعينه من طريق آخر، أو يأتي ما يدل على أنه قد شهدته وسمعه».

وانظر (جامع التحصيل في أحكام المراسيل» للعلاى: ١٤١.

(٥) «كل ذلك سواء عند العلماء» ابن عبد البر في (التمهيد ٢٦/١)

(٦) في الطرة على هامش (غ): [برديج، مثل فعليل؛ بفتح أوله: بليدة. بينها وبين بردعة نحو أربعة عشر فرسخاً، إليها نسب هذا الحافظ «أحمد بن هارون، أبوبكر البرديجى البرذعى» ومن نحايها نحو أوزان كلام العرب، كسر أولها نظراً إلى أنه ليس في كلامهم فعليل بفتح الفاء، والله أعلم].

ومثلها على هامش (ز) مع اختلاف يسير في العبارة. وضبطها في (اللباب) عن الأنساب للسمعاني بفتح الباء الموحدة (١٣٦/١) بليدة بأقصى أذربيجان.

للمحافظ الفحل «يعقوب بن شيبان» في (مسنده) الفحل، فإنه ذكر مارواه أبو الزبير عن ابن الحنفية عن عمار، قال: «أتيت النبي ﷺ وهو يصلي فسلمت عليه، فردَّ عليَّ السلام..» وجعله مسنداً موصولاً. وذكر رواية قيس بن سعد لذلك، عن عطاء بن أبي رباح عن ابن الحنفية: «أن عماراً مرَّ بالنبي ﷺ وهو يصلي..» فجعله مرسلًا من حيث كونه قال: إن عماراً فعل، ولم يقل: عن عمار^(١). والله أعلم.

ثم إن «المخيط» مثل هذه المسألة بحديث نافع عن ابن عمر عن عمر أنه سأل النبي ﷺ: «أينام أحدنا وهو جنب؟..» الحديث. وفي رواية أخرى، عن نافع عن ابن عمر، أن عمر قال: «يا رسول الله..» الحديث^(٢).

ثم قال: ظاهر الرواية الأولى، يوجب أن يكون من مسند عمر عن النبي ﷺ؛ والثانية ظاهرها يوجب أن يكون من مسند ابن عمر، عن النبي ﷺ.

قال الشيخ أبقاه الله: ليس هذا المثال مماثلاً لما نحن بصدده، لأن الاعتماد فيه في الحكم بالاتصال على مذهب الجمهور، إنما هو على اللقاء والإدراك، وذلك في هذا الحديث مشترك متردد، لتعلقه بالنبي ﷺ، وبعمر رضى الله عنه، وصحبة الراوى ابن عمر لها، فاقضى ذلك من جهة، كونه^(٣) رواه عن النبي ﷺ؛ ومن جهة أخرى، كونه رواه عن عمر عن رسول الله ﷺ^(٤)، والله أعلم.*

(١) حديث عمار، بروايته، في (الاعتبار للحازمي): باب ما نسخ من الكلام في الصلاة: ١٤٣ وانظر (تقييد العراقي ٨٥).

(٢) كفاية المخيط ٤٠٧.

وحديث نافع عن ابن عمر أنه قال: استفتى عمر النبي ﷺ: أينام أحدنا وهو جنب؟ في الصحيحين: البخارى، ك الغسل (فتح البارى ١/٢٧١) ومسلم ك الحيض (ح ٢٤) ورواية نافع عن ابن عمر أن عمر قال، في ك الحيض من صحيح مسلم (ح ٢٣).

(٣) هكذا ضبطه بهامش (غ) ومتن (ز، ص) وهو السياق. والضمير في: رواه، لابن عمر، رضى الله عنها. وضبطه في متن غ: من جهة كونه / بالجر، والإضافة.

(٤) على هامش (ص) بلاغ القراءة على العراقي.

* المحاسن:

«فائدة: صحة التمثيل لما نحن بصدده، تظهر من وجه آخر، وذلك أن مقتضى =

الثالث: قد ذكرنا ما حكاه «ابن عبد البر» من تعميم الحكم بالاتصال فيما يذكره الراوى عن من لقيه بأى لفظ كان. وهكذا أطلق «أبو بكر الشافعى الصيرفى»^(١) ذلك فقال: «كل من علم له سماع من إنسان فحدّث عنه، فهو [١٤/و] على السماع، حتى يُعلم أنه لم يسمع منه ما حكاه؛ وكل من علم له لقاء إنسان فحدّث عنه، فحكمه هذا الحكم».

وإنما قال هذا فيمن لم يظهر تدليسُه.

ومن الحجّة فى ذلك وفى سائر الباب، أنه لو لم يكن قد سمعه منه لكان بإطلاقه الرواية عنه من غير ذكر الوسطة بينه وبينه، مدلسًا. والظاهر السلامة من وصمة التدليس، والكلام فيمن لم يُعرف بالتدليس^(٢). ومن أمثلة ذلك قوله: قال فلان كذا وكذا؛ مثل أن يقول نافع: قال ابن عمر؛ وكذلك لو قال عنه: دَكَر، أو: فعل، أو: حدث، أو: كان يقول كذا وكذا؛ وما جانس ذلك. فكل ذلك محمولٌ ظاهرًا على الاتصال، وأنه تلقى ذلك منه من غير واسطة بينهما، مهما ثبت لقاؤه له على الجملة*.

ثم منهم من اقتصر فى هذا الشرط المشروطِ فى ذلك ونحوه، على مطلق اللقاء

(١) محمد بن عبد الله بن إبراهيم، من أئمة الوجوه المتقدمين والمصنفين البارعين. له شرح الرسالة، وكتاب

الإجماع، والشروط؛ توفى سنة ٣٣٠ هـ ببغداد.

(٢) على هامش (غ): [قال الشيخ تقى الدين: إذا كان الراوى غير مدلس حملنا الرواية على الاتصال والسماع. وإن كان مدلسًا فالمشهور أنه لا يحمل على السماع حتى يبين الراوى ذلك. وما لم يبين فهو كالمقطع فلا يقبل. وهذا جار على كثير من الأحاديث التى صححوها، إذ يتعذر علينا إثبات سماع المدلس فيها من شيخه، اللهم إلا أن يدعى مدع أن الأولين اطلعوا على ذلك، وإن لم نطلع نحن عليه]. قال: «وفى ذلك نظر» - (الاقتراح، للشيخ تقى الدين ابن دقيق العيد: ٢٠٧ - ٢٠٨).

= أن يكون من مسند ابن عمر، يقتضى أن عمر لم يدخل فى السند بلفظة «أن» وكذلك لم يدخل عمار فى السند فى رواية «أن» فجعله ابن شيبه مرسلًا، بخلاف: عن عمار. والراوى لها واحد وهو ابن الحنفية. انتهت» ٢٢/و.

* المحاسن:

فائدة: «والظاهر الحمل على الاتصال مطلقًا، ما لم يظهر خلافه كما تقدم. انتهت»

أوالسماع، كما حكيناه آنفاً. وقال فيه «أبو عمرو المقرئ»: ^(١) إذا كان معروفاً بالرواية عنه. وقال فيه «أبو الحسن القابسي»: إذا أدرك المنقول عنه إدراكاً بيئاً.

وذكر «أبو المظفر السمعاني» ^(٢) في العنعنة، أنه يُشترط طول الصحبة بينهم. وأنكر «مسلم بن الحجاج» في خطبة (صحيحه) على بعض أهل عصره، حيث اشترط في العنعنة ثبوت اللقاء والاجتماع، وادّعى أنه قولٌ مختَرَع لم يُسبق قائله إليه، وأن القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار قديماً وحديثاً، أنه يكفي في ذلك أن يثبت كونها في عصر واحد، وإن لم يأت في خبرٍ قط أنها اجتمعا أو تشافهاً ^(٣).

وفيما قاله «مسلم» نظرٌ: وقد قيل إن القول الذي رده «مسلم» * هو الذي عليه أئمة هذا العلم ^(٤): «على ابن المديني، والبخاري وغيرهما، والله أعلم.

(١) هو «الداني» / من تضمين البليقي.

(٢) على هامش (غ): [وجدت بخط شيخنا: أبو المظفر اسمه «منصور بن محمد الإمام» وأبوه محمد إمام، وولده - أعتى ولد أبي المظفر - أبو بكر محمد بن منصور. ولده: أبو سعد عبد الكريم ابن أبي المظفر السمعاني / نسب إلى بطن من تميم. بيت علم وفضل وحديث].

قلت: وولد أبي سعد «أبو المظفر عبد الرحيم» شيخ ابن الصلاح.
(٣) مقدمة مسلم، باب ضحة الاحتجاج بالحديث المعنعن (٢٩/١) وانظر معه: معرفة الحاكم، النوع ١١، معرفة الأحاديث المعنعنة، وتوضيح التنقيح (٣٣٠/١).

(٤) طرة على هامش (غ): [قال القاضي عياض: قال أبو عمر ابن عبد البر: وجدت أئمة الحديث أجمعوا على قبول المعنعن بغير تدليس إذا جمع شروطاً ثلاثة: عدالتهم، ولقاء بعضهم بعضاً، وبراءتهم من التدليس، على خلافٍ بينهم في ذلك. وقال ابن البيع: المعنعن بغير تدليس، متصل بالإجماع من أهل النقل على تورع راويه عن التدليس؛ وإلى ما ذهب إليه مسلم، ذهب القاضي أبو بكر الباقلاني وغيره من أئمة النظر، والله أعلم].
- قوبل على التمهيد لابن عبد البر ١٢/١.

* المحاسن:

«فائدة وزيادة: قيل، يريد مسلم بذلك «البخاري». إلا أن البخاري لا يشترط ذلك في أصل الصحة، ولكن التزمه في جامعه. ولعله يريد «ابن المديني» فإنه يشترط ذلك في أصل الصحة. وقد تكلم «الإمام الشافعي» رضى الله عنه في (الرسالة) على المسألة، ودلّ كلامه على مقتضى مذهب ابن المديني والتزام البخاري، فقال في (باب خبر الواحد) حكاية عن سائلٍ سأله فقال: «فما بالك قبلت ممن لا تعرفه بالتدليس أن يقول: عن، =

= وقد يمكن فيه أن يكون لم يسمعه؟ فقلت له: المسلمون العدول عدول أصحاب الأمر في أنفسهم، وحالهم في أنفسهم غير حالهم في غيرهم، ألا ترى أنى إذا عرفتهم بالعدل في أنفسهم قبلت شهادتهم، وإذا شهدوا على شهادة غيرهم لم أقبل شهادة غيرهم حتى أعرف حاله؟ ولم تكن معرفتى عدلهم، معرفتى عدل من شهدوا على شهادته، وقولهم عن خبر أنفسهم وتسميتهم على الصحة، حتى يستدل من فعلهم بما يخالف ذلك، فيحترس منهم في الموضوع الذى خالف فعلهم فيه ما يجب عليهم. ولم يُعَرَف بالتدليس ببلدتنا فيمن مضى ولا من أدركنا من أصحابنا، إلا حديثاً. فإن منهم من قبله عن لو تركه عليه كان خيراً له. وكان قول الرجل: "سمعت فلاناً يقول: سمعت فلاناً" وقوله: "حدثنى فلان عن فلان" سواءً عندهم، لا يُحدث أحد منهم عن لقى إلا ما سمع منه. فمن عرفناه بهذه الطريق قبلنا منه: "حدثنى فلان عن فلان". ومن عرفناه دلس مرةً فقد أبان لنا عورته في روايته، وليست تلك العورة بكذبٍ فيردُّ بها حديثه، ولا النصيحة في الصدق فنقبل منه ما قبلناه من أهل النصيحة في الصدق. فقلنا: لا نقبل من مدلسٍ حديثاً حتى يقول فيه: حدثنى، أو سمعت^(١).

وهذا الكلام من الإمام الشافعى رضى الله عنه، يدل على أن مذهبه في العنعنة، ثبوت اللقاء مع البراءة من التدليس. وفي (كفاية الخطيب): "أهل العلم بالحديث مجمعون على أن قول المحدث: حدثنا فلان عن فلان؛ صحيح معمول به إذا كان شيخه الذى ذكره يُعَرَف أنه قد أدرك الذى قد حدث عنه ولقيه وسمع منه، ولم يكن هذا المحدث ممن يدلس، ولا يستجيز الإسقاط للعلو"^(٢)، وما ذكره «الخطيب» ينطبق على مذهب الشافعى وابن المدينى والتزام البخارى. وقال «الحاكم»: "الأحاديث المعنعنة وليس فيها تدليس، متصلة بإجماع أهل النقل على تورع روايتها عن أنواع التدليس"^(٣) هذا ليس فيه تعرض، لا للقاء ولا لمعاصرة. انتهى» ٢٢/و، ظ

(١) قول على (الرسالة للإمام الشافعى): ص ١٦٦ وما بعدها. ومعها (العلل لابن المدينى): ٤٥.

(٢) الكفاية: ٣٨٩.

(٣) قول على الحاكم في المعرفة: ٣٤ النوع الحادى عشر في الأحاديث المعنعنة.

قال الشيخ أبقاه الله: وهذا الحكم لا أراه يستمرُّ بعد المتقدمين فيما وُجِدَ من المصنفين في تصانيفهم، مما ذكروه عن مشايخهم قائلين فيه: ذكر فلان، قال فلان؛ ونحو ذلك. فافهم كلَّ ذلك، فإنه مُهمٌّ عزيز^(١)، والله أعلم.

الرابع: التعليقُ الذي يذكره «أبو عبد الله الحميدي» صاحب (الجمع بين الصحيحين) [١٤/ظ] وغيره من المغاربة، في أحاديث من (صحيح البخارى) قطع إسنادها، وقد استعمله «الدارقطنى» من قبل: صورته صورة الانقطاع وليس حكمه حكمه، ولا خارجاً ما وُجِدَ ذلك فيه منه، من قبيل الصحيح إلى قبيل الضعيف. وذلك لما عُرف من شَرَطِه وحُكْمِه، على ما نبهنا عليه في الفائدة السادسة من النوع الأول*.

ولا التفات إلى «أبي محمد بن حزم الظاهري، الحافظ» في ردِّه ما أخرجه البخارى من حديث أبي عامر أو أبي مالك الأشعري، عن رسول الله ﷺ: «ليكوننَّ في أمتي أقوام يستحلون الحريرَ والخمرَ والمعازفَ».. الحديث. من جهة أن البخارى أورده قائلاً فيه: «قال هشام بن عمار». وساقه بإسناده^(٢). فزعم «ابن حزم» أنه منقطع فيما بين البخارى وهشام، وجعله جواباً عن الاحتجاج به على تحريم المعازف^(٣).

وأخطأ في ذلك من وجوه. والحديث صحيح معروف الاتصال بشرط (الصحيح). و«البخارى» رحمه الله قد يفعل مثل ذلك لكون ذلك الحديث معروفاً من جهة الثقات،

(١) انظر «جامع التحصيل لأحكام المراسيل» للعلاني: ١٤٣.

(٢) على هامش (غ): [أخرجه البخارى في كتاب الأشربة فقال: قال هشام بن عمار، ثنا صدقة بن خالد، ثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، ثنا عطية بن قيس الكلابي، ثنا عبد الرحمن بن غنم الأشعري، ثنا أبو عامر أو أبو مالك الأشعري: والله ما كذبتني سمع النبي ﷺ] وذكر الحديث.
- كتاب الأشربة من البخارى، باب ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه (مع فتح الباري: ٤٠/١٠).

(٣) قاله ابن حزم في (المحلى) انظر (تقييد العراقي ٨٩-٩٠، وتوضيح التنقيح ١/١٤٥).

* المحاسن:

«فائدة: والظاهر الحمل على الاتصال مطلقاً، ما لم يظهر خلافه، كما تقدم، والله أعلم.

انتهت» ٢٢/ظ

عن ذلك الشخص الذى علّقه عنه. وقد يفعل ذلك لكونه قد ذكر ذلك الحديث فى موضع آخر من كتابه مسنداً متصلاً، وقد يفعل ذلك لغير ذلك من الأسباب التى لا يصحبها خللُ الانقطاع*، والله أعلم.

وما ذكرناه من الحكم فى التعليق المذكور، فذلك فيما أورده منه أصلاً ومقصوداً، لا فيما أورده فى معرض الاستشهاد. فإن الشواهد يُحتمل فيها ما ليس من شرط الصحيح، معلقاً كان أو موصولاً. ثم إن لفظ التعليق وجدته مستعملاً فيما حُذِفَ من مبتدأ إسناده واحداً فأكثر، حتى إن بعضهم استعمله فى حذف كلِّ الإسناد. مثال ذلك قوله: قال رسول الله ﷺ كذا وكذا؛ قال ابن عباس كذا وكذا؛ روى أبو هريرة كذا وكذا؛ قال سعيد بن المسيب عن أبي هريرة كذا وكذا؛ وهكذا إلى شيوخ شيوخه. وأما ما أورده كذلك عن شيوخه فهو من قبيل ما ذكرناه قريباً فى الثالث من هذه التفريعات.

وبلغنى عن بعض المتأخرين من أهل المغرب أنه [١٥/١] جعله قسماً من التعليق نائياً، وأضاف إليه قول «البخارى» فى غير موضع من كتابه: «وقال لى فلان، وروانا فلان»؛ فوسم كل ذلك بالتعليق المتصل من حيث الظاهر، المنفصل من حيث المعنى. وقال: متى رأيت البخارى يقول: «وقال لى فلان، وقال لنا»؛ فاعلم أنه إسناده لم يذكره للاحتجاج به وإنما ذكره للاستشهاد به. وكثيراً ما يعبر المحدثون بهذا اللفظ عما جرى بينهم فى المذكرات والمناظرات، وأحاديث المذاكرة قلما يحتجون بها.

قال الشيخ أبواه الله: وما ادّعاها على «البخارى» مخالف لما قاله من هو أقدم منه وأعرفُ بالبخارى، وهو العبد الصالح «أبو جعفر بن حمدان النسيابورى» فقد روينا عنه أنه قال: كل ما قاله البخارى: «قال لى فلان» فهو عرضٌ ومناولة.

* المحاسن:

«فائدة: لا يقال: ليس بمسند، فلا يكون صحيحاً ولا داخلاً فى البخارى المسند الصحيح؛ لأننا نقول: إذا كان الإسناد معروفاً من جهة الثقات كما تقدم، كان صحيحاً على شرط البخارى. انتهت» ٢٢/ظ

- وانظر مقدمة النووى لشرح مسلم: ٢٠/١ وتخريج ابن حجر حديث «ليكونن من أمى أقوام يستحلون الحرير والخمر والمعازف» فى فتح البارى (٤٣/١٠).

قال الشيخ أبقاه الله: ولم أجد لفظ التعليق مستعملاً فيما سقط فيه بعض رجال الإسناد من وسطه أو من آخره، ولا في مثل قوله: "يُرَوَّى عن فلان، ويذكر عن فلان" وما أشبهه، مما ليس فيه جزم على من ذكر ذلك عنه، بأنه قاله وذكره. وكأن هذا التعليق مأخوذ من تعليق الجدار وتعليق الطلاق ونحوه، لما يشترك الجميع فيه من قطع الاتصال*، والله أعلم^(١).

الخامس: الحديث الذي رواه بعض الثقات مرسلًا وبعضهم متصلًا؛

اختلف أهل الحديث في أنه ملحق بقبيل الموصول أو بقبيل المرسل. مثاله: "لا نكاح إلا بولي" رواه إسرائيل بن يونس في آخرين، عن جده أبي إسحاق^(٢) السبعي، عن أبي بردة، عن أبيه^(٣) أبي موسى الأشعري عن رسول الله ﷺ؛ مسندًا هكذا متصلًا.. ورواه سفيان الثوري، وشعبة، عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن النبي

(١) على هامش (ص) بلاغ القراءة والسماح: كتبه عبد الرحيم بن الحسين.

(٢) في (ز): [عن جده عن أبي إسحاق]:

وأبو إسحاق السبعي، هو جد «إسرائيل بن يونس».

(٣) في (غ) و(م) (ع) بمطبوعة التقييد والإيضاح: [عن أبيه عن أبي موسى] ولا يصح. وما هنا من (ص)

وكفاية الخطيب.

* المحاسن:

«فائدة: أخذ من تعليق الجدار ظاهر؛ أما من تعليق الطلاق ونحوه، فليس التعليق هناك لأجل قطع الاتصال، بل لتعليق أمر على أمر، بدليل استعماله في الوكالة والبيع وغيرها، بل وفي الصلاة أيضًا، فلا يصح أن يكون تعليق الطلاق لأجل قطع الاتصال، إلا أن يراد به قطع اتصال حكم التنجيز باللفظ لو كان منجزًا.

وذكر هاهنا [في خامس التفرعات] مسألة ما إذا روى الحديث بعض الثقات مرسلًا وبعضهم متصلًا، وقد ذكرت ذلك في آخر نوع المرسل لأنه أنسب. وكان ينبغي أن نذكر مسألة العننة وما جرى مجراها، في أنواع المتصل أو المنقطع، إذا روعي مذهب من يرى الانقطاع، ولكن اقتدينا به في ذلك. انتهت» ٢٣/ظ

- وانظر تقييد العراقي: ٩٣.

ﷺ، مرسلًا هكذا. فحكى «الخطيبُ الحافظ» أن أكثر أصحاب الحديث يرون الحكم في هذا وأشباهه للمرسل. وعن بعضهم أن الحكم للأكثر، وعن بعضهم أن الحكم للأحفظ. فإذا كان من أرسله أحفظ من وصله فالحكم لمن [١٥/ظ] أرسله. ثم لا يقدح ذلك في عدالة من وصله وأهليته. ومنهم من قال: من أسند حديثًا قد أرسله الحفّاط، فإرسالهم له يقدح في مُسنده وفي عدالته وأهليته. ومنهم من قال: الحكم لمن أسنده، إذا كان عدلاً ضابطاً، فيقبل خبره وإن خالفه غيره، سواء كان المخالف له واحداً أو جماعة. قال «الخطيب»: هذا القول هو الصحيح^(١).

قلت: وما صححه، هو الصحيح في الفقه وأصوله. وسئل «البخارى» عن حديث «لا نكاح إلا بولي» المذكور، فحكم لمن وصله، وقال: الزيادة من الثقة مقبولة. فقال «البخارى» هذا، مع أن من أرسله «شعبة» وسفيان» وهما جبلان لهما من الحفظ والإتقان الدرجة العالية^(٢).

ويلتحق بهذا، ما إذا كان الذى وصله هو الذى أرسله، وصله فى وقتٍ وأرسله فى وقت. وهكذا إذا رفع بعضهم الحديث إلى النبى ﷺ، ووقفه بعضهم على الصحابي، أو رفعه واحداً فى وقتٍ، ووقفه هو أيضاً فى وقت آخر، فالحكم على الأصح فى كل ذلك لما زاده الثقة من الوصل والرفع، لأنه مثبتٌ وغيره ساكت، ولو كان نافيًا فالمثبت مُقدم عليه، لأنه عليم ما خفى عليه^(٣). ولهذا الفصل تعلقُ بفصل (زيادة الثقة فى الحديث) وسيأتى إن شاء الله تعالى، والله أعلم^(٤).

* * *

(١) تمام عبارة الخطيب: عندنا، لأن إرسال الراوى للحديث ليس بجرح لمن وصله ولا تكذيب له، ولعله أيضاً مسند عند الذين رووه مرسلًا أو عند بعضهم، إلا أنهم أرسلوه لغرض أو نسيان، والناسى لا يقضى به على الذاكر (الكفاية ٤/١).

(٢) كفاية الخطيب: (٤١٣) ومر حديث (لانكاح إلا بولى) فى المرسل. وانظر تقييد العراقى ٩٤ وتبصرته ١٧٦/١.

(٣) «وما صححه المصنف هو الذى رجحه أهل الحديث، وصحح الأصوليون خلافه: وهو أن الاعتبار بما وقع منه أكثر: فإن وقع وصله أو رفعه أكثر من إرساله أو وقفه، فالحكم للوصل والرفع. وإن كان الإرسال أو الوقف أكثر، فالحكم له. والله أعلم» العراقى فى التقييد: ٩٤.

(٤) على هامش (ص) بلغ ناصر الدين محمد ولد قاضى القضاة كال الدين ابن العديم، قراءة بحث على، وعمه زين الدين عبد الرحمن وشمس الدين محمد بن خليل الحلبي/سماعا، كتبه عبد الرحيم بن الحسين.

النوع الثاني عشر معرفة التدليس وحكم المدلس

التدليس^(١) قسبان:

أحدهما: تدليس الإسناد، وهو أن يروى عن لقيه ما لم يسمعه منه، موهباً أنه سمعه

(١) على هامش (غ) بخط ابن الفاسي، في ورقة ملصقة:

إقال القاضي عياض رحمه الله: التدليس لقب وضعه أئمة هذه الصنعة على من أهبهم بعض رواياته لمعان مختلفة وأغراض متباينة. وقد كان هذا من عصر التابعين. إلى هلم جراً، وذكر ذلك عن جماعة من جلة الأئمة، ولم يضر ذلك حديثهم، لصحة أغراضهم وسلامتها، وأضر ذلك بغيرهم. وهو على أمثلة: فمته أن سفيان بن عيينة، على جلالته، من كبار أصحاب الزهري، وسمع منه كثيراً وأخذ عن أصحابه كثيراً بما لم يسمعه من الزهري، فرمما حدث فقال: قال الزهري، أو قال: قال الزهري عن فلان. وقد عرف بالتدليس فسئل، فمرة يقول: سمعته منه، ومرة يقول: حدثني به عنه فلان، أو فلان عن فلان، عنه. ومن لا يدلس مثل مالك وشعبة، لا يقول مثل هذا، بل يبين من حدث عنه. أو يقول: بلغني. قال شعبة: "لأن أزني أحب إلي من أن أدلس". ولكن أمثال أولئك الجملة ممن استعمل التدليس إذا سئلوا أحالوا على الثقات، فحُمل حديثهم وقام تدليسهم مقام المرسل. وحجة بعضهم أن يكونوا قد سمعوه من جماعة من الثقات عن هذا الرجل، فاستغنوا بذكره عن ذكر أحدهم أو ذكر جميعهم، لتحققهم صحة الحديث عنه، كما يفعل في المراسيل.

ومهم من أراد أن ينزل حديثه وأن يعلو بذكر الشيخ دون من دونه، لصحة روايته عنه غير هذا، ولحقيقة أن الثقات حدثت عنه بذلك.

وطبقة أخرى جاءوا إلى رجال مشاهير ثقات أئمة سمعوا حديثهم، وجزت بينهم مباحة حملتهم على اتهامهم وألا يصرحوا بأسائهم المشهورة، ولم تحملهم ديانتهم على ترك التحدث عنهم، كما صنع «البخاري» في حديثه عن محمد بن يحيى الذهلي، لما جرى بينه وبينه، فمرة نجده يقول: ثنا محمد: لا يزيد، وثانية يقول: ثنا محمد بن خالد؛ ينسبه إلى جده الأعلى، ومرة يقول: ثنا محمد بن عبدالله، ينسبه إلى جده الأدنى. وطبقة أخرى رروا الحديث عن ضعيف أو مجهول، عن الشيخ، فسكتوا عنه واقتصروا على ذكر الشيخ إذ عرف سماعهم منه لغير هذا الحديث.

وطبقة أخرى رروا عن ضعفاء لهم أساء أو كنى مشهورة عرفوا بها، فلو صرحوا بأسائهم المشهورة أو كناههم لم يشتغل بحديثهم، فأتوا بالاسم الخامل مكان الكنية المشهورة، أو بالكنية المجهولة عوض الاسم المعلوم، لييهما الأمر ولتلا يعرف ذلك الراوي وضعفه فيزهد في حديثهم.

منه؛ أو عمَّن عاصره ولم يلقه، موهمًا أنه قد لقيه وسمعه منه. ثم قد يكون بينها واحدٌ وقد يكون أكثر. ومن شأنه ألا يقول في ذلك: «أخبرنا فلان» ولا «حدثنا» وما أشبههما، وإنما يقول: «قال فلان، أو: عن فلان» ونحو ذلك^(١). مثال ذلك: ما روينا عن «علي بن خشرم» قال: كنا عند ابن عيينة، فقال: «قال^(٢) الزهري». ف قيل له: حدثكم الزهري؟ فسكت ثم قال: «قال^(٣) [١٧/و] الزهري» ف قيل له: سمعته من الزهري؟ فقال: «لا، لم أسمع من الزهري ولا ممن سمعه من الزهري، حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهري^(٤)».

= وطبقة أخرى رووا عن ضعيف له كنية يشاركه فيها رجل مقبول الحديث، وقد حدث منها جميعًا، فيطلق الحديث بالكنية، يدخل الإشكال ويقع على السامع اللبس، ويظن أن ذلك: القوي. وهذه الطرق كلها، غير الأولين، ردية قد أضرت بأصحابها وسببت الوقوف في كثير من حديثهم، إلا ما صرح به الثقات منهم بالساع عن الثقات، ونصوا عليه وبينوه. ولهذا ما وقفوا فيها دلسه «الأعمش» لروايته عن الضعفاء، وفيها دلسه «بقيّة بن الوليد» لخلطه الأساء والكنى، ولم يستريبوا فيها دلسه «ابن عيينة، والثوري» وضرباؤها ممن لا يروى إلا عن ثقة.

واختلف أئمة الحديث في قبول من عرف بالتدليس إذا لم ينص على سماعه: فجمهورهم على قبول حديث من عرف منهم، بأنه لا يروى إلا عن ثقة، كما قالوا في حديث من علم أنه لا يرسل إلا عن ثقة، وعلى ترك حديث المساهلين في الأخذ وترك الحججة به حتى ينص على سماعه. وقد ذكر «أبو عبد الله الحاكم» الاختلاف في ذلك كما قدمناه، والله أعلم.

(١) على هامش (غ): [قال الشيخ: متى قال - أي الراوي - صيغة تقتضى سماعه منه، فهو كذب وليس تدليساً].

(٢ - ٣) سقطت [قال] من (غ) وما هنا من (ع)، وعلى هامش (ص، ز) وهو السياق.

وقابل على الحاكم في (المعرفة: ١٠٥) والمخطيب في (الكفاية: ٣٥٩).

(٤) علوم الحاكم ١٠٥، والكفاية ٣٥٩ من طريق الحاكم.

وعلى هامش (غ) في ورقة ملصقة: [قال الشيخ: قد يكون التدليس خفيًا جدًا، ولذلك مثالان: أحدهما: أنهم اختلفوا في سماع الحسن من أبي هريرة، فورد في بعض الروايات عن الحسن: «حدثنا أبو هريرة» ف قيل إنه أراد: حدث أهل بلدنا. ولهذا إن لم يكن دليل قاطع على أن الحسن لم يسمع من أبي هريرة، لم يجوز أن يصار إليه.

الثاني: قول أبي إسحاق: ليس أبو عبيدة ذكره، ولكن عبد العزيز أو عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه؛ فظاهره أن المراد سماعه من عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه، لعدوله عن أبي عبيدة. ف قيل إنه تدليس كما لو ابتدأ بذكر عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه، ولم يقل قبله: ليس أبو عبيدة ذكره.

وللتدليس مفسدة وفيه مصلحة: أما مفسدته، فإنه يخفي ويصير الراوي مجهولًا، فيسقط العمل بالحديث لكون الراوي مجهولًا عند السامع، مع كونه عدلاً معروفًا في نفس الأمر، وهذه جنابة عظيمة ومفسدة كبرى. =

القسم الثاني: تدليسُ الشيوخ، وهو أن يروى عن شيخ حديثاً سمعه منه فيسميه، أو يكتبه أو ينسبه أو يصفه، بما لا يُعرفُ به، كي لا يُعرفَ*. مثاله: ما روى لنا عن «أبي بكر بن مجاهد، الإمام المقرئ» أنه روى عن أبي بكر عبدالله بن أبي داود السجستاني فقال: «حدثنا عبدالله بن أبي عبدالله» وروى عن «أبي بكر محمد بن الحسن النقاش المفسر المقرئ» فقال: «حدثنا محمد بن سند» نسبه إلى جدِّه^(١)، والله أعلم**.

= فأما مصلحته، فامتحان الأذهان في استخراج التدليسات وإلقاء ذلك إلى من يراد اختبار حفظه ومعرفته بالرجال. ووراء ذلك مفسدة أخرى يراعيها أرباب الصلاح والقلوب، وهو ما في التدليس من التزين. وتنبه لذلك «ياقوتة العلماء، المعافي بن عمران الموصلي» وكان من أكابر العلماء والصلحاء.

يليه بهامش (غ) طرة: [قال أبو زكريا: قال الخطيب: وربما لم يسقط شيخه لكن يسقط ممن بعده رجالاً ضعيفاً أو صغير السن ليحسن الحديث بذلك، وكان «الأعمش، والثوري، وبقية» يفعلون هذا النوع - نقلته من خط شيخنا أيده الله].

وقبل على كفاية الخطيب: ذكر شيء من أخبار المدلسين، ص ٣٦٤.

(١) «سند» هو الجلد الخامس لأبي بكر النقاش، في سياق نسبه بتاريخ بغداد ٢٠١/٢ (٦٣٥) وقد زاد العراقي صنفاً ثالثاً قال: هو شر الأقسام الثلاثة وهو تدليس التسوية، (التقييد ٩٥ - ٩٧ والبصرة ١/١٩٠) وحكى السيوطي في (التدريب ١/٢٢٦) أن شيخ الإسلام ابن حجر زاد: تدليس العطف. وفي (توضيح التقييد ١/٢٧٥) زاد ابن الوزير الصنعاني وجوهاً أخرى للتدليس فبلغ بها عشرة. وانظر (علوم الحاكم ١٠٣ - ١١٢، وكفاية الخطيب ١/٣٥٨).

* المحاسن:

«فائدة: يدخل في ذلك ما إذا لم يسقط شيخه وإنما أسقط غيره ضعيفاً أو صغيراً، تحسناً للحديث. انتهت» ٢٣/ظ

** المحاسن:

«فائدة: لا يقال في الاعتراض على التقسيم: "قال «الحاكم»: التدليس ستة: الأول، قوم لم يميزوا بين ما سمعوه وما لم يسمعه. الثاني: قوم يدلسون الحديث فإذا وقع لهم من يُنقَرُ عليهم ويلح في سماعاتهم ذكروا له. الثالث: قوم دلسوا عن أقوام مجهولين لا ندرى من هم. الرابع: قوم دلسوا أحاديث رووها عن المجرّوحين فغيروا أنسابهم وكناهم لئلا يعرفوا. الخامس: قوم دلسوا عن قوم سمعوا منهم الكثير وربما فاتهم الشيء =

أما القسم الأول فمكروه جدًّا، ذمّه أكثرُ العلماء، وكان «شعبة» من أشدهم ذمًّا له. فروينا عن «الشافعي الإمام»، عنه،^(١) أنه قال: «التدليس أخو الكذب». وروينا عنه أنه

(١) الضمير في قوله: عنه، يعود على «شعبة» وقد أشار إلى ذلك على هامش (غ) لكن يبدو أن الناسخ أضاف بعد قوله: الإمام، كلمة [رضى الله] وهما، وما هنا من (ص، ع).

وقول شعبة، حكاة الخطيب في الكفاية ٣٥٥ بسنده إلى الإمام الشافعي، عن شعبة. وعلى هامش (ز) [قال النووي في شرح مسلم بعد قوله: «وكان شعبة من أشدهم ذمًّا له»: وظاهر كلامه =

= عنهم فيدلسون. السادس: قوم رووا عن شيوخ لم يرووا عنهم قط، إنما قالوا: قال فلان؛ فحُمِل ذلك عنهم على السماع، وليس عندهم سماع عنهم، عالٍ ولا نازل»^(١).
لأننا نقول: الأقسام الستة التي ذكرها «الحاكم» داخلة تحت القسمين السابقين، فالقسم الأول والثاني والثالث والخامس والسادس داخلة تحت القسم الأول، والرابع عَيْنُ القسم الثاني. وبيان ذلك أن من دلس فلم يميز بين ما سمع منه وما لم يسمع، فهو تدليس في الإسناد. وأما من يدلس فإذا وقع له من ينقر عليه ويلح عليه ذكر له، فقد مثله «الحاكم» بأمثلة منها: ما رواه عن «علي بن خشرم» قال لنا ابن عيينة: «عن الزهري».. فذكر ما تقدم. ومثّل «الحاكم» الثالث بما رواه عن «علي بن المديني» قال: «حدثني حسين الأشقر، ثنا شعيب بن عبدالله عن أبي عبدالله عن نَوْفٍ. قال: بتُّ عند علي؛ فذكر كلامًا. قال ابن المديني: فقلت لحسين: ممن سمعته؟ فقال: حدثني شعيب عن أبي عبدالله عن نَوْفٍ. فقلت لشعيب: من حدثك بهذا؟ قال: أبو عبدالله الجصاص. قلت: عن من؟ قال: عن حماد القصار، فلقيت حمادًا فقلت: من حدثك بهذا؟ قال: بلغني عن فرقد السبخي عن نَوْفٍ. فإذا هو قد دلس عن ثلاثة، والحديث بعد منقطع: و«أبو عبد الله» مجهول، و«حماد القصار» لا ندري من هو، وبلغه عن «فرقد» وفرقد لم يدرك «نوفًا» ولا رآه»^(٢). وهذا يدخل تحت القسم الأول أيضًا كما تقدم في الفائدة التي فيه. وأما السادس فهو صريح في القسم الأول، وأما الرابع فهو صريح في القسم الثاني؛ فألت الأقسام الستة إلى القسمين المتقدمين... وانتتهت» ٢٣/ظ.

(١) مستخلص من النوع السادس والعشرين: معرفة المدلسين الذين لا يميز من كتب عنهم بين ما سمعوه

(٢) قوبل على علوم الحاكم ١٠٥.

وما لم يسمعه معرفة الحاكم ١٠٣-١١٢.

قال: "لأن أذنى أحب إلى من أن أدلس"^(١). وهذا من «شعبة» إفراطاً محمولاً على المبالغة في الزجر عنه والتنفير*.

= أنه حرام وتحريمه ظاهر، فإنه يوهم الاحتجاج بما لا يجوز الاحتجاج به، ويؤدي أيضاً إلى إسقاط العمل برواية نفيسة، مع ما فيه من الغرر. ثم إن مفسدته دائمة. وبعض هذا يكفى في التحريم فكيف باجتماع هذه الأمور؟ ثم قال - النووى - بعد في سياق من احتج بروايته في الصحيحين من المدلسين: ودليل هذا أن التدليس ليس كذباً. وإن لم يكن كذباً - وقد قال الجماهير: إنه ليس محرماً - والراوى عدل ضابط، وقد بين ساعه، وجب الحكم بصحته، والله أعلم. [قوبل على مقدمة النووى لشرح مسلم (٣٣/١)].

(١) مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (باب ما ذكر من شدة قول شعبة في التدليس وكرهيته له: ١٧٣/١) والخطيب بسنده إلى المعافى - بن عمران، ياقوتة العلماء - عن شعبة (الكفاية ٣٥٦) وابن حبان في مقدمة المجروحين (٩٢/١).

* المحاسن:

«فائدة: قد جاء عن شعبة: "التدليس في الحديث أشد من الزنى، ولأن أسقط من الساء أحب إلى من أن أدلس" وهذا الذى قاله «شعبة» ظاهر، فإن آفة التدليس لها ضرر كبير في الدين، وهى أضر من أكل الربا، وقد جاءت أحاديثٌ محتج بها تدل على أن أكل درهم من ربا أشد من الزنى، على وجوه مروية، وقد بسطنا القول فيها في: باب ما جاء في التغليظ في أكل الربا، في الكتاب الذى سميناه (العرف الشذى على جامع الترمذى) فلينظر منه. قال «الخطيب»: "فإن قيل، يجب ألا تقبلوا قول المدلس: أخبرنى فلان، لأن ذلك يُستعمل في السماع و[في] غيره؛ فيقال: أخبرنى، على قصد المناولة والإجازة والمكاتبة" وأجاب بأن هذا لا يلزم، لأن هذه اللفظة ظاهرها السماع، والحمل على غير ذلك مجاز، والحمل على الظاهر أولى. وما ذكره «الخطيب» حسن. وما ورد في حديث الرجل الذى هو آخر من يقتله الدجال أنه يقول له: "أنت الدجال الذى أخبرنا - وفي رواية: حدثنا - عنك رسول الله ﷺ" لا يخالف ما تقدم، لأن السماع حيث كان =

- ما هنا عن شعبة، قوبل على (الجرح والتعديل لابن أبي حاتم. ولفظه بالسند إلى أبى الوليد الطيالسى: سمعت شعبة يقول: لأن آخر من الساء أحب إلى من أن أقول: زعم فلان، ولم أسمع منه» ١٧٣/١ ومثله في كتاب المجروحين لابن حبان: ٩٢/١) بسنده إلى عفان بن مسلم عن شعبة.

- وما نقل البلقينى عن الخطيب، قوبل على أخبار المدلسين في (الكفاية ٣٦٣).

ثم اختلفوا في قبول رواية من عُرفَ بهذا التدليس، فجعله فريق من أهل الحديث والفقهاء مجروحاً بذلك، وقالوا: لا تُقبَلُ روايته بحالٍ، بَيْنَ السَّماعِ أو لم يَبِينْ. والصحيح التفصيل: وأن ما رواه المدلس بلفظٍ محتمل لم يبين فيه السماع والاتصال، حُكْمُهُ حُكْمُ المرسلِ وأنواعه، وما رواه بلفظٍ مُبِينٍ للاتصال نحو: سمعت، وحدثنا، وأخبرنا.. وأشباهاها؛ فهو مقبولٌ مُحْتَجٌّ به، وفي (الصحيحين) وغيرهما من الكتب المعتمدة من حديث هذا الضرب كثير جداً، ك: قتادة، والأعمش، والسُّفْيَانِينِ، وهُشَيْمِ بنِ بَشِيرٍ، وغيرهم. وهذا لأن التدليس ليس كذباً وإنما هو ضرب من الإيهام بلفظٍ محتمل. والحكم بأنه لا يُقبَلُ من المدلس حتى يَبِينْ، قد أجراه «الشافعي» رضى الله عنه، فيمن عرفناه دلّس مرة^(١)، والله أعلم.

وأما القسم الثاني فأمره أخف، وفيه تضييع للمروى عنه وتوعير لطريق معرفته على من يطلب الوقوف على حاله وأهليته*. ويختلف الحال في كراهة ذلك بحسب الغرض الحامل عليه، فقد يحمله على ذلك كون [١٧/ظ] شيخه الذي غيّر سَمْتَهُ غير ثقة، أو كونه متأخر الوفاة قد شاركه في السماع منه جماعةً دونه، أو كونه أصغر سناً من الراوى

(١) «فقد أبان لنا عورته بروايته»: الرسالة للإمام الشافعي: ١٦٤ وعلى هامش (غ): [زاد النووى ههنا في (مختصره) زيادة حسنة فقال: وما كان في (الصحيحين) وشبهها عن المدلسين بـ: عن: محمول على ثبوت السماع من جهة أخرى. والله أعلم] - التقريب ١/٢٣٠ وانظر تقييد العراقي ٩٩.

= السماع ممكناً، وحينئذ تعين الحملُ على المجاز بالقرينة، نحو قول أبي طلحة: إني سمعت الله يقول: ﴿لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون﴾ الحديث. والمراد: سمعت كلام الله، ونحو ذلك. وجواب آخر: وهو أن ذلك الرجل يقال إنه «الخضر» كما نقل عن «أبي إسحاق السبيعي» فإن صح، كانت اللفظة على بابها. انتهت» ٢٤/ظ

* المحاسن:

«فائدة: توعير الطريق قد يكون لامتحان الأذهان في استخراج المدلسات واختبار الحفظ، وقد يكون لغير ذلك فتحصل المفسدة. انتهت» ٢٥/و

عنه، أو كونه كثير الرواية عنه، فلا يُحِبُّ الإكثارَ من ذكرِ شخصٍ واحد على صورة واحدة^(١). وتسمح بذلك جماعة من الرواة المصنفين، منهم «الخطيب أبو بكر» فقد كان لهجاً به في تصانيفه، والله أعلم^(٢).

* * *

(١) على هامش (غ): [قال الشيخ: "بعض هذه الأغراض مذموم قادح فيمن فعله لذلك الغرض عالماً به، وهو أن يترك ذكر الراوى لأنه لو صرح به لَعَلِمَ ضعفه ولم يقبل حديثه. وإنما قلنا إنه قادح، لما فيه من عدم النصح وترويح الباطل. وأكثر مقصود المتأخرين في التدليس طلب العلو أو إيهام كثرة المشايخ" - وهذه أمثلة ذكرها الشيخ فاختصر عن نقلها- ثم قال بعد ذلك: فهذا كله إذا كان تدليساً في نفس الأمر، فليس بكذب، وإنما المقصود منه الإغراب].

وقال العراقي: «المصنف بين الحكم فيمن عُرِفَ بالقسم الأول من التدليس، ولم يبين الحكم في القسم الثاني، وإنما قال "إن أمره أخف" فأردت بيان الحكم فيه للفائدة: وقد جزم «أبو نصر ابن الصباغ في كتاب العدة، أن من فعل ذلك لكون من روى عنه غير ثقة عند الناس وإنما أراد أن يغير اسمه ليقبلوا خبره، يجب ألا يقبل خبره، وإن كان هو يعتقد فيه الثقة فقد غلط، لجواز أن يعرف غيره من جرحه ما لا يعرفه هو. وإن كان لصغر سنه، فيكون ذلك رواية عن مجهول لا يجب قبول خبره حتى يعرف من روى عنه. والله أعلم» (التقييد والإيضاح ١٠٠).

(٢) على هامش (ص): [بلغ ناصر الدين محمد ولد قاضي القضاة كمال الدين ابن العديم، قراءة بحث على، وعمه زين الدين عبدالرحمن، وشمس الدين محمد بن خليل الحلبي سماعاً. كتبه عبد الرحيم بن الحسين.

النوع الثالث عشر

معرفة الشاذ

روينا عن «يونس بن عبد الأعلى» قال: قال لي «الشافعي» رضي الله عنه^(١):
”ليس الشاذ من الحديث أن يروى الثقة ما لا يروى غيره، إنما الشاذ أن يروى الثقة
حديثاً يخالف ما روى الناس“^(٢).

وحكى «الحافظ أبو يعلى الخليلي القزويني» نحو هذا عن الشافعي، رحمه الله، وجماعة
من أهل الحجاز ثم قال: ”الذي عليه حُفَاطُ الحديث أن الشاذ ما ليس له إلا إسناد
واحد، يشدُّ بذلك شيخٌ، ثقةٌ كان أو غير ثقة، فما كان غير ثقة فمتروك لا يُقبل؛ وما كان
عن ثقة، يُتوقَّف فيه ولا يُحتجُّ به“.

وذكر «الحاكم أبو عبدالله الحافظ» أن الشاذ هو الحديث الذي ينفرد به ثقة من
الثقات وليس له أصل بمتابع^(٣) لذلك الثقة. وذكر أنه يغيّر المعلل، من حيث أن المعلل^(٤)
وُقِفَ على عِلَّتِهِ الدالة على جهة الوهم فيه، والشاذ لم يوقف فيه على علة كذلك^(٥).

قال الشيخ أبياه الله: أما ما حكم «الشافعي» عليه بالشذوذ، فلا إشكال في أنه شاذ
غير مقبول. وأما ما حكيناه عن غيره فيشكل بما ينفرد به العدل الحافظ الضابط،
كحديث ”إنما الأعمال بالنيات“ فإنه حديث فرد، تفرد به «عمر» رضي الله عنه عن

(١) من (ص) وفي متن المقدمة بالتقييد والإيضاح: [رحمه الله].

(٢) الحاكم، بسنده إلى يونس بن عبد الأعلى عن الإمام الشافعي (المعرفة ١١٩).

(٣) العراقية، و (غ) وفوقه: [كذا وقع] ومثله بهامش (ز) مع حاشية: [وصوابه: متابع، أو بمتابعة ذلك
الثقة].

وعبارة الحاكم في متن مطبوعة المعرفة ١١٩: «وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة». وعلى هامشه: في ش
[بمتابع] أى في نسخة الظاهرية بدمشق.

(٤) لفظ الحاكم فيها: المعلول (ص ١١٩).

(٥) [بلغ مقابلة بالأصل المقابل على أصل السماع، ثم بلغ مقابلة عليه ثانية]. (غ) بخط ابن الفاسي.

رسول الله ﷺ، ثم تفرد به عن عمر: «علقمة بن وقاص^(١)» ثم عن علقمة: «محمد بن إبراهيم» ثم عنه^(٢): «يحيى بن سعيد» على ما هو الصحيح عند أهل الحديث*.

(١) «علقمة بن وقاص» اللبثي المدني التابعي. وكان في (غ، ز): [بن أبي وقاص] ثم كسخت [أبي] في الأولى، وضرب عليها في الثانية، وفوقها: صح.
 (٢) الضمير لمحمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي أبي عبد الله المدني التابعي. ومن هذه الطريق، رواه: البخارى: في ك الإيمان، باب ما جاء أن الأعمال بالنية (فتح الباري ١/٦-١٤) وفيه تخريجه من مختلف طرقه. ثم في كتب: العتق، ومناقب الأنصار، والطلاق، والأيمان.
 ومسلم: في كتاب الإمارة، باب قوله صلى الله عليه وسلم "إنما الأعمال بالنية" (ح ١٩٠٧) ٣/١٥١٥.
 وأبو داود: ك الطلاق، باب فيها عنى به الطلاق والنيات (ح/٢٢٠): ٢/٢٦٢.
 والترمذى: أبواب فضائل الجهاد، باب ما جاء فيمن يقاتل رياء وللدنيا (١٥١/٨) عارضة الأحوذى).
 والنسائى: طهارة، باب النية في الوضوء (٥٨/١) وفي الطلاق، والأيمان.
 وابن ماجه: في الزهد، باب النية (ح ٤٢٢٧) ص/١٤١٣، والإمام أحمد في مسند عمر رضى الله عنه ٢٥٨/١ معارف. وانظر الإلماع: ٥٤.

* المحاسن:

«فائدة: جواب الإشكال أن الانفراد هنا لم يحصل فيه الشذوذ المقصود، لحصول الشهرة بعد ذلك. فلا يرد على من قال: الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد. وأما على طريق «الحاكم» فالمراد بالانفراد: ما خالف الشواهد أو القواعد. وهذا غير موجود في حديث "إنما الأعمال بالنيات". ولا يقال: لم ينفرد عمر رضى الله عنه بذلك فقد رواه عن سيدنا محمد رسول الله ﷺ جماعة كثيرة منهم: أبو سعيد الخدرى - ذكره الدارقطنى - وذكر ابن منده في (المستخرج) أنه رواه عن النبي ﷺ: «على بن أبي طالب، وسعد بن أبي وقاص وابن مسعود، وابن عمر، وأنس، وابن عباس، ومعاوية، وأبو هريرة، وعبادة بن الصامت، وعتبة بن عبد، وهزال بن سويد، وعقبة بن عامر، وأبو ذر الغفارى، وجابر، وعتبة بن النذر، وعقبة بن مسلم» وذكر أحاديثهم فيه؛ لأننا نقول: لم يصح ذلك عن واحد من المذكورين. أما حديث أبي سعيد، فرواه عبد المجيد الثقفى، وهو موثق، عن مالك عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدرى عن النبي ﷺ: =

= "الأعمال بالنية" وقد وهمه الحُفاظ فيه^(١). وأخرجه أبو يعلى الخليلي في (كتاب الإرشاد)^(٢) وقال في موضع آخر: وهو غير محفوظ عن زيد بن أسلم بوجه، وهو مما أخطأ فيه الثقة عن الثقة. ورواه الدارقطني في (أحاديث مالك التي ليست في الموطأ) ولفظه: "إنما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى" الحديث. وقال: تفرد به عبد المجيد عن مالك^(٣)، ولا يُعلم حدث به عن عبد المجيد، غير نوح بن حبيب وإبراهيم بن محمد العتيق. وأما الصحابة الذين ذكروهم «ابن منده»، فلم يذكر الأسانيد حتى يُنظر فيها، فلا يرد شيء منها ولا يحفظ لها سند، إلا ما كان من حديث «أنس» فإن بقية بن الوليد روى عن إسماعيل النصري عن أبان عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: "لا يقبل الله قولا إلا بعمل، ولا يقبل قولا ولا عملا إلا بنية، ولا يقبل قولا ولا عملا ونية إلا بإصابة السنة" أخرجه «الحافظ أبو القاسم على الدمشقي» في المجلس الأول من (أماليه) وقال: هذا حديث حسن.^(٤) و«بقية» الكلام فيه معروف. فظهر أنه - أي الحديث - لم يصح عن أحد إلا عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه، فهو من أفراد عمر، على الصحيح.

(١) «وسئل الدارقطني عن حديث عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: "إنما الأعمال بالنية" الحديث فقال: يرويه عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد. وأصحاب مالك يروونه عن مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن علقمة بن وقاص عن عمر عن النبي ﷺ، وهو الصحيح»

(العلل للدارقطني: (٣/٢٢٣ خط) حديث أبي سعيد الخدري، رضى الله عنه.

(٢) كتاب (الإرشاد في علماء البلاد) لأبي يعلى الخليلي: ١٥ مخطوط الخزانة العامة بالرباط، رقم ٥٢٨ ك/انتخاب الحافظ أبي طاهر السلفي.

(٣) في العلل للدارقطني، وسئل عنه، «قال: وروى هذا الحديث مالك بن أنس، واختلف عنه، فرواه عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد، ولم يتابع عليه. وأما أصحاب مالك الحُفاظ فرووه عن: مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن علقمة عن عمر، وهو الصواب».

(العلل ١/٥٢-٥٧) حديث عمر، رضى الله عنه.

(٤) أبو القاسم ابن عساكر، على بن الحسن بن هبة الله - ٥٧١ هـ.

انظر ابن حجر في (فتح الباري ١/٦ - ١٤، وفي النخبة ٣٣-٣٦).

= ولا يقال أيضاً: «أبو يعلى، والحاكم» إنما ذكرا الثقة دون الحفظ، فلا يستشكل كلامهما بحديث «إنما الأعمال» لما تقدم من أنه انفرد به العدل الحافظ الضابط، فالحفظ والضبط زيادة على الثقة؛ لأننا نقول: أطلقا.. [يعنى: أبا يعلى والحاكم] الثقة. ومن جملة ما يدخل تحته، ما إذا كان الثقة حافظاً.

ولا يقال: إن أراد بالعدل الحافظ الضابط «أمير المؤمنين عمر بن الخطاب» فكلامه بعيد من الصواب لأن مثل هذا لا يوصف به عمر، وإن أراد بقية من في السند فغير مُسَلَّم، لأن علقمة ومحمدا [بن إبراهيم] لم يقل أحد إنها حافظان؛

لأننا نقول: نعم أراد بالعدل الحافظ الضابط جميع رجال السند، وما المانع من إطلاقك على عمر رضى الله عنه عموماً وخصوصاً؟ وقد قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾؟ قال المفسرون: خياراً عدولاً. وقال تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ فوصف الملائكة بالحفظ. وليت شعري ما يقول هذا المعارض في قول الأصوليين والمحدثين في مسألة: الصحابة كلهم عدول؟ ولكن الانتهاض لمجرد الاعتراض من جملة الأمراض. وأما علقمة ومحمد، فوصفهما بالحفظ ليس على طريق الاصطلاح الحادث، بل لأن الأئمة تلقوا حديثهما بالقبول، وذلك دليل على الضبط المقتضى للحفظ. وقد ترك المعارض أن يقول: لم ينفرد به «علقمة بن وقاص» فقد رواه عن عمر، غير علقمة: «جابر بن عبد الله الأنصارى، وعبد الله بن عامر بن ربيعة، وعبد الله بن عمر بن الخطاب، وأبو جحيفة، وذو الكلاع، ومحمد بن المنكدر، وواصل....، وعطاء بن يسار، وناشرة بن سُمَيٍّ، وسعيد بن المسيب». وأيضاً لم ينفرد به «محمد بن إبراهيم» عن علقمة، فقد رواه عنه: «نافع مولى ابن عمر، وابن المسيب» كذا ذكره ابن منده في (المستخرج) مع ذكره ابن المسيب في جملة من روى عن عمر. لكن رواية ابن المسيب عن عمر منقطعة، وروايته عن علقمة متصلة. ولم ينفرد يحيى بن سعيد برواية ذلك عن محمد بن إبراهيم، فقد رواه عن محمد بن إبراهيم: «محمد بن محمد بن علقمة، وداود بن أبي الفرات، ومحمد بن إسحاق بن يسار، وحجاج بن أرطاة، وعبد ربه بن سعيد» هذا كله من كلام «ابن منده» في (المستخرج) ولكن لما لم تصح أسانيد ذلك، كان =

وأوضح من ذلك في ذلك، حديثُ عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ نَهَى عن بيع الولاء وهبته^(١)؛ تفرد به «عبد الله بن دينار». وحديثُ مالك عن الزهري عن أنس، «أن النبي ﷺ دخل مكة وعلى رأسه المغفر»^(٢) تفرد به مالك عن الزهري*. فكل هذه مُخرَجة في (الصحيحين) مع أنه ليس لها إلا إسناد واحد تفرد به ثقة. وفي غرائب

(١) من (غ، ص، ع) وفي (ز): [وعن هبته] وحديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر متفق عليه. أخرجه الشيخان في كتاب العتق من الصحيحين، باب النهي عن بيع الولاء وهبته. وهو في الباب من بيوع الترمذى (٢٤٥/٥ مع العارضة) وفرائض ابن ماجه (ح ٢٧٤٧).

(٢) الموطأ، باب جامع الحج: عن الزهري عن أنس رضى الله عنه (ح ٢٤٧) ومعه (التمهيد لابن عبد البر: ١٥٧/٦) وأخرجه في الباب، من رواية مالك عن الزهري عن أنس: (البخارى مع فتح البارى ٤١/٤، ومسلم: ح ١٣٥٧/٤٥٠) والترمذى، في الباب، وقال: هذا حديث حسن صحيح لا تعرف كبير أحد رواه غير مالك عن الزهري (١٨٦/٧ مع العارضة).

وقول ابن الصلاح: «تفرد به مالك عن الزهري» تعقبه العراقى في التقييد والتبصرة بنحو ما يلى في فائدة المحاسن، وأتم ابن حجر تعقب شيخه العراقى فيه، في (فتح البارى ٤٢/٤).

= الحديث فردًا بالنسبة إلى الصحة، والله أعلم. وانتشر حديث «إنما الأعمال» عن يحيى بن سعيد، حتى يقال إنه بلغت روايته مئتين كثيرة، وقد ذكر كثيرًا منهم «ابن منده» في (المستخرج) فوصل عدتهم إلى نحو من ثلثمائة وأربعين نفسًا. انتهت «٢٥/ظ - ٢٧/و

- انظر تقييد العراقى: ١٠١ وتبصرته: ١٩٤/١، ٢٧٥/٢ وفتح البارى: (٦/١ - ١٤) وشرح النخبة (٣٣ - ٣٦)، وتوضيح التنقيح: ٣٨١/١.

* المحاسن:

«فائدة: لا يقال: حديث عبد الله بن دينار لم ينفرد به، فقد رواه عن ابن عمر: نافع؛

لأننا نقول: تلك الرواية وهم، ولذلك قال الترمذى: «وقد روى يحيى بن سليم هذا

الحديث عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر. وهو وهم وهم فيه يحيى بن سليم،

فقد رواه عبد الوهاب الثقفى وعبد الله بن نير، وغير واحد، عن عبيد الله بن عمر»=

الصحيح أشباهُ لذلك غيرُ قليلة. وقد قال «مسلم بن الحجاج»: «للزهري نحو تسعين حرفاً يرويه عن النبي ﷺ لا يشاركه فيها أحد، بأسانيدٍ جِداد، والله أعلم.

= عن عبد الله بن دينار. وهذا أصح من حديث يحيى بن سليم^(١) وهذا الذي قاله الترمذى، يعضده قول «مسلم»: «الناس كلها في هذا الحديث عيال على عبد الله بن دينار» وقد أنهيت رواته عن عبد الله بن دينار، سبع عشرة نفساً في (العرف الشدى) فليُنظر فيه. وفي (العلل لابن أبي حاتم): سألت أبي عن حديث رواه سعيد بن يحيى الأموى عن نافع، وعبدُ الله بن دينار عن ابن عمر، قال: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الولاء وهبته» قال أبو نافع أخذ عن عبد الله بن دينار هذا الحديث، ولكن هكذا قال. وفي (المعجم الأوسط للطبراني) في باب الألف: «حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى، حدثنا أبي عن أبيه عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار، أنه سمع ابن عمر يقول: «نهى النبي ﷺ عن بيع الولاء وعن هبته» قال الطبراني: لم يروه عن سفيان عن عمرو بن دينار إلا يحيى بن حمزة، تفرد به ولده عنه، ورواه الناس عن سفيان عن عبد الله بن دينار^(٢).

ولا يقال: حديث المغفر لم ينفرد به مالك، فقد رواه عن الزهري ابن أخيه فيما ذكر ابن عبد البر، ورواه أيضاً أبو أويس والأوزاعي عن الزهري عن أنس؛ لأننا نقول: تلك روايات، والتفصيل الذى يتقيد به إطلاق «الخليلي والحاكم» أن الراوى إذا انفرد وخالف رواية من هو أحفظ وأضبط منه، رد ما تفرد به؛ وإن لم يخالف وكان عدلاً حافظاً موثقاً بإتقانه وضبطه، قُبِلَ منه ما انفرد به، كما فيما سبق من الأمثلة. وإن لم يوثق بحفظه وإتقانه لما انفرد به، نزل عن الصحيح. ثم إن لم يبعد عن درجة الحافظ الضابط المقبول. تفردُه، كان حديثه حسناً، وإلا فشاذ منكر^(٣). ٢٧/وظ

(١) الترمذى (٢٤٥/٥) وفي العلل الصغير، بآخر جامعه (٣٣٤/١٣) عارضة الأحوذى) وقد رواه ابن ماجه من حديث يحيى بن سليم الطائفى عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر، في الفرائض، ح (٢٧٤٨) بعد حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر.

(٢) المعجم الأوسط للطبراني: باب الألف، (مكروفيلم معهد المخطوطات بالقاهرة ٤٨٣ مصطلح حديث،

من كوبريللى (٤٥٤)

فهذا الذى ذكرناه وغيره من مذاهب أئمة الحديث، يبين لك أنه ليس الأمر فى ذلك على الإطلاق الذى أتى به «الخليلى، والحاكم» بل الأمر فى ذلك على تفصيل نبينه فنقول: إذا انفرد الراوى بشيء، نُظِرَ فيه: فإن كان ما انفرد به مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط، كان ما انفرد به شاذاً مردوداً. وإن لم يكن فيه مخالفة لما رواه غيره، وإنما هو أمر رواه ولم يروه غيره، فيُنظَرُ فى هذا الراوى المنفرد: فإن كان عدلاً حافظاً موثقاً بإتقانه وضبطه، قُبِلَ ما انفرد به ولم يقدرح الانفراد فيه، كما فيما سبق من الأمثلة؛ وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذى انفرد به، كان انفراده به خارِماً له مُزْحِجاً له عن حيزِ الصحيح.

ثم هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال فيه: فإن كان المنفرد به غير بعيد من درجة الحافظ الضابط المقبول تفرده، استحسناً حديثه ذلك، ولم نحطه إلى قبيل الحديث الضعيف. وإن كان بعيداً من ذلك، رددنا ما انفرد به وكان من قبيل الشاذ المنكر.

فخرج من ذلك أن الشاذ المردود قسمان:

أحدهما: الحديث الفرد المخالف.

والثانى: الفرد الذى ليس فى راويه من الثقة والضبط ما يقع جابراً لما يوجب التفرّد والشذوذ من النكارة والضعف، والله أعلم^(١).

* * *

(١) على هامش (ص) بلاغ القراءة والسماع، على العراقى.

النوع الرابع عشر

معرفة المنكر من الحديث

[١٨/ظ] بلغنا عن «أبي بكر أحمد بن هارون البرديجي الحافظ» أنه الحديث الذي ينفرد به الرجل ولا يُعرف منه من غير روايته: لا من الوجه الذي رواه منه، ولا من وجه آخر.

فأطلق «البرديجي» ذلك ولم يفصل. وإطلاق الحكم على التفرد بالرد أو النكارة أو الشذوذ، موجود في كلام كثير من أهل الحديث. والصواب فيه التفصيل الذي بيناه آنفاً في شرح الشاذ.

وعند هذا نقول: المنكر ينقسم قسمين على ما ذكرناه في الشاذ، فإنه بمعناه. مثال الأول، وهو المنفرد المخالف لما رواه الثقات: رواية مالك عن الزهري عن علي بن حسين عن عُمَرَ بن عثمان عن أسامة بن زيد، عن رسول الله ﷺ قال: «لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم» فخالف «مالك» غيره من الثقات في قوله: «عُمَرَ بن عثمان» بضم العين. وذكر «مسلم» صاحب (الصحيح) في كتاب التمييز، أن كل من رواه من أصحاب الزهري قال فيه: «عَمرو بن عثمان» يعني: بفتح العين. وذكر أن «مالكا» كان يشير بيده إلى دار عمر بن عثمان، كأنه علم أنهم يخالفونه^(١). وعَمرو وعُمَرَ جميعاً: ولدا

(١) الإمام مالك في الموطأ: ك الفرائض (ميراث أهل الملل: ح/١٠) والحديث من رواية «ابن شهاب الزهري عن علي بن حسين، زين العابدين، عن عمرو بن عثمان بن عفان عن أسامة، يرفعه» في: البخاري، ك الفرائض، باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (فتح الباري ١٢/٣٩) - وفيه تحريجه - وفي ك الحج، باب توريث دور مكة، وكتاب المغازي.

ومسلم: ك الفرائض، ح (١٦/٤/١) وأبو داود في الفرائض: هل يرث المسلم الكافر (ح ٢٩٠٩). وابن ماجه: ك الفرائض، ميراث أهل الإسلام من أهل الشرك (ح ٢٧٢٩) وتأتي رواية النسائي فيما يلي. والدارمي، فرائض، ميراث أهل الشرك وأهل الإسلام (٢/٣٧٠) والإمام أحمد في مسند حديث أسامة بن زيد - رضى الله عنه - (٢/٢٠٠/٢٠٨).

عثمان، غير أن هذا الحديث إنما هو عن «عمرو»، بفتح العين، وحكم «مسلم» وغيره^(١) على «مالك» بالوهم فيه، والله أعلم*.

ومثال الثاني، وهو الفرد الذي ليس في روايه من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرد: ما رويناه من حديث أبي زُكَيْرٍ يحيى بن محمد بن قيس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضی الله عنها، أن رسول الله ﷺ قال: «كلوا البلح بالتمر، فإن الشيطان إذا رأى ذلك غاظه، ويقول: عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلق» تفرد به «أبو زكير» وهو شيخ صالح أخرج عنه «مسلم» في كتابه^(٢)، غير أنه لم يبلغ

(١) والبخارى في تاريخه، ترجمة عمرو بن عثمان بن عفان (٢٦١٢/٣٥٣/٦) وعلى ابن المديني عن يحيى بن معين، وقال يحيى: «فقلت لمالك: عمرو بن عثمان؛ فأبى أن يرجع وقال: قد كان لعثمان ابن يقال له عمر، هذه داره». المرجح والتعديل: المقدمة ٢٤١/١.

وانظر: (التمهيد لابن عبد البر: ١٦٠/٧ - ١٦٢، وفتح الباري ٣٩/١٢، وتهذيب التهذيب ٤٨١/٧ ترجمة عمر بن عثمان بن عفان: ٧٩٩).

وقابل على التمهيد، تعقب العراقي في (التقييد والإيضاح ١٠٦، والتبصرة: ٢٠٠/١).
(٢) هو في صحيح مسلم متابعة: ك الإيمان، باب خصال المنافق (ح ٥٩/١٠٩) «آية المنافق ثلاث» وانظر تقييد العراقي: ١٠٨.

* المحاسن:

«فائدة: لا يقال: قد وجدنا متابعًا على ذلك، وهو ابن جريج، ذكره البخارى في عامة ما رأى المعارض من أصول كتابه».

لأننا نقول: الموجود في (النسخة المعتمدة بالكاملية) في باب: لا يرث المسلم الكافر، رواية ابن جريج وفيها «عمرو» بإثبات الواو. فلا متابعة حينئذ. انتهت» ٢٨/أ

- يعنى نسخة المدرسة الكاملية بالقاهرة. ولعلها نسخة الحافظ أبي على الصدقي انظر (فهرس الفهارس

مبلغ من يُحْتَمَلُ تفرُّده، والله أعلم*.

* * *

* المحاسن:

«فائدة: لا يعترض بأن أبا زكير لم يخرج له «مسلم» إلا في المتابعات، وهذا الحديث منكر، بل ذكره «ابن الجوزي» في (الموضوعات)^(١)؛
لأننا نقول: ذلك جاء من تفرده الذي لا يحتمل، وهو الذي تقدم. انتهت» ٢٨/ظ

(١) باب أكل البلح بالتمر من الأظعمة: (٢٥/٣ - ٢٦).

والحديث في الباب، من سنن ابن ماجه، من طريق بكر بن خلف عن يحيى بن محمد بن قيس المدني - هو أبو زكير - عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضی الله عنها (ح ٣٣٣٠) انظر التعليق عليه، مع (تقييد العراقي، والفوائد المجموعة للشوكاني: ح ٦٣) ص ١٨١.

النوع الخامس عشر

[١٩/ معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد^(١)

هذه أمورٌ يتداولونها في نظرهم في حال الحديث، هل تفرد به راويه أو لا؟ وهل هو معروف أو لا؟ ذكر «أبو حاتم محمد بن حبان التميمي الحافظ» رحمه الله تعالى^(٢)، أن طريق الاعتبار في الأخبار مثاله: أن يروى «حماد بن سلمة» حديثاً لم يتابع عليه، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. فينظر: هل روى ذلك ثقةً غير أيوب عن ابن سيرين؟ فإن وُجد، عُلم أن للخبر أصلاً يرجع إليه؛ وإن لم يوجد ذلك، فنقطة غير ابن سيرين رواه عن أبي هريرة، وإلا فصحابي غير أبي هريرة رواه عن النبي ﷺ. فأى ذلك وُجد، يعلم به أن للحديث أصلاً يرجع إليه، وإلا فلا.

قال الشيخ أبقاه الله: فمثال المتابعة: أن يروى ذلك الحديث بعينه عن أيوب غير حماد^(٣)، فهذه المتابعة التامة. فإن لم يروه أحد غيره عن أيوب، ولكن رواه بعضهم عن ابن سيرين، أو عن أبي هريرة، أو رواه غير أبي هريرة عن رسول الله ﷺ، فذلك قد يُطلق عليه اسم المتابعة أيضاً، ولكن تقصر عن المتابعة الأولى بحسب بعدها منها، ويجوز أن يُسمى ذلك بالشاهد أيضاً^(٤). فإن لم يُرو ذلك الحديث أصلاً من وجه من الوجوه

(١) قال الحافظ ابن حجر في نزهة النظر، شرح نخبة الفكر: هذه العبارة توهم أن الاعتبار قسيم للمتابعات والشواهد، وليس كذلك، بل الاعتبار الهيئة الحاصلة في الكشف عن المتابعة والشاهد. وعلى هذا كان حق العبارة أن يقول: معرفة الاعتبار للمتابعة والشاهد. وما أحسن قول شيخنا في منظومته:
الاعتبار سيرك الحديث هل تابع راوٍ غيره فيما حمل

- يعنى شيخه العرافى فى ألفية الحديث. وانظر (توضيح التنقيح: ٢١١/٢)

(٢) [تعالى] من نسخة (ز).

(٣) هو حماد بن سلمة، بن دينار الربعى أبو سلمة البصرى، وأيوب: السخيتانى، وابن سيرين: محمد.

(٤) على هامش (غ، ز): [سمى «الحاكم» فى (المدخل إلى الصحيح) المتابعات شواهد].

المذكورة، لكن رُوِيَ حديثٌ آخرٌ بمعناه، فذلك الشاهد من غير متابعةٍ. فإن لم يُرَواً أيضاً بمعناه حديثٌ آخر، فقد تحقق فيه التفرد المطلق حينئذ. وينقسم عند ذلك إلى مردودٍ منكرٍ وغير مردودٍ كما سبق. وإذا قالوا في مثل هذا: "تفرد به أبو هريرة، وتفرد به عن أبي هريرة ابن سيرين، وتفرد به عن ابن سيرين أيوب، وتفرد به عن أيوب حماد بن سلمة" كان في ذلك إشعار بانتفاء وجوه المتابعات فيه.

ثم اعلم أنه قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد*، رواية من لا يُحتجُّ بحديثه وحده بل يكون معدوداً في الضعفاء. وفي (كتابي البخاري ومسلم) جماعة من الضعفاء ذكراهم في المتابعات والشواهد. [١٩/ظ] وليس كل ضعيف يصلح لذلك؛ ولهذا يقول «الدارقطني» وغيره في الضعفاء: فلان يعتبر به، وفلان لا يُعتبر به. وقد تقدم التنبيه على نحو ذلك، والله أعلم.

مثالٌ للمتابع والشاهد: روينا من حديث سفيان بن عُيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس، أن النبي ﷺ قال: "لو أخذوا إهابها فذبغوه فانتفعوا به"^(١) ورواه ابن جريج عن عمرو^(٢) عن عطاء؛ ولم يذكر فيه الدباغ. فذكر «الحافظ أحمد البيهقي» لحديث ابن عيينة متابعاً وشاهداً:

(١) مسلم، ك الحيض، باب طهارة جلود الميتة بالدباغ (١٠٢/٣٦٣).
(٢) من (ص، ز) والعراقية وسقط من (غ) وهو في أسانيد الحديث من رواية ابن جريج عن عمرو بن دينار عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس: مسلم: (ح) ١٠٣/٣٦٣.

* المحاسن

«فائدة: لا يقال: عطف الاستشهاد على المتابعة يقتضى تغايرهما، و«الحاكم» في (المدخل) سمي المتابعات شواهد.

لأننا نقول: المغايرة صادقة، بالأا يسمى الشواهد متابعات. وأما تسمية المتابعة شاهداً فهو موجود في قوله: "ويجوز أن يسمى ذلك بالشاهد أيضاً". انتهت «٢٩/ظ.

أما المتابع، فإن أسامة بن زيد تابعه عن عطاء. وروى بإسناده عن أسامة عن عطاء عن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ قال: "ألا نزعتم جلودها فذبغتموه فاستمتعتم به؟" وأما الشاهد، فحديثُ عبد الرحمن بن وعلّة عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: "أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهَرَ" (١) والله أعلم.

* * *

(١) على هامش (غ): [قال المؤلف رحمه الله: طهر: بالفتح والضم في الماء، والفتح أفصح. وإهاب بكسر الهمزة وفتحها، والكسر أفصح] ومثله على هامش (ز).
والحديث في السنن الكبرى للبيهقي، ك الطهارة باب طهارة جلد الميتة بالدبغ (١/١٧٩٦).
من رواية إبراهيم بن نافع الصايغ عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس، ولم يذكر الدبغ.
ثم من رواية ابن وهب عن أسامة بن زيد اللبثي عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس. أن النبي ﷺ قال لأهل شاة ماتت: "ألا نزعتم إهابها فذبغتموه فانتفعتم به" قال البيهقي: وهكذا رواه الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن عطاء. وكذلك رواه يحيى بن سعيد عن ابن جريج عن عطاء.
والروايتان في سنن الدارقطني، من تسعة وعشرين حديثاً جمعها في باب الدبغ من كتاب الطهارة (السنن ١/٤١-٤٩) وانظر الباب في السنن الأربعة، و(تقييد العراقي ١٠٩ والتبصرة ١/٢٠٦).

النوع السادس عشر معرفة زيادات الثقات وحكمها

وذلك فن لطيف تُستحسن العنايةُ به. وقد كان «أبو بكر بن زياد النيسابوري، وأبو نعيم الجرجاني، وأبو الوليد القرشي»^(١) الأئمة، مذكورين بمعرفة زيادات الألفاظ الفقهية في الأحاديث*.

ومذهب الجمهور من الفقهاء وأصحاب الحديث، فيما حكاه «الخطيب أبو بكر» أن الزيادة من الثقة، مقبولة^(٢) إذا تفرد بها، سواء كان ذلك من شخص واحد بأن رواه

(١) أبو نعيم الجرجاني، عبد الملك بن محمد بن عدى الأستراباذي (٣٢٣هـ) الفقيه الشافعي الإمام الحافظ. (تاريخ جرجان ٢٧٦-٢٧٨/٤٦٦) نقل الذهبي في ترجمته بالعبر (١٩٨/٢): «قال الحاكم: سمعت أبا الوليد الفقيه - شيخ الشافعية بخراسان: يقول: ولم يكن في عصرنا أحفظ للفقهاء وأقويل الصحابة بخراسان من أبي نعيم الجرجاني...».

وأبو الوليد القرشي الأموي، حسان بن محمد بن أحمد بن هارون القزويني النيسابوري، له (المستخرج على مسلم)، وصنف أحكاماً على المذهب. توفي سنة ٣٤٤ عن ٧٢ سنة (تهذيب النوى، كنى: ٢٤٢/٢٧٢ وتذكرة الحفاظ ٨٩٥/٣ والعبر ٢٨١/٢).

(٢) بهامش (ع): [قال الخطيب في (كتاب الكفاية) له: الذي أختاره أن الزيادة مقبولة إذا كان راويها عدلاً حافظاً متقناً، لاتفاق جميع أهل العلم، على أنه لو انفرد بنقل حديث لم ينقله غيره وجب قبوله].
قوبل على الكفاية: ٤٢٥.

* المحاسن:

«فائدة: ليس المراد بمعرفة زيادات الألفاظ الفقهية، ما زاده الفقهاء، فذاك يذكر في المدرج. بل المراد الزيادات التي تظهر منها الأحكام الفقهية، كزيادة «وتربها» في التيمم و«من المسلمين» في حديث زكاة الفطر - انتهت» ٢٩/و

- نقل الأمير الصنعاني، فيها، قول الحافظ ابن حجر: «مراده بذلك، الألفاظ التي تستنبط منها الأحكام الشرعية». (توضيح التنقيح: ١٦/٢).

ناقصاً مرةً ورواه مرةً أخرى وفيه تلك الزيادة، أو كانت الزيادة^(١) من غير من رواه ناقصاً. خلافاً لمن رد من أهل الحديث ذلك مطلقاً، وخلافاً لمن ردّ الزيادة منه وقبلها من غيره. وقد قدمنا عنه حكايته عن أكثر أهل الحديث فيما إذا وصل الحديث قومٌ وأرسله قومٌ، أن الحكم لمن [٢٠/و] أرسله؛ مع أن وصله زيادةً من الثقة*.

وقد رأيتُ تقسيم ما ينفرد به الثقة إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يقع مخالفاً منافياً لما رواه سائر الثقات، فهذا حكمه الردُّ كما سبق في نوع الشاذ.

الثاني: ألا يكون فيه منافاةً ومخالفةً أصلاً لما رواه غيره، كالحديث الذي تفرد برواية جملته ثقةً، ولا تعرّض فيه لما رواه الغيرُ بمخالفةٍ أصلاً؛ فهذا مقبولٌ. وقد ادعى «الخطيب» فيه اتفاق العلماء عليه^(٢). وسبق مثاله في نوع الشاذ.

الثالث: ما يقع بين هاتين المرتبتين؛ مثل زيادة لفظة في حديثٍ لم يذكرها سائرُ مَنْ رَوَى ذلك الحديث.

(١) [أو كانت الزيادة] من (غ، ز) والعراقية. وسقطت من (ص).

(٢) في الكفاية: ٤٢٤ - ٤٢٥.

* المحاسن:

«فائدة: قد تقدم أن «الخطيب» صحّح أن الحكم للمسند. وقد يفرق بينها على طريقة أكثر المحدثين بأن الإرسال علة في السند، وليست الزيادة في المتن كذلك. وسيأتي ما يدل له.

ولا يُعترض بأن الذي ذكره «الخطيب» في ذلك، الجزم بأن الزيادة مقبولة، تقدمت أو تأخرت؛ وليس في ذلك حكاية عن الأكثر؛

لأننا نقول [هنا في الأصل بياض نصّ عليه بهامشه] وليس لقائل أن يقول: لاربية فيما إذا روى أولاً زائداً، إنما الربية فيما إذا روى ثانياً بزيادة. لأننا نقول: كل منها فيه الربية، فاستويا. انتهت» ٢٩/ظ

مثاله: ما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر، "أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان على كل حر أو عبد، ذكر أو أنثى من المسلمين^(١)". فذكر «أبو عيسى الترمذى» أن مالكاً تفرد من بين الثقات بزيادة قوله: من المسلمين^(٢). وروى عبيد الله بن عمر وأيوب وغيرهما، هذا الحديث عن نافع عن ابن عمر، دون هذه الزيادة. فأخذ بها غير واحد من الأئمة واحتجوا بها، منهم الشافعي وأحمد رضى الله عنهم^(٣)، والله أعلم*.

(١) الموطأ: ك الزكاة، باب زكاة الفطر (ح ٥٢) والتمهيد ٣١٤/١٤ - ٣٣٠.

(٢) الترمذى: أبواب الزكاة (١٨٦/٣) مع عارضة الأحمدي.

(٣) حاشية من (غ): [قال النووى: "ومثله الشيخ بزيادة «مالك» في حديث الفطر: من المسلمين. ولا يصح التمثيل به، فقد وافق مالكاً على ذلك: عمر بن نافع والضحاك بن عثمان، والله أعلم" قال شيخنا: حديث عمر بن نافع عن أبيه، خرجه «البخارى» في كتاب الزكاة. وحديث الضحاك بن عثمان، أخرجه «مسلم» في صحيحه. قال «أبو عمر بن عبد البر»: قد رواه إسماعيل بن جعفر عن عمر بن نافع عن أبيه عن ابن عمر، ورواه سعيد بن عبد الرحمن الجمحي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر، ورواه كثير بن فرقد عن نافع عن ابن عمر، ويونس بن يزيد عن نافع عن ابن عمر. كلهم قالوا فيه: من المسلمين]. وعلى هامش (ز): [ذكر النووى في (شرح مسلم، وكتاب علوم الحديث، له): أن هذا التمثيل لا يصح، فقد وافق مالكاً على ذلك عمر بن نافع والضحاك بن عثمان، والله أعلم]. متن التقريب ٢٤٧/١ مع تدريب الراوى.

رواية عمر بن نافع عن أبيه، في صحيح البخارى، ك الزكاة، باب زكاة الفطر (فتح البارى ٢٣٧/٣-٢٣٨) ورواية الضحاك بن عثمان عن نافع: في صحيح مسلم، زكاة الفطر على المسلمين (ح ٩٨٤/١٢) وسئل الدارقطنى، في (العلل)، عنه فقال: ورواه عبدالرزاق عن الثورى وزاد فيه: على المسلمين... وكذلك رواد عمر بن نافع والمعل بن إسماعيل والضحاك بن عثمان ويونس بن يزيد الأيلي، وكذلك قال سعيد بن عبد الرحمن الجمحي عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر وقالوا فيه: على كل مسلم. وكذلك قال مالك بن أنس في الموطأ، ورواه قتيبة بن سعيد - عنه - فسقط عليه: من المسلمين (العلل ١١٣/٤) خط ويأتى فيما يلى من (المحاسن) جملة روايات فيه بهذه الزيادة، ونحوه في تقييد العراقى (١١٢) وخرجه ابن حجر، بغاية التقصى في (فتح البارى ٢٣٧/٣-٢٣٨).

* المحاسن:

«فائدة وزيادة:

المشهور في رواية عبيد الله وأيوب، ما تقدم. ولكن قد روى «الحاكم» في (مستدرکه) رواية وصحها عن عبيد الله، فيها: «من المسلمين» أخرجها من طريقين: عن =

= سعيد بن عبد الرحمن الجمحي: حدثنا عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر "أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من بر، على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين"^(١). وأخرج الدارقطني في (سننه) رواية من جهة الثوري عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر، وفيها: على كل مسلم. ثم قال: وكذلك رواه سعيد بن عبد الرحمن الجمحي عن عبيد الله بن عمر وقال فيه: من المسلمين. ثم أخرجها بعد ذلك بأحاديث كثيرة^(٢). وأما رواية أيوب، فالمعروف فيها ما تقدم. لكن الزيادة أيضاً جاءت من رواية أيوب السخيتاني، خرجها ابن خزيمة في (صحيحه)^(٣). وجاءت رواية بالزيادة المذكورة من طريق أيوب بن موسى القرشي، ذكرها البيهقي^(٤). وجاءت من غير رواية المذكورين، عن نافع أيضاً، وهي في البخاري: من حديث إسماعيل بن جعفر عن عمر بن نافع عن أبيه عن ابن عمر. وفي مسلم: من حديث ابن أبي فديك عن الضحاك بن عثمان عن نافع. ورواها أيضاً كثير بن فرقد عن نافع، وهي في (الحاكم)، ولفظه عن ابن عمر: "أن رسول الله ﷺ قال: زكاة الفطر فرض على كل مسلم حر وعبد، ذكر وأنثى من المسلمين، صاع من تمر أو صاع من شعير" قال: هذا حديث صحيح على شرطها، ولم يخرجها^(٥). وجاءت الزيادة من حديث المعلى بن إسماعيل عن نافع، وحديثه في ابن حبان؛ ومن حديث يونس بن يزيد، ذكرها الطحاوي في (المشكّل)^(٦)؛ ومن حديث ابن أبي ليلى عن نافع، وهي في (سنن الدارقطني)؛ وحديث الثوري عن عبيد الله، وابن أبي ليلى عن نافع، وفيه: على كل مسلم^(٧). وجاءت من رواية عبيد الله العمري عن نافع، =

(١) المستدرک: صدقة الفطر حق واجب (١/١١٠).

(٢) سنن الدارقطني، كتاب زكاة الفطر (ح ٤٠٣) ثم ما بعدها.

(٣) صحيح ابن خزيمة، وجوب صدقة الفطر، فرض زكاة الفطر على كل حر أو عبد من المسلمين (٤/٨٣ ح ٣٨٤).

(٤) سنن البيهقي: زكاة، أبواب صدقة الفطر (٤/١٦٨).

(٥) مستدرک الحاكم، الباب (٣/٩٠).

(٦) مشكل الآثار للطحاوي: (٣/٨٢).

(٧) سنن الدارقطني (ح ٤٠٣) من كتاب زكاة الفطر: ١٣٩/٢.

ومن أمثلة ذلك، حديث: «جُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ مَسْجِدًا، وَجُعِلَتْ تَرْبَتُهَا لَنَا طَهْرًا»^(١). فهذه الزيادةُ تفرد بها أبو مالك سعدُ بن طارق الأشجعي*. وسائر الروايات لفظها:

(١) مسلم، ك المساجد (ح: ٥٢٢/٤) من رواية أبي مالك الأشجعي عن ربهى بن خراش عن حذيفة، مرفوعًا ولفظه: «وجعلت لنا الأرض كلها مسجدًا، وجعلت تربتها لنا طهورًا إذا لم نجد الماء» ص ٣٧١/١.

= وهى فى الدارقطنى؛ وقد نبه عليها أبو داود، وعلى رواية سعيد الجمحي عن عبيدالله، ثم قال: والمشهور عن عبيدالله، ليس فيه: من "المسلمين"^(١)، ونبه «الدارقطنى» على أكثر ما تقدم، جملة ثم تفصيلا، فى كثير منه بالرواية، فقال: رواه سعيد بن عبد الرحمن الجمحي عن عبيدالله، ثم قال: والمشهور عن عبيدالله، ليس فيه "من المسلمين"^(٢) وكذلك رواه مالك بن أنس والضحاك بن عثمان، وعمر بن نافع والمعلّى بن إساعيل وعبيدالله العمري وكثير بن فرقد ويونس بن يزيد؛ ورؤى عن ابن شوذب عن أيوب عن نافع كذلك.

وفى (سنن البيهقي) ذكرها من حديث يحيى بن سعيد وموسى بن عقبة، عن نافع^(٣). وبذلك يرتد قول من قال: إن مالكًا تفرد بها. وإن غير مالك لا يروها، لظهور من تابع مالكًا على الزيادة، مع كثرة المتابعين. لاسيما وقد جمع الدارقطنى أكثرهم فى (سننّه)^(٤) فى دول الشطرين، بل قال: روى مالك عن نافع عن ابن عمر نحو حديث أيوب، وزاد فيه: "من المسلمين" وروى غير واحد عن نافع ولم يذكروا فيه: "من المسلمين" انتهى «٢٩/ظ-٣٠ و

(١) سنن أبي داود: ك الزكاة، باب كم يؤدى صدقة الفطر (ح ١٦١٣، ١٦١٢).

(٢) السنن، والعلل (٤/١١٣ خط) وانظر معها التعليق المغنى على سنن الدارقطنى بهامشه (٢/١٣٨).

(٣) السنن الكبرى: (٤/١٦٨).

(٤) سنن الدارقطنى، كتاب زكاة الفطر، الأحاديث: (٣-١٠).

* المحاسن:

«فائدة: ليس لقائل أن يقول: إذا جازت الرواية بالمعنى، فيكون أبو مالك أراد بالتربة الأرض من حيث هى أرض، وذلك لشيوعه فى لسان العرب، يعبرون عن التربة بالأرض، فلا يبقى فيه مخالفة ولا زيادة لمن أطلق فى سائر الروايات» =

”وجعلت لنا الأرض مسجداً وطهوراً“^(١). فهذا وما أشبهه يُشبهه القسم الأول، من حيث إن ما رواه الجماعة عام، وما رواه المنفرد بالزيادة مخصوص، وفي ذلك مغايرة في الصفة ونوع من المخالفة يختلف به الحكم؛ ويشبهه أيضاً القسم الثاني من حيث إنه لا منافاة بينها.

وأما زيادة الوصل مع الإرسال، فإن بين الوصل والإرسال من المخالفة نحو ما ذكرناه، ويزداد ذلك بأن الإرسال [٢٠/ظ] نوعٌ قدح في الحديث، فترجيحه وتقديمه من

(١) من حديث جابر وأبي هريرة رضى الله عنها مرفوعاً. في البخارى: ك التيمم (فتح البارى ٢٩٨/١) وكتاب الصلاة باب قول النبي ﷺ: ”جعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً“ (فتح ٣٥٩/١٠) وكتاب الجهاد، باب قول النبي ﷺ: نصرت بالرب (فتح ٧٩/٦) وفي صحيح مسلم، ك المساجد، (ح ٥٢٢/٣، ٥٢٣/٥) وانظر فى كفاية الخطيب، باب القول فى حكم خبر العدل إذا انفرد برواية زيادة فيه لم يروها غيره (٤٢٤-٤٢٩).

= لأننا نقول: جواز الرواية بالمعنى شرطه عدم التغير، والتغير هنا موجود. وكونه أراد بالتربة الأرض بخالفه أن يكون روى ما سمع، وحمل التربة على التراب هو المتبادر إلى الأفهام. وقوله: يعبرون عن التربة بالأرض؛ صوابه العكس لأنه المقصود، وشاهدُه حديثُ أبي هريرة في (مسلم): ”أن الله خلق التربة يوم السبت“^(١) وجوابه: أنه لو أريد ذلك لم يذكر التربة لسبق الأرض، بل كان يجيء كما في أكثر الطرق: ”جعلت لنا الأرض مسجداً وطهوراً“ إذ هذا من الاختصار. وقد جاء في هذه الأحاديث التي فيها الاختصاصات التي له على سائر الأنبياء: ”أوتيت جوامع الكلم“^(٢) انتهت» ٣١/أ

(١) صحيح مسلم، ك صفة القيامة والجنة والنار، باب ابتداء الخلق (ح ٢٧/٢٧٨٩).

(٢) فى صحيح البخارى، رواية سعيد بن المسيب عن أبي هريرة، مرفوعاً، بلفظ (بعثت بجوامع الكلم، ونصرت بالرب فبينما أنا نائم أوتيت مفاتيح خزائن الأرض) ك الجهاد، باب قوله ﷺ: نصرت بالرب، (فتح البارى ٧٩/٦) ومثله فى مسلم، مساجد (ح ٥٢٢/٦) ولفظ ”وأوتيت“ من رواية أبي يونس مولى أبي هريرة، عنه. ورواية همام بن منبه عن أبي هريرة (مساجد ح: ٥٢٣/٨، ٧) وأخرجه مسلم من رواية العلاء - بن عبد الرحمن بن يعقوب - عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً، بلفظ: ”فُضلت على الأنبياء بست: أعطيت جوامع الكلم، ونصرت بالرب، وأحلت لى الغنائم، وجعلت لى الأرض طهوراً ومسجداً، وأرسلت إلى الخلق كافة، وختم بى النبيون“ مساجد (ح ٥٢٣/٥).

- انظر مع كفاية الخطيب (٥٢٩/٥٢٤): تقييد العراقى (١١٤) وتبصرته (٢١٥/١) وتوضيح التنقيح

قبيل تقديم الجرح على التعديل. ويجاب عنه بأن الجرح قدّم لما فيه من زيادة العلم،
والزيادة هنا مع مَنْ وَصَل، * والله أعلم^(١).

* * *

(١) على هامش ص: [١٦/ظ] بخط العراقي: بلغ ناصر الدين محمد ولد قاضي القضاة كمال الدين بن
العديم قراءة بحث على، وعمه زين الدين عبد الرحمن وشمس الدين محمد بن خليل الحلبي سماعاً. كتبه
عبد الرحيم بن الحسين.

* المحاسن:

«فائدة: ما قاله «النسائي» وغيره، من أن مَنْ أُرْسِلَ معه زيادة علم على من وَصَلَ،
لأن الغالب في الألسنة الوصل، فإذا جاء الإرسال، علم أن مع المرسل زيادة علم. وقد
رجّحه «ابن القطان» وغيره؛

مُعَارِضُ بأن الإرسال نقص في الحفظ، وذلك لما جُبِلَ عليه الإنسان من السهو
والنسيان. فتبين أن النظر الصحيح، أن زيادة العلم إنما هي مع من أسند. انتهت «٣١/و»

- انظر مع كفاية الخطيب (٥٢٤-٥٢٩): تقييد العراقي (١١٤) وتبصرته (٢١٥/١) وتوضيح التنقيح
لابن الوزير الصنعاني (٢٣/٢).

النوع السابع عشر

معرفة الأفراد

وقد سبق بيان المهم من هذا النوع في الأنواع التي تليه قبله، لكن أفردته بترجمة كما أفرد «الحاكم أبو عبدالله»^(١)، ولما بقي منه. فنقول: الأفراد منقسمة إلى ما هو فردٌ مطلقاً، وإلى ما هو فردٌ بالنسبة إلى جهةٍ خاصة.

أما الأول: فهو ما ينفرد به واحدٌ عن كلِّ أحدٍ. وقد سبقت أقسامه وأحكامه قريباً.

وأما الثاني: وهو ما هو فردٌ بالنسبة، فمثل ما ينفرد به ثقةٌ عن كلِّ ثقة، وحكمه قريبٌ من حكم القسم الأول. ومثل ما يقال فيه: هذا حديثٌ تفرد به أهلُ مكة، أو تفرد بها أهلُ الشام، أو أهلُ الكوفة، أو أهلُ خراسان، عن غيرهم؛ أو لم يروه عن فلانٍ غير فلان - وإن كان مروياً من وجوه عن غير فلان - أو تفرد به البصريون عن المدنيين، أو الخراسانيون عن المكيين، وما أشبه ذلك.

ولسنا نطولُ بأمثلة ذلك، فإنه مفهومٌ دونها. وليس في شيءٍ من هذا ما يقتضى الحكم بضعفِ الحديث، إلا أن يُطلقَ قائلٌ قوله: تفرد به أهلُ مكة، أو تفرد به البصريون عن المدنيين، أو نحو ذلك، على ما لم يروه إلا واحدٌ من أهلِ مكة أو واحدٌ من البصريين ونحوه، ويضيفه إليهم كما يُضافُ فعلُ الواحدٍ من القبيلة إليها مجازاً. وقد فعل «الحاكم أبو عبدالله» هذا فيما نحن فيه، فيكون الحكمُ فيه على ما سبق في القسم الأول*.

(١) في معرفة علوم الحديث، النوع الخامس والعشرون: معرفة الأفراد من الأحاديث (ص ٩٦)

* المحاسن:

«فائدة: قَسَمَ «الحاكم» التفردَ ثلاثةَ أقسام: الأولُ تفردُ أهلِ مدينةٍ عن صحابي. الثاني: تفرد رجلٍ عن إمام. الثالث تفرد أهل مدينة عن مدينة أخرى.»

[٢١/و] والله أعلم^(١).

* * *

(١) على هامش (غ) بخط ابن الفاسي: [بلغ السماع بقراءتي في المجلس الأول على شيخنا عز القضاة ابن المنير. وسمعه الفقيه زين الدين أبو محمد عبد الملك بن أبي القاسم بن عبد الملك بن منصور بن رستم، وأبو البركات محمد، أخى. وكتبه محمد بن محمد بن محمد ابن الفاسي].

= والأول والثالث من أقسام «الحاكم» يدخلان تحت التفرد بالنسبة إلى جهة خاصة. انتهت «٣٢/أ.

- انظر الأقسام الثلاثة، وأمثلة الحاكم لكل قسم منها، في النوع الخامس والعشرين، من كتابه المعرفة: الأفراد (٩٦-١٠٠) وانظر معه تبصرة العراقي (١/٢١٧).

النوع الثامن عشر معرفة الحديث المَعْلَل

ويسميه أهل الحديث: المعلول. وذلك منهم ومن الفقهاء في قولهم في باب القياس:
العلة؛ والمعلول مرذولٌ عند أهل العربية واللغة* (١).

اعلم أن معرفة عِلَلِ الحديث من أَجْلِ علوم الحديث وأدقِّها وأشرفها، وإنما يضطلع
بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الناقب. وهى عبارة عن أسباب خفية قاذحة فيه.
فالحديث المَعْلَل هو الحديث الذى أُطِّع فيه على علةٍ تقدح فى صحته، مع أن ظاهره
السلامة منها. ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذى رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من
حيث الظاهر. ويستعان على إدراكها بتفرد الراوى وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى

(١) انظر تقييد العراقى (١١٦-١١٨) وتبصرته (٢٢٥/١) وشرح النخبة (١٣٢) وتوضيح التنقيح
(٢٥/٢).

* المحاسن:

«فائدة: لا يقال: ليست مرذولة، حكاها صاحب الصحاح والمُطَرِّزى (١) وقطرب،
ولم يترددوا. وتبعهم غير واحد؛

لأننا نقول: المستعمل عند المحدثين والفقهاء والأصوليين، إنما يقصدون به أن غيره
أعله، لا أنه علل بنفسه. والذى ذكره «الجوهري»: «عل الشيء فهو معلول؛ وما ذكره فى
أول المادة من أن عله الثلاثى يتعدى؛ فذاك فى السقى [أى بمعنى: سقاه] وحينئذ فصواب
الاستعمال: المَعْلَل، إذا كان من: عِلَّل. انتهت» ٣١/ظ

(١) المُطَرِّزى، أبو الفتح وأبو المظفر ناصر بن عبد السيد الخوارزمى. اللغوى العلامة الفقيه الحنفى
(٥٣٣-٦١٠هـ) فى كتابه (المغرب فى لغات الفقه: ص ١١٦) حرف العين.

ذلك تُنبه العارف بهذا الشأن على إرسالٍ في الموصول أو وقف في المرفوع، أو دخول حديثٍ في حديث، أو وهم واهم لغير ذلك؛ بحيث يغلب على ظنه ذلك فيحكم به، أو يتردد فيتوقف فيه. وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه.

وكثيراً ما يُعللون الموصول بالمرسل، مثل أن يجيء الحديث بإسنادٍ موصولٍ، ويجيء أيضاً بإسنادٍ منقطع أقوى من إسناد الموصول. ولهذا اشتملت كتبُ علل الحديث على جميع طرقه. قال «الخطيب أبو بكر»: السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يُجمع بين طرقه ويُنظر في اختلاف رواياته ويُعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتيان والضبط. وروى عن «عليّ ابن المديني» قال: الباب إذا لم تجمع طرقه، لم يتبين خطؤه^(١).

ثم قد تقع العلة في إسناد الحديث، وهو الأكثر؛ وقد تقع في متنه. ثم ما يقع في الإسناد قد يقدح في صحة الإسناد والمتن جميعاً، كما في التعليل بالإرسال والوقف. وقد يقدح في صحة الإسناد خاصة من غير قدح في صحة المتن.

فمن أمثلة ما وقعت العلة في إسناده من غير قدح في صحة المتن، ما رواه الثقة يعلى ابن عبيد، عن سفيان الثوري، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «البيعان بالخيار...» الحديث. فهذا إسناد متصل بنقل العدل عن العدل. وهو معللٌ غير صحيح، والمتن على كل حال صحيح. والعلة في قوله: «عن عمرو بن دينار»، إنما هو عن «عبد الله بن دينار عن ابن عمر» هكذا رواه الأئمة من أصحاب «سفيان» عنه. فوهم «يعلى بن عبيد» وعدل عن عبدالله بن دينار، إلى عمرو بن دينار. وكلاهما ثقة^(٢).

(١) وأسند ابن حبان عن عباس بن محمد - الدوري - قال: سمعت يحيى بن معين يقول: لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهاً لم نعرف ما علته» مقدمة المجرحين ٣٣/١.

(٢) قال العراقي: إنما المعروف من حديث سفيان الثوري - عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر. هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان: أبو نعيم الفضل بن دكين وعبيدالله بن موسى العيسى ومحمد بن يوسف الفريابي ومحمد بن يزيد وغيرهم. وهكذا رواه عن عبدالله بن دينار، شعبة وابن عيينة ويزيد بن عبدالله بن الهاد، ومالك من رواية ابن وهب عنه. والحديث مشهور لمالك وغيره، عن نافع عن ابن عمر. وأما رواية عمرو بن دينار، فوهم من يعلى بن عبيد (التبصرة ٢٣١/١).

رواية مالك عن نافع عن ابن عمر، في الموطأ: بيوع (ح ٧٩) وفي صحيح البخاري: بيوع، باب بيع الخيار (مع فتح الباري ٤/٢٢٥)، ومسلم في باب خيار المتبايعين (ح ٤٣/١٥٣١) وبرواية الثوري عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر، في الباب من الصحيحين كذلك (فتح الباري ٤/٢٣٠، ومسلم ح ٤٦/١٥٣١).

ومثال العلة في المتن، ما انفرد «مسلم»^(١) بإخراجه في حديث «أنس» من اللفظ المصرح بنفي قراءة «بسم الله الرحمن الرحيم» فعلل قوم رواية اللفظ المذكور، كما رأوا الأكثرين إنما قالوا فيه: «فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين» من غير تعرض لذكر البسمة، وهو الذي اتفق «البخارى ومسلم» على إخراجه في الصحيح.^(٢) ورأوا أن مَنْ رَوَاهُ بِاللَّفْظِ الْمَذْكُورِ، رَوَاهُ بِالْمَعْنَى الَّتِي وَقَعَ لَهَا، فَفَهَمَ مِنْ قَوْلِهِ: «كَانُوا يَسْتَفْتَحُونَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ» أَنَّهُمْ كَانُوا لَا يُبَسِّمُونَ، فَرَوَاهُ عَلَى مَا فَهَمَ، وَأَخْطَأَ. لِأَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّ السُّورَةَ الَّتِي كَانُوا يَفْتَتِحُونَ بِهَا مِنَ السُّورِ هِيَ الْفَاتِحَةُ، وَلَيْسَ فِيهِ تَعْرُضٌ لَذِكْرِ التَّسْمِيَةِ. وَانْضَمَّ إِلَى ذَلِكَ أَمُورٌ مِنْهَا: أَنَّهُ ثَبِتَ عَنْ «أَنْسٍ» أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْإِفْتِتَاحِ بِالتَّسْمِيَةِ، فَذَكَرَ أَنَّهُ لَا يَحْفَظُ فِيهِ شَيْئًا عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،^(٣) وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) ك الصلاة، باب حجة من قال: لا يجهر بالبسمة (ح ٣٩٩/٥٢) رواية قتادة عن أنس. وفيه لزيادة: (لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم، في أول قراءة ولا في آخرها)

(٢) صحيح البخارى: ك الأذان، باب ما يقول بعد التكبير (فتح البارى ١٤٥/٢).

«مسلم: ك الصلاة، من قال لا يجهر بالبسمة (ح ٣٩٩/٥٠) ورواه الإمام الشافعى من حديث قتادة عن أنس، بغير هذه الزيادة (المسند ٣)، كما في البخارى، وكذلك الدارقطنى عن عدد من أصحاب قتادة (السنن، ك الصلاة: باب ذكر اختلاف الرواية في الجهر بالبسمة ح ٦) ورواه من عدة طرق عن أنس بلفظ: فكانوا لا يجهرن، أو: فلم أسمع أحداً منهم يجهر بالبسمة» (ح ١-٥) ورواه الإمام مالك في الموطأ عن حميد الطويل عن أنس، موقفاً.

(٣) سنن الدارقطنى (ح ١٠) من الباب، ومسند الشافعى: ١٣.

* المحاسن:

«فائدة: لا يقدح في ذلك قول «ابن طاهر» في كتابه (تصحيح العلل) بعد رواية ذلك عن «أنس»: هذا إسنادٌ صحيح متصل، لكن هذه الزيادة في منته مُنْكَرَةٌ موضوعة. ولا قول «ابن عبد البر»: عندى أن من حَفِظَ مُقَدِّمَ عَلَى مَنْ سَأَلَهُ فِي حَالِ كِبَرِهِ وَنَسْيَانِهِ.^(١)

لأن المقصود وجود مثال لعل في المتن، وقد وجد، وانضم إليه تأييد. انتهت» ٣٣/ظ

(١) التمهيد ١٤/٢٦٥

قلت: جمع الدارقطنى في الجهر بالبسمة أربعين حديثاً، وفي الاختلاف عليها أربعة وعشرين، مخرجة في التعليق المغنى على سنن الدارقطنى، بهامشه (٣/٣٠٢-٣١٣) وبسط ابن عبد البر القول في المسألة، والنظر في مختلف الروايات فيها. بالتمهيد (٢/٢٢٨-٢٣١) والاستدكار (٢/١٥١-١٦٥) وبها آل الزين العراقى في التقييد ١١٩-١٢٦، والبصرة ١/٢٣١ مع تخريج مختلف الأحاديث فيها. وانظر أيضاً فتح البارى (٢/١٥٤-١٥٥).

ثم اعلم أنه قد يُطْلَقُ اسْمُ الْعِلَّةِ عَلَى غَيْرِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ بَاقِي الْأَسْبَابِ الْقَادِحَةِ فِي الْحَدِيثِ، الْمُخْرِجَةِ لَهُ مِنْ حَالِ الصَّحَّةِ إِلَى حَالِ الضَّعْفِ، الْمَانِعَةِ مِنَ الْعَمَلِ بِهِ عَلَى مَا هُوَ مُقْتَضَى لَفْظِ الْعِلَّةِ فِي الْأَصْلِ. وَلِذَلِكَ تَجَدُّ فِي كِتَابِ عِلَلِ الْحَدِيثِ الْكَثِيرَ مِنَ الْجَرَحِ بِالْكَذِبِ، وَالْغَفْلَةِ، وَسُوءِ الْحِفْظِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ الْجَرَحِ. وَسَمِّيَ «الْتَرْمِذِيُّ» النَّسَخَ عِلَّةً مِنْ عِلَلِ الْحَدِيثِ. ثُمَّ إِنَّ بَعْضَهُمْ^(١) أَطْلَقَ اسْمَ الْعِلَّةِ عَلَى مَا لَيْسَ بِقَادِحٍ مِنْ وَجْهِ الْخِلَافِ، نَحْوَ إِسْرَالٍ مَنْ أَرْسَلَ الْحَدِيثَ الَّذِي أَسْنَدَهُ الثَّقَةُ الضَّابِطُ [٢٣/و] حَتَّى قَالَ: مِنْ أَقْسَامِ الصَّحِيحِ مَا هُوَ صَحِيحٌ مَعْلُولٌ. كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ^(٢): مِنَ الصَّحِيحِ مَا هُوَ صَحِيحٌ شَاذٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ*.

(١) قَالَ الْعِرَاقِيُّ: أَمَّهُمُ الْمَصْنِفُ قَائِلُ ذَلِكَ؛ وَهُوَ الْحَافِظُ أَبُو يَعْلَى الْخَلِيلِيُّ، فَقَالَ فِي كِتَابِ الْإِشْرَادِ: إِنَّ الْأَحَادِيثَ عَلَى أَقْسَامٍ كَثِيرَةٍ، صَحِيحٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَصَحِيحٌ مَعْلُولٌ، وَصَحِيحٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ؛ إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ (التَّقْيِيدُ ١٢٤) وَتَوْضِيحُ التَّنْقِيحِ ٣٤/٢.

(٢) بَلَاغُ الْمَقَابِلَةِ وَالسَّمَاعُ بِقِرَاءَةِ ابْنِ الْفَاسِي، عَلَى هَامِشِ (غ).

* المحاسن:

”فائدة وزيادة: قد تقدم ما في نحو ذلك من العمل فليُنظر ذلك في موضعه. وجعل «الحاكم» معرفةً لعلل الحديث علماً برأسه؛ غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل. وأَسْنَدَ عَنْ «ابن مهدي»: «لأن أعرفُ علةَ حديثٍ أحبُّ إليَّ من أن أكتبَ عشرين حديثاً ليس عندي.» قَالَ «الحاكم»: وَإِنَّمَا يُعَلَّلُ الْحَدِيثُ مِنْ أَوْجِهِ لَيْسَ لِلْجَرَحِ فِيهَا مَدْخَلٌ؛ فَإِنَّ حَدِيثَ الْمَجْرُوحِ سَاقِطٌ [وَاهٍ]. وَالْحُجَّةُ فِي التَّعْلِيلِ عِنْدَنَا الْحِفْظُ وَالْفَهْمُ وَالْمَعْرِفَةُ لَا غَيْرَ. قَالَ «ابن مهدي»: «معرفةُ علةِ الحديثِ إلهامٌ، فَلَوْ قَلَّتْ لِلْعَالَمِ بِعِلَلِ الْحَدِيثِ: مِنْ أَيْنَ قَلَّتْ هَذَا؟ لَمْ يَكُنْ لَهُ حُجَّةٌ. وَأَسْنَدَ «الحاكم» إِلَى أَبِي زُرْعَةَ، سَأَلَهُ رَجُلٌ: مَا الْحُجَّةُ فِي تَعْلِيلِكُمْ الْحَدِيثَ؟ قَالَ: «الْحُجَّةُ أَنْ تَسْأَلَنِي عَنْ حَدِيثٍ لَهُ عِلَّةٌ، فَأَذْكَرُ عِلَّتَهُ؛ ثُمَّ تَقْصِدُ «ابن واره» فَتَسْأَلُهُ وَلَا تَخْبِرُهُ، فَيَذْكَرُ عِلَّتَهُ؛ ثُمَّ تَقْصِدُ «أبا حاتم» فَيُعَلِّلُهُ؛ ثُمَّ تَمَيِّزُ كَلَامَنَا^(١) عَلَى=

(١) فِي (مَعْرِفَةُ عِلَلِ الْحَدِيثِ: ١١٣): [ثُمَّ تَمَيِّزُ كَلَامَ كُلِّ مِنَّا] وَعَلَى هَامِشِهِ: [بِالْأَصْلِ: كَلَامَنَا] وَمَا حَكَاهُ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ وَابْنَ وَارِهِ وَأَبِي حَاتِمٍ، ذَكَرَ نَحْوَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيُّ فِي تَرْجُمَتِهِ لِأَبِيهِ، وَأَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: إِنَّ رَجُلًا مِنْ جَلَّةِ أَصْحَابِ الرَّأْيِ جَاءَهُ وَعَرَضَ عَلَيْهِ دَفْتَرًا مَعَهُ، فَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ فِي بَعْضِهِ: هَذَا حَدِيثٌ خَطَأٌ، وَفِي بَعْضِهِ: هَذَا بَاطِلٌ، وَفِي بَعْضِهِ: هَذَا كَذِبٌ. فَسَأَلَهُ الدَّلِيلَ عَلَى مَا يَقُولُ، فَأَقْرَحَ عَلَيْهِ أَنْ يَذْهَبَ إِلَى أَبِي زُرْعَةَ فَيَسْأَلُهُ فِيهَا عَرَضَهُ عَلَيْهِ وَلَا يَخْبِرُهُ بِمَا قَالَ. فَفَعَلَ الرَّجُلُ، وَعَجِبَ مِنْ اتِّفَاقِهِمَا دُونَ تَوَاطُؤِ بَيْنَهُمَا (مَقْدَمَةُ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ ٢٤٨/١).

= ذلك الحديث، فإن اتفقنا فاعلم حقيقة هذا العلم، وإن اختلفنا فاعلم أن كلاً يتكلم على مراد“ ففعل الرجل فاتفقت كلمتهم، فقال: ”أشهد أن هذا العلم إلهام“.

وهذه الحكاية التي ذكرها «الحاكم» تدل على أن الجهادة النقاد يميزون بين صحيح الحديث وسقيمه ومعوجّه ومستقيمه، كما يميز الصيرفي بين الجيد والردىء. وكم من شخص لذلك لا يهتدى. وجعل «الحاكم» أجناس العلل عشرة، وطوّها فنذكرها مختصرة:

أولها: أن يكون السند ظاهره الصحة، وفيه من لا يُعرف بالسماع ممن روى عنه. ومثله بما أسنده عن موسى بن عقبة، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: ”من جلس مجلساً كثر فيه لغطه، فقال قبل أن يقوم: سبحانك اللهم وبحمدك لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك؛ إلا غُفِرَ له ما كان في مجلسه ذلك“ ثم أسند إلى «مسلم» أنه جاء إلى «البخارى» فقبل بين عينيه وقال: دعني حتى أقبل رجلتيك يا أستاذ الأستاذين، وسيد المحدثين، وطبيب الحديث في علله، حدثك محمد بن سلام قال حدثنا مخلد بن يزيد الحراني، قال حدثنا ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ فذكر الحديث، ما علته؟ قال «البخارى»: هذا حديث مليح ولا أعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث، إلا أنه معلول: حدثنا به موسى بن إسماعيل، قال حدثنا وهيب، ثنا سهيل، عن عون بن عبد الله، قوله..“ قال محمد بن إسماعيل: هذا أولى، لا يذكر لموسى بن عقبة سماع من «سهيل»^(١). انتهى كلام «الحاكم» وهذه الطريقة التي ذكرها مسلم للبخارى معروفة. ورواه «الطبراني» في (معجمه الأوسط) عن حجاج بن محمد، عن سفيان عن ابن جريج، فقال: ثنا محمد بن جعفر بن أعين، ثنا يحيى بن المبارك الكوفي، ثنا حجاج بن محمد، عن سفيان عن ابن جريج، أخبرني موسى بن عقبة، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ “ فذكر الحديث وفي آخره: ”كان كفارة لما كان في ذلك المجلس“ بدل =

(١) المقابلة على الحاكم في (المعرفة ١١٣) بإسناده عن أبي حامد القصار عن مسلم وكذلك الخطيب في (تاريخ بغداد ٢٩/٢ ترجمة البخارى) وأبو بكر ابن نقطة في (التقييد: ل ٦ ترجمة البخارى) من طريق الخطيب. وتعقب العراقي هذه الحكاية، واتهم بها القصار، راوياً عن مسلم (التقييد والإيضاح ١١٨، والتبصرة ٢٢٩/١) ثم ذكر من خرجوا حديث كفارة المجلس: الترمذى، وصححه، وابن حبان والحاكم.

= قوله: «إلا غُفِرَ له» قال «الطبراني»: لم يُدْخِل في إسناده هذا الحديث بين حجاج وابن جريج «سفيان» أحد من رواه عن حجاج، إلا يحيى بن المبارك^(١).

ولم يتعقب «الحاكم» كلام البخارى في قوله: «لا أعلم في الدنيا» إلى آخره. وفي الباب: عن أبي برزة: رواه أبو داود^(٢) والنسائي؛ وجبير بن مطعم ورافع بن خديج وعائشة: رواه النسائي في عمل اليوم والليلة. وفي الباب أيضاً، عن نافع بن صبرة، وقد أشار إلى حديثه ابنُ عبد البر في (الاستيعاب) فقال: «نافع بن صبرة، مخرج حديثه عن أهل المدينة، بمثل حديث أبي هريرة، في كَفَّارة ما يكون في المجلس من اللَغَط»^(٣). وما أشار إليه «ابنُ عبد البر» خرجه الترمذى^(٤). وفي الباب أيضاً عن أنس بن مالك: أسند «الطبراني» في (معجمه الأوسط) فقال: ثنا محمد بن محمد بن التَّمَار البصرى، ثنا أبو بكر بن حارث بن عياش الأحذب، وعيسى بن إبراهيم البركى قالوا: ثنا عثمان بن مطر الشيباني عن ثابت البناني عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «كفارة المجلس، سبحانك اللهم وبحمدك لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك» قال الطبراني: لا يُروى هذا الحديث عن أنسٍ إلا بهذا الإسناد. تفرد به عثمان بن مطر. وروى «الحاكم» في (مستدرِكِه)^(٥) حديث عائشة، وقال: صحيح الإسناد.

وقد بسطت القول في ذلك في (العرف الشذى على جامع الترمذى) فليُنظر منه. ثانياً الأجناس: أن يكون الحديثُ مرسلًا من وجهٍ رواه الثقاتُ الحُفَاط، ويسنده من وجهٍ ظاهره الصحة. ولكن له علةٌ تمنع من صحة السند. ومثله بما أسنده عن قبيصة =

(١) قابل على مجمع الزوائد للنور الهيثمي، باب كفارة المجلس (١٠/١٤١-١٤٢).

(٢) في كتاب الأدب، باب في كفارة المجلس من حديث أبي برزة الأسلمى (ح ٤٨٥٩).

(٣) الاستيعاب: ترجمة نافع بن صبرة (رقم ٢٥٨٨) ٤/١٤٩٠.

(٤) جامع الترمذى، باب ما يقول إذا قام من المجلس. من رواية حجاج بن محمد عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة. قال أبو عيسى: وفي الباب عن أبي برزة وعائشة.. قال: هذا حديث حسن غريب صحيح من هذا الوجه. لا نعرفه من حديث سهيل إلا من هذا الوجه (١٢/٣١٤) عارضة.

(٥) المستدرِك، ك الدعاء، باب دعاء كفارة المجلس (١/٥٣٧).

= ابن عقبة عن سفيان عن خالد الحذاء؛ وعاصم عن أبي قلابة عن أنس، قال رسول الله ﷺ: "أرحم أمتي أبو بكر، وأشدهم في دين الله عمر، وأصدقهم حياءً عثمان، وأقروهم أبي بن كعب، وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل، وإن لكل أمة أميناً وإن أمين هذه الأمة أبو عبيدة" فلو صح إسناده لأخرج في (الصحيح) إنما روى خالد الحذاء عن أبي قلابة أن رسول الله ﷺ قال: "أرحم أمتي..." مرسلًا. لكن آخره: "أن لكل أمة أميناً" رواه البصريون الحفاظ عن خالد وعاصم جميعًا، فأسقط المرسل وخرج المتصل بذكر أبي عبيدة في (الصحيحين)^(١).

ثالث الأجناس: أن يكون الحديث محفوظًا عن صحابي، فيروى عن غيره لاختلاف بلاد رواته، كرواية المدنيين عن الكوفيين. ومثله بما أسنده عن موسى بن عقبة عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه، أن رسول الله ﷺ قال: "إني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم مائة مرة" وهذا إسناده لا ينظر فيه حديثي إلا ظن أنه من شرط الصحيح. والمدنيون إذا رووا عن الكوفيين، زلقوا. وإنما الحديث محفوظ من حديث أبي بردة عن الأغر المزني وكانت له صحبة. أسنده «الحاكم» من جهة حماد بن زيد عن ثابت البناني، قال: سمعت أبا بردة يحدث عن الأغر قال: قال رسول الله ﷺ: "إنه ليغان على قلبي فأستغفر الله في اليوم مائة مرة" رواه مسلم في (صحيحه)^(٢) ورواه الكوفيون أيضًا، مسعر وشعبة وغيرهما عن عمرو بن مرة عن أبي بردة، هكذا.

رابع الأجناس: أن يكون الحديث محفوظًا عن صحابي، فيروى عن تابعي يقع الوهم بالتصريح بما يقتضيه صحبته، بل ولا يكون معروفًا من جهته؛ وربما وقع وهم آخر في إسناده. مثاله: ما أسند عن زهير بن محمد، عن عثمان بن سليمان، عن أبيه، أنه سمع النبي ﷺ يقرأ في المغرب بالطور. وقد خرج «العسكري» وغيره هذا الحديث في (الوحدان). وهو معلول: أبو عثمان لم يسمع من النبي ﷺ ولم يره، وعثمان إنما رواه =

(١) البخاري في ك المناقب، أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب أبي عبيدة بن الجراح رضی الله عنه (فتح الباری ٦٥/٧-٦٦) ومسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أبي عبيدة رضی الله عنه (ح ٢٤١٩/٥٣) ولفظه في الصحيحين: (... وإن أميننا أيتها الأمة، أبو عبيدة بن الجراح).

(٢) ك الذكر والدعاء، باب استحباب الاستغفار والاستكثار منه (ح ٤٢، ٤١) ٢٧٠٢، ٢٧٠٣.

= عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه. وإنما هو «عثمان بن أبي سليمان»^(١).
 خامس الأجناس: أن يكون الحديث رُوِيَ بعنينة سقط منها رجلٌ دلَّ عليه طريقةٌ
 أخرى محفوظةٌ. مثاله: ما أسند عن يونس [بن يزيد] عن ابن شهاب عن
 علي بن الحسين، عن رجالٍ من الأنصار: «أنهم كانوا مع رسول الله ﷺ ذات ليلة فرمى
 بنجم فاستنار» الحديث، بطوله. وعليه: أن «يونس» مع جلالته قَصُرَ به، وإنما هو «عن
 ابن عباس، قال: حدثني رجال من الأنصار...» هكذا رواه ابن عيينة وشعيب وصالح
 والأوزاعي وغيرهم عن الزهري. وهو مُخْرَجٌ في (الصحيح)^(٢).

سادس الأجناس: أن يُخْتَلَفَ على رجلٍ بالإسناد وغيره، ويكون المحفوظ عنه
 ما قابل الإسناد، فيكون ذلك علة في المسند. مثاله: ما أسند عن علي بن الحسين بن
 واقد، [قال] حدثني أبي، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب رضی
 الله عنه قال: قلت يا رسول الله، ما لك أفصحنا، ولم تخرج من بين أظهرنا؟ قال:
 «كانت لغة إسماعيل قد درست، فجاء جبريل عليه السلام فحفظنيها» وعَلَّتْه: ما أسند
 عن علي بن خشرم، ثنا علي بن الحسين بن واقد: بلغني أن عمر بن الخطاب...
 فذكره^(٣).

ومن غريب ما وقع لي في هذا الحديث، ما ذكره «أبونعيم الأصبهاني» في (تاريخ
 أصبهان) في ترجمة أحمد بن يحيى بن الحجاج الجرواءاني فقال: ومن مناكير حديثه،
 روايته عن عمرو بن علي: ثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن مالك بن أنس، عن نافع، عن
 ابن عمر، قال قال عمر: «يا نبي الله، مالك أفصحنا؟ فقال النبي ﷺ: جاءني جبريل
 فلقنني لغة أبي إسماعيل»^(٤).

(١) عبارة الحاكم أوضح، قال بعد أن ذكر تخريج العسكري للحديث في الوجدان. «وهو معلول من ثلاثة
 أوجه: أحدها أن عثمان هو ابن أبي سليمان، والآخر أن عثمان إنما رواه عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه،
 والثالث قوله: سمع النبي ﷺ؛ وأبو سليمان لم يسمع من النبي ﷺ ولم يره (المعرفة ١١٥: رابع أجناس العلل).
 (٢) صحيح مسلم، ك السلام، باب تحريم الكهانة (ج ١٢٤/٢٢٢٩) وقابل على رواية يونس عن الزهري،
 فيه.

(٣) الحاكم في المعرفة (علل الحديث: ١١٦).

(٤) أبونعيم: (ذكر أخبار أصبهان: ١/١١٧) ط بريل. والجرواءاني، نسبة إلى جروآن «محلة كبيرة
 بأصفهان، يقال لها بالعجمية كروآن (اللياب ١/٢٧٤).

= سابع الأجناس: الاختلاف على رجل في تسمية شيخه أو تجهيله. مثاله: ما أسند عن ابن شهاب عن سفيان الثوري، عن حجاج بن فرافصة، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة: قال رسول الله ﷺ: "المؤمن غرُّ كريم، والفاجر خبُّ لئيم": وهكذا رواه عيسى بن يونس ويحيى بن الضريس، عن الثوري. وعلته: ما أسند عن محمد بن كثير، ثنا سفيان الثوري، عن الحجاج بن فرافصة، عن رجل، عن أبي سلمة - قال سفيان: أراه ذكر أبا هريرة - قال رسول الله ﷺ. فذكره^(١).

ثامن الأجناس: أن يكون الراوي عن شخص أدركه وسمع منه، لكن لم يسمع منه أحاديث معينة، فإذا رواها عنه من غير ذكر واسطة تبينت علتها ببيان أنه لم يسمعها منه. مثاله: ما أسند عن يحيى بن أبي كثير عن أنس، أن النبي ﷺ كان إذا أفطر عند أهل بيت قال: "أفطر عندكم الصائمون، وأكل طعامكم الأبرار، ونزلت عليكم السكينة." فيحيى بن أبي كثير رأى أنسًا، وظهر ذلك من غير وجه، إلا أنه لم يسمع منه هذا الحديث. ثم أسند عن يحيى قال: حدثت عن أنس أن النبي ﷺ، كان إذا أفطر عند أهل بيت قال: "أفطر عندكم الصائمون، وأكل طعامكم الأبرار، وصلت عليكم الملائكة"^(٢).

تاسع الأجناس: أن يكون طريقه معروفة، يروى أحد رجالها حديثاً من غير تلك الطريقة؛ فيقع من رواه من تلك الطريقة "ثنا" على الجادة، في الوهم، مثاله: ما أسند عن المنذر بن عبد الله الحزامي عن عبدالعزيز بن أبي سلمة الماجشون، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ كان إذا افتتح الصلاة قال: "سيحانك اللهم تبارك اسمك وتعالى جدك" الحديث، بطوله. أخذ فيه «المنذر» طريق المجرة فيه. وإنما هو من حديث عبد العزيز بن أبي سلمة: "حدثنا عبد الله بن الفضل، عن الأعرج، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن علي بن أبي طالب، عن النبي ﷺ" فذكر [الحديث بغير هذا اللفظ] وهكذا أخرجه «مسلم» في (صحيحه)^(٣).

(١) الحاكم: علل الحديث ١١٧ (العرفة).

(٢) الحاكم في المعرفة: (علل الحديث ١١٧-١١٨) والنسائي في الوليمة.

(٣) الحاكم: ١١٨ وصحيح مسلم: ك صلاة المسافرين، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه

= عاشر الأجناس: أن يُروى الحديثُ مرفوعاً من وجهٍ آخر. مثاله: ما أسندَ عن أبي فروة يزيد بن محمد، [بن يزيد بن سنان الرهاوى] ثنا أبي عن أبيه عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر، عن النبي ﷺ: "من ضحك في صلاةٍ، يعيد الصلاةَ ولا يعيد الوضوءَ". وعلته: ما أسند عن وكيع، عن الأعمش، عن أبي سفيان، قال: سئل جابر عن الرجل يضحك في الصلاة، قال: يعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء^(١).

قال «الحاكم»: وبقيتُ أجناس لم نذكرها، وإنما جعلنا هذه مثالا لأحاديث كثيرة^(٢): وما أشار إليه «الحاكم» من الأجناس يدخل تحت القسمين السابقين. وإنما ذكرتُ كلامه في ذلك ملخصاً، ليكونَ مدخلا إلى العلل، وإن كان عليه في بعضه كلامٌ يفهم بعضه مما تقدم.

وأجلُّ كتابٍ في العلل، كتاب «الحافظ ابن المديني» وكذلك كتاب «ابن أبي حاتم» وكتاب (العلل للخلال) وأجمعها كتابُ الحافظِ الدارقطني انتهت «٣٣/ظ-٣٦» و

(١-٢) الحاكم في المعرفة: (علل الحديث ١١٩).

النوع التاسع عشر

معرفة المضطرب من الحديث

المضطربُ من الحديث، هو الذى تَخْتَلِفُ الروايةُ فيه، فيرويه بعضهم على وجه، وبعضهم على وجه آخرٍ مخالفٍ له. وإنما نسميه مضطرباً إذا تساوت الروايتان. أما إذا ترجّحت إحداها بحيث لا تقاومها الأخرى، بأن يكون رواها أحفظ أو أكثر صحبةً للمروى عنه، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة، فالحكمُ للراجحة، ولا يُطْلَقُ عليه حينئذٍ وصفُ المضطرب، ولا له حكمه^(١).

(١) طرة على هامش (غ) طرة بخط ابن الفاسى، لم أتُحَقِّق من قائلها:

[الأمر في المضطرب منقسم: فإن كان أحد الوجوه مروياً من وجه ضعيف والآخر من وجه قوى فلا اضطراب، والعمل بالقوى متعين. وإن لم يكن كذلك فإن أمكن الجمع بين تلك الوجوه بحيث يمكن أن يكون المتكلم معبراً باللفظين الواردين عن معنى واحد، فلا إشكال أيضاً. مثل أن يكون في أحد الوجهين قد قال الراوى: عن رجل، وفي الوجه الآخر سَمَى رجلاً. فهذا يمكن أن يكون ذلك المسمى هو ذلك المبهم، فلا تعارض.

وإن لم يكن كذلك بأن يسمى الراوى باسم معين في رواية، ويسمى باسم آخر في رواية أخرى، فهذا محل نظر، إذ يتعارض فيه أمران: أحدهما، أنه يجوز أن يكون الحديث عن الرجلين معاً، والثاني أن يغلب على الظن أن الراوى واحد اختلف فيه. فهذا هنا لا يخلو أن يكون الرجلان معاً ثقتين أو لا: فإن كانا ثقتين فهذا هنا مقتضى مذاهب الفقهاء والأصوليين ألا يضر هذا الاختلاف، لأنه إن كان الحديث عن هذا المعين فهو عدل، وإن كان عن الآخر فهو عدل، فكيفما انقلبنا، فإلى عدل، فلا يضر هذا الاختلاف. وغيرهم يقول: إن الاضطراب في الحديث دليل على عدم ضبطه في الجملة. وهذا إنما يتوجه إذا كان لا دليل لنا على أن الحديث عنها جميعاً. أما إن دل دليل فلا اختلاف. مثل أن يروى إنسان حديثاً من رجل تارة، ويروى ذلك الحديث عن آخر تارة، ثم يرويه عنها معاً في مرة ثالثة.

وأما إن كان أحد الراويين ضعيفاً، فقد تردد الحال بين أن يكون عن القوى، أو عن الضعيف، أو عنها. وهو على أحد هذه التقديرات غير حجة... وهذا بشرط ألا تكون الطريقتان مختلفتين بل يكونان عن رجل واحد. ومع ذلك فيجوز أن يكون قد رواه عنها جميعاً. فمن يعتمد مجرد الجواز لا يلتفت إلى هذا التعليل. ولا يفطن في جميع هذا عن طلب الترجيح عند الاختلاف، فإن النظر إنما هو عند التساوى أو التفاوت، والله أعلم.]

ثم قد يقع الاضطرابُ في متن الحديث، وقد يقع في الإسناد؛ وقد يقع ذلك من راوٍ واحد، وقد يقع بين رواةٍ له جماعة. والاضطرابُ موجبٌ ضعف الحديث، لإشعاره بأنه لم يُضبط، والله أعلم.

ومن أمثلته: ما رويناه عن إسماعيل بن أمية، عن أبي عمرو بن محمد بن حريث، عن جده حريث، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ في المصلى: "إذا لم يجد عصاً ينصبها بين يديه، فليخط خطاً". فرواه «بشر بن المفضل»^(١)، وروح بن القاسم عن إسماعيل، هكذا. ورواه «سفيان الثوري» عنه، عن أبي عمرو ابن حريث، عن أبيه عن أبي هريرة. ورواه «حميد بن الأسود» عن إسماعيل عن أبي عمرو بن محمد بن حريث بن سليم عن أبيه عن أبي هريرة. ورواه «وهيب» وعبد الوارث عن إسماعيل عن أبي عمرو بن حريث، عن جده حريث. وقال «عبد الرزاق» عن ابن جريج: سمع إسماعيل، عن حريث بن عمار عن أبي هريرة^(٢). وفيه من الاضطراب أكثر مما ذكرناه؛ والله أعلم*^(٣).

- (١) قابل على رواية بشر بن المفضل في سنن أبي داود، ك إقامة الصلاة، باب الخط إذا لم يجد عصاً (ح ٦٨٩) ولأبي داود كلام فيه، يأتي فيما يلي من (المحاسن).
 (٢) عبد الرزاق: عن ابن جريج قال: أخبرني إسماعيل بن أمية عن حريث بن عمار عن أبي هريرة عن النبي ﷺ فذكره (المصنف ١٢/٢) (ح ٢٢٨٦).
 (٣) على هامش (غ) بخط ابن القاسم: بلغ مقابلة بالأصل المقابل على أصل السماع.

* المحاسن:

«فائدة وزيادة»: لا يقال: من جملة رواة حديث الخط، «سفيان الثوري» وليس فيهم من يقاربه في الحفظ والإتقان، فهلا جعل روايته راجحةً وليست مضطربة كما تقدم، وما باله من قدم؟ لأننا نقول: ليس الترجيح مختصاً بالحفظ بل الكثرة، وغيرها من الوجوه المعتمدة في الترجيح معتبرة أيضاً والكثرة موجودة، بخلاف رواية «سفيان» لاسيما إذا كان في الكثرة من هو موصوف بالحفظ أيضاً كابن جريج وغيره ممن ذكر.

ورواية بشر بن المفضل، خرَّجها «أبو داود» في (سننه)^(١) وفيها التصريح بالتحديث والسماع، فقال: "ثنا مسدد، ثنا بشر بن المفضل، ثنا إسماعيل بن أمية، ثنى أبو عمرو =

(١) سنن أبي داود، ك الصلاة، باب الخط إذا لم يجد عصاً (ح ٦٨٩).

= ابن محمد بن حريث أنه سمع جده حريثاً يحدث عن أبي هريرة. وتقرّب منها رواية سفيان بن عيينة، خرّجها «ابن ماجه» في (سُنَنِهِ) ^(١) فقال: «ثنا عمار بن خالد، ثنا سفيان بن عيينة، عن إسماعيل بن أمية، عن أبي عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث، عن جده حريث بن سليم، عن أبي هريرة» وفيها التصريح بأن الرواية عن جده حريث، ولكن فيها أن بين محمدٍ وحريثٍ عمراً. ورواه «أبوداود» عن سفيان - هو ابن عيينة - خلاف ذلك، فقال: «ثنا محمد بن يحيى بن فارس، ثنا عليّ - يعني ابن المديني - عن سفيان عن إسماعيل بن أمية، عن أبي محمد بن عمرو بن حريث، عن جده حريث - رجل من بني عذرة - عن أبي هريرة عن أبي القاسم رضي الله عنه قال» ^(٢) فذكر حديث الخطّ. ورواه «ابن ماجه» قبل رواية سفيان بن عيينة فقال: «حدثنا بكر بن خلف أبو بشر، ثنا حميد بن الأسود، ثنا إسماعيل». ثم حوّل إلى طريقة ابن عيينة التي ذكرناها ^(٣)، وهذا يخالف ما تقدم من رواية «حميد بن الأسود». وأما رواية «سفيان الثوري» فلم أقف عليها. والحديث مضطرب كما تقدم، و«إسماعيل بن أمية» كان إذا حدّث بهذا الحديث يقول: عندكم شيء تشدّونه به؟ ذكره «المنذري». وفي (سنن أبي داود) عقب رواية سفيان السابقة: «قال سفيان: لم نجد شيئاً نشد به هذا الحديث، ولم يجيء إلا من هذا الوجه؛ قال: قلت لسفيان: إنهم يختلفون فيه. ففكر ساعة ثم قال: ما أحفظ إلا أبا محمد بن عمرو. وقال سفيان: قدم هنا رجل بعد ما مات إسماعيل بن أمية، فطلب هذا الشيخ أبا محمد حتى وجده فسأله عنه، فخلط عليه» ^(٤).

وهذا من «أبي داود» إشارة إلى تضعيفه. وقد أشار «الشافعي» إلى تضعيفه. وقال في البويطي: «ولا يخطّ بين يديه خطأ إلا أن يكون في ذلك حديث ثابت فيتبع» قال =

(١) سنن ابن ماجه، ك إقامة الصلاة، باب ما يستر المصلي (ح ٩٤٣).

(٢) سنن أبي داود، باب الخط (ح ٦٩٠).

(٣) ابن ماجه، باب ما يستر المصلي (ح ٩٤٣) وسياق إسناده: حدثنا بكر بن خلف، أبو بشر، ثنا حميد بن الأسود، ثنا إسماعيل بن أمية، (ح) وحدثنا عمار بن خالد، ثنا سفيان بن عيينة عن إسماعيل بن أمية عن أبي عمرو بن محمد بن حريث، عن جده حريث بن سليم عن أبي هريرة.

(٤) سنن أبي داود، صلاة، باب الخط (ص ١٨٤/١) بعد حديث: ٦٩٠.

= «البيهقي»: وإنما توقّف الشافعيّ في الحديث لاختلاف الرواة على إسماعيل بن أمية. وقال البيهقي: ولا بأس به في مثل هذا الحكم إن شاء الله تعالى. وقد ضعفه غير البيهقي، وخالف «ابن حبان» فأخرجه في (صحيحه) وكأنه لم يقدر عنده الاضطراب^(١). =

(١) «سنن الدارقطني عن حديث العمري، حفص بن عاصم، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: "إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئاً، فإن لم يجد فلينصب عوداً، وإن لم يجد فليخط خطاً". فقال: يرويه إسماعيل بن أمية واختلف عليه، فرواه وهيب بن خالد وسالم بن خالد الزنجي عن إسماعيل عن أبي محمد بن عمرو بن حريث عن أبيه عن جده عن أبي هريرة. واختلف عن وهيب. ورواه ابن عيينة واختلف عنه، فقال سعيد بن منصور عنه، عن إسماعيل عن أبي محمد بن عمرو بن حريث عن أبيه عن جده عن أبي هريرة، وخالفه جماعة من أصحاب ابن عيينة فقالوا عنه: عن أبي محمد بن عمرو بن حريث عن جده؛ ولم يقولوا: عن أبيه. وكان ابن عيينة يضطرب في هذا الحديث فرمى قال: عن أبي محمد بن عمرو بن حريث، وربما قال: عن أبي عمرو بن محمد. ثم ثبت على: أبي محمد بن عمرو. واختلف عن ابن جريج: فرواه حجاج عن ابن جريج عن إسماعيل عن أبي محمد بن عمرو عن أبي هريرة؛ ولم يقل: عن أبيه ولا عن جده، ورفع. وقال عبد الرزاق: عن ابن جريج عن إسماعيل عن حريث عن عمار عن أبي هريرة. وقال أبو عاصم عن ابن جريج: عن إسماعيل بن أمية عن ابن عمرو بن حريث عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً. وكذلك قال معمر عن إسماعيل. وقال داود بن علقمة: عن إسماعيل عن ابن عمرو بن حريث بن سليم عن جده حريث عن أبي هريرة، مرفوعاً. ورواه بشر بن المفضل وعبد الوارث بن سعيد وحמיד بن الأسود وأبو إسحاق الفزاري فقالوا: عن إسماعيل عن أبي عمرو بن محمد بن حريث عن جده عن أبي هريرة، إلا أن حميداً قال من بينهم: عن أبيه عن أبي هريرة. واختلف عنه: فرواه خارجة بن مصعب عن إسماعيل فقال: عن عمرو بن حريث أو حريث بن عمرو عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال نصر بن حاجب: عن إسماعيل عن محمد بن عمرو عن أبيه عن أبي هريرة، وقال إسماعيل بن مسلمة: عن إسماعيل بن محمد بن عمرو بن حزم عن جده حريث بن سليم عن أبي هريرة؛ - ووهوم في قول: حزم، وإنما هو حريث. - ورواه همام عن إسماعيل فقال: حدثني ابن عم لي، لم يسمه، عن أبي هريرة.

وكل هؤلاء رفعه.. ورواه إسماعيل بن أمية وقال: عن أبي عمرو بن محمد بن حريث عن جده حريث عن أبي هريرة. موقوفاً. ورفع صحیح عن إسماعيل» (العلل للدارقطني ١٦٤/٣) خطه.
وانظر معه تقييد العراقي (١٢٥-١٢٧) وتبصرته (٢٤٢/١-٢٤٤) وفيه رواية إسماعيل بن مسلمة عن إسماعيل بن أمية عن محمد بن عمرو بن حزم التي وهوم الدارقطني في قوله: حزم، وإنما هو حريث.

على أن محقق التبصرة، ترجم لمحمد بن عمرو بن حزم، بن زيد، الأنصاري النجاري (٢٤٣/٢) تبصرة، هامش).

= ومتى كان أحد الوجوه ضعيفاً والآخر قوياً عُمِلَ بالقوى، وإلا فإن أمكن الجمعُ بينها مثل إن قال الراوى: "عن رجل" وفي طريق آخر سباه، فلا تعارض. وأما إذا أسباه باسم معين في رواية، وذكر اسماً لآخر في أخرى، فيجوز أن يكون الحديث عنها معاً. فإن كانا ثقتين لم يضر، وإن كان أحدهما ضعيفاً، والطريقتان عن رجل واحد اختلف عليه، فهو محل نظر. وحينئذ فيطلب الترجيح والأقرب صحةً عند واحدةٍ لا تقدح الأخرى فيها. انتهى» ٣٦/ظ - ٣٧ و

* * *

النوع العشرون

معرفة المدرج في الحديث

وهو أقسام: منها ما أُدرج في حديث رسول الله ﷺ من كلام بعض رواته، بأن يذكر الصحابيُّ أو مَنْ بَعْدَهُ، عَقَبَ^(١) ما يرويه من الحديث، كلاً ما من عند نفسه، فيرويه مَنْ بَعْدَهُ موصولاً بالحديث غير فاصلٍ بينها بذكرِ قائله، فيلتبس الأمرُ فيه على مَنْ لا يعلم حقيقة الحال، ويتوهم أن الجميع عن رسول الله ﷺ.

ومن أمثلته المشهورة: ما روينا في التشهد عن أبي خَيْثَمَةَ زهير بن معاوية عن الحسن بن الحرِّ، عن القاسم بن مُحَيِّمِرَةَ، عن علقمة، عن عبدالله بن مسعود، أن رسول الله ﷺ علّمه التشهد في الصلاة فقال: "قل: التحيات لله" - فذكر التشهد، وفي آخره: "أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسولُ الله" "فإذا قلت هذا فقد قضيتَ صلاتك، إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد". هكذا رواه أبو خَيْثَمَةَ عن الحسن بن الحرِّ، فأدرج في الحديث قوله: "فإذا قلت هذا" إلى آخره، وإنما هذا من كلام «ابن مسعود» لا من كلام رسول الله ﷺ.

ومن الدليل عليه، أن الثقة الزاهد «عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان» رواه عن

(١) في الأصول: [عقب] وكتب على هامش (غ): [صوابه: عقب].

وعلى هامش (غ) طرة مطموس - أولها كأنه: قال الشيخ نقي الدين - والمقروء منها:

والمدرج [قد يقوى في بعض المواضع بأن يكون كلام الراوي أقي بعد انقضاء كلام النبي ﷺ متصلاً بآخره.. وما قد يضعف فيه أن يكون مدرجاً في أثناء لفظ الرسول ﷺ، لاسيما إن كان مقدماً على اللفظ المروي أو معطوفاً عليه بواو العطف، كما لو قال: من مس أنثييه وذكره فليتوضأ، بتقديم لفظ الأنثيين على الذكر. فهأنا يضعف الإدراج لما فيه من اتصال هذه اللفظة بالعامل الذي هو من لفظ الرسول ﷺ].

قلت: وهذا لفظ الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد في (الاقتراح: ٢٤٤) المدرج. ومنه نقل الصنعاني في

(توضيح التنقيح ٥٦/٢).

راويه^(١) «الحسن بن الحر» كذلك، واتفق «حسين الجعفي، وابن عجلان» وغيرهما في روايتهم عن «الحسن بن الحر» على ترك ذكر هذا الكلام في آخر الحديث، مع اتفاق كل من روى التشهد عن «علقمة» وعن غيره، عن «ابن مسعود» على ذلك. ورواه «شبابة» عن أبي خيثمة، ففصله أيضاً.

ومن أقسام المدرَج: أن يكون متن الحديث عند الراوي له بإسنادٍ إلا طرفاً منه، فإنه عنده بإسناد ثان، فيدرجه من رواه عنه على الإسناد الأول، ويحذف الإسناد الثاني، ويروى جميعه بالإسناد الأول. مثاله: حديث ابن عيينة، وزائدة بن قدامة، عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن وائل بن حجر، في صفة صلاة رسول الله ﷺ، وفي آخره: «أنه جاء في الشتاء فرأهم يرفعون أيديهم من تحت الثياب» والصواب رواية من روى عن «عاصم بن كليب» بهذا الإسناد صفة الصلاة خاصة، وفصل ذكر رفع الأيدي عنه، فرواه عن عاصم عن عبد الجبار بن وائل عن بعض أهله عن وائل بن حجر^(٢).

ومنها، أن يُدرَج في متن حديثٍ بعض متن حديثٍ آخرٍ مخالفٍ للأول في الإسناد. مثاله: رواية سعيد بن أبي مریم، عن مالك، عن الزهري، عن أنس، أن رسول الله ﷺ قال: «لا تباغضوا ولا تحاسدوا، ولا تدابروا، ولا تنافسوا...»^(٣) الحديث.

فقوله: «لا تنافسوا» أدرجه «ابن أبي مریم» من متن حديثٍ آخر، رواه مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، فيه: «لا تجسسوا ولا تحسسوا، ولا تنافسوا ولا تحاسدوا»^(٤) والله أعلم.

(١) من (غ، ص) وفي زوال العراقية: [رواية] وعبدالرحمن بن ثابت الغنسي توفي سنة ١٦٥هـ، روى عنه الحسن بن الحر بن الحكم النخعي ت سنة ١٣٣هـ.

وانظر الحاكم في المعرفة (المدرج ٣٩-٤٠) وتصحف «الحسن بن الحر» في شرح الملا على القاري للنخبة، بالحسن بن [الحرب] ١٣٦.

(٢) على هامش (غ) موجز ترجمة وائل بن حجر، أبي هنيذة الحضرمي رضى الله عنه، من الاستيعاب. وفيها أن عبد الجبار بن وائل، لم يسمع من أبيه فيما يقولون. انظره في (تهذيب التهذيب ١٠٥/٦).

(٣-٤) الحديثان في الموطأ، كتاب حسن الخلق، باب ما جاء في المهاجرة:

- مالك عن الزهري عن أنس عن النبي ﷺ (ح ١٤) وليس فيه: ولا تنافسوا.

- مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، وفيه:

(ولا تجسسوا ولا تحسسوا ولا تنافسوا ولا تحاسدوا ولا تباغضوا ولا تدابروا) (ح ١٥) وأخرج =

ومنها، أن يروى الراوى حديثاً عن جماعة بينهم اختلافٌ في إسناده، فلا يذكر الاختلاف، بل يُدرج روايتهم على الاتفاق. مثاله: رواية عبد الرحمن بن مهدي ومحمد بن كثير العبدي، عن الثوري، عن منصور والأعمش وواصل الأحذب، عن أبي وائل، عن عمرو بن شرحبيل، عن ابن مسعود: "قلت: يا رسول الله، أى الذنب أعظم؟..." الحديث. وواصل إنما رواه عن أبي وائل، عن عبد الله، من غير ذكر عمرو بن شرحبيل بينهما، والله أعلم*.

= ابن عبد البر حديث سعيد بن أبي مريم عن مالك عن الزهري عن أنس، بزيادة: ولا تنافسوا؛ وأسند عن حمزة بن محمد الكتاني، قال: «لا أعلم أحداً قال في هذا الحديث عن مالك: ولا تنافسوا؛ غير سعيد بن أبي مريم». التمهيد (١١٦/٦).

* المحاسن:

«فائدة وزيادة: قال «الدارقطني» في (علله)^(١): يشبه أن يكون الثوري جمع بين الثلاثة، لابن مهدي ولابن كثير فجعل إسنادهم واحداً. ولم يذكر بينهم خلافاً، وحمل حديث واصل على حديث الأعمش ومنصور؛ وقد فصل الثوري ليحيى بن سعيد، فحدثه عن منصور والأعمش، عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل؛ وحدثه عن واصل، عن أبي وائل عن ابن مسعود. ومن ذلك قال «الدارقطني»: إن التفصيل هو الصواب، لأن شعبة ومهدى بن ميمون، روياه عن واصل عن أبي وائل عن عبد الله، كما رواه يحيى عن الثوري - انتهى»

وفيه نظر: فقد رواه محمد بن يسار، عن عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان، عن واصل، عن أبي وائل، عن ابن شرحبيل. وهذا يقدر فيما تقدم من المثال. إلا أن يقال: =

(١) العلل للدارقطني، حديث أبي وائل، شقيق بن سلمة الأسدي الكوفي عن ابن مسعود - والحديث أخرجه البخاري في التفسير، البقرة ﴿وَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا﴾ ومسلم في الإيمان، باب كون الشرك أقيح الذنوب، (ح ١٤١)، من رواية منصور عن أبي وائل عن عبد الله، وبذكر عمرو بن شرحبيل، في البخاري: كتاب المتحارين، باب إثم الزنى، من رواية منصور وسليمان - بن مهران الأعمش - عن أبي وائل عن أبي ميسرة عمرو بن شرحبيل عن عبد الله. (مسلم في الإيمان: ح ١٤٢) من رواية الأعمش بهذا السند. وفي (فتح الباري ١٢/٩٣-٩٤) بيان لزيادة عمرو بن شرحبيل بين أبي وائل وعبد الله بن مسعود رضى الله عنه. وانظر تبصرة العراقي (٢٥٨/١).

= لعله لما روى سفيان لابن مهدي والعبدي الحديث من الثلاثة جمعاً، روى ابن مهدي حديثاً واصل على انفراد بمقتضى الجمع، وهو بعيد. وقد نبه الدارقطني على أن الأعمش أيضاً اختلف عليه، فروى أبو شهاب وأبو معاوية وشيبان الحديث عن الأعمش، عن أبي وائل عن عبدالله، ورواه الثوري ومعرم وجرير وعبدالله بن نمير؛ عن الأعمش كما تقدم.

وذكر «الحاكم» من أمثلة المدرج بعد التمثيل بحديث التشهد، حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «من أعتق نصيباً له في عبد» وفيه ذكر السعاية. فقال الحاكم: حديث العتق ثابت صحيح، وذكر الاستسعاء فيه، من قول قتادة، وهم من أدرجه في كلام رسول الله ﷺ. ثم ذكر «الحاكم» عن همام، أن قتادة كان يقول؛ فذكر «السعاية» من قوله. وفي ذلك كلام له بسط ليس هذا موضعه^(١).

(١) الحاكم في المعرفة، (النوع ١٣ معرفة المدرج ص ٤٠) وحديث أبي هريرة رضى الله عنه، مرفوعاً: (من أعتق نصيباً له في عبد) أو: شركاً، أو شقصاً، أو: شقيصاً - في الصحيحين وكتاب العتق في السنن. ورواية سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة، وفيها ذكر الاستسعاء: في الصحيحين: البخارى ك الشركة، باب الشركة في الرقيق (فتح البارى ٢٨٤/٥) ثم في كتاب العتق وفضله، باب إذا أعتق نصيباً في عبد وليس له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه. وقال بعد إخراج الحديث من رواية سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن النضر عن بشير عن أبي هريرة: «تابعه حجاج وأبان وموسى بن خلف عن قتادة. واختصره شعبة». قال المحافظ ابن حجر: أراد البخارى بهذا، الرد على من زعم أن الاستسعاء في هذا الحديث، غير محفوظ وأن سعيد بن أبي عروبة انفرد به، فاستظهر له برواية جرير بن أبي حازم بموافقه، ثم ذكر ثلاثة تابعوها على ذكرها (فتح البارى: ٩٥/٥).

وكذلك أخرج مسلم الحديث، من رواية سعيد عن قتادة في كتاب العتق، باب ذكر سعاية العبد، من طريقين (ح ٣، ٤-٣، ١٥) ثم في كتاب الإيمان، باب من أعتق شركاً له في عبد، من عدة طرق عن سعيد عن قتادة (ح ٥٤، ٥٥-٩٩٦) ١٦٦٨.

وأما رواية همام عن قتادة، بفصل الاستسعاء وجعله من كلام قتادة، فتعقبها المحافظ ابن حجر، وبين أنها حيث جاءت، فمن طريق همام وحده. وجمع الروايات من مختلف الطرق، ما فيه ذكر الاستسعاء مرفوعاً، وما جاء مختصراً دون ذكره كرواية هشام الدستوائى وشعبة عن قتادة، وما فصله من طريق همام «وهو ما أباه آخرون منهم صاحباً الصحيحين فصححا رواية سعيد عن قتادة. وهو الذى رجحه ابن دقيق العيد لكثرة ملازمة سعيد لقتادة وأخذه عنه. وهشام وشعبة وإن كانا أحفظ من سعيد، لم ينافيا ما رواه وإنما اقتصرنا من الحديث على بعضه. وقال: والعجب ممن طعن في رفع الاستسعاء يكون همام جعله من قول قتادة، ولم يطعن في فصل الاستسعاء (فتح البارى: ٩٥١٥-٩٨) وانظر التبصرة (١/٢٥٨-٢٥٩).

واعلم أنه لا يجوزُ تعمُّدُ شيءٍ من الإدراج المذكور. وهذا النوع قد صنَّف فيه «الخطيبُ أبو بكر» كتابه الموسوم^(١) بـ(الفصل، للوصلِ المُدرَجِ في النقلِ) فشَفَى وكفى*. والله أعلم^(٢).

* * *

(١) في (غ): [المرسوم] وما هنا من (ص، ز، ع).
(٢) على هامش ص (ل ١٨/أ) بخط العراقي: بلغ ناصر الدين محمد ولد قاضي القضاة كمال الدين ابن العديم قراءة بحثٍ على، وعمه زين الدين عبد الرحمن، وشمس الدين محمد بن خليل الحلبي، سماعاً. كتبه عبد الرحيم بن الحسين.

= واعلم أنه يضعف دعوى الإدراج في المقدم^(١)، ومن أمثلته في العطف: لو جاء من مسٍ أنتبيه وذكره فليتوضأ انتهى» ٣٨/وظ.

* المحاسن:

قوله: «وقد صنَّف أبو بكر الخطيب... فشَفَى وكفى»؛ ومع ذلك فقد ترك أشياء»
ظ/٣٨

(١) أوجز بيانه، على هامش ص أول المدرج.
قلت: حديث الوضوء من المس، رواه الثقات من أصحاب هشام بن عروة عن أبيه عن مروان بن الحكم عن بسرة بنت صفوان، ترفعه (الموطأ، طهارة ح ٥٨، والترمذي - وقال: حسن صحيح - والنسائي وابن ماجه في باب الوضوء من مس الذكر، والدارقطني في الطهارة: باب فيما روى في لمس القبل والذكر (ح ١٢، ١١، ٧، ٤، ٣، ٢، ١).
وأخرجه من رواية عبد الحميد بن جعفر عن هشام بن عروة عن أبيه عن بسرة قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (من مس ذكره أو أنتبيه أو رفقاه فليتوضأ) قال الدارقطني: كذا رواه عبد الحميد بن جعفر عن هشام. وهم في ذكر الأنتيين والرفق، وإدراجه ذلك في حديث بسرة عن النبي ﷺ. والمحفوظ أن ذلك من قول عروة غير مرفوع. كذلك رواه الثقات عن هشام، منهم أيوب السختياني وحامد بن زيد وغيرهما. (ح ١٠) ثم أخرجه من طريق أيوب وحامد عن هشام بن عروة عن أبيه عن بسرة، أنها سمعت النبي ﷺ يقول: «من مس ذكره فليتوضأ» وكان عروة يقول: إذا مس رفقاه أو أنتبيه أو ذكره فليتوضأ (ح ١٢، ١١).
والحديث خرجه من مختلف طرقه «الحافظ أبو الفتح ابن سيد الناس اليعمرى» في (أجوبته على مسائل تلميذه الحافظ ابن أبيك) حققها، ووثقها، الزميل الأستاذ الدكتور محمد الراوندي. (خزانة دار الحديث الحسنية بالرباط).

النوع الحادى والعشرون

معرفة الموضوع

وهو المُختلقُ المصنوع.

اعلم أن الحديثَ الموضوعَ شَرُّ الأحاديثِ الضعيفة^(١) ولا تَحِلُّ روايته لأحدٍ عَلِمَ حاله فى أى [٢٤/ظ] معنىً كان، إلا مقروناً ببيانٍ وضعه. بخلافٍ غيره من الأحاديثِ الضعيفة التى يَحتمل صدقُها فى الباطن، حيث جاز روايتها فى الترغيبِ والترهيب، على ما نبينه قريباً إن شاء الله تعالى.

وإنما يُعرف كونُ الحديثِ موضوعاً بإقرارِ واضعه، أو ما ينتزَلُ منزلةَ إقراره^(٢). وقد يفهمون الوضعَ من قرينةِ حالِ الراوى أو المروى، فقد وُضعت أحاديثٌ طويلةٌ يشهدُ بوضعِها ركاكةُ ألفاظِها ومعانيها. ولقد أكثر الذى جمع فى هذا العصر (الموضوعات) فى نحو مجلدين^(٣)، فأودع فيها كثيراً مما لا دليل على وضعه، وإنما حقه أن يُذكر فى مُطلقِ الأحاديثِ الضعيفة.

والواضعون للحديثِ أصنافٌ، وأعظمُهم ضرراً قومٌ من المنسوبين إلى الزهد وضعوا الأحاديثَ احتساباً فيما زعموا، فتقبل الناسُ موضوعاتهم ثقةً منهم بهم وركوناً إليهم. ثم

(١) اعترض عليه بأن (الموضوع) ليس حديثاً. وقال الشيخ زكريا الأنصارى: إنه (أورده فى أنواع الحديث مع أنه ليس بحديث، نظراً إلى زعم واضعه. ولتعرف طرقه التى يتوصل بها إلى معرفته، لينفى عن القبول (فتح الباقي على تبصرة العراقى ١/٢٦١).

(٢) نقلوا فيه عن التقى ابن دقيق العيد فى (الاقتراح) أنه استشكل الحكم على الموضوع بإقرار من واضعه فقال: «هذا كاف فى رده، لكن ليس بقاطع فى كونه موضوعاً لجواز أن يكذب فى هذا الإقرار بعينه» تقييد العراقى ١٣١ وشرح النخبة ١٢٣، مع (الاقتراح لابن دقيق العيد: ٢٣٤).

(٣) على هامش (غ): [قال النووى: يعنى أبا الفرج ابن الجوزى].

قاله فى متن التقريب (١/٢٧٨) وقال العراقى فى ألفيته:

وأكثر الجامع فيه إذ خرج لئطلق الضعف، عنى أبا الفرج

نهضت جهابذة الحديث بكشف عوارها ومحو عارها والحمد لله. وفيها روينا عن «الإمام أبي بكر السمعاني» أن بعض الكرامية^(١) ذهب إلى جواز وضع الحديث في باب الترغيب والترهيب^(٢).

(١) نسبة إلى محمد بن كرام، أبي عبد الله السجستاني (ت ٢٥٥هـ) وكان من عباد المرجئة. انظر مع تقييد ابن نقطة، لسان الميزان ٣٥٣/٥ والعر ١٠/٢.

(٢) طرة على ورقة ملصقة بنسخة (غ):

إقال القاضي عياض في (إكواله): اعلم أن الكذابين على ضربين: ضرب عرفوا بذلك في حديث النبي ﷺ، وهم على أنواع: منهم من يضع عليه ما لم يقله أصلاً، إما تراقعاً واستخفافاً كالزنادقة وأشباههم، ممن لم يرع للدين وقاراً؛ أو حسبة بزعمهم وتديناً، كجهلة المتعبدة الذين وضعوا الأحاديث في الفضائل والرغائب؛ أو إغراباً وسمعة، كفسقة المحدثين؛ أو تعصياً واحتجاجاً كدعاة المبتدعة ومتعصبى المذاهب؛ أو اتباعاً لهوى أهل الدنيا فيما أرادوه، وطلب العذر لهم فيما أتوه. وقد تعين جماعة في كل طبقة من هذه الطبقات عند أهل الصنعة وعلم الرجال.

ومنهم من لا يضع متن الحديث، ولكن ربما وضع للمتن الضعيف إسناداً صحيحاً مشهوراً. ومنهم من يقلب الأسانيد أو يزيد فيها ويتعمد ذلك، إما للإغراب على غيره، أو لدفع الجهالة عن نفسه. ومنهم من يكذب فيدعى سماع ما لم يسمع ولقاء من لم يلق، ويحدث بأحاديثهم الصحيحة، عنهم. ومنهم من يعمد إلى كلام الصحابة أو غيرهم وحكمهم والعرب والحكماء فينسبها للنبي ﷺ. فهؤلاء كلهم كذابون متروكو الحديث. وكذلك من تجاسر بالحديث بما لم يحققه ولم يضبطه أو هو شاك فيه. فلا يحدث عن هؤلاء ولا يقبل ما حدثوا به ولو لم يكن منهم مما جاءوا به من هذه الأمور إلا المرة الواحدة، كشاهد الزور إذا تعمد ذلك سقطت شهادته.

واختلِف: هل تقبل في المستقبل إذا ظهرت توبته أو زادت في الخير حالته؟

والصنف الآخر من لا يستجيز شيئاً من هذا كله في الحديث ولكن يكذب في حديث الناس، قد عرف بذلك.

فهذا أيضاً لا يقبل حديثه ولا شهادته، قاله «مالك» وغيره. وتنفعه التوبة، ويرجع إلى القبول.

فأما من يندر منه القليل من الكذب ولم يعرف به، فلا يقطع بتجريجه بمثله، إذ يتأول عليه الغلط أو الوهم، وإن اعترف متعمداً بذلك، المرة الواحدة، مما لم يضر بها مسلماً، فلا تلحق بمثله المجرحة وإن كانت معصية، لندورها، ولأنها لا تلحق بالكبائر الموبقات، ولأن أكثر الناس قلما يسلمون من مواقعة بعض الهنات، ولهذا قال «مالك» رحمه الله، فيمن ترد شهادته: أن يكون كاذباً في غير شيء. وقال «سحنون» في الذي يقارف بعض الذنب كالزلة: تجوز شهادته لأن أحداً لا يسلم من مثل هذا. فإذا تكرر هذا منه، سقطت به شهادته. وكذلك لا يسقطها كذبه فيها هو من باب التعريض أو الغلو في القول، إذ ليس بكذب على الحقيقة، وإن كان في صورة الكذب، لأنه لا يدخل تحت حد الكذب، ولا يريد المتكلم به الإخبار عن ظاهر لفظه. وقد قال عليه السلام: «أما أبو جهم، فلا يضع عصاه عن عاتقه» وقال إبراهيم عليه السلام: «هذه أختي» وقد أشار «مالك» رحمه الله نحو ذلك، والله أعلم.

وانظر مقدمة النووى لشرح مسلم (١٢٩/١) وتبصرة العراقي (٢٦٣-٢٦٦) وشرح النخبة

ثم إن الواضع ربما وضع كلاماً من عند نفسه فرواه، وربما أخذ كلاماً لبعض الحكماء أو غيرهم، فوضعه على رسول الله ﷺ. وربما غلط غالباً فوقع في شبه الوضع من غير تعمدٍ، كما وقع لثابت بن موسى الزاهد، في حديث: "من كثرت صلواته بالليل حسن وجهه بالنهار"^(١).

مثال: روينا عن أبي عصمة، وهو نوح بن أبي مريم، أنه قيل له: من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة؟ فقال: "إني رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقهِ أبي حنيفة ومغازى محمد بن إسحاق، فوضعت هذه الأحاديث حسبة"^(٢).

وهكذا حال الحديث الطويل الذى يُروى عن «أبي بن كعب» عن النبي ﷺ، في

(١) ذكر ابن أبي حاتم عن أبيه، أنه سأل عبدالله بن غير في هذا الحديث، فقال: هذا حديث منكر. فسأل ابن أبي حاتم أباه: ما تقول أنت فيه؟ قال: هو حديث موضوع «مقدمة الجرح والتعديل (١/٣٢٧) ونقل العراقى فيه قول الحاكم: دخل ثابت بن موسى على شريك بن عبدالله القاضى، والمستمل بين يديه، وشريك يقول: حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر عن النبي ﷺ؛ ولم يذكر المتن فلما نظر إلى ثابت قال: من كثرت صلواته بالليل حسن وجهه بالنهار. وإنما أراد ثابتاً لزهده وورعه. فظن ثابت أنه روى هذا الحديث مرفوعاً بهذا الإسناد، فكان ثابت يتحدث به عن شريك. وقال أبو حاتم بن حبان في تاريخ الضعفاء: هذا قول شريك، قاله عقيب حديث الأعمش عن أبي سفيان عن جابر... فأدرجه ثابت في الخبر وسرقه منه جماعة ضعفاء وحدثوا به عن شريك.» فجعله ابن حبان من نوع المدرج... (تقييد العراقى ١٣٢).

- وأخرجه ابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة من سنته، باب ما جاء في قيام الليل (ح ١٣٣٣) عن إساعيل بن محمد الطلحى، عن ثابت بن موسى، عن شريك، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، مرفوعاً. وعليه من حاشية السندى: معنى الحديث ثابت بموافقة القرآن وشهادة التجربة، لكن الحفاظ على أن الحديث بهذا اللفظ غير ثابت» وأخرج البيهقى في (الشعب) عن محمد بن عبدالرحمن بن كامل قال: قلت لمحمد بن عبدالله بن غير: ما تقول في ثابت بن موسى؟ قال: شيخ له فضل وإسلام ودين وصلاح وعبادة. قلت: ما تقول في هذا الحديث؟ قال: غلط من الشيخ، وأما غير ذلك فلا يتوهم عليه. وقد تواردت أقوال الأئمة على عد هذا الحديث في الموضوع على سبيل الغلط لا التعمد. وخالفهم القضاعى في مسند الشهاب فقال في الحديث إلى ثبوته «أه وحديث ثابت بن موسى أدخله ابن الجوزى في الموضوعات (١/١٠٩) واللالئ (٢/٣٢) والشوكانى في الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعية (ص ٣٥ ح ٧٨).

(٢) حكاه الحفاظ ابن حجر عن الحاكم، في ترجمة نوح بن أبي مريم، أبي عصمة المروزى، قاضى مرو

(تهذيب التهذيب ١٠/٤٨٨ ت ٨٧٦) وانظر معه ترجمته في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/٤٨٤)

ت ٢٢١٠).

فضل القرآن سورةً سورةً. بحث باحثٌ عن مخرجه، حتى انتهى إلى من اعترف بأنه
وجاعةً [٢٦/و] وضعه^(١). وإن أثر الوضع لبيّن عليه. ولقد أخطأ «الواحدى المفسر»
ومن ذكره من المفسرين^(٢)، في إيداعه تفاسيرهم، والله أعلم*.

* * *

(١) في تقييد العراقي (١٣٤): أبهم المصنف ذكر هذا الباحث الذي بحث عن هذا الحديث، وهو مؤمل بن
إساعيل. فروينا عن مؤمل أنه قال: حدثني شيخ بهذا الحديث فقلت: من حدثك به؟ فقال: حدثني رجل
بالمدائن، وهو حى. فسرت إليه فقلت: من حدثك؟ فقال: شيخ بعبادان. فصرت إليه فأخذ بيدي فأدخلني بيتاً
فإذا فيه قوم من المتصوفة ومعهم شيخ، فقال: هذا الشيخ حدثني. فقلت: يا شيخ، من حدثك؟ فقال: لم يحدثني
أحد، ولكننا رأينا الناس قد رغبوا عن القرآن فوضعنا لهم هذا الحديث ليصرفوا قلوبهم إلى القرآن». وحكاها
الخطيب في الكفاية، بسنده إلى محمود بن غيلان، أبي أحمد المروزي، عن مؤمل بن إساعيل العدوى البصرى.
قابل على (الكفاية: ٤٠١).

(٢) «لكن، من أبرز إسناده في ذلك كالتعلبي والواحدى، فهو أبسط لعدزه إذ أحال ناظره على الكشف
عن سنده، وإن كان لا يجوز له السكوت عليه. وأما من لم يسند، فخطؤه فاحش». العراقى في التبصرة
(٢٧١/١).

* المحاسن:

«فائدة وزيادة:

لا يقال: الإقرار بأنه كذب لا يعرفنا أنه موضوع، لأنه إذا اعترف الإنسان بالكذب
على سيدنا رسول الله ﷺ - الذى ليس الكذب عليه كالكذب على غيره - فجاز أن
يكذب على نفسه، إما للتفجير عن ذلك الحديث المروى، أو لنوع آخر، ليحصل لغيره
الريبة والشك فيه؛ لأننا نقول: إذا كان الحديث لا يعرف إلا من طريق ذلك الشخص،
كان إقراره بذلك مسقطاً لروايته، وقد حكم الشرع على المقر بمقتضى إقراره، وإن كان
يحتمل أن يكون في نفس الأمر خلافه. فلانظر إلى ذلك، ويحكم على الحديث بأنه
موضوع، ولا يصح إنكار وقوع الوضع.

ومنهم من قرر وقوعه بأنه قد ورد في الحديث: «أنه سيكذب على»، فإن كان هذا
صحيحاً وقع الكذب، وإلا فقد حصل المقصود.

=

= وفيه نظر بالنسبة إلى الأحاديث الموجودة الآن، لأن الاستقبال في: سَيَكْذِبُ، لا يعين زمنها، وقد بقيت أزمان.

وكل هذا الكلام عند أئمة الحديث ضعيف ولهم طرق في معرفة ذلك، ومملكة يعرفون بها الموضوع. وشاهده: أن إنساناً لو خدم إنساناً سنين، وعرف ما يجب وما يكره، فجاء إنسان ادعى أنه يكره شيئاً يعلم ذلك أنه يحبه، فبمجرد سماعه يبادر إلى تكذيب من قال إنه يكرهه.

وجعل بعضهم من ذلك ما خالف الكتاب وصحيح السنة. وقال بعض هؤلاء الجهلة في الحديث الصحيح المشهور الذى رواه خلق كثير من الصحابة "من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار"^(١): نحن ما كذبنا عليه، إنما كذبنا له. وهذا من عظيم جهلهم وعدم عقلهم وكثرة افتراءهم، فإن شريعته مكملة، لا تحتاج إلى غيره.

وما سبق من الذى "أكثر من جمع الموضوعات" كأنه «ابن الجوزى»، والاعتراض عليه متوجه كما سبق، ومن جهة أنه ذكر أشياء فيها حسنٌ بل وصحيحٌ أيضاً. والحديث الذى رواه ثابت بن موسى، رواه ابن جميع في (معجمه) عن غير طريق ابن موسى فقال: ثنا أحمد بن محمد بن سعيد الرقى، ثنا أبو الحسين محمد بن هشام بن الوليد، ثنا جُبَّارة بن المغلِّس، عن كثير بن سليم عن أنس... مرفوعاً^(٢). انتهى».

ظ/٣٩

* * *

(١) حديث "من كذب على" يأتي تخريجه في النوع الثلاثين (المشهور) وانظر (اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان) ح ١-٤ وباب إثم من كذب على النبي ﷺ في كتاب العلم من صحيح البخارى، ومقدمة مسلم، ومقدمة السنن لابن ماجه.

وانظر فيه (فتح البارى ١/١٤٣).

(٢) أورده العراقى في الباب، وقال ردّاً على من اعترضوا به على ابن الصلاح: وهذا الاعتراض عجيب فإن المصنف لم يقل إنه لم يُرو إلا من طريق ثابت بن موسى، ومع ذلك فهذا الطريق، في سند ابن جميع أضعف من طريق ثابت، لضعف كثير بن سليم وجبارة. (التقييد: ١٣٣)

النوع الثاني والعشرون

معرفة المقلوب

هو نحو حديثٍ مشهورٍ عن «سالم» جُعِلَ عن «نافع» ليصيرَ بذلك غريباً مرغوباً فيه. وكذلك ما رويناَه أن «البخارى» رضى الله عنه قدم بغداد، فاجتمع قبلَ مجلسه قومٌ من أصحاب الحديث، وعمدوا إلى مائة حديثٍ، فقلبوا متونها وأسانيدها وجعلوا متنَ هذا الإسناد لإسنادٍ آخر، وإسنادَ هذا المتنِ لمتنٍ آخر، ثم حضروا مجلسه، وألقوها عليه، فلما فرغوا من إلقاء تلك الأحاديث المقلوبة، التفت إليهم فردَّ كلُّ متنٍ إلى إسناده، وكلَّ إسنادٍ إلى متنه، فأذعنوا له بالفضل^(١).

ومن أمثلته، ويصلحُ مثالا للمعلَّل: مارويناَه عن إسحاق بن عيسى الطَّبَّاع، قال: أخبرنا جريرُ بن حازم عن ثابت عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أُقيمت الصلاةُ فلا تقوموا حتى ترونى» قال إسحاق بن عيسى: فأتيَت حمادُ بن زيد فسألته عن الحديث، فقال: وهَمَّ أبو النضر، إنما كنا جميعاً في مجلس ثابت البنانى، وحجاجُ بن أبى عثمان معنا، فحدثنا حجاجُ الصَّوَّافُ عن يحيى بن أبى كثير، عن عبد الله بن أبى قتادة، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا أُقيمت الصلاةُ فلا تقوموا حتى ترونى»^(٢)، فظن أبو النضر

(١) فى ترجمته بتاريخ بغداد، وتقييد ابن نقطة، وتذكرة الحفاظ.

(٢) «وهذا الحديث مشهور ليحيى بن أبى كثير عن عبد الله بن أبى قتادة عن أبيه عن النبي ﷺ. وهكذا رواه الأئمة الخمسة من طرق عن يحيى. وهو عند (م، س) من رواية حجاج بن أبى عثمان الصَّوَّافِ عن يحيى. وجرير إنما سمعه من حجاج فانقلب عليه. وقد بين ذلك حماد بن زيد فيما رواه أبو داود بالمراسيل» العراقى فى التبصرة ٢٨٧/١.

- وكذلك رواه أبو داود فى (السنن: صلاة: ح ٥٣٩) من طرق عن يحيى، منها رواية حجاج الصَّوَّافِ. وانظر (فتح البارى ٨١/٢)

أنه فيما حدثنا ثابتٌ عن أنس - أبوالنضر هو جرير بن حازم - والله أعلم*.

* المحاسن:

«زيادة: ما سبق هو القلب في الإسناد. وقد يقع القلب في المتن، ويمكن تمثيله بما رواه خبيب بن عبد الرحمن عن عمته أنيسة، قالت: قال رسول الله ﷺ: "إذا أذن ابن أم مكتوم فكلوا واشربوا، وإذا أذن بلال فلا تأكلوا ولا تشربوا" وإن كانت المرأة منا ليبقى عليها شيء من سحورها فتقول لبلال: أمهل حتى أفرغ من سحوري. رواه الإمام أحمد وابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما. قال ابن خزيمة: هذا خبر قد اختلف فيه - يعني على خبيب - رواه شعبة عنه عن عمته أنيسة فقال: "ابن مكتوم أو بلال ينادى بليل"^(١)؛ وروى ابن خزيمة عن عائشة: أن رسول الله ﷺ قال: "إن ابن أم مكتوم يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال" وكان بلال لا يؤذن حتى يرى الفجر. والمشهور من حديث ابن عمر وعائشة، أن رسول الله ﷺ قال: "إن بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى تسمعوا أذان ابن أم مكتوم" وكان رجلا أعمى لا ينادى حتى يقال له: أصبحت أصبحت.^(٢) فالرواية بخلاف ذلك مقلوبة، لا سيما إذا كان الشك وقع في طريق الراوى لها - شعبة - ولكن لم يجعل ابن خزيمة وابن حبان ذلك من المقلوب، بل قال ابن خزيمة إنه لا تضاد بين الخبرين "إذ جائز أن يكون النبي ﷺ جعل الليل نوايب بين بلال وبين ابن أم مكتوم، فحين تكون نوبة أحدهما ليلا، تكون نوبة الآخر عند طلوع الفجر فجاء الخبران على حسب الحالين".^(٣) وقال ابن حبان: ليس بين الخبرين تضاد لأن النبي ﷺ =

(١) صحيح ابن خزيمة: ٢١٠/١ (ح ٥٠٥).

(٢) حديث ابن عمر في الموطأ، ك الصلاة باب قدر السحور من القراءة (ح ١٤): يحيى عن مالك عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر. وفي البخارى. ك الأذان، باب أذان الأعمى، من رواية القعنبي عن مالك عن سالم بن عبدالله بن عمر عن أبيه (انظر التمهيد ٥٧-٥٥/١٠) وفتح البارى (٦٧/٢) وهو في مسلم، كتاب الصوم باب الدخول في الصوم بطلوع الفجر، من رواية الزهرى عن سالم عن أبيه، ورواية نافع عن ابن عمر (ح ٣٦-٣٨/١٠٩٢) ورواه الشافعى عن مالك عن الزهرى عن سالم عن أبيه، وعن القعنبي عن مالك عن الزهرى عن سالم مرسلا (المستند ١٠).

(٣) صحيح ابن خزيمة: ٢١٢/١ (ح ٥٠٥)

وانظر ترجمة خبيب بن عبد الرحمن بن خبيب بن يساف الأنصارى في (تهذيب التهذيب ١٣٦/٣) وترجمة عمته أنيسة بنت خبيب بن يساف، في نساء الإصابة (رقم ١٢٦) وفيه حديثها في الأذان، وفي نساء تهذيب التهذيب (٤٠٣/١٢).

فصل: قد وفينا بما سبق الوعدُ بشرحه من الأنواع الضعيفة والحمدُ لله، فلننبه الآن على أمورٍ مهمة:

أحدها: إذا رأيتَ حديثاً بإسنادٍ ضعيف، فلكَ [٢٦/ظ] أن تقول: هذا ضعيف؛ وتعنى أنه بذلك الإسناد ضعيفٌ. وليس لك أن تقول: هذا ضعيف، وتعنى به ضَعْفُ مَتْنِ الحديث، بناءً على مجرد ضعفِ ذلك الإسناد؛ فقد يكون مروياً بإسنادٍ آخرَ صحيحٍ يثبتُ بمثله الحديث؛ بل يتوقف جوازُ ذلك على حُكْمِ إمامٍ من أئمة الحديث، بأنه لم يروِ بإسنادٍ يثبتُ به، أو بأنه حديثٌ ضعيف، أو نحو هذا، مفسراً وجهَ القدح فيه. فإن أطلق ولم يفسر، ففيه كلامٌ يأتي إن شاء الله تعالى، فاعلم ذلك، فإنه مما يُغلطُ فيه، والله أعلم.

الثاني: يجوزُ عند أهل الحديث وغيرهم، التساهلُ في الأسانيد؛ ورواية ما سِوَى الموضوع من أنواع الأحاديث الضعيفة من غير اهتمام ببيان ضعفها، فيما سِوَى صفاتِ الله تعالى وأحكام الشريعة من الحلال والحرام وغيرهما.

وذلك كالمواعظ، والقصص، وفضائل الأعمال وسائر فنون الترغيب والترهيب وسائر ما لا تعلق له بالأحكام والعقائد. وممن رويناه عنه التنصيص على التساهل في نحو ذلك: عبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل^(١)، رضى الله عنهما*.

(١) الخطيب، في الكفاية (باب التشدد في أحاديث الأحكام) بأسانيده. (والتجوز في فضائل الأعمال) وانظر مقدمة النووي لشرح مسلم (١/١٢٥).

= كان جعل أذان الليل بين بلال وبين ابن أم مكتوم نوباً» فجزم ابن حبان به - ولم يقل: لعل؛ كما قال شيخه - وهو بعيد. ومع ذلك فدعوى القلب لا تبعد، ولو فتحنا باب التأويلات لأندفع كثير من علل المحدثين. ويمكن أن يسمى ذلك المعكوس؛ ولكن لم أر من تعرض له. انتهت» ٤٠/و

* المحاسن:

«زيادة: زاد «الخطيب» السفينانين، ويحيى بن محمد. انتهت» ٤١/و.

- في الكفاية (ص ١٣٤، ١٣٥) ويحيى بن محمد، هو الذهلي.

الثالث: إذا أردت رواية الحديث الضعيف بغير إسنادٍ فلا تقل فيه: قال رسول الله ﷺ كذا وكذا، وما أشبه هذا من الألفاظ الجازمة بأنه ﷺ قال ذلك، وإنما تقول فيه: روى عن رسول الله ﷺ كذا وكذا، أو: بلغنا عنه كذا وكذا، أو: ورد عنه، أو: جاء عنه، أو: روى بعضهم؛ وما أشبه ذلك. وهذا الحكم فيما تشك في صحته وضعفه. وإنما تقول: قال رسول الله ﷺ، فيما ظهر لك صحته بطريقه الذي أوضحناه أولاً، والله أعلم^(١).

* * *

(١) على هامش ص (١٦٩) بلاغ قراءة ناصر الدين ابن العديم، وعمه زين الدين والشمس الحلبي، بخط

النوع الثالث والعشرون

[٢٧/و] معرفة صفةٍ مَنْ تُقبلُ روايتهُ، ومن تُردُّ روايتهُ
وما يتعلق بذلك من قَدحٍ وجرحٍ وتوثيقٍ وتعديلٍ

أجمع جماهيرُ أئمةِ الحديثِ والفقهِ على أنه يشترطُ فيمن يُحتجُّ بروايته أن يكونَ عدلاً ضابطاً لما يرويه. وتفصيله: أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً، سالماً من أسبابِ الفسقِ وخوارمِ المروءة*، متيقظاً غير مغفل، حافظاً إن حَدَّثَ من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حَدَّثَ من كتابه. وإن كان يُحدثُ بالمعنى اشترطَ فيه مع ذلك أن يكونَ عالماً بما يحيل المعاني. والله أعلم.

ونوضح هذه الجملةَ بمسائل:

إحداها: عدالةُ الراوي تارةً تثبتُ بتنصيبِ مُعدلين^(١) على عدالته، وتارةً تثبتُ بالاستفاضة؛ فمن اشتهرت عدالته بين أهل النقل أو نحوهم من أهل العلم وشاع الثناء

(١) ضبطه في (غ) على التثنية. قلماً، انظر المسألة الرابعة فيما يلي.

* المحاسن:

«فائدة: لا يعترض على ما سبق بقول «الخطيب» إن المروءة لم يشترطها أحد إلا «الشافعي».

لأننا نقول: سيأتي عن «شعبة» أنه ترك حديثَ شخصٍ لأنه رآه يركضُ على بردون، وهذا يقتضي أن مذهب «شعبة» التشديدُ باعتبار المروءة. انتهت» ٤١/و

- انظر الرسالة للإمام الشافعي، باب خبر الواحد: ١٥٩ والمحدث الفاضل، للقاضي ابن خلد الرامهرمزي، (باب القول فيمن يستحق الأخذ عنه) ص ٤٠٣ والكفاية للخطيب البغدادي (باب وصف من يحتج بحديثه ويلزم قبول روايته) ٢٣ وتقييد العراقي (١٣٦) وتبصرته (٢٩٣/١-٢٩٤).

عليه بالثقة والأمانة، استُغنى فيه بذلك عن بَيِّنَةٍ شاهدةٍ بعدالته تنصيًّا. وهذا هو الصحيح في مذهب «الشافعي» وعليه الاعتماد في فن أصول الفقه^(١).

ومن ذكر ذلك من أهل الحديث «أبو بكر الخطيبُ الحافظ»^(٢)، ومثَّل ذلك بـ: «مالك، وشعبة، والسفيانين، والأوزاعي، والليث، وابن المبارك، ووكيع، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعليُّ ابن المديني» ومن جرى مجراهم في نباهة الذكر واستقامة الأمر^(٣)؛ فلا يُسأل عن عدالة هؤلاء وأمثالهم، وإنما يُسأل عن عدالة مَنْ خَفِيَ أمره على الطالبين. وتوسَّع «ابنُ عبد البر الحافظ» في هذا فقال: كلُّ حاملٍ علمٍ معروفٍ العناية به، فهو عدلٌ محمولٌ في أمره أبدًا على العدالة حتى يتبين جرحه، لقوله ﷺ: «يَحْمَلُ هذا العلم من كلِّ خَلْفٍ عدوله»^(٤).

وفيما قاله اتُّساعٌ غير مرضيٍّ، * والله أعلم.

(١) المحدث الفاضل: ٤٠٤ فقرة ٤١٩.

(٢) في: (الكفاية) باب المحدث المشهور بالعدالة. وقد اقتصر ابن الصلاح هنا على أحد عشر إمامًا، من ستة عشر مثل بهم «الخطيب» في (الكفاية) الخمسة الباقون هم: حماد بن زيد، ويحيى بن سعيد القطان، وعبدالرحمن بن مهدي، ويزيد بن هارون وعفان بن مسلم.

(٣) «والاشتهار بالصدق والبصيرة والفهم». (الكفاية) ص ٨٧.

(٤) ابن عبد البر، التمهيد: ٢٨/١، ٥٨.

* المحاسن:

«فائدة: وجه كونه غير مرضي، أن الحديث لم يصح، فإنه رُوِيَ مرفوعًا من حديث أسامة بن زيد وأبي هريرة وابن مسعود وغيرهم، وفي كلها ضعف^(١). وقال «الدارقطني»: «لا يصح مرفوعًا - يعني مسندًا إنما هو عن إبراهيم بن عبدالرحمن العذري عن النبي ﷺ»^(٢) وقال «ابن عبد البر»: «روى عن أسامة بن زيد وأبي هريرة بأسانيد =

(١) أخرجه الخطيب من حديثهم مرفوعًا، في باب قوله ﷺ: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله» في

(شرف أصحاب الحديث) ٢٨-٢٩.

(٢) وأخرجه الخطيب من حديث معان بن رفاعة عن إبراهيم بن عبد الرحمن العذري، قال: قال رسول الله ﷺ فذكره. وأُسنَد فيه عن مهني بن يحيى أنه سأل الإمام أحمد عن هذا الحديث وقال: كأنه كلام موضوع. فقال أحمد: لا، هو صحيح.. وقال: معان بن رفاعة لا بأس به (٢٩) وفي استدراك ابن نقطة على =

الثانية: يُعرف كون الراوى ضابطاً، بأن تُعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب، والمخالفة نادرة، عرفنا حينئذ [٢٧/ظ] كونه ضابطاً ثبناً؛ وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتج بحديثه، والله أعلم.

الثالثة: التعديلُ مقبولٌ من غير ذكر سببه، على المذهب الصحيح المشهور، لأن أسبابه كثيرة يصعب ذكرها، فإن ذلك يُجوجُ المعدل إلى أن يقول: لم يفعل كذا، لم يرتكب كذا، فعل كذا وكذا؛ فيعدد جميع ما يفسق بفعله أو بتركه، وذلك شاقٌ جداً.

وأما الجرح، فإنه لا يُقبل إلا مُفسراً مبيّن السبب، لأن الناس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح، فيطلق أحدهم الجرح بناءً على أمر اعتقده جرحاً وليس بجرح في نفس الأمر، فلا بد من بيان سببه لينظر فيه: أهو جرح أم لا؟ وهذا ظاهرٌ مقررٌ في الفقه

= كلها مضطربة غير مستقيمة^(١). وحينئذ فلا يصح الاحتجاج به، ولو صح لكان محمولا على الأمر كما حمله جماعة من العلماء على ذلك. وقد جاء بسند جيد، أن «عمر بن الخطاب» كتب إلى أبي موسى: «المسلمون عدول بعضهم على بعض، إلا مجلوداً في حدٍّ، أو مجرباً عليه شهادة زور، أو ظنياً في ولاءٍ أو نسب^(٢)». وهذا يقوى ما قال «ابن عبد البر» لكن كلام ابن عبد البر، مخصوص بحملة العلم كما تقدم، ولو صح الحديث لكان أقوى من ذلك. انتهت» ٤١/و، ظ

= الإكمال (هامش ٤١٣/١): وإبراهيم بن عبدالرحمن العذري من أهل دمشق، حدث عن النبي ﷺ: "يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله" الحديث. روى عنه معان بن رفاعة السلامي، والوليد بن مسلم، وإساعيل بن عياش. وهو مرسل، وإبراهيم ليست له صحة». اهـ

(١) انظر أسانيد ابن عبد البر لهذا الحديث، في (التمهيد ٥٨/١) والحديث أخرجه ابن حجر من مختلف طرقه في ترجمة «إبراهيم بن عبدالرحمن العذري» بالقسم الرابع من حرف الألف في (الإصابة).

(٢) من رسالة القضاء لعمر رضى الله عنه. أخرجه الدارقطني في كتاب الأقضية والأحكام من سننه (باب كتاب عمر رضى الله عنه إلى أبي موسى الأشعري) من طريقين (ح ١٦، ١٥) وأخرجها البيهقي في السنن الكبرى، كتاب القضاء، وكتاب الشهادات، وعدد جم تقصاهم الأستاذ الزميل الدكتور أحمد سحنون في (رسالة القضاء لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب: توثيق وتحقيق) لدرجة دكتوراه الدولة في علوم الإسلام، بإشراف، مخطوطة بدار الحديث الحسينية بالرباط.

وأصوله*. وذكر «الخطيب الحافظ»^(١) أنه مذهب الأئمة من حُفَاطِ الحديث ونُقَّاده، مثل «البخارى، ومسلم» وغيرهما. ولذلك احتج «البخارى» بجماعة سبق من غيره الجرح لهم، ك: عكرمة مولى ابن عباس رضى الله عنها، وكإسماعيل بن أبي أويس، وعاصم بن على، وعمرو بن مرزوق، وغيرهم. واحتج «مسلم» ب: سُويد بن سعيد، وجماعة اشتهر الطعنُ فيهم، وهكذا فعل «أبو داود السجستاني»؛ وذلك دالٌّ على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يثبت إلا إذا فُسرَّ سببه**، ومذاهبُ النقاد للرجال غامضة مختلفة.

وعقد «الخطيب»^(٢) باباً في بعض أخبار من استُفسر في جرحه، فذكر ما لا يصلح جارحاً. منها عن «شعبة» أنه قيل له: لم تركت حديث فلان؟ فقال: «رأيتَه يركُضُ على برذونٍ فتركتُ حديثه». ومنها عن «مسلم بن إبراهيم» أنه سئل عن حديث الصالح

(١) في الكفاية، باب القول في الجرح هل يحتاج إلى كشف أو لا؟ (ص ١٠٨).

(٢) في الكفاية (باب ذكر بعض أخبار من استفسر في الجرح فذكر ما لا يسقط العدالة) ص ١١٠-١١٤

وابن جبان في المجروحين: ٣٠/١.

* المحاسن:

«زيادة: وذهب قوم إلى أنه لا يشترط ذلك. كما مر مثله في التعديل على المشهور. وأغرب من قال: يكفى الإطلاق في الجرح دون التعديل. وقيل: إن كان عالماً بالأسباب كفى الإطلاق فيها، وإلا لم يكف في واحد منها. وتقرير الأدلة في فن الأصول. انتهت»
٤١/ظ

** «فائدة: قد يقال: لا يلزم ذلك، لجواز أن يكون لم يثبت عندهم الجرح وإن فسر. هذا هو الأقرب: فإن المذكورين ما من شخص منهم إلا ونسب إلى أشياء مفسرة من كذبٍ وغيره، يعرفها من يراجع كتب القوم؛ ولكنها لم تثبت عند من أخذ بحديثهم ووثقهم وروى عنهم. انتهت» ٤٢/و

المُرِّي، فقال: "ما يُصنعُ" (١) بصالح؟ ذكروه يوماً عند حماد بن سلمة فامتخط حماد". والله أعلم.

قال الشيخ أبقاه الله: ولقائل أن يقول: إنما يعتمدُ الناسُ في جرح الرواةِ وردِّ حديثهم، على الكتب التي صَنَّفها أئمةُ الحديث في الجرح، أو في الجرح والتعديل. وقلما يتعرضون فيها لبيانِ السبب، بل يقتصرون [٢٩/و] على مجرد قولهم: فلانٌ ضعيف، وفلانٌ ليس بشيء، ونحو ذلك؛ أو: هذا حديثٌ ضعيف، وهذا حديثٌ غيرُ ثابت، ونحو ذلك. فاشتراطُ بيانِ السببِ يُفَضِّى إلى تعطيلِ ذلك، وسدِّ بابِ الجرح في الأغلبِ الأكثرِ.

وجوابه: أن ذلك وإن لم نعتمده في إثباتِ الجرح والحكم به، فقد اعتمدناه في أن نتوقفنا عن قبول حديثٍ من قالوا فيه مثلُ ذلك، بناءً على أن ذلك أوقع عندنا فيهم ريباً يوجب مثلها التوقف (٢).

ثم من انزاحت عنه الريبةُ منهم، يبحثُ عن حاله أوجبَ الثقةَ بعدالته، قبلنا حديثه ولم نتوقف، كالذين احتج بهم صاحباً (الصحيحين) وغيرهما، ممن مسَّهم مثلُ هذا الجرح من غيرهم، فافهم ذلك فإنه مخلصٌ حسنٌ*، والله أعلم (٣).

(١) على هامش ص: [قال المؤلف: يُصنع، مقيد كذا في أصل موثوق به عليه سماع الخطيب رحمه الله] (٢٠ أ)

وما هنا عن صالح، بن بشير المرى، في المجروحين لابن حبان ٣٧١/١ والميزان: ٣٨٩/٢.

(٢) انظر الكفاية (١٠٧، ١٠٨) وتقييد العراقي (١٤١) والتبصرة (٣٠٥/١).

(٣) على هامش ص (٢٠/ب) بخط العراقي: بلغ ناصر الدين محمد ولد قاضي القضاة كمال الدين ابن العديم قراءة بحث على، وعمه زين الدين عبد الرحمن، وشمس الدين محمد بن خليل الحلبي سماعاً. كتبه عبد الرحيم بن الحسين.

* المحاسن:

«فائدة: هذا المخلص فيه نظر، من جهة أن الريبة لا توجب التوقف؛ ألا ترى أن القاضى إذا ارتاب في الشهود فإنه يجوز أن يحكم مع قيام الريبة؟ وإنما كلام الأئمة المنتصين لهذا الشأن أهل الإنصاف والديانة والنصح يؤخذ مسلماً، لاسيما إذا أطبقوا على تضعيف الرجل، أو أنه كذاب أو متروك. وذلك واضح لمن تأمله. و«الإمام الشافعى» يقول في مواضع: «هذا حديث لا يثبت به أهل العلم بالحديث». وردّه بذلك. انتهت» ٤٢/و

الرابعة: اختلفوا في أنه: هل يثبت الجرح والتعديل بقول واحد، أو لا بد من اثنين؟ فمنهم من قال: لا يثبت ذلك إلا باثنين كما في الجرح والتعديل في الشهادات؛ ومنهم من قال، وهو الصحيح الذي اختاره «المحافظ أبو بكر الخطيب^(١)» وغيره: إنه يثبت بواحد، لأن العدد لم يُشترط في قبول الخبر، فلم يشترط في جرح راويه وتعديله، بخلاف الشهادات^(٢). والله أعلم*.

(١) الكفاية: باب القول في العدد المقبول تعديلهم لمن عدلوه (٩٧).

(٢) طرة على ورقة ملصقة بالأصل (غ) بخط ابن الفاسي:

إقال القاضي عياض: اختلف المحدثون والفقهاء والأصوليون في باب الخبر وباب الشهادة: إذا عدل معدلون رجلا وجرحه آخرون، فالجرح أولى، وحكوا في ذلك إجماع العلماء مع الحجة بأن المجرح زاد ما لم يعلم المعدل. وهو بين، ولا خلاف في هذا إذا كان عدد المجرحين أكثر. فإن تساوا فكذلك، عند «القاضي أبي بكر» والجمهور. وذهب بعض المالكية إلى توقف الأمر عند التكافؤ، وقيل: يُقضى بالأعدل. فإن كان عدد المعدلين أكثر، فالجمهور على تقديم الجرح، للعلّة المتقدمة. وذهبت طائفة إلى ترجيح التعديل. قال «الباجي»: وهذا عندي يحتاج إلى تفصيل، فإذا قال المعدل: هو عدل رضى، وقال المجرح: فاسق رأيتة أمس يشرب الخمر، فلا تنافي بين الشهادات، وقد أثبت هذا فسقاً لم يعلمه الآخر. فأما لو قال المعدل: ما فارقتي أمس من الجامع؛ ومثل هذا، فقد تعارضت الشهادات» ولعل توقف من توقف من أصحابنا، لهذا الوجه. وقال «اللخمي»: إذا كان اختلافها في ذلك عن كلام قاله في مجلس أو فعل فعله، قضى بالأعدل لأنه تكاذب - وهذا نحو ما أشار إليه «الباجي» - وإن كان عن مجلسين متباينين غلب المجرح، وإليه يرجع قول الجمهور. وإن تباعدت شهادة المعدل من شهادة المجرح، قضى بأخراهما، وهذا مما لا يختلف فيه، إلا أن يعلم أنه كان حين شهد عليه بتقديم الجرح، ظاهر العدالة إذ ذاك حسب ما هو عليه الآن، فيغلب الجرح. قال القاضي: ثم نرجع إلى الأصل عند تعارض الشهادات: فإن كان قبل محمولاً على العدالة وجاءت بعد مثل هذه الشهادة مضت عدالته على ما تقدم له وعرف من حاله، إذ سقطت الشهاداتتان. وإن كان على غير ذلك، بقي على حكمه الأول. وهل يترجع العارض مع القول بالتوقف بالكثرة على الخلاف المتقدم؟...

وانظر في (الكفاية) باب ما يستوى فيه المحدث والشاهد من الصفات وما يفترقان فيه (٩٤ - ٩٦).

* المحاسن:

«فائدة: عن «أبي حنيفة وأبي يوسف» في الشهادة أيضاً، الاكتفاء بمعدلٍ أو مُجرحٍ.

وهو اختيار أبي الطيب. انتهت» [٤٣/ظ]

- القاضي أبو الطيب، هو الطبري، الفقيه الشافعي الأصولي النظار، إمام وقته (٤٥٠ هـ) وانظر (الكفاية:

الخامسة: إذا اجتمع في شخصٍ جرحٌ وتعديلٌ، فالجرحُ مقدّمٌ، لأنَّ المعدلَ يُخبرُ عما ظهرَ من حاله، والجرحُ يخبرُ عن باطنِ خَفِيٍّ على المعدلِ. فإن كان عددُ المعدلين أكثرَ، فقد قيل: التعديلُ أولى. والصحيحُ والذي عليه الجمهورُ، أن الجرحُ أولى، لما ذكرناه*، والله أعلم.

السادسة: لا يجوزُ التعديلُ على الإبهام من غير تسمية المعدلِ، فإذا قال: "حدثني الثقة" أو نحو ذلك، مقتصرًا عليه، لم يُكتَفَ به فيما ذكره «الخطيبُ الحافظ»^(١)، والصيرفي الفقيهُ وغيرُهما، خلافًا لمن اكتفى بذلك. وذلك لأنه قد يكونُ ثقةً عنده، وغيره قد اطلع على جرحه بما هو جارحٌ عنده، أو بالإجماع. فيحتاج إلى أن يُسميه حتى يُعرَف. بل إضرابه عن تسميته مُريب، يوقع في [٢٩/ظ] القلوب^(٢) فيه ترددًا. فإن كان القائل لذلك عالمًا، أجزأ ذلك في حق مَنْ يوافقه في مذهبه، على ما اختاره بعضُ المحققين. وذكر الخطيبُ^(٣) الحافظُ أن العالم إذا قال: كلُّ من رويت عنه فهو ثقة وإن لم أُسمه. ثم روى عن من لم يُسمه، فإنه يكونُ مُزَكِّيًّا له، غير أنا لا نعمل بتزكيته هذه. وهذا على ما قدمناه، والله أعلم.

السابعة: إذا روى العَدْلُ عن رجلٍ وسَمَّاه، لم تُجْعَلْ روايته عنه تعديلًا منه له، عند أكثر العلماء من أهل الحديث وغيرهم. وقال بعضُ أهل الحديث وبعضُ أصحاب الشافعي: يُجْعَلُ ذلك تعديلًا منه له، لأن ذلك يتضمنُ التعديلَ.

(١) أبو بكر، البغدادي، في (الكفاية: ٩٢) وانظر تبصرة العراقي (٣١٤/١).

(٢) في ص: [في القلب].

(٣) في الكفاية: (٩٢) وانظر في التبصرة (٣١٥-٣١٩/١) ما أجم عليه مالك والشافعي، رضى الله عنها، باعتبار

شيوخها، فقالا: أخبرني، أو: حدثني الثقة؛ من يكون؟

* المحاسن:

«زيادة: وقيل يرجح بالأحفظ. ثم تقديم الجرح مشروط عند الفقهاء بأن يطلق المعدل، فإن قال المعدل: "عرفت السبب الذي ذكره الجرح، لكنه تاب وحسنت حالته" فإنه يقدم المعدل. ومحل هذا في الرواية، في غير الكذب على النبي ﷺ، فإنه لا تقبل روايته وإن تاب، كما سيأتي. انتهت» ٤٢/و

والصحيح هو الأول، لأنه يجوز أن يروى عن غير عدلٍ، فلم يتضمن روايته عنه تعديله. وهكذا نقول إن عمل العالم أو فتياه على وفق حديثٍ، ليس حكماً منه بصحة ذلك الحديث. وكذلك مخالفته للحديث ليست قدحاً منه في صحته ولا في راويه، والله أعلم.

الثامنة: في رواية المجهول وهى في غرضنا ههنا أقسام:

أحدها: المجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن جميعاً، وروايته غير مقبولة عند الجماهير*، على ما نبهنا عليه أولاً.

الثاني: المجهول الذى جهلت عدالته الباطنة وهو عدلٌ في الظاهر، وهو المستور. فقد قال بعض أئمتنا^(١): المستور من يكون عدلاً في الظاهر ولا تعرف عدالة باطنه. فهذا المجهول يحتج بروايته بعض من رد رواية الأول. وهو قول بعض الشافعيين، وبه قطع منهم^(٢) «الإمام سليم بن أيوب الرازى». قال: لأن أمر الأخبار مبنى على حسن الظن بالراوى، ولأن رواية الأخبار تكون عند من يتعذر عليه معرفة العدالة في الباطن، فاقترص منها على معرفة ذلك في الظاهر. وتفارق الشهادة، فإنها تكون عند الحكام ولا يتعذر عليهم ذلك، فاعتبر فيها العدالة في الظاهر والباطن.

قال الشيخ أبقاه الله: [٣٠/و] ويشبه أن يكون العمل على هذا الرأى في كثير من كتب الحديث المشهورة، في غير واحد من الرواة الذين تقادم العهد بهم، وتعذرت الخبرة الباطنة بهم، والله أعلم.

(١) انظر تقييد العراقى (١٤٥) والتبصرة (٣٢٣/١)

(٢) الأصول والمنتن في (ع). وعلى هامش ص: [جماعة منهم] «وسليم بن أيوب الرازى، أبو الفتح» الغريق في بحر القلزم سنة ٤٤٧هـ: من أئمة الشافعية وله كتاب (المختصر، في فروع الشافعية) شرحه الشيخ نصر بن إبراهيم المقدسى - ت ٤٩٠هـ - وساه (الإشارة) و صنف في التفسير والحديث وغريبه والنحو والفقه. انظر مع طبقات الشافعية الكبرى، تهذيب النووى (١/٢٣١ ت ٢٢٨).

* المحاسن:

«فائدة: «أبو حنيفة» يقبل مثل هذا. انتهت» [٤٣/و]

الثالث: المجهول العين. وقد يقبل رواية المجهول العدالة، من لا يقبل رواية المجهول العين. ومن روى عنه عدلان وعيناه، فقد ارتفعت عنه هذه الجهالة.

ذكر «أبو بكر الخطيب البغدادي» في أجوبة مسائل سئل عنها^(١): أن المجهول عند أصحاب الحديث هو كل من لم يعرفه العلماء، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد، مثل: «عمرو ذى مر، وجبار الطائي، وسعيد بن ذى حدان» لم يرو عنهم غير أبي إسحاق السبيعي، ومثل «الزهاري بن ميزن»^(٢) لا راوى عنه غير الشعبي، ومثل «جرى بن كليب»، لم يرو عنه إلا قتادة^(٣).

قلت: قد روى عن «الزهاري» الثوري أيضاً.

قال «الخطيب»: «وأقل ما ترتفع به الجهالة، أن يروى عن الرجل اثنان من المشهورين بالعلم... إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتها عنه»^(٤). وهذا مما قدمنا بيانه، والله أعلم.

قال الشيخ المملى أبقاه الله: قد خرج البخاري في (صحيحه) حديث جماعة ليس لهم غير راو واحد، منهم: «مرداس الأسلمي»^(٥)، لم يرو عنه غير قيس بن أبي حازم، وكذلك خرج «مسلم» حديث قوم لا راوى لهم غير واحد، منهم: «ربيعة بن كعب الأسلمي» لم يرو عنه غير أبي سلمة بن عبد الرحمن^(٦). وذلك منها مصير إلى أن الراوى قد يخرج عن

(١) قال العراقي في ما عزاه المصنف إلى أجوبة مسائل سئل عنها الخطيب: «والخطيب ذكر ذلك بجملته مع زيادة فيه، في كتاب الكفاية، والمصنف كثير النقل منه، فأبعد النجعة في عزوه ذلك إلى مسائل سئل عنها». التقييد ١٤٧.

انظر في الكفاية (باب ذكر المجهول وما به ترتفع عنه الجهالة).

(٢) قال العراقي: الخطيب سمي والد زهاري: ميزن، بالياء المثناة وتبعه المصنف. والذي ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، أنه مازن، بالألف. وفي بعض النسخ بالياء، ولعل بعضهم أماله في اللفظ (التقييد ١٤٦). مع الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، أفراد الهاء (ت ٥١٤) وهو في الطبعة الهندية: بن ميزن. بالياء.

(٣) ذكر «الخطيب» آخرين مع هؤلاء، في (باب ذكر المجهول وما ترتفع به الجهالة).

(٤) الكفاية: ٨٨ باب ذكر المجهول وما ترتفع به الجهالة.

(٥) في كتاب الرقاق، باب ذهاب الصالحين، (فتح الباري ١١/١٩٧) حديث «يذهب الصالحون».

(٦) صحيح مسلم، ك الصلاة، باب فضل السجود والحث عليه (ح ٤٨٩/٢٢٦) وانظر شروط الأئمة

لابن طاهر (ل ٦٥) خط.

كونه مجهولاً مردوداً بروايةٍ واحدٍ عنه^(١). والخلافُ في ذلك مُتَّجِهٌ نحوَ اتجاهِ الخلافِ المعروفِ في الاكتفاءِ بواحدٍ في التعديلِ*، على ما قدمناه، والله أعلم^(٢).

(١) على هامش (غ) بخط ابن الفاسي:

[قال النووي: لا يصح الرد على الخطيب، والصواب: نقل الخطيب. ولا يصح الرد عليه بمرداس وربيعة، فإنها صحايبان مشهوران، والصحابة كلهم عدول. فلا تضرنا الجهالة بأعيانهم لو ثبتت. ومع هذا فليس بمجهولين على ما نقله «الخطيب» لأنه شرط في المجهول: ألا يعرفه العلماء؛ وهذان معروفان عند أهل العلم، بل مشهوران. قال النووي: فحصل بما ذكرنا أن «البخاري ومسلماً» لم يخالفا نقل الخطيب عن أهل الحديث. وقد حكى الشيخ [ابن الصلاح] في النوع السابع والأربعين، عن «ابن عبد البر»: أن كل من لم يرو عنه إلا واحد فهو مجهول عندهم، إلا أن يكون مشهوراً في غير تحمل العلم، كاشتهار «مالك بن دينار» في الزهد «وعمر بن معدى كرب» في النجدة. والله أعلم.]

قابل على نص النووي في التقريب (٣١٨/١).

(٢) على هامش ص (٢١/ب): بلغ ناصر الدين محمد ولد قاضي القضاة كمال الدين ابن العديم قراءة بحث على، وعمه زين الدين عبد الرحمن وشمس الدين محمد بن خليل الحلبي سمعاً. كتبه عبدالرحيم بن الحسين.

* المحاسن:

«فائدة: اكتفى «ابن حبان» بمجرد رواية عدلين في التعديل أيضاً، وهو بعيد. ولا يلزم من إخراج «البخاري ومسلم» مما ذكر، مصيرهما إلى ما ذكر، لأن المثل المذكورة في الصحابة، وجهالة عين الصحابي لا تضر. وهو لو قال: عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، كان ذلك كافياً. وقد قال «الحاكم» إن الصحابي المعروف إذا لم نجد له راوياً غير التابعي الواحد المعروف، احتجنا به وصححنا حديثه، إذ هو على شرطها جميعاً. فقد احتج «البخاري» بحديث قيس عن مرداس: «يذهب الصالحون^(١)» و«مسلم» بحديث قيس عن عدى بن عميرة: «من استعملنا...»^(٢) وليس لهما راوٍ غير قيس.

ثم يقال على كلام «الحاكم» وغيره: إن قيساً لم ينفرد بالرواية عن مرداس، فقد=

(١) صحيح البخاري، ك الرقاق، باب ذهاب الصالحين (فتح الباري ١١/١٩٧).

(٢) صحيح مسلم، ك الإمارة، باب تحريم هدايا العمال، حديث قيس عن عدى بن عميرة رضى الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (من استعملنا منكم على عمل فكتننا مخطئاً فما فوقه، كان غلواً يأتي به يوم القيامة) (٣٠ ١٨٣٣).

التاسعة: اختلفوا في قبول رواية المبتدع الذي لا يكفر في بدعته^(١)، فمنهم من ردَّ روايته مطلقاً، لأنه فاسقٌ ببدعته، وكما استوى في الكفر المتأول وغير المتأول، يستوى في الفسق المتأول وغير المتأول. ومنهم من قبل رواية المبتدع إذا لم يكن ممن يستحلُّ الكذب في نصرته مذهبه أو لأهل [٣٠/ظ] مذهبه، سواء كان داعيةً إلى بدعته أو لم يكن. وعزا بعضهم^(٢) هذا إلى «الشافعي» لقوله: «أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطائية من الرافضة، لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقهم».*

(١) على هامش (غ): [قال شيخنا نجم الدين: لم يذكر ابن الصلاح من يكفر ببدعته، إنما ذكر "من لم يكفر ببدعته". فقال «النووي» هنا في (مختصره): "من كفر ببدعته لم يحتج به بالاتفاق". واعترض عليه بنقل الخطيب الخلاف فيه، فقال: الحق أنه إن كان مذهبه جواز الكذب لم تقبل روايته وإلا قبلنا... قول على متن التقريب للنووي (٣٢٤/١) وكفاية الخطيب (١٢٠-١٣٠) (باب ما جاء في الأخبار عن أهل البدع والأهواء والاحتجاج برواياتهم).

(٢) قال العراقي: «أراد المصنف ببعضهم، أبا بكر الخطيب فإنه عزا للشافعي في كتاب الكفاية». التقييد ١٥٩. وانظره في الكفاية (١٢٠).

= روى عن مرداس «زياد بن علاقة» أيضاً. وأما ربيعة الأسلمي فقد روى عنه: «أبو عمران الجوني، ومحمد بن عمرو بن عطاء». وسيأتي لهذه الأمثلة تنمات في النوع السابع والأربعين. وهناك نذكر عن «ابن عبد البر» أن الجهالة تزول بواحد إذا كان مشهوراً في حمل العلم، كاشتهار «مالك بن دينار» بالزهد، و«عمرو بن معدى كرب» بالنجدة: وهذا خلاف ما أطلق «الخطيب». وقد أخرج «البخاري» للوليد بن عبد الرحمن الجارودي، ولا يُعرف عنه راوٍ غير ولده المنذر. انتهت «٤٣/ظ

* المحاسن:

«فائدة: لا يقال: الخطائية لا يجوزون الكذب، ومن كذب عندهم خرج من مذهبهم، فإذا سمع بعضهم بعضاً قال شيئاً، عرف أنه ممن لا يجوز الكذب فاعتمد قوله لذلك وشهد بشهادته، فلا يكون شهد بالزور، إنما شهد بما يعرف أنه حق؛ لأننا نقول: ما بنى عليه شهادته أصل باطل، فوجب ردُّ شهادته لاعتباره أصلاً باطلاً، وإن زعم هو أنه حق. انتهت «٤٤/و

وقال قوم: تُقبَلُ روايته إذا لم يكن داعيةً، ولا تُقبَلُ إذا كان داعيةً إلى بدعته. وهذا مذهبُ الكثيرِ أو الأكثرِ من العلماء.

وحكى بعضُ أصحابِ «الشافعي» رضى الله عنه، خلافاً بين أصحابه في قبولِ روايةِ المبتدعِ إذا لم يدعُ إلى بدعته، وقال: «أما إذا كان داعيةً فلا خلافٌ بينهم في عدم قبولِ روايته».*

وقال «أبو حاتم بن حبان البستي»^(١)، أحدُ المصنفين من أئمة الحديث: «الداعيةُ إلى البدع لا يجوز الاحتجاجُ به عند أئمتنا قاطبةً، لا أعلم بينهم فيه خلافاً». وهذا المذهبُ الثالثُ أعدها وأولاهها، والأولُ بعيدٌ مباعداً للشائع عن أئمة الحديث، فإن

(١) قاله ابن حبان في تاريخ الثقات، في ترجمة «جعفر بن سليمان الضبيعي» تقييد العراقي ١٦٠ وفيه النص. وعقب العراقي: وفيها حكاة ابن حبان من الاتفاق نظر، فإنه يروى عن الإمام مالك رد روايتهم مطلقاً كما قاله الخطيب في الكفاية. اهـ: (ص ١١٧) كفاية.

* المحاسن:

«فائدة: وحكى عن نص الشافعي، انتهت.

وزيادة: قد خرَّج «البخاري، ومسلم» عن جماعة قد قيل عنهم إنهم دعاة، فمن ذلك أن «البخاري» خرَّج لعمران بن حطَّان الخارجي، مَدَحَ «عبدالرحمن بن ملجم: قاتل عليَّ بن أبي طالب» وهذا من أكبر الدعوة إلى البدعة. وخرَّج الشيخان لعبدالحميد بن عبدالرحمن الحِمَاني، وقد قال «أبو داود السجستاني»: «كان داعية إلى الإرجاء». فالأقرب أنه لا فرق، ولذلك أطلق «الشافعي» النص المشهور عنه وهو قوله: «أقبل شهادة الجميع إلا الخطابية» وقد قال في (الأم) ما نصه: «ذهب الناس في تأويل القرآن والسنة إلى أمور تباينوا فيها تبايناً شديداً، واختلفوا اختلافاً بعيداً، فلم يُرَ أحدٌ منهم ردَّ شهادة أحدٍ بتأويل، وإن خطأه وضلَّه، وراه استحلُّ ما حرم الله» ومحل ما تقدم، في المبتدع الذي لا يكفر ببدعته، أما الكافرُ ببدعته فروايته ساقطة على مقتضى ذلك جزماً. انتهت» ٤٣/وظ

كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة وفي (الصحيحين) كثير من أحاديثهم في الشواهد والأصول^(١)، والله أعلم.

العاشرة: التائب من الكذب في حديث الناس وغيره من أسباب الفسق، تُقبل روايته، إلا التائب من الكذب متعمداً في حديث رسول الله ﷺ، فإنه لا تُقبل روايته أبداً وإن حسنت توبته، على ما ذكر عن غير واحد من أهل العلم، منهم: «أحمد بن حنبل، وأبو بكر الحميدى: شيخ البخارى»^(٢).

وأطلق «الإمام أبو بكر الصيرفي الشافعي» فيما وجدته له في (شرحه لرسالة الشافعي)، فقال: «كل من أسقطنا خبره من أهل النقل بكذب وجدناه عليه، لم نعد

(١) في ورقة ملصقة بنسخة (غ) بخط ابن الفاسي:

[قال «عياض»: قد قدمنا ما حكاه «الغساني» من الاتفاق على قبول روايتهم إذا لم يكونوا دعاة ولا غلاة، وظهر صدقهم. وقد ذكرنا أن «أبا عبد الله بن البيه» ذكرهم في القسم الخامس. وإلى قبول روايتهم وشهادتهم مال «الشافعي». وقال «مالك»: «لا يؤخذ الحديث عن صاحب هوى يدعو إلى هواه»؛ فانظر اشتراطه الدعاء هل هو ترخيص في الأخذ عنه إذا لم يدع؟ أو أن البدعة سبب تهمة في أن يدعو الناس إلى هواه؟ أي: لا تأخذوا عن ذي بدعة فإنه ممن يدعو إلى هواه؛ أو أن هواه يحمله أن يدعو إلى هواه، ونتممه لذلك. وهذا المعروف من مذهبه. وقد تناول «الباجي» أن معنى يدعو: يظهرها ويحقق عليه. فأما من دعا، فلم يختلف في ترك حديثه. وأما «القاضي أبو بكر الباقلاني» في طائفة من المحققين من الأصوليين والفقهاء والمحدثين من السلف والخلف، فأبوا قبول خبر المبتدع والفساق المتأولين، ولم يعذروهم بالتأويل، وقالوا: هو فاسق بقوله، فاسق بجعله، فاسق ببدعته، فتضاعف فسقه.

وعلى هذا، وقع خلاف الفقهاء في شهادتهم فقبلها «الشافعي» وابن أبي ليل، وردها «مالك» وغيره، وكذلك لا يشترط فيمن دعا إلى بدعته ما ذكره «الغساني» من افتتاله الحديث وتحريفه الرواية، لنصرة مذهبه، فإن هذا ثبت كذبه وطرح قوله، ولو لم يكن ذا بدعة؛ ومن شهر بالبدعة اتهمناه أن يفعل هذا وإن لم يفعله لثبوت فسقه ببدعته. قال «مالك» رضي الله عنه: لا يؤخذ الحديث عن أربعة، ويؤخذ عن سواهم: رجل معلن بفسقه، وإن كان أروى الناس؛ ورجل يكذب في أحاديث الناس، وإن كنت لا تتهمه في حديث رسول الله ﷺ؛ وصاحب بدعة يدعو إلى بدعته؛ ورجل له فضل [لا يعلم ما يحدث به] - (من الإكمال).

- وجرى السيوطي أساء من خرج لهم الشيخان أو أحدهما، ممن رموا بالبدعة، فبلغ بهم واحداً وثمانين (تدريب الراوي ١/٣٢٨).

(٢) انظر المحدث الفاصل (٤٠٤ ف ٤١٩) وتقييد العراقي ١٥٠ والتبصرة (١/٣٣٣).

لقبوله بتوبة تظهر. وَمَنْ ضَعَّفْنَا نَقْلَهُ لَمْ نَجْعَلْهُ قَوِيًّا بَعْدَ ذَلِكَ؛ وذكر أن ذلك مما افتقرت فيه الرواية والشهادة^(١).

وذكر الإمام «أبوالمظفر السمعاني المروزي»: «أن من كذب في خبرٍ واحدٍ وجب

(١) طرّة في ورقة ملصقة بنسخة (غ) بخط ابن الفاسي:

[قال «القاضي عياض» في (الإكمال): أعلم أن الشهادة والخبر يجتمعان عندنا في خمسة أحوال، ويفترقان في خمسة أحوال. فالخمسة الجامعة لها: العقل، والبلوغ، والإسلام، والعدالة، وضبط الخبر أو الشهادة حين السماع والأداء. فمتى اختل وصف من هذه الأوصاف في أحد، لم يقبل خبره ولا شهادته. وأما الخمسة التي يفترقان فيها: فالحرية، والذكورية، والعدد، ومراعاة الأهلية، والعداوة. فخير العبد مقبول، وإن لم تقبل شهادته عندنا، وكذلك خبر الواحد والمرأة مقبول، ولا تقبل شهادتها مجردة، إلا في مواضع مستنائة، وبشرائط معلومة. وخبر الرجل وروايته فيما ينفع به خاص أهله أو يضرّ به عدوه مقبول. ولهذا لا يعذر في مكشفي القضاة ومجرحي السر. وكذلك تجوز رواية الابن عن أبيه وأمه، وروايتها عنه، وإن لم يجره بعض العلماء في نقل الشهادة. وفي مذهبتنا فيها وجهان، لأن الرواية والخبر يعم ولا يختص شخصاً دون شخص، والشهادة خاصة، ولهذا نعمل الشهادة العامة كيف كانت ولا نردها بظنة منفعة ولا عداوة، كالشهادة على العدو من أهل الكفر، وعلى الأمور العامة للمسلمين في سلكهم ومرافقهم، وإن كان الشاهد واحداً منهم. وشرط «الشافعي»: البصر في الشهادة دون الخبر؛ ولا حجة له في ذلك قائمة. وشرط بعض الأصوليين: البلوغ حين السماع، والإجماع يخالفه. وشرط «الجبائي» وبعض القدرية: العدد، فلا بد عنده من اثنين عن اثنين في الخبر كالشهادة. وعند الآخرين: أربع عن أربع في كل خبر؛ وهذا مما يتعذر ولا يفيد معنى في باب الفعل. وأسقط «أبو حنيفة» شرط العدالة ورأى أن مجرد الإسلام عدالة في الشهادة والخبر لمن لم يُعلم فسقه وجُهل أمره. ورأى بعض أهل الحديث أن رواية رجلين عن روى عنه يخرج عن حد الجهالة، وإن لم تعرف حاله. والصواب أن الجهالة لا ترتفع عنه بروايتها، حتى يعرف حاله وتتحقق عدالته، وإن جهل نسبه، والله أعلم. ذكر هذه الفوائد في أول شرح خطبة مسلم قبل تفسيره: «من كذب على متعمداً...» الحديث. قال «القرافي» في (قواعده): قال الإمام المازري في (شرح البرهان): الشهادة والرواية خيران، على أن المخبر عنه إن كان أمراً عامماً لا يختص بمعين فهو الرواية، كقوله عليه السلام: «الأعمال بالنيات» أو «الشفعة فيما لم يقسم» لا يختص بشخص معين بل ذلك على جميع الخلق في جميع الأعصار والأمصار، بخلاف قول العدل عند الحاكم: «لهذا عند هذا دينار» إلزام المعين لا يتعداه لغيره، فهذا هو الشهادة المحضة، والأول هو الرواية المحضة. ومعها، على هامش (غ) أيضاً:

[قال النووي: «كل هذا مخالف لقاعدة مذهبنا ومذهب غيرنا، ولا يقوى الفرق بينه وبين الشهادة»] ووجدت بخط شيخنا: قد قال «مالك» في شاهد الزور: إذا ثبتت عليه شهادة الزور لا تسمع له شهادة بعد ذلك، تاب أم لا. وعند الشافعي والحنفي: لو ردت شهادته لفسق، ثم حسنت حالته، لا تسمع إعادتها لما يلحقه من التهمة في تصديق نفسه. ولا يبعد أن يخفى مثله هنا، لأن الرواية كلها كنوع من الشهادة. وقال «أبو حنيفة»: إذا ردت شهادة أحد الزوجين للآخر ثم بانت، لا نسمعها، للتهمة.

وانظر تقريب النووي ١/٣٣٠ وكفاية الخطيب باب ما جاء في الأخذ عن أهل البدع (١٢٠-١٣٢).

إسقاط ما تقدم من حديثه* وهذا يُضاهي من حيث المعنى ما ذكره «الصيرفي» والله أعلم.

الحادية عشرة: إذا روى ثقة حديثاً وروجع المروئى عنه فنفاه، فالمختار أنه إن كان جازماً بنفيه بأن قال: ما رويته، أو: كذب علي، أو نحو ذلك؛ فقد تعارض الجزمان، والمجاهد هو الأصل فوجب رد حديث فرعه ذلك**؛ ثم لا يكون ذلك جرحاً له يوجب رد باقي حديثه، لأنه مكذبٌ لشيخه أيضاً في ذلك، وليس قبول جرح شيخه له، بأولى من قبول جرحه لشيخه، فتساقطا.

أما إذا قال المروئى عنه: لا أعرفه أو: لا أذكره، أو نحو ذلك، فذلك لا يوجب رد رواية الراوى عنه. ومن روى حديثاً ثم نسيه، لم يكن ذلك مسقطاً للعمل به عند جمهور أهل الحديث وجمهور الفقهاء والمتكلمين، خلافاً لقوم من أصحاب «أبي حنيفة» صاروا

* المحاسن:

«فائدة: وما نقل عن «الصيرفي» يقرب منه ما قال «ابن حزم»: «من أسقطنا حديثه لم نعد لقبوله أبداً، ومن احتججنا به لم نسقط روايته أبداً». وكذا قاله «ابن حبان» في آخرين. قال النووي: وكل هذا مخالف لقاعدة مذهبنا ومذهب غيرنا. ولا يقوى الفرق بينه وبين الشهادة. انتهت» ٤٤/ظ.

انظر تقريب النووي (٣٣٠/١) والأحكام لابن حزم (١٣١/١).

** المحاسن:

«فائدة: وقد يعارض هذا أن المثبت مُقَدَّم على النافي، ولما كان النافي هنا نفى ما يتعلق به في أمرٍ يقرب من المحصور بمقتضى الغالب، اقتضى أن يرجح النافي. وكذلك في الشهادة، وفي القاضى إذا شهد عليه الشهودُ بحكم فأنكر حكمه، خلافاً لمالك ومحمد بن الحسن وغيرهما في صورة القاضى، وهو الأقرب لتعلق حق الغير، لاسباب مع الانتشار وكثرة الأحكام. انتهت» ٤٤/ظ ثم:

«فائدة: والحاكم إذا لم ينكر حكمهم بل توقف، ففي قبول شهادة الشهود لحكمه وجهان عند «الشافعى»: أوقفها لقول الأكثرين قبول الشهادة بحكمه، وقد أجزاها بعض المتأخرين في الشهادة على الشهادة، إذا ظهر توقف الأصل. انتهت»

إلى إسقاطه بذلك، وبنوا عليه رَدِّهم حديثَ سليمان بن موسى، عن الزُّهري عن عروة عن عائشة، عن رسول الله ﷺ: «إذا نكحت المرأةُ بغيرِ إذنِ وليِّها فنكاحُها باطلٌ...» الحديث: من أجل أن «ابن جريج» قال: «لقيتُ الزهريَّ فسألته عن هذا الحديث فلم يعرفه». وكذا حديثُ ربيعة الرأي، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة: «أن النبي ﷺ، قضَى بشاهدٍ وعين» فإن عبد العزيز بن محمد الدراوردي قال: «لقيت سُهيلًا فسألته عنه فلم يعرفه»^(١).

والصحيح ما عليه الجمهور. لأن المروي عنه بصدد السهو والنسيان، والراوى عنه ثقة جازم، فلا يُردُّ بالاحتمال روايته^(٢). ولهذا كان «سهيلٌ» بعد ذلك يقول: «حدثني ربيعة عنى، عن أبي»؛ ويسوق الحديث. وقد روى كثيرٌ من الأَكابرِ أحاديثَ نسوها بعدما حَدَّثوا بها عن مَنْ سَمِعها منهم، فكان أحدهم يقول: حَدَّثني فلانٌ عنى عن فلانٍ بكذا وكذا. وجمع «المحافظُ الخطيبُ» ذلك في كتاب (أخبار من حَدَّث ونسى)^(٢).*

(١) تمام الخير في (الإرشاد لأبي يعلى الخليلي): «فكان سهيل يقول بعد ذلك: حدثني ربيعة، وهو ثقة، عنى، عن أبي، عن أبي هريرة». ترجمة سهيل بن أبي صالح. ويأتى في الحاشية، فيما يلي، تخريج ما أجمله ابن الصلاح هنا.

(٢) مذهب الفقهاء، من أصحاب مالك والشافعي، وجمهور المتكلمين في العمل بحديث رواه ثقة عن نسيه «وزعم المتأخرون من أصحاب أبي حنيفة أنه لا يجب العمل به» بينه الخطيب في الكفاية (باب القول فيمن روى حديثاً ثم نسيه، هل يجب العمل به أولاً؟) وأخرج حديث ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عائشة رضى الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: «إذا نكحت المرأة بغير إذن وليها فنكاحها باطل..» الحديث. وقال ابن جريج: فلقيت الزهري فسألته عن هذا الحديث فلم يعرفه. (ص ٢٨٠)

ورواه الشافعي من عدة طرق، منها رواية ابن جريج عن سليمان بن موسى عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة مرفوعاً، بلفظ «أما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل» - المسند ٧٦ - والإمام أحمد في حديث عروة عن عائشة رضى الله عنها، وأبوداود والترمذي وابن ماجه في السنن - ك النكاح، باب لا نكاح =

* المحاسن:

«فائدة: والدارقطني قبله، وضع كتاباً في ذلك. انتهت» ٤٤/ظ

وعلى الهامش.

«حاشية: من إملأ المصنف وقت القراءة: فائدة: خرج البخارى ومسلم حديثاً وفيه

علة الإنكار، وهو ما رواه من طريق عمرو بن دينار أن أبا معبد مولى ابن عباس =

= إلا بوليّ - وقال الترمذى: حديث حسن قد تكلم فيه بعضهم من جهة أن ابن جريج قال: ثم لقيت الزهرى فسألته عنه فأنكره، فضعف الحديث من أجل هذا. لكن ذكر عن يحيى بن معين أنه قال: لم يذكر هذا القول - عن ابن جريج غير ابن عليه، وضعف يحيى رواية ابن عليه عن ابن جريج. وكذلك قال الحاكم في المستدرک، عن ابن عليه عن ابن جريج: فلقيت الزهرى فسألته عن هذا الحديث فلم يعرفه... وقال ابن معين: سماع ابن عليه من ابن جريج ليس بذاك، قال: وليس أحد يقول فيه هذه الزيادة غير ابن عليه. وأخرجه الدارقطنى فى سنته من حديث أبى بردة عن أبيه، والزهرى عن أبى سعيد الخدرى، وسعيد بن جبیر عن ابن عباس، يرفعونه. ومن رواية ابن جريج عن سليمان بن موسى عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة، مرفوعاً. ولم يذكر فيه هذه الزيادة. وسئل فى (العلل) (٣/٨٠) عن حديث سعيد بن المسيب عن أبى هريرة، فقال: «يرويه الزهرى، واختلف عنه فرواه عمر بن قيس - أبو حفص المكي - عن الزهرى عن سعيد عن أبى هريرة» وهو فى إسناده ومتمنه ثم قال: «وإنما روى الزهرى هذا الحديث عن عروة عن عائشة».

وحديث سهيل فى (الكفاية للخطيب) أخرجه من طريق عبدالعزيز بن محمد - هو الدراوردي - وسليمان بن بلال عن ربيعة بن أبى عبدالرحمن عن سهيل عن أبيه عن أبى هريرة، أن النبى ﷺ (قضى بشاهد ويمين) قال عبدالعزيز: فلقيت سهيلاً فسألته عنه فلم يعرفه (ص ٣٨١) وأخرجه أبو داود فى الأفضية، من رواية سليمان بن بلال عن ربيعة وزاد فيه: قال سليمان: فلقيت سهيلاً فسألته عن هذا الحديث فقال: ما أعرفه. فقلت: إن ربيعة أخبرنى به عنك. فقال: إن كان ربيعة أخبرك به عنى فحدث به عن ربيعة عنى. قال =

= أخبره أن رفع الصوت بالذكر، الحديث^(١) وقد أنكر أبو معبد ذلك وقال لعمرؤ: لم أحدثك بهذا. قال عمرو: قد أخبرتني قبل ذلك. ذكر ذلك مسلم والشافعى قبله. قال الشافعى: كأنه نسي^(٢). ودل إخراج البخارى ومسلم لهذا الحديث على أنها لم يؤثر عندهما إنكار أبى معبد. واسمه نافذ». ٤٤/٤٤ ظ

(١) البخارى: ك الأذان، باب الذكر بعد الدعاء، من طريق عمرو بن دينار عن أبى معبد عن مولاة ابن عباس رضى الله عنها، قال: (كنا نعرف انقضاء صلاة رسول الله ﷺ بالتكبير) ولم يشر البخارى إلى إنكار أبى معبد. وقال ابن حجر: الزيادة - قول عمرو أن أباً معبد أنكره - فى مسلم. ثم حرر مسألة رواية الثقة عن راو ينفى أنه حدثه (فتح البارى ٢/٢٢١) وأخرجه مسلم فى كتاب المساجد، باب الذكر بعد الصلاة (ح ٥٨٣/١٢٠) من رواية ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبى معبد وفيه قال عمرو: فذكرت ذلك لأبى معبد فأنكره وقال: لم أحدثك بهذا. قال عمرو: وقد أخبرني قبل ذلك.

(٢) مسند الشافعى، من كتاب الصلاة، سماعه من ابن عيينة عن عمرو عن أبى معبد عن ابن عباس رضى الله عنها قال: (كنت أعرف انقضاء صلاة رسول الله ﷺ بالتكبير). قال عمرو بن دينار. ثم ذكرته لأبى معبد بعد فقال: لم أحدثك. قال عمرو: "قد حدثتني". قال: وكان من أصدق موالى ابن عباس. أه (ص ١٦).

ولأجل أن الإنسان معرّض للنسيان، كرهه من كره [٣١/ظ] من العلماء الرواية عن الأحياء، منهم «الشافعي» رضى الله عنه، قال لابن عبد الحكم: «إياك والرواية عن الأحياء»^(١) والله أعلم.

الثانية عشرة: من أخذ على التحديث أجراً، منع ذلك من قبول روايته عند قوم من أئمة الحديث. روينا عن إسحاق بن إبراهيم - هو ابن راهويه^(٢) - أنه سُئل عن المحدث يُحدث بالأجر، فقال: لا يُكتب عنه. وعن «أحمد بن حنبل، وأبي حاتم الرازي» نحو ذلك. وترخص «أبو نعيم الفضل بن دكين، وعلى بن عبد العزيز المكي» وآخرون، في أخذ العوض على التحديث^(٣)، وذلك شبيهة بأخذ الأجرة على تعليم القرآن ونحوه. غير أن في هذا من حيث العرف خرمًا للمروءة، والظنُّ يساء بفاعله، إلا أن يقترن ذلك بعذر ينفي ذلك عنه، كمثل ما حدّثني الشيخ «أبو المظفر، عن أبيه، الحافظ أبي سعد السمعاني»، أن «أبا الفضل محمد بن ناصر السلامي، ذكر أن «أبا الحسين بن النقور» فعل ذلك، لأن الشيخ أبا إسحاق الشيرازي أفتاه بجواز أخذ الأجرة على التحديث، لأن

= وكان سهيل أصابته علة أذهبت بعض عقله ونسى بعض حديثه فكان سهيل بعدُ يحدث به عن ربيعة عنه عن أبيه (٣٠٩/٣) وأخرجه الترمذي في الأحكام عن الدراوردي وقال: حديث حسن غريب (عارضه ١٠٦/٥) وابن ماجه في الشهادات (ح ١٨٨٨) والدارقطني في السنن من حديث عدد من الصحابة، ومنها رواية الدراوردي عن ربيعة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه (ك الأفضية والأحكام، ح ٢٣).

وسئل عنه في (العلل) فقال: يرويه سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة. حدث به عنه سليمان بن بلال واختلف عنه... والصحيح عن سليمان عن ربيعة، وقد بين ذلك زياد بن يونس في روايته عن سليمان فقال فيه: قال سليمان: فلقيت سهيلاً فسألته عنه فلم يعرفه فقلت: حدثني به عنك ربيعة. فقال: فحدث به عن ربيعة عنى. ورواه عبد العزيز الدراوردي عن ربيعة عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة... العلل (١٣٠/٣) خط. وقبلهم أخرجه الشافعي من عدة طرق عن عدد من الصحابة، وقال في رواية الدراوردي عن ربيعة عن سهيل عن أبيه: «قال عبد العزيز: فذكرت ذلك لسهيل قال: أخبرني ربيعة، وهو عندي ثقة، أتى حدثته إياه، ولا أحفظه. قال عبد العزيز: وقد كان أصاب سهيلاً علة أذهبت بعض حفظه ونسى بعض حديثه، وكان سهيل بعدُ يحدثه عن ربيعة عنه عن أبيه» (مسند الشافعي: ٥٢).

(١) الكفاية للخطيب (ذكر من كره من العلماء التحديث عن الأحياء) ١٣٩-١٤٠.

(٢) من (ص) وهامش (غ).

(٣) الكفاية للخطيب (باب كراهة أخذ الأجر على التحديث.. وذكر بعض أخبار من كان يأخذ العوض

عن التحديث (١٥٣-١٥٧).

أصحاب الحديث كانوا يمنعونه عن الكسب لعياله^(١) * والله أعلم^(٢).
 الثالثة عشرة: لا تُقبَلُ روايةٌ من عُرفَ بالتساهلِ في سماعِ الحديثِ أو إسماعِهِ^(٣)،
 كمن لا يُبالي بالنوم في مجلسِ السماعِ^(٤)، وكمن يُحدِّثُ لا من أصلٍ مقابلٍ صحيحٍ.
 ومن هذا القبيلِ مَنْ عُرفَ بقبولِ التلقينِ في الحديثِ. ولا تُقبَلُ روايةٌ من كُثرتِ الشواذُ
 والمناكيرُ في حديثه. جاء عن «شعبة» أنه قال: «لا يبيِّنك الحديثُ الشاذُّ إلا من الرجلِ
 الشاذِّ^(٥)». ولا تُقبَلُ روايةٌ من عُرفَ بكثرةِ السهوِ في رواياته، إذا لم يُحدِّثْ من أصلٍ
 صحيحٍ.

وكلُّ هذا يخرم الثقة بالراوي وبضبطه.

وورد عن «ابن المبارك، وأحمد بن حنبل، والحميدي» وغيرهم، أن من غلط في حديث
 وبين له غلظه فلم يرجع عنه وأصرَّ على رواية ذلك الحديث، سقطت رواياته، ولم يكتب
 عنه. وفي هذا نظرٌ، وهو غير مستنكر إذا ظهر أن ذلك منه على جهة العناد أو نحو ذلك؛
 والله أعلم.

(١) تقييد ابن نقطة، ترجمة أبي الحسين ابن النفور أحمد بن محمد بن أحمد (ل: ١٤) والعبر للذهبي
 (٢٧٢/٣).

(٢) بلاغ القراءة والسماع بخط العراقي. (ص)

(٣) الكفاية للخطيب (١٥٢) وتقييد العراقي (١٥٥) والنبصرة (٣٤٣/١).

(٤) كذا في الأصول. وقال «الزمخشري» في (الأساس): لا أباليه... وهو أفصح من: لا أبالي به.

(٥) الخطيب في الكفاية (باب ترك الاحتجاج بمن غلب على حديثه الشواذ ورواية الغرائب والمناكير)

١٤١، (باب ترك الاحتجاج بمن كثر غلظه وكان الوهم غالباً على رواياته) ١٤٤، وانظر أيضاً في الكفاية (باب

رد حديث من عرف بقبول التلقين، وباب ترك الاحتجاج بمن عرف بالتساهل في رواية الحديث) وابن حبان في

المجروحين (النوع ١٦ ص ٧٨/١).

* المحاسن:

«فائدة: هذا قوى. وفي (صحيح البخاري)^(١) أن رسول الله ﷺ قال: «إن أحقُّ
 ما أخذتم عليه أجرًا كتابُ الله». انتهت» ٤٥/ظ

(١) في كتاب الإجارة، باب ما يعطى في الرقية على أحياء العرب بفتحة القرآن (وانظر معه فتح الباري
 ٣٠٤/٤) وأخرجه كذلك في كتاب الطب، أبواب الرقية، باب الشرط في الرقية. وانظر في باب التزويج على
 القرآن بغير صداق (فتح الباري ١٦١/٩).

[٣٢/و] الرابعة عشرة: أعرَضَ الناسُ في هذه الأَعصارِ المتأخِرةِ عن اعتبارِ مجموعِ ما بيَّننا من الشروطِ في رُواةِ الحديثِ ومشايخه، فلم يتقيدوا بها في رواياتهم لتعذرِ الوفاءِ بذلكِ على نحوِ ما تقدم، وكان عليه مَنْ تَقَدَّمَ؛ ووجهُ ذلكِ ما قدمناه في أولِ كتابنا هذا من كونِ المقصودِ آلِ آخِرًا إلى المحافظةِ على خصيصةِ هذه الأمةِ في الأسانيدِ والمحاذرةِ من انقطاعِ سلسلتِها، فليُعتبرَ من الشروطِ المذكورةِ ما يليقُ بهذا الغرضِ على تجربِهِ، وليُكتَفَ في أهليَّةِ الشيخ: بكونه مسلماً بالغاً عاقلاً، غيرَ متظاهرٍ بالفسقِ والسُخفِ؛ وفي ضبطه: بوجودِ سماعِهِ مثبتاً بخَطِّ غيرِ متهم، وبروايته من أصلٍ موافقٍ لأصلِ شيخه. وقد سبق إلى نحو ما ذكرناه «الحافظُ الفقيهُ أبو بكرُ البيهقي» رحمه الله تعالى. فإنه ذكرَ فيما رويناه عنه، توسُّعَ مَنْ توسَّعَ في السماعِ من بعضِ محدثي زمانِهِ الذين لا يحفظون حديثهم، ولا يحسنون قراءتَهُ من كتبهم، ولا يعرفون ما يُقرأ عليهم بعد أن تكون القراءَةُ عليهم من أصلِ سماعِهِمْ؛ ووجهُ ذلكِ بأن الأحاديثَ التي قد صَحَّتْ أو وقفت بين الصحةِ والسقمِ، قد دُونَتْ وكُتِبَتْ في الجوامعِ التي جمعها أئمةُ الحديثِ. ولا يجوزُ أن يذهبَ شيءٌ منها على جميعهم وإن جازَ أن يذهبَ على بعضهم؛ لضمانِ صاحبِ الشريعةِ حِفْظُها. قال: فمن جاء اليومَ بحديثٍ لا يوجدُ عند جميعهم لم يُقبلُ منه. ومن جاء بحديثٍ معروفٍ عندهم فالذي يرويه لا ينفردُ بروايته، والحجةُ قائمةٌ بحديثه بروايةٍ غيره. والقصدُ من روايته والسماعِ منه، أن يصيرَ الحديثُ سلسلاً ب: حدثنا، وأخبرنا. وتبقى هذه الكرامةُ التي خُصَّتْ بها هذه الأمةُ شرفاً لنبينا المصطفى صلى الله عليه وعلى آله وسلم؛ والله أعلم.

الخامسة عشرة: في بيانِ الألفاظِ المستعملةِ من أهلِ هذا الشأنِ في الجرحِ والتعديلِ. وقد رتبها «أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي» في كتابه [٣٢/ظ] في (الجرح والتعديل) ^(١) فأجاد وأحسن. ونحن نرتبها كذلك، ونورد ما ذكره، ونضيف إليه ما بلغنا في ذلك عن غيره، إن شاء الله تعالى.

أما ألفاظُ التعديلِ فعلى مراتب:

الأولى: قال «ابنُ أبي حاتم»: إذا قيل للواحدِ إنه ثقةٌ أو مُتَقِنٌ؛ فهو ممن يُحتَجُّ

بحديثه.

قال الشيخ أبقاه الله: وكذا إذا قيل: نَبْتُ*، أو: حُجَّة. وكذا إذا قيل في العدل: إنه حافظٌ أو ضابطٌ، والله أعلم.

الثانية: قال «ابن أبي حاتم»: إذا قيل: إنه صدوق، أو: محلُّ الصدق، أو: لا بأس به؛ فهو ممن يُكْتَبُ حديثُه وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية.

قال الشيخ أبقاه الله: هكذا كما قال، لأن هذه العبارات لا تشعرُ بشرِيطَةِ الضبطِ، فينظر في حديثه، ويختبر حتى يُعرَفَ ضبطُه؛ وقد تقدم بيانُ طريقه في أول هذا النوع. وإن لم نستوفِ النظرَ المعرَّفَ لكونِ ذلك المحدثِ في نفسه ضابطاً مطلقاً، واحتجنا إلى حديثٍ من حديثه، اعتبرنا ذلك الحديث ونظرنا: هل له أصلٌ من روايةٍ غيره؟ كما تقدم بيانُ طريقِ الاعتبارِ في (النوع الخامس عشر).

ومشهورٌ عن «عبد الرحمن بن مهدي» القدوة في هذا الشأن، أنه حدَّث فقال: «حدثنا أبو خلدة» فقليل له: أكان ثقة؟ فقال: «كان صدوقاً وكان مأموناً وكان خيراً، - وفي رواية: كان خياراً - الثقةُ شعبةٌ وسفيانٌ»**.

* المحاسن:

«فائدة: ثبت، ذكرها «ابن أبي حاتم». انتهت» ٤٦/و.

- قال العراقي، وذكر مثل هذا الاعتراض: «وليس في النسخ الصحيحة من كتابه - الجرح والتعديل - إلا ما نقله المصنف عنه كما تقدم، ليس فيه ذكر (ثبت) وفي بعض النسخ: إذا قيل للواحد إنه ثقة أو متقن ثبت، فهو ممن يحتج بحديثه؛ هكذا في نسختي منه: أو متقن ثبت: لم يقل فيه: أو ثبت». التقييد ١٥٨.

قلت: ما في نسخة العراقي من الجرح والتعديل، هو ما في نسختنا، ط بيروت من طبعة الهند (٣٧/٢).

** المحاسن:

«فائدة: ذكر «الخطيب» الحكاية فقال: الثقة مثل شعبة ومسعري بن كدام.

انتهت» ٤٦/و

قلت: في نسختنا من الكفاية، ط حيدرآباد، الهند «الثقة شعبة وسفيان». كما ذكر ابن الصلاح. وكذلك أسنده ابن أبي حاتم عن عبد الرحمن بن مهدي «وقيل له: أبو خلدة ثقة؟ فقال: كان صدوقاً وكان مأموناً، الثقة سفيان وشعبة». الجرح والتعديل (٣٧/٢).

وابن حبان، في مقدمات كتابه الضعفاء: ٤٩/١.

ثم إن ذلك مخالف لما وردَ عن « ابن أبي خيثمة »، قال: قلت ليعبي بن معين: إنك تقول: فلان ليس به بأس، وفلان ضعيف. قال: إذا قلتُ لك: ليس به بأس؛ فهو ثقة. وإذا قلتُ لك: هو ضعيف؛ فليس هو بثقة، لا تكتب حديثه. ^(١)

قال الشيخ أبقاه الله: ليس في هذا حكايةٌ ذلك عن غيره من أهل الحديث، فإنه نسبه إلى نفسه خاصةً بخلاف ما ذكره « ابن أبي حاتم ». والله أعلم.

الثالثة: قال « ابن أبي حاتم »: إذا قيل: شيخ؛ فهو بالمنزلة الثالثة، يُكتب حديثه، وينظر فيه، إلا أنه دون الثانية. ^(٢)

الرابعة: قال: إذا قيل: صالح الحديث؛ فإنه يُكتب حديثه للاعتبار.

قال الشيخ أبقاه الله: وجاء عن « أبي جعفر أحمد بن سنان » قال: كان « عبد الرحمن بن مهدي » ربما جرى ذكر حديث الرجل فيه ضعفٌ وهو رجل صدوق فيقول: « رجلٌ صالح الحديث » والله أعلم.

* * *

وأما ألفاظهم في الجرح فهي أيضاً على مراتب:

أولاهم، قولهم: لين الحديث. قال « ابن أبي حاتم »: إذا أجابوا في الرجل بـ: لين الحديث، فهو ممن يُكتب حديثه وينظر فيه اعتباراً.

قال الشيخ أبقاه الله: وسأل « حمزة بن يوسف السهمي » « أبا الحسن الدارقطني الإمام »، فقال له: إذا قلت: فلان لين، أيش ^(٣) تريد به؟ قال: « لا يكون ساقطاً متروكاً الحديث، ولكن مجروحاً بشيء لا يسقط عن العدالة. »

(١) الكفاية للخطيب، بإسناده (معرفة ما يستعمل أصحاب الحديث من العبارات) ص ٢٢

(٢) على هامش (غ) بخط ابن الفاسي: بلغ الساع بقراءتي في المجلس الثالث عشر. وعلى هامش (ص) بلاغ قراءة الناصر ابن العديم وساع عمه زين الدين عبدالرحمن والشمس ابن خليل الحلبي، كتبه عبد الرحيم بن الحسين ص (٢٤أ).

(٣) من (غ، ز، ع) ومتن ص. وعلى هامشه: صوابه أى شيء. (٢٤ أ) وهو في كفاية الخطيب بسنده إلى حمزة السهمي: أيش تريد به؟ (٢٣) ومثله في (سؤالات حمزة بن يوسف السهمي مشايخ عصره في جرح بعض الرواة وتعديلهم، من سؤاله لشيخه الدارقطني: فوائد حديثية، ل ٣/أ) وقولت تقول ابن الصلاح في هذا النوع عن ابن أبي حاتم، على مقدمات كتابه (الجرح والتعديل ٢/٣٧، ٣٨).

الثانية: قال «ابن أبي حاتم»: إذا قالوا: ليس بقوى؛ فهو بمنزلة الأول في كُتْبِ حديثه، إلا أنه دونه.

الثالثة: قال: إذا قالوا: ضعيف الحديث؛ فهو دون الثاني، لا يُطرح حديثه بل يُعتبر به.

الرابعة، قال: إذا قالوا: متروك الحديث أو: ذاهب الحديث، أو: كذاب؛ فهو ساقط الحديث لا يُكْتَبُ حديثه، وهي المنزلة الرابعة.

قال «الخطيب أبو بكر»: أرفع العبارات في أحوال الرواة أن يقال: حجة، أو: ثقة، وأدونها أن يُقال: كذاب ساقط^(١).

أخبرنا «أبو بكر بن عبد المنعم الصاعدي الفراوي» قراءةً عليه بنيسابور: أخبرنا محمد بن إساعيل الفارسي، أخبرنا أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي الحافظ، أخبرنا أبو الحسين بن الفضل، أخبرنا عبد الله بن جعفر، أنبأنا يعقوب بن سفيان، قال: سمعت أحمد بن صالح قال: لا يُترك حديث رجلٍ حتى يجتمع الجميع على ترك حديثه. قد يقال: فلان ضعيف، فأما أن يقال: فلان متروك؛ فلا، إلا أن يجتمع الجميع على ترك حديثه^(٢).

ومما لم يشرحه «ابن أبي حاتم» وغيره من الألفاظ المستعملة [٣٤/ظ] في هذا الباب قولهم: فلان قد روى الناس عنه؛ فلان وسط؛ فلان مقارب الحديث*؛ فلان مضطرب

(١) في الكفاية: (معرفة ما يستعمل أصحاب الحديث من العبارات في صفة الأخبار وأقسام الجرح والتعديل).

(٢) رواه الخطيب أيضاً من طريق شيخه محمد بن الحسين القطان، أبي الحسين ابن الفضل، عن عبد الله بن جعفر - هو ابن درستويه - عن يعقوب بن سفيان، الفسوي، عن أحمد بن صالح المصري (الكفاية، باب القول في الجرح، هل يحتاج إلى كشف أو لا؟) ١١٠

* المحاسن:

«فائدة: مقارب الحديث، بكسر الراء، من ألفاظ التعديل. وسوى «البطلوسى» بين الفتح والكسر. وفيه نظر: فالفتح تجريح، تقول: هذا تبر مقارب، أى ردىء. ذكره ثعلب»
٤٦/ظ.

الحديث؛ فلان لا يُحتجُّ به؛ فلانٌ مجهولٌ؛ فلانٌ لا شيء؛ فلانٌ ليس بذاك - وربما قيل: ليس بذاك القوي - فلانٌ فيه، أو: في حديثه ضعفٌ - وهو في الجرح أقلُّ من قولهم: فلانٌ ضعيف الحديث - فلانٌ ما أعلمُ به بأساً، وهو في التعديل دون قولهم: لا بأس به^(١). وما من لفظةٍ منها ومن أشباهها إلا ولها نظيرٌ شرحناه أو أصلٌ أصلناه، ننبه إن شاء الله تعالى به عليها؛ والله أعلم^(٢).

* * *

(١) انظر معه تقييد العراقي (١٦١، ١٦٢) والتبصرة (٦/٢-١١).

(٢) على هامش (غ) لابن الفاسي: بلغت المقابلة بأصل قول بأصل الشيخ رحمه الله. ثم بلغ مقابلة عليه

ثانية.

وعلى هامش ص (٢٤أ) بلاغ قراءة ناصر الدين العديم، وسام عمه زين الدين عبدالرحمن، والشمس

محمد بن خليل الحلبي. كتبه عبدالرحيم بن الحسين.

النوع الرابع والعشرون

معرفة كيفية سماع الحديث وتحمله وصفة ضبطه

اعلم أن طرق نقل الحديث وتحمله على أنواع متعددة، ولنقدّم على بيانها بيان أمور: أحدها: يصح التحمل قبل وجود الأهلية، فتقبل رواية من تحمّل قبل الإسلام وروى بعده، وكذلك رواية من سمع قبل البلوغ وروى بعده. ومنع من ذلك قوم، فأخطوا، لأن الناس قبلوا رواية أحداث الصحابة ك: «الحسن بن علي، وابن عباس، وابن الزبير، والنعمان بن بشير»^(١)، وأشباههم، من غير فرق بين ما تحمّله قبل البلوغ وما بعده. ولم يزالوا قديماً وحديثاً يحضرون الصبيان مجالس التحديث والسماع، ويعتدون بروايتهم لذلك* والله أعلم.

الثاني: قال «أبو عبد الله الزبيري»^(٢): يُستحبُّ كتَبُ الحديث في العشرين، لأنها مجتمعة العقل؛ وأحبُّ أن يشتغلَ دونها بحفظ القرآن والفرائض.

(١) ذكرهم الخطيب، وآخرين غيرهم، في الكفاية (باب ما جاء في صحة سماع الصغير): ٥٥.
(٢) بهامش (غ): [هو أبو عبد الله الزبير بن أحمد الشافعي البصري].
- انظر ترجمته في تاريخ بغداد (٤٧١/٨) وتهذيب النووي (٢/٢٥١ ف ٣٨١) وقوله هنا في سنن السماع، حكاه ابن خلدون الرامهرمزي في (المحدث: ١٨٧ ف ٥١) والخطيب في الكفاية من طريقه (٥٥) والقاضي عياض في الإلماع (٦٥). - من طريق الرامهرمزي أيضا.

* المحاسن :

«فائدة: الاعتداد بتحملهم في حال الصبا، ليرووه بعد البلوغ، هو المعروف. وشذ قوم فجوزوا رواية الصبي قبل بلوغه، وهو وجه عند الشافعية. والمشهور الأول. ولهم وجه آخر بالمنع من التحمل قبل البلوغ، وقد تقدمت حكايته عن قوم. انتهت» ٤٧/و

وورد عن «سفيان الثوري» قال: كان الرجل إذا أراد أن يطلب الحديث تعبد قبل ذلك عشرين سنة.^(١) وقيل لـ«موسى بن إسحاق»: كيف لم تكتب عن أبي نعيم؟ فقال: كان أهل الكوفة لا يُخرجون أولادهم في طلب الحديث صغاراً، حتى يستكملوا عشرين سنة.* وقال «موسى بن هارون»: أهل البصرة يكتبون لعشر سنين، وأهل الكوفة لعشرين، وأهل الشام لثلاثين.^(٣) والله أعلم.

قال الشيخ أبواه الله: [٣٥/و] وينبغي بعد أن صار الملحوظ إبقاء سلسلة الإسناد، أن يُكرَّر بإسراع الصغير في أول زمانٍ يصح فيه سماعه.

وأما الاشتغال بِكَيْتَبَةِ^(٤) الحديث وتحصيله وضبطه وتقييده، فمن حين يتأهل لذلك ويستعد له. وذلك يختلف باختلاف الأشخاص، وليس ينحصر في سنٍّ مخصوص^(٥) كما سبق ذكره آنفاً عن قوم، والله أعلم.

(١) رواه الرامهرمزي في (المحدث الفاصل: ١٨٧) والخطيب في (الكفاية: ٥٤).

(٢-٣) (بسندهما إلى أبي عاصم - النبيل، الضحاك بن مخلد - عن الثوري (المحدث الفاصل: ١٨٦ ف ٤٨) والكفاية (٥٤، ٥٥) من طريق الرامهرمزي، والقاضي عياض، من طريقه كذلك، في الإلماع (٦٤، ٦٥). (٤) الضبط من الأصول بكسر الكاف. وفي (القاموس): والكتابة: بالضم: السير يخرز به: وبالكسر: اكتبك كتاباً تنسخه.

(٥) كذا في الأصول، ومتن ابن الصلاح في مطبوعة التقييد والإيضاح ١٦٤، وتضمنه في (تدريب الراوي ٤/٢) والذي في القاموس: السن.. مؤنثة، وأسُنَّ كبرت سنه. وانظرها في (الأساس).

* المحاسن:

«فائدة: لا ينافي ذلك ما ذكر من أن أبا نعيم، الفضل بن دكين الكوفي، مرَّ [بمحمد بن عبدالله بن سليمان] الملقب بمُطَيَّن - صغيراً، وقد تلطخ بالطين، فقال له: يا مطين، قد آن لك أن تحضر مجلسنا للسمع^(١).

لأننا نقول: لعل أبا نعيم ظهر له منه النجابة، فخالف به العادة. انتهت» ٤٧/ظ

(١) الحاكم في علوم الحديث، بسنده إلى أبي جعفر الحضرمي، مطين (٢١٢) ووقع في اسمه هنا بالمحاسن: [مر بعبدة الرحمن الملقب بمطين]. والصحيح: محمد بن عبد الله بن سليمان، أبو جعفر الحضرمي الكوفي الحافظ (تذكرة الحفاظ ٦٦٢/٢، والعبر، وفيات سنة ٢٩٧هـ، وطبقات الحفاظ ٢٨٨. ٦٦٠). وانظره فيما يلي في النوع الثاني والخمسين (معرفة ألقاب المحدثين). واسمه فيها على صواب.

الثالث: اختلفوا في أول زمان يصح فيه سماع الصغير. فروينا عن «موسى بن هارون الحمالي» أحد الحفاظ النقّاد؛ أنه سئل: متى يسمع الصبي الحديث؟ فقال: إذا فرّق بين البقرة والدابة - وفي رواية: بين البقرة والحمار^(١).

وعن «أحمد بن حنبل» رضى الله عنه، أنه سئل: متى يجوز سماع الصبي للحديث؟ فقال: إذا عقل وضبط. فذكر له عن رجل أنه قال: لا يجوز سماعه حتى يكون له خمس عشرة سنة. فأنكر قوله وقال: بس القول^(٢).

وأخبرني الشيخ أبو محمد عبد الرحمن بن عبد الله الأسدي، عن أبي محمد عبد الله بن محمد الأشيري، عن القاضي الحافظ عياض بن موسى السبتي اليحصبي، قال: قد حدّد أهل الصنعة في ذلك أن أقله سن محمود بن الربيع. وذكر رواية البخاري في (صحيحه) بعد أن ترجم (متى يصح سماع الصغير) بإسناده عن «محمود بن الربيع» قال: «عقلت من النبي صلى الله عليه وسلم محبةً مجّها في وجهي وأنا ابن خمس سنين، من دلو». وفي رواية أخرى أنه كان ابن أربع سنين^(٣).

(١) الروايتان في الكفاية (٦٥) بسند الخطيب إلى يزيد بن هارون الحمالي، أبي عمران البغدادي.

(٢) أسنده الخطيب إلى عبد الله بن أحمد عن أبيه (الكفاية: ٦٤).

(٣) القاضي عياض في الإلماع (باب متى يستحب سماع الطالب ومتى يصح سماع الصغير) وأخرج الحديث

من رواية الزبيدي - أبي الهذيل الحمصي محمد بن الوليد - عن الزهري عن محمود بن الربيع. وزاد: وفي رواية أخرى أنه كان ابن أربع سنين (٦٣) وأخرجه الخطيب في باب ما جاء في صحة سماع الصغير، من طريق يعقوب بن سفيان عن عبد الرحمن بن نمر عن الزهري عن محمود، وفيه قال: «وأنا ابن خمس سنين» (الكفاية).

وأخرجه البخاري في كتاب العلم، باب متى يصح سماع الصغير، من رواية الزبيدي عن الزهري. قال ابن حجر: «قوله: وأنا ابن خمس سنين؛ لم أر التقيّد بالسن عند تحمله في شيء من طرقه. لا في الصحيحين ولا في غيرها من الجوامع والمسانيد، إلا في طريق الزبيدي هذه. والزبيدي من كبار الحفاظ المتقنين عن الزهري.. وقد تابعه عبد الرحمن بن نمر عن الزهري ومن لفظه، عند الطبراني والخطيب في الكفاية. وتوفي النبي صلى الله عليه وسلم وهو ابن خمس سنين. وقد ذكر ابن حبان وغيره أن ابن الربيع مات سنة تسع وتسعين وهو ابن أربع وتسعين. وهو مطابق لهذه الرواية. وذكر القاضي عياض في الإلماع وغيره أن في بعض الروايات أنه كان ابن أربع - ولم أفق على هذا النص صريحاً في شيء من الروايات مع التتبع التام، إلا إن كان ذلك مأخوذاً من قول صاحب الاستيعاب أنه عقل المحبة وهو ابن أربع سنين أو خمس. وكان الحامل له على هذا التردد قول الواقدي إنه كان ابن ثلاث وتسعين لما مات. والأول أولى بالاعتقاد لصحة إسناده. على أن قول الواقدي يمكن حمله على أنه ألغى الكسر، وجبّره غيره. والله أعلم» (فتح الباري ١/١٢٦) مع ترجمة محمود بن الربيع، الأنصاري الحزرجي، رضى الله عنه، في (الاستيعاب) والإصابة.

قال الشيخ أبقاه الله: التحديدُ بخمسٍ هو الذى استقر عليه عملُ أهلِ الحديث المتأخرين، فيكتبون لابنِ خمسٍ فصاعداً: سمع؛ ولمن لم يبلغ خمساً: حضر، أو: أحضر. والذى ينبغي فى ذلك أن نعتبرَ فى كلِّ صغيرِ حاله على الخصوص، فإن وجدناه مرتفعاً عن حالٍ من لا يعقلُ فهماً للخطابِ ورداً للجوابِ ونحو ذلك، صحَّحنا سماعه وإن كان دون خمسٍ، وإن لم يكن كذلك، لم نُصحِّحْ سماعه وإن كان ابن خمسٍ، بل ابن خمسين^(١).

وقد بلغنا عن «إبراهيم بن سعيد الجوهري» قال: «رأيتُ صبيّاً ابن أربع سنين قد حُمِلَ إلى «المأمون» قد قرأ القرآن، ونظر فى الرأى، غير أنه إذا جاع يبكى»^(٢). وعن «القاضى أبى محمد عبدالله بن محمد الإصبهاني» قال: «حفظتُ القرآن ولى خمس سنين، وحُمِلْتُ «إلى أبى بكر»^(٣) بن المقرئ» لأسمع منه، ولى أربع سنين، فقال بعض الحاضرين: لا تسمعوا له فيما قرئ فإنه صغير. فقال لى ابن المقرئ: اقرأ (سورة الكافرون) فقرأتها، فقال: اقرأ (سورة التكوير) فقرأتها، فقال لى غيره: اقرأ (سورة الرسائل) فقرأتها ولم أغلط فيها. قال ابن المقرئ: سَمِعُوا له والعُهُدَةُ على»^(٤).

وأما حديث «محمود بن الربيع» فيدلُّ على صحة ذلك من ابن خمسٍ مثل محمود، ولا يدلُّ على انتفاء الصحة فيمن لم يكن ابن خمسٍ، ولا على الصحة فيمن كان ابن خمسٍ ولم يميز تمييز محمود رضى الله عنه، والله أعلم.

(١) مضمونه فى طرة على هامش (غ).

(٢) حكاها الخطيب بإسناده إلى الصاغاني عن إبراهيم بن سعيد الجوهري. (الكفاية ٦٤).

(٣) فى (ص): إلى [أبى بكر المقرئ].

(٤) بنصه فى (الكفاية ٦٤) سماع الخطيب من شيخه القاضى أبى محمد عبد الله بن محمد الأصبهاني، المعروف بابن اللبان. وحكاها كذلك، فى ترجمة شيخه سماعاً منه. فى (تاريخ بغداد: ١/١٤٤ ت ٥٢٩). وما حكاها الخطيب عن الصبى الذى حمل إلى المأمون، وما سمعه من شيخه القاضى أبى محمد ابن اللبان، من مسوعات التاج السبكي من شيخه علم الدين أبى محمد البرزالي، حدثه بها من طريق الخطيب أبى بكر (معجم شيوخ السبكي: ١/٢٩٠) مخطوط دار الكتب بالقاهرة.

بيان أقسام طرق نقل الحديث وتحمله، ومجامعها ثمانية أقسام:

الأول: السماع من لفظ الشيخ. وهو ينقسم إلى إملاء، وتحديث من غير إملاء، وسواء كان من حفظه أو من كتابه. وهذا القسم أرفع الأقسام عند الجماهير. وفيما نرويه عن «القاضي عياض بن موسى السبتي» أحد المتأخرين المطلعين، قوله: لا خلاف أنه يجوز في هذا أن يقول السامع منه: حدثنا وأخبرنا، وأنبأنا، وسمعت فلانًا يقول، وقال لنا فلان، وذكر لنا فلان»^(١).

قال الشيخ أبقاه الله: في هذا نظر، وينبغي فيما شاع استعماله من هذه الألفاظ مخصوصًا بما سُمع من غير لفظ الشيخ - على ما نبينه إن شاء الله تعالى - ألا يُطلق فيما سُمع من لفظ الشيخ لما فيه من الإيهام والإلباس، والله أعلم.

وذكر «الحافظ أبو بكر الخطيب» [٣٦/و] أن أرفع العبارات في ذلك: سمعت، ثم حدثنا وحدثني. فإنه لا يكاد أحدٌ يقول: سمعت، في أحاديث الإجازة والمكاتبة، ولا في تدليس ما لم يسمعه^(٢).

وكان بعض أهل العلم يقول فيما أجيز له: حدثنا. وروى عن «الحسن» أنه كان يقول: حدثنا أبو هريرة. ويتأول أنه حدث أهل المدينة. وكان «الحسن» إذ ذاك بها، إلا أنه لم يسمع منه شيئاً^(٣).

(١) الإلماع للقاضي عياض: ٦٩.

(٢) كفاية الخطيب: ٢٨٤.

(٣) على هامش (غ): [قال المؤلف: قال: «على ابن المديني» فيما روينا عنه: قول الحسن: خطبنا ابن عباس بالبصرة، إنما هو كقول ثابت: قدم علينا عمران بن حصين، ومثل قول مجاهد: خرج علينا على. وقال على ابن المديني: الحسن لم يسمع من ابن عباس وما رآه قط، كان بالمدينة أيام كان ابن عباس بالبصرة، والله أعلم. وجدته بخطه، أعنى شيخنا، فنقلته] وانظره في (علل ابن المديني: ٥١).

وعبارة الخطيب في الكفاية: «وروى عن الحسن أنه كان يقول: ثنا أبو هريرة، ويتأول أنه حدث أهل البصرة، والحسن منهم، وكان الحسن إذ ذاك بالمدينة فلم يسمع منه شيئاً. ولم يستعمل قول: سمعت؛ في شيء من ذلك». باب ما جاء في عبارة الرواية عما سُمع من المحدث لفظاً: ص ٢٨٤.

وأسند الطبري من طريق عمرو بن علي الفلاس عن عفان بن مسلم عن وهيب بن خالد الباهلي أبي بكر البصري، عن أيوب السختياني قال: «لم يسمع الحسن من أبي هريرة». ومن طريق عمرو بن علي أيضاً عن أبي قتيبة، سلم بن قتيبة، عن شعبة، قال: قلت ليونس بن أبي اسحاق السبيعي: أسمع الحسن من أبي هريرة؟ قال: لا، ولا حرفاً. (المنتخب من ذيل المذيل: ٦٣٧).

قلت: ومنهم من أثبت له سماعاً من أبي هريرة،* والله أعلم.
ثم يتلو ذلك قول: أخبرنا. وهو كثير في الاستعمال، حتى إن جماعة من أهل العلم كانوا لا يكادون يخبرون عما سمعوه من لفظ من حدثهم إلا بقولهم: أخبرنا. منهم: حماد بن سلمة، وعبد الله بن المبارك، وهُشَيْمُ بن بَشِير، وعُبَيْدالله بن موسى، وعبدالرزاق بن همام، ويزيد بن هارون، وعمرو بن عون، ويحيى بن يحيى، التميمي، وإسحاق بن راهويه، وأبو مسعود أحمد بن الفرات ومحمد بن أيوب الرازيان، وغيرهم.^(١) وذكر «الخطيب» عن محمد بن رافع، قال: «كان عبدالرزاق يقول: أخبرنا. حتى قدم أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، فقالا له: قل: حدثنا؛ فكل ما سمعت مع هؤلاء قال: حدثنا؛ وما كان قبل ذلك، قال: أخبرنا.»^(٢)

وعن «محمد بن أبي الفوارس الحافظ» قال: هُشَيْم، ويزيد بن هارون، وعبدالرزاق، لا يقولون إلا: «أخبرنا». فإذا رأيت «حدثنا» فهو من خطأ الكاتب.^(٣) والله أعلم.^(٤)
قال الشيخ أبواه الله: وكان هذا كله قبل أن يشيع تخصيص «أخبرنا» بما قرئ على الشيخ.

ثم يتلو قول: أخبرنا، قول أنبأنا، ونبأنا، وهو قليل في الاستعمال.
قال الشيخ: «حدثنا»، وأخبرنا» أرفع من «سمعت» من جهة أخرى، وهي أنه ليس في «سمعت» دلالة على أن الشيخ رواه الحديث وخاطبه به، وفي «حدثنا، وأخبرنا» دلالة على أنه خاطبه به، [٣٦/ظ] ورواه له، أو هو ممن فعل به ذلك. سأل «الخطيب أبو بكر الحافظ» شيخه «أبا بكر البرقاني، الفقيه الحافظ» رحمهما الله تعالى، عن السر في كونه

(١) قاله الخطيب في الكفاية: ٢٨٥.

(٢) الكفاية، بسند الخطيب إلى محمد بن رافع القشيري، مولاهم أبي عبد الله النيسابوري الحافظ الزاهد.

(٣) الكفاية، بسند الخطيب إلى ابن أبي الفوارس، محمد بن محمد بن فارس، أبي الفتح البغدادي.

(٤) على هامش ص: (١٢٦) بلغ ناصر الدين ابن العديم قراءة بحث، وعمه زين الدين عبد الرحمن

وشمس الدين الحلبي سماعاً. كتبه عبدالرحيم بن الحسين.

* المحاسن:

«فائدة: قد كتبت جزءاً سميت به (القول الحسن، في ترجمة الحسن) بسطت القول فيه في ذلك وفي غيره، فليُنظر منه. انتهت» ٤٨/و

يقولُ فيما رواه لهم عن «أبي القاسم عبد الله بن إبراهيم الجرجاني الآبندوني»^(١): سمعتُ، ولا يقول: حدثنا، ولا أخبرنا. فذكر له أن «أبا القاسم» كان مع تَقْتِهِ وصلاحِهِ، عسيراً^(٢) في الرواية، فكان «البرقاني» يجلسُ بحيث لا يراه أبو القاسم ولا يعلم بحضوره، فيسمع منه ما يُحدِّث به الشخصُ الداخلُ إليه، فلذلك يقول: سمعت، ولا يقول: حدثنا، ولا: أخبرنا. لأن قصده كان الرواية للداخل إليه وحده. وأما قوله: قال لنا فلان، أو: ذكر لنا فلان؛ فهو من قبيل قوله: حدثنا فلان؛ غير أنه لائقٌ بما سمعه منه في المذاكرة، وهو به أشبه من «حَثَرْنَا».

وقد حكينا في فصل التعليق عقيب (النوع الحادي عشر) عن كثير من المحدثين استعمال ذلك، معبرين به عما جرى بينهم في المذاكرات والمناظرات. وأوضع^(٣) العبارات في ذلك أن يقول: «قال فلان» أو: «ذكر فلان» من غير ذكر قوله: لي، ولنا؛ ونحو ذلك. وقد قَدَّمنا في (فصل الإسناد المعنعن) أن ذلك وما أشبهه من الألفاظ، محمولٌ عندهم على السماع إذا عُرِفَ لقاؤه له وسماعه منه على الجملة، لا سيما إذا عُرِفَ من حاله أنه لا يقول: «قال فلان» إلا فيما سمعه منه.

وقد كان «حجاج بن محمد الأعور» يروى عن «ابن جريج» كتبه، ويقول فيها: «قال ابن جريج» فحملها الناس عنه، واحتجوا برواياته، وكان قد عُرِفَ من حاله أنه لا يروى إلا ما سمعه. وقد خصَّص «الخطيب أبو بكر الحافظ» القولَ بحمل ذلك على السماع، بمن عُرِفَ من عاداته مثل ذلك^(٤). والمحفوظ المعروف ما قدَّمنا ذكره؛ والله أعلم.

* * *

القسم الثاني: من [٣٧/و] أقسام الأخذ والتحمُّل: القراءة على الشيخ. وأكثر المحدثين يسمونها: عرضاً، من حيث إن القارئ يعرض على الشيخ ما يقرؤه، كما يعرض القرآن على المقرئ. وسواء كنت أنت القارئ، أو قرأ غيرك وأنت تسمع، وقرأت من

(١) [قال المؤلف: آبندون: قرية من قرى جرجان] من هامش (غ، ص) والضبط بفتح الألف الممدودة والياء الموحدة، وسكون النون وضم الدال المهملة وفي آخره نون، من (اللباب: ١٧/١).

(٢) في طبعة الهند من الكفاية: «عسراً في الرواية» ٢٨٧.

(٣) من الوضع، بمعنى ما وضعوه في مصطلحهم.

(٤) كفاية الخطيب: ٢٩٠ (باب ماجاء في عبارة الرواية عما سمع).

كتاب أو من حفظك، أو كان الشيخ يحفظ ما يقرأ عليه، أو لا يحفظ لكن يمسك أصله،^(١) هو أو ثقة غيره.

ولا خلاف أنها روايةٌ صحيحةٌ، إلا ما حُكي عن بعض من لا يُعتدُّ بخلافه*؛ والله أعلم.

(١) الإلماع: ٧٠.

* المحاسن:

«فائدة: ذكر «الرامهرمزي» في كتابه (الفاصل) في باب القراءة على المحدث، بإسناد إلى «ابن الماجشون» قال: «حضرت مالكاً وأتاه رجل من الصوفية، فسأله عن ثلاثة أحاديث يحدثه بها، فقال «مالك»: اعرضها إن كان لك حاجة. فقال: يا أبا عبدالله، إن العرض لا يجوز عندنا، فقال له «مالك»: فأنت أعلم. فأتاه مراراً، كل ذلك يقول: اعرضها إن كانت لك حاجة، فيقول: العرض لا يجوز». وساق الحكاية^(١) وأسند في أول الباب^(٢) عن «أبي عاصم النبيل» قال: «سمعت سفيان وأبا حنيفة ومالكاً وابن جريج، كل هؤلاء سمعتهم يقولون: لا بأس بها - يعني القراءة - وأنا لا أراه، وما حدثت بحديث عن أحد من الفقهاء قراءة». وأسند إلى «عبدالرحمن بن سلام» قال: «دخلت على مالك بن أنس وعلى بابيه من يحجبه، فقال - وبين يديه «ابن أبي أويس» - وهو يقول: حدثك نافع؟ حدثك ابن شهاب؟ حدثك فلان وفلان؟ فيقول مالك: نعم، نعم: فلما فرغ قال: يا أبا عبد الله، عوّضني عما حدثته بثلاثة أحاديث تقرؤها عليّ. قال: أعراقى؟ أعراقى؟ أخرجوه عنى». وما ذهب إليه العلماء إلا ما شدّد منهم، مُستندُه حديث «ضام بن ثعلبة» وهو في الصحيح^(٣). «٤٨/ظ ٤٩/و»

(١) الرامهرمزي، القاضى ابن خلاد: المحدث الفاصل ٤٢٣ فقرة ٤٦٩.

(٢) باب القراءة على المحدث، من كتاب المحدث الفاصل: ٤٢١ ف ٤٥٩.

بإسناده إلى ابن الماجشون، عبد الملك بن عبد العزيز بن يعقوب بن أبي سلمة الماجشون، أبي مروان المدني.

(٣) في صحيح البخارى، كتاب العلم (باب القراءة والعرض على المحدث) عن شريك بن عبد الله بن

أبي نمر أنه سمع أنس بن مالك يقول: بينما نحن جلوس مع النبي ﷺ في المسجد دخل رجل على =

واختلفوا في أنها مثل السماع من لفظ الشيخ في المرتبة، أودونه، أو فوقه: فنقل عن «أبي حنيفة وابن أبي ذئب» وغيرهما، ترجيح القراءة على الشيخ على السماع من لفظه، ورؤي ذلك عن «مالك»^(١) أيضاً*. ورؤي عن «مالك»^(٢) وغيره أنها سواء. وقد قيل إن التسوية بينها مذهب معظم علماء الحجاز والكوفة، ومذهب مالك وأصحابه وأشياخه من علماء المدينة، ومذهب البخارى وغيرهم**.

والصحيح ترجيح السماع من لفظ الشيخ، والحكم بأن القراءة عليه مرتبة ثانية. وقد

(٢-١) المحدث الفاصل: ف ٤٥٩ + ٤٢٠ ف ٤٥٧ وكفاية الخطيب: باب ذكر الرواية عن أجاز أن يقال في أحاديث العرض: حدثنا، ولا يفرق بين: سمعت، وحدثنا وأخبرنا (٣٠٥-٣١٠). والإمام: للقاضي عياض: ٧١ - ٧٤. وابن رشيد، في الرحلة: ٢٨٨/٣ مصورة دار الكتب من أصل الاسكوريال.

* المحاسن:

«زيادة: والحسن بن عمارة وابن جريج. انتهت» ٤٩/و

** «زيادة: ومن سوى بينها على بن أبي طالب، فقال: القراءة =

= جعل فأناخه في المسجد ثم عقله ثم قال لهم: أيكم محمد؟ والنبى صلى الله عليه وسلم متكئ بين ظهرانيهم، فقلنا: هذا الرجل الأبيض المتكئ. فقال له الرجل: ابن عبد المطلب؟ فقال له النبى صلى الله عليه وسلم: "قد أجبتك" فقال الرجل للنبى صلى الله عليه وسلم: إني سألتك فمشدد عليك في المسألة فلا تجد على في نفسك. فقال: "سل عما بدا لك" فقال: أسألك بربك ورب من قبلك، آله أرسلك إلى الناس كلهم؟ فقال: "اللهم نعم" الحديث بطوله. وفي آخره قال الرجل: آمنت بما جئت به، وأنا رسول من ورائي من قومي وأنا ضام بن ثعلبة، أخو بني سعد بن بكر. (انظر: فتح الباري ١١١/١ - ١١٣).

وانظر معه في حديث طلحة بن عبيد الله، رضى الله عنه: "جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، من أهل نجد نائر الرأس نسمع دوى صوته ولا نفقه ما يقول حتى دنا فإذا هو يسأل عن الإسلام". رواه مالك في الموطأ (باب جامع الترغيب في الصلاة (ح: ٩٤) والشيخان في الصحيحين من طريق مالك: البخارى في ك الإيمان باب الزكاة من الإيمان، ومسلم في ك الإيمان، باب بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام. ولم يسم هذا الرجل. وأخرجه ابن عبد البر في ترجمة ضام بن ثعلبة السعدى، رضى الله عنه (الاستيعاب: ت ١٢٦٢) ونقل ابن حجر جزم ابن بطلان بأنه ضام وإن تعقبه القرطبي (فتح الباري ٧٩/١).

وفي (المستفاد من مبهمات المتن والإسناد، للولى أبي زرعة العراقي، أنه ضام بن ثعلبة، عند ابن بشكوال وابن طاهر (٣/خطية دار الكتب المصرية).

قيل إن هذا مذهب جمهور أهل المشرق، والله أعلم.

وأما العبارة عنها عند الرواية به فهي على مراتب:

أجودها وأسلمها أن يقول: "قرأت على فلان، أو: قرئ على فلان وأنا أسمع فأقر به" فهذا سائغ من غير إشكال.

ويتلو ذلك ما يجوز من العبارات في السماع من لفظ الشيخ مطلقاً، إذا أتى بها ههنا مقيدةً بأن يقول: حدثنا فلان قراءةً عليه، أو: أخبرنا قراءةً عليه؛ ونحو ذلك. وكذلك: أنشدنا قراءةً عليه؛ في الشعر.

وأما إطلاق "حدثنا، وأخبرنا" في القراءة على الشيخ، فقد اختلفوا فيه على مذاهب: فمن أهل الحديث من منع منها جميعاً، قيل إنه قول «ابن المبارك»، ويحيى بن يحيى التميمي، [٣٧/و] وأحمد بن حنبل، والنسائي^(١) وغيرهم.

ومنهم من ذهب إلى تجويز ذلك وأنه كالسماع من لفظ الشيخ في جواز إطلاق: حدثنا، وأخبرنا، وأنبأنا. وقد قيل إن هذا مذهب معظم الحجازيين، والكوفيين، وقول: «الزهري، ومالك»^(٢) وسفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد القطان^(٣). في آخرين من الأئمة

(١) المحدث الفاضل: ٤٢٦-٤٢٥. ف ٤٣٤، ٤٩٧. وقال أبو داود: «سمعت أحمد يقول: أرجو أن يكون العرض لا بأس به. فقيل لأحمد: كيف يعجبك أن يقول؟ قال: يعجبني أن يقول كما فعل: إن قرأ قال: قرأت. قيل لأحمد وأنا أسمع: كأن «أخبرنا» أسهل من: حدثنا؟ قال: نعم، «أخبرنا» شديد (مسائل أحمد: ٢٨٢) والكفاية.

(٢) طرة على هامش (غ):

[قال شيخنا نجم الدين: رويت بسند يرفع... إلى محمد بن سعد، عن إسماعيل بن أبي أويس، قال: سئل «مالك» عن حديثه، أساع هو؟ قال: منه سماع، ومنه عرض، وليس العرض عندنا بأدنى من السماع. وبه عن «مطرف بن عبد الله» قال: سمعت مالكا يقول لبعض من يحتج عليه في العرض أنه لا يجزئه إلا المشافهة، فيأبى «مالك» ذلك واحتج بأن المقرئ يقرأ عليه فيقول: أقرأت فلان، وهو لم يقرأ عليه. وعنه قال: صحبت مالكا نحو عشرين سنة، فلم أر أحداً أقرأ مالكا عليه. وقال «مالك»: عجباً لمن يريد المحدث يحدته مشافهة، وذلك إنما أخذ حديثه عرضاً.] وانظر الإلماع: ٧٢ - ٧٥. والكفاية: ٣٠٨.

(٣) قابل على المحدث الفاضل: ٤٣٢ ف ٤٩٠، ٤٣٣ ف ٣٩٣.

= على العالم بمنزلة السماع منه. وابن عباس، قال: اقرءوا على فإن قراءتكم على كقراءتي عليكم. ذكر ذلك كله الراهرمزي^(١). «٤٩/و

المتقدمين، وهو مذهب «البيخارى: صاحب الصحيح» في جماعة من المحدثين. ومن هؤلاء من أجاز فيها أيضاً أن يقول: سمعت فلاناً*.

والمذهب الثالث: الفرق بينهما في ذلك، والمنع من إطلاق: حدثنا، وتجويز إطلاق: أخبرنا. وهو مذهب «الشافعي» وأصحابه، وهو منقول عن «مسلم» صاحب الصحيح، وجمهور أهل المشرق^(١).

وذكر صاحب (كتاب الإنصاف): «محمد بن الحسن التميمي الجوهري المصري» أن هذا مذهب الأكثر من أصحاب الحديث الذين لا يُخصيهم أحد، وأنهم جعلوا «أخبرنا» علماً يقوم مقام قول قائله: أنا قرأته عليه، لا أنه لفظ به لى. قال: ومن كان يقول به من أهل زماننا، «أبو عبد الرحمن النسائي» في آخرين من الأئمة في جماعة مثله من محدثينا^(٢).

قلت: وقد قيل إن أول من أحدث الفرق بين هذين اللفظين «ابن وهب» بمصر؛ وهذا يدفعه أن ذلك مروى عن «ابن جريج، والأوزاعي» حكاه عنها «الخطيب أبو بكر»، إلا أن يعنى أنه أول من فعل ذلك بمصر؛^(٣) والله أعلم.

(١) المحدث الفاصل، بأسانيد الرامهرمزي: ٤٢٥، ٤٣١-٤٣٣، ٤٧٠، ٤٨١ والكفاية (٢٩٦ - ٢٩٧).

(٢) انظر معه، الباب في كفاية الخطيب.

والفقرات ٤٨٦-٤٩٧ من المحدث الفاصل للرامهرمزي.

(٣) الكفاية: باب ما جاء في عبارة الراوى عما سمع من المحدث لفظاً (٢٨٨-٢٨٩) والمحدث الفاصل،

بإسناد الرامهرمزي إلى ابن جريج (٤٣٣-٤٩٢) وإلى الأوزاعي (٤٣١-٤٣٢) ف (٤٨٧-٤٨٩).

* المحاسن:

«زيادة: ومن جوز إطلاق «حدثنا» في ذلك «عطاء، والحسن، وأبو حنيفة وصاحبا، وزفر، ومنصور» قال «الثورى» لما سئل عن ذلك: أتقول سمعت فلاناً؟ قال: نعم - ذكره الرامهرمزي^(١). انتهت» ٥٠/و

(١) في المحدث الفاصل: ٤٢٢ ف ٤٦٥ (عطاء)، ٤٧٣/٤٢٦، ٤٧٤ (الحسن)، ٤٧١/٤٢٥ (أبو حنيفة

وصاحبا)، ٤٢٨ / ٤٧٨ (زفر)، ٤٢٢/٤٦٣ (منصور)، ٤٦٤/٤٢٢ (الثورى).

قال الشيخ أبواه الله: الفرقُ بينهما صار هو الشائع الغالب على أهل الحديث، والاحتجاجُ لذلك من حيث اللغة عناءً وتكلف. وخيراً ما يقال فيه أنه اصطلاحٌ منهم، أرادوا به التمييزَ بين النوعين، ثم خُصَّصَ النوعُ الأولُ بقول: "حدثنا" لقوة إشعاره بالنطقِ والمشافهة^(١).

ومن أحسن ما يُحكى عن يذهبُ هذا المذهبُ، ما حكاه «المحافظُ أبو بكر البرقاني» عن أبي حاتم محمد بن يعقوب الهروي، أحد رؤساء أهل الحديث بخراسان، أنه قرأ على بعض الشيوخ عن «الفربري» (صحيح البخاري) [٣٨/و] وكان يقول له في كل حديث: "حدثكم الفربري" فلما فرغ من الكتاب، سمع الشيخ يذكر أنه سمع الكتاب من «الفربري» قراءةً عليه، فأعاد «أبو حاتم» قراءة الكتاب كله، وقال له في جميعه: "أخبركم الفربري"^(٢) * والله أعلم.

(١) طره على هامش (غ):

[من المتأخرين من يتسامح ويقول: سمعت فلاناً يقول؛ فيما قرأ عليه أو سمعه من القارئ عليه. وهذا تسامح خارج عن الوضع، ليس له وجه إلا أن يكون بتغيير اصطلاح، وهو أن يقع الاصطلاح عاماً، فقد يقرب الأمر فيه. وإن وضعه هذا الراوي بنفسه فلا أرى ذلك جائزاً. وربما قربه بعضهم بأن يقول: سمعت فلاناً قراءة عليه، وفلاناً.... بسأعه من لفظه. نعم. وقع الاصطلاح العام من أرباب التواريخ أن يقولوا عن يترجمون باسمه: سمع فلاناً وفلاناً. ولا يريدون بذلك السماع من لفظه، بل ما هو أعم من ذلك.]

(٢) الخطيب في الكفاية، عن شيخه أبي بكر البرقاني (٣٠٣-٣٠٤)

* المحاسن:

«زيادة: هذه الحكاية مباينة لما حكى «أبو جعفر بن النحاس» في كتابه (الناسخ والمنسوخ) وهي أن «حبيب بن أبي ثابت» - على محله في العلم - لا يقوم بحديثه حجة، لأمر كان يذهب إليه، وكان مذهبه ما قال: "إذا حدثني رجل عنك بحديث، ثم حدثت به عنك، كنت صادقاً"^(١). فانظر إلى حكاية «أبي حاتم الهروي»، وتشديده، وحكاية «حبيب» وتساوله. ومع ذلك فقد خُرجَ لحبيب بن أبي ثابت في (الصحيح) فكان هذه الحكاية لم تصح.

(١) أبو جعفر ابن النحاس: الناسخ والمنسوخ (٥٨) في آية البقرة ٢١٩ ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ﴾

تفريعات:

الأول: إذا كان أصل الشيخ عند القراءة عليه بيد غيره وهو موثوق به، مراعى لما يقرأ، أهل لذلك: فإن كان الشيخ يحفظ ما يقرأ عليه، فهو كما لو كان أصله بيد نفسه، بل أولى، لتعاضد ذهني شخصين عليه.

وإن كان الشيخ لا يحفظ ما يقرأ عليه، فهذا مما اختلفوا فيه: فرأى بعض أئمة الأصول أن هذا سماعٌ غيرٌ صحيح^(١). والمختار أن ذلك صحيح، وبه عمل معظم الشيوخ وأهل الحديث.

وإذا كان الأصل بيد القارئ، وهو موثوق به ديناً ومعرفةً، فكذلك الحكم فيه، وأولى بالتصحيح.

وأما إذا كان أصله بيد من لا يوثق بامساكه له، ولا يؤمن إهاله لما يقرأ، فسواء كان بيد القارئ أو بيد غيره، في أنه سماعٌ غير مُعتدِّ به إذا كان الشيخ غير حافظ للمقروء عليه؛ والله أعلم.

الثاني: إذا قرأ القارئ على الشيخ قائلاً: أخبرك فلان، أو قلت: أخبرنا فلان، أو نحو ذلك، والشيخ ساكتٌ مُصغٍ إليه، فاهمٌ لذلك غير منكر له، فهذا كافٍ في ذلك^(٢). واشترط بعض الظاهرية وغيرهم إقرار الشيخ نطقاً^(٣)، وبه قطع «الشيخ أبو إسحاق

(١) حكاه القاضي عياض في (الإلماع: ٧٥) عن الإمام الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، إمام الحرمين. ثم قال: «وتردد فيه القاضي ابن الطيب - هو الباقلاني - وأكثر ميله إلى المنع» ونقله العراقي في (التقييد ١٧١) عن عياض.

(٢) في الكفاية: باب ما جاء في إقرار المحدث بما قرئ عليه، وسكوته أو إنكاره (٢٨٠).

(٣) الكفاية: ٢٨١، والإلماع للقاضي عياض: ٧٨

= وفي كتاب «السلفي» الذي سماه (شرط القراءة): هل على التلميذ أن يرى الشيخ صورة سماعه في الجزء، أو يقتصر على إعلامه؟ قال أبو طاهر: «هما سيان، على هذا عهدنا علماءنا عن آخرهم. ولم يزل الحفاظ قديماً وحديثاً يخرجون للشيوخ من الأصول، فتصير تلك الفروع بعد المقابلة أصولاً، وهل كانت الأصول أولاً إلا فروغاً؟»^(١) انتهت «٥٠/و

(١) مثله فيما نقل العراقي عن الحافظ أبي طاهر السلفي (التقييد: ١٧١).

الشيرازي، وأبو الفتح سليم الرازي، وأبونصر بن الصباغ» من الفقهاء الشافعيين. قال «أبو نصر»: «ليس له أن يقول: حدثني، أو: أخبرني. وله أن يعمل بما قرئ عليه، وإذا أراد روايته عنه قال: قرأت عليه، أو قرئ عليه وهو يسمع».

وفي حكاية بعض المصنفين للخلاف في ذلك، أن بعض الظاهرية شرط إقرار الشيخ عند تمام السماع، بأن يقول القارئ للشيخ: هو [٣٨/ظ] كما قرأته عليك؟ فيقول: نعم^(١).

والصحيح أن ذلك غير لازم، وأن سكوت الشيخ على الوجه المذكور نازل منزلة تصريحه بتصديق القارئ اكتفاءً بالقرائن الظاهرة. وهذا مذهب الجماهير من المحدثين والفقهاء وغيرهم؛ والله أعلم^(٢).

الثالث: فيما نرويه عن «الحاكم أبي عبدالله الحافظ» رحمه الله قال: «الذي أختاره في الرواية وعهدت عليه أكثر مشايخي وأئمة عصرى، أن يقول في الذي يأخذه من المحدث لفظاً وليس معه أحد: حدثني فلان. وما يأخذه من المحدث لفظاً ومعه غيره: حدثنا فلان؛ وما قرأ على المحدث بنفسه: أخبرني فلان؛ وما قرئ على المحدث وهو حاضر: أخبرنا فلان»^(٣).

وقد روينا نحو ما ذكره، عن «عبد الله بن وهب، صاحب مالك» رضى الله عنها؛^(٤) وهو حسن رائق.

فإن شك في شيء عنده أنه من قبيل: حدثنا أو أخبرنا، أو من قبيل: حدثني، أو أخبرني؛ لتردده في أنه كان عند التحمل والسماع وحده أو مع غيره، فيحتمل أن نقول: ليقول: «حدثني، أو: أخبرني» لأن عدم غيره هو الأصل. ولكن ذكر «علي بن عبدالله المديني الإمام» عن شيخه «يحيى بن سعيد القطان الإمام»، فيما إذا شك أن الشيخ قال: حدثني فلان، أو قال: حدثنا فلان. أنه يقول: حدثنا. وهذا يقتضى فيما إذا

(٢-١) الكفاية: ٢٨١، ٢٨٢، والإمام: ٧٨.

(٣) علوم الحديث للحاكم، في النوع الثاني والخمسين. وقام قوله: «وما عرض على المحدث فأجاز له روايته شفاهاً، يقول فيه: أنبأني فلان؛ وما كتب إليه المحدث من مدينة ولم يشافهه بالإجازة، يقول: كتب إلى فلان».

(٤) الإمام: ١٢٦-١٢٧، وانظر تقييد العراقي: ١٧٢.

شك في سماع نفسه في مثل ذلك أن يقول: حدثنا^(١). وهو عندي يتوجه بأن "حدثني" أكمل مرتبة، و"حدثنا" أنقص مرتبة، فليقتصر إذا شك على الناقص، لأن عدم الزائد هو الأصل، وهذا لطيف.

ثم وجدت «المحافظ أحمد البيهقي» قد اختار بعد حكاية^(٢) قول القطان، ما قدمته. ثم إن هذا التفصيل من أصله مستحب وليس بواجب، حكاها «الخطيب المحافظ» عن أهل العلم كافة^(٣). فجائز إذا سمع وحده [٣٩/ظ] أن يقول: "حدثنا" أو نحوه، لجواز ذلك للواحد في كلام العرب. وجائز إذا سمع في جماعة أن يقول: "حدثني" لأن المحدث حدثه وحده غير غيره؛ والله أعلم.

الرابع: روينا عن «أبي عبدالله أحمد بن حنبل» رضى الله عنه، أنه قال: اتبع لفظ الشيخ في قوله: حدثنا، وحدثني، وسمعت، وأخبرنا؛ ولا تعدّه^(٤).

قال الشيخ أبواه الله: ليس لك فيما تجده في الكتب المؤلفة من روايات من تقدمك، أن تبدل في نفس الكتاب ما قيل فيه: "أخبرنا" بـ"حدثنا" ونحو ذلك، وإن كان في إقامة أحدهما مقام الآخر خلاف وتفصيل سبق؛ لاحتمال أن يكون من قال ذلك ممن لا يرى التسوية بينهما. ولو وجدت من ذلك إسناداً عرفت من مذهب رجاله التسوية بينهما، فإقامتك أحدهما مقام الآخر من باب تجويز الرواية بالمعنى. وذلك وإن كان فيه خلاف معروف، فالذي نراه الامتناع من إجراء مثله في إبدال ما وضع في الكتب المصنفة والمجامع المجموعة، على ما سنذكره إن شاء الله تعالى. وما ذكره «الخطيب أبو بكر» (في كفايته)^(٥)، من إجراء ذلك الخلاف في هذا، فمحمول عندنا على ما يسمعه الطالب من لفظ المحدث غير موضوع في كتاب مؤلف؛ والله أعلم.

(١) انظر تقييد العراقي: ١٧٢. (٢) في (ص): [في بعض حكايته].

(٣) كفاية الخطيب: باب القول فيمن سمع حديثاً وحده، هل يجوز أن يقول في روايته: حدثنا؟ ومن سمع مع جماعة، هل يجوز أن يقول: حدثني؟ (٢٩٤).

(٤) في متن (غ): [ولا تعدوه] وفوقها: ش صح، أى نسخة الشمس ابن جميل. ومثله على هامش ص، ومتن ابن الصلاح في التقييد والإيضاح. والذي في متن ص ز، وهامش غ: [ولا تعدّه].

(٥) في باب ذكر الرواية عن قال: يجب البيان عن السماع كيف كان (ص ٢٩٩) وباب ذكر الرواية عن أجاز أن يقال في أحاديث العرض: حدثنا، ولا يفرق بين: سمعت، وحدثنا، وأخبرنا (٣٠٥).

الخامس: اختلف أهل العلم في صحة سماع مَنْ يَنْسُخُ وقتَ القراءة: فوردَ عن «الإمام إبراهيم الحري، وأبي أحمد بن عدى الحافظ،^(١) والأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني الفقيه الأصولي» وغيرهم، نفى ذلك. وروينا عن «أبي بكر أحمد بن إسحاق الصبغى^(٢) أحد أئمة الشافعيين بخراسان، أنه سُئل عن يكتب في السماع، فقال: "يقول: حضرت، ولا يقل: حدثنا، ولا: أخبرنا».

وورد عن «موسى بن هارون الحمالي» تجويز ذلك. وعن «أبي حاتم الرازي» قال: كتبتُ عند «عارم»^(٣) وهو يقرأ، [٣٩/ظ] وكتبتُ عند «عمرو بن مرزوق» وهو يقرأ^(٤). وعن «عبد الله بن المبارك» أنه قرئ عليه وهو ينسخ شيئاً آخر غير ما يُقرأ. ولا فرق بين النسخ من السامع والنسخ من المسمع.

قال الشيخ أبقاه الله: وخيرٌ من هذا الإطلاق، التفصيل، فنقول: لا يصحُّ السماعُ إذا كان النسخُ بحيث يمتنع معه فهمُ الناسخ لما يُقرأ، حتى يكون الواصلُ إلى سَمْعِهِ كأنه صوتٌ غفل؛ ويصحُّ إذا كان بحيث لا يمتنع معه الفهم، كمثل ما روينا عن «الحافظ العالم أبي الحسن الدارقطني» أنه "حضر في حديثه مجلس «إسماعيل الصفار» فجلس ينسخ جزءاً كان معه وإسماعيل يملئ، فقال له بعضُ الحاضرين: لا يصحُّ سماعك وأنت

(١) في الكفاية، بإسناد الخطيب إلى الإمام الحري والحافظ ابن عدى (٦٦ باب ما جاء في سماع من كان ينسخ وقت القراءة).

(٢) على هامش ص: [قال المؤلف: الصبغى بكسر الصاد المهملة والغين المعجمة والله أعلم]. وعلى هامش (غ): [الصبغى بكسر الصاد، نُسب إلى بيع الصبغ. وهو أبو بكر محمد بن عبدالله بن محمد بن الحسين، الفقيه النيسابوري الصبغى، بالصاد المهملة والغين المعجمة. وجدته بخط شيخنا.]

قلت: الذي في متن ابن الصلاح «أبو بكر أحمد بن إسحاق الصبغى» وكذلك هو في كفاية الخطيب (٩٦) قال النووي: أحد أئمة أصحابنا الوجوه البارعين الجامعين بين الحديث والفقه» توفي سنة ٣٤٢هـ (تهذيب الأسماء ١٩٣/١ ت ٢٩٣) وقال الذهبي: شيخ الشافعية بخراسان. (دول الإسلام ١/٢١٢ والعبر وفيات ٣٤٢هـ) ومثله في اللباب (٢/٢٣٤) ومعه في (الصبغى): أبو بكر محمد بن عبدالله بن محمد بن الحسين النيسابوري، -٣٤٤هـ.

(٣) على هامش (غ) حاشية من النسخة الأصل: [قال الشيخ المؤلف رضى الله عنه: اسمه محمد بن الفضل، وعارم لقب سوء وقع على رجل صالح]. ونحوه على هامش (ص) ويأتى «عارم» في النوع الثاني والخمسين (معرفة ألقاب المحدثين).

(٤) أسنده الخطيب عن أبي حاتم الرازي، في (الكفاية: ٦٧).

تنسخ. فقال: فَهَمِي لِلإِمْلَاءِ خِلافُ فَهَمِكَ. ثم قال: تَحْفِظُ كَمْ أَمَلِي الشَّيْخُ مِنْ حَدِيثٍ إِلَى الْآنَ؟ فقال: لا. فقال الدارقطني: أَمَلِي ثِنَايَةَ عَشْرٍ حَدِيثًا، فَعُدَّتْ الْأَحَادِيثُ فَوُجِدَتْ كَمَا قَالَ. ثم قال أبو الحسن: الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ مِنْهَا عَنْ فُلَانٍ عَنْ فُلَانٍ، وَمَتْنُهُ كَذَا، وَالْحَدِيثُ الثَّانِي عَنْ فُلَانٍ عَنْ فُلَانٍ، وَمَتْنُهُ كَذَا...؛ وَلَمْ يَزَلْ يَذْكُرُ أُسَانِيَدَ الْأَحَادِيثِ وَمَتْنَهَا عَلَى تَرْتِيبِهَا فِي الْإِمْلَاءِ حَتَّى أَتَى عَلَى آخِرِهَا، فَتَعَجَّبَ النَّاسُ مِنْهُ“^(١). والله أعلم.

السادس: ما ذكرناه في النسخ من التفصيل، يجري مثله فيها إذا كان الشيخ أو السامع يتحدث، أو كان القارئ خفيف القراءة يُفْرِطُ فِي الْإِسْرَاعِ، أَوْ كَانَ يَهَيِّمُ^(٢) بِحَيْثُ يَخْفَى بَعْضُ الْكَلَامِ، أَوْ كَانَ السَّامِعُ بَعِيدًا عَنِ الْقَارِئِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

ثم، الظاهر أنه يُعْفَى فِي كُلِّ ذَلِكَ عَنِ الْقَدْرِ الْيَسِيرِ، نَحْوَ الْكَلِمَةِ وَالْكَلِمَتَيْنِ. وَسُتَحَبُّ لِلشَّيْخِ أَنْ يَجِيزَ لِجَمِيعِ السَّامِعِينَ رِوَايَةَ جَمِيعِ الْجُزْءِ أَوِ الْكِتَابِ الَّذِي سَمِعُوهُ وَإِنْ جَرَى عَلَى كُلِّهِ اسْمُ السَّامِعِ. وَإِذَا بَدَّلَ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ خَطَّهُ بِذَلِكَ كَتَبَ: أَنَّهُ “سَمِعَ مِنِّي هَذَا الْكِتَابَ، وَأَجَزْتُ لَهُ رِوَايَتَهُ عَنِّي“ أَوْ نَحْوَ هَذَا، كَمَا كَانَ بَعْضُ [٤٠/٤٠] وَالشُّيُوخُ يَفْعَلُ. وَفِيهَا نَرَوِيهِ عَنِ الْفَقِيهِ «أَبِي مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَابٍ، الْفَقِيهِ الْأَنْدَلُسِيِّ» عَنِ أَبِيهِ رَحِمَهُمَا اللَّهُ، أَنَّهُ قَالَ: “لَا غِنَى فِي السَّمَاعِ عَنِ الْإِجَازَةِ، لِأَنَّهُ قَدْ يَغْلُطُ الْقَارِئُ وَيَفْعَلُ الشَّيْخُ، أَوْ يَغْلُطُ الشَّيْخُ إِنْ كَانَ الْقَارِئُ وَيَفْعَلُ السَّامِعُ، فَيَنْجَبِرُ لَهُ مَا فَاتَهُ بِالْإِجَازَةِ“^(٣). هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ تَحْقِيقٌ حَسَنٌ.

وقد روينا عن «صالح بن أحمد بن حنبل» رضى الله عنها، قال: “قلت لأبي: الشيخ يدغم الحرف يعرف أنه كذا وكذا، ولا يفهم عنه، ترى أن يروى ذلك عنه؟ قال: أرجو ألا يضيق هذا“^(٤).

(١) ينصه في رواية الخطيب عن شيخه الأزهرى (تاريخ بغداد، ترجمة الدارقطني).

(٢) الضبط من (غ) وعلى هامشه: [أفرط في الأمر أى جاوز في الحد، وفرط: قصر. (الصحاح). والهينمة: إخفاء الصوت].

وانظر (ما جاء فيمن سمع حديثاً فخفى عليه في وقت السماع حرف منه لإدغام المحدث إياه) في الكفاية: ٦٨ - ٦٩.

(٣) ينصه في (الإلماع: ٩٢) سماع القاضى عياض من شيخه أبى محمد عبدالرحمن بن أبى عبدالله محمد بن عتاب، القرطبي عن أبيه.

(٤) أسنده الخطيب في (الكفاية: ٦٨-٦٩) عن صالح بن أحمد بن حنبل.

وبلغنا عن «خلف بن سالم^(١) المخرمي» قال: سمعت ابن عيينة يقول: «نا عمرو بن دينار»^(٢) يريد: حدثنا عمرو بن دينار، لكن اقتصر من «حدثنا» على النون والألف. فإذا قيل له، قل: «حدثنا عمرو» قال: لا أقول، لأنني لم أسمع من قوله «حدثنا» ثلاثة أحرف وهي: حدث، لكثرة الزحام^(٣).

قال الشيخ أبقاه الله: قد كان كثير من أكابر المحدثين يعظم الجمع في مجالسهم جداً، حتى ربما بلغ ألوفاً مؤلفة، ويبلغهم عنهم المستملون، فيكتبون عنهم بواسطة تبليغ المستملين، فأجاز غير واحد لهم رواية ذلك عن المملي. روينا عن «الأعمش» رضي الله عنه، قال: «كنا نجلس إلى إبراهيم فتتسع الحلقة، فربما يحدث بالحديث فلا يسمعه من تتحى عنه، فيسأل بعضهم بعضاً عما قال، ثم يروونه وما سمعوه منه»^(٤) وعن «حماد بن زيد» أنه سأله رجل في مثل ذلك، فقال: «يا أبا إسماعيل كيف قلت؟ فقال: استفهم من

(١) على هامش (غ) من نسخة: [ابن صالح] والصحيح: ابن سالم كما في المتن وسائر النسخ. والمخرمي: نسبة إلى المخرم، محلة ببغداد نسب إليها أبو محمد خلف بن سالم (اللباب ١٧٨/٣) والضبط منه.
(٢) حكاة الخطيب في الكفاية (٦٩) ووقع في طبعة الهند [ثنا عمرو بن دينار] وليس السياق. وعلى هامش (غ) حاشية، من النسخة الأصل عن المؤلف:

[ولقد تسامح الناس في هذه الأعصار، فيستعجل القراءة استعجالاً يمنع من إدراك حروف كثيرة. وهذا عندنا شديد، لأن عمدة الرواية الصدق ومطابقة ما يخبر به للواقع. وإذا قال السامع على هذا الوجه: قرأه على فلان وأنا أسمع، أو: أنا فلان قراءة عليه وأنا أسمع؛ فهذا إخبار غير مطابق، فيكون كذباً. وما قيل في هذا من أنه يدخل في الإجازة المقرونة بالسماع ويكون ذلك رواية لبعض الألفاظ بالإجازة من غير بيان؛ هذا تسامح لا أرضاء، لما أشرنا إليه من بُعد لفظ الإجازة عن معنى الإخبار، بل ها هنا أمر آخر، وهو دلالة اللفظ على أنه سمع جميع ما يرويه من الشيخ. ولم يكن المتقدمون على مثل هذا التساهل. هذا «أبو عبد الرحمن النسائي» يقول فيما لا يحصى من المواضع في كتابه: «وذكر كلمة معناها كذا وكذا» والذي أراه في مثل هذا أن يستقرى الشيخ برواية جميع الجزء. فإذا وقع مثل هذا في السماع أطلق الراوي الإخبار قائلاً: أنا فلان، من غير أن يقول: قرأه عليه. لأننا قد بينا أن الإخبار الجملي في هذا، كاف لمطابقة الواقع، وكونه على قانون الصدق. غاية ما في الباب أن يكون بعض تلك الألفاظ التي لم يسمعها داخلة في هذا الإخبار الجملي، وذلك صدق؛ وإنما كرهنا ذلك فيما إذا لم يسمع الجزء أصلاً، لمخالفته العادة، أو لكونه قد يوقع تهمة إذا علم أنه لم يسمع الجزء من الشيخ، وهذا معدوم في هذه الصورة، لاسيما إذا أثبت السماع بغير خطه. وانتفت الريبة من كل وجه.

(٣-٤) أسندها الخطيب في الكفاية: عن الأعمش (ص ٧٢) وحماد بن زيد (٧١) وابن عيينة (٧٢) باب

ما جاء في استفهام الكلمة من غير الراوي كالمستمل ونحوه.

يُليكَ»^(١)، وعن «ابن عيينة» أن أبا مسلم المستملي قال له: «إن الناس كثيرٌ لا يسمعون. قال: تسمع أنت؟ قال: نعم، قال: فأسمعهم»^(٢).

وأبى آخرون ذلك. روينا عن «خلف بن تميم» قال: سمعتُ من سفيان الثوري عشرةَ آلافِ حديثٍ أو نحوها، فكنت أستفهمُ جليسي، فقلت لزائدة، فقال لي: «لا تُحدِّث منها إلا [٤٠/ظ] بما تحفظُ بقلبك وسمعِ أذنك» قال: فألقيتها^(٣).

وعن «أبي نُعيم» أنه كان يرى فيما سقط عنه من الحرف الواحد والاسم مما سمعه من سفيان والأعمش، واستفهمه من أصحابه، أن يرويه عن أصحابه، لا يرى غير ذلك واسعاً له^(٤).

قال الشيخ أبقاه الله: الأولُ تساهلٌ بعيد. وقد روينا عن «أبي عبد الله ابن منده الحافظِ الأصبهاني» أنه قال لواحدٍ من أصحابه: «يا فلان، يكفيك من السماعِ شمه». وهذا إما متأولٌ أو متروكٌ على قائله. ثم وجدتُ عن عبد الغني بن سعيد الحافظ، عن حمزة بن محمد الحافظِ بإسناده، عن عبد الرحمن بن مهدي، أنه قال: «يكفيك من الحديث شمه» قال عبد الغني: «قال لنا حمزة: يعني إذا سئلَ عن أولِ شيءٍ عرفه، وليس يعني التسهّل في السماع» والله أعلم^(٥).

السابع: يصحُّ السماعُ ممن هو وراءَ حجاب، إذا عُرفَ صوته فيما إذا حدّث بلفظه، وإذا عُرفَ حضوره بسمعٍ منه فيما إذا قرئ عليه. وينبغي أن يجوزَ الاعتمادُ في معرفة صوته وحضوره على خبرٍ من يوثقُ به. وقد كانوا يسمعون من «عائشة» وغيرها من نِّسبِ رسولِ الله ﷺ من وراءِ حجاب، ويروونه عنهن اعتماداً على الصوت. واحتجَّ «عبد الغني بن سعيد الحافظ» في ذلك بقوله ﷺ: «إن بلالا ينادي بليلٍ، فكلوا واشربوا

(١-٢) الخطيب في الباب، بأسانيدِهِ إليهم.

(٣) أسنده الرامهرمزي في المحدث الفاصل (٦٠١ ف ٨٦٧) والخطيب في الكفاية (٧٠) من طريق

الرامهرمزي.

(٤) الخطيب في الكفاية (٧٣).

(٥) انظر تقييد العراقي: ١٧٦-١٧٨.

حتى ينادى ابن أم مكتوم^(١). وروى بإسناده عن «شعبة» أنه قال: «إذا حدثك المحدث فلم تر وجهه فلا ترو عنه، فلعله شيطان قد تصور في صورته يقول: حدثنا، وأخبرنا» والله أعلم.

الثامن: من سمع من شيخ حديثاً ثم قال له: «لا تروه عنى، أو: لا آذن لك في روايته عنى، أو قال: لست أخبرك به، أو: رجعت عن إخباري إياك به فلا تروه عنى» غير مسند ذلك [٤١/و] إلى أنه أخطأ فيه أو شك فيه ونحو ذلك، بل منعه من روايته عنه مع جزمه بأنه حديثه، فذلك غير مبطل لساعه، ولا مانع له من روايته عنه. وسأل «الحافظ أبو سعيد بن عليك النيسابوري»^(٢) الأستاذ أبا إسحاق الإسفراييني،^(٣) رحمهما الله، عن محدث خص بالسماع قومًا، فجاء غيرهم وسمع منه من غير علم المحدث به، هل يجوز له رواية ذلك عنه؟ فأجاب بأنه يجوز، ولو قال المحدث: «إني أخبركم ولا أخبر فلاناً» لم يضره. والله أعلم^(٤).

* * *

القسم الثالث من أقسام طرق نقل الحديث وتحمله: الإجازة
وهي متنوعة أنواعاً

أولها: أن يُجيزَ لمعين في معين، مثل أن يقول: «أجزت لك الكتاب الفلاني، أو: ما اشتملت عليه فهرستي هذه» فهذا أعلى أنواع الإجازة المجردة عن المناولة. وزعم

(١) بلفظ البخارى في كتاب الأذان، باب أذان الأعمى إذا كان هناك من يخبره. وبلفظ «إن بلالا يؤذن بليل» في صحيح مسلم، ك الصيام، باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر. وانظر (فتح البارى ٦٧/٢) ومعه الحديث في النوع ٢٢ مما يلى، فانظره.

(٢) في (غ): [أبوسعدين عليك] وقع في طبعة العراقيه: أبوسعيد [بن غليك] بالعين المعجمة والباء، قلباً. وفي سير النبلاء (١١٣/١١): عبدالرحمن بن الحسين بن عليك النيسابورى أبوسعيد: محدث حافظ جمع وصف، وتوفى سنة ٤٣١هـ. وهو من أبناء السبعين. والذي في الإكمال للأمير (باب عليل وعليك): «أبوسعيد عبدالرحمن وابنه شيخنا أبو القاسم على بن عبدالرحمن» واستوفى ابن نقطة ضبط ابن عليك، أبى سعيد عبد الرحمن بن الحسن بن عليك الرازى، فى المستدرک على الإكمال (هامش ٢٦٢/٦) فانظره.

(٣) فى النسخ: الأسفرائينى، مهموزاً. بالفتح - قلباً - والضبط: بكسر الألف وسكون السين المهملة وفتح الفاء والراء وكسر الياء، نسبة إلى إسفرين، بليدة قرب نيسابور، من (اللباب ٥٥/١). وانظر فصل الإذن فى الرواية، فى (الكفاية: ٢٨٢).

(٤) على هامش (غ): [بلغ السماع بقراءتى فى المجلس الثانى على شيخنا عز القضاة ابن المنير وسمعه أبو محمد عبد الله بن أبى القاسم بن رستم، وأبو البركات محمد، أخى، وكتبه محمد بن محمد الفاسى].

بعضهم أنه لا خلاف في جوازها ولا خالف فيها أهل الظاهر، وإنما خلافهم في غير هذا النوع. وزاد «القاضي أبو الوليد الباجي المالكي» فأطلق تَفَنَى الخلاف وقال: «لا خلاف في جواز الرواية بالإجازة من سلف هذه الأمة وخلفها». وأدعى الإجماع من غير تفصيل، وحكى الخلاف في العمل بها؛^(١) والله أعلم.

قال الشيخ أبقاء الله: هذا باطل، فقد خالف في جواز الرواية بالإجازة جماعات من أهل الحديث والفقهاء والأصوليين، وذلك إحدى الروايتين عن «الشافعي» رضي الله عنه؛ روى عن صاحبه «الربيع بن سليمان» قال: كان الشافعي لا يرى الإجازة في الحديث. قال الربيع: أنا أخالف الشافعي في هذا*.

وقد قال بإبطالها جماعة من الشافعيين، منهم [٤١/ظ] القاضيان «حسين بن محمد المرورودي»^(٢) وأبو الحسن الماوردي - وبه قطع الماوردي في كتابه (الحاوي) وعزاه إلى مذهب الشافعي - وقالوا جميعاً: لو جازت الإجازة لبطلت الرحلة.

(١) الإلماح للقاضي عياض: ٨٩ وانظر معه الكفاية (٣١٧) أبواب الإجازة.

(٢) على هامش (غ): [المرو الرودي] وفي الباب: نسبة إلى مرو الروذ، من أشهر مدن خراسان، وأما المروروي فنسبة إلى مرو الشاهجان، بينها وبين مرو الروذ أربعون فرسخاً (٣/١٩٨، ١٩٩) والقاضي حسين، بن محمد بن أحمد، أبو علي المرورودي، شيخ الشافعية بخراسان، مشهور باسم «القاضي حسين» ت سنة ٤٦٢ هـ تهذيب النووي ١/١٦٤.

وفي بلدان ياقوت: نسبة إلى «مروذ، بالفتح ثم التشديد والضم وسكون الواو وذال معجمة، وهو مدغم من: مرو الروذ، هكذا يتلفظ به جميع أهل خراسان».

* المحاسن:

«فائدة: قد فعلها «الشافعي» للكرائيسي حين أراد أن يقرأ كتب الشافعي عليه، فأتى الشافعي فقال: «خذ كتب الزعفراني فانسخها فقد أجزتها لك» فأخذها إجازة - أسنده «الرامهرمزي»^(١) انتهت، ٥١/و

(١) في المحدث الفاصل (٤٤٨ ف ٥٣٢) بإسناده إلى أبي علي الكرائيسي: الحسين بن علي بن يزيد البغدادي، وهو الزعفراني أبو علي الحسن بن محمد بن الصباح، من أثبت رواة القديم عن الإمام الشافعي (تهذيب النووي الترجمتان: ٤٨٦، ٤٦٥).

وَرَوَى أَيْضًا هَذَا الْكَلَامُ عَنْ «شُعْبَةَ» وَغَيْرِهِ^(١).

وَمَنْ أَبْطَلَهَا مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ: «الْإِمَامُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْحَاقَ الْحَرَبِيُّ»^(٢) وَأَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَصْبَهَانِي الْمَلْقَبُ بِأَبِي الشَّيْخِ^(٣)، وَالْحَافِظُ أَبُو نَصْرٍ الْوَالِئِيُّ السَّجَزِيُّ». وَحَكَى «أَبُو نَصْرٍ» فَسَادَهَا عَنْ بَعْضِ مَنْ لَقِيَهُ. قَالَ أَبُو نَصْرٍ: وَسَمِعْتُ جَمَاعَةً مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُونَ: «قَوْلُ الْمُحَدِّثِ: قَدْ أَجْزَتْ لَكَ أَنْ تَرَوَى عَنِّي؛ تَقْدِيرُهُ: أَجْزَتْ لَكَ مَا لَا يَجُوزُ فِي الشَّرْعِ، لِأَنَّ الشَّرْعَ لَا يَبِيحُ رَوَايَةَ مَا لَمْ يَسْمَعْ»

قَالَ الشَّيْخُ أَبَقَاهُ اللَّهُ: وَيُسَبِّهُ هَذَا مَا حَكَاهُ «أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ ثَابِتِ الْخُجَنْدِيُّ»^(٤) أَحَدٌ مِنْ أَبْطَلِ الْإِجَازَةِ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ، عَنْ «أَبِي طَاهِرِ الدَّبَّاسِ» أَحَدِ أُمَّةِ الْحَنْفِيَّةِ، قَالَ: «مَنْ قَالَ لِعَاصِمِهِ: أَجْزَتْ لَكَ أَنْ تَرَوَى عَنِّي مَا لَمْ تَسْمَعْ؛ فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: أَجْزَتْ لَكَ أَنْ تَكْذِبَ عَلَيَّ»^(٥).

ثُمَّ إِنَّ الَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الْعَمَلُ، وَقَالَ بِهِ جَاهِئِرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ^(٦) وَغَيْرِهِمْ: الْقَوْلُ بِتَجْوِيزِ الْإِجَازَةِ وَإِبَاحَةِ الرِّوَايَةِ بِهَا. وَفِي الْاِحْتِجَاجِ لِذَلِكَ غَمُوضٌ. وَيَتَّجِهُ أَنْ نَقُولَ: إِذَا أَجَازَ لَهُ أَنْ يَرَوِيَ عَنْهُ مَرَوِيَاتِهِ وَقَدْ أَخْبَرَهُ بِهَا جَمَلَةً فَهُوَ كَمَا لَوْ أَخْبَرَهُ تَفْصِيلًا، وَإِخْبَارُهُ بِهَا غَيْرٌ مُتَوَقِّفٌ عَلَى التَّصْرِيحِ نَظْقًا كَمَا فِي الْقِرَاءَةِ عَلَى الشَّيْخِ كَمَا سَبَقَ، وَإِنَّمَا الْغَرَضُ حُصُولُ الْإِفْهَامِ وَالْفَهْمِ، وَذَلِكَ يَحْصُلُ بِالْإِجَازَةِ الْمَفْهُمَةِ؛ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ثُمَّ إِنَّهُ كَمَا تَجُوزُ الرِّوَايَةُ بِالْإِجَازَةِ، يَجِبُ الْعَمَلُ بِالْمَرْوِيِّ بِهَا، خِلَافًا لِمَنْ قَالَ مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ وَمَنْ تَابَعَهُمْ: أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ وَأَنَّهُ جَارٍ مَجْرَى الْمُرْسَلِ. وَهَذَا بَاطِلٌ لِأَنَّهُ لَيْسَ

(١-٢) أَسْنَدُهُ الْخَطِيبُ فِي الْكِفَايَةِ (٣١٥) عَنْ شُعْبَةَ، وَعَنْ الْإِمَامِ الْحَرَبِيِّ.

(٣) وَأَسْنَدُهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْأَصْبَهَانِيُّ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، أَبُو الشَّيْخِ، إِلَى عَطَاءِ (الْكِفَايَةِ ٣١٣) قَالَ: الْعِلْمُ سَاعٌ. وَإِلَى أَبِي زُرْعَةَ، وَسُئِلَ عَنْ إِجَازَةِ الْحَدِيثِ وَالْكَتْبِ فَقَالَ: «مَا رَأَيْتُ أَحَدًا يَفْعَلُهُ، فَإِنْ تَسَاهَلْنَا فِي هَذَا يَذْهَبَ الْعِلْمُ وَلَمْ يَكُنْ لِلطَّلَبِ مَعْنَى، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ مَذْهَبِ أَهْلِ الْعِلْمِ» (الْكِفَايَةِ ٣١٥).

(٤) عَلَى هَامِشِ (غ): [الْخُجَنْدِيُّ: بَضَمَ الْهَاءَ الْمَعْجَمَةَ وَفَتَحَ الْجِيمَ وَسَكُونِ التَّوْنِ ثُمَّ دَالِ مَهْمَلَةَ، نِسْبَةً إِلَى «خُجَنْدَةَ»: مَدِينَةٍ كَبِيرَةٍ عَلَى طَرَفِ سِيحُونَ. كَذَا وَجَدْتَهُ بِخَطِّ شَيْخِنَا أَبِي بَكْرٍ فَنَقَلْتَهُ]

وَهُوَ الضَّبْطُ فِي (الْبَابِ ٤٢٤/١).

(٥) فِي تَقْيِيدِ الْعِرَاقِيِّ: ١٨١.

(٦) فِي (ص): [جَاهِئِرُ أَهْلِ الْحَدِيثِ]. وَمَاهِنَا مِنْ (غ، ع).

في الإجازة ما يقدح في اتصال المنقول بها وفي الثقة به: * [٤٢/و] والله أعلم^(١).

(١) على هامش (غ): بلغت المقابلة على أصل الشيخ. ثم بلغ مقابلة عليه ثانية.

* المحاسن:

«فائدة: ذكر «ابن حزم» مخالفته في العمل وفي جواز الرواية، فقال في كتابه (الإحكام)^(١): «وأما الإجازة التي يستعملها الناس فباطل، ولا يجوز لأحد أن يخبر بالكذب، ومن قال لآخر: أرو عنى جميع روايتي، أو يخبره بها ديواناً ديواناً وإسناداً إسناداً، فقد أباح له الكذب.»^(١) [قال]: ولم تأت الإجازة عن سيدنا رسول الله ﷺ، ولا عن أصحابه [رضى الله عنهم] ولا عن التابعين، ولا [عن أحد من] أتباع التابعين، فحسبك بدعة بما هذه صفتها.»^(٢) وما ذكره «ابن حزم» قد سبق نقله عن جماعة. وفي (القنية) من كتب الحنفية: «إذا أعطاه المحدث الكتاب، وأجاز له ما فيه، ولم يسمع ذلك منه ولم يعرفه، فعند «أبي حنيفة، ومحمد» لا يجوز روايته» وهذا يدل على منع الإجازة المقرونة بالمناولة وسيأتي الكلام عليها. و«ابن حزم» إن كان كلامه المتقدم، في الإجازة المقرونة بالمناولة وغيرها، رد عليه قوله: «إنها لم يقل بها أحد من التابعين».. الخ، فسننقل ذلك في المناولة عن جماعة من التابعين، وجاء عن «أنس» ما يشعر بها، ففي (معجم البغوى الكبير) عن يزيد الرقاشي قال: «كنا إذا أكثرنا على أنس بن مالك أننا بمخال له فألقاها إلينا وقال: هذه أحاديث سمعتها من رسول الله ﷺ وكتبتها وعرضتها». وفي (المحدث الفاصل، للرامهرمزي) في (باب القول في الإجازة والمناولة) أسند إلى «الحسن» أنه كان لا يرى بأساً أن يدفع المحدث كتابه ويقول: أرو عنى جميع ما فيه؛ يسعه أن يقول: حدثني فلان عن فلان^(٣).

وإن كان كلام «ابن حزم» في الإجازة الخالية عن المناولة، فلا يناسب تعليقه، إذ لا فرق بينهما. وما نقل [ابن الصلاح] عن قال من الظاهرية: إن العمل بالإجازة لا يجب ويجرى مجرى المرسل؛ يقتضى ذلك منع العمل دون التحديث. وقد نقل عن «الأوزاعي» عكس ذلك، ففي (كتاب الرامهرمزي) قال «الأوزاعي» في كتب =

(١ - ٢) ابن حزم: (الإحكام، فصل في صفة الرواية) ١٤٧/٢، ١٤٨ والمقابلة عليه.

(٣) المحدث الفاصل (٤٣٥ ف ٤٩٨).

النوع الثاني من أنواع الإجازة:

أن يبيِّنَ لمعيَّن في غير مُعيَّن، مثل أن يقول: "أجزتُ لك، أو لكم، جميعَ مسموعاتي، أو جميعَ مروياتي" وما أشبه ذلك. فالخلافُ في هذا النوع أقوى وأكثر. والجمهورُ من العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم على تجويزِ الروايةِ بها أيضاً، وعلى إيجابِ العملِ بما رُوِيَ بها بشرطه؛ والله أعلم.

النوع الثالث من أنواع الإجازة:

أن يبيِّنَ لغير مُعيَّن بوصفِ العموم، مثل أن يقول: أجزتُ للمسلمين، أو: أجزتُ لكلِّ أحدٍ، أو: أجزتُ لمن أدركَ زمانِي؛ وما أشبه ذلك. فهذا نوعٌ تكلم فيه المتأخرون ممن جوز أصلَ الإجازة، واختلفوا في جوازه: فإن كان ذلك مقيداً بوصفٍ حاصرٍ أو نحوه، فهو إلى

= الأمانة، يعنى المناولة: يعمل به ولا يحدث به^(١). وعن «الأوزاعي» في ذلك رواياتٌ ذكرها «الرامهرمزي» منها: أنه قال لعمرو بن أبي سلمة لما سأله عن المناولة: أقول فيها حدثنا؟ قال: إن كنتُ حدثتكَ فقل. قال: أقول فيها أخبرنا؟ قال: لا. قلت: فكيف أقول؟ قال، قل: قال أبو عمرو، وعن أبي عمرو.^(٢)

وعلى هذا ينبغي أن يُحملَ قوله فيما تقدم: ولا يحدث به، أى بصيغة التحديث. ويدل على هذا روايةٌ أخرى عن «الأوزاعي» قال عمر بن عبد الواحد: دفع إلى «الأوزاعي» كتاباً بعد ما نظر فيه، فقال: اروه عنى^(٣). وعن «الأوزاعي»: دفع إلى يحيى بن أبي كثير صحيفةً فقال: اروها عنى.^(٤)

وفي بعض هذه السياقة ما له تعلقٌ بالقول في عبارة الراوى بطريق المناولة والإجازة، وسيأتى ذلك مُستوفى، وإنما سُقتنا ذلك لما حكينا عنه: "يعمل به ولا يحدث به". فاحتجنا إلى تأويله بما نقل عنه. انتهت «٥١/و ظ

(١-٢) المحدث الفاضل: (٥٠٣/٤٣٧، ٥٠٢/٤٣٦) على التوالي.

(٣) أسنده الرامهرمزي عن عمر بن عبد الواحد (المحدث الفاضل ٥٠٤/٤٣٧) والخطيب في (الكفاية:

٣٢٢) باب ذكر بعض أخبار من كان يقول بالإجازة ويستعملها.

(٤) أسنده الرامهرمزي عن أبي عمرو الأوزاعي، في (المحدث: ٤٣٧ ف ٥٠٥).

الجواز أقرب. ومن جَوَّز ذلك كلُّه «الخطيبُ الحافظ أبو بكر»^(١). وروينا عن «أبي عبد الله ابنِ منْده الحافظ» أنه قال: «أجزتُ لمن قال لا إله إلا الله». وجَوَّز «القاضي أبو الطَّيِّب الطبري» أحدُ الفقهاء المحققين- فيما حكاه عنه الخطيبُ^(٢)- الإجازةَ لجميع المسلمين مَنْ كان منهم موجوداً عند الإجازة. وأجاز «أبو محمد ابنُ سعيد» أحدَ الجِلَّةِ من شيوخ الأندلس، لكلِّ مَنْ دخل قرطبة من طلبة العلم^(٣). ووافقهُ على جواز ذلك جماعة منهم: «أبو عبد الله بنُ عتَّاب» رضى الله عنهم. وأنبأني مَنْ سأل «الحازميَّ أبا بكر» عن الإجازة العامة هذه، فكان من جوابه، أن من أدركه من الحُفَّاظ، نحو «أبي العلاء الحافظ» وغيره، [٤٢/ظ] كانوا يميلون إلى الجواز. والله أعلم.

قال المُملَى أبقاه الله: ولم نَرَ ولم نسمع عن أحدٍ ممن يُقْتَدَى به، أنه استعمل هذه الإجازةَ فروى بها، ولا عن الشرذمة المستأخرة^(٤) الذين سوَّغوها. والإجازةُ في أصلها ضعف، وتزداد بهذا التوسع والاسترسال ضعفاً كثيراً لا ينبغي احتمالُه، * والله أعلم.

(١-٢) الكفاية: ٣١٦، ٣٢٥ من باب (الكلام في الإجازة وأحكامها وتصحيح العمل بها) والإلماع: ٩٨.
(٣) القاضي عياض بسنده إلى أبي عبد الله بن عتاب، عن أبي محمد عبد الله بن سعيد الشنتجالي (الإلماع: ٩٩) توفي أبو محمد ابن سعيد بقرطبة سنة ٤٣٦هـ (الصلة لابن بشكوال ١/٢٦٣).
(٤) من (ع) ومتن (غ، ص) وعلى هامشها: [التأخرة] خ.

* المحاسن:

«فائدة: قال «النوى»: «الظاهرُ من كلام مَنْ صحَّحها، جوازُ الرواية بها، وهذا مقتضى صحتها، وأى فائدة لها غير الرواية؟»^(١) وما قاله «النوى» لا ينافي ما ذكره «ابن الصلاح». ومرادُ ابن الصلاح أنه لم يجد وقوعها؛ وقد وقعت ولم يبلغ ابن الصلاح. فقد حكى «ابن تامتيت» أن الحافظ المنذرى نذب الناس إلى قراءة البخارى على أبي العباس ابن تامتيت بالإجازة العامة^(٢)، فسمعه عليه خلقٌ كبير. وحكى =

(١) في التقريب (٢٣/٢) بلفظ: وهذا يقتضى صحتها.

(٢) أبو العباس ابن تامتيت، أحمد بن محمد بن الحسن اللواتي الفاسى نزيل القاهرة (ت ٦٥٧هـ) روى البخارى بالإجازة العامة عن أبي الوقت السجزي عبد الأول بن عيسى الهروى، انتهت إليه رئاسة الحديث وعلو الإسناد (٤٥٨-٥٥٣هـ).

النوع الرابع، من أنواع الإجازة:

الإجازة للمجهول أو بالمجهول.

وتتشبثُ بذيلها الإجازةُ المعلقةُ بالشرط: وذلك مثل أن يقول: «أجزتُ لمحمد بن

= «ابنُ دحية» أن الحافظُ السلفي حدث عن «ابن خيرون» بها، وابنُ دحية حدث بها في تصانيفه عن «أبي الوقت، والسلفي». و «أبو الحسن الشيباني القفطي» حدث في كتابه (تاريخ النحاة) عن السلفي بها. وقد جمع «أبو جعفر البغدادي»^(١) كتاباً، فيه ذكْرُ مَنْ جَوَّزَهَا وكتب بها، فمن جملته أن «أبا طاهر» كتب بها، وحدث بها «ابنُ أبي المعمر» في كتابه (علوم الحديث) عن السلفي، ولعل جميع ذلك لم يبلغ «ابن الصلاح».

واستعملها من المتأخرين: الحجَّارُ، والشيخ شرف الدين الدمياطي حدث بها عن المؤيد الطوسي، وحدث عبدُ الباري الصعدي بمشيخة الصفراوي عنه، بها. وما قيل من أن أصل الإجازة العامة ما ذكره «ابنُ سعد» في (الطبقات):^(٢) «تَنَا عَفَان، تَنَا حَمَاد، تَنَا عَلِي بن زيد بن جدعان عن أبي رافع، أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه لما احتضِر قال: مَنْ أدرك وفاتي من سبى العرب فهو حُرٌّ من مالِ الله» ليس فيه دلالة، لأن العتق النافذ لا يحتاج إلى ضبطٍ وتحديثٍ وعمل، بخلاف الإجازة، ففيها تحديثٌ وعمل وضبطٌ، فلا يصح أن يكون ذلك دليلاً لهذا، ولو جُعِلَ دليلاً ما صح من قول النبي ﷺ: «بَلِّغُوا عَنِّي». ^(٣) الحديث، لكان له وجهٌ قوى. انتهت «٥٢/و.ظ.

(١) في تقييد العراقي: «أبو جعفر محمد بن الحسين بن أبي البدر، الكاتب البغدادي، في جزء كبير رتب أسماهم فيه على حروف المعجم لكثرتهم» (١٨٣) وهو في كشف الظنون (١٠/١) كتاب (الإجازة العامة) لأبي جعفر البغدادي محمد بن الحسين بن أبي البدر.

(٢) في طبقات ابن سعد، وذكر استخلاف عمر رحمه الله: «أخبرنا عفان بن مسلم، أخبرنا حماد بن سلمة، عن علي بن زيد بن جدعان عن أبي رافع..» فذكره. (٣/٣٤٢ ط بيروت)

(٣) «بَلِّغُوا عَنِّي» الحديث بطوله، أخرجه البخاري في كتاب بدء الخلق، باب ما ذكر عن بني إسرائيل. وانظر (فتح الباري ٦/١٣١٩) وتام الحديث: «بَلِّغُوا عَنِّي ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» وأخرجه الترمذي في جامعه ١١١/٢ وقال: حسن صحيح، والخطيب في (شرف أصحاب الحديث ١٣-١٥) من حديث عبد الله بن عمرو، من عدة طرق، ومن حديث أبي هريرة. وهما في مسند أحمد. وأخرج ابن عبد البر طرفه الأول في (جامع بيان العلم ٤٠/٢) من حديث عبدالله بن عمرو، رضى الله عنهم جميعاً.

خالد الدمشقي، وفي وقته ذلك جماعة مشتركون في هذا الاسم والنسب، ثم لا يعين المجاز له منهم. أو يقول: "أجزتُ فلان أن يروى عنى كتابُ السنن" وهو يروى جماعة من كتب السنن المعروفة بذلك، لا يعين. فهذه إجازة فاسدة لا فائدة لها. وليس من هذا القبيل ما إذا أجاز لجماعة مُسمَّين معيَّنين بأنسابهم، والمجيز جاهلٌ بأعيانهم غيرُ عارفٍ بهم، فهذا غيرُ قادح. كما لا يقدحُ عدمُ معرفته به إذا حضر شخصه في السماع منه؛ والله أعلم.

وإن أجاز للمسمَّين المنتسبين في الاستجازة، ولم يعرفهم بأعيانهم ولا بأنسابهم، ولم يعرف عددهم ولم يتصفح أسماءهم واحداً فواحداً، فينبغي أن يصحَّ ذلك أيضاً، كما يصحُّ سماعُ مَنْ حضر مجلسه للسماع منه، وإن لم يعرفهم أصلاً ولم يعرف عددهم، ولا تصفح أشخاصهم واحداً واحداً.

وإذا قال: "أجزتُ لمن يشاء فلان" أو نحو ذلك، فهذا فيه جهالةٌ وتعليقٌ بشرطٍ، فالظاهرُ أنه لا يصح. وبذلك أفتى «القاضي أبو الطيب الطبري الشافعي» إذ سأله «الخطيبُ الحافظ» عن ذلك، وعلَّل بأنه إجازةٌ لمجهولٍ، فهو كقولهِ: "أجزتُ لبعض الناس" من غير تعيين. وقد يُعلَّل ذلك أيضاً بما فيها من التعليق بالشرط، فإن ما يُفسَّر بالجهالة يُفسَّر بالتعليق، [٤٣/و] على ما عرِّف عند قوم. وحكى «الخطيب» عن أبي يعلى بن الفراء الحنبلي، وأبي الفضل بن عمرو المالكى: أنها أجازا ذلك. وهؤلاء الثلاثة، كانوا مشايخَ مذاهبهم ببغداد إذ ذاك. وهذه الجهالةُ ترتفع في ثاني الحال عند وجود المشيئة، بخلاف الجهالة الواقعة فيما إذا أجاز لبعض الناس. وإذا قال: "أجزتُ لمن شاء" فهو كما لو قال: "أجزتُ لمن شاء فلان" والله أعلم. بل هذه أكثرُ جهالةٍ وانتشاراً، من حيث إنها معلقةٌ بمشيئةٍ مَنْ لا يحصرُ عددهم، بخلاف تلك.

ثم هذا فيما إذا أجاز لمن شاء الإجازة منه له. فإن أجاز لمن شاء الرواية عنه فهذا أولى بالجواز، من حيث أن مقتضى كلِّ إجازةٍ تفويضُ الرواية بها إلى مشيئةِ المجاز له. فكان هذا، مع كونه بصيغةِ التعليق، تصريحاً بما يقتضيه الإطلاق وحكايةٌ للحال، لا تعليقاً في الحقيقة. ولهذا أجاز بعضُ أئمة الشافعيين في البيع أن يقول: "بعْتُك هذا بكذا إن

شئت“. فيقول: قبلت*.

ووجد بخط «أبي الفتح محمد بن الحسين الأزدي الموصلي الحافظ»: «أجزتُ رواية ذلك لجميع من أحب أن يروى ذلك عنى».

أما إذا قال: «أجزتُ لفلان كذا وكذا إن شاء روايته عنى، أو: لك إن شئت، أو: أحببت، أو: أردت» فالأظهر الأقوى أن ذلك جائز، إذ قد انتفت فيه الجهالة وحقيقة التعليق، ولم يبق سوى صيغته؛ والعلم عند الله تعالى.

النوع الخامس، من أنواع الإجازة:

الإجازة للمعدوم، ولنذكر معها الإجازة للطفل الصغير.

هذا نوع خاض فيه قوم من المتأخرين واختلفوا في جوازه. [٤٣/ظ] ومثاله أن تقول: «أجزتُ لمن يولد لفلان». فإن عطف المعدوم في ذلك على الموجود بأن قال:

* المحاسن:

«فائدة: ما تقدم، فيما إذا أراد من شاء الرواية، وأنه أولى بالجواز: أى مما إذا قال: أجزت لمن شاء فلان؛ أن قوله: لمن شاء، يريد الرواية، لا يحسن تشبيهه بأحد الوجهين، وهو الأصح فيما إذا قال: بعثك هذا بكذا إن شئت، فيقول: قبلت. من جهة أن قوله: بعثك إن شئت؛ ليس تعليقا على ما عليه تفرع من جهة التصريح بمقتضى الإطلاق، فإن المشتري بالخيار: إن شاء قبل وإن شاء لم يقبل، لتوقف تمام البيع على قبوله. وليس كذلك في الإجازة، فلا تتوقف على القبول فيكون قوله: «أجزت لمن شاء الرواية» تعليقا، لأنه قبل مشيئة الرواية لا يكون، وبعد مشيئتها يكون مجازا؛ وحينئذ فلا يصح، لأنه يؤدي إلى تعليق وجهل، وذلك باطل كما تقدم. ونظيره في الوكالة: وكلت في بيع هذه العين من شاء بيعها. وفي الوصايا: وصيت بهذه العين من شاء أن يقبلها. ومثل هذا، إذا بطل في الوصية مع احتياها ما لا يحتمله غيرها، فلأن يبطل فيها نحن فيه أولى. نعم، نظير فرع البيع أن يقول: «أجزتُك إن شئت» على معنى أن تروى إذا شئت، وذلك صحيح، وسيأتي قريبا. ويدل لما قدمنا أنه لو قال: «راجعتك إن شئت» فإنه لا تصح الرجعة. انتهت». ٥٣/وظ

«أجزتُ لفلانٍ ومَنْ يُولدُ له، أو: أجزتُ لك ولوليدك وعقبك ما تناسلوا» كان ذلك أقرب إلى الجواز من الأول. ومثل ذلك أجاز أصحابُ الشافعي في الوقفِ القسمَ الثاني دون الأول.* وقد أجاز أصحابُ مالكٍ وأبي حنيفة - أو مَنْ قال ذلك منهم - في الوقفِ، القسمين كليهما. وفعلَ هذا الثاني في الإجازة من المحدثين المتقدمين «أبو بكر بن أبي داود السجستاني» فإننا روينا عنه أنه سئل الإجازة فقال: «قد أجزتُ لك ولأولادك ولحبَلِ الحبلَةِ» يعنى الذين لم يُولدوا بعد^(١).*

وأما الإجازة للمعدوم ابتداءً من غير عطفٍ على موجود، فقد أجازها «الخطيبُ أبو بكر الحافظ» وذكر أنه سمع «أبا يعلى بن الفراء الحنبلي، وأبا الفضل بن عمرو المالكى» يميزان ذلك. وحكى جواز ذلك أيضاً «أبو نصر ابن الصباغ الفقيه» فقال: «ذهب قوم إلى أنه يجوز أن يُجيز لمن لم يُخلَق». قال: ^(٢) «وهذا إنما ذهب إليه من يعتقد أن الإجازة إذن في الرواية، لا محادثة» ثم بينَ بطلانَ هذه الإجازة، وهو الذى استقر عليه رأى شيخه «القاضى أبى الطيب الطبرى الإمام».

وذلك هو الصحيح الذى لا ينبغى غيره، لأن الإجازة في حكم الإخبار جملةً بالمجاز على ما قدمناه في بيان صحة أصل الإجازة؛ فكما لا يصحُّ الإخبار للمعدوم، لا تصحُّ الإجازة للمعدوم. ولو قدرنا أن الإجازة إذن فلا يصحُّ أيضاً ذلك للمعدوم، كما لا يصحُّ الإذن في باب الوكالة للمعدوم، لوقوعه في حالة لا يصحُّ فيها المأذون فيه من المأذون له.

(١) أسنده الخطيب عن أبى بكر بن أبى داود، في (الكفاية ٣٢٥).

(٢) الخطيب أبو بكر، في: الكفاية: ٣٢٥/أبواب الاجازة.

*المحاسن:

«فائدة: الشافعى نفسه أجازها، ونصَّ عليه في وصيته المكتتبه في (كتاب الأم) فأوصى فيها أوصياء على أولاده الموجودين ومَنْ يُحدثه الله له من الأولاد. انتهت» ٥٤/و - الأم، كتاب الوصايا: ١٢٢/٤ - ١٢٣.

*** «فائدة: يحتمل أن يكون ذلك على سبيلِ المبالغة وتأكيد الإجازة، لا أن المراد به حقيقة اللفظ. انتهت» ٥٤/و

وهذا أيضًا يوجب بطلان الإجازة للطفل الصغير الذي لا يصح سماعه. قال «الخطيب»: سألت القاضي أبا الطيب الطبري [٤٤/و] عن الإجازة للطفل الصغير: «هل يُعتبر في صحتها سنُّه أو تمييزه، كما يُعتبر ذلك في صحة سماعه؟ فقال: لا يُعتبر ذلك. قال، فقلت له: إن بعض أصحابنا قال: لا تصحُّ الإجازة لمن لا يصحُّ سماعه. فقال: قد يصحُّ أن يميز للغائب عنه، ولا يصحُّ السماع له»^(١). واحتج «الخطيب» لصحتها للطفل بأن الإجازة إنما هي إباحة المجيز للمجاز له أن يروى عنه. والإباحة تصحُّ للعاقل وغير العاقل قال: «وعلى هذا رأينا كافة شيوخنا يميزون للأطفال الغيب عنهم، من غير أن يسألوا عن مبلغ أسنانهم وحال تمييزهم، ولم نرهم أجازوا لمن لم يكن مولودًا في الحال»^(٢).

قال المملى أبقاه الله: كأنهم رأوا الطفل أهلاً لتحمل هذا النوع من أنواع تحمل الحديث ليؤدى به بعد حصول أهليته، حرصًا على توسيع السبيل إلى بقاء الإسناد الذي اختصت به هذه الأمة، وتقريبه من رسول الله ﷺ؛ والله أعلم^(٣).

* * *

النوع السادس: من أنواع الإجازة

إجازة ما لم يسمعه المجيز ولم يتحمَّله أصلًا بعدُ ليرويه المجاز له إذا تحمله المجيز بعد ذلك. أخبرني من أخبر عن «القاضي عياض بن موسى» من فضلاء وقته بالمغرب، قال: «هذا لم أر من تكلم عليه من المشايخ، ورأيت بعض المتأخرين والعصريين يصنعونه» ثم حكى عن «أبي الوليد يونس بن مغيث، قاضي قرطبة» أنه سُئل الإجازة لجميع ما رواه إلى تاريخها وما يرويه بعدُ، فامتنع من ذلك، فغضب السائل، فقال له بعض أصحابه: «يا هذا، يُعطيك ما لم يأخذه؟ هذا محال» قال «عياض»: وهذا هو الصحيح^(٤).

(١) كفاية الخطيب (٣٢٥) وتام عبارته: ولا يصح السماع/ منه لمن غاب عنه، أو كلاً ما كهذا.

(٢) يليه في الكفاية: ولو فعله فاعل يصحُّ لمقتضى القياس». (٣٢٥-٣٢٦)

(٣) على هامش (غ) بخط ابن الفاسي: بلغ مقابلة بالأصل المقابل بأصل المسمع، ثانية.

(٤) قوبل على (الإلماع للقاضي عياض: ١٠٥ - ١٠٦) قراءته من فهرسة الشيخ أبي مروان عبد الملك

بن زيادة الله الطنبي. وزاد عياض: «فقال يونس: هذا جوابي».

قال المملئ أبقاه الله: ينبغي أن يُبنى هذا على أن الإجازة في حكم الإخبار بالمجاز جملة، أو هي إذن. فإن جُعِلت في حكم الإخبار لم تصح هذه الإجازة، [٤٤/ظ] إذ كيف يخبر بما لا خبرَ عنده منه؟ وإن جُعِلت إذناً انبنى هذا على الخلاف في تصحيح الإذن في باب الوكالة فيما لم يملكه الآذن الموكَّل بعد، مثل أن يوَكَّل في بيع العبد الذي يريد أن يشتريه. وقد أجاز ذلك بعض أصحاب الشافعي. والصحيح بطلان هذه الإجازة.* وعلى هذا يتعين على من يريد أن يروى بالإجازة عن شيخٍ أجاز له جميع مسموعاته مثلاً، أن يبحث حتى يعلم أن ذلك الذي يريد روايته عنه، مما سمعه قبل تاريخ الإجازة. وأما إذا قال: "أجزت لك ما صحَّ ويصحُّ عندك من مسموعاتي" فهذا ليس من هذا القبيل؛ وقد فعله «الدارقطني» وغيره. وجائز أن يروى بذلك عنه ما صحَّ عنده بعد الإجازة أنه سمعه قبل الإجازة. ويجوز ذلك وإن اقتصر على قوله: "ما صحَّ عندك" ولم يقل: "وما يصح"، لأن المراد: أجزت لك أن تروى عنى ما صحَّ عندك. فالمعتبر إذاً فيه صحة ذلك عنده حالة الرواية؛ والله أعلم.

* * *

النوع السابع من أنواع الإجازة: إجازة المُجاز^(١)
مثل أن يقول الشيخ: "أجزت لك مجازاتي، أو: أجزت لك رواية ما أجزيت لي روايته"

(١) انظر في الكفاية (الرواية إجازة عن إجازة): ٣٤٩.

* المحاسن:

«فائدة: لو وكله في بيع ما في ملكه وما سيملكه، فالذي يظهر صحته بما نص عليه «الشافعي» في وصيته، وقد تقدم؛ فلا يُنظر ذلك بما إذا وكله في بيع عبد سيملكه مجرداً، بل نظيره أن يوكله في بيع ما في ملكه وما سيجرى في ملكه، فتقرب الصحة حينئذ في الإجازة - انتهت» ٥٥/و.

- وانظر (فتح المغيث: ٨٦/٢).

فمنع من ذلك بعض مَنْ لا يُعْتَدُّ به من المتأخرين.* والصحيح والذي عليه العمل أن ذلك جائز. ولا يشبه ذلك ما امتنع من توكيل الوكيل بغير إذن الموكل. ووجدت عن «أبي عمرو السفاقي الحافظ المغربي» قال: «سمعتُ أبا نُعَيْم الحافظ الأصبهاني^(١) يقول: الإجازة على الإجازة قوية جائزة».

وحكى «الخطيب الحافظ» تجويز ذلك عن: «الحافظ الإمام أبي الحسن الدارقطني، والحافظ أبي العباس المعروف بابن عُقْدَةَ الكوفي» وغيرهما.^(٢) وقد كان الفقيه الزاهد [٤٥/و] «نصرُ بن إبراهيم المقدسي» يروى بالإجازة عن الإجازة، حتى ربما والى في روايته بين إجازاتٍ ثلاث.*

وينبغي لمن يروى بالإجازة عن الإجازة أن يتأمل كيفية إجازة شيخه ومقتضاها، حتى لا يروى بها ما لم يندرج تحتها: فإذا كان مثلاً صورة إجازة شيخه

(١) [أصبهان، بكسر الهمة وفتحها] من هامش (غ) وهو ضبطه في (اللباب: ٦٩/٢). وانظر معه (مشارك الأنوار على صحاح الآثار ٥٨/١).

(٢) الكفاية: باب الرواية إجازة عن إجازة (٣٥٠) وفيها صورة من نص إجازة الحافظ أبي العباس ابن عقدة: أحمد بن محمد بن سعيد الكوفي (٢٤٩-٣٣٢هـ).

* المحاسن:

«فائدة: قيل: كأنه يشير إلى الإمام العلامة الحافظ عبد الوهاب الأنطاطي^(١)، فإنه جمع في ذلك شيئاً - انتهت». ٥٥/و.

** المحاسن:

«فائدة: القرينة الحالية من إرادة إبقاء السلسلة، قاضية بأن كلَّ مُجِيزٍ بمقتضى ذلك، إذن لمن أجازَه أن يُجِيزَ، وذلك في الإذن في الوكالة جائز. انتهت» ٥٥/و.

(١) عبد الوهاب بن المبارك بن أحمد، أبو البركات الأنطاطي الحافظ، محدث بغداد (٤٦٢-٥٣٨هـ) كان لا يجوز الإجازة على الإجازة، وصنف في ذلك (تذكرة الحفاظ للذهبي: ١٢٨٢/٤، والعبر، له: ١٠٤/٤) مع التقييد لابن نقطة (ل: ١٢٨).

شيخه: "أجزت له ما صحَّ عنده من ساعاتي" فرأى شيئاً من مسموعات شيخه، فليس له أن يروى ذلك عن شيخه عنه، حتى يستبين أنه مما كان قد صحَّ عند شيخه كونه من مسموعات شيخه الذي تلك إجازته، ولا يكتفى بمجرد صحة ذلك عنده الآن، عملاً بلفظه وتقييده. ومن لا يتفطن لهذا وأمثاله يكثرُ عثاره؛ والله أعلم.

هذه أنواع الإجازة التي تمس الحاجة إلى بيانها. ويتركب منها أنواعٌ آخرٌ سيتعرف المتأمل حكمها مما أمليناه إن شاء الله تعالى.

ثم إنا ننبه على أمور:

أحدها: روينا عن «أبي الحسين»^(١) أحمد بن فارس «الأديب المصنف رحمه الله قال^(٢): "معنى الإجازة في كلام العرب مأخوذٌ من جواز الماء الذي يسقاه المأل من الماشية والحُرث، يقال منه: استجزت فلاناً فأجازني، إذا أسقاك ماءً لأرضك أو ماشيتك. كذلك طالبُ العلم يسأل العالم أن ييجزه علمه فيجيزه إياه"^(٣).

قال المملي أبقاه الله: فللمجيز على هذا أن يقول: "أجزت فلاناً مسموعاتي أو مروياتي" فيعديه بغير حرف جرٍّ، من غير حاجةٍ إلى ذكر لفظ الرواية أو نحو ذلك. ويحتاج إلى ذلك من يجعل الإجازة بمعنى التسويغ والإذن والإباحة، وذلك هو المعروف، فيقول: "أجزت فلاناً روايةً مسموعاتي" مثلاً. ومن يقول منهم: "أجزت له مسموعاتي" فعلى سبيل الحذف الذي لا يخفى نظيره؛ والله أعلم.

الثاني: [٤٥/ظ] إنما تستحسن الإجازة إذا كان المجيز عالماً بما يجيز، والمجاز له من أهل العلم، لأنها توسع وترخيص يتأهل له أهل العلم لمسيب حاجتهم إليها. وبالغ بعضهم في ذلك فجعله شرطاً فيها. وحكاها «أبو العباس الوليد بن بكر المالكي» عن

(١) متن (غ، ص). وبهامش (غ): [أبو الحسن] خ/ومثله في مطبوعة (ع).

انظر: «أحمد بن فارس بن زكريا. القزويني الرازي، أبا الحسين» صاحب (معجم مقاييس اللغة، والمجمل) في: اليتيمة ٢١٤/٣، ابن الأتباري ٣٩٢، ابن خلكان ٣٥١/١، إنباه القفطي ٩٢/١ والعبر ٥٨/٣ وفيات سنة ٣٩٥ هـ.

(٢) أحمد بن فارس «في جزء له سباه مأخذ العلم» قاله السخاوي في (فتح المغيث ٩٤/٢).

(٣) أسنده الخطيب في (الكفاية: ٣١٢) عن أبي الحسين أحمد بن فارس.

«مالك» رضى الله عنه. وقال «الحافظ أبو عمر»: «الصحيح أنها لا تجوز إلا لماهر بالصناعة، وفي شيء معين لا يشكك إسناده»؛^(١) والله أعلم.

الثالث: ينبغي للمجيز إذا كتب إجازته أن يتلفظ بها، فإن اقتصر على الكتابة كان ذلك إجازة جائزة إذا اقترن بقصد الإجازة، غير أنها أنقص مرتبة من الإجازة المملووظ بها. وغير مستبعد تصحيح ذلك بمجرد هذه الكتابة في باب الرواية الذي جعلت فيه القراءة على الشيخ، مع أنه لم يلفظ بما قرئ عليه، إخباراً منه بما قرئ عليه، على ما تقدم بيانه؛ والله أعلم.

* * *

القسم الرابع من أقسام طرق تحمل الحديث وتلقيه
المنالوة، وهي على نوعين:

أحدهما: المنالوة المقرونة بالإجازة، وهي أعلى أنواع الإجازة على الإطلاق. ولها صور:

منها، أن يدفع الشيخ إلى الطالب أصل سماعه أو فرعاً مقابلاً به ويقول: «هذا سماعي، أو روايتي عن فلان، فاروه عنى، أو: أجزت لك روايتي عنى». ثم يملكه إياه. أو يقول: «خذُه وانسخه وقابل به، ثم رده إلى» أو نحو هذا.

(١) أبو عمر ابن عبد البر، في (جامع بيان العلم: ١٧٩/٢ - ١٨٠).

ونقل الحافظ شمس الدين السخاوى في (فتح المغيب: ٩٦/٢): قال ابن سيد الناس: «أصل الإجازة مختلف فيه، ومن أجازها فهي قاصرة عنده عن رتبة السماع. وحينئذ فينبغي ألا تجوز من كل من يجوز منه السماع. وإن ترخص مرخص وجوزها من كل من يجوز منه السماع، فأقل مراتب المجيز أن يكون عالماً بمعنى الإجازة العلم الإجمالى من أنه روى شيئاً، وأن معنى إجازته لغيره إذنه لذلك الغير في رواية ذلك الشيء عنه بطريق الإجازة المعهودة من أهل هذا الشأن؛ لا العلم التفصيلى بما روى وبما يتعلق بأحكام الإجازة. وهذا العلم الإجمالى حاصل فيمن رأيناه من عوام الرواة. فإن انحط راوٍ في الفهم عن هذه الدرجة - ولا إخال أحداً ينحط عن إدراك هذا إذا عرف به - فلا أحسبه أهلاً لأن يتحمل عنه بإجازة ولا سماع. قال: وهذا الذى أشرت إليه من التوسع في الإجازة هو طريق الجمهور».

- قوبل على (أجوبة ابن سيد الناس) الحافظ أبو الفتح اليعمرى، على مسائل تلميذه الحافظ ابن أبيك الديماطى: ل ٤٦ أ مصورة معهد المخطوطات بالقاهرة، من مخطوط الإسكوريال.

ومنها، أن يجيء الطالب إلى الشيخ بكتابٍ أو جزءٍ من حديثه فيعرضه عليه، فيتأمله الشيخ وهو عارفٌ متيقظ، ثم يعيده إليه ويقول له: "وقفتُ على ما فيه، وهو حديثي عن فلان، أو: روايتي عن شيوخى فيه، فاروه عنى، أو: أجزتُ لك روايته عنى". وهذا قد سماه غير واحدٍ من أئمة الحديث: [٤٦/و] عَرَضًا. وقد سبقت حكايتنا في (القراءة على الشيخ) أنها تُسمى عَرَضًا، فلنُسمِّ ذلك: عرض القراءة، وهذا: عرض المناولة.

وهذه المناولة المقرونة بالإجازة حالةٌ محلَّ السماعِ عند «مالكٍ» وجماعةٍ من أئمة أصحاب الحديث. وحكى «الحاكمُ أبو عبد الله الحافظ النيسابورى» في عَرَضِ المناولة المذكور، عن كثيرٍ من المتقدمين، أنه سماع. ^(١) وهذا مُطَرِّدٌ في سائر ما يماثله من صُورِ المناولة المقرونة بالإجازة. فَمِمَّنْ حكى «الحاكمُ» ذلك عنهم: «ابنُ شهاب الزهرى، وربيعَةُ الرأى، ويحيى بنُ سعيد الأنصارى، ومالكُ بنُ أنس الإمام» في آخِرِينَ من المدنيين؛ و«مجاهدٌ، وأبو الزبير، وابنُ عُيَيْنَةَ» في جماعةٍ من المكيين؛ و«علقمة وإبراهيم النخعيان، والشعبيُّ» في جماعةٍ من الكوفيين؛ و«قتادة، وأبو العالية، وأبو المتوكل ^(٢) الناجى» في طائفةٍ من البصريين؛ و«ابن وهب، وابن القاسم، وأشهب» ^(٣) في طائفةٍ من المصريين؛ وآخرون من الشاميين والحراسانيين. ورأى «الحاكمُ» طائفةً من مشايخه على ذلك* ^(٤)

(١) في معرفة علوم الحديث، النوع ٥٢ (معرفة من رخص في العرض على العالم وراه سماعا).

٢٥٧-٢٦٠.

وانظر معه في كتاب العلم من صحيح البخارى (باب ما يذكر في المناولة وكتاب أهل العلم بالعلم إلى البلدان) فتح البارى ١/١١٤.

(٢) على هامش (غ): [أبو المتوكل، هو على بن دُواد. ويقال: ابن داود، أيضًا. والله أعلم] وفي تهذيب التهذيب: بن داود ويقال: بن دُواد (٣١٨/٧) وفي معرفة الحاكم: على بن دُواد، ومثله في الإكمال (٣/٣٣٦).

(٣) [أشهب: لقب له واسمه: مسكين] من هامش (غ).

(٤) قوبل على معرفة الحاكم: ٢٥٦-٢٦٨.

* المحاسن:

«فائدة وزيادة: أحسنُ ما يُستدلُّ به على المناولة بغير قراءة، ما ذكر «الحاكمُ» مستدلاً به مسنداً من حديثِ ابن عباس، أن رسول الله ﷺ بعث بكتابه إلى كسرى =

= مع عبد الله بن حذافة، وأمره أن يدفعه إلى عظيم البحرين، ويدفعه عظيم البحرين إلى كسرى. (١)

وأرفع من حكاة عنه من المدنيين، أنها بمنزلة السماع: أبو بكر بن عبد الرحمن، أحد الفقهاء السبعة، وعكرمة مولى ابن عباس. ومن دونهم: العلاء بن عبد الرحمن، وهشام بن عروة، ومحمد بن عمرو بن علقمة. ومن دونهم: عبد العزيز بن محمد بن عبيد. (٢)
من جملة المكين أيضاً: عبد الله بن عثمان بن خثيم، ونافع الجمحي، وداود العطار، ومسلم الزنجي. (٣)

ومن الكوفيين: أبو بردة الأشعري، وعلى بن ربيعة الأسدي، وحبیب بن أبي ثابت، ومنصور بن المعتمر، وإسرائيل، والحسن بن صالح، وزهير بن معاوية الجعفي، وجابر الجعفي.

ومن البصريين: حميد الطويل، وسعيد بن أبي عروبة، وزیاد بن فيروز، (٤) وعلى بن زيد بن جدعان، وداود بن أبي هند، وكهمس، وجريز بن حازم، وسليمان بن المغيرة. ومن المصريين: عبد الله بن عبد الحكم، وسعيد بن عفير، ويحيى بن عبد الله ابن بكير، ويوسف بن عمرو. قال «الحاكم»: «وجماعة من المالكيين بعدهم.

ومن ذكر «الرامهرمزي» عنه أن كان يرى المناولة [سماعاً]: «الحسن البصري» كان لا يرى بأساً أن يدفع المحدث كتابه ويقول: «ارو عنى جميع ما فيه؛ يسعه»

(١) علوم الحاكم (٢٥٨) والحديث أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب العلم، باب ما يذكر في المناولة، وكتاب الجهاد باب دعوة اليهود والنصارى، والمغازي باب كتاب النبي ﷺ إلى كسرى وقبصر. وفي (فتح الباري ١/١١٥) أن كسرى هو أبرويز بن هرمز بن أنو شروان، وعظيم البحرين: المنذر بن ساوي العبيدي رضي الله عنه.

(٢) نسبه في مطبوعة المعرفة (٢٥٧): الأندراوردي. وهو في (طبقات ابن سعد): عبدالعزيز بن محمد بن عبيد بن أبي عبيد الدراوردي، أبو محمد، من أهل المدينة (٤٢٣/٥) ومثله في تهذيب التهذيب، وذكر في نسبه أيضاً: الأندراوردي (٣٥٣/٦) وانظره في اللباب (٤٩٦/١).

(٣) المعرفة للحاكم: ٢٥٧.

(٤) هو «أبو العالية» البصري في متن ابن الصلاح. وفي علوم الحاكم: وأبو العالية زياد بن فيروز: (٢٥٧).

وفي كلامه بعض التخليط: من حيث كونه خلط بعض ما ورد في عرض القراءة، بما ورد في عرض المناولة، وساق الجميع مساقاً واحداً. والصحيح أن ذلك غير حال محل السماع، وأنه منقطع عن درجة التحديث لفظاً والإخبار قراءة*^(١).

وقد قال «الحاكم» في هذا العرض: أما فقهاء الإسلام الذين أفتوا في الحلال والحرام فإنهم لم يروه سماعاً، وبه قال «الشافعي، والأوزاعي، والبيهقي، والمزني، وأبو حنيفة، وسفيان الثوري، وأحمد بن حنبل، وابن المبارك، ويحيى بن يحيى، وإسحاق بن [٤٦/ظ]

(١) انظر تقييد العراقي: ١٩٥.

= أن يقول: حدثني فلان عن فلان“^(١). وذكر أيضاً عن «يحيى بن أبي كثير» أنه كان يرى المناولة^(٢) - انتهت»

٥٦/و

* المحاسن:

«فائدة: أسند «الرامهرمزي» عن إسماعيل بن أبي أويس قال: «سألت مالكا عن أصح السماع. فقال: قراءة على العالم - أو قال: المحدث - ثم قراءة المحدث عليك، ثم أن يدفع إليك كتابه فيقول، ارو هذا عني“^(٣).

فهذا تصريح من «الإمام مالك» بانحطاط درجة المناولة عن القراءة على الشيخ وقراءة الشيخ على الطالب. وهذا خلاف ما يقتضيه ظاهر كلام «الحاكم» في النقل عن «مالك» وغيره. وقد روى «الحاكم» عن ابن أبي أويس، قال: «سئل مالك عن حديثه، أسمع هو؟ فقال: منه سماع ومنه عرض، وليس العرض عندنا بأدنى من السماع“^(٤). وهذا يمكن حمله على عرض القراءة. وفي رواية «الرامهرمزي» ما يقتضي تسمية عرض المناولة سماعاً، لأن الترتيب جواب عن: أصح السماع عندك. وكان هؤلاء الأئمة المحكي عنهم جوزوا الرواية بها، لا أنهم ينزلونها منزلة السماع سواء بسواء - انتهت» ٥٦/ظ.

(١-٢) الرامهرمزي في (المحدث الفاصل: ٤٣٥ ف ٤٩٨، ٤٣٧ / ٥٠٥.

(٣) زاد الرامهرمزي عن إسماعيل، قال: فقلت لمالك: أقرأ عليك وأقول: حدثني؟ قال مالك: أو لم يقل ابن عباس: أقرأني أبي بن كعب؛ وإنما قرأ على أبي؟ (المحدث ٤٣٨ ف ٥٠٦).

(٤) قوبل على الحاكم في (المعرفة: ٢٥٩).

راهويه» قال: «وعليه عهدنا أئمتنا، وإليه ذهبوا وإليه نذهب»^(١) والله أعلم*
ومنها، أن يُناوِلَ الشَّيْخُ الطَّالِبَ كِتَابَهُ وَيُجِيزُ لَهُ رِوَايَتَهُ عَنْهُ، ثُمَّ يَمْسِكُهُ الشَّيْخُ عِنْدَهُ وَلَا يُمْكِنُهُ مِنْهُ. فَهَذَا يَتَقَاعَدُ عَمَّا سَبَقَ: لِعَدَمِ احْتِوَاءِ الطَّالِبِ عَلَى مَا تَحْمَلُهُ، وَغَيْبَتِهِ عَنْهُ. وَجَائِزٌ لَهُ زَوَايَةُ ذَلِكَ عَنْهُ، إِذَا ظَفَرَ بِالْكِتَابِ أَوْ بَمَا هُوَ مُقَابِلٌ بِهِ، عَلَى وَجْهِ يَثِقُ مَعَهُ بِمُوَافَقَتِهِ لِمَا تَنَاوَلْتَهُ الْإِجَازَةُ، مَعَ مَا هُوَ مُعْتَبَرٌ فِي الْإِجَازَاتِ الْمَجْرَدَةِ عَنِ الْمَنَاوِلَةِ.
ثم إن المناولة في مثل هذا، لا يكاد يظهر حصول مزية بها على الإجازة الواقعة في معين كذلك من غير مناولة، وقد صار غير واحد من الفقهاء والأصوليين إلى أنه لا تأثير لها ولا فائدة. غير أن شيوخ أهل الحديث في القديم والحديث، أو من حكي ذلك عنه منهم، يرون لذلك مزية معتبرة؛ والعلم عند الله تعالى.

(١) الحاكم في المعرفة (٢٥٩-٢٦٠) نظر الحاكم فيهم إلى كونهم علماء الأمصار.

* المحاسن:

«فائدة: احتج «الحاكم» لذلك بقوله ﷺ: «نضر الله امرأً سمع مقالتي فوعاها حتى يؤديها إلى من لم يسمعها»^(١) وبقوله ﷺ: «تسمعون ويسمع منكم»^(٢).
وما احتج به «الحاكم»، لا يقتضى امتناع تنزيل المناولة على ما تقدم، منزلة السماع في القوة. على أني لم أجد من تصريح كلامهم ما يقتضى ذلك. انتهت» ٥٧/و

(١) أخرجه الحاكم في المعرفة (٢٦٠) والرامهرمزي في (باب فضل الناقل لسنة رسول الله ﷺ) من عدة طرق، بأسانيد. والخطيب في شرف أصحاب الحديث (١٧ - ١٩) وابن عبد البر في (جامع بيان العلم) باب دعاء النبي ﷺ لمستمع العلم وحافظه ومبلغه: (٣٨/١) وأخرجه قبلهم أبو داود في سننه، والترمذي في جامعه، وحسنه، والنسائي وابن ماجه في سننها. وضبط الرامهرمزي: نضر، بالتخفيف، وقال: وأكثر المحدثين يقولونه بالتثقيب إلا من ضبط منهم (المحدث ١٦٨ ف ١٠) وقال الخطابي في (معالم السنن ٤/١٨٧): يقال بتخفيف الضاد وتثقيبها، والتخفيف أجود. وقال عياض في المشارق (١٦/٢): «بتخفيف الضاد وتشديدها، وأكثر الشيوخ يشددون، وأكثر أهل الأدب يخففون. قال ابن خلد: وهو الصحيح».
(٢) الحاكم في المعرفة وأخرجه (٢٦٠) وفي المستدرک (١/٩٥) وابن خلد الرامهرمزي في المحدث الفاصل، والخطيب في الشرف باب ١٣ (٣٧ - ٣٨) وابن عبد البر في جامع بيان العلم (٤٣/١).

ومنها أن يأتي الطالب الشيخ بكتابٍ أو جزءٍ فيقول: "هذا روايتك فناولنيه وأجز لي^(١) روايته". فيجيبه إلى ذلك من غير أن ينظر فيه ويتحقق روايته لجميعه. فهذا لا يجوز ولا يصح.* فإن كان الطالب موثقاً بخبره ومعرفته جاز الاعتماد عليه في ذلك، وكان ذلك إجازةً جائزة، كما جاز في القراءة على الشيخ الاعتماد على الطالب حتى يكون هو القارئ من الأصل، إذا كان موثقاً به معرفةً ودينًا**.

قال «الخطيب أبو بكر»: «ولو قال: "حدثت بما في هذا الكتاب عنى إن كان من حديثي مع براءى من الغلط والوهم؛ كان ذلك جائزاً حسناً»^(٢) والله أعلم.

الثاني: المناولة المجردة عن الإجازة، بأن يناوله الكتاب كما تقدم ذكره أولاً، ويقتصر على قوله: "هذا من حديثي، أو: من سماعي" ولا يقول: "اروه عنى؛ أو: أجزت لك روايته [٤٧/و] عنى" ونحو ذلك؛ فهذه مناولة مختلفة لا تجوز الرواية بها. وعابها غير واحد من الفقهاء والأصوليين على المحدثين الذين أجازوها وسوغوا الرواية بها. وحكى «الخطيب» عن طائفة من أهل العلم أنهم صححوها وأجازوا الرواية بها.^(٣) وسنذكر إن

(١) في ص: [وأجزني].

(٢) في الكفاية: ٣١٨ وانظر جامع بيان العلم (١٧٩/٢-١٨٠) والإلماع (٩٥).

(٣) الخطيب في الكفاية (٣٢٨) من طريق ابن خلد الرامهرمزي. وهو في (المحدث الفاصل بإسناده: حدثنا الساجي، ثنا هارون بن سعيد الأيلي، ثنا أبو زيد بن أبي الغمر، قال: اجتمع ابن وهب وابن القاسم وأشهب بن عبدالعزيز، أنى إذا أخذت الكتاب من المحدث، أن أقول فيه: أخبرني» ص ٤٤٠ ف ٥١٣.

* المحاسن:

«على هامش المحاسن، بخط الشيخ:

«حاشية: قوله: فلا يجوز؛ فيه نظر، لأنه يشتمل على ما إذا استمر الحال على عدم المعرفة، أو انكشف. وفي هذا الثاني يكون على تقدير قوله: أجزتكَ بروايته؛ إن كان من مروياته... وهو أولى مما تقدم في بحث الإجازة». ٥٧/و

** «فائدة: لاسيما إذا كان الكتاب مشهوراً كالبخارى أو مسلم أو نحوهما، فإنه يقرب من تملكه له أو إعارته - انتهت» ٥٧/و

شاء الله سبحانه وتعالى قولَ من أجاز الروايةَ بمجردِ إعلامِ الشيخِ الطالبِ أن هذا الكتابَ سماعه من فلان.* وهذا يزيدُ على ذلك ويترجَّحُ بما فيه من المناولة، فإنها لا تخلو من إشعارٍ بالإذنِ في الرواية؛ والله أعلم.

القولُ في عبارةِ الراوي بطريقِ المناولةِ والإجازة:

حُكِيَ عن قومٍ من المتقدمين ومن بعدهم أنهم جوَّزوا إطلاقَ "حدثنا وأخبرنا" في الروايةِ بالمناولة. حُكِيَ ذلك عن «الزُّهري، ومالكٍ» وغيرهما.^(١) وهو لا تُقْبَلُ بمذهبِ جميعِ من سبقت الحكايةُ عنهم أنهم جعلوا عَرَضَ المناولةِ المقرونةِ بالإجازةِ سماعًا. ويحكى أيضًا عن قومٍ مثل ذلك في الروايةِ بالإجازة. وكان الحافظُ «أبو نُعيم الأصبهاني» صاحبُ التصانيفِ الكثيرةِ في علم الحديث، يُطلقُ "أخبرنا" فيما يرويهِ بالإجازة. روينا عنه أنه قال: "أنا إذا قلتُ: حدثنا، فهو سَماعِي، وإذا قلتُ: أخبرنا، على الإطلاق، فهو إجازة من غير أن أذكر: إجازةً أو كتابةً، أو كتبتُ إليّ، أو أذن لي في الرواية عنه". وكان «أبو عبيد الله المرزباني»^(٢) الأخباري صاحبُ التصانيفِ في علم الخبر، يروي

(١) انظرهم في (الإلماع، باب في العبارة عن النقل لوجوه السماع والأخذ، والمتفق في ذلك والمختلف فيه، والمختار منه عند المحققين والمحدثين) ١٢٨.

(٢) في (هـ): [أبو عبدالله المرزباني] تصحيف. وكذلك وقعت كنيته في طبعة العبر، وفيات سنة ٣٨٤ (٢٧/٣).

ترجمة «محمد بن عمران بن موسى، أبي عبيد الله المرزباني» صاحب (معجم الشعراء، والموشح) في: تاريخ بغداد ١٣٥/٣، وابن خلكان ٥٠٦/١ وميزان الذهبى ٤٢٩/٢، وإنباه القفطى ١٨٠/٣.

* المحاسن:

على هامش المحاسن بخط الشيخ:
«حاشية: زاد في (المحصول): إذا أشار الشيخ إلى كتاب فقال: هذا سماعي من فلان؛ جازت الرواية عنه، سواء [أراد روايته] أم لا.
قلت: وهذه الإشارة أعلى من الإعلام المجرد». ٥٧/ظ

أكثر ما في كُتبه إجازةً من غير سماع، ويقول في الإجازة: "أخبرنا"، ولا يبينها. وكان ذلك - فيما حكاه «الخطيب» - مما عيب به.^(١)

والصحيح والمختار الذي عليه عمل الجمهور، وإياه اختار أهل التحري والورع، [٤٧/ظ] المنع في ذلك من إطلاق "حدثنا وأخبرنا" ونحوهما من العبارات، وتخصيص ذلك بعبارة تُشعرُ به، بأن يُقيدَ هذه العبارات فيقول: أخبرنا أو حدثنا فلان منأولة وإجازة، أو أخبرنا إجازة، أو أخبرنا منأولة، أو أخبرنا إذنا، أو في إذنه، أو فيما أذن لي فيه، أو فيما أطلق لي روايته عنه. أو يقول: أجاز لي فلان، أو أجازني فلان كذا وكذا، أو ناولني فلان؛ وما أشبه ذلك من العبارات.

وخصص قوم الإجازة بعبارة لم يسلموا فيها من التدليس أو طرفٍ منه، كعبارة من يقول في الإجازة: "أخبرنا مشافهة" إذا كان قد شافهه بالإجازة لفظاً؛ وكعبارة من يقول: "أخبرنا فلان كتابةً، أو فيما كتب إليّ، أو في كتابه" إذا كان قد أجاز به بخطه. فهذا وإن تعارفه في ذلك طائفة من المحدثين المتأخرين، فلا يخلو عن طرفٍ من التدليس، لما فيه من الاشتراك والاشتباه بما إذا كتَبَ إليه ذلك الحديث بعينه.

ورود عن «الأوزاعي» أنه خصص الإجازة بقوله: "خبرنا" بالتشديد، والقراءة عليه بقوله: "أخبرنا"^(٢). واصطلاح قوم من المتأخرين على إطلاق "أنبأنا" في الإجازة؛ وهو اختيار «الوليد بن بكر» صاحب (الوجازة)^(٣) في الإجازة.

وقد كان "أنبأنا" عند القوم فيما تقدم، بمنزلة "أخبرنا". وإلى هذا نحنا الحافظ المتقن

(١) قال الخطيب: «وكان حسن الترتيب لما يجمعه، غير أن أكثر كتبه لم تكن سماعاً له، وكان يروها بالإجازة ويقول في الإجازة: أخبرنا؛ ولا يبينها». وقال: «وقد ذكره محمد بن أبي الفوارس فقال: كان يقول بالإجازات. وكان فيه اعتزال وتشيع». تاريخ بغداد (٣/١٣٥-١٣٦).

(٢) أسند الرامهرمزي عن الوليد بن مزيّد البيروني - قال: «قلت للأوزاعي: ما قرأته عليك، وما أجزته لي، ما أقول فيها؟ فقال: ما أجزته لك وحدك فقل فيه: خبرني، وما أجزته لجماعة أنت فيهم فقل فيه: خبرنا، وما قرأت عليّ وحدك فقل: أخبرني، وما قرئ عليّ في جماعة أنت فيهم فقل فيه: أخبرنا. وما قرأته عليك وحدك فقل فيه: حدثني وما قرأته على جماعة أنت فيهم فقل: حدثنا» المحدث الفاصل ٤٣٦-٥٠١ وانظر كفاية الخطيب: ٣٠٢ والإلماع ١٢٧.

(٣) في (ص): [الإجازة في الإجازة].

«أبو بكر البيهقي» إذ كان يقول: «أنبأني فلانٌ إجازةً». وفيه أيضاً رعايةً لاصطلاح المتأخرين؛ والله أعلم.

وروينا عن «الحاكم أبي عبد الله الحافظ» رحمه الله، أنه قال: «الذي أختاره وعهدتُ عليه أكثرَ مشايخي وأئمة عصرى، أن يقول فيما عَرَضَ على المحدث فأجاز له^(١) روايته شفاهاً: أنبأني فلان؛ وفيما كتب إليه المحدث من مدينةٍ ولم يُشافهه بالإجازة: كتب إلى فلان^(٢)، وروينا عن «أبي عمرو بن أبي جعفر بن حمدان النيسابورى» [٤٨/و] قال: «سمعتُ أبي يقول: كلُّ ما قال^(٣) البخارى: قال لى فلان؛ فهو عَرَضٌ ومناولة».

قال المملى أبقاه الله: وورد عن قومٍ من الرواة التعبيرُ عن الإجازة بقول: «أخبرنا فلانٌ أن فلاناً حدّثه، أو أخبره». وبلغنا ذلك عن الإمام «أبي سليمان الخطّابى» أنه اختاره أو حكاه، وهذا اصطلاحٌ بعيدٌ بعيد^(٤) عن الإشعارِ بالإجازة^(٥)؛ وهو فيما إذا سمع منه الإسنادُ فحسبُ وأجاز له ما وراءه، قريبٌ؛ فإن كلمة أن في قوله: «أخبرنى فلان أن فلاناً أخبره» فيها إشعارٌ بوجود أصلِ الإخبار، وإن أجمل المخبرُ به ولم يذكره تفصيلاً.

قال المملى أبقاه الله: وكثيراً ما يُعبر الرواة المتأخرون عن الإجازة الواقعة في رواية من فوق الشيخ المُسمِّع، بكلمة «عن» فيقول أحدهم إذا سمع على شيخٍ بإجازته عن شيخه: «قرأتُ على فلانٍ عن فلان» وذلك قريبٌ فيما إذا كان قد سمع منه بإجازته عن شيخه، إن لم يكن سماعاً فإنه شاكٌ. وحرفُ «عن» مشتركٌ بين السماعِ والإجازة صادقٌ عليهما؛ والله أعلم.

ثم اعلم أن المنع من إطلاق: «حدثنا وأخبرنا» في الإجازة، لا يزولُ بإباحةِ المجيز

(١) في (ص): [فأجاز روايته] وفي علوم الحاكم: فأجاز له؛ كما في (غ، ع).

(٢) قوبل على علوم الحاكم (٢٦٠).

(٣) رسمه في (غ): [كلما قال].

(٤) غير مكرر في (ع) مكرر في (غ، ص) وفوق [بعيداً الثانية منها: صح في (غ)].

(٥) قال عياض: «وأنكر هذا بعضهم، وحقه أن ينكر، فلا معنى له يُتفهم به المراد، ولا اعتيد هذا الوضع

في المسألة لغة ولا عرفاً ولا اصطلاحاً». الإلماع ١٢٩.

لذلك كما اعتاده قومٌ من المشايخ من قولهم في إجازاتهم لمن يجيزون له: "إن شاء قال: حدثنا، وإن شاء قال: أخبرنا" فليعلم ذلك؛^(١) والعلم عند الله تبارك وتعالى.

* * *

القسم الخامس: من أقسام طرق نقل الحديث وتلقيه:
المكاتبة:

وهي أن يكتب الشيخُ إلى الطالب وهو غائب شيئاً من حديثه بخطه، أو يكتب له ذلك وهو حاضر. ويلحقُ بذلك ما إذا أمر غيره بأن يكتبَ ذلك عنه إليه. وهذا القسم ينقسم أيضاً إلى نوعين:

أحدهما: أن تتجرد المكاتبةُ عن الإجازة.

والثاني، أن تقترنَ بالإجازة بأن يكتب [٤٨/ظ] إليه ويقول: "أجزتُ لك ما كتبتُ لك، أو ما كتبتُ به إليك" أو نحو ذلك من عبارات الإجازة.

أما الأول وهو ما إذا اقتصر على المكاتبة، فقد أجاز الروايةَ بها كثيراً من المتقدمين والمتأخرين، منهم: «أيوبُ السختياني، ومنصور، والليثُ بنُ سعد»^(٢) وقاله غيرُ واحد من الشافعيين، وجعلها «أبو المظفر السمعاني» - منهم - أقوى من الإجازة. وإليه صار غيرُ واحد من الأصوليين. وأبى ذلك قومٌ آخرون، وإليه صار من الشافعيين «القاضي الماوردي»، قطع به في كتابه (الحاوي).

والمذهبُ الأولُ هو الصحيح المشهورُ بين أهلِ الحديث. وكثيراً ما يوجدُ في مسانيدهم ومصنفاتهم قولهم: "كتبُ إلى فلان، قال: حدثنا فلان"، والمرادُ به هذا. وذلك معمولٌ به عندهم معدود في المسندِ الموصول. وفيها إشعار قويٌّ بمعنى الإجازة، فهي وإن لم تقترنَ بالإجازة لفظاً فقد تضمنت الإجازة معنى.

ثم يكفي في ذلك أن يعرفَ المكتوبُ إليه خطَّ الكاتبِ وإن لم تقمَ البيئَةُ عليه. ومن

(١) وقال النووي: «لأن إباحة الشيخ لا يغيرُ بها الممنوع في المصطلح». التقريب ٥٤/٢ ووسط

السخاوي القول في بيان وجه هذا المنع (فتح المغيث ١١٨/٢-١٢٠).

(٢) أسنده الخطيب في الكفاية: عن منصور بن المعتمر (٣٤٣) وأيوب السختياني والليث بن سعد (٣٤٤)

باب (كيفية العبارة بالرواية عن المكاتبة).

الناس من قال: "الخطُّ يشبهُ الخطَّ، فلا يجوز الاعتمادُ على ذلك". وهذا غيرُ مَرَضِيٍّ لأن ذلك نادر، والظاهر أن خطَّ الإنسان لا يَشْتَبُه بغيره، ولا يقع فيه إلباسٌ^(١).

ثم ذهب غيرُ واحدٍ من علماء المحدثين وأكابرهم، منهم «الليثُ بنُ سعد، ومنصورٌ» إلى جوازِ إطلاقِ "حدثنا وأخبرنا" في الرواية بالمكاتبة.^(٢) والمختارُ قولُ مَنْ يقول فيها: "كتب إلى فلان، قال: حدثنا فلان بكذا وكذا." وهذا هو الصحيح اللائقُ بمذاهب أهل التحرى والنزاهة. وهكذا لو قال: "أخبرني به مكاتبةً، أو: كتابةً" ونحو ذلك من العبارات؛ * والله أعلم.

أما المكاتبةُ المقرونةُ بلفظِ الإجازةِ فهى فى الصحةِ والقوةِ شبيهةٌ بالمناولةِ المقرونةُ بالإجازة؛ والله أعلم.

[٤٩/و] القسم السادس من أقسام الأخذ ووجوه النقل:

إعلام الراوى

للطالب بأن هذا الحديث أو هذا الكتاب سماعه من فلان أو روايته، مقتصرًا على ذلك من غير أن يقول: "أروه عنى، أو: أذنتُ لك فى روايته". ونحو ذلك. فهذا عند كثيرين طريقٌ مجوزٌ لرواية ذلك عنه ونقله^(٣). حكى ذلك عن «ابن جرير» وطوائف من المحدثين والفقهاء والأصوليين^(٤) والظاهرين، وبه قطع «أبونصر بن الصباغ» من

(١) نقل الخطيب عن بعض أهل العلم، قال: "وأما الكتاب من المحدث إلى آخر بأحاديث يذكر أنه سمعها من فلان، كما رسمها فى الكتاب، فإن المكاتب لا يخلو من أن يكون على يقين من أن المحدث كتب بها إليه، أو يكون شاكًا فيه: فإن كان شاكًا فيه لم يجز له روايته عنه. وإن كان متيقنًا له فهو وساعه الإقرار منه سواء..." ٣٤٥ وانظر المحدث الفاصل (٤٥٢ ف ٥٤١).

(٢) الكفاية (٣٤٣، ٣٤٤) وانظر المحدث الفاصل (٥٤١/٤٥٢) وقال ابن حزم: «وأما من كتب إلى آخر كتابًا يوقن المكتوب إليه أنه من عنده، فيقول له فى كتابه: ديوان كذا أخذته عن فلان - كما وصفنا قبل - فليقل المكتوب إليه: أخبرنى فلان فى كتابه إلى...» الإحكام ١٤٧/٢.

(٣) انظر المحدث الفاصل: ٤٥٠ ف ٥٣٩.

(٤) فى (غ): [الأصليين] وكانت كذلك فى (ص، ز) ثم صححت فيها كما نقلنا من (ع).

* المحاسن:

«فائدة: بشرط الاحتراز عن تدليس سيق التنبيه عليه - انتهت» ٥٨/ظ.

الشافعيين، واختاره ونصره «أبو العباس الوليد بن بكر الغمري المالكي» في كتاب (الوجازة في تجويز الإجازة).^(١)

وحكى «القاضي أبو محمد بن خلاد الرامهرمزي» صاحب كتاب (الفاصل بين الراوي والواعي) عن بعض أهل الظاهر، أنه ذهب إلى ذلك واحتج له، وزاد فقال: «لو قال له: هذه روايتي لكن لا تروها عني؛ كان له أن يروها عنه، كما لو سمع منه حديثاً ثم قال له: لا تروه عني ولا أجيزه لك؛ لم يضره ذلك»^(٢).

ووجه مذهب هؤلاء، اعتبار ذلك بالقراءة على الشيخ، فإنه إذا قرأ عليه شيئاً من حديثه، وأقر بأنه روايته عن فلان ابن فلان، جاز له أن يرويه عنه، وإن لم يسمعه من لفظه ولم يقل له: اروه عني، أو: أذنت لك في روايته عني. والله أعلم.

والمختار ما ذكر عن غير واحد من المحدثين وغيرهم، من أنه لا تجوز الرواية بذلك، وبه قطع «الشيخ أبو حامد الطوسي» من الشافعيين ولم يذكر غير ذلك.^(٣) وهذا لأنه قد يكون ذلك مسموعه وروايته، ثم لا يأذن في روايته عنه لكونه لا يجوز روايته لخلل يعرفه فيه، ولم يوجد منه التلفظ به، ولا ما يتنزل منزلة تلفظه به، وهو تلفظ القارئ عليه وهو يسمع ويُقرُّ به، حتى يكون قول الراوي عنه السامع ذلك: «حدثنا وأخبرنا» صدقاً،

(١) حكاه عياض في الإلماع (١٠٨) وقال: «وما قاله صحيح لا يقتضى النظر سواه، لأن منعه ألا يحدث بما حدث به، لا لعله ولا ريبه في الحديث، لا يؤثر؛ لأنه قد حدثه فهو شيء لا يرجع فيه. وما أعلم مقتدى به قال خلاف هذا.» ثم قال: «إلا أني قرأت في كتاب الفقيه أبي بكر بن أبي عبد الله المالكي القروي، في طبقات علماء إفريقية) عن شيخ من جلة شيوخنا أنه أشهد بالرجوع عما حدث به بعض أصحابه، لأمر نعمة عليه» (الإلماع: ١١١).

(٢) المحدث الفاصل (٤٥١ ف ٥٤٠) والمحطوب في الكفاية (٣٤٨) من طريق الرامهرمزي وكذلك عياض في الإلماع (١١٠) مع إضافة ما نقلناه آنفاً.

قال أبو محمد ابن حزم الظاهري في (فصل في صفة الرواية) من إحكامه: «وسواء أذن له المسموع عنه في ذلك أو لم يأذن، حَجَرَ عليه الحديث عنه أو أباحه آياه، كل ذلك لا معنى له. ولا يحل لأحد أن يمنع من نقل حق فيه خير للناس قد سمعه الناقل، ولا يحل لأحد أن يبيح لغيره نقل ما لم يسمع» «ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه» وإنما هو حق أو كذب، فالحق الذي ينتفع به مسلم واحد فصاعداً واجب نقله، والكذب حرام» (الإحكام: ١٤٦/٢).

(٣) الإمام أبو حامد الغزالي، الطوسي، في كتابه (المستصفي: مسألة مستند الراوي وكيفية ضبطه) ١٦٥/١ وانظر فتح المغيث ١٢٩/٢.

وإن لم يأذن له [٤٩/ظ] فيه. وإنما هو^(١) كالشاهد، إذا ذَكَرَ في غير مجلسِ الحُكْمِ شهادته بشيءٍ فليس لمن سمعه أن يشهد على شهادته، إذا لم يأذن له ولم يُشهِدْهُ على شهادته. وذلك مما تساوت فيه الشهادة والرواية، لأن المعنى يجمع بينهما في ذلك وإن افرقتا^(٢) في غيره.

ثم إنه يجبُ عليه العملُ بما ذكره له إذا صح إسناده، وإن لم يَجْزُ له روايته عنه؛ لأن ذلك يكفى فيه صحته في نفسه؛* والله أعلم.

* * *

القسم السابع من أقسام الأخذ والتحمل:
الوصية بالكتب:

أن يوصي الراوى بكتاب يرويه، عند موته أو سفره، لشخصٍ. فرؤى عن بعض السلفِ رضى الله عنهم، أنه جَوَّزَ بذلك روايةَ الموصى له لذلك عن الموصى الراوى. وهذا بعيدٌ جدًّا، وهو إما زَلَّةٌ عالم، أو مُتَأَوَّلٌ على أنه أراد الروايةَ على سبيلِ الوجادةِ التي يأتي شرحها، إن شاء الله تعالى.^(٣) وقد احتج بعضهم لذلك فَشَبَّهَهُ بقسم الإعلام وقسم

(١) من متن الأصلين. وعلى هامش (غ) [وإنما هذا] خ. ومثله في متن المقدمة بالتقييد.

(٢) من (ص) وهامش (غ). وفي متن (غ) [اقرقا] كالمثني في (ع).

(٣) أسند الرامهرمزي عن حماد بن زيد، قال: أوصى أبو قلابة فقال: ادفعوا كتيبي إلى أيوب، إن كان حيًّا، وإلا فاحرقوها. وأسند عن أيوب السخيتاني قال: أوصى إلى أبو قلابة بكتبه، فبعثت فجيء بها إلى؛ وعن أيوب قال: قلت لمحمد - هو ابن سيرين -: إن فلانًا أوصى لي بكتبه، أو أحدث بها عنه؟ قال: نعم. ثم قال لي بعد ذلك: لا أمرك ولا أتاك. (المحدث الفاصل ٤٥٩ ف ٥٤٦ - ٥٤٧) وعياض في (الإلماع ١١٦) من طريق الرامهرمزي. وأسنده الخطيب في الكفاية (باب الوصية بالكتب: ٣٥٢) ثم قال: يقال إن أيوب كان قد سمع تلك الكتب، غير أنه لم يحفظها فلذلك استفتى محمد بن سيرين عن التحديث بها. ولا فرق بين أن يوصى العالم بكتبه وبين أن يشتريها ذلك الرجل بعد موته، في أنه لا يجوز له الرواية منها إلا على سبيل الوجادة، وعلى ذلك أدركنا كافة أهل العلم، اللهم إلا أن يكون تقدمت من العالم إجازة لهذا الذي صارت الكتب له بأن يروى عنه ما يصح عنده من ساعاته، فيجوز أن يقول فيها يرويه من الكتب: أخبرنا أو حدثنا، على مذهب من أجاز أن يقول ذلك في أحاديث الإجازة، مع أنه قد كره الرواية من الصحف التي ليست مسموعة، غير واحد من السلف» (الكفاية ٣٥٢-٣٥٣).

* المحاسن:

«فائدة: كلام «ابن حزم» السابق، يقتضى منع هذه أيضًا - انتهت» ٥٩/و

بقسم الإعلام وقسم المناولة.^(١) ولا يصح ذلك، فإن لقول من جَوَزَ الروايةَ بمجرد الإعلام والمناولة مستنداً ذكرناه، لا يتقرر مثله ولا قريب منه ههنا؛ والله أعلم.

القسم الثامن: الوجدادة:

وهي مصدر لـ: وجد يجد؛ مولد غير مسموع عن العرب.

روينا عن «المعافي بن زكريا النهرواني» العلامة في العلوم، أن المولدين فرعوا قولهم: «وجدادة» فيما أخذ من العلم من صحيفة من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة؛ من تفريق العرب بين مصادر «وَجَدَّ» للتمييز بين المعاني المختلفة. يعني قولهم: وجد ضالته وجداناً، ومطلوبه: وجوداً، وفي الغضب: مَوْجِدَةٌ، وفي الغنى: وُجْدًا، وفي الحب: وُجْدًا.

مثال الوجدادة [٥٠/٥٠] أن يقف على كتاب شخص فيه أحاديث يرويها بخطه ولم يلقه، أو لقيه ولكن لم يسمع منه ذلك الذي وجده بخطه، ولا له منه إجازة ولا نحوها؛ فله أن يقول: «وجدت بخط فلان، أو: قرأت بخط فلان، أو: في كتاب فلان بخطه: أخبرنا فلان بن فلان»* ويذكر شيخه ويسوق سائر الإسناد وال متن. أو يقول: «وجدت، أو: قرأت بخط فلان عن فلان» ويذكر الذي حدثه ومن فوقه. هذا الذي استمر عليه العمل قديماً وحديثاً، وهو من باب المنقطع والمرسل، غير أنه أخذ شوباً من الاتصال بقوله: وجدت بخط فلان.^(٢)

وربما دلّس بعضهم فذكر الذي وجد خطه وقال فيه: «عن فلان، أو: قال فلان» وذلك

(١) انظر تأول القاضي عياض، في باب الوصية بالكتب من كتابه (الإلماع: ١١٩) ومعه (تدريب الراوي

٦٠/٢).

(٢) انظر في كفاية الخطيب (ذكر أخبار من كان من المتقدمين يروي عن الصحف ووجدادة ما ليس بسمع له

ولا بإجازة): ٣٥٥ وفي (الإلماع: باب الخط ١١٦) وتقييد العراقي ٢٠١.

* المحاسن:

«فائدة: يقع هذا كثيراً في (مسند الإمام أحمد). يقول ابنه عبد الله: «وجدت بخط

أبي: حدثنا فلان» ويذكر الحديث - انتهت» ٥٩/٥٩

تدليسٌ قبيحٌ إذا كان بحيث يوهّم سماعه منه، على ما سبق في نوع التدليس. وجازف بعضهم فأطلق فيه: "حدثنا، وأخبرنا" وانتقد ذلك على فاعله.

وإذا وجد حديثاً في تأليف شخصٍ وليس بخطه، فله أن يقول: "ذكر فلان، أو: قال فلان أخبرنا فلان، أو: ذكر فلان عن فلان" وهذا منقطعٌ لم يأخذ شوباً من الاتصال*.

وهذا كله إذا وثق بأنه خطُّ المذكورِ أو كتابه، فإن لم يكن كذلك فليقل: "بلغني عن فلان، أو: وجدت عن فلان" أو نحو ذلك من العبارات، أو ليفصح بالمستند فيه، بأن يقول ما قاله بعض من تقدم: قرأت في كتاب فلان بخطه، وأخبرني فلان أنه بخطه؛ أو يقول: وجدت في كتاب ظننت أنه بخط فلان، أو: في كتاب ذكر كاتبه أنه فلان بن فلان، أو: في كتاب قيل إنه بخط فلان^(١).

وإذا أراد أن ينقل من كتاب منسوب إلى مصنفٍ فلا يقل: "قال فلان كذا وكذا" إلا إذا وثق بصحة النسخة بأن قابلها، هو أو ثقة غيره، بأصولٍ متعددة كما نبهنا عليه في آخر النوع الأول. وإذا لم يوجد ذلك ونحوه [٥٠/ظ] فليقل: "بلغني عن فلان أنه ذكر كذا وكذا، أو: وجدت في نسخة من الكتاب الفلاني" وما أشبه هذا من العبارات. وقد تسامح أكثر الناس في هذه الأزمان بإطلاق اللفظ الجازم في ذلك من غير تحررٍ وتثبتٍ، فيطالع أحدهم كتاباً منسوباً إلى مصنفٍ معينٍ، وينقل منه عنه من غير أن يثق بصحة النسخة، قائلاً: "قال فلان كذا وكذا، أو: ذكر فلان كذا وكذا" والصواب ما قدمناه.

فإن كان المطالع عالماً فطناً، بحيث لا يخفى عليه في الغالب مواضع الإسقاط والسقط

(١) انظر في المحدث الفاصل (باب من قال: وجدت في كتاب فلان، ومن قال: قرأت في كتاب فلان بخطه عن فلان، وأخبرني فلان أنه خط فلان) ٤٩٧ - ٥٠٠ ف ٦١٥-٦١٧. ومعه التبصرة ١١١/٢ وفتح المغيب ١٣٥/٢ ف ٦١٥-٦١٧.

* المجاسن:

«فائدة: ويجيء في "قال فلان" عند إيهام اللقاء، ما تقدم من التدليس. - انتهت»

وما أُحِيلَ عن جهته إلى غيرها، رجونا أن يجوزَ له إطلاقُ اللفظِ المجازم فيما يحكيه من ذلك. وإلى هذا، فيما أحسب، استروح كثيرٌ من المصنِّفين فيما نقلوه من كتبِ الناس؛ والعلم عند الله تعالى.

هذا كله كلامٌ في كيفية النقلِ بطريقِ الوجادة.

وأما جوازُ العملِ اعتماداً على ما يوثقُ به منها، فقد روينا عن بعضِ المالكية أن معظمَ المحدثين والفقهاءِ من المالكيين وغيرهم لا يرون العملَ بذلك. وحكى^(١) عن «الشافعي» وطائفةٍ من نظارِ أصحابه جوازُ العملِ به.

قال المملئ أبقاه الله: قطع بعضُ المحققين من أصحابه في أصولِ الفقهِ بوجوبِ العملِ به عند حصولِ الثقةِ به، وقال: "لو عُرِضَ ما ذكرناه على جملةِ المحدثين لأبوه". وما قطع به، هو الذي لا يتجهُ غيرُهُ في الأعصارِ المتأخرة، فإنه لو توقَّفَ العملُ فيه على الروايةِ لانسَدَّ بابُ العملِ بالمنقولِ، لتعذَّرَ شرطُ الروايةِ فيها على ما تقدَّم في النوعِ الأولِ* والله أعلم^(٢).

(١) الضبط من (ص، ع). وضبطه في (غ) مبنياً للمعلوم، مع نصب [جواز] بعده، مفعولاً به. ولا يبدو لنا وجه هذا الضبط قريباً.

(٢) على هامش (غ) بخط ابن الفاسي: بلغت المقابلة بأصل مقابل على أصل السماع والحمد لله. ثم بلغ مقابلة عليه ثانية.

* المحاسن:

«فائدة: احتج بعضهم بالعمل بالوجادة بما ورد في الحديث عن النبي ﷺ، أنه قال: "أى الخلق أعجب إليكم إيماناً؟ قالوا: الملائكة، قال: وكيف لا يؤمنون والوحي ينزل عليهم؟ قالوا: فنحن. قال: وكيف لا تؤمنون وأنا بين أظهركم، قالوا: فمن =

= يا رَسُولَ اللَّهِ؟ قال: قوم يأتون من بعدكم يجِدون صُحُفًا يُؤْمِنونَ بِما فيها،^(١) وهذا استنباط حسن - انتهت « ٦٠/و

* * *

(١) أخرجه الرامهرمزي بهذا اللفظ في (باب فضل الناقل لسنة رسول الله ﷺ) من المحدث الفاصل: ١٦٣ والخطيب في (شرف أصحاب الحديث) من طريق ابن عرفة، حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً. ومن طريق أبي يعلى الموصلي، من حديث عمر، رضى الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول لنا: «أنتوني بأفضل أهل الإيمان إيماناً» قلنا: يا رسول الله، الملائكة. قال: «نعم كذلك، ويحق لهم، وما يمنعهم وقد أنزله الله بالمنزلة التي قد أنزلهم بها؟ بل غيرهم». قلنا: يا رسول الله، فالأنبياء الذين أكرمهم الله بالنبوة والرسالة. قال ﷺ: «هم كذلك ويحق لهم ذلك وما يمنعهم وقد أكرمهم الله بالنبوة والرسالة؟ بل غيرهم». قلنا: يا رسول الله، الشهداء الذين أكرمهم الله بالشهادة مع الأنبياء قال: «نعم كذلك ويحق لهم، وما يمنعهم وقد أكرمهم الله بالشهادة؟ بل غيرهم». قلنا: يا رسول الله، فمن؟ قال ﷺ: «أقوام في أصلاب الرجال يأتون من بعدى، يؤمنون بي ولم يروني ويصدقون بي ولم يروني، يرون الورق المعلق فيعملون بما فيه». ٣٤،٣٣ وهو في الترمذي بلفظ: «أى الناس خير؟» - مع عارضة الأحوذى ١٥٥/٧ - وانظر تدريب الراوى ٦٤/٢.

النوع الخامس والعشرون في كتابة الحديث وكيفية ضبط الكتاب وتقييده

اختلف الصدرُ الأولُ رضى الله عنهم في كتابة الحديث: فمنهم من كرهَ كتابةَ الحديث والعلم وأمروا بحفظه، ومنهم من أجاز ذلك.

ومن روينا عنه كراهةَ ذلك: «عمرُ، وابنُ مسعود، وزيدُ بن ثابت، وأبو موسى، وأبوسعيد الخدرى» في جماعةٍ آخرين من الصحابة والتابعين. ^(١) وروينا عن «أبي سعيد الخدرى» أن النبي ﷺ قال: «لا تكتبوا عنى شيئاً إلا القرآن، ومن كتب عنى شيئاً غير القرآن فليمحُه» أخرجه «مسلمٌ» في صحيحه. ^(٢)

ومن روينا عنه إباحتَهُ ذلك أو فعله: «على، وابنه الحسنُ، وأنس، وعبدُالله بن عمرو بن العاص» في جمع آخرين من الصحابة والتابعين رضى الله عنهم أجمعين*.

(١) بتفصيل في (ذكر كراهية كتابة العلم) من جامع ابن عبد البر: ٦٣/١ - ٧٠ وتقييد العلم للخطيب (٥١ - ٥٠) وانظر باب كتابة العلم في (مجمع الزوائد للهيتمي: ١٥٠/١ - ١٥١)
(٢) في باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم، من (صحيح مسلم): ٣٠٠٤/٧٢ وأخرجه الرامهرمزي في (المحدث الفاصل: ٣٧٩ ف ٣٦٢).

* المحاسن:

«فائدة وزيادة: أعلَى من رُوِيَ عنه ذلك من الصحابة: «عمرُ بن الخطاب» ثم «عثمانُ بن عفان». أسند «الرامهرمزي» في كتابه (الفاصل) بإسنادٍ ذكره عن عمرو بن أبي سفيان، أنه سمع عمرَ بن الخطاب يقول: «قيدوا العلم بالكتاب». ^(١) وفي كتاب «المرزباني» من حديث عبد الله بن راشد قال: «قال عثمان بن عفان: قيدوا العلم. قلنا: وما تقييده؟ قال: تعلموه وعلموه واستنسخوه» وجاء عن «طلحة بن عبيدالله» =

(١) المحدث الفاصل: ٣٥٨/٣٧٧. وجامع بيان العلم ٧٢/١. وعلى هامش المحاسن بخط البلقيني: هذا الكلام مناقض لما قبله فتأمل (٦٠/و) يعنى ما روى عن كراهة عمر، رضى الله عنه، كتابة الحديث.

= ما يقتضى جواز كتابة غير القرآن. وأسند «الرامهرمزي» عن عبد الله بن محمد بن عقيل قال: «كنت أذهب أنا وأبو جعفر إلى جابر بن عبد الله ومعنا ألواح صغار نكتب فيها الحديث». (١) وأسند «المرزباني» بسندٍ قيل إنه جيد - عن عبد الله بن بريدة، أن أناساً من أهل الكوفة كانوا في سفرٍ ومعهم شداد بن أوس، فقال له رجل: حدثنا عن رسول الله ﷺ. فقال: اتنوني بصحيفة ودواة. فأتوه بها، فقال: «اكتب: سمعتُ رسول الله ﷺ» فذكر حديثاً. وجاء نحو ذلك عن «ابن عباس، وأبي أمامة، وعثمان» وقد سبق في الأصل ذكر «أنس»، وعنه روايات: إحداهما: أسندها «الرامهرمزي» وغيره، أنه كان يأمر بنيه أن يُقيدوا العلم بالكتاب. (٢) وأخرى، أسندها «الرامهرمزي» وغيره عن هبيرة بن عبد الرحمن، وأسندها «البغوي» في (معجمه الكبير) عن يزيد الرقاشي: «كنا إذا أكثرنا على أنس بن مالك، ألقى إلينا مخلاة - وفي رواية الرقاشي: أتانا بمخالٍ - فألقاها إلينا، وقال: هذه أحاديثٌ كتبتها عن رسول الله ﷺ». (٣) وفي رواية الرقاشي: «سمعتها من رسول الله ﷺ وكتبتها وعرضتها». وعن أبي هريرة نحو ذلك. وعن أنسٍ أيضاً: «كتب العلم فريضة». وأما عبد الله بن عمرو بن العاصي «فإنه إنما كتب بإذن النبي ﷺ، جاءت عنه روايات مسندة: منها من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو: قلت: يا رسول الله، أكتب ما أسمع منك؟ قال: «نعم» قلت: في الغضب والرضى؟ قال: «نعم، فإني لا أقول إلا حقاً» (٤) ومنها من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: «قلنا: يا رسول الله، إنا نسمع منك أشياءً لانحفظها، أفلا نكتبها؟ قال: بلى فاكتبوها». ومنها عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ: «قيدوا العلم بالكتاب». (٥)

(١) المحدث الفاصل (٣٥٥/٣٧٠) أسنده الرامهرمزي إلى عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب، قال:

كنت أطلق أنا ومحمد بن علي أبو جعفر - هو الباقر - إلى جابر.. فذكره.

(٢) المحدث الفاصل (٣٦٨ ف ٣٢٦) والخطيب في تقييد العلم من عدة طرق عن أنس رضي الله عنه

(٩٧-٩٦) وجامع بيان العلم (٧٣/١)

(٣) المحدث الفاصل ٣٦٨ وفي تقييد العلم: أتانا بمجال، وفي رواية عن هبيرة بن عبد الرحمن: جاء بصكاك

(٩٩-٩٥).

(٤-٥) المحدث الفاصل ٣٦٥، ٣٦٤، ٣١٨، ٣١٥ وجامع ابن عبد البر ٧١/١، ٧٣، وتقييد العل: ٦٨،

٧٥-٧٤ من عدة طرق.

= ومنها ما رواه عبد الله بن المؤمل عن ابن جُريج، عن عطاء، عن عبد الله بن عمرو: "قلت: يا رسول الله، أقيد العلم؟ قال: نعم. قلت: وما تقييده؟ قال: الكتاب" (١) ورواه «ابن فارس» في كتاب (بأخذ العلم) ثم قال: "لم يروه عن ابن جُريج إلا عبد الله بن المؤمل" (٢) ومنها ما أسند «الرامهرمزي» عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه قال: "قلت: يا رسول الله: إني أسمع منك الشيء، أفأكتبه؟ قال: نعم فإكتبه. قلت: إنك تغضب وترضى. قال: إني لا أقول في الرضى والغضب إلا حقاً" (٣) ورواه بلفظ آخر: "إنا نسمع منك أشياء أفنكتبها؟ قال: نعم. قلت: في حال الرضى والسخط، قال: في حال الرضى والسخط" (٤) ورواه بلفظ آخر قال: "قالت لي قريش: إن رسول الله ﷺ يتكلم في الرضى والغضب فلا تكتب. فسألت رسول الله ﷺ، فقال: اكتب، فوالذي نفسى بيده ما يخرج مني إلا حق" (٥) وحديث «عبد الله بن عمرو بن العاصي» صحيح، ولذلك خرجه «الحاكم» في (مستدرکه) (٦) وله شواهد. وقد جاء عن «عبد الله بن عمرو» أنه قال: "ما آسى على شيء إلا على الصادقة، والصادقة صحيفة استأذنت فيها النبي ﷺ أن أكتب فيها ما أسمع منه، فأذن لي". رواه «الرامهرمزي» من طريق ليث بن أبي سليم عن مجاهد؛ (٣) ومن طريق ليث، عن مجاهد، عنه. وقال: "ما يرغبنى في الحياة إلا خصلتان: الوهط، والصادقة: صحيفة كنت استأذنت رسول الله ﷺ أن أكتبها عنه فكتبتها. وهي الصادقة" وأسند عن مجاهد قال: "رأيت عند عبد الله بن عمرو صحيفة فذهبت أتناولها، فقال: مه يا غلام بنى مخزوم: قلت: ما كنت تمنعني شيئاً. قال: هذه الصادقة، فيها ما سمعته من رسول الله ﷺ، ليس بيني وبينه فيها أحد" (٧) =

(١) والطبراني في الكبير والأوسط، من رواية عبد الله بن المؤمل عن ابن جريج (مجمع الزوائد ١/١٥٢).

(٢-٣) المحدث الفاصل: ٣٦٥، ٣٦٦، ٣١٩، ٣٢٠ وجامع بيان العلم (١/٧٠).

(٤) المحدث الفاصل: ٣٦٦، ٣٢٢ ومستدرک الحاكم ١٠٦/١ والجامع ١/٧١.

(٥-٦) المحدث الفاصل: ٣٦٦، ٣٢٣، وتقييد العلم: ٨٤ والجامع لابن عبد البر: ٧٢/١ والوهط، مال كان لعمر بن العاص بالطائف، كان ابنه عبد الله يقوم به (النهاية لابن الأثير: الواو مع الهاء) وفي الجامع: أرض تصدق بها (١/٧٢).

(٧) المحدث الفاصل: ٣٦٧/٣٢٤، ولفظ مقارب في تقييد العلم: ٢٥ أسنده الخطيب عن مجاهد.

ومن صحيح حديث رسول الله ﷺ الدالُّ على جواز ذلك: حديث «أبي شاه اليماني» في التماسه من رسول الله ﷺ أن يكتب له شيئاً سمعه من خطبته عام فتح مكة، وقوله ﷺ: «اكتبوا لأبي شاه»*

= وكان «عبد الله بن عمرو» بسبب الكتابة كثير الحديث، ولذلك قال «أبو هريرة»: «ما أخذ من أصحاب محمد ﷺ أكثر حديثاً مني عن رسول الله ﷺ إلا عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب وأنا لا أكتب»^(١) وعنه: كنت أعي بقلبي، وكان يعي هو بقلبه ويكتب بيده^(٢). وما رواه «عبد الله بن عمرو» عن النبي ﷺ من قوله: «قيدوا العلم بالكتاب» رواه «أنس بن مالك». وقد أسنده «الرامهرمزي» في كتابه (الفاصل) فقال: «حدثنا محمد [بن الجنيدي] بن بهرام الأرجاني، ثنا لؤين، ثنا عبد الحميد بن سليمان عن عبد الله بن المثني، عن عمه ثامة عن أنس، قال: قال النبي ﷺ: «قيدوا العلم بالكتاب» قال «لؤين»: لم يروه غير هذا الشيخ»^(٣).

وما جاء في السنة جاء في القرآن أيضاً، قال «ابن فارس»: أعلى ما يحتج به في ذلك قوله تعالى: ﴿نَ، وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ قال الحسن البصري: ن، الدواة، والقلم: القلم^(٤). وقد ندب الله إلى الكتابة في قوله [تعالى]: ﴿فَاكْتُبُوهُ﴾ وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ﴾^(٥) انتهت «٦٠/ و، ظ.

* المحاسن:

«فائدة: الأحاديث السابقة أصرح في تعميم الإذن من حديث «أبي شاه» لجواز أن يدعى فيه أنه واقعة عين، ولكنه أصح وهو في (الصحيحين)^(٦). وفي الباب أحاديث=

(١) أخرجه البخاري في كتاب العلم من صحيحه، بلفظ: ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثاً. والمحدث الفاصل: ٣٢٨/٣٦٨ بلفظه هنا، وجامع. بيان العلم ٧٠/١ بلفظ مقارب.

(٢) المحدث الفاصل: ٣٦٩ ف٣٢٩. والمقابلة عليه.

(٣) الجامع ١٧٣/١، والخطيب عن لؤين، به، موقوفاً.

(٤) الطبري عن الحسن البصري، في تفسير سورة القلم. وانظر (فتح الباري ٤٦٦/٨).

(٥) من آية الدين في سورة البقرة الآية ٢٨٢.

(٦) البخاري: في كتاب العلم (فتح الباري ٢٩/١) وكتاب اللقطة، باب كيف تعرف لقطه مكة (٤٥/٢)

ومسلم: في كتاب الحج، باب تحريم مكة وصيدا وخلاها وشجرها ولقطنها، إلا لمنشد، على الدوام ح٤٤٧.

= غير ما سبق: منها، ما أسنده «الرامهرمزي» وغيره عن رافع بن خديج قال: مرَّ علينا رسول الله ﷺ يوماً ونحن نتحدث فقال: ما تحدثون؟ فقلنا: ما سمعنا منك يا رسول الله. قال: «تحدثوا وليتبعوا مقعده من كذب علي، من جهنم». ومضى لحاجته؛ وسكت القوم فقال: ما شأنهم لا يتحدثون؟ قالوا: الذي سمعناه منك يا رسول الله. قال: إني لم أُرِدْ ذلك، إنما أردتُ من تعدد ذلك، فتحدثنا؛ قال: قلتُ: يا رسول الله إنا نسمع منك أشياء أفنكتبها؟ قال: «اكتبوا ذاك ولا حرج»^(١) ومنها عن «عائشة» رضى الله عنها قالت: «دعا رسول الله ﷺ علياً بأديم ودواة، فأملى عليه وكتب حتى ملأ الأديم وأدارعه»^(٢).

وفي كلام بعض من صنف من المتأخرين من المحدثين في اعتراضات علي «ابن الصلاح» ذكر أمور في ذلك، في اثنائها. وفي (أدب الدنيا والدين، للهاوردي): روى أن رجلاً شكاً إلى سيدنا رسول الله ﷺ النسيان فقال: «استعمل يدك - أى اكتب - حتى ترجع إذا نسيت إلى ما كتبت»^(٣).

والعجبُ من محدث يترك نقل الحديث من كتبه ويعدل إلى نقله من غير كتبه، والحديث أخرجه «الترمذي» في باب الرخصة في كتابة العلم فقال: «تنا قتيبة، ثنا الليث عن الخليل بن مرة عن يحيى بن أبي صالح عن أبي هريرة قال: كان رجلٌ من الأنصار يجلس إلى رسول الله ﷺ فيسمع من النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، إني لأسمع منك الحديث فيعجبني ولا أحفظه. فقال رسول الله ﷺ: «استعن بيمينك» - وأوماً بيده إلى الخطّ» قال «الترمذي»: «وفي الباب عن عبد الله بن عمرو، وهذا حديث ليس إسناده بذاك القائم: سمعتُ محمد بن إساعيل يقول: الخليل بن مرة مُنكرُ الحديث»^(٤).

(١) في (المحدث الفاصل ٣٦٩ ف/٣٣) وتقييد العلم: ٧٣ وجامع ابن عبد البر، باب الرخصة في كتابة العلم (٧٠/١).

(٢) المحدث الفاصل ٣٦٤، وعن عبد الله بن عمرو: ف ٣١٧ وتقييد العلم: ٧١.

(٣) أدب الدنيا والدين: ٦٦ (الباب الثاني: فصل في التعلم).

(٤) الترمذي: ١٣٤/١٠ (عارضة) أبواب العلم، من الجامع في (ما جاء في الرخصة) والخطيب من رواية

النعمان بن عبد السلام عن الخليل بن مرة، به (التقييد ٩٦) وقال الشوكاني في (مختصر المقاصد: ٨٠ ح ٩٢): ضعيف. وانظر كشف الحفا: ١١٨/١.

ولعله ﷺ أذِنَ في الكتابة عنه لمن خشى عليه النسيان، ونهى عن الكتابة عنه مَنْ وَثِقَ بحفظه، مخافة الاتكال على الكتاب؛ أو نهى عن كتابة ذلك عنه حين خاف عليهم اختلاط ذلك بصحف القرآن العظيم، وأذِنَ في كتابته حين أَمِنَ من ذلك.

وأخبرنا «أبو الفتح بن عبد المنعم الفراوي» قراءةً عليه بـ «نيسابور» جبرها الله، قال: أنا أبو المعالي الفارسي، قال: أنا الحافظ أبو بكر البيهقي قال: أنا أبو الحسين بن بشران قال: أنا أبو عمرو بن السهاك قال: نا^(١) حنبل بن إسحاق قال: نا سليمان^(٢) بن أحمد قال: نا الوليد - هو ابن مسلم - قال: «كان الأوزاعي يقول: كان هذا العلم كريماً يتلاقاه الرجال بينهم، فلما دخل في الكتب دخل فيهم غير أهله»^(٣).

ثم إنه [٥١/ظ] زال ذلك الخلاف وأجمع المسلمون على تسويغ ذلك وإباحته، ولولا تدوينه في الكتب لدرَسَ في الأعصر الآخرة؛ والله أعلم.

(١) ليست في (ص).

(٢) على هامش (غ): [سليمان بن أحمد هذا: نراه أبا محمد الدمشقي نزيل واسط، والله أعلم].
انظره في (الجرح والتعديل: ١٠١/٤ ترجمة ٤٥٥)

(٣) في رواية جعفر بن محمد الفريابي عن صفوان بن صالح عن الوليد بن مسلم، قال: سمعت الأوزاعي يقول: كان هذا العلم شريفاً إذ كان في أفواه الرجال يتلاقونه ويتذكرونه، فلما صار في الكتب ذهب نوره وصار إلى غير أهله.

ابن عبد البر في الجامع (٦٨/١) والخطيب في تقييد العلم (٦٤).

= ثم أسند «الترمذي» حديث أبي هريرة الذي فيه «اكتبوا لأبي شاه»^(١). وقول الترمذي: وفي الباب عن ابن عمرو؛ قد تقدم حديثه، ويزاد على الترمذي حديث أنس ورافع بن خديج وعائشة، وعلى أيضاً، فقد جاء عنه مُسنداً مرفوعاً: «إذا كتبتم الحديث فاكتبوه بسنده» - انتهت «٦٢/و، ظ

* المحاسن:

«فائدة وزيادة: في المسألة مذهب ثالث ذكره «الرامهرمزي»، وهو أن من السلف =

(١) جامع الترمذي: ١٣٥/١٠ عارضة. وقال: هذا حديث حسن صحيح.

= مَنْ كَانَ يَكْتُبُ، فَإِذَا حَفِظَ مَحَاه. رواه عن «عبدالرحمن بن سلمة الجُمَحِي»^(١).
 و«محمَّد بن سيرين»^(٢) كان لا يرى بكتابة الحديث بأساً فإذا حفظه محاه.
 «وعاصم بن ضمرة»^(٣) كان يسمع الحديث ويكتبه، فإذا حفظه دعا بمقراضٍ فقرضه.
 و«هشام بن حسان»^(٤) اتفق له أنه لم يكتب إلا حديثاً واحداً ثم محاه، وكذلك «حماد بن سلمة»^(٥).

وأما من أباح ذلك من التابعين فكثير، مثل «الحسين، وعطاء، وأبي قلابة، وأبي المليح»^(٦) ومن مُلِح ما قال: يعييون علينا أن نكتب العلم وندونه وقد قال الله عز وجل: ﴿عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَى﴾^(٧) وروى «الرامهرمزي» ذلك عن قتادة، وجاء عن معاوية بن قرة: «من لم يكتب العلم لم يعد علمه علماً»^(٨) وأسند «الرامهرمزي» إلى عبدالله بن دينار، قال: «كتب عمر بن عبدالعزيز إلى أهل المدينة: انظروا ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبوه، فإني خفتُ دروس العلم وذهاب العلماء»^(٩). وعن «يزيد الرقاشي»: «حججتُ مع عمر بن عبدالعزيز =

(٢-١) المحدث الفاضل في (باب من كان يكتب فإذا حفظه محاه): ٢٨٢ الفقرتان ٣٧٠، ٣٧١ والخطيب في الباب من تقييد العلم: ٥٩-٦٠.

(٣) الرامهرمزي في المحدث، أسنده عن عاصم (٣٨٢ ف ٣٧١) والخطيب من طريقه، في التقييد: ٥٩.

(٤-٥) المحدث الفاضل، بالإسناد عن هشام (٣٨٣ ف ٣٧٣) وعن حماد بن سلمة (ف ٣٧٤).

(٦) المحدث الفاضل: الفقرات: ٣٣٧، ٣٣٩، ٣٣٨، ٣٤٠ على التوالي.

(٧) أسنده عن أبي المليح الهذلي: ابن عبد البر في جامعه: ٧٣/١ والخطيب في تقييد العلم ١٠٣ وفي رواية

بإسناد الرامهرمزي: «قالوا لقتادة: نكتب ما نسمع منك؟ قال: وما يمنعك أن تكتب وقد أخبرك اللطيف الخبير أنه يكتب فقال: ﴿علمها عند ربِّي﴾ - الآية ٥٢ من سورة طه.

(٨) المحدث الفاضل (٣٧٢ ف ٣٤٠، ٣٤١) وتقييد العلم: ١٠٩ وجامع بيان العلم ٧٤/١.

(٩) على هامش المحاسن بخط الشيخ: يمكن أن يقال العكس فيقال: لولا تدوينه لما وقع التقاعد والكسل

الآن (٦٢/ظ).

وانظر: المحدث الفاضل: ٣٧٣ ف ٣٤٦.

وفي كتاب العلم من صحيح البخاري، باب كيف يقبض العلم، أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أبي بكر بن حزم: «انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه. فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء». وانظر (فتح الباري ١/١٤٠) وبإسناد ابن عبد البر عن ابن شهاب: أمرنا عمر بن عبد العزيز بكتابة السنن، فكتبناها دفترًا دفترًا، فبعث إلى كل أرض له عليها سلطان دفترًا (الجامع ١/٧٦).

ثم إن على كَتَبَةِ الحديث وطلبته، صرفَ الأهمية إلى ضبط ما يكتبونه أو يُحْصَلُونَهُ بخطِّ الغير من مروياتهم، على الوجه الذي رَوَاهُ شكلاً ونقطةً يؤمَّنُ معها الالتباسُ. وكثيراً ما يتهاون الواثقُ بذهنه وتيقظه، وذلك وخيمُ العاقبة، فإن الإنسانَ مُعْرَضٌ للنسيانِ، وأولُ ناسٍ أولُ الناسِ. وإعْجَامُ المكتوبِ يمنع من استعْجَامِهِ، وشكْلُهُ يمنع من إشْكَالِهِ. ثم لا ينبغي أن يتعنى بتقييد الواضح الذي لا يكاد يلتبس، وقد أحسن من قال: إنما يُشْكَلُ ما يُشْكَلُ^(١). وقرأتُ بخطِّ صاحبِ كتاب (سماتِ الخطِّ ورقومه: على بن إبراهيم البغدادي) فيه: أن أهل العلم يكرهون الإعْجَامَ والإعرابَ إلا الملتبس.

وحكى غيره عن قوم أنه ينبغي أن يُشْكَلَ ما يُشْكَلُ وما لا يُشْكَلُ، وذلك لأنَّ المبتدئ وغير المتبحر في العلم، لا يميز ما يُشْكَلُ مما لا يُشْكَلُ، ولا صوابَ الإعرابِ من خطئه^(٢)؛ والله أعلم.

وهذا بيانُ أمورٍ مفيدةٍ في ذلك:

أحدها: ينبغي أن يكونَ اعتناؤه - من بين ما يلتبس - بضبطِ الملتبس من أسماء الناسِ، أكثرَ، فإنها لا تُستدركُ بالمعنى ولا يَسْتَدِلُّ عليها بما قبلُ وبعدُ^(٣).

الثاني: يُسْتَحَبُّ في الألفاظِ المشْكِلة، أن يُكْرَرَ ضبطُها بأن يضبطَها في متنِ الكتابِ ثم يكتبها قبالةً ذلك في الحاشية مفردةً مضبوطةً، فإن ذلك أبلغُ في إبانها وأبعدُ من التباسِها، وما ضبطه في أثناء الأسطر ربما داخله نقطٌ غيره وشكْلُهُ، مما فوقه وتحتَه، لاسيما عند دقة الخطِّ وضيق الأسطر؛ وبهذا جرى رسمُ جماعةٍ من أهل الضبط^(٤)؛ والله أعلم.

(١-٢) مثله في المحدث الفاصل (٦٠٨ ف ٦٨٨) والإلماع (١٥٠-١٥٢).

(٣-٤) انظر فيه (النقط والشكل) من المحدث الفاصل: ٦٠٨ ف ٨٨٦، والإلماع: ١٥٠-١٥٧ يزيد

تفصيل. ومعها تقييد العراقي: ٢٠٥.

= فحدثته بأحاديث عن أنس بن مالك فكتبها، وقال: ليس عندي مال فأعطيك، ولكن أفرض لك في الديوان. ففرض [لي] أربعائة درهم.^(١) ومن أباح ذلك كثير، وهم الجُمُ الفقير. والآن فهو مُجمَعٌ عليه لا يتطرق خلافٌ إليه. انتهى» ٦٢/ظ-٦٣/و

(١) المحدث الفاصل: ٣٧٢/٣٤٣ وتابع في الباب، الفقرات (٣٤٤-٣٦١) منه.

الثالث: يُكره الخطُّ الدقيقُ من غير عُذر [٥٢/و] يقتضيه. روينا عن «حنبل بن إسحاق» قال: «رأى أحمد بن حنبل وأنا أكتبُ خطًّا دقيقًا فقال: لا تفعل، أحوَجُ ما تكونُ إليه بخونك»^(١). وبلغنا عن بعض المشايخ أنه كان إذا رأى خطًّا دقيقًا قال: «هذا خطُّ مَنْ لا يوقنُ بالخلفِ من الله تعالى».

والعُذرُ في ذلك، هو مثلُ أن لا يجِدَ في الورقِ سَعَةً، أو يكونَ رَحًا لا يحتاجُ إلى تدقيقِ الخطِّ لِيخفَّ عليه مَحْمَلُ كتابه، ونحو هذا.

الرابع: يُختار له في خطِّه التحقيقُ دون المُشَقِّ والتعليق. بلغنا عن «ابن قتيبة» قال: قال عمرُ بن الخطابِ رضَى اللهُ عنه: «شرُّ الكتابةِ المُشَقُّ، وشرُّ القراءةِ الهذِرمَةُ، وأجودُ الخطِّ أبيضُهُ»^(٢). والله أعلم.

الخامس: كما تُضبطُ الحروفُ المعجمةُ بالنقطِ، كذلك ينبغي أن تضبطَ المهملاتُ غيرُ المعجمةِ، بعلامة الإهمال لتدلُّ على عدم إعجامها.

وسبيلُ الناسِ في ضبطها مختلف:

فمنهم من يَقْلِبُ النقطَ، فيجعلُ النقطَ الذي فوق المعجماتِ، تحت ما يشاكلها من المهملاتِ، فينقطُ تحت الراءِ والصاد والطاءِ والعين، ونحوها من المهملاتِ. وذكر بعضُ هؤلاء أن النقطَ التي تحت السينِ المهملة تكونُ مبسوطةً صفاً، والتي فوق الشينِ المعجمة تكونُ كالآثافي^(٣).

ومن الناسِ من يجعلُ علامة الإهمال فوق الحروفِ المهملة كقلامَةِ الظفرِ مُضجَعَةً على

(١) على هامش (ص): [ويروي عن أبي حنيفة رضَى اللهُ عنه أنه قال لتلميذه وكان يقرمط: لا ترمطُ فإنك إن عشت ندمت وإن مت شتمت].

القرمطة: دقة الكتابة (القاموس).

(٢) المُشَقُّ: سرعة الكتابة، والهذِرمَةُ: سرعة الكلام والقراءة (القاموس).

(٣) على هامش (غ) طرة: [قال القاضي عياض، قال محمد بن الزيات في صفة دفتر فيما ذكره - لنا -

بعض شيوخنا:

وأرى وشوما في كتابك لم تدع شكلاً لمرتاب ولا لمفكر

نقط وأشكال تلوح كأنها ندب الخدوش تلوح بين الأسطر

قوبل على (الإلماع ١٥٧-١٥٨) ووقع في طبعته في الشطر الأخير:

* ندب الخدش * وانظر تخريج الزميل الأستاذ السيد صقر على هامشه.

قفاها. ومنهم من يجعل تحت الحاء المهملة حاء مفردة صغيرة، وكذا تحت الدال والطاء والصاد والسين والعين، وسائر الحروف المهملة الملتبسة مثل ذلك*.

فهذه وجوه من علامات الإهمال شائعة معروفة. وهناك من العلامات ما هو موجود في كثير من الكتب القديمة ولا يفظن له كثيرون: كعلامة من يجعل فوق الحرف المهمل خطأ صغيراً، وعلامة من يجعل تحت الحرف المهمل مثل الهمزة. [٥٢/ظ] والله أعلم.

السادس: لا ينبغي أن يصطلح مع نفسه في كتابه بما لا يفهمه غيره فيوقع غيره في حيرة، كفعل من يجمع في كتابه بين روايات مختلفة، ويرمز إلى رواية كل راوٍ بحرف واحد من اسمه أو حرفين وما أشبه ذلك. فإن بين أول كتابه أو آخره مراده بتلك العلامات والرموز، فلا بأس. ومع ذلك فالأولى أن يتجنب الرمز، ويكتب عند كل رواية اسم راوئها بكامله مختصراً، ولا يقتصر على العلامة ببعضه؛ والله أعلم.

السابع: ينبغي أن يجعل بين كل حديثين دائرة تفصل بينهما وتميز. ومن بلغنا عنه ذلك من الأئمة: «أبو الزناد، وأحمد بن حنبل، وإبراهيم بن إسحاق الحربي، ومحمد بن جرير الطبري» رضي الله عنهم. واستحب «الخطيب الحافظ» أن تكون الدارات غفلاً، فإذا عارض فكل حديث يفرغ من عرضه ينقط في الدائرة التي تليه نقطة أو يخط في وسطها

* المحاسن:

«فائدة: والحاء لا تدخل في هذا، وإنما ترك ذكره لوضوحه. وقد أسند المرزباني عن محمد بن عبيدالفساني، قال: حدثني أبي قال: كتبت بين يدي معاوية كتاباً فقال لي: يا عبيد، ارقش كتابك فإني كتبت بين يدي رسول الله ﷺ فقال لي: "يا معاوية، ارقش كتابك." قال: قلت: وما رقصه يا أمير المؤمنين؟ قال: أعط كل حرف ما ينوبه من النقط^(١).

وهذا عام في كل حرف كما قدمنا، ويستدل به لهذا الطريق. انتهت.» ٦٣/ظ

(١) أسنده الرامهرمزي عن عبيد بن أوس الفسافي، في المحدث الفاصل (٦٠٨ ف ٦٨٨).

وعبيد بن أوس الفسافي، سيد أهل الشام، كاتب معاوية بن أبي سفيان.

ابن حبيب في: المعبر: ٣٧٧ (أسماء أشرف الكتاب).

خطأً. قال: وقد كان بعض أهل العلم لا يعتد من سماعه إلا بما كان كذلك، أو في معناه؛ والله أعلم^(١).

الثامن: يُكره^(٢) له في مثل «عبد الله بن فلان بن فلان» أن يكتب «عبد» في آخر سطر، والباقي في أول السطر الآخر. وكذلك يكره في «عبد الرحمن بن فلان» وفي سائر الأسماء المشتملة على التعبيد لله تعالى، أن يكتب «عبد» في آخر سطر، واسم الله مع سائر النسب في أول السطر الآخر. وهكذا يُكره أن يكتب: «قال رسول» في آخر سطر، ويكتب في أول السطر الذي يليه: «الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم» وما أشبه ذلك؛ والله أعلم.

التاسع: ينبغي أن يحافظ على كتابة الصلاة والتسليم على رسول الله ﷺ [٥٣/و] عند ذكره، ولا يسأم من تكرير ذلك عند تكرره، فإن ذلك من أكبر الفوائد التي يتعجلها طلبه الحديث وكتبته. ومن أغفل ذلك حُرِمَ حظاً عظيماً. وقد رويناه لأهل ذلك مناماتٍ صالحةً*. وما يكتبه من ذلك فهو دعاء يُثبته، لا كلامٌ يرويه، فلذلك لا يتقيد فيه

(١) انظر في المحدث الفاضل: (الدائرة بين الحديثين) ٦٠٦-٦٠٦ ف ٨٨٢.

وانظر معه (الاقتراح) ٢٦٠، ٢٩٠ (آداب طالب الحديث، وآداب كتابته).

(٢) في تقييد العراقي: «اقتصر المصنف في هذا على الكراهة. والذي ذكره الخطيب في (كتاب الجامع) امتناع ذلك، فإنه روى عن أبي عبدالله ابن بطة أنه قال: هذا كله غلط قبيح فيجب على الكاتب أن يتوقاه ويتأمله ويتحفظ منه. قال الخطيب: وهذا الذي ذكره أبو عبدالله صحيح فيجب اجتنابه. انتهى. واقتصر ابن دقيق العيد في (الاقتراح) على جعل ذلك كله من الآداب، لا من الواجبات، والله أعلم». التقييد والإيضاح: ٢٠٨.

* المحاسن:

«فائدة: في كتاب (أنوار الآثار، المختصة في فضل الصلاة على النبي المختار، للحافظ التُّجيبِي): وكما تصلى على نبيك صلى الله عليه وسلم بلسانك، فكذلك تحط الصلاة عليه بينانك مهما كتبت اسمه المبارك في كتاب، فإن لك بذلك أعظم الثواب. فقد روى عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "من كتب عني علماً وكتب معه صلاته عليّ، لم يزل في أجرٍ، ما قرئ ذلك الكتاب".^(١) وروى عن أبي هريرة رضي الله عنه =

(١) وأسنده الخطيب كذلك عن أبي بكر رضي الله عنه (شرف أصحاب الحديث: ٣٥).

= عن رسول الله ﷺ "من صلى عليّ في كتابٍ لم تزل الملائكةُ تستغفر له ما دام اسمي في ذلك الكتاب"^(١) ولذلك قال سفيان الثوري: "لو لم يكن لصاحب الحديث فائدة إلا الصلاة على رسول الله ﷺ فإنه يصلى عليه ما دام في ذلك الكتاب"^(٢). ثم حكى مناماتٍ في ذلك عن محمد بن أبي سليمان وعن عبيد الله الفزاري، وعن سفيان بن عيينة، وعن عبد الله بن عبد الحكم لما رأى الشافعي في المنام. وإنما لم نذكرها لأن «ابن الصلاح» قد أشار إليها. ثم إننا يُستدل بما روى عن النبي ﷺ كما تقدم؛ وقد جاء بإسنادٍ صحيح من طريق عبدالرازق عن معمر عن ابن شهاب عن أنس، يرفعه: "إذا كان يومُ القيامة جاء أصحابُ الحديث. وبأيديهم المحابرُ فيرسل الله عز وجل إليهم جبريل عليه الصلاة والسلام فيسألهم: من أنتم؟ - وهو أعلم - فيقولون: أصحابُ الحديث. فيقول الرب جل وعلا: ادخلوا الجنةَ فطالما كنتم تصلون على نبيي في دار الدنيا"^(٣) ﷺ.

وهذا يُعمُّ صلاتهم بلسانهم وبكتابتهم. وفي (تاريخ أصبهان) للحافظ أبي نعيم الأصبهاني، في ترجمة «جعفر بن محمد الخشاب» أسند إلى أبي ضمرة أنس بن عياض عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: "قال النبي ﷺ: ما من كتاب يُكتبُ فيه صلى الله على محمد، إلا صلى الله وملائكته على من كتب ذلك ما دام اسمي في ذلك الكتاب" صلى الله عليه أفضل الصلاة والسلام. انتهت «٦٤/و ظ

(١) أورده الشوكاني في (الفوائد المجموعة) وقال: «في إسناده من لا يحتج به، وقد روى من طرق ضعيفة جدا». ٢٣٩ ح ٤٢ وقال السيوطي: «وهذا الحديث وإن كان ضعيفاً فهو مما يحسن إيراده في هذا المعنى. ولا يلتفت إلى ذكر ابن الجوزي له في الموضوعات - اللآلي - فإن له طرقاً تخرجه عن الوضع وتقتضي أن له أصلاً في الجملة: فأخرجه الطبراني من حديث أبي هريرة، وأبو الشيخ، والديلمي - في مسند الفردوس - من طريق آخر، عنه. وابن عدي من حديث أبي بكر الصديق، والأصبهاني - يعنى قوام السنة أبا القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل، شيخ حفاظ الوقت: ٥٣٨ هـ - في ترغيبه، وأبونعيم في تاريخ أصبهان من حديث عائشة رضی الله عنها. (تدريب الراوي: ٧٥/٢) ويأتى سند أبي نعيم، فيما يلي من المحاسن. (٢) أسنده الخطيب عن سفيان بن عيينة، (شرف أصحاب الحديث: ٣٦).

(٣) نقله السيوطي من المحاسن وقال: «وهذا الحديث رواه الخطيب عن الصوري - أبي عبدالله محمد بن علي بن عبدالله، من شيوخه - عن أبي الحسين ابن جميع عن محمد بن يوسف بن يعقوب الرقي عن =

بالرواية، ولا يقتصر فيه على ما في الأصل. وهكذا الأمر في الثناء على الله سبحانه عند ذكر اسمه نحو: عز وجل، وتبارك وتعالى، وما ضاهى ذلك*. وإذا وجد شيء من ذلك قد جاءت به الرواية، كانت العناية بإثباته وضبطه أكثر. وما وجد في خط «أبي عبد الله أحمد بن حنبل» رضى الله عنه، من إغفال ذلك عند ذكر اسم النبي ﷺ، فلعل سببه أنه كان يرى التقيّد في ذلك بالرواية، وعزّ عليه اتصالها في ذلك في جميع من فوقه من الرواة. قال «الخطيب أبو بكر»: «وبلغنى أنه كان يُصلّى على النبي ﷺ نطقاً لا خطاً**». قال: وقد خالفه غيره من الأئمة المتقدمين في ذلك. ورؤى عن «علي ابن المدينى، وعباس بن عبد العظيم العنبرى» قالوا: «ما تركنا الصلاة على رسول الله ﷺ في كل حديث سمعناه، وربما عجلنا فنبيض الكتاب في كل حديث حتى نرجع إليه». والله أعلم.

ثم ليتجنب في إثباتها نقصين: أحدهما، أن يكتبها منقوصة صورة، رامراً إليها بحرفين أو نحو ذلك؛ والثاني أن يكتبها منقوصة معنى، بأن لا يكتب: وسلم؛ وإن وجد ذلك في خط بعض المتقدمين. سمعت «أبا القاسم منصور بن عبد المنعم، وأم المؤيد بنت أبي القاسم» بقراءتي عليها، قالوا: سمعنا أبا البركات عبد الله بن محمد الفراوي لفظاً قال: سمعت

* المحاسن:

زاد النووى فى (مختصره): وهكذا الترضى والترحم على الصحابة والعلماء وسائر الأخيار. انتهى» ٦٥/و

** المحاسن:

«فائدة: لا يقال: لعل سببه أن كان يكتب عَجلاً لأمر اعتاده، فيترك ذلك للعجلة لا للتقيّد بالرواية وشبهها. لأننا نقول: ترك مثل هذا الثواب بسبب الاستعجال، لا ينبغي أن يُنسب للعلماء الجبال. انتهت» ٦٥/و

= الطبرانى عن الزبير عن عبدالرزاق، به، وقال: إنه موضوع، والحمل فيه على الرقى؛ قلت: له طريق غير هذه عن أنس، أوردها الديلمى فى مسند الفردوس (تدريب الراوى ٧٥/٢). وأبو سعد السمعاني أخرجه فى أدب الإملاء (٥٣) من طريق الدبرى عن عبدالرزاق.

المقرئ ظريف بن محمد يقول: سمعت عبد الله^(١) بن محمد بن إسحاق الحافظ [٥٣/ظ] قال: سمعت أبي يقول: سمعت حمزة الكناني يقول: "كنت أكتب الحديث، وكنت أكتب عند ذكر النبي: صلى الله عليه، ولا أكتب: وسلم. فرأيت النبي ﷺ في المنام فقال لي: ما لك لا تتم الصلاة عليّ؟ قال: فما كتبتُ بعد ذلك: صلى الله عليه، إلا كتبت: وسلم" قلت: ويكرهه أيضًا الاقتصارُ على قوله: عليه السلام. والله أعلم^(٢).

العاشر: علي الطالب مقابلة كتابه بأصل سماعه وكتاب شيخه الذي يرويه عنه، وإن كان إجازة. روينا «عن عروة بن الزبير» رضى الله عنهما، أنه قال لابنه هشام: كتبت؟ قال: نعم؛ قال: عارضت كتابك؟ قال: لا؛ قال: لم تكتب^(٣).

وروينا عن «الشافعي الإمام» وعن «يحيى بن أبي كثير» قالوا: "من كتب ولم يعارض، كمن دخل الخلاء ولم يستنج"^(٤). وعن «الأخفش» قال: "إذا نُسِخ الكتاب ولم يُعارض،

(١) دُيِّلَ المتن في الأصلين، ومتن ابن الصلاح بالتقييد والإيضاح، بما نصه [وقع في الأصل، في شيخ المقرئ ظريف: «عبدالله» وإنما هو «عبيدالله» بالتصغير؛ محمد بن إسحاق، أبوه، هو أبو عبدالله ابن منده. فقولُه الحافظ، إذن مجروراً].

وفي ترجمة أبي عبدالله ابن منده، محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده (٣١٠-٣٩٥هـ) أنه سمع بمصر من حمزة بن محمد الكناني، روى عنه أولاده: عبدالرحمن وعبدالوهاب وعبيدالله. (تقييد ابن نقطة ل ١١ وتذكرة الحافظ ١٠٣١/٣) ونقل الذهبي في ترجمة حمزة بن محمد الكناني: قال (ابن منده: سمعت حمزة الكناني يقول... / فذكر رؤياه بلفظ مقارب لما هنا (التذكرة: ٩٢٣/٣).

(٢) [بلغ السماع بقراءتي في المجلس الرابع عشر] على هامش (ع) بخط ابن الفاسي.
(٣) الرامهرمزي في باب المعارضة (٥٤٤ ف ١٨/١) وأخرجه الخطيب في باب المقابلة وتصحيح السماع (الكفاية: ٢٣٧) وابن عبد البر في باب معارضة الكتاب (الجامع ٧٧/١) وعياض في (الإلماع ١٦٠) من طريق الرامهرمزي.

(٤) أسنده ابن عبد البر عن الأوزاعي ويحيى بن أبي كثير (الجامع ٧٧/١) وأسنده عن يحيى: الخطيب في الكفاية (٢٣٧) والسمعاني في أدب الإملاء (٧٨).

ونبه العراقي على أنه إنما يُروى عن الأوزاعي ويحيى بن أبي كثير قال: وكأنه سبق قلم من الأوزاعي إلى الشافعي. وقال: ولم أر لهذا ذكرا عن الشافعي في شيء من الكتب المصنفة في علوم الحديث، ولا في شيء من مناقب (الشافعي، والله أعلم (التقييد ٢١٠).

ثم نُسِخَ ولم يُعَارَضْ، خرج أعجمياً*^(١).

ثم إن أفضل المعارضة أن يعارض الطالب بنفسه كتابه بكتاب الشيخ مع الشيخ في حال تحديثه إياه من كتابه، لما يجمع ذلك من وجوه الاحتياط والإتقان من الجانبين.^(٢) وما لم يجمع فيه هذه الأوصاف، نقص من مرتبته بقدر ما فاتته منها. وما ذكرناه أولي من إطلاق^(٣) «أبي الفضل الجارودي الحافظ الهروي» قوله: «أصدق المعارضة مع نفسك».

(١) أسنده عن الأخفش: الخطيب في الكفاية ٢٣٧ وابن عبد البر في الجامع ١/٧٨.

(٢) انظر في الكفاية، باب المقابلة وتصحيح السماع (٢٣٨).

(٣) [إطلاق] في متن (غ، ص) وعلى هامشها: [من إطلاق - نسخة - وهو اللفظ في متن ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح: ٢١٠.

وعلى هامش (غ): [قال الحافظ السلفي شعراً:

وأجل أنواع الحديث بأسرها ما يكتب الإنسان في الإملاء =

* المحاسن:

«فائدة: أقدم من يُنقل ذلك عنه «عروة»، وقد أسند كلامه وكلام يحيى بن أبي كثير، «الرامهرمزي» في كتابه (الفاصل) في: باب المعارضة^(١).

وفي المسألة حديثان مرويان عن النبي ﷺ:

أحدهما: من طريق عقيل عن ابن شهاب عن سليمان بن زيد بن ثابت عن أبيه قال: «كنت أكتب الوحي عند النبي ﷺ فإذا فرغتُ قال: اقرأه. فأقرؤه، فإذا كان فيه سقطُ أقامه». ذكره «المرزباني» في كتابه^(٢).

الحديث الثاني: ذكره «السمعاني» في كتاب (أدب الإملاء) من حديث عطاء بن يسار قال: «كتب رجل عند النبي ﷺ فقال له: كتبت؟ قال: نعم. قال: عرضت؟ قال: لا، قال: لم تكتب حتى تعرض فيصيح^(٣)، وهذا أصرح في المقصود، إلا أنه مُرسل - انتهى» ٦٥/وظ

(١) المحدث الفاصل: ٥٤٤ الفقرات ٧١٨-٧٢٠.

(٢) وأسنده السمعي في (أدب الإملاء: ٧٧) من رواية ابن سليمان بن زيد بن ثابت، عن أبيه عن جده. رضي الله عنه.

(٣) أدب الإملاء، أسنده السمعي عن عطاء (٧٨) وانظر باب معارضة الكتاب في (جامع بيان العلم).

ويُستحب أنه ينظر معه في نسخته، مَنْ حضر من السامعين ممن ليس معه نسخة، لاسيما إذا أراد النقل منها. وقد رُوي عن «يحيى بن معين» أنه سئل عن من لم ينظر في الكتاب والمحدث يقرأ، هل يجوز أن يُحدِّثَ بذلك عنه؟ فقال: أما عندي فلا يجوز، ولكن عامة الشيوخ هكذا سماعهم^(١).

[٥٤/وأقلت: وهذا من مذاهب أهل التشديد في الرواية، وسيأتي ذكرُ مذهبهم إن شاء الله تعالى. والصحيح أن ذلك لا يُشترط، وأنه يصحُّ السماعُ وإن لم ينظر أصلا في الكتاب حالة القراءة، وأنه لا يُشترط أن يُقابلة بنفسه، بل يكفيه مقابلة نسخته بأصل الراوي وإن لم يكن ذلك حالة القراءة، وإن كانت المقابلة على يدي غيره إذا كان ثقة موثوقاً بضبطه^(٢).

قلت: وجائز أن تكون مقابله بفرع قد قبل المقابلة المشروطة بأصل شيخه، أصل السماع، وكذلك إذا قابل بأصل أصل الشيخ المقابل به أصل الشيخ، لأن الغرض المطلوب أن يكون كتاب الطالب مطابقاً لأصل سماعه وكتاب شيخه، فسواء حصل ذلك بواسطة أو بغير واسطة. ولا يجزئ ذلك عند من قال: لا تصح مقابله مع أحد غير نفسه، ولا يُقلد غيره ولا يكون بينه وبين كتاب الشيخ^(٣) واسطة، وليقابل نسخته بالأصل بنفسه حرفاً حرفاً حتى يكون على ثقة ويقين من مطابقتها له. وهذا مذهب متروك، وهو من مذاهب أهل التشديد المرفوضة في أعصارنا؛ والله أعلم.

أما إذا لم يعارض كتابه بالأصل فقد سئل «الأستاذ أبو إسحاق الأسفرائيني» عن جواز روايته منه فأجاز ذلك. وأجازه «الحافظ أبو بكر الخطيب» أيضاً، وبين شرطه فذكر أنه يُشترط أن تكون نسخته نُقِلت من الأصل وأن يُبين عند الرواية أنه لم يعارض. وحكى عن شيخه «أبي بكر البرقاني» أنه سأل أبا بكر الإسماعيلي: هل للرجل أن

= وهو ثاني بيتين رواهما السمعاني بإسناده عن الحافظ أبي طاهر السلفي، أنشدها لنفسه، وقيله: وإظِّب على كُتب الأمالي جاهداً من ألسن الحافظ والفقهاء

(أدب الإملاء: ١١)

(١-٢) قاله الخطيب في (الكفاية: ٢٣٨، ٢٣٩).

(٣) في ص: [شيخه]. وما هنا من (ع، غ).

يُحَدِّثُ بما كتب عن الشيخ ولم يعارض بأصله؟ فقال: نعم، ولكن لا بد أن يبين أنه لم يعارض. قال^(١): "وهذا هو مذهب أبي بكر البرقاني، فإنه روى لنا أحاديث كثيرة قال فيها: أخبرنا فلان، ولم أعارض بالأصل".

قلت: ولا بد من شرط ثالث، وهو أن يكون ناقل النسخة [٥٤/ظ] من الأصل غير سقيم النقل، بل صحيح النقل قليل السقط؛ والله أعلم.

ثم إنه ينبغي أن يراعى في كتاب شيخه بالنسبة إلى من فوقه، مثل ما ذكرنا أنه يراعيه من كتابه، ولا يكون منه كطائفة من الطلبة إذا رأوا سماع شيخ لكتاب قرءوه عليه من أى نسخة اتفقت؛ والله أعلم.

الحادى عشر: المختار في كيفية تخريج الساقط في الحواشى - ويسمى اللحق، بفتح الحاء - أن يخط من موضوع سقوطه من السطر خطأ صاعداً إلى فوق، ثم يعطفه بين السطرين عطفاً يسيرة إلى جهة الحاشية التي يكتب فيها اللحق. ويبدأ في الحاشية بكتابة اللحق مقابلًا للخط المنعطف، وليكن ذلك في حاشية ذات اليمين. وإن كانت تلى وسط الورقة إن اتسعت له، فليكتبه^(٢) صاعداً إلى أعلى الورقة لا نازلاً به إلى أسفل. قلت: وإذا كان اللحق سطرين أو سطوراً فلا يبتدى بسطوره من أسفل إلى أعلى، بل يبتدى بها من أعلى إلى أسفل، بحيث يكون منتهاها إلى جهة باطن الورقة، إذا كان التخريج في جهة اليمين، وإذا كان في جهة الشمال، وقع منتهاها إلى جهة طرف الورقة. ثم يكتب عند انتهاء اللحق: صح. ومنهم من يكتب مع صح: رجع. ومنهم من يكتب في آخر اللحق الكلمة المتصلة به داخل الكتاب في موضع التخريج ليؤذن باتصال الكلام، وهذا اختيار بعض أهل الصنعة من أهل المغرب^(٣)، واختيار «القاضى أبى محمد بن

(١) الخطيب في الكفاية: باب المقابلة وتصحيح السماع: ٢٣٩.

وعلى هامش (غ) نقلاً من أصل السماع: [فإن لم يبين ذلك فإن علم كثرة الخطأ لم يرو ذلك بوجه إلا بعد المقابلة أو بعد بيان آخر لكثرة الخطأ في الكتابة. وإن كان تغلب الصحة على الكتابة فقد يقال إن الظاهر عدم التغيير والمخالفة بعد الاطلاع عليها في الأصل، ويكون البيان مستحباً. وقد يقال إن الأصل عدم وقوع هذا المكتوب: على وفق الأصل، حتى يتحقق ذلك بالمقابلة.]

(٢) من (ص) وفى (غ): [أو ليكتبه].

(٣) انظره فى باب التخريج والإلحاق للنقص، من (الإلماع: ١٦٢ - ١٦٣).

خلاد» صاحب كتاب (الفاصل بين الراوى والواعى)^(١) من أهل المشرق مع طائفة. وليس ذلك بمرضى، إذ ربُّ كلمة تجيء في الكلام مكررةً حقيقة، فهذا التكرير يوقَّع بعض الناس في توهُمٍ مثل ذلك في بعضه.

واختار «القاضى ابنُ خلاد» أيضًا في كتابه أن يمدَّ عَطْفَةَ خَطِّ التخرِيجِ من موضِعِهِ حتى يُلْحِقَهُ بأول اللِحْقِ بالحاشية.^(٢) [٥٥/و] وهذا أيضًا غيرُ مرضى، فإنه وإن كان فيه زيادة بيان، فهو تسخيم للكتابِ وتسويد له، لاسيما عند كثرة الإلحاقات؛ والله أعلم. وإنما اخترنا كتابة اللِحْقِ صاعدًا إلى أعلى الورقة، لتلا يخرج بعده نقصُ آخرُ فلا يجد ما يقابله من الحاشية فارغًا له، لو كان كتب الأول نازلًا إلى أسفل^(٣). وإذا كتب الأول صاعدًا فما يجد بعد ذلك من نقص يجد ما يقابله من الحاشية فارغًا له. وقلنا أيضًا: يخرجُه في جهة اليمين، لأنه لو خرجُه إلى جهة الشمال فربما ظهر بعده في السطرِ نفسه نقصُ آخرُ، فإن خرجُه قُدَّامَه إلى جهة الشمال أيضًا وقع بين التخرِيجين إشكال، وإن خرج الثانى إلى جهة اليمين التقت عطفَةُ تخرِيجِ جهة الشمال وعطفَةُ تخرِيجِ جهة اليمين، أو تقابلتا، فأشبهه ذلك الضربُ على ما بينها، بخلاف ما إذا خرج الأول إلى جهة اليمين فإنه حينئذ يخرج الثانى إلى جهة الشمال فلا يلتقيان ولا يلزم إشكال، اللهم إلا أن يتأخر النقصُ إلى آخرِ السطر، فلا وجه حينئذٍ إلا تخرِيجُه إلى جهة الشمال لِقُرْبِهِ منها ولا تنفائِ العلة المذكورة، من حيث أنا لا نخشى ظهورَ نقصٍ بعده. وإذا كان النقصُ في أول السطر، تأكد تخرِيجُه إلى جهة اليمين، لما ذكرناه من القُربِ مع ما سبق^(٤).

(١-٢) ابن خلاد الرامهرمزى في (المحدث الفاصل: ٦٠٦ ف ٨٨٤) قال في التخرِيجِ على الحواشى: «وأجوده أن يخرج من موضعه حتى يلحق به طرف الحرف المبتدأ به من الكلمة الساقطة في الحاشية. ويكتب في الطرف الثانى حرف واحد مما يتصل به في الدفتر، ليدل على أن الكلام قد انتظم.» (٣) انظر (الإلماع: ١٦٣)

(٤) على هامش (غ) طرة على ورقة ملصقة، بخط ابن القاسى:

قال القاضى عياض: قال لنا القاضى الشهيد أبو على: سمعت أبا يوسف عبدالسلام بن بندار القزوينى يقول: أنشدنى الشريف أبو على محمد بن أحمد بن أبى موسى الهاشمى لأحمد بن حنبل:

من طلب العلم والحديث فلا	يضجرُّ من خمسة يقاسيها
دراهم للعلوم يجمعها	وعند نشر الحديث يفنيها
يضجره الضرب في دفاتره	وكثرة اللحق في حواشيتها
يفسل أثوابه وبزته	من أثر الخبر ليس ينقيها

وأما ما يخرج في الحواشي من شرح أو تنبيه على غلط أو اختلاف رواية أو نسخة أو نحو ذلك مما ليس من الأصل، فقد ذهب «القاضي الحافظ عياض» رحمه الله، إلى أنه لا يخرج لذلك خطأ تخريج لتلا يدخل اللبس ومحسب من الأصل، وأنه لا يخرج إلا لما هو من نفس الأصل، لكن ربما جعل على الحرف المقصود بذلك التخرير علامة كالضبة أو التصحيح، إيداناً به^(١).

قلت: التخرير أولى وأدل وفي نفس هذا المخرج ما يمنع الإلباس. ثم هذا التخرير [٥٥/ظ] يخالف التخرير لما هو من نفس الأصل في أن خطأ ذلك التخرير يقع بين الكلمتين اللتين بينها سقط الساقط، وخط هذا التخرير يقع على نفس الكلمة التي من أجلها خرج المخرج في الحاشية؛ والله أعلم.

الثاني عشر: من شأن الحذاق المتقنين، العناية بالتصحيح والتضبيب والتمريض: أما التصحيح فهو كتابة "صح" على الكلام أو عنده، ولا يفعل ذلك إلا فيما صح رواية ومعنى، غير أنه عرضة للشك أو الخلاف، فيكتب عليه: صح؛ ليُعرف أنه لم يغفل عنه، وأنه قد ضبط وصح على ذلك الوجه.

وأما التضبيب، ويسمى أيضاً التمريض: فيجعل على ما صح وروده كذلك من جهة

= وقال في ذلك القاضي عياض رحمه الله:

خير ما يقتنى اللبيب كتاب	محكم النقل متقن التقييد
خطه عارف نبيل وعانا	ه فصح التبييض بالتسويد
لم يخنه إتقاناً نقط وشكل	لا، ولا عابه لحاق المزيّد
فكان التخرير في طرّيه	طرر صُففت بيض الخدود
فيناجيك شخصه من قريب	ويناديك نصه من بعيد
فأصحبته تجده خير جليس	واختبره تجده أنس المرید

- الأبيات الأولى، قوبلت على ما في (الإلماع ١٦٥) سماع عياض من شيخه القاضي الشهيد أبي على - هو الصدفي - ووقع في مطبوعته نسب «عبد السلام بن بندار»: [القروى] روجع فيه: أبو يوسف القزويني عبد السلام بن محمد بن يوسف بن بندار، شيخ المعتزلة وصاحب التفسير الكبير (دول الإسلام ١٦/٢)، والعبير (٣٢١/٣) وفيات سنة ٤٨٨ هـ، وفيهما. وقوبلت أبيات عياض، على (الإلماع: ١٦٥) وهى، والأبيات قبلها بنصها هنا.

(١) الإلماع ١٦٤، وقال القاضي عياض: «وقد حدثني بعض من لقيته ممن يُعنى بهذا الشأن، أن كُتب الحكم المستنصر خرجت إلى أهل بيت المقابلة والنسخ بقصره، برسوم منها بعض ما ذكرناه».

النقل، غير أنه فاسدٌ لفظاً أو معنى، أو ضعيف، أو ناقص؛ مثل أن يكون غير جائز من حيث العربية، أو يكون شاذاً عند أهله يأباه أكثرهم، أو مصحفاً، أو ينقص من جملة الكلام كلمة أو أكثر، وما أشبه ذلك، فيمدّ على ما هذا سبيله خطأ، أو له مثل الصاد؛ ولا يلزق بالكلمة المعلم عليها كيلاً يُظنَّ ضرباً، وكأنه صاد التصحيح بمدتها دون حائتها، كتبت كذلك ليفرق بين ما صحَّ مطلقاً من جهة الرواية وغيرها، وبين ما صح من جهة الرواية دون غيرها، فلم يكمل عليه التصحيح. وكتب حرف ناقص على حرف ناقص، إشعاراً بنقصه ومرضه مع صحة نقله وروايته، وتنبههاً بذلك لمن ينظر في كتابه على أنه قد وقف عليه ونقله على ما هو عليه، ولعل غيره قد يخرج له وجهاً صحيحاً، أو يظهر له بعد ذلك في صحته ما لم يظهر له الآن. ولو غير ذلك وأصلحه على ما عنده، لكان متعرضاً لما وقع فيه غير واحد من المتجاسرين الذين غيروا، وظهر الصواب فيما أنكروه والفساد فيما أصلحوه^(١).

وأما تسمية ذلك ضبة، فقد بلغنا عن «أبي القاسم إبراهيم بن محمد [٥٦/و] اللغوي، المعروف بابن الإفليلي» أن ذلك لكون الحرف مُقَفَّلاً بها لا يتجه لقراءة، كما أن الضبة مقفلة بها؛ والله أعلم^(٢).

قلت: ولأنها لما كانت على كلام فيه خلل أشبهت الضبة التي تجعل على كسر أو خلل، فاستعير لها اسمها. ومثل ذلك غير مستنكر في باب الاستعارات*.

(١) قاله القاضي عياض في خطبة (مشارك الأنوار: ٤/١) ثم في (الإلماع: ١٦٧).

(٢) نقله القاضي عياض قراءة بخط أبي عبدالله الحميدي محمد بن أبي نصر نزيل بغداد بإسناده عن

أبي القاسم ابن الإفليلي إبراهيم بن محمد بن زكريا (الإلماع: ١٦٨).

* في المحاسن على هامش التضمين، كتب البلقيني بقلمه:

«قول ابن الإفليلي أولى، لأن ضبة القدح جعلت جارية للكسر الذي هو فيه. وضبة الكتابة جعلت منبهة على أن فيه خلا.»

ومن مواضع التضييب أن يقع في الإسناد إرسال أو انقطاع، فمن عادتهم تضييب مواضع الإرسال والانقطاع، وذلك من قبيل ما سبق ذكره من التضييب على الكلام الناقص.

ويوجد في بعض أصول الحديث القديمة في الإسناد الذي يجتمع فيه جماعة معطوفة أسماؤهم بعضها على بعض، علامة تشبه الضبة فيما بين أسمائهم، فيتوهم من لا خبرة له أنها ضبة وليست بضبة، وكأنها علامة وصل فيما بينها، أثبتت تأكيداً للعطف، خوفاً من أن تُجعل "عن" مكان الواو؛ والعلم عند الله تعالى.

ثم إن بعضهم ربما اختصر علامة التصحيح، فجاءت صورتها تشبه صورة التضييب. والفتنة من خير ما أوتيه الإنسان؛ والله أعلم.

الثالث عشر: إذا وقع في الكتاب ما ليس منه، فإنه يُنفى عنه بالضرب، أو الحك أو المحو، أو غير ذلك. والضرب خير من الحك والمحو. رويننا عن «القاضي أبي محمد بن خلاد» رحمه الله قال: «قال أصحابنا: الحك تهمة»^(١). وأخبرني من أخبر عن «القاضي عياض» قال: «سمعت شيخنا أبا بحر سفيان بن العاصي الأسدي، يحكى عن بعض شيوخه أنه كان يقول: كان الشيوخ يكرهون حضور السكين مجلس السماع. حتى لا يُبشّر شيء، لأن ما يُبشّر فيه ربما يصح في رواية أخرى. وقد يُسمع الكتاب مرة أخرى على شيخ آخر يكون ما بُشّر [ظ/٥٦/و] وحك من رواية هذا، صحيحاً في رواية الآخر، فيحتاج إلى إلحاقه بعد أن بُشّر، وهو إذا خُطَّ عليه من رواية الأول وصحَّ عند الآخر، اكتفى بعلامة الآخر عليه بصحته»^(٢).

ثم إنهم اختلفوا في كيفية الضرب: فروينا عن «أبي محمد بن خلاد» قال: «أجود الضرب أن لا يطمس المضروب عليه، بل يخط من فوقه خطأ جيداً بيننا، يدل على إبطاله، ويُقرأ من تحته ما خُطَّ عليه»^(٣). وروينا عن «القاضي عياض» ما معناه، أن اختيارات الضابطين اختلفت في الضرب، فأكثرهم على مد الخط على المضروب عليه مختلطاً

(١) المحدث الفاضل: ٦٠٦ ف ٨٨٣، والقاضي عياض في الإلماع: ١٧٠ من طريقه، (باب في الضرب والحك والشق والمحو).

(٢) بنصه، في الإلماع: ١٧٠.

(٣) ابن خلاد الراهرمزي في (المحدث الفاضل ٦٠٦ / ٨٨٣).

بالكلمات المضروب عليها، ويسمى ذلك: الشق،^(١) أيضاً. ومنهم من لا يخلطه ويثبته فوقه، لكنه يعطف طرفي الخط على أول المضروب عليه وآخره. ومنهم من يستقيح هذا ويراه تسويداً وتطليساً، بل يحوق على أول الكلام المضروب عليه بنصف دائرة، وكذلك في آخره. وإذا كثر الكلام المضروب عليه فقد يفعل ذلك في أول كل سطر منه وآخره، وقد يكتفى بالتحويق على أول الكلام وآخره أجمع. ومن الأشياخ من يستقيح الضرب والتحويق ويكتفى بدائرة صغيرة أول الزيادة وآخرها، ويسميها صَفراً كما يسميها أهل الحساب. وربما كتب بعضهم عليه "لا" في أوله و "إلى" في آخره. ومثل هذا يحسن فيما صح في رواية، وسقط في رواية أخرى:^(٢) والله أعلم.

وأما الضرب على الحرف المكرر، فقد تقدم بالكلام فيه «القاضي أبو محمد ابن خلاد الرامهرمزي» رحمه الله على تقدمه، فروينا عنه قال: «قال بعض أصحابنا: أولاهما بأن يبطل الثاني، لأن الأول كُتِبَ على صواب، والثاني كُتِبَ على الخطأ، فالخطأ أولى بالإبطال. وقال آخرون: إنما الكتاب علامة لما يُقرأ، فأولى الحرفين بالإبقاء أدلها عليه وأجودهما صورة»^(٣) وجاء «القاضي عياض» آخرًا، ففصل تفصيلاً حسناً، فرأى إن تكرر الحرف إن كان في أول سطر فليضرب على الثاني، [٥٧/و] صيانة لأول السطر عن التسويد والتشويه؛ وإن كان في آخر سطر فليضرب على أولها صيانة لآخر السطر فإن سلامة أوائل السطور وأواخرها عن ذلك أولى؛ فإن اتفق أحدهما في آخر السطر والآخر في أول سطر آخر فليضرب على الذي في آخر السطر، فإن أول السطر أولى بالمرعاة؛ فإن كان التكرار في المضاف أو المضاف إليه أو في الصفة أو الموصوف أو نحو ذلك، لم نراع حينئذ أول السطر وآخره، بل نراعى الاتصال بين المضاف والمضاف إليه ونحوهما في

(١) الإلماع: ١٧١ وقال العراقي في الشق: وهذا الاصطلاح لا يعرفه أهل المشرق، ولم يذكره الخطيب في الجامع ولا في الكفاية، وهو اصطلاح لأهل المغرب وذكره القاضي عياض في الإلماع، ومنه أخذ المصنف وكأنه مأخوذ من الشق وهو الصدع، أو من شق العصا وهو التفريق، فكأنه فرق بين الكلمة الزائدة وما قبلها من الصحيح الثابت بالضرب عليها، ويوجد في بعض نسخ علوم الحديث [النشوق] بزيادة نون مفتوحة في أوله وسكون الشين. فإن لم يكن تصحيحاً من النسخ فكأنه مأخوذ من نشق الطي في حبالته إذا علق فيها، فكأنه يبطل لحركة الكلمة بجعلها في صورة وثاق يمنعها من التصرف، والله أعلم» التقييد ٢١٦.

(٢) قوبل على الإلماع: ١٧١.

(٣) الرامهرمزي في المحدث الفاصل: ٦٠٧ ف ٨٨٥.

الخط، فلا انفصل بالضرب بينها، ونضرب على الحرف المتطرف من المتكرر، دون المتوسط^(١).

وأما المحو فيقارب الكشط في حكمه الذي تقدم ذكره. وتتنوع طرقه، ومن أغربها - مع أنه أسلمها - ما روى عن «سحنون بن سعيد التنوخي»^(٢) الإمام المالكي «أنه كان ربما كتب الشيء ثم لعقه»^(٣) وإلى هذا يومية ماروينا عن «إبراهيم النخعي» رضى الله عنه، أنه كان يقول: «من المروءة أن يرى في ثوب الرجل وشفتيه مداد»^(٤) والله أعلم.

الرابع عشر: ليكن فيما تختلف فيه الروايات قائماً بضبط ما تختلف فيه في كتابه، جيد التمييز بينها كيلا تختلط وتشبه فيفسد عليه أمرها. وسيله أن يجعل أولاً متن كتابه على رواية خاصة، ثم ما كانت من زيادة لرواية أخرى ألحقها أو من نقص أعلم عليه، أو من خلاف كتبه، إما في الحاشية وإما في غيرها؛ معيناً في ذلك كل من رواه، ذاكراً اسمه بتمامه، فإن رمز إليه بحرف أو أكثر، فعليه ما قدمنا ذكره، من أنه يبين المراد بذلك في أول كتابه أو آخره كيلا يطول عهده به فينسى، أو يقع كتابه إلى غيره، [٥٧/ظ] فيقع من رموزه في حيرة وعمى. وقد يدفع إلى الاختصار على الرموز عند كثرة الروايات المختلفة، واكتفى بعضهم في التمييز بأن خص الرواية الملحقة بالحمرة. فعمل ذلك «أبو ذر الهروي» من المشاركة، «وأبو الحسن القاسبي»^(٥) من المغاربة، مع كثير من المشايخ وأهل التقيد.^(٦) فإذا كانت في الرواية الملحقة زيادة على التي في متن الكتاب كتبها بالحمرة، وإن كان فيها نقص والزيادة في الرواية التي

(١) قول على الإلماع: ١٧٢.

(٢) على هامش (ص): [هو من القيروان، إمام كبير، صاحب عبد الرحمن بن القاسم صاحب مالك].

(٣-٤) في الإلماع: ١٧٤ بسند القاضي عياض إلى سحنون، ثم سحنون عن إبراهيم النخعي.

(٥) حاشية على هامش (ص): [هو إمام فقيه من بلاد إفريقية، القيروان قديماً. واليوم قاعدة إفريقية

تونس. وهذا القاسبي له مختصر الموطأ اسمه: الملخص].

(٦) قال عياض في (باب ضبط اختلاف الروايات):

«وأولى ذلك أن يكون الأم على رواية مختصة. ثم ما كانت من زيادة الأخرى ألحقت، أو من نقص أعلم عليها، أو من خلاف خرج في الحواشي، وأعلم على ذلك كله بعلامة صاحبه: من اسمه أو حرف منه للاختصار لاسيما مع كثرة الخلاف والعلامات، وإن اقتصر على أن تكون الرواية الملحقة بالحمرة، فقد عمل ذلك كثير من الأشياخ وأهل الضبط كأبي ذر الهروي وأبي الحسن القاسبي وغيرها، فما أثبت هذه الرواية كتبته بالحمرة، وما نقص منها مما ثبت للأخرى حوَّق بها عليه». الإلماع: ١٨٩.

في مَتْنِ الكتابِ، حَوَّقَ عليها بالحمرة. ثم على فاعلٍ ذلك تبيينٌ من له الروايةُ المعلمةُ بالحمرة، في أول الكتابِ أو آخره على ما سبق: ^(١) والله أعلم.

الخامس عشر: غلب على كِتَابَةِ الحديثِ الاقتصارُ على الرمز في قولهم: حدثنا، و: أخبرنا. غير أنه شاع ذلك وظهر حتى لا يكاد يلتبس. أما «حدثنا» فيكتب منها شرطها الأخير وهو الثاء والنون والألف، وربما اقتصرَ على الضمير ^(٢) منها وهو النون والألف.* وأما أخبرنا، فيكتب منها الضمير المذكور مع الألف أولاً. وليس بحسن ما تفعله طائفة من كتابة أخبرنا بألف، مع علامة حدثنا المذكورة أولاً، وإن كان «المحافظُ البيهقي» ممن فعله. وقد يكتب في علامة أخبرنا: راء بعد الألف، وفي علامة حدثنا: دال في أولها. وممن رأيت في خطه الدال في علامة حدثنا: «المحافظ أبو عبد الله الحاكم، وأبو عبد الرحمن السلمي، والمحافظ أحمد البيهقي» ^(٣) والله أعلم.

وإذا كان للحديث إسنادان أو أكثر، فإنهم يكتبون عند الانتقال من إسنادٍ إلى إسناد، ما صورته «ح» وهي ^(٤) حاء مفردة مهملة. ولم يأتنا عن أحد ممن يُعتمدُ، بيانٌ لأمرها. غير أنني وجدت بخط «الأستاذ المحافظ أبي عثمان الصابوني، والمحافظ أبي مسلم عمر بن علي الليثي البخاري، والفقهاء المحدث أبي سعد الخليلي» ^(٥) -رحمهم الله- في مكانها بدلاً عنها:

(١) قابل على الإلماح، وانظر فتح المغيث ١٨٠/٢.

(٢) من (غ) وهامش (ص) وفي متنها [على الضميرين] (خ).

(٣) طرة على هامش (غ):

[وجدت بخط شيخنا أبي بكر أبيه الله: قلت: ورأيت الدال في خط المحافظ أبي طاهر أحمد بن محمد السلفي وصورته: دثنا. هكذا صورته أيده الله]

وقابل على (التبصرة ١٥٣/٢-١٥٤) وفيها نقل العراقي عن ابن الصلاح في (فتاويه).

(٤) حاشية من (ص): [هذه الحاء المفردة كثيراً ما تقع في كتاب مسلم، وتقع في غيره].

(٥) من متن (غ) ومتن ابن الصلاح بالتقييد والإيضاح (٢١٨) وفي (ص) وهامش (غ) وتضمن المحاسن: [أبي سعيد] الخليلي. وقال السخاوي في الفتح ١٩٣/٢ «والفقيه المحدث أبي سعد محمد بن أحمد بن محمد بن الخليل الخليلي» وهو ما في طبقات السبكي ٦٣/٤ ولباب ابن الأثير ٤٥٨/١ - الخليلي - وأرخا مولده في ذى الحجة سنة ٤٦٧ هـ ووفاته سنة ٥٤٨ هـ في المحرم.

* المحاسن:

«فائدة: فيه إيهام، إلا على طريقة من لا يفرق بينها. - انتهت» ٦٨/و

”صح“ صريحة. وهذا يُشعرُ بكونها رمزاً إلى: صح؛ وحسن إثبات ”صح“ ههنا لثلاثيهم أن حديث هذا الإسناد سَقَطَ، ولثلاثي يركب الإسناد الثاني على الإسناد الأول فيجعل إسناداً واحداً. وحكى لي بعض من جمعتي وإياه الرحلةُ بخراسانِ عمن وصفه بالفضل من الأصبهانيين، أنها حاءٌ مهملَةٌ من: التحويل، أي من إسناد إلى إسنادٍ آخر. وذاكرتُ فيها بعضَ أهلِ العلم من أهلِ المغرب،^(١) وحكيت له عن بعض من لقيت من أهل الحديث أنها حاءٌ مهملَةٌ، إشارة إلى قولنا: الحديث، فقال لي: ”أهل المغرب، وما عرفت بينهم اختلافًا، يجعلونها حاءً مهملَةً، ويقول أحدهم إذا وصل إليها: الحديث“. وذكر لي أنه سمع بعضَ البغداديين يذكر أيضاً أنها حاءٌ مهملَةٌ، وأن منهم من يقول، إذا انتهى إليها في القراءة: ”حا“ ويمر.

وسألت أنا الحافظَ الرحال «أبا محمد عبد القادر بن عبد الله الرهاوي رحمه الله» عنها، فذكر أنها حاء من: حائل، أي تحول بين إسنادين. قال: ولا يُلفظ بشيء عند الانتهاء إليها في القراءة. وأنكر كونها من: الحديث، وغير ذلك، ولم يعرف غير هذا عن أحد من مشايخه، وفيهم عددٌ كانوا حُفَظَ الحديث في وقته. وأختار أنا - والله الموفق - أن يقول القارئ عند الانتهاء إليها: ”حا“ ويمر، فإنه أحوطُ الوجوه وأعدُّها!^(٢) والعلمُ عند الله تعالى.

السادس عشر: ذكر «الخطيبُ الحافظُ» أنه ينبغي للطالب أن يكتب بعد البسملة اسمَ الشيخ الذي سمع الكتاب منه وكنيته ونسبه، ثم يسوق ما سمعه منه على لفظه. قال: وإذا كتب الكتاب المسموعَ فينبغي أن يكتب فوق سطر التسمية أسماً من سمع معه وتاريخ وقت السماع، وإن أحبَّ كتب ذلك في حاشية أول ورقة من الكتاب، فكلًا قد فعله شيوخنا؛ والله أعلم.

[٥٨/ظ] قلت: كِتَبَةُ التسميعِ حيث ذكره، أحوطُ ه وأحرى بأن لا يخفى على من

(١) في (ص): [المغرب].

(٢) نقله الشمس السخاوي في (فتح المغيب ١٩٣/٢) وقال: ”والظاهر كما قال بعض المتأخرين أن ذلك من اجتهاد أئمتنا في شأنها، من حيث إنهم لم يتبين لهم فيها شيء من المتقدمين. قال الديماطي - الحافظ شرف الدين أبو محمد ٧٠٥ هـ - : ويقال إن أول من تكلم على هذه الحرف ابن الصلاح، وهو ظاهر من صنيعه لاسيما وقد صرح في أول المسألة بقوله: ولم يأتنا عن أحد ممن يعتد به ببيان أمرها.“

يحتاج إليه، ولا بأس بكتبه آخر الكتاب وفي ظهره، وحيث لا يخفى موضعه. وينبغي أن يكون التسميع بخط شخص موثوق به غير مجهول الخط، ولا ضير حينئذ في أن لا يكتب الشيخ المسموع خطه بالتصحيح. وهكذا لا بأس على صاحب الكتاب إذا كان موثوقاً به، أن يقتصر على إثبات سماعه بخط نفسه، فطال ما فعل الثقات ذلك.

وقد حدثني بمرور «الشيخ أبوالمظفر بن الحافظ أبي سعد المروزي» عن أبيه عن حدثه من الأصبهانية، أن «عبدالرحمن بن أبي عبدالله ابن منده» قرأ ببغداد جزءاً على «أبي أحمد الفرضي» وسأله خطه ليكون حجة له. فقال له أبو أحمد: يا بني، عليك بالصدق، فإنك إذا عرفت به لا يكذبك أحد، وتصدق فيما تقول وتنقل، وإذا كان غير ذلك، فلو قيل لك: ما هذا خط أبي أحمد الفرضي، ماذا تقول لهم؟

ثم إن على كاتب التسميع التحري والاحتياط، وبيان السامع والمسموع والمسموع منه^(١)، بلفظ غير محتمل، ومجانبة التساهل فيمن يثبت اسمه، والحذر من إسقاط اسم أحد منهم لغرض فاسد. فإن كان مثبت السماع غير حاضر في جميعه، لكن أثبت معتمداً على إخبار من يثق بخبره من حاضريه، فلا بأس بذلك إن شاء الله تعالى.

ثم إن من ثبت سماعه في كتابه، فقيح به كتمان إياه ومنعه من نقل سماعه ومن نسخ الكتاب، وإذا أعاره إياه فلا يبطئ به. روينا عن «الزهري» أنه قال: «إياك وغلول الكُتب. قيل له: وما غلول الكتب؟ قال: حبسها عن أصحابها»^(٢). وروينا عن «الفضيل بن عياض» رضي الله عنه أنه قال: ليس من فعال أهل الورع ولا من فعال الحكماء، أن يأخذ سماع رجل فيحبسه عنه، ومن فعل ذلك فقد ظلم نفسه - وفي رواية: ولا من [٥٩/و] فعال العلماء أن يأخذ سماع رجل وكتابه فيحبسه عليه - . فإن منعه إياه، فقد روينا أن رجلاً ادعى على رجل بالكوفة سماعاً منعه إياه فتحاكما إلى قاضيها «حفص بن غياث» فقال لصاحب الكتاب: «أخرج إلينا كُتُبك، فما كان من

(١) في النسخ المطبوعة، ومتن ابن الصلاح بمطبوعة التقييد والإيضاح ٢٢٠: [السامع والمسموع منه] بإسقاط: المسموع. ولعل النسخ حسبوه مكرراً. وليس كذلك. وفي تقريب النووي: «وبيان السامع والمسموع» ٩٠/٢.

(٢) انظر: التقييد والإيضاح ٢٢٠، والتبصرة ١٦١/٢. وانظر فصل إعارة الكتب عند الحاجة، من (تذكرة السامع والمتكلم لليدر ابن جماعة) ١٦٧.

سماع هذا الرجل بَخَطٌ يدك أزمناك، وما كان بَخَطُهُ أعفيناك منه». قال «ابن خلاد»: «سألت أبا عبدالله الزبيرى عن هذا، فقال: لا يجيء في هذا الباب حُكْمٌ أحسن من هذا، لأن خَطَّ صاحب الكتاب دالٌّ على رضاه باستماع صاحبه معه» قال ابن خلاد: وقال غيره: ليس بشيء^(١) وروى «الخطيب [أبو بكر الحافظ^(٢)]» عن إسماعيل بن إسحاق القاضى^(٣)، أنه تَحَوَّكِمَ إليه في ذلك فأطرق ملياً ثم قال للمدعى عليه: «إن كان سماعه في كتابك بَخَطُك فيلزمك أن تعيره، وإن كان سماعه في كتابك بَخَطٌ غيرك فأنت أعلم». قلت: «حفص بن غياث»^(٤) معدود في الطبقة الأولى من أصحاب أبي حنيفة، و«أبو عبدالله الزبيرى» من أئمة أصحاب الشافعى، و«إسماعيل بن إسحاق» لسان أصحاب مالك وإمامهم، وقد تعاضدت أقوالهم في ذلك، ويرجع حاصلها إلى أن سماع غيره إذا ثبت في كتابه برضاه فيلزمه إعارته إياه. وقد كان لا يبين لى وجهه، ثم وجَّهته بأن ذلك بمنزلة شهادة له عنده، فعليه أدائها بما حَوَّتْه، وإن كان فيه بذل ماله، كما يلزم متحمل الشهادة أدائها وإن كان فيه بذل نفسه، بالسعى إلى مجلس الحكم لأدائها* والعلم عند الله تبارك تعالى.

(١) المحدث الفاضل: ٥٨٩ ف٨٣٨ (منع السماع).

(٢) سقط من متن (غ، ص) وأضيف بهامش (ص) لحقا. وجاء على هامش (غ): [أبو بكر الحافظ، سقط من أصل الشيخ. وأبو بكر الحافظ، هو الخطيب البغدادي].

(٣) على هامش (ص): [كان قاضى بغداد. وهو مالكي، صاحب أحكام القرآن]-توفى سنة ٢٨٢ هـ.

(٤) في الهندية، ومطبوعة (ع) ٢٢١: [جعفر بن غياث] تصحيف.

انظر ترجمة «حفص بن غياث بن طلق بن معاوية النخعي، أبي عمر الكوفي» قاضى بغداد ثم الكوفة، الحافظ الإمام القدوة، من جلة أصحاب أبي حنيفة، ١٩٤ هـ - (تاريخ بغداد ١٨٨/٨ ت ٤٣١٣، وتذكرة الحفاظ ٢٩٧/١ والفوائد البهية: ٦٨ وتهذيب التهذيب ٤١٥/٢) حديثه عند الستة.

* المحاسن:

«فائدة: عندي في توجيهه غير ما قال «ابن الصلاح» وهو أن مثل هذا من المصالح العامة التي يحتاج إليها مع حصول عُلُقَةٍ بين المحتاج والمحتاج إليه، يقتضى إلزامه بإسعافه في مقصده. أصله: إعارة الجدار لوضع جذوع الجار. وقد ثبت في (الصحيحين) =

ثم إذا نسخ الكتاب فلا ينقل سماعه إلى نسخه إلا بعد المقابلة المرضية. وهكذا لا ينبغي لأحد أن ينقل سماعاً إلى شيء من النسخ أو يثبتها فيها عند السماع ابتداءً، إلا بعد المقابلة المرضية بالمسموع، كيلا يفتأ أحد بتلك النسخة غير المقابلة؛ إلا أن يبين مع النقل وعنده، [٥٩/ظ] كون النسخة غير مقابلة؛ والله أعلم.

* * *

(١) على هامش (غ) بخط ابن الفاسي: بلغت المقابلة بأصل قوبل على أصل المسمع رحمه الله، ثم مقابلة ثانية. وبلغت سماعاً بقرأتى في المجلس الخامس عشر.

= وغيرهما من طريق أبي هريرة رضى الله عنه، الحديث فيه^(١). وقال بوجوب ذلك جمع من العلماء، وهو أحد قولى الشافعى رضى الله عنه. وإذا كان يلزم الجار بالعارية، مع دوام الجدوع فى الغالب، فلأن يلزم صاحب الكتاب مع عدم دوام العرية، أولى. وكان الشيخ ابن الصلاح إنما قاسه على أداء الشهادة من جهة أنها متفق عليها، لكن الفرق بينهما أن فى الشهادة حقا يتعلق بالحكم الذى هو نظام الأمور العامة والخاصة. فلو لم يقل بلزوم الأداء لتعطل هذا النظام، بخلاف العارية فيما نحن فيه. والأقرب فى القياس والتوجيه ما ذكرته. ولا يقال: تخرجت على قول مرجوح فى المذهب، لأننا بيننا الأولوية التى تقتضى رجحان الإلزام فيما نحن فيه - انتهت» ٦٩/ظ.^(٢)

(١) حديث أبي هريرة رضى الله عنه، قال رسول ﷺ: "لا يمنع جار جاره أن يغرز خشبة فى جداره".

أخرجه (خ) فى كتاب المظالم، باب لا يمنع جار جاره أن يغرز خشبة فى جداره. وأخرجه (م) فى كتاب المساقاة، باب غرز الخشب فى جدار الجار.

(٢) نقله، عنه السيوطى فى (تدريب الراوى ٩٢/٢).

النوع السادس والعشرون

في صفة رواية الحديث وشرط أدائه وما يتعلق بذلك

وقد سبق بيان كثير منه في ضمن النوعين قبله.

شدّد قومٌ في الرواية فأفرطوا، وتساهل فيها آخرون ففرطوا: ومن مذاهب التشديد مذهبٌ من قال: لا حُجّة إلا فيما رواه الراوي من حفظه وتذكره، وذلك مروى عن مالك وأبي حنيفة رضى الله عنهما. وذهب إليه من أصحاب الشافعى «أبو بكر الصيدلانى المروزى»^(١).

ومنها مذهبٌ من أجاز الاعتمادَ في الرواية على كتابه، غير أنه لو أعار كتابه وأخرجه من يده لم ير الرواية منه لغيبته عنه. وقد سبقت حكايتنا لمذاهب عن أهل التساهل، وإبطالها، في ضمن ما تقدم من شرح وجوه الأخذ والتحمل. ومن أهل التساهل قوم سمعوا كتباً مصنفةً وتهاونوا، حتى إذا طعنوا في السنِّ واحتيج إليهم، حملهم الجهل والشرة على أن رووها من نسخٍ مشتراةٍ أو مستعارةٍ غير صحيحةٍ ولا مقابلة، فعدهم «الحاكم أبو عبد الله الحافظ» في طبقات المجروحين. قال: وهم يتوهمون أنهم في روايتها صادقون. وقال: وهذا مما كثر في الناس وتعاطاه قومٌ من أكابر العلماء والمعروفين بالصلاح.

قلت: ومن المتساهلين «عبد الله بن هبة المصرى» ترك الاحتجاج بروايته، مع جلالته، لتساهله. ذكر عن «يحيى بن حسان»^(٢) أنه رأى قوماً معهم جزء سمعوه من «ابن هبة» فنظر فيه فإذا ليس فيه حديثٌ [٦٠/و] واحد من حديث ابن هبة، فجاء

(١) انظر تبصرة العراقي: ١٦١/٢ وفتح المغيث: ٢٠١/٢ - ٢٠٣.

(٢) [هو التنيسى. روى عنه الشافعى] من هامش (غ) أبو زكريا التنيسى المصرى. ت ٢٠٨ هـ عن أربع وستين سنة. (التهذيب، والخلاصة، والعبر) ووقع في طبعة اللباب: التنيسى، أبو زكريا يحيى بن [أبي حسان].

ابن لهيعة فأخبره بذلك. فقال: ما أصنع؟ يجيئوني^(١) بكتابٍ فيقولون: هذا من حديثك، فأحدثهم به»^(٢).

ومثلُ هذا واقعٌ من شيوخ زماننا*، يجيء إلى أحدهم الطالبُ بجزءٍ أو كتابٍ فيقول: هذا روايتك. فيمكنه من قراءته عليه مقلداً له، من غير أن يبحث بحيث تحصل له الثقةُ بصحة ذلك.

والصواب ما عليه الجمهور، وهو التوسطُ بين الإفراط والتفريط. فإذا قام الراوي في الأخذ والتحمل بالشرط الذي تقدم شرحه، وقابل كتابه وضبط سماعه على الوجه الذي سبق ذكره، جازت له الروايةُ منه، وإن أعاره وغاب عنه، إذا كان الغالبُ من أمره سلامته من التغيير والتبديل. لاسيما إذا كان ممن لا يخفى عليه في الغالب، لو غير شيءٍ منه وبُدِّل، تغييره وتبديله. وذلك لأن الاعتمادَ في باب الرواية على غالب الظن، فإذا حصل أجزاً، ولم يُشترط مزيدٌ عليه؛ والله أعلم.

(١) هكذا رسمه في النسخ، وفي مطبوعتي (الكفاية والتقيد).

(٢) أسنده ابن حبان: في النوع السابع من المجروحين، من طريق نعيم بن حماد، قال: سمعت يحيى بن حسان يقول: "فذكره ٦٩/١ وفيه يجيئون بكتاب".
والخطيب من طريق أبي حازم عمر بن إبراهيم بسنده إلى نعيم بن حماد. (الكفاية باب ترك الاحتجاج بمن عرف بالتساهل في الرواية: ١٥٢).

* المحاسن:

«كذا قال ابن الصلاح، وفيه نظر: فالواقع من شيوخ زمانه وزماننا، ليس كالواقع من ابن لهيعة وأنظاره؛ لأن السند في هذا الزمان غير منظورٍ إلى رجاله، وإنما المطلوب بقاء السلسلة، وقد تقدم ما يرشد لذلك - انتهى» ٧٠/و

تفريعات:

أحدها: إذا كان الراوى ضريراً ولم يحفظ حديثه من فم من حدثه، واستعان بالمؤمنين في ضبط سماعه وحفظ كتابه ثم عند روايته في القراءة منه عليه، واحتاط في ذلك على حسب حاله، بحيث يحصل معه الظن بالسلامة من التغيير، صحت روايته. غير أنه أولى بالخلاف والمنع من مثل ذلك من البصير* قال «الخطيب الحافظ»: «والسماع من البصير الأعمى والضرير اللذين لم يحفظا من المحدث ما سمعاه منه، لكنه كُتِبَ لهما، بمثابة واحدة. قد منع منه غير واحد من العلماء، ورخص فيه بعضهم». والله أعلم^(١).

الثاني: إذا سمع كتاباً ثم أراد روايته من نسخة ليس فيها سماعه، ولا هي مقابلة بنسخة سماعه، غير أنه سُمِعَ منها على شيخه، لم يجوز له ذلك. [٦٠/ظ] قطع به «الإمام أبو نصر بن الصباغ الفقيه» فيما بلغنا عنه. وكذلك لو كان فيها سماع شيخه أو روى منها ثقة عن شيخه، فلا يجوز له الرواية منها اعتماداً على مجرد ذلك، إذ لا يؤمن أن يكون فيها زوائد ليست في نسخة سماعه. ثم وجدت «الخطيب» قد حكى مصداق ذلك عن أكثر أهل الحديث، فذكر فيها إذا وجد أصل المحدث ولم يُكْتَبَ فيه سماعه، أو وجد

(١) الكفاية: باب القول فيمن كان معوله على الرواية في كتبه لسوء حفظه: ٢٢٨.
وانظر معه في (الكفاية: باب القول في تلقين الضرير والأعمى) ٢٥٧.

* المحاسن:

«فائدة: قد تمتع الأولوية من جهة تقصير البصير، فيكون الأعمى أولى بالجواز، لأنه أتى باستطاعته^(١) - انتهت» ٧٠/ظ.

(١) نقله السخاوى، وأضاف: وقال شيخنا - ابن حجر: إذا كان الاعتماد على ما كتب لهما فهما سواء، إذ الواقف على كتابها يغلب على ظنه السلامة من التغيير أو عكسها. على أن «الرافعي» قد خص الخلاف في الضرير بما سمعه بعد العمى. فأما ما سمعه قبله فله أن يرويه بلا خلاف. يعني بشرطه. وفي نفي الخلاف توقف» (فتح المغيث ٢٠٨/٢).

نسخة كتبت عن الشيخ تسكن نفسه إلى صحتها، أن عامة أصحاب الحديث منعوا من روايته من ذلك. وجاء عن «أيوب السختياني، ومحمد بن بكر البرساني» الترخُّص فيه^(١).

قلت^(٢): اللهم إلا أن يكون له إجازة من شيخه عامة لمروياته أو نحو ذلك، فيجوز له حينئذ الرواية منها، إذ ليس فيه أكثر من رواية تلك الزيادات بالإجازة بلفظ «أخبرنا» أو «حدثنا» من غير بيان للإجازة^(٣) فيها؛ والأمر في ذلك قريبٌ يقع مثله في محلّ التسامح. وقد حكينا فيما تقدم أنه لا غنى في كل سماع عن الإجازة^(٤)، ليقع ما يسقط في السماع على وجه السهو وغيره من كلماتٍ أو أكثر، مروياً بالإجازة، وإن لم يُذكر لفظها. فإن كان الذي في النسخة سماع شيخ شيخه، أو هي مسموعة على شيخ شيخه، أو مروية عن شيخ شيخه، فينبغي له حينئذ في روايته منها، أن تكون له إجازة شاملة من شيخه، ولشيخه إجازة شاملة من شيخه؛ وهذا تيسيرٌ حسنٌ هدانا الله له - وله الحمد - والحاجة إليه ماسةٌ في زماننا جدًّا؛ والله أعلم.

الثالث: إذا وجد الحافظ في كتابه خلاف ما يحفظه، نظر: فإن كان إنما حفظ ذلك من كتابه فليرجع إلى ما في كتابه، وإن كان حفظه من فم المحدث فليعتمد حفظه دون ما في كتابه إذا لم يتشكك. وحسن أن يذكر الأمرين في روايته، فيقول: «حفظي كذا، وفي كتابي كذا» هكذا فعل «شعبة» وغيره. وهكذا إذا خالفه فيما يحفظه بعض الحفاظ، فليقل: «حفظي كذا وكذا، وقال فيه فلان، أو: قال فيه غيري كذا وكذا» أو شبه هذا من الكلام. كذلك فعل «سفيان الثوري» وغيره؛ والله أعلم.

الرابع: إذا وجد سماعه في كتابه وهو غير ذاك لسماعه ذلك، فعن «أبي حنيفة» رحمه الله، وبعض أصحاب «الشافعي» رحمه الله، أنه لا يجوز له روايته. ومذهب الشافعي وأكثر أصحابه، وأبي يوسف ومحمد، أنه يجوز له روايته.

(١) الكفاية: ٢٥٧ (باب القول فيمن سمع من بعض الشيوخ أحاديث لم يحفظها ثم وجد أصل المحدث

بها ولم يكتب فيها سماعه...)

(٢) على هامش (غ): [قال المؤلف، شيخنا المولى رضى الله عنه.أ.خ.

(٣) في (ص) [بالإجازة]

(٤) في (ص): [من الإجازة]

قلت: هذا الخلاف ينبغي أن يُبَيَّنَ على الخلاف السابق قريباً، في جواز اعتماد الراوي على كتابه في ضبط ما سمعه، فإنَّ ضَبَطَ أصل السماع كضبط المسموع، فكما كان الصحيح وما عليه أكثر أهل الحديث، تجويز الاعتماد على الكتاب المصون في ضبط المسموع، حتى يجوز له أن يروى ما فيه، وإن كان لا يذكر أحاديثه حديثاً حديثاً؛ كذلك ليكن هذا إذا وجد شرطه، وهو أن يكون السماع بخطه أو بخط من يتق به، والكتاب مصون بحيث يغلب على الظن سلامة ذلك من تطرُق التزوير والتغيير إليه، على نحو ما سبق ذكره في ذلك. وهذا إذا لم يتشكك فيه وسكنت نفسه إلى صحته، فإن تشكك فيه لم يجز الاعتماد عليه*؛ والله أعلم.

الخامس: إذا أراد رواية ما سمعه على معناه دون لفظه، فإن لم يكن عالماً عارفاً بالألفاظ ومقاصدها، خبيراً بما يُجِيل معانيها، بصيراً بمقادير التفاوت بينها، فلا خلاف أنه لا يجوز له ذلك، وعليه ألا يروى ما سمعه إلا على اللفظ الذي سمعه من غير [٦١/ظ] تغيير. فأما إذا كان عالماً عارفاً بذلك، فهذا مما اختلف فيه السلف وأصحاب الحديث وأرباب الفقه والأصول؛ فجوزه بعض المحدثين، وطائفة من الفقهاء والأصوليين من الشافعيين وغيرهم.^(١) ومنعه بعضهم في حديث رسول الله ﷺ، وأجازه في غيره.^(٢)

(١) على هامش (غ): [حكى «ابن بطال» هذين القولين: الجواز والمنع. وزاد أنه يجب مراعاة اللفظ إذا خاف وقوع اللبس بتغييره، مثل أن يكون معناه غامضاً أو محتملاً للتأويل، فلا يغير. فأما إذا كان المعنى ظاهراً فلا بأس].

(٢) على ورقة ملصقة بنسخة (غ): [قال الشيخ: وما وقع في اصطلاح المتأخرين، أنه إذا روى كتاب مصنف بيننا وبينه وسائط، تصرفوا في أساء الرواة وقلبوها على أنواع، إلى أن يصلوا إلى المصنف، فإذا=

* المحاسن:

«فائدة: عدم العلم أشد من الشك. فإن كان المراد أنه شك في السماع فلا يحسن، وإن كان المراد أنه شك في تطرُق التزوير ونحوه، فعليه ظن السلامة يخرج، فلا حاجة إلى قيد بعده. وشبهه بعضهم بما إذا نسي الراوي سماعه، فإنه يجوز لمن سمعه الراوية، ولا يضره نسيان شيخه. ولا يصح هذا التشبيه، لأن الراوي فيما نحن فيه غير متذكر، وفي الصورة المذكورة متذكر ولكن أصله ناسٍ - انتهت.» ٧١/و

والأصح جواز ذلك في الجميع إذا كان عالماً بما وصفناه، قاطعاً بأنه أدى معنى اللفظ الذي بلغه؛ لأن ذلك هو الذي تشهد به أحوال الصحابة والسلف الأولين، وكثيراً ما كانوا ينقلون معنى واحداً في أمر واحد بألفاظٍ مختلفة،^(١) وما ذلك إلا لأن معوهم كان على المعنى دون اللفظ*.

= وصلوا إليه تبعوا لفظه من غير تغيير. وهذا فيه بحثان: أحدهما: أنه ينبغي أن يحفظ فيه شروط الرواية بالمعنى، فقد رأينا من يعبر في هذه الرواية بعبارات لعل المروى عنه لو أراد التعبير عنه لم يستجز ذلك أو لم يستحسنه، فهذا خارج عن الرواية بالمعنى، فليراع ذلك، مثاله أن يقول الشيخ: "أخبرنا فلان- ابن فلان" فيقول الراوى عنه: "أنا فلان، قال أنا الإمام العلامة أوحده الزمان" إلى غير ذلك من ألفاظ التعظيم التي لو عرضت على الشيخ قد لا يختارها ولا يرى المروى عنه أهلاً لها، فكيف يسوغ أن يحمل عليه ما يجوز أنه لا يراه؟ ثم إن هذه إشارة لذلك الشخص بهذه المرتبة، وقد أخبر هذا الراوى عن شيخه بهذه المرتبة، وأنه شاهد بها؛ ومن ذلك أن أبواب الأصول اشترطوا في الرواية بالمعنى عدم الزيادة والنقصان بالنسبة إلى الترجمة والمترجم عنه، ونرى بعض أهل الحديث قد لا يلتزم ذلك، فيذكر الرواية عن شخص ويزيد فيه تاريخ السماع إذا كان يعلمه، وإن لم يذكره الشيخ، وربما زاد فيه: بقراءة فلان أو بتخريج فلان؛ وإن لم يسمع ذلك أو لم يقرأه، وكل هذا زيادة عما يحمله لفظاً ومعنى، فلا يجزى على قانون أهل الأصول.

البحث الثاني: الذى اصطالحوا عليه من عدم التغيير للألفاظ، بعد وصولهم إلى المصنف، ينبغي أن ينظر فيه: هل هو على سبيل الوجوب أو هو اصطلاح على سبيل الأول؟ وفي كلام بعضهم ما يشعر بأنه ممتنع لأنه وإن كان له الرواية بالمعنى، فليس له تغيير التصنيف، وهذا كلام فيه ضعف، وأقل ما فيه أنه يقتضى تجويز هذا فيما ينقل من المصنفات المتقدمة إلى أجزائنا وتخارجنا، فإنه ليس فيه تغيير التصنيف المتقدم، وليس هذا جارياً على الاصطلاح فإن الاصطلاح على ألا تغير الألفاظ بعد الانتهاء إلى الكتب المصنفة، سواء رويها فيها أو نقلناها منها/ طرة].

(١) على هامش (غ) بخط ابن الفاسى: [قال أبو بكر ابن العربي في (الأحوذى، شرح الترمذى) =

* المحاسن:

«فائدة: وسند ذلك من السنة ما ذكره «أبو نعيم» في كتابه (معرفة الصحابة) في ترجمة سليمان بن أكيمة، يسنده إلى يعقوب بن عبدالله بن سليمان بن أكيمة اللبثى، عن أبيه عن جده قال: أتينا رسول الله ﷺ، فقلنا له: بأبينا أنت وأمنا يا رسول الله، إنا لنسمع منك الحديث فلا نقدر أن نؤديه كما سمعناه. فقال: "إذا لم تُحَلُّوا حراماً، ولم تُحرِّموا حلالاً وأصبتُم المعنى فلا بأس."^(١) وذكره «ابن منده» في كتابه (معرفة الصحابة)، =

(١) أخرجه الطبرى في (المنتخب من ذيل المذيل) بسنده إلى يعقوب بن عبدالله بن سليمان بن أكيمة اللبثى عن أبيه عن جده (ص ٥٦٥) ط أولى ذخائر. وأخرجه الخطيب بهذا اللفظ من طريق الطبرى بإسناده (الكفاية: ١٩٩ باب ذكر الحجّة في إجازة رواية الحديث على المعنى).

ثم إن هذا الخلف لا نراه جارياً ولا أجراه الناس فيما نعلم فيما تضمنته بطون الكتب، فليس لأحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنف، ويثبت بدله فيه لفظاً آخر بمعناه، بل الرواية بالمعنى رخص فيها من رخص لما كان عليه في ضبط الألفاظ والجمود عليها من الحرج والنصب؛ وذلك غير موجود فيما اشتملت عليه بطون الأوراق والكتب، ولأنه إن ملك تغيير اللفظ فليس يملك تغيير تصنيف غيره؛ والله أعلم.

السادس: ينبغي لمن روى حديثاً بالمعنى أن يتبعه بأن يقول: أو كما قال، أو نحو هذا وما أشبه ذلك من الألفاظ. روى ذلك من الصحابة عن ابن مسعود وأبي الدرداء وأنس، رضى الله عنهم. * قال «الخطيب»: «والصحابه أرباب اللسان وأعلم الخلق بمعاني الكلام،

= في نقل الحديث بلفظه أو بمعناه: والصحيح أن للصحابة أن ينقلوه بالمعنى قطعاً وليس ذلك لغيرهم. والدليل عليه أن الصحابة كلهم قالوا: أمر رسول الله ﷺ بكذا، ونهى عن كذا، وهذا نقل لقوله على المعنى، والله أعلم].
- وانظر في هذا الباب: كفاية الخطيب: ذكر الرواية عن أجاز النقصان في الحديث ولم يجز الزيادة ١٨٩، والماع عياض: ١٧٤ وفتح المغيث ٢/٢١٢.

= ولفظه: «قلت يا رسول الله: إني أسمع منك الحديث لا أستطيع أن أرويه كما أسمع منك، يزيد حرفاً أو ينقص حرفاً، فقال صلى الله عليه وسلم: «إذا لم تحلوا حرماً، ولا تحرموا حلالاً، وأصبتم المعنى فلا بأس» قال: فذكر ذلك للحسن بن أبي الحسن فقال: «لولا هذا ما حدثنا». وهذا يدل على أن مذهب الحسن الجواز، ومقابله عن ابن سيرين. وقيل: يجوز بلفظ مرادف^(١) - انتهت». ٧١/ظ

(١) وقابل على تخريج ابن حجر لهذا الحديث، والذي بعده، في ترجمة سليم بن أكيمة الليثي (الإصابة: ق أول ترجمة ٣٤٢٧) ٣/١٢٤ وانظر (فتح الباري ٢/٢١٧) وترجمة سليمان بن أكيمة في الإرشاد للخليل.

* المحاسن:

«فائدة: ليس في ذلك النقل عن هؤلاء، بأنهم جوزوا نقل الحديث بالمعنى كما فهمه بعض من لا يصح فهمه - انتهت» ٧٢/و

- وانظر في (الكفاية: ذكر الرواية عن لم يميز إبدال حرف بحرف) ٢٣٩ و (بيان ما جاء في تغيير نقط الحروف لما في ذلك من الإحالة والتصحيح) ٢٤٧.

ولم يكونوا يقولون ذلك^(١) إلا تخوفاً من الزلزل لمعرفتهم بما في الرواية على المعنى من الخطر^(٢).

قلت^(٣): وإذا اشتبه على القارئ فيها يقرؤه فقرأها على وجه يشك فيه، ثم قال: أو [٦٢/و] كما قال؛ فهذا حسنٌ، وهو الصوابُ في مثله لأن قوله: أو كما قال؛ يتضمن إجازة من الراوي، وإذناً في رواية صوابها عنه إذا بان. ثم لا يشترط إفراد ذلك بلفظ الإجازة، لما بيناه قريباً؛ والله أعلم.

السابع: هل يجوز اختصار الحديث الواحد ورواية بعضه دون بعض؟ اختلف أهل العلم فيه: فمنهم من منع ذلك مطلقاً بناءً على القول بالمنع من النقل بالمعنى مطلقاً. ومنهم من منع من ذلك مع تجويزه النقل بالمعنى^(٤)، إذا لم يكن قد رواه على التمام مرةً أخرى، ولم يعلم أن غيره قد رواه على التمام. ومنهم من جوز ذلك وأطلق ولم يفصل. وقد رويناه عن «مجاهد» أنه قال: انقُص من الحديث ما شئت ولا تزد فيه*.

والصحيحُ التفصيلُ، وأنه يجوز ذلك من العالم العارف، إذا كان ما تركه متميزاً عما نقله، غير متعلق به بحيث لا يحتل البيان، ولا تختلف الدلالة فيما نقله بترك ما تركه^(٥)، فهذا ينبغي أن يجوز وإن لم يجوز النقل بالمعنى؛ لأن الذي تركه - والحالة هذه - بمنزلة

(١) سقط من (ص).

(٢) الكفاية: (ذكر من كان يذهب إلى إجازة الرواية على المعنى): ٢٠٥.

(٣) من متن (غ، ص، ع). وعلى هامش غ [قال المؤلف شيخنا رضي الله عنه] خ.

(٤) انظر الكفاية : ١٨٩.

(٥) على هامش (غ) [قال الشيخ: إن كان اختصار الحديث مما يغير المعنى لو لم يختصر، فلا يجوز. وإن لم يغير المعنى، مثل أن يذكر لفظين مستقلين في معنيين، فيقتصر على أحدهما، فالأقرب الجواز لأن عمدة الرواية في التجويز هو الصدق، وعمدتها في التحريم الكذب. وفي مثل ما ذكرناه، الصدق حاصل فلا وجه للمنع، فإن احتاج ذلك إلى تغيير لا يخجل بالمعنى، فهو خارج عن جواز الرواية بالمعنى].

* المحاسن:

«فيه نظر، لأن الاختصار التصرف في اللغة، ولكن المعنى بخلاف اللفظ». بخط

الشيخ على هامش (٧٢/و).

خبرين منفصلين في أمرين لا تعلق لأحدهما بالآخر^(١).

ثم هذا إذا كان رفيع المنزلة بحيث لا يتطرق إليه في ذلك تهمة نقله أولاً تاماً،^(٢) ثم نقله ناقصاً، أو نقله أولاً ناقصاً ثم نقله تاماً. فأما إذا لم يكن كذلك، فقد ذكر «الخطيب الحافظ» أن من روى حديثاً على التمام، وخاف إن رواه مرة أخرى على النقصان، أن يتهم بأنه زاد في أول مرة ما لم يكن سمعه، أو أنه نسي في الثاني باقى الحديث لقلّة ضبطه وكثرة غلظه، فواجب عليه أن ينفي هذه الظنّة عن نفسه.^(٣) وذكر «الإمام أبو الفتح سليم بن أيوب الرازي، الفقيه» [٦٢/ظ] أن من روى بعض الخبر ثم أراد أن ينقل تمامه، وكان ممن يتهم بأنه زاد في حديثه، كان ذلك عذراً له في ترك الزيادة وكتمتها. قلت: من كان هذا حاله، فليس له من الابتداء أن يروى الحديث غير تام، إذا كان قد تعين عليه أداء تمامه، لأنه إذا رواه أولاً ناقصاً، أخرج باقىه من حيز الاحتجاج به،

(١) على هامش (غ): [قال القاضي عياض: اختلف المحدثون والفقهاء والأصوليون في اختصار الحديث، والتحديث به على المعنى، وفي الحديث بفصل منه دون كماله: فأجاز هذا كله على الجملة قوم، وهو مذهب «مسلم بن الحجاج». ومنعه على الجملة آخرون وهو تحرى «البخارى». ورخص قوم فيما يقع من الكلمات موقع مثالها، كالجلوس عوض القعود، والقيام عوض الوقوف، وشبهه، دون ما يمكن أن يختلف اختلافاً ما. وجوز آخرون الحديث على المعنى في غير لفظ الرسول ﷺ، ومنعه في لفظه عليه - الصلاة والسلام -، وذكر هذا عن «مالك». وذهب المحققون إلى أن الراوى إذا كان ممن يستقل بفهم الكلام ومعانيه، ويعرف مقاصده، ويفرق بين الظاهر والأظهر، والمحمّل والنص، فجاز لهذا الحديث على المعنى إذا لم يحتمل عنده سواه، وانفهم له فهماً جلياً معناه. وحكى غير واحد معنى هذا عن «مالك وأبي حنيفة والشافعى». وكذلك جوزوا الحديث ببعض الحديث، إذا لم يكن مرتبطاً بشيء قبله ولا بعده ارتباطاً يخل بمعناه. وكذلك إن جمع الحديث حكيمين أو أمرين، كل واحد مستقل بنفسه غير مرتبط بالآخر، فله الحديث بأحدهما. وعلى هذا كله كافة الناس ومذاهب الأئمة، وعليه صنف المصنفون كتبهم في الحديث على الأبواب، وفضلوا الحديث الواحد على الأجزاء أجزاء بحكمها، واستخرجوا النكت والسنن من الأحاديث الطوال، وهو معنى قول «مسلم» في خطبته، وعمله البخارى كثيراً في صحيحه. ولهذا روى الحديث الواحد عن النبي ﷺ بألفاظ مختلفة، في القصة الواحدة، والمقالة الفذة، والقضية المشهورة، من عهد الصحابة فمن بعدهم. لكن لحماية الباب من تسلط من لا يحسن، وغلط الجهلة في نفوسهم وظنهم المعرفة مع القصور، يجب سد هذا الباب، إذ فعل هذا على من لا يبلغ درجة الكمال في معرفة المعاني، حرام باتفاق/ طرة، من الإكمال [اروج على الإكمال: (ل) ٣٠]. دار الكتب بالقاهرة. مخطوط.

- وانظر (الإلامع: ١٨١) وفيه قال القاضي عياض: وقد تقضيت الكلام في هذا في كتاب الإكمال لشرح

صحيح مسلم.

(٢) من (غ) وفي (ص، ع): [تماماً].

(٣) الكفاية: (باب ذكر الرواية عن أجاز النقصان من الحديث ولم يجوز الزيادة): ١٩٣.

ودار بين أن لا يرويه أصلاً، فيُضَيِّعُه رأساً، وبين أن يرويه متهماً فيه فيضيع ثمرته، لسقوط الحجّة فيه؛ والعلم عند الله تعالى.

وأما تقطيع المصنّف متن الحديث الواحد وتفريقه^(١) في الأبواب، فهو إلى الجواز أقرب ومن المنع أبعد. وقد فعله «مالك، والبخاري» وغير واحدٍ من أئمة الحديث، ولا يخلو من كراهية* والله أعلم.

(١) بهامش (غ): [وتفريقه، صح، معاً].

وانظر في (الكفاية: باب ما جاء في تقطيع المتن الواحد وتفريقه على الأبواب) ١٩٣.

* المحاسن:

«فائدة وزيادة: قال «النووي» في مختصره: "ما أظن أن ابن الصلاح يوافق على الكراهية"^(١) وأطلق هو وابن الصلاح الخلاف في الفرع، ثم أردفاه بالتفصيل. وهو يقتضى أن لنا قولاً بجوازه مطلقاً، حتى يترك الشرط والاستثناء والغاية. وهذا مما لا يقوله أحد، وإنما يحمل التفصيل على جملة حالاته، ويتقيد القولان قبله بما إذا لم يكن للمحذوف تعلق بالمرؤى. ومن ثم قال «ابن الحاجب» في مختصره: "حذف بعض الخبر جائز عند الأكثر، إلا في الغاية والاستثناء ونحوه".

وما تقدم من صنيع «البخاري» لم يفعله «الإمام مسلم» بل يسوق الحديث بتمامه ولا يقطعه. وقد تقدم أن ذلك من جملة أسباب ترجيحه عند جماعة. وأما حذف زيادة مشكوك فيها فهذا شائع، كان «مالك» يفعله كثيراً تورعاً، بل كان يقطع إسناد الحديث إذا شك في وصله. ومحل حذف الزيادة المشكوك فيها، زيادة لا تعلق للمذكور بها، فإن تعلق ذكرها مع الشك ليعلم، كقول «داود بن الحصين» في حديث: "الرخصة في العرايا في خمسة أوسق، أو دون خمسة أوسق" فشك، ولكن لما كان المشكوك فيه مما لا يسوغ حذفه، ذكره على الشك^(٢) انتهى». ٧٣/ظ

(١) متن التقريب للنووي (مع تدريب الراوى ١٠٥/٢) وانظر معه تبصرة العراقي ١٧٣/٢.

(٢) الموطأ، ك البيوع، باب ما جاء في بيع العريّة ح ١٤ (٦٢٠/٢) ومعه (التمهيد لابن عبد البر: ٣٢٣/٣)

وانظر كتاب البيوع في الصحيحين: (خ) باب التمر على رؤوس النخل. (م) باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا. - من طريق الإمام مالك فيها - مع (فتح الباري ٢٦٥/٤).

الثامن: ينبغي للمحدث ألا يروى حديثه بقراءة لحن أو مصحّف. روينا عن «النضر بن شميل» رضى الله عنه، قال: «جاءت هذه الأحاديث عن الأصلِ معربة». وأخبرنا «أبو بكر بن أبي المعالي الفراوى» قراءةً عليه قال: أنا الإمام أبو جدّى،^(١) أبو عبد الله محمد بن الفضل الفراوى، قال: أنا أبو الحسين عبد الغافر بن محمد بن الفارسى، قال: أنا الإمام أبو سليمان حمد بن محمد الخطابى قال: حدثنى محمد بن معاذ، قال: أنا بعض أصحابنا عن أبي داود السنجى،^(٢) قال: سمعتُ الأصمعى يقول: إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة^(٣) قول النبي ﷺ: «من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» لأنه ﷺ لم يكن يلحن، فمهما رويت عنه حديثاً ولحنت فيه، كذبت عليه^(٤).

قلت: فحق على طالب الحديث أن يتعلم من النحو واللغة ما يتخلص به من شين اللحن والتحريف ومعرتها. روينا [٦٣/و] عن «شعبة» قال: «من طلب الحديث ولم يبصر العربية فمثلُه مثل رجلٍ عليه برنسٌ ليس له رأسٌ» - أو كما قال. وعن «حماد بن سلمة» قال: «مثلُ الذى يطلب الحديث ولا يعرف النحو، مثلُ الحمار عليه مخلاةٌ لا شعير فيها».

وأما التصحيف فسبيل السلامة منه، الأخذ من أفواه أهل العلم أو الضبط، فإن من حرّم ذلك، وكان أخذه وتعلمه من بطون الكتب، كان من شأنه التحريف، ولم يُفْلِت من التبديل والتصحيف؛ والله أعلم.

التاسع: إذا وقع في روايته لحنٌ أو تحريف، فقد اختلفوا: فمنهم من كان يرى أنه يرويه على الخطأ كما سمعه، وذهب إلى ذلك من التابعين: «محمد بن سيرين، وأبو معمر

(١) أبو بكر «منصور بن أبي المعالي عبد المنعم بن أبي البركات عبد الله بن أبي عبد الله محمد بن الفضل الفراوى. حدث عن أبيه، وجده، وجد أبيه (٥٢٢-٦٠٨هـ) تقييد ابن نقطة ل ١٥٤/أ.

(٢) على هامش (غ): [سنج: قرية من قرى مرو، ينسب إليها أبو على السنجى الفقيه - الشافعى، الحسين بن شعيب - والله أعلم.] والضبط من اللباب: ١٤٧/٢.

(٣) بهامش (غ): [أى عموم قوله] - عليه الصلاة والسلام.

(٤) رواه ابن خلد الرامهرمى في (المحدث الفاصل: باب القول في تقويم اللحن بإصلاح الخطأ) من طريق الخطابى بسنده إلى الأصمعى. والقاضى عياض في (الإمام ١٨٤) من طريق ابن خلد.

عبد الله بن سخرية». وهذا غلوٌّ في مذهب اتباع^(١) اللفظِ والمنع من الرواية بالمعنى. ومنهم من رأى تغييره وإصلاحه وروايته على الصواب؛ روينا ذلك عن «الأوزاعي، وابن المبارك» وغيرهما. وهو مذهبُ المحصلين والعلماء من المحدثين. والقولُ به في اللحن الذي لا يختلفُ به المعنى وأمثاله، لازمٌ على مذهب تجويزِ رواية الحديث بالمعنى.^(٢) وقد سبق أنه قولُ الأكثرين*.

وأما إصلاح ذلك وتغييره في كتابه وأصله، فالصوابُ تركه، وتقديرُ ما وقع في الأصلِ على ما هو عليه، مع التضييبِ عليه، وبيانِ الصوابِ خارجاً في الحاشية، فإن ذلك أجمعٌ للمصلحة وأنفى للمفسدة. وقد روينا أن بعض أصحاب الحديث رُئِيَ في المنام وكأنه قد مرَّ من شفته أو لسانه شيء، فقليل له في ذلك، فقال: لفظةٌ من حديث رسول الله ﷺ غيرتها برأى، ففعلَ بي هذا.

وكثيراً ما نرى ما يتوهمه كثيرٌ من أهل العلم خطأً - وربما غيروه - صواباً ذا وجهٍ

- (١) ضبطه في ص: [اتباع] مهموزاً. وانظر الباب في (المحدث الفاصل) فقرات ٦٦٢ - ٦٧٣ و (جامع بيان العلم) ٧٨/١، وأبوابه في (الكفاية: ٢٣٩ فما بعدها).
- (٢) على هامش (غ): [قال الشعبي: لا بأس أن يعرب الحديث إذا كان فيه لحن، وقال ابن حنبل: يجب، لأنهم لم يكونوا يلحنون. وقال النسائي: لا يغير ما وجد في لغة، وما لم يوجد في كلام العرب يغير، لأن رسول الله ﷺ لم يكن يلحن. ذكره كله «ابن بطلال». وانظر الإلماع: ١٨٤.

* المحاسن :

«زيادة: ذكر «ابن أبي خيثمة»: سئل «الشعبي وأبو جعفر محمد بن علي بن حسين وعطاء والقاسم» عن الرجل يحدث بالحديث فيلحن: أأحدث كما سمعت أو أعر به؟ فقالوا: لا، بل أعر به^(١) - انتهت». ٧٣/و

- (١) أسنده ابن عبد البر عن أحمد بن زهير، ابن أبي خيثمة، بسنده إلى جابر، بن يزيد الجعفي الكوفي، قال: سألت عامراً، يعني الشعبي، وأباجعفر، يعني محمد بن علي، يعني ابن رباح، والقاسم، يعني ابن محمد، عن الرجل يحدث بالحديث فيلحن... فذكره. (الجامع ٧٨/١).

صحيح، وإن خَفِيَ واستُغْرِبَ، لاسيما فيما يعدونه خطأ من جهة العربية، وذلك لكثرة لغات العرب وتشعبها.

[٦٣/ظ] وروينا عن «عبدالله بن أحمد بن حنبل» قال: «كان إذا مرَّ بأبي لحنٍ فاحشٍ غيرَه وإذا كان لحنًا سهلاً تركه، وقال: كذا قال الشيخ»^(١).

وأخبرني بعضُ أشياخنا عنم أخبره عن «القاضي الحافظ عياض» بما معناه واختصاره، أن الذي عليه استمر عملُ أكثر الأَشْيَاحِ، أن ينقلوا الرواية كما وصلت إليهم ولا يغيروها في كتبهم، حتى في أحرف من القرآن، استمرت الرواية فيها في الكتب على خلاف التلاوة المجمع عليها، ومن غير أن يجيء ذلك في الشواذ. ومن ذلك ما وقع في (الصحيحين، والموطأ) وغيرها. لكن أهل المعرفة منهم ينهون على خطئها هذا عند السماع والقراءة، وفي حواشي الكتب، مع تقريرهم ما في الأصول على ما بلغهم. ومنهم من جَسَّرَ على تغيير الكتب وإصلاحها، منهم «أبو الوليد هشام بن أحمد الكنانى الوقشي»^(٢) فإنه لكثرة مطالعته وافتنائه وثقوب فهمه وحِدَّة ذهنه، جَسَّرَ على الإصلاح كثيراً، وغلط في أشياء من ذلك. وكذلك غيره من سلك مسلكه. والأولى سدُّ باب التغيير والإصلاح لئلا يجسَّرَ على ذلك من لا يُحسِن؛ والطريقُ الأولُ أسلم^(٣) مع التبيين، فيذكر ذلك عند السماع كما وقع، ثم يذكر وجه صوابه: إما من جهة العربية، وإما من جهة الرواية. وإن شاء قرأه أولاً على الصواب ثم قال: وقع عند شيخنا، أو: في روايتنا، أو: من طريق فلان، كذا وكذا... وهذا أولى من الأول كيلا يتقول على رسول الله ﷺ، ما لم يقل. وأصلح ما يعتمد عليه من الإصلاح، أن يكون ما يصلح به الفاسد قد ورد

(١) في الكفاية بإسناد الخطيب إلى عبدالله بن أحمد (باب ذكر الرواية عنم كان لا يرى تغيير لحن الحديث).

(٢) طرة على هامش (ص): [هو مغربي أندلسي، وهو صاحب كتاب (النجم، من كلام سيد العرب والعجم) يناسب (الشهاب) للقضاة]. وله أيضاً كتاب (الكوكب الدرى) في الأحاديث النبوية أيضاً. وهو وهم: فمؤلف النجم والكوكب الدرى، هو أبو العباس أحمد بن معد الإقليشى المتوفى سنة ٥٤٩ هـ كما في (الذيل والتكملة) وذكرها له حاجى خليفة في حروف النون والكاف من الكشف.

وانظر بطاقة أبي الوليد الوقشى هشام بن أحمد في فهرس الأعلام.

(٣) من متن (غ) وبهامشه: [وهو أسلم، والأول أسلم: معاً] وفي مطبوعة العراقية: وهو أسلم.

من أحاديثٍ أُخر، فإن ذاكِرَه أَمِنُ من أن يكون متقولاً على رسول الله ﷺ ما لم يقل؛ والله أعلم^(١) .

العاشر: إذا كان الإِصلاحُ بزيادةِ شيءٍ قد سقط؛ فإن لم يكن من ذلك مغايرةٌ في المعنى، فالأمرُ فيه على ما سبق، وذلك كـنحو [٦٤/و] ما رُوِيَ عن «مالك» رضي الله عنه أنه قيل له: «أرأيتَ حديثَ النبي ﷺ، يُزاد فيه الواوُ والألف، والمعنى واحد؟ فقال: أرجو أن يكون خفيفاً».

وإن كان الإِصلاحُ بالزيادةِ يشتمل على معنى مغاير لما وقع في الأصل، تأكد فيه الحكمُ بأنه يذكر ما في الأصل مقروناً بالتنبيه على ما سقط، ليسلم من معرفة الخطأ، ومن أن يقول على شيخه ما لم يقل. حدّث «أبونعيم الفضل بن دكين» عن شيخ له بحديث قال فيه: «عن بُحَيِّنة» فقال أبو نعيم: «إنما هو ابنُ بُحَيِّنة، ولكنه قال: بحينة»^(٢). وإذا كان من دون موضع الكلام الساقط معلوماً أنه أتى به، وإنما أسقطه من بعده، ففيه وجهٌ آخر، وهو أن يلحق الساقط في موضعه من الكتاب مع كلمة: يعني^(٣). كما فعل

(١) عياض: الإلماع ١٨٥ - ١٨٧ وانظر خطبته لمشارك الأنوار.

(٢) أسنده الخطيب عن أبي نعيم في (الكفاية: باب إصلاح الكلمة التي لا بد منها) ٢٥١.

(٣) طرة، على هامش (غ): إقوله: وإذا كان من دون موضع الكلام.. إلى آخره. عبر عنه «النواوي» في (اختصاره) فقال: فإن علم أن بعض الرواة أسقطه وحده، فله أيضاً أن يلحقه مع كلمة: يعني - متن التقريب (مع تدريب الراوي ١٠٨/٢).

* المحاسن:

«فائدة: قال الإمام ابن دقيق العيد: «سمعت أبا محمد بن عبد السلام، وكان أحد سلاطين العلماء، يذكر في هذه المسألة ما لم أراه لأحد، وهو أن هذا اللفظ المحتمل لا يروى على الصواب ولا على الخطأ. أما على الصواب فلأنه لم يسمع من الشيخ ذلك، وأما على الخطأ فلأن سيدنا سيد المخلوقين ﷺ، لم يقله كذلك.»^(١) وقال: هذا معنى ما قاله، أو قريب منه^(١) - انتهت»

(١) ابن دقيق العيد، في (الافتراح ٢٩٤ - ٢٩٥) بلفظه هنا، لا مع إختلاف يسير كما ذكر الأستاذ قحطان الدوري، محقق الافتراح (ط أولى بغداد)، ثم نقل ما في (المحاسن) بخروم ليست في طبعتنا من أصله هنا وإليها رجع.

«الخطيب الحافظ» إذ روى عن أبي عمر بن مهدي، عن القاضي المحاملي بإسناده عن عروة، عن عمرة بنت عبدالرحمن - تعنى عن عائشة - أنها قالت: «كان رسول الله ﷺ يُدني إلى رأسه فأرجله» قال «الخطيب»: كان في أصل ابن مهدي: عن عمرة أنها قالت: «كان رسول الله ﷺ يدني إلى رأسه» فألحقنا فيه ذكر «عائشة» إذ لم يكن منه بُدٌّ، وعلمنا أن «المحاملي» كذلك رواه، وإنما سقط من كتاب شيخنا أبي عمر، وقلنا فيه: «تعنى عن عائشة»، لأجل أن ابن مهدي لم يقل لنا ذلك. وهكذا رأيت غير واحدٍ من شيوخنا يفعل في مثل هذا» ثم ذكر بإسناده عن «أحمد بن حنبل» رضى الله عنه قال: «سمعت وكيعاً يقول: أنا أستعين في الحديث بـ: يعنى»^(١).

قلت: وهذا إذا كان شيخه قد رواه له على الخطأ. فأما إذا وجد ذلك في كتابه وغلب على ظنه أن ذلك من الكتاب لا من شيخه، فيتجه ههنا إصلاح ذلك في كتابه وفي روايته عند تحديته به [٦٤/ظ] معاً. ذكر «أبو داود» أنه قال لأحمد بن حنبل: «وجدت في كتابي: حجاج عن جريج عن أبي الزبير؛ يجوز لي أن أصلحه: ابن جريج؟ فقال: أرجو أن يكون هذا لا بأس به»^(٢). والله أعلم.

وهذا من قبيل ما إذا دَرَسَ من كتابه بعض الإسناد أو المتن، فإنه يجوز له استدراكه من كتاب غيره، إذا عرف صحته وسكنت نفسه إلى أن ذلك هو الساقط من كتابه؛ وإن كان في المحدثين من لا يستجيز ذلك. وممن فعل ذلك «نعيم بن حماد» فيما روى عن يحيى بن معين عنه. قال «الخطيب الحافظ»: «ولو بين ذلك في حال الرواية كان أولى»^(٣).

(١) الكفاية: باب إلحاق الاسم المتيقن سقوطه من المتن: ٢٥٣.

وانظر الحديث في (الموطأ: ك الاعتكاف ح ١) ومعه (التمهيد ٣١٦/٨، ومشارك الأتوار ٩١/٢) وسنن أبي داود: ك الصوم، باب المعتكف يدخل بيته لحاجته ح ٢٤٦٧ (٢/٣٣٢).

وأخرجه البخارى في (ك الاعتكاف، باب لا يدخل البيت إلا للحاجة) من حديث الليث عن ابن شهاب عن عروة وعمرة، عن عائشة (مع فتح البارى ١٩٤/٤) وأخرجه مسلم في (ك الحيض باب جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيله) من عدة طرق: مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عمرة عن عائشة، وعن الليث عن ابن شهاب عن عمرة عن عائشة، وعن عروة عن عائشة رضى الله عنها.

(٢) أبو داود: مسائل أحمد ٢٨٣. وأسنده الخطيب عنه في الكفاية ٢٥١. وفيها: «عن جريج عن أبي الزبير عن جابر» رضى الله عنه.

(٣) فى الكفاية: باب ما جاء فيمن دَرَسَ - أى بلى - من كتابه بعض الإسناد أو المتن. (٢٥٣-٢٥٤)

وهكذا الحكم في استنباتِ الحافظِ ما شكَّ فيه من كتابٍ غيره أو من حفظه، وذلك مروى عن غير واحدٍ من أهل الحديث، منهم: «عاصم، وأبو عوانة، وأحمد بن حنبل». وكان بعضهم يبين ما ثبته فيه غيره. فيقول: «حدثنا فلان، وثبتني فلان» كما روى عن «يزيد بن هارون» أنه قال: «أنا عاصم، وثبتني شعبة، عن عبد الله بن سرجس...»^(١)

وهكذا الأمرُ فيما إذا وجد في أصل كتابه كلمةٌ من غريب العربية أو غيرها غير مقيدةٍ وأشكلت عليه، فجائز أن يسأل عنها أهل العلم بها، ويروها على ما يخبرونه به. روى مثل ذلك عن «إسحاق بن راهويه، وأحمد بن حنبل» وغيرهما،^(٢) رضى الله عنهم؛ والله أعلم.

الحادى عشر: إذا كان الحديث عند الراوى عن اثنين أو أكثر، وبين روايتهما تفاوتٌ في اللفظ، والمعنى واحدٌ، كان له أن يجمعَ بينهما في الإسناد ثم يسوق الحديث على لفظٍ أحدهما خاصةً، ويقول: أخبرنا فلان وفلان، واللفظُ لفلان، أو: وهذا لفظُ فلان، قال أو قالاً: أخبرنا فلان. أو ما أشبه ذلك من العبارات.

ولـ «مسلم: صاحب الصحيح» مع هذا في ذلك عبارةٌ أخرى حسنةٌ، مثل قوله: «حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة [٦٥/و] وأبوسعيد الأشج، كلاهما عن أبي خالد، قال أبو بكر: حدثنا أبو خالد الأحمر، عن الأعمش» وساق الحديث. فإعادته ثانياً ذكر أحدهما خاصةً، إشعاراً بأن اللفظَ المذكورَ له.

وأما إذا لم يخص أحدهما بالذكر، بل أخذ من لفظٍ هذا ومن لفظٍ ذاك، وقال: «أخبرنا فلان وفلان، وتقاربا في اللفظ، قالاً: أخبرنا فلان» فهذا غير ممتنع على مذهب تجويز الرواية بالمعنى.

وقول «أبي داود: صاحب السنن»: «حدثنا مسدد وأبوتوبة،^(٣) المعنى، قالاً: حدثنا

(١) الكفاية: (باب ذكر بعض الروايات عن قال: ثنا فلان وثبتني فلان) ٢١٨.

(٢) الكفاية: (باب القول في المحدث يجد في أصل كتابه كلمة من غريب اللغة غير مقيدة، هل يجوز أن

يسأل عنها أهل العلم بها؟ (٢٥٥-٢٥٦).

(٣) مسدد بن مسرهد بن مسرّب الأسدي البصرى، أبو الحسن: أول من صنف (المسند) بالبصرة، كان

حافظاً حجة من الأئمة الأثبات، توفي سنة ٢٢٨هـ (طبقات الحنابلة ١/٣٤١، وتذكرة الحفاظ ٢/٨).

وأبوتوبة، الطرسوسى، الربيع بن نافع الحلبي، روى عنه أبو داود. أخرج له الجماعة سوى الترمذى:

أبو الأحوص» مع أشباهٍ لهذا في كتابه، يحتمل أن يكون من قبيل الأول، فيكون اللفظ لمسدد ويوافقه أبو توبة في المعنى، ويحتمل أن يكون من قبيل الثاني، فلا يكون قد أورد لفظاً أحدهما خاصة، بل رواه بالمعنى عن كليهما*، وهذا الاحتمال يقربُ في قوله: «حدثنا مسلم بن إبراهيم وموسى بن إسماعيل، المعنى واحد، قالوا: حدثنا أبان».

وأما إذا جمع بين جماعةٍ رواةٍ قد اتفقوا في المعنى، وليس ما أورده لفظٌ كلٌّ واحدٍ منهم، وسكت عن البيان لذلك، فهذا مما عيب به «البخاريُّ» أو غيره؛ ولا بأس به على مقتضى مذهب تجويز الرواية بالمعنى. وإذا سمع كتاباً مصنفاً من جماعةٍ، ثم قابل نسخته بأصل بعضهم دون بعض، وأراد أن يذكر جميعهم في الإسناد ويقول: واللفظ لفلان؛ كما سبق، فهذا يحتمل أن يجوز كالأول، لأن ما أورده قد سمعه بنصه^(١) ممن ذكره أنه بلفظه؛ ويحتمل ألا يجوز لأنه لا علم عنده بكيفية رواية الآخرين حتى يخبر عنها، بخلاف ما سبق فإنه اطلع على روايةٍ غير من نسب اللفظ إليه، وعلى موافقتها^(٢) من حيث المعنى، فأخبر بذلك**؛ والله أعلم.

(١) من (ص) وهامش (غ) والعراقية. وفي متن غ: [بنفسه] خ.

(٢) في ص: [موافقتها].

* المحاسن:

«فائدة: هذا الاحتمال الثاني عجيب، إذ يلزم عليه ألا يكون رواه بلفظٍ لواحدٍ من شيوخه، وهو بعيد. وكذلك إذا قال: «أنا فلان وفلان، وتقاربا في اللفظ» فليس هو منحصراً في أن روايته عن كل منها بالمعنى وأن المأثري به لفظ ثالث غير لفظيها. والأحوال كلها آيلة في الغالب إلى أنه لا بد أن يسوق الحديث على لفظٍ مروى له بروايةٍ واحدة، والباقي بمعناه - انتهت». ٧٥/و

** «فائدة وزيادة: إذا كان الحديث قد روى بعضه عن جماعةٍ، ورواه كلُّه عن غيرهم، فكيف يصنع؟ لم أر من تعرض له ممن صنف في علوم الحديث. وهو موجود في رواية «الزهري» في حديث الإفك، وفيه قال الزهري: «أخبرني عروة بن الزبير، وسعيد بن المسيب، وعلقمة بن وقاص، وعبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود =

الثاني عشر: ليس له أن يزيدَ في نسبٍ مَنْ فوق شيخه من [٦٥/ظ] رجال الإسنادِ على ما ذكره شيخه، مُدرَجاً^(١) عليه من غير فصلٍ مُميِّزٍ. فإن أتى بفصلٍ جازٍ، مثل أن يقول: هو ابن فلان الفلاني، أو: يعني ابن فلان؛ ونحو ذلك. وذكر «الحافظ الإمام أبو بكر البرقاني» رحمه الله في (كتاب اللُّقْطِ) له، بإسناده عن «علي ابن المديني» قال:

(١) على هامش (غ) طرة: إجرت عادة المتقدمين إذا كتبوا كتاباً عن شيخ نسبه في أول صفحة. ثم أدرجوا عليه اسمه بأن يقولوا في بقية الأحاديث: أنا فلان، لا ينسبونه. فهل يجوز لمن روى هذا عن الراوي أن ينسبه في بقية الأحاديث؟ إن معناها الرواية بالمعنى لم يميز، وإن أجزنا فقد يمكن جوازه. وحكى «المخطيب» عن أكثر أهل العلم أنهم أجازوه. والأولى عندنا أن يقال فيه: هو فلان بن فلان، أو: يعني ابن فلان.

بتصه في الكفاية ٢١٥.

= عن حديث عائشة زوج النبي ﷺ حين قال لها أهل الإفك ما قالوا، فبرأها الله مما قالوا. وكلُّ حدثي طائفة من الحديث، وبعضُ حديثهم يُصدِّقُ بعضاً، وإن كان بعضهم أوعى له من بعض. الذي حدثني به عروة عن عائشة... وساق الحديث. وهذا في كلام أصحاب السير يوجد كثيراً ولا يعلم به الإنسان القدر الذي رواه عن كل واحد من الذين حدثوه طائفة منه. وقد تعرض «ابن الصلاح» لشيء من ذلك في الحادي والعشرين مما نحن فيه، لكنه لم يكمل التمثيل، وسيأتي^(١). وأغرب من ذلك ما صنعه «البخاري» في صحيحه في كتاب الرقاق، في باب كيف كان عيش النبي ﷺ وأصحابه وتخليهم من الدنيا: «حدثني أبو نعيم بنحو من نصف هذا الحديث، ثنا عمر بن ذر، ثنا مجاهد أن أبا هريرة كان يقول..» فساق حديث أصحاب الصفة وشرب اللبن^(٢).

ووجه الغرابة فيه أنه قال: «حدثني أبو نعيم بنحو من نصف هذا الحديث» ولم يبين مَنْ روى عنه النصف الآخر، وهذا مما لم أره في رواية أحد. والظاهر أن المراد بما ساقه بالسندِ أوائل الكلام دون أواخره، وبذلك يرتد قول من يقول: لا ندرى حدثه بالنصف الأول أم بالآخر؟ انتهى «٧٥/ظ».

(١) يأتي حديث الإفك، بإسناد الزهري في التفرغ الحادي والعشرين، مما يل.

(٢) مثل به العراقي في (التقييد والإيضاح: ٢٤٢)

وانظر حديث البخاري في الرقاق بهذا الإسناد، ومعه (فتح الباري ١١/٢٢٢).

إذا حدثك الرجل فقال: حدثنا فلان؛ ولم ينسبه، فأحببت أن تنسبه فقل: حدثنا فلان أن فلان بن فلان حدثه. والله أعلم.

وأما إذا كان شيخه قد ذكر نسب شيخه أو صفته في أول كتاب أو جزء عند أول حديث منه، واقتصر فيما بعده من الأحاديث على ذكر اسم الشيخ أو بعض نسبه - مثاله أن أروى جزءاً عن «الفراوى» وأقول في أوله: «أخبرنا أبو بكر منصور بن عبد المنعم بن عبدالله الفراوي، قال: أخبرنا فلان» وأقول في باقي أحاديثه: «أخبرنا منصور... أخبرنا منصور» فهل يجوز لمن سمع ذلك الجزء منى أن يروى عن الأحاديث التي بعد الحديث الأول متفرقة، ويقول في كل واحد منها: «أخبرنا فلان، قال أخبرنا أبو بكر منصور بن عبد المنعم بن عبدالله الفراوي قال: أخبرنا فلان» - وإن لم أذكر له ذلك في كل واحد منها - اعتماداً على ذكرى له أولاً؟ فهذا قد حكى «الخطيب الحافظ» عن أكثر أهل العلم أنهم أجازوه. وعن بعضهم أن الأولى أن يقول: يعنى ابن فلان. وروى بإسناده عن «أحمد بن حنبل» رضى الله عنه أنه كان إذا جاء اسم الرجل غير منسوب قال: يعنى ابن فلان^(١).

وروى عن «البرقاني» بإسناده عن «على ابن المديني» ما قدما ذكره عنه. ثم ذكر أنه هكذا رأى «أبا بكر أحمد بن على الأصبهاني، نزيل نيسابور» يفعل، وكان أحد الحفاظ المجودين ومن أهل الورع والدين، وأنه سأله [٦٦/و] عن أحاديث كثيرة رواها له قال فيها: «أخبرنا أبو عمرو بن حمدان أن أبا يعلى أحمد بن على بن المثني الموصلي أخبرهم، وأخبرنا أبو بكر بن المقرئ أن إسحاق بن أحمد بن نافع حدثهم؛ وأنا أبو أحمد الحافظ أن أبا يوسف محمد بن سفيان الصفار أخبرهم». فذكر له أنها أحاديث سمعها قراءة على شيوخه في جملة نسخ نسبو الذين حدثوهم بها في أولها، واقتصروا في بقيتها على ذكر أسمائهم^(٢).

(١-٢) الكفاية: (باب في المحدث يروى حديثاً عن شيخ ينسبه فيه ثم يروى بعده عن ذلك الشيخ).
وعبارة الخطيب: «وهذا الذى أستحسنه» وختمها بقوله: «فاستعمال ما ذكرت أنفى للظنة، وإن كان المعنى فى العبارتين واحداً».

قال: وكان غيره يقول في مثل هذا: أخبرنا فلان، قال أخبرنا فلان، هو ابن فلان. ثم يسوق نسبه إلى منتهاه. قال: وهذا الذي أستحبه لأن قوماً من الرواة كانوا يقولون فيما أجزئ لهم: أخبرنا فلان أن فلانا حدثهم^(١).

قلت: جميع هذه الوجوه جائز. وأولها أن يقول: هو ابن فلان، أو: يعني ابن فلان. ثم أن يقول: إن فلان بن فلان. ثم أن يذكر المذكور في أول الجزء بعينه من غير فصل؛ والله أعلم.

الثالث عشر: جرت العادة بحذف "قال" ونحوه فيما بين رجال الإسناد خطأ، ولا بد من ذكره حالة القراءة لفظاً. ومما قد يغفل عنه من ذلك، ما إذا كان في أثناء الإسناد: "قرئ على فلان، أخبرك فلان" فينبغي للقارئ أن يقول فيه: "قيل له، أخبرك فلان". ووقع في بعض ذلك: "قرئ على فلان، حدثنا فلان" فهذا يُذكر فيه: قال، فيقال: "قرئ على فلان، قال حدثنا فلان" وقد جاء هذا مصرحاً به خطأ هكذا في بعض ما روينا. وإذا تكررت كلمة: قال، كما في قوله في (كتاب البخاري): "حدثنا صالح بن حيان، قال: قال عامر الشعبي" حذفوا إحداها في الخط، وعلى القارئ أن يلفظ بها جميعاً؛ والله أعلم.

الرابع عشر: النسخ المشهورة المشتملة على أحاديث بإسناد واحد - كنسخة «همام بن منبه»^(٢) عن [٦٦/ظ] أبي هريرة، رواية عبدالرزاق عن معمر، عنه. ونحوها من النسخ والأجزاء: منهم من يُجَدِّد ذكر الإسناد في أول كل حديث منها. ويوجد هذا في كثير من الأصول القديمة، وذلك أحوط. ومنهم من يكتفي بذكر الإسناد في أولها عند أول حديث منها، أو في أول كل مجلس من مجالس سماعها، ويدرج الباقي عليه ويقول في كل حديث بعده: «وبالإسناد» أو: «وبه» وذلك هو الأغلب الأكثر^(٣).

وإذا أراد من كان سماعه على هذا الوجه تفريق تلك الأحاديث ورواية كل حديث منها بالإسناد المذكور في أولها، جاز له ذلك عند الأكثرين، منهم «وكيع بن الجراح،

(١) الكفاية، مع ما قبله.

(٢) من (ص، ع) - وفي نسخة (غ) تلف من قرصة أو بلى، يحول دون قراءة الاسم. على أنه جاء فيها مرتين مقروءاً دون لبس، في آخر هذا التفريع الرابع عشر. وانظره في كتاب (الكفاية، للخطيب البغدادي: ٢١٤) باب ما جاء في تفريق النسخة المدرجة وتجديد الإسناد المذكور في أولها لمتونها.

(٣) الكفاية: ٢١٤ - ٢١٥.

ويحيى بن معين، وأبو بكر الإسماعيلي» وهذا لأن الجميع معطوف على الأول، فالإسناد المذكور أولاً، في حكم المذكور في كل حديث، وهو بمثابة تقطيع المتن الواحد في أبواب، بإسناده المذكور في أوله^(١)؛ والله أعلم.

ومن المحدثين من أبي أفراد شيء من تلك الأحاديث المدرجة بالإسناد المذكور أولاً، ورآه تدليساً. وسأل بعض أهل الحديث «الأستاذ أبا إسحاق^(٢) الأسفرائيني، الفقيه الأصولي» عن ذلك فقال: لا يجوز^(٣).

وعلى هذا، من كان سماعه على هذا الوجه، فطريقه أن يبين ويحكي ذلك كما جرى، كما فعله «مسلم» في صحيحه في (صحيفة همام بن منبه) نحو قوله: «أخبرنا محمد بن رافع، قال أخبرنا عبد الرزاق، قال أنبأنا معمر عن همام بن منبه، قال: هذا ما حدثنا أبو هريرة» وذكر أحاديث منها: «وقال رسول الله ﷺ: إن أدنى مقعد أحدكم في الجنة أن يقول له: تَمَنَّ»^(٣) الحديث. وهكذا فعل كثير من المؤلفين*؛ والله أعلم.

(١) الكفاية، مع ما قبله.

(٢) على هامش (غ): [أبو إسحاق بن محمد بن إبراهيم بن مهران، الإمام في الفقه والأصول، وهو أحد الثلاثة الناصرين مذهب السنة: الأشعري والباقلاني، والأسفرائيني هذا، أبو إسحاق].

(٣) على هامش (غ): [قال الشيخ: وهذا عندنا على طريق الأولى، ولو أفرد بعضها لم يمتنع، إذا كانت العبارة كعبارة مسلم، والله أعلم]. تأتي عبارة «مسلم» في الفقرة التالية.

(٤) كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية (ح ١٨٢/٣٠٠) ولفظ الإسناد: وحدثنا محمد بن رافع، حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن همام بن منبه قال: هذا ما حدثنا به أبو هريرة.

* المحاسن:

«فائدة: قد صنع «البخارى» ما يقتضى الاحتياط في ذلك، فأشكل على الناس ما صنعه، فقال في ترجمة «لا تبولوا في الماء الدائم»: حدثنا أبو اليمان أنا شعيب، أخبرنا أبو الزناد أن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج حدثه، أنه سمع أبا هريرة أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «نحن الآخرون السابقون» وإسناده قال: «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذى لا يجري، ثم يغتسل منه»^(١) فكان البخارى سمعه من أبي اليمان في الأول =

(١) صحيح البخارى: ك الوضوء، باب الماء الدائم.

الخامس عشر: إذا قَدَّمَ ذكر المتن على الإسنادِ أو ذَكَرَ المتنِ وبعضِ الإسناد، ثم ذَكَرَ الإسنادَ عقيبه على الاتصال، مثل أن يقول: قال رسول الله ﷺ كذا وكذا؛ أو يقول: روى [٦٧/٦] عمرو بن دينار عن جابر عن رسول الله ﷺ كذا وكذا؛ ثم يقول: أخبرنا به فلان قال أنا فلان؛ ويسوق الإسناد حتى يتصل بما قَدَّمه، فهذا يلتحق بما إذا قَدَّمَ^(١) الإسنادَ في كونه يصير به مسنداً للحديث لا مرسلًا له. فلو أراد من سمعه منه هكذا أن يُقدم الإسنادَ ويؤخرَ المتنَ ويُلفِّقه كذلك، فقد ورد عن بعض من تقدم من المحدثين أنه جَوَّزَ ذلك^(٢).

قلت: ينبغي أن يكون فيه خلافٌ نحو الخلافِ في تقديم بعضِ متنِ الحديثِ على بعض. وقد حكى «الخطيب» المنع من ذلك، على القول بأن الرواية على المعنى لا تجوز:

- (١) كذا ضبطه في (غ) بالقلم، مبنياً للمعلوم. وضبطه في (ص) مبنياً للمجهول، بالقلم أيضاً.
(٢) الكفاية: (باب ما جاء في إرسال الراوي للحديث وإذا سئل بعد ذلك عن إسناده ذكره) ٢١٢.

= بالإسناد مردفًا عليه - قائلًا: وبإسناده - حديث البُولِ، فأورده كما سمعه. ولو ذكر حديثَ البُولِ بالسندِ لأوهم أنه سمعه بالسند؛ ولم يقع ذلك. ويدل لهذا أنه ذكر حديث: "نحن الآخرون السابقون" في (باب الجمعة)^(١) بالسند، من غير أن يذكر حديثَ البُولِ في الماء الدائم، إذ لا حاجة له به هناك. وهذا الاحتياطُ يحتمل أن يكون للورع والخروج من الخلاف المذكور، ويحتمل أن يكون مذهبُ البخاري أنه لا يجوز، كمختار «الأستاذ أبي إسحاق». ومثل ذلك ما وقع في البخاري في (علامات النبوة): أخرج حديثَ «شبيب بن غرقدة» عن الحَيِّ عن «عروة» في قصةِ الشاةِ والدينار^(٢) - انتهى.

(١) باب فرض الجمعة.

(٢) يشير إلى ما في إسناده «البخاري» لهذا الحديث عن «شبيب بن غرقدة» قال: سمعت الحَيَّ يحدثون عن عروة "أن النبي ﷺ أعطاه ديناراً يشتري له به شاة..." الحديث (كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام) وانظر (فتح الباري ٦/٤١٠ - ٤١١) وسنن الدارقطني (ك البيوع ح ٢٨ - ٣٠) ١٠/٣ ومعجم شيوخ التاج السبكي (ل ٢١٤/١ - ٢١٥) مخطوط دار الكتب.

والجواز، على القول بأن الرواية على المعنى تجوز. ولا فرق بينهما في ذلك*^(١)؛ والله أعلم. وأما ما يفعله بعضهم من إعادة ذكر الإسناد في آخر الكتاب أو الجزء بعد ذكره أولاً، فهذا لا يرفع الخلاف الذي تقدم ذكره في أفراد كل حديث بذلك الإسناد عند روايتها، لكونه لا يقع متصلاً بكل واحد منها. ولكنه يفيد تأكيداً واحتياطاً ويتضمن إجازةً بالغةً من أعلى أنواع الإجازات؛ والله أعلم.

السادس عشر: إذا روى المحدث الحديث^(٢) بإسناد ثم أتبعه بإسناد آخر وقال عند انتهائه: "مثله" فأراد الراوي عنه أن يقتصر على الإسناد الثاني ويسوق لفظ الحديث المذكور عقيب الإسناد الأول، فالأظهر المنع من ذلك**.

(١) قابل على كفاية الخطيب (ذكر الرواية عن من لم يميز تقديم كلمة على كلمة) ١٧٥.
(٢) من (غ، ع) وفي (ص): [إذا روى المحدث بإسناد] بإسقاط الحديث.

* المحاسن:

«فائدة: ما ذكره «ابن الصلاح» من التخريج ممنوع. والفرق أن تقديم بعض الألفاظ على بعض قد يؤدي إلى الإخلال بالمقصود، في العطف وعود الضمير ونحو ذلك. بخلاف السند: فإن تأخر بعضه أو كله على المتن، في حكم المقدم فلذلك جاز تقديمه ولم يتخرج على الخلاف. وقد ذكر ابن الصلاح أنه يجري فيه ما تقدم من الخلاف، ولم يتقدم له ذلك - انتهت» ٧٧/ظ

** المحاسن:

«فائدة: وما قدمه «ابن الصلاح» من الأظهر، فيه نظر، ولا سيما إذا قال كما يقول «مسلم»: مثله، سواء. فإن الأرجح خلاف ما قال إنه الأظهر. ويدل لما رجحناه من الجواز أن «البيهقي» صنع ذلك حتى في الموضوع المحتمل. وذلك أن «الدارقطني» في (سننه) خرج من طريق أبي هريرة حديث: «تقول المرأة: أنفق على وإلا طلقني»^(١) ثم خرج من حديث سعيد بن المسيب عن أبي هريرة في الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته =

(١) سنن الدارقطني: كتاب النكاح، باب المهر (ح ١٩١ - ١٩٤) ٣/٢٩٧.

وروينا عن «أبي بكر الخطيب الحافظ» رحمه الله قال: كان «شعبة» لا يميز ذلك. وقال بعض أهل العلم: يجوز ذلك إذا عرف أن المحدث ضابط متحفظ يذهب إلى تمييز الألفاظ وعدّ الحروف. فإن لم يعرف ذلك منه، لم يميز ذلك. وكان غير واحد من أهل العلم إذا روى مثل هذا، يورد الإسناد ويقول: [٦٧/ظ] مثل حديث قبله، متنه كذا وكذا؛ ثم يسوقه. وكذلك إذا كان المحدث قد قال: نحوه، قال: «وهذا هو الذي أختاره»^(١).

أخبرنا «أبو أحمد عبد الوهاب بن أبي منصور على بن علي البغدادي»^(٢) شيخ الشيوخ بها، بقراءتي عليه بها، قال: أخبرني والدي رحمه الله، قال أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد الصريفي، قال أخبرنا أبو القاسم بن حُبابة^(٣)، قال حدثنا أبو القاسم عبد الله بن محمد البغوي، قال حدثنا عمرو بن محمد الناقد، قال حدثنا وكيع قال، قال «شعبة»: «فلان عن فلان، مثله: لا يميز». قال «وكيع»: «وقال سفيان الثوري: يميز».

(١) أبو بكر الخطيب: الكفاية (باب ما جاء في المحدث يروي حديثاً ثم يتبعه بإسناد آخر) ٢١٢.
 (٢) علي هامش (ص): [هو ابن سكينه، مشهور ببغداد] = من شيوخ ابن الصلاح وصيغة التحمل في هذا الإسناد في (غ): [أنا] وما هنا من (ص،ع).
 (٣) بهامش ص: [هذا صاحب البغوي] = أبو القاسم بن حبابه، عبيد الله بن محمد بن إسحاق البغدادي (٣٨٩ هـ) راوى الجعديات عن أبي القاسم البغوي عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز (ت ٣١٧ هـ).

= قال: «يفرق بينهما»^(١)، ثم أخرج من حديث أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مثله^(٢). فهذا مع احتمالِه أن يكون مثل الموقوف وأن يكون مثل المرفوع قبله، خرجه «البيهقي»^(٣) بطريق الدارقطني وفيه لفظ المرفوع، فروى بإسناده إلى أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «إذا أعسر الرجلُ بنفقةِ امرأته يفرق بينهما» ولم يقع ذلك في (كتاب الدارقطني) ولا في كتاب من أخذ عنه «الدارقطني» إلا بلفظة: «مثله»^(٤) المحتملة. وحينئذ فإذا زال الاحتمالُ جاز أن يأتي بذلك اللفظ بالسند الذي فيه لفظة: مثله؛ - انتهت». ٧٨/و.

(٢-١) سنن الدارقطني: كتاب النكاح، باب المهر (ح ١٩١ - ١٩٤) ٢٩٧/٣.

(٣) السنن الكبرى: كتاب النفقات، باب الرجل لا يجد نفقة المرأة (٧/٤٧٠).

(٤) سنن الدارقطني: نكاح، المهر (ح ١٩٤).

- وانظر (فتح المغيث ٢/٢٥٩ - ٢٦٢).

وأما إذا قال: نحوه؛ فهو في ذلك عند بعضهم كما إذا قال: مثله. نبتنا بإسنادٍ عن «وكيع» قال: «قال سفيان: إذا قال: نحوه، فهو حديث». وقال «شعبة»: «نحوه، شك». وعن «يحيى بن معين» أنه أجاز ما قدمنا ذكره في قوله: مثله، ولم يجزه في قوله: نحوه. قال «الخطيب»: وهذا القول على مذهب من لم يُجزِ الروايةَ على المعنى. فأما على مذهب من أجازها، فلا فرقَ بين: مثله، و: نحوه^(١).

قلت^(٢): هذا له تعلقٌ بما رويناه عن «مسعود بن علي السجزي»^(٣) أنه سمع الحاكم أبا عبدالله الحافظ يقول: أن مما يلزم الحديثي من الضبط والإتقان أن يفرق بين أن يقول: مثله، أو يقول: نحوه؛ فلا يحل له أن يقول: مثله، إلا بعد أن يعلم أنها على لفظ واحد، ويحل أن يقول: نحوه، إذا كان على مثل معانيه. والله أعلم.

السابع عشر: إذا ذكر الشيخُ إسناده الحديث ولم يذكر من متنه إلا طرفاً ثم قال: وذكر الحديث. أو قال: وذكر الحديث بطوله. فأراد الراوي عنه أن يروى الحديث بكماله وبطوله، فهذا أولى بالمنع مما سبق ذكره في قوله: مثله أو: نحوه. فطريقه أن يبين ذلك بأن يقتصر ما ذكره الشيخ على وجهه ويقول: «قال - وذكر الحديث بطوله» [٦٨/و] ثم يقول: «والحديث بطوله هو كذا وكذا» ويسوقه إلى آخره. وسأل بعض أهل الحديث «أبا إسحاق إبراهيم بن محمد الشافعي»^(٤) المقدم في الفقه والأصول، عن ذلك فقال: لا يجوز لمن سمع على هذا الوصف أن يروى الحديث بما فيه من الألفاظ على التفصيل.

(١) الخطيب في الكفاية، بإسناده إلى وكيع: ٢١٤ (باب ما جاء في المحدث يروى حديثاً ثم يتبعه بإسناد آخر).

(٢) من هنا حتى نهاية هذا الفرع السادس عشر، ساقط من متن (ص) وأضيف بالهامش: (١٥٢) لحقا.
(٣) في متن (غ) [السجستاني] وعلى هامشه: السجزي، من أصل الشيخ شمس الدين. وهو ما في متن ابن الصلاح بالتحديد والإيضاح (٢٣٨) نسبة إلى سجستان على غير قياس (اللباب ١٠٤/٢) والضبط منه. ومسعود بن علي، أبو سعيد السجزي: تلميذ الحاكم أبي عبدالله. أكثر منه، وله عنه سوالات. توفي سنة ٤٣٨هـ (تذكرة الحفاظ ١١١٧/٣ طبقات الحفاظ ٩٧١/٤٢٨).

(٤) [أبو إسحاق الأسفرائيني، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران الإمام في الفقه والأصول. وهو أحد الثلاثة الناصرين مذهب أهل الحديث والسنة: أبو إسحاق هذا، وأبو الحسن الأشعري، وأبو بكر الباقلاني رضى الله عنهم وعن جميع المسلمين] من هامش (غ).

- قال النووي: «قال الشيخ أبو عمرو ابن الصلاح: وكان الأستاذ أبو إسحاق ناصراً لطريقة الفقهاء في أصول الفقه مطلقاً بتأييد مذهب الشافعي في مسائل من الأصول أشكلت على كثير من المتكلمين الشافعيين حتى جنبوا عن موافقته..» تهذيب الأسماء ١٦٩/٢ - ١٧٠.

وسأل «أبو بكر البرقاني الحافظُ الفقيه» أبا بكر الإسماعيلي الحافظُ الفقيه عمن قرأ إسناد حديثٍ على الشيخ ثم قال: وذكر الحديث؛ هل يجوز أن يُحدِّثَ بجميع الحديث؟ فقال: إذا عرف المحدث والقارئ ذلك الحديث فأرجو أن يجوز ذلك، والبيان أولى أن يقول كما كان.

قلتُ: إذا جَوَّزنا ذلك، فالتحقيقُ فيه أنه بطريق الإجازة فيما لم يذكره الشيخ، لكنها إجازةٌ أكيدةٌ قويةٌ من جهاتٍ عديدة، فجاز لهذا مع كونِ أوله سماعًا، إدراجُ الباقي عليه من غير أفرادٍ له بلفظ الإجازة*؛ والله أعلم.

الثامن عشر: الظاهرُ أنه لا يجوز تغيير "عن النبي" إلى: "عن رسول الله ﷺ". وكذا بالعكس، وإن جازت الروايةُ بالمعنى؛ فإن شرطَ ذلك أن لا يختلفَ المعنى، والمعنى في هذا مختلف. وثبت عن «عبدالله بن أحمد بن حنبل» أنه رأى أباه إذا كان في الكتاب «النبي» فقال المحدث: "عن رسول الله ﷺ"؛ ضرب وكتب: عن رسول الله ﷺ. وقال «الخطيبُ أبو بكر»: "هذا غيرُ لازم، وإنما استحَبَّ «أحمدُ» اتباعَ المحدث في لفظه، وإلا فمذهبه الترخيصُ في ذلك."^(١) ثم ذكر بإسناده عن «صالح بن أحمد بن حنبل» قال: "قلت لأبي: يكون في الحديث: قال رسول الله ﷺ، فيجعل الإنسان: قال النبي ﷺ. قال: أرجو ألا يكونَ به بأس"^(٢) وذكر «الخطيبُ» بسنده عن «حماد بن سلمة» [٦٨/ظ] أنه كان يُحدِّثُ وبين يديه «عفانُ، وبهزُّ» فجعلوا يغيران «النبي ﷺ» من

(١-٢) الكفاية: (باب القول في تغيير: عن النبي ﷺ، إلى: عن رسول الله ﷺ، هل يلزم ذلك؟) ٢٤٤.

* المحاسن:

«فائدة: وعلى تقدير الإجازة، لا يكونُ أولى بالمنع من: مثله، و: نحوه. إذا كان الحديث بطوله معلومًا لها كما ذكر «الإسماعيلي» بل يكون أولى بالجواز. انتهت» ٧٩/و

«رسول الله ﷺ». فقال لها حماد: «أما أنتما فلا تفقهان أبداً^(١)». * والله أعلم .

(١) الكفاية: الباب، ص ٢٤٤.

وعلى هامش (غ): [قال النواوي: الصواب - والله أعلم - جوازه، لأنه لا يختلف به هنا معنى] في التقريب ١٢٢/٢ [بلغت سماعاً بقرآني في المجلس السادس عشر] غ بخط ابن الفاسي.

* المحاسن:

«فائدة: هذا أولى من جواز رواية الحديث بالمعنى، خلافاً لما تقدم. واختلاف المعنى لا يضرُّ في الألفاظ المنقولة، فالذي رُوِيَ عنه واحدٌ: ﷺ. بخلاف الرواية بالمعنى، فقد يطرُقها في التغيير ما لا يفهم الراوي. ولا يُردُّ ذلك بحديث «البراء» في (الصحيحين)^(١) في حديث: «ونبيك الذي أرسلت» للتعبد بالألفاظ في ذلك الباب، مع ما فيه من حسن الإتيان بالصفتين العظيمتين. انتهت» ٧٩/و

(١) حديث البراء بن عازب، رضى الله عنه، قال: قال لي النبي ﷺ: «إذا أتيت مضجعك فتوضأ وضوءك للصلاة ثم اضطجع على شقك الأيمن ثم قل: اللهم أسلمت وجهي إليك وفوضت أمري إليك وألجأت ظهري إليك، لا ملجأ ولا منجى منك إلا إليك، اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت ونبيك الذي أرسلت. فإن مت من ليلتك فأنت على الفطرة، واجعلهن آخر ما تتكلم به». قال: فردّتها على النبي ﷺ فلما بلغت: اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت. قلت: ورسولك. قال: «لا، ونبيك الذي أرسلت».

أخرجه البخاري في (كتاب الوضوء، باب فضل من بات على وضوء) واللفظ منه. وفي كتاب الدعوات: باب إذا بات طاهراً مثله. (فتح الباري ١/٢٤٨، ١١/٨٦) وأخرجه مسلم في (كتاب الذكر والدعاء، باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع) من عدة طرق عن البراء. أورده الخطيب في الحجة عن من لم يجز إبدال كلمة بكلمة (الكفاية ١٧٥) وقال العراقي: فليس فيه حجة على منع ذلك في الرواية لأن ألفاظ الأذكار توقيفية... وربما كان في اللفظ سر ليس في لفظ آخر يرادفه. ولعله أراد الجمع بين وصفه بالنبوة والرسالة في موضع واحد، واستظهر بقول النووي هنا (التقييد ٢٤٠).

ونقل فيه ابن حجر قول الخطابي: فيه حجة لمن منع رواية الحديث على المعنى، ويحتمل أن يكون أشار إلى أنه كان نبياً رسولاً: وقال غيره: ليس فيه حجة على منع ذلك لأن لفظ الرسول ليس بمعنى لفظ النبي، ولا خلاف في المنع إذا اختلف المعنى، أو لأن ألفاظ الأذكار توقيفية فربما كان في اللفظ سر ليس في الآخر ولو كان يرادفه في الظاهر، أو ذكره احترازاً من أرسل بغير نبوة. كجبريل وغيره من الملائكة، فعليه أراد تخلص الكلام من اللبس، أو لأن لفظ رسول مشترك في الإطلاق، بخلاف لفظ نبي فإنه لا اشتراك فيه عرفاً (فتح الباري ١/٢٤٨) ونحوه في (فتح المعنيث ٢/٢٦٤، وتدريب الراوي ١٢٢/٢).

- وانظر الدلالة القرآنية للكلمتين، في مبحث الترادف وسر الكلمة، من كتابي (الاعجاز البياني للقرآن الكريم) طدارالمعارف بالقاهرة.

التاسع عشر: إذا كان سماعه على صفةٍ فيها بعض الوهن، فعليه أن يذكرها في حالة الرواية، فإن في إغفالها نوعاً من التدليس، وفيها مضى لنا أمثلة لذلك. ومن أمثله، ما إذا حدثه المحدث من حفظه في حالة المذاكرة، فليقل: "حدثنا فلان مذاكرة، أو: حدثنا في المذاكرة." فقد كان غير واحد من متقدمي العلماء يفعل ذلك. وكان جماعة من حفاظهم يمنعون من أن يُحْمَلَ عنهم في المذاكرة شيء، منهم «عبدالرحمن بن مهدي، وأبو زرعة الرازي» ورويناه عن «ابن المبارك» وغيره. وذلك لما قد يقع فيها من المساهلة مع أن الحفظ حوَّان، ولذلك امتنع جماعة من أعلام الحفاظ من رواية ما يحفظونه إلا من كتبهم، منهم «أحمد بن حنبل» رضى الله عنهم أجمعين؛ والله أعلم.

العشرون^(١): إذا كان الحديث عن رجلين أحدهما مجروح، مثل أن يكون عن «ثابت البناني، وأبان بن أبي عيَّاش^(٢)، عن أنس» فلا يُستحسن إسقاط المجروح من الإسناد والاقتصار على ذكر الثقة، خوفاً من أن يكون فيه عن المجروح شيء لم يذكره الثقة. قال نحواً من ذلك «أحمد بن حنبل» ثم «الخطيب أبو بكر» قال «الخطيب»: «وكان مسلم بن الحجاج في مثل هذا ربما أسقط المجروح من الإسناد ويذكر الثقة، ثم يقول: "وأخر"، كناية عن المجروح» قال^(٣): "وهذا القول لا فائدة فيه".*

قلت: وهكذا ينبغي إذا كان الحديث عن رجلين ثقتين ألا يُسقط أحدهما منه، لتطرق مثل الاحتمال المذكور إليه، وإن كان محذور الإسقاط فيه أقل. ثم لا يمتنع ذلك في

(١) سقط التفريعان: العشرون والحادي العشرون، من متن (ص) وأدرج ما قبل السقط فيما بعده.

(٢) (الثقة) هو «ثابت البناني» بن أسلم أبو محمد البصرى، من أثبت أصحاب أنس رضى الله عنه

والمجروح هو «أبان بن أبي عيَّاش، قال ابن معين: متروك. (تهذيب التهذيب).

(٣) الخطيب، في الكفاية (باب في المحدث يروى حديثاً عن رجلين أحدهما مجروح)، ٣٧٧ - ٣٧٨.

* المحاسن:

«فائدة: فائدته الإعلام بأنه رواه عن رجلين، وأن المذكور لم ينفرد، وفيه إعلام بتتبع

الطرق - انتهت». ٧٩/و

الصورتين [٦٩/و] امتناع تحريم، لأن الظاهر اتفاق الروایتين^(١). وما ذكر من الاحتمال نادرٌ بعيد، فإنه من الإدراج الذي لا يجوز تعمُّده، كما سبق في نوع المدرج؛ والله أعلم^(٢).

الحادى والعشرون: إذا سمع بعض حديث من شيخ وبعضه من شيخ آخر، فخلطه ولم يميزه، وعزَّاه الحديث جملةً إليهما مبيِّناً أن عن أحدهما بعضه وعن الآخر بعضه، فذلك جائز. كما فعل «الزهرى» في (حديث الإفك)، حيث رواه عن عروة، وابن المسيب، وعلقمة بن وقاص الليثى، وعبيدالله بن عبدالله بن عتبة، عن عائشة. وقال: «وكُلُّهم حدَّثنى طائفةً من حديثها، قالوا: قالت...» الحديث*.

ثم إنه ما من شيء من ذلك الحديث إلا وهو في الحكم كأنه رواه عن أحد الرجلين على الإبهام، حتى إذا كان أحدهما مجروحاً لم يجز الاحتجاج بشيء من ذلك الحديث. وغيرُ جائز لأحد بعد اختلاط ذلك، أن يسقط ذكر أحد الراويين ويروى الحديث عن الآخر وحده، بل يجب ذكرهما جميعاً مقروناً بالإفصاح بأن بعضه عن أحدهما، وبعضه عن الآخر؛ والله أعلم.

- (١) من متن (غ) وعلى هامشها: [الراويين] خ. ومثلها (ع).
 (٢) [بلغ مقابلة بالأصل المقابل بأصل الساع. ثم بلغ مقابلة عليه ثانية] (غ).

* المحاسن:

«فائدة: ما ذكره في حديث الإفك، قد تقدم أن «الزهرى» قال فيه، بعد أن ذكر ما ذكر: «الذى حدَّثنى عروة عن عائشة» وساق الحديث من طريق عروة على التمام. وقد تقدم ما فيه في (الحادى عشر) من هذا النوع، فلينظر منه. انتهت» ٧٩/ظ

(١) حديث الإفك من طريق الزهرى بهذا الإسناد فى الصحيحين. (خ) كتاب الشهادات، باب تعديل النساء بعضهن بعضاً (فتح البارى ١٧١/٥) وكتاب المغازى، باب حديث الإفك (فتح البارى ٣٠٥/٧).
 (م) كتاب التوبة، باب فى حديث الإفك وقبول توبة القاذف (ح ١٠/٢٧٧٠).
 وهى رواية ابن إسحاق عن الزهرى بهذا الإسناد فى (السيرة ٣٠٩/٣ هشامية) خبر الإفك فى غزوة بنى المصطلق.

النوع السابع والعشرون معرفة آداب المحدث

وقد مضى طرفٌ منها اقتضته الأنواعُ التي قبله.

علم الحديث علم شريفٌ يناسب^(١) مكارم الأخلاق ومحاسن الشيم، وينافر مساوئ الأخلاق ومشائين الشيم. وهو من علوم الآخرة لا من علوم الدنيا، فمن أراد التصدي لإسراع الحديث أو لإفادة شيء من علومه، فليقدم تصحيح النية وإخلاصها، وليظهر قلبه من الأغراض الدنيوية وأدناسها، وليحذر بليّة حُبّ الرياسة ورعوناتها.

وقد اختلف في السنّ الذي إذا بلغه استحب له التصدي لإسراع الحديث والانتصاب لروايته. والذي نقوله: إنه متى احتيج إلى ما عنده، استحب له التصدي لروايته ونشره [٦٩/ظ] في أيّ سنّ كان^(٢). وروينا عن «القاضي الفاضل أبي محمد بن خلاد» رحمه الله، أنه قال: الذي يصحُّ عندي من طريق الأثر والنظر، في الحدّ الذي إذا بلغه الناقلُ حسن به أن يُحدّث، هو أن يستوفي الخمسين لأنها انتهاء الكهولة وفيها مجتمعُ الأشدّ. قال «سُحيم بن وثيل^(٣)»:

(١) في متن (ص): [مناسب] وعلى هامشه [يناسب] كما في (غ، ز، ع).
(٢) على هامش (غ) من أمالي ابن الصلاح: [قال: وذلك بحسب الزمان والمكان، فرب بلاد مهجورة يقع إليها من يحتاج إلى روايته هناك، ولا يحتاج إلى روايته في البلاد التي يكثر فيها العلماء].
(٣) سحيم بن وثيل بن عمرو، الرياحي اليربوعي الحنظلي التميمي: شاعر مخضرم. ناهز عمره المائة. كان شريفاً في قومه، نابه الذكر. قال ابن دريد: عاش أربعين سنة في الجاهلية وستين في الإسلام. والشاهد من قصيدته المشهورة، أصمعية حماسية:

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني
وماذا يطلب الشعراء مني وقد جاوزت حد الأربعين
أخو حمسين... البيت

(مؤلف الأمدى ١٣٧، الإصابة: ق ٣ ت ٣٣٦٠، الأصمعيات ٦، شرح المحاسة للمرزوقي ٢٨/١ سمط اللآلئ ٥٥٨/١) وجمهرة الأنساب: ٢١٥.

أخو حسينَ مجتمَعٌ أشدِّي ونَجْدني مداوَرَةُ الشئونِ
قال: "وليس ينكر أن يُحدِّثَ عند استيفاء الأربعين، لأنها حدُّ الاستواء. ومنتهى
الكمال، نبيُّ رسولِ الله ﷺ وهو ابنُ أربعين؛ وفي الأربعين تتناهى عزيمة الإنسان وقوته،
ويتوفرُّ عقله ويجودُ رأيه"^(١).

وأنكر «القاضي عياض» ذلك على ابنِ خِلاَد وقال: "كم من السلف المتقدمين ومن
المحدثين، من لم ينته إلى هذا السنِّ ومات قبله، وقد نَشَرَ من الحديث والعلم
مالا يحصى! هذا عمر بن عبد العزيز توفى ولم يكمل الأربعين، وسعيد بن جبير لم يبلغ
الخمسين، وكذلك إبراهيم النخعي؛ وهذا مالك بن أنس جلس للناس ابنُ نيفٍ
وعشرين - وقيل: ابن سبع عشرة - والناس متوافرون وشيوخه أحياء. وكذلك محمد
بن إدريس الشافعي قد أخذ عنه العلمُ في سنِّ الحدائِة وانتصب لذلك" والله أعلم^(٢).

قلت: ما ذكره «ابنُ خِلاَد» غير مستنكر، وهو محمول على أنه قاله فيمن يتصدَّى
للتحديثِ ابتداءً من نفسه، من غير براعة في العلم تعجلت له قبل السن الذي ذكره،
فهذا. إنما ينبغي له ذلك بعد استيفاء السنِّ المذكور فإنه مظنة الاحتياج إلى
ما عنده^(٣).

وأما الذين ذكرهم «عياض» ممن حدِّث قبل ذلك، فالظاهر أن ذلك لبراعة منهم في
العلم تقدمت، ظهر لهم معها الاحتياج إليهم فحدثوا قبل ذلك، أو لأنهم سُئلوا ذلك، إما
بصريح السؤال أو بقريئة الحال.

(١) القاضي ابن خِلاَد: المحدث الفاضل: باب القول في أوصاف الطالب والمحدث الذي إذا بلغه صلح الطلب
فيه. والإجماع ٢٠٠ من طريقه.

(٢) الإجماع (١٩٩ - ٢٠٨) وعلى هامش (غ):

أقال القاضي عياض: وقد أنشد بعض البغداديين:

إن الحدائِة لاتقصُ بالفق المرزوق ذهنا

لكن تذكى قلبه فيفوق أكبر منه سنا

في الإجماع: (٢٠٤) والبيتان في (المحدث الفاضل للقاضي ابن خِلاَد، قال: «أنشدنا أصحابنا البغداديون»
١٩٣ ف ٩٤، وفي جامع بيان العلم لابن عبد البر ٨٥/١.

(٣) قال العراقي: وقد حمل ابن الصلاح كلام ابن خِلاَد على محمل صحيح (التبصرة ٢٠٥/٢) ومعه مما
قاله ابن خِلاَد في الباب: «فليس المعتبر في كتب الحديث البلوغ ولا غيره، بل يعتبر فيه الحركة والنضاجة
والتيقظ وال ضبط، وقد دل قول الزهري: ما رأيت طالباً للعلم أصغر من ابن عيينة؛ على أن طلاب العلم في
عصر التابعين كانوا في حدود العشرين» المحدث: ١٨٦ ف ٤٨.

وأما [٧٠/و] السن الذي إذا بلغه المحدثُ انبغى له الإمساكُ عن التحديث، فهو^(١) السنُّ الذي يُخشى عليه فيه من الهرمِ والخرفِ، ويُخاف عليه فيه أن يُخلطَ ويروى ما ليس من حديثه. والناسُ في بلوغِ هذا السنِّ يتفاوتون بحسبِ اختلافِ أحوالهم. وهكذا إذا عَمِيَ وخاف أن يُدخلَ عليه ما ليس من حديثه، فليُمسِكْ عن الرواية.

وقال «ابن خلد»: «أعجبُ إليَّ أن يمسكَ في الثمانين، لأنه حدُّ الهرم، فإن كان عقله ثابتاً ورأيه مجتمعاً يعرفُ حديثه ويقوم به، وتحرى أن يُحدِّثَ احتساباً، رجوت له خيراً»^(٢).

ووجهُ ما قاله، أن من بلغ الثمانينَ ضَعُفَ حاله في الغالب، وخيف عليه الاختلالُ والإخلالُ، وألا يُفطنَ له إلا بعد أن يخلط، كما اتفق لغير واحد من الثقات، منهم: «عبد الرزاق، وسعيد بن أبي عروبة»^(٣) وقد حدَّثَ خلقٌ بعد مجاوزة هذا السن فسادهم التوفيق وصحبتهم السلامة، منهم: «أنس بن مالك، وسهل بن سعد، وعبد الله بن أبي أوفى» من الصحابة، و«مالك، والليث، وابن عيينة، وعلي بن الجعد» في عددِ جَمٍّ من المتقدمين والمتأخرين، وفيهم غيرُ واحد حدثوا بعد استيفاء مائة سنة، منهم: «الحسن بن عرفة، وأبو القاسم البغوي، وأبو إسحاق الهُجيمي، والقاضي أبو الطيب الطبري»^(٤) رضى الله عنهم أجمعين؛ والله أعلم.

ثم إنه لا ينبغي للمحدث أن يحدث بحضرة من هو أولى منه بذلك. وكان «إبراهيم، والشعبي» إذا اجتمعوا لم يتكلم إبراهيم بشيء. وزاد بعضهم فكره الرواية ببلد فيه من

(١) في ص: [وهو] ولا يطمئن به السياق.

(٢) من المحدث الفاصل: ٣٥٤ ف ٢٨٩ بتصرف يسير. وقابل على (الإلماع: ٢٠٤).

وعلى هامش (غ): إقال الشاعر:

إن الثمانين - وبُئِفتها -
وبدلتنى بالشطاط انحنا
قد أحوجت سمعي إلى ترجمان
وكنت كالصعدة تحت السنان
ولم تدع في لستمع
إلا لساني وبحسبي لسانا

وهي في (الإلماع: ١٢٠)

والأبيات من قصيدة مطولة، لأبي المحلم «عوف بن المحلم، الخراعي» شاعر عباسي مجيد، كان منقطعاً لآل طاهر بن الحسين. ت سنة ٢١٤ هـ في عهد المأمون. انظرها في (الأغاني ٤/١٤٥) و (رسالة الغفران: ٥٧٦) ط الذخائر. مع تحريجها على هامش الإلماع: ٢١٠.

(٣) معها غيرها في (الكفاية: باب ما جاء في ترك السماع من اختلط وتغير) ١٣٥ - ١٣٧.

(٤) الإلماع: ٢٠٧.

المحدثين مَنْ هو أولى منه لِسْنَهُ أو لغير ذلك. رويْنَا عن «يحيى بن معين» قال^(١): «إذا حدثت في بلدٍ فيه مثلُ «أبي مسهر» فيجب للحقِّ أن تُحلقَ» وعنه أيضًا: «إن الذي يُحدث بالبلدة وفيها من هو أولى بالتحديث منه، أحمق»^(٢).

وينبغي للمحدث إذا التمس منه ما يعلمه عند غيره في بلده أو غيره بإسنادٍ أعلى من إسناده أو أرجح من وجهٍ آخر، أن يُعلم الطالب به [٧٠/ظ] ويرشده إليه، فإن الدين النصيحة. ولا يمتنع من تحديث أحد لكونه غير صحيح النية فيه، فإنه يُرجى له حصول النية من بعد. رويْنَا عن «معمر» قال: كان يقال: «إن الرجل ليطلب العلم لغير الله، فيأبى عليه العلم حتى يكونَ لله عز وجل»^(٣). وليكن حريصًا على نشره مبتغيًا جزيلاً أجره. وقد كان في السلف رضى الله عنهم، من يتألف الناس على حديثه، منهم «عروة بن الزبير» رضى الله عنها؛ والله أعلم.

وليقتدِ بِمَالِكٍ رضى الله عنه فيما أخبرناه «أبو القاسم الفراوى» بنيسابور قال: «نا أبو المعالى الفارسى، قال: أنا أبو بكر البيهقى الحافظ، قال: أنا أبو عبدالله الحافظ،

(١) على هامش ص:

ولابن معين في الرجال مقالة سئسأل عنها والمليك شهيد
فإن تك حقا فهى لا شك غيبة وإن كان زورًا فالعقاب شديد

أنشدها كمال الدين بن العقيمي]. ولا يبدو لها في المتن ههنا محل شاهد.

وهما في (الجامع لابن عبد البر) لبكر بن حماد، ومعها فيه معارضات للشعراء في الرد عليها (١٢٥/٢ - ١٢٧) وأسندهما الخطيب في الكفاية إلى بكر بن حماد، في أربعة أبيات نظمها في أقوال يحيى بن معين في الجرح، مع خلاف يسير في الألفاظ، في روايات البيهقي، وبكر بن حماد، ذكره أبو الوليد ابن الفرضى في ترجمة أبي جعفر المليبي، قاضيا للناصر، (تاريخ علماء الأندلس ١/٦١/٢٠٢) ط المصرية ١٩٦٦ م.

(٢) ابن أبي حاتم، بإسناده عن يحيى بن معين، في ترجمة أبي مسهر الغساني عبدالأعلى بن مسهر الدمشقى عالمها (مقدمة الجرح والتعديل ١/٢٨٥).

(٣) على هامش (غ) بخط ابن الفاسى: [قال شيخنا أبو بكر: فيما قاله نظر مما حكى عن معمر. فقد منع الغزالي ذلك وحمل قول معمر وغيره من العلماء على تأويل. والذي قاله - ابن الصلاح - أيضًا لا بد فيه من تفصيل: فإنه ينبغي أن يكون ذلك عند الاستواء فيما عدا الصفة المرجحة، علو الإسناد، فأما مع التفاوت بأن يكون الأعلى إسنادا عاميا لا معرفة له بالصنعة، والأنزول إسنادا عارف ضابط، فهذا ينظر فيه بالنسبة إلى الإرشاد المذكور لأنه قد يكون في الرواية عن هذا الشخص العامي ما يوجب خلا].

قال: أخبرني إسماعيل بن محمد بن الفضل بن محمد الشعرائي^(١) قال: نا جدّي قال: نا إسماعيل بن أبي أويس، قال: كان مالك بن أنس إذا أراد أن يحدث توضأً وجلس على صدر فراشه، وسرح لحيته، وتمكن في جلوسه بوقار وهيبة، وحَدَّث، فقبل له في ذلك فقال: أحب أن أعظم حديث رسول الله ﷺ، ولا أُحدِّث إلا على طهارة متمكناً، وكان يكره أن يحدث في الطريق أو وهو قائم، أو يستعجل، وقال: «أحب أن أتفهم ما أحدث به عن رسول الله ﷺ»،^(٢) ورؤي أيضاً عنه أنه كان يغتسل لذلك ويتبخَّر ويتطيب، فإن رفع أحد صوته في مجلسه زجره قال: «قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾، فمن رفع صوته عند حديث رسول الله ﷺ، فكأنما رفع صوته فوق صوت رسول الله ﷺ»،^(٣).

ورويانا، أو بلغنا عن «محمد بن أحمد بن عبدالله الفقيه»^(٤) أنه قال: «القارئ لحديث رسول الله ﷺ إذا قام لأحد فإنه تكتب عليه خطيئة».

ويستحب له مع أهل مجلسه، ما ورد عن «حبيب بن أبي ثابت» أنه قال: «إن من السنة إذا حدث الرجلُ القومَ أن يُقبل عليهم جميعاً». والله أعلم.

ولا يسرد الحديث سرداً يمنع السامع من إدراك بعضه.^(٥) وليفتتح مجلسه وليختتمه بذكر

(١) على هامش (ص، غ): [الشعرائي، بفتح الشين، نسبة إلى الشعر: والمراد به «الفضل» جده، كان يرسل شعره]. قاله في (اللباب ٢١/٢) وإسماعيل بن محمد بن الفضل، أبو الحسن الشعرائي - ٣١٧هـ - حدث عن جده أبي محمد الفضل بن محمد الشعرائي (٢٥٢هـ)

(٢) المحدث الفاضل: من كره أن يحدث حتى يتطهر. بإسناد ابن خلد عن أبي سلمة الخزامي، منصور بن سلمة البغدادي، من أصحاب الإمام مالك (٨٥هـ) وترتيب المدارك: ١٦٤/٢ - ١٦٦هـ، وأدب الإملاء، بإسناد السمعاني عن أبي مصعب الزهري (٤٦-٤٨هـ).

(٣) سورة الحجرات، من الآية ٢. وانظر ترتيب المدارك ٢٦/٢ وأدب الإملاء للسمعاني، وتذكرة السامع للبردين جماعة، فصل ٣١/٢

(٤) أبو زيد المروزي - ٣٧١هـ (تقييد ابن نقطة ١٨، وتهذيب النووي ٢٣٤/٢ - ٣٥٠)

(٥) هذه الجملة والتي بعدها، نقلتا في (ص) من موضعها هنا، إلى آخر صيغة الدعاء، بعد قوله: [أن يسأله

ودعاء يليق بالحال. ومن أبلغ ما يفتتح به أن يقول: «الحمد لله رب العالمين أكمل الحمد على كل حال، والصلاة والسلام الأتمّان على سيد المرسلين كلما ذكره الذاكرون، وكلما غفل عن ذكره الغافلون؛ اللهم صلّ عليه وعلى آله وسائر النبيين، وآل كلِّ، وسائر الصالحين، نهاية ما ينبغي أن يسأله السائلون».*

ويُستحب للمحدّث العارف، عقْدُ مجلسٍ لإيماء الحديث، فإنه من أعلى مراتب الراوين، والسماعُ فيه من أحسن وجوه التحمل وأقواها. وليتخذ مستملياً يبلغ عنه إذا كثّر الجمع^(١)، فذلك دأبُّ أكابر المحدّثين المتصدّين لمثل ذلك. ومن روى عنه ذلك: «مالك^(٢)، وشعبة، ووكيع، وأبو عاصم، ويزيد بن هارون» في عدد كثير من الأعلام

(١) في أدب الإيماء للسمعاني: «فإن تكرّر الجمع بحيث لا يُكتفى بمستملي واحد، اتخذ مستمليين فأكثر». وذكر من ذلك أن مجلس أبي مسلم الكجى، وكان فيه سبعة مستمليين، وحُزِر من كتبوا عنه، بمحابرهم، نيفاً وأربعين ألف محبرة. ومثله في ترجمة أبي مسلم الكجى، أسنده ابن نقطة عن الخطيب (ل ٦٨) وروى السمعي من ذلك أيضاً. أن مجلس عاصم بن على - أبي الحسن الواسطي بمسجد الرصافة، كان يحزر بأكثر من مائة ألف. وانظره في (تهذيب التهذيب ٥ (٨١/٤٩)

(٢) الذى في ترجمة الإمام مالك بترتيب المدارك (٢/٢٦) أنه لما كثّر الناس عليه في مجلسه بالروضة الشريفة، قيل له: لو جعلت مستملياً يسمع الناس؟ فتلا الآية «يأيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي» وقال: وحرّمته حيا كحرّمته ميتاً. ومثله في أدب الإيماء للسمعاني ٤٥-٤٦.

* المحاسن:

«فائدة: وفي التحميد سنن مشهورة ينبغي اتباعها، وكذلك يتبع السنة الصحيحة في الصلاة على النبي ﷺ، قد نبه على هذا «النووى» وغيره، انتهت» ٨١/و

- قال النووى في التقريب: «ويستنصت المستملي الناس بعد قراءة قارئ حسن الصوت شيئاً في القرآن، ثم يبسم ويحمد الله تعالى ويصلى على رسول الله ﷺ، ويتحرى الأبلغ فيه.» ١٣٤/٢

ونقل السيوطى من (الروضة) قول النووى عن جماعة من علماء خراسان: إن أبلغ ألقاظ الحمد، «الحمد لله حمداً يوافق نعمه ويكافئ مزيده». قال: ليس لذلك دليل يعتمد. وعقب السيوطى: قال البلقينى: بل الحمد لله رب العالمين، لأنه فاتحة الكتاب وآخر دعوى أهل الجنة، ينبغى الجمع بينها (تدريب الراوى ١٣٥/٢)

السالفين. وليكن مستمليه محصلاً متيقظاً كيلا يقع في مثل ما روينا أن يزيد بن هارون سئل عن حديث فقال: حدثنا به عدة. فصاح به مستمليه: يا أبا خالد، عدة ابن من؟ فقال له: عدة ابن فقدتك^(١)!

وليستعمل على موضع مرتفع من كرسى أو نحوه، فإن لم يجد استملى قائماً. وعليه أن يتبع لفظ المحدث فيؤديه على وجهه من غير خلاف. والفائدة في استملاء المستملى، توصل من يسمع لفظ المملى على بعد منه، إلى تفهمه وتحققه، بإبلاغ المستملى. وأما من لم يسمع إلا لفظ المستملى، فليس يستفيد بذلك جواز روايته لذلك عن المملى مطلقاً [٧١/ظ] من غير بيان للحال فيه. وفي هذا كلام قد تقدم في النوع الرابع والعشرين.

ويستحب افتتاح المجلس بقراءة قارئٍ لشيء من القرآن العظيم. فإذا فرغ استنصت المستملى أهل المجلس إن كان فيه لفظ^(٢)، ثم يبسم ويحمد الله تبارك وتعالى، ويصلى على رسول الله ﷺ، ويتحرى الأبلغ في ذلك؛ ثم يقبل على المحدث ويقول: من ذكرت أو ما ذكرت، رحمك الله، أو: غفر الله لك. أو نحو ذلك؛ والله أعلم.

وكل ما^(٣) انتهى إلى ذكر النبي ﷺ، صلى عليه^(٤). وذكر «الخطيب» أنه يرفع صوته بذلك. وإذا انتهى إلى ذكر الصحابي قال: رضى الله عنه^(٥).

ويحسن بالمحدث الثناء على شيخه في حالة الرواية عنه بما هو أهل له، فقد فعل ذلك غير واحد من السلف والعلماء، كما روى عن «عطاء بن أبي رباح» أنه كان إذا حدث عن ابن عباس رضى الله عنها قال: «حدثني البحر»، وعن «وكيع» أنه قال: «حدثنا

(١) أسنده السمعاتى فى أدب الإماء، عن إسحاق بن وهب، أبى يعقوب الواسطى. من أصحاب يزيد بن هارون، الواسطى، أبى خالد السلمى.

(٢) ضبطه فى (غ) بالفتح والسكون، قلباً. وعلى هامشه: [قال المصنف: لفظ، بالسكون أفصح وبالفتح

أشهر.]

(٣) [وكل ما] كذا رسمه فى النسخ (غ، ص، ع) وليس الأولى.

(٤) على هامش (غ): [قال: من أحسن ما يقصد فى هذا العلم، التعبيد بكثرة الصلاة على النبى ﷺ

كلما تكرر ذكره. ويحتاج ذلك أن يكون مقصوداً عند اللفظ به، ولا يخرج على وجه العادة].

(٥) أضاف على هامش (غ): [زاد «النواوى» فى (مختصره): فإن كان ابن صحابى قال: رضى الله

عنها] - (متن التقريب، مع تدريب الراوى ١٣٦/٢)

سفيان، أمير المؤمنين في الحديث». وأهم من ذلك الدعاء له عند ذكره، فلا يغفلن عنه^(١).

ولا بأس بذكر من يروى عنه، بما يعرف به من لقب كـ «عُندر» لقب محمد بن جعفر صاحب شعبية، «وَلُوَيْن» لقب محمد بن سليمان المصيبي؛ أو نسبة إلى أمِّ عُرْف بها، كـ «يعلى بن مُنيّة» الصحابي، وهو ابن أمية - و «مُنيّة» أمّه، وقيل جدته أم أبيه^(٢) - أو وصف بصفة نقص في جسده عُرف به كـ «سليمان الأعمش»، «وعاصم الأحول» إلا ما يكرهه من ذلك، كما في «إساعيل بن إبراهيم المعروف بابن عُلَيّة» وهي أمّه وقيل أم أمه. روينا عن «يحيى بن معين» أنه كان يقول: «حدثنا إساعيل بن عُلَيّة» فنهاه «أحمد بن حنبل» وقال: قل: إساعيل بن إبراهيم، فإنه بلغني أنه كان [٧٢/و] يكره أن يُنسب إلى أمه، فقال: قد قبلنا منك يا معلم الخير.

وقد استُحِبَّ للمملى أن يجمع في إملائه بين الرواية عن جماعة من شيوخه مقدماً للأعلى إسناداً، أو الأولى من وجه آخر، ويملى عن كل شيخ منهم حديثاً واحداً ويختار ما علا سنده وقصر متنه، فإنه أحسن وأليق، وينتقى ما يملكه ويتحرى الاستفادة منه، وينبه على ما فيه من فائدة وعلو وفضيلة، ويتجنب ما لا تحتمله عقول الحاضرين، وما يخشى فيه من دخول الوهم عليهم في فهمه.

وكان من عادة غير واحد من المذكورين، ختم الإملاء بشيء من الحكايات والنوادر

(١) نقل فيه السمعاني: «ويكره أن يدعو للشيخ بطول البقاء، فإن السلف كرهوا ذلك» وأسند عن أبي زرعة الدمشقي قال: سمعت أبا مسهر يقول: قال رجل لسعيد بن عبد العزيز، بن أبي يحيى: أطال الله بقاءك. فغضب وقال: بل عجل بي إلى رحمتي. وعن عبد الله بن أحمد، قال: كان أبي إذا دُعِيَ له بالبقاء يكرهه ويقول: هذا شيء قد فرغ منه. ثم أسند عن الأعمش عن إبراهيم النخعي قال: «كانوا يقولون: رحمتنا الله وإياكم وغفر لنا ولكم.» أدب الإملاء ١٠٠-١٠١.

(٢) قال العراقي: «رجح المصنف هنا أن منية أم يعلى. واقتصر في النوع السابع والخمسين على كونها جدته، وحكاه عن الزبير بن بكار، وأنها جدته أم أبيه. وما قاله الزبير هو الذي جزم به أبو نصر ابن ماكولا. ولكن قال ابن عبد البر: لم يُصب الزبير.» التقييد والإيضاح ٢٤٩

وقبول على: الإكمال لابن ماكولا: ٢٩٦/٧، والاستيعاب: ١٥٨٦/٤ ت ٢٨١٥، ومشارك الأنوار للقاضى

عياض: (٣٩٦/١)

والإنشادات بأسانيدھا؛ وذلك حسن*.

وإذا قصر المحدث عن تخريج ما يملیه فاستعان ببعض حُفاظ وقته فخرج له فلا بأس بذلك. قال «الخطيب»: كان جماعة من شيوخنا يفعلون ذلك^(١).
وإذا نجز^(٢) الإملاء، فلا غنى عن مقابلته وإتقانه وإصلاح ما فسد منه بزيف القلم وطغيانه.

هذه عيون من آداب المحدث اجتزأنا بها، معرضين عن التطويل بما ليس من مهماتها، أو هو ظاهر ليس من مشتبهاتها. والله الموفق؛ وهو أعلم^(٣).

(١) الكفاية: (في جواز استنبات الحافظ ما شك فيه) ويليهِ (باب ذكر الروايات عن فلان: ثنا فلان، وثبتني فلان) ٢١٦-٢١٧

(٢) ضبطه على هامش (ص، غ): [قال المؤلف: نجز، بكسر الجيم: معناه انقضى، وأما بالفتح كما تقول العامة فمعناه حضر. وليس هذا موضعه، والله أعلم]. وأضاف في (غ): [قال «الجوهري»: نجز الشيء، بالكسر، ينجز نجزاً: أى انقضى وفنى. ونجز حاجته، بالفتح، ينجز بالضم: قضاها. زاد «ابن القطاع» في (الأفعال): نجز الشيء نجزاً: حضر، وأيضاً ذهب - نقلته من خط شيخنا أبي بكر].

قال العراقي: قوله: نجز، هو بكسر الجيم على المشهور، وبه جزم الجوهري فقال: نجز الشيء بالكسر ينجز نجزاً، انقضى وفنى. انتهى. وهذا هو الذى قيّد عن المصنف في حاشية علوم الحديث حين قرئ عليه. والذى صدر به صاحب المحكم كلامه، بالفتح. فقال: نجز الكلام بالفتح انقطع ونجز الوعد ينجز نجزاً حضر. قال: وقد يقال: نجز. قال ابن السكيت: كأن نجز فنى، وكأن نجز قضى حاجته. انتهى. «التقييد والإيضاح» ٢٥٠.

(٣) من (غ، ز، ع) وفى (ص): [والله أعلم] وعلى هامش (غ) بخط ابن الفاسى: بلغ السماع بقراءتى على شيخنا أبى محمد ابن المنير. وسمعه شرف الدين بن المرغل وزين الدين بن رستم، وأخى أبو البركات محمد. وذلك فى المجلس الرابع، يوم الأربعاء الخامس والعشرين من شوال سنة... وسبعماية، بمنزله بئر الإسكندرية. قاله وكتبه محمد بن محمد الفاسى.]

* المحاسن:

«زيادة: وأولاهها، ما فى الزهد ومكارم الأخلاق. انتهت» ٨١/ظ

- قال السمعاني: وما تختم به المجالس للترويح الأناشيد والأشعار. وأسند عن عروة بن الزبير عن أبيه رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «الشعر كلام، حسنه كحسن الكلام وقبيحه كقبيحه» وعن عمر رضى الله عنه، قال: «تعلّموا الشعر فإن فيه محاسن تبتغى ومساوئ تنقى». وحكمة للحكماء ويدل على مكارم الأخلاق. وعن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنها قال: «إذا قرأتم شيئاً - من القرآن - فلم تدرؤا ما تفسره فالتمسوه فى الشعر فإنه ديوان العرب» أدب الإملاء ٧٠-٧١.

النوع الثامن والعشرون معرفة آداب^(١) طالب الحديث

وقد اندرج طرفٌ منه في ضمن ما تقدم.

فأول ما عليه: تحقيق الإخلاص والحدْر من أن يتخذهُ وُصْلَةً إلى شيء من الأغراض الدنيوية. روينا عن «حماد بن سلمة» رضى الله عنه أنه قال: «من طلب الحديث لغير الله، مُكْرَبَ به^(٢)» وروينا عن «سفيان الثوري» رضى الله عنه قال: «ما أعلم عملاً هو أفضل من طلب الحديث لمن أراد الله به» وروينا نحوه عن «ابن المبارك» رضى الله عنه. ومن أقرب الوجوه في إصلاح النية فيه، ما روينا عن «أبي عمرو إسماعيل بن نجيد» أنه سأل أبا جعفر أحمد بن حمدان، وكانا عبيدين صالحين، [٧٢/ظ] فقال له: بأى نية أكتب الحديث؟ فقال: أستم تروون أنه عند ذكر الصالحين تنزل الرحمة؟ قال: نعم. قال: فرسول الله ﷺ، رأس الصالحين^(٣).

وليسأل الله تبارك وتعالى التيسير والتأييد والتوفيق والتسديد؛ وليأخذ نفسه بالأخلاق الزكية والآداب الرضية. فقد روينا عن «أبي عاصم النبيل» قال: «من طلب هذا الحديث فقد طلب أعلى أمور الدين، فيجب أن يكون خيراً للناس».

وفي السنن التي يُستحبُّ فيها الابتداءُ بسماع الحديث وبكتبه اختلافٌ سبق بيانه في أول النوع الرابع والعشرين.

(١) في متن (ص، غ، ع) [أدب] وبهامش (غ): [آداب/صح ش] أصل الشيخ شمس الدين ابن جميل وهو ما في فهرسة ابن الصلاح، بالمدخل، وتقريب النوى، وتقييد العراقي.

(٢) أسنده ابن عبد البر عن يعقوب بن إسماعيل الحضرمي، قال: سمعت حماد بن سلمة يقول/ فذكره (جامع بيان العلم ١/١٩١)

(٣) وانظر في المحدث الفاصل (باب النية فيه): ١٨٢

وإذا أخذ فيه فليشمر [عن^(١)] ساق جهده^(٢) واجتهاده، ويبدأ بالساع من أسندِ شيوخ مصره، ومن الأولى فالأولى من حيث العلم أو الشهرة أو الشرف أو غير ذلك.

وإذا فرغ من سماع العوالى والمهمات التى ببلده، فليرحل إلى غيره، رويننا عن «يحيى بن معين» أنه قال: «أربعة لا تؤنس منهم رشداً: حارس الدرب، ومنادى القاضى، وابن المحدث، ورجل يكتب فى بلده ولا يرحل فى طلب الحديث»^(٣)

ورويننا عن «أحمد بن حنبل» رضى الله عنه أنه قيل له: أيرحل الرجل فى طلب العلو؟ فقال: «بلى والله شديداً. لقد كان علقمة والأسود يبلغها الحديث عن عمر رضى الله عنه فلا يقنعها حتى يخرجها إلى عمر فيسمعانه منه»^(٤) والله أعلم.

وعن «إبراهيم بن أدهم» رضى الله عنه قال: «إن الله تعالى يدفع^(٥) البلاء عن هذه الأمة برحلة أصحاب الحديث».

ولا يحملنه الحرص والشرة على التساهل فى السماع والتحمل، والإخلال بما يشترط عليه فى ذلك، على ما تقدم شرحه.

وليستعمل ما يسمعه من الأحاديث الواردة بالصلاة والتسبيح وغيرها من الأعمال الصالحة، فذلك زكاة الحديث على ما رويننا^(٦) عن العبد الصالح «بشر بن الحارث الحافى» رضى الله عنه. وروينا عنه أيضاً أنه قال: «يا أصحاب الحديث أدوا زكاة هذا الحديث، اعملوا من كل مائتى حديث بخمسة أحاديث». وروينا عن «عمرو بن قيس الملائي» رضى الله عنه قال: «إذا بلغك شىء من الخير فاعمل به ولو مرة، تكن من أهله».

(١) فى (غ): [على ساق] وما هنا من (ص، ز ع)

(٢) ضبطه بالضم والفتح معاً فى متن (غ) ضبط قلم ونقل على هامشه:

[الجهد، بفتح الجيم: المشقة، وقيل: بالضم. والجهد، بالضم: الطاقة - كذا وجدته بخط شيخنا.]
والذى فى (القاموس): الجهد - بالفتح: الطاقة، ويضم: المشقة.

(٣) أسنده الحاكم عن يحيى فى (علوم الحديث: ٩) والخطيب فى (الرحلة فى طلب الحديث: ٨٩)

(٤) [فيسمعانه]: (غ، ص، ز ع) وفوقها فى (غ): كذا.

(٥) فى (غ، ص، ع): [يدفع].

وأسند الخطيب عن ابن أبى حاتم، قال: بلغنى أن إبراهيم بن أدهم، قال: «إن الله يرفع البلاء» بالراء، فى

مطبوعة (الرحلة: ٨٩-٩٠)

(٦) من (ص، ع) وفى (غ): روينناه.

وروينا عن «وكيع» قال: «إذا أردت أن تحفظ الحديث فاعمل به».

وليُعظَّم شيخه ومن يسمع منه، فذلك من إجلال الحديث والعلم. ولا يثقل عليه ولا يُطَوَّلُ بحيث يُضجِرُهُ^(١)، فإنه يُخشى على فاعل ذلك أن يُحرم الانتفاع. وقد روينا عن «الزهري» أنه قال: «إذا طال المجلس، كان للشيطان فيه نصيب»^(٢).

ومن ظفر من الطلبة بسامع شيخ فكنمه غيره لينفرد به عنهم، كان جديراً بالألَّا ينتفع به، وذلك من اللؤم الذي يقع فيه جهلة الطلبة الوضعا. ومن أول فائدة طلب الحديث الإفادة. روينا عن «مالك» رضى الله عنه أنه قال: «من بركة الحديث إفادة بعضهم بعضاً». وروينا عن «إسحاق بن إبراهيم بن راهويه»^(٣) أنه قال لبعض من سمع منه في جماعة: «انسخ من كتابهم ما قد قرأت. فقال: إنهم لا يمكنونني. قال: إذا والله لا يفلحون، قد رأينا أقواماً منعوا هذا السماع فوالله ما أفلحوا ولا أنجحوا».

قلت: وقد رأينا نحن أقواماً منعوا السماع فما أفلحوا ولا أنجحوا، ونسأل الله العافية؛ والله أعلم^(٤).

(١) الضبط من (ص) وضبطه في (غ) ثلاثياً متعدياً. والذي في (القاموس): ضجر منه، وبه - كفرح - وتضجر: تبرم. وأضجرتة فأنا مضجر. وانظر معه في جامع بيان العلم (باب حمد السؤال والإلحاح في طلب العلم) (٨٧/١)

(٢) قال العراقي: روينا عن محمد بن سيرين أنه سأله رجل عن حديث وقد أراد أن يقوم، فقال:

إنك إن كلفتني ما لم أطق ساءك ما سرك من خلقي

(التبصرة: ٢٢٩/٢)

(٣) على هامش (غ): [أبو يعقوب إسحاق بن راهويه: ولد سنة إحدى وستين - وقيل ست وستين -

ومائة. سكن نيسابور وبها مات سنة ثمان وثلاثين ومائتين. قاله الشيرازي].

تمام اسمه: إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي. حديثه عند الستة.

(٤) على هامش (غ): [قال الشيخ تقي الدين: من أحسن ما يقصد في هذا العلم قصد الانتفاع والنفع

للغير كما قال «ابن المبارك» وقد استكثر كثرة الكتابة منه: "لعل الكلمة التي منها نجاتي لم أسمعها إلى الآن"

- أو كما قال. ولا خفاء بما في تبليغ العلم من الأجر، لاسيما وبراوية الحديث يدخل الراوي في دعوة النبي ﷺ

حيث قال: نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها ثم أداها إلى من لم يسمعها] الطرة بنصها من (الافتراح ٢٦٣)

والحديث أخرجه ابن عبد البر من عدة طرق في (الجامع ٤٠/١، ١٢٤/٢) وانظر معه باب قول النبي ﷺ:

"رب مبلغ أوعى من سامع" في كتاب العلم من صحيح البخاري (فتح الباري ١١٦/١) والجامع. وانظر ترجمة

عبدالله بن المبارك بسير أعلام النبلاء (٣٦٠/٨).

ولا يَكُنْ ممن يمنعه الحياءُ أو الكِبَرُ عن كثير من الطلب، وقد روينا عن «مجاهد» رضى الله عنه أنه قال: «لا يتعلمُ العلمَ مستحى ولا مستكبر»^(١). وروينا عن «عمر بن الخطاب وابنِه» رضى الله عنهما، أنها قالا: «من رَقَّ وجهُه رَقَّ علمُه».

ولا يَأْنف من أن يكتب عمن دونه ما يستفیده منه. روينا عن «وكيع بن الجراح» رضى الله عنه أنه قال: «لا ينبل الرجل من أصحاب الحديث حتى يكتب عمن هو فوقه وعمَّن هو مثله، وعمَّن هو دونه».

وليس بموفقٍ من ضيَّع [٧٣/ظ] شيئاً من وقته في الاستكثار من الشيوخ لمجرد اسم الكثرة وصيتها. وليس من ذلك قول «أبي حاتم الرازى»: «إذا كتبت فقمش، وإذا حدثت فقتش»^(٢).

وليكتب وليسمع ما يقع إليه من كتاب أو جزء على التمام، ولا ينتخب، فقد قال «ابن المبارك» رضى الله عنه: «ما انتخب على عالم قط إلا ندمت»^(٣). وروينا عنه أنه قال: لا يُنتخب على عالم إلا بذنب. وروينا^(٤) وأبلغنا عن «يحيى بن معين» أنه قال: «سيندم المنتخب في الحديث حين لا تنفعه الندامة».

فإن ضاقت به الحال عن الاستيعاب، وأحوج إلى الانتقاء والانتخاب، تولى ذلك بنفسه إن كان أهلاً مميّزاً عارفاً بما يصلح للانتقاء والاختيار. وإن كان قاصراً عن ذلك، استعان ببعض الحفاظ لينتخب له. وقد كان جماعة من الحفاظ مُتصددين للانتقاء على الشيوخ، والطلبه تسمع وتكتب بانتخابهم. منهم: «إبراهيم بن أرمه الأصبهاني، وأبو عبدالله الحسين بن محمد المعروف بعبيد العجل، وأبو الحسن الدارقطني، وأبو بكر الجعابي» في آخرين. وكانت العادة جارية برسم الحفاظ علامة في أصل الشيخ على

(١) ذكره البخارى تعليقا في (باب الحياء في العلم) من كتاب العلم. قال ابن حجر: «و"لا" نافية لا ناهية. ولهذا كانت ميم "يتعلم" مضمومة. وقول مجاهد هذا، وصله أبو نعيم في الحلية من طريق علي ابن المديني عن ابن عيينة عن منصور، عنه. وهو إسناده صحيح على شرط المصنف (فتح الباري ١/١٦٢).

(٢) التقميش، والقمش أيضا: جمع الشيء من هنا وههنا (التبصرة ٢/٢٣٢).

(٣) أسند القاضي عياض عن عبد الله بن المبارك، قال: «ما انتخب على عالم قط إلا ندمت. ومن بغل بالعلم ابتلى بثلاث: إما أن يموت فيذهب علمه، أو ينساه، أو يتبع سلطاناً». الإلماع: ٢٦٨.

(٤) من هنا، إلى قوله: [الندامة]، في آخر الفقرة، سقط من متن (ص) وقد ألحق منه بهامشه، من قوله:

[ورويانا أو بلغنا] إلى آخر السقط.

ما ينتخبه، فكان «النعمي أبو الحسن» يُعَلِّمُ بِصَادٍ ممدودة، و«أبو محمد الخلال» بطاء ممدودة، و«أبو الفضل الفلكي» بصورة همزتين. وكلُّهم يُعَلِّمُ بِحَبْرٍ فِي الحاشية اليمنى من الورقة. وعَلَّمَ «الدارقطني» فِي الحاشية اليسرى بِخَطِّ عَرِيضٍ بِالْحُمْرَةِ. وَكَانَ «أبو القاسم اللالكائي الحافظ» يَعَلِّمُ بِخَطِّ صَغِيرٍ بِالْحُمْرَةِ عَلَى أَوَّلِ إِسْنَادِ الْحَدِيثِ. وَلَا حَجَرَ فِي ذَلِكَ، وَلِكُلِّ الْخِيَارِ.

ثم لا ينبغي لطالب الحديث، أن يقتصر على سماع الحديث وكتبه دون معرفته وفهمه، فيكون قد أتعب نفسه من غير أن يظفر بطائل، وبغير أن يحصل في عداد أهل الحديث، بل لم يزد على أن صار من المشبهين [٧٤/و] المنقوصين المتحلين بما هم منه عاطلون^(١). أنشدني «أبو المظفر بن الحافظ أبي سعد السمعاني» رحمه الله، لفظاً بمدينة «مرو» قال: أنشدنا والذي لفظاً أو قراءةً عليه، قال أنشدنا محمد بن ناصر السلامي من لفظه، قال: أنشدني الأديب الفاضل فارس بن الحسين لنفسه:

يَا طَالِبَ الْعِلْمِ الَّذِي ذَهَبَتْ بِمُدَّتِهِ الرَّوَايَةَ
كُنْ فِي الرَّوَايَةِ ذَا الْعَنَاءِ يَتَرْتَبُ بِالرَّوَايَةِ وَالِدْرَايَةَ
وَأَرُو الْقَلِيلَ وَرَاعِهِ فَالْعِلْمُ لَيْسَ لَهُ نَهَايَةَ

وليقدم العناية بالصحيحين، ثم بسنن أبي داود، وسنن النسائي، وكتاب الترمذي: ضبطاً لمشكلها وفيها لحنٌ معانيها. ولا يُخَدَعَنَّ عَنْ كِتَابِ (السنن الكبير للبيهقي) فإننا لا نعلم مثله في بابِه. ثم بسائر ما تمس حاجة صاحب الحديث إليه من كتب المسانيد^(٢) (كمسند أحمد) ومن كتب الجوامع المصنفة في الأحكام المشتملة على المسانيد وغيرها، و (موطأ مالك) هو المقدم منها^(٣)؛ ومن كتب علل الحديث، ومن أجودها: (كتاب العلل) عن أحمد بن حنبل، و (كتاب العلل) عن الدارقطني؛ ومن كتب معرفة الرجال وتواريخ

(١) أسند ابن خلاد إلى أبي عاصم النبيل، قال: «الرياسة في الحديث بلا دراية، رياسة نذلة» (المحدث الفاضل ٢٥٣ ف ١٦٦).

(٢) في (ص): [المسانيد] وما هنا من (غ، ع).

(٣) في التبصرة، عن الخطيب البغدادي: «تم الكتب المصنفة ككتاب ابن جريج وابن أبي عروبة وابن المبارك وابن عيينة وهشيم وابن وهب والوليد بن مسلم ووكيع وعبد الوهاب بن عطاء وعبد الرزاق وسعيد بن منصور وغيرهم. قال: وأما موطأ مالك فهو المقدم في هذا النوع ويجب أن يبدأ بذكره على كل كتاب غيره»

المحدثين، ومن أفضلها: (تاريخ البخاري الكبير) وكتاب (الجرح والتعديل لابن أبي حاتم)؛ ومن كتب الضبط لمُشِكِلِ الأسماء، ومن أكملها (كتاب الإكمال، لأبي نصر بن ماکولا)^(١).

وليكن كلنا مرَّ به اسمٌ مشكل، أو كلمةٌ حديثٌ مشكَّلةٌ، بحث عنها وأودعها قلبه، فإنه يجتمع له بذلك علم كثير في يسرٍ.

وليكن تحفظه^(٢) للحديث على التدرج قليلاً قليلاً مع الأيام والليالي، فذلك أحرى بأن يُتَمَّعَ بِمَحْفُوظِهِ. ومن ورد ذلك عنه من حُفَاطِ الحديث المتقدمين: «شعبة، وابنُ عُليَّة، ومَعَمَر» وروينا عن «معمر» قال: «سمعتُ الزهريَّ يقول: من طلب [٧٤/ظ] العلم جملةً، فاتَه جملةً. وإنما يُدْرِكُ العلمُ حديثاً وحديثين»^(٣).

وليكن الإِتْقَانُ من شأنه، فقد^(٤) قال «عبدُ الرحمن بنُ مهدي»: «الحفظُ، الإِتْقَانُ». ثم إن المذاكرة بما يتحفظه من أقوى أسباب الإمتاع به. روينا عن «علقة النخعي» قال: «تذاكروا الحديث، فإن حياته ذكره». وعن «إبراهيم النخعي» قال: «من سرَّه أن يحفظ الحديث فليحدث به، ولو أن يحدث به من لا يشتهي»^(٥).

وليشتغل بالتحريج والتأليف والتصنيف إذا استعد لذلك وتأهل له، فإنه كما قال «الخطيبُ الحافظ»: يُثَبِّتُ الحَفْظَ^(٦) وَيُدْكِي القَلْبَ وَيَشْحَذُ الطَّبْعَ وَيَجِيدُ البَيَانَ وَيَكشِفُ المَلْتَبِسَ، وَيُكْسِبُ جَمِيلَ الذِّكْرِ، وَيُجَلِّدُهُ إِلَى آخِرِ الدَّهْرِ. وَقَلَّ مَا يَمَّهَرُ فِي عِلْمِ الحَدِيثِ وَيَقِفُ عَلَى غَوَامِضِهِ وَيَسْتَبِينُ الحَفْيَ من فوائده، إلا من فعل ذلك.

(١) زاد في التبصرة:

في العلل: كتب ابن المديني وأبي علي النيسابوري، والتميز لمسلم. وفي التاريخ: كتاب ابن معين، وتاريخ خليفة بن خياط، وأبي حسان الزياتي - الحسن بن عثمان - ويعقوب الفسوي وابن أبي خيثمة وأبي زرعة الدمشقي وحنبل بن إسحاق والسراج (٢/٢٤٠ - ٢٤١).

(٢) من (غ، ز، والعراقية) وفي (ص): [حفظه].

(٣) بعده في (ص): [والله أعلم].

(٤) في ص: [فقال].

(٥) وانظر في كتاب العلم من صحيح البخاري، باب فضل من علم وعلم، يليه باب رفع العلم وظهور

الجهل (فتح الباري ١/١٢٨ - ١٣٠) وباب الحث على طلب العلم وتعليمه من (الجامع لابن عبد البر ١/٥٨).

(٦) من (غ، ع، ز) وسقط من (ص).

وحدَّث «الصُّورِيُّ الحافظُ، مُحمد بن علي» قال: «رأيتُ أبا محمد عبد الغني بن سعيد الحافظ في المنام فقال لي: يا أبا عبد الله، خرَّج وصنَّف قبل أن يُحالَ بينك وبينه، هذا أنا تراني قد حيل بيني وبين ذلك».

وللعلماء بالحديث في تصنيفه طريقتان:

إحداهما: التصنيفُ على الأبواب، وهو تخريجُه على أحكام الفقه وغيرها، وتنويعه أنواعاً، وجمع ما ورد في كلِّ حكم وكلِّ نوع، في بابٍ فبابٍ.

الثانية: تصنيفُه على المسانيد، وجمع حديث كلِّ صحابيٍّ وحده، وإن اختلفت أنواعه. ولن اختار ذلك أن يرتبهم على حروف المعجم في أسمائهم، وله أن يرتبهم على القبائل، فيبدأ ببني هاشم، ثم بالأقرب فالأقرب نسباً من رسول الله ﷺ. وله أن يرتب على سوابق الصحابة، فيبدأ بالعشرة، ثم بأهل بدر، ثم أهل الحديبية، ثم بمن أسلم وهاجر بين الحديبية [٧٥/و] وفتح مكة، ويختتم بأصاغر الصحابة كأبي الطفيل ونظرائه، ثم بالنساء؛ وهذا أحسن، والأول أسهل. وفي ذلك من وجوه الترتيب غير ذلك.

ثم إن من أعلى المراتب في تصنيفه، تصنيفه معللاً، بأن يجمع في كلِّ حديثٍ طرقه واختلاف الرواة فيه، كما فعل «يعقوب بن شيبه» في (مُسْنَدِه)^(١).

ومما يعتنون به في التأليف جمعُ الشيوخ، أي جمع حديثِ شيوخ مخصوصين، كل واحد منهم على انفرادِه. قال «عثمان بن سعيد الدارمي»: «يقال: من لم يجمع حديث هؤلاء الخمسة فهو مُفْلِسٌ في الحديث: سفيان، وشعبة، ومالك، وحماد بن زيد، وابن عُيينة؛ وهم أصول الدين»^(٢).

(١) قال الخطيب في ترجمة يعقوب: وصنف مسنداً معللاً إلا أنه لم يتممه، قال الأزهرى: ولم يصنف يعقوب المسند كله، وسمعت الشيوخ يقولون: لم يتم مسند معلل قط. وبلغني أن يعقوب كان في منزله أربعون لحافاً أعدها لمن كان يبيت عنده من الوراقين لتبيض المسند ونقله، ولزمه على ما خرَّج من المسند عشرة آلاف دينار، قال: وقيل لي إن نسخة بمسند أبي هريرة شوهدت بمصر فكانت مائتي جزء. قلت: والذي ظهر ليعقوب: مسند العشرة، وابن مسعود وعمار وعتبة بن غزوان والعباس، وبعض الموالى، هذا الذي رأينا من مسنده فحسب».

(تاريخ بغداد: ١٤ / ٢٨١ ت ٧٥٧٥، وتقييد ابن نقطة ل ١٦٧ من طريق الخطيب).

(٢) ترتيب المدارك (١٥٧/١) وانظر معه مقدمة ابن أبي حاتم لكتابه (المرجح والتعديل ١٠/١ - ١١).

وأصحاب الحديث يجمعون حديث خلق كثير، غير الذين ذكرهم «الدارمي» منهم: «أيوب السختياني، والزهرى، والأوزاعي». ويجمعون أيضاً التراجم، وهى أسانيد يخصون ما جاء بها بالجمع والتأليف، مثل: ترجمة مالك عن نافع عن ابن عمر؛ وترجمة سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة؛ وترجمة هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة؛ فى أشباه ذلك كثيرة. ويجمعون أيضاً أبواباً من أبواب الكتب المصنفة الجامعة للأحكام، فيفردونها بالتأليف فتصير كتباً مفردة، نحو: باب رؤية الله عز وجل، وباب رفع اليدين، وباب القراءة خلف الإمام؛ وغير ذلك. ويفردون أحاديث، فيجمعون طرقها فى كتب مفردة، نحو: طرق حديث قبض العلم، وحديث الغسل يوم الجمعة، وغير ذلك.

وكثير من أنواع كتابنا هذا، قد أفردوا أحاديثه بالجمع والتصنيف.

وعليه فى كل ذلك، تصحيح القصد والحذر من قصد المكاثرة ونحوه. بلغنا عن «حمزة بن محمد الكنانى» أنه خرَّج حديثاً واحداً من نحو مائتى طريق، فأعجبه ذلك، فرأى «يحيى بن معين» فى منامه فذكر له ذلك [٧٥/ظ] فقال له: أخشى أن يدخل هذا تحت ﴿أحكام التكاثر﴾^(١).

ثم ليحذر أن يُخرَج إلى الناس ما يصنفه، إلا بعد تهذيبه وتحريه وإعادة النظر فيه وتكريره. وليتق أن يجمع ما لم يتأهل بعد لاجتناء ثمرته واقتناص فائدة جمعه، كيلا يكون حكمه ما روينا عن «على ابن المدينى» قال: «إذا رأيت الحديث^(٢) أول ما يكتب الحديث يجمع حديث الغسل وحديث: مَنْ كَذَب؛ فاكتب على قفاه: لا يُفليح».

* * *

(١) أسنده ابن عبد البر عن حمزة، فى باب ذم الإكثار من الحديث دون التفهم له والتفقه فيه (الجامع ١٣٢/٢) ونقله الذهبى عن ابن عبد البر بمثل إسناده فى الجامع، فى ترجمة حمزة بن محمد بن على الكنانى (تذكرة الحفاظ ٩٣٣/٣).

(٢) فى (ص): [الحديث] ولا يصح به السياق. ويعنى بحديث: من كذب، الحديث المتواتر عن رسول الله ﷺ: «من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار».

ثم إن هذا الكتابَ مدخلٌ إلى هذا الشأن، مُفصِّحٌ عن أصوله وفروعه، شارحٌ لمصطلحاتِ أهلِهِ ومقاصدهم ومهماتهم التي ينقصُ المحدثُ بالجهل بها نقصاً فاحشاً، فهو إن شاء الله جدير بأن تقدمَ العنايةُ به، ونسألُ الله سبحانه فضلَه العظيم*؛ وهو أعلم^(١).

* * *

(١) على هامش (غ) بخط ابن الفاسي: بلغت سماعاً بقراءتي في المجلس السابع عشر.

* في تضمين المحاسن، قال البلقيني:

«وأنواع علوم الحديث ينبغي أن تقدم العناية بمعرفتها. والمدخل في ذلك كتاب ابن الصلاح الذي ضمناه محاسن الاصطلاح» ٨٤/و

النوع التاسع والعشرون

معرفة الإسنادِ العالى والنازلِ

أصلُ الإسنادِ أولاً خصيصةٌ فاضلة من خصائص هذه الأمة، وسُنَّةٌ بِالِغَةِ من السننِ المؤكدة. روينا من غير وجهٍ عن «عبد الله بن المبارك» رضى الله عنه أنه قال^(١):
«الإِسْنَادُ من الدِّينِ، لولا الإِسْنَادُ لقال من شاء ما شاء»*.

(١) أسنده مسلم في مقدمة الصحيح (١٥/١) والترمذى في العلل (الجامع ٣٠٧/١٣) عن عبدان بن عثمان عن ابن المبارك. وأسنده الحاكم أيضاً عن عبدان، عنه (معرفة علوم الحديث ٦) والسمعاني في أدب الإملاء (٧) عن عبدان عنه أيضاً.

* المحاسن:

«زيادة: في (علوم الحاكم) بسنده إلى عتبة بن أبي حكيم، أنه كان عند إسحاق بن أبي فروة وعنده الزهري، فجعل ابن أبي فروة يقول: قال رسول الله ﷺ، [قال رسول الله ﷺ] فقال له الزهري: قاتلك الله يا ابن أبي فروة، ما أجراك على الله! ألا تُسند حديثك؟ تُحدثنا بأحاديث ليس لها حُطْمٌ ولا أزمَةٌ؟^(١)

وفي (مقدمة مسلم) أن أبا إسحاق إبراهيم بن عيسى الطالقاني قال: [قلت] لعبدالله بن المبارك: يا أبا عبد الرحمن، الحديث الذي جاء "إن من البر بعد البر أن تصلى لأبويك مع صلاتك، وتصوم لهما مع صيامك.. فقال عبدالله: يا أبا إسحاق، عن هذا؟ قلت: هذا من حديث شهاب بن خراش. قال: ثقة، قال عن من؟ قلت: عن الحجاج بن دينار.

(١) المقابلة على (علوم الحاكم: النوع الأول، معرفة عالى الإسناد، وفي طلب الإسناد العالى سنة صحيحة) وأخرجه الترمذى في العلل، من طريق على بن حجر عن بقية بن الوليد عن عقبة بن أبي حكيم (الجامع، العلل ٣٢٨/١٣) وعلته إرساله. ومعه (أدب الإملاء للسمعاني: ٧).

وطلبُ العلوِّ فيه، سنةٌ أيضًا^(١). ولذلك استُجِبت الرحلة فيه، على ما سبق ذكره* .
قال «أحمد بن حنبل» رضى الله عنه: طلبُ الإسنادِ العالى سنةٌ عن سلف^(٢). وقد

(١) الحاكم: وفي طلب الإسناد العالى سنة صحيحة (علوم: ٦).

(٢) أسند الخطيب عن عبد الله بن أحمد، قال: سمعت أبي يقول: «طلب علو الإسناد من السنن».
(الرحلة: ٩٨).

= قلم: ثقة، عمن؟ قلت: عن رسول الله ﷺ. قال: يا أبا إسحاق، إن بين الحجاج ابن دينار وبين النبي ﷺ مفاوز تنقطع فيها أعناق المطى. ولكن ليس في الصدقة اختلاف^(١).
وكلام السلف في ذلك كثير - انتهت. « ٨٤/ظ

* المحاسن:

«فائدة: احتج له «الحاكم» بحديث أنس، في حديث الرجل الذى أتى النبي ﷺ، الذى فيه: «زعم رسولك» قال «الحاكم»: «هذا حديث مخرج في (مسلم) وفيه دليل على علو الإسناد^(٢). قال: «وقد رحل في طلب الإسناد، غير واحد من الصحابة» وساق حديث خروج «أبي أيوب» إلى «عقبة بن عامر» يسأله عن حديث سمعه من رسول الله ﷺ - لم يبق أحد سمعه من النبي ﷺ غيره وغير عقبة - في ستر المؤمن. وساق القصة. وفيه قال «عقبة»: نعم، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من ستر مؤمناً على خزبة ستره الله يوم القيامة». فقال له «أبو أيوب»: صدقت. ثم انصرف أبو أيوب إلى راحلته فركبها راجعاً إلى «المدينة» فما أدركته جائزة مسلمة بن مخلد الإبريش مصر^(٣). =

(١) المقابلة على مقدمة مسلم للصحيح (١٦/١) وفي علل الترمذى عن ابن المدينى، قال: «سألت يحيى بن سعيد عن حكيم بن جبير، فقال: تركه شعبة من أجل حديث الصدقة». وذكره (الجامع: ٧٥٧/٥).
(٢) علوم الحاكم: ٥، وحديث أنس رضى الله عنه في ك الإيمان من صحيح مسلم، باب السؤال عن أركان الإسلام. وانظر (فتح البارى ١١٠/١) على باب القراءة والعرض على المحدث، من ك الإيمان من صحيح البخارى.

(٣) المقابلة على (علوم الحاكم: ٧) وأخرجه ابن عبد البر في (الجامع ٩٤/١) والخطيب في (الرحلة ١١٨) بلفظ: «من ستر على مؤمن خزبة». وانظر تخريج حديث الستر في (فتح البارى ١٢٨/١)

روينا «أن يحيى بن معين» رضى الله عنه، قيل له فى مرضه الذى مات فيه: ما تشتهى؟ قال: بيت خالى وإسنادُ عالى^(١).

(١) كذا رسمه فى الأصول، بإثبات ياء المنقوص من [خالى.. عالى]

= وأسند إلى «عَمْرُو بن أبى سلمة» قال: قلت للأوزاعى: يا أبا عمرو، أنا ألزمك منذ أربعة أيام ولم أسمع منك إلا ثلاثين حديثاً. قال: وتستقلُّ ثلاثين حديثاً فى أربعة أيام؟ لقد سار «جابر بن عبد الله» إلى مصر، واشترى راحلةً فركبها، حتى سأل «عقبة بن عامر» عن حديث واحد، ثم انصرف إلى المدينة [وأنت مستقل ثلاثين حديثاً فى أربعة أيام]^(١). وأسند عن «ابن عمر»: قُلْ لطالبِ الحديث يتخذ نَعْلين من حديد^(٢) وأسند عن «سعيد بن المسيب»: إن كنتُ لأسافرُ مسيرةَ الأيامِ والليالي فى الحديثِ الواحد^(٣). وذكر حديثَ الشعبي عن أبى بردة عن أبى موسى عن النبى ﷺ: «مَنْ كانت له وليدة فادَّبها..» وساقه. ثم قال الشعبي [لمن سأله فيها]: «إني أعظيتكها بغير أجر، فلقد كان الراكب يركب فيها هو أدنى من هذا، إلى المدينة»^(٤) والحديث فى (الصحيحين)^(٥) ولذلك شواهدٌ يطولُ ذكرُها. انتهت « ٨٤ ظ - ٨٥ و

(١) المقابلة على (علوم الحاكم: ٨) وأخرجه ابن خلد بسنده إلى جابر رضى الله عنه فى (المحدث الفاصل ٢٢٣ ف ١١٤) والخطيب فى (الرحلة ١٢٥) ورحلة جابر رضى الله عنه إلى مصر كانت فى طلب حديث فى القصاص بلغه أن صاحبه فى مصر. انظر تخرجه فى (فتح البارى ١/١٢٧) مع حديث جابر فى رحلته إلى عبد الله بن أنيس مسيرة شهر، فى قوله ﷺ: «يحشر الله الناس يوم القيامة عراة» الحديث: ك العلم باب الخروج فى طلب العلم، بالبخارى. مع ترجمة عبد الله بن أنيس، رضى الله عنه، فى (الإصابة، وتهذيب التهذيب) (٢) علوم الحاكم: ٩

(٣) علوم الحاكم: ٨ بسنده إلى يحيى بن سعيد عن ابن المسيب. وأسنده ابن خلد عن الزهرى عن سعيد فى (المحدث الفاصل: ٢٢٣ ف ١١١) وابن عبد البر فى الجامع ١/٩٤ بلفظ: إن كنت لأسير، وخرجه. وبهذا اللفظ أيضاً فى رواية الخطيب (الرحلة ١٢٣) وفى رواية عن مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب، بلفظ: «إن كنت لأرحل» فى (فتح البارى ١/١٢٨)

(٤) علوم الحاكم (٧). وابن عبد البر فى (الجامع ١/٩٣) والخطيب فى (الرحلة فى طلب الحديث: ١٤٠).

(٥) الحديث أخرجه البخارى، من رواية الشعبي عن أبى بردة بن أبى موسى عن أبيه، يرفعه، فى ثلاثة مواضع من الصحيح: ك العلم، باب تعليم الرجل جاريته وأمه (مع فتح البارى ١/١٣٨): ك العتق =

قلت: العلوُّ يبعد الإسنادَ من الخلل، لأن كلَّ رجلٍ من رجاله يحتمل أن يقع الخللُ من جهته سهواً أو عمداً. ففي قِلَّتِهِمْ قلة جهاتِ الخلل، وفي كَثَرَتِهِمْ كثرة جهاتِ الخلل؛ وهذا جليٌّ واضحٌ^(١).

ثم إن العلو المطلوبَ في رواية الحديث على أقسام خمسة:

أولها: القربُ [٧٦/٧] من رسولِ الله ﷺ بإسنادٍ نظيفٍ غير ضعيف، وذلك من أجلِّ أنواع العلو، وقد روينا عن «محمد بن أسلم الطوسي» الزاهد العالم رضى الله عنه، أنه

(١) حاشية ملصقة على (غ): إقال عياض: النزول في الرواية، كالرواية عن الأقران وطبقة المحدث، أو بسند يوجد أعلى منه وأقل رجالاته. والصعود: الرواية بالسند العالی والقرب فيه من رسول الله ﷺ بقلة عدد رجاله، أو من إمام مشهور حدث به. هذا هو طريق أهل الصنعة ومذهبهم، وهو غاية جهدهم... وبمقدار علو حديث الواحد منهم تكثر الرحلة إليه والأخذ عنه. مع أن له في طريق التحقيق والنظر وجهاً وهو أن أخبار الآحاد ورواية الأفراد لا توجب كما قدمنا علماً ولا يُقطع على مغيب صدقها، لجواز الغفلات والأوهام والكذب، على آحاد الرواة. لكن لمعرفتهم بالصدق ظاهراً وشهرتهم بالعدالة والستر، غلب على الظن صحة حديثهم وصدق خبرهم، فكلفنا العمل به، وقامت الحججة بذلك بظاهر الأوامر الشرعية، ومعلوم إجماع سلف هذه الأمة، ومغيب أمر ذلك كله لله تعالى. وتجويز الوهم والغلط، غير مستحيل في كل راوٍ ممن سُمي في الخبر، فإذا كثروا وطال السند كثرت مظان التجويز، وكلما قل العدد قلت، حتى أن من سمع الحديث من التابعي المشهور عن الصحابي عن النبي ﷺ، كان أقوى طمأنينة بصحة حديثه، ثم من سمعه من الصحابي كان أعلى درجة في قوة الطمأنينة وإن كان الوهم والنسيان جائزاً على البشر، حتى إذا سمعه من النبي ﷺ ارتفعت أسباب التجويز، وانسدت أبواب احتمالات الوهم وغير ذلك، للقطع أنه عليه السلام، لا يجوز عليه شيء من ذلك في باب التبليغ والخبر، وأن جميع ما يخبر به حق وصدق. والله أعلم.

= باب فضل من أدب جاريته وعلمها. ثم في: ك الجهاد، باب فضل من أسلم من أهل الكتابين (فتح ٨٨/٦). وأخرجه مسلم مع خبر الخراساني في ك الإيمان باب وجوب الإيمان برسالة نبينا ﷺ إلى جميع الناس ونسخ الملل بملته. وفيه أن رجلاً من أهل خراسان سأل الشعبي: يا أبا عمرو، إن من قبلنا من أهل خراسان يقولون في الرجل إذا أعتق أمته ثم تزوجها فهو كالراكب بدنته؟ فقال الشعبي: حدثني أبو بردة بن أبي موسى عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: "ثلاثة يؤتون أجرهم مرتين: رجل من أهل الكتاب آمن بنبيه وأدرك النبي ﷺ فأمن به واتبعه وصدقته، فله أجران. وعبد مملوك أدى حق الله تعالى وحق سيده فله أجران، ورجل كانت له أمة فغداها فأحسن غذاءها ثم أدبها فأحسن أدبها ثم أعتقها وتزوجها فله أجران".

ثم قال الشعبي: «خذ هذا الحديث بغير شيء فقد كان الرجل يرحل فيبادون هذا إلى المدينة» ثم أخرج مسلم طرف هذا الحديث، عن الشعبي عن أبي بردة عن أبيه، في كتاب النكاح باب فضيلة عتاقه أمته ثم يتزوجها (١٠٤٣/٢ ح ١٠٤٢٨)

قال: «قرب الإسناد، قرب أو قرربة، إلى الله عز وجل». وهذا كما قال، لأن قرب الإسناد قرب إلى رسول الله ﷺ، والقرب إليه قرب من الله عز وجل.

الثانى: وهو الذى ذكره «الحاكم أبو عبد الله الحافظ»: القرب من إمام من أئمة الحديث، وإن كثر العدد من ذلك الإمام إلى رسول الله ﷺ^(١). فإذا وُجد ذلك فى إسناد، وُصِفَ بالعلو نظراً إلى قربه من ذلك الإمام، وإن لم يكن عالياً بالنسبة إلى رسول الله ﷺ. وكلام «الحاكم» يوهم أن القرب من رسول الله ﷺ لا يُعدُّ من العلو المطلوب أصلاً. وهذا غلط من قائله، لأن القرب منه ﷺ بإسنادٍ نظيف غير ضعيف، أولى بذلك ولا يَنزاع فى هذا من له مُسَكَّة من معرفة^(٢). وكان «الحاكم» أراد بكلامه ذلك إثبات العلو للإسناد لقربه من إمام، وإن لم يكن قريباً إلى رسول الله ﷺ، والإنكار على من يراعى فى ذلك مجرد قرب الإسناد إلى رسول الله ﷺ، وإن كان إسناداً ضعيفاً، ولهذا مثل ذلك بحديث «أبي هُدبة، ودينار، والأشج» وأشباههم* والله أعلم.

(١) علوم الحاكم: النوع الأول، ٩ - ١١.

(٢) فى الطرة على هامش (غ): [قال وكيع: أى الإسنادين أحب إليك: الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله؟ أو: سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله؟ فقلنا: الأعمش عن أبي وائل. فقال: ياسبحان الله: الأعمش شيخ وأبو وائل شيخ؛ وسفيان فقيه ومنصور فقيه وإبراهيم فقيه وعلقمة فقيه. وحديث يتداوله الفقهاء، خير من أن يتداوله الشيوخ].

تأتى فى فائدة الإمام البلقينى التالية، نقلاً من علوم الحاكم. وعلى هامش (غ) أيضاً: [قال القاضى عياض: قرأت بخط الشيخ أبى عمر ابن عبد البر الحافظ، مما نسبه للقعنى:

إذا لم يكن خبر صحيح	عن الأشياخ متضح الطريق
فلا ترفع به رأساً ودعه	فإن ناصح لك يا صديقى
وإسقاط المشايخ من حديث	أشد على من فقد الشقيق
وما فى الأرض خير من حديث	له نور بإسناد وثيقاً

- بنصه، فى (الإلماع: (١٩٧-١٩٨)

* المحاسن:

«فائدة: ليس فى كلام «الحاكم» ما يوهم ما تقدم. كيف، وقد ساق حديث "زعم رسولك"، وما تقدم؟ وقوله: «فأما معرفة العالمة من الأسانيد، فليس على ما يتوهمه عوام الناس: يعدون الأسانيد، فما وجدوا منها أقرب عدداً إلى رسول الله ﷺ يتوهمونه أعلى».

=يعنى «الحاكم» بمجرد العدد من غير معرفة ما يفهم، يعنى ولا نظر إلى صحيح ولا ضعيف، وذلك واضح من كلامه. فلا يقال: «وكان الحاكم» إلى آخر ما قال ابن الصلاح، بل يجزم بذلك. ومثل «الحاكم» لنفسه بربايعيات - وكلها بـ: أخبرنا - من جهة [أبى الحسن على بن محمد بن عقبة] الشيبانى، عن [الخضر] بن أبان الهاشمى، عن أبى هُدبة عن أنسٍ قال: وهذه نسخة عندنا بهذا الإسناد، ومن جهة «أحمد بن كامل، عن أحمد بن محمد بن غالب، عن عبد الله بن دينار عن أنس»، وهى نسخة كبيرة؛ ومن جهة «الصفار، عن محمد بن مسلمة الواسطى، عن موسى بن عبد الله الطويل عن أنس»، وهى نسخة. قال: «وأعجب من ذلك ما حدثناه جماعة من شيوخنا عن أبى الدنيا، واسمه عثمان بن الخطاب، عن على بن أبى طالب رضى الله عنه. قال: وعلى الجملة فهذه الأسانيد وأشباهها ك: «خراش بن عبد الله، وكثير بن سليم، ويغتم بن سالم بن قنبر^(١)» مما لا يفرح بها^(٢) ولا يحتج بشيء منها. وقيل ما يوجد فى مسانيد أئمة الحديث حديث واحد عنهم. وأقرب ما يصح لأقراننا من الأسانيد بعدد الرجال، ما حدثونا عن أحمد بن شيبان الرملى: حدثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار عن ابن عمر؛ وعن الزهري عن أنس؛ وعن عبيد الله بن أبى يزيد عن ابن عباس؛ وعن عبد الله بن دينار عن ابن عمر^(٣)؛ وعن زياد بن علاقة عن جرير. فهذه أسانيد لابن عيينة صحيحة، ومن =

(١) يغتم؛ غير منقوطة فى الأصل، وما هنا فى (علوم الحاكم) ولم يضبط فى مطبوعته، والضبط للأمير ابن ماكولا: يغتم بياء مفتوحة معجمة باثنتين من تحتها، بعدها غين معجمة ثم نون مفتوحة: خادم الإمام على رضى الله عنه. يروى عن أنس (الإكمال ٣٥٨/٧). قال أبو حاتم: مجهول ضعيف الحديث (الجرح والتعديل أفراد الباء ١٣٦/٣١٤/٩).

(٢) من علوم الحاكم. وتقرأ فى أصل المحاسن [يعرج بها].

(٣) فى مطبوعة (علوم الحاكم): «عن ابن عمرو عن زياد بن علاقة» (ص ١٠) قلت؛ تحرير الإسناد كما فى المحاسن: عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر؛ وعن زياد بن علاقة عن جرير. من أسانيد عالية لسفيان بن عيينة. وسفيان من الرواة عن عبد الله بن دينار، أبى عبد الرحمن المدنى، مولى ابن عمر، عن ابن عمر، وعنه السفينان. ت ١٢٧ هـ. وعن زياد بن علاقة الثعلبى أبى مالك الكوفى - ١٢٦ هـ - عن جرير البجلي، وعنه السفينان.

= رسول الله ﷺ قريبة. وكذلك حدثونا [عن جماعة من شيوخنا] عن يزيد بن هارون عن سليمان التيمي عن أنس؛ وعن حميد الطويل عن أنس. قال «الحاكم»: «والعالي من الأسانيد: الذى يعرف بالفهم لا بعدد الرجال، فَرُبَّ إسنَادٍ يزيد عدده على السبعة والثمانية إلى العشرة، وهو أعلى من ذلك». ومثّل ذلك بحديث: «أربع من كُنَّ فيه كان منافقًا» وعدد رواته سبعة: أولهم «أبو العباس محمد بن يعقوب» والصحابيُّ سابعهم «عبدالله بن عمرو»^(١). قال «الحاكم»: [هذا إسناد صحيح مخرج في مسلم]^(٢) وهو أعلى من الأربع السابقة» فإن الغرض فيه القربُ من الأعمش، والحديث له، وهو إمام. وبين «الحاكم» وبينه ثلاثة. وكذلك كلُّ إسنَادٍ يقربُ من إمام. فإذا صحت الرواية إليه بالعدد والسنين فإنه عالٍ. روى «الحاكم» عن علي بن خشرم قال^(٣): «قال لنا وكيع: أى الإسنادين أحبُّ إليكم: الأعمش عن أبي وائل عن عبدالله؟ أو: سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله؟ فقلنا: الأعمش عن أبي وائل. فقال: ياسبحان الله، الأعمش شيخ وأبو وائل شيخ؛ وسفيان فقيه ومنصور فقيه وإبراهيم فقيه وعلقمة فقيه؛ وحديث يتداوله الفقهاء خيرٌ من أن يتداوله الشيوخ». ثم روى «الحاكم» عن ابن عمر مرفوعًا: «مَطْلُ الغنَى ظَلَمٌ» وفي إسناده ستة، وصار عاليًا لِقُرْبِهِ من =

(١) يقتضى البيان، ذكر سند الحاكم إلى حديث الأعمش: حدثناه أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا الحسن بن علي بن عفان العامري، ثنا عبدالله بن نمير عن الأعمش عن عبدالله بن مرة عن مسروق عن عبدالله بن عمرو». (المعرفة: النوع الأول) ص ١١

(٢) إضافة من (علوم الحاكم) لا بد منها. فحديث عبدالله بن عمرو، رضى الله عنها، مرفوعًا: «أربع من كُنَّ فيه كان منافقًا» متفق عليه، أخرجه البخارى فى كتاب الإيمان، باب علامات المنافق، عن قبيصة عن عقبه عن سفيان عن الأعمش (فتح البارى ١/٦٧) وهو فى مسلم (ك الإيمان، باب بيان خصال المنافق ح ١٠٦) من طريقين عن عبدالله بن نمير عن الأعمش، كسند الحاكم، ثم من طريق وكيع عن سفيان عن الأعمش. (٣) أخرجه الحاكم عن أبي الطيب محمد بن أحمد المُدْرَكِ عن إبراهيم بن محمد المروزى، عن علي بن خشرم. وكذلك أسنده ابن خلد فى (المحدث الفاضل: القول فى فضل من جمع بين الرواية والدراية)، عن وكيع (٢٣٨ف ١٣٩) والخطيب فى الكفاية، من طريق أبي الطيب المذكر بسنده عند الحاكم (٤٣٦).

وذكره الحازمى، مما «حكى على بن خشرم عن وكيع» فى الوجه الثالث والعشرين من وجوه الترجيح: أن يكون رواة أحد الحديثين، مع تساويهم فى الحفظ والإتقان، فقهاء (الاعتبار فى النسخ والنسخ من الآثار) ٣٩.

الثالث: العُلُوُّ بالنسبة إلى رواية (الصحيحين) أو أحدهما، أو غيرها من الكتب المعروفة المعتمدة، وذلك ما اشتهر آخرًا من الموافقات والأبدال والمساواة والمصافحة. وقد كثر اعتناء المحدثين المتأخرين بهذا النوع. [٧٦/ظ] ومن وجدت هذا النوع في كلامه: «أبو بكر الخطيب الحافظ» وبعض شيوخه، و«أبو نصر ابن ماكولا، وأبو عبد الله الحميدى» وغيرهم من طبقتهم، ومن جاء بعدهم.

أما الموافقة: فهي أن يقع لك الحديث عن شيخ «مسلم» فيه مثلا، عاليًا بعددٍ أقل من العدد الذي يقع لك به الحديث عن ذلك الشيخ إذا رويته عن «مسلم»، عنه. وأما البديل: فمثل أن يقع لك مثل هذا العلو عن شيخ غير شيخ «مسلم» في ذلك الحديث. وقد يُردُّ البديل إلى الموافقة فيقال فيما ذكرناه: إنه موافقة عالية، في شيخ مسلم. ولو لم يكن ذلك عاليًا فهو أيضًا موافقة وبديل، لكن لا يطلق عليه اسم الموافقة والبديل لعدم الالتفات إليه.

وأما المساواة: فهي في أعصارنا أن يقل العدد في إسنادك لا إلى شيخ «مسلم» وأمثاله، ولا إلى شيخ شيخه، بل إلى من هو أبعد من ذلك؛ كالصحابي أو من قاربه، وربما كان إلى

= هُشَيْم [بن بَشِير وهو أحد الأئمة]، لأنه رواه عن علي بن الفضل عن ابن عرفة عن هُشَيْم عن يونس بن عبيد عن نافع عن ابن عمر^(١). قال «الحاكم»: وكذلك كل إسناد يقرب من ابن جُرَيْج والأوزاعي ومالك والثوري وشعبة بن الحجاج وزهير وحماد بن زيد، وغيرهم من أئمة الحديث، فإنه عالٍ وإن زاد في عدده بعد ذكر الإمام الذي جعلناه مثالاً.

ولم يقل «الحاكم» إن غيره ليس بعالٍ، بل أراد بيان أن هذا مما يُعدُّ عاليًا، ردًّا على من يعتقد القصور على مجرد العدد كما تقدم. انتهت «٨٥/ظ - ٨٦/و»^(٢).

(١) وحديث «مطل الغنى ظلم» بهذا الإسناد العالى للحاكم، من طريق «الحسن بن عرفة». وهو في (الموطأ: ك البيوع) من رواية مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة. ومعها في الصحيحين رواية معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة: (خ) في باب الحوالة، وفي باب الاستقراض وأداء الديون. (م) في كتاب المساقاة: باب تحريم مطل الغنى. وانظر فتح البارى (٤/٣١٢، ٥/٣٩).

(٢) المقابلة على نص «الحاكم» في (معرفة علوم الحديث)، النوع الأول: معرفة على الإسناد ٩-١٢. وانظر (تدريب الراوى ٢/١٦٧).

رسول الله ﷺ، بحيث يقع بينك وبين الصحابي مثلاً من العدد، مثل ما وقع من العدد بين «مسلم» وبين ذلك الصحابي، فتكون بذلك مساوياً «لمسلم» مثلاً في قرب الإسناد وعدده رجاله.

وأما المصافحة: فهي أن تقع هذه المساواة التي وصفناها، لشيخك لا لك، فيقع ذلك لك مصافحةً، إذ تكون كأنك لقيت «مسلياً» في ذلك الحديث وصافحته به، لكونك قد لقيت شيخك المساوي لمسلم.

فإن كانت المساواة لشيخ شيخك، كانت المصافحة لشيخك، فتقول: كأن شيخى سمع مسلياً وصافحه. وإن كانت المساواة لشيخ شيخ شيخك، فالمصافحة لشيخ شيخك فتقول فيها: كأن شيخ شيخى سمع مسلياً وصافحه. ولك أن لا تذكر لك في ذلك نسبةً، بل تقول: كأن فلاناً سمعه من مسلم. من غير أن تقول فيه: [٧٧/و] شيخى، أو شيخ شيخى.

ثم لا يخفى على المتأمل أن في المساواة والمصافحة الواقعتين لك، لا يلتقى إسنادك وإسناد «مسلم» أو نحوه إلا بعيداً عن شيخ مسلم، فيلتقيان في الصحابي أو قريباً منه؛ فإن كانت المصافحة التي تذكرها ليست لك بل لمن فوقك من رجال إسنادك، أمكن التقاء الإسنادين فيها في شيخ مسلم أو أشباهه، وداخلت المصافحة حينئذ الموافقة، فإن معنى الموافقة راجع إلى مساواة ومصافحة مخصوصة، إذ حاصلها أن بعض من تقدم من رواة إسنادك العالى، ساوى أو صافح «مسلياً أو البخارى» لكونه سمع ممن سمع من شيخهما، مع تأخر طبقته عن طبقتهما. ويوجد في كثير من العوالى المخرجة لمن تكلم أولاً في هذا النوع وطبقتهما، المصافحات والأبدال، لما ذكرناه.

ثم اعلم أن هذا النوع من العلو علو تابع لنزول، إذ لولا نزول ذلك الإمام في إسناده، لم تعلق أنت في إسنادك. وكنت قد قرأت بمرور على شيخنا المكثر «أبي المظفر عبد الرحيم بن الحافظ المصنف أبي سعد السمعي» رحمها الله، في أربع «أبي البركات الفراوى» حديثاً ادعى فيه أنه كأنه سمعه هو أو شيخه من البخارى. فقال الشيخ أبوالمظفر: «ليس لك بعال، ولكنه للبخارى نازل». وهذا حسن لطيف يخدش وجه هذا

النوع من العلو*^(١)، والله أعلم.

• الرابع: من أنواع العلو، العلو المستفاد من تقدم وفاة الراوى. مثاله ما أرويه عن شيخٍ أخبرني به عن واحد، عن البيهقي الحافظ عن الحاكم أبي عبد الله الحافظ، أعلى من روايتي لذلك عن شيخٍ أخبرني به واحدٌ عن أبي بكر ابن خلف^(٢) عن الحاكم؛ وإن تساوى الإسنادان في [٧٧/ظ] العدد، لتقدم وفاة «البيهقي» على وفاة «ابن خلف» لأن «البيهقي» مات سنة ثمان وخمسٍ وأربعائة، ومات «ابن خلف» سنة سبعٍ وثمانين وأربعائة. وروينا عن «أبي يعلى الخليل بن عبد الله الخليلي الحافظ» رحمه الله تعالى^(٣)، قال: «قد يكون الإسنادُ يعلو على غيره بتقدم موتِ راويه، وإن كانا متساويين في العدد». ومثَّل ذلك من حديثٍ نفسه بمثل ما ذكرناه.

(١) قال العراقي: «أطلق المصنف أن هذا النوع من العلو تابع لنزول؛ وليس ذلك على إطلاقه. وإنما هو الغالب، وربما يكون هذا النوع غير تابع لنزول، بل يكون عاليًا حديث هذا الإمام أيضًا». ومثَّل له بحديث رواه الترمذي - في كتاب اللباس: ١٠ - عن ابن مسعود، يرفعه. ووقع للعراقي من طريق الحسن بن عرفة عاليًا بدرجتين، قال: «فهذا الحديث بهذا الإسناد لا يقع لأحد في هذه الأزمان أعلى منه على وجه الدنيا من حيث العدد. وهو علو مطلق ليس تابعًا لنزول فإنه عالٍ للترمذي أيضًا» ثم بين علو طريقته: فإن شيخه أبا الفتح الميدومي آخر من روى عن النجيب عبداللطيف الحراني بالسباع، والنجيب آخر من روى عن عبدالمنعم بن كليب بالسباع، وابن كليب آخر من روى عن ابن بيان، وهو آخر من روى عن ابن مخلد، آخر من روى عن الصفار، آخر من روى عن ابن عرفة. وابن عرفة هو آخر من روى عن خلف بن خليفة، وهو آخر من رأى الصحابة «فهو علو مطلق».

(التقييد والإيضاح ٢٥٨-٢٥٩)

وانظر (فتح المغيث ١٨/٣، وتدريب الراوى ١٧٠/٢).

(٢) وقع في طبعة العلمية ببيروت ١٤٠١هـ - ١٩٨١م من علوم الحديث لابن الصلاح: [عن أبي بكر عبدالله بن خلف] ترجيحًا للمحقق د. عتر، لإحدى النسخ. والصحيح أنه أبو بكر أحمد بن علي بن عبدالله بن خلف الشيرازي النيسابوري مسند خراسان، توفي سنة ٤٨٧هـ وقد نيف على التسعين وانتهى إليه علو الإسناد، وبخاصة في كتب الحاكم أبي عبدالله إذ كان آخر من سمع منه وفاة.

(٣) [تعالى] من (ص).

* المحاسن:

«فائدة: لا يחדش في هذا النوع ما نبه عليه، فقد يحصل لا بالنزول، بأن تتأخر وفاة من سمعه من شيخ «مسلم» مثلاً، ويسمع منه من تتأخر وفاته. فيحصل لك أنت الموافقة، وإن لم يكن هناك لمسلم نزول. انتهت» ٨٧/و

ثم إن هذا كلامٌ في العلو المنبني على تقدم الوفاة، المستفاد من نسبة شيخ إلى شيخ، وقياسِ راوٍ براوٍ. وأما العلوُّ المستفاد من مجرد تقدم وفاة شيخك، من غير نظرٍ إلى قياسه براوٍ آخر، فقد حدّه بعضُ أهل هذا الشأن بخمسين سنة. وذلك ما رويناه عن «أبي على الحافظ النيسابوري» قال: «سمعتُ أحمدَ بنَ عمير^(١) الدمشقي، وكان من أركان الحديث، يقول: إسنادُ خمسين سنةً من موت الشيخ، إسنادُ علوٌّ». وفيما نروى عن «أبي عبد الله ابن منده الحافظ» قال: «إذا مر على الإسناد ثلاثون سنةً، فهو عال». وهذا أوسع من الأول؛ والله أعلم.

الخامس: العلو المستفاد من تقدم السماع. أثبتنا عن محمد بن ناصر الحافظ، عن محمد بن طاهر الحافظ، قال: «من العلو تقدمُ السماع».

قلتُ: وكثير من هذا يدخل في النوع المذكور قبله، وفيه ما لا يدخل في ذلك بل يمتاز عنه. مثل أن يسمع شخصان من شيخ واحد، وسماعُ أحدهما من ستين سنةً مثلاً، وسماعُ الآخر من أربعين سنةً. فإذا تساوى السندُ إليهما في العدد، فالإسنادُ إلى الأول الذي تقدم سماعُهُ أعلى^(٢).

فهذه أنواع العلوِّ على الاستقصاء والإيضاح الشافي. والله سبحانه وتعالى الحمدُ كله؛ والله أعلم.

وأما ما رويناه عن «الحافظ [٧٨/و] أبي طاهر السلفي» رحمه الله من قوله في أبياتٍ له:^(٣)

بل علوُّ الحديث بين أولى الحفظ والإتقان صحةُ الإسنادِ

(١) على هامش ص: [قال المؤلف: ابن عمير هذا، هو ابن جَوْصَا، الحافظ أبو الحسن الدمشقي]

٣٢٠ هـ عن نحو تسعين سنة.

(٢) مثل له الحافظ العراقي في (التبصرة ٢/٢٦٠) بأن من سمع سنن أبي داود على الزكي المنذرى، أعلى ممن سمعه على النجيب الحرائي. ومن سمعه على النجيب أعلى ممن سمعه على ابن خطيب المزة والفخر ابن البخاري، وإن اشترك الأربعة في رواية الكتاب عن شيخ واحد وهو ابن طهرزد - ٦٠٧ هـ - لتقدم وفاة المنذرى ٦٥٦ هـ، على النجيب ٦٧٢ هـ، على ابن خطيب المزة ٦٨٧ هـ والفخر ابن البخاري ٦٩٠ هـ.

(٣) من أبياتٍ ثلاثة أسندها التقى ابن رافع السلامي: قرأت على ست الفقهاء بنت الإمام أبي إسحاق إبراهيم بن علي الواسطي، أنا جعفر بن علي الهمداني إجازة، قال: أنشدنا، يعني أبا طاهر: =

وما رويناه عن "الوزير نظام الملك" من قوله: "عندى أن الحديث العالی ما صح عن رسول الله ﷺ وإن بلغت رواته مائة". فهذا ونحوه ليس من قبيل العلو المتعارف إطلاقه بين أهل الحديث، وإنما هو علو من حيث المعنى فحسب؛ والله أعلم.

فصل: وأما النزول فهو ضد العلو. وما من قسم من أقسام العلو الخمسة إلا وضده قسم من أقسام النزول؛ فهو إذاً خمسة أقسام، وتفصيلها يُدرَك من تفصيل أقسام العلو، على نحو ما تقدم شرحه.

وأما قول «الحاكم أبي عبد الله»: "لعل قائلًا يقول: النزول ضد العلو، فمن عرف العلو فقد عرف ضده؛ وليس كذلك، فإن للنزول مراتب لا يعرفها إلا أهل الصنعة" إلى آخر كلامه^(١)، فهذا ليس نفيًا لكون النزول ضدًا للعلو على الوجه الذي ذكرته، بل نفيًا لكونه يُعرفُ بمعرفة العلو. وذلك يليق بما ذكره هو في معرفة العلو، فإنه قصرَ في بيانه وتفصيله. وليس كذلك ما ذكرناه نحن في معرفة العلو، فإنه مفصّلٌ تفصيلًا مفهّمًا لمراتب النزول؛ والعلمُ عند الله تبارك وتعالى.

ثم إن النزول مفضولٌ مرغوبٌ عنه، والفضيلة للعلو على ما تقدم بيانه ودليله. وحكى «ابن خلد» عن بعض أهل النظر أنه قال: "التنزل في الإسناد أفضل" واحتج له بما معناه أنه يجب الاجتهاد والنظر في تعديل كلِّ راوٍ وتوجيهه، فكلما زادوا كان الاجتهاد أكثر، فكان الأجرُ أكثر^(٢).

ليس حسن الحديث قرب رجال عند أرباب علمه النقّاد
بل علو الحديث عند أولى الإتقان والحفظ صحة الإسناد
فإذا ما تجمعا في حديث فاغتنمه، فذاك أقصى المراد

(فوائد حديثية: ١٧/ب) مخطوطة التيمورية.

(١) بعده في علوم الحاكم. «فمنها ما تؤدي الضرورة إلى ساعه نازلا، ومنها ما يحتاج طالب الحديث إلى

معرفةٍ وتبحرٍ فيه فلا يكتب النازل وهو موجود بإسناد أعلى منه». - ١٢.

(٢) المحدث الفاضل: (القول في التعلّي والتنزل فيه) ٢١٦ ف ١٠٧ وقال بعد أن حكى الخلاف فيه:

«وفي الاقتصار على التنزل إبطال الرحلة وفضلها». ثم نقل مقالا مسهبًا في الرد على من غصوا من الرحلة في طلبه، جاء فيه:

«تهيبوا كد الطلب ومعالجة السفر، وبعولوا بحفظ الآثار ومعرفة الرجال واختلفت عليهم طرائق =

وهذا مذهب ضعيف، ضعيف^(١) الحجّة. وقد روينا عن «على ابن المدينى، وأبى عمرو المستملى النيسابورى» أنها قالوا: «النزولُ شؤمٌ» وهذا ونحوه مما جاء فى ذمّ النزول، مخصوص [٧٨/ظ] ببعض النزول، فإن النزول إذا تعيّن دون العلوّ طريقاً إلى فائدة راجحة على فائدة العلوّ، فهو مختار غير مردول؛ والله أعلم.

* * *

(١) بتكرار، فى النسخ الأصول.

= الأسانيد ووجوه الجرح والتعديل، فأثروا الدعة واستلذوا الراحة وعادوا ما جهلوا، وعلى المطامع تألفوا وفى المآثم والحطام تنافسوا، وتباهوا فى الطيالس والقلائس ولازموا أفنية الملوك وأبواب السلاطين... واقتصروا على ابتياع صحيفة... فإن حفظ أحدهم من السنن شيئاً فمن صحيفة مبتاعة كفاه غيره مئوتة جمعه وشرحه، من غير رواية لها ولا دراية. فإن تعلق بشيء منها يسير خلط الغث بالثمين والسليم بالجريح... ولو عرف الطاعن على أهل الرحلة مقدار لذة الراحل فى رحلته ومشاهدة ما لم ير من عجائب البلدان واختلاف الألسنة والألوان... لعلم أن لذات الدنيا مجموعة فيها (٢١٦-٢١٧ فى ١٠٧-١٠٨).

النوع الموفى ثلاثين

معرفة المشهور من الحديث

ومعنى الشهرة مفهوم* وهو منقسم إلى: صحيح، كقوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات»*. وأمثاله، وإلى غير صحيح كحديث «طلب العلم فريضة على كل مسلم»***. وكما بلغنا عن «أحمد بن حنبل» رضى الله عنه أنه قال: «أربعة أحاديث تدور عن

* المحاسن:

«فائدة: لم يذكر له ضابطاً. وفي كتب الأصول: المشهور - ومنهم من يقول: المستفيض - هو الذى يزيد نقلته على ثلاثة. انتهت» ٨٨/و

*** «فائدة: حديث: «إنما الأعمال بالنية» قد تقدم في الشاذ أنه مما انفرد به «عمر» رضى الله عنه، وعنه «علقمة» وعن علقمة «محمد بن إبراهيم»، ومثل ذلك كيف يمثل للمشهور؟ وجوابه أن المراد ما اشتهر، وإن لم يصل نقلته في جميع المراتب إلى ثلاثة. وتقدم هناك - في النوع الثالث عشر - الكلام على من رواه غير عمر. فليُنظر فإن فيه فوائد. انتهت» ٨٨/و

*** «فائدة: المراد ما لم يبلغ رتبة الصحيح. فإن الحديث روى بطرق، ومنها طريقة في (سنن ابن ماجه) ليس منها من يوضع عليه النظر غير حفص بن سليمان^(١). وقد قال عبد الله بن أحمد: سألت أبا عنه، فقال: صالح؛ وعنه تضعيفه - انتهت» ٨٨/و

(١) أخرجه ابن ماجه في مقدمة السنن (باب فضل العلماء والحث على طلب العلم) (ح ٢٢٤) عن هشام بن عمار عن حفص بن سليمان عن كثير بن شنظير عن ابن سيرين عن أنس رضى الله عنه، مرفوعاً. وفي الزوائد عليه من حاشية السندی، تضعيف حفص بن سليمان. وإن كان للحديث طرق تبلغ رتبة الحسن، جمع السيوطى منها خمسين طريقاً له في جزء. وخرج ابن عبد البر الحديث من بضعة عشر طريقاً، منها طريق حفص عن ابن شنظير عن ابن سيرين عن أنس (الجامع ٧/١-١٠). ثم ذكر أقوال العلماء في الحديث. وحفص بن سليمان الأسدى الغاضرى هو أبو عمر البزار الكوفى المقرئ، متروك الحديث موثق في القراءة عن عاصم وكان ابن امرأته. (تهذيب التهذيب ٢/١٠٠/٧٠٠).

رسول الله ﷺ في الأسواق ليس لها أصل: ^(١) من بشرني بخروج آذار بشرته بالجنة؛ ومن آذى ذمياً فأنا خصمه يوم القيامة؛ ونحركم يوم صومكم؛ وللسائل حق وإن جاء على فرس ^(٢).*

(١) على ورقة ملصقة بهامش (غ) بخط ابن الفاسي: [حديث: «للسائل حق وإن جاء على فرس» خرجه «أبو داود» مسنداً بعد أن بوب (باب حق السائل) ثم قال: ثنا محمد بن كثير، أنا سفيان، ثنا مصعب بن محمد بن شرحبيل، ثنا يعلى بن أبي يحيى عن فاطمة بنت الحسين، عن حسين بن علي، قال: قال رسول الله ﷺ: «للسائل حق وإن جاء على فرس» ثم قال: «ثنا محمد بن رافع ثنا يحيى بن آدم، ثنا زهير عن شيخ - قال: رأيت سفيان عنده - عن فاطمة بنت حسين، عن أبيها، عن علي، عن النبي ﷺ، مثله». وأورد «الترمذي» معناه ثم قال: «وفي الباب عن علي وحسين بن علي وأبي أمامة». وقد ذكره «المحافظ أبو عمر ابن عبد البر في (تمهيد) مسنداً فقال: حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا أحمد بن زهير، حدثنا يحيى بن عبدالحميد، حدثنا وكيع، عن سفيان، عن مصعب بن محمد، عن يعلى بن أبي يحيى، عن فاطمة ابنة حسين، عن أبيها قال - الحديث. وخرج «مالك» في (الموطأ) عن زيد بن أسلم، مرسلًا، أن رسول الله ﷺ قال: «أعطوا السائل ولو جاء على فرس» فهذا الحديث معنى الأول. فقال «ابن عبد البر»: إن هذا مرسل بلا خلاف بين رواة مالك، والأول مسند كما تقدم.

(٢) في تقييد العراقي، أن حديث «للسائل حق» رواه الإمام أحمد نفسه في مسنده. وحديث «من آذى ذمياً» رواه الطبراني عن الهرمامس بن زياد، وأبوداود من رواية صفوان بن سليم، عن عدة من أبناء الصحابة عن آبائهم ذمياً، عن رسول الله ﷺ وسكت أبو داود عليه فهو عنده صالح. وأما حديث «من بشرني بخروج آذار» وحديث «يوم صومكم» فلا أصل لها (٢٦٣-٢٦٥).
- يأتي حديث أبي داود في المحاسن. وحديث الموطأ في (الترغيب في الصدقة) مرسلًا، عن زيد بن أسلم العدوي، مولاها، التابعي المدني. وهو الحديث السابع والأربعون لمالك عن زيد، في (التمهيد لابن عبد البر: ٢٩٤/٥) وانظر الحديث الأول في (الفوائد المجموعة للشوكاني): ص ٤٣٨ ح ١) والحديث الثاني (٢١٣) ح ٣١) والحديث الرابع (٦٥ ح ١٤، ١٥) وانظر فيما يلي فائدة المحاسن مع تقييد العراقي.

* المحاسن:

«فائدة: إدخال مثل هذا في قسم المشهور غير الصحيح، إنما يصح إذا عني به مطلق الشهرة، لا المشهور عند أهل الحديث. فحديث: «من بشرني بخروج آذار» ^(١) لا يعرفه المحدث. وحديث: «من آذى ذمياً» له في سنن أبي داود أصل في باب (في تفسير أهل الذمة إذا أخلفوا) ^(٢) قال أبو داود: حدثنا سليمان بن داود المهري، حدثنا ابن وهب، =

(١) الموضوعات لابن الجوزي، باب ذكر آذار (٧٤/٢) والفوائد للشوكاني: ٢١٣ ح ٣١.

(٢) من كتاب الخراج في سنن أبي داود (١٧١/٣).

وينقسم من وجه آخر إلى ما هو مشهور بين أهل الحديث وغيرهم، كقوله ﷺ: "المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده" (١) وأشباهه. وإلى ما هو مشهور بين أهل الحديث خاصة دون غيرهم، كالذى رويناها عن محمد بن عبدالله الأنصاري، عن سليمان التيمي، عن أبي مجلز، عن أنسٍ "أن رسول الله ﷺ قَتَتْ شَهْرًا بَعْدَ الرُّكُوعِ يَدْعُو عَلَى رِغْلٍ وَذُكْرَانٍ" فهذا مشهور بين أهل الحديث مخرج في الصحيح، وله رُؤَاةٌ عَنْ «أَنْسٍ» غَيْرِ أَبِي مَجْلَزٍ، وَرَوَاهُ عَنْ «أَبِي مَجْلَزٍ» غَيْرُ التِّيمِيِّ، وَرَوَاهُ عَنْ «التِّيمِيِّ» غَيْرُ الْأَنْصَارِيِّ، وَلَا يَعْلَمُ ذَلِكَ إِلَّا أَهْلُ الصَّنْعَةِ، وَأَمَّا غَيْرُهُمْ فَقَدْ يَسْتَعْرَبُونَهُ مِنْ حَيْثُ أَنْ «التِّيمِيُّ» يَرُوى

(١) متفق عليه: (خ) في ك الإيمان، باب أى الإسلام أفضل. (م) الإيمان، باب تفاضل الإسلام ح (٤١/٦٥).

=حدثني أبو صخر المديني أن صفوان بن سليم أخبره عن عدة من أبناء أصحاب رسول الله ﷺ عن آبائهم. دنية عن رسول الله ﷺ قال: "إلا من ظلم معاهدًا، أو انتقصه أو كلفه فوق طاقته، أو أخذ منه شيئًا بغير طيبِ نفس، فأنا حجيجه يوم القيامة" إسنادُه جيد، لولا ما فيه من جهالة الذين أخبر عنهم صفوان بن سليم، فإن «المهرى» ثقة، و«ابن وهب» إمام جليل متفق على الإخراج له. و«أبو صخر المديني، حميد بن زياد الخراط» قال أحمد ويحيى: ليس به بأس. وقال ابن عدي: صالح، ولكن عن يحيى رواية بضعفه.

وحديث: "نحركم يوم صومكم" لا يُعرف، ويدور بلفظ آخر: "يوم صومكم يوم أول سنيتكم" وربما يقولون: "سنتكم هذه" والكل لا أصل له.

وحديث "للسائل حق وإن جاء على فرس" أخرجه أبو داود في سننه من حديث الحسين بن علي بن أبي طالب رضى الله عنها بإسنادٍ فيه «يعلى بن أبي يحيى» وهو ضعيف، وفي (الأحكام للضياء): ورواه أبوداود، عن علي؛ ولم أقف على ما قاله «الضياء». ورواه «ابن قانع» في (معجم الصحابة) من حديث «الهرماس بن زياد». وهذه الأحاديث وإن لم تبلغ رتبة الصحيح ولا الحسن، فمثل ذلك لا يقال فيه: ليس له أصل. انتهت

عن أنس، وهو [٧٩/و] ها هنا يروى عن واحدٍ عن أنس^(١).*

ومن المشهور، المتواتر الذي يذكره أهلُ الفقه وأصوله. وأهلُ الحديث لا يذكرونه باسمه الخاص المشعرٍ بمعناه الخاص**، فإن كان «الحافظ الخطيب» قد ذكره ففي كلامه ما يشعر بأنه اتبع فيه غيرَ أهلِ الحديث، ولعل ذلك لكونه لا تشمله صناعتهم ولا يكاد

(١) الحديث أخرجه البخارى في (الوتر: باب القنوت بعد الركوع) من عدة طرق، منها: عن زائدة، عن سليمان التيمي، عن أبي مجلز، عن أنس، ثم في كتاب المغازي، باب غزوة الرجيع ورعل وذكوان وبثر معونة، من عدة طرق كذلك، منها عن عبد الله بن المبارك عن التيمي، عن أبي مجلز، عن أنس. وفي تخريجها قال ابن حجر في الفتح: سليمان التيمي يروى عن أنس نفسه، وعنه بواسطة كما في هذا الحديث (٧/٢٧٥) وأخرجه مسلم في ك المساجد، (باب استحباب القنوت في جميع الصلاة في النازلة) من رواية المعتمر بن سليمان التيمي عن أبيه عن أبي مجلز عن أنس (ح/٢٩٩) ومن طرق أخرى: الأحاديث ٢٩٧، ٢٩٨، ٣٠٠-٣٠٣، ٣٠٧.

* المحاسن:

«فائدة: هذا التقسيم فيه نظر، فإنه إن عني شهرة المتن، فالأول صحيح والثاني كذلك، من غير حاجة إلى ذكر ما في السند؛ وإن عني ما في السند من الدقائق، فلا فرق بين الحديثين. انتهت» ٨٩/و

** المحاسن:

«فائدة: لا يقال: فقد ذكره «الحاكم» وكتابه مشحون به، «وابن حزم» في (المحلّي). لأننا نقول: ليس ما ذكرناه على الشرط المذكور، إن صح النقلُ عنها. ولكن قد يوجد معنى التواتر في الأمور المقطوع بها، وإن كان الإسنادُ بالتحديث ونحوه يعسر فيه ذلك. انتهت» ٨٩/و

- قال العراقي: «وقد اعترض على المصنف بأنه قد ذكره الحاكم وابن حزم في المحلّي وأبو عمر ابن عبد البر وغيرهم من أهل الحديث. والجواب عن المصنف أنه إنما نفى عن أهل الحديث ذكره باسمه الخاص المشعر بمعناه الخاص. وهؤلاء المذكورون لم يقع في كلامهم التعبير عنه بما فسره الأصوليون. وإنما يقع في كلامهم أنه تواتر عنه ﷺ كذا وكذا، أو: أن الحديث الفلاني متواتر.... وقد يريدون بالتواتر معنى الاشتهار، لا المعنى الذي فسره به الأصوليون». (التقييد والإيضاح ٢٦٦).

وانظر متن النخبة بشرح الملا على القارى: ٣٩ وفتح المغيث ٤٠/٣.

يوجد في رواياتهم؛ فإنه عبارة عن الخبر الذى ينقله من يحصل العلم بصدقه ضرورة، ولا بد في إسناده من استمرار هذا الشرط في رواته من أوله إلى منتهاه، ومن سئل عن إبراز مثال ذلك فيما يروى من الحديث أعياه تطلبه. وحديث «إنما الأعمال بالنيات» ليس من ذلك بسبيل وإن نقله عدد التواتر وزيادة، لأن ذلك طرأ عليه في وسط إسناده ولم يوجد في أوائله، على ما سبق ذكره^(١). نعم، حديث «من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» نراه مثالا لذلك، فإنه نقله من الصحابة رضى الله عنهم العدد الجم، وهو في (الصحيحين) مروى عن جماعة منهم؛ وذكر «أبو بكر البزار، الحافظ الجليل» في (مسنده) أنه رواه عن رسول الله ﷺ نحو من أربعين رجلا من الصحابة. وذكر بعض الحفاظ^(٢) أنه رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اثنان وستون نفساً من الصحابة وفيهم العشرة المشهود لهم بالجنة. قال: وليس لهم في الدنيا حديث اجتمع على روايته العشرة، غيره. ولا يعرف حديث يروى عن أكثر من ستين نفساً من الصحابة عن رسول الله ﷺ إلا هذا الحديث الواحد*.

(١) وانظر تقييد العراقى (٢٦٧) وفيه بيان لعل الطرق التى روى بها الحديث، من غير طريق محمد بن إبراهيم عن علقمة بن وقاص عن عمر رضى الله عنه.

(٢) قال العراقى موضعاً: «ما أبهمه المصنف، هو الحافظ ابن الجوزى، فإنه ذكر ذلك في النسخة الأولى من (الموضوعات): رواه واحد وستون من الصحابة. ثم ذكر ما روى عن أبي بكر محمد بن عبد الوهاب النيسابورى: إنه ليس في الدنيا... إلخ. ثم قال ابن الجوزى: إنه ما وقعت له رواية عبد الرحمن بن عوف إلى الآن» هكذا نقلته من نسخة الموضوعات بخط الحافظ الزكى المنذرى. وهذه هى النسخة الأولى من الكتاب. ثم زاد ابن الجوزى في الكتاب المذكور أشياء، وهى النسخة الأخيرة، فقال فيها: رواه من الصحابة ثمانية وتسعون نفساً. هكذا نقلته من خط «على» ولد المصنف (التقييد والإيضاح ٢٦٩-٢٧٠).

* المحاسن:

«فائدة: لا يزداد على ذلك: الوضوء من مس الذكر وعدمه، فإنه بلغ عدد رواته نيفاً وستين صحابياً. وكذلك: الوضوء مما مست النار وعدمه، والمسح على الخفين وتوابعه: يبلغان نيفاً وسبعين صحابياً. وحديث الحوض، والشفاعة: زاد عدد رواتهما على أربعين صحابياً. وكذلك حديث النزول، وشبه ذلك؛ لأننا نقول: الوضوء من مس الذكر وعدمه حديثان؛ والكلام إنما هو حديث واحد. وكذلك الوضوء مما مست النار وعدمه، =

قلتُ: وبلغ بهم بعضُ أهل الحديث أكثرَ من هذا العدد، وفي بعضِ ذلك عددُ التواترِ. ثم لم يزل عددُ رواته في ازديادٍ وهلم جرأً، على التوالي والاستمرار^(١)، والله أعلم^(٢).

* * *

- (١) على هامش (غ): [قال ابن جماعة: قيل رواه عن النبي ﷺ مائتان من الصحابة.]
 (٢) بلغ مقابلة بالأصل المقابل على أصل السماع. ثم بلغ مقابلة عليه ثانية (غ).

= وكذلك المسحُ على الخفَّينِ وتوابعه. وحديثُ الحوضِ والشفاعةِ يزيد على الأربعين. والكلام فيما زاد على الستين.

لكن المسح على الخفَّينِ من غير توابعه: رواه عن النبي ﷺ سبعون صحابياً، منهم العشرة المشهود لهم بالجنة؛ وحديث رفع اليدين: رواه عن النبي ﷺ جمع كبير، ويزيد رواته على أربعين. وحديث: «مُرُوا أبا بكرٍ فليصل بالناس» رواه الأنصار حين سأهم «عمر» عن ذلك، ورواه عدة غير الأنصار، وهذا يزيد على ما سبق. وحديث الأنصار في (مصنف ابن أبي شيبة)^(١) بإسنادٍ جيد، وقد بينتُ ذلك كله في (العرف الشذى، على جامع الترمذى) فليُنظر منه. انتهت « ٨٩/ظ.

(١) كتاب الصلوات، الانتهاء بالإمام: ٣٢٩/٢ - ٣٣٣.

- وانظر (التقييد والإيضاح: ٢٦٧-٢٧٠) ومتمن النخبة بشرح الملا: ٢٩-٣٠، وفتح المغيث ٤٠/٣).

النوع الحادى والثلاثون معرفة [٧٩/ظ] الغريب والعزير من الحديث

روينا عن «أبي عبد الله ابن منده الحافظ الأصبهاني» أنه قال: «الغريب من الحديث، كحديث الزهري وقتادة وأشباههما من الأئمة ممن يجمع حديثهم: إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يُسمى غريباً؛ فإذا روى عنهم رجلان وثلاثة واشتركوا في حديثٍ، يسمى عزيزاً؛ فإذا روى الجماعةُ عنهم حديثاً سُمي مشهوراً»^(١).

قلت: الحديثُ الذى ينفرد به بعضُ الرواة يوصفُ بالغريبِ، وكذلك الحديثُ الذى ينفرد فيه بعضهم بأمر لا يذكره فيه غيره، إما فى متنه وإما فى إسناده، وليس كلُّ ما يُعدُّ من أنواع الأفراد معدوداً من أنواع الغريب، كما فى الأفراد المضافة إلى البلاد على ما سبق شرحه.

ثم إن الغريب ينقسم إلى: صحيح، كالأفراد المخرجة فى (الصحيح). وإلى غير صحيح، وذلك هو الغالبُ على الغرائب. رويانا عن «أحمد بن حنبل» رضى الله عنه أنه قال غير مرة: «لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فإنها مناكيرُ وعامتُها عن الضعفاء».

وينقسم الغريب أيضاً من وجهٍ آخر: فمنه ما هو غريب متناً وإسناداً، وهو الحديث الذى تفرد بروايةٍ متنه راوٍ واحد. ومنه ما هو غريب إسناداً لا متناً، كالحديث الذى متنه معروف مروئٍ عن جماعة من الصحابة، إذا تفرد بعضهم بروايته عن صحابىٍّ آخر كان غريباً من ذلك الوجه، مع أن متنه غير غريب. ومن ذلك غرائب الشيوخ فى أسانيد

(١) انظر متن النخبة: ٣٢.

المتون الصحيحة^(١)، وهو الذى يقول فيه «الترمذى»: «غريبٌ من هذا الوجه»^(٢). ولا أرى هذا النوعَ ينعكس، فلا يوجد إذاً ما هو غريبٌ متناً وليس غريباً إسناداً، إلا إذا اشتهر الحديثُ الفردُ عن تفرد به فرواه عنه عددٌ كثيرون [٨٠/و] فإنه يصير غريباً مشهوراً، وغريباً متناً، وغير غريبٍ إسناداً. لكن بالنظر إلى أحد طرفى الإسناد، فإن إسناده متصفٌ بالغرابة فى طرفه الأول، متصفٌ بالشهرة فى طرفه الآخر، كحديث: «إنما الأعمال بالنيات» وكسائر الغرائب التى^(٣) اشتملت عليها التصانيفُ المشهورة: ^(٤) والله أعلم.



(١) على هامش (غ): [غرائب الصحيح: مالك - عن الزهري - عن أنس "أن النبي ﷺ دخل مكة عام الفتح وعلى رأسه المغفر" تفرد به مالك عن الزهري. وغرائب الشيوخ كرواية الربيع بن سليمان: أنا الشافعى أنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: "لا يبيع حاضر لباد". غريب لمالك عن نافع، تفرد به عنه الشافعى، وهما إمامان. لا نعلم من حدث به عنه غير الربيع وهو ثقة مأمون. هكذا وجدته بخط شيخنا فنقلته.]

قلت: حديث الإمام مالك فى (الموطأ: الحج، باب جامع الحج، ح ٢٤٧) وقال: ولم يكن رسول الله ﷺ محرماً. قال ابن عبد البر: وهذا الحديث مما تفرد به مالك عن ابن شهاب الزهري (التجريد ١١٧ خ ٣٦٢) وحديث الإمام الشافعى فى مسنده ج ٢ من اختلاف الحديث بالأصل العتيق: ٦٠/٢) وانظر (سنن الدارقطنى، وتخرىج المعنى على هامشه) ٧٤/٣ ح ٢٨١ - ٢٨٤.

(٢) على هامش (غ): [قال الترمذى فى آخر كتابه: أما قولى: غريب، فمعناه ألا يروى إلا من طريق واحدة. وقد يروى من طريق فيستغرب إذا جاء من طريق منفردة.]

(٣) من (ص، ع) وفى (غ): [الذى]

(٤) قال العراقي: استبعد المصنف وجود حديث غريب متناً إلا بالنسبة إلى طرفى الإسناد. وأثبت أبو الفتح اليعمرى هذا القسم مطلقاً من غير حمل له على ما ذكره المصنف، فقال فى (شرح الترمذى): الغريب على أقسام: غريب سنداً ومتناً، ومتناً لا سنداً، وسنداً لا متناً، وغريب بعض السند فقط، وغريب بعض المتن فقط. ثم أشار إلى أنه أخذ ذلك من كلام محمد بن طاهر المقدسى فإنه قسم الغرائب والأفراد إلى خمسة أنواع، خامسها أسانيد ومتون ينفرد بها أهل بلد لا توجد إلا من روايتهم؛ وسنن ينفرد بالعمل بها أهل مِصرٍ، لا يعمل بها فى غير مصرهم. ثم تكلم أبو الفتح على الأقسام التى ذكرها ابن طاهر إلى أن قال: وأما النوع الخامس فيشمل الغريب كله سنداً ومتناً، أو أحدهما دون الآخر» التقييد والإيضاح ٢٧٣.

قوبل على شرح الترمذى لأبى الفتح اليعمرى، المقدمات، مخطوط تركيا. مصورة الزميل السيد الدكتور محمد الراوندى، الأستاذ بدار الحديث الحسينية بالرباط.

النوع الثاني والثلاثون

معرفة غريب الحديث

وهو عبارة عما وقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة، البعيدة من الفهم لقلة استعمالها.

هذا فن مهم يقبَح جهله بأهل الحديث خاصة، ثم بأهل العلم عامةً. والخوض فيه ليس بالهين، والخائض فيه حقيقٌ بالتحريّ جديرٌ بالتوقّي.

روينا عن «الميموني» قال: سئل أحمد بن حنبل عن حرف من غريب الحديث فقال: «سَلُوا أصحابَ الغريبِ فيني أكره أن أتكلّم في قولِ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم بالظنِّ فسأخطئ»^(١).

وبلغنا عن «التاريخي، محمد بن عبد الملك» قال: «حدثني أبو قلابة عبد الملك بن محمد، قال: قلت للأصمعي: يا أبا سعيد، ما معنى قول رسول الله ﷺ "الجار أحق بسقيته"؟ فقال: أنا لا أفسر حديث رسول الله ﷺ ولكن العرب تزعم أن السَّقْبَ اللزيقُ»^(٢).

ثم إن غير واحد من العلماء صنّفوا في ذلك فأحسنوا، روينا عن «الحاكم أبي عبد الله الحافظ» قال: «أول من صنّف الغريب في الإسلام النضر بن شميل»^(٣) ومنهم من خالفه

(١) من (ع، ص، ز) ونقل بهامش (ص): [في نسخة أخرى: فأخطئ] وهي رواية (ع).

(٢) على هامش (غ): [السقب: القرب، وهو المراد بالحديث. وقد سقت داره - بالكسر - وأسقت، أي

قربت، وأسقتها أنا أي قربتها (الصاحح) زاد ابن الأثير: ويقال بالصاد أيضًا]

باب السين مع القاف من كتاب (النهاية في غريب الحديث والأثر).

- وحديث «الجار أحق بسقيته» أخرجه البخاري في كتاب الشفعة باب عرض الشفعة على صاحبها قبل

البيع (٢٣/٢) وأبو داود في كتاب البيوع، باب الشفعة، ح ٣٥١٦ (٢٨٦/٣) وابن ماجه في كتاب الشفعة ح:

٢٤٩٦، ٢٤٩٥ (٨٣٤/٢).

(٣) علوم الحاكم: ٨٨. وانظر (التنبيه على حدوث التصحيح لحمزة الاصبهاني): ٣٣.

ونقل على هامش (غ): [قال ابن الأثير في (النهاية): أول من صنّف في هذا الفن أبو عبيدة معمر=

فقال: «أول من صنف فيه أبو عبيدة مَعْمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى». وكتاباها صغيران. وصنف بعد ذلك أبو عبيد القاسم بن سلام» كتابه المشهور، فجمع وأجاد واستقصى، فوقع من أهل العلم بموقع جليل، وصار قدوة في هذا الشأن. ثم تتبع «القتبي»^(١) ما فات «أبا عبيد» فوضع فيه كتابه المشهور، ثم تتبع «أبو سليمان الخطابي» ما فاتهما فوضع في ذلك كتابه المشهور^(٢). فهذه الكتب الثلاثة أمهات الكتب المؤلفة في ذلك؛ ووراءها مجامع تشتمل من ذلك على زوائد وفوائد كثيرة ولا ينبغي أن يقلد منها إلا ما كان مصنفوها أئمة جلة. وأقوى ما يُعتمد عليه في تفسير غريب الحديث، أن يُظفر به مُفسراً في بعض روايات الحديث، نحو ما روى في حديث «ابن صياد»^(٣) أن النبي ﷺ قال له: «قد خبأتُ خبيئاً

= ابن المثنى التيمي؛ ثم أبو الحسن النضر بن شميل المازني، ثم عبد الملك بن قريب الأصمعي، وكان في عصر أبي عبيدة وتأخر عنه؛ وكذلك محمد بن المستنير المعروف بقطرب؛ وجماعة من أئمة اللغة والفقه. ثم أبو عبيد القاسم بن سلام بعد سنة المائتين؛ ثم أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري. وكذلك في زمانه أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحرزي؛ ثم جماعة منهم: شمر بن حمدويه، وأبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، وأبو العباس محمد بن يزيد المرزب، وأبو بكر محمد بن القاسم الأنباري. وأحمد بن الحسن الكندي. وأبو عمر محمد بن عبدالواحد الزاهد صاحب ثعلب، وغيرهم من الأئمة، ثم أبو سليمان أحمد بن محمد بن أحمد السندي، بعد الثلاثمائة والثمانين، رحمه الله. [٣٨٨ هـ - (تقييد ابن نقطة)-.

الحاشية منقولة بتلخيص، من مقدمة كتاب (النهاية في غريب الحديث والأثر) لابن الأثير «مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد الجزري».

(١) القتيبي: أبو محمد ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، ويقال في نسبه أيضاً: القتيبي (تهذيب التهذيب) وليس في اللباب سوى القتيبي (١٥/٣)

(٢) على هامش غ، [ثم بعد الخطابي، أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي صاحب الإمام أبي منصور الأزهرى اللغوى، كان في زمن الخطابي وبعده وفي طبقة. ثم الإمام أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري. ثم الإمام الحافظ أبو موسى محمد بن أبي بكر بن أبي عيسى الأصبهاني، ومات سنة إحدى وثمانين وخمسة؛ وفي عصره الإمام الحافظ أبو الفرج عبدالرحمن بن علي الجوزي، ثم ابن الأثير، رحمه الله]. وهذه الإضافة أيضاً، تلخيص لما في مقدمة (النهاية لابن الأثير).

قلت: «النضر بن شميل» أولهم، توفي سنة ٢٠٣ هـ. ومن طبقة «أبو بكر الباجدائي الحسين بن عياش السلمى، مولاهم، المتوفى سنة ٢٠٤ هـ. نقل في ترجمته بتهديب التهذيب: وقال الخطيب: كان أدبياً فاضلاً وله كتاب مصنف في غريب الحديث (٢/٣٦٢/٦٢٠) وأما من بعد ابن الأثير الجزري المتوفى ٦٠٦ هـ فقد تابع

الشمس السخاوى - ٩٠٢ هـ - المصنفات في غريب الحديث إلى وقته (فتح المغيث ١٨٥/٢)

(٣) متفق عليه: أخرجه البخارى في الجنائز، باب إذا أسلم الصبي هل يُصلى عليه. والجهاد، كيف يعرض الإسلام على الصبي. والأدب باب قول الرجل: أخساً. والفتن، ذكر الدجال. ومسلم في (الفتن: حديث الدجال ابن صياد).

لك فما هو؟ قال: الدُّخُ،^(١) فهذا حَفِيٌّ معناه وأعضل، وفسره قوم بما لا يصح؛ وفي (معرفة علوم الحديث للحاكم) أنه الدُّخُ بمعنى الزُّخِّ الذي هو الجماع^(٢)، وهذا تخليط فاحش يغيظ العالم والمؤمن، وإنما معنى الحديث أن النبي ﷺ قال له: قد أضمرت لك ضميراً فما هو؟ قال: الدخ. بضم الدال، يعني الدخان. والدخ هو الدخان في لغة، إذ في بعض روايات الحديث ما نصه: ثم قال رسول الله ﷺ: «إني قد خبأت لك خبيئاً» - وخبأ له ﴿يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ﴾ - فقال ابنُ صياد: هو الدُّخُ، فقال رسول الله ﷺ: «أخساً فلن تعدو قدرك» وهذا ثابت صحيح خرجه الترمذى^(٣) وغيره، فأدرِك «ابن صياد» من ذلك هذه الكلمة فحسب، على عادة الكهان في اختطاف بعض الشيء من الشياطين، من غير وقوف على تمام البيان، ولهذا قال له: «أخساً فلن تعدو قدرك» أى فلا مزيد لك على قدر إدراك الكهان. والله أعلم*.

- (١) على هامش غ: إفال ابن الأثير: الدخ بضم الدال ويفتحها هو الدخان. وأنشد:
 * عند رواق البيت يغشى الدخا* [النهاية] وفي مشارق الأنوار: قيل هي لغة في الدخان.. وقيل: أراد أن يقول: الدخان، فزجره النبي ﷺ عن تمامه فلم يكمله. وقيل: هو نبت موجود بين النخيل، ورجح هذا الخطأى وقال: لا معنى للدخان هنا إلا أن يريد ب: خبأت، أضمرت. قال القاضي عياض: بل الأصح والأليق بالمعنى أنه هنا الدخان» المشارق ٢٥٤/٢ وانظر فتح البارى ١٠٥/٦ وشرح النووى للحديث في كتاب الفتن، باب حديث الدجال، من صحيح مسلم، والعراقى فى التبصرة ٢٨٤/٢.
- (٢) لم أجده نصاً في مطبوعة حيدرآباد من (معرفة علوم الحديث للحاكم: الألفاظ الغريبة في المتون) وفيها: «مزخة يزخها» في رجز عن الإمام على كرم الله وجهه (٩١) ويبدو مبتور السياق. وفي فتح البارى ما نصه: «وقع عند الحاكم: الزخ، يفتح الزاى بدل الدال. وفسره بالجماع. واتفق الأئمة على تغليظه في ذلك. ويردّه ما وقع في حديث أبي ذر، رضى الله عنه: «فأراد أن يقول: الدخان، فلم يستطع، فقال: الدخ، على عادة الكهان من اختطاف الكلمة» الفتح ١٠٥/٦.
- (٣) جامع الترمذى، كتاب الفتن.

* المحاسن:

«فائدة: قال «أبو موسى المدينى»: «السر في أن سيدنا رسول الله ﷺ خبأ لابن صياد الدخان، أن عيسى صلى الله عليه وسلم يقتله بجبل الدخان».

=

= وهذا الذى قاله أبو موسى، تفريراً على طريقة من يرى أن ابن صياد هو الدجال.
وهذا الذى قاله أبو موسى قد جاء فى (مسند أحمد)^(١) من حديث أبى الزبير. عن جابر
عن النبى صلى الله عليه وسلم - انتهت». ٩١/ب

(١) فى مسند حديث جابر، رضى الله عنه، أن النبى ﷺ لما قال لابن صياد: "اخساً فلن تعدو قدرك" قال
عمر: يا رسول الله، ائذن لى فيه أضرب عنقه، فقال صلى الله عليه وسلم: "إن يكن هو فلست صاحبه، إنما
صاحبه عيسى بن مريم" وانظر فى (فتح البارى ١٠٥/٦) اختلاف الروايات فيه.

النوع الثالث والثلاثون معرفة المسلسل من الحديث

التسلسل من نعوت الأسانيد، وهو عبارة عن تتابع رجال الإسناد وتواردتهم فيه، واحداً بعد واحد، على صفةٍ أو حالة واحدة.

وينقسم ذلك إلى ما يكون صفةً للرواية والتحمل، وإلى ما يكون صفةً للرواة وحالةً لهم. ثم إن صفاتهم في ذلك وأحوالهم، أقوالاً وأفعالاً ونحو ذلك^(١) تنقسم إلى ما لا نحصيه. ونوعه «الحاكم أبو عبدالله الحافظ» إلى ثمانية أنواع، والذي ذكره فيها إنما هو صور وأمثلة ثمانية^(٢).

ومثال ما يكون صفةً للرواية والتحمل، ما يتسلسل به: سمعت فلاناً قال سمعت فلاناً، إلى آخر الإسناد، أو ليسلسل به: حدثنا أو أخبرنا، إلى آخره. ومن: أخبرنا والله فلان. قال أخبرنا والله فلان.. إلى آخره*.

ومثال ما يرجع إلى صفات الرواة وأقوالهم ونحوها، إسناد حديث: «اللهم أعني على

(١) على هامش (ع): [قال أبو زكريا النواوي: ومنها المسلسل باتفاق أساء الرواة وأبائهم، وكناهم، وأنسابهم، وبلدانهم. فحديث أبي ذر: «يا عبادي» وقع لي مسلسلاً بالبلد، كلهم دمشقيون، وأنا دمشقي، وهذا نادر في هذه الأزمان. ومسلسل الفقهاء، فقيه عن فقيه، كحديث «المتبايعان بالخيار» ط من خطه، أيده الله].

متن التقريب (مع التدريب ١٨٨/٢).

(٢) علوم الحاكم: النوع العاشر (معرفة المسلسل من الأسانيد) ٢٩-٣٤.

* المحاسن:

«فائدة: ومنه: صُمَّتْ أذنانى إن لم أكن سمعته... إلى آخره. انتهت» ٩١/و

- وانظر (التبصرة ٢٨٨/٢) وفتح المغيث: ٥٣/٣-٥٨، وتدريب الراوى ١٨٧/٢.

شكرِك وذكرك وحسن عبادتك“ المتسلسل بقولهم: «إني أحبك فقل»^(١)؛ وحديث التشبيك باليد، وحديث العَدِّ في اليد*؛ أشباه ذلك نروها وتروى كثيرة. وخيرها ما كان فيها دلالة على اتصال السماع وعدم التدليس. ومن فضيلة^(٢) التسلسل اشتماله على مزيد الضبط من الرواة، وقلما تسلم المسلسلات

(١) نقل على هامش (غ): [في سنن أبي داود والنسائي عن معاذ رضى الله عنه، أن رسول الله ﷺ أخذ بيده وقال: "يامعاذ، والله إني أحبك.. أوصيك يامعاذ لا تدعن في ذبر كل صلاة تقول: اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك" وأوصى بذلك معاذ «الصنابحي» وأوصى به الصنابحي «أبا عبد الرحمن». رواه أبو داود: «ثنا عبيدالله بن عمر بن مسيرة، ثنا عبدالله بن يزيد المقرئ، حدثني حيوة بن شريح، حدثني عقبة بن مسلم يقول: حدثني أبو عبد الرحمن الحبلي عن الصنابحي عن معاذ». قال شيخنا: الصنابحي اسمه عبد الرحمن بن عسيلة، قدم المدينة بعد موت النبي ﷺ، وصح في أبي داود من جميع النسخ تقديم؛ «ذكرك». كذا وجدته بخطه].

يعنى في الدعاء: "اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك". والحديث في سنن أبي داود، ك الوتر، باب الاستغفار: ٨٦/٢ مسلسلا براوين. وهو في سنن النسائي ك الصلاة، باب الدعاء بعد الذكر ١/١٩٢، غير مسلسل.

(٢) على هامش (غ): [قال الشيخ تقي الدين: وفائدة التسلسل أمران: أحدهما: أنه قد يكون اقتداء بما فعله صلى الله عليه وسلم. الثاني: أن يكون مقيداً لاتصال الرواية وعدم انقطاعها إذا كانت السلسلة تقتضى ذلك، كسمعت وأطعمني وسقاني، ونحوه].

* المحاسن:

«فائدة: كذا مثل لصفة الرواة ومثلهم. وليس في المثال إلا ذكر الأقوال والأفعال، وليس فيه ذكر صفة تتعلق بالرواة.

ومثال المسلسل بصفة تتعلق بالرواة كأن يكونوا فقهاء، كما وقع في حديث "البيعان بالخيار"^(١) أو من البلد الفلانية، ونحوها من اتفاق الأسماء وغير ذلك انتهت».

ب/٩١

(١) انظر تخريجه ورواته في (فتح الباري ٤/٢٢٥ - ٢٢٦: بيوع) وتقييد العراقي: ٢٧٧، وكشف الخفا

من ضعف، أعنى في وصف التسلسل لا في أصل المتن. ومن المسلسل ما ينقطع تسلسله في وسط إسناده، وذلك نقص فيه. وهو كالمسلسل ب: أول حديث سمعته، على ما هو الصحيح في ذلك*؛ والله أعلم.

* المحاسن:

«فائدة: الأنواع الثانية التي تقدم أن «الحاكم» ذكرها:

أولها: حديث مسلسل ب: سمعت.

ثانيها: مسلسل ب: قُمْ فَصَبَّ عَلَيَّ حَتَّى أُرِيكَ. مسلسل بذلك من منصور إلى ابن مسعود، قال له النبي ﷺ: «قُمْ فَصَبَّ عَلَيَّ حَتَّى أُرِيكَ وَضَوْءُ جَبْرِيلَ» وذكر: ثلاثاً ثلاثاً.

وثالثها: فيه الإخبار في أول السند، والسماع في آخره.

ورابعها: مسلسل ب: أمرني، خُرج من طريق حُصين [بن ذِيَال] الجعفي، قال: «قال رجل للحسن بن صالح: أسمع على الحفين؟ قال: نعم. قال: فإن قال لي ربي: من أمرك بهذا؟ فقال: قل: الحسن بن صالح^(١) قال: فإن قيل لك أنت؟ قال أقول: أمرني منصور بن المعتمر. قال: فإن قيل لمنصور؟ قال يقول: أمرني إبراهيم، قال: فإن قيل لإبراهيم؟ قال يقول: أمرني همام بن الحارث. قال فإن قيل لهمام؟ قال يقول: أمرني جرير. قال: فإن قيل لجرير؟ قال يقول: أمرني النبي ﷺ.»

وفي عد هذا النوع الذي ذكره «الحاكم» من المسلسل نظر: فإن هذا قول شخص واحد وذلك يمكن في كل حديث الآن، فليس هذا من المسلسل في شيء.

(١) في علوم الحاكم: قل: الحسن ابن حى.

وهو الحسن بن صالح، بن صالح بن مسلم بن حيان، حنّ بن شفى، الهمداني الكوفي العابد الفقيه (بخ ٤م) توفى سنة ١٦٩هـ (تهذيب التهذيب: ٢/٢٨٥/٥١٦).

= وخامسها: حديث أنس بن مالك عن النبي ﷺ: "لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى يؤمنَ بالقدرِ خيرِه وشرِه وحُلوه ومُرّه" قال: "وقبضَ رسولُ الله ﷺ على لحيته وقال: آمنتُ بالقدرِ خيرِه وشرِه وحلوه ومُرّه" قال: وقبضَ «أنس» على لحيته وقال ذلك، وأخذ «يزيد الرقاشي» بلحيته وقال ذلك، وأخذ «شهابُ بن خِراش» بلحيته وقال ذلك، وأخذ «سعيد الآدم» بلحيته وقال ذلك، وأخذ «سليمان بن شعيب الكاساني»^(١) بلحيته وقال ذلك، وأخذ «يوسفُ بن عبدالواحد» بلحيته وقال ذلك، وأخذ «الزبير [بن عبد الواحد] شيخ الحاكم» بلحيته وقال ذلك، وأخذ «الحاكم» بلحيته وقال ذلك.

سادسها: مسلسل بالعدِّ من «الحاكم» إلى «علي»، قال: "عدَّهن في يدي رسولُ الله ﷺ، قال: عدَّهن في يدي جبريل عليه السلام وقال جبريل: هكذا نزلت بهن من عند ربِّ العزة" فذكر: "اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد؛ وذكر: اللهم بارك، كذلك؛ اللهم ترحم، كذلك؛ اللهم وتحنن، كذلك؛ اللهم وسلم؛ كذلك؛ وقبض خمسَ أصابعه". وفيه تسلسل منقطع.

وسابعها: مسلسل بـ: «شهد على» من أبي بكر محمد بن داود بن سليمان الصوفي فيسلسل إلى: إني شهدت على ابن عباس، إني شهدت على أبي بكر الصديق رضی الله عنه، أنه قال: "كُلِّ السَّمَكَةُ الطَّافِيَةُ".

وثامنها: مسلسل بالتشبيك، من الحاكم إلى أبي هريرة، قال أبو هريرة: شبك بيدي أبو القاسم صلى الله عليه وسلم وقال: "خلق الله الأرض يوم السبت" فذكره. انتهت^(٢). ٩١/ظ - ٩٢/و

(١) في مطبوعة الحاكم: «الكسائي»

(٢) المقابلة على علوم الحاكم: النوع العاشر، المسلسل من الأسانيد (٢٩ - ٣٤) وفيها أسانيده كاملة. وقال بعد مسلسلاته الثمانية: «فهذه أنواع المسلسل من الأسانيد المتصلة التي لا يشوبها تدليس، وأثار السماع بين الراويين ظاهرة. غير أن رسم الجرح والتعديل عليها مُحْكَمٌ. وإني لأحکم لبعض هذه الأسانيد بالصحة، وإنما ذكرتها ليستدل بشواهدا عليها إن شاء الله». وانظر (تقريب النوى ١٨٨/٢ وتقييد العراقي ٢٧٧، وفتح المغيث ٥٥/٣ - ٥٧، وتدريب الراوي ١٨٨/٢).

النوع الرابع والثلاثون

[٨١/ظ] معرفة ناسخ الحديث ومنسوخه

هذا فنٌ مهمٌ مستصعب. روينا عن «الزهري» رضى الله عنه أنه قال: «أعيا الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخَ حديثِ رسولِ الله ﷺ من منسوخِهِ»^(١) وكان للشافعي رضى الله عنه، فيه يد طولى وسابقة أولى؛ روينا عن «محمد بن مسلم بن وَاَرَة» أحد أئمة الحديث، أن «أحمد بن حنبل» قال له وقد قدم من مصر: «كُتِبَ كُتِبَ الشافعي؟ قال: لا. قال: فرطت؛ ما علمنا المجرى من المفسر، ولا ناسخَ حديثِ رسولِ الله ﷺ من منسوخه، حتى جالسنا الشافعي»^(٢).

وفيمن عاناه من أهل الحديث، من أدخل فيه ما ليس منه، لخبث معنى النسخ وشرطه، وهو عبارة عن: رفع الشارعِ حُكْمًا منه متقدمًا بحكم منه متأخر؛^(٣) وهذا حدٌ وقع لنا، سالم من اعتراضاتٍ وردت على غيره*

(١) قول الزهري، أسنده الحازمي إليه، في (الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار: ١٨). وعلى هامش (غ): [قال عباد بن كثير: كان أعلمهم - يعنى التابعين - بناسخ حديث رسول الله ﷺ ومنسوخه - إبراهيم النخعي] الفقيه، إمام العراق، ت ٩٥ هـ. وعباد بن كثير الرملي، توفي في حدود السبعين ومائة.

(٢) الحازمي، بإسناده إلى ابن واره: ١٩ وانظر أبواب الناسخ والمنسوخ في (رسالة الشافعي).
(٣) وانظر حد النسخ عند الحازمي (١٨) ونقله العراقي في (التقييد والإيضاح (٢٧٨) ووصل ابن حجر هذا النوع بمختلف الحديث وقال في الحديثين يختلفان: «إن لم يكن الجمع بينهما فلا يخلو أن يعرف التاريخ فإن ثبت به المتأخر أو بأصرح منه نصًّا فهو الناسخ.. والنسخ رفع تعلق حكم شرعى بدليل شرعى متأخر عنه، والناسخ ما دل على الرفع المذكور. وتسميته ناسخًا مجاز لأن الناسخ في الحقيقة هو الله سبحانه وتعالى». النسخة ١٠١.

* المحاسن:

«فائدة: وينبغي أن يقال: رفع الشارعِ حُكْمًا منه متقدمًا متعلقًا بالمحكوم عليه، =

ثم إن ناسخ الحديث ومنسوخه ينقسم أقساماً^(١):
فمنها ما يُعرفُ بتصريح رسول الله ﷺ به، كحديث «بُرَيْدَةَ» الذي أخرجه «مسلم»
في صحيحه^(٢) أن رسول الله ﷺ قال: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها» في أشباه
لذلك.

ومنها ما يعرف بقول الصحابيِّ، كما رواه «الترمذي»^(٣) وغيره، عن أبي بن
كعب «رضى الله عنه أنه قال: «كان الماء من الماء رخصةً في أول الإسلام، ثم نهى
عنه»*. وكما أخرجه «النسائي»^(٤) عن «جابر بن عبد الله» قال: «كان آخر الأمرين

(١) الأقسام فيها يلي، ذكرها الحازمي في (أمارات النسخ: ٢٦-٢٩) من مقدمات كتابه الاعتبار.

(٢) صحيح مسلم، الجنائز، باب استئذان النبي ﷺ في زيارة قبر أمه. وانظره عند الحازمي (٢٩، ٢٤٦)

وفيها تخريجه.

(٣) جامع الترمذي: ك الطهارة، باب ما جاء في أن الماء من الماء (١١/٨٤ مع عارضة الأحوذى) وانظره

في (اعتبار الحازمي: ٦٥) وفيها تخريجه.

(٤) سنن النسائي، ك الطهارة وسنها (١/١٩٩ - ٢٠٠) ح ٦٠٩ مع كتاب الحازمي: ٩٨، وفيها تخريجه.

= بحكم منه متأخر؛ ليخرج بذلك تخفيف الصلاة ليلة الإسراء من خمسين إلى خمس، فإنه
لا يُسمى نسخاً، لعدم تعلقه بالمحكوم عليهم، لعدم بلاغهم.

وأما في حقه صلى الله عليه وسلم فمحتمل، إلا إن لمَح أنه إنما يتعلق بعد البيان، وهي
غير مسألة النسخ قبل وقت الفعل، لوجود التعلق بخلاف البيان. انتهت. ٩٢/ظ

* المحاسن:

«فائدة: هو في (سنن أبي داود)^(١) بإسنادٍ جيد متصل. وفي المسألة حديثٌ عن
«عائشة» أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك ولا يغتسل، وذلك قبل فتح مكة،
ثم اغتسل بعد ذلك. أخرجه «ابن حبان» في صحيحه. وقد بسط القول على ذلك كله في
(العرف الشذبي، على جامع الترمذي) فليُنظر منه . انتهت.»

(١) ك الطهارة، باب في الإكسال: ح ٢١٤ (١/٤٥) - وانظر حديث عائشة رضي الله عنها، في الناسخ

والمنسوخ للحازمي (٢٩) من حديث الزهري عن عروة بن الزبير، عنها، وسنن الدارقطني، باب نسخ قوله:

الماء من الماء (ح ٢: ١/١٢٩).

من رسول الله صلى الله عليه وسلم، ترك الوضوء مما مَسَّت النارُ، في أشباه لذلك. ومنها ما عُرِفَ بالتاريخ، كحديث «شَدَادُ بن أوس» وغيره، أن رسول الله ﷺ قال: «أفطر الحاجم والمحجوم» وحديث «ابن عباس»: «أن رسول الله ﷺ [٨٢/و] احتجم وهو صائم». فبين «الشافعي» أن الثاني ناسخ للأول، من حيث أنه رُوِيَ في حديث «شداد» أنه كان مع النبي ﷺ زمانَ الفتح فرأى رجلاً يحتجم في شهر رمضان فقال: «أفطر الحاجم والمحجوم» ورُوِيَ في حديث ابن عباس أنه ﷺ احتجم وهو مُحْرَمٌ صائم؛ فبان بذلك أن الأول كان زمنَ الفتح في سنة ثمانٍ، والثاني في حِجَّةِ الوداع في سنة عشر* (١).

(١) الحازمي ٢٦٧ ومعه (ذكر خير يصرح بالنسخ: ٢٦٨) و (ذكر خير يدل على الرخصة، والغالب أن الرخصة لا تكون إلا بعد النهي) - ٢٦٩.

* المحاسن:

«فائدة: من قال: المسافرُ له أن يفطرَ بما شاء، فاحتجأه [ﷺ] - وهو محرم - كان وهو مسافر، ففطره لبيان الجواز لا لرفع حُكْم.

يقال له: سبقك إلى هذا «ابنُ حُزَيْمَةَ» حكاه عنه «الحاكم» فقال في (مستدركه): ثبتت الأحاديثُ عن النبي ﷺ أنه قال: «أفطر الحاجم والمحجوم» فقال بعض من خالفنا في هذه المسألة: لا يفطر، لحديث ابن عباس أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم صائم. ولا حجة له في هذا، لأن النبي ﷺ إنما احتجم وهو محرم صائم في السفر، لأنه لم يكن محرماً مقيماً ببلده، والمسافر إذا نوى الصوم، له الفطر بالأكل والشرب والحجامة وغيرها، فلا يلزم من حجامة ألا يفطر، فاحتجم وصار مفطراً، وهو جائز (١).

وهذا الكلام حكاه «الخطابي» في (المعالم) وقال: «هذا تأويل باطل، لأنه قال: احتجم وهو صائم؛ فأثبت له الصيام مع الحجامة، ولو بطل صومه بها لقال: أفطر بالحجامة، كما يقال: أفطر بالأكل. ولا يقال: أكل وهو صائم» (٢).

(١) المستدرك لأبي عبد الله الحاكم: الصوم (١/٤٢٩) ح ١

(٢) قابل على معالم السنن باب المحرم يحتجم (١/١٨٠)

ومنها ما يعرف بالإجماع، كحديث قتل شارب الخمر في المرة الرابعة، فإنه منسوخ، عُرِفَ نَسْخُهُ بِانْتِقَادِ الْإِجْمَاعِ عَلَى تَرْكِ الْعَمَلِ بِهِ^(١)، وَالْإِجْمَاعُ لَا يَنْسَخُ وَلَا يُنْسَخُ، وَلَكِنْ يَدُلُّ عَلَى وُجُودِ نَاسِخٍ غَيْرِهِ* . وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

(١) الحازمي: باب نسخ القتل في حد السكران (٣٦٦) وفيها تحريجه. وانظر تقييد العراقي (٢٨٠).

= وهذا الذي قاله «الخطابي» حسن؛ ويعضد النسخ أحاديث من طريق أبي سعيد وأنس وغيرهما، بسطتها في (العرف الشذى على جامع الترمذى). وللإمام الشافعى أجوبة عن أحاديث "أفطر الحاجم والمحجوم" غير ما سبق. وكذلك للخطابي، والبيهقى، وهى مبسوطة فى موضعها - انتهت « ٩٣/و

* المحاسن:

«فائدة وزيادة: ما حكاه «ابن حزم» عن عبدالله بن عمرو بن العاص من أن شارب الخمر يقتل في المرة الرابعة، وكذلك قول «ابن المنذر»: «أزيل القتل عن الشارب في المرة الرابعة بإجماع عوام أهل العلم، إلا شاذاً من الناس» لا يعدُّ خلافاً ولا يقدر فيه تقدم، لأن الرواية عن عبدالله بن عمرو بن العاص إن لم تصح فلا قدح، وإن صححت فقد جاء الإجماع بعدها، وهو يرفع الخلاف على طريقة مشهورة فى الأصول، ولا سيما مع ندرة المخالف فإنه يقوى إدعاء الإجماع. وقول «ابن المنذر»: «إجماع عوام أهل العلم» واستثنائه: شاذاً، موصوف بأنه لا يعد خلافاً. ومن مثل معرفة النسخ بالإجماع، الحديث الذى رواه أبو داود فى (سننه) من حديث «أم سلمة» أن رسول الله ﷺ قال لوهب بن زمعة ورجل آخر: «إن هذا يوم رخص لكم إذا أنتم رميتم الجمره، أن تحلوا - يعنى من كل ما حرمت منه إلا النساء - فإذا أمسيتم قبل أن تطوفوا هذا البيت صرتم حرماً كهيتكم قبل أن ترموا الجمره، حتى تطوفوا به»^(١) وإسناده جيد، وإن كان فيه محمد بن إسحاق. لكنه صرح بالتحديث. فهذا مما أجمع العلماء على ترك العمل به. وأشبه ذلك قليلة. وأما قول الصحابي: هذا ناسخ؛ فلا يؤثر عن الأكثر، لأنه قد يكون سنده الاجتهاد.

(١) سنن أبى داود، ك المناسك، باب الإفاضة فى الحج ح ١٩٩٩ (٢/٢٠٧).

= ولو قال هذا، قيل: هذا قبيلٌ، لأنه مجرد رواية. إلا إذا كان في متواترين، ففيه توقُّفٌ لتعارض دليل المنع ودليل قبول قوله. أما دليل المنع فإنه يتضمن نسخ المتواتر بقول الواحد وهو غير جائز. وأما دليل القبول، فهو أن النسخ لا يكون بخبر الواحد، بل بالمتواتر، وخبر الواحد معين للناسخ لا ناسخ. والأخذ بهذا الثاني...^(١) بدل على ذلك. وذلك مبسوط في موضعه من الأصول. انتهت». ٩٣/ظ - ٩٤/و

(١) مطموس في الأصل. ونقله السخاوي عدا الفقرة الأخيرة، وفيها موضع المطموس (فتح المغيث ٦٥/٣).

وأخرجه البخاري وفي سنده محمد بن إسحاق، في (جزء رفع اليدين للصلاة: ١٣). قال العراقي: «قول المصنف: عُرف نسخه بالإجماع، فيه نظر، من حيث إن ابن حزم خالف في ذلك. إلا أن يقال: إن خلاف الظاهرية لا يفتح في الإجماع. وقد ذكر أبو الفتح اليعمرى في شرح الترمذى، أنه روى ذلك أيضاً عن عبدالله بن عمرو، والله أعلم. ومع الإجماع على خلاف العمل به، فقد ورد النسخ لذلك كما قال الترمذى من رواية محمد بن إسحاق عن محمد بن المنكدر، عن جابر، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال "إن شرب الخمر فاجلدوه، فإن شرب الرابعة فاقتلوه، قال: ثم أتى النبي ﷺ بعد ذلك برجل قد شرب الخمر في الرابعة فضربه ولم يقتله". وكذا روى الزهرى عن قبيصة بن ذؤيب عن النبي ﷺ نحو هذا، قال: فرُفع القتل، وكانت رخصة. ولم يجعل أبو بكر الصيرفي من أئمة الشافعية الإجماع دليلاً على تعيين المصير للنسخ، بل جعله متردداً بين النسخ والغلط، قال في كتابه (الدلائل): «فإن أجمع على إبطال حكم أحدهما فهو منسوخ أو غلط والآخر ثابت». وما قاله محتمل، والله أعلم» (التبصرة ٩٤/٢-٩٥).

وحديث الزهرى عن قبيصة أخرجه أبو داود في الحدود، باب إذا تتابع في شرب الخمرح ٤٤٨٥ (٤/١٦٥).

النوع الخامس والثلاثون

معرفة المصحف من أسانيد الأحاديث وامتونها

هذا فنٌ جليل إنما ينهض بأعبائه الحذائق من الحفاظ، و«الدارقطني» منهم. وله فيه تصنيف مفيد. وروينا عن «أبي عبدالله أحمد بن حنبل» رضى الله عنه أنه قال: ومن يَعرَى من الخطأ والتصحيح؟^(١)

فمثال التصحيح في الإسناد: حديثُ شعبة عن العوام بن مَرَجِم، عن أبي عثمان النهدي، عن عثمان بن عفان، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَتُؤَدَّنَ الحقوقَ إلى أهلها»: الحديث. صحف فيه «يحيى بن معين» فقال ابن مزاحم، بالزاي والحاء، فَرَدَّ عليه. وإنما هو «ابن مَرَجِم»: بالراء المهملة والجيم^(٢).

ومنه ما روينا عن «أحمد بن حنبل» قال: أخبرنا محمد بن جعفر قال حدثنا شعبة، عن مالك بن عُرْفُطَةَ، عن عبد خير، عن عائشة: «أن رسول الله ﷺ [٨٢/ظ] نهى عن الدُّبَاءِ والمَرْفَتِ»^(٣) وقال أحمد: «صَحَّفَ شعبةُ فيه، وإنما هو خالد بن علقمة» وقد رواه

(١) وقاله أبو أحمد العسكري في كتابه المشهور (التبصرة ٢/٢٩٦).

(٢) في اللعل للدارقطني، وسئل في هذا الحديث، فقال بعد تحريجه عن أصحاب شعبة: إن أبا علي الصواف حدثه عن عبدالله بن أحمد، عن أبيه قال: ثنا أبو قطن، عن شعبة، عن العوام بن مَرَجِم. فقال له يحيى بن معين: إنما هو ابن مزاحم. فقال أبو قطن: عليه وعليه - أو قال: ثيابه للمساكين - إن لم يكن ابن مَرَجِم. فقال يحيى: حدثنا به وكيع وقال: ابن مزاحم. فقلت أنا: حدثنا يحيى، عن شعبة عن العوام بن مَرَجِم. فسكت يحيى وهو الصواب (اللعل ١/٨٠ - ٨١) ومن نبه على التصحيح (الحاكم في المعرفة ١٤٩، والأمير في الإكمال ٢٤١/٧، والهيثمي في مجمع الزوائد ١٠/٣٥٢).

(٣) مسند أحمد: عبد خير عن عائشة (١٧٢/٦) وأما حديثها، رضى الله عنها في (الأشربة للإمام

أحمد: ٢٥٦) فمن غير رواية عبد خير.

«زائدة بن قدامة»^(١) وغيره على ما قاله أحمد*.

(١) سنن أبي داود، طهارة، صفة وضوء النبي ﷺ (ح ١١١).

* المحاسن:

«فائدة: لا يقال: أبو عوانة الوضاح تابع شعبة على ذلك. كما ذكره ابن العبد عن أبي داود، وفي صحيح الدارمي متابعة حسن بن عقبة المرادى أيضاً، فلا تفرد إذاً ولا وهم على شعبة.

«لأننا نقول: الأصل في ذلك هو شعبة، وأبو عوانة تابع شعبة في وهمه لخوفه منه. وفي (الكامل) في ترجمة أبي عوانة، حكاية عن أحمد ويحيى، ثم قال: «وكان أبو عوانة مع ثقته وأمانته يفزع من شعبة، فأخطأ شعبة في حديث الوضوء، وروى عن: الحكم - بن عتيبة الكندي - عن خالد بن عرفطة» وفيه أمران: أحدهما: أن شعبة رواه من غير ذكر الحكم. والآخر: أنه قال: إن شعبة سباه خالد بن عرفطة، وكذا وقع في (العلل للدارقطني) وإنما سباه: مالك بن عرفطة. وفي (التهذيب) في ترجمة خالد بن علقمة: «وسباه شعبة مالك بن عرفطة فوهم في اسمه واسم أبيه. لكنه في رواية ابن العبد عنه، قال أبو داود: إن أبا عوانة قال يوماً: حدثنا مالك بن عرفطة، عن عبد خير. فقال له أبو عمرو الأغضف: رحمك الله يا أبا عوانة، هذا خالد بن علقمة، ولكن شعبة يخطيء فيه. فقال أبو عوانة: هو في كتابي: خالد بن علقمة، ولكن قال شعبة: مالك بن عرفطة. قال أبو داود: ثنا عمرو بن عون، ثنا أبو عوانة، ثنا مالك بن عرفطة. وسماه قديم - يعني سماع ابن عون من أبي عوانة - قال أبو داود: ثنا أبو كامل، ثنا أبو عوانة، ثنا خالد بن علقمة، وسماه متأخر. كأنه بعد ذلك رجع إلى الصواب. وهذه الحكاية التي ذكرها أبو داود تدل على أن أبا عوانة كان أولاً يقول: خالد بن علقمة، على ما هو في كتابه، ثم إنه خالف شعبة فقال ما قال، ثم رجع إلى الصواب. ورواه النسائي عن قتيبة عن أبي عوانة عن خالد بن علقمة. قال النسائي: «مالك بن عرفطة خطأ، والصواب خالد بن علقمة». وأما متابعة حسن بن عقبة التي ذكرها الدارمي - طمس من أثر عرق أو رطوبة - «واعلم أن إدخال مثل ذلك في نوع التصحيف فيه نظر: فخالد لا يتصحف =

وبلغنا عن «الدارقطني» أن ابن جرير الطبري قال فيمن روى عن النبي ﷺ من بنى سليم: «ومنهم عتبة بن البدر» قاله بالباء والذال المعجمة، وروى له حديثاً، وإنما هو «ابن الندر» بالنون والذال غير المعجمة^(١).

ومثال التصحيف في المتن: ما رواه «ابن لهيعة» عن كتاب «موسى بن عتبة» إليه، بإسناده عن زيد بن ثابت: أن رسول الله ﷺ احتجم في المسجد - وإنما هو بالراء - «احتجم في المسجد، بخص أو حصير، حجرة يصلى فيها» فصحفه «ابن لهيعة» لكونه أخذه من كتابٍ بغير سماع، ذكر ذلك «مسلم» في كتاب (التمييز) له^(٢).

(١) «نقله عن ابن جرير الطبري غير واحد، آخرهم ابن الصلاح في علوم الحديث، وجزموا بأنه تصحيف» ابن حجر في ترجمة عتبة بن الندر: تهذيب التهذيب ١٠٢/٧ (٢٢٠).

(٢) أسند مسلم رواية ابن لهيعة بهذا الوهم الفاحش. ثم أخرج الحديث بالرواية الصحيحة وقال: «وابن لهيعة إنما وقع في الخطأ من هذه الرواية أنه أخذ الحديث من كتاب موسى بن عتبة إليه فيها ذكر، وهي الآفة التي تخشى على من أخذ الحديث من الكتب من غير سماع من المحدث أو عرض عليه» (التمييز ١٣٩ - ١٤٠ ط جامعة الرياض)

وانظر حديث زيد بن ثابت رضى الله عنه، من طريق موسى بن عتبة، في الصحيحين: البخاري في باب صلاة الليل، وكتاب الأدب (فتح الباري ١٤٦/٢، ١٠/٤٩٥) ومسلم في صلاة المسافرين، باب استحباب صلاة النافلة في بيته (٢١٣/٧٨١).

= بمالك، ولا علقمة بعرفطة، إلا ببعد. وإنما يحمل مثل ذلك على الوهم. ولعلمهم يطلقون على مثل ذلك تصحيفاً على معنى أنه قلب عن الصواب فيه، أو تجوزاً كما سيأتى. انتهت»
٩٤ و - ٩٥ و

قلت: نحوه في ترجمة خالد بن علقمة بتهديب التهذيب.

وحديث صفة وضوئه ﷺ في (سنن أبي داود): عن أبي عوانة عن خالد بن علقمة عن عبد خير (ح ١١١) وعن زائدة عن خالد بن علقمة عن عبد خير (١١٢) وعن شعبة عن مالك بن عرفطة عن عبد خير (ح ١١٣) ٢٧/١ - ٢٨

وفي سنن الدارقطني، في الباب: عن زائدة عن خالد بن علقمة عن عبد خير (ح ١) ٨٩/١ وفي علل الدارقطني: «وسئل عن حديث عبد خير عن علي في المسح على الخف فقال: وأما شعبة فوهم في اسم خالد بن علقمة فسماه خالد بن عرفطة».

وحديث زائدة عن خالد بن علقمة عن عبد خير، وحسن بن عتبة المرادى مثله، في (سنن الدارمي: المضمضة) ١/١٧٨٢.

وبلغنا عن «الدارقطني» في حديث أبي سفيان عن جابر قال: «رُمِيَ أُنْبِيُّ يَوْمِ الْأَحْزَابِ عَلَى أَكْحَلِهِ، فَكَوَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» أن «عُنْدَرًا» قال فيه: أُنْبِيُّ، وَإِنَّمَا هُوَ «أُنْبِيُّ بْنُ كَعْبٍ»^(١) وفي حديث أنس: «ثم يخرج من النار من قال لا إله إلا الله، وكان في قلبه من الخير ما يزن ذرَّةً» قال فيه شعبة: ذرَّةً^(٢)، بالضم والتخفيف، ونُسب فيه إلى التصحيف^(٣) وفي حديث أبي ذر: «تُعِينُ الصَّانِعَ» قال فيه «هشام بن عروة» بالضاد المعجمة، وهو تصحيف، والصواب ما رواه «الزهري»: الصانع، بالصاد المهملة، ضد الأخرق^(٤).

وبلغنا عن «أبي زُرعة الرازي» أن يحيى بن سلام - هو المفسر - حدث عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة في قوله تعالى^(٥): [٨٣/و] ﴿سَارِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ﴾ قال: «مَصْرٌ» واستعظم أبو زُرعة هذا واستقبحه، وذكر أنه في تفسير سعيد عن قتادة: «مَصِيرَهُمْ»^(٦).

وبلغنا عن «الدارقطني» أن محمد بن المثنى أبا موسى العنزي، حدث بحديث النبي ﷺ: «لَا يَأْتِي أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِقِرَّةٍ لَهَا خُورٌ» فقال فيه: «أَوْ شَاةٍ تَعْرُ» بالنون. وإنما هو: تيعر، بالياء المثناة من تحت^(٧). وأنه قال لهم يوماً: «نحن قوم لنا شرف، نحن من

(١) حديث جابر بن عبد الله رضى الله عنها، في صحيح مسلم، ك السلام باب لكل داء دواء (ح ٢٢٠٧/٧٤) رُمِيَ أُنْبِيُّ يَوْمِ الْأَحْزَابِ الحديث. انظر الوهم فيه في (مشارك الأنوار: ٦٠/١) مع ترجمة «عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري الحزرجي - والد جابر رضى الله عنها - وقد استشهد يوم أحد، ولم يدرك الأحزاب (الإصابة ق أول من العين: ٤٨٢٩).

(٢) حديث أنس رضى الله عنه، في صحيح مسلم، ك الإيمان: باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها (ح ٣٢٥) وذكر مسلم عن يزيد بن زريع أحد رجال السند، قال: صحف فيها أبو بسطام، شعبة. والحديث في البخارى ك الإيمان، باب زيادة الإيمان ونقصانه، ونقل ابن حجر في فتح البارى عليه (٧٨/١) ما قاله مسلم.

(٣) حديث أبي ذر، رضى الله عنه، في (البخارى ك العتق، باب أى الرقاب أفضل. وفي مسلم، ك الإيمان كون الإيمان أفضل الأعمال (ح ١٣٦).

(٤) انظر بيان الوهم فيه، في (مشارك الأنوار (٤٧/٢)، وفتح البارى (٩٠/٥-٩١).

(٥) وقع في تصحيح نسخة (غ) هنا: ١٠٣ بدلا من ٨٣/و.

(٦) الطبرى، عن قتادة، في تفسير الآية ١٤٥ من سورة الأعراف (٤١/٩).

(٧) في الصحيحين من حديث أبي حميد الساعدي، رضى الله عنه، يرفعه (البخارى في الإيمان والنذور وفي الأحكام، ومسلم في الإمارة، هدايا العمال) انظر بيان التصحيف في «تيعر» في مشارق الأنوار ١٣٣/١، وفتح البارى ١٣٤/١٣، والتنبيه على حدوث التصحيف لحمزة الاصبهاني: ٣٦ ط بغداد.

عَنْزَةَ، قد صلى النبي ﷺ إلينا» يريد ما رَوَى «أن النبي ﷺ صلى إلى عَنَزَةَ»^(١) توهم أنه صلى إلى قبيلتهم، وإنما العَنْزَةُ ها هنا: حربة نُصِبَتْ بين يديه فصلى إليها. وأظرف من هذا ما روينا عن «الحاكم أبي عبدالله» عن أعرابي زعم أنه ﷺ كان إذا صَلَّى نُصِبَتْ بين يديه شاة أى عَنَزَةُ. صحفها، بإسكان النون*.

وعن «الدارقطنى» أيضاً أن أبا بكر الصولى أُملى فى الجامع حديث أبى أيوب: «من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال» فقال فيه: شيئاً، بالشين والياء^(٢). وأن «أبأبكر الإسماعيلى الإمام» كان فيما بلغهم عنه يقول فى حديث عائشة عن النبي ﷺ فى الكهان^(٣): «قر الزجاجة» بالزى، وإنما هو «الدجاجة» بالدال. وفى حديث يروى عن «معاوية بن أبى سفيان» قال: «لئن رسول الله ﷺ الذين يُشَقِّقُونَ الحُطْبَ تشقيق الشَّعْر»، ذكر «الدارقطنى» عن وكيع أنه قاله مرة بالحاء المهملة، وأبو نعيم شاهد، فردّه عليه بالحاء المعجمة المضمومة. وقرأت بخط مصنف أن «ابن شاهين» قال فى جامع المنصور فى الحديث: «إن النبي ﷺ نهى عن تشقيق الحُطْبِ» فقال بعض الملاحين:

(١) الحاكم فى معرفة علوم الحديث ١٤٨. والحديث فى الصحيحين فى ستره المصلى.

(٢) تصحيح لمحدث استحباب صوم ستة أيام من شوال إتباعاً لشهر رمضان، فى صحيح مسلم. بيان التصحيح فى (المشارك ٢٠٦/٢، والتبصرة ٢٦/٢).

(٣) فى البخارى، ك الطب، باب الكهانة (فى فتح البارى اختلاف الرواية فيه ١٧١/١٠) وفى الأدب باب قول الرجل للشئ ليس بشئ (فتح ٤٥٢/١٠): قر الزجاجة ومسلم فى ك السلام (باب تحريم كلام الكهان ح ١٢٣).

قال القاضى عياض: لم تختلف الرواية فيه فى مسلم، واختلفت فى البخارى فرواه بعضهم الزجاجة بالزى، مضمومة وكذا جاء للمستملى وابن السكن وعبدوس والقابسى، فى كتاب التوحيد وفى مواضع آخر. وللأصيلى: الدجاجة. - وخرجها القاضى عياض على الروايتين (المشارك ٢٥٤/١) وقال ابن حجر: وقع فى رواية المستملى: الزجاجة بالزى مضمومة وأنكرها الدارقطنى وعدها فى التصحيح. لكن وقع فى حديث (الباب/ذكر الملائكة فى كتاب بدء الخلق: فيقرها فى أذنه كما تقر القارورة. وشرحوه على أن معناه كما يسمع صوت الزجاجة إذا حلت على شئ أو ألقى فيها شئ. قال الطيبى بأن ذكر الدجاجة أنسب. قلت: ويؤيده قول الدارقطنى وهو إمام الفن. فلا أقل من أن تكون أرجح (فتح البارى ١٧١/١٠).

* المحاسن:

«فائدة: ووجه الخطأ أنه اعتقد الإسكان فى النون، ثم نقل ذلك إلى شاة. انتهت»

يا قوم، فكيف نعمل والحاجة ماسّة؟^(١)

قلت: فقد انقسم [٨٣/ظ] التصحيفُ إلى قسمين: أحدهما في المتن والثاني في الإسناد.

وينقسم قسمةً أخرى إلى قسمين: أحدهما: تصحيفِ البصر، كما سبق عن «ابن لهيعة» وذلك هو الأكثر. والثاني: تصحيفِ السمع، نحو حديثٍ لـ «عاصم الأحول» رواه بعضهم فقال: عن واصل الأحذب. فذكر «الدارقطني» أنه من تصحيفِ السمع لا من تصحيفِ البصر^(٢). كأنه ذهب، والله أعلم، إلى أن ذلك مما لا يشتبه من حيث الكتابة، وإنما أخطأ فيه سمعٌ من رواه.

وينقسم قسمةً ثالثةً إلى: تصحيفِ اللفظ وهو الأكثر، وإلى تصحيفٍ يتعلق بالمعنى دون اللفظ، كمثل ما سبق عن «محمد بن المثنى» في الصلاة إلى عنزة. وتسمية بعض ما ذكرناه تصحيفاً، مجازٌ؛ والله أعلم. وكثير من التصحيف المنقول عن الأكابر الجلالة لهم فيه أعذار لم ينقلها ناقلوه، ونسأل الله التوفيق والعصمة، هو أعلم.

* * *

(١) تصحيف «الخطب» - جمع خطبة، بضم الخاء المعجمة - بالخطب.

(٢) انظر العراقي في التبصرة: ٣٠٠/٢، ٣٠١.

النوع السادس والثلاثون

معرفة مختلف الحديث

وإنما يكمل للقيام به الأئمة الجامعون بين صناعتى الحديث والفقه، الغواصون على المعانى الدقيقة*.

اعلم أن ما يُذكر في هذا الباب ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: أن يمكن الجمع بين الحديثين، ولا يتعذر إبداء وجه ينفي تنافيهما. فيتعين حينئذ المصير إلى ذلك، والقول بهما معاً. ومثاله: حديث "لا عدوى ولا طيرة" مع حديث: "لا يُورد ممرضٌ على مُصحٍّ"، وحديث "فرّ من المجذوم فرارك من الأسد"^(١).

(١) نقل على هامش (غ) إقوله: «لا يورد ممرض على مصح» بكسر الراء والصاد منها. ومفعوله محذوف، أى لا يورد إبله المراض. والممرض والمصح: صاحب الإبل الصحاح والمراض: المعنى. لا يورد صاحب الإبل المراض إبله على صاحب الإبل الصحاح: نقلته من كلام شيخنا أيده الله، وخطه بيده. وهو نحو ما في شرح الحديث بصحيح مسلم. والمشارك (١/٣٧٧).

إقوله «فر من المجذوم» رواه البخارى. وفي مسلم: كان في وفد ثقيف رجل مجذوم فأرسل إليه النبي ﷺ: «إنا قد بايعناك فارجع» قال عياض: «وعن جابر أن النبي ﷺ أكل مع مجذوم، وقال له: كل؛ ثقة بالله وتوكلا عليه. وعن عائشة قالت: «كان لنا مولى مجذوم، فكان ينام في فراشى ويأكل في صحافى ويشرب في أقداحى» قال: وذهب «عمر» وغيره من السلف إلى الأكل معه، ورأوا أن الأمر باجتنابه منسوخ. قال: وقيل: يجمع بينها بأن فعله بيان للجواز، وأن النهى ليس على التحريم. وهو قول الطبرى. وقال الباجى: هو بمعنى الإباحة، أى إذا لم تصبر على هذا أو كرهت مجاورته، فبياح لك الفرار منه من خطئه، أيده الله. =

* المحاسن:

«فائدة: هذا النوع من أهم الأنواع. وأجلُّ ما صُنّف في ذلك: كتابُ (اختلاف الحديث) للإمام الشافعى رضى الله عنه. وهو مدخل عظيم في هذا النوع. انتهت» ٩٦/و

وجهُ الجمع بينها أن هذه الأمراض لا تُعدى بطبيعتها، ولكن الله تبارك وتعالى جعل مخالطة المريض بها للصحيح سبباً لإعدائه مرضه. ثم قد [٨٤/و] يتخلف ذلك عن سببه كما في سائر الأسباب. ففي الحديث الأول نفى ﷺ ما كان يعتقد الجاهل من أن ذلك يُعدى بطبعه، ولهذا قال: "فمن أعدى الأول؟" (١) وفي الثاني أعلم بأن الله سبحانه جعل ذلك سبباً لذلك، وحذر من الضرر الذي يغلب وجوده عند وجوده، بفعل الله تبارك وتعالى. ولهذا في الحديث أمثال كثيرة (٢).

وكتاب (مختلف الحديث، لابن قتيبة) في هذا المعنى، إن يكن قد أحسن فيه من وجه، فقد أساء في أشياء منه قصرَ بأعنه فيها، وأتى بما غيره أولى وأقوى. وقد روينا عن «محمد بن إسحاق بن خزيمة» الإمام أنه قال: «لا أعرف أنه روى عن رسول الله ﷺ حديثان - بإسنادين صحيحين - متضادين، فمن كان عنده فليأتني به لأؤلف بينهما» (٣).

القسم الثاني: أن يتضادا بحيث لا يمكن الجمع بينهما، وذلك على ضربين: أحدهما: أن يظهر كون أحدهما ناسخاً والآخر منسوخاً، فيُعمل بالناسخ ويُترك المنسوخ.

= انظر صحيح البخارى، ك الطب: باب في الجذام. وباب لا عدوى ولا صفر. وفي فتح البارى جمع لروايته والأقوال فيه (١٢٢/١٠ - ١٢٦) ومعه أيضاً، الفتح ١٣٢/١٠ وفي صحيح مسلم: كتاب السلام، باب لا عدوى ولا طيرة.. ولا يورد ممرض على مصح (١٧٥٢/٤) ح ٢٢٣١.

(١) من حديث أبي هريرة رضى الله عنه قال: إن رسول الله ﷺ قال: "لا عدوى ولا صفر ولا هامة" فقال أعرابي: يا رسول الله، فما بال إبلى تكون في الرمل كأنها الظباء فيأتى البعير الأجرى فيدخل بينها فيجرها؟ فقال: "فمن أعدى الأول؟" متفق عليه، واللفظ واحد. أخرجه البخارى في الطب، ومسلم في السلام.

(٢) توسع شراح الصحيحين والمصنفين على ابن الصلاح في توجيه ظاهر الخلاف بين الحديثين، منهم القاضى عياض والنوى في شرح مسلم: وابن حجر في (فتح البارى، شرح صحيح البخارى، وفي شرح النخبة وابن دقيق العيد في البرهان، والعراقى في التقييد وفي التبصرة، والسخاوى في (فتح المغيث) والسيوطى في (تدريب الراوى) والمسألة معروضة بتفصيل في (معاني الآثار للطحاوى ٣٠٣/٤ - ٣١٤) باب الرجل يكون به الداء هل يجتنب أو لا؟

(٣) أسنده الخطيب إلى أبي بكر ابن خزيمة، في (الكفاية باب تعارض الأخبار ووجه الترجيح بينها: ٤٣٣ - ٤٣٧) وقابل على علوم الحاكم، في النوع التاسع والعشرين: (معرفة سنن رسول الله ﷺ يعارضها مثلها).

الثاني: ألا تقوم دلالة على أن الناسخ أيها والمنسوخ أيها، فيُفْرَع حينئذ إلى الترجيح ويُعْمَل بالأرجح منها والأثبت، كالترجيح بكثرة الرواة أو بصفتهم، في خمسين وجهًا من وجوه الترجيحات وأكثر^(١)، ولتفصيلها موضع غير ذاك*؛ والله سبحانه أعلم.

(١) قال العراقي: اقتصر المصنف على هذا المقدار من وجوه الترجيح. وتبع في ذلك الحازمي فإنه قال في كتاب الاعتبار في النسخ والمنسوخ) ووجوه الترجيحات كثيرة، أنا أذكر معظمها «فذكر خمسين وجهًا ثم قال: «فهذا القدر كاف في ذكر الترجيحات، وثم وجوه كثيرة أضربنا عن ذكرها كي لا يطول به هذا المختصر» قال العراقي ووجوه الترجيحات تزيد على المائة، وقد رأيت عددها مختصرًا فأبدأ بالخمسين التي عددها الحازمي، ثم أسرد بقيتها على الولاة».

ومضى في سردها فبلغ بها إلى الوجه العاشر بعد المائة ثم قال: «وتم وجوه أخرى للترجيح في بعضها نظر. وفي بعض ما دُكرَ نظر أيضًا، وإنما ذكرت هذا أيضًا منها لقول المصنف أن وجوه الترجيح خمسون فأكثر. والله أعلم». التقييد والإيضاح ٢٨٦ - ٢٨٩ وقبول على الاعتبار للحازمي (٢٠ - ٢٩).

* المحاسن:

«فائدة: محل بيانها كتب أصول الفقه، وفيها باب معقود لذلك فلينظره من يريد الخوض فيه. انتهت» ٩٦/ظ.

النوع السابع والثلاثون معرفة المزيد في متصل الأسانيد

مثاله ما روى عن «عبدالله بن المبارك» قال: أخبرنا سفيان عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، قال حدثني بسرُّ بن عبيدالله^(١)، قال سمعت أبا إدريس^(٢) يقول: سمعت واثلة بن الأسقع يقول: سمعت أبا مرثد الغنوي^(٣) يقول: سمعت رسول الله [٨٤/ظ] ﷺ يقول: «لا تجلسوا على القبور ولا تصلُّوا إليها».

فذكرُ سفيان في هذا الإسناد، زيادةٌ وهم، وهكذا ذكرُ أبي إدريس: أما الوهم في ذكرِ «سفيان» فممن دون ابن المبارك، لأن جماعة ثقاتٍ رووه عن ابن المبارك عن ابن جابر نفسه، ومنهم من صرح فيه بلفظ الإخبار بينها. وأما ذكرُ «أبي إدريس» فيه فابن المبارك منسوب فيه إلى الوهم؛ وذلك لأن جماعة من الثقات رووه عن «ابن جابر» فلم يذكروا أبا إدريس بين بسرِّ وواثلة. وفيهم من صرح فيه بسماع بسرِّ من واثلة. قال: «أبو حاتم الرازي»: «يرون أن ابن المبارك وهم في هذا». قال: «وكثيراً ما يحدث بسرُّ عن أبي إدريس، فغلط «ابن المبارك» وظنَّ أن هذا مما روى عن أبي إدريس عن واثلة؛ وقد سمع هذا، بسرِّ من واثلة نفسه».

قلت: قد أُلِّف «الخطيبُ الحافظ» في هذا النوع كتاباً سماه (كتاب تمييز المزيد في متصل الأسانيد) وفي كثير مما ذكره نظر: لأن الإسناد الخالي عن الراوى الزائد، إن كان بلفظ «عن» في ذلك فينبغي أن يحكم بإرساله، ويجعل معللاً بالإسناد الذي ذكر فيه الزائد

(١) [بسر بن عبيد الله الحضرمي الشامي، روى له الجماعة] من هامش (غ)

روى عن واثلة بن الأسقع وأبي إدريس الخولاني. وعنه عبد الرحمن بن يزيد بن جابر وغيره. قال أبو مسهر: هو أحفظ أصحاب أبي إدريس (تهذيب التهذيب)

(٢) [أبو إدريس: عائد الله بن عبدالله الخولاني] من هامش (غ).

(٣) [أبو مرثد كزاز بن الحصين الغنوي. صحابي. ليس له في (مسلم) سوى هذا الحديث الواحد. وليس له في البخاري شيء. وهذا الحديث رواه مسلم عن ابن حجر عن الوليد بن مسلم عن يزيد بن جابر عن بسر بن عبيدالله عن واثلة عن أبي مرثد] (غ) - يأتي حديثه عند مسلم، فيما يلي.

لما عُرفَ في نوع المعلل، وكما يأتي ذكره إن شاء الله تعالى في النوع الذي يليه. وإن كان فيه تصريح بالسماع أو بالإخبار كما في المثال الذي أوردناه، فجائز أن يكون قد سمع ذلك من رجل، عنه، ثم سمعه منه نفسه فيكون «بُسرٌ» في هذا الحديث قد سمعه من «أبي إدريس، عن واثلة». ثم لقي «واثلة» فسمعه منه، كما جاء مثله مصرحاً به في غير هذا. اللهم إلا أن توجد قرينة تدل على كونه وهماً، كنعو ما ذكره «أبو حاتم» في المثال المذكور. وأيضاً فالظاهرُ من وقع له مثل ذلك [٨٥/و] أن يذكر السماعين، فإذا لم يجيء عنه ذكر ذلك، حملناه على الزيادة المذكورة: * والله أعلم.

* * *

* المحاسن:

«فائدة: قال «الدارقطني»: «زاد ابنُ المبارك في إسناده هذا الحديث،» أبا إدريس الخولاني، ولا أحسبه إلا أدخل حديثاً في حديث، لأن وهيب بن خالد رواه عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر عن بسر بن عبيدالله عن أبي إدريس عن أبي سعيد. ولم يذكر في (العلل) هذا، وذكر أن «بشر بن بكر» رواه عن ابن جابر بإدخال أبي إدريس، كما رواه «ابن المبارك» قال: «ورواه وهيب بن خالد عن ابن جابر بإسنادٍ آخر، عن القاسم بن محيصة عن أبي سعيد، ولم يتابع عليه. والصحيح حديث واثلة عن أبي مرثد». وما ذكره «الدارقطني» من أن الصحيح حديث واثلة عن أبي مرثد، قد سبقه إليه «أبو حاتم» كما سبق، «والترمذي» صريحاً، حيث عقب على رواية الوليد بن مسلم التي ليس فيها ذكر أبي إدريس بقوله: وهذا الصحيح؛ وقال الترمذي: قال البخاري: «حديث ابن المبارك أخطأ فيه وزاد فيه: عن أبي إدريس». ولم يذكر أحد من أصحاب الكتب الستة حديث ابن المبارك الذي فيه إدخال أبي إدريس، غير مسلم والترمذي: مسلم، عن الحسن بن الربيع، عن ابن المبارك؛ والترمذي، عن هناد بن السري عنه، وعن محمد بن بشار عن عبدالرحمن بن مهدي، عنه. وأما إدخال سفيان، فلم يُخرجه أحد من أصحاب الكتب الستة. انتهى». ٩٧/و-ظ

- حديث أبي مرثد الغنوي، رضى الله عنه، مرفوعاً: «لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها» أخرجه مسلم في (كتاب الجنائز، باب النهي عن الجلوس على القبر والصلاة عليه) بإسنادين: حدثني علي بن حجر السعدي، حدثنا الوليد بن مسلم، عن ابن جابر، عن بسر بن عبيدالله عن واثلة، عن أبي مرثد. =

= وحدثني الحسن بن الربيع، عن عبدالله بن المبارك، عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، عن بسر بن عبيدالله، عن أبي إدريس الخولاني، عن وائلة، عن أبي مرثد. وفي جامع الترمذي أبواب الجنائز، ما جاء في كراهية الوطء على القبور والجلوس عليها والصلاة إليها: حدثنا هناد، حدثنا عبدالله بن المبارك عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر عن بسر بن عبيدالله عن أبي إدريس الخولاني عن وائلة عن أبي مرثد - فذكره - وفي الباب عن أبي هريرة وعمرو بن حزم وبشير بن الحصاصية: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا ابن مهدي، عن عبدالله بن المبارك، بهذا الإسناد، نحوه، حدثنا علي بن حجر وأبو عمار قالا: أخبرنا الوليد بن مسلم عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر عن بسر عن وائلة عن أبي مرثد عن النبي ﷺ نحوه، وليس فيه عن أبي إدريس، وهذا هو الصحيح. قال محمد - هو البخاري - وحديث ابن المبارك خطأ، أخطأ فيه وزاد فيه: عن أبي إدريس الخولاني. وإنما هو: بسر عن وائلة. هكذا روى غير واحد: عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، وليس فيه: عن أبي إدريس - وبسر بن عبيدالله قد سمع من وائلة بن الأسقع» جامع الترمذي ٢٧٠/٤ مع العارضة.

- وانظر (فتح المغيث ٧٩/٣ - ٨٢، وتدريب الراوي ٢٠٥/٢).

النوع الثامن والثلاثون

معرفة المراسيل الخفي إرسالها

هذا نوع مهمٌ عظيم الفائدة، يُدرَك بالانتساع في الرواية، والجمع لطرق الأحاديث، مع المعرفة التامة. «وللخطيب الحافظ» فيه (كتاب التفصيل لِمُبَهَم المراسيل).

والمذكور في هذا الباب، منه ما عُرِفَ فيه الإرسالُ بمعرفة عدم السماع من الراوي فيه أو عدم اللقاء، كما في الحديث المروي عن العوام بن حوشب، عن عبد الله بن أبي أوفى قال: «كان النبي ﷺ إذا قال بلال: قد قامت الصلاة؛ نهض وكبر» روى فيه عن «أحمد بن حنبل» أنه قال: العوام لم يلق ابن أبي أوفى^(١).

ومنه ما كان الحكم بإرساله محالاً على مجيئه من وجه آخر بزيادة شخص واحد أو أكثر، في الموضوع المدعى فيه الإرسال، كالحديث الذي سبق ذكره في النوع العاشر، عن عبد الرزاق عن الثوري عن أبي إسحاق، فإنه حُكِمَ فيه بالانقطاع والإرسال بين عبد الرزاق والثوري، لأنه روى عن عبد الرزاق قال: «حدثني النعمان بن أبي شيبَةَ الجندی^(٢)، عن الثوري عن أبي إسحاق». وحكم أيضاً فيه بالإرسال بين الثوري وأبي إسحاق، لأنه روى عن الثوري عن شريك عن أبي إسحاق.

[وما رواه^(٣) بكر بن بكار وغيره عن المسعودي عن عبد الكريم بن مالك الجزري عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي: «أمرني رسول الله ﷺ [٨٥/و] أن أتصدق بلحوم البُدنِ وجلاها وجلودها» فهذا قد حُكِمَ فيه بالإرسال بين عبد الكريم الجزري وابن

(١) رواه أبو الشيخ - أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حبان - في كتابه (الأذنان) جمع الجوامع: ٤٣٠/٢. وانظر (اللباب ١/٢٩٧).

(٢) على هامش (غ): [الجندی، بفتح الجيم والنون. تقدم ضبطه كذا في النوع العاشر، وأبو شيبَةَ، قال «الحاكم»: اسمه عبيد. والله أعلم].

(٣) هذه الفقرة من (غ) وعلى هامشها: [من قوله: «وما رواه بكر بن بكار وغيره عن المسعودي» إلى قوله: [عن مجاهد عن ابن أبي ليلى] بهذا كله لم يثبت في نسخة الشيخ شمس الدين أيده الله ساقط من أصله... وسقط أيضاً من أصل شيخنا نجم الدين. نفع الله به] قلت: وسقط كذلك من (ص، ومطبوعة ع).

أبي ليلي، وبأن بينها مجاهدًا، ولأن ابن عيينة وإسرائيل بن يونس وغيرهما رَووه عن عبدالكريم عن مجاهد عن ابن أبي ليلي*].
وهذا وما سبق في النوع الذي قبله، يتعرضان لأن يُعترض بكل واحد منها على الآخر، على ما تقدمت الإشارة إليه؛ والله أعلم.

* المحاسن:

«فائدة: ما ذكر من تسمية ذلك الممثل به مُرسلاً، هو على طريقةٍ سبقت في نوع المرسل. انتهت.» ٩٨/و

- وانظر (فتح المغيث ٧٩/٣ - ٨٢، وتدريب الراوى ٢٠٥/٢)

النوع التاسع والثلاثون

معرفة الصحابة رضی الله عنهم أجمعين

هذا علم كبير، قد ألف الناس فيه كتباً كثيرة، ومن أحلاها^(١) وأكثرها فوائد (كتاب الاستيعاب، لابن عبد البر) لولا ما شأنه به من إirاده كثيراً مما شجر بين الصحابة، وحكاياته عن الأخباريين^(٢) لا المحدّثين. وغالبُ على الأخباريين الإكثارُ والتخليطُ فيما يروونه.

وأنا أوردُ نُكْتاً نافعة إن شاء الله تعالى، قد كان ينبغي لمصنفي كتبِ الصحابة أن يتوجوها بها، مقدّمين لها في فواتحها*.

(١) من (غ، ص، ز) وفي (ع): [أجلها] وفي تقريب النوى [أحسنها]
(٢) قال السيوطي: عده ابن هشام - اللخمي - من لحن العامة وقال: الصواب خَبَرِي. أي لأن النسبة فيه تُرَدُّ إلى الواحد كما تقرر في علم الصرف، تقول في الفرائض: فَرَضِي. ونُكْتته أن المراد النسبة إلى هذا النوع، وخصوصية الجمع ملغاة» (تدريب الراوي: ٢٠٨/٢).
(٣) طرة، على هامش غ: [قال النوى رحمه الله: «قد جمع ابن الأثير الجزري في الصحابة كتاباً حسناً جمع فيه كتباً كثيرة، وضبط وحقق أشياء حسنة، وقد اختصرته بحمد الله تعالى»].
انظر مقدمة كتاب (أسد الغابة في معرفة الصحابة) لابن الأثير عز الدين أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الكريم، صاحب التاريخ - ٦٣٠ هـ.

* المحاسن:

فائدة: قد جمع «ابن الأثير» في الصحابة كتاباً عظيماً نبه فيه على زيادات مهمة وفوائد جمة: وبهذا النوع يعرف المتصل من المرسل. انتهت « ٩٨/و

- انظر ما تقصاه السخاوي من كتب الصحابة في (فتح المغيث ٨٤/٣) والسيوطي في (تدريب الراوي

(٢٠٧/٢).

إحداها: اختلف أهل العلم في أن الصحابي من؟ فالمعروف من طريقة أهل الحديث، أن كل مسلم رأى رسول الله ﷺ فهو من الصحابة*.

قال «البخارى» في (صحيحه): من صحب النبي ﷺ أو رآه من المسلمين، فهو من أصحابه^(١).

وبلقنا عن «أبي المظفر السمعاني المروزي»^(٢) أنه قال: «أصحابُ الحديث يطلقون اسمَ الصحابة على كلِّ من روى عنه [ﷺ] حديثاً أو كلمة، ويتوسعون حتى يعدون^(٣) من رآه رؤية، من الصحابة. وهذا لشرفِ منزلة النبي [٨٦/و] ﷺ، أعطوا كلَّ من رآه حُكْمَ الصُّحبة». وذكر أن اسم الصحابي من حيث اللغة والظاهر، يقع على من طالت صحبته

(١) كتاب المناقب (باب فضائل أصحاب النبي ﷺ) ومن صحب النبي ﷺ أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه) - فتح الباري ٢/٧ - وأسند الخطيب عن البخارى في (الكفاية: ٥١).

(٢) على هامش (غ): [أبوالمظفر، منصور بن محمد بن عبدالجبار بن أحمد بن محمد بن جعفر السمعاني التميمي، له تصانيف في الفقه وأصوله والحديث، وهو صاحب كتاب (الاصطلاح). كان حنفياً ثم صار شافعيًا، توفي سنة ٤٨٩ هـ. وكان أبوه محمد وولده أبو بكر فاضلين، نسبوا إلى بطن من بني تميم. وأبو سعد عبدالكريم بن أبي بكر هذا، هو صاحب (الذيل على تاريخ الخطيب) وله كتاب (الأنساب) المشهور. فهم بيت علم - والسمعاني، بفتح السين: نسبة إلى جدهم جماعة فضلاء غير هؤلاء - نقلته من خط شيخنا أبي بكر، وقد تقدم ذكره قبل هذا في النوع الحادى عشر مختصراً، والحمد لله: أبو منصور محمد، ولده أبوالمظفر منصور، ولده أبو بكر محمد، ولده أبو سعد عبدالكريم. وجدت بخط شيخنا أيده الله، قلت: فما أعلم المذكورين أولاً، هل هو بفتح السين أم بكسرهما؟ فالله أعلم].

في اللباب: سمعان، بفتح السين وسكون الميم وفتح العين المهملة.. هذه النسبة إلى سمعان، وهو اسم لبعض أجداد المنتسب إليه. وأما الذى ينسب إليه أبو سعد السمعاني وأهله، فهو بطن من تميم (٢/١٣٨).

(٣) كذا في (غ، ص، ع) وعلى هامش (ص): [حق يعدوا]خ.

* المحاسن:

«فائدة: إطلاقُ الرؤية على الغالب. وإلا فالأعمى الذى حضر مع النبي ﷺ معدود في الصحابة وإن لم يره. قال بعضهم: الأحسن أن يقال «رآه النبي ﷺ». وينبغي أن يُزَادَ على ذلك ما يُخْرِجُ من يراه في المنام أو ليلة الإسراء ممن لم يبرز إلى عالم الوجود من أمته - انتهت». ٩٨/و

للنبي ﷺ وكثرت مجالسته له على طريق التبع له والأخذ عنه. قال: وهذا طريق الأصوليين*.

قلت: وقد روينا عن «سعيد بن المسيب» أنه كان لا يعدُّ الصحابيَّ إلا من أقام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سنةً أو سنتين، وغزا معه غزوة أو غزوتين. وكان المراد بهذا، إن صح عنه، راجع إلى المحكيِّ عن الأصوليين، ولكن في عبارته ضيق يوجب ألا يعدُّ من الصحابة «جرير بن عبد الله البجلي» ومن شاركه في فقد ظاهر ما اشترطه فيهم، ممن لا نعرف خلافاً في عدّه من الصحابة**.

* المحاسن:

«فائدة: هذا الذى حكى عن «السمعاني» طريقة بعض الأصوليين. والمشهور عندهم ما هو المعروف عن المحدثين. وقيل لأبد من رواية حديثٍ أوحديتين^(١). انتهت. «٩٨/و»

(١) انظر تقييد العراقي (٢٩٢ - ٢٩٨) وشرح النخبة (١٨١) وفتح المغيب (٨٦/٣) وما بعدها. ومعها باب وصف الصحابي والطريق إلى معرفة كونه صحابياً) في الكفاية ٤٩ - ٥٢ وخطبة ابن عبد البر للاستيعاب، وابن الأثير لأسد الغاية، وابن حجر للإصابة، وفي (فتح الباري: فضائل أصحاب النبي ﷺ ٢٤-٢٦).

** «فائدة: لا يقال: جرير إسلامه قديم فإن «الطبراني» في (الأوسط من معاجمه) قال: حدثنا محمد بن علي الصائغ، حدثنا محمد بن مقاتل المروزي، حدثنا حصين بن عمرو الأحمسي، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن جرير بن عبد الله، قال: لما بعث النبي ﷺ أتيت [لأبائعه] فقال لي: "يا جرير لأى شيء جئتنا [يا جرير؟] قلت: لأسلم على يدك يا رسول الله. فألقى إلى كساء، ثم أقبل على أصحابه فقال: إذا أتاكم كريم قوم فأكرموه". قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن إسماعيل بن أبي خالد إلا حصين الأحمسي. ورواه في (معجمه الكبير)^(١) من هذه الطريقة =

(١) الحديث (٢٣٥٠): ٣٧٠/٢ والمقابلة عليه.

وسئل الدارقطني عن حديث الشعبي عن جرير عن النبي ﷺ قال: "إذا أتاكم كريم قوم فأكرموه" فذكر الاختلاف فيه عن طارق بن عبد الرحمن عن الشعبي، ثم في الثوري عن طارق، بين الإرسال والرفع، قال: ورواه شعبة عن طارق عن الشعبي عن النعمان بن بشير، واختلف عنه بين الإرسال والرفع، والصحيح روايته عن شعبة مرسلًا. (العلل ل ١٦/٢ حديث الشعبي عن جرير بن عبد الله).

= ومن طريق محمد بن عبدالله الحضرمي: حدثنا أحمد بن محمد بن أبي خلف عن حُصَيْن بن عمرو؛ فذكره. وفيه قال: "فدعاني إلى شهادة أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، وتقييم الصلاة المكتوبة، وتؤدى الزكاة المفروضة، وتؤمن بالقدرِ خيرِه وشره".

لأننا نقول: هذا اللفظ، وهو قوله: «لما بُعثَ النبي ﷺ أتَيْتُهُ» لم يُردَّ «جرير» به أنه حين بُعثَ النبي ﷺ أتى إليه. ولو جرينا على ظاهر ذلك لَلزِمَ أن يكون إسلامُ جرير بمكة حين بُعثَ النبي ﷺ. وهذا مردود بلا شك؛ ونفس حديث جرير يدل على تأخره، ألا ترى إلى قوله: "وتقييم الصلاة المكتوبة وتؤدى الزكاة المفروضة"؛ والصلاة المكتوبة إنما فرضت ليلة الإسراء. وكان ذلك بعد البعثة بمدة طويلة - على ما فيه من الخلاف المبيِّن في موضعه - والزكاة إنما فرضت بالمدينة، وهذا من الأمور التي لا تَوقفُ فيها.

وإذا كان هذا اللفظ متروك الظاهر، لم يُحتجَّ به على قدم إسلام جرير. كيف وقد قال جرير: «ما كان إسلامي إلا بعد نزول المائدة» وفي (الاستيعاب) «قال جرير: أسلمت قبل موت النبي ﷺ بأربعين يوماً»^(١) وهذا وإن كان يؤيده أن قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ الآية، إنما نزلت بعرفات في حجة الوداع، وهو من جملة آيات المائدة، لكن الظاهر أن المراد به الوضوء^(٢)، وهي نزلت قبل غزوة تبوك. وأيضاً فإن الذي جرى عليه الحفاظ المتأخرون، أن إسلامه سنة عشر في شهر رمضان. وقال «الطحاوي»^(٣): من قال إن جريراً أسلم قبل وفاة النبي ﷺ بأربعين يوماً، غلط؛ لما صح عنه أن سيدنا رسول الله ﷺ قال له في حجة الوداع: "استنصت لي الناس".

لكن هذا كله يدل على قرب إسلامه، وأما ما في (معجم ابن قانع) من حديث شريك، عن أبي إسحاق، عن الشعبي، عن جرير قال: «لما نعى النجاشي قال النبي ﷺ: "إن =

(١) الاستيعاب: جرير بن عبد الله البجلي رضى الله عنه (١/٣٣٧/٣٢٢).

(٢) يعنى آية المائدة (٦) في الوضوء والتيمم. وانظر حديث جرير، رضى الله عنه في مشكل الآثار للطحاوي: (بيان مشكل ما روى عنه صلى الله عليه وسلم في مسحه خفيه، هل كان بعد نزول المائدة أو قبلها؟) ١٨٩/٣ ومعه [بيان مشكل ما روى في نزول سورة المائدة: ١٩٥/٣].

(٣) في مشكل الآثار: (بيان مشكل ما روى في إسلام جرير، متى كان؟) ١٩٤/٣.

وروينا عن شعبة عن موسى السبلي - وأثنى عليه خيراً - قال: «أتيت أنس بن مالك فقلت: هل بقي من أصحاب رسول الله ﷺ أحد غيرك؟ قال: بقي ناس من الأعراب قد رأوه، فأما من صحبه فلا» إسناده جيد، حدث به «مسلم» بحضرة «أبي زرعة».

* * *

ثم إن كون الواحد منهم صحابياً، تارة يُعرف بالتواتر، وتارة بالاستفاضة القاصرة عن التواتر، وتارة بأن يُروى عن أحاد الصحابة أنه صحابي، وتارة بقوله وإخباره عن نفسه

=أخاكم النجاشي هلك. فاستغفروا له“ والنجاشي توفي في رجب سنة تسع، فلا يدل على أن جريراً كان مسلماً ذلك الوقت، لجواز أن يكون من مُرسلات الصحابة. فعائشة رضى الله عنها قد روت حديث مبدأ الوحي، ولم تكن إذ ذاك زوجة النبي ﷺ، بل ولا حملت بها أمها. فإنه تزوجها وهي بنت ست، ودخل بها وهي بنت تسع، وتوفي وسنها ثمان عشرة سنة. وأما ما ذكره «الطبراني» من حديث موسى بن عبيدة، عن محمد بن إبراهيم عن جرير، قال: «بعثني النبي ﷺ في أثر العُرنين» ففيه الدلالة على تقدم إسلامه، لأن أمر العُرنين سنة ست. لكن السند ضعيف، فيه: موسى بن عبيدة الرُبدي.

وأصح ما جاء مما يردُّ أربعين يوماً: حديث «استنصت الناس» وهو في الصحيحين والنسائي وابن ماجه. ولفظه: «قال لي» رواها الطبراني في (معجمه الكبير) بإسناد صحيح^(١). ٩٨/ظ - ٩٩/و

(١) حديث جرير رضى الله عنه: من رواية حفيده أبي زرعة بن عمرو بن جرير عن جده، في: البخاري ك العلم «باب الإنصات إلى العلماء» أن النبي ﷺ قال له في حجة الوداع: «استنصت الناس» وفي ك المغازي، باب حجة الوداع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لجرير. وفي (فتح الباري ١/١٥٥، ٧٦/٨) تحرير لوقت إسلامه.

والحديث في سنن النسائي (تفسير، سورة التحريم) وفي سنن ابن ماجه (فتن، باب لا ترجعوا بعدي كفاراً). ح ٣٩٤٢ عن جرير أن رسول الله ﷺ قال في حجة الوداع: «استنصت الناس» وهو في كبير الطبراني بسنده، من طريقين إلى شعبة قال: سمعت أبا زرعة بن عمرو بن جرير عن جده جرير، قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع/ فذكره (٢/٣٨٣ ح ٢٤٠٢).

- بعد ثبوت عدالته* - بأنه صحابي. والله أعلم.

الثانية: للصحابة بأسرهم خصيصة، وهي أنه لا يُسأل عن عدالة أحدٍ منهم، بل ذلك أمر مفروغ منه لكونهم على الإطلاق معدلين بنصوص الكتاب والسنة وإجماع من يُعتمدُ به في الإجماع من الأمة^(١).

قال الله تبارك وتعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾^(٢) الآية. قيل: اتفق المفسرون على أنه وارد في أصحاب رسول الله ﷺ. وقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾^(٣) وهذا خطاب مع الموجودين حينئذ. وقال سبحانه: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ﴾^(٤) الآية.

وفي نصوص السنة الشاهدة بذلك كثرة، منها حديث «أبي سعيد» المتفق على صحته، أن رسول الله ﷺ قال: «لا تُسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل

(١) بمزيد تفصيل في (الكفاية: باب ما جاء في تعديل الله ورسوله للصحابة (٤٦ - ٤٨) ومعه تقييد العراقي: ٢٩٩.

(٢-٤) الآيات: آل عمران ١١٠، البقرة ١٤٣، الفتح ٢٩.

* المحاسن:

«فائدة: لا يقال: هذا منافٍ لما سيأتي من أن «للصحابة بأسرهم خصيصة، وهي أنه لا يُسأل عن عدالة أحدٍ منهم».

لأننا نقول: الخصيصة لمن ظهرت صحبته لا لكل من ادّعاها، لجواز أن يكون فاسقاً، فلا يقبل قوله. ولو جاء إنسان إلى تابعي وقال له: رأيت رسول الله ﷺ يفعل كذا، لم يسعُ لذلك التابعي أن يروى ذلك الحديث على أنه صحابي بمجرد قوله، ولا أن يقول: حدثني بعض أصحاب النبي ﷺ، حتى يظهر له أمره في الدين. ومن ادعى تسويغ ذلك فليس بصحيح. ولكن يسوغ أن يقول: قال فلان: رأيت - إلى آخره - ولم يظهر لي صحبته. انتهت» ٩٩/ظ

أُحِدْ ذَهَبًا مَا أُدْرِكُ مَدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ»^(١) *.

ثم إن الأمة مجمعة على تعديل جميع الصحابة. ومن لابس الفتن منهم فكذلك، بإجماع العلماء الذين يُعْتَدُّ بهم في الإجماع^(٢)، إحساناً للظن بهم، ونظراً إلى ما تمهد لهم من المآثر، وكأن الله سبحانه أتاح^(٣) الإجماع على ذلك، لكونهم ثقل الشريعة. والله أعلم.

(١) حديث أبي سعيد الخدري، رضى الله عنه مرفوعاً أخرجه البخارى في المناقب، فضائل أصحاب النبي ﷺ وانظر تحريجه ورواياته وشرحه في (فتح البارى ٢٤/٧ - ٢٦) وأخرجه مسلم في الفضائل، باب تحريم سب الصحابة رضى الله عنه (ح ٢٥٤٠) وفي شرحه أن هذا التحريم شامل لمن لابس الفتن منهم وغيره، لأنهم مجتهدون في ذلك. والمخطيب في باب ما جاء في تعديل الله ورسوله للصحابة (الكفاية: ٤٧) والطبراني في الصغير المد: هو ربع الصاع. وروى: مد، بالفتح، وهو الغاية، من قولهم: لا يبلغ مد فلان؛ أى لا يلحق شأوه. (الفائق في غريب الحديث ١٥/٣). والنصيف: هو النصف، كالعشير في العشر (النهاية) ومشارك الأنوار (٣٧٥/١، ١٥/٢).

(٢) انظر تقييد العراقي (٣٠٢) على القول بالإجماع. وقال: «وإذا نهى الصحابي عن سب الصحابي، فغير الصحابي أولى بالنهي عن سب الصحابي.»

* المحاسن:

«فائدة: لا يقال: حديث "لا تسبوا أصحابي" ليس بعام في جميع الصحابة، بل في ناس دون آخرين، ويُسند ذلك بما ذكره «الحكيم الترمذى» في كتابه (نوادر الأصول) أن خالد بن الوليد تناول هو وعبد الرحمن بن عوف فكان خالدًا أغلظ لعبد الرحمن، فشكاه للنبي ﷺ فقال لخالد: "هل أنتم تاركون لى أصحابي؟ فوالذى نفسى بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أُحِدْ ذَهَبًا..«الحديث^(١)».

لأننا نقول: الذى سبق الاحتجاج به هو "لا تسبوا أصحابي" وهو عام. وأما حديث خالد ففيه: "هل أنتم تاركون لى أصحابي" فاقترضت العربية التخصيص. على أنه يمكن حمله على العموم من جهة اللفظ والمعنى، ولا يكون السبب مخصصاً. وفائدة قوله: "هل أنتم تاركون لى أصحابي؟" وإن كان المقول له منهم، التنبيه على مزية هذه المنزلة العظيمة، كما لو كان لإنسان قريبان تحاصبا، فقال للذى أغلظ: لا أحب أن تسب أقاربي؛ وإن كان المقول له قريباً له أيضاً، لكن التنبيه على أن القراية أريد حفظها من هذه الأمور. انتهت» ١٠٠/و

(١) نوادر الأصول: (الأصل ١٢٤/٨٤) فى أن الناس ينزلون منازلهم / ط بيروت عن ط القسطنطينية.

الثالثة: أكثر الصحابة حديثاً عن رسول الله ﷺ: «أبو هريرة» * رُوِيَ ذلك عن سعيد بن أبي الحسن، وأحمد بن حنبل، وذلك من الظاهر الذي لا يخفى على حديثي. وهو أول صاحب حديث. بلغنا عن «أبي بكر بن أبي داود السجستاني» (١) قال: «رأيت أبا هريرة في النوم وأنا بسجستان أصنف حديث أبي هريرة. فقلت: إني لأحبك. فقال: أنا أول صاحب حديث كان في الدنيا» وعن «أحمد بن حنبل» أيضاً رضى الله عنه قال: «سنة من أصحاب النبي ﷺ أكثروا الرواية عنه وعمروا: أبو هريرة، وابن عمر، وعائشة» (٢)، وجابر بن عبد الله، وابن عباس، وأنس. وأبو هريرة أكثرهم حديثاً، وحمل عنه الثقات» (٣).

ثم إن أكثر الصحابة فتياً تُروى: «ابن عباس». بلغنا عن «أحمد بن حنبل» قال: «ليس أحد من أصحاب النبي ﷺ يُروى عنه في الفتوى أكثر من ابن عباس». وروينا عن «أحمد بن حنبل» أيضاً أنه «قيل له: من العبادلة؟ فقال: عبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عمرو. قيل له: فابن مسعود؟ قال: لا، ليس عبد الله بن مسعود من العبادلة».

قال «الحافظ أحمد البيهقي» فيها رويناه عنه وقرأته بخطه: «وهذا لأن ابن مسعود

(١) نقل على هامش (غ): [سجستاني، بكسر السين والجيم ثم سين ساكنة: منسوب إلى (سجستان) الإقليم المعروف بين خراسان وكرمان. ويقال فيه أيضاً: سُجني، وهو من عجيب التصغير. كذا من خطه نفع الله به].

(٢) نقل على هامش (غ) خلاصة لترجمة السيدة عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها، من الاستيعاب: توفيت رضى الله عنها سنة سبع وخمسين.

(٣) في التبصرة إحصاء لعدد الأحاديث لكل من هؤلاء الستة رضى الله عنهم (١٦٠/٣-١٦٠).

* المحاسن:

«فائدة: ما رُوِيَ عن أبي هريرة من قوله إنه أكثر الصحابة حديثاً» «إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب» فقد يقدر في ذلك. وجوابه أن الذي نُقلَ وروِيَ من حديث أبي هريرة، أكثر» انتهت (١٠٠/و).

تقدم موته، وهؤلاء عاشوا حتى احتيج إلى علمهم. فإذا اجتمعوا على شيء قيل: هذا قولُ العبادة، أو: هذا فعلهم».

قلت: ويلتحقُ بابن مسعود في ذلك، سائر العبادة^(١) المسمَّين بعبدِ الله من الصحابة، وهم نحو مائتين وعشرين نفساً، والله أعلم*.

وروينا عن «علي بن عبد الله المدني»^(٢) قال: «لم يكن من أصحابِ النبي ﷺ أحد له أصحاب يقومون بقوله في الفقه إلا ثلاثة: عبدُ الله بن مسعود، وزيد بن ثابت، وابن عباس رضى الله عنهم. كان لكل رجل منهم أصحاب يقومون بقوله ويفتون الناس»^(٣).

(١) على هامش غ: لفي جمع العبادة وجهان:

أحدهما: أن يكون جمع عبدل، على زيادة اللام كزيدل.

الثاني: أن يكون صاغ من المتضامنين اسماً برأسه في الجمع، كما قالوا في النسب: عبشمى وعبقسى، في

عبد شمس وعبد القيس].

(٢) على هامش (غ): [أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر بن نجیح السعدي، مولا هم، المدني-

بالياء، وأكثرهم ينسب إليها: مدني - وهى مدينة النبي ﷺ فنشبت الياء تارة وقد تحذف وهو الأكثر، وقالوا في

هذا الإمام علي بن عبد الله: المدني، بالياء، وكان أصله من المدينة ونزل البصرة، قال شيخنا أبو بكر: وانفق

الحفاظ على أنه بهذا النسب علي بن عبد الله بن جعفر. والله أعلم]. وهو نحو ما في (اللباب ١٨٤/٣).

(٣) العلل، لابن المدني (٤٢ فقرة ١٤) بخلاف يسير في اللفظ.

* المحاسن:

«فائدة: في كتاب ابن الأثير: المسمَّى بعبدِ الله، من الصحابة: أربعائة وستة وأربعون

رجلا. انتهت» ١٠٠/ظ

- وفي تقييد العراقي على عددهم عند ابن الصلاح: «بل هم أكثر من ذلك بكثير، وكان المصنف أخذ ما ذكره من (الاستيعاب لابن عبد البر) لأنه عدُّ من اسمه عبد الله مائتين وثلاثين، ومنهم من لم يصح له صحبة ومن ذكره للمعاصرة من غير رؤية، على قاعدته، ومنهم من كرره للاختلاف في اسم أبيه، ومنهم من اختلف في اسمه أيضاً. ومجموعهم عشرة فبقى منهم نحو مائتين وثلاثين. ولكن فات ابن عبد البر منهم جماعة ذكرهم غيره ممن صنف في الصحابة. ذكر منهم المحافظ أبو بكر بن فتحون في ذيله على الاستيعاب مائة وأربعة وستين منهم أيضاً من عاصر ولم ير، ومنهم من لم تصح له صحبة أو كرر للاختلاف في اسم أبيه، ولكن يجتمع من المجموع نحو ثلاثائة (التقييد ٣٠٣) وانظر معه (فتح المغيب ١١٢/٣).

وروينا عن «مسروق» قال: «وجدت علم أصحاب النبي ﷺ انتهى إلى ستة: عُمر، وعلى، وأبي، وزيد، وأبي الدرداء، وعبد الله بن مسعود. ثم انتهى علم هؤلاء الستة إلى اثنين: علي، وعبد الله». وروينا نحوه عن مُطَرِّف عن الشعبي عن مسروق، لكن ذكر «أباموسى» بدل «أبي الدرداء»^(١).

وروينا عن «الشعبي» قال: «كان العلم يؤخذ عن ستة من أصحاب رسول الله ﷺ. وكان عمرُ وعبدُ الله وزيد، يشبه علم بعضهم بعضاً. وكان يقتبس بعضهم من بعض؛ وكان عليُّ والأشعريُّ وأبي يشبه علم بعضهم بعضاً، وكان يقتبس بعضهم من بعض»^(٢).

وروينا عن «الحافظ [٨٧/و] أحمد البيهقي» أن الشافعي ذكر الصحابة في (رسالته) القديمة وأثنى عليهم بما هم أهلُه، ثم قال: «وهم فوقنا في كلِّ علم واجتهادٍ وورعٍ وعقل، وأمرٍ استدرِك به علمٌ واستنبط به، وآراؤهم لنا أحمدٌ وأولى بنا من آرائنا عندنا لأنفسنا.» والله أعلم.

الرابعة: روينا عن «أبي زُرعة الرازي» أنه سئل عن عِدَّةٍ من روى عن النبي ﷺ، فقال: «ومن يضبط هذا؟ شهد مع النبي ﷺ حجة الوداع أربعون ألفاً، وشهد معه تبوك سبعون ألفاً»^(٣).

وروينا «عن أبي زُرعة» أيضاً أنه قيل له: «أليس يقال: حديث النبي ﷺ أربعة آلاف حديث؟ قال: ومن قال ذا قلَّقلَّ الله أنيابه؟ هذا قولُ الزنادقة، ومن يَحْصِي حديث رسول الله ﷺ؟ قُبِضَ رسولُ الله ﷺ عن مائة ألفٍ وأربعة عشر ألفاً من الصحابة ممن رَوَى عنه وسمع منه - وفي رواية: ممن رآه وسمع منه - فقيل له: يا أبا زُرعة! هؤلاء أين كانوا وأين سمعوا منه؟ قال: أهلُ المدينة وأهل مكة ومن بينها، والأعرابُ، ومن

(١) أسنده ابن المديني عن الشعبي في (العلل: ٤٢ ف ١١).

(٢) قابل علي رواية ابن المديني في (العلل: ٤١ ف ١٠).

(٣) قال العراقي: وأما ما ذكره المصنف عن أبي زُرعة فلم أقف له على إسناد ولا هو في كتب التواريخ المشهورة. وقد ذكره أبو موسى - المديني - في ذيله على الصحابة بغير إسناد. (التقييد ٢٠٦) وذكر السيوطي أن الخطيب أخرجه بإسناده (التدريب ٢٢٠/٢) ولم أقف عليه. وانظر غزوة تبوك في (فتح الباري ٧٨/٨).

شهد معه حجة الوداع؛ كلُّ رآه وسمع منه بعرفة»^(١).*

قلت: ثم إنه اختلف في عدد طبقاتهم وأصنافهم، والنظر في ذلك إلى السبق بالإسلام والهجرة، وشهود المشاهد الفاضلة مع رسول الله ﷺ - بأبائنا وأمهاتنا وأنفسنا هو ﷺ - وجعلهم «الحاكم أبو عبدالله» اثنتي عشرة طبقة^(٢)، ومنهم من زاد على ذلك، ولسنا نظول بتفصيل ذلك؛ والله أعلم.

الخامسة: أفضلهم على الإطلاق: «أبو بكر** ثم عمر»، ثم إن جمهور السلف على تقديم «عثمان» على «علي». وقدم أهل الكوفة من أهل [٨٨/و] السنة علياً على عثمان، وبه قال جماعة، منهم «سفيان الثوري» أولاً، ثم رجع إلى تقديم عثمان. روى ذلك عنه وعنهم «الخطابي»^(٣). ومن نقل عنه من أهل الحديث تقديم علي على عثمان: «محمد بن إسحاق بن خزيمة».

(١) المصدر السابق.

(٢) الحاكم في كتابه (معرفة علوم الحديث).

(٣) من (ص، ع) وفي (غ): [ومنهم الخطابي].

* المحاسن:

«فائدة: عن الشافعي رضى الله عنه: "روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ورآه من المسلمين نحو من ستين ألفاً"^(١) ولكن ما ذكره أبو زرعة، فيه زيادة كثيرة، انتهت». ١٠١/و

(١) في تقييد العراقي: رواه الساجي في (مناقب الشافعي) عن محمد بن عبادة بن عبد الحكم، قال: أنبأنا الشافعي قال: قبض الله رسوله صلى الله عليه وسلم والمسلمون ستون ألفاً: ثلاثون ألفاً بالمدينة وثلاثون ألفاً في قبائل العرب وغير ذلك؛ قال: وهذا إسناد جيد ومع ذلك فجميع من صنف في الصحابة لم يبلغ مجموع ما في تصانيفهم عشرة آلاف» (التقييد ٢٠٦).

* «فائدة: بل هو أفضل الناس بعد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام. انتهت»

وتقدِيمُ «عثمان» هو الذي استقرت عليه مذاهبُ أصحابِ الحديث وأهل السنة^(١).

وأما أفضلُ أصنافهم صِنْفًا فقد قال «أبو منصور البغدادي التميمي»: أصحابنا مجمعون على أن أفضلهم الخلفاء الأربعة، ثم الستة الباقون إلى تمام العشرة^(٢)، ثم البديون، ثم أصحاب أحد، ثم أهل بيعة الرضوان بالحُدَيْبِيَّة.

قلت: وفي نصِّ القرآن تفضيلُ السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار^{***}. وهم «الذين صلوا إلى القبلتين» في قول «سعيد بن المسيب» وطائفة. وفي قول «الشعبي»:

(١) انظر: التبصرة للعراقي (٢٤/٣-٢٦) وفتح المغيث (١١٥/٣-١٢١) وتدريب الراوي (٢٢٢/٢).

(٢) على هامش (غ): [في العشرة رضى الله عنهم، لبعضهم:

لقد بُشِّرَتْ بعد النبي عصابةٌ بجنات عدن زمرة سعداءُ

سعيد ، وسعد ، والزبير ، وعامر وطلحة ، والزهرى ، والخلفاء]

وهم على ترتيب الناظم: سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل العدوي، وسعد بن أبي وقاص الزهري، والزبير بن العوام الأسدي، وعامر بن عبدالله أبو عبيدة بن الجراح الفهري، وطلحة بن عبيد الله التيمي، والزهري: عبد الرحمن بن عوف، والخلفاء: الراشدون الأربعة. رضى الله عنهم جميعا.

* المحاسن

«فائدة: قال الدارقطني: «من قدم علياً على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار».

وإنما قال «الدارقطني» ذلك، لأن عمر رضى الله عنه لما جعل الأمر من بعده شورى بين ستة، انحصر في عثمان وعلي، واجتهد فيها عبد الرحمن بن عوف ثلاثة أيام بلياليها يسأل الناس حتى سأل النساء في خدورها، والصبيان في المكاتب، فلم يرههم يعدلون بعثمان أحداً، فقدمه على علي انتهت» ١٠٦/١ ظ

* فائدة: تفضيلُ السابقين الأولين في القرآن، إيماءٌ إليه، لأنه نص. والنصُّ الصريحُ في القرآن، في تفضيلِ من أنفق من قبل الفتح وقاتل^(١) انتهت» ١٠٢/١ و

(١) يشير إلى قوله تعالى: «لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل، أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا، وكلاً وعد الله الحسنى، والله بما تعملون خبير» الحديد: ١٠.

- وانظر (تقييد العراقي ٣٠٦، وفتح المغيث ٢١/٣، وتدريب الراوي ٢٢٣/٢).

«هم الذين شهدوا بيعة الرضوان». وعن «محمد بن كعب القرظي، وعطاء بن يسار» أنها قالا: هم «أهل بدر» روى ذلك عنها «ابن عبد البر^(١)» فيما وجدناه عنه. والله أعلم.

السادسة: اختلف السلف في أولهم إسلامًا، ف قيل: «أبو بكر الصديق». روى ذلك عن ابن عباس، وحسان بن ثابت، وإبراهيم النخعي، وغيرهم. وقيل: «على» أول من أسلم. روى ذلك عن زيد بن أرقم، وأبي ذر، والمقداد، وغيرهم.

وقال «الحاكم أبو عبد الله»: «لا أعلم خلافاً بين أصحاب التواريخ أن علي بن أبي طالب أولهم إسلامًا»^(٢) واستتكر هذا من «الحاكم»^(٣).

وقيل: أول من أسلم «زيد بن حارثة». وذكر «معمر» نحو ذلك عن «الزهري».

وقيل: «أول من أسلم خديجة^(٤) أم المؤمنين» روى ذلك من وجوه عن «الزهري» وهو قول «قتادة»، ومحمد بن إسحاق بن يسار» وجماعة، وروى أيضاً عن «ابن عباس». وأدعى «الثعلبي» المفسر - فيما رويناه [٨٨/ظ] أوبلغنا عنه - اتفاق العلماء على أن أول من أسلم «خديجة» وأن اختلافهم إنما هو في أول من أسلم بعدها.

والأورع أن يقال: أول من أسلم من الرجال الأحرار: أبو بكر؛ ومن الصبيان

(١) في خطبة الاستيعاب: ٧/١.

(٢) في علوم الحديث (٢٢).

(٣) وقال العراقي: إن كان الحاكم أراد بهذا: من الذكور، فهو قريب من الصحة، إلا أن دعوى إجماع أصحاب التواريخ على ذلك، ليس بجيد، فإن عمر بن شبة منهم، وقد ادعى أن خالد بن سعيد بن العاص أسلم قبل علي بن أبي طالب. وهذا وإن كان الصحيح خلافه فإنما ذكرته لدعوى الحاكم نفي الخلاف بين المؤرخين، وهو إنما ادعى نفي علمه بالخلاف فلا اعتراض عليه، ومع دعواه ذلك فقد صحح أن أبا بكر أول من أسلم من الرجال البالغين فقال بعد ذلك: «والصحيح عند الجماعة أن أبا بكر الصديق أول من أسلم من الرجال البالغين لحديث عمرو بن عبسة في ذلك» (٣٠٨).

يريد ما رواه مسلم في صحيحه من حديث عمرو في قصة إسلامه وقوله للنبي ﷺ: من معك على هذا؟ قال: «حر وعبد» ومعه يومئذ أبو بكر وبلال. (ح ١٣٢) ك صلاة المسافرين.

(٤) على هامش (ع): [قال أبو عمر: اختلف في وقت وفاة خديجة رضى الله عنها. فقال أبو عبيدة معمر بن المثنى: توفيت قبل الهجرة بخمس سنين. قال: وقيل بأربع سنين. وقال قتادة: توفيت قبل الهجرة بثلاث سنين. قال أبو عمر: قول قتادة هو الصحيح. قيل: كانت يوم توفيت بنت خمس وستين سنة. توفيت في شهر رمضان ودفنت في الحجر. والله أعلم.] من الاستيعاب.

أوالأحداث: علي؛ ومن النساء: خديجة، ومن الموالى: زيد؛ ومن العبيد: بلال* . والله أعلم.

السابعة: آخرهم على الإطلاق موتاً «أبو الطفيل عامر بن واثلة» مات سنة مائة من الهجرة.

وأما بالإضافة إلى النواحي: فأخر من مات بالمدينة «جابر بن عبد الله» رواه أحمد بن حنبل عن قتادة. وقيل: «سهل بن سعد»^(١). وقيل: «السائب بن يزيد».

وأخر من مات منهم بمكة: «عبد الله بن عمر»، وقيل: «جابر بن عبد الله». وذكر «علي ابن المديني» أن «أبا الطفيل» بمكة مات، فهو إذا الآخر بها**.

(١) من هامش (غ): [توفى جابر بن عبد الله بالمدينة سنة أربع وسبعين، وقيل سنة ست وسبعين. وكان عمره أربعاً وتسعين. أو قيل في جابر: توفى سنة ثمان وتسعين].

ومعه هامش (غ): [توفى سهل بن سعد بالمدينة سنة ثمان وثمانين، وقيل: إحدى وتسعين. وبلغ مائة سنة وقيل كان عمره ستة وتسعين. ذكر ذلك كله ابن عبد البر في (الاستيعاب) وفيه، توفى السائب سنة ثمانين، وقيل ست وثمانين وقيل إحدى وتسعين.

- قال العراقي بعد ذكر هذه الأقوال في وفيات الثلاثة: وعلى أقصاها، فإن محمود بن الربيع متأخر عنهم: توفى بالمدينة سنة تسع وتسعين، وصحبته ثابتة بما عقل المجة التي مجها رسول الله ﷺ في وجهه واستدلوا بها على صحة سماع الصغير. وعلى هذا فيكون محمود بن الربيع آخر الصحابة موتاً بالمدينة، والله أعلم» (التقييد ٣١٤).

* المحاسن:

«فائدة: ذكر أبو الحسن المسعودي في كتابه (التنبيه والإشراف) أن قوماً قالوا: إن أول الصحابة إسلاماً خباب بن الأرت. وقال آخرون: بلال. وذكر عمر بن شبة أن أولهم إسلاماً خالد بن سعيد بن العاص. وكل ذلك غريب، والمعروف ما تقدم. انتهت» [١٠٢/و]

** «فائدة: أورد على ذلك «عكرأش بن نؤيب» فإنه لقي النبي ﷺ وله حديث، وشهد الجمل مع عائشة، فقال الأحنف: كأنكم به قد أتي قتيلاً أو به جراحة لا تفارقه حتى يموت. فضرب يومئذ ضربة على أنفه، فعاش بعدها مائة سنة، وأثر الضربة به. ذكر ذلك «ابن دريد» فعلى هذا تكون وفاته سنة خمس وثلثين ومائة=

= وعكراش لا خلاف في صحبته، وأما أبو الطفيل فأكثرهم لا يثبت له صحبة، وإنما يذكرون له رؤية. وجواب هذا الإيراد، أن هذه الحكاية قد ذكرها غير ابن دريد، ولم تقف لها على إسناد، ومثل ذلك لا يثبت به هذا الأمر إلا بعد ثبوته - انتهت^(١). ووقع لي حديث في (معجم الطبراني الأوسط) يدل على أن بعض الصحابة تأخرت وفاته بعد المائة بنحو من عشر سنين أو أكثر. وفيه مع ذلك فائدة أخرى جلييلة، وهو ما أخرجه من باب "من اسمه موسى" من شيوخه قال: حدثنا موسى بن هارون، قال: حدثنا إسحاق بن راهويه، قال: أخبرني سليمان بن نافع العبدي بحلب، قال: قال لي أبي: وقد المنذر بن ساوي [العبدي] من البحرين حتى أتى مدينة الرسول ﷺ، ومع المنذر أناس، وأنا غليم لا أعقل إلا مسك^(٢) جهم. قال: فذهبوا مع سلاحهم فسلموا على رسول الله ﷺ، ووضع المنذر سلاحه ولبس ثياباً كانت معه، ومسح لحيته بدهن، فأتى نبي الله ﷺ، فسلم وأنا مع الجمال، أنظر إلى نبي الله ﷺ. فقال المنذر: قال لي النبي ﷺ: "رأيت منك ما لم أر من أصحابك". قلت: وما رأيت مني يا نبي الله؟ قال ﷺ: "وضعت سلاحك =

(١) العراقي أيضاً ذكر الاعتراض على ابن الصلاح «بما حكاه ابن دريد في (الاشفاق) وقال: "قلت: وهذا خطأ صريح ممن زعم ذلك. وابن دريد لا يرجع إليه في ذلك. وقد أخذه من ابن قتيبة فإنه حكى في (المعارف) هذه الحكاية، وهو أيضاً كثير الغلط. ومع ذلك فالحكاية بغير إسناد، وهي محتملة لأنه إنما أراد أنه أكمل مائة سنة، وهو الظاهر. والصواب ما ذكره المصنف أن آخرهم موتاً على الإطلاق أبو الطفيل. ولم يختلف على ذلك أحد من أهل الحديث، إلا قول جرير بن حازم إن آخر الصحابة موتاً سهل بن سعد. والظاهر أنه أراد بالمدينة. وما ذكرنا من أن أبا الطفيل آخرهم موتاً، جزم به مسلم، ومصعب بن عبد الله الزبيري، وأبو زكريا بن منده. وروينا في صحيح مسلم بإسناده إلى أبي الطفيل قال: رأيت رسول الله ﷺ، وما على وجه الأرض رجل رآه غيري». (التقييد ٣١٣).

قلت: جزم به مسلم في (كتاب الفضائل: باب كان صلى الله عليه وسلم أبيض مليح الوجه). بإسناده عن الجريري عن أبي الطفيل، قال الجريري: «قلت له: رأيت رسول الله ﷺ؟ قال: نعم، كان أبيض مليح الوجه». «قال مسلم بن الحجاج: مات أبو الطفيل سنة مائة، وكان آخر من مات من أصحاب رسول الله ﷺ».

ثم أخرج مسلم عن الجريري، عنه، قال: رأيت رسول الله ﷺ وما على وجه الأرض رجل رآه غيري فقلت له: كيف رأيت؟ قال: كان أبيض مليحاً مقصداً أي معتدلاً. (ح ٩٩، ٩٨ - ٢٣٤٠) وأخرجه البخاري عن الجريري عن أبي الطفيل. في (الأدب المفرد، باب الهدى والسمت الحسن) ٢٣٥.

(٢) في (أوسط الطبراني: [لا أمسك] وفي زوائده عند الهيثمي: [لا أعقل مسك].

= وليست ثيابك وتدهنت“. قلت: يا نبي الله أفسىء جُبلت عليه أم شيء أحدثته؟ قال النبي صلى الله عليه وسلم: ”لا بل شيءٌ جُبلت عليه“ فسلموا على النبي ﷺ، فقال لهم النبي ﷺ: ”أسلمت عبد القيس طوعاً، وأسلم الناس كرهاً، فبارك الله في عبد القيس وموالى عبد القيس“ قال لى أبى: نظرتُ إلى نبي الله ﷺ كما أنى أنظر إليك. ولكننى لم أعقل. قال: ومات أبى وهو ابنُ عشرين ومائة سنة.

قال الطبراني: لا يُروى هذا الحديث عن نافع العبدى إلا بهذا الإسناد، تفرد به إسحاق بن راهويه^(١). وقدم المنذر إنما كان في آخر الأمر بالمدينة، إما في التاسعة أو في العاشرة، لأن النبي ﷺ كتب إليه قبل قدومه في أمر الجزية، وهو قوله: ”ومن أقام على يهودية أو مجوسية فعليه الجزية“ ذكره الواقدي بإسناده عن عكرمة: «وجدتُ هذا الكتاب في كتب ابن عباس بعد موته فنسخته» وساقه. والجزية إنما نزلت في (سورة براءة) وبراءة إنما نزلت في سنة تسع. - وأما ما ذكره «القاضي عياض» من أن قدوم وفد عبد القيس كان عام الفتح قبل خروج النبي ﷺ إلى مكة، فلا ينافي هذا، لأن أولئك هم الوفد الأول الذين منهم الأشج وأسمه المنذر أيضاً، ولكنه ابنُ عائذ. وهؤلاء وفد آخر^(٢).

(١) المعجم الأوسط للطبراني، باب من اسمه موسى - ٤٥ - مصورة معهد المخطوطات بالقاهرة (٤٨٣ حديث/ مصطلح) والمقابلة عليه. مع الاستئناس بزوائد الطبراني في (مجمع الزوائد: ٣٩٠/١) باب ما جاء في الأشج ورفقته.

(٢) في طبقات ابن سعد، عن الواقدي: بعث النبي ﷺ العلاء الحضرمي إلى المنذر بن ساوى العبدى بالبحرين، وكتابه ﷺ، وفيه: ”من أقام على يهودية أو مجوسية فعليه الجزية“ (٢٦٣/١) ثم قدوم وفد عبد القيس عام الفتح مع الأشج وقوله ﷺ: ”فيك خصلتان يجبهما الله“ الحديث (٣١٤/١) وأخرجه مسلم في ك الإيمان، باب الأمر بالإيمان، من حديث أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه (ح ٢٦/٢٨) والبخارى في (الأدب المفرد) باب التؤدة في الأمور (١٧٢).

وفي باب وفد عبد القيس من المغازي بصحيح البخارى، قال ابن حجر: «كان لعبد القيس وفادتان: إحداها قبل الفتح... وكان ذلك قديماً، إما في سنة خمس أو قبلها. وكانت قريتهم بالبحرين - جواتا - أول قرية أقيمت فيها الجمعة كما في حديث الباب، بكتاب الجمعة، وكان عدد الوفد الأول ثلاثة عشر رجلاً... وكان فيهم الأشج وقال له النبي ﷺ: ”إن فيك خصلتين يجبهما الله، الحلم والأناة“ واسمه المنذر.

وثانيتهما كانت في سنة الوفود وكان عددهم حينئذ أربعين رجلاً، وكان فيهم الجارود العبدى (فتح الباري

=وبتقدير أن يكون واحداً، فغاية ما يكون سنُّ نافع العبدى سبع سنين. لأنه قال: لا عقل. ويكون سنه عند وفاة النبي ﷺ عشر سنين، فتكون وفاته سنة عشرين ومائة من الهجرة. وبتقدير ذلك يتأخر عن «أبي الطفيل» بعشرين سنة. ولم أر من نبه على ذلك.

وفيه: أن «إسحاق بن راهويه» أدرك بعض التابعين ورَوَى عنه، ولم يتفق ذلك لأحمد ولا للشافعي، وهو أسن من إسحاق بعشر سنين. وقد أخرج الحديث أبو القاسم بن بشران: حدثنا دعلج، حدثنا موسى بن هارون - هو الحمال بالحاء المهملة - وهو ثقة إمام جليل. وليس بالسند إلا سليمان^(١)، وقد روى عنه إسحاق وهو إمام جليل. وقد ذكر بعضهم أنه غير معروف. قال موسى: ليس عند إسحاق أعلى من هذا الحديث.

وقد وقع لي أغرب من ذلك، وهو أن شخصاً عاش بعد الإمام الشافعي رضى الله عنه، سبعين سنة وأكثر، وأدرك بعض التابعين، وهو «عبيد الله بن رُمَاحس»، رويننا في (المعجم الصغير للطبراني) قال: حدثنا عبيد الله بن رُمَاحس^(٢) القيسي برمادة الرملة سنة أربع وسبعين ومائتين، قال حدثنا أبو عمرو^(٣) زياد بن طارق - وكان قد أتت عليه عشرون ومائة سنة - قال: سمعت أبا جرول زهير بن صرد الجشمي يقول: لما أسرنا رسول الله ﷺ يوم هوازن وذهب يفرق السبي والشاء، أتيتُه فأنشأت أقول هذا الشعر:

أَمُنُّ عَلَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ فِي كَرَمٍ فَإِنَّكَ الْمَرْءَ نَرْجُوهُ وَنَنْتَظِرُ
أَمُنُّ عَلَى بَيْضَةٍ قَدْ عَاقَهَا قَدْرٌ مُشَّتْ شَمَلُهَا فِي دَهْرَهَا غَيْرُ
أَبَقْتُ لَنَا الدَّهْرَ هَتَافًا عَلَى حَزْنٍ عَلَى قُلُوبِهِمُ الْغَمَاءُ وَالْغَمْرُ
إِنْ لَمْ تَدَارِكْهُمْ نَعْمَى تَيْسَرَهَا يَا أَرْجَعَ النَّاسَ جِلْمًا حِينَ تُخْتَبَرُ =

(١) قال النور الهيثمي، بعد ذكر حديث الأشج: رواه الطبراني في الأوسط والكبير. وفي إسناده سليمان بن نافع العبدى، ذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وبقية رجاله ثقات «مجمع الزوائد ٣٩٠/٩». وفي (الجرح والتعديل). قال ابن أبي حاتم: «سليمان بن نافع العبدى، روى عن محمد بن سيرين... وعن أبيه. روى عنه إسحاق بن راهويه». ١٤٧/٤ (٦٣٦).

(٢) تصحف في طبعة السلفية بالمدينة من صغير الطبراني. بـ [بن رماحيب] وفي الكبير: [بن رماحي] ط بغداد وليست كاملة، مع كثرة الخطأ والتحريف.

(٣) في طبعة المعجم الصغير: [أبو عمرا] وفي منح المدح لليعمري: [أبو عمرو] من طريق الطبراني، وفي تدريب الراوى - في النوع التاسع والعشرين: الإسناد العالى والتازل - من طريقه أيضاً.

= أَمْنُنْ عَلَى نَسْوَةٍ قَدْ كُنْتَ تَرْضَعُهَا إِذ فُوكَ تَمْلُؤُهُ مِنْ مُحَضِّهَا الدَّرْرُ
 إِذْ أَنْتَ طِفْلٌ صَغِيرٌ كُنْتَ تَرْضَعُهَا وَإِذْ يَزِينُكَ مَا تَأْتِي وَمَا تَذُرُ
 لَا تَجْعَلُنَا كَمَنْ شَالَتْ نِعَامَتُهُ وَاسْتَبَقَ مِنَّا فَإِنَا مَعَشَرَ زُهْرٍ
 إِنَّا لَنَشْكُرُ لِلنِّعْمَاءِ إِذْ كُفِّرَتْ وَعِنْدَنَا بَعْدَ هَذَا الْيَوْمِ مَدْخَرٌ
 فَأَلْبَسَ الْعَفْوَمَنْ قَدْ كُنْتَ تَرْضَعُهُ مِنْ أَمَهَاتِكَ إِنْ الْعَفْوُ مَشْتَهَرٌ
 يَأْخِرُ مِنْ مَرَحَتِ كُمْتُ الْجِيَادِ بِهٖ عِنْدَ الْهِيَاجِ إِذَا مَا اسْتَوْقَدَ الشَّرُّ
 إِنَّا نَوْمِلُ عَفْوًا مِنْكَ تَلْبِسُهُ هَذِي الْبَرِيَّةِ إِذْ تَعْفُو وَتَنْتَصِرُ
 فَاعْفُ عَفَا اللَّهُ عَمَّا أَنْتَ رَاهِبُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِذْ يُهْدَى لَكَ الظَّفَرُ

قال: فلما سمع النبي ﷺ هذا الشعر قال ﷺ: "ما كان لي ولبنى عبد المطلب، فهو لكم". وقالت قريش: "ما كان لنا، فهو لله ولرسوله". وقالت الأنصار: "ما كان لنا، فهو لله ولرسوله".

قال الطبراني: «لا يروى عن زهير بن صردَ بهذا التمام إلا بهذا الإسناد، تفرد به عبيدالله بن رُمَاحس»^(١) وهذا من ثلاثيات الطبراني. وقد رواه عبيدالله بن رُمَاحس للطبراني سنة أربع وسبعين ومائتين، عن زياد بن طارق وهو تابعي رأى زهير بن صرد وهو صحابي، ذكره ابن عبد البر في (الاستيعاب)^(٢) وذكر رواية القصة من طريق =

(١) المعجم الصغير (١/٢٣٦ - ٢٣٧) والمقابلة عليه. مع الاستئناس بجمع الزوائد (غنائم هوازن: ١٨٦/٦) ورواية الحافظ اليعمرى في (منح المدح) مصورة مخطوطة لاله لي ١٩٥١، من طريق الطبراني في المعجم الصغير، كاملة. ورواها السيوطي من طريق الطبراني أيضا في (الإسناد العالي والنازل) من تدريب الراوي ١٦٢/٢، والماوردي في (الأحكام السلطانية: أحكام السبي: ١٣٤ - ١٣٥) بغير إسناد، ومع اختلاف في النسق وفي بعض ألفاظ.

(٢) في ترجمة «زهير بن صرد: ٥٢٠/٢ ت ٨٢٠» من طريق إبراهيم بن سعد، عن محمد بن إسحاق، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده. والبيتان الناقضان هما الثالث والتاسع من رواية الطبراني في الصغير. واقتصر في السيرة الهشامية على السند والخبر والحديث، دون الشعر (أمر أموال هوازن وسباياها) ١٥٢/٤ ط أولى. قال السهيلي في الروض الأنف: «ولم يذكر ابن إسحاق شعر زهير في النبي ﷺ ذلك اليوم، في رواية البكائي، وذكره في رواية إبراهيم بن سعد.» ثم أورد أبيات زهير بن صرد، كما في الاستيعاب من طريق إبراهيم بن سعد. (الروض ١٥٢/٤). ورواية البكائي، هي التي روى بها ابن هشام السيرة، عنه عن ابن إسحاق.

= محمد بن إسحاق، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده الحديث بطوله والشعر، إلا أن في الشعر بيتين لم يذكرهما محمد بن إسحاق في حديثه، ذكرهما عبيد الله بن رُماحس، عن زياد بن طارق بن زياد، عن زياد بن صُرد بن زهير بن صرد، عن أبيه، عن جده «زهير بن صرد أبي جرول» وهذا يدل على واسطة بين زياد بن طارق وبين زهير بن صُرد، وهو خلاف رواية الطبراني.

ومن الغرائب أن بعض التابعين عاش بعد موت الشافعي أكثر من عشر سنين. وهذا من الغرائب أيضًا، ذكر أبو نعيم في (تاريخ إصبهان) في ترجمة جعفر بن محمد بن أبان الخراساني نزيل إصبهان - فيما ذكره أحمد بن موسى - قال: «تثنا محمد بن الحسين قال: حدثنا جعفر بن محمد بن أبان الخراساني نزيل إصبهان - وذكر أنه وُلِدَ في زمن هارون الرشيد - قال: كنت بحدوان والناس يَعدُّون ويزدحمون، فقلت: ما لهؤلاء يَعدُّون؟ قالوا: هنها رجل يقال له أبوجحش المغربي، وقد رأى علي بن أبي طالب. فذهبت معهم إلى عند أبي جحش المغربي - شيخ أسود مثل القير، طويل - فقلت له: أنت رأيت علي بن أبي طالب ابن عم المصطفى؟ قال: نعم. قلت: وابن كم كنت؟ قال: ابن عشر سنين، أقل أو أكثر. فحسبنا عمره وإذا قد أتى عليه مائة وخمسون وثمانون سنة. قلت: وأى يوم رأيته؟ قال: رأيته وقت الفتن حين طعن، وهو عليل. ووصف لنا خلقته، قال: كان رجلاً عظيم الهامة دقيق الساقين، كبير البطن، طويل اليدين والأصابع. قال: ووجه علي بن أبي طالب الرسالة إلى بنيه يقول لهم: لا تظلموه، واضربوه ضربة في المكان الذي ضربني، فإن هذا وصية رسول الله ﷺ الذي أوصاني به قبل هذا». تم كلامه^(١).

إذا كان حين الحكاية المذكورة، سنه مائة وخمسة وثمانون سنة، فيكون وُلِدَ بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بعشرين سنة، ويكون تاريخ الحكاية من الهجرة سنة خمس عشرة ومائتين. وهذا غريب. انتهت» ١/١٠٣

(١) قول علي (أخبار إصبهان، لأبي نعيم): ٢٤٩/١ - ٢٥٠.

وآخرُ من مات منهم بالبصرة: «أنسُ بن مالك»^(١). قال أبو عمر ابن عبد البر: «ما أعلم أحدًا مات بعده ممن رأى رسولَ الله ﷺ، إلا أبا الطفيل».

وآخر من مات منهم بالكوفة: «عبدالله بن أبي أوفى»^(٢).

وبالشام «عبدالله بن بسر»^(٣) وقيل: بل «أبو أمانة».

وتبسّط بعضهم^(٤) فقال: آخر من مات من أصحاب رسول الله ﷺ: بمصر: «عبدُ الله بن الحارث بن جَزء الزبيدي».

وبفلسطين^(٥): «أبو أبي بن أم حرام»

وبدمشق: «واثلة بن الأسقع»^(٦)

وبحمص: «عبدُ الله بن بسر»^(٧)

(١) على هامش (غ): [توفي أنس بن مالك بالبصرة سنة إحدى وتسعين. وقيل تسعين. قيل كان عمره مائة وثلاث سنين. زاد الواقدي: وقيل توفي سنة ثلاث وتسعين، وقيل سنة اثنتين وتسعين، ومات أنس وهو ابن [مائة] وعشر سنين. وقيل ابن مائة وسبع سنين وقيل ابن بضع وتسعين، والصحيح أن عمره مائة إلا سنة] من الاستيعاب.

قال العراقي: «أقرَّ المصنّف ابنَ عبد البر في هذا، وفيه نظر: فإن محمود بن الربيع تأخر بعد أنس بلاخلاف، توفي سنة تسع وتسعين. وأيضًا فقد ذكر أبو زكريا ابن منده أن عبدالله بن بسر المازني توفي سنة ست وتسعين، لكن المشهور وفاته سنة ثمان وثمانين. وأيضًا فقد روى الخطيب في (المتفق والمفترق) عن محمد بن الحسن الزعفراني، أن عمرو بن حريث توفي سنة ثمان وتسعين، فإن كان كذلك فقد بقي بعد أنس. وقيل إن ابن حريث توفي سنة خمس وثمانين، فعلى هذا يكون قبل أنس والله أعلم. (التقييد ٣١٥).

(٢) على هامش (غ): [عبد الله بن أبي أوفى، توفي سنة ست وثمانين].

(٣) على هامش (غ) [وعبد الله بن بسر - توفي - سنة ثمان وثمانين]. هو المازني.

(٤) أيهم المصنّف. وقال العراقي: هو أبو زكريا يحيى بن عبد الوهاب بن منده، فإنه قال ذلك في جزء جمعه في (آخر من مات من الصحابة) - التقييد ٣١٦ واستدرك منه على من ذكرهم ابن الصلاح: بريدة بن الحنصيص: آخر من مات بخراسان من الصحابة، والعداء بن خالد بن هوذة، آخرهم بالرُّخج من أعمال سجستان. ولكن بريدة نظر، فقد توفي سنة ثلاث وستين، وتأخر بعده أبو برزة الأسلمي، توفي بخراسان سنة أربع وستين غازيا. وقيل مات بنيسابور، وقيل بالبصرة، وقيل غير ذلك (التقييد ٣١٩).

(٥) ضبطه على هامش (غ) ضبط عبارة: [فلسطين بكسر الفاء وفتح اللام: من كور الشام ما بين الأردن وديار مصر. أم بلادها وقاعدتها: بيت المقدس، وهي إيلياء، بكسر الهمزة ممدودة. ومن العرب من يقول: فلسطين في الرفع، وبالياء في غيره].

(٦) من هامش (غ): [توفي واثلة سنة خمس وثمانين وهو ابن ثمان وتسعين سنة: وهو من بني ليث].

(٧) النصري، أمير حمص. انظره مع عبدالله بن بسر المازني في (الإصابة: ت ٤٥٥٦).

وباليامة: «الهرماسُ بن زياد».

وبالجزيرة: «العرسُ بن عميرة».

وبأفريقية: «رويفع بن ثابت^(١)».

وبالبادية في الأعراب: «سلمةُ بن الأكوع».

رضى الله عنهم أجمعين^(٢).

وفي بعض ما ذكرناه خلافٌ لم نذكره. وقوله في «رويفع»: بأفريقية؛ لا يصح، إنما مات في حاضرة بركة، وقبره بها. ونزل «سلمة» إلى المدينة قبل موته بليالٍ فمات بها؛ والله أعلم.

* * *

(١) على هامش (غ): [وقيل في «رويفع» إنه مات بالشام. قاله ابن عبد البر].

(٢) في ورقة ملصقة بهامش (غ) بخط النسخة عن وفيات المعمرين من الصحابة رضى الله عنهم، عن ابن عبد البر وهم: السائب بن يزيد، وعبدالله بن عمر، وأبو أمامة الباهلي صدى بن عجلان، وعبدالله بن الحارث بن جزء الزبيدي، وأبو أبي بن أم حرام ربيب عبادة بن الصامت، والهرماس بن زياد الباهلي، والعرس بن عميرة الكندي، وسلمة بن الأكوع. رضى الله عنهم/نقلًا من تراجمهم بالاستيعاب.

[٩٠/١] النوع الموفى أربعين

معرفة التابعين

هذا، ومعرفة الصحابة أصل أصيل يُرجع إليه في معرفة المرسل والمسند^(١). قال «الخطيب الحافظ»: التابعي من صحب الصحابي^(٢).

قلت: ومطلقه مخصوص بالتابع بإحسان. ويقال للواحد منهم: تابع وتابعي. وكلام «الحاكم أبي عبد الله» وغيره، مُشعرٌ بأنه يكفي فيه أن يسمع من الصحابي أو يلقاه، وإن لم توجد الصُحبة العُرفية^(٣). والاكتفاء في هذا بمجرد اللقاء والرؤية، أقرب منه في الصحابي نظراً إلى مقتضى اللفظين فيهما*.

وهذه مهمات في هذا النوع:

إحداها: ذكر «الحافظ أبو عبد الله» أن التابعين على خمس عشرة طبقة. الأولى: الذين لحقوا العشرة: سعيد بن المسيب، وقيس بن أبي حازم، وأبو عثمان النهدي،

(١) زاد النووي: والمتصل. (التقريب ٢/٢٣٤).

(٢) الكفاية: ما يستعمله أصحاب الحديث في العبارات (٢٢).

(٣) علوم الحديث للحاكم: معرفة التابعي. ولفظه: فخير الناس قرنا بعد الصحابة، من شافه أصحاب رسول الله ﷺ وحفظ عنهم الدين والسنن وهم الذين شهدوا الوحي والتنزيل». ورجحه العراقي على قول الخطيب (التقييد ٣٢٠).

* المحاسن:

«فائدة: وما قيل «لم يكتفوا هنا بمجرد رؤيته الصحابي، كما اكتفوا في إطلاق اسم الصحابي على من رآه ﷺ؛ والفرق عظيم شرف رؤيته ﷺ» حسن لو صح ما نسب إليهم. لكن كلام «الحاكم» يدل على الاكتفاء بالرؤية كما سبق^(١). انتهت» ١٠٥/و

(١) انظر (معرفة علوم الحديث للحاكم ٤٢-٤٣. وتقييد العراقي ٣١٧، والتبصرة: ٤٥/٣).

وقيس بن عباد، وأبوساسان حُصَيْن^(١) بن المنذر، وأبو وائل، وأبو رجاء العطاردي، وغيرهم^(٢).

وعليه في بعض هؤلاء إنكار: فإن «سعيد بن المسيب» ليس بهذه المثابة، لأنه ولد في خلافة عمر، ولم يسمع من أكثر العشرة. وقد قال بعضهم^(٣): لا تصح له رواية عن أحد من العشرة إلا سعد بن أبي وقاص.

قلت: وكان «سعد» آخرهم موتاً.

وذكر «الحاكم» قبل كلامه المذكور أن سعيداً أدرك «عمرَ فمن بعده» إلى آخر العشرة*. وقال: «ليس في جماعة التابعين من أدركهم وسمع منهم غير سعيد وقيس بن أبي حازم».

(١) حُصَيْن، بالضاد المعجمة كما في معرفة الحاكم (٤٢). والكنى لمسلم (١٢٧) والإكمال للأمير ابن ماكولا (٤٨١/٢) ووقع بالصاد المهملة في طبعتي التقييد ٢٨١ والتدريج ٢٣٥/٢.

(٢) نقل على هامش (غ): أبو وائل، شقيق بن سلمة: أدرك زمن النبي ﷺ ولم يسمع منه ومات سنة تسع وتسعين في خلافة عمر بن عبد العزيز، وهو ابن مائة وخمسين سنة. عنه، قال: «أدركت سبع سنين من سني الجاهلية». روى عن أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلى، وسعد، وغيرهم. وأبو رجاء: عمران بن ملحان، ويقال ابن تميم: أدرك زمن النبي ﷺ ولم يره، وأسلم ولم يره وأسلم بعد الفتح. توفي ابن مائة وثلاثين. وقيل غيره. روى عن عمر، وعلى، وغيرهما ذكره كله «المقدسي» في «الكامل» والله أعلم.

(٣) في تقييد العراقي: هكذا أهب المصنف، والظاهر أنه أخذ ذلك من قول قتادة الذي رواه مسلم في مقدمة الصحيح... ثم تعقب العراقي النظر فيه (٣٢٠) وفي مقدمة مسلم بإسناده عن قتادة: «فواقه ما حدثنا الحسن عن بدرى مشافهة، ولا حدثنا سعيد بن المسيب عن بدرى مشافهة إلا عن سعد بن مالك» ٢٢/١ وسعد بن مالك، أبي وقاص بن أهب الزهري «أحد العشرة، وأحد الستة أصحاب الشورى، وسابع سبعة في الإسلام».

* المحاسن:

«فائدة: الذي رأيته في كلام «الحاكم» في الكلام على (النوع الثامن، في معرفة المراسيل): وقد أدرك سعيداً أبا بكر وعمر» - فعَدَّ العشرة - ثم قال: «وليس في جماعة التابعين من أدركهم» إلى آخر ما تقدم، لم يسقط أبا بكر. انتهت» ١٠٥/١ ظ.

قلت: الذي في مطبوعة علوم الحديث للحاكم/ كتفل ابن الصلاح هنا: «أدرك عمرَ فمن بعده» ونصه في النوع الثامن: معرفة المراسيل: «وأصحابها مراسيل سعيد بن المسيب. والدليل عليه أنه من أولاد الصحابة، فإن أياه المسيب بن حزن من أصحاب الشجرة وبيعة الرضوان. وقد أدرك سعيد عمر وعثمان وعلياً وطلحة... إلى آخر العشرة وليس في التابعين من أدركهم وسمع منهم غير سعيد وقيس بن أبي حازم. ثم مع هذا فإنه فقيه أهل الحجاز ومفتيهم وأول الفقهاء السبعة الذين يُعدُّ مالك بن أنس إجماعهم إجماع كافة الناس». وكذلك ذكر أبو حاتم الرازي أنه روى عن عمر وعثمان وعلى وسعد بن أبي وقاص... (الجرح والتعديل ٥٩/٢ت ٢٦٢).

وليس ذلك على ما قال كما ذكرناه، نعم «قيس بن أبي حازم» سمع العشرة وروى عنهم، وليس في التابعين أحدٌ روى عن العشرة سواه، ذكر ذلك «عبد الرحمن بن يوسف [٩٠/ظ] بن خراش الحافظ» روينا أو بلغنا عنه. وعن «أبي داود السجستاني» أنه قال: روى عن التسعة ولم يرو عن عبدالرحمن بن عوف.

ويلي هؤلاء، التابعون الذي ولدوا في حياة رسول الله ﷺ من أبناء الصحابة*، كعبدالله بن أبي طلحة، وأبي أمانة^(١) أسعد بن سهل بن حنيف، وأبي إدريس الخولاني وغيرهم.

(١) وقع في مطبوعة الحاكم (٤٥): [أمانة بن سهل بن حنيف] ولعله من خطأ الطبع.

* المحاسن:

«فائدة: هذا الكلام ليس بمستقيم معنى ولا نقلاً: أما المعنى، فكيف يجعل من ولد في حياة رسول الله ﷺ، يلي من ولد بعده ﷺ؟ والصواب أن يكون من ولد في حياته مقدماً، وأن تلك الطبقة تليه، لا أنه يليها. وأما النقل، فلم يذكر «الحاكم» ذلك، ولكنه عدّ المخضمين ثم قال: «ومن التابعين بعد المخضمين، طبقةٌ ولدوا في زمان رسول الله ﷺ ولم يسمعوا منه». وذكر ممن سبق «أبا أمانة» فقط. وعدّ من جملتهم: «يوسف بن عبد الله بن سلام، ومحمد بن أبي بكر الصديق، وبشير بن أبي مسعود الأنصاري، وعبد الله بن عامر بن كرز، وسعيد بن سعد بن عباد، والوليد بن عباد بن الصامت، وعبد الله بن عامر بن ربيعة، وعبد الله بن ثعلبة بن أبي صعير^(١)، وأبا عبد الله الصنابحي، وعمرو بن سلمة الجرمي، وعبيد بن عمير، وسليمان بن ربيع، وعلقمة بن قيس» ولم يذكر من جملتهم: عبد الله بن أبي طلحة، ولا أبا إدريس. وما ذكره «الحاكم» هنا، يناقض ما قرره في (النوع السابع: في معرفة الصحابة) إذ قال: «والطبقة الثانية عشرة صبيان وأطفال رأوا رسول الله ﷺ =

(١) ذكره الحاكم هنا: بن صعير (٤٥) وذكره قبل ذلك في الصحابة (٢٤): بن أبي صعير. وهما قولان في اسم جدّ عبدالله بن ثعلبة (التهديب، والخلاصة، والإصابة).

= في حجة الوداع وغيرها، وعِدَادُهُمْ فِي الصَّحَابَةِ. مِنْهُمْ: السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثَعْلَبَةَ بْنِ أَبِي صُعَيْرٍ، فَإِنَّمَا قَدِمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَدَعَا لَهَا، وَجَمَاعَةٌ يَطْوُلُ الْكِتَابُ بِذِكْرِهِمْ وَمِنْهُمْ: أَبُو الطَّفِيلِ عَامِرُ بْنُ وَاثِلَةَ، وَأَبُو جُحَيْفَةَ، فَإِنَّمَا رَأَى النَّبِيَّ ﷺ فِي الطَّوَافِ وَعِنْدَ زَمْرٍ^(١).

وَنَحْنُ نَتَعَقَّبُ هَؤُلَاءِ الْمَذْكُورِينَ: فَأَمَّا «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ» فَلَمَّا وُلِدَ ذَهَبَ بِهِ أَخُوهُ لِأُمِّهِ، أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَحَنَّنَكَ وَبَرَّكَ عَلَيْهِ وَسَاهَ عَبْدُ اللَّهِ. وَإِذَا عُدَّ «مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ» فِي الصَّحَابَةِ - وَإِنَّمَا وُلِدَ عِنْدَ الشَّجَرَةِ وَقَتَ الْإِحْرَامِ بِحُجَّةِ الْوُدَاعِ، وَلَمْ يُذَكَّرْ لَهُ حُضُورٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا أَنَّهُ رَأَاهُ - فَ«عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ» أَوَّلَى أَنْ يَعُدَّ فِي أَصَاغِرِ الصَّحَابَةِ. وَأَمَّا «أَبُو أَمَامَةَ أَسْعَدُ بْنُ سَهْلٍ بْنُ حُنَيْفٍ»، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَاهَ بِاسْمِ جَدِّهِ لِأُمِّهِ أَبِي أَمَامَةَ أَسْعَدُ بْنُ زَرَارَةَ، وَكَانَهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِكُنْيَتِهِ وَدَعَا لَهُ وَبَرَّكَ عَلَيْهِ، وَقَالَ «الزَّيْرِيُّ»: «أَخْبَرَنِي أَبُو أَمَامَةَ بْنُ سَهْلٍ بْنُ حُنَيْفٍ، وَكَانَ مِمَّنْ أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ...». وَمَا ذَكَرَهُ «الْحَاكِمُ» مِنْ عَدِّهِ فِي التَّابِعِينَ، طَرِيقَةً لِبَعْضِهِمْ عَدَّهُ فِي كِبَارِ التَّابِعِينَ، وَمَقْتَضَى مَا تَقَدَّمَ أَنَّ هَؤُلَاءِ كُلَّهُمْ مَعْدُودُونَ فِي الصَّحَابَةِ.

وَأَمَّا «أَبُو إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيُّ، عَائِدَةُ اللَّهِ»: فَأَبُوهُ عَبْدُ اللَّهِ صَحَابِيُّ، وَهُوَ وُلِدَ يَوْمَ حَنْيْنٍ، فَوَلَادَتُهُ مُتَقَدِّمَةٌ بِكَثِيرٍ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ. أَمَّا «يُوسُفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ»: فَجَاءَ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ صَغِيرٌ فَأَجْلَسَهُ فِي حَجْرِهِ وَمَسَحَ عَلَى رَأْسِهِ، وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ^(٢): «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ كِسْرَةً مِنْ خَبِزٍ شَعِيرٍ فَوَضَعَ عَلَيْهَا تَمْرَةً وَقَالَ: هَذِهِ إِدَامٌ». ثُمَّ أَكَلَهَا. وَذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ.

وَأَمَّا «مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ» فَهُوَ مَعْدُودٌ فِي الصَّحَابَةِ كَمَا تَقَدَّمَ. وَأَمَّا «بَشِيرُ بْنُ أَبِي مَسْعُودٍ»: فَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي (الاسْتِيعَابِ) أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ صَغِيرٌ =

(١) قول على علوم الحديث للحاكم: في المخضمين ٤٤-٤٥ وفي الصحابة: ٢٤.

(٢) هكذا في مخطوط المحاسن. والحديث ذكره ابن عبد البر في ترجمة يوسف بن عبدالله بن سلام، مما روى عن النبي ﷺ. ولم يستند (٤/١٥٩ ت ٢٨٢٧) والذي في مجمع الزوائد للنور الهيثمي، أن الحديث عن عبدالله بن سلام، (رواه أبو يعلى (الأطعمة: أكل الخبز بالتمر: ٤٠/٥).

وانظر في ترجمة يوسف بن عبد البر في التهذيب (١١/٤١٦ ت ٨١١) الخلاف في صحبته وروايته.

= فعلى هذا، هو صحابي. وأما «عبدالله بن عامر بن كُرَيْز» - بضم الكاف وفتح الراء المهملة وآخره زاي - فذكر ابن عبد البر في (الاستيعاب) أنه ولد على عهد رسول الله ﷺ، وأتى به إلى رسول الله ﷺ وهو صغير، وقال: «هذا شِبْهَنَا»، وجعل يتفل عليه ويعوذه، فجعل عبدالله يتسوغ ريقَ رسول الله ﷺ، فقال النبي ﷺ: «إِنَّهُ لَمُسْقَى» فكان لا يعالج أرضاً إلا ظهر له الماء. قال ابن عبد البر: وقد روى عبدالله هذا عن النبي ﷺ، وما أظنه سمع منه» وما قدمناه من القصة التي ذكرها ابن عبد البر، يقتضى أن يكون صحابياً.

وأما «سعيد بن سعد بن عبادة»: فقال قوم: له صحبة. وقال أحمد بن حنبل: أما أخوه قيس فنعيم، وأما سعيد فلا أدري^(١)، قال أبو عمر بن عبد البر: صحبته صحيحة، ذكره الواقدي وغيره فيمن له صحبة^(٢).

«وأما الوليد بن عبادة بن الصامت»: فقال «ابن عبد البر»: له صحبة. قاله هشام بن عمار، عن حنظلة عن أبي حَزْرَةَ يعقوب بن مجاهد عن عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت، قال: كنت أخرج مع أبي وكانت له صحبة^(٣). وأما «عبدالله بن عامر بن ربيعة» الأصغر: فإنه وُلِدَ على عهد رسول الله ﷺ، قيل في سنة ست من الهجرة، وحفظ عنه وهو صغير، وتوفي رسول الله ﷺ وهو ابن أربع سنين أو خمس سنين؛ وروى الليث بن سعد عن محمد بن عجلان عن زياد، مولى لعبدالله بن عامر بن ربيعة، عن عبدالله بن عامر، قال: جاءنا النبي ﷺ في دارنا وكنت ألعب فقالت أُمِّي: يا عبدالله تعال أعطيك. فقال رسول الله ﷺ: «ما أردت أن تعطيه؟» قالت: أردت أن أعطيه تمرًا، قال: «أما إنك لو لم تفعل كُتِبَتْ عليك كذبة»^(٤). وأما «عبدالله بن ثعلبة بن صُعَيْرٍ [ويقال: ابن أبي صُعَيْرٍ] فقد قيل فيه: إنه ولد قبل الهجرة بأربع سنين، وقيل وُلِدَ بعد الهجرة بست سنين، وأتى به رسول الله ﷺ فمسح على وجهه ورأسه زمنَ الفتح»=

(١) الاستيعاب ٦٢٠/٢ (٩٨٣).

(٢-٣) من الاستيعاب لأبي عمر بن عبد البر: ترجمة الوليد بن عبادة بن الصامت (رقم ٧١٩) وعبدالله بن

عامر بن ربيعة (٥٨٦).

= وقد تقدم في كلام «الحاكم» شيء من ذلك حين ذكره^(١)، والسائب بن يزيد. وأما «أبو عبدالله الصنابحي، الذى هو عبدالرحمن بن عسيلة»: فلا ينبغي أن يعد مع هؤلاء، فإن ولادته قديمة، ولكن إسلامه قبيل الوفاة، وسافر إلى المدينة قبله في الجحفة وفاة النبي ﷺ^(٢)؛ وإنما عدّه «الحاكم» مع هؤلاء باعتبار حصول الإسلام له ورسول الله ﷺ لم يقبض، كما حصل لهؤلاء بالبيعة ولم يحصل لهم صحبة، وقد بينت الصنابحيين في جزء سميته (الطريقة الواضحة في تمييز الصنابحة). وأما «عمرو بن سلمة الجرهمي»: فقد قيل إنه قدم على رسول الله ﷺ مع أبيه، ذكر ذلك ابن عبد البر. وذكر ابن أبي حاتم في كتاب (الجرح والتعديل)^(٣): روى بعضهم أن أباه ذهب به إلى النبي ﷺ. وما ذكره ابن أبي حاتم وابن عبد البر، جزم به الذهبي في (الصحابة)^(٤). وأما «عبيد بن عمير»: فقد ذكر البخارى أنه رأى النبي ﷺ؛ وقد عده جمع في الصحابة، وقال أبو حاتم الرازي: له صحبة. وقال ابن عبد البر: هو عندى كما قالوا. وأما «علقمة بن قيس»: فهو الفقيه الراوى عن عبدالله بن مسعود، والأمر فيه كما قال «الحاكم».

واعلم أن «الحاكم» لم يستوف بيان الطبقات التى أشار إليها في التابعين وهى خمس عشرة طبقة، وإنما ذكر الطبقة الأولى والطبقة الثانية، فعدها فيها «الأسود بن يزيد»، وعلقمة بن قيس، ومسروق بن الأجدع، وأبا سلمة بن عبدالرحمن، وخارجة بن زيد قال: وغيرهم من هذه الطبقة.

فائدة: وما ذكره «الحاكم» في مسروق، جرى فيه على المشهور. وقد ذكره «الحافظ الذهبي» في (الصحابة) فقال: «مسروق بن الأجدع الهمداني، أبو عائشة، أدرك زمن الجاهلية وسمع علياً^(٥)» هذا كلامه بحروفه، وهذا غريب، والمشهور أنه من التابعين. وأما أرفعه في ذلك، فرواية البخارى التى أسندها عن مسروق، عن «أم رومان»، وأم رومان توفيت سنة أربع أو خمس من الهجرة، ونزل النبي ﷺ في قبرها.=

(١-٢) (الاستيعاب، لابن عبد البر): عبدالله بن ثعلبة بن صير (١٤٧٨) وعبدالرحمن بن عسيلة الصنابحي (١٤٣٩) مع علوم الحديث للحاكم: ٤٥

(٣) قابل على الجرح والتعديل (١١٧٩/٣) ت ١٩٢٢.

(٤) تجريد الصحابة لأبي عبدالله الذهبي: ٤٠٩/١.

(٥) التجريد: ٧٢/٢.

الثانية: المخضرمون من التابعين، هم الذين أدركوا الجاهلية وحياة رسول الله ﷺ، وأسلموا ولا صحبة لهم*، واحدُهم مخضرمٌ بفتح الراء، كأنه خُضِرِمَ^(١) أى قُطِعَ عن

(١) طرة على هامش (غ) [قال الحاكم: قال بعض الأدباء: إن المخضرم اشتقاقه أن أهل الجاهلية كانوا يخضرمون آذان الإبل أى يقطعونها لتكون علامة لإسلامهم إن أغير عليها أو حوربوا. ط] - في علوم الحاكم: حدثني بعض مشايخنا أن المخضرم... (٤٥)

= فيمقتضى ذلك يكون صحابياً. لكن قد روى هذا الحديث عن مسروق، عن عبدالله بن مسعود، عن أم رومان. قال عبدالغنى: وهو الأشبه بالصواب»، وقد أثبتنا ذلك فيما اعترضنا به على «البخارى». وانتهت.

«وذكر في الطبقة الثالثة: «الشعبي، وعبيدالله بن عبدالله بن عتبة، وشريحا» قال: وأقرانهم من هذه الطبقة، قال: «ثم هي طبقات خمس عشرة طبقة، آخرهم من لقي «أنس بن مالك» من أهل البصرة، ومن لقي «ابن أبي أوفى» من أهل الكوفة، ومن لقي «السائب بن يزيد» من أهل المدينة، ومن لقي «عبدالله بن الحارث بن جزء» من أهل الحجاز، ومن لقي أبا امامة [الباهلي] من أهل الشام». وكان «الحاكم» أجرى ذلك على آخر من مات من الصحابة بالنواحي، وقد تقدم بما فيه. وينبغي أن يعد آخر طبقة في التابعين «سليمان بن نافع العبدى» الذى لقيه إسحاق بن راهويه - وقد تقدم حديثه - والذين لقوا «عكراش بن ذؤيب» إن صحت الحكاية المتقدمة. انتهت»

١٠٥/ظ - ١٠٧/ظ

- قوبلت النقول هنا، على: علوم الحاكم، واستيعاب ابن عبدالبر، وتجريد الذهبى، والجرح والتعديل لابن أبى حاتم الرازى.

* المحاسن:

«فائدة: ليس فى هذا الكلام أنهم أسلموا فى حياة النبى ﷺ، وقد ذكر بعضهم أنهم الذين أسلموا فى حياة النبى ﷺ ولم يروه. ومجرد ذلك لا يصح، إذ كان يلزم عليه أن يعد «الصنابحى، وأويساً القرنى» من المخضرمين؛ فلا بد من ذكر إدراك الجاهلية إلى آخره. ثم الظاهر أنه كيف حصل الإسلام، يسمى مخضرمًا. انتهت». ١٠٨/و

- وانظر تقييد العراقى: ٣٢٣.

نظرائه الذين أدركوا الصحبة وغيرها. وذكرهم «مسلم» فبلغ بهم عشرين نفساً، منهم: «أبو عمرو الشيباني»^(١)، وسويد بن غفلة الكندى، وعمرو بن ميمون الأودى، وعبدُ خير بن يزيد^(٢) الخيوانى، وأبو عثمان النهدي عبد الرحمن بن مل^(٣)، وأبو الحلال العتكي ربيعة بن زارة*.

(١) على هامش (غ): [أبو عمرو الشيباني: اسمه سعد بن إياس. وعده الحاكم من المخضرمين...]
علوم الحاكم: ٤٤.

(٢) على هامش (غ): [عبد خير بن يزيد الخيوانى، بفتح الخاء المعجمة من فوق: من خيران، بطن من همدان.] وانظره في (تهذيب التهذيب ٢٥٨/١٢٤/٦).

(٣) على هامش ص: [قال المؤلف رحمه إله: في الميم هنا الحركات الثلاث، واللام مشددة. ومنهم من أسكنها وكسّر الميم وهو غريب.]

ووقع في طبعة الهند، والعلمية بيروت سنة ١٤٠١هـ. ومتن ابن الصلاح بالتحديد والإيضاح طبعة السلفية بالمدينة المنورة: [أبو عثمان النهدي وعبد الرحمن بن مل.] والصواب أن أبا عثمان النهدي، هو عبد الرحمن بن مل - ضبطه في (التقريب): بلام ثقيلة والميم حثلة - وذكره ابن عبد البر في (الاستيعاب في حرف العين برقم ١٤٦١ وفي باب الكنى برقم ٣٠٨٤) وانظر (تهذيب التهذيب ٥٤٦/٢٧٧/٦) وجمهرة أنساب العرب لابن حزم (٤١٨).

• المحاسن:

«فائدة: وقام من ذكره «مسلم» فيما ذكره «الحاكم»: «شريح بن هانئ الحارثى، ويُسَيَّر - ويقال أُسَيَّر بن عمرو، وأهل البصرة يقولون: ابن جابر - والأسود بن يزيد النخعي، والأسود بن هلال المحاربي» من الكوفة. و «المعرو بن سويد، وشبيل بن عوف الأحمسي، ومسعود بن خراش، ومالك بن عمير، وأبو رجاء الطاردى عمران بن تيم - وقيل في اسم أبيه: بلحان - وغنيم بن قيس، وأبو رافع الصائغ، وخالد بن عمير العدوى، وثامة بن حزن القشيري، وجبیر بن نفيّر الحضرمي». انتهت. « ١٠٨/و

- زاد الفراقى عشرين آخرين من المخضرمين، لم يذكرهم مسلم ولا المصنف. انظر أساءهم في (التقييد

والإيضاح: ٣٢٥)

ومن لم يذكره «مسلم» منهم: «أبو مسلم الخولاني عبد الله بن ثوب^(١)، والأحنف بن قيس» والله أعلم*.

الثالثة: من أكابر التابعين، الفقهاء السبعة من أهل المدينة وهم: «سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد، وعروة بن الزبير، وخارجة بن زيد، وأبوسلمة بن عبدالرحمن،

(١) ضبطه على هامش (غ): [ثوب، بضم التاء المثناة على وزن عمر، وقبل اسمه عبد الله بن عوف والأول أكثر وأشهر. ط.]. وضبطه في (التقريب): بضم المثناة وفتح الواو، بعدها باء موحدة. من كبار التابعين. أسلم قبل وفاة النبي ﷺ، وقدم المدينة يوم قبض. ذكره ابن عبد البر في حرف العين من (الاستيعاب) برقم ١٤٧٩ وفي باب الكنى برقم ٣١٧٥ وانظره في (اللباب ١/٤٧٢).

* المحاسن:

«فائدة: المخضرمون أكثر من ذلك، وقد ذكر بعض المتأخرين أنه بلغ بهم أكثر من مائة رجل، ولست بالواتق بذلك، ولكن سأفرد لهم عملاً مستقلاً بكراسة إن شاء الله تعالى. ويُطلق مخضرم على من لم يحج، وقال «ابن حبان» في صحيحه: «والرجل إذا كان له في الكفر ستون سنة وفي الإسلام ستون سنة، يدعى مخضراً» - وسيأتي في النوع الموفى ستين من هو بهذه المثابة والزيادة، على ما ذكر من حسان بن ثابت، وحكيم بن حزام - وقال أبو موسى المديني في كتابه (معرفة الصحابة): «إن جماعة من أحياء العرب أسلموا ولم يهاجروا فخرموا أذاناً يلهم لتكون علامة لإسلامهم، حتى لا يغار عليهم ولا يُقاتلوا، فسموا مخضرمين».

وما تقدم من ضبطهم بالخاء المعجمة وفتح الراء، يخالفه ما ذكره «ابن خلكان» أنه سُمع بالخاء المهملة وكسر الراء^(١). وذكر «العسكري»^(٢): «المخضرمة من الإبل ما نتجت من العراب والبخاتي فقيل رجل مخضرم إذا عاش في الجاهلية والإسلام». وما ذكره «العسكري» يقرب منه ما اشتهر في العرف من إطلاق مخضرم على من يشتغل بهذا الفن وهذا الفن، ولا يعنى في واحد منها». ١٠٨/وظ

(١) وفيات الأعيان: ٢١٤/٢ ط بيروت. وذكر قبلها المخضرمة، بالخاء المعجمة.

(٢) العسكري، أبو هلال، في كتابه (الأوائل) قاله العراقي في (التقييد والإيضاح) وفيه: ما نتجت من

العراب واليانية. (٣٢٢)

وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وسليمان بن يسار». رويانا عن «الحافظ أبي عبد الله» أنه قال: «هؤلاء الفقهاء السبعة، عند الأكثر من علماء الحجاز»^(١) ورويانا عن «ابن المبارك» قال: «كان فقهاء أهل المدينة الذين يصدرون عن رأيهم، سبعة» فذكر هؤلاء، إلا أنه لم [٩١/و] يذكر «أبا سلمة بن عبد الرحمن» وذكر بدله «سالم بن عبد الله بن عمر». ورويانا عن «أبي الزناد» تسميتهم في (كتابه) عنهم، فذكر هؤلاء، إلا أنه ذكر «أبا بكر بن عبد الرحمن» بدل «أبي سلمة، وسالم»^(٢).

(١) علوم الحديث للحاكم، أبي عبادة الحافظ: في معرفة التابعين (٤٣)

وعلى هامش (ص) نظماً:

[ألا كل من لا يقتدى بأئمة فقسمة ضيزى عن الحق خارجه

فخذهم: عبيد الله، عروة، قاسم سعيد، أبو بكر، سليمان، خارجه]

وفي ورقة ملصقة على هامش (غ): [الفقهاء السبعة - على الخلاف فيهم: - «سعيد بن المسيب أبو محمد المخزومي» ولد لستين مضاً من خلافة عمر وتوفي بالمدينة، قال يحيى بن سعيد: سنة إحدى أو اثنتين وتسعين. وقال الواقدي: سنة أربع وتسعين - وكان يقال لهذه السنة سنة الفقهاء لكثرة من مات فيها - وقال المدائني ويحيى بن معين: سنة خمس ومائة.

و «أبو عبادة عروة بن الزبير» ولد سنة ست وعشرين. قال «مصعب» - الزبيري - : مات وهو ابن سبع وستين. قال الواقدي: مات سنة أربع وتسعين.

و «أبو محمد القاسم بن محمد بن أبي بكر» توفي سنة إحدى أو اثنتين ومائة، وقال يحيى بن معين: سنة ثمان ومائة. وقال الواقدي: سنة اثنتي عشرة ومائة وهو ابن سبعين أو اثنتين وسبعين سنة.

و «أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام» ولد في خلافة عمر بن الخطاب، ومات في سنة أربع وتسعين.

و «أبو عبد الله عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود» قال يحيى بن معين: مات سنة اثنتين ومائة وقيل: سنة تسع وتسعين. قال الواقدي: سنة ثمان وتسعين، وقال الهيثم بن عدى: سنة سبع وتسعين.

و «أبو زيد خارجه بن زيد بن ثابت» مات سنة مائة وهو ابن سبعين سنة.

و «أبو أيوب سليمان بن يسار» مولى ميمونة، أخو عطاء وعبد الملك وعبد الله - بنى يسار.

قال الواقدي: مات سليمان سنة سبع ومائة، وهو ابن ثلاث وسبعين سنة. وقال الهيثم بن عدى: مات سنة مائة.

و «أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف» قال يحيى بن معين: مات سنة أربع وتسعين، وقال الواقدي: سنة أربع ومائة، وهو ابن اثنتين وسبعين سنة.

و «أبو عمر سالم بن عبد الله بن عمر» قال الواقدي: مات سنة ست ومائة، وقال الهيثم: سنة ثمان ومائة.]

- قابل على تراجمهم في (تهذيب التهذيب)

(٢) الحاكم، بإسناده عن أبي الزناد (علوم الحديث ٤٣)

الرابعة: ورد عن «أحمد بن حنبل» أنه قال: «أفضل التابعين سعيد بن المسيب» فقيل له: فعلقمة والأسود؟ فقال: «سعيد بن المسيب، وعلقمة، والأسود» وعنه، أنه قال: «لا أعلم في التابعين مثل أبي عثمان النهدي، وقيس بن أبي حازم.» وعنه أيضاً، أنه قال: أفضل التابعين: قيس، وأبو عثمان، وعلقمة، ومسروق. هؤلاء كانوا فاضلين ومن عليّة التابعين»^(١).

وأعجبني ما وجدته عن «الشيخ أبي عبدالله بن خفيف الزاهد الشيرازي» في كتاب له، قال: «اختلف الناس في أفضل التابعين، فأهل المدينة يقولون: سعيد بن المسيب؛ وأهل الكوفة يقولون: أويس القرني؛ وأهل البصرة يقولون: الحسن البصري»^(٢).

= وأسند بعده عن علي بن المديني قال: «سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: فقهاء المدينة اثنا عشر: سعيد بن المسيب، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، والقاسم بن محمد، وسالم بن عبد الله بن عمر - وإخوته - حمزة وزيد وعبيد الله وبلال، بنو عبد الله بن عمر، وأبان بن عثمان بن عفان، وقبيصة بن ذؤيب، وخارجة بن زيد بن ثابت - وأخوه - إساعيل بن زيد بن ثابت (٤٤) نقله العراقي في التبصرة (٥٣/٣-٥٤) ولم يشر النووي في (التقريب) إلى خلاف في السبعة المذكورين أولاً في متن ابن الصلاح - عن الحاكم - لكنه في مراتب التابعين تهذيب الأساء، ذكر الستة الأولين ثم قال: وفي السابع ثلاثة أقوال: هل هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، أو سالم بن عبد الله بن عمر، أو أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام؟ (١٦/١/١) وهو نظم العراقي في الألفية:

وفي الكبار الفقهاء السبعة خارجة، القاسم، ثم عروه
ثم سليمان، عبيد الله سعيد، والسابع ذو اشتباه
إما أبو سلمة أو سالم أو فأبو بكر، خلاف قائم

(١) على ورقة ملصقة بنسخة (غ) من تعريف هؤلاء الأئمة الأربعة وتواريخ وفياتهم:
[أبو شبل علقمة بن قيس بن عبد الله بن علقمة النخعي، وهو عم الأسود بن يزيد وعبد الرحمن بن يزيد، وهو خال إبراهيم النخعي. مات سنة اثنتين وستين.

- أبو عمرو، ويقال أبو عبد الرحمن، الأسود بن يزيد بن قيس. مات سنة خمس وسبعين.
- أبو عائشة، مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني. مات سنة ثلاث وستين.
- الحسن أبو سعيد بن أبي الحسن البصري، واسم أبي الحسن يسار مولى الأنصار. ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر رضى الله عنه. ومات بالبصرة سنة عشر ومائة. روى أن أمه كانت خادمة لأم سلمة زوج النبي ﷺ، وربما بعثتها في حاجة فيبكي الحسن فتناوله ثديها. يُروى أن تلك الحكم التي رزقها الحسن من بركات ذلك. وروى أن أم سلمة أخرجته إلى عمر فدعا له فقال: اللهم فقهِه في الدين وحببه إلى الناس.] قوبل على تراجمهم في (تهذيب التهذيب)

(٢) قال العراقي: «والصواب ما ذهب إليه أهل الكوفة، لما روى مسلم في صحيحه من حديث=

وبلغنا عن «أحمد بن حنبل» قال: «ليس أحدٌ أكثرَ في فتوى من الحسن، وعطاء»^(١)
يعنى من التابعين. وقال أيضاً: «كان عطاء مفتى مكة، والحسن مفتى البصرة، فهذان أكثر
الناسُ فتياً عنهم، وكذا رأيهم.»^(٢)

وبلغنا عن «أبي بكر بن أبي داود» قال: «سيدنا التابعين من النساء: حفصة بنت
سيرين، وعمرة بنت عبدالرحمن. وثالثتهما - وليست كهُما - أم الدرداء* والله أعلم.

الخامسة: رويانا عن «الحاكم أبي عبدالله» قال: «طبقة تعد في التابعين ولم يصح
سماحُ أحدٍ منهم من الصحابة، منهم: إبراهيم بن سويد النخعي - وليس بإبراهيم بن
يزيد النخعي - وبُكَيْرُ بنُ أبي السَّمِيطِ^(٣)، وبكَيْرُ بنُ عبدِاللهِ بنِ الأشجِّ.» وذكر غيرهم،
قال: «وطبقةٌ عدادُهم عند الناس في أتباع التابعين، وقد لقوا الصحابة، منهم: «أبو الزناد

= عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن خير التابعين رجل يقال له أوس.»
الحديث. وقد يحمل ما ذهب إليه أهل المدينة، وأحمد أيضاً، من تفضيل سعيد بن المسيب على سائر التابعين، أنهم
أرادوا فضيلة العلم، لا الخيرية الواردة في الحديث. والله أعلم. (التقييد والإيضاح: ٣٢٦).

- وحديث عمر، رضى الله عنه، أخرجه مسلم في كتاب الفضائل، باب من فضائل أوس القرني رضى الله
عنه. (ح ٢٥٤٢) ١٩٦٨/٤ وانظر معه في (مجمع الزوائد، فضائل: ما جاء في أوس القرني (١٠/٢٢).
(١) [عطاء بن أبي رباح، كنيته أبو محمد - واسم أبي رباح أسلم - وكان مفلل الشعر، أسود أفتس أشل
أعور، ثم عمي، وكان مولى فهر أو جمح. قال الواقدي وأبو نعيم: مات عطاء سنة خمس عشرة ومائة. وقال
الهيثم بن عدى سنة أربع عشرة ومائة. قال الواقدي: مات وهو ابن ثمان وثلاثين سنة] من هامش (غ)

(٢) من (غ، ص)، وفي (ع). [فهذان أكثر الناس عنهم رأيهم]

(٣) على هامش (ص): [قال المؤلف: السميطة هو بفتح السين المهملة، وبعد الميم ياء.]

- وفي (التقريب): ويقال بالضم.

* المحاسن:

«فائدة: المراد أم الدرداء الصغرى^(١) التابعة، واسمها هُجَيْمَة - وبهامشه، ويقال
جهيمة - والأحسن في تفضيل التابعين أن يقال: من حيث الزهد والورع: أوس، ومن
حيث حفظ الخبر والأثر: سعيد. انتهت.» ١٠٩/و

(١) الاحتران، من «أم الدرداء الكبرى، خيرة بنت أبي حدرد الأسلمي» الصحابية رضى الله عنها
(الاستيعاب ٤١٥٠) وانظر معه في (أسد الغابة) التنبيه على وهم «أبي نعيم» في أن خيرة هي هجيمة.

عبدالله بن ذكوان» لقي عبدالله بن عمر وأنساً؛ و«هشام بن عروة» وقد أدخل على عبدالله بن عمر وجابر بن عبد الله؛ و«موسى بن عقبة» وقد أدرك أنس بن مالك؛ و«أم خالد بنت خالد بن سعيد بن العاصي»^(١).

وفي بعض ما قاله مقال^(٢).

* * *

- (١) الحاكم، علوم الحديث، آخر النوع الحادي عشر: معرفة التابعين (٤٤-٤٥).
 (٢) بيانه في التقييد والإيضاح (٣٢٧) والتبصرة (٦١/٣) وفيما يلي من المحاسن.

* المحاسن:

«فائدة: قال الحاكم: رواية إبراهيم بن سويد النخعي، الصحيحة، عن علقمة والأسود. وبُكر بن أبي السميطة، لم يصح سماعه من أنس، وإنما أسقط قتادة من الوسط. وبُكر بن عبد الله بن الأشج، لم يثبت سماعه من عبد الله بن الحارث بن جزء، وإنما روايته عن التابعين. وثابت بن عجلان الأنصاري: لم يصح سماعه من ابن عباس، إنما يروى عن عطاء وسعيد بن جبير عن ابن عباس. وسعيد بن عبد الرحمن الرقاشي، وأخوه واصل، أبو حرة، لم يثبت سماع واحد منهما من أنس»^(١).

وعلى بعض ما ذكره «الحاكم» مقال: فإن «بكير بن عبد الله بن الأشج» سمع من السائب - بن يزيد - وربيعة بن عباد الديلمي ولهما صحبة، وروى عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، وقد تقدم أنه صحابي. ولعل ما ذكره «الحاكم» تفريع على طريقته التي تقدمت في عهد أبي أمامة هذا وأمثاله في التابعين، وقد تقدم أنه وقع منه ما خالفها، وسيأتي قريباً في «عبدالله بن ذكوان» خلفها. و«ثابت بن عجلان، معدود في التابعين، روى عن أنس وأبي أمامة الباهلي. انتهت» ١٠٩/و

(١) قول النقل عن الحاكم على (علوم الحديث: ٤٥).

وقوله: وسعيد بن عبد الرحمن الرقاشي وأخوه واصل أبو حرة: وهم العراقي في نسبه رقاشياً وأنه أخو أبي حرة الرقاشي. وليس واحد منهما رقاشياً. وأبو حرة اسمه حنيفة. وأما واصل فليس بأبي حرة الرقاشي، وغلظه المزني. وقد ذكر ابن حبان في أتباع التابعين سعيد بن أبي عبد الرحمن البصري وأخاه واصل وقال: أمهما بزة مولاة بني سليم (التبصرة ٦١/٣)

قلت: وقوم عُدوا من التابعين وهم من الصحابة: ومن أعجب ذلك، عدُّ «الحاكم أبي عبد الله» «النعمان، وسويداً، ابني مُقرِّن المزنِي» في التابعين، عندما ذكر الإخوة من التابعين. وهما صحابيَّان معروفان مذكوران في الصحابة^(١)، والله أعلم*.

* * *

(١) علوم الحاكم: (١٥٤) و«النعمان بن مقرن بن عائذ المزنِي» أبو عمرو وقيل أبو حكيم - كان صاحب لواء مزينة يوم فتح مكة. روى عنه أنه قال: قدمنا على رسول الله ﷺ في أربعائة من مزينة». ثم سكن البصرة، وتحول عنها إلى الكوفة. وشارك في الفتوح واستشهد في وقعة نهاوند، فنعاه «أمير المؤمنين عمر» إلى الناس على المنبر، ووضع يده على رأسه يبكي. (الاستيعاب: ٢٦٢٦) وأخوه «سويد بن مقرن أبو عدى صحابي كذلك، يعد في الكوفيين، وبالكوفة مات. الاستيعاب: ١١٢٣)
- على هامش (غ) بخط ابن الفاسي: بلغ مقابلة ثانية بأصلٍ مقابل على أصل الشيخ رحمه الله.

* المحاسن:

«فائدة: أول التابعين موتاً «أبو زيد معمر بن زيد» قتل بخراسان وقيل: بأذربيجان سنة ثلاثين. وآخرهم موتاً «خلف بن خليفة» توفي سنة ثمانين ومائة. وما تقدم من حكاية أبي جحش المغربي - إن صحت - تقتضي أن يكون هو آخر التابعين موتاً، وانظر ما يناسبها مما تقدم. انتهت» ١٠٩/ظ

النوع الحادى والأربعون معرفة الأكابر الرواة عن الأصغر

ومن الفائدة فيه، ألا يُتوهَّم كونُ المروىِّ عنه أكبرَ أو أفضلَ من الراوى، نظرًا إلى أن الأغلب كونُ المروىِّ عنه كذلك، فيُجهَلُ بذلك منزلتُهما. وقد صحَّ عن «عائشة» رضى الله عنها أنها قالت: «أمرنا رسولُ الله ﷺ أن نُنزِلَ النَّاسَ منازلَهُم»^(١) *.

(١) قيد عليه العراقى: أنه جزم بصحة حديث عائشة رضى الله عنها. «وفيه نظر: فمسلم رواه في مقدمته بغير إسناد، وأبو داود رواه في سنته من رواية ميمون بن أبي شبيب عن عائشة، وأعلَّه بالانقطاع. لكن المصنف تبع الحاكم في تصحيحه. وسبق في النوع السادس عشر أنه لا يرى ما انفرد الحاكم بتصحيحه صحيحًا، بل ينظر فيه فإن لم نجد فيه علة توجب رده حكمنا عليه بأنه حسن..» (التقييد ٣٢٨-٣٣٠)

- الحديث في (مقدمة مسلم، مع قوله تعالى: ﴿وَقَوْقُ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ (سورة ص: ٦) وفي سنن أبي داود، ك الأدب (ح ٤٨٤٢) وقال أبو داود: ميمون لم يدرك عائشة رضى الله عنها.

وفي نوادر الأصول للحكيم الترمذى من رواية ميمون بن أبي شبيب عن عائشة رضى الله عنها (الأصل ١٢٤/٨٤) وفي العلل للدارقطنى: وسئل عن حديث عثمان بن مخارق، أو ابن أبي مخارق عن عائشة: «أمرنا رسول الله ﷺ». الحديث، فقال: يرويه أسامة بن زيد - الليثى، مولاهم عن عمرو بن مخارق موقوفًا وهو الصواب (٩٤/٥) وانظر تخريج الحديث في (كشف الخفا ١/٢٢٤ ح ٥٩٠) مع (مختصر المقاصد: ٩٢ ح ١٦٦)

* المحاسن:

«فائدة: الحديث ذكره «مسلم» في مقدمة كتابه.

ومن أحلى ما يُذكر في رواية الأكبر عن الأصغر، ما ذكره رسول الله ﷺ في خطبته عن تميم الدارى، في أمر الدجال، والحديث في (الصحيح)^(١) ومن ذلك أمر الأذان^(٢)؛ وما ذكره رسول الله ﷺ عن عمر بن الخطاب وسعد بن عبادة.

(١) في صحيح مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب قصة الجساسة، لتجسسها الأخبار للدجال

(ح ٤٩٤٢/١١٩)

(٢) في الصحيحين: كتاب الصلاة، الأذان، باب يده الأذان. مع (فتح البارى ٢/٥٣-٥٥)

ثم إن ذلك يقع على أضرب:

منها: أن يكون الراوى أكبر سنًا وأقدم طبقةً من المروى عنه: كالزهرى ويحيى بن سعيد الأنصارى، فى روايتهما عن «مالك»؛ وكأبى القاسم عبيد الله بن أحمد الأزهرى - من المتأخرين، أحد شيوخ الخطيب - روى عن «الخطيب» فى بعض تصانيفه، و«الخطيب» إذ ذاك فى عنفوان شبابه وطلبه.

ومنها أن يكون الراوى أكبر قدرًا من المروى عنه، بأن يكون حافظًا عالمًا، والمروى عنه شيخًا راوياً فحسب، ك: «مالك» فى روايته عن عبدالله بن دينار؛ و«أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه» فى روايتهما عن عبيد الله بن موسى؛ فى أشباه لذلك كثيرة.

ومنها: أن يكون الراوى أكبر من الوجهين جميعًا، وذلك كرواية كثير من العلماء والحفاظ عن أصحابهم وتلامذتهم: ك«عبد الغنى الحافظ» فى روايته عن محمد بن على الصورى، وكرواية «أبى بكر البرقانى^(١)» عن أبى بكر الخطيب، وكرواية «الخطيب» عن أبى نصر ابن ماکولا، ونظائر ذلك كثيرة.

ويندرج تحت هذا النوع، ما يُذكر من رواية الصحابى عن التابعى: كرواية العبادلة وغيرهم* من الصحابة، عن كعب الأخبار.

(١) على هامش (غ): [البرقانى، بفتح الباء، نسبة إلى قرية بناحية خوارزم خربت، منها الإمام أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب توفى سنة ٤٢٥ هـ - كما فى (اللباب: ١٤٠/١) ومولده سنة ٣٦٣ هـ (تقييد ابن نقطة ٦٦)

= ويدخل فى هذا النوع، رواية الصحابى عن التابعى: كعبدالله بن مسعود، عن زر بن حبيش، وكعبد الله بن عباس عن كريب، وكعبدالله بن عمر عن سعيد بن المسيب وعطية العوفى وأبى بردة بن أبى موسى؛ وكأبى هريرة، عن أبى بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام؛ وقد تعرض «ابن منده» لكثير من ذلك - انتهت. «١١٠/و

* المحاسن:

«فائدة: يدخل فى قوله: وغيرهم؛ ما حكاه عنه «عمر، وعلى، وأبو هريرة» وجماعة من الصحابة رضى الله عنهم. انتهت. «١١٠/و

وكذلك رواية التابعي عن تابع التابعي: كما قدمناه من رواية الزهري والأنصاري عن مالك» وك «عمرو بن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص» لم يكن من التابعين^(١)، وروى عنه أكثر من عشرين نفساً من التابعين، جمعهم «عبد الغني بن سعيد الحافظ» في كتيب له^(٢). وقرأت بخط «الحافظ أبي محمد الطَّبَّيْسِي»^(٣) في تخريج له، قال: «عمرو بن شعيب ليس بتابعي، وقد روى عنه نيف وسبعون رجلاً من التابعين.» والله أعلم.

* * *

(١) في تقييد العراقي: قال الحافظ أبو الحجاج المزي في (التهذيب) بعد حكاية القول بأن عمرو بن شعيب ليس من التابعين: «وليس كذلك». ثم ذكر سماعه من الربيع بنت معوذ، وزينب بنت أبي سلمة (٣٣٢) (٢) في تقييد العراقي أن «عبد الغني» عدّهم في الجزء المذكور أربعين نفساً إلا واحداً، وهذه أسماؤهم مرتين على الحروف» فذكرهم سرداً ثم أضاف:

«قد روى عنه جماعة كثيرون من التابعين غير هؤلاء، لم يذكرهم عبد الغني. وهم...» وسمى اثني عشر منهم وقال: «فهؤلاء زيادة على الخمسين من التابعين قد رووا عنه. وقد حكى المصنف عقب هذا عن الطَّبَّيْسِي أنه روى عنه نيف وسبعون من التابعين، والله أعلم.» (التقييد والإيضاح: ٢٣٣)

(٣) نقل على هامش (غ): [الطَّبَّيْسِي، بفتح الطاء المهملة والباء الموحدة، وفي آخره سين مهملة: نسبة إلى مدينة (طبس) بين نيسابور وأصبهان وكرمان - من خط شيخنا] = (اللباب: ٢/ ٢٧٤) وهو فيه: أبو الفضل محمد بن أحمد بن أبي جعفر الطَّبَّيْسِي - الشافعي الفقيه - الحافظ، صاحب التصانيف المشهورة، روى عن الحاكم أبي عبدالله. توفي في حدود سنة ثمانين وأربعمئة بطبس» وأرخ الذهبي وفاته في تذكرة الحفاظ وفي العبر، سنة ٤٨٢هـ.

وقال العراقي: كذا كناه ابن الصلاح أبا محمد، وإنما هو أبو الفضل محمد - بن أحمد - بن أبي جعفر الطَّبَّيْسِي، هكذا كناه وسماه الحافظ أبو سعد السمعاني في الأنساب) ووصفه بالحافظ صاحب التصانيف المشهورة.. (التقييد والإيضاح ٣٣١) مع (الأنساب للسمعاني، ومختصره للباب): الطَّبَّيْسِي.

النوع الثاني والأربعون

معرفة المُدْبِج^(١) وما عداه من رواية الأقران بعضهم عن بعض

وهم المتقاربون في السن والإسناد. وربما اكتفى «الحاكم أبو عبدالله»^(٢) فيه بالتقارب في الإسناد وإن لم يوجد التقارب في السن.

اعلم أن رواية القرين عن القرين تنقسم:
فمنها المدبج، وهو أن يروى القرينان كل واحد منهما عن الآخر. مثاله في الصحابة: عائشة، وأبو هريرة» روى كل واحد منهما عن الآخر.
وفي التابعين: رواية «الزهري» عن «عمر بن عبد العزيز» ورواية «عمر» عن «الزهري».

وفي أتباع التابعين: رواية «مالك» عن «الأوزاعي»، ورواية «الأوزاعي»^(٣) عن «مالك».

(١) على هامش (غ): [قال شيخنا: كأنه من الديباج الذي هو الحرير. فمدبج، أى موشى، أى مُعلم -

وصف لهذا النوع]

(٢) في علومه، النوع السادس والأربعون: معرفة رواية الأقران بعضهم عن بعض: ٢١٥ وقال العراقي: «وما قصره الحاكم، وتبعه ابن الصلاح، على أن المدبج أن يروى كل من القرينين، ليس على ما ذكرنا، وإنما المدبج أن يروى كل من الراويين عن الآخر. سواء كانا قرينين أم كان أحدهما أكبر من الآخر فيكون من رواية الأكبر عن الأصغر. والحاكم أخذ هذه التسمية عن بعض شيوخه من غير أن يسميه. والمراد الدارقطني فإنه أحد شيوخه وهو أول من ساء بذلك فيما أعلم ووصف فيه كتاباً حافلاً سباه (المدبج) في مجلد، وعندى منه نسخة صحيحة (التقييد والإيضاح: ٣٣٣).

(٣) على هامش (غ): بخط ابن الفاسي:

[«الأوزاعي، عبد الرحمن بن عمرو بن محمد»: من تابعي التابعين. سمع «الزهري، وناقماً، وعطاء» وغيرهم. كان أهل الشام والمغرب على مذهبه قبل انتقال المغرب إلى مذهب «مالك». نسب إلى أوزاع القبائل، أى فرقها. وقيل: الأوزاع بطن من همدان، وقيل غيره. سكن دمشق وتوفي ببيروت سنة ١٥٧ هـ - من خطه]

وفي أتباع الأتباع: «أحمد بن حنبل» عن «عليّ ابن المديني» ورواية «علي» عن «أحمد».

وذكر «الحاكم»^(١) في هذا، رواية «أحمد بن حنبل» عن «عبدالرزاق»، ورواية «عبد الرزاق» عن «أحمد». وليس هذا بمرضى.

ومنها غير المدبج، وهو: أن يروى أحد القرينين عن الآخر، ولا يروى الآخر عنه فيما نعلم. مثاله: رواية «سليمان التيمي» عن «مسعر» وهما قرينان؛ ولا نعلم لمسعر رواية عن التيمي. ولذلك أمثال كثيرة*؛ والله أعلم.

(١) علوم الحاكم، (٢١٨) وانظر تقييد العراقي عليه: (٣٣٥)

* المحاسن:

«فائدة: مثل «الحاكم»^(١) رواية أبي هريرة عن عائشة في حديث: «فقدت النبي ﷺ ذات ليلة في الفراش فجعلت أطلبه بيدي، فوقعت يدي على باطن قدميه وهما منصوبتان، فسمعتة يقول: اللهم إني أعوذ برحمتك من سخطك...» الحديث، ومثل رواية عائشة عن أبي هريرة، بحديث سألته عنه في امرأة عُدبت في هرة.

وجعل «الحاكم»^(٢) رواية جابر عن ابن عباس وبالعكس، مما نحن فيه، بناء منه على الاكتفاء بالتقارب في السند دون السن. ومثل ذلك برواية جابر عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «يدخل الجنة من بايع تحت الشجرة إلا صاحب الجمل الأحمر»، ومثل لعكسه بحديث ابن عباس عن جابر، أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي... الآية، فقال: «اللهم إنك أمرتنا بالدعاء...» الحديث؛ ومثل لرواية الزهري عن عمر بن عبد العزيز بحديث رواه عنه، عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «توضؤوا مما مسّت النار». ومثل لعكسه بحديث رواه =

(١) في علومه: (٢١٥-٢١٦) وأخرج الحديثين بسنده، من رواية أبي هريرة عن عائشة، ومن رواية عائشة عن أبي هريرة، رضى الله عنها.

(٢) في علومه: (٢١٦) وأخرج حديث جابر عن ابن عباس رضى الله عنها وحديث ابن عباس عن جابر، بإسناده إلى كل. مع متون الأحاديث كاملة.

= عمرُ بن عبد العزيز عن الزهري عن سالم عن أبيه قال: «دعا رسولُ الله ﷺ يومَ الحديبيةِ الناسَ للبيعةِ: فجاء أبو سنان بن محصن فقال: يا رسول الله، أبايعك على ما في نفسك. قال: وما في نفسي؟ قال: أضرب بسيفي بين يديك حتى يظهرك الله أو أُقتل. قال: فبايعه وبايع الناس على بيعة أبي سنان»^(١)

وذكر روايةَ الأوزاعي، عن مالك، عن أبي نعيم وهب بن كيسان، عن عمر بن أبي سلمة قال: قال لي رسول الله ﷺ: «أدُنْ بُنَى فَسَمَّ اللهُ وَكُلَّ يَمِينِكَ، وَكُلَّ مِمَّا يَلِيكَ». وعكسه: مالك عن الأوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة عن النبي ﷺ: «إن الله يحب الرفقَ في الأمرِ كله»^(٢)

وذكر روايةَ أحمد، عن عبد الرزاق، عن عمر بن حوشب، عن إساعيل بن أمية، عن أبيه، عن جدِّه قال: كان لهم غلام يقال له طههان، أو زكوان، قال: فأعتق جدُّه بضعة فجاء العبدُ إلى النبي ﷺ فأخبره، فقال النبي ﷺ: «تعتق في عتقك وترق في رِقِّك»^(٣). قال: فكان بخدم سيده حتى مات. ومثل لعكسه بما رواه عبد الرزاق، عن أحمد، عن الوليد بن مسلم، عن يزيد بن واقد، قال: سمعت نافعا يقول: «كان ابن عمر إذا رأى مصليا لا يرفع يديه في الصلاةِ حَصَبه، وأمره أن يرفع يديه»^(٤).

وزاد «الحاكم» في الطبقة الخامسة: رواية يحيى بن محمد بن يحيى عن أبيه، ورواية أبيه عنه^(٥). وهذا ينبغي أن يمثل به في رواية الأكاير عن الأصاغر وفي رواية الآباء عن الأبناء. وذكر في الطبقة السادسة: ما رواه شيخه أبو بكر محمد بن داود الزاهد عن أبي العباس بن عقدة، وعكسه^(٦).

وذكر في غير المديح: رواية سليمان التميمي، عن مسعر، عن أبي بكر بن حفص، عن عبدالله بن الحسن، عن عبدالله بن جعفر، في شأن هؤلاء الكلمات: «لا إله إلا الله =

(٦-١) قوبلت على (علوم الحديث للحاكم: ٢١٧ - ٢٢٠) وفيها تخريجه لكل هذه الأحاديث مع متونها

= الحكيم الكريم، سبحان الله رب العرش العظيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم اغفر لي اللهم ارحمني، اللهم تجاوز عني، اللهم اعف عني فإنك عفو غفور.

قال عبد الله بن جعفر: "أخبرني عمي أن رسول الله ﷺ علمه هؤلاء الكلمات" (١). ولم يحفظ «الحاكم» عكس ذلك، ولا يعقب عليه.

وذكر من هذا النمط: رواية زائدة بن قدامة، عن زهير، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عبد الله "أن النبي صلى الله عليه وسلم، كان إذا دعا دعا ثلاثاً": "زائدة بن قدامة، وزهير بن معاوية": قرينان، ولا يحفظ لزهير عن زائدة رواية (٢).

وروى ابن الهاد -يزيد- عن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن أبي سلمة عن عائشة مرفوعاً: "قد كان يكون في الأمم محدثون..." الحديث. قال «الحاكم»: يزيد، وإن كان أسند وأقدم من إبراهيم، فإنها في أكثر الأسانيد قرينان. ولا يحفظ العكس (٣). وأجرى «الحاكم» ذلك على طريقته في التقارب في السند، وإلا فهذا يصلح أن يكون مثالا لرواية الأكاير عن الأصاغر. ومن ذلك رواية سليمان التيمي عن رقية بن مصقلة عن أبي إسحاق عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، قال: "ذكر رسول الله ﷺ الغلام الذي قتله الخضر فقال: طبع كافراً": سليمان. ورقبة قرينان، ولا يحفظ لرقبة عنه رواية (٤). انتهت

١٠٩/ظ-١١١/ظ

(٢-١) المصدر السابق.

(٤-٣) قول علي (علوم الحاكم: ٢٢٠).

وفي تقييد العراقي على أمثله لغير المديح: «ذكر الحاكم منه أربعة أمثلة: الأول الذي ذكره ابن الصلاح: والثاني رواية زائدة بن قدامة عن زهير بن معاوية، والثالثة من رواية ابن الهاد يزيد بن عبدالله بن أسامة عن إبراهيم بن سعد بن عبد الرحمن بن عوف. قلت: بل قد روى عنه إبراهيم، في مسلم والنسائي. والرابع رواية سليمان بن طرخان التيمي عن رقية. قلت: بل قد روى رقية عن سليمان كما ذكر الدارقطني في (المديح) ثم روى له حديث أبي عوانة عن رقية عن سليمان عن أنس، عن النبي ﷺ، قال: "يا حبيذا المتخللون من أمتي" والحديث رواه الطبراني في الأوسط فجعله من رواية رقية عن أنس، لم يذكر فيه سليمان.. فلم يصح من الأمثلة الأربعة التي ذكرها الحاكم، إلا المثال الثاني فقط، وهو رواية زائدة عن زهير». (التقييد ٣٣٦).

النوع الثالث والأربعون معرفة الإخوة والأخوات من العلماء والرواة

وذلك إحدى معارف أهل الحديث المفردة بالتصنيف. صنف فيها: «على ابن المديني، وأبو عبد الرحمن النسوي، وأبو العباس السراج» وغيرهم^(١).
فمن أمثلة الأخوين من الصحابة: «عبدالله بن مسعود، وعتبة بن مسعود»: هما أخوان؛ «زيد بن ثابت، ويزيد بن ثابت»: أخوان؛ «عمرو بن العاص، وهشام بن العاص^(٢)»: أخوان*.

(١) ومسلم، وأبو داود (التبصرة ٣/٧١) ولم يذكر الحاكم منهم سوى أبي العباس السراج (١٥٢).
(٢) نقل على هامش (غ) [زاد النواوي هنا: من أمثلة الأخوين، من الصحابة: علي، وجعفر، وعقيل: بنو أبي طالب. وعمر، وزيد: ابنا الخطاب] وهم في علوم الحاكم (١٥٣) ونص التتوي في (التقريب): مثال الأخوين في الصحابة: عمر وزيد ابنا الخطاب، وعبد الله وعتبة ابنا مسعود (٢/٢٤٥).

* المحاسن:

«فائدة: ممن ذكره «الحاكم»^(١) في أمثلة ذلك: «عمر بن الخطاب، وزيد بن الخطاب» وترك فاطمة أختها، فهم مثال لثلاثة إخوة، وكذلك «أبو سعيد الخدري، وأخته الفارعة، وأخوها لأمها: قتادة بن النعمان».

ومثال الأربعة: حمزة والعباس وصفية، وأروى - عند العقيلي خلافاً لغيره - وعلي وجعفر وعقيل، أولاد عبدالمطلب: ذكرهم «الحاكم»^(٢) ولم يزد، وترك فاخنة [أم هانئ] =

(١-٢) يقابل على علوم الحاكم: النوع ٣٦ معرفة الإخوة والأخوات.. (١٥٢) ففي مطبوعته بعض خلاف عما في النقل عنه بالمحاسن.

وانظر في «أروى بنت عبدالمطلب» الخلاف في صحبتها في ترجمتها بالاستيعاب (رقم ٣٢٢٥) وفي نساء الإصباة، القسم الأول من حرف الهزاة (رقم ٣٣).

= بنت أبي طالب، فهم مثال لأربعة إخوة - قيل: و«جمانة» فعليه، يُمثّل بهم لخمسة إخوة - من الصحابة - وفي الصحابة أربعة إخوة: أولاد أبي بكر الصديق: «عبد الرحمن ومحمد وعائشة وأسما».

ومن الخمسة: «عبدالله، وضباعة، وصفية، وأم الحكم، وأم الزبير»: أولاد الزبير بن عبد المطلب عم النبي ﷺ.

وفي الصحابة سبعة إخوة: «النعمان بن مقرن، وإخوته: معقل وعقيل وسويد وسنان وعبد الرحمن ونعيم». وذكر هؤلاء السبعة هنا أنسب من تأخيرهم. والسابع الذي قال ابن الصلاح: - فيما يلي من الباب: لم يُسم لنا - هو «نعيم». ذكره ابن عبد البر في (الاستيعاب) وذكر الطبري «ضار بن مقرن» حضر فتح الحيرة، قال: وهو عاشر العشرة الإخوة. والسبعة المذكورون هاجروا وصحبوا النبي ﷺ، ولم يشاركهم في هذه المكرمة غيرهم - فيما ذكره ابن عبد البر وجماعة - وقد قيل إنهم شهدوا الخندق.

وما ذكره ابن الصلاح في السبعة المذكورين في المكرمة، لا يرد عليه أن يقال: في الصحابة سبعة غير هؤلاء، وهم: «قيم والسائب وأبوقيس وسعيد وعبدالله والحجاج وبشر: أولاد الحارث السهمي» لأن الكلامَ فيمن هاجر وصحب النبي ﷺ. وكذلك لا يقال في الإيراد: ثم سبعة إخوة صحابة شهدوا كلهم بدرًا، وهم: أولاد عفراء بنت عبيد، تزوجت أولاً بالحارث بن رفاعة الأنصاري فأولدها: معاذًا ومعوذًا ثم تزوجت بعد طلاقه بالبكير بن عبدالميل، فأولدها: إياسًا وخالدًا وعاقلاً، وعامرًا. ثم عادت إلى الحارث فأولدها: عوفًا. فأربعة منهم أشقاء وثلاثة أشقاء. وكذلك لا يرد ثمانية إخوة صحابة ذكرهم أبو القاسم البغوي وابن عبد البر، وهم: «أسما وهند وخراش ونؤيب وحران وفضالة وسلمة ومالك: بنو حارثة الأسلميون» صحبوا سيدنا رسول الله ﷺ =

= و«جمانة بنت أبي طالب» ذكر ابن إسحاق في مقاسم خير أن النبي ﷺ أعطاهما ثلاثين وسقًا (السيرة ٣٦٦/٣) ومثله في طبقات ابن سعد، (بنات عم النبي ﷺ)، وعن ابن إسحاق في ترجمتها بالاستيعاب (رقم ٢٢٧١) وعن ابن سعد في ترجمتها بالقسم الأول من حرف الجيم في نساء الإصاية (رقم ٢٢٢٢). - يأتي ذكر هؤلاء في موضعه من نسق ابن الصلاح فيما يلي من الباب. مع المقابلة على مراجعه، وما نرى وجهًا لنقله مما يُعقّب به عليه.

ومن التابعين: «عمرو بن شرحبيل أبو ميسرة، وأخوه أرقم بن شرحبيل»: كلاهما من أفاضل أصحاب ابن مسعود.

«هزِيل بن شُرْحَبِيل، وأرقم بن شرحبيل»^(١): أخوان آخراين من أصحاب ابن مسعود أيضاً*.

(١) أهمله النووي في التقريب (٢/٢٥٠).

وقال العراقي: «هذا الذي ذكره المصنف من كون أرقم بن شرحبيل اثنين، أحدهما أخو عمرو بن شرحبيل والآخر أخو هزيل بن شرحبيل، ليس بصحيح، وأرقم بن شرحبيل واحد، وإنما اختلفت كلام التاريخيين والنسايين: هل الثلاثة إخوة، وهم: عمرو بن شرحبيل وأرقم بن شرحبيل وهزيل بن شرحبيل؟ أو أن أرقم وهزيلا أخوان وليس عمرو وأخا لها؟ فذهب أبو عمر ابن عبد البر إلى الأول قال: هم ثلاثة إخوة» والصحيح الذي عليه الجمهور أن أرقم وهزيلا أخوان فقط، وهو الذي اقتصر عليه البخاري في (التاريخ الكبير) وابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل) وحكاه عن أبيه وعن أبي زرعة، وكذلك اقتصر عليه ابن حبان في (الثقات) واقتصر عليه الحاكم في علوم الحديث. وكذلك المزى في «تهذيب الكمال».. (التقييد والإيضاح ٣٣٧).

= وشهدوا معه بيعة الرضوان بالحديبية؛ لما تقدم. وكذلك أخوات «جابر بن عبد الله» وهن تسع - وقيل: سبع - قال أبو موسى المدني: كُلهن هن صحبة؛ فالكلأ في زيادة وصف الهجرة. وبتقدير ضم «جابر» إليهن تصير الجملة عشرة إخوة من الصحابة. أولاد العباس أحد عشر، وهم: «الفضل وعبد الله وعبيد الله ومعبد وقثم وعبد الرحمن، وأم حبيب، وقام وكثير والحارث وعون» قال ابن عبد البر: «وكل بني العباس لهم رؤية؛ وللفضل وعبد الله وعبيد الله سماع ورواية». انتهت. ١١٢/وظ

- المقابلة على (علوم الحاكم: ١٥٤) في التابعين. وابن عبد البر في الاستيعاب.

* المحاسن:

«فائدة: «محمد وعبد الله» ابنا مسلم بن شهاب الزهري؛ «محمد ونافع»: ابنا جبير بن مطعم؛ «عبد الرحمن وأبو عبيدة»: ابنا عبد الله بن مسعود؛ «الحسن وسعيد»: ابنا أبي الحسن؛ «سعيد وعبد الله»: ابنا عبد الرحمن بن [أبزي]؛ «وهب وهمام»: ابنا منبه؛ «محمد وأبو بكر»: ابنا المنكدر؛ «علقمة وعبد الجبار»: ابنا وائل بن حجر؛ «الأسود وعبد الرحمن»: ابنا يزيد النخعي؛ «زيد وخالد»: ابنا أسلم العدوي؛ «عبد الله وسليمان»: ابنا بريدة؛ «بعجة ومعاذ»: ابنا عبد الله بن بدر؛ «مطرف وإيزيد»: ابنا =

ومن أمثلة ثلاثة الإخوة: «سهلٌ وعبدُا وعمثانُ بنوحنيف*» إخوةٌ ثلاثة. «عمرو بن شعيب وعمر وشعيب: بنو شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص» إخوةٌ ثلاثة.

= عبدالله بن الشُّخَيْرِ: «عاصم وعبدالله»: ابنا ضمرة [السلولى]: «محمد والمغيرة»: ابنا المنتشر - انتهت. «١١٢/ظ

- والمقابلة على الباب فى المعرفة: ١٥٤.

* المحاسن:

«فائدة: لكن سهلٌ وعمثان صحابيان.

ومن الثلاثة فى التابعين: «أبان وسعيد وعمرو»: أولاد عثمان بن عفان. «كثير وتام وقثم»: ولد العباس بن عبدالمطلب - ذكره «الحاكم» وقد سبق ما يخالفه - «سالم وزيد وعبيد»: بنو أبى الجعد.

ومن أمثلة الأربعة فى التابعين: «محمد الباقر وعبدالله وزيد وعمرو»: أولاد على بن الحسين بن على بن أبى طالب^(١). «إبراهيم وحميد ومصعب وأبو سلمة»: أولاد عبدالرحمن بن عوف. «عبيدالله وعُتبة وعون وناجية»: أولاد عبدالله بن عتبة بن مسعود. «عروة وحمزة والعقار ويعفور»^(٢): أولاد المغيرة بن شعبة.

ومن أمثلة الخمسة فى التابعين: «موسى وعيسى ويحيى وعمران وعائشة»: أولاد طلحة بن عبيدالله: «عبدالرحمن وعبدالعزیز وعبيدالله ومسلم ويزيد»: أولاد أبى بكره [الثقفى].

ومن أمثلة الستة فى التابعين: «عطاء وسليمان وعبدالله وإسحاق وموسى وعبدالرحمن»: بنو يسار.

ومن أمثلة السبعة فى التابعين: «سالم وعبدالله وعبيدالله وحمزة وزيد=

(١) لفظ الحاكم: «ومن الإخوة فى التابعين: محمد بن على الباقر، وعبدالله بن على وزيد بن على

وعمر بن على، إخوة تابعون» ١٥٣

- أبوهم الإمام زين العابدين على بن الحسين بن على، رضى الله عنهم.

(٢) علوم الحاكم (١٥٣) ويحتمل القراءة فى مخطوط المحاسن [يعقوب] ويعفور، ذكره ابن حزم مع إخوته فى أبناء المغيرة بن شعبة بن أبى عامر الثقفى، من أصحاب بيعة الرضوان رضى الله عنهم. وضبطه الأمير: يعفور - بالفاء وبعد الواو راء - بن المغيرة بن شعبة روى عنه إساعيل السدى. (الإكمال ٤٣٦/٧).

= وواقد وعبدالرحمن»: أولاد عبد الله بن عمر.

ومن أمثلة الثمانية في التابعين: «مصعب وعامر ومحمد وإبراهيم وعمر ويحيى وإسحاق وعائشه»: أولاد سعد بن أبي وقاص^(١).

ومن أمثلة التسعة في التابعين: أولاد سيرين وهم: «محمد وأنس^(٢) ويحيى ومعبد وخالد وحفصة وكريمة وعمرة وسودة» وسيأتي الكلام عليهم.

ومن أمثلة العشرة في التابعين: بنو أنس بن مالك الأنصاري. كلُّهم حَمَلُ الْعِلْمِ وهم: «النضر وموسى وعبدالله وعبيدالله وزيد وأبو بكر وعمر ومالك وثمامة ومعبد وحفصة وأم عمرو». وإن شئت جعلت «أولاد أنس بن مالك» مثالا لما يزيد على مائة وعشرين إخوة من التابعين، لأن في البخارى في باب (من زار قوماً فلم يفطر عندهم) عن أنس بن مالك لما ذكر دعاء النبي ﷺ له، وفيه: «اللهم ارزقه مالا وولداً»^(٣) قال: «فحدثتني بنتي أمينة أنه دُفِنَ لصلبي مَقْدِمَ الْحِجَاجِ الْبَصْرَةَ، بضع وعشرون ومائة». وهذا الذي ذكره البخارى يقتضى أن هؤلاء غير الأحياء، ويُزاد العدد على ذلك.

وذكر الكلبي أن «الأقرع بن حابس» قُتِلَ باليرموك في عشرة من بنيهِ، فهم مثلاً للعشرة، ولكن لم يظهر لنا: هل فيهم صحابي أو لا؟.

ومن غريب ما يُذكر في كثرة أولاد صحابيٍّ ويُمَثَّلُ به لثلاث مائة، ما ذكره ابن أبي خيثمة أن «أبا ليلى» رضى الله عنه، وقع إلى الأرض من صلبيه ثلاثمائة ولدٍ =

(١) قال العراقي: أكثر ما رأيت مسمى من الإخوة والأخوات، من أولاد سعد بن أبي وقاص. سُمِّيَ له ابن الجوزي خمسة وثلاثين ولداً. وقد روى عنه من أولاده في الكتب الستة: إبراهيم وعامر وعمر ومحمد ومصعب وعائشة (التقييد والإيضاح: ٣٤٥).

(٢) في مطبوعة علوم الحاكم: [وأنيس] ولم أقف عليه في بني سيرين الرواة، وأما أنس بن سيرين الأنصاري، مولى أنس بن مالك، فحديثه عند الستة. ويأتي التمثيل بستة منهم في متن ابن الصلاح.

(٣) كتاب الصوم، باب من زار قوماً فلم يفطر عندهم. (معه فتح الباري ٤/١٦٤) وضبط أمينة: بهمزة مضمومة وياء التصغير بعدها نون، من (تقييد المهمل لأبي على الجياني) ٣٣-٣٤، وروى الحديث كاملاً وحديث الدعاء، دون ما بعده من كلام أنس، متفق عليه أخرجه البخارى في كتاب الدعوات - وفي الأدب المفرد - ومسلم في فضائل أنس رضى الله عنه.

ومن أمثلة الأربعة: «سهيل بن أبي صالح السمان الزيات» وإخوته: «عبد الله - الذي يقال له عباد - ومحمد، وصالح»^(١).

ومن أمثلة الخمسة، ما نرويه عن «الحاكم أبي عبدالله» قال: «سمعت أبا علي الحسين بن علي الحافظ، غير مرة، يقول: آدم بن عيينة، وعمران بن عيينة، ومحمد بن عيينة،

(١) «ليس في أولاد أبي صالح من اسمه محمد، إنما هم سهيل وعباد-وهو عبدالله-ويحيى وصالح، بنو أبي صالح. فأبدل يحيى بمحمد، وهو وهم»
قاله العراقي في التبصرة ٧٢/٣ عن ابن عدى في الكامل.

= وذكر غيره أنه شهد وقعة الجمل ومعه سبعون من بنيه ومعه راية «علي بن أبي طالب» رضى الله عنه. وذكر «القراب» في تاريخه أن «عبد الرحمن بن أبي ليلى» قُتِلَ بدير الجماجم في عشرة بنين له. وذكرتهم هنا تبعاً لجدهم. ومما يذكر في كثرة أولاد صحابي، ما ذكره «أبونعيم الحافظ» من أن «بهيبة بنت عبد الله البكرية» وفدت مع أبيها على سيدنا رسول الله ﷺ فدعا لها ولولدها، قالت: «فولدت ستين ولدًا - أربعين رجلاً وعشرين امرأة - استشهد منهم عشرون في سبيل الله»^(١).

وأما من بعد التابعين: فالأخوان «عبدالله بن يزيد بن عبدالله بن قسيط، ويزيد بن يزيد بن عبدالله بن قسيط» قد روى الواقدي عنهما: «إسماعيل ومحمد»: ولدا عبد الرحمن بن أبي ذئب؛ «إسماعيل بن إبراهيم بن عليّة وربيعي بن إبراهيم بن عليّة»: «مسحاج»^(٢) وسماك»: ولدا موسى الضبيّان. انتهت «١١٣/و - ١١٤/و

(١) ذكره ابن عبد البر في ترجمتها بالاستيعاب (رقم ٣٢٦٠) بغير إسناد. وأسنده الباوردي، وأخرجه ابن منده عن الباوردي. (من الإصابة، ق أول حرف الباء نساء: رقم ١٩١).

(٢) تقرأ في مخطوط المحاسن: [سجاح] وما هنا من (علوم الحاكم: ١٥٥) مع (تهذيب التهذيب ١٠٧/١ - ٢٠١).

- وقبول ما في المحاسن على النوع السادس والثلاثين من (علوم الحاكم) ١٥٢ - ١٥٦ وقد ختمه بذكر الإخوة من علماء نيسابور، إلى وقته.

وسفيان بن عيينة، وإبراهيم بن عيينة: حَدَّثُوا عَنْ آخِرِهِمْ»^(١).*

ومثال الستة: أولاد سيرين، ستة تابعيون وهم: «محمد وأنس ويحيى ومعبد وحفصة [٩٣/و] وكريمة» ذكرهم هكذا أبو عبدالرحمن النسوي. ونقلته من كتابه - بخط «الدارقطني» فيما أحسب - وَرَوَى ذَلِكَ أَيْضًا عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ، وَهَكَذَا ذَكَرَهُمْ «الحاكم» في كتاب (المعرفة)^(٢) لكن ذَكَرَ فِيهَا نَرْوِيهِ مِنْ (تاريخه) بِإِسْنَادِنَا عَنْهُ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَلِيٍّ الْحَافِظَ يَذْكُرُ بَنِي سِيرِينَ خَمْسَةَ إِخْوَةٍ: مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ، وَأَكْبَرُهُمْ مَعْبَدُ بْنُ سِيرِينَ، وَيَحْيَى بْنُ سِيرِينَ، وَأَنْسُ بْنُ سِيرِينَ، وَأَصْغَرُهُمْ^(٣) حَفْصَةُ بِنْتُ سِيرِينَ**.

(١) الحاكم في معرفة علوم الحديث (١٥٥) وقال العراقي: هؤلاء هم المشهورون من أولاد عيينة، وإلا فقد ذكر غير واحد أنهم عشرة. منهم عبد الغنى المقدسي وقد سمي لنا منهم سبعة، منهم الخمسة المذكورون. ولم يذكر ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل) غيرهم. واقتصر البخاري في (التاريخ الكبير) على أربعة منهم فلم يذكر آدم. والسادس أحمد بن عيينة ذكره الدارقطني وابن ماكولا، والسابع مخلد، ذكره أبو بكر ابن المقرئ.. فإن قيل إنما اقتصر المصنف على الخمسة المذكورين لكونهم الذين حدثوا منهم دون الباقيين كما حكاها المزي في (التهذيب) عن بعضهم فقال: «وقيل كان بنو عيينة عشرة إخوة خزازين حدث منهم خمسة» فذكرهم. قلنا: وقد حدث أحمد بن عيينة أيضًا. قال الدارقطني في (المؤتلف والمختلف): عيينة بن أبي عمران الهلالي، والد سفيان وإبراهيم وعمران وآدم ومحمد وأحمد بن عيينة، المحدثين. وكذا ذكرهم ابن ماكولا في (الإكمال) وقال: وكلهم محدثون» (التقييد والإيضاح ٣٣٨) مع (الإكمال ١٢٤/٦).

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم (١٥٣) ووقع في المطبوعة: [وأنيس].

(٣) في تقييد العراقي: «ما قال الحافظ أبو علي النيسابوري من أن أصغرهم حفصة بنت سيرين، وسكت عليه المصنف، ليس بجيد، وإنما أصغرهم أنس بن سيرين، كما قال أبو عمرو بن الفلاس. وهو الصواب، فإن المشهور أنه ولد لست بقيت من خلافة عثمان، وبه صدر المزي كلامه. وتوفي في قول أحمد ومحمد بن أحمد المقدمي سنة عشرين ومائة.. وأما حفصة فإنها توفيت سنة إحدى ومائة، وعاشت إما سبعين سنة أو تسعين، وعلى كل تقدير فهي أكبر من أنس. والله أعلم.» (٣٣٩).

المحاسن:

* فائدة: ذكر الصريفي وغيره، أنهم عشرة. انتهت. «/١١٤ و.

** فائدة: ومقتضى هذا أن يكونوا مع كريمة بنت سيرين، سبعة، وقد تقدم زيادة

اثنين منهم، ومثلنا بهم للتسعة. انتهت «/١١٤ و.

قلت: وقد رَوَى عن محمد، عن يحيى، عن أنس، عن أنس بن مالك، أن رسول الله ﷺ قال: "ليبيك حقاً حقاً، تعبدوا ورقاً"،^(١) وهذه غريبة عابى بها بعضهم فقال: أى ثلاثة إخوة رَوَى بعضهم عن بعض*؟

(١) فى المحدث الفاضل، بإسناد الراهمزمى، عن هشام بن حسان: عن محمد عن أخيه يحيى عن أخيه أنس بن سيرين عن أنس بن مالك (٦٢٤ ف ٩٠٤) ومثله فى زوائد هشام بن حسان عن يحيى بن سيرين عن أنس. نقله العراقى وذكر أن أبا منصور البغدادى، رواه فى تخريج ابن طاهر المقدسى: عن محمد بن سيرين عن أخيه يحيى عن أخيه معبد عن أخيه أنس عن أنس. قال العراقى: والمشهور ما ذكره المصنف من كونهم ثلاثة (التقييد ٣٤٠). وانظر فائدة (المحاسن).

* المحاسن:

«فائدة: ذكر «الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسى» فى تخريجه لأبى منصور البغدادى هذا الحديث عن أربعة من بنى سيرين بعضهم عن بعض: محمد عن أخيه يحيى عن أخيه معبد عن أخيه أنس، عن أنس بن مالك.

ووقع لى قريب مما سبق، لكن فيه نظر وهو: يحيى بن سعيد الأنصارى، روى عن أخيه سعد بن سعيد عن عمر بن ثابت، عن أبى أيوب عن النبى ﷺ: «من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال..» الحديث^(١). ورواه ابن هبة عن عبد ربه بن سعيد عن أخيه يحيى عن عمر بن ثابت. ويحيى فى الرواية السابقة يرويه عن أخيه سعد، فإذا جمع بينهما، كان فيه ثلاثة إخوة، روى بعضهم عن بعض، عبد ربه عن أخيه يحيى عن أخيه سعد. والنظر فى ذلك، من جهة التركيب والجمع بين الروايتين؛ فلم يقع ذلك فى رواية واحدة فيما وقفت عليه.

ومقتضى ما رتبنا أن يذكر هنا مثال ستة من غير التابعين، ومثال السبعة من غير التابعين - فإن المذكور فى مثال السبعة بنو مقرن، وقد تقدموا فى الصحابة - مثال =

(١) حديث أبى أيوب الأنصارى، رضى الله عنه، أخرجه مسلم فى (كتاب الصيام، باب استحباب صيام ستة أيام من شوال إبتاعاً لرمضان) من رواية اسماعيل بن جعفر وعبد الله بن سعيد بن قيس - الأنصارى، أخى يحيى بن سعيد - وعبد الله بن نمير وعبد الله بن المبارك ثلاثهم عن سعد بن سعيد بن قيس - الأنصارى، عن عمر بن ثابت بن الحارث الخزرجى، عن أبى أيوب، يرفعه (ح ١١٦٤/٢٠٤)

= الستة كذا.. مثال السبعة كذا؛ مثال الثمانية: أولاد «البراء بن ربيعي الفقعسي الشاعر». مثال التسعة كذا.. مثال العشرة: أولاد «الحسن بن عرفة» - صاحب الجزء المشهور - قال أبو نعيم: كان له عشرة أولاد ساهم بأساء العشرة. و«قتيبة بن مسلم» صاحب خراسان، وإخوته: «عمرو وصالح وعبدُ الله وعبدُ الرحمن وزباد ومساور ومعاوية وحماد وضرار»، وذكرهم «الحاكم» في (تاريخ نيسابور). وذكر لهم حديثاً. ومثال الأحد عشر كذا.. ومثال اثني عشر: بنو عبد الله بن أبي طلحة، ذكرهم «أبو الفرج البغدادي» فقال: «هم القاسم وعمير وزيد وإبراهيم وإسماعيل ويعقوب وإسحاق ومحمد وعبد الله وعمر ومعمر وعمارة». قال: وكلُّهم قرأ القرآن، وقال «أبو نعيم»: وكلُّهم حُملَ عنه العلم.

ومثال المائة ما ذكره «القاضي أبو يوسف» في كتابه (لطائف المعارف) قال: «ومن ولد له في الإسلام مائة مولود: جعفر بن سليمان الهاشمي، وعبد الله بن عمير الليثي، وخليفة ابن السعدي». وذكر «ابن شداد» في كتابه (أخبار القيروان)^(١) أن «تميم بن المعز بن باديس: ملك إفريقية» لما توفي خلف من البنين أكثر من مائة. ومن الخلفاء الذين كثرت أولادهم «المتوكل على الله» ويقال إنه مات عن نيف وخمسين ابناً، وعشرين بنتاً.

وهذه فوائد غير ملتزم فيها الترتيب السابق، فمنها: أن «حضرى بن عامر» وفد على سيدنا رسول الله ﷺ، فيما ذكره «أبو موسى المديني» في كتاب (الصحابة) قال «القالى» في كتابه (الأمالي): وكان له عشرة إخوة فماتوا فورثهم، فقال له ابن عم له، يقال له جزء: مَنْ مثلك يا حضرى، ورثت إخوتك فأصبحت ناعماً جداً؟ فقال:

يقول جزءٌ ولم يقل جلاً أنى تروحت ناعماً جلاً
إن كنت أزريتى بها كذباً جزءٌ، فلاقت مثلها عجلاً

قال: وكان لجزء تسعة إخوة، فجلسوا على بئر فانخسفت بهم فماتوا كلهم، =

(١) «الجمع والبيان في أخبار القيروان، فيمن فيها وفي سائر بلاد المغرب من الملوك والأعيان» طبع في دار

ومثال السبعة: «النعمانُ بنُ مَقْرَن، وإخوته: مَعْقِل وعَقِيل وسُوَيْد وسنان وعبدالرحمن - وسابع لم يُسَمِّ لنا - بنو مَقْرَن المزنبيون» سبعة إخوة هاجروا وصحبوا رسول الله ﷺ، ولم يشاركهم - فيما ذكره ابنُ عبدالبر وجماعة - في هذه المكرمة غيرهم. وقد قيل: إنهم شهدوا الخندقَ كُلُّهم^(١).

وقد يقع في الإخوة ما فيه خلاف في مقدار عددهم. ولم نُطوِّل بما زاد على السبعة لندرته. ولعدم الحاجة إليه في غرضنا هاهنا^(٢)؛ والله أعلم.

* * *

(١) هم أكثر من سبعة فيما تقصى العراقي. وقال: إنما اشتهر كونهم سبعة لما روى مسلم في صحيحه من حديث سُويد بن مقرن، قال: "لقد رأيتني سابع سبعة من بني مقرن ما لنا خادم غير واحدة، لطمها أصغرنا فأمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعتها." (التقييد والإيضاح ٣٤١) وحديث سويد رضى الله عنه، في كتاب الأيمان، باب صحبة المهاجرات وكفارة من يلطم عبده ح (١٦٥٧-١٦٥٩).

(٢) على هامش غ: [قال أبو زكريا في مختصره الكبير: «ومن طُرْفِه أخوانٍ تباعد ما بين مولدهما ثمانين سنة، وهما «موسى بن عبيدة الرَبِيدِي، وأخوه عبدالله». وأربعة إخوة ولدوا في بطن واحدة، وهم: بنو راشد السلمى: محمد وعمر وإساعيل وأخوهم» من خط الشيخ]. وانظر تقييد العراقي ٣٤١-٣٤٥.

= وصارت قبرهم، ونجا هو، فقال حضرمي: «إنا لله وإنا إليه راجعون، كلمة وافقتُ قَدْرًا وأبقتُ حَقْدًا»^(١).

ومنها ما ذكره «الرشاطي» أن «قيس بن عاصم المنقري» قال لرسول الله ﷺ: «وُلِدَ لي ثمانون ما سميتُ منهم أحدًا»، وكان هذا والله أعلم، لأنهم ماتوا قبل أن يُسَمَّوا؛ ودلَّ ذلك على كثرة أولاده. انتهت». ١١٤/و - ١١٥/و

(١) الأمالى لأبي على القالى، عن ابن دريد ٦٨/١. بخلاف يسير في اللفظ. ومع البيتين ثالث. وانظره في (الاشتقاق لابن دريد: ٣٩٤) طالمتنى ببغداد، وتقييد العراقي (٣٤٣).

النوع الرابع والأربعون

معرفة رواية الآباء عن الأبناء

و«للخطيب الحافظ» في ذلك كتاب. روينا فيه عن العباس بن عبدالمطلب، عن ابنه الفضل، رضى الله عنهما: «أن رسول الله ﷺ [٩٣/ظ] جمع بين الصلاتين بالمزدلفة»،^(١).

وروينا فيه عن «وائل بن داود» عن ابنه «بكر بن وائل»، وهما ثقتان. أحاديث منها: عن ابن عيينة عن وائل بن داود عن ابنه بكر، عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أخروا الأحمال فإن اليد معلقة والرجل موثقة». قال «الخطيب»: لا يروى عن النبي ﷺ فيما نعلمه، إلا من جهة بكر وأبيه.^(٢)

وروينا فيه عن «معتمر بن سليمان التيمي» قال: «حدثنى أبي قال: حدثنى أنت عنى، عن أيوب، عن الحسن، قال: «ويح، كلمة رحمة»».^(٣)

وهذا طريف يجمع أنواعاً^(٤).

وروينا فيه عن «أبي عمر حفص بن عمر الدورى المقرئ»^(٥)، عن ابنه أبي جعفر محمد

(١) انظر مسند الفضل بن العباس رضى الله عنهما في (جمع الجوامع ٥٨٨/٢) والحديث في الموطأ والصحيحين لأسامة بن زيد ولأبي أيوب الأنصارى، رضى الله عنهم.

(٢) أخرجه أبو يعلى في مسنده في حديث قيس بن الربيع عن بكر بن وائل عن الزهري، ليس فيه وائل (فتح المغيب ١٧١/٣٠) مع زوائد أبي يعلى في (مجمع الزوائد، ك الأدب، باب تأخير الحمل) عن أبي هريرة مرفوعاً، بلفظ «إن الرجل موثقة واليد معلقة» ١٠٩/٨.

(٣) قيل: ويح كلمة تقال لمن وقع في مهلكة لا يستحقها فيترحم عليه ويرثى له، وويل: تقال لمن يستحقها ولا يترحم عليه.. وقال على بن أبي طالب رضى الله عنه: الويح باب رحمة والويل باب عذاب (مشارك الأنوار ٢٩٧/٢)

(٤) قال الشيخ زكريا الأنصارى: أى رواية الآباء عن الأبناء، وعكسه، والأكابر عن الأصاغر، والمدبج، والتحديث بعد النسيان (فتح الباقي على شرح ألفية العراقي: التبصرة ٨٥/٣)

(٥) قال السخاوى: «وأكثر ما في كتاب الخطيب، مما رواه، ستة عشر حديثاً أو نحوها، لحفص بن عمر الدورى المقرئ - صاحب الكسانى - عن ابنه أبي جعفر محمد (فتح المغيب: ١٧٢/٣).

ابن حفص» ستة عشر حديثاً أو نحو ذلك. وذلك أكثر ما روياه لأب عن ابنة. وآخر ما روياه من هذا النوع وأقربُه عهداً، ما حدّثنيه «أبو المظفر عبد الرحيم بن الحافظ أبي سعد المروزي» - رحمهما الله - بها^(١)، من لفظه قال: «أبأني والدي عني فيما قرأت بخطه، قال: حدثني ولدي أبو المظفر عبد الرحيم من لفظه وأصله، فذكر بإسناده عن أبي أمانة أن رسول الله ﷺ قال: «أحضروا موائدكم البقل فإنه مطردة للشيطان مع التسمية».*

وأما الحديث الذي روياه عن أبي بكر الصديق عن عائشة عن رسول الله ﷺ أنه قال: «في الحبة السوداء شفاء من كل داء» فهو غلط ممن رواه، إنما هو عن أبي بكر بن

(١) بها، أي ببلدة «مرو الشاهجان» النسبة إليها: مروزي، بالزاي، على غير قياس. وانظر (المرو الروذي) في (اللباب ١٩٨/٣).

وفي تقييد العراقي على رواية ابن الصلاح عن شيخه أبي المظفر عبدالرحيم السمعاني عن والده أبي سعد لحديث «أحضروا موائدكم البقل» قال:
«وقد أهبهم المصنف ذكر إسناده. والسمعاني، أبو سعد، رواه في (الذيل) من رواية العلاء بن مسلمة الرواس، وذكر سنده إلى أبي أمانة، يرفعه. وهو حديث موضوع، فأبهم المصنف منه موضع العلة وسكت عليه. وقد ذكر المصنف في النوع الحادي والعشرين: أنه لا يحل رواية الحديث الموضوع لأحدٍ عليم حاله، في أي معنى، إلا مقروناً ببيان وضعه؛ وهذا الحديث ذكر غير واحدٍ من الحفاظ أنه موضوع: وقد رواه أبو حاتم بن حبان في (الضعفاء) في ترجمة العلاء بن مسلمة الرواس. بهذا الإسناد، وقال فيه: يروى عن الثقات الموضوعات. وقال أبو الفتح الأزدي: كان رجلٌ سوء لا يبالي ما روى. وقال محمد بن طاهر: كان يضع الحديث. وذكر ابن الجوزي هذا الحديث في الموضوعات وقال: لا أصل له. وقد يجاب عن المصنف بأنه لا يرى أنه موضوع وإن كان في إسناده وضاع. فكأنه ما اعترف بوضعه، وقد تقدم أن المصنف أنكر على من جمع الموضوعات في عصره، فأدخل فيها ما ليس بموضوع. يشير بذلك إلى ابن الجوزي. والله أعلم.. (التقييد ٣٤٦-٣٤٧). وانظر معه «العلاء بن مسلمة الرواس» في (ميزان الاعتدال للذهبي: ١٠٥/٣ ت ٥٧٤٣).

* المحاسن :

«فائدة: الحديث ذكره. «ابن الجوزي» في الموضوعات - انتهت» ١١٥/ظ

- الموضوعات لابن الجوزي: باب فضل البقل ٢٩٨/١، والفوائد المجموعة للشوكاني: أطلعة.

أبي عتيق عن عائشة، وهو «عبدُ الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق»* وهؤلاء هم الذين قال فيهم [٩٤/و] «موسى بن عقبة»: «لا نعرف أربعةً أدركوا النبي ﷺ هم وأبناؤهم إلا هؤلاء الأربعة»^(١). فذكر: أبا بكر الصديق، وأباه، وابنه عبد الرحمن، وابنه محمداً أبا عتيق؛ والله أعلم^(٢).

* * *

- (١) قابل على قول موسى بن عقبة في نقل العرافي من معرفة الصحابة، لابن منده (التقييد ٣٤٧).
- (٢) بلغت المقابلة بأصل السماع، ثم بلغ مقابلة ثانية بالأصل المذكور هامش (غ) بخط ابن فاسي.

* المحاسن:

«فائدة: في (المستخرج لابن منده): أبو بكر الصديق عن عائشة. وفيه: عمر بن الخطاب عن عبد الله ابنه. وذكر «ابن الجوزي» أن الصديق روى عن ابنته عائشة، وروى عنها أمها أم رومان. فإن كانت رواية الصديق أخذت من ذلك الحديث، فقد تقدم أنه وهم.

وذكر رواية العباس عن ابنه عبد الله، ورواية العباس وحمزة عن ابن أخيها رسول الله ﷺ؛ والعم بمنزلة الأب.

وفي هذا التمثيل نظر.

وروى مصعب الزبيري عن ابن أخيه الزبير بن بكار. وإسحاق بن حنبل عن ابن أخيه أحمد بن محمد بن حنبل. وروى مالك عن ابن أخيه إسماعيل بن عبد الله بن أبي أؤس . انتهت». ١١٦/و

النوع الخامس والأربعون معرفة رواية الأبناء عن الآباء

ولـ [أبي نصر^(١) الوائلي الحافظ] في ذلك كتاب.

وأهمه ما لم يُسَمَّ فيه الأبُّ والجد. وهو نوعان:

أحدهما: رواية الابن عن الأب عن الجدِّ نحو «عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جدِّه». وله بهذا الإسناد نسخة كبيرة أكثرها فقهيات جِياد، وشعيب هو ابن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص. وقد احتج أكثر أهل الحديث^(٢) بحديثه، حملاً لمُطَلَقِ الجَدِّ فيه على الصحابيِّ «عبدالله بن عمرو» دون ابنه^(٣) محمد والد شعيب، لما ظهر لهم من

(١) [أبو نصر، عبيد الله بن سعيد بن حاتم بن أحمد السجزي الوائلي بالبلاء آخر الحروف، نسب إلى قرية بسجستان يقال لها: وائل. أحد الحفاظ مات سنة ٤٤٤ هـ وقيل كان من بكر بن وائل] من هامش (غ) مع (اللباب ٣/٣٥٢).

(٢) على هامش (غ):

[قوله: «وقد احتج أكثر أهل الحديث» يفهم منه أن الأقل منهم لم يحتجوا به. وقد نقل الخلاف ابن يثير] ومعه الطرة: [قال الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في كتابه (اللمع): وأما إذا قال - الراوي - أخبرني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ فيحتمل أن يكون ذلك عن جده الأدنى وهو محمد بن عبدالله بن عمرو، فيكون مرسلًا. ويحتمل أن يكون ذلك عن جده الأعلى فيكون مسندًا؛ فلا يحتج به لأنه يحتمل الإسناد والإرسال فلا يجوز إثباته، إلا أن يثبت أنه ليس يروى إلا عن جده الأعلى، فحينئذ يحتج به. قاله «ابن بشير» في شرحه. وغيره يقول: لا يخلو اللفظ الوارد من أن يكون نصًّا في المسند، أو نصًّا في المرسل، أو محتملاً من غير ظهور، أو يكون في أحدهما أظهر: فإن كان نصًّا في الإسناد أو في الإرسال فلا إشكال يحمل عليه. وإن احتمل الحديث احتمالًا متساويًا ألحق بالمرسلات، ولا شك فيه إذا كان في عدم الإسناد أظهر. فإن كان في الإسناد أظهر، فإن علم أن الراوي لم يدرك من روى عنه أو شك فيه، ألحق بالمرسلات؛ وإن علم أنه أدركه فهانئنا الخلاف: هل يلحق بالمرسلات نظرًا إلى الحمل على الأقل؟ أو بالمسندات نظرًا إلى الأظهر؟].

(٣) من (غ، ع) وفي (ص): [دون أبيه محمد] وليس السياق.

إطلاقه ذلك*.

* المحاسن:

«فائدة: وقد يقع في جملة من الأحاديث تعيين «عبد الله بن عمرو» وحينئذ فترتفع إرادة محمد والد شعيب. وقد كنت كتبت من ذلك جملة رداً على «ابن حزم» في قوله: ليس لعمر بن شعيب حديث صحيح، إلا حديثان» - فذكر حديث: «لا يحل بيع وسلف^(١)..» إلى آخره، فإنه سمي فيه «عبد الله بن عمرو». وذكر حديث «لا يحل لواهب أنه يرجع فيها وهبه^(٢)..» إلى آخره، فإنه رواه مجاهد عن عبد الله بن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عباس^(٣). وأشرت إلى من احتج بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده من المحدثين: «الحميدى، وابن المدينى، والبخارى» وغيرهم؛ وذكرت قول «الحسن بن سفيان»: «إذا كان الراوى عن عمرو بن شعيب ثقةً، فهو كأيوب عن نافع عن ابن عمر». وذكرت ما جاء عن «الشافعى»، مما يخالف ذلك، ومن غمضه على عمرو بن شعيب؛ وما يدل على الاحتجاج به، وما جاء عن «أحمد»: «ربما احتججت به إذا لم يكن في الباب غيره.»

والصواب الذى عليه جمهور المحدثين، الاحتجاج به^(٤). وقد أدرك «شعيب» =

(١) حديث «لا يحل سلف ولا بيع ولا شرطان في بيع ولا ربح ما لم يضمن ولا بيع ما ليس عندك» من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو، مرفوعاً، في مسند عبد الله بن عمرو، بمسند أحمد، وسنن أبي داود وجامع الترمذى، وقال: حسن صحيح، والنسائى وابن ماجه والمستدرك.

(٢) في مسند أحمد، وسنن أبي داود، وجامع الترمذى وقال: حسن صحيح.

(٣) حديث ابن عباس، مرفوعاً، في كتاب الهبة من صحيح البخارى (باب لا يحل لأحد أن يرجع في هبته أو صدقته) من رواية قتادة عن سعيد بن المسيب عن ابن عباس، وأيوب عن عكرمة عن ابن عباس. (معه فتح البارى ١٤٨/٥).

(٤) في (فوائد حديثية) للتعقلى ابن رافع السلامى بالإسناد إلى الدارقطنى، قال: «حدثنا أبو بكر النيسابورى، نا محمد بن على الوراق قال: قلت لأحمد بن حنبل: شعيب سمع من أبيه شيئاً؟ قال: يقول: حدثنى أبى. قلت: وأبوه سمع من عبد الله بن عمرو؟ قال: نعم، أراه سمع منه. وقال الدارقطنى: سمعت أبا بكر النيسابورى يقول: هو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو، وقد صح سماع عمرو بن شعيب من أبيه، وسامع شعيب من جده عبد الله بن عمرو.» ٩/ب

وقال البخارى، في ترجمة عمرو بن شعيب بالتاريخ الكبير: رأيت أحمد بن حنبل وعلى ابن المدينى =

ونحو «بهر بن حكيم، عن أبيه عن جده»: روى بهذا الإسناد نسخة كبيرة حسنة، وجده هو «معاوية بن حيدة القشيري»^(١).
و «طلحة بن مُصَرِّف، عن أبيه، عن جده»: وجده: «عمرو بن كعب اليماني»^(٢) -
ويقال كعب بن عمرو**. *

(١) على هامش (غ): [معاوية، أسلم وله صحة. وأما أبوه حيدة، فجاهل لم يسلم].
(٢) على هامش (غ) [عمرو بن كعب صحابي. وكان سفيان ينكر هذا السند، انفرد بحديثه عن أبيه].
يأتي في فائدة المحاسن.

= عبد الله بن عمرو، وفي ذلك قصة فيمن جامع زوجته وهو مُحْرِم - ساقها الدارقطني وغيره - تدل على ذلك وعلى أنه كان كبيراً يفهم الكلام. وذلك مبسوط في التصنيف اللطيف الذي سمّيته (بذل الناقد بعض جهده، في الاحتجاج بعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده) فليُنظَر فيه . انتهت. «١١٦/ووظ
* المحاسن:

«فائدة: «البخاري» في كتابه، ذكر شيئاً من أحاديث هذه النسخة معلّقاً بخلاف النسخة الأولى، فقيل بترجيح هذه، لهذا. ولعدم الإلباس الذي يوهم الإرسال. ولبعض المتأخرين في ذلك كلام، بين فيه ما لكل واحدة من الترجيح - انتهت. «١١٧/و
- يعني بالنسخة الأولى: نسخة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

** فائدة: لكن هذه الطريقة فيها نظر، من جهة أن أبا داود قال في (سُنَّته) في حديث الضوء: سمعت أحمد بن حنبل يقول: ابن عيينة - زعموا - كان ينكره ويقول.
أيش هذا؟ طلحة عن أبيه عن جده؟^(١)

= وإسحاق بن راهويه وأبا عبيد وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، عبد الله بن عمرو... وقال: «اجتمع على وابن معين وأحمد وأبو خيثمة وشيوخ أهل العلم يتذكرون حديث عمرو بن شعيب، أثبتوه وذكروا أنه حجة» (التاريخ الكبير: ٧٨/٢٥/١٣٤٢/٦) وانظر (تهذيب التهذيب: ٤٨/٨ ت ٨٠، والتبصرة ٩٢/٢ - ٩٦ وفتح المغيث ١٧٨/٣).

(١) سنن أبي داود، ك الطهارة، باب صفة وضوء النبي ﷺ: حدثني محمد بن عيسى ومسلد، قالوا: =

= وقال: «عثمان بن سعيد الدارمي»: سمعتُ عليَّ ابنَ المديني يقول: قلت لسفيان: إن ليثاً يروى عن طلحة بن مصرف عن أبيه عن جدِّه، أنه رأى النبي ﷺ تَوْضاً. فأنكر سفيان ذلك، وعجِبَ أن يكونَ جدُّ طلحةَ لقي النبي ﷺ. قال علي: وسألتُ ابنَ مهدي عن نسبِ جدِّ طلحةَ فقال: عمرو بن كعب، أو كعب بن عمرو، وكانت له صحبة. وقال عباسُ الدُّوري: قلتُ ليحيى بن معين: طلحةُ بن مُصْرَفٍ عن أبيه، عن جدِّه، رأى النبي ﷺ؟ فقال يحيى: المُحدِّثون يقولون قد رآه، وأهلُ بيتِ طلحةَ يقولون: ليست له صحبة. وفي (الاستيعاب): وقال بعضُ أصحابِ الحديث إن جدَّ طلحةَ بن مصرف، صخر بن عمرو^(١) - انتهت..» ١١٧/و

= ثنا عبد الوارث، عن ليث، عن طلحة بن مصرف، عن أبيه، عن جدِّه قال: «رأيت النبي ﷺ يمسح رأسه...» الحديث قال مسدد: فحدثت به يحيى فأنكره. قال أبو داود: وسمعتُ أحمد بن حنبل يقول. فذكره (ح) ١٣٢ - ٣٢/١ وفي (الجرح والتعديل) أسند ابن أبي حاتم عن علي ابن المديني، قال: قلت لسفيان: إن ليثاً روى عن طلحة بن مصرف عن أبيه عن جدِّه أن النبي ﷺ تَوْضاً... فأنكر ذلك سفيان وعجب منه أن يكون جد طلحة لقي النبي ﷺ». (٣٨/١) في معرفة سفيان بن عيينة بالعلم وكلامه في رواته.

(١) تام عبارة ابن عبد البر في (الاستيعاب، رقم ١٩٤٨): «وقال غيره: كعب بن عمرو، فآله أعلم» وقد ترجم له باسم «عمرو بن كعب اليامي، بطن من همدان». وفي نسب بني همدان بالجمهرة ذكر «ابن حزم» في بني يام بن أصفى الجشمي الهمداني: «طلحة بن مصرف بن عمرو بن كعب». وقال: ولطلحة ابن يسمى محمداً ضعيف الحديث. وأما طلحة وابن عمه زبيد، ففي غاية الثقة والزهد.

جمهرة الأنساب (٣٧٠ ط أولى ذخائر). وفي الإصابة، أحال ابن حجر في عمرو بن كعب اليامي - جد طلحة بن مصرف - على «كعب بن عمرو» واقتصر على القولين في اسمه. وفي تهذيب التهذيب، أحال كذلك في عمرو بن كعب، ونقل ما حكى من قول ابن عيينة فيه، وأضاف: «قلت: في الحديث المذكور أنه قال: رأيت النبي ﷺ يتوضأ؛ فإن كان هو جد طلحة فقد رجح جماعة أنه كعب بن عمرو، وجزم ابن القطان بأنه عمرو بن كعب. وإن كان طلحة المذكور ليس هو ابن مصرف، فهو مجهول وأبوه مجهول وجدّه لا تثبت له صحبة لأنه لا يعرف إلا بهذا الحديث (٤٣١/٨ رقم ٧٩٠) وأما طلحة بن مصرف بن عمرو بن كعب اليامي، أبو محمد الكوفي سيد قرانها، فموتق... حديثه عند الستة توفي سنة ١١٢ هـ. وليث الراوي عنه، هو ابن أبي سليم الكوفي ١٤٣ هـ.

أبي النصر عبد الرحمن بن عبد الجبار الفامى^(١)، قال: سمعتُ السيد أبا القاسم منصور بن محمد العلوى يقول: الإسناد بعضه عوالٍ وبعضه معال. وقول الرجل: حدثني أبي عن جدى؛ من المعالى^(٢).*

(١) على هامش (غ): [قال أبو سعد السمعاني: الفامى، بالفاء مفتوحة، نسبة إلى بيع الفواكه اليابسة ويقال لبائعها البقال أيضاً. وقال: المروزي، بزيادة زاي، نسبة إلى مرو الشاهجان. خرج منه جماعة من العلماء. وقال غيره: هي المدينة المشهورة بخراسان.] معه (اللباب: ٤١٠/٢).

(٢) أسنده العراقي من طريق شيخه أبي سعيد العلاني بقراءته عليه ببيت المقدس، قال أخبرني محمد بن يوسف، أخبرنا الإمام أبو عمرو بن الصلاح، حدثني أبو المظفر عبد الرحيم بن الحافظ أبي سعد السمعاني، فذكره (التبصرة ٨٩/٣) ومحمد بن يوسف، شيخ العلاني، هو ابن المهтар.

قال الشيخ زكريا الأنصارى في شرحه: معال أى مفاخر للحفيد الراوى عن أبيه عن جده، وزاد: «فائدة: يلتحق برواية الرجل عن أبيه عن جده، رواية المرأة عن أمها عن جدتها. ومنه ما رواه أبو داود عن بندار عن عبد الحميد بن عبد الواحد الغنوى البصرى: عن أم جنوب بنت غميلة عن أمها سويدة بنت جابر عن أمها عقيلة بنت أسمر بن مضر، عن أبيها أسمر قال: أتيت رسول الله ﷺ فبايعته فقال: «من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو له» (فتح الباقى على التبصرة ٩٣/٣).

والحديث فى سنن أبى داود: ك الخراج والإمارة والفيء (ح ٣٠٧١) وفيه: «سبق إلى ما لم يسبق إليه».

* المحاسن:

«فائدة: وأزيد من ذلك [أى: التسعة] بواحد، ما وجد بخطّ «الحافظ عبد الغنى بن سعيد»: حدثني أبو الطيب محمد بن أحمد بن محمد بن خالد بن المعتمر بن خالد بن حراد بن العلاء بن صدقة بن نصر بن الحجاج بن علاط السلمي. [قال]: حدثني أبى عن جدى محمد بن خالد عن أبيه خالد بن المعتمر، [عن أبيه المعتمر] عن أبيه خالد عن أبيه حراد عن أبيه العلاء عن أبيه صدقة عن أبيه نصر، عن أبيه الحجاج بن علاط، «أنه وجد كترًا فأخرج خمسةً لينةً من ذهب، فأتى بها النبي ﷺ...» الحديث.

وأزيد من هذا باثنين، ما ذكره «ابن دحية» فى كتاب (المولد): أخبرتنى خالة أبى «أمة العزيز»، قالت: «حدثني جدى الحسن، قال: حدثني أبى موسى حدثني [أبى] عبد الله، حدثني أبى الحسين، حدثني أبى جعفر، حدثني أبى على، حدثني أبى محمد، حدثني أبى على، حدثني أبى موسى، قال: حدثني أبى على، حدثني أبى جعفر، قال: حدثني أبى محمد الباقر، حدثني أبى على بن الحسين، حدثني أبى الحسين، حدثني =

= أبي عليُّ بنُ أبي طالب، قال: «كان لي شارفٌ من نصيبى بيدري...» الحديث^(١).

وأزيد من هذا بواحدٍ ما رواه «السندُ أبو محمد الحسنُ بن علي» قال: حدثني والدي عليُّ بنُ أبي طالب، حدثني والدي أبو طالب الحسنُ بنُ عبيد الله، حدثني والدي عبيدُ الله بن محمد، حدثني والدي محمد بن عبيد الله، حدثني والدي عبيدُ الله بن علي، حدثني والدي عليُّ بن الحسن، حدثني والدي الحسنُ بن الحسين، حدثني والدي الحسينُ بن جعفر، حدثني والدي جعفرُ بن عبيد الله، حدثني والدي عبيدُ الله، حدثني والدي الحسينُ الأصغر، حدثني والدي عليُّ بن زينُ العابدين، حدثني والدي الحسينُ، حدثني والدي عليُّ بن أبي طالب، رضى الله عنهم أجمعين، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «المجالس بالأمانة»^(٢).

واعلم أنه قد تقدم مثالُ تسعةِ آباءٍ يروى بعضهم عن بعض، فيكون بالابن الأول عشرةً - وهو في الحديث الذي رواه عبد الوهاب الحنبلي - ومثالُ عشرةِ آباءٍ يروى بعضهم عن بعض فيكون بالابن أحدَ عشرَ آباءً؛ ومثالُ أحدَ عشرَ آباءً فيكون الجملةُ بالابن اثني عشر؛ ومثالُ اثني عشرَ آباءً وبالابن ثلاثةَ عشر؛ ومثالُ أربعةَ عشرَ آباءً وبالابن خمسةَ عشر.

بقي أن يُمثَّلَ لثانيةِ آباءٍ يروى بعضهم عن بعض، وسبعةِ آباءٍ يروى بعضهم عن بعض، وهكذا إلى ثلاثةِ آباء..

(١) كتاب المولد (السراج المنير في مولد البشير النذير، لابن ذحية الكلبى، أبي الخطاب السبتي نزيل القاهرة) مفيد في فهارس دار الكتب المصرية، وأخبرت أنه مفقود. والمقابلة على نقل الشمس السخاوى من خط مغلطاي (فتح المغيث ٣/١٨١) وحديث الإمام على رضى الله عنه، أخرجه أبو داود في سننه، ك الخراج والإمارة والفتىء، باب في مواضع قسم الخمس وسهم ذوى القربى (ح ٢٩٨٦) من رواية الزهرى عن علي بن الحسين عن الحسين بن علي عنه رضى الله عنهم.

(٢) مثل به العراقى لأربعة عشر رجلا يرويه كل منهم عن أبيه نسقا، من رواية الحافظ أبي سعد السمعانى في (الذيل: ترجمة السيد الحسن بن علي بن أبي طالب هذا، وقال: كان أحد الكبار المشهورين بالجوهر والسخاء وفعل الخيرات ومحبة أهل العلم... توفي سنة اثنتين وخمسةائة) قال العراقى: وفي آياته من لا يعرف حاله، وهذا الحديث من جملة أربعين حديثا، منها مناكير (التقييد ٣٤٩) وانظر حديث «المجالس بالأمانة» في (مختصر المقاصد للشوكانى: ٢٢٨ ح ٩٢٣) وتخرجه على هامشه.

= أما ثمانية آباء يروى بعضهم عن بعض، ففي (مروج الذهب، للمسعودي): روى عليُّ بنُ محمد بنِ علي بنِ موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب. قال: حدثني أبي، قال حدثني أبي، قال حدثني أبي، قال حدثني أبي، قال رسول الله ﷺ: «الإيمان ما قر في القلوب...» الحديث. فهؤلاء ثمانية آباء يروى بعضهم عن بعض، ويكون الجملة بالابن تسعة.

ومثال سبعة آباء يروى بعضهم عن بعض، ما في كتاب (الأفراد، لابن أبي عاصم): حدثنا عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن بشر بن عبد الله بن سلمة بن بُدَيْل بن وراق، قال: حدثني أبي محمد عن أبيه عبد الرحمن عن أبيه محمد عن أبيه بشر عن أبيه عبد الله عن أبيه سلمة قال: دفع لي أبي بُدَيْل كتابَ النبي ﷺ وقال: «استوصوا به...» الحديث. فهؤلاء سبعة آباء يروى بعضهم عن بعض، وتكون الجملة بالابن ثمانية. ومثال ستة أصول يروى بعضهم عن بعض، ما وجدته في (تاريخ أصبهان للحافظ أبي نعيم) في ترجمة «أحمد بن الحسن بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب. عليهم السلام» ويعرف بابن طباطبا، قال «أبو نعيم»: حدثنا محمد بن المظفر؛ قال ثنا محمد بن أحمد بن الهيثم: «ثنا أحمد بن الحسن بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، المعروف بابن طباطبا، قال: حدثني أبي الحسن، قال: حدثني أبي إبراهيم عن أبيه إسماعيل عن أبيه إبراهيم بن الحسن عن أمه فاطمة بنت الحسين عن أبيها الحسين بن علي، قال: كان رسول الله ﷺ إذا عَزَى قال: آجركم الله ورَحِمكم. وإذا هَنَأَ قال: بارك الله لكم وعليكم»^(١).

فهؤلاء ستة أصول يروى بعضهم عن بعض، وتكون الجملة بالابن سبعة. مثال آخر: ذكر «أبو نعيم» في (تاريخ أصبهان) في ترجمة «أحمد بن علي الأنصاري الأصبهاني أبو علي، وسكن نيسابور» شيئاً من ذلك، فقال: حدثنا أبو إسحاق =

= إبراهيم بن عبدالله بن إسحاق المعدل الأصبهاني، بنيسابور، ثنا أبو علي أحمد بن علي الأنصاري، ومولده بأصبهان، ثنا أبو الصلت عبد السلام بن صالح الهروي، قال: كنتُ مع علي بن موسى الرضا ودخل نيسابورَ راجياً بغلة شهباء أو بغلا - الشك من أبي الصلت - فعدوا في طلبه، علماء البلد: ياسين بن النضر وأحمد بن حرب ويحيى بن يحيى، وعدة من أهل العلم، فتعلقوا بلجامه في المربع، فقالوا: بحق آباءك الطاهرين، حدثنا بحديث سمعته من أبيك؛ قال: "حدثني أبي العدل الصالح موسى بن جعفر، قال موسى: حدثني أبي الصادق جعفر بن محمد، قال: حدثني أبي أبو جعفر باقر العلم، علم الأنبياء، قال أبو جعفر: حدثني أبي علي بن الحسين سيد العابدين، قال: حدثني أبي سيد أهل الجنة الحسين، قال حدثني أبي سيد العرب علي بن أبي طالب رضوان الله عليه، قال: سألت رسول الله ﷺ: ما الإيمان؟ قال: معرفة بالقلب، وإقراراً باللسان، وعمل بالأركان." وقال أبو علي: قال لي أحمد بن حنبل: إن قرأت هذا الإسناد على مجنون بري من جنونه. وما عيب هذا الحديث إلا جودة إسناده. ثم قال «أبو نعيم»: ثنا إبراهيم ثنا أحمد ثنا أبو الصلت حدثنا علي بن موسى عن أبيه عن جدّه عن آبائه قال: قال رسول الله ﷺ: "كونوا ذرّةً ولا تكونوا رؤاةً. حديث تعرفون فقّهه، خيرٌ من ألفٍ تروونه"،^(١).

ومثال خمسة آباء يروى بعضهم عن بعض، ما وجدته في (تاريخ أصفهان لأبي نعيم الأصفهاني) في ترجمة «أبي الحسن عامر بن عقبة بن خالد بن عامر بن ثعلبة بن أبي برزة» - وقال عنه: ثقة صدوق - قال أبو نعيم: حدثنا القاضي أبو أحمد محمد بن أحمد بن إبراهيم، وأبو محمد بن حيان، قالوا: حدثنا عامر بن عقبة بن خالد بن عامر بن ثعلبة بن أبي برزة الأسلمي: حدثني أبي، حدثني أبي، حدثني أبي، حدثني أبي، حدثني أبي أبو برزة الأسلمي قال: لما كان يوم أحد وشجّ النبي ﷺ وكسرت رباعيته وهشمت البيضة على رأسه خر مغشياً عليه، فأخذت رأسه في حجري، فلما أفاق قال: نضلة؟ قلت: نعم، بأبي أنت وأمي يا رسول الله، قال: بارك الله فيك وفي دينك وعترتك من بعدك،^(٢).

الثاني: رواية الابن عن أبيه دون الجدِّ. وذلك بابٌ واسع، وهو نحو رواية «أبي العُشراء الدارمي» عن أبيه عن رسول الله ﷺ. وحديثه معروف. وقد اختلفوا فيه: فالأشهر أن أبا العُشراء هو «أسامة بن مالك بن قهطم» - وهو فيما نقلته من خطِّ البيهقي وغيره بكسر القاف^(١) - وقيل: قحطم بالحاء، وقيل هو عطارذ بن برز^(٢)، بتسكين الراء. وقيل بتحريكها أيضاً، وقيل: ابن بلز^(٣)، باللام. وفي اسمه واسم أبيه من الخلاف غير ذلك*؛ والله أعلم.

* * *

(١) الكنى لأبي بشر الدولابي (٣١/٢) والإكمال لابن ماكولا (٢٠٨/٦١) واقتصر مسلم في اسمه على: أسامة بن قهطم، ويقال: عطارذ بن برز (الكنى والأسماء، لمسلم: حرف العين).
وحديث أبي العُشراء في (السنن الكبرى للبيهقي: ك الصيد. باب ذكاة ما لا يُقدر على ذبحه إلا برمي أو سلاح (٢٤٦/٩)).
- وانظر الخلاف في اسمه واسم أبيه، في ترجمته بكنى الاستيعاب والإصابة وتهذيب التهذيب وفي جمهرة الأنساب لابن حزم: في بني جرير بن دارم (٢١٨ أولى ذخائر) وتهذيب الأسماء للنووي: الكنى.

= ومثال أربعة آباء يروى بعضهم عن بعضٍ كذا... - مضى.
ومثال ثلاثة آباء يروى بعضهم عن بعضٍ كذا... - مضى.
وأما الأبوان فقد تقدم تمثيلهما في: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدِّه، وأنظار ذلك - انتهت. « ١١٧/و - ١١٩.

* «فائدة: إنما مثل بهذا لغرابته، وليبين بعض الاختلاف فيه؛ وإلا فهذا بابٌ واسع، كما قال. وحديث أبي العُشراء عن أبيه: أما تكون الذكاة إلا في اللبة؟ فقال ﷺ: «أما لو طعنت في فخذيها لأجزأ عنك». وليس له غيره، وسيأتي فيمن لم يرو عنه من التابعين إلا راوٍ واحد. ثم وجدت بعد ذلك في (المختار من الطيور، باب انتقاء الحافظ السلفي) حديثاً آخر أسنده إلى حماد بن سلمة عن أبي العُشراء الدارمي عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «شكا نبي من الأنبياء إلى الله عز وجل جُبِنَ قومه، فأوحى الله إليه: إذا بلغ أمرهم فليستقوا الحرمل، فإنه يذهب الجبن، ويزيد في الفروسية» - انتهت. « ١١٩/ظ

النوع السادس والأربعون

معرفةً من اشترك في الرواية عنه راويان متقدم ومتأخر
تباينَ وقتُ وفاتيهما تبايناً شديداً، فحصل بينهما أمدٌ بعيد
[٩٥/و] وإن كان المتأخرُ منهما غيرَ معدودٍ من معاصري الأول
وذوى طبقته*

ومن فوائد ذلك تقريرُ حلاوة علو الإسناد في القلوب. وقد أفرده «الخطيبُ الحافظ»
في كتابِ حسن سباه (كتاب السابق واللاحق).

ومن أمثلته أن «محمد بن إسحاق الثقفي السراج النيسابوري»: روى عنه
«البخارى، الإمام» في تاريخه، وروى عنه «أبو الحسين أحمد بن محمد الخفاف
النيسابوري»، وبين وفاتيهما مائةٌ وسبعٌ وثلاثون سنة أو أكثر، وذلك أن «البخارى» مات
سنة ست وخمسين ومائتين، ومات «الخفاف» سنة ثلاثٍ وتسعين وثلاثمائة، وقيل مات في
سنة أربع أو خمسٍ وتسعين وثلاثمائة.

وكذلك «مالك بن أنس، الإمام»: حدث عنه «الزهري، وزكريا بن دؤيد الكندي»
وبين وفاتيهما مائةٌ وسبعٌ وثلاثون سنة أو أكثر، ومات الزهري سنة أربع وعشرين

* المحاسن:

«فائدة: لا ينحصر ذلك في رواية الأكاير عن الأصاغر، بل قد يقع في غير ذلك، بأن
يروى عن الشخص راويان: أحدهما في أول تحديته، والآخر في آخر تحديته، ثم يطول
عمرُ المتأخر فيتباع ما بين وفاة الراويين - انتهت» ١١٩/ظ.

ومائة^(١). ولقد حَظِيَ «مالك» بكثيرٍ من هذا النوع؛ والله أعلم.^(٢)

(١) الزهري، ابن شهاب، ذكره القاضى عياض فى (مشاهير الرواة عن مالك من شيوخه وأقرانه - وهم كثر-: ترتيب المدارك ١٧١/٢).

وروى عنه مالك، وأكثر منه. وفى الموطأ، رواية يحيى بن يحيى الليثى مائة واثنان وثلاثون حديثاً لمالك عن الزهري (التجريد والتقصى ١١٦ - ١٥٥) وأما «زكريا بن دويد» ففى الرواة عن مالك بترتيب المدارك، « زكريا بن دريد بن الأشعث» هكذا وقع اسم أبيه فى حرف الزاى من الرواة (١٩١/٢، ٢٤٥/٢) ط الرباط. والذى فى (الإكمال لابن ماكولا): أبو أحمد زكريا بن دويد بن محمد بن الأشعث بن قيس الكندى، روى عن الزهري (٣٨٧/٣) وفى تقييد العراقى، أنه ما كان ينبغى للمصنف التمثيل بزكريا بن دويد عن مالك. وهو مجروح متروك لم ير الحفاظ روايته عن مالك شيئاً، وإنما تبع المصنف أبا بكر الخطيب، فقد ذكر ذلك فى كتابيه: السابق واللاحق، والرواة عن مالك (٣٥١).

(٢) أضاف العراقى من أمثلة هذا النوع فى زمانه «أن الفخر ابن البخارى. مسند الدنيا ٥٩٥-٦٩٠هـ) روى عنه الزكى المنذرى المتوفى سنة ٦٥٦، وروى عن الفخر جماعة موجودون بدمشق فى هذه السنة، وهى سنة إحدى وسبعين وسبعائة (التبصرة ١٠٣/٣). وانظر أيضاً (تدريب الراوى ٢٦٣/٢).

النوع السابع والأربعون

معرفة من لم يرو عنه إلا راوٍ واحدٍ من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، رضى الله عنهم

ولـ«مسلم» فيه كتابٌ لم أَرَهُ^(١). ومثاله من الصحابة:

«وهب بن خنِيش»^(٢) - وهو في كتابي: الحاكم، وأبي نعيم الأصبهاني، في معرفة علوم الحديث: هرم بن خنِيش، وهو رواية داود الأودى عن الشعبي، وذلك خطأ - صحابي لم يرو عنه غيرُ «الشعبي».

وكذلك «عامرُ بنُ شَهْرٍ، وعروةُ بنُ مضرس، ومحمدُ بنُ صفوان الأنصاري، ومحمدُ بنُ صيفي الأنصاري» - وليساً بواحد وإن قاله بعضهم^(٣) -: صحابيون لم يرو عنهم غيرُ «الشعبي».*

(١) قال العراقي: كتاب مسلم المسمى بكتاب (المفردات والوحدان) وعندى منه نسخة بخط محمد بن طاهر المقدسي (التبصرة ١٠٤/٣).

(٢) وقع في (ص) وحدها [وهب بن خنِيش] تصحيف. قال ابن عبد البر: «ومن قال وهب بن خنِيش، أكثر وأحفظ. وقول داود: هرم، خطأ.»

ورواية داود بن يزيد الأودى: عن عامر الشعبي عن هرم بن خنِيش... عند الحاكم في (معرفة علوم الحديث: ١٥٨).

وهو هرم بن خنِيش في (الجرح والتعديل: ٢١/٩) وذكره ابن حجر في حرق الهاء والواو من تهذيب التهذيب (٥٧/٢٧/١١، ٢٧٦/١٦٣/١١) على الخلاف في اسمه.

(٣) على هامش (ص): [قال المؤلف رحمه الله: هذان المحدثان قد قيل إنها شخصان، وهو أشبه. روى لمحمد بن صفوان: أبو داود، وابن ماجه].

- وكذلك صح عند ابن عبد البر أنها اثنان، والله أعلم. وقد ترجم لها في (الاستيعاب برقمى ٢٣٣١، ٢٣٣٣) وذكر، أن الشعبي وحده، روى عن ابن صفوان حديث الأرنب، وعن ابن صيفي حديث صوم عاشوراء.

* المحاسن:

«فائدة: قد روى عن «عروة بن مضرس» غير الشعبي، حميد بن منبه، =

وانفرد «قيس بن أبي حازم» بالرواية عن: أبيه وعن «دُكَيْن»^(١) بن سَعِيدِ المَزْنِي،
والصَّنَائِحِ بن الأَعْسَرِ، ومِرْدَاسِ^(٢) بن مالك الأَسْلَمِيَّ، وكلهم صحابة*.

(١) نقل على هامش (غ): [دُكَيْن - بالدال المهملة، انفرد به أبو داود - بن سعيد، بفتح السين: يعد في الكوفيين - وقيل: بضم السين. وهو وهم. قاله «ابن الأثير»].

(٢) على هامش (غ): [مرداس هذا، صحابي بايع تحت الشجرة. وليس بوالد العباس بن مرداس. قيل إن هذا مات كافرًا مع حرب بن أمية، اختطفتها الجن] - يعنى مرداس بن أبي عامر السلمى، والد العباس. ذكره ابن عبد البر، في ترجمة ابنه العباس. وانظره في (جمهرة الأنساب (٢٥١)).

= فيما ذكر أبو الفتح الأزدي في كتابه (السراج) وذكر أبو صالح المؤذن في (كتاب الأفراد) أنه وجد رواية عبد الله بن عباس عنه. وذكر الحاكم أن عروة بن الزبير حدث عنه. انتهت « ١٢٠/و

- الذى فى مطبوعة علوم الحاكم: «وكذلك عامر بن شهر وعروة بن مضرس ومحمد بن صفوان

الأنصارى، لم يرو عنهم غير الشعبى»: ١٥٨.

وفى تقييد العراقي أن الشعبى لم ينفرد بالرواية عن عروة بن مضرس، بل روى عنه أيضًا ابن عمه حميد بن منهب بن حارثة الطائى، ذكره الحافظ المزى فى التهذيب. (التقييد ٣٥٢) وانظر معه عروة بن مضرس فى (تهذيب التهذيب ٣٥٨/١٨٨/٧).

* المحاسن:

«فائدة: سَعِيد، والد دكين: منهم من يقوله بفتح السين. والذى ذكره يزيد بن زريع وابن برى، فيما وجد بخط الرضى الشاطبى، عنه، ضم السين. ولم ينفرد «قيس بن أبي حازم» بالرواية عن الصنائح، فقد روى عنه «الصلت بن بهرام» ومنهم من ذكر: عن الصلت بن بهرام عن الحارث بن وهب عن الصنائح. وقد بينت ذلك فى (الطريقة الواضحة فى تمييز الصنائح).

وكذلك لم ينفرد «قيس» عن مرداس الأَسْلَمِيَّ، فقد روى عن مرداس، «زياد بن علاقة» كما ذكره «ابن أبي حاتم»^(١) انتهت « ١٢٠/و

(١) الذى ذكره ابن أبي حاتم (الجرح والتعديل): مرداس بن مالك الأَسْلَمِيَّ، روى عنه قيس بن أبي حازم، سمعت أبي يقول ذلك (١٦٠٦/٣٥٠/٨) وبعده: «مرداس بن عروة، له صحة. روى عنه زياد بن علاقة. سمعت أبي يقول ذلك» وكذلك صح عند العراقي أن الصواب ما قاله ابن الصلاح، خلافا لما فى التهذيب من رواية زياد عن مرداس الأَسْلَمِيَّ، فالذى روى عنه زياد بن علاقة: مرداس بن عروة، صحابي آخر (التقييد ٣٥٢). وأتى فيما يلى، حديث قيس بن أبي حازم عن مرداس الأَسْلَمِيَّ.

«وقدامة بن عبد الله الكلابي» منهم، لم يرو عنه غير «أمين بن نايل»^{*} وفي الصحابة جماعة لم يرو عنهم غير أبنائهم، منهم: «شكّل بن حميد»: لم يرو عنه غير ابنه «شُتير». ومنهم «المسيّب بن حزن القرشي»: لم يرو عنه غير ابنه «سعيد بن المسيّب». و«معاوية بن حيدة»: لم يرو عنه غير ابنه «حكيم، والد بهز». و«قرة بن إياس»: لم يرو عنه غير ابنه معاوية. و«أبوليلي الأنصاري»^(١): لم يرو عنه غير ابنه عبدالرحمن بن أبي ليلي. ثم إن «الحاكم أبا عبد الله» حكم في (المدخل إلى كتاب الإكليل) بأن أحدًا من هذا القبيل لم يخرج عنه «البخاري، ومسلم» في صحيحيهما، وأنكر ذلك عليه^(٢) ونقض عليه بإخراج «البخاري» في (صحيحه) حديث قيس بن أبي حازم عن مرداس الأسلمي: «يذهب الصالحون الأول فالأول» ولا راوى له غير قيس^{**}. وإخراجه، حديث «المسيّب

(١) [أبو ليلي: له صحبة واسمه بلال وقيل بليل وقيل داود.] من هامش (غ) والخلاف في اسمه واسم أبيه أوسع من ذلك بكثير، والأقوال فيه كثرة، تقصاها أبو بشر الدولابي في (كتاب للكتبي) بأسانيده إلى كل قول منها (٥١/١ - ٥٢) ومجملها في ترجمة أبي ليلي الأنصاري، والد الفقيه عبد الرحمن، في كنى: الاستيعاب وأسد الغاية والإصابة، وتهذيب التهذيب.

(٢) علق على هامش (غ): [تفرد به البخاري، وليس له في غيره من الكتب الخمسة شيء].

* المحاسن:

«فائدة: سيأتى الخلاف في ذلك، من جهة أن «ابن عبد البر» ذكر أن حميد بن كلاب^(١) روى عنه أيضا - انتهت» ١٢٠/و
* * «فائدة: قد سبق أن «مرداسا الأسلمي» روى عنه زياد بن علاقة، فلا نقض بهذا المثال^(٢) - انتهت.» ١٢١/ظ.

(١) وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم «قدامة بن عبد الله بن عمار الكلابي، له صحبة. روى عنه أمين بن نايل. سمعت أبي يقول ذلك» (٧/١٢٧/٧٢٤).

(٢) وسبق التنبيه، من تفهيم العراقي، على أن زياد بن علاقة إنما يروى عن مرداس بن عروة، صحابي آخر غير مرداس الأسلمي. وحديث قيس عن مرداس الأسلمي أخرجه البخاري في (ك الرقاق: باب ذهاب الصالحين) فانظر (فتح الباري ١١/١٩٨).

ابن حَزْنٍ» في وفاة أبي طالب، مع أنه لا راوٍ له غيرُ ابنه؛ وبإخراجه حديثُ «الحسن البصرى» عن عمرو^(١) بن تغلب: «إني لأعطي الرجلَ والذي أدعُ أحبُّ إليَّ»، ولم يرو عن عمرو غيرُ الحسن* . وكذلك أخرج «مسلم» في (صحيحه) حديثُ «رافع بن عمرو الغفارى»** ولم يرو عنه غيرُ عبد الله بن الصامت^(٢)؛ وحديثُ «أبي رفاعَةَ العدوى» ولم يرو عنه غيرُ حميد بن هلال العدوى؛ وحديثُ «الأغرُّ المزني^(٣)»: «إنه لَيَغَانُ على قلبي...» ولم يرو عنه غيرُ أبي بردة*** .

(١) على هامش (غ): [لم يخرج «مسلم» لعمرو شيئاً].

(٢) [رافع بن عمرو الغفارى. روى عنه ابنه عمران بن رافع. ذكره المقدسى في (الكامل) وروى عنه عبادة بن الصامت] من هامش (غ) وانظر فائدة المحاسن.

(٣) على هامش في (غ): [الأغرُّ المزني - وقيل فيه: يسار - روى عنه «مسلم» هذا الحديث الواحد: «إنه لَيَغَانُ...» ولم يخرج له «البخارى» شيئاً. ومنهم من جعل الأغرُّ المزني والأغرُّ بن يسار الجهني رجلين، وجعلها «التمري» واحداً].

- انظر: «الأغرُّ المزني، ويقال الجهني وهو واحد» في (الاستيعاب ٦٥).
وفي (المغلاصة ٣٤): «الأغرُّ بن يسار المزني أو الجهني. والمزني أصح».

* المحاسن:

«فائدة: ذكر ابن أبي حاتم^(١) أن الحكم بن الأعرج روى عن عمرو بن تغلب. فلا نقض بهذا المثال. انتهت» ١٢٠/ظ.

(١) في (الجرح والتعديل: ٢٢٢/٦ - ١٢٣٥) لكن يأتي في (شروط الأئمة، أن عمرو بن تغلب لم يرو عنه غير الحسن).

** «فائدة: ليس «رافع» المذكور صحابياً فيما ذكره «ابن حبان»، وقال: من زعم أن له صحبةً فقد وهم. وليس من غِفَار، بل هو من بني نُعَيْلَةَ أخی غِفَار، قاله «الرشاطي، والعسكري» . ولم ينفرد عنه عبدُ الله بن الصامت، ففي الغيلانيات: أبو بكر الشافعي، ثنا محمد بن يحيى بن سلمان، ثنا عاصم بن علي، ثنا سليمان بن المغيرة، ثنا ابن أبي الحكم الغفارى، حدثني جدى عن رافع بن عمرو، قال: «كنت وأنا غلام أرمى نخل الأنصار» الحديث ١٢/ظ.

*** «فائدة: ذكر «العسكري» أن ابن عمر روى عنه أيضاً. وفي كتاب (الصحابة

لابن قانع) قال: «ثابت البناني عن الأغر: مزينة» - انتهت ١٢١/و =

في أشياء كثيرةٍ عندهما في كتابيهما على هذا النحو. وذلك دالٌّ على مصيرهما إلى أن الراوى قد يخرج عن كونه مجهولاً مردوداً، بروايةٍ واحدٍ عنه.^(١)

وقد قدمت هذا في (النوع الثالث والعشرين).

ثم بلغنى عن «أبي عمر ابن عبد البر الأندلسى، وجادة، قال: كل من لم يرو عنه إلا رجلاً واحد فهو عندهم مجهول، إلا أن يكون رجلاً مشهوراً في غير حمل العلم

(١) قلت: ماجاء في متن ابن الصلاح، وماتعقَّب عليه، وعلى أبي عبدالله الحاكم فيما ذهب إليه، موضع يزيد بيان في (شروط الأئمة، لمحمد بن طاهر المقدسى).

وقد سئل عما في مدخل الحاكم من شرط للشيخين، فأجاب.. «قلت: نعم، أخبرناه أبو بكر أحمد بن على - ابن خلف - الأديب الشيرازى بنيسابور، قال: قال أبو عبدالله محمد بن عبد الله الحافظ: القسم الأول من المتفق عليها، اختيار البخارى ومسلم، وهو الدرجة الأولى من الصحيح، ومثاله: الحديث الذى يرويه الصحابى المشهور عن رسول الله ﷺ، وله راويتان ثقتان، ثم يرويه عنه التابعى المشهور بالرواية عن الصحابى، وله راويان ثقتان، ثم يرويه عنه من أتباع التابعين الحافظ المتقن المشهور، وله رواة من الطبقة الرابعة. ثم يكون شيخ البخارى أو مسلم حافظاً متقناً مشهوراً بالعدالة، فهذه الدرجة الأولى من الصحيح.

«الجواب أن البخارى ومسلماً لم يشترطا هذا الشرط ولا نقل عن واحد منها أنه قال ذلك. والحاكم قدر هذا التقدير وشرط لها هذا الشرط على ما ظن.. ولعمري إنه شرط حسن لو كان موجوداً في كتابيهما، إلا أنا وجدنا هذه القاعدة التى أسسها الحاكم منتقضة في الكتابين جميعاً. فمن ذلك في الصحابة أن البخارى أخرج حديث قيس بن أبى حازم عن مرداس الأسلمى: "يذهب الصالحون" الحديث وليس لمرداس راو غير قيس. وأخرج هو ومسلم حديث المسيب بن حزن في وفاة أبى طالب، ولم يرو عنه غير ابنه سعيد. وأخرج البخارى من حديث للحسن البصرى عن عمرو بن تغلب: "إني لأعطي الرجل والذى أدع أحب إليّ" الحديث، ولم يرو عن عمرو بن تغلب غير الحسن. هذا في أشياء كثيرة عند البخارى على هذا النحو. وأما مسلم فإنه أخرج حديث الأغر المزنى: "إنه ليغان على قلبى" الحديث، ولم يرو عنه غير أبى بردة. وأخرج حديث أبى رفاعة العدوى ولم يرو عنه غير حميد بن هلال العدوى. وأخرج حديث رافع بن عمرو الغفارى ولم يرو عنه غير عبد الله بن الصامت. وأخرج حديث ربيعة بن كعب الأسلمى ولم يرو عنه غير أبى سلمة بن عبد الرحمن.. في أشياء كثيرة اقتصرنا منها على هذا العدد ليعلم أن القاعدة التى أسسها منتقضة لا أصل لها. ولو اشتغلنا بتقصى هذا الفصل الواحد في التابعين وأتباعهم ومن روى عنهم إلى عصر الشيخين، لأرى على كتابه المدخل..» ثم قال: «وأما الإمام الحافظ المتقن أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده، فأشار إلى نحو ما ذكرناه، وخالف رسم الحاكم. وأخبرنا أبو عمرو عبد الوهاب بن أبى عبد الله بن منده قال: قال أبى: ومن حُكِّم الصحابى إذا روى عنه تابعى وإن كان مشهوراً مثل الشعبي وسعيد، أن ينسب إلى الجهالة. فإذا روى عنه رجلان صار مشهوراً، واحتج على هذا بالبخارى ومسلم في كتابيهما، إلا أحرفاً تبين أمرها» (شروط الأئمة ١١٦-١١٨ مخطوط التيمورية).

كاشتهار «مالك بن دينار» بالزهد، و«عمرو بن معدى كرب» بالنجدة*
واعلم أنه قد يوجد في بعض من ذكرنا تفرد راوٍ واحدٍ عنه، خلاف في تفردِهِ** . ومن
ذلك «قدامة بن عبد الله»: ذكر «ابن عبد البر» أنه روى عنه أيضاً حميد بن كلاب^(١).
والله أعلم.

ومثال هذا النوع في التابعين «أبو العشاء الدارمي»: لم يرو عنه فيما يُعلم غير حماد
بن سلمة^(٢). ومثّل «الحاكم» لهذا النوع في التابعين بـ «محمد بن أبي سفيان الثقفي»
وذكر أنه لم يرو عنه غير الزهري***، فيما يعلم، قال: «وكذلك تفرد «الزهري» عن نيفٍ

(١) لم يذكر ابن أبي حاتم في «قدامة بن عبد الله الكلابي» من روى عنه سوى أمين بن نابل. سمع ذلك
من أبيه.
(٢) استدرك عليه العراقي في أبي العشاء الدارمي، ما ذكره تمام بن محمد الرازي في جزء له جمع فيه
حديث أبي العشاء رواية غير واحد عنه. منهم يزيد بن أبي زياد الثقفي وعبد الله بن مُحَرَّر (التقييد ٣٥٥) مع
(علوم الحاكم ١٦٠).

* المحاسن:

«فائدة: قد تقدم في (الثالث والعشرين) بسطاً في ذلك، فليُنظَر هناك. وجهالة
الصحابي لا تضر لو لم يُسمَّ، فكيف إذا سمي؟ انتهت» ١٢١/و.
*** «فائدة: الخلاف في مثل ذلك، إن كان مع صحة الرواية عن الراوي الآخر، فلا
اتجاه له، فإن من حَفِظَ مُقَدِّمَ على من لم يحفظ. وإن كان مع عدم الصحة، فلا يحسن إثباته
- انتهت.» ١٢١/و.

*** «فائدة: في تاريخ البخاري^(١): «وقال ابنُ سالم عن الزبيدي: حدثنا أبو عمر،
سمع محمد بن أبي سفيان الثقفي. قبيصة بن نؤيب» فذكر حديثاً في الأذان. انتهت»
١٢١/و.

(١) تاريخ البخاري الكبير، ترجمة محمد بن أبي سفيان الثقفي أبي بكر الدمشقي (١٠٣/١/٢٨٨).
وأبو عمر: مولى بني أمية، سمع محمد بن أبي سفيان، روى عنه ابن المبارك (تاريخ البخاري، الكنى:
٤٩١/٥٦/٩). ومحمد بن أبي سفيان بن العلاء الثقفي: عن قبيصة وعنه الزهري، له فرد حديث (ت).

وعشرين رجلا من التابعين لم يرو عنهم غيره. وكذلك «عمر بن دينار» تفرد عن جماعة من التابعين. وكذلك «يحيى بن سعيد الأنصاري، وأبو إسحاق السبيعي، وهشام بن عروة» وغيرهم.^(١)

وسمى «الحاكم» منهم في بعض المواضع، فيمن تفرد عنهم «عمر بن دينار»: عبد الرحمن بن معبد، وعبد الرحمن بن فروخ؛ وفيمن تفرد عنهم «الزهري»: عمرو بن أبان بن عثمان، وسنان بن أبي سنان الدؤلي؛ وفيمن تفرد عنهم «يحيى»: عبد الله بن أنيس الأنصاري.^(٢)

ومثل في أتباع التابعين بـ «المسور بن رفاعة القرظي» وذكر أنه لم يرو عنه غير مالك. وكذلك تفرد «مالك» عن زهاء عشرة من شيوخ المدينة.^(٣)
قلت: وأخشى أن يكون «الحاكم» في تنزيه بعض من ذكره بالمنزلة التي جعله فيها، معتمداً على الحسبان^(٤) والتوهم؛ والله أعلم.

(١-٣) معرفة علوم الحديث للحاكم: ١٥٩ - ١٦٠.

(٤) [حسبته أحسبه بالفتح: محسبة ومحسبة وحسبانا بالكسر، أى ظننته. وأما من العد، فحسبته أحسبه حسابا وحسبانا - ذكره الجوهري] هامش (غ) وروجع على (الصحاح).
قال العراقي: وما خشيه المصنف هو المتحقق في بعضهم، خصوصاً المسور بن رفاعة، وقد روى عنه جماعة آخرون منهم: إبراهيم بن سعد ومحمد بن إسحاق، كما ذكر ابن أبي حاتم في (المرج والتعديل) وذكر ابن حبان في (الثقات) رواية ابن إسحاق عنه. وكذلك روى عنه عبد الله بن محمد الفروي، وروايته عنه في (الأدب المفرد للبخاري). ومنهم عبد الرحمن بن عروة، وأبو بكر بن عبد الله بن أبي سبرة، وداد بن سنان المدني، وإبراهيم بن ثامة. (التقييد والإيضاح ٣٥٧).

النوع الثامن والأربعون

معرفة مَنْ [٩٦/ظ] ذُكر بأسماءٍ مختلفة أو نعوتٍ متعددة
فظنَّ من لا خبرة له بها أن تلك الأسماء
أو النعوت لجماعة متفرقين

هذا فن عويص، والحاجة إليه حاقّة. وفيه إظهارُ تدليسِ المدلسين، فإن أكثر ذلك إنما نشأ من تدليسهم. وقد صنف «عبدُ الغنى بن سعيد، الحافظُ المصري» وغيره^(١)، في ذلك.

مثاله: «محمد بن السائب الكلبي» صاحب التفسير، هو: «أبو النضر» الذي روى عنه محمد بنُ إسحاق بن يسار، حديثَ تميم الداري وعدي^(٢) بن بداء. وهو «حمادُ بن السائب» الذي روى عنه أبو أسامة حديث: «ذَكَاةُ كُلِّ مَسْكَ دِباغِهِ». وهو «أبو سعيد» الذي يروى عنه «عطيةُ العوفي» التفسير، يدلُّس به موهباً أنه «أبو سعيد الخُدري».

ومثاله أيضاً: «سالم» الراوى عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري وعائشة رضي الله عنهم، هو: سالم أبو عبد الله المدني، وهو سالم مولى مالك بن أوس بن الحدثان النصري،

(١) قال العراقي: صنف فيه الحافظ عبد الغنى بن سعيد كتاباً نافعاً سباه (الإيضاح على الإشكال) عندي منه نسخة. وصنف فيه الخطيب البغدادي كتاباً كبيراً سباه (الموضح لأوهام الجمع والتفريق) بدأ فيه بأوهام البخاري في ذلك - في تاريخه - وهو عندي بخط الخطيب. (التبصرة ١٠٨/٣)

(٢) على هامش (غ): [قال شيخنا: وعدي؛ مخفوض بالعطف على تميم]

[تميم الداري وعدي بن بداء، المذكوران في حديث أخرجه البخاري عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، رضي الله عنهما، في آخر كتاب الوصايا، باب قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ حِينَ الْوَصِيَّةِ﴾ الآية: ١٠٦ سورة المائدة. وفي ترجمة تميم، بن أوس بن حارثة، الداري بالإصابة (ق أول، من حرف التاء: ٨٣٣) وترجمة عدي بن بداء (ق أول، من حرف العين: ٥٤٦٥).

وأما رواية ابن إسحاق عن أبي النضر، ورواية عطية العوفي، عنه، فأخرجها الخطيب في (الموضح) وأما رواية أبي أسامة - الكوفي حماد بن أسامة - عن حماد بن السائب، لحديث «ذَكَاةُ كُلِّ مَسْكَ دِباغِهِ» فأخرجها عبد الغنى في (الإيضاح) وبين ما وقع فيه من أوهام. نقله العراقي في (التبصرة: ١١٠/٣-١١٢).

وهو سالم مولى شداد بن الهادِ النصرى، وهو فى بعض الروايات مسمى بسالم مولى النصريين؛ وفى بعضها بسالم مولى المهري، وهو فى بعضها: سالم سَبَلان، وفى بعضها: أبو عبد الله مولى شدادِ بن الهاد، وفى بعضها: سالم أبو عبد الله الدوسى، وفى بعضها: سالم مولى دوس^(١).

ذكر ذلك كله «عبدُ الغنى بنُ سعيد».

قلت: «والخطيبُ الحافظ» يروى فى كتبه عن: «أبى القاسم الأزهرى^(٢)». وعن «عبيد الله بن أبى الفتح الفارسى» وعن «عبيد الله بن أحمد بن عثمان الصيرفى» والجميع شخصٌ واحدٌ من مشايخه.

وكذلك يروى عن «الحسن بن محمد الخلال» وعن «الحسن بن أبى طالب» وعن «أبى محمد الخلال»؛ والجميع عبارةٌ عن واحد.

ويروى أيضاً عن «أبى القاسم التنوخى»، وعن «على بن المحسن التنوخى» وعن

(١) حديث «ويل للأعقاب من النار» أخرجه مسلم لأبى هريرة مرفوعاً فى كتاب الطهارة من رواية بكير، ابن عبد الله بن الأشج، عن سالم مولى شداد. ومن رواية محمد بن عبد الرحمن عن أبى عبد الله مولى شداد بن الهاد. ومن رواية أبى سلمة بن عبد الرحمن عن سالم مولى المهري. ومن رواية نعيم بن عبد الله عن سالم مولى شداد بن الهاد (ح ٢٤٠/٢٥) والبخارى فى التاريخ الكبير (٢/١٠٩ ت ٢١٣٦) وفيه ما يذكر به سالم من متعدد الكنى والنسب، وفى تقييد المهمل لأبى على الجياني (ل ١٠٨) ومشارك الأنوار (حرف الميم ١/٤٠٥) وتهذيب التهذيب (٣/٤٣٨/٨٠٧).

(٢) [الأزهرى: نسبة إلى أزهر، جد للمنتسب إليه] من هامش (غ).

ترجم الخطيب لشيوخة هؤلاء الثلاثة، فى تاريخ بغداد:

- «عبيد الله بن أبى الفتح أحمد بن عثمان بن الفرج بن الأزهر الفارسى» يكنى أبا القاسم الصيرفى، وهو الأزهرى، ويعرف بابن السوادى - ٤٣٥ هـ (١٠/٣٨٥).

- «الحسن بن محمد بن الحسن بن على، أبو محمد الخلال» وهو الحسن بن أبى طالب - ٤٣٩ هـ (٧/٤٢٥)

٣٩٩٧

- «على بن المحسن بن على بن محمد بن محمد بن أبى الفهم، أبو القاسم التنوخى» - ٤٤٧ هـ

(١٢/١١٥) ٦٥٥٨

«القاضي أبي القاسم علي بن المحسن التنوخي» وعن «علي بن أبي علي المعدل»؛
والجميعُ شخصٌ واحدٌ^(*). وله من ذلك الكثير؛ والله أعلم.

* * *

* المحاسن:

«فائدة: ومما يُلبس أقلُّ من ذلك، أن يُذكر شخصٌ بنسبة واحدة كالزهرى، ثم يذكر باسمه في موضع آخر، فيظن من لا خبرة له أنها اثنان، كما جرى لبعض فقهاء الشافعية: وجد في موضع: خلافاً للزهرى. وفي آخر: خلافاً لابن شهاب، فجمع بينهما لاعتقاده أنها شخصان، فقال: "خلافاً لابن شهاب والزهرى" - انتهت. « ١٢٢/و

النوع التاسع والأربعون

معرفة المفردات الآحاد من أسماء الصحابة ورواة الحديث والعلماء، وألقابهم وكناهم

هذا نوعٌ مليحٌ عزيزٌ يوجد في كتب الحُفَاطِ المصنفة في الرجال، مجموعاً مفرقاً في أواخر أبوابها، وأُفِرِدَ أيضاً بالتصنيف. وكتابُ «أحمد بن هارون البرديجي^(١) البردعي» المترجم بـ(الأسماء المفردة) من أشهر كتاب في ذلك. ولحقه في كثيرٍ منه اعتراضٌ واستدراكٌ من غير واحدٍ من الحُفَاطِ، منهم «أبو عبد الله ابن بُكَيْرٍ». فمن ذلك: ما وقع في كونه ذكر أسماء كثيرة على أنها آحاد، وهى مثانٍ ومثالث، وأكثر من ذلك.

وعلى ما فهمناه من شرطه، لا يلزمه ما يوجد من ذلك في غير أسماء الصحابة والعلماء ورواة الحديث.

ومن ذلك أفرادٌ ذكرها اعتراضٌ عليه فيها بأنها ألقابٌ لا أسامي، منها: «الأجلح الكندي» إنما هو لقبٌ لجلحة كانت به، واسمه «يحيى» ويحيى كثير.

ومنها «صُغْدِي بن سنان» اسمه عُمَرُ، وصُغْدِي لقبٌ. ومع ذلك فلهم صغدى غيره^(٢).

(١) على هامش (غ): [البرديجي، بفتح الموحدة ثم راء ساكنة ثم دال مهملة ثم باء ثم جيم: نسبة إلى برديج، بليدة بأقصى أذربيجان، منها أبو بكر أحمد بن هارون البردعي، بفتح الباء الموحدة ثم راء ساكنة ثم دال مهملة مفتوحة: نسبة إلى بردعة، بلدة بينها وبين أذربيجان أربعة عشر فرسخاً - ذكره السمعاني.] - في (الأنساب) انظر (اللباب ١/١٣٦) توفي سنة ٣٠١هـ -

وأبو عبد الله ابن بكير، الحسين بن أحمد بن عبد الله بن بكير البغدادي الصيرفي الحافظ، أرخ الذهبى وفاته سنة ٣٨٨هـ بالعبر وتذكرة الحُفَاطِ، وقيل سنة ٣٨٠ (تاريخ بغداد ٨/١٣٠٥١) قال العراقي: كتاب الأسماء المفردة للبرديجي هو أول كتاب وضع في جمعها مفردة، وإلا فهى مفرقة في تاريخ البخارى الكبير، وكتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، في أواخر الأبواب (النبصرة ٣/١١٣).

(٢) انظر تقييد العراقي (٣٥٩).

وليس يرد هذا على ما ترجمت به هذا النوع. والحق أن هذا فنٌ يصعبُ الحكم فيه، والحاكم فيه على خطرٍ من الخطأ والانتقاض، فإنه حصر في بابٍ واسع شديد الانتشار. فمن أمثلة ذلك الاستفادة:

«أحمد بن عَجِيَّانَ الهمداني» بالجيم* [٩٧/ظ] صحابي ذكره ابن يونس. وعجيان: كنا نعرفه بالتشديد، على وزنِ عَلِيَّان. ثم وجدته بخط «ابن الفرات»^{*}، وهو حجة: عَجِيَّان بالتخفيف، على وزن: سُفَيَّان^(١).

«أوسطُ بن عمرو البجلي»، تابعي**.

«تدومُ بن صُبَيْح الكلاعي» - عن تُبَيْعِ بنِ عامر الكلاعي - ويقال فيه: «يُدومُ» بالياء، وصوابه بالتاء المثناة من فوق^(٢).

«جُبَيْبُ بن الحارث» صحابي: بالجيم وبالياء الموحدة المكررة.^(٣)

(١) «أحمد بن عجيان» وقع اسمه في (ص، ع): [أحمد] بالحاء. وعجيان: ضبطه في (الإصابة) على وزن: عثمان، عن «ابن الفرات» وجاء في طبعة نهضة مصر للاستيعاب: عَجِيَّان، مصغراً - وأغلب ظني أن محققه الأستاذ الجاوي، أخذ فيه بضبط الزبيدي في تاج العروس - ثم نقل على هامشه: وقيل عَجِيَّان، بوزن: عليان - حكاها ابن الصلاح^١ دون إشارة إلى أن ابن الصلاح استدرك على هذا الضبط، وأخذ فيه بضبط «ابن الفرات»: على وزن سفيان - أو: عثمان، كما في (الإصابة)

وابن الفرات هو أبو الحسن محمد بن العباس البغدادي، الحجة في إتقان الكتابة والضبط - ت ٣٨٤ هـ. (٢) في التضمنين بالمحاسن: وقيل: من تحت، وضم الدال «وهو في الإكمال: تدوم بن صبح (١/٤٩٢) في الرواة عن تُبَيْعِ بن عامر الحميري الكلاعي، رضى الله عنه.

(٣) بضم الجيم... وتخفيف الياء (الإكمال ٢/٣٠٠)

* المحاسن:

«فائدة: ذكر بعضهم أنه أحمد، بالحاء، وهو مخالف لما عليه الناس، وسيأتي في الرابع والخمسين التنبيه عليه - انتهت.» ١٢٣/ظ

** «فائدة: ليس هذا مفرداً^(١)، فلهم أوسطان آخران. انتهت.» ١٢٣/ظ

(١) هو في الأفراد من حرف الهزمة عند ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل: (ت ١٣١٥) والتفريق في خلاصة التهذيب ٣٨) وليس في (تهذيب التهذيب) سوى أوسط واحد، هو ابن إساعيل بن عامر ويقال ابن عمرو - البجلي، الشيباني الحمصي (١/٣٨٤/٧٠٤).

«جِلَانُ بْنُ فُرُوَّةٍ» بالجيم المكسورة: أبو الجَلْدِ الأَخْبَارِي، تابعي.^(١)
 «الدَّجِينُ بْنُ ثَابِتٍ» بالجيم مصغراً: أبو العُصْن. قيل إنه جُحَا المعروف، والأصح أنه
 غيره.^(٢)

«زُرُّ بْنُ حُبَيْشٍ»: التابعي الكبير.^(٣)
 «سُعَيْرُ بْنُ الخَمْسِ»: انفرد في اسمه واسم أبيه.^(٤)
 «سَنْدَرُ الخَصِيِّ»، مولى زِنْبَاعِ الجُدَامِي: له صحبة.
 «شَكْلُ بْنُ مُحَمَّدِ الصَّحَابِي»: بفتحتين.

«شمعون بن زيد، أبو ربحانة»: بالشين المنقوطة والعين المهملة. يقال: وبالغين
 المعجمة، قال «أبو سعيد بن يونس»: وهو عندي أصح. أحد الصحابة الفضلاء.^(٥)
 «صُدِيُّ بْنُ عَجَلَانَ»: أبو أمانة الصحابي.^(٦)
 «صُنَابِيحُ بْنُ الأَعْسَرِ: الصحابي»، ومن^(٧) قال فيه: صنابحي، فقد أخطأ .
 «ضُرَيْبُ بْنُ نُقَيْرِ بْنِ سُمَيْرٍ»: بالتصغير فيها كلها، أبو السَّلِيلِ القيسي البصري.
 روى عن معاذة العدوية وغيرها. ونُقَيْرُ أبوه، بالنون والقاف، وقيل بالفاء، وقيل بالفاء
 واللام: نفيل.^(٨)

- (١) أبو الجلد البصري، ضبطه بفتح الجيم ولام ساكنة، قلما في كنى مسلم، باب كنى شقى من حرف الجيم.
 (٢) أبو العصن البربوعي، في حرف الغين من كنى مسلم والدولابي، وليس فيها أنه جُحَا. وحكى العراقي أن
 الشيرازي جزم في (الألقاب) أنه جُحَا، ورده ابن عدى في الكامل؛ ووهمه ابن حبان في الضعفاء (التقييد ٣٦١)
 وجُحَا، في صحاح الجوهرى: اسم رجل. وفي القاموس: لقب أبي العصن «دجين بن ثابت، ووهم الجوهرى» في
 قوله: اسم.
 (٣) قال الحاكم: لا أعلم في رواية الحديث زراً غير ابن حُبَيْشِ الأَسَدِي (المعرفة ١٨٠) وزاد الأمير ثلاثة أزرار
 آخرين، اثنان منهم شاعران فلا يردان، وزر بن عبد الله الفقيمي، له صحبة (الإكمال ١٨٣/٤) فيرد على ابن
 الصلاح قطعاً. قاله العراقي في (التقييد ٣٦١).
 (٤) قال الحاكم: سَعِيرُ وَالجَمْسُ كلاهما من المفردات التي لا أعلم أحداً تسمى بها (المعرفة ١٨٢) وفي (الإكمال
 ٣١٤/٤): وإبناه مالك وقطن ابنا سَعِير. وفي الصحابة «سَعِيرُ بْنُ العَدَاءِ القريعي، ويقال البكائي» وأورده العراقي،
 مما استدرك على ابن عبد البر، (التقييد ٣٦٢) وانظره في (الإصابة، ق ١: ٣/١٠٤/٣٢٩٣).
 (٥) شمعون: في كنى مسلم والدولابي، حرف الشين، وتاريخ البخاري ومعرفة الحاكم والتقريب. وهو في
 (الإصابة): شمعون: بمعجمتين، ويقال بهملتين، ويقال بمعجمة وعين مهملة (٣/١٠٤/٣٩١٦).
 (٦) الباهلي ترجم له أبو عمر في الأفراد من حرف الصاد.
 (٧) قال في الاستيعاب: «الصنابيح بن الأعسر الأحمسي، روى عنه قيس بن أبي حازم، وليس هو الصنابيح
 - عبدالرحمن- الذي روى عن أبي بكر الصديق»
 (٨) ضريب بن نفير: بالفاء قلما في (كنى الدولابي ١٦٣/١) وبالقاف، قلماً، في (كنى مسلم، وعلوم الحاكم ١٨٥)
 وضبطه الأمير في الآباء في نفير، بالقاف (الإكمال ٧/٣٥٩).

«عُرْوَانُ بْنُ زَيْدِ الرَّقَاشِيِّ»^(١): بعين غير معجمة: عَبْدُ صَالِحٍ تَابِعِي.
 «قَرْنَعُ الضَّبِيِّ»: بالثاء المثناة^(٢).
 «كَلْدَةُ بْنُ حَنْبَلٍ» بفتح اللام: صحابي^(٣).
 «لُبَيْبُ بْنُ لَبَا الْأَسَدِيِّ» الصحابي: باللام فيهما، والأول مشدّد مصغر على وزن أبي،
 والثاني مخفف مكبر على وزن عَصَا^(٤). فاعلمه فإنه يُغْلَطُ فيه*.
 «مُسْتَمِرٌّ [٩٨/و] بن الرِّيَّانِ»^(٥)، رأى أَنَسًا.
 «نُبَيْشَةُ الْخَيْرِ»^(٦): صحابي.

(١) في أفراد العين بالمرح والتعديل. وانظر (الإكمال ١٨٠/٧) مع (تقييد العراقي ٣٦٤)
 (٢) قرنح: بفتح القاف وسكون الراء والثاء معجمة بثلاث، تابعي (الإكمال ١٠٦/٧).
 (٣) في أفراد حرف الكاف من (الاستيعاب) ومعه في (الإكمال ١٠٩/٤): الحارث بن كلد، صحابي من
 المؤلف قلوبهم.

(٤) [على وزن عصا] من (ص، ع) وتضمن المحاسن وضبب عليه في متن (غ) وكتب على هامشه: [قوله
 على وزن عصا، ضببت عليه لأنني شككت، هل هو من الرواية أو لا؟].
 ترجم له ابن عبد البر في الأفراد من حرف اللام (٢٢٤٠) وعلى هامشه: «قال ابن فتحون: لبيا، ضبطناه
 بوزن عصا. وضبطنا «لبي» عن الاستيعاب: بضم اللام وتشديد الموحدة. ورأيت بخط ابن مفرج مثله» وكذلك
 في (لبي) بالإصابة.

(٥) معه: المستمر التاجي، والد إبراهيم بن المستمر (الإكمال ١٠٩/٤) وانظر (التقييد والإيضاح ٣٦٤،
 وتهذيب التهذيب ١٠/١٠٤)

(٦) «نبيشة الخير» الهذلي: ترجم له ابن عبد البر في الأفراد من حرف النون، ولم يذكر الأمير غيره في
 الإكمال (٣٣٨/٧) وانظر تقييد العراقي (٣٦٢)

* المحاسن:

«فائدة: ذكره «ابن قانع» في باب الألف من (معجم الصحابة) ظن أن اسمه: أبي.
 ووهم في ذلك كما ذكره «ابن ماكولا» - انتهت» ١٢٣/ظ

- الذي في مطبوعة الإكمال تنبيها على وهم «ابن قانع»: «ظن أن اسمه: أمي، ووهم في ذلك.» (حرف
 اللام، باب لبي ولى وأمي) ١٨٨/٧

«نَوْفُ الْبِكَالِي» ، تابعى : من بِكَالٍ ، بطن من حمير ، بكسر الباء وتخفيف الكاف ، وغلبَ على ألسنة أهل الحديث فيه ، فتحُّ الباء وتشديد الكاف^(١) .

«وابِصَةَ بنِ مَعْبِدٍ» : الصحابي .

«هُبَيْبُ بنِ مُغْفِلٍ» ، مُصَغَّرٌ ، بالباء الموحدة المكررة : صحابي . ومغفل : بالغين المنقوطة الساكنة^(٢) .

«هَمْدَانٌ» بريدُ عمرَ بن الخطاب : ضبطه «ابنُ بكير» وغيره بالذال المعجمة ، وضبطه بعضُ مَنْ أَلْفَ على (كتاب البرديجي) : بالذال المهملة وإسكان الميم* .

(١) «نَوْفُ بنِ فضالة الحميري البكالي - بكسر الموحدة - الشامي . روى عن علي وثوبان ، وعنه سفيان بن جبير وأبو إسحاق ، له ذكر في الصحيحين» في حديث ابن عباس رضی عنهما ، في قصة الخضر مع موسى عليهما السلام . ومعه «نوف بن عبد الله» في الجرح والتعديل ، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين . وقيل إن لهم نَوْفًا ثالثًا ، ابن عبد الله ، انظر فيه (الجرح والتعديل ٥٠٤/٨ - ٢٣١٠) مع (تقييد العراقي ٣٦٦) (٢) «هبيب بن مغفل» الغفاري : ترجم له ابن عبد البر في الأفراد من حرف الهاء (٢٧٠٢) حديثه عند أهل مصر (الإكمال ٢٦٥/٧)

* المحاسن :

«فائدة» : «عبيد ربه بن بَعَكَك ، أبو السنابل» : اسمه واسم أبيه مفردان - وسيأتي في الكنى - فهو مفرد في الثلاثة . وفي اسمه خلاف غير ذلك ، قيل : عَمْرُو ، وقيل : حَبَّةٌ ، بالحاء المهملة والباء الموحدة ، وقيل : بالنون . انتهت^(١)

«فائدة» : مُحَدَّثٌ لا يُعْرَفُ نَظِيرُ أَسْمَاءِ آبَائِهِ ، وهو «مُسَدَّدُ بنِ مُسْرَهْدِ بنِ مُسْرِبِلِ بنِ مُغْرِبِلِ بنِ مُطْرِبِلِ بنِ أَرْنَدَلِ بنِ مَاسِكٍ» وفي بعض ذلك كلامٌ ليس هذا موضع بسطه^(٢) - انتهت . ١٢٣/ظ

(١) كنى تهذيب التهذيب (١٢/١٢/٥٥٥) ولم يسمه مسلم في (الكنى) واسمه عمرو ، وحية ، في كنى الدولابي

(٢) هو أبو الحسن البصري الحافظ ، من شيوخ البخاري ومسلم وأبي داود . قابل ما هنا من أساءه آبائه ،

على تهذيب التهذيب ١٠٩/١٠ والضبط من (تقريب التهذيب) .

وأما الكُنَى المفردة، فمنها:
«أبو العبيدِين»: مُصغَّرٌ مثني. واسمه «معاويةُ بنُ سبيرة» من أصحابِ ابنِ مسعود. له حديثان أو ثلاثة^(١).

«أبو العُشراءِ الدارمي»، وقد سبق^(٢).

«أبو المُدَّة»: بكسر الدال المهملة وتشديد اللام، ولم يوقَّف على اسمه، روى عنه الأعمش وابنُ عيينة وجماعة^(٣)، ولا نعلم أحداً تابع «أبا نعيم الحافظ» في قوله إن اسمه عبيد الله المدني*.

«أبو مُرَايَةَ العِجْلِي»: عرَفناه بضمِّ الميم، وبعد الألف ياء مثناة من تحت^(٤). واسمه «عبيد الله بن عمرو»، تابعي. روى عنه قتادة.

(١) كنى مسلم، باب كنى شق من حرف العين (٨٨) وترجمته في حرف الميم من تهذيب التهذيب (٣٨٣/٢٠٦/١٠): معاوية.

(٢) في آخر النوع الخامس والأربعين.

(٣) في (كنى مسلم): أبو مُدَّة، غير مسمى، روى عن أبي هريرة، وروى عنه أبو مجاهد الطائي (١١٠) وفي تهذيب التهذيب: أبو مدلة مولى عائشة أم المؤمنين، رضى الله عنها. لم يرو عنه غير أبي مجاهد الطائي، سعد (الكنى: ٢٢٧/١٢) وقيد العراقي على ابن الصلاح: «قوله: روى عنه الأعمش وابن عيينة؛ فيه وهم عجيب. فلم يرو عنه أحد منها أصلاً، وانفرد بالرواية عنه أبو مجاهد الطائي، واسمه سعد. هذا ما لا أعلم فيه خلافاً بين أهل الحديث... وسبب الوهم أن المصنف اشتبه عليه ذلك بأبي مجاهد، الذي روى عن أبي مدلة، فإنه روى عنه الأعمش وابن عيينة. ولم ينفرد أبو نعيم بذكر اسمه: عبيد الله بن عبد الله، بل كذلك سواه ابن حبان في الثقات. وجزم أبو أحمد، الحاكم، في (الكنى) بأنه سعيد بن يسار. حكاه البخارى في تاريخه..

(٤) كذلك ضبطه مسلم، قلماً، في باب كنى شق من حرف الميم (١٠٩)

وجاء في طبعة الكنى للدولابي: أبو مرانة العجلى (١١٢/٢)

* المحاسن:

«فائدة: لم ينفرد «أبونعيم» بذلك، فقد سبقه إليه «ابن حبان»^(١) انتهت». ١٢٤/و

(١) في الثقات، قاله العراقي في (التقييد والإيضاح ٣٦٧)

«أبو مُعَيْدٍ» مصغر مخفف الياء: حفص بن غِيلَانَ الهَمْدَانِي * رَوَى عَنْ مَكْحُولٍ وَغَيْرِهِ (١).

وأما الأفراد من الألقاب فمثالها:

«سفينَة» مولى رسول الله ﷺ من الصحابة: لقب فرد. واسمه مهران على خلاف فيه (٢).

«مَنْدَلُ بْنُ عَلِيٍّ (٣)»: وهو بكسر الميم عن «الخطيب» وغيره، ويقولونه كثيراً بفتحها. وهو لقب، واسمه عمرو.

- (١) حفص بن غيلان الهمداني، أبو مُعَيْدٍ، روى عن مكحول ونصر بن علقمة. وروى عنه الوضيين وزيد بن يحيى وعمرو بن أبي سلمة (كنى مسلم)
- (٢) سفينة، رضى الله عنه، ذكره ابن أبي حاتم في الأفراد من حرف السين، وكنيته أبو عبد الرحمن الجرح والتعديل (١٣٩٢/٣٢٠-٤) ومثله عند الأمير في (الإكمال ٣٠٨/٤) ولم يسمياه. وترجم له ابن عبد البر في أفراد السين من (الاستيعاب: ٢٥٧٧) وذكر خلافاً في اسمه وكنيته. وأحصى ابن حجر الأقوال في اسمه: أحداً وعشرين قولاً (الإصابة: ق/ أول من السين ٣٣٢٨)
- (٣) مندل: مثلث الميم ساكن الثاني، العنزى (التقريب على هامش تهذيب التهذيب) وقيد العراقى: «قلت: قال الحافظ أبو الفضل محمد بن ناصر: الصواب فيه فتح الميم» كذا نقلته من خط أبي الحجاج يوسف بن خليل، أنه نقله من خط ابن ناصر (التقييد ٣٦٧)

* المحاسن:

«فائدة: ليس بمجهول كما زعم «ابن حزم» فقد روى عنه نحو من عشرة (١)، ولا اعتبار بجهالة ابن حزم، كما لا اعتبار بقوله في الترمذى: ومن محمد بن عيسى بن سورة؟ انتهت». ١٢٤/ظ

- (١) أبو معيد: ضبطه ابن ماكولا ضبط عبارة في (باب مَعِيدٍ وَمُعَيْدٍ وَمُعِيَّةٍ) وقال: وأما مُعَيْدٍ، فهو أبو معيد حفص بن غيلان الهمداني، يروى عن مكحول ونصر بن علقمة وسليمان بن موسى والزهرى. حدث عنه الوضيين بن عطاء وزيد بن يحيى وعمرو بن أبي سلمة والوليد بن مسلم وعبد الله بن يوسف التنيسى (الإكمال ٢٦٤/٧) وفي الرواة عنه أيضاً: هشام بن الغاز، وهو من أقرانه، والهيثم بن حميد (الجرح والتعديل ١٨٦/٣، وتهذيب التهذيب ٧٢٧/٣١٨)

«سحنون بن سعيد التنوخي القيرواني» صاحب (المدونة) على مذهب مالك: لقبُ فرد، واسمه عبدالسلام^(١).

ومن ذلك: «مُطَيَّن الحَضْرَمِي، ومُشْكَدَانَةُ [٩٨/ظ] الجعْفِي^(٢)» في جماعة آخرين سنذكرهم في نوع الألقاب إن شاء الله تعالى؛ وهو أعلم.

(١) [مات سحنون سنة أربعين ومائتين في رجب] من هامش (غ) والمدونة [هو كتاب كبير نحو الأم للشافعي] من هامش (ص).

- وسحنون، أبو سعيد عبد السلام بن سعيد بن حبيب التنوخي القيرواني: قاضي إفريقية وفتيها الإمام. في الطبقة الأولى من أصحاب «الإمام مالك» الذين انتهى إليهم فقهه وحملوا مذهبه، ممن لم يلقه ولم يسمع منه (١٦٠-٢٤٠ هـ)

(ترتيب المدارك، للقاضي عياض ٤/٤٥-٨٨)

(٢) إشارة على هامش (غ): [مطين، ومشكدانة: يأتي بيانها في الثاني والخمسين، إن شاء الله.] وفيه. هناك، مزيد تعريف باللقبين.

النوع الموفى خمسين معرفة الأسماء والكنى

كُتِبَ الأسماء والكنى كثيرة، منها: كتاب على ابن المديني، وكتاب مسلم، وكتاب النسائي، وكتاب الحاكم الكبير أبي أحمد الحافظ. ولابن عبد البر^(١) في أنواع منه كُتِبَ لطيفة رائعة*.

والمراد بهذه الترجمة بيان أسماء ذوى الكنى. والمصنّف في ذلك يُؤبِّب كتابه على الكنى

(١) على هامش (غ): [أسقط النواوى في (مختصره) ابن عبد البر، وجعل عوضه: ابن منده].
في التقريب ٢٧٩/٢

* المحاسن:

«فائدة: ليس المراد باللطافة الصَّغَرُ حتى يقال له: كتابٌ (الاستغنا في معرفة الكنى) في مجلد كبير ضخم، وكان الشيخ ابن الصلاح لم يره؛ لأننا نقول: هو داخل في جملة الكتب المذكورة.

ولا يقال: أغفل من كتب الكنى: كتاب أبي بشر الدولابي، وكتاب ابن الجارود، وكتاب أبي بكر بن أبي شيبه، وكتاب ابن أبي حاتم، وكتاب ابن مخلد، وكتاب أبي إسحاق الصريفي، وغيره من المتأخرين؛

لأننا نقول: قد سبق في أول الكلام أن المصنفات في ذلك كثيرة - انتهت». ١٢٤/و

- قال العراقي، بعد ذكر من صنفوا في الكنى: وكتاب أبي أحمد الحاكم أجل ما صنف في ذلك وأكبره، فإنه يذكر فيه من عُرف اسمه ومن لم يعرف. وكتابا مسلم والنسائي لم يذكر فيهما إلا من عرف اسمه غالباً. والذين صنفوا في ذلك يوبوا الأبواب على الكنى وبينوا أسماء أصحابها. إلا أن النسائي رتب حروف كتابه على ترتيب غريب، ليس على ترتيب حروف المعجم عند المشاركة، ولا على اصطلاح المغاربة، ولا على حروف أبجد، ولا على ترتيب حروف كثير من أهل اللغة كالعين والمحكم. (التبصرة ١١٧٠/١٥/٣)

مبيناً أسماء أصحابها. وهذا فنٌ مطلوب، لم يزل أهل العلم بالحديث يُعنون به ويتحفظونه ويتطرحونه فيما بينهم؛ ويتنقصون من جهله^(١).

وقد ابتكرت فيه تقسيماً حسناً. فأقول: أصحاب الكنى فيها على ضروب: أحدها: الذين سُموا بالكنى، فأسماءهم كُناههم لا أسماء لهم غيرها^(٢). وينقسم هؤلاء إلى قسمين:

أحدهما: من له كنيةٌ أخرى سوى الكنية التي هي اسمه فصار كأن للكنية كنية، وذلك طريفاً عجيب. وهذا كـ«أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي» أحد فقهاء المدينة السبعة. وكان يقال له: «راهب قريش» اسمه أبو بكر، وكنيته أبو عبد الرحمن^{(٣)*}.

(١) في باب الأسمى والكنى المشكلة الصور التي يجمعها عصر واحد، من كتاب (المحدث الفاضل) أسند القاضى الراهمزمى عن عثمان بن سعيد الدارمى، قال: كنا عند سعيد بن أبى مريم بمصر، فأناه رجل فسأله كتاباً ينظر فيه، أو سأله أن يحدثه بأحاديث، فامتنع عليه. وسأله رجل آخر فى ذلك فأجابه. فقال له الأول: سألتك فلم تجبني وسألك هذا فأجبت. فقال ابن أبى مريم: إن كنت تعرف الشيباني من السيباني، وأبا حمزة من أبى حمزة، وكلاهما عن ابن عباس، حدثناك... قال القاضى: حدثت بعض أصحابنا بهذه الحكاية فقال: لهم تتذاكر الأسماء المشكلة. فاجتمعنا على أن أشكلها ما تقاربت عصور أهله واتفقت صورها واختلفت حروفها. من ذلك...» (٢٧٤ ف ١٨٦) وانظر (تبصرة) (العراقى ٣/١١٥)

(٢) هم عند القاضى ابن خلاد الراهمزمى: «المُكَنُون غير مُسَمَّين»

(٣) اسمه وكنيته واحد، فى (الجرح والتعديل ٤/٢/١٤٩٠)، والمحدث الفاضل (١٢٢) وانظر تقييد

العراقى: ٣٦٨

* المحاسن:

«فائدة: قد قيل فى أبى بكر بن عبد الرحمن: إن اسمه محمد، ويقال المغيرة، وقيل عمرو - ذكره ابن أبى أحد عشر - وقيل يكنى أباً محمد. انتهت». ١٢٤/ظ

- فى (كنى مسلم: يقال اسمه أبو بكر وكنيته أبو عبد الرحمن (حرف الباء: ١٠) ولم يُذكر أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة المخزومي، بغير اسمه، كنيته، فى (كنى الدولابى ١/١٢٥)، وجمهرة الأنساب لابن حزم: ١٣٦، ونسب قريش للمصعب الزبيرى: ٣٠٣) وكذلك فى (الجرح والتعديل، والمحدث الفاضل)

وفى كنى (التقريب رقم ٥٤): قيل اسمه محمد، وقيل المغيرة، وقيل أبو بكر اسمه، وكنيته أبو عبد الرحمن. وقيل اسمه كنيته.

وكذلك «أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري» يقال إن اسمه أبو بكر وكنيته أبو محمد^(١).

ولا نظير هذين في ذلك، قاله «الخطيب». وقد قيل إنه لا كنية لابن حزم غير الكنية التي هي اسمه.

الثاني: من هؤلاء: مَنْ لا كُنيَّةَ له غير الكنية التي هي اسمه، مثاله: «أبو بلال الأشعري» الراوي عن شريك وغيره، روى عنه [٩٩/و] أنه قال: «ليس لي اسم، اسمي وكنيتي واحد»^(٢).

وهكذا «أبو حَـصِين بن يحيى بن سليمان الرازي» بفتح الحاء: روى عنه جماعة منهم «أبو حاتم الرازي» وسأله: هل لك اسم؟ فقال: «لا، اسمي وكنيتي واحد»^(٣).

* * *

الضرب الثاني: الذين عُرفوا بِكُنَاهم ولم يُوقَفْ على أسائهم ولا على حالهم فيها، هل هي كُنَاهم أو غيرها؟ مثاله من الصحابة:

«أبو أناس، بالنون، الكِنَانِي ويقال الديلي» من رهطِ أبي الأسود الديلي. ويقال فيه: الدُّوْلَى بالضم، والهَمْزَةُ مفتوحة في النسبِ عند بعض أهل العربية، ومكسورةٌ عند بعضهم على الشذوذ فيه^(٤).

و«أبو موهبة»: مولى رسول الله ﷺ^(٥).

(١) كنى الجرح والتعديل، ت ١٤٩٢، والمحدث الفاصل: ف ١٢٣ وفي تهذيب التهذيب: ويقال اسمه كنيته: ٣٨/١٢ (١٥٤) ولم يذكره مسلم بغير كنيته (الكنى والأسماء: ١٤) (٢) بنصه في (الجرح والتعديل) سمعه ابن أبي حاتم من أبيه (الكنى ١٥٦٦) ولم يسمه «مسلم» بغير كنيته (الكنى والأسماء: ٥٣)

(٣) قال أبو حاتم: «فأنا سميتك عبد الله. فتبسم» (الجرح والتعديل، الكنى: ١٦٦٣) وابن ماكولا، عنه، في (الإكمال ٤٨٠/٢)

(٤) في (تقييد المهمل لأبي على الجياني: الديلي والدُّوْلَى (٨٨) خط

(٥) كنى الدولابي ٥٧/١، وكنى الاستيعاب ٣١٩٦. وفي (الإصابة) عن الواقدي: ويقال: أبو موهبة وأبو موهوبة. ومثله في الاستيعاب

و «أبو شَيْبَةَ الْخُدْرِي»: الذي مات في حصار القسطنطينية. ودفن هناك مكانه^(١).
ومن غير الصحابة:

«أبو الأبيض»: الراوى عن أنس بن مالك^(٢).

«أبو بكر بن نافع» مولى ابن عمر: روى عنه مالك وغيره.

«أبو النجيب» مولى عبدالله بن عمرو بن العاص: بالنون المفتوحة في أوله، وقيل:
بالتاء المضمومة باثنتين من فوق.

«أبو حرب بن أبي الأسود الدبلي»*

(١) كنى مسلم (٥٣) وكنى الدولابي (٣٨/١) باب الشين
(٢) في الجرح والتعديل: وسئل أبو زرعة عن أبي الأبيض الذي روى عن أنس فقال: لا يعرف اسمه
(كنى ١٤٨٨) وذكر ابن أبي حاتم في الأسماء: عيسى أبا الأبيض، عن أنس.
قال ابن عساکر: وهذا وهم، ويحتمل أنه وجد في بعض الروايات: أبو الأبيض عنسى، فتصحفت عليه.
حكاه العراقي في التقييد ٣٦٩، ومثله في كنى تهذيب التهذيب انظر فائدة المحاسن فيما يلي.

* المحاسن:

«فائدة: أما «أبو الأبيض» فسماه «ابن أبي حاتم»: عيسى.

وأما «أبو بكر بن نافع» فذكر «الحافظ رشيد الدين» في كتابه (الفوائد المجموعة)
أنه قيل إن اسمه: عبد الله^(١).

وأما «أبو النجيب» فذكر «ابن يونس» في تاريخه أن اسمه «ظليم» بفتح الظاء، وفي
(الإكمال، لابن ماكولا^(١)): «ظليم، بفتح الظاء، وكسر اللام، أبو النجيب» لكنه قال =

(١) «غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة، للحافظ رشيد الدين
الطارق». منه نسخة خطية في الخزانة العامة بالرباط (١٧٤ ق).

ولم يسمه «مسلم» في (الكنى ١٤) وهو غير مسمى أيضاً في كنى الدولابي (١٢٣/١) وكنى الجرح والتعديل)
وفي كنى تهذيب التهذيب عن أبي أحمد الحاكم، قال: لم أقف على اسمه. وعن ابن حبان: سباه عمر.

(٢) الإكمال: باب ظليم وظليم (٢٨٠/٥) وهو في حرف النون من (كنى الدولابي: أبو النجيب مولى
عبد الله بن [سعد]: ١٤٣/٢) وفي كنى الحرفين من تهذيب التهذيب، في التاء: أبو النجيب المصرى مولى
عبد الله بن سعد بن أبي سرح، ويقال: أبو النجيب بالنون، وهو أشهر: ثم ذكره في حرف النون (الكنى ١٨٧،
١١٧٠).

«أبو حَرِيز الموقفي» - الموقِف محلة بمصر - : روى عنه ابنُ وهب وغيره. والله أعلم.

الضرب الثالث: الذين لقبوا بالكنى وهم غير ذلك كنى وأساء. مثاله: «على بن أبي طالب» رضى الله عنه: يلقب بأبي تراب، ويكنى أبا الحسن.

«أبو الزناد عبد الله بن ذكوان»: كنيته أبو عبد الرحمن، وأبو الزناد لقب. ^(١) وذكر «الحافظ أبو الفضل الفلكي» - فيما بلغنا عنه - أنه كان يغضب من أبي الزناد. وكان عالماً مفتناً.

«أبو الرجال، محمد بن عبد الرحمن الأنصارى»: كنيته أبو عبد الرحمن، وأبو الرجال، لُقِب لُقِب به لأنه كان [٩٩/ظ] له عشرة أولاد كلهم رجال.
«أبو تُمَيْلَةَ» بناء مضمومة مثناة من فوق: يحيى بن واضح الأنصارى المروزي. يكنى أبا محمد، وأبو تُمَيْلَةَ لقب. وثقه يحيى بن معين وغيره. وأنكر «أبو حاتم الرازي» على البخارى إدخاله إياه في كتاب الضعفاء ^(٢).

(١) مثله في (كنى الدولابي ١٨٤/١) واقتصر «مسلم» على أبي الزناد (٤٢).
(٢) في مطبوعة الكنى للدولابي: [أبو تُمَيْلَةَ] ١٣١/١، وهو أبو تُمَيْلَةَ، بالتصغير، في يحيى بن واضح بالجرح والتعديل. قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: هو ثقة في الحديث، أدخله البخارى في كتاب الضعفاء، يحول من هناك (٨١٠).
وهو أبو تُمَيْلَةَ في (الإكمال) وعلى هامشه: كنيته أبو أحمد ولقبه أبو تُمَيْلَةَ كما في الزهرة (٥١٤/١). وكذلك وهو أبو تُمَيْلَةَ في تهذيب التهذيب والتقريب.

= إنه مولى عبد الله بن أبي سرح. وقد تقدم أنه مولى عبد الله بن عمرو بن العاص، فإن يكن غيره فلا إيراد. وفي (الكامل): «ظَلِيم، بضم الظاء، بن حطيظ أبو النجيب» وفيه نظر: فمفتوحُ الظاء لا يعرف اسمُ أبيه؛ ومضمومُها المعروفُ الوالد، كنيتهُ أبو سليمان، ذكره «ابنُ ماکولا» فلا يحسن أن يقال فيه: أبو النجيب.

وأما «أبو حرب» ^(١) فذكر بعضهم ما يشبه أن اسمه عطاء - انتهت. «١٢٤/ظ

(١) غير مسمى في (كنى مسلم ٢٩، والدولابي ١٤٦/٢، والجرح والتعديل ١٦٢٦، وتهذيب التهذيب، عن ابن سعد والنسائي وابن حبان. وقال خليفة بن خياط في الطبقات: إن اسمه كنيته، وإنما قيل في اسمه عطاء، لما روى عن أبي حاتم السجستاني، وذكر أبا الأسود النولى وأوليته في النحو وقال: تعلم النحو منه ابنه عطاء. فيحتمل أن يكون هو اسم أبي حرب لأنهم لم يذكروا لأبي الأسود ولدا غيره (تهذيب، الكنى: ٢٧٥).

«أبو الآذان الحافظ عمر بن إبراهيم»: يكنى أبا بكر، وأبو الآذان لقب به، لأنه كان كبير الأذنين.

«أبو الشيخ الأصهبانى عبد الله بن محمد الحافظ»: كنيته أبو محمد، وأبو الشيخ لقب.

«أبو حازم العبْدوى الحافظ»^(١) عمر بن أحمد: كنيته أبو حفص، وأبو حازم لقب. وإنما استفدناه من (كتاب الفلكى فى الألقاب) والله أعلم.

* * *

الضرب الرابع: من له كنيتان أو أكثر. مثال ذلك:

«عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْج» كانت له كنيتان: أبو خالد، وأبو الوليد^(٢).

«عبد الله بن عمر بن حفص العمرى» أخو عبيد الله: رُوِيَ أنه كان يكنى أبا القاسم، فتركها واكتنى: أبا عبد الرحمن^(٣).

وكان لشيخنا «منصور بن أبى المعالى النيسابورى، حفيد الفراوى» ثلاثُ كنى: أبو بكر، وأبو الفتح، وأبو القاسم؛ والله أعلم.

* * *

الضرب الخامس: من اختلفَ فى كنيته، فذكرَ له على الاختلاف كنيتان أو أكثر.

(١) على هامش (غ): [من قوله حازم، إلى قوله حازم، ليس فى أصل السماع، وثبت فى غيره]. وهو ثابت فى متن (ص، ع، ز).

وأبو حازم العبْدوى، ذكره ابن ماكولا فى العبْدوى، بضم الدال وبعدها واو ساكنة وياءان، قال: ويقال العبْدوى بكسر الواو تليها ياء النسب. والدال هنا مضمومة عند أهل الحديث، ومفتوحة عند أهل العربية (الإكمال ٢٨٠/٥) نسبة إلى عبديه. وكذلك ذكره فى كنى باب حازم (٢/٢٨٠).

وفى (اللباب): العبْدوى - ضبط عبارة - هكذا يقوله المحدثون نسبة إلى عبديه. وأما النحاة فيقولون عبْدوى بفتح العين والدال. ومن المحدثين العبديين أبو حازم عمر بن أحمد بن إبراهيم بن عبديه - ٤١٧ هـ (٢/٣١٤).

(٢) الكنيتان عند مسلم (٣٢) والدولابى (١/١٦٢) وتهذيب التهذيب ٤٠٢/٦ (٨٥٥).

(٣) أبو عبد الرحمن: فى كنى الدولابى (٢/٦٤) وتهذيب التهذيب، والتقريب.

واسمه معروف. وليه «عبد الله بن عطاء الإبراهيمي»^(١) الهروي - من المتأخرين - فيه مختصر. مثاله:

«أسامة بن زيد»: حبُّ رسولِ الله ﷺ: قيل كنيته أبو زيد، وقيل أبو محمد، وقيل أبو عبد الله، وقيل أبو خارجة^(٢).

[١٠٠/١] «أبي بن كعب»: أبو المنذر، وقيل: أبو الطفيل^(٣) *.

«قبيصة بن ذؤيب» أبو إسحاق، وقيل: أبو سعيد^(٤).

«القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق» أبو عبد الرحمن، وقيل: أبو محمد.

«سليمان بن بلال المدني» أبو بلال، وقيل: أبو محمد^(٥).

(١) على هامش (ص): [قال المؤلف: نسب إلى إبراهيم، جدُّ له] واقتصر بهامش (غ) على: [نسبة إلى إبراهيم، جدُّ له] وهو الجد الرابع لأبي محمد عبد الله بن عطاء بن عبد الله بن أبي منصور بن الحسن بن إبراهيم الإبراهيمي الهروي - ٤٧٦هـ - (تقييد ابن نقطة ١١١، واللباب ٢٤/١)

(٢) أبو زيد في (كنى مسلم ٣٩، والجرح والتعديل ١٠٢٠/٢، وكنى الدولابي ٣١/١، ٧١) وهو أبو محمد وأبو زيد في الإصابة والتقريب، زاد في تهذيب التهذيب: وقيل غير ذلك.

(٣) الكنيتان عند الدولابي (٥٦/١، ٧٦/٢) واقتصر «مسلم» على أبي الطفيل (٥٨) «وابن أبي حاتم» على أبي المنذر (١٠٢٠/٢) وهو أبو المنذر ويكنى أبا الطفيل أيضاً، في (الإصابة والتقريب وتهذيب التهذيب).

(٤) قبيصة بن ذؤيب الخزاعي، رضى الله عنها: كنيته أبو إسحاق وأبو سعيد في (كنى مسلم وكنى الدولابي ٩٩/٤)، وفي قبيصة بالجرح والتعديل، والاستيعاب والإصابة وتهذيب التهذيب والتقريب.

(٥) كنيته أبو أيوب وأبو محمد، في (كنى مسلم ٥، وكنى الدولابي ١٠٢/١) وفي التهذيب.

قال العراقي: فإني لم أجد أحداً ممن صنف في أسماء الرجال كناه بأبي بلال. والمعروف إنما هو أبو أيوب. وبه جزم البخاري في التاريخ الكبير وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، والنسائي في الكنى. وبه صدر ابن حبان في الثقات كلامه. والذين حكوا الخلاف في كنيته اقتصروا على قولين: إما أبو أيوب أو أبو محمد. كذا في ثقات ابن حبان والتهذيب للزمزى، والأول أشهر، كنى بابنه أيوب بن سليمان بن بلال، والله أعلم. التقيد والإيضاح: ٣٧٢.

* المحاسن:

«فائدة: أبو المنذر أصحُّ، فقد صح أن النبي ﷺ قال له: "لِيَهْنِكَ الْعِلْمُ أبا المنذر»

انتهت» ١٢٥/و.

- الحديث متفق عليه، من فضائل أبي بن كعب الأنصاري، رضى الله عنه (اللؤلؤ والمرجان ١٥٧/٣).

وفي بعض من ذُكِرَ في هذا القسم، من هو في نفس الأمر ملتحق بالضرب الذي قبله.
والله أعلم.

الضربُ السادس: من عُرِفَتْ كُنْيَتُهُ واخْتُلِفَ فِي اسْمِهِ.

مثاله من الصحابة:

«أبو بَصْرَةَ الْغِفَارِيُّ»، على لفظ البصرة البلدة: قيل اسمه جَمِيلُ بن بَصْرَةَ، بِالْجِيمِ،
وقيل: جُمَيْلٌ، بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ الْمَضْمُومَةِ؛ وَهُوَ الْأَصْحَبُ^(١).

«أبو جُحَيْفَةَ السُّوَائِيُّ»: قيل اسمه وهب بن عبد الله، وقيل وهب الله بن
عبد الله^(٢).

«أبو هُرَيْرَةَ الدُّوسِيُّ»: اخْتُلِفَ فِي اسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ اخْتِلافٌ كَثِيرٌ جَدًّا لَمْ يَخْتَلِفْ مِثْلُهُ
فِي اسْمِ أَحَدٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ. وَذَكَرَ «ابن عبد البر» أن فيه نحو عشرين قولاً في
اسمه واسم أبيه*، وأنه لكثرة الاضطراب لم يصح عنده في اسمه شيء يعتمد عليه، إلا أن

(١) في كنى الدولابي ٢٢/١، والإكمال ١٢٦/٢ باب جميل وجميل، والاستيعاب والإصابة، وتهذيب التهذيب
والتقريب وترجمته فيها في حرف الحاء مضمومة، وقيل بفتحها.
(٢) وهب بن عبد الله في (كنى مسلم ٢٠) وهب السوائي في (كنى الدولابي ٢٢/١) وقيل في اسمه وهب
الحير أيضاً في الجرح والتعديل ٩٩/٩، والاستيعاب ٢٧٣٢، وتهذيب التهذيب والتقريب. وجمهرة الأنساب ٢٦١
في نسب سواة بن عامر بن صعصعة.

* المحاسن:

«فائدة: الخلاف في ذلك يصل إلى ثلاثين قولاً، بل يزيد عليها. وعبد الرحمن بن
صخر^(١) هو الذي اختاره جماعة، واختار بعض المتأخرين فيه أنه عمير بن عامر بن
عبد ذي الشرى، واحتج بأن النسابة في أخيه اتفقوا على هذا النسب، ومن نسب به هذا
النسب، سباه عميراً. انتهت». ١٢٥/ظ

(١) الكنى والأسماء للدولابي ٦١/١، وتهذيب التهذيب: ١٢/٢٦٤/١٢١٦، مع جمهرة الأنساب لابن

عبد الله أو عبد الرحمن، هو الذى يسكن إليه القلبُ فى اسمه فى الإسلام. وذكر عن محمد بن إسحاق أن اسمه «عبد الرحمن بن صخر» قال: وعلى هذا اعتمدت طائفة ألفت فى الأسماء والكنى. قال: وقال «أبو أحمد الحاكم»: «أصح شيء عندنا فى اسم أبى هريرة: عبد الرحمن بن صخر».

ومن غير الصحابة:

«أبو بردة بن أبى موسى الأشعري»: أكثرهم على أن اسمه عامر، وعن «ابن معين» أن اسمه: الحارث^(١).

«أبو بكر بن عياش»: راوى قراءة عاصم: اختلّف فى اسمه على أحد عشر قولاً^(٢)، قال «ابن عبد البر»: إن صح له اسم، فهو شعبة لا غير. وهو الذى صححه أبو زرعة. قال ابن عبد البر: وقيل اسمه كنيته. وهذا أصح إن شاء الله، لأنه روى عنه [١٠٠/ظ] أنه قال: «مالى اسم غير أبى بكر». والله أعلم.

الضرب السابع: من اختلّف فى كنيته واسمه معاً، وذلك قليل. مثاله: «سفينة» مولى رسول الله ﷺ: قيل اسمه عمير، وقيل صالح، وقيل مهران. وكنيته أبو عبد الرحمن، وقيل: أبو البختري^(٣). والله أعلم.

(١) كنى مسلم ١٤ وكنى الدولاى ١٢٦/١، والجرح والتعديل ١٥٦٦/٩.

(٢) وفى تهذيب التهذيب عشرة أقوال فى اسمه، والصحيح أن اسمه كنيته (١٥١/٣٤/١٢) عن ابن أبى حاتم فى الجرح والتعديل ١٥٦٥/٩ وانظره كذلك فى (التيسير، لأبى عمرو الدانى: ٦) واقتصر مسلم على قولين: سالم، وشعبة (الكنى ١٣).

(٣) ذكر ابن عبد البر فى ترجمة «سفينة» بالاستيعاب (١١٣٥) من أسماء سفينة: عميرا ومهران - عن الواقدى - وسقبة بن مارقة. وذكر فى كنيته: أبى البختري وأبا عبد الرحمن. وقال: أبو عبد الرحمن أكثر وأشهر. و«مهران» مولى رسول الله ﷺ، هو غير سفينة عند أكثرهم. واقتصر على سفينة «مسلم» فى (الكنى ٦٧) وابن أبى حاتم فى (الجرح والتعديل) باب (الأفراد فى السنين) والأمير فى (الإكمال باب سفينة) وكنيته عندهم: أبو عبد الرحمن.

الضربُ الثامن: من لم يُختلف في كنيته واسمه، وعُرفاً جميعاً واشتهراً. ومن أمثلته: أئمة المذاهب ذوو أبي عبد الله: «مالك، ومحمد بن إدريس الشافعي، وأحمد بن حنبل، وأبو حنيفة النعمان بن ثابت» في خلق كثير.

الضربُ التاسع: من اشتهر بكنيته دون اسمه، واسمه مع ذلك غيرُ مجهول عند أهل العلم بالحديث. ولـ«ابن عبد البر» تصنيف مليح فيمن بعد الصحابة منهم.

مثاله: «أبو إدريس الخولاني» اسمه: عائذ الله بن عبد الله^(١).

«أبو إسحاق السبيعي» اسمه: عمرو بن عبد الله^(٢).

«أبو الأشعث الصنعاني»: - صنعاء دمشق - اسمه: شراحيل بن آدة، بهمزة ممدودة بعدها دال مهملة مفتوحة مخففة. ومنهم من شدد الدال ولم يده^(٣).

«أبو الضحى مسلم بن صُبَيْح»: بضم الصاد المهملة^(٤).

«أبو حازم الأعرج الزاهد» الراوى عن سهل بن سعد وغيره، اسمه: سلمة بن دينار^(٥).

ومن لا يُحصَى؛ والله أعلم^(٦).

(١) كنى مسلم ٨ وكنى الدولابي ١/١٠٤، وتهذيب التهذيب ١٢/٦/١٧.

(٢) كنى الدولابي ١/١٠٠، وتهذيب التهذيب ١٢/٨/٣٥.

(٣) كنى مسلم (٩) والجرح والتعديل ٢/١٦٢٧، وكنى الدولابي ١/١٠٩، وتهذيب التهذيب

٤/٣١٩/٥٤٨.

(٤) كنى مسلم ٥٨، والدولابي ٢/١٥، وتهذيب التهذيب: ١٠/١٣٢/٢٣٤.

(٥) الجرح والتعديل ٤/١٥٩/٧٠١، وكنى الدولابي ١/١٤١، وتهذيب التهذيب ٤/١٤٣/٢٤٧.

(٦) على هامش (غ) بخط ابن الفاسي:

إبلغ السماع بقراءتي... يوم الخميس السادس والعشرين من شوال سنة ثمان عشرة وسبعائة على شيخنا أبي محمد عبد الواحد بن المنير. وسمعه معي أخى أبو البركات محمد، وأبو بكر بن إسماعيل التروجى. وسمع من أول النوع التاسع والعشرين، معرفة الإسناد العالى والنازل، إلى آخر النوع الموفى أربعين معرفة التابعين - جمال القضاة أبو العباس أحمد ابن الشيخ المسمع، وزين القضاة أبو عبد الله محمد بن شمس الدين أبي الحسن على. أخى المسمع. قاله وكتبه محمد بن محمد بن عيسى بن عثمان، عرف بابن الفاسي. والحمد لله رب العالمين.

النوع الحادى والخمسون

معرفة كنى المعروفين بالأسماء دون الكنى^(١)

وهذا من وجه، ضد النوع الذى قبله. ومن شأنه أن يُيوَّب على الأسماء، ثم تُبين كُناها بخلاف ذلك.

ومن وجه آخر، يصلح لأن يُجعل قسماً من أقسام ذلك، من حيث كونه قسماً من أقسام أصحاب الكنى*.

[١٠١/و] وقُلَّ من أفرده بالتصنيف. وبلغنا أن لـ«أبى حاتم بن حبان البستي» فيه كتابا. ولنجمع في التمثيل جماعاتٍ في كنية واحدة، تقريباً على الضابط.

فممن يكنى بـ«أبى محمد» من هذا القبيل:
من الصحابة رضى الله عنهم أجمعين:

طلحة بن عبيد الله التيمى، عبد الرحمن بن عوف الزهرى، الحسن بن على بن أبى طالب الهاشمى، ثابت بن قيس بن الشاس، عبد الله بن زيد صاحب الأذان - الأنصاريان. كعب بن عُجْرَةَ، الأشعث بن قيس، مَعْقِلُ بنُ سِنان الأشجعى، عبد الله بن جعفر بن أبى طالب، عبد الله بن بُحَيْنَةَ، عبد الله بن عمرو بن العاص، عبد الرحمن بن

(١) قيد عليه العراقى أن حق هذا النوع أن يذكر في النوع الذى قبله، في الضرب الخامس منه: وهو ممن اختلف في كنيته واسمه معروف، فإن ثابت بن قيس قد اختلف في كنيته انظر ما تقصاه العراقى من كناه، في (التقييد والإيضاح ٣٧٤).

*المحاسن:

«فائدة: وهذا النوع يسهل تناوله من الكتب المصنفة في أسماء الرجال، فإن الغالب فيها ذَكَرُ الكنية.» ١٢٦/و

أبى بكر الصديق، جُبَيْر بن مطعم، الفضل بن العباس بن عبد المطلب، حُوَيْطِب بن عبد العزَّى، محمود بن الربيع، عبد الله بن ثعلبة بن صَعِير^(١).

ومن يكنى منهم بـ«أبى عبد الله»:

الزبير بن العوام، الحسين بن على بن أبى طالب، سلمان الفارسى، عامر بن ربيعة العدوى، حُدَيْفَة بن اليمان، كعب بن مالك، رافع بن خَدِيج، عمارة بن حزم، النعمان بن بشير، جابر بن عبد الله، عثمان بن حنيف، حارثة بن النعمان، وهؤلاء السبعة أنصاريون. ثوبان مولى رسول الله ﷺ، المغيرة بن شُعبَة، شُرْحَبِيل بن حَسَنَة، عمرو بن العاص، محمد بن عبد الله بن جحش، معقل بن يسار، وعمرو بن عامر؛ المزيان^(٢).

(١) مما استدركه العراقى على آباء محمد من الصحابة، رضى الله عنهم، هنا:

- عبد الله بن جعفر بن أبى طالب: المعروف من كنيته أبو جعفر: هكذا كناه البخارى فى التاريخ الكبير، وابن أبى حاتم فى الجرح والتعديل، والنسائى فى الكنى وابن حبان فى الثقات، والطبرانى وابن منده وابن عبد البر (التقييد ٣٧٥).

قلت: أبو بشر الدولابى ذكره فى أبى جعفر، وفى أبى محمد (٨٦/٦٦/١).

- محمود بن الربيع: رجح المزي فى كنيته: أبا نعم (التقييد ٣٧٨) وقيل أبو محمد (الاستيعاب ١٣٧٨/٢٣٤٥، وتهذيب التهذيب ١٠٣/٦٣/١٠).

(٢) استدرك العراقى على آباء عبد الله هنا:

«عمارَة بن حزم الأنصارى الخزرجى» رضى الله عنه: ينظر فيه فإنى لم أر من كناه بذلك. ولم يذكروا له كنية فيها وقفت عليه، كالبخارى فى التاريخ الكبير وابن أبى حاتم فى الجرح والتعديل والنسائى وأبى أحمد الحاكم وابن حبان وابن منده وابن عبد البر (التقييد ٣٧٥).

وكذلك الدولابى فى الكنى، وابن حجر فى الإصابة وتهذيب التهذيب.

- «عثمان بن حنيف الأنصارى» رضى الله عنه: فيه نظر، فالمشهور فى كنيته أبو عمرو.

«المغيرة بن شعبة الثقفى» رضى الله عنه: فيه نظر، فإن المشهور فى كنيته أبو عيسى. هكذا جزم به النسائى فى الكنى. وصدر به أبو أحمد والمزى. نعم صدر البخارى فى تاريخه الكبير وابن أبى حاتم وابن حبان كلامهم بما ذكره المصنف (التقييد ٣٧٦) ومعه (الإصابة وتهذيب التهذيب وفيهما: أبو عيسى، ويقال: أبو محمد).

«معقل بن يسار وعمرو بن عامر المزيان»: فيهما نظر، فالمشهور فى كنية معقل: أبو على. وهو قول الجمهور: ابن المدينى وخليفة بن خياط وعمرو بن على الفلاس وأحمد بن عبد الله بن صالح العجلى. وبه جزم ابن منده. وصدر به البخارى فى التاريخ الكبير وابن أبى حاتم فى الجرح والتعديل وابن حبان فى طبقة الصحابة، والنسائى فى الكنى. وأما كنيته أبو عبد الله، فهو قول إبراهيم بن المنذر الحزامى، حكاه أبو أحمد =

ومن يكنى منهم بـ «أبي عبد الرحمن»:

عبدالله بن مسعود، معاذ بن جبل، زيد بن الخطاب أخو عمرو بن الخطاب، عبدالله بن عمرو بن الخطاب، محمد بن مسلمة الأنصاري، عويم بن ساعدة - علي وزن نُعَيْم - زيد بن خالد الجهني، بلال بن [١٠١/ظ] الحارث المزني، معاوية بن أبي سفيان، الحارث بن هشام المخزومي، المسور بن مخرمة.

وفي بعض من ذكرناه من قبل، في كنيته غير ما ذكرناه؛ والله أعلم. (١)



= في الكنى. والمشهور ما قدمنا (التقييد ٣٧٦) وفي (تهذيب التهذيب: أبو علي، ويقال أبو يسار، ويقال أبو عبدالله). (١/٢٣٥/٤٢٠).

- وأما عمرو بن عامر المزني: فإني لا أعرف في الصحابة من تسمى عمرو بن عامر إلا اثنين: عمرو بن عامر بن مالك بن خنساء بن مبدول بن مازن، أبو داود المازني، شهد بدرًا. فهذا مازني وكنيته أبو داود؛ والثاني عمرو بن عامر بن ربيعة العامري. ذكره ابن فتحون. فهذا ليس مزنيًا، ولا يكنى أيضًا أبا عبد الله. والظاهر أن ما ذكر المصنف سبق قلم، وإنما هو عمرو بن عوف المزني، وكنيته أبو عبد الله. كما جزم ابن منده وابن عبد البر، في الصحابة، والله أعلم (التقييد ٣٧٦). ومعهم:

- الإصابة في ق أول حرف العين (٥٩١٩) وهو غير عمرو بن عوف الأنصاري، حليف بني عامر بن لؤي. شهد بدرًا، وكنى أبا عمرو. أخرج له الشيخان وأصحاب السنن سوى أبي داود (الإصابة ٥٩٢٠) وتهذيب التهذيب (١٢٨/٨٥/٨).

(١) قابل علي: (الكنى والأسماء لمسلم بن الحجاج).

- آباء عبد الله: ٥٩ - ٦٦

- آباء عبد الرحمن: ٦٧ - ٧٠

- آباء محمد: ٩٥ - ١٠٠

(والكنى والأسماء، لأبي بشر الدولابي):

- آباء محمد، من الصحابة رضى الله عنهم (٨٦/١)

- آباء عبد الله، منهم رضى الله عنهم (٧٨/١)

- آباء عبد الرحمن رضى الله عنهم (٧٩/١)

النوع الثاني والخمسون

معرفة ألقاب المحدثين ومن يُذكر معهم

وفيها كثرة، ومن لا يعرفها يوشك أن يظنها أسامي، وأن يجعل مَنْ ذُكِرَ باسمه في موضع وبلقبه في موضع، شخصين، كما اتفق لكثيرٍ من أَلْف.

وَمِمَّنْ صنُفها: «أبو بكر أحمد بن عبد الرحمن الشيرازي الحافظ» ثم «أبو الفضل ابن الفلكي الحافظ».

وهي تنقسم إلى ما يجوز التعريف به، وهو ما لا يكرهه الملقَّب؛ وإلى ما لا يجوز وهو ما يكرهه الملقَّب*.

وهذا أنموذج منها مختار^(١):

روينا عن «عبد الغني بن سعيد الحافظ» أنه قال: «رجلان جليلان لزمهما لقبان قبيحان: «معاوية بن عبد الكريم الضالُّ» وإنما ضل في طريق مكة، و«عبدالله بن محمد

(١) على هامش (غ): [أول لقب ذكر في الإسلام، لقب أبي بكر الصديق: عتيق - من خطه.]. وانظره في علوم الحاكم: النوع الخامس والأربعين: معرفة ألقاب المحدثين (٢١٠).

* المحاسن:

«فائدة: لكن لو كان يكرهه واشتهر به، فإن أمكن العدولُ عنه فهو أولى، وإلا فلا يجرم، لمكان الحاجة للتعريف. وهذا هو الذي يفعله المحدثون. انتهت.» ١٢٧/ظ

- وانظر تبصرة العراقي ١٢٥/٣ مع علوم الحاكم: ٢١١ ومسائل أحمد، لأبي داود: ٢٨٣، ٢٨٤.

الضعيف» وإنما كان ضعيفاً في جسمه لا في حديثه*.

قلت: وثالث، وهو «عارم»^(١) أبو النعمان محمد بن الفضل السدوسي» وكان عبداً صالحاً بعيداً عن العرامة*.

- و«الضعيف» هو الطرسوسي أبو محمد، سمع أبا معاوية الضرير وغيره. كتب عنه أبو حاتم الرازي. وزعم أبو حاتم ابن حبان أنه قيل له: الضعيف، لإتقانه وضبطه.

«غندر» لقبُ محمد بن جعفر البصري أبي بكر. وسببه ماروينا أن «ابن جريج» قدم البصرة فحدثهم بحديث عن الحسن البصري فأنكروه عليه وشغبوا، وأكثرَ محمدُ بن جعفر من الشغب عليه، فقال له: «اسكت يا غندر»^(٢). وأهلُ الحجاز يُسمون المشغبَ

(١) على هامش ص: [قال المؤلف رحمه الله: العارم: الشرير المفسد. والله علم].

(٢) أسنده الحاكم عن أبي قلابة، قال: قدم علينا ابن جريج بالبصرة/ فذكر الخبر بطوله (المعرفة: ٢١٢) وانظره في تهذيب التهذيب (١٢٩/٩٦/٩).

* المحاسن:

«فائدة: خرَّج «النسائي» حديثاً في فضل الصوم، وفي إسناده «الضعيف» هذا، وقال: الضعيف لقب له، لكثرة عبادته - انتهت». ١٢٦/ظ

- سنن النسائي: ك الصوم، باب في فضل الصوم قال: أخبرني عبد الله بن محمد الضعيف، شيخ صالح والضعيف لقب لكثرة عبادته...» ١٦٥/٤.

* * «فائدة: لا يقال: العارمُ يطلق على الشرير المفسد، ويطلق على من اشتد وبلغ منزلة، قال «ابن سيده»: عرم يعرم عرامة وعراً ما إذا اشتد. وعند «القران»^(١): بلغ منزلة؛ وحينئذ فما تعين أن يكون اللقبُ قبيحاً.

لأننا نقول: ذلك المعنى هو المعروف المشهور، كما في الضالِّ والضعيف. انتهت». ١٢٧/و

(١) القران أبو عبد الله محمد بن جعفر التميمي القيرواني شيخ العربية والقيم بعلومها - ٤١٢ هـ.

«٢: ١/١» [و/١] غندراً* - ثم كان بعده غنادرة كل منهم يلقب بغندر. منهم:
 «محمد بن جعفر الرازي أبو الحسين غندر» روى عن أبي حاتم الرازي وغيره.
 ومنهم «محمد بن جعفر أبو بكر البغدادي غندر، الحافظ الجوال»: حدث عنه أبو نعيم
 الحافظ وغيره.
 ومنهم «محمد بن جعفر بن دُرَّانَ البغدادي أبو الطيب» روى عن أبي خليفة الجمحي
 وغيره.
 وآخرون لقبوا بذلك ممن ليس بمحمد بن جعفر.

«غُنْجار^(١)»: لقبُ «عيسى بن موسى التيمي أبي أحمد البخاري». متقدم، حدث عن
 مالك والثوري وغيرهما، لقبُ بغنجار لحمرة وجنتيه^(٢).
 وغنجاز آخر متأخر وهو «أبو عبد الله محمد بن أحمد البخاري الحافظ» صاحب
 (تاريخ بخاري) مات سنة ثنتي عشرة وأربعمائة؛ والله أعلم^(٣).
 «صاعقة»: هو «أبو يحيى محمد بن عبد الرحيم الحافظ» روى عنه البخاري وغيره.
 قال أبو علي الحافظ: إنما لقب صاعقةً لحفظه وشدة مذكرته ومطالبته.
 «شباب»: لقبُ «خليفة بن خياط العُصْفُري» صاحب (التاريخ)^(٤) سمع غُنْدراً
 وغيره.

(١) ضبطه بالقلم في (ص، غ) منوناً، وعلى هامش (ص): [قال المؤلف رحمه الله: صرف غنجار ينبغي أن
 يكون على الخلاف في بندار: من أدخل الألف واللام صرف، ومن لا فلا] وهو على هامش (غ). مما وجدته بخط
 شيخه.

(٢) (٣، ٢) اللباب: ٣٩٠/٢. وترجمة «غنجار الأزرق، عيسى بن موسى»، في تهذيب التهذيب.
 (٤) ذكره أبو علي الجبائي في (باب الحناط والخياط): وكناه أبا عمرو العصفري، صاحب الطبقات
 والتاريخ (تقييد المهمل: ل ٨٣).

* المحاسن:

«فائدة: وما ذُكر عن «أبي جعفر النحاس» من أنه ذُكر في كتاب (الاشتقاق) له: أنه
 من القدر وأن نونه زائدة، وداله يُضم ويفتح؛ لا يتأني ذلك، فالتشغيبُ في ضمنه ما يشبه
 القدر - انتهت.» ١٢٧/و

«زُنَيْج»: بالنون والجيم^(١) لقب «أبي غسان محمد بن عمرو الرازي». روى عنه «مسلم» وغيره.

«رُسْتَه^(٢)»: لقب «عبد الرحمن بن عمر الأصبهاني».*

«سُنَيْد»: لقب «الحسين بن داود المصيبي» صاحب التفسير. روى عنه أبو زرعة وأبو حاتم الحفاظان وغيرهما.

«بُنْدَار»: لقب «محمد بشار البصري». روى عنه: البخاري، ومسلم، والناس. قال «ابن الفلكي»: إنما لقب بهذا لأنه كان بندارَ الحديث^(٣).

«قيصر»: لقب «أبي النضر هاشم بن القاسم» المعروف، روى عنه أحمد بن حنبل وغيره^(٤).

(١) ضبطه أبو علي في الأفراد في الزاي: بالزاي المضمومة بعدها نون مفتوحة بعدها ياء معجمة باثنتين وجيم: من شيوخ مسلم. وزعم الدارقطني أن البخاري حدث عنه في الجامع، ولا يوقف على صحة هذا ولم يذكره الكلاباذي في شيوخ البخاري. وذلك أن البخاري روى في كتاب البيوع في حديث المصراة: نا محمد بن عمرو، نا المكي بن إبراهيم... ولعل أبا الحسن أشار إلى محمد بن عمرو هذا (تقييد المهمل: ل ١٠٠، ١٠١). وانظر معه (فتح الباري ٢٥٣/٤) وفائدة المحاسن.

(٢) على هامش (ص، غ) [قال المؤلف رحمه الله: رسته، بلسانهم: النبات من القمح وغيره في ابتدائه. وآخره هاء ساكنة.] وفي (الجرح والتعديل، وهو من شيوخ أبي حاتم: ١٤٢٨/١/٢) وتهذيب التهذيب (٢١٤/٢٤٤/٤)

(٣) على هامش (ص): [قال المؤلف رحمه الله: بندار - الحديث - أي مكثر منه، والبندار من يكون مكثرًا من شيء يشتريه منه من هو دونه ثم يبيعه منه. قاله السمعاني أبو سعد. ووجدته بخطه، والله أعلم]. وهو على هامش (غ): مما [قال السمعاني، قال شيخنا أبو بكر، ووجدته بخطه] وانظر (البندار) في (اللباب ١/١٨٠). (٤) كفى مسلم (١١١) «هاشم بن القاسم اللبشي، أبو النضر الخراساني قيصر الحفاظ: "عنه أحمد وإسحاق ويحيى وابن المديني، وخلق، وكان صاحب سنة، كان أهل بغداد يفتخرون به - يقال إنه روى عن شعبة أربعة آلاف حديث. مات سنة سبع ومائتين" حديثه عن السنة. (٤٤٦/٢/٤).

وقول «ابن الصلاح»: المعروف، احتراز من المخلط بين أبي النضر قيصر، ومحدث آخر اسمه أيضًا «هاشم ابن القاسم» القرشي حولاهم، أبو محمد الحراني مات سنة ستين ومائتين وحديثه عند السنة كذلك.

* المحاسن:

«فائدة: رُسْتَه، بلسانهم: النبات من القمح وغيره في ابتدائه. وهو بضم الراء وإسكان السين المهملة وفتح التاء المثناة من فوق، وآخره هاء ساكنة - انتهت.» ١٢٧/ظ

«الأخفش»: [١٠٢/ظ] لقبُ جماعةٍ منهم: «أحمدُ بنُ عمران البصرى النحوى» متقدم روى عن زيد بن الحُبَاب وغيره، وله (غريبُ الموطأ).
وفى النحويين أخفشُ ثلاثة مشهورون:
أكبرهم «أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد*» وهو الذى ذكره: «سيبويه» فى (كتابه).

والثانى: «سعيد بن مسعدة، أبو الحسن» الذى يُروى عنه (كتابُ سيبويه) وهو صاحبه.

والثالث: «أبو الحسن على بن سليمان» صاحبُ أبوى العباسِ النحويين: أحمد بن يحيى الملقب بثعلب، ومحمد بن يزيد الملقب بالمبرد.

«مُرْبِع»، بفتح الباء المشددة: وهو «محمد بن إبراهيم الحافظ البغدادى». «جَزْرَةٌ^(١)»: لقب «صالح بن محمد البغدادى الحافظ» لُقِّبَ بذلك من أجل أنه سمع من بعض الشيوخ ما روى عن «عبد الله بن بُسر» أنه كان يرقى بِخَرْزَةِ، فصَحَّفَهَا

(١) على هامش (ص): [قال المؤلف رحمه الله: وجدته بخط أبى مسعود الدمشقى الحافظ فى سماعه من الدارقطنى: بكسر الجيم. وهما لغتان فى الجزرة: الكسر والفتح والله أعلم.] ومثله على هامش (غ) مصدرا بعبارة: [قال المصنف فيما أظن: وجدته].

وضبطه فى (القاموس): الجزر، مغربة، وتكسر الجيم.. واحدته بهاء. وجزرة: لقب صالح بن محمد الحافظ. على أن ابن ماكولا ضبطه: بفتح الجيم والزاي والراء وكنيته أبو على، الأسدى. وذكر تصحيفه لحديث عبد الله ابن بسر رضى الله عنه، أنه كانت له خرزة يداوى بها (الإكمال ٤٦١/٢).

* المحاسن:

«فائدة: أبو الخطاب لم يشتهر باللقب المذكور اشتهار الاثنين؛ وأشهرهما بذلك: أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعى^(١) - انتهت.» ١٢٧/ظ

(١) - أبو الحسن سعيد، هو الأخفش الأوسط. انظره فى (إنباه القفطى ٣٦/٢).

- وأبو الخطاب عبد الحميد، الأخفش الأكبر (الإنباه ١٥٧/٢).

- وأبو الحسن على بن سليمان، الأخفش الأصغر (الإنباه ٢٧٦/٢).

وقال: جزرة، بالجيم، فذهبت عليه^(١). وكان ظريفًا له نوادرٌ تحكى.

«عبيدُ العجل»^(٢): لقبُ «أبي عبد الله الحسين بن محمد بن حاتم البغدادي الحافظ».

«كَيْلَجَةٌ»: هو «محمد بن صالح البغدادي الحافظ».

«ما غَمَّهُ» بلفظِ النفي لفعلِ الغَمِّ: هو لقبُ «عَلان بن عبد الصمد وهو: علي بن الحسن بن عبد الصمد البغدادي الحافظ» ويجمع فيه بين اللقبين فيقال: «عَلانُ ما غَمَّهُ».

وهؤلاء البغداديون الخمسة^(٣)، روينا أن «يحيى بن معين»: هو لقبهم، وهم من كبار أصحابه وحُفَظ الحديث.

«سَجَادَةٌ»: المشهور^(٤) هو «الحسن بن حماد» سمع وكيعًا وغيره.

«مُشَكَّدَانَهُ»^(٥): - ومعناه بالفارسية: حَبَّةُ المسك أو وعاء المسك - لقب «عبد الله بن

عمر بن محمد بن أبان».

«مُطَيَّنٌّ»: بفتح الياء: لقب «أبي جعفر الحضرمي».

(١) أسند الحاكم عن صالح، وسئل: لم لُقِبَ بجزرة؟ فقال: قدم عمرو بن زرارة بغداد فاجتمع عليه خلق عظيم فلما كان عند الفراغ من المجلس سئل: من أين سمعت؟ فقلت: من حديث الجزرة. فبقيت على المعرفة (٢١٣) والتبصرة (١٢٧/٣) عن الحاكم.

(٢) على هامش (ص): [قال المؤلف رحمه الله: الإضافة هنا مكروهة الصورة، وتون عبيد ويضم العجل، ولا يقال: عبيدُ العجل، بإضافة عبيد إلى العجل، كما عرف بإضافة الاسم إلى اللقب، كما في قولهم: قيس قفة. والفرق ظاهر والله أعلم].

وعلى هامش (غ): [ينون عبيد ويضم العجل. ولا يقال بالإضافة: عبيد العجل - كما عرف في إضافة الاسم إلى اللقب كما في قولهم: "قيس قفة" وبابه - والفرق بينها ظاهر ولأن الإضافة هاهنا مكروهة الصورة].

(٣) يعني بالخمسة: «مربعاً، وجزرة، وعبيدُ العجل، وكيلجه، وما غَمَّهُ» البغداديين. قابل عليهم ما عند الحاكم في (المعرفة ٢١٢).

(٤) على هامش (ص، غ): [قال الشيخ: إنما قلت: المشهور، لأن ثم آخر اسمه الحسين بن أحمد، روى عنه ابن عدى الجرجاني الحافظ في أماليه]

وانظر سجادة المشهور: أبا على الحسن بن حماد الحضرمي البغدادي في (التهذيب، والخلاصة).

(٥) في طبعة (القاموس): لقب عبدالله بن عامر (كذا) المحدث، لطيب رحمه. والذي في مصادرنا لرجال الحديث: مشكدانه - بلغة خراسان وعاء المسك - لقب «عبد الله بن عمر بن أبان بن صالح بن عمير الأموي، مولاهم، أبي عبد الرحمن الكوفي» - ويقال له الجعفي، نسبة إلى خاله حسين بن علي الجعفي. وقد روى عنه.

[١٠٣/١] و[خاطبهما بذلك «أبو نعيم الفضل بن دكين»، فلقبا بهما^(١).
«عبدان»: لقبٌ لجماعةٍ أكبرهم «عبدالله بن عثمان المروزي»^(٢) صاحب ابن المبارك
ورأوته. روينا عن محمد بن طاهر المقدسي أنه إنما قيل له «عبدان» لأن كنيته أبو
عبد الرحمن، واسمه عبد الله، فاجتمع في كنيته واسمه العبدان.
وهذا لا يصح، بل ذلك من تغيير العامة للأسماء وكسرهم لها في زمانٍ صغيرٍ المسمى أو
نحو ذلك. كما قالوا في «علي»: «علان»، وفي «أحمد بن يوسف السلمى» وغيره: حمدان،
وفي «وهب بن بقية الواسطي»: «وهبان؛ والله أعلم.

* * *

(١) على هامش (غ): [قال عبد الله بن عمر - بن محمد بن أبان، مشكدانة - : كنت يوماً خرجت من الحمام فتبخرت وحضرت مجلس الفضل بن دكين، فقال: "يا عبد الرحمن أعيدك بالله، ما أنت إلا مشكدانه": قالها مرة بعد أخرى.] في (علوم الحديث للحاكم ٢١٢).
[قال أبو جعفر: مر بي أبو نعيم وأنا ألعب في الطين، وقد تطينت وأنا صبي لم أسمع الحديث. فقال لي أبو نعيم: يا مطين، قد أن تسمع، فحملتُ إليه بعد أيام، فإذا هو قد مات. ذكره «الحاكم» في العلوم: ٢١٢ وانظر (الإكمال ٢٦١/٧) باب مطير ومُطِين.
(٢) في الجرح والتعديل: عبد الله بن عثمان بن جبلة بن أبي رواد أبو عبد الرحمن الأزدي، ولقبه: عبدان المروزي (٥١٨/٢/٢) وذكره أبو علي الغساني في باب عبدان، وعبدان، قال: فعبدان بواحدة، هو عبد الله بن عثمان بن جبلة بن أبي رواد، ولقبه عبدان، وهو ابن بنت عبد العزيز بن أبي رواد، روى عنه البخاري فأكثر. وحدث مسلم عن رجل، عنه (تقييد المهمل: ل ١٢٠).

النوع الثالث والخمسون معرفة المؤلف والمختلف من الأسماء والأنساب وما يلتحق بها

وهو ما يأتلف؛ أى يتفق، فى الخط صورته ويختلف فى اللفظ صيغته.
هذا فن جليل، من لم يعرفه من المحدثين كثر عثاره ولم يعدم مخجلاً.
وهو منتشر لا ضابط فى أكثره يُفزع إليه، وإنما يُضبط بالحفظ تفصيلاً^(١).
وقد صنفت فيه كتب مفيدة، ومن أكملها (الإكمال، لأبى نصر بن ماکولا) على إغواز
فيه^(٢).

(١) ضبطه الحاكم فى النوع السابع والأربعين من (معرفة علوم الحديث)، على سبعة أضرب «قلما يقف عليها إلا المتبحر فى الصنعة، فإنها أجناس متفقة فى الخط مختلفة فى المعانى. ومن لم يأخذ هذا العلم من أفواه الحفاظ المبرزين لم يؤمن عليه التصحيف فيها. (٢٢١) وما بعدها.

(٢) على هامش (غ): [زاد النووى هنا فقال: وأتمه ابن نقطة] فى (التقريب ٢/٢٩٧).

- فى تبصرة العراقى: وأول من صنّف فيه عبد الفنى بن سعيد، ثم شيخه الدارقطنى. وقد تقدم - فى متن ابن الصلاح - أن أكمل كتاب صنّف فيه الإكمال لابن ماکولا. وذيل عليه الحافظ ابن نقطة بذيل مفيد. ثم ذيل على ابن نقطة بذيلين صغيرين. أحدهما للحافظ جمال الدين بن الصابونى، والآخر للحافظ منصور بن سليم، ابن العمادية - السكندرى - وقد ذيل عليهما الحافظ علاء الدين مغلطاي بذيل كبير، أكثره أسماء شعراء وفى أنساب العرب. وجمع فيه الحافظ أبو عبد الله الذهبى مجلدا سماه (مشتبه النسبة) ولكنه أجحف فى الاختصار واعتمد على ضبط القلم فلا يعتمد على كثير من نسخه. وقد فات من صنّفوا فيه ألفاظ كثيرة غلقت منها جملة، وإن يسر الله تعالى جمعها على ما تقدم (التبصرة ٣/١٢٨).

* المحاسن:

«فائدة: قد استدرک عليه «الحافظ بن عبد الفنى بن نقطة» كتابا ذیل به على الأصل. وهو قريب منه، وفيه فوائد كثيرة. وقد صنّف فى ذلك جماعة من المتأخرين. انتهت»

وهذه أشياء مما دخل منه تحت الضبط، مما يكثر ذكره.
والضبط فيها على قسمين: على العموم، وعلى الخصوص.
فمن القسم الأول: «سَلَام، وسَلَام» جميع ما يرد عليك من ذلك فهو بتشديد اللام،
إلا خمسة وهم:

«سَلَام» والد عبد الله بن سَلَام الإسرائيلي الصحابيُّ.
و«سَلَام»: [١٠٣/ظ] والد محمد بن سَلَام البيكندی البخارى «شيخ البخارى: لم
يذكر فيه «الخطيب، وابن ماكولا^(١)» غير التخفيف. وقال صاحب (المطالع): «منهم من
خفف ومنهم من ثقل، وهو الأكثر».

قلت: التخفيف أثبت، وهو الذى ذكره «غنجار» في (تاريخ بخارى) وهو أعلم بأهل
بلاد*.

و «سَلَام بن محمد بن ناهض المقدسى» روى عنه أبو طالب الحافظ والطبرانى. وسماه
الطبرانى: سلامة^(٢).

= قلت توفى الحافظ العراقى سنة ٨٠٦ هـ. ولا نعلمه جمع ذلك الكتاب. وصف الحافظ ابن ناصر الدين
- ٨٤٢ هـ كتاب (الإعلام بما فى مشته النسبة للذهبي من الأوهام) والحافظ ابن حجر - ٨٥٢ هـ - كتاب
(تبصير المنتبه بتحرير المشته).

(١) الإكمال: باب سَلَام وسَلَام: ٤/٤٠٥، وانظر (مشارك الأتوار للقاضى عياض: ٢/٢٣٤) مشته النسبة
في حرف السين. والمشارك أصل للمطالع.
(٢) المعجم الصغير للطبرانى فى: من اسمه سلامة «سلامة بن ناهض الترياقى المقدسى: ١/١٧٤».

المحاسن:

* «فائدة: الذى ذكره «غنجار» فى (تاريخه) عن «سهل بن المتوكل»: سمعتُ
محمد بن سَلَام؛ بالتخفيف، لا بالتشديد^(١). انتهت» ١٢٨/ظ

(١) والد «محمد بن سلام شيخ البخارى» بتشديد اللام فى ضبط أبى على الجيانى، باب سلام وسلام
(تقييد المهمل: ل ١٠٤) وانظر (تقييد العراقى ٣٨١، وتبصرته ٣/١٣٣، وفتح المغيث ٣/٢١٦) ولابن ناصر
الدين كتاب (رفع الملام عن خفف والد البخارى محمد بن سلام).. ذكره ابن فهد فى ترجمة ابن
ناصر الدين، بذيل التذكرة.

و «سَلَامٌ: جدُّ محمد بن عبد الوهاب بن سَلَام، المتكلم الجُبائى أبى علىّ المعتزلى» *.
وقال «المبرد» في (كامله): «ليس في العرب سَلَامٌ مخفف اللام، إلا والد عبد الله بن
سَلَام، وسَلَام بن أبى الحقيق». قال: وزاد آخرون «سَلَام بن مشكم» - خمار كان في
الجاهلية - والمعروف فيه التشديد؛ والله أعلم **.

* المحاسن:

«فائدة: وسَلَام، بالتخفيف، سادسٌ: وهو «سَلَام بن أبى الدلف» جدُّ على بن يوسف
أبى الحسن البغدادي الصوفي. روى عن «على» المذكور «أبو محمد التوني^(١)» وضبطه
بالتخفيف.

وسابعٌ: وهو والد جعفر السَّيِّدى، قال «ابن نقطة»: وتوفي ثاني جمادى الأولى سنة
أربع عشرة وستمائة، وكان سماعه صحيحاً^(٢) - انتهت «١٢٨/ظ».

** «فائدة: قد يقال: هؤلاء ليسوا في الاصطلاح عرباً، لأن الإسرائيليين ليسوا
عرباً عند أهل النسب. وفيه نظر».

وما ذكر عن «ابن مشكم» أنه كان خماراً في الجاهلية، يخالفه قول «ابن إسحاق» في
(سيرته) إنه سيد بنى النضير، وقال «كعب بن مالك» يذكر قبيلته، ومن قتل من
أشرافهم^(٣):

فطاح سَلَامٌ وابنُ سَعِيَةَ عَنَوَةٌ وقيد ذليلاً للمُشَايَا ابنُ أخطبا

ولعله، أى المبرد، رأى قول «أبى سفيان صخر بن حرب»: ^(٤)

سقاني فرواني كميّتا مدامّة على ظمياً منى سَلَامٌ بنُ مشكم
فظنّه بذلك خماراً. وفي هذين البيتين ما يدل على التخفيف من «سَلَام بن مشكم»
خلاف ما سبق أنه المعروف - انتهت «١٢٨/ظ»

(١) هو الحافظ النسابة شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدمياطي - ٧٠٥ هـ.

(٢) مستدرک ابن نقطة. على هامش (الإكمال ٤٠٩/٤) وانظر ضبط «السيدى» في (اللباب

(٣-٤) سيرة ابن إسحاق: الرواية الهشامية (٤٧/٣، ٤٩/٣) ط أولى حلبى.

«عُمارة، وعِمارة»: ليس لنا عِمارة بكسر العين، إلا «أبى بن عِمارة» من الصحابة، ومنهم من ضمَّه.

ومنَّ عَداه «عُمارة»: بالضم؛ والله أعلم^(١).

«كُرَيْز، وكُرَيْز»: حكى «أبو على الغسانی» في كتابه (تقييد المهمل) عن «محمد بن وَضَّاح» أن كُرَيْزاً بفتح الكاف: في خزاعة، وكُرَيْزاً بضمها: في عبد شمس بن عبد مناف^(٢).

قلت: وكُرَيْز، بضمها، موجودٌ أيضاً في غيرها. ولا نستدرك في المفتوح بـ«أيوب بن كُرَيْز» الراوى عن عبد الرحمن بن غنم، لكون عبد الغنى ذكره بالفتح؛ لأنه بالضم كذلك، ذكره الدارقطني وغيره^(٣).

«حِزَام» بالزاي في قريش، و«حرام» بالراء المهملة^(٤) في الأنصار*. والله أعلم.

(١) انظر باب عُمارة، وعِمارة، في (الإكمال ٢٧١/٦ - ٢٧٣).

(٢) في باب كُرَيْز وكُرَيْز. قال أبو على الغسانی بعد ذكر الرواة من كل، وموضع رواياتهم في الصحيحين: «وكان محمد بن وضاح وغيره، يفرق بين كُرَيْز وكُرَيْز: يقال: "فذكره (التقييد: ل ١٥٠).

(٣) على هامش (غ): [كُرَيْز: طلحة بن عبيد الله بن كُرَيْز، وأيوب بن كُرَيْز، بالفتح فيها. وكُرَيْز بن أسامة وجيلة بن محمد بن كُرَيْز. بالضم فيها]. في الإكمال: باب كُرَيْز، وكُرَيْز ١٦٦/٧.

(٤) على هامش (غ): [حرام بن ملحان، وهاني بن أم حرام، وحرام بن سعد بن محبصة، وحرام بن حكيم، وحرام بن عثمان، مديني، وزاهر بن حرام، وجابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام: كله بالحاء المهملة والراء المهملة. حكيم بن حزام بن خويلدة، وحزام بن دراج، وحزام بن هشام بن حبيش بن خالد، وحزام بن إساعيل، وموسى بن حزام الترمذي، وإبراهيم بن المنذر الحزامي: كله بالحاء المهملة والزاي المعجمة].

وهم في (الإكمال) سوى «زاهر بن حرام» فمختلف فيه. وانظر فائدة المحاسن هنا.

* المحاسن:

«فائدة: ليس المراد أنه لا يوجد في غيرها، بل المراد أنه في قريش بالزاي، وفي الأنصار بالراء المهملة، فلا يقع في هاتين القبيلتين إلا كذلك. فلا يرِدُ على ما ضُبِطَ بالراء المهملة، ما ذكره «ابن حبيب» ونقله «ابن ماكولا» في كتابه فقال: "وقال ابن حبيب: في جُدَام: حرام بن جُدَام. وفي تميم [بن] مر: حرام بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم... وفي خزاعة: حرام بن حُيَشِيَّة بن كعب بن سلول بن كعب =

= وفي عُذرة: حرام بن ضنّة بن عبد بن كبير بن عذرة. وحنّ ورزاح ابنا ربيعة بن حرام بن ضنّة - أخوا «قُصَى بن كلاب» لأمّه - ومن ولد حرام هذا، جميل بن معمر الشاعر وغيره. وفي بليّ: حرام بن جعل بن عمرو بن جُشم بن ودم، هذا ما حكاه ابن ماکولا عن ابن حبيب^(١). قال «ابن ماکولا»: «وحرام بن وابصة الفزاري: شاعر فارس ذكره الآمدي^(٢). وحرام [ابن غفار] بن مُليل بن ضمرة بن بكر بن عبد مناة من ولده ولد جماعة من الصحابة والشعراء، وحرام بن ملكان بن كنانة بن خزيمه بن مدركة». - ولو قيل في هذا: إنه قرشي فيرد على ما تقدم؛ لكان الجواب عنه أن أولاد كنانة: ليسوا بقرشيين على المشهور-.

وذكر «ابن ماکولا» قبل ذلك: «حرام بن عبد عمرو الخثعمي» روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وروى عنه أبو سهيل بن مالك الأصبحي. و«حرام بن إبراهيم النخعي» حدث عن أبيه، وروى عنه الوليد بن حماد الكوفي - ذكره ابن عقدة. وقال «ابن ماکولا» بعد ذلك في الكنى والآباء: «أبو الحرام بن العمرط» من تجيب، ذكره الدارقطني. و«أبو سريجة حذيفة بن أصيد بن خالد بن الأغوس بن واقعة بن حرام بن غفار بن مليل» له صحبة ورواية عن النبي ﷺ - وقد تقدم ذكر جده حرام - وابنه خفاف بن أبي سريجة روى عنه الحديث. قاله ابن الكلبي؛ و«أبو ذرّ جندب بن جنادة بن سفيان بن عبيد بن حرام بن غفار» و«ثابت بن المنذر بن ثابت، أبو شجاع اللخمي، من بني أبي الحرام» ذكره «سعيد بن عفير» في (الأخبار)، وهو يروى عن جده أنه رأى مروان بن الحكم، روى عنه سعيد بن عفير. و«الأخضر الشاعر» هو ابن جابر، من ولد حرام بن سعد بن عدى بن فزارة بن ذبيان. و«الداخل بن حرام - اسمه زهير» شاعر من هذيل. وذكر «ابن ماکولا»:

شبيب بن حرام بن مهان بن وهب بن لقيط بن يعمر الشداخ» وذكر غيره ولم ينسبه =

(١) الإكمال: ٤١٢/٢ وقول على (مختلف القبائل ومؤلفها، لمحمد بن حبيب): ١٧، ١٨ ط ١٩٦٣

بناية د. إحسان الهي. وليس فيه «حن ورزاح ابنا حرام».

(٢) المؤلف والمختلف للآمدي: ص ١٩٧ (ترجمة ٦٩٠) ط القدسي بالقاهرة.

ذكر «أبو علي ابن البرداني»^(١) أنه سمع الخطيب الحافظ يقول:
العيشيون بصريون، والعبيسون كوفيون، والعنسيون شاميون^(٢).
قلت: وقد قاله قبله «الحاكم» [١٠٤/١] وأبو عبد الله^(٣) وهذا على الغالب، الأول بالحسين
المعجمة، والثاني بالباء الموحدة، والثالث بالنون، والسين فيهما غير معجمة؛ والله أعلم.

(١) علي هامش (غ): [أبو علي أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن الحسين بن علي البرداني، بفتح الباء
الموحدة والراء والذال المهملتين وآخره نون: نسبة إلى بردان، قرية من قرى بغداد - ذكره السمعاني. توفي سنة
٤٩٨ هـ] والذي في ضبط السمعاني، البرداني، في اللباب: بضم الباء الموحدة والراء والذال المهملة نسبة إلى
بردان، قرية من قرى بغداد. منها أبو الحسن محمد بن أحمد بن محمد - ٤٦٩ هـ وولده أبو علي أحمد - ٤٩٨ هـ.
(٢) علي هامش: (غ): [العيشيون: نسبة إلى عائشة بنت طلحة وإلى بني عائش بن مالك بن تيم الله.
والعبيسون: إلى عبيس بن بغيض، وإلى عبيس مراد، وإلى عبيس الأزدي. والثالث، العنسيون، إلى: عنس بن
مالك بن أدد، حتى من مذحج]. وهو ما في (تقييد المهمل لأبي علي الغساني مع ذكر من له رواية في الصحيحين
من كل (ل ١٣٠)).

وانظر في (جمهرة الأنساب (٣٨١)): بني مالك بن أدد، وهو مذحج، من كهلان بن سبأ.
(٣) الحاكم، في النوع السابع والأربعين من المعرفة: المتشابه في قبائل الرواة وبلدانهم وأساميهم وكناهم
وصناعاتهم.

= إلى قبيلة. وذلك مما يطول ذكره^(١).
وأما «حزام» بالزاي، فيوجد في غير قريش. ففي (كتاب ابن ماكولا): «حزام بن
هشام بن خنيس [ويقال: خنيس، عن ابن إسحاق] بن خالد الخزاعي»، يروي عن أبيه
عن أم معبد، روى عنه أبو النضر هاشم بن القاسم. و«حزام بن إسماعيل العامري»
كوفي روى عن الأعمش ومغيرة وعاصم الأحول، روى عنه أبو معاوية، والحسن بن
ثابت، وعطاء بن مسلم، وأبو النضر. و«عروة بن حزام» الشاعر العذري صاحب عفران
قال ابن دريد: كُنِيته أبو سعد^(٢).
ولا يرد هؤلاء ولا غيرهم على ما تقدم، لما قدمنا - انتهت « ١٢٩/و

(١) قوبل على (الإكمال، لابن ماكولا): ٤١٣/٢ وذكر الجمهرة. ووقع في طبعة الجمهرة - أولى
ذخائر: شبيب بن نهبان بن وهب بن لقيط بن الشداخ. وفي تقييد العراقي - ط السلفية بالمدينة - بن نهبان
... بن يعمر، ويعمر هو الشداخ. وفي طبعة الإصابة - القاهرة ١٩٠٧ - شبيب بن مهان بن وهب بن السراج
الكناني اللثمي.

(٢) الإكمال (٤١٥/٢) وما هنا عن عروة بن حزام، ذكره ابن ماكولا في المختلف فيه. كما ذكر الخلاف
في حبيش بن خالد الخزاعي، جد حزام بن هشام بن حبيش المذكور هنا (٤١٨/٢، ٤١٦).

«أبو عُبيدة»: كله بالضم. بلغنا عن «الدارقطني» أنه قال: «لا نعلم أحداً يكنى بأبو عُبيدة، بالفتح»^(١).

وهذه أشياء اجتهدت في ضبطها متتبعا من ذكرهم «الدارقطني، وعبد الغني، وابن ماكولا» منها:

«السُّفْرُ» بإسكان الفاء، و«السَّفَرُ» بفتحها: وجدتُ الكُتُبَ من ذلك بالفتح، والباقي بالإسكان. ومن المغاربة من سَكَنَ الفاءَ من «أبي السفر سعيد بن مُحَمَّد» وذلك خلاف ما يقوله أصحابُ الحديث - حكاة «الدارقطني» عنهم^(٢).

«عَسَلُ» بكسر العين المهملة وإسكان السين المهملة، و«عَسَلُ» بفتحها: وجدتُ الجميعَ من القبيلِ الأول، ومنهم: «عَسَلُ بن سفيان»: إلا «عَسَلُ بن ذكوان» الأخباري البصري فإنه بالفتح - ذكره الدارقطني وغيره. ووجدته بخط الإمام «أبي منصور الأزهرى» في كتابه (تهذيب اللغة) بالكسر والإسكان أيضاً^(٣) ولا أراه ضبطه: والله أعلم.

(١) طرة، على هامش (غ): أقول الدارقطني محمول على أنه أراد الكنية. وأما الأسماء فقد نقل ابن الطحان نحو أحد عشر رجلاً كلهم اسمه: عُبيدة، بفتح العين، ونحو تسع رجال بالضم. فليُنظر ما مراده. والله أعلم. وفي (تقييد المهمل: عُبيدة، وعبيدة، وأبو عُبيد، وأبو عُبيدة) وليس فيه أبو عُبيدة (ل ١١٨) ولا في مشارق الأنوار (١١٦/٢ - ١٢٠).

(٢) في (تقييد المهمل لأبي على الفسائي الجبلي) في سَفَر، بفتح السين وتحريك الفاء: أبو السفر سعيد بن مُحَمَّد الثوري الهمداني الكوفي. هكذا قال أبو الحسن الدارقطني: مُحَمَّد، بضم الياء وكسر الميم، قال: وأصحاب الحديث يقولون بفتح الياء. سمع ابن عباس. حدث عنه مطرف بن طريف، وابنه عبد الله بن أبي السفر. سمع الشعبي، روى عنه شعبة وزكريا بن أبي زائدة. حديثها مخرج في الكتابين (ل ١٨٠) وانظر معه (الإكمال: باب سَفَرٍ وَسَفَرٍ وشقر) ٣٠٠/٤.

(٣) قَيَّدَ الحافظ العراقي: «وقد اعترض عليه بعض المتأخرين بأنه لم ير هذا في كتاب التهذيب للأزهري. فإن أراد أنه ليس في التهذيب في باب اللين والسين واللام، فهو كما ذكر، فقد نظرته فلم أجده فيه. ولكن لا يلزم من كونه ليس في هذا الباب ألا ينقل الأزهرى عنه شيئاً في بقية كتابه.. وهذا هو الظاهر، فإن المصنف رآه في التهذيب بخطه، فلا يرد عليه بقول من لم يره في هذا الباب، والله أعلم.» وانظر (الإكمال ٢٠٦/٦).

* المحاسن:

«فائدة: كشفتُ على ذلك في نسختين، فلم يوجد الاسم بالكلية، انتهت.»

١٣٠/و

قلت: وكذلك لم أجده في مادة (عسل) من طبعة القاهرة (لكتاب تهذيب اللغة) بتحقيق الأستاذ محمد علي النجار.

«غَنَامٌ» بالعين المعجمة والنون المشددة، و«عَنَامٌ» بالعين المهملة والثاء المثلثة المشددة:

لا نعرف من القبيل الثاني غير «عَنَامٌ بن علي العامري الكوفي: والد علي بن عَنَامُ الزاهد^(١)».

والباقون من الأول، منهم: «غَنَامٌ بن أوس» صحابي بدرى^(٢) والله أعلم.
«قَمِيرٌ، وقَمِيرٌ»: الجميع بضم القاف، ومنهم «مكى بن قَمِير» عن جعفر بن سليمان؛
إلا امرأة مسروق بن الأجدع: «قَمِيرٌ بنت عمرو» فإنها بفتح القاف وكسر الميم؛ والله
أعلم.

«مُسَوَّرٌ، ومِسْوَرٌ»: أما مُسَوَّرٌ بضم الميم وتشديد الواو وفتحها، فهو «مُسَوَّرٌ بن يزيد
المالكي الكاهلي» له صحبة^(٣) [١٠٤/ظ] و«مُسَوَّرٌ بن عبد الملك اليربوعي» روى عنه
معن بن عيسى؛ ذكره البخاري^(٤).

ومن سواهما، فيما نعلم، بكسر الميم وإسكان السين؛ والله أعلم.
«الحَمَّالُ، والحَمَّالُ»: لا نعرف في رُواة الحديث أو فيمن ذُكِرَ منهم في كتب الحديث
المتداولة «الحَمَّالُ» بالحاء المهملة، صفة لا اسماً؛ إلا «هارون بن عبد الله الحَمَّالُ، والد
موسى بن هارون الحَمَّالُ الحافظ». حكى «عبد الغني الحافظ» أنه كان بزاً فلما تزهد

(١) على هامش (غ) [عَنَامٌ: ذكره البخاري. علي بن عَنَامٌ بن علي، كما ذكره في الأصل: أخرج له مسلم.]
وفي (تقييد المهمل، باب عَنَامٌ وغَنَامٌ: «أما عَنَامٌ فبالعين المهملة والثاء المثلثة المشددة: فعَنَامٌ بن علي بن الوليد،
أبو الوليد العامري الكلابي الوحيدى، نسبة إلى بني الوحيد، الكوفي، خرج عنه البخاري في كتاب العتق. وابنه
علي بن عَنَامٌ: عن سَعِيدِ بن الحمس، أحد الزهاد. روى له مسلم في كتاب الإيمان، عن يوسف بن يعقوب
الصفار، عنه. وغَنَامٌ، بالعين المعجمة والنون المشددة: طلق بن غَنَامٌ بن معاوية النخعي الكوفي، أبو محمد، روى
البخاري عنه عن زائدة بن قدامة في كتاب البيوع (ل: ١٢٤)

وانظر الباب في (الإكمال ٣٧/٧) وتقييد العراقي ٣٨٧.

(٢) معه، على هامش غ [عبيد بن غَنَامٌ بن حفص بن غياث، القاسم بن غَنَامٌ، طلق بن غَنَامٌ.]

(٣) في (أسد الغابة، والاستيعاب): «المسور - بالألف واللام - بن يزيد المالكي الأسدي» له صحبة

ورواية.

(٤) في التاريخ الكبير: (٨/٤٠ ت ٢٠٠٧٩).

حَمَلٌ. وزعم «الخليلِيُّ، وابنُ الفلكي» أنه لُقِّبَ بالحَمَلِ لكثرة ما حمل من العلم^(١)، ولا أرى ما قاله يصح*.

ومن عداه فالجَمَلُ، بالجيم. منهم: «محمد بن مهران الجَمَلُ» حدث عنه البخاري ومسلم وغيرهما؛ والله أعلم.

وقد يوجد في هذا الباب ما يؤمن فيه من الغلط ويكون اللفظ فيه مصيباً كيف ما قال، مثل:

«عيسى بن أبي عيسى الحناط» وهو أيضاً: الخياط والخياط، إلا أنه اشتهر بعيسى الحناط، بالحاء والنون. كان خياطاً للثياب، ثم ترك ذلك وصار حنَّاطاً يبيع الحنطة، ثم ترك ذلك وصار خباطاً يبيع الحَبَطَ الذي تأكله الإبل.

وكذلك «مسلمُ الخباط» بالباء المنقوطة واحدة، اجتمع فيه الأوصاف الثلاثة.

(١) حكاه أبو علي الفسائي عن عبد الغني في (تقييد المهمل: باب الجمال والجمال) وعن ابن الجارود، قال في كتاب الكنى: أخبرني موسى بن هارون أنه كان جمالا ثم تحول إلى البز (ل: ٦٥) وفي (اللباب)، الجمال، بفتح الحاء المهملة وتشديد الميم وفي آخره لام: نسبة إلى حمل الأشياء.. أبو موسى هارون بن عبد الله بن مروان الجمال.. قيل سمي جمالا لأنه كان بزازاً فتزهد فصار يحمل الأشياء بالأجرة ويأكل من أجرته. وقيل سمي به لكثرة ما حمل من العلم (١/٣٨٤).

* المحاسن:

«فائدة: «بُنَان بن محمد بن حمدان، أبو الحسن الجمال الزاهد» هو بالحاء المهملة أيضاً، بغدادى، مات بعد الثلاثمائة. وأيضاً «أبو الحسن على بن الجمال القطيعي» و «أبو العباس أحمد بن محمد الجمال» حدث عنه محمد بن علي بن ميمون في (معجمه) وآخرون^(١).

وما نقل عن ابن الجارود أنه كان جمالا ثم تحول إلى البز، لا يعارض ما سبق حتى يقال إن إخبار الرجل عن نفسه أولى من تخرُّص، لأن الذي تقدم في «هارون بن عبد الله» لا في ولده موسى - انتهت..» ١٣٠/ظ

(١) من مستدرک ابن نقطة، على هامش الإكمال (٢٧/٣ - ٢٨) باب الجمال والجمال. في كثير غير هؤلاء، مما استدرک على الإكمال. وانظر تقييد العراقي (٣٩٠).

حكى اجتماعها في هذين الشخصين «الإمام الدارقطني»؛ والله أعلم^(١).

القسم الثاني: ضبط ما في (الصحيحين) أو ما فيها مع (الموطأ) من ذلك على الخصوص^(٢). فمن ذلك:

«بشار^(٣)» بالشين المنقوطة: والد «بندار محمد بن بشار».

وسائر من في الكتابين: «يسار» بالياء المثناة في أوله والسين المهملة - ذكر ذلك أبو علي الغساني في كتابه^(٤).

وفيهما جميعاً: «سيار بن سلامة، وسيار بن أبي سيار وِردان» ولكن ليسا على هذه الصورة وإن قاربا،^(٥) والله أعلم.

جميع ما في (الصحيحين والموطأ) مما هو على صورة «بشر» فهو بالشين المنقوطة وكسر الباء، [١٠٥/و] إلا أربعةً فإنهم بالسين المهملة وضم الباء، وهم: «عبد الله بن بسر المازني من الصحابة، وبسر بن سعيد، وبسر بن عبيد الله الحضرمي، وبسر بن محجن الديلي». وقد قيل في ابن محجن: بشر - بالشين المنقوطة - حكاه «أحمد بن صالح المصري» عن جماعة من ولده ورهطه. وبالأول قال «مالك» والأكثر؛ والله أعلم^(٦).

وجميع ما فيها على صورة «بشير» بالياء المثناة من تحت قبل الراء، فهو بالشين المنقوطة والباء الموحدة المفتوحة، إلا أربعة:

(١) وانظر الحناط والخياط في (تقييد المهمل: ل ٨١).

(٢) صرح ابن الصلاح في ختام هذا الباب، أنه في بعضها مقلد للقاضي عياض. فالمقابلة عليه في (مشارك الأنوار على صحاح الآثار). مع الاستئناس بضبط أبي علي الجبائي في (تقييد المهمل) والأمير في (الإكمال)..

(٣) على هوامش (غ) مسرد للمؤلف والمختلف من الأسماء في أبواب هذا الفصل. ورجعت على رجال الصحيحين والموطأ والقاضي الرامهرمزي في المحدث الفاصل. وأبي علي الغساني، الجبائي في (تقييد المهمل) وقييمز المشكل) وإليهم آل ابن الصلاح - فتبين هنا أنهم ليسوا في أي كتاب من الثلاثة، وإنما هم مما في (الإكمال، وما عليه) فنكتفي بذكر مواضعهم فيه.

(٤) تقييد المهمل (ل: ٤١) والإكمال ٣١٠/١، ومشارك الأنوار: مشكل الأسماء والكنى في حرف الباء.

(٥) في (ص): [وإن قارنا] وما هنا من (غ، ع، ن)

(٦) مشارق الأنوار (١٠٩/١)

فائتان منهم بضم الباء وفتح الشين المعجمة وهما: «بُشير بن كعب العدوي»، و«بُشير ابن يسار»^(١).

والثالث: «يُسير بن عمرو»، وهو بالسين المهملة وأوله ياء مثناة من تحت مضمومة، ويقال فيه أيضاً: أسير^(٢).

والرابع: «قطن بن نُسير»^(٣)، وهو بالنون المضمومة والسين المهملة؛ والله أعلم.

وكل ما فيها على صورة «يزيد» فهو بالزاي والياء المثناة من تحت، إلا ثلاثة:

أحدها: «بُرَيْد بن عبد الله بن أبي بردة» فإنه بضم الباء الموحدة وبالراء المهملة^(٤).

والثاني: «محمد بن عرعة بن البرند»، فإنه بالباء الموحدة والراء المهملة المكسورتين وبعدهما نون ساكنة - وفي (كتاب عمدة المحدثين) وغيره، أنه بفتح الباء والراء. والأول أشهر، ولم يذكر «ابن ماکولا» غيره^(٥).

والثالث: «علي بن هاشم بن البريد» فإنه بفتح الباء الموحدة والراء المهملة المكسورة والياء المثناة من تحت؛ والله أعلم^(٦).

كل ما يأتي منها من «البراء»، فهو بتخفيف الراء، إلا «أبا معشر البراء» و«أبا العالية البراء». فإنها بتشديد الراء، والبراء الذي يرى العود؛ والله أعلم^(٧).

[١٠٥/ظ] ليس في (الصحيحين، والموطأ) جارية، بالجيم، إلا «جارية بن قدامة، ويزيد بن جارية».

(٣-١) بشير ويسير ونسير (مشارك الأنوار ١/١/١٠٩) مع تقييد المهمل (٣٩ - ٤٠، والمحدث الفاضل ٧٩/٧٠).

(٤-٦) باب بريد وتريد ويريد ويزيد، في (المشارك ١/١١٠) مع تقييد المهمل ٤٣، والمحدث الفاضل ٢٧٦/٥٣، والإكمال ١/٢٥٢).

(٧) البراء بتخفيف الراء وبالتشديد في (المشارك ١/١١٠) ومعه، فيها، من المشتبه: عدى بن البداء وعبد الله بن الراد الأسدي.

ومن عداها فهو «حارثة» بالحاء والثاء المثلثة^(١)*؛ والله أعلم.
ليس فيها «حَرِيز» بالحاء في أوله والزاي في آخره، إلا «حَرِيز بن عثمان الرحبي الحمصي»، و«أبو حريز عبد الله بن الحسين القاضى» الراوى عن عكرمة وغيره. ومن عداها: «جرير»، بالجيم.
وربما اشتبها بـ: «حُدِير»، بالدال؛ وهو فيها والد عمران بن حُدِير، ووالد زيد وزياد ابني حُدِير؛ والله أعلم^(٢).
وليس فيها «حِراش» بالحاء المهملة، إلا والد «ربعى بن حراش». ومن بقى ممن اسمه على هذه الصورة فهو «حراش»، بالحاء المعجمة^(٣)؛ والله أعلم.
ليس فيها «حَصِين» بفتح الحاء، إلا في «أبي حَصِين، عثمان بن عاصم الأسدى» ومَن عداه «حُصَيْن» بضم الحاء.
وجميعه بالصاد المهملة إلا «حُصَيْن بن المنذر، أبا ساسان» فإنه بالضاد^(٤) المعجمة؛ والله أعلم.

-
- (١) جارية وحارثة (المشارك ١٦٩/١، مع الإكمال ٢١١/٢).
(٢) جرير وحَرِيز وحُدِير: في (المشارك ١٧٠/١، وتقييد المهمل ٥٨، والإكمال ٤٣/٢).
(٣) حراش وخراش وخدش: (المشارك ٢٢١/١) مع تقييد المهمل ٦٩، والإكمال ٤٢٤/٢.
(٤) حصين وحصين: (المشارك ٢٢٢/١) مع المحدث الفاصل ٥٧/٢٢٧، وتقييد المهمل ٧١ - ٧٢، والإكمال ٤٧٨/٢.

* المحاسن:

«فائدة: لا يقال: وقد ذكر أبوعلی الجبائی «عمرو بن أبى سفيان بن أسيد بن جارية الثقفى حليف بنى زهرة» وحديثه مُخْرَج في (الصحيحين)، و«الأسود بن العلاء بن جارية» روى عن أبى سلمة، روى له «مسلم» وحده؛
لأننا نقول: «ليس في الكتابين ولا في إحداهما، بالاسم الذى يقع فيه الاشتباه - انتهت». ١٣١/ظ

كل ما فيها من «حازم، وأبي حازم» فهو بالحاء المهملة، إلا «محمد بن خازم، أبا معاوية الضرير»* فإنه بخاء معجمة، والله أعلم^(١).

الذى فيها من «حَبَّان» بالحاء المفتوحة والباء الموحدة المشددة: «حَبَّانُ بن منقذ» والد واسع بن حبان، وجدُّ محمد بن يحيى بن حبان، وجدُّ حَبَّانُ بن واسع بن حبان. و«حَبَّانُ بن هلال» منسوباً وغير منسوب: عن شعبة وعن وهيب، وعن همام بن يحيى، وعن أبان بن يزيد، وعن سليمان بن المغيرة، وعن أبي عوانة^(٢).

والذى فيها من «حِبَّان»، بكسر الحاء: «حِبَّانُ بن عطية» و«حبان بن موسى» وهو حبان غير منسوب: عن عبد الله - هو ابن المبارك.

(١) على هامش (غ): [وقوله: "كل ما فيها حازم، إلا محمد بن خازم" إن أراد خصوص (الصحيحين) فصحيح. وإلا فقد عد جماعة بالحاء المعجمة منهم] وذكرهم.
- ولا يردون على ابن الصلاح فيما اقتصر عليه من ذكر ما في (الصحيحين) والموطأ) وحازم وخازم، في: (مشارك، حرف الحاء ٢٢٢/١، والإكمال ٢٧٧/٢) وفيه: أبو معاوية الضرير، مختلف فيه.
(٢) حبان وحبان: في (المشارك ٢٢٢/١)، وتقييد المهمل ٧٠، والإكمال ٣٣/٢.

* المحاسن:

«فائدة: وفيها: «هشيم بن أبي خازم»، بالحاء المعجمة، واسمه بشير، الإمام العالم الواسطي. روي له؛ و «محمد بن بشر العبدى» كناه البخارى ومسلم «أبا حازم» بالحاء المهملة، قال «الجيباني»: ^(١) «والمحفوظ أنه بالحاء المعجمة، كذا كناه أبو أسامة في روايته عنه. قاله الدارقطني».

ولا يردان: أما الأول فلأنه لم يُذكر في موضع الاشتباه في الكتابين؛ وأما الثاني فلأن اعتقادَ صاحبي الكتابين له، خلافُ ذلك - انتهت». ١٣١/ظ.

(١) المقابلة على (تقييد المهمل لأبي على الجيباني: ل/٧٢) خط.

و«ابن العرقة» اسمه أيضًا: حِيَّان*.
ومن عدا هؤلاء: «حِيَّان» بالياء المثناة من تحت؛ والله أعلم^(١).

الذي في هذه الكتب^(٢) من خُبيِّب بالحاء المعجمة المضمومة: «خُبيِّبُ بن عدى، وخُبيِّب بن عبدالرحمن بن خبيِّب بن يساف - وهو خبيِّب، غير منسوب - عن حفص عن عاصم، وعن عبدالله بن محمد بن معن». و«أبو خُبيِّب، عبدالله بن الزبير». ومن عداهم، فبالحاء المهملة؛ والله أعلم^(٣).
ليس فيها «حُكيم» بالضم، إلا «حُكيم بن عبدالله، ورزِّيق بن حُكيم»^(٤) والله أعلم.

(١) حيان وحيان: في (المشارك ٢٢٢/١)، وتقييد المهمل ٧٠، والإكمال ٣٣/٢.

(٢) وقع في (ص): [في هذا الكتاب].

(٣) خبيِّب، وحيبيِّب: (المشارك ٣١٠/١) مع تقييد المهمل، بتفصيل ٧٧، والإكمال ٩٤/٢ مع مزيد معن

ليسوا في الكتب الثلاثة، فلا يردون.

(٤) حُكيم: (المشارك ٢٢٢/١)، (تقييد المهمل ٧٤، والإكمال ٤٨/٢)

*المحاسن:

«فائدة: «ابن العرقة» مختلف فيه كما ذكر «ابن ماكولا» فقال: «مختلف فيه: حِيَّان بن العرقة، وهو حيان بن قيس. وهو الذي رمى سعد بن معاذ يوم الخندق. وذكر «ابن عقبة» في المغازي أنه جبار، بالجيم المفتوحة؛ والأول أصح. وقال «الواقدي»: العرقة، بفتح الراء. وقال: أهل مكة يقولون كذلك. وقال ابن الكلبي: العرقة قلابة بنت سعيد بن سهم»^(١).

ولا يرد «أبو جعفر أحمد بن سنان بن أسد بن حيان القطان» فإنه بكسر الحاء وبالباء الموحدة، روى عنه البخارى في الحج، ومسلم في الفضائل؛
لأننا نقول: لم يقع فيها موضع الاشتباه. انتهت» ١٣٢/و

(١) (الإكمال ٣١٠/٢ - ٣١١) والمقابلة عليه ومنه تقييد المهمل (٧١).

كل ما فيها من «رياح» فهو بالياء الموحدة، إلا «زياد بن رياح» وهو؛ أبو قيس، الراوى عن أبي هريرة في أشراط الساعة ومفارقة الجماعة؛ فإنه بالياء المثناة من تحت عند الأكرين*. وقد حكى «البخارى» فيه الوجهين: بالياء وبالياء؛ والله أعلم^(١).

(١) ترجم البخارى لزياد بن رياح بن قيس في (التاريخ ١١٩٠/٣٥١/٣)

ولزياد بن رياح، أبي رياح (١١٩١/٣٥٣/٣)

- زياد بن رياح، البصرى الراوى عن أبي هريرة وحديثه عند مسلم، كنيته أبو قيس، وهو المذكور هنا. وآخر كنيته أبو رياح، رأى أنسًا وروى عن الحسن البصرى.

ذكرهما في حرفى القاف والراء: «مسلم، فى الكنى ٣٨، ٩٢، والدولابى: ٨٨/٢، ١٧٨/١، وابن ماكولا فى باب رياح ورياح (الإكمال ١٦/٤، ١٥، والقاضى عياض فى المشارق ٣٠٥/١) وابن حجر فى التقريب، فى زياد بن رياح. وذكر الجياني أباقيس، الراوى عن أبي هريرة عند مسلم، فى (تقييد المهمل ٩٢-٩٣)

فى تهذيب التهذيب، عن المزى: زياد بن رياح، ويقال ابن رياح: أبو رياح ويقال أبو قيس، عن أبي هريرة. وعقب عليه ابن حجر، بأن الذين ألفوا فى الكنى، قالوا فى كنيته: أبو قيس. وإنما كنى مسلم بأبي رياح، زياد بن رياح، المذلى، عن الحسن (٦٧٣/٣٦٦/٣) تهذيب التهذيب.

وقال العراقى فى التقييد: وكنت قلدتُ المزى فى ترجيحه أنه أبو رياح، فصدرت به كلامى فى شرح الألفية. ثم تبين لى أنه وهم أو خلاف مرجوح، فقد كناه بأبي قيس: مسلم فى كتاب الغازى، والبخارى فى=

* المحاسن:

«فائدة: لا يقال: ذكر أبو على، بالياء المثناة من تحت: «محمد بن أبى بكر بن عوف بن رياح الثقفى»^(١) سمع أنس بن مالك، روى عنه مالك بن أنس، وأخرج له (الصحيحان) و«رياح» فى نسب عمر بن الخطاب، وقيل بالياء^(٢). وذكر «ابن ماكولا» فى نسب بريدة وغيره: رياح، وُصِّبَ على أنه رزاح^(٣)

لأننا نقول: الكلام فيمن هو فى الكتب المذكورة بهذا الاسم فيه أو فى نسبه وهو مذكور به؛ وليس كذلك فيمن ذكر؛ نعم، يرد «رياحُ بن عبيدة» بفتح العين، من ولدِ عمر بن عبد الوهاب الرياحى، خرَّج له مسلم - كذا قيل ولم أجده فى رجاله - ويتقدير أن يكون فيه هو ووالده، يضاف والدُه فى: عبيدة، بفتح العين. انتهت «١٣٢/ظ

(١) (٢) أبو على الجياني فى (تقييد المهمل ٩٣، ٥٤)

(٣) ابن ماكولا فى (الإكمال ١٥/٤)

«زُبَيْدٌ، وَزُبَيْدٌ» ليس في (الصحيحين) إلا زبيد بالباء الموحدة، وهو «زُبَيْدُ بن الحارث اليامي» وليس في (الموطأ) من ذلك إلا زُبَيْدٌ، بياءين مثنائين من تحت. وهو «زُبَيْدُ بن الصَّلْتِ»، بكسر أوله ويضم؛ والله أعلم^(١).

فيها: «سَلِيمٌ» بفتح السين، واحد وهو «سَلِيمُ بن حيان». ومن عداه فيها فهو «سَلِيمٌ» بالضم، والله أعلم^(٢).

وفيها: «سَلْمُ بنُ زَرِيرٍ، وَسَلْمُ بن قتيبة، وَسَلْمُ بن أبي الذئبال، وسلم بن عبد الرحمن»: هؤلاء الأربعة بإسكان اللام.

ومن عداهم: «سالمٌ» بالألف، والله أعلم^(٣).

وفيها: «سُرَيْجُ بن يونس، وسريج بن النعمان، وأحمد بن أبي سريج»: هؤلاء الثلاثة بالجميم والسين المهملة.

ومن عداهم فيها، فهو بالشين المنقوطة والحاء المهملة^(٤)، والله أعلم.

وفيها: «سلمان الفارسي، وسلمان بن عامر، وسلمان الأغر، وعبد الرحمن بن سلمان».

ومن عدا هؤلاء الأربعة: «سليمانٌ» بالياء^(٥).

=التاريخ الكبير، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، ومسلم والنسائي وأبو أحمد في الكنى، وابن جيان في النقث والدارقطني في المؤلف والمختلف، والخطيب في المتفق والمفترق، وابن ماكولا وصاحب المشرق، وبه جزم المزي في الأطراف. وكان سبب الوهم أن لهم شيئاً آخر يسمى زياد بن رياح ولكنه متأخر في الطبقة، رأى أنسا وروى عن الحسن، وكنيته عندهم أبو رياح. وإنما نبهت على ذلك، وأن الصواب ما قاله المصنف، لئلا يُغتر بكلام المزي في التهذيب ويتقليدي له في شرح الألفية (التقييد ٣٩٥) وانظر حديث أبي قيس بن رياح عن أبي هريرة، يرفعه. في ك الإمارة من صحيح مسلم، باب وجوب ملازمة الجماعة (٥٣، ٥٤)

(١) زبيد وزبيد: في (المشارك ٣١٥/١) مع تقييد المهمل ١٤٥، والإكمال ٣٢٩/٤

(٢) سليم وسليم، في (المشارك ٢٣٤/٢) مع المعرفة للحاكم ٢٢٦، وتقييد المهمل ١٠٢، والإكمال ٣٢٩/٤

(٣) المشارق (٢٣٤/٢) ونبه العراقي على أن أصحاب المؤلف لم يخرجوا هذه الترجمة لأنها لا تأتلف خطأ،

لزيادة الألف في سالم. وإنما ذكرها صاحب المشارق فتبعه المصنف.

واستدرك عليها «حكام بن سلم» أخرج له مسلم في فضائل النبي ﷺ، وذكره البخاري في البيوع (التقييد

والإيضاح ٣٩٧)

(٤) المشارق (٢٣٤/٢) مع معرفة الحاكم ٢٢٦، وتقييد الجياني ١٠٤، والإكمال ٢٧١/٤

(٥) المشارق (٢٣٤/٢) وانظر (تقييد العراقي ٣٩٧)

و «أبو حازم الأشجعي - الراوى عن أبي هريرة - وأبو رجاء، مولى أبي قلابة»: كلُّ واحد منها اسمه سلّمان، بغير ياء، لكنْ ذُكِرَا بالكُنية؛ والله أعلم. فيها: سلّمة، بكسر اللام: «عمر وبن سلّمة الجرمي» إمام قومه.

و «بنو سلّمة»: القبيلة من الأنصار.

والباقى: سلّمة، بفتح اللام، غير أن «عبد الخالق بن سلّمة» في (كتاب مسلم) ذُكِرَ فيه الفتحُ والكسر؛ والله أعلم^(١).

وفيهما: «سنان بن أبي سنان الدؤلى، وسنان بن سلّمة، وسنان أبو ربيعة، وأحمد بن سنان، وأم سنان، وأبو سنان ضرار بن مرة الشيباني.»

ومن عدا هؤلاء الستة: «شيبان» بالشين المنقوطة والياء؛ والله أعلم^(٢). «عبيدة»، بفتح العين: ليس في الكتب الثلاثة إلا: «عبيدة السلماني، وعبيدة بن حميد، وعبيدة بن سفيان، وعامر بن عبيدة الباهلي.»

ومن عدا هؤلاء الأربعة، فد «عبيدة» بالضم، والله أعلم^(٣).

«عبيد» بغير هاء التانيث: هو بالضم حيث وقع فيها^(٤).

وكذلك «عبادة» بالضم حيث وقع، إلا «محمد بن عبادة الواسطي» من شيوخ

(١) زاد في المشارق: واختلف في عمير بن سلمة الضمرى - بالموطأ - فهو عند الكافة بفتح اللام. وفيه عن يحيى بن يحيى بكسر اللام، وهو وهم عند الحفاظ. (٢٣٤/٢) ومعه تقييد المهمل ١٠٤، والإكمال ٣٢٤/٤.
(٢) في المشارق مع هؤلاء الستة، محمد بن سنان (٢٣٥/٢) ولم تأت ترجمتا سنان وشيبان مجتمعين، في غير المشارق، وتبعه ابن الصلاح كما نبه العراقي، واستدرك محمد بن سنان وغيره (التقييد والإيضاح ٣٩٩) ومحمد بن سنان، نسبة الجياني: العوقى، عن شيخه أبي عمر بن عبد البر، وأحمد بن سنان هو القطان أبو جعفر من شيوخ البخارى ومسلم (تقييد المهمل ١٠٣) وانظر باب سيار وسنان وشيبان في (الإكمال ٤٤٥ - ٤٣٩).

وأم سنان الأنصارية ليست لها رواية في الكتب الثلاثة، وإنما لها ذكر في (الصحيحين) في حديث ابن عباس: «لما رجع النبي ﷺ من حجته قال لأم سنان الأنصارية: «ما منعك من الحج؟» (العراقى في التقييد ٣٩٩)

(٣) المشارق ١٠٩/٢، مع تقييد المهمل ١١٩، وباب عبيدة وعبيدة في الإكمال ٣٦/٦، ٤٧.

(٤) المشارق ١٠٩/٢، مع تقييد المهمل ١١٩، والإكمال ٢٥/٦.

البخارى، فإنه بفتح العين وتخفيف الباء؛^(١) والله أعلم.*

«عَبْدَة»: هو بإسكان الباء حيث وقع في هذه الكتب، إلا «عامر بن عَبْدَة» في خطبة (كتاب مسلم)، وإلا «بِجَالَة بن عَبْدَة». على أن فيها خلافاً: منهم من سَكَن الباء منها أيضاً. وعند بعض رواة مسلم: «عامر بن عبد» - بلا هاء - ولا يصح، والله أعلم^(٢). «عباد»: هو فيها بفتح العين [١٠٥/و] وتشديد الباء، إلا «قيس بن عَبَاد» فإنه بضم العين وتخفيف الباء،^(٣) والله أعلم.

ليس فيها «عُقَيْل» بضم العين إلا «عُقَيْلُ بن خالد، ويحيى بن عُقَيْل»، «وبنو عُقَيْل»، للقبيلة.

ومن عدا هؤلاء: «عُقَيْل»، بفتح العين^(٤)، والله أعلم.

وليس فيها: وafd - بالفاء - أصلا. وجميع ما فيها: «واقد» بالقاف،^(٥) والله أعلم.

* * *

ومن الأنساب، ذكر «القاضي الحافظ عياض»: أنه ليس في هذه الكتب الأبلَى، بالباء الموحدة أى المضمومة^(٦). وجميع ما في هذه الصورة فإنما هو «الأَيْلَى». بالياء المنقوطة باثنتين من تحت.

(١) المشارق ١٠٩/٢، وتقييد المهمل، وفيه: روى عنه البخارى فى الأدب والأعتصام (١١٨) والإكمال ٢٨/٦.

(٢) المشارق، (١٠٩/٢) وتقييد المهمل ١١٨، مع تحرير الخلاف، والوهم فيه، والإكمال ٢٥/٦.

(٣) المشارق ١١٠/٢، مع تقييد المهمل ١٠٥، والإكمال ٥٩/٦ - ٦١.

(٤) المشارق ١١٠/٢، مع المعرفة للحاكم ٢٢٦، والجيانى ١٢١، وابن ماكولا ٢٢٩/٦.

(٥) حرف الواو فى المشارق، مع تفصيل وبيان (٣٠٢/٢).

(٦) [أى المضمومة] من (ع، غ) وليست فى (ص).

* المحاسن:

«فائدة: هذا يدل على ما قدمته فى الجواب السابق، فى الزيادة فى رباح. انتهت.»

قلت: روى «مسلم» الكثير عن «شيبان بن فروخ»، وهو أبلي، بالباء الموحدة. لكن إذا لم يكن في شيء من ذلك منسوباً، لم يلحق «عياضاً» منه تخطئة؛ والله أعلم^(١). لا نعلم في (الصحيحين) البزار بالراء المهملة في آخره، إلا «خلف بن هشام البزار، والحسن بن الصباح البزار»^(٢).*

وأما «محمد بن الصباح البزار» وغيره، فهما بزايين، والله أعلم. وليس في (الصحيحين، والموطأ): «النصرى»، بالنون والصاد المهملة إلا ثلاثة: «مالك بن أوس بن الحدّان النصرى، وعبد الواحد بن عبد الله النصرى، وسالم مولى النصرين».

(١) المشارق ٦٩/١، وتفصيله في تقييد المهمل ٣٧، مع معرفة الحاكم ٢٢٤ والإكمال ١٢٦/١ وقال العراقي: وقد تبعت كتاب مسلم فلم أجد فيه شيبان بن فروخ منسوباً فلا تخطئة على القاضي عياض حينئذ، والله أعلم (التقييد والإيضاح ٤٠٠)

(٢) المشارق ١١٠/٢ وحديث شيبان بن فروخ في ك الذكر والدعاء من مسلم (٣٨). وفي تقييد العراقي: اعترض على المصنف بأن أباً على الجياني ذكر في (تقييد المهمل) يحيى بن محمد بن السكن البزار، من شيوخ البخارى. حدث عنه في صحيحه، وأن بشر بن ثابت البزار استشهد به البخارى. قلت: (الترجمتان كما ذكر في البخارى لكن غير منسوبيتين، فلا يردان على المصنف (٤٠١)) - تقييد المهمل (ل: ٤٩) وانظر (فتح البارى ٢/٢٦٥) على حديث البخارى عن بشر بن ثابت، استشهاده، في (باب إذا أشد الحر يوم الجمعة)

* المحاسن:

«فائدة: هذا يؤدي ما تقدم من الجواب في: رباح: ونحوه - انتهت» ١٢٣/ظ

** «فائدة: ما ذكره «أبو على الجياني»: يحيى بن محمد بن السكن بن حبيب

البزار، يكنى أباً عبد الله، من شيوخ البخارى. حدث عنه في صدقة الفطر، والدعوات. وبشر بن ثابت البزار، كنيته أبو[بشر] استشهد به البخارى فى صلاة الجمعة^(١).

وإنما يرد ذلك إذا كان وقع فى (البخارى) باللفظة التى يقع فيها الاشتباه

كما تقدم - انتهت» ١٣٣/ظ

(١) تقييد المهمل (ل: ٤٩)

وسائر ما فيها على هذه الصورة فهو: «بصرى» بالباء الموحدة، والله أعلم^(١).
ليس فيها: «التوزى» بفتح التاء المثناة من فوق والواو المشددة المفتوحة والزاي،
إلا «أبو يعلى التوزى، محمد بن الصَّلْت» في كتاب البخارى في باب الردة.

ومن عداه فهو: «الثورى»، بالثاء المثلثة. ومنهم «أبو يعلى منذر بن يعلى الثورى»:
خَرَجَا عَنْهُ^(٢). والله أعلم.

«سعيد الجريرى، وعباس الجريرى، والجريرى - غير مُسَمَّى عن أبي نَصْرَةَ -:
هذا ما فيها بالجيم [١٠٥/ظ] المضمومة*.

وفيهما: «الحريرى» بالحاء المهملة: «يحيى بن بشر»، شيخ البخارى ومسلم، والله
أعلم.

[وفيهما الجريرى، بفتح الجيم «يحيى بن أيوب الجريرى» في كتاب البخارى، من ولد
جرير بن عبد الله^(٣)].

(١) «وليس في الكتب الثلاثة النضرى، بالضاد المعجمة، في النسب، إلا ما جاء من الوهم في سالم، مولى
النصريين (المشارك ١١٣/١) وانظر علوم الحاكم ٢٢٢، والباب في الإكمال ١ (٣٨٩)
(٢) التوزى، أبو يعلى، نسبة إلى توز، من أرض فارس. وثور قبيل من همدان. (المشارك ١٢٧/١ وتفصيله
بتقييد المهمل، ل ٥٢) مع جمهرة الأنساب واللباب.
(٣) ما بين الحاصرتين، من (ع، ز هـ) وسقط من (ص، غ)

* المحاسن:

«فائدة: أورد: «عباس بن فروخ أبو محمد الجريرى»، بالجيم المضمومة، روى له
«مسلم» في الاستسقاء. و«أبان بن تغلب الجريرى» روى له مسلم^(١)؛
والجواب ما تقدم، أنه إن كان وقع موضع الاشتباه ورد، وإلا فلا. انتهت» ١٢٤/و

(١) المشارك ١٧٣/١، الأنساب في حرف الجيم. ومع التقصى في (تقييد المهمل: ل ٦٤) وبابه في (الإكمال
٢٠٥/٢) وانظر معها (تقييد العراقى ٤٠١-٤٠٣)

«الجارى» فيها، بالجيم: شخص واحد وهو «سعد» منسوب إلى الجار: مرفأ السفن بساحل المدينة، بجدة^(١).

ومن عداه: «الحارثى» بالحاء والثاء؛ والله أعلم.

«الحزامى»: حيث وقع فيها، فهو بالزاي غير * المهملة؛ والله أعلم^(٢).

«السلمى»: إذا جاء في الأنصار فهو بفتح السين، نسبة إلى بنى سلمة، منهم. ومنهم جابر بن عبد الله، وأبو قتادة».

(١) طرة على هامش (غ) [قال البكرى في معجمه: جدة، بضم أوله. ساحل مكة سميت بذلك لأنها حاضرة البحر، وجدة من البر والبحر: ما ولى البر. وأصل الجدة: الطريق الممتدة] والباب في (المشارك)، أنساب حرف الجيم (١٧٣/١) وبتفصيل في (تقييد المهمل: ل ٨١) مع (الإكمال ٥٦/٢)

(٢) على هامش (غ): [في «مسلم» في حديث أبي اليسر: كان لى على فلان، بن فلان، الحرامى، بالراء. وقيل بالزاي؛ وقيل الجذامى، بالجيم والذال - هذا زيادة من النواوى] انظره في (التقريب: ٣١٤/٢) [قال ابن الصلاح: لا يرد علينا ما في مسلم من حديث أبي اليسر، لأن كلامنا في أنساب الرواة، إن اختلفت فيه، على ما تقدم] الحديث في صحيح مسلم، كتاب الزهد والرفاق. باب حديث جابر الطويل وقصة أبي اليسر، رضى الله عنها (ح ٣٠٠٦/٧٤).

وقال عياض في الحزامى والحرامى: وليس فيه ما يشكل به إلا فروة بن نعامه الجذامى، بالجيم والذال المعجمة. واختلف في كتاب مسلم في الذى في حديث جابر الطويل وأبي اليسر وقوله: «كان لى على فلان بن فلان: الحزامى» كذا للطبرى - أبى على الحسين بن على - وعند ابن ماهان: الجذامى، وعند أكثر الرواة: الحرامى، بفتح الحاء والراء (المشارك: أنساب الحاء ٢٢٦/١).

* المحاسن:

«فائدة: لا يقال: ذكر الجياني أن فيها «الحرامى» بفتح الحاء المهملة والراء المهملة، [من ينسب إلى بنى حرام من الأنصار]^(١) وهم جماعة منهم جابر بن عبد الله الحرامى. لأننا نقول: لا يرد إلا ما وقع فيها بالنسبة المذكورة كما تقدم. انتهت. [١٣٤/و

(١) الجياني في (تقييد المهمل: ل ٨١)

ثم إن أهل العربية يفتحون اللام منه في النسب كما في النمرى^(١) والصدقي وبأبيهما، وأكثر أهل الحديث يقولونه بكسر اللام على الأصل، وهو لحن^(٢)؛ والله أعلم. ليس في (الصحيحين، والموطأ): الهمداني، بالذال المنقوطة*
وجميع ما فيها على هذه الصورة فهو «الهمداني» بالذال المهملة وسكون الميم. وقد قال «أبو نصر بن ماکولا»: «الهمداني: في المتقدمين بسكون الميم أكثر، وبفتح الميم في المتأخرين أكثر». وهو كما قال^(٣)، والله أعلم.

* * *

- (١) وفي النمرى والنميرى، قال أبو علي الجياني: إن الأول منسوب إلى النمر بن قاسط، والنميرى منسوب إلى نمر بن صعصعة (ل: ١٦٤).
- (٢) [قال النواوي: ويجوز في لغية، كسر اللام، فيقال سلمى] (غ) = متن التقريب ٣١٥/٢ والباب في (المشارك) ٢٤٠/٢ مستوفى، وتقييد المهمل ٨٠-٨١.
- (٣) الإكمال: باب الهمداني، والهمداني (٤١٩/٧).

* المحاسن:

«فائدة: لا يقال: ذكر الجياني^(١): «أحمد المرار بن حمويه الهمداني، بتحريك الميم وذال معجمة، يقال إن البخاري حدث عنه عن أبي غسان في كتاب الشروط».
لأننا نقول: إنما يرد إذا وقع في البخاري بالنسبة المذكورة. انتهت» ١٢٤/و.

(١) في باب الهمداني والهمداني، قال: فيسكون الميم وذال مهملة، من ينسب إلى همدان... وفي همدان بطون كثيرة، منهم: السبيع رهط أبي إسحاق السبيعي، ويام، رهط زيد اليامي، وأرحب، ينسب إليه كل أرحبي، ومرهب ينسب إليه المرهبي، منهم... وأرحب ومرهب أخوان.
«والهمداني، بتحريك الميم والذال المعجمة، من ينسب إلى همدان، ومنهم أبو أحمد المرار بن حمويه الهمداني. يقال إن البخاري حدث عنه، عن أبي غسان، في كتاب الشروط (تقييد المهمل: ل ١٦٧).
وفي مشكل الأنساب من حرف الهاء، ذكر القاضي عياض جماعة نصت الكتب على أنسابهم، «الهمداني» إلى همدان القبيلة. ثم قال: وعلى الجملة فليس فيها بغير هذا الضبط من نص على نسبه، وإن كان فيها أسماء جماعة ممن ينسب إلى همدان، بفتح الميم والذال المعجمة، مدينة من الجبل، لكن لم تقع أنسابهم متوصفة فيها، فلم تذكر ذلك على شرطنا» ثم ذكر خلافا في أبي فروة الهمداني. وجاء في سند شيوخ عياض: صالح الهمداني، عن الفربري. منسوبا إلى المدينة (المشارك) ٢٧٦/٢.

هذه جملة لو رحل الطالب فيها لكانت رحلة رابحةً إن شاء الله تعالى. ويحق على الحديثي إيداعها في سويداء قلبه. وفي بعضها من خوف الانتقاض ما تقدم في الأسماء المفردة، وأنا في بعضها مقلدٌ (كتاب القاضي عياض) ومعتصمٌ بالله فيه وفي جميع أمرى؛ وهو سبحانه أعلم^(١).

* * *

(١) كتب ابن الفاسي على هامش (غ): بلغت ساعا بقرامق في المجلس العشرين. وبلغ الساع ثانية. وبلغت المقابلة بأصل قوبل على أصل المسموع. والحمد لله.

* في تضمين المحاسن:

«فهذه جملة يربح من رحل في طلبها فينبغي أن تحفظ. وأكثرها من كتاب القاضي عياض.» ١٢٤/و.

النوع الرابع والخمسون

معرفة المتفق والمفترق من الأسماء والأنساب ونحوها

[١٠٦/و] هذا النوع متفق لفظاً وخطاً، بخلاف النوع الذى قبله، فإن فيه الاتفاق في صورة الخط مع الافتراق في اللفظ. وهذا من قبيل ما يُسمى في أصول الفقه (المشترك). وزلق بسببه غير واحد من الأكابر، ولم يزل الاشتراك من مظان الغلط في كل علم.

وللخطيب فيه (كتاب المتفق والمفترق) وهو - مع أنه كتاب حفيظ - غير مستوفٍ للأقسام التى أذكرها إن شاء الله تعالى.

فأحدها: المفترق من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم.

مثاله: «الخليل بن أحمد»: ستة، وفات «الخطيب» منهم الأربعة الأخيرة: فأولهم النحوى البصرى صاحب العروض، حدث عن عاصم الأحول وغيره. قال «أبو العباس المبرد»: فتش المفتشون فما وجد بعد نبينا ﷺ من اسمه أحمد، قبل أبي الخليل بن أحمد». وذكر «التاريخى أبو بكر^(١)» أنه لم يزل يسمع النسابين والأخباريين يقولون إنهم لم يعرفوا غيره. واعترض عليه بـ «أبي السفر سعيد بن أحمد» - احتجاجاً بقول «يحيى بن معين» في اسم أبيه - فإنه أقدم^(٢). وأجاب بأن أكثر أهل العلم إنما قالوا

(١) أبو بكر بن أبي خيثمة (فتح المغيث ٢٤٧/٣) وحكاه النووى، في ترجمة الخليل بن أحمد العروضى، عن ابن قتيبة في (المعارف): قال أهل التواريخ والأنساب: لم يُسم أحد بعد نبينا ﷺ: أحمد، قبل أبي الخليل هذا (تهذيب الأسماء ١/ الترجمة ١٧٨).

(٢) ترجم له ابن أبي حاتم فيمن اسمه سعيد واسم أبيه على الباء: سعيد بن محمد. وعن ابن أبي خيثمة، قال: سألت يحيى بن معين عن أبي السفر، فقال: اسمه سعيد بن أحمد الثورى، ثور كهلان (الجرح والتعديل: ٣٠٧/٧٣/٤) وأسنده أبو بشر الدولابى عن يحيى بن معين، وعن أحمد بن حنبل قال: أحفظ عن وكيع في اسم أبي السفر: سعيد بن أحمد الثورى، ثور كهلان (الكنى والأسماء ٢٠٢/١) وهو في (الإكمال لابن ماكولا): سعيد بن محمد (٣٠٠/٤) وفي تهذيب التهذيب: سعيد بن محمد، ويقال أحمد، الثورى الهمداني الكوفى (ع) ١٩٢/٩٦/٤ وانظره في (السفر والسفر) في النوع الثالث والخمسين.

فيه: «سعيد بن يُحْمِد»؛ والله أعلم*.

والثاني: «أبو بشر المزني» بصري أيضاً، حدث عن المستنير بن أخضر عن معاوية بن قرة. روى عنه العباس العنبري وجماعة^(١).
والثالث: أصبهاني، روى عن روح بن عباد^(٢).

(١) تحريره: أبو بشر المزني، الخليل بن أحمد البصري: عن المستنير بن أخضر بن معاوية بن قرة المزني، عن جده معاوية بن قرة. وعنه العباس بن عبد العظيم العنبري، أبو الفضل المروزي (الإكمال ١٧٣/٣)، وتهذيب التهذيب ٣/١٦٤/٣١٣).

(٢) هذا الثالث، لم يذكره ابن ماكولا في باب الخليل والجليل، ولا ابن أبي حاتم فيمن اسمه الخليل بن أحمد بالجرح والتعديل، ولا في المسمين بالخليل بن أحمد في تهذيب التهذيب. وفي الأصبهانيين عند أبي نعيم: الخليل بن محمد، أبو العباس العجلي. قاله الزهري، وقيل أبو أحمد، روى عن روح بن عباد وعبد العزيز بن أبان (ذكر أخبار أصبهان ٣٠٧/١) - وليس فيه منهم خليل غيره - وقد نبه العراقي على الوهم فيه وقال: =

* المحاسن:

«فائدة: "حفظ الله تعالى هذا الاسم لنبينا ﷺ، فلم يتسم به أحد قبله ولا بعده، إلى زمان والد الخليل"، ذكر ذلك «القاضي عياض» في (الشفاء^(١)) وقول «ابن العربي» أن «أحمد بن عُجَيَّان»: "إنما هو أحمد، بالحاء المهملة" مخالف لكلام الناس ولا اعتبار به، وقد تقدم في المفردات. وأما «أبو عمرو بن حفص المخزومي» فقيل اسمه عبد الحميد، وقيل اسمه كنيته، وقيل اسمه أحمد. قال «ابن عبد البر»^(٢): "قال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: سألت أبا هشام المخزومي، وكان علامة بأسائهم، عن اسم أبي عمرو هذا، فقال: اسمه أحمد." وذكر «البخاري» هذا الخبر في (التاريخ^(٣)) عن عبدان عن ابن المبارك بإسناده، نحوه. فإن ثبت هذا، ورد على ما تقدم. وليس في الصحابة من اسمه أحمد غير هذا، ويقال فيه: «أبو عمرو بن حفص بن المغيرة، وهو المذكور في طلاق فاطمة بنت قيس^(٤) - انتهت ١/١٣٥.

(١) الشفا: فصل في أسائه ﷺ (١٤٥/١).

(٢) الاستيعاب، الكنى. ومعه كنى الإصابة: ق أول من حرف السين.

(٣) قابل على البخاري في (التاريخ الكبير: الكنى ٤٦٩/٥٤/٩).

(٤) انظره أيضاً في (جمهرة الأنساب: ١٣٩) وفيها حديث طلاقه من فاطمة بنت قيس الفهرية.

والرابع: «أبو سعيد السجزي» القاضي الفقيه الحنفي المشهور بخراسان، حدث عن ابن خزيمة وابن صاعد والبعوي، وغيرهم من الحفاظ المسنين.

والخامس: «أبو سعيد البستي القاضي [١٠٦/ظ] المهلبى» فاضلٌ، روى عن الخليل السجزي المذكور، وحدث عن أحمد بن المظفر البكري عن ابن أبي خيثمة بتاريخه، وعن غيرهما. حدث عنه البيهقي الحافظ.^(١)

والسادس: «أبو سعيد البستي» أيضاً الشافعي، فاضلٌ متصرف في علوم. دخل الأندلس وحدث. ولد سنة ستين وثلاثمائة. روى عن أبي حامد الأسفرائيني وغيره. وحدث عنه أبو العباس العذري وغيره؛ والله أعلم.

* * *

القسم الثاني: المفترق ممن اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم أو أكثر من ذلك ومن أمثله:

«أحمد بن جعفر بن حمدان» أربعة، كلهم في عصر واحد:

أحدهم: «القَطِيعِي البغدادي أبو بكر»^(٢) الراوي عن عبدالله بن أحمد بن حنبل.

=والوهم في ذلك من أبي الفضل الهروي في (كتاب مشتهه أسماء المحدثين) وتبعه ابن الجوزي في كتاب التلخيص. ثم نبه العراقي على وهم آخر، قال: ويشبه هذا ما وقع في أصل ساعنا من صحيح ابن حبان، في النوع التاسع والمائة من القسم الثاني: «أخبرنا الخليل بن أحمد بواسطة حدثنا جابر بن الكردى»، فذكر حديثاً. والظاهر أن هذا تغيير من بعض الرواة، وإنما هو الخليل بن محمد بن الخليل الواسطي، فقد سمع منه ابن حبان بواسطة... وإنما ذكرت هذا لئلا يُستدرك هذا بأنه من جملة من اسمه الخليل بن أحمد (تقييد العراقي ٤٠٦). (١) قيد العراقي على الخامس والسادس، تاليه: «وأخشى أن يكون هذان واحداً، فيحرم من فرق بينهما غير المصنف». ثم استدرك جماعة آخرين، من المسمين الخليل بن أحمد (تقييد العراقي ٤٠٧).

قلت: في المستدرك على الإكمال، من المشتهه: الخليل بن أحمد البستي المهلبى القاضي، حدث عن القاضي أبي سعيد الخليل بن أحمد السجزي الحنفي - قاضي سمرقند المتوفى سنة ٣٧٨ هـ - والفقيه أبو سعيد الخليل بن أحمد البستي الشافعي، دخل الأندلس فحدث بها عن أبي حامد الأسفرائيني - المتوفى سنة ٤٠٦ هـ (باب البستي والبشتي، هامش ٤٣٢/١).

(٢) توفى سنة ٣٦٨ هـ، وهو راوي المسند عن عبدالله بن أحمد - ٢٩٠ هـ (التقييد لابن نقطة: ل ٤٨).

الثاني: «السَّقَطِيُّ البصرى أبو بكر»^(١) يروى أيضًا عن عبد الله بن أحمد، ولكن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم الدَّورَقِي.

والثالث: دينورى، روى عن عبد الله بن محمد بن سنان، عن محمد بن كثير صاحب سفيان الثورى.

والرابع: طرسوسى، روى عن عبد الله بن جابر الطرسوسى (تاريخ محمد بن عيسى الطباع).

«محمد بن يعقوب بن يوسف النيسابورى» اثنان، كلاهما فى عصر واحد، وكلاهما يروى عنه «الحاكم أبو عبد الله» وغيره.

فأحدهما: هو المعروف بـ«أبى العباس الأصم».

والثاني: هو «أبو عبد الله بن الأخرم الشيبانى» ويعرف بالحافظ، دون الأول، والله أعلم.

* * *

القسم الثالث: ما اتفق من ذلك فى الكنية والنسبة معًا. مثاله:

«أبو عمران الجَوْنِي» اثنان:

أحدهما: التابعى «عبد الملك بن حبيب».

والثاني: اسمه «موسى بن سهل» بصرى، سكن بغداد. روى عن هشام بن عمار

وغيره. [١٠٧/و] روى عنه دَعْلُجُ بنُ أحمد وغيره.

ومما يقاربه* «أبو بكر بن عياش» ثلاثة:

(١) توفى سنة ٣٦٤هـ، وجاوز المائة. وانظر أبوابها فى (الإكمال) مع (المتفحة كنام وأسماؤهم) فى المحدث الفاصل: ٢٨٧ ف ٨٩ وما بعدها. والجنس السابع من النوع السادس والأربعين، فى معرفة الحاكم: قوم يتفق أساميهم وأسماى آبائهم، ثم الرواة عنهم من طبقة واحدة (٢٣٢).

* المحاسن:

«فائدة: كان ينبغى أن يفرد هذا بقسم، وذكُر (القارئ)، فى الثلاثة على غير طريقة

من قال: إن اسمه أبو بكر - لا كنيته - انتهت.» ١٣٥/ظ

أولهم، القارئ المحدث وقد سبق ذكر الخلاف في اسمه.
والثاني «أبو بكر بن عياش» الحمصي الذي حدث عنه جعفر بن عبد الواحد الهاشمي، وهو مجهول، وجعفر غير ثقة.
والثالث، «أبو بكر بن عياش» السلمي الباجدائي^(١)، صاحب (كتاب غريب الحديث) واسمه حسين بن عياش. مات ستة أربع ومائتين بباجد. روى عنه علي بن جميل الرقي وغيره؛ والله أعلم.

القسم الرابع: عكسٌ هذا* ومثاله:
«صالح بن أبي صالح» أربعة:
أحدهم: «مولى التوأمة بنت أمية بن خلف.
والثاني: أبوه^(٢)» «أبو صالح السَّانِ ذكوان» الراوي عن أبي هريرة.

(١) [باجدًا: قرية من نواحي بغداد] من هامش (غ) (اللباب ١/١٠٢) وضبطه بفتح الباء الموحدة والجيم، بينها الألف. والدال مشددة. وفي ترجمة الباجدائي، أبي بكر الحسين بن عياش السلمي، مولاهم: وفاته سنة ٢٠٤هـ، قال الخطيب: له تصنيف في غريب الحديث وثقه النسائي، وحديثه عنده.
(٢) لاحظ على هامش (غ): [لفظة "أبوه". كأنها زيادة.] ولا أدري ما وجهه.
أسند ابن أبي حاتم عن يحيى بن معين، قال: أبو صالح السان، ذكوان المدني التابعي الحافظ، كان له ثلاثة بنين: سهيل بن أبي صالح، وصالح بن أبي صالح، وعباد بن أبي صالح، وكلهم ثقة (الجرح والتعديل ١/٢/٤٠٦) واستدرك العراقي صالح بن أبي صالح الأسدي خامسا. روى عن شعبة. وقال: لكن في كتاب الجرح والتعديل: صالح بن صالح وذكر البخاري الخلاف فيه، وقال: صالح بن أبي صالح، أصح (تقييد العراقي ٤٠٩) مع الجرح والتعديل ترجمة ١٧٧٨ في الصاد، وتاريخ البخاري الكبير: ٢٨٤/٢/٢ وانظر المسمين صالح بن أبي صالح، في (المحدث الفاصل: ف ٩٢) وما بعدها.

* المحاسن:

«فائدة: القسم الرابع ليس عكسَ القسم الثالث. لكن إن نُظِرَ إلى ما ذكر فيه ممن اتفق في الكنية واسم الأب، كان هذا عكسًا لهم، لاتفاقهم في الاسم وكنية الأب. انتهت».

١٣٥/ظ.

- واختلفوا في النسبة.

والثالث: «صالح بن أبي صالح السَّدُوسِي» روى عن عليٍّ وعائشة، روى عنه خلاد بن عمر.

الرابع: «صالح بن أبي صالح، مولى عمرو بن حريث» روى عن أبي هريرة، روى عنه أبو بكر بن عياش؛ والله أعلم.

القسم الخامس: المفترق ممن اتفقت أسماؤهم وأبائهم ونسبتهم. مثاله: «محمد بن عبد الله الأنصاري» اثنان، متقاربان في الطبقة: أحدهما: هو الأنصاري المشهور «القاضي أبو عبد الله» الذي روى عنه البخاري والناس.

والثاني: كنيته «أبو سَلَمَة» ضعيف الحديث؛^(١) والله أعلم.

القسم السادس: ما وقع فيه الاشتراك في الاسم خاصة أو الكنية خاصة، وأشكَل مع ذلك لكونه لم يُذكر بغير ذلك.

مثاله: ما روينا عن «ابن خلاد القاضي الحافظ» قال: «إذا قال عارم: حدثنا حماد؛ فهو: «حماد بن زيد» وكذلك سليمان بن حرب. وإذا قال التَّبَوذَكِي: أخبرنا حماد؛ فهو: «حماد بن سَلَمَة» وكذلك الحجاج بن منهل. وإذا قال عفان: أخبرنا حماد؛ أمكن أن يكون أحدهما»^(٢).

(١) كذلك هما اثنان في (المتفق والمفترق، للخطيب) حكاه العراقي وزاد ثالثاً: محمد بن عبدالله بن حفص بن هشام بن زيد بن أسد بن مالك الأنصاري. ذكره الحافظ أبو الحجاج المزي. ورابعاً وهو محمد بن عبدالله بن زيد بن عبدربه الأنصاري. ذكره ابن حبان في ثقات التابعين. قال العراقي: ويحاج عن المصنف بأنه اقتصر على الاثنین لتقاربهما في الطبقة وزاد كونها بصرين. والثالث وإن كان بصرياً فهو متأخر عنها. وأما الرابع فهو متقدم الطبقة عليها. (التقييد ٤٠٩، والتبصرة ٢٠٨/٣).

تراجمهم على التوالي، في المحمدين بنى عبد الله الأنصاريين، بتهديب التهذيب: الأول: ٤٥٣، صاحب الجزء حديثه عند الستة، وأبو سلمة: ٤٥٤ تمييز، والثالث: ٤١٤ أخرج له ابن ماجه. والرابع: ٤٢٣ أخرج له الجماعة.

(٢) المحدث الفاضل للقاضي ابن خلاد: ٢٨٤ ف ٨٥.

ثم وجدت عن «محمد بن يحيى [١٠٧/ظ] الذهلي» عن عفان قال: «إذا قلت لكم: أخبرنا حماد، ولم أنسبه فهو ابن سلمة». وذكر محمد بن يحيى، فيمن سوى التبوذكي، ما ذكره ابنُ خلاد^(١).

ومن ذلك ما روينا عن «سلمة بن سليمان» أنه حَدَّثَ يوماً فقال: «أنبأنا عبد الله» ف قيل له: ابن من؟ فقال: سبحان الله، أما ترضون في كلِّ حديثٍ حتى أقول: أخبرنا عبد الله بن المبارك أبو عبد الرحمن الحنظلي الذي منزله في سِكةٍ صُغد؟ ثم قال «سلمة»: «إذا قيل بمكة: عبدالله، فهو ابن الزبير. وإذا قيل بالمدينة: عبدالله، فهو ابن عمر. وإذا قيل بالكوفة: عبدالله، فهو ابن مسعود. وإذا قيل بالبصرة: عبدالله، فهو ابن عباس. وإذا قيل بخراسان: عبدالله، فهو ابن المبارك»^(٢).

وقال «الحافظ أبو يعلى الخليلي القزويني»: «إذا قال المصري: عن عبد الله، ولا ينسبه، فهو ابن عمرو - يعنى ابن العاص - وإذا قال المكي: عن عبد الله، ولا ينسبه، فهو ابن عباس»^(٣).

ومن ذلك: «أبو حمزة»^(٤) بالحاء والزاي: عن ابن عباس، إذا أطلق. وذكر بعض الحفاظ أن «شعبة» روى عن سبعة، كلهم: أبو حمزة عن ابن عباس، وكلهم: أبو حمزة بالحاء والزاي، إلا واحداً فإنه بالجيم، وهو «أبو حمزة، نصر بن عمران الضبي». ويُدرَك فيه الفرقُ بينهم بأن شعبة إذا قال: «عن أبي حمزة عن ابن عباس» وأطلق، فهو عن «نصر بن عمران» وإذا روى عن غيره، فهو يذكر اسمه أو نسبه^(٥)؛ والله أعلم.

* * *

القسم السابع: المشترك المتفق في النسبة خاصة. ومن أمثله:
الأملي، والأملي:

(٢،١) انظر (تقييد العراقي ٤١١).

(٣) أبو يعلى الخليلي في (الإرشاد) وقامه: «وإذا قال المدني: عن عبد الله؛ ولا ينسبه فهو ابن عمر، وإذا

قال الكوفي: عن عبد الله ولا ينسبه فهو ابن مسعود». ل ٩١ مخطوط الرباط.

(٤) في (ص) وحدها [حمزة] وسقط: أبو.

(٥) المحدث الفاصل: ٢٧٤ الفقرات ٤٧-٤٩.

فالأول: إلى «آمل طبرستان» قال أبو سعد السمعاني [١٠٨/]: «أكثر أهل العلم من أهل طبرستان، من آمل»^(١).

والثاني: إلى «آمل جيحون» شَهْرَ بالنسبة إليها «عبدُ الله بن حماد الأملِي». روى عنه البخاري في (صحيحه). وما ذكره «الحافظ أبو علي الفسائي، ثم القاضي عياض» المغربيان، من أنه منسوب إلى آمل طبرستان، فهو خطأ^(٢)، والله أعلم.

ومن ذلك، الحنفي، والحنفي:

فالأول نسبة إلى: بني حنيفة؛ والثاني نسبة إلى مذهب أبي حنيفة. وفي كل منهما كثرة وشهرة. وكان «محمد بن طاهر المقدسي» وكثير من أهل الحديث وغيرهم يُفَرِّقون بينهما فيقولون في المذهب: حنفي، بالياء. ولم أجد ذلك عن أحدٍ من النحويين إلا عن «أبي بكر بن الأنباري الإمام، قاله في كتابه (الكافي)^(٣).

ولـ«محمد بن طاهر» في هذا القسم (كتابُ الأنساب المتفقة).

ووراء هذه الأقسام أقسام أخرى، لا حاجة بنا إلى ذكرها.

ثم إن ما يوجد من المتفق والمفترق غيرَ مقرونٍ ببيانٍ، فالمرادُ به قد يُدْرَكُ بالنظرِ في رواياته، فكثيراً ما يأتي مميّزاً في بعضها. وقد يُدْرَكُ بالنظرِ في حالِ الراوي والمروى عنه. وربما قالوا في ذلك بظنٍّ لا يقوى.

حدث «القاسمُ المطرّز» يوماً بحديثٍ عن أبي همام، أو غيره، عن الوليد بن مسلم عن سفيان، فقال له «أبو طالب بن نصر الحافظ»: «من سفيان هذا؟ فقال: هذا الثوري،

(١) اللباب، عنه: ٢٢/١.

(٢) أبو علي الفسائي الجبائي في (تقييد المهمل: ل ٣٧) الأبي والأيلي والأملِي. والقاضي عياض في (مشارك الأنوار: مشتبه الأنساب في حرف الألف) ٦٩/١ مع (تقييد العراقي ٤١٥).

(٣) انظر الباب في (الإكمال: ٣/٣) والحنفي والحنفي في (اللباب: ٣٩٦/١، ٣٩٨).

فقال له أبو طالب: بل هو ابن عيينة. فقال له المطرز: من أين قلت؟ فقال: "لأن الوليد قد روى عن الثوري أحاديث معدودة محفوظة، وهو مليءٌ بآبِ عَيْنَةٍ"^(١) والله أعلم.

* * *

(١) ابن خلد، في (المحدث الفاصل: ٢٨٥) ف (٨٧) قال: سفيان الثوري وسفيان بن عيينة، روي عن الأعمش، وغيره. وروى عنها الوليد بن مسلم، وغيره. وحضرت يوماً القاسم المطرز فحدثنا عن أبي همام أو غيره، عن الوليد بن مسلم عن سفيان، فذكره.

وللعراقي فيه نظر: فمن حيث إنه لا يلزم من كونه مليئاً بآبِ عَيْنَةٍ - على تقدير تسليمه - أن يكون هذا من حديثه عنه إذا أطلقه، بل يجوز أن يكون هذا من تلك الأحاديث المعدودة التي رواها الوليد عن سفيان الثوري. وإذا عرف ذلك فإني لم أر في شيء من كتب التواريخ وأسماء الرجال رواية الوليد عن ابن عيينة البتة، وإنما رأيت فيها ذكر روايته عن الثوري. ومن ذكر ذلك: البخاري في التاريخ الكبير وابن عساکر في تاريخ دمشق والمزى في التهذيب. وكذلك لم أر في شيء من كتب الحديث رواية الوليد عن ابن عيينة، لا في الكتب الستة ولا غيرها. وروايته عن الثوري في السنن الكبرى للسنائي، ويرجح ذلك وفاة الوليد قبل ابن عيينة بزمن، فإن الوليد حج سنة ١٩٤ هـ ومات بعد انصرافه من الحج في المحرم سنة ١٩٥، وقيل: مات في بقية سنة أربع، وتأخر ابن عيينة إلى سنة ١٩٨، وتوفي الثوري سنة ١٦١ هـ. فالظاهر أن ما قاله القاسم بن زكريا المطرز أنه الثوري هو الصواب والله أعلم. «التقييد والإيضاح: ٤١٦».

النوع الخامس والخمسون

نوع [١٠٨/ظ] يتركب من النوعين اللذين قبله

وهو أن يوجد الاتفاق المذكور في النوع الذي فرغنا منه آنفاً، في اسمي شخصين أو كنيتهما التي عُرفا بها، أو يوجد في نسبها أو نسبتها الاختلاف والاتلاف المذكوران في النوع الذي قبله، أو على العكس من هذا بأن يختلف ويأتلف أساؤهما وتتفق نسبتها أو نسبها اسماً أو كنية.

ويلتحق بالمؤتلف والمختلف فيه: ما يتقارب ويشتبه وإن كان مختلفاً في بعض حروفه في صورة الخط. وصنف «الخطيب» في ذلك كتابه الذي أسماه (كتاب تلخيص المتشابه في الرسم) وهو من أحسن كُتبه، لكن لم يُعرب باسمه الذي سماه به، عن موضوعه كما أعربنا.

فمن أمثلة الأول:

«موسى بن عليّ» بفتح العين، و«موسى بن عليّ» بضم العين.
فمن الأول جماعة منهم: «أبو عيسى الخُتليّ» الذي روى عنه أبو بكر بن مِقْسَم المقرئ وأبو علي الصواف وغيرهما^(١).

وأما الثاني فهو «موسى بن عليّ بن رباح اللخمي المصري»، عُرف بالضمّ في اسم أبيه. وقد روينا عنه تحريجه من يقوله بالضم^(٢). ويقال: إن أهل مصر كانوا يقولونه

(١) انظر تقييد العراقي: ٤١٨.

(٢) أسند الجياني عن شيخه أبي عمر ابن عبد البر: عن عبد الغني بن سعيد، كتب إليه من مصر، بإسناده عن الليث بن سعد يقول: سمعت موسى بن علي يقول: من قال موسى بن عليّ لم أجعله في حل (تقييد المهمل: ل ١٢١ عليّ وعليّ) وقال القاضي عياض: وبالتصغير ضبطناه في كتاب مسلم، والصحيح فيه الفتح. وكان ابنه موسى يكره تصغيره ويقول: لا أجعل في حل من صغر أبي (المشارك، مشكل الأسماء في حرف العين ١٠٩/٢) وفي (تهذيب التهذيب): وكان علي بن رباح يخرج من ساه بالتصغير. روى عنه ابنه موسى... وكان يكره تصغير اسم أبيه أيضاً (٢٥٠/٦).

بافتح، لذلك، وأهل العراق كانوا يقولونه بالضم^(١). وكان بعض الحفاظ يجعله بالفتح اسماً له، وبالضمّ لقباً^(٢)؛ والله أعلم.

ومن المتفق من ذلك، المختلف والمؤتلف في النسبة:

«محمد بن عبد الله المُخَرَّمِي» بضم الميم الأولى وكسر الراء المشددة، مشهورٌ صاحب حديثٍ. نُسب إلى المُخَرَّم من بغداد^(٣).

و«محمد بن عبد الله المَخَرَمِي»، بفتح الميم الأولى وإسكان الخاء المعجمة، غير مشهور، روى عن الشافعي الإمام^(٤)؛ والله أعلم.

ومما يتقارب ويشتهب مع الاختلاف في الصورة:

«ثور بن يزيد الكلاعي الشامي» [١٠٩/و] و«ثور بن زيد - بلا ياء في أوله - الديلي المدني»، وهو الذي روى عنه «مالك» وحديثه في (الصحيحين) معاً. والأول حديثه عند «مسلم» خاصة^(٥)؛ والله أعلم.

(١) محمد بن سعد، في الطبقات بلفظ: أهل مصر يفتحون، وأهل العراق يضمون (تقييد العراقي: ٤١٩).
 (٢) قاله الدارقطني (تقييد العراقي: ٤١٩).
 (٣) على هامش (غ) [مخرم بغداد: حلة لنزول بعض ولد يزيد بن المخرم] انظر (اللباب ١٧٨/٣).
 (٤) على هامش (غ): [قال ابن ماكولا: المخرمي، مخفف: محمد بن عبد الله، لعله منسوب إلى مخرمة بن نوفل، حدث عن محمد بن إدريس الشافعي. روى عنه عبد العزيز بن محمد بن الحسن] في (الإكمال ٣١١/٧) وكذلك هو في (تقييد المهمل: ٢ ل ١٥٧) ومشارك الأنوار: مشكل الأتساب في الميم، والجرح والتعديل (١٦٥٨/٣٠٥/٧).

(٥) في تقييد العراقي: قوله: عند مسلم خاصة؛ وهم منه: لم يخرج له مسلم في الصحيح شيئاً. وأخرج له البخاري خاصة، فروى له في الأطعمة عن خالد بن معدان عن أبي أمامة قال: «كان النبي ﷺ إذا رفع مائدته قال: الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه»، وعن خالد بن المقدم بن معد يكره مرفوعاً: «كيلوا طعامكم بيارك لكم فيه» وحديث «ما أكل أحد طعاماً خيراً من عمل يديه»، بهذا الإسناد. وروى له في الجهاد عن عمير ابن الأسود عن أم حرام أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أول جيش من أمتي» الحديث، قلت: علامة ثور بن يزيد الكلاعي (خ ٤) في تهذيب التهذيب والخلاصة. والذي في تمييز المشكل لأبي علي الجبائي، حرف الثاء. ثور ابن زيد الديلي المدني... وثور بن يزيد، بزيادة ياء قبل الزاي، أبو خالد الكلاعي الحمصي. روي له (١٧٣/٢).

ومن المتفق في الكنية المختلف والمؤتلف في النسبة:
 «أبو عمرو الشيباني» و«أبو عمرو السيباني»: تابعيان يفتقران في أن الأول بالشين
 المعجمة والثاني بالسين المهملة: واسم الأول «سعد بن إياس» ويشاركه في ذلك
 «أبو عمرو الشيباني اللغوي»^(١)، إسحاق بن مرار»^(٢).*

(١) المحدث الفاصل (٢٧٥ ف ٥٠ - ٥١).

(٢) على هامش (ص، غ): [قال المؤلف: مرار، على وزن ضرار عند بعضهم. وقيل فيه: مرار على وزن شرار، ومنهم من فتح وشدد الراء على وزن عمار. والله أعلم].
 وقال العراقي: اقتصر هنا - في الشيباني - على اثنين، وترك ثالثاً أولى بالذكر من الشيباني اللغوي. وليس له حديث في شيء من الكتب الستة، وإنما له عند «مسلم» أن أحمد بن حنبل سأله عن «أخنع اسم» فقال: أَوْضَع - واسم الذي لم يذكره المصنف: هارون بن عنقرة بن عبد الرحمن الشيباني، والمعروف أن كنيته أبو عمرو. هكذا كناه يحيى بن سعيد القطان وابن المديني والبخاري في (التاريخ) ومسلم والنسائي في (الكنى) والخطيب في كتاب (تلخيص المتشابه) وأما ما جزم به المزى في (تهذيب الكمال) من تكتيته بأبي عبد الرحمن فهو وهم. (التقييد والإيضاح ٤٢١، مع تهذيب التهذيب) في: هارون ١٩/٩/١١، وفي أبي عمرو بالكنى، رقم ٧٥٤ وقال: وهو الصحيح. وعلامته (د س فق) ولم يذكره الجياني في (السيناني والسيباني والشيباني) لأنه من غير رجال الصحيحين، ولا عياض في أنساب حرف السين، لأنه على غير شرطه في ذكر النسويين هكذا بالكتب الثلاثة (المشارك ٢٦٣/٢) وكنيته «أبو عمرو» عند مسلم (٧٥) والدولابي (٤٣/٢).

والحديث المذكور فيه أبو عمرو الشيباني اللغوي عند مسلم - وأشار إليه العراقي - أخرجه مسلم عن سعيد بن عمرو الأشعني وأحمد وأبي بكر بن أبي شيبة، واللفظ لأحمد، بالإسناد عن أبي هريرة مرفوعاً: «إن أخنع اسم عند الله رجل تسمى ملك الأملاك» قال الأشعني: قال سفيان بن عيينة: مثل شاهان شاه، وقال أحمد بن حنبل: سألت أبا عمرو عن أخنع فقال: أَوْضَع (ك الآداب، باب تحريم التسمية بملك الأملاك وملك الملوك: ح ٢١٤٣/٢٠) ولم ينسب أبا عمرو.

* المحاسن:

«في ميم مرار: الكسر، على مثال: ضرار، والفتح على مثال سراب، والتشديد على مثال عمار. انتهت». ١٣٧/و

- وهو على هامش (ص، غ) مما أملاه المؤلف. فإن كان يعني اجتماعها في والد أبي عمرو الشيباني اللغوي، فهو في ضبط الأمير: بكسر الميم وتخفيف الراء الأولى وفتحها. ومعه مرار ومرار آخرون (الإكمال ٧/٢٣٨ - ٢٣٩).

وأما الثاني فاسمه «زرعة». وهو والد «يحيى بن أبي عمرو السيباني الشامي»^(١) والله أعلم.

وأما القسم الثاني الذي هو على العكس، فمن أمثله بأنواعه: «عمرو بن زرارة» بفتح العين، و«عمر بن زرارة» بضم العين. فالأول جماعة منهم:

«أبو محمد النيسابوري» الذي روى عنه «مسلم»^(٢).

والثاني يعرف بـ«الحدثي» وهو الذي يروى عنه «البعوى المنيعي». وبلغنا عن «الدارقطني» أنه من مدينة في الثغر يقال لها: الحدث. وروينا عن «أبي أحمد الحافظ الحاكم» أنه من أهل الحديث، منسوب إليها؛ والله أعلم.

«عبيد الله بن أبي عبد الله» و«عبد الله بن أبي عبد الله»:

الأول هو «ابن الأغر سلمان أبي عبد الله» صاحب أبي هريرة. روى عنه «مالك»^(٣).

والثاني جماعة منهم: «عبد الله بن أبي عبد الله» المقرئ الأصبهاني، روى عنه أبو

الشيخ الأصبهاني؛ والله أعلم.

«حيان الأسدي» بالياء المشددة المثناة من تحت. و«حنان - بالنون الخفيفة -

الأسدي».

(١) على هامش (غ): [السيباني، بكسر المهملة وفتحها ثم ياء آخر الحروف، ثم باء موحدة، وسيبان في حمير، وهو سيبان بن الغوث] وكذلك هو في ضبط الجياني لسيبان (ل ١٠٩) ولم يُذكر فيه غير فتح السين المهملة في (الإكمال ٤/٤١٤)، واللباب ٢/١٦٣) ويحيى بن أبي عمرو السيباني، كنيته أبو زرعة في (كنى مسلم ٤١ والجرح والتعديل ٩/١٧٧/٧٣٤) وكنى الدولابي ١/١٨٢، وتهذيب التهذيب والخلاصة، وعلامته (بخ د س ق) وأبوه، أبو عمرو السيباني، زرعة، التابعي، معروف بكنيته، وعلامته في تهذيب التهذيب (بخ).

(٢) والبخاري أيضاً في صحيحه (تقييد العراقي ٤٢١) وعلامته في تهذيب التهذيب (خ م س).

(٣) لمالك، رضى الله عنه، في الموطأ حديث واحد عنه شركه فيه زيد بن رباح كلاهما عن أبي عبد الله

سلمان الأغر، عن أبي هريرة رضى الله عنه، مرفوعاً: «صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة في سواه، إلا المسجد الحرام» (ك القبلية: ح ٩).

فمن الأول: «حَيَّانُ بن حُصَيْنٍ» التابعي الراوي عن عمار بن ياسر^(١). والثاني هو «حَنَانُ الأَسَدِي»^(٢) من بني أسد بن شريك - بضم الشين - وهو عم مُسْرَهْدَ والد مُسَدَّد، ذكره [١٠٩/ظ] الدارقطني». يروي عن أبي عثمان النهدي؛ والله أعلم.

* * *

(١) الجياني، في (حيان وحيان وحيان: حَيَّانُ بن حصين أبو الهَيَّاج الأَسَدِي، عن علي وعنه أبو وائل، أخرج له مسلم في الجنائز. وروى عبد الله بن أحمد عن أبيه قال: أبو الهَيَّاج الأَسَدِي، حَيَّانُ (ل: ٦٩) وفي كنى الدولابي، أسند أبو بشر عن ابن المديني قال: أبو هياج الأَسَدِي، اسمه حيان بن حصين، كاتب عمار (١٥٨/٢).

حديث «مسلم» في باب الأمر بتسوية القبر، من رواية أبي وائل عن أبي الهَيَّاج الأَسَدِي - غير مسمى - قال: قال لي علي بن أبي طالب: «ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ؟ ألا تدع تمثالا إلا طمسته، ولا قبراً مشرقاً إلا سويته.» ح ٩٦٩/٩٣ جنائز.

(٢) ضبطه الأمير: بفتح الحاء، والتون التي تليها مفتوحة مخففة: حنان الأَسَدِي، بصرى يقال له صاحب الرقيق. روى عن أبي عثمان النهدي، وعنه حجاج الصواف. وهو عم مسدد بن مسرهد، له حديث واحد (الإكمال ٣١٧/٢) وحديثه في مراسيل أبي داود، وجامع الترمذی.

النوع السادس والخمسون

معرفة الرواة المتشابهين في الاسم والنسب
المتمايزين بالتقديم والتأخير في الابن والأب

مثاله: «يزيد بن الأسود» و«الأسود بن يزيد».

فالأول: «يزيد بن الأسود» الصحابي الخزاعي، و«يزيد بن الأسود الجُرَشِيُّ»^(١) أدرك الجاهلية وأسلم، وسكن الشام، وذكُرَ بالصلاح حتى استسقى به «معاوية» في أهل دمشق فقال: «اللهم نستشفع إليك اليوم بخيرنا وأفضلنا»، فسُقوا للوقت حتى كادوا لا يبلغون منازلهم.

والثاني: «الأسود بن يزيد النخعي» التابعي الفاضل.

ومن ذلك: «الوليد بن مسلم» و«مسلم بن الوليد».

فمن الأول: «الوليد بن مسلم البصري التابعي» الراوي عن جندب بن عبد الله البجلي. و«الوليد بن مسلم الدمشقي» المشهور صاحب الأوزاعي، روى عنه أحمد بن حنبل والناس.

والثاني: «مسلم بن الوليد بن رباح المدني» حدث عن أبيه وغيره، روى عنه عبد العزيز الدراوردي وغيره، وذكره البخاري في (تاريخه)^(٢) فقلب اسمه ونسبه فقال: «الوليد بن مسلم» وأخذ عليه ذلك^(٣).

(١) الضبط من الباب: بضم الجيم وفتح الراء وكسر الشين المعجمة. نسبة إلى جُرَش، بطن من حمير (٢٧٢/١).

(٢) التاريخ الكبير للبخاري (٢٥٣٤/١٥٣/٨).

(٣) ابن أبي حاتم، عن أبيه وأبي زرعة، في (بيان خطأ البخاري في تاريخه) الترجمة ٦٠٨ على هامش التاريخ ط بيروت عن طبعة الهند. وقال في الوليد بن رباح، بالجرح والتعديل: قال أبي وأبو زرعة: إنما هو مسلم بن الوليد. وقد حوَّلتَه إلى هناك (٨٦٤/١٩٧/١/٤).

وصنف «الخطيبُ الحافظ» في هذا النوع كتاباً سماه (كتاب رافع الارتفاع، في المقلوب من الأسماء والأنساب). وهذا الاسم ربما أوهم اختصاصه بما وقع فيه مثلُ الغلط المذكور في هذا المثال الثاني، وليس ذلك شرطاً فيه. وأكثره ليس كذلك، فما ترجمناه به إذاً أولى؛ والله أعلم.

* * *

النوع السابع والخمسون معرفة المنسوين إلى غير آبائهم

وذلك على ضروب^(١):

أحدها: من نُسب إلى أمّه، منهم:
«مَعَاذُ، وَمُعَوِّذُ، وَعَوَّذُ: بنو عفراء». هي أمهم. وأبوهم: الحارث بن رفاعة الأنصاري.
وذكر «ابن عبد البر» أنه يقال في عوذ: عوف، وأنه الأكثر^(٢).
«بلال بن حَمَامَةَ المؤذن»: حَمَامَةُ أمّه، وأبوه رَبَاحُ.
«سهيل، وأخواه سهلٌ وصفوانُ: بنو بيضاء» هي أمهم واسمها: دعد. واسم أبيهم:
وهب^(٣).

«شُرْحَبِيلُ بنُ حَسَنَةَ» هي أمه. وأبوه: عبد الله بن المطاع الكندي^(٤).
«عبد الله بن بُحَيْنَةَ» هي أمه. وأبوه: مالك بن القشب الأزدي الأَسَدِي^(٥).

(١) ضروبه عند القاضي ابن خلاد الرامهرمزي في (المحدث الفاصل:

- المعروفون بأجدادهم المنسوبون إليهم دون آبائهم (٢٦٦ ف ١٧٩، ١٨٠)

- من يعرف بكنية جده وينسب إليه (٢٦٧ ف ١٨١)

- المنسوبون إلى أمهاتهم، وإن علون (٢٦٨ ف ١٨٢) وعددهم عنده أربعة وعشرون.

- المعروفون بغير أسائهم، إما بلقب أو بنعت أو معنى (٢٧٠ ف ١٨٣، ١٨٤).

- الملقبون بالأباء (٢٧٣ ف ١٨٥).

(٢) في ترجمة عوف بالاستيعاب:

بنو عفراء الثلاثة: من أصحاب العقبة، وبديون. أمهم «عفراء بنت عبيد بن ثعلبة» من بني مالك بن

التجار الخزرجي: (نساء الاستيعاب رقم ٢٠٠٢).

(٣) «البيضاء، دعد بنت الجحدم بن أمية بن ضبة، الفهرية» أم بني وهب بن ربيعة الفهري.

ابنها «سهل» هو الذي مشى إلى النفر الذين قاموا في أمر الصحيفة، وابنها «سهيل» ذو هجرتين، وأما ابنها

«صفوان» فشهد بدرًا، وقتل شهيدًا. (نساء الاستيعاب، والإصابة).

(٤) «حسنة العدولية» من عدولى بالبحرين، صحابية كانت مولاة لمعمر بن حبيب الجمحي. ابنها

شرحبيل بن عبدالله بن المطاع، من مهاجرة الحبشة ووجه القوم. (نساء الاستيعاب: ٣٢٩٦).

(٥) «بحينة بنت الحارث بن المطلب بن عبد مناف» زوج «مالك بن القشب الأزدي»: له صحبة، =

«سعد بن حَبَّة الأنصاري» هي أمه.^(١) وأبوه: بَحِير بن معاوية، جد أبي يوسف القاضى.

هؤلاء صحابة رضى الله عنهم أجمعين.

ومن غيرهم:

«محمد بن الحنفية» هي أمه واسمها «خولة»^(٢). وأبوه: على بن أبي طالب رضى الله عنه.

«إسماعيل بن عُليّة» هي أمه*، وأبوه: إبراهيم أبو إسحاق.

=وابنها الصحابي عبدالله بن بحينة، كان عابداً ناسكاً صائماً الدهر. (الاستيعاب والإصابة). وانظر الخلاف في اسم عبدالله بن بحينة، في (الجرح والتعديل ٦٨٨/١٥٠/٥، ومشارك الأنوار: فصل الاختلاف في عبيدالله وعبدالله: ٤٠١/١) مع تهذيب التهذيب.

(١) حبة بنت مالك، من بني عمرو بن عوف: أم سعد بن بحير - بالمهمله، وقيل بالمعجمة مصغراً: أسد الغاية - بن معاوية بن سلمى بن بجيلة، حليف بني عوف الأنصاري. جد «القاضى أبي يوسف، يعقوب بن إبراهيم».

(٢) خولة بنت جعفر بن قيس - أوبنت جعفر بن إياس بن قيس - من بني حنيفة بن لجم بن صعيب البكرى الوائلى (نسب قريش ٤١، جهرة الأنساب ٣٣) وفي ترجمتها بالإصابة أن لها رؤية، وثبوت صحبتها يتوقف على أنها كانت حينئذ مسلمة، وإلا فهي من القسم الثالث وفي ترجمة ابنها أبي القاسم محمد بن على بن أبي طالب. بتهديب التهذيب: وهي خولة بنت جعفر بن قيس، من بني حنيفة ويقال: من موالهم سبيت في الردة من اليامة (٥٨٦/٣٥٤/٩) وفي ترجمته بالجرح والتعديل: واسم أمه خولة، من سبي بني حنيفة وهبها أبو بكر لعل رضى الله عنها. وُلِد محمد لثلاث بقين من خلافة عمر، رضى الله عنها (١١٦/١/٤) حديثه عند الستة.

* المحاسن:

«فائدة: وقيل أم أمه^(١)، وقد تقدم في النوع السابع والعشرين - انتهت» ١٣٨/و

(١) في الجرح والتعديل: إسماعيل بن إبراهيم، ابن عُليّة، وهو ابن إبراهيم بن مقسم، أبو بشر الأسدى. وأمّه عليّة (٥١٣/٥٣/٢) وفي (الإكمال، باب عُليّة وعليّة): وإسماعيل وربى وإسحاق، بنو إبراهيم. يعرفون ببني عليّة: وهي أمهم (٢٥٦/٦) وفي ترجمة «إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدى، مولاهم، أبو بشر البصرى ربحانة الفقهاء وسيد المحدثين: «وعليّة أمه. وقال الخطيب: زعم على بن حجر أن عليّة جدته، أم أمه» ٥١٣/٢٧٥/١ حديثه عند الستة.

«إبراهيم بن هراسة^(١)»، قال عبد الغنى بن سعيد: هي أمه، وأبوه: سلمة. والله أعلم.

الثاني: من نسب إلى جدته، منهم:

«يَعْلَى بن مُنِيَّة الصَّحَابِي»، هي في قول «الزبير بن بكار»: جدته أم أبيه، وأبوه: أمية.^(٢)

وممنهم «بشير بن الخصاصية» الصحابي، هو بشير بن معبد، والخصاصية: هي أم الثالث [١١٠/ظ] من أجداده^(٣).

(١) على هامش (ص): [قال المؤلف: هراسة، وجدته بفتح الهاء بخط الفاضل أبي الحسن بن المناوي؟ وإبراهيم بن هراسة الكوفي، أبو إسحاق الشيباني الأعور، عن الثوري. قال أبو زرعة: ضعيف متروك الحديث (الجرح والتعديل ١٤٣/٢/٤٧٠).

(٢) قال العراقي: اقتصر المصنف على قول الزبير بن بكار، وكذلك جزم به ابن ماكولا، وقد ضعفه ابن عبد البر وغيره. قال ابن عبد البر: «لم يصب الزبير..» والذي عليه الجمهور أنها أمه، وهو قول علي ابن المديني وعبد الله بن مسلمة القعنبي ويعقوب بن شيبه. وبه جزم البخاري في التاريخ الكبير، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، ومحمد بن جرير الطبري وابن قانع والطبراني وابن حبان في الثقات، وابن منده في معرفة الصحابة، وآخرون. وحكاه الدارقطني عن أصحاب الحديث، ورجحه ابن عبد البر والمزى فقال في التهذيب، والأطراف أيضاً: «وهي أمه، ويقال جدته» وكذا ذكره المصنف في النوع السابع والعشرين على الصواب. (التقييد والإيضاح ٤٢٤).

قلت: هو عند ابن خلد في النسويين إلى أمهاتهم. وفي جمهرة الأنساب لابن حزم: يعلى بن أمية بن أبي عبيدة بن همام... التميمي، من زيد مناة بن تميم. وأمه منية بنت جابر عمه عتبة بن غزوان بن جابر، من بني مازن بن منصور. وكذلك هو في الاستيعاب لابن عبد البر وفي (تقييد المهمل لأبي علي الجياني، باب منيه ومنية: يعلى بن منية التميمي، أبو أمية. وأمه منية بنت غزوان أخت عتبة الصحابي، حديثه في الكتابين (ل ١٢٢) وفي (مشارك الأنوار) مشكل الأسماء في الهمة: وأميه بضم الهمة، والياء. كثير في أساء الأبناء والآباء، منهم: يعلى بن أمية ويقال فيه: بن منية وهي جدته (١/٦١) ثم في مشكل الميم: ويعلى بن منية، بضم الميم وسكون النون وفتح الياء باثنتين تحتها، ويقال فيه: ابن أمية، وهما صحيحان. قال الدارقطني. منية أمه، وأميه أبوه. وقال ابن وضاح: منية أبوه، وهوم (١/٣٩٦) وفي تهذيب التهذيب. يعلى بن أمية بن أبي عبيدة... الحنظلي التميمي، حليف قريش وهو يعلى بن منية. وهي أمه، ويقال جدته (١١/٣٩٩/٧٧٢) حديثه عند الستة.

(٣) بشير بن معبد السدوسي: عند ابن خلد، في النسويين إلى أمهاتهم وإن علون. وهي أم جده الأعلى (٢٦٩ رقم ١٨) وفي الإصابة: وهي أم جد بشير الأعلى، ضباري بن سدوسي، حرره الدمايطي عن ابن الكلبي. وأما أبو عمر فقال: ليست الخصاصية أمه، وإنما هي جدته - قابل على (طبعة الحلبي/البجاوي. من الاستيعاب).

ومن أحدث ذلك عهدًا: شيخنا «أبو أحمد عبد الوهاب بن علي البغدادي» يعرف بابن سكينته، وهي أم أبيه. والله أعلم.

الثالث: من نُسب إلى جدّه، منهم:

«أبو عبيدة ابن الجراح» أحد العشرة. هو: عامر بن عبد الله بن الجراح.

«حَمَلُ ابنِ النابغة الهذلي» الصحابي، هو: حَمَلُ بن مالك بن النابغة.

«مُجَمِّعُ بنِ جارية الصحابي» هو: مجمع بن يزيد بن جارية.

«ابن جَرِيحٍ»، هو: عبد الملك بن عبد العزيز بن جَرِيحٍ.

«بنو الماَجِشون»، بكسر الجيم، منهم: يوسف بن يعقوب بن أبي سلَمة الماَجِشون. قال

أبو علي الغساني: «هو لقب يعقوب بن أبي سلَمة، وجرى على بنيهِ وبني أخيه عبد الله بن أبي سلَمة».

قلت: والمختار في معناه أنه الأبيض الأحمر؛ والله أعلم^(١).

«ابن أبي ذئب» هو: محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن أبي ذئب.

«ابن أبي ليلى الفقيه» هو: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى.

«ابن أبي مُليكة» هو: عبد الله بن عبيد الله بن أبي مُليكة.

«أحمد ابن حنبل، الإمام» هو: أحمد بن محمد بن حنبل، أبو عبد الله.

«بنو أبي شيبة»: أبو بكر وعثمان الحافظان، وأخوهما القاسم:

أبو شيبة، هو جدُّهم واسمه: إبراهيم بن عثمان، واسطى. وأبوهم: محمد بن أبي شيبة.

ومن المتأخرين: «أبوسعيد ابن يونس» صاحب (تاريخ مصر) هو: عبد الرحمن بن

أحمد بن يونس بن عبد الأعلى الصدفي، والله أعلم.

الرابع: من نُسب إلى رجلٍ غير أبيه، هو منه بسببٍ، منهم:

(١) وفي المشارق: ومعناه المورد، حمرة وجهه (١/٣٩٧).

«المقدادُ ابن الأسود» هو: المقداد بن عمرو بن ثعلبة الكندى [١١١/و] وقيل البهرانى. وكان فى حجر «الأسود بن عبد يغوث الزهرى» وتبناه فنُسبَ إليه^(١).
«الحسن ابن دينار» هو: ابن واصل، ودينار: زوج أمه. وكان هذا خفى على ابن أبى حاتم حيث قال فيه: «الحسن بن دينار بن واصل» فجعل واصلًا جدّه^(٢)؛ والله أعلم.

* * *

(١) تبناه فى الجاهلية. انظره فى (الاستيعاب ٢٥٦١) والبهرانى: نسبة إلى بهراء بن عمرو بن الحاف بن قضاة. وهى قبيلة نزل أكثرها مدينة حمص من الشام (اللباب ١٩٢/١).

(٢) فى المرح والتعديل: الحسن بن دينار، وهو الحسن بن دينار بن واصل. ويقال إن أباه داود الطيالسى نسيه إلى جده لكيلا يفتن له. يكنى أباه سعيد التميمى البصرى. عن الحسن ومحمد بن سيرين. سألت أبى عنه فقال: هو متروك الحديث كذاب، وقال يحيى بن معين: الحسن بن دينار لا شيء (٣/١١/٣٧) وانظر (فتح المغيث ٢/٢٦٩).

النوع الثامن والخمسون معرفة النسب التي باطنها على خلاف ظاهرها الذي هو السابق إلى الفهم منها

من ذلك:

« أبو مسعود البدرى، عقبته بن عمرو»: لم يشهد بدرًا في قول الأثير، ولكن نزل بدرًا
فنسب إليها*.

« سليمان بن طرخان التيمي»: نزل في تيم وليس منهم. وهو مولى بنى مرة.

* المحاسن:

« فائدة، المحمدون: ابن إسحاق، وابن شهاب، وابن خزيمة، والبخارى، عدوه ممن
شهد بدرًا^(١) - انتهت. » ١٣٩/و.

(١) ابن إسحاق - فى السيرة الهشامية - لم يذكره فىمن شهدوا بدرًا. وذكره فىمن شهد العقبة الكبرى
من بنى الحارث بن الخزرج وقال: وكان أحدث من شهد العقبة سنًا. مات فى زمان معاوية. ولم يشهد بدرًا
(الهشامية ١٠٢/٢) ولم يرد اسمه فى البدرين من الأنصار، بالطبقات الكبرى لابن سعد (المجلد الثالث:
٤١٦ - ٦٠١) وأشار «ابن عبد البر» إلى هذا الخلاف فى ترجمته لعقبة بن عمرو بن ثعلبة الأنصارى
الخرزجى، أبى مسعود البدرى. وأصح القولين عنده: «أنه لم يشهد بدرًا عند جمهور أهل العلم بالسيرة»
وإنما نزل بدرًا فنسب إليها. وذكر «ابن إسحاق» فىمن نفوا شهود أبى مسعود بدرًا، وأما «البخارى فذكره
فى البدرين، ولا يصح شهوده بدرًا». (الاستيعاب ١٨٢٧، ٣١٧٣).

وقال ابن سيد الناس أبو الفتح اليعمرى، فىمن شهد بدرًا: وعقبته بن عمرو، أبو مسعود البدرى، عده البخارى
فى البدرين، والمشهور أنه لم يشهد بدرًا، وإنما هو منسوب إلى الماء (عيون الأثر ٢٨٠/١) وفى
(الإصابة): اتفقوا على أنه شهد العقبة واختلفوا فى شهوده بدرًا، فقال الأثير: نزها فنسب إليها. وجزم
البخارى بأنه شهدها واستدل بأحاديث أخرجها فى صحيحه. وقال مسلم فى الكنى: شهد بدرًا. وقال ابن
البرقى: لم يذكره ابن إسحاق فىهم. وقال الطبرانى: أهل الكوفة يقولون شهدها، ولم يذكره أهل المدينة فىهم.
وقال ابن سعد عن الواقدى: ليس بين أصحابنا اختلاف فى أنه لم يشهدها»
وانظره فى التاريخ الكبير للبخارى ٤٢٩/٦ (٢٨٨٤).

«أبو خالد الدالاني، يزيد بن عبد الرحمن»: هو أسدى، مولى لبني أسد، نزل في بني دالان، بطن من همدان، فنسب إليهم.

«إبراهيم بن يزيد الخوزي»: ليس من الخوز، إنما نزل شِعْبَ الخوز بمكة^(١).

«عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي»: نزل «جَبَانَةَ عَرَزَمَ بالكوفة»، وهي قبيلة معدودة في فزارة، فقيل: عرزمي، بتقديم الراء المهملة على الزاي^(٢).

«محمد بن سنان العوقى، أبو بكر البصرى»: باهلى، نزل في العوقة، بالقاف والفتح، وهم بطنٌ من عبد القيس، فنسب إليهم^(٣).

«أحمد بن يوسف السلمي» جليل، روى عنه مسلم وغيره: هو أزدى، عُرف بالسلمي لأن أمه كانت سلمية. ثبت ذلك عنه^(٤).

و «أبو عمرو بن [١١١/ظ] نجيد السلمي»: عُرف كذلك، فإنه حافده^(٥).
و «أبو عبد الرحمن السلمي» مصنف الكتب للصوفية: كانت أمه ابنة أبي عمرو

(١) أبو إساعيل المكي، مولى عمر بن عبد العزيز (الإكمال ١٧/٣، واللباب ١/٤٧٠) حديثه عند (ت س).

(٢) انظر «عرزم» في بلدان ياقوت، وفي النسبة إليها أربعة أقوال. وفي (اللباب) عن السمعي: وظنى أنه بطن من فزارة. وجبانة عرزم بالكوفة، ولعل هذا البطن نزلوا بها فنسب إليهم، واشتهر بهذه النسبة أبو عبد الله عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي، عم محمد بن عبيد الله. واسم أبي سليمان ميسرة... توفي سنة ١٤٥ هـ. وابن أخيه أبو عبد الرحمن محمد بن عبيد الله بن أبي سليمان العرزمي، عن عطاء. روى عنه العراقيون ت ١٥٥ هـ» (٣٣٤/٢).

حديث عبد الملك بن أبي سليمان في (خت م ٤) ومحمد بن عبيد الله في (ت ق).
(٣) عند أبي علي الجبائي: من العوقى، نسبة إلى العوقة، بطن من عبد القيس: أبو نضرة المنذر بن مالك العوقى صاحب أبي سعيد الخدرى، روى له مسلم. ومحمد بن سنان العوقى، أبو بكر الباهلى البصرى، هو باهلى فنسب إليهم. وهو من شيوخ البخارى (تقييد المهمل: ل ١٣٥) وفرق بينها السمعي، ففي (اللباب) عنه، العوقى، نسبة: إلى العوقة، بطن من عبد القيس سكنوا البصرة، ينسب إليهم أبو نضرة المنذر بن مالك العوقى، حدث عن الخدرى. وإلى محلة بالبصرة كان يسكنها العوقة فنسبت إليهم، ومن ينسب إلى هذه المحلة - وليس من عبد القيس - محمد بن سنان العوقى الباهلى، عن هشام بن محمد وموسى بن علي بن رباح، وعنه أبو مسلم الكجى - توفي سنة ٢٢٣ هـ (٣٦٤/٢) وهما في (الإكمال: ٣١٥/٦).

حديث أبي نضرة التابعى عند البخارى تعليقا، ومسلم والأربعة. وحديث «محمد بن سنان العوقى» كذلك.
(٤-٥) اللباب ١١٨/٢.

المذكور، فَنَسَبُ سُلَمِيًّا. وهو أزدى أيضًا: جدُّه ابنُ عمِّ «أحمد بن يوسف»^(١).

ويقرب من ذلك ويلتحق به:

«مِقْسَمٌ، مولى ابن عباس» هو: مولى عبد الله بن الحارث بن نوفل. لزم ابن عباس فقيل له: مولى ابن عباس، للزومه إياه^(٢).

«يزيد الفقير» أحد التابعين: وُصِفَ بذلك لأنه أصيب في فِقَارِ ظهره، فكان يألم منه حتى ينحنى له^(٣).

«خالد الحذاء»: لم يكن حذاءً، ووصفَ بذلك لجلوسه في الحدائين^(٤)؛ والله أعلم.

(١) أحمد بن يوسف بن خالد الأزدي النيسابوري، من شيوخ مسلم: مستدرك على (الإكمال) من الأنساب المتفقة لمحمد بن طاهر المقدسي، قال: السلمي، وليس منهم، وإنما كان أخواله منهم (٥٢٤/٣) توفي سنة ٢٦٤ هـ، عنه (م د س ق) والبخارى خارج الصحيح.

(٢) أبو القاسم، ويقال أبو العباس، مولى عبد الله بن الحارث بن نوفل، ويقال له مولى ابن عباس للزومه له (تهذيب التهذيب ١٠/٢٨٨/٥٠٧) وعلامته (خ ٤). وهو مقسم بن بجرّة، ويقال ابن نجدة: أبو القاسم مولى ابن عباس، رضى الله عنها، (في كنى الدولابي ٢: ٨٦).

أبو القاسم الهاشمي، مولى ابن عباس، ويقال: مولى عبد الله بن الحارث (الجرح والتعديل ٨/٤١٤). (٣) تهذيب التهذيب (١١/٢٣٨/٦٤٧) وهو يزيد بن صهيب، أبو عثمان الكوفي، التابعى الثقة. أخرج له الأئمة، سوى الترمذى.

(٤) أبو المنازل، خالد بن مهران الحذاء، مولى قريش. ويقال مولى مجاشع، البصرى. يقال: ما حذاء نعلنا قط، كان يجلس إلى صديق له حذاء فنسب إليه. عن أبي قلابة وعكرمة وحفصة بنت سيرين، وعنه الثورى وشعبة وغيرهما (تقييد المهمل: المنازل والمبارك، ل ١٥٣) روى له.

وفي تهذيب التهذيب أنه رأى أنس بن مالك. وعنه الحدادان والثورى وشعبة. قال ابن سعد: لم يكن خالد بحذاء ولكن كان يجلس إليهم. حديثه مخرج في الكتب الستة. توفي سنة اثنتين أو ثلاث وأربعين ومائة. قال الشمس السخاوى في ختام هذا النوع، من شرحه لألفية الزين العراقى في علوم الحديث: «واعلم أنه مما كثر الاشتباه فيه وعم الضرر به، من يُنسب حُسَيْنِيًّا لسكانه محلا من القاهرة أو بلد أو غيرها، فيُتوهم أنه نسبة للحسين بن على رضى الله عنها ويوصف بالشرف، ولذا كان بعض متقى العلماء ممن ينسب كذلك، يقيد بقوله: للسكنى؛ أو يُزَيِّرُيا لمحلة بنواحي الغربية - من دلتا مصر - فيتوهم أنها للزبير بن العوام حوارى رسول الله ﷺ. أو جعفرًا لمحلة أيضًا فيتوهم أنها لجعفر بن أبى طالب، أو قرشيًّا لمحلة تسمى القرشية فيتوهم أنها لقريش، أو عباسيًّا للعباسية من الشرقية فيظن أنه من ذرية العباس.. في أشباه لذلك عم الضرر بها. (فتح المغيث ٣/٢٧٣). والبلدان المذكورة فى هذه الفقرة، كلها مصرية.

النوع التاسع والخمسون

معرفة المبهات

أى معرفة أسماء من أبهم ذكره في الحديث من الرجال والنساء. وصنّف في ذلك: «عبدُ الغنى بنُ سعيد الحافظ» و«الخطيبُ» وغيرُهما^(١). ويُعرفُ ذلك بوروده مُسمّى في بعض الروايات. وكثيرٌ منهم لم يوقف على أسمائهم. وهو على أقسام:

منها، وهو من أبهمها، ما قيل فيه: رجل، أو: امرأة. ومن أمثله: حديثُ ابن عباس رضى الله عنها أن رجلاً قال: «يا رسول الله، الحجُّ كل عام؟» وهذا الرجل هو «الأقرع ابنُ حابس» بيّنه ابنُ عباس في روايةٍ أخرى^(٢).

حديثُ أبي سعيد الخدري في ناسٍ من أصحاب رسول الله ﷺ مرُّوا بحى فلم يضيفوهم، فلدغَ سيدهم فرقاه رجلٌ منهم بفتحِ الكتاب على ثلاثين شاةً. الحديث.

(١) [قال النواوى: وقد اختصرت (كتاب الخطيب) وهذبت ورتبته ترتيباً حسناً، وضمنت إليه نفائس له.]

من هامش (غ) = متن التقريب ٣٤٢/٢.

قلت: صنّف ولى الدين أبو زرعة العراقى، أحمد بن عبد الرحيم، كتاب (المستفاد من المبهات في المتن والإسناد) جمع فيه ما في مبهات الأئمة «عبد الغنى والخطيب وابن بشكوال والنوى وابن طاهر المقدسى» ورتبه على أبواب الفقه مع إضافات كثيرة له. وقال في خطبته بعد ذكر الحاجة إلى هذا العلم: وصنّف فيه جماعة من الأئمة كأبى محمد عبد الغنى بن سعيد والخطيب وأبى القاسم بن بشكوال - وهو أنفس كتاب صنّف في المبهات - وابن طاهر المقدسى وقد جمع فيه نفائس حسنة إلا أنه توسع فيه جداً. ثم إن كتاب ابن بشكوال، أنفَسها، غير مرتب فتصعب الاستفادة منه (٢: مخطوط دار الكتب بالقاهرة) وهو مرتب على الأبواب. (٢) على الإبهام في كتاب الحج من جامع الترمذى (١٠٠/١) وسنن النسائى (٢/٢) وهو الأقرع بن حابس في سنن أبى داود، ك المناسك (ح ٢٧٢١) وابن ماجه (ح ٢٨٨٦) ومصنف ابن أبى شيبة: الحج، من قال إنَّما هى حجة واحدة: ٨٥/٤) زاد في المستفاد: وقيل سراقه بن مالك، كذا في حديث سفيان من رواية ابن المقرئ. وقيل عكاشة بن حصن، ذكره ابن السكن (ك الحج).

الراقي هو الراوى: «أبو سعيد الخُدْرى»^(١).

حديث أنس أن رسول الله [١١٢/و] ﷺ «رأى حبلاً ممدوداً بين ساريتين في المسجد، فسأل عنه فقالوا: فلانة تصلى، فإذا غُلبت تعلقت» قيل: إنها «زينب بنت جحش» زوج رسول الله ﷺ، وقيل: أختها «حمنة بنت جحش» وقيل: «ميمونة بنت الحارث؛ أم المؤمنين»^(٢).

المرأة التي سألت رسول الله ﷺ. عن الغُسل من الحيض فقال: «خُذِي فِرْصَةً مِنْ مَسَكٍ» هي «أسماء بنت يزيد بن السَّكَن الأنصارية» وكان يقال لها: خطيبة النساء. وفي رواية لمسلم تسميتها: أسماء بنت شَكَل^(٣)؛ والله أعلم.

ومنها: ما أبهم بأن قيل فيه: ابن فلان، أو: ابن الفلاني، أو: ابنة فلان. أو نحو ذلك.

من ذلك: حديث أم عطية: «ماتت إحدى بنات رسول الله ﷺ فقال: اغسلنها بماءٍ وسِدْرٍ» الحديث. هي «زينب، زوجة أبي العاصي بن الربيع» أكبر بناته صلى الله عليه

(١) مبهماً في الصحيحين: البخارى في ك الإجارة باب ما يعطى في الرقية، وفي فضائل القرآن: الرقية بفاتحة الكتاب. ومسلم: ك السلام، باب جواز أخذ الأجرة على الرقية بالقرآن والأذكار. وهو أبو سعيد الخدري عند الترمذى، من إحدى طرق الحديث (٢٧/٢) وتقصى أبو الفضل العراقي روايات الحديث، على الإبهام وعلى التسمية، من مختلف طرقه في (التقييد والإيضاح ٤٢٧) وانظر معه (فتح البارى ١٨٧/٦).

(٢) في الصحيحين: «قالوا: هذا جبل زينب» البخارى في التهجد، باب ما يكره من التشدد في العبادة. ومسلم في صلاة المسافرين، باب أمر من نعس في صلاته. وفي سنن أبي داود (٣٤، ٣٣/٢) لزينب أو حمنة. والأقوال الثلاثة: زينب، وحمنة، وميمونة رضى الله عنهن، في (المستفاد: ك الصلاة) وانظر (فتح البارى ٢٤/٣).

(٣) في صحيح مسلم (ك الحيض باب استحباب استعمال المغتسلة من الحيض فرصة من مسك) من حديث عائشة رضى الله عنها، أن أسماء بنت شَكَل سألت رسول الله ﷺ الحديث. وفي رواية لحفصة بنت شيبه العبدرية: أن أسماء سألت (ح/٦٠، ٦١) وسنن أبي داود، (باب الاغتسال من الحيض ح/٣١٤-٣٤٦) ولم تقع مسأة في رواية البخارى (ك الحيض، باب ذلك المرأة نفسها إذا تطهرت من الحيض) وفي (المستفاد: ك الطهارة) عن الخطيب في مبهمات، أنها أسماء بنت يزيد بن سكن الأنصارية، وكان يقال لها خطيبة النساء. قال أبو زرعة العراقي: «نقل الشيخ تقي الدين السبكي في (شرح المنهاج) عن شيخه الحافظ عبد المؤمن بن خلف الدمياطى: أن أسماء بنت شَكَل، نسبة إلى جدها - سكن - وتصحف اسمه في حديثها» وبمزيد تقص في (فتح البارى ٢٨٤/١)، وتهذيب التهذيب: أسماء بنت يزيد بن السكن، نساء: ٢٧٢٧، ونساء الإصابة).

وعلى آله وسلم. وإن كان قد قيل: أكبرهن «رُقِيَّةُ»^(١) والله أعلم.

«ابن اللثبية»: ذكر صاحب الطبقات، محمد بن سعد، أن اسمه عبد الله وهذه نسبة إلى بني لُتْب، بضم اللام وإسكان التاء المثناة من فوق، بطن من الأُسْد بإسكان السين وهم الأزد. وقيل فيه: «ابن الأتبية» بالهمزة، ولا صحة له^(٢).

«ابن مِرْبَع الأنصاري» الذي أرسله رسول الله ﷺ إلى أهل عرفة وقال: «كونوا على مشاعركم»: اسمه «زيد» وقال الواقدي وكاتبه ابن سعد: اسمه عبد الله^(٣).

(١) على هامش (غ): [وقيل إنها أم كلثوم، ذكره في مسند الأوزاعي من رواية الخراط] وحديث أم عطية في غسل إحدى بناته ﷺ، لم يأت في شيء من روايات البخاري تسميتها (ك الجنائز) وأخرجه مسلم من ثمان طرق عن محمد بن سيرين عن أم عطية وعن حفصة بنت سيرين عن أم عطية (ح/٣٦ - ٤٣) غير مساة إلا في رواية أبي بكر بن أبي شيبة وعمرو الناقد، من طريق حفصة عن أم عطية، قالت: لما ماتت زينب بنت رسول الله ﷺ قال لنا: «اغسلنها وترًا، ثلاثًا أو خمسًا، واجعلن في الخامسة كافورًا» الحديث (٤٠ جنائز، باب غسل الميت) وهي إحدى روايات أبي بكر بن أبي شيبة في مصنفه، من حديث حفصة عن أم عطية (جنائز ٢٤٢/٣) وفي (المستفاد عن الخطيب وابن بشكوال): هي زينب، وهي أكبر بناته ﷺ كذا في صحيح مسلم. وقيل أم كلثوم، كذا في مسند الأوزاعي (ك الجنائز) وانظر (فتح الباري ١/٢٨٥).

(٢) في طبقات ابن سعد: غزوة الطائف: «وبعث، ﷺ ابن اللثبية الأزدي إلى بني ذبيان» في الصدقات (١١٥/٢ ط بريل) وعنه وعن غيره: اسمه عبد الله (فتح الباري ٣/٢٣٥) وفي صحيح البخاري من حديث أبي حميد الساعدي قال: «استعمل رسول الله ﷺ رجلا من الأُسْد على صدقات بني سليم يدعى ابن الأتبية» (ك الزكاة، باب قوله تعالى: ﴿وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا﴾) ومثلها في مسلم (ك الإمارة باب تحريم هدايا العمال ح/١٨٣٣) وفي رواية: «ابن اللثبية (ح/١٨٣٢) واقتصر الجياني في حديث أبي حميد، على ابن اللثبية: رجل من الأزد استعمله رسول الله ﷺ على صدقات بني سليم. وقال عن ابن دريد: بنو لُتْب بطن من العرب منهم ابن اللثبية، رجل من الأزد له صحة (ل ١٥١ حرف اللام) وفي مشارق الأنوار: مشكل الأنساب في حرف الهمزة، اختلاف الرواة فيه عند مسلم «والصواب ابن اللثبية، وبنو لُتْب بطن من العرب قاله ابن دريد (٧٠/١) وفي حرف اللام: وفيها ابن اللثبية، ويقال: الأتبية وهو وهم ذكرناه في الهمزة (١/٣٧٠).

وانظر معه (فتح الباري ٣/٢٣٥) وتهذيب الأسماء للنووي (ابن اللثبية: ٢/١ ت ٥٨٠).

(٣) في طبقات ابن سعد (٨/ب ٣٢) أن عميرة بنت ظهير بن رافع الحارثية تزوجها مريع بن قيطي بن عمرو الجشمي فولدت له زيدا ومرارة وعبد الرحمن وعبد الله. وفي (المستفاد)، عن ابن بشكوال وابن طاهر: هو زيد بن مريع الأنصاري، ذكره ابن أبي خيثمة عن أحمد ويحيى. وعن ابن طاهر: قال الواقدي: عبد الله وقال أحمد ويحيى: زيد. قلت: وحكى المزي في التهذيب قولاً آخر أن اسمه يزيد (ك الحج) وفي تهذيب الأسماء للنووي: هو عبد الله بن مريع بن قيطي بن زيد بن جشم الأنصاري الحارثي (١/٥٨٣/٢) وفيه أن عبد الرحمن شقيقه، وأن زيدا وعبد الله أخاها لأُمها. وفي (تهذيب التهذيب: ابن مريع هو زيد، وقيل عبد الله، وقيل يزيد (١٢/٣٠٠/١٦٨).

«ابن أم مكتوم» الأعمى المؤذن: اسمه «عبدالله بن زائدة» وقيل: «عمرو بن قيس»، وقيل غير ذلك. و«أم مكتوم» اسمها: عاتكة بنت عبدالله^(١).

الابنة التي أراد بنو هشام [١١٢/ظ] بن المغيرة أن يزوجوها من علي بن أبي طالب رضی الله عنه، هي: «العوراء بنت أبي جهل بن هشام»^(٢)، والله أعلم.

ومنها العم والعمة ونحوهما. من ذلك:

رافع بن خديج، عن عمه في حديث المخابرة. عمه هو «ظهير بن رافع الحارثي الأنصاري»^(٣).

زياد بن علاقة، عن عمه: هو «قطبة بن مالك الثعلبي» بالثناء المثلثة^(٤).

(١) في طبقات ابن سعد أن عاتكة بنت عبد الله، بن عنكثة، من بني عامر بن لؤي (٢٧٤/٨) وانظر تقييد العراقي (٤٣٠).

(٢) الحديث المتفق عليه في مناقب السيدة فاطمة الزهراء رضی الله عنها، أن رسول الله ﷺ قال: «إن بني هشام بن المغيرة استأذنوني أن ينكحوا ابنتهم علي بن أبي طالب» الحديث/ غير مسأة فيه. وفي بعض طرقه في فضائلها بصحيح مسلم «أن علي بن أبي طالب خطب بنت أبي جهل على فاطمة...» ح ٩٥ - ٩٦ وفي (المستفاد لأبي زرعة العراقي - عن النووي وابن طاهر: هي العوراء بنت أبي جهل بن عمرو بن هشام المخزومي. زاد ابن طاهر: وقال الزبير بن بكار: قال عمي مصعب، قالوا: خطب علي جويرية بنت أبي جهل». قال أبو زرعة: ذكر هذا عبد الغني بن سعيد في مبهمات. (المستفاد: ك النكاح).

وفي (فتح الباري: اختلف في اسمها فروى الحاكم في الإكلیل): جويرية وهو الأشهر، وفي بعض الطرق اسمها العوراء، أخرجه ابن طاهر في المبهمات. وقيل الخنفاء، ذكره الطبري. وقيل صفية، حكاه السهيلي، وقيل جرهية ذكره ابن الملقن في شرحه - لابن الصلاح - وانظر (الفتح ٦١/٧).

(٣) في البيوع من صحيح البخاري، باب النهي عن المخابرة، عن رافع بن خديج بن رافع، قال سمعت عمي ظهير بن رافع... وفي بيوع مسلم، باب النهي عن كراء الأرض (ح ١١٤)، وعن بعض عمومتي (ح ١١١) وعن رجل من عمومتي (ح ١١٣) وانظر (فتح الباري ١٥/٥).

(٤) في مسلم، ك الصلاة، باب القراءة في صلاة الصبح، من رواية زياد بن علاقة عن قطبة بن مالك (ح ١٦٦، ١٦٧) وفي كتاب الدعاء من جامع الترمذي: زياد بن علاقة عن عمه مرفوعا: «اللهم إني أعوذ بك من منكرات الأخلاق» الحديث. وفي ترجمة قطبة بن مالك الثعلبي بالجرح والتعديل، والاستيعاب: عم زياد بن علاقة، روى عنه.

عمة جابر بن عبد الله التي جعلت تبكي أباه يوم أحد: اسمها «فاطمة بنت عمرو بن حرام» وسأها الواقدي: «هندًا»^(١) والله أعلم.

ومنها الزوج والزوجة من ذلك:

حديث سُبَيْعَةَ الأَسْلَمِيَّةِ أَنهَا وَلِدَتْ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بَلِيَالٍ: هو «سعد بن خولة» الذي رثى له رسول الله ﷺ أَنْ مَاتَ بِمَكَّةَ، وَكَانَ بَدْرِيًّا^(٢).

«بَرَّوَعُ بِنْتُ وَاشِقْ» - وهى بفتح الباء عند أهل اللغة، وشاع في السِّبْتِ أَهْلُ الْحَدِيثِ كَسْرُهَا - زَوْجُهَا اسْمُهُ «هَلَالُ بْنُ مَرَّةِ الأَشْجَعِيِّ» عَلَى مَا رَوَيْنَاهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ^(٣).

(١) في حديث جابر عند البخارى: "فجعلت عمى فاطمة تبكى..." جناز، باب الدخول على الميت إذا أدرج في أكفانه. وفي رواية: "فسمع النبي ﷺ صائحة فقال: من هذه؟ فقالوا: ابنة عمرو، أو أخت عمرو." في فتح البارى: الشك من سفيان بن عيينة. - راوى الحديث - والصواب بنت عمرو، وهى فاطمة بنت عمرو ووقع في الإكليل للحاكم تسميتها هند بنت عمرو (١٠٥/٣) وفي (المستفاد ك السير) بعلامة ابن بشكوال وابن طاهر: حديث جابر: "جىء بأبى يوم أحد وقد مثل به..". الحديث، هى فاطمة بنت عمرو بن حرام.. وسأها الواقدي هندًا. وانظر اللؤلؤ والمرجان ١٣٦/٢ مع فتح البارى.

(٢) على هامش: (غ) [وقيل اسم زوجها أبو اليداح بن عاصم بن عدى - حكاه أبو عمر النمرى] حديثها في (الموطأ طلاق، باب عدة المتوفى عنها زوجها) غير مسمى؛ والصحيحين (اللؤلؤ ١٣٦/٢). ولم يشر ابن عبد البر في ترجمة «سبيعة بنت الحارث الأسملية» إلى أى خلاف في اسم زوجها الذى مات عنها قبل الوضع بليال «سعد بن خولة» وترجم لسعد بن خولة (٩٢٨) فذكر أنه زوج سبيعة الأسملية - وذكر الحديث - دون إشارة إلى خلاف.

ثم في ترجمته لأبى اليداح بن عاصم بن عدى البلوى، (٢٨٦٧) قال: "هو الذى توفى عن سبيعة الأسملية. وذكره ابن جريج وغيره".

وفي (المستفاد: ك العبد) مما اتفق عليه الخطيب وابن بشكوال وابن طاهر: هو سعد بن خولة؛ وقال ابن بشكوال: وقيل أبو اليداح بن عاصم الأنصارى، حكاه أبو عمر عن ابن جريج. وانظر مع ترجمة سبيعة في نساء الإصابة وفي تهذيب التهذيب (٢٢/٤٢٤/٢٨١) (فتح البارى ٧/٢١٠).

(٣) «بروع بنت واشق الأشمجية»: لها حديث زوجها «هلال بن مرة الأشجعي» حين مات عنها ولم يفرض لها صداقًا، ففضى لها رسول الله ﷺ بمثل صداق نساءها. (في الاستيعاب ٣٢٥٣). والإصابة (نساء ١١٧٤) وزوجها، هلال بن مرة الأشجعي، مسمى في سنن أبى داود (نكاح، فيمن تزوج ولم يسم صداقًا حتى مات/ح ٢١١٦) والمستفاد (ك العدد) عن الخطيب. وغير مسمى في سنن الترمذى والنسائى وابن ماجه.

زوجة عبد الرحمن بن الزبير^(١) - بفتح الزاي - التي كانت تحت رفاعه بن سموءل القرظي فطلقها: اسمها «تميمة بنت وهب» وقيل: تميمة، بضم التاء، وقيل: سهيمة^(٢). والله أعلم.

* * *

(١) على هامش (غ): [عبد الرحمن بن الزبير بن باطا القرظي - قاله النمرى. وكذلك رفاعه بن سموءل القرظي: خال صفية زوج النبي ﷺ. فعبد الرحمن ورفاعة صحابيان].

(٢) ترجم لها ابن عبد البر في «تميمة بنت وهب» ١٩٩٨ وذكر حديثها في زوجها «عبد الرحمن بن الزبير بن باطا القرظي» الذي خلف عليها بعد رفاعه بن سموءل القرظي، فشكته إلى رسول الله ﷺ. وكذلك في ترجمتها بالإصابة، عن الإمام مالك (نساء ٢٠٣).

وحديثها في (الموطأ، نكاح المحلل وما أشبهه: ١٧) وغير مساة في حديثها بالصحيحين: البخارى في كتاب الطلاق، باب إذا طلقها ثلاثاً ثم تزوجت بعد العدة زوجاً غيره فلم يمسه؛ ومسلم في النكاح، باب لا تحل المطلقة ثلاثاً لطلقها حتى تنكح زوجاً غيره. وفي فتح البارى: اسمها تميمة بنت وهب، عن مالك. وقيل في اسمها غير ذلك (٣٧٥/٩) وفي (المستفاد: ك الطلاق): تميمة بنت وهب، عن مالك وابن بشكوال. وقيل: تميمة بنت أبى عبيد، وسهيمة، وأميمة بنت الحارث.

النوع الموفى ستين معرفة تواريخ الرواة

وفيها معرفة وفيات الصحابة والمحدثين والعلماء
ومواليدهم، ومقادير أعمارهم ونحو ذلك.

روينا عن «سفيان الثوري» أنه قال: «لما استعمل الرواة [١١٣/و] الكذب، استعملنا لهم التاريخ.» وروينا عن «حفص بن غياث» أنه قال: «إذا اتهمتم الشيخ، فحاسبوه بالسنين» يعني: أحسبوا سنه وسن من كتب عنه. وهذا كنحو ما روينا عن «إسماعيل بن عياش» قال: «كنت بالعراق فأتاني أهل الحديث، فقالوا: ههنا رجل يحدث عن خالد بن معدان. فأتيته فقلت: أي سنة كتبت عن خالد بن معدان؟ فقال سنة ثلاث عشرة - يعني ومائة - فقلت: أنت تزعم أنك سمعت من خالد بن معدان بعد موته بسبع سنين؟»

قال إسماعيل: مات خالد سنة ست ومائة.
قلت: وقد روينا عن «عفي بن معدان» قصة نحو هذه جرت له مع بعض من حدث عن «خالد بن معدان» ذكر «عفي» منها أن خالدًا مات سنة أربع ومائة.
وروينا عن «الحاكم أبي عبد الله» قال: لما قدم علينا «أبو جعفر محمد بن حاتم الكشي»^(١) وحدث عن عبد بن حميد، سألته عن مولده فذكر أنه ولد سنة ستين ومائتين.

(١) على هامش (ص): [قال المؤلف: نسبة إلى كَش، بلدة قريبة من سمرقند، المشهور فيها الكشي، بفتح الكاف، وبالشين المنقوطة. وذكر قوم من الحفاظ: أنها بكسر الكاف وبالشين المهملة - قرأت ذلك بخط أبي سعد السمعي رحمه الله] ومثلها هامش (غ) مع قوله في أولها: [كش: قرية قرب جرجان، قال المؤلف:] إلى آخره.

في (اللباب): الكشي، بفتح أولها وتشديد الشين: هذه النسبة إلى كَش، قرية على ثلاثة فراسخ من جرجان على الجبل. «وأما كَش المدينة المعروفة التي عند سمرقند، فهي بكسر الكاف وبالشين المهملة المشددة، والنسبة إليها كِشَى. وأكثر ما يقوله من لا علم عنده: كَشَى بفتح الكاف وبالشين المعجمة. وأما أبو مسلم الكشي فهو الكجى (١٠٠/٣).

فقلت لأصحابنا: "سمع هذا الشيخ من عبد بن حميد، بعد موته بثلاث عشرة سنة"^(١). وبلغنا عن «أبي عبد الله الحميدي الأندلسي» أنه قال ما تحويره: "ثلاثة أشياء من علوم الحديث يجب تقديم التهمم بها"^(٢):
 العلل، وأحسن كتاب وضع فيه: كتاب «الدارقطني»
 والمؤتلف والمختلف، وأحسن كتاب وضع فيه: كتاب «ابن ماكولا»
 ووفيات الشيوخ، وليس فيه كتاب.
 قلت: فيها غير كتاب، ولكن من غير استقصاء وتعميم^(٣).
 وتواريخ المحدثين مشتملة على ذكر الوفيات، ولذلك ونحوه سُميت تواريخ. وأما ما فيها من الجرح والتعديل ونحوهما، فلا يناسب هذا الاسم؛ والله أعلم.

ولنذكر من ذلك عيوناً:

أحدها: الصحيح في سنن سيدنا [١١٣/ظ] سيد البشر رسول الله ﷺ وصاحبه «أبي بكر، وعمر»: ثلاث وستون سنة*.

(١) «عبد بن حميد بن نصر، أبو محمد الكشي الحافظ، صاحب المسند والتفسير، وفاته سنة ٢٤٩ هـ في تقييد ابن تظهل ١٢٩، والعبر ودول الإسلام، وفيات سنة ٢٤٩، وتذكرة الحفاظ ٢٣٤/٢، وتهذيب التهذيب ٤٥٥/٦ - ٩٤٠) لم يذكرها خلافاً فيها، ووقع في طبعة بيروت من (تهذيب التهذيب): وقيل اسمه عبد المجيد وهو في تقييد ابن نقطة في: عبد الحميد (ل ١٢٩) وعبد بن حميد (ل ١٣٥).
 (٢) [التهمم: الطلب، يقال: ذهبت أتهمه، أى أطلبه] من هامش (غ).
 (٣) انظر فتح المغيث، والبصرة ٢٨٥/٣.

* المحاسن:

«فائدة: الذي ذكره مسلم (في صحيحه^(١))، وصححه «أبو حاتم الرازي»: أنه ﷺ توفي وله خمس وستون سنة. ولكن المشهور ما سبق. انتهت» ١٤١/و

(١) صحيح مسلم. ك الفضائل. باب كم سن النبي ﷺ يوم قبضه (ح ١٢٢) ومعه المتفق عليه من حديث الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها: «قبض رسول الله ﷺ وهو ابن ثلاث وستين»: صحيح البخاري ك المغازي ٦٠/٣ ومثله عن أنس رضي الله عنه وانظر (فتح الباري ١٠٦/٨) وأما قول =

وُقِبِصَ ﷺ يوم الاثنين ضحىً، لاثنتي عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة من الهجرة^(١).

وتوفى «أبو بكر» في جمادى الأولى سنة ثلاث عشرة.

و «عمر» في ذى الحجة سنة ثلاث وعشرين^(٢).

و «عثمان» في ذى الحجة سنة خمس وثلاثين وهو ابن اثنتين وثمانين سنة، وقيل: ابن تسعين^(٣): وقيل غير ذلك.

و «علي» في شهر رمضان سنة أربعين، وهو ابن ثلاث وستين، وقيل: ابن أربع وستين، وقيل: ابن خمس وستين^(٤).

و «طلحة، والزبير» جميعاً، في جمادى الأولى سنة ست وثلاثين. وروينا عن «الحاكم أبي عبدالله» أن سنهما كانت واحدة: كانا ابني أربع وستين، وقد قيل غير ما ذكره الحاكم^(٥).

(١) [قال أبو عمر: اختلف في سنه ﷺ، فقيل: ستون سنة، وقيل: خمس وستون، وقيل: ثلاث وستون. وهو الصحيح] من هامش (غ).

(٢) انظر (علوم الحاكم: ٢٠٢).

(٣) [وقيل ابن ثمانين سنة، وقيل: ثمان وثمانين، وقيل ست وثمانين، وقيل ابن تسع وثمانين - قاله أبو عمر]

من هامش (غ) وانظر (علوم الحاكم ٢٠٢ وتقييد العراقي ٤٢٥).

(٤) مثله في (علوم الحاكم ٢٠٣) وعلى هامش غ: [وقيل: سبع وخمسون سنة، وقيل: ثمان وخمسون - يعني علياً].

(٥) [قيل: طلحة وهو ابن ستين سنة. وقيل: اثنتين وستين، وقيل أربع وستين. وقيل خمس وسبعين

واستبعده أبو عمر] من هامش (غ).

قال في الاستيعاب: «وما أظن ذلك صحيحاً» ٧٧٠/٢ - ١٢٨٠.

و [الزبير: قيل سبع وستون، وقيل ست وستون - قاله أبو عمر] من هامش (غ) وقوبل على (الاستيعاب

٥١٦/١ - ٨٠٨.

= ابن الصلاح في قبضه ﷺ يوم الاثنين ضحىً لاثنتي عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة» وكذلك هو عند ابن عبد البر في (الاستيعاب ٤٧/١) والنووي في (تهذيبه ٢٣/١) وهو قول الأكثرين. واستشكل «السهيلي» بأن يوم الاثنين لا يكون الثاني عشر من شهر ربيع الأول، كيفما دار على الحساب من يوم منى في حجة الوداع، المتفق على أنه كان يوم الجمعة التاسع من ذى الحجة سنة عشر (الروض ٢٧/٤) قال العراقي: «وهذا استشكل قائم لا يحيص عنه.» ثم نظر في مختلف الأقوال في يوم الوفاة، وأخذ بما ذكره «موسى بن عقبة» في مغازيه عن ابن شهاب الزهري: يوم الاثنين مستهل ربيع الأول - سنة إحدى عشرة - حين زاغت الشمس (التقييد والإيضاح ٤٣٣).

و«سعد بن أبي وقاص» سنة خمس وخمسين، على الأصح^(١). وهو ابن ثلاثٍ وسبعين سنة*.

و«سعيد بن زيد» سنة إحدى وخمسين، وهو ابن ثلاثٍ وأربع وسبعين^(٢).
و«عبدالرحمن بن عوف» سنة اثنتين وثلاثين^(٣)، وهو ابن خمس وسبعين سنة.

(١) [وقيل: سنة ثمان وخمسين، وقيل: أربع وخمسين وهو ابن أربع وسبعين، وقيل: ابن ثلاث وثمانين - قاله أبو عمر] من هامش (غ) قوليل على الاستيعاب ٦١٠/٢ - ٩٦٣. وانظر (تقييد العراقي ٤٦٣).
(٢) في طبقات ابن سعد عن الواقدي: سنة خمسين أو إحدى وخمسين عن بضع وسبعين سنة (٣/٣٨٥ ط بيروت) وصححه ابن حجر في الإصابة وتهذيب التهذيب. ومعه عن الهيثم بن عدى: وعاش ثلاثاً وسبعين سنة (تهذيب ٣/٤ - ٥٣) ووقع في مطبوعة التنبى بالقاهرة، عن طبعة حيدر آباد الدكن من كتاب علوم الحاكم: «مات سنة إحدى وخمسين وهو يومئذ ابن ثلاث وتسعين»: ٢٠٣ تصحيف.
(٣) [وقيل: سنة إحدى وثلاثين وهو ابن اثنتين وسبعين سنة، وقيل: ثمان وسبعين سنة - قاله أبو عمر] من هامش (غ) الاستيعاب (٢/٨٥٠) والقولان في (الإصابة ٤/١٧٨ - ٥١٧١) قال ابن حجر: والأول أثبت. وهو ما في (طبقات ابن سعد ٣/١٣٩) وعلوم الحاكم.

* المحاسن:

«فائدة: وعلى تقدير ما سبق تصحيحه في وفاة سعد بن أبي وقاص، يكون آخر العشرة موتاً. ولكن في (تاريخ البخارى) عن أبي بكر بن حفص، أن سعد بن أبي وقاص مات بعد ما مضى من إمارة معاوية عشر سنين^(١). وفي (طبقات محمد بن سعد)^(٢) أنه مات سنة خمسين. وذكر إبراهيم بن المنذر في (الطبقات) - له - أنه مات في عشر سنين بقيت من خلافة معاوية. وقيل في وفاته: سنة إحدى وخمسين، وقيل: سنة ست وخمسين، وقيل: سنة سبع وخمسين، وقيل: سنة ثمان وخمسين. وقيل في جملة عمره غير ما سبق: أربع وسبعون، ثنتان وثمانون، ثلاث وثمانون - انتهت.» ١٤١/و

(١) التاريخ الكبير للبخارى (٤/٤٣ - ١٩٠٨).

(٢) تحريره في الطبقات بسند الواقدي عن عائشة بنت سعد، أن أباه مات رحمه الله في قصره بالعقيق سنة خمس وخمسين، وهو ابن بضع وسبعين سنة. قال الواقدي: وهذا أثبت ما روينا في وفاته. قال محمد بن سعد: «سمعت غير محمد بن عمر، ممن حمل العلم ورواه يقول: مات سعد سنة خمسين والله أعلم.» (الطبقات ٣/١٤٨).

و «أبو عبيدة بن الجراح» سنة ثمانى عشرة، وهو ابن ثمانٍ وخمسين سنة. وفي بعض ما ذكرته خلافٌ لم أذكره؛ والله أعلم.

الثانى: شخصان من الصحابة عاشا فى الجاهلية ستين سنة، وفى الإسلام ستين سنة، وماتا بالمدينة سنة أربع وخمسين:

أحدهما: «حكيم بن حزام» وكان مولده فى جوف الكعبة قبل عام الفيل بثلاث عشرة سنة^(١).

والثانى: «حسان بن ثابت بن المنذر بن حرام الأنصارى».

وروى «ابن إسحاق» أنه وآبائه: ثابتاً، [١١٤/و] والمنذر، وحرماً: عاش كل واحد منهم عشرين ومائة سنة. وذكر «أبو نعيم الحافظ» أنه لا يعرف فى العرب مثل ذلك لغيرهم. وقد قيل: إن «حسان» مات سنة خمسين^(٢)، والله أعلم*.

(١) على هامش (غ): [قال النووى: قد يستشكل فى «حكيم» فإنه أسلم يوم الفتح سنة ثمان، فيكون المراد بالستين فى الإسلام، من حين ظهر الإسلام ظهوراً فاشياً] - تهذيب الأسماء للنووى، فى ترجمة حسان (١٥٧/١ - ١١٧) ويأتى فى فائدة المحاسن.

(٢) على هامش (غ): [وقيل فى حسان: إنه مات قبل الأربعين فى خلافة على، وقيل سنة خمسين. ولم يختلفوا فيه وفى حكيم. أنها عاشا مائة وعشرين: ستين فى الجاهلية، وستين فى الإسلام] واستدرك عليه العراقى أربعة آخرين: حويطب بن عبد العزى القرشى العامرى، من مسلمة الفتح. وسعيد بن يربوع القرشى، من مسلمة الفتح أيضاً. ومخرمة بن نوفل الزهرى، من مسلمة الفتح. وحنن بن عوف الزهرى أخا عبدالرحمن، ثم قال: وفى الصحابة جماعة آخرون عاشوا مائة وعشرين سنة، جمعهم أبو زكريا ابن منده فى جزء له لكنه لم يطلع على كون نصفها فى الجاهلية ونصفها فى الإسلام (التقييد ٤٢٧). ومعه فائدة المحاسن.

* المحاسن:

«فائدة: وقيل فى «حكيم بن حزام» إنه مات سنة ستين، ذكره البخارى فى (تاريخه)^(١). وقيل فى «حسان» أنه مات قبل الأربعين فى خلافة على رضى الله عنه. حكاه «ابن عبد البر» مع القولين السابقين، ثم قال: «ولم يختلفوا أنه عاش مائة سنة وعشرين سنة، منها ستون فى الجاهلية وستون فى الإسلام». وهذا مشكل باعتبار ما سنذكر.

(١) فى التاريخ الكبير للبخارى: (مات سنة ستين، وفى قول لعشر سنوات من إمارة معاوية» ١١/٣-٤٢).

= ومن عاش ستين في الجاهلية وستين في الإسلام جماعة: منهم : «حُوَيْطُبُ بْنُ عَبْدِ الْعُزَّى» مات بالمدينة سنة أربع وخمسين وهو ابن مائة وعشرين سنة، ومنهم من قال: في إمارة معاوية^(١). ولا تنافي بين القولين، فقد قالوا في حكيم بن حزام: إنه مات في خلافة معاوية سنة أربع وخمسين. ولكن إن قيل: إن وفاة حويطب في بدء إمارة معاوية، كان منافياً. ومنهم «سعید بن يربوع المخزومي» توفي بالمدينة - وقيل بمكة - سنة أربع وخمسين في خلافة معاوية، فكان له يومَ توفى مائة سنة وعشرون سنة، وقيل: وأربع وعشرون، وقدمه ابنُ عبد البر في (الاستيعاب)^(٢) - ومنهم «حَمْنُنُ بْنُ عَوْفٍ» أخو عبد الرحمن بن عوف. قال ابن عبد البر في (الاستيعاب)^(٣): عاش في الجاهلية ستين سنة، وفي الإسلام ستين سنة. ومنهم «نوفل بن معاوية الدبلي» قال ابن عبد البر في (الاستيعاب): «[وقيل] إنه: عُمر في الجاهلية ستين سنة وفي الإسلام ستين سنة، وقيل: بل كان منتهى عمره مائة سنة^(٤).. وتوفي بالمدينة في زمن يزيد بن معاوية» وهذا ينافي ما تقدم.

وقد ذكر الماوردي في كتابه (أعلام النبوة)^(٥) أن نوفلا هذا، وحكيم بن حزام، وحويطب بن عبد العزى، شهدوا الطير الأبايل مع جماعة غيرهم، وأن كل واحد منهم عاش ستين في الجاهلية وستين في الإسلام.

وذكر «الصريفيني» أن النابغة الجعدي وليد بن ربيعة وأوس بن معن، الشعراء الثلاثة المخضرمين، من الذين عاشوا ستين في الجاهلية وستين في الإسلام، وذكر سنده في ذلك، وفيه نظر^(٦).

واعترض بعضهم، فقال عن حكيم وحسان: «إذا ماتا سنة أربع وخمسين، كيف =

(١) القولان في الاستيعاب (١/٤٠٠ - ٥٥٧).

(٢) ٦٢٦/٢ - ٩٣٣

(٣) ٤٠٢/١ - ٥٦٤.

(٤) ١٥١٣/٤ - ٢٦٤٤ والمقابلة عليه.

(٥) أعلام النبوة لأبي الحسن الماوردي: ٢١٩٥ ط ١٩٥١ بيروت ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

(٦) هامش المحاسن، لحقا، بخط البلقيني (١٤٢/و)

الثالث: أصحاب المذاهب الخمسة المتبوعة رضى الله عنهم:
«سفيان بن سعيد الثورى، أبو عبد الله»: مات، بلا خلاف*، بالبصرة سنة إحدى وستين ومائة. وكان مولده سنة سبع وتسعين^(١).

(١) عدّه «سفيان الثورى» من أصحاب المذاهب الخمسة المتبوعة، فيه نظر، يأتي في (محاسن البلقينى) بعد مزيد بيان عن الخمسة، رضى الله عنهم.

= تتفق حياتها أنها تكون في الإسلام ستين سنة؟ إن قلنا: الإسلام من حين النبوة، فتكون حياتها في الإسلام سبعة وستين عاماً، وإن قلنا من حين الهجرة فتكون أربعاً وخمسين، وإن حسبنا سنَّ حكيمة فتكون حياته في الجاهلية ثلاثاً وستين سنة» يعنى بتقدير أن يكون الإسلام من حين البعثة. فيُنظر؛

وجواب هذا، أن المراد بالإسلام من حين انتشار وشاع في الناس، وذلك قبل هجرة النبي ﷺ بنحو ست سنين. ومن نبيّه على ذلك «النوى» في (تهذيب الأسماء واللغات)^(١) في ترجمة حسان. وإن جرينا على ما ذكره البخارى في (تاريخه)^(٢) في وفاة حكيمة، يكون المراد الهجرة. ولكن هذا لا يتمشى فيمن عين في وفاته سنة أربع وخمسين. وليس المراد أن يكون الرجل في مدة عمره انقسم حاله إلى إسلام ستين سنة، وكفر ستين سنة، فإن حكيماً من مسلمة الفتح، وولد قبل الفيل بثلاث عشرة سنة. فلو جرينا على ذلك لكانت المدة التي فاتت في الكفر إحدى وسبعين عاماً فبطل اعتبار ذلك، ونفى ما تقدم - انتهت «١٤١/ظ.

(١) تهذيب النوى: (١٥٧/١) ق ١١٧.

(٢) في التاريخ الكبير: «سنة ستين، وفي قول: لعشر سنوات من إمارة معاوية» ٤٢/١١/٣.

* المحاسن:

«فائدة: ينبغي أن يكون قوله: «بلا خلاف» متعلقاً بمكان الوفاة، فإن الزمان في وفاته قد اختلف فيه، فقيل: سنة ثمان وخمسين ومائة، ذكره «الكلاباذى». وقيل: سنة تسع وخمسين ومائة، وقيل: سنة ستين، ذكره «أحمد بن صالح العجلي» وقيل: =

و«مالك بن أنس» رضى الله عنه: توفى بالمدينة سنة تسع وسبعين وائة، قبل الثمانين بسنة. واختُلف في ميلاده، فقيل: في سنة ثلاث وتسعين، وقيل: سنة إحدى، وقيل: سنة أربع، وقيل: سنة سبع؛ والله أعلم^(١).

و«أبو حنيفة» رحمه الله: مات سنة خمسين ومائة ببغداد، وهو ابن سبعين سنة. و«الشافعي» رحمه الله: مات في آخر رجب سنة أربع ومائتين بمصر، وولد سنة خمسين ومائة.

و«أحمد بن محمد بن حنبل»: مات ببغداد في شهر ربيع الآخر^(١) سنة إحدى وأربعين ومائتين، وولد سنة أربع وستين ومائة؛ والله أعلم^(٢).

* * *

(١) ينظر في (ترتيب المدارك) باب في مولد مالك رحمه الله، والحمل به، ومدة حياته، ووقت وفاته (١١٧/١) - (١١٩) ط الرباط.

(٢) مثله، عن ابن الصلاح، في: (تقريب النوى ٣٦١/٢، وتضمن البلقيني ١٤٢/١ ط، وتقييد العراقي ٤٣٨) على أن النوى قال في (تهذيب الأسماء والصفات: ٤٥/١١١٢/١). «وتوفى ضحوة يوم الجمعة الثاني عشر من شهر ربيع الأول سنة إحدى وأربعين ومائتين» وهو ما في [طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ١٦/١، وتاريخ بغداد ٤/٤٢٢/٢٣١٧، ودول الإسلام للذهبي ١/١٤٦] والقولان في (تهذيب التهذيب ١/١٢٦/٧٥).

= سنة اثنتين وستين، ذكره «خليفة بن خياط». وأما سنة مولده فقال «ابن حبان»: ولد سنة خمس وتسعين^(١) - انتهت «١٤٢/وظ».

(١) ما ذكره ابن الصلاح في وفاة النورى سنة ٢٦١ هـ، هو ما في طبقات ابن سعد، وحكى فيه الإجماع، وذكره خليفة بن خياط، في طبقاته، وفيات سنة ٢٦١ هـ (٦٨٦/٢ ط دمشق ١٩٦٨ م) والحاكم في (علوم الحديث ٢٠٤).

وما في فائدة المحاسن من أقوال أخرى في وفاته ومولده، تقصاها المزي في التهذيب، وخلصتها في (تهذيب التهذيب ١١٤/٤ - ترجمة ١٩٩).

* المحاسن:

«فائدة: إن كان المراد ذكر أصحاب المذاهب المتبوعة الآن، فسفيان ليس كذلك. وإن كان المراد في القديم، فقد كان أهل الشام على مذهب «الأوزاعي» نحواً من مائتي سنة، فينبغي أن تُذكر وفاته: وهى في سنة سبع وخمسين ومائة ببيروت وله من العمر [نحو =

الرابع: أصحاب كتب الحديث الخمسة المعتمدة:

فـ«البخارى، أبو عبد الله»: ولد يوم الجمعة بعد صلاة الجمعة لثلاث عشرة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة. ومات بخرتكن، قريباً من سمرقند، ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومائتين، فكان عمره اثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوماً. و«مسلم بن الحجاج النيسابورى»: مات بها لخمس بقين من رجب سنة إحدى وستين ومائتين،^(١) وهو ابن خمس وخمسين سنة.

و«أبو داود السجستانى، سليمان بن الأشعث»: مات بالبصرة فى شوال سنة خمس [١١٤/ظ] وسبعين ومائتين^(٢).

(١) على هامش (غ): [عشية يوم الأحد لست بقين من رجب المذكور. ودفن يوم الاثنين بعده. قال الحاكم: وهو بعد فى حد الكهولة، قال شيخنا أبو بكر: فيكون مولد مسلم سنة ست ومائتين].
(٢) على هامش (غ): [قال أبو داود: ولدت سنة اثنتين ومائتى سنة]
[مات أبو داود وعمره ثلاث وسبعون سنة]

=من] سبعين سنة. وكذلك «إسحاق بن راهويه» قد اتبعته طائفة يقال لها الإسحاقية وتوفى سنة ثمان وثلاثين ومائتين. و«داود بن علي الظاهري» له أتباع، وهم الظاهرية، مولده بالكوفة سنة ثنتين ومائتين، وتوفى ببغداد سنة تسعين ومائتين فى ذى القعدة، وقيل فى شهر رمضان، ودفن بالشويزية.

والاعتذار عن ترك ذكره [يعنى: داود] بأنه لا يُعتدُّ به فى الإجماع، لا يناسب. فإن المراد التنبيه على تواريخ تتعلق بأصحاب المذاهب المتبوعة، وقد اختار «الأستاذ أبو منصور البغدادي» أنه يعتبر خلاف داود، وذكر أنه الصحيح من المذهب. قال ابن الصلاح بعد حكايته ذلك: «وهذا هو الذى استقر من كلام الأئمة المتأخرين الذين أوردوا خلافه فى مصنفاتهم وكتبهم المشهورة كالشيخ أبي حامد، والمحاملى، والماوردى، والقاضى أبي الطيب»، واختار أنه يعتبر قوله ويعتد به، إلا فيما خالف فيه القياس الجلى، بناءً على تحرى الاجتهاد^(١). - انتهت - [١٤٢/ظ]

(١) حكاة النووي، بزيد بيان، عن ابن الصلاح، فى تهذيب الأسماء واللغات) ترجمة «داود بن علي بن خلف، أبي سليمان الأصبهاني ثم البغدادي، إمام أهل الظاهر» ١٨٢/١ - ١٨٣ رقم ١٥٦.

و «أبو عيسى محمد بن عيسى السُّلَمي الترمذى» مات بها لثلاث عشرة مضت من رجب سنة تسع وسبعين ومائتين.

و «أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي»^(١): مات سنة ثلاث وثلثائة^(٢)*. والله أعلم.

* * *

الخامس: سبعة من الحفاظ في ساقيتهم، أحسنوا التصنيفَ وعظَّم الانتفاعُ بتصانيفهم في أعصارنا**.

«أبو الحسن علي بن عمر الدارقُطنى البغدادي»: مات بها في ذى القعدة سنة خمس وثمانين وثلثائة. وُلِدَ في ذى القعدة سنة ست وثلثائة.

ثم «الحاكم أبو عبد الله بن البيِّح النيسابورى»: مات بها في صفر سنة خمس وأربعائة. وولد بها في شهر ربيع الأول سنة إحدى وعشرين وثلثائة.

(١) المشهور في نسبه: النسائي، نسبة إلى (نسا) بلدة بخراسان. وينسب إليها أيضاً: نسوى (اللباب ٣٠٧/٣) قال ياقوت في (بلدانه): «والنسبة الصحيحة إليها: نسائي، وقيل: نسوى، وكان من الواجب كسر النون».

(٢) بفلسطين - بالرملة - يوم الاثنين لثلاث عشرة خلت من صفر (نقله ابن نقطة من خط أبي عامر محمد ابن سعدون العبدري: ٥١) وهو ما في (تهذيب الكمال) عن ابن يونس، في تاريخ مصر (هامش الخلاصة) وفي تهذيب التهذيب عن أبي بكر الميموني: «وقال النسائي: يشبه أن يكون مولدى في سنة ٢١٥» وفي (خلاصة التهذيب): وقيل توفي بمكة، شهيداً رحمه الله ورضى عنه، سنة أربع وثلثائة، عن ثمان وثمانين سنة.

* المحاسن:

فائدة: وابن ماجه - محمد بن يزيد القزوينى - صاحب كتاب السنن الذى كمل به الكُتُب الستة، والسنن الأربعة بعد الصحيحين. وهو كتاب مفيد... مات سنة ثلاث وسبعين ومائتين. انتهت «١٤٣/و.

* * «فائدة: ليس المراد استيعاب أصحاب التصانيف في الحديث، ولا ذكر غالبهم ولا كثيرهم، بل ذلك بحسب ما اتفق، أو لاشتهار تصانيف هؤلاء. وثم تصانيف في الحديث مشهورة وغير مشهورة، لتقدم ومتأخر - لم تذكر. انتهت «١٤٣/ظ

- وانظر معه (فتح المغيب ٣/٣١٢).

ثم «أبو محمد عبد الغنى بن سعيد الأزدي» حافظ مصر: ولد في ذى القعدة سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة. ومات بمصر في سنة تسع وأربعمائة.
ثم «أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني الحافظ»: ولد سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة. ومات في صفر سنة ثلاثين وأربعمائة بأصبهان.

ومن الطبقة الأخرى: «أبو عمر ابن عبد البر النمرى» حافظ أهل المغرب. ولد في شهر ربيع الآخر سنة ثمان وستين وثلاثمائة. ومات بشاطبة من بلاد الأندلس، في شهر ربيع الآخر سنة ثلاث وستين وأربعمائة.

ثم «أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي»: وُلِدَ سنة أربع وثمانين وثلاثمائة. ومات بنيسابور في جمادى الأولى سنة ثمان وخمسين وأربعمائة، ونقل إلى بيهق فدفن بها.
ثم «أبو بكر أحمد بن علي، الخطيب البغدادي» ولد في جمادى الآخرة سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة. ومات ببغداد في ذى الحجة سنة ثلاث [١١٥/و] وستين وأربعمائة. رحمهم الله وإيانا والمسلمين أجمعين؛ والله أعلم^(١).

* * *

(١) على هامش (غ) بخط ابن الفاسي، بلاغ السماع بقراءته، في المجلس الخامس.

النوع الحادى والستون

معرفة الثقات والضعفاء من رواة الحديث

هذا من أجل نوعٍ وأفخيمه، فإنه المَرْقَاةُ^(١) إلى معرفة صحة الحديث وسقمه. ولأهل المعرفة بالحديث فيه تصانيف كثيرة. منها ما أُفردَ في الضعفاء ككتاب: الضعفاء للبخارى، والضعفاء للنسائى، والضعفاء للعقيلي. وغيرها.

ومنها في الثقات فحسب، ككتاب: (الثقات، لأبي حاتم بن حبان).

ومنها ما جُمع فيه بين الثقات والضعفاء: كتاريخ البخارى، وتاريخ ابن أبى خيثمة - وما أغزَرَ فوائده - وكتاب الجرح والتعديل لابن أبى حاتم الرازى*.

روينا عن «صالح بن محمد الحافظ، جَزْرَة»: «أول من تكلم في الرجال: شعبة بن الحجاج؛ ثم تبعه يحيى بن سعيد القطان، ثم بعده أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين.

(١) ضبطها بفتح الميم وكسرها، في متن (غ) قلما. وبالكسر قلما كذلك، في (ص) وفي القاموس: رَقِيَ إليه كرضى، يرقى رَقِيًا ورُقِيًا صعد كارتقى وترقى. والمَرْقَاة، ويكسر: الدرجة».

* المحاسن:

«فائدة: لابن حبان كتابٌ في الضعفاء، ولابن الجوزى تصنيفٌ فيه. ومن النافع في ذلك (الكامل لابن عدى، وتاريخ بغداد للخطيب، وتاريخ دمشق لابن عساکر)، و(الكامل) وما عليه، و(الميزان، للحافظ الذهبي) - انتهت» ١٤٣/ظ.

- وانظر مزيداً من المصنفات في: الثقات، وفي الضعفاء، وفيما جمع فيه بين الثقات والضعفاء، في (فتح المغيب

قلت: «وهؤلاء»^(١)* يعنى أنه أول من تصدى لذلك وعُنِيَ به. وإلا فالكلامُ فيهم جرحاً وتعديلاً، متقدم ثابت عن رسولِ الله ﷺ. ثم عن كثيرٍ من الصحابة والتابعين فمن بعدهم. وجُوِّزَ ذلك صوناً للشريعة ونفيًا للخطأ والكذبِ عنها.

وكما جاز الجرحُ في الشهودِ جاز في الرواة. ورويتُ عن «أبي بكر بنِ خلاد» قال: «قلت ليحيى بن سعيد: أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم، خُصاءك عند الله يوم القيامة؟ فقال: لأن يكونوا خصائى أحبُّ إلىَّ من أن يكون خصمى رسولِ الله ﷺ، يقول لى [١١٥/ظ]: لِمَ لَمْ تَدَبِّ الكذبَ عن حديثى؟»^(٢). وروينا، أو بلغنا، أن «أبا تراب النخشبى الزاهد»^(٣) سمع من «أحمد بن حنبل» شيئاً من ذلك، فقال له: يا شيخ لا تغتابُ العلماء. فقال له: «ويحك، هذا نصيحة، ليس هذا غيبة»^(٤)**.

(١) [وهؤلاء] كذا موضعها في النسخ. وقد تونس فائدة البلقينى إلى أنها في سياق قول صالح جزرة، يعنى

نقاد عصره.

(٢) أسنده الخطيب في (الكفاية: ٤٤) عن «أبي بكر بن خلاد» محمد بن خلاد بن كثير البصرى، المتوفى

سنة ٢١٩ (م د س ق)

(٣) على هامش (غ): [أبو تراب هذا، اسمه عسكر. توفى سنة خمس وأربعين ومائتين قاله السلمى في طبقاته]. وانظره في العبر، وفيات سنة ٢٤٥ (٤٤٥/١) واللباب (٣٠٣/٣) وفيه: نسبة إلى تخشب «مدينة من بلاد ما وراء النهر. وعُربت فقيبل لها: نَسَف، وهذه المدينة تاريخ كبير في نحو مجلدتين كبيرتين جمعه أبو العباس المستغفرى» جعفر بن محمد النسفى، خطيبها (٣٥٠ - ٤٣٢ هـ).

(٤) أسنده الخطيب في (الكفاية ٤٥) عن عبد الله بن أحمد؛ وأبو بكر بن نقطة في (التقييد) ترجمة محمد بن

ناصر من طريق الخطيب (٤٣/أ).

* المحاسن:

«فائدة: بعد ذكر «أحمد ويحيى بن معين» وهؤلاء: يعنى كـ «على ابن المدينى،

وعمر بن على الفلاس».

وقبل هؤلاء، تكلم في ذلك: مالك، وهشام بن عروة. انتهت» ١٤٤/و

** «فائدة: هذا من المواضع التى يباح فيها الغيبة، وفيها آيات وأحاديث.»

ثم إن على الآخذ في ذلك أن يتقى الله تبارك وتعالى، ويتثبت ويتوقى التساهل كيلا يجرح سليماً ويسم بريئاً بِسِمَةٍ سوءٍ يبقى عليه الدهر عارها. وأحسب «أبا محمد، عبد الرحمن بن أبي حاتم» - وقد قيل إنه كان يُعدُّ من الأبدال^(١) - من مثل ما ذكرناه خاف، فيما روينا أو بلغنا أن «يوسف بن الحسين الرازي» وهو الصوفي، دخل عليه وهو يقرأ كتابه في (الجرح والتعديل) فقال له: «كم من هؤلاء القوم قد حَطُّوا رواحِلهم في الجنة منذ مائة سنةٍ ومائتي سنةٍ وأنت تذكرهم وتفتابهم؟ فيكى عبد الرحمن»^(٢) وبلغنا أيضاً أنه حَدَّث، وهو يقرأ كتابه ذلك على الناس، عن «يحيى بن معين» أنه قال: «إنا لَنَطْنُ على أقوامٍ لعلهم قد حَطُّوا رحالهم في الجنة منذ أكثر من مائتي سنةٍ» فيكى عبد الرحمن وارتعدت يده حتى سقط الكتابُ من يده.

قلت: وقد أخطأ فيه غير واحدٍ على غير واحدٍ، فجرحوهم بما لا صحة له. من ذلك جرحُ أبي عبد الرحمن النسائي لِـ«أحمد بن صالح»^(٣) وهو حافظ إمام ثقة لا يعلق به جرح، أخرج عنه البخاري في (صحيحه). وقد كان من أحمد إلى النسائي

(١) الأبدال: قوم بهم يقيم الله عز وجل الأرض... لا يموت أحدهم إلا قام مكانه آخر من سائر الناس.
(٢) أسنده الخطيب في (الكفاية ٣٨) عن محمد بن الفضل العباسي قال: «كنا عند عبد الرحمن بن أبي حاتم وهو إذا يقرأ علينا كتاب الجرح والتعديل، فدخل عليه يوسف بن الحسين الرازي فقال له...» فذكره.
(٣) الضعفاء والمتروكون للنسائي: ٢٢ رقم ٦٩ وعلى هامش (غ): [أحمد بن صالح، أبو جعفر المصري، يعرف بابن الطري: إمام ثقة روى عنه محمد بن يحيى الذهلي وابن واره والبخاري والترمذي وأبو زرعة الرازي وأبو داود وصالح جزرة، وأتى عليه ابن حنبل وغيره. قيل: إن أحمد هذا طرد النسائي عن مجلسه] انظر فائدة المحاسن فيما يلي.

= وقد يُحتَج في هذا بحديث: «اهتكوا الفاسقَ كي يمحِزه الناسُ»^(١) وذلك كله مبسوط في كتاب النكاح من كتابي (الينبوع المقرب، في إكمال المجموع على شرح المهذب). وهذا مما يجب صوتاً للشريعة - انتهت. «١٤٤/و

(١) أسند الخطيب في (الكفاية ٤٢) عن معاوية بن حيدة القشيري، رضى الله عنه، مرفوعاً، الحديث «أترعون عن ذكر الفاجر؟ اذكروه بما فيه حتى يمحِزه الناسُ» والحديث: «ليس لفاسق غيبة». وانظر تخريجه في (كشف الخفا ٢٢٣/٢ ح ٢١٥١) وانظر كذلك مقدمات ابن أبي حاتم للجرح والتعديل (١٧/٢/١ - ٢٣).

جفاءً أفسد قلبه عليه. وروينا عن «أبي يعلى الخليلي الحافظ» قال: «اتفق الحفاظ على أن كلامه فيه تحامل، ولا يقدح كلام أمثاله فيه»^(١).

قلت: «النسائي» إمام حجة في الجرح والتعديل، وإذا نُسب مثله إلى مثل [١١٦/١] وهذا، كان وجهه أن عين السخط تبدى مساوى لها في الباطن مخارج صحيحة تعمى عنها بحجاب السخط، لا أن ذلك يقع من مثله متعمداً لِقَدْحِ يعلم بطلانه*، فاعلم هذا فإنه من النكت النفيسة المهمة.

(١) الإرشاد لأبي يعلى الخليلي: ترجمة أحمد بن صالح المصري (٨٤ مخطوط الخزانة العامة بالرباط).

* المحاسن:

«فائدة: كان «أحمد بن صالح» منع النسائي حضور مجلسه، فلعل ذلك كان سبباً لما تقدم. ولكن في (كتاب ابن الجوزي) عن الدارقطني: أحمد بن صالح ضعيف. وفي (تاريخ ابن يونس): حدثنا معاوية بن صالح قال: سمعت يحيى بن معين يقول: أحمد بن صالح كذاب يتفلسف. وقال عبد الكريم بن النسائي عن أبيه: «أحمد بن صالح، ليس بثقة ولا مأمون، تركه محمد بن يحيى ورماه يحيى بن معين. بالكذب»

وجواب هذا: أما كلام «الدارقطني» فلعله اتبع فيه النسائي. وأما كلام «ابن يونس» فله تتمه، قال ابن يونس: «ذكر النسائي أحمد بن صالح فرماه، وأساء الثناء عليه، وقال: حدثنا معاوية بن صالح قال: سمعت يحيى بن معين يقول: أحمد بن صالح كذاب يتفلسف. قال ابن يونس: ولم يكن عندنا، بحمد الله تعالى، كما قال النسائي، ولم يكن له آفة غير الكبر» انتهى.

وقال «ابن عدي»: «كان النسائي سيئ الرأي في أحمد بن صالح، وينكر عليه أحاديث؛ وأحمد بن صالح من حفاظ الحديث وخاصة حديث الحجاز، حدث عنه البخاري ومحمد بن يحيى، واعتمادهما عليه في كثير من حديث الحجاز. وكلام ابن معين فيه تحامل». ولقد كنت قلت - قبل نظري كلام ابن عدي - ما ذكره ابن عدي، ثم وجدته كذلك. وما نُقِلَ عن «أبي طاهر أحمد بن محمد بن عثمان المدني» - وكان بمصر من أهل المعرفة بالحديث والرجال - من قوله في أحمد بن صالح: «إنه ليس يساوى شيئاً» فهذا محمول على أنه لا يساوى شيئاً بسبب كبره وشراسة خلقه. وأين تقع رتبة أبي طاهر من: =

وقد مضى الكلام في أحكام الجرح والتعديل في النوع الثالث والعشرين؛ والله أعلم.

* * *

= أبي زرعة، وأبي نعيم، وأحمد بن حنبل، ويعقوب الفسوي، وابن نمير، وابن واره، والعجلي، والبخاري وغيرهم؟

قال «أبو زرعة الدمشقي»: «سألني أحمد بن حنبل: من خلفت بمصر؟ قلت: أحمد بن صالح. فسُرَّ بذكره ودعا له الله». وقال «أبو حاتم»: «كتبتُ عنه بمصر ودمشق وأنطاكية»^(١). وقال «محمد بن عبد الله بن نمير»: «سمعتُ أبا نعيم يقول: ما قدم علينا رجلٌ أعلم بحديث أهل الحجاز من هذا الفتى» يريد «أحمد بن صالح». وقال «علي بن محمود الهروي»: «قلت لأحمد بن حنبل: من أعرفُ الناس بأحاديث ابن شهاب؟ قال: أحمد بن صالح، ومحمد بن يحيى الذهلي». وقال «عبد الله بن إسحاق النهاوندي»: «سمعتُ الفسوي يقول: كتبت عن ألف شيخ وكسر، كلهم ثقات، ما أحدٌ منهم أتخذة حجة عند الله إلا رجلين: أحمد بن صالح بمصر وأحمد بن حنبل بالعراق». وقال «علي بن الحسين بن الجنيد الرازي»: «سمعت ابن نمير يقول: حدثنا أحمد بن صالح، وإذا جاوزت الفرات فليس أحد مثله»^(٢). وروى «أحمد بن سلمة النيسابوري» عن «ابن واره» قال: «أحمد بن صالح بمصر، وأحمد بن حنبل ببغداد، وابن نمير بالكوفة، والنفيلي بخران، هؤلاء أركان الدين» وقال «العجلي»: «مصرى ثقة، صاحب سنة». وقال «البخاري»: «أحمد بن صالح ثقة، ما رأيت أحداً تكلم فيه بحجة، كان أحمد وعلي وابن نمير وغيرهم يثبتون أحمد بن صالح. «واعلم أن «النسائي» أنكر علي أحمد بن صالح حديث: «الدين النصيحة»»^(٣) وليس ينكر عليه، فقد رواه عن ابن وهب =

(١) ابن أبي حاتم عن أبيه، في ترجمة أحمد بن صالح المصري (الجرح والتعديل ٧٣/٥٦/٢).

(٢) ابن أبي حاتم عن علي بن الحسين بن الجنيد (الجرح والتعديل ٧٣/٥٦/٢).

(٣) رواه أحمد بن صالح عن ابن وهب عن مالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً. وليس في الأحاديث العشرة التي للإمام مالك في (الموطأ) عن سهيل. (التقصي لابن عبد البر: ٦٦ - ٦٨ ح ١٥٥ - ١٦٤) وأنكره النسائي، لا في متنه. فإن الحديث متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب الإيمان من صحيحه باب قول النبي ﷺ: «الدين النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم» وانظر (فتح الباري ١/١٠٢) وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان: باب بيان أن الدين النصيحة. وأخرجه (الترمذي في كتاب البر، والنسائي في كتاب البيعة، والدارمي في الرقائق) من سننهم.

= يونسُ بن عبد الأعلى، وعن مالك: محمدُ بن خالد». قال «ابن عدى» بعد ذكره هذا: «وأحمد بن صالح من جِلَّةِ الناس، ولولا أنى شرطت فى كتابى أن أذكر من تُكَلِّمُ فيه، لكنْتُ أَجِلُّ أَحْمَدُ أن أذكره». قال ابن عدى أيضاً: «وسمعت محمد بن هارون البرقى يقول: هذا الخراسانى - يعنى النسائى - تكلم فى أحمد ابن صالح؟ حضر مجلس أحمد فطرده من مجلسه، فحمله ذلك على أن تكلم فيه»^(١). انتهت «١٤٤/ظ - ١٤٥/ظ»

* * *

(١) القضية، بتفصيل، فى ترجمة أحمد بن صالح المصرى فى (تهذيب التهذيب ١/٣٩ - ٤٢ رقم ٦٨) وفيه مما لم يأت فى فائدة المحاسن: «وقال أبو حاتم بن حبان فى كتاب الثقات: "كان أحمد بن صالح فى الحديث وحفظه عند أهل مصر، كأحمد بن حنبل عند أهل العراق - ولكنه كان صلفاً تياهاً. والذى يروى عن معاوية بن صالح عن يحيى بن معين أن أحمد بن صالح كذاب، فإن ذاك أحمد بن صالح الشمومى - وفى نسخة الشمونى - شيخ كان بمكة يضع الحديث، سأل معاوية عنه يحيى. فأما هذا فهو يقارن يحيى بن معين فى الحفظ والإتقان" انتهى. ويقوى ما قاله ابن حبان أن يحيى بن معين لم يرد صاحب الترجمة، ما تقدم عن البخارى أن يحيى بن معين ثبت أحمد بن صالح المصرى صاحب الترجمة. وقال أبو جعفر العقيلى: كان أحمد بن صالح لا يحدث أحداً حتى يسأل عنه، فجاءه النسائى وقد صحب قوماً من أصحاب الحديث ليسوا هناك، فأبى أحمد أن يأذن له، فكل شىء قدر عليه النسائى أن جمع أحاديث قد غلط فيها ابن صالح فشنع بها، ولم يضر ابن صالح شيئاً، هو إمام ثقة». وانظره فى التاريخ الكبير للبخارى ٢/٦٤ (٦٩). وأما أحمد بن صالح الشمومى فليس له حديث عند الستة، وإنما يذكر بعلامة (تميز) فى (الكامل) وما عليه.

النوع الثاني والستون

معرفةً من خَلَطَ في آخر عمره من الثقات

هذا فن عزيز مهم، لم أعلم أحدًا أفرده بالتصنيفِ واعتنى به، مع كونه حقيقاً بذلك جداً^(١).

وهم منقسمون: فمنهم من خلط لاختلاطه وخرّفه، ومنهم من خلط لذهاب بصره أو لغير ذلك. والحكم فيهم أنه يُقْبَل حديثٌ من أخذ عنهم قبل الاختلاط، ولا يُقْبَل حديثٌ من أخذ عنهم بعد الاختلاط، أو أشكل أمره فلم يدر هل أخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده.

فمنهم: «عطاء بن السائب» اختلط في آخر عمره فاحتج أهل العلم برواية الأكاير عنه، مثل «سفيان الثوري، وشعبة» لأن سماعهم منه كان في الصحة. وتركوا الاحتجاج برواية من سمع منه أخراً. وقال «يحيى بن سعيد القطان» في شعبة: إلا حديثين كان شعبة يقول: سمعتها بأخرة عن زاذان^(٢).

«أبو إسحاق السبيعي» اختلط أيضاً، ويقال إن سماع «سفيان بن عيينة» منه، بعدما اختلط، ذكر ذلك «أبو يعلى الخليلي»^(٣).

«سعيد بن إياس الجريري» اختلط وتغير حفظه قبل موته. قال

(١) قال الشمس السخاوي: «أفرد الحافظ «أبو بكر الحازمي» للمختلطين كتاب (تحفة المستفيد) ولم يقف عليه ابن الصلاح مع كونه حقيقاً بذلك جداً. ومن المتأخرين «العلاني» مرتباً لهم على حروف المعجم باختصار. وللبرهان الحلبي (الاحتياط ممن رمى بالاختلاط) - فتح المغيث ٢٣٣٢/٣.

(٢) انظر إيضاح العراقي لأحوال الذين ذكر ابن الصلاح اختلاطهم، وبيان المعروف ممن سمع منهم قبل الاختلاط وبعده، والروى عنهم في (الصحيحين) - التقييد والإيضاح ٤٤٢ - ٤٦٥.

(٣) التقييد والإيضاح (٤٤٢ - ٤٤٥) مع (الإرشاد للخليلي).

أبو الوليد [١١٦/ظ] الباجي المالكي^(١): «قال النسائي: أنكر أيام الطاعون، وهو أثبت عندنا من خالد الحذاء، كذا ما سُمِعَ منه قبل أيام الطاعون»^(٢).

«سعيد بن أبي عروبة» قال يحيى بن معين: «خلط سعيد بن أبي عروبة بعد هزيمة إبراهيم بن عبد الله بن حسن بن حسن، سنة اثنتين وأربعين - يعني: ومائة - ومن سمع منه بعد ذلك فليس بشيء. ويزيد بن هارون صحيح السماع منه، سمع منه بواسطة وهو يريد الكوفة. وأثبت الناس سماعاً منه: عبدة بن سليمان»

قلت: ومن عُرف أنه سَمِعَ منه بعد اختلاطه: «وكيع، والمعاني بن عمران الموصلي»: بلغنا عن ابن عمار الموصلي أحد الحفاظ أنه قال: «ليست روايتها عنه بشيء، إنما سماعها بعد ما اختلط» وقد روينا عن «يحيى بن معين» أنه قال لو كيع: تُحَدِّثُ عن سعيد بن أبي عروبة، وإنما سمعت منه في الاختلاط؟ فقال: رأيتني حَدِّثُ عنه إلا بحديث مستو*^(٣).

«المسعودي» ممن اختلط، وهو: «عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود الهذلي» وهو أخو أبي العُمَيْسِ عتبة المسعودي. ذكر «الحاكم أبو عبد الله» في كتاب المزكين للرواة) عن يحيى بن معين أنه قال: «من سمع من المسعودي في زمان أبي جعفر^(٣) فهو صحيح السماع؛ ومن سمع منه في أيام المهدي فليس سماعه بشيء».

(١) على هامش (ص): [هو صاحب كتاب المنتقا في شرح الموطأ]

وانظر: التقييد والإيضاح (٤٤٥).

(٢) التقييد والإيضاح: ٤٤٨ - ٤٥١.

(٣) [توفي أبو جعفر المنصور عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس سنة ١٥٨ هـ، وكانت ولايته

اثنتين وعشرين سنة إلا أياماً] من هامش (غ).

ولي الخلافة بعد موت أخيه أبي العباس السفاح في ذي الحجة سنة ١٣٦ ومات في ذي الحجة سنة ١٥٨،

وخلقه ابنه المهدي، أبو عبدالله محمد، إلى وفاته في المحرم سنة ١٦٩ هـ.

* المحاسن:

«فائدة: من هذه الحكاية يوجد أنه إذا حَدِّثَ بحديث مستوٍ كان جائزاً. انتهت»

وذكر حنبل بن إسحاق عن «أحمد بن حنبل» أنه قال: «سباع عاصم - هو ابن عليّ - وأبي النصر، وهؤلاء، من المسعودي، بعد ما اختلط»،^(١).

«ربيعة الرأي بن أبي عبد الرحمن، أستاذ مالك»: قيل إنه تغير في آخر عمره، وتُرك الاعتقاد عليه لذلك^(٢).

«صالح بن نبهان»، مولى التوأمة بنت أمية بن خلف: روى عنه ابن أبي ذئب والناس. قال [١١٧/و] أبو حاتم بن حبان: «تغير في سنة خمس وعشرين ومائة، واختلط حديثه الأخير بحديثه القديم ولم يتميز، فاستحق الترك»،^(٣).

«حُصَيْنُ بن عبد الرحمن الكوفي»: ممن اختلط وتغير. ذكره النسائي وغيره والله أعلم^(٤).

«عبد الوهاب الثقفي»: ذكر ابن أبي حاتم الرازي عن يحيى بن معين أنه قال: اختلط بأخرة.

«سفيان بن عيينة»: وجدت عن محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي أنه سمع يحيى بن سعيد القطان يقول: «أشهد أن سفيان بن عيينة اختلط سنة سبع وتسعين، فمن سمع

(١) التقييد والإيضاح: ٤٥٢ - ٤٥٤ مع المرحح والتعديل ٢٥٠/٥ ترجمة ١١٩٧ وتهذيب التهذيب ٢١٢/٦.

(٢) قال العراقي: «ما حكاها المصنف من تغير ربيعة الرأي في آخر عمره، لم أره لغيره». انظر بيان ذلك في التقييد والإيضاح: ٤٥٥ - ٤٥٦، مع التمهيد لابن عبد البر: ٥٠١/٣.

(٣) «أقتصر المصنف في صالح، على حكاية كلام ابن حبان فيه، فاقضى ذلك ترك جميع حديثه. وليس كذلك، فقد ميز غير واحد من الأئمة بعض من سمع منه في صحته، ممن سمع منه بعد اختلاطه...» التقييد والإيضاح مع بيان ذلك: ٤٥٦.

(٤) نبه العراقي على أن من اسمه «حُصَيْنُ بن عبد الرحمن الكوفي» أربعة، ذكرهم الخطيب في المتفق والمفترق والمزى في (التهذيب) والذهبي في (الميزان) فكان ينبغي تمييز هذا المذكور منهم بالاختلاط في آخر عمره، بنسبه: السُّلَمَى، أو كنيته: أبي الهذيل وليس لغيره رواية في الكتب الستة (التقييد والإيضاح ٤٥٦ - ٤٥٨) مع بيان حاله والرواية عنه قبل الاختلاط وبعده.

منه في هذه السنة وبعد هذا، فسماعه لا شيء»^(١).

قلت: توفي بعد ذلك بنحو سنتين، سنة تسع وتسعين ومائة^(٢).
«عبد الرزاق بن همام»: ذكر أحمد بن حنبل أنه عمي في آخر عمره فكان يلقن
فيتلقن، فسماع من سمع منه بعد ما عمي، لا شيء. قال النسائي: «فيه نظر لمن كتب
عنه بأخرة».

قلت: وعلى هذا يحمل قول «عباس بن عبد العظيم» لما رجع من صنعاء: «والله لقد
تجشمت إلى عبد الرزاق، وإنه لكذاب، والواقدي أصدق منه». قلت: وقد وجدت فيما
روى عن الطبراني عن إسحاق بن إبراهيم الدبري عن عبد الرزاق، أحاديث استنكرتها
جداً، فأحلت أمرها على ذلك، فإن سماع الدبري منه متأخر جداً. قال إبراهيم الحربي:
مات عبد الرزاق وللدبري ست سنين أو سبع سنين^(٣).
ويحصل أيضاً في نظر من كثير من العوالي الواقعة عن تأخر ساعه من «سفيان بن
عيينة» وأشباهه.

«عارم، محمد بن الفضل أبو النعمان»: اختلط بأخرة. فما رواه عنه البخاري ومحمد
بن يحيى الذهلي وغيرهما من الحفاظ، ينبغي أن يكون مأخوذاً عنه قبل اختلاطه^(٤).
«أبو قلابة، عبد الملك بن محمد بن عبد الله الرقاشي»: روينا عن الإمام ابن خزيمة
أنه قال: «حدثنا أبو قلابة بالبصرة [١١٧ ظ] قبل أن يختلط ويخرج إلى بغداد»^(٤).

(١) قول محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي إنه سمع يحيى بن سعيد القطان يشهد باختلاط ابن عيينة
سنة ١٧٧، استبعده الذهبي وغلظه، بوفاة يحيى في مكة، في صفر سنة ١٧٨ هـ. ولم يذكر ابن الصلاح أن الأئمة
سمعوا من سفيان قبل سنة سبع. وأما قول ابن الصلاح بوفاة سفيان بعد اختلاطه بستين، سنة ١٩٩، فوهبه
العراقي فيه، بأن المعروف أن سفيان توفي بمكة أول رجب، أو آخر جمادى الآخرة، سنة ١٩٨ هـ (التقييد
والإيضاح: ٤٥٩).

(٢) بيان أحوال عبد الرزاق في الصحة وبعد الاختلاط، والرواة عنه، ومن أخرج له من الأئمة، في
(التقييد والإيضاح: ٤٦٠ - ٤٦١)

وفي (سؤالات الحاكم للدارقطني): «وسألته عن إسحاق الدبري فقال: صدوق، ما رأيت فيه خلافاً، إنما
قيل: لم يكن من رجال هذا الشأن. قلت: ويدخل في الصحيح؟ قال: إي والله» السؤال رقم ٦٢ ط الرياض.
وانظر توثيق رواية الدبري لمصنف عبد الرزاق في (فهرسة ابن خير: ١٣٠). ط مدريد.

(٣) بيان ابتداء اختلاط عارم ومدته والرواة عنه، في (التقييد والإيضاح ٤٦١).

(٤) بيان من سمع من أبي قلابة الرقاشي بالبصرة، وبيغداد في (التقييد ٤٦٢).

ومن بلغنا عنه ذلك من المتأخرين:

«أبو أحمد الغطريفي^(١) الجرجاني، وأبو طاهر^(٢) حفيد الإمام ابن خزيمة»: ذكر الحافظ أبو علي البرذعي، ثم السمرقندي، في (معجمه) أنه بلغه أنها اختلطا في آخر عمرهما.

و «أبو بكر بن مالك القطيعي» راوى (مسند أحمد) وغيره: اختل في آخر عمره وخرف حتى كان لا يعرف شيئاً مما يقرأ عليه^(٣).

واعلم أن من كان من هذا القبيل محتجاً بروايته في (الصحيحين) أو أحدهما، فإننا نعرف على الجملة، أن ذلك مما تميز وكان مأخوذاً عنه قبل الاختلاط. والله أعلم.

(١) أبو أحمد الغطريفي، محمد بن أحمد بن الحسين بن القاسم بن الغطريف الجرجاني (٣٧٧هـ) قال عنه العراقي: ترجم له الحافظ حمزة السهمي في تاريخ جرجان، فلم يذكر عنه شيئاً من تخطيط - وهو أعرف به فإنه أحد شيوخه. وثم آخر يوافق في اسمه واسم أبيه وبلده، وهما متعاصران، ذكر الحاكم في تاريخ نيسابور اختلاطه بأخرة، وكان صاحبه في الحضرة والسفر نيفاً وأربعين سنة وتوفى سنة ٣٨٧هـ، فلعله اشتبه بأبي أحمد الغطريفي سميّه (التقييد ٤٦٣) وانظر ترجمة أبي أحمد الغطريفي - مصنف (المسند الصحيح على البخاري، في (تاريخ جرجان) رقم ٧٧٩ ط ٣ بيروت.

(٢) اختلط أبو طاهر، محمد بن الفضل بن إسحاق بن خزيمة في ذي الحجة ٣٨٤ وتوفى في جمادى الأولى ٣٨٧هـ.

(٣) قال العراقي: «في ثبوت هذا عن القطيعي نظر. وهذا القول تبع فيه المصنف مقالة حكيت عن أبي الحسن ابن الفرات لم يثبت إسنادها إليه، ذكرها الخطيب في التاريخ.. وقد أنكر صاحب الميزان هذا على ابن الفرات وقال: هذا غلو وإسراف. وقال أبو عبد الرحمن السلمي إنه سأل الدارقطني عنه فقال: ثقة زاهد، سمعت أنه مجاب الدعوة» وقال الحاكم. ثقة مأمون. وسئل عنه البرقاني فقال: كان شيخاً صالحاً، غرقت قطعة من كتبه فنسخها من كتاب ذكروا أنه لم يكن سماعه [فيه] ففمزوه لأجل ذلك، وإلا فهو ثقة. قال البرقاني: وكنت شديد التقدير عن حاله حتى ثبت عندي أنه صدوق لا شك في سماعه.... ولما اجتمعت مع الحاكم أبي عبدالله بنيسابور ذكرت ابن مالك وليئته فأنكر عليّ [وقال: ذاك شيخى، وحسن حاله] وقال الخطيب: «لم [نر] أحداً امتنع من الرواية عنه ولا ترك الاحتجاج به» وقال أبو بكر بن نقطة: «كان ثقة وتوفى لسبع يقين من ذي الحجة سنة ٣٦٨» وعلى تقدير ثبوت ما ذكره أبو الحسن ابن الفرات من التغيير، وتبعه فيه المصنف، فمن سمع منه في الصحة الدارقطني وأبو حفص بن شاهين، وأبو عبد الله الحاكم، وأبو بكر البرقاني، وأبو نعيم الأصبهاني، وأبو علي ابن المذهب، راوى مسند أحمد عنه، فإنه سمعه عليه سنة ست وستين والله أعلم»

(التقييد والإيضاح: ٤٦٥) مع: (تاريخ بغداد، ترجمة ابن مالك القطيعي أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك:

١٦٩٣/٧٣/٤ والمقابلة عليه. وعلى (تقييد ابن نقطة: ل ٤٨أ)

النوع الثالث والستون معرفة طبقات الرواة والعلماء

وذلك من المهات التي افتضح بسبب الجهل بها غير واحد من المصنفين وغيرهم. و (كتاب الطبقات الكبير لمحمد بن سعد، كاتب الواقدي) كتاب حفيظ كثير الفوائد. وهو ثقة، غير أنه كثير الرواية فيه عن الضعفاء ومنهم: «الواقدي» وهو محمد بن عمر، الذي لا ينسبه*.

* المحاسن:

«فائدة: قد اعتمد «مالك» على قول الواقدي في الساجرة. قال يعقوب بن شيبه: «ذَكَرَ لَنَا أَنَّ مَالِكًا سُئِلَ عَنْ قَتْلِ السَّاحِرَةِ فَقَالَ: انظروا هل عند الواقدي في هذا شيء؟ فذاكروه ذلك، فذكر شيئاً عن الضحاك بن عثمان، فذكروا أن مالكاً قنع به^(١)»، وروى أن مالكاً سئل عن المرأة التي سمّت النبي ﷺ بخير، ما فعل بها؟ فقال: ليس عندي بهذا علم وسأسل أهل العلم. قال: فلقى الواقدي فقال: يا أبا عبدالله، ما فعل النبي ﷺ بالمرأة التي سمّته بخير؟ فقال: الذي عندنا أنه قتلها. فقال مالك: لقد سألت أهل العلم فأخبروني أنه قتلها^(٢)» قال «أبو بكر الصاغانى»: «لولا أنه عندي ثقة ما حدثت عنه، حدث عنه أربعة أئمة: أبو بكر بن أبي شيبه، وأبو عبيد^(٣)» - وأحسبه ذكر أبا خيثمة ورجلا آخر - وقال «عمر و الناقد»: «قلت للدراوردي: ما تقول في الواقدي؟ قال: تسألني عنه؟ [سل الواقدي عنى] وقال عنه: ذاك أمير المؤمنين في الحديث^(٤)». وسئل =

(١-٢) (٢-١) الخطيب البغدادي، بإسناده، في ترجمة الواقدي بتاريخ بغداد (٣/٨-٩) وأبو الفتح اليعمرى في مقدمات (عيون الأثر ١/١٧) من طريق الخطيب. وقابل على أمر الشاة المسمومة بخير، في صحيح البخارى، ك المغازى، ومعه (فتح البازى ٧/٣٤٨)
والسيرة لابن إسحاق (الهشامية ٣/٣٥٢) وطبقات ابن سعد (٢/٨٤) (ليدن)
(٢-٤) تاريخ بغداد، ترجمة الواقدي. والمقابلة عليه.

=عنه «مصعب الزبيري» فقال: «ثقة مأمون» وكذلك قال المسيبي. وسئل عنه «أبو يحيى الزهري» فقال: «ثقة مأمون». ووثقه «يزيد بن هارون». وقال «عباس العنبري»: «هو أحبُّ إلىَّ من عبد الرزاق»^(١).

واعلم أن الكلام فيه كثير جداً: ضَعْفٌ، ونُسبٌ إلى الوضع، قال «أحمد»: هو كذاب. وقال «يحيى»: ليس بثقة، وقال «البخاري، والرازي، والنسائي»^(٢): متروك. وللنسائي فيه كلام أشد من هذا^(٣). وقال «الدارقطني»: ضعيف^(٤). وقال «ابن عدي» أحاديثه غير محفوظة، والبلاء منه.

واعلم أن سعة العلم مظنة لكثرة الإغراب، وكثرة الإغراب مظنة للتهمة، و«الواقدي» واسع العلم. قال «الخطيب» عنه: «طبق شرق الأرض وغربها ذكره، ولم يخف على أحد من الناس أمره، وسارت الركبان بكتبه في فنون العلم: من المغازي، والسير، والطبقات، وأخبار النبي ﷺ والوقائع والأحداث التي كانت تحدث في وقته ﷺ وبعد وفاته، وكتب الفقه، واختلاف الناس في الحديث، وغير ذلك؛ وكان جواداً كريماً مشهوراً بالسخاء» وقال «يعقوب بن شيبه»: «لما انتقل «الواقدي» من الجانب الغربي إلى ههنا، يقال إنه حملت كتبه على عشرين ومائة وقر. وقيل: كانت كتبه ستائة قمطر». وقال «محمد بن جرير الطبري»: «قال ابن سعد: كان الواقدي يقول: ما من أحد إلا وكتبه أكثر من حفظه، وحفظي أكثر من كتبي»^(٥).

وترجمته طويلة، والمختار أنه لا يُطْلَقُ القولُ بضعفه - انتهى « ١٤٧ / و ظ.

(١) تاريخ بغداد، ترجمة الواقدي (١١/٣) بأسانيد الخطيب.

(٢) الضعفاء للبخاري (١٠٤/٣٣٤) والجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي (٢٠/٨ - ٢١ ترجمة ٩٢)

والضعفاء والمتروكون للنسائي (٥٣١/٩٣)

(٣) قال النسائي: «والكذابون المعروفون بوضع الحديث أربعة ابن أبي يحيى - إبراهيم - بالمدينة،

والواقدي ببغداد، ومقاتل بن سليمان بخراسان، ومحمد بن السعيد المصلوب بالشام».

(الضعفاء والمتروكون: ١٢٣).

(٤) قال الدارقطني فيه: «مختلف فيه، فيه ضعف، لين في حديثه» الضعفاء والمتروكون: ٣٤٧ رقم ٤٧٧ ط

الرياض ١٤٠٤ هـ.

(٥) الأقوال هنا في هذه الفقرة، في ترجمته بتاريخ بغداد والمقابلة عليه.

والطبقة في اللغة عبارة عن القوم المتشابهين، وعند هذا فربَّ شخصين يكونان من طبقة واحدة لتشابههما بالنسبة إلى جهة، ومن طبقتين بالنسبة إلى جهة أخرى لا يتشابهان فيها.

ف«أنس بن مالك الأنصاري» وغيره من أصاغر الصحابة: مع العشرة وغيرهم من أكابر الصحابة من طبقة واحدة إذا نظرنا إلى تشابههم في أصل صفة الصحبة. وعلى هذا فالصحابَةُ بأسرهم طبقة أولى، والتابعون طبقة ثانية، وأتباع التابعين طبقة ثالثة. [١١٨ و] وهلم جرا.

وإذا نظرنا إلى تفاوت الصحابة في سوابقهم ومراتبهم، كانوا على ما سبق ذكره، بضع عشرة طبقة، ولا يكون عند هذا «أنس» وغيره من أصاغر الصحابة، من طبقة العشرة من الصحابة، بل دونهم بطبقات^(١).

والباحث الناظر في هذا الفن يحتاج إلى معرفة المواليد والوفيات، ومن أخذوا عنه، ومن أخذ عنهم، ونحو ذلك؛ والله أعلم.

* * *

(١) في (معرفة علوم الحديث للحاكم) في النوع التاسع والأربعين: معرفة الأئمة الثقات المشهورين من التابعين وأتباعهم. ممن يجمع حديثهم للحفظ والمذاكرة، مرتبين على طبقاتهم، وعلى بلدانهم (٢٤٠-٢٤٩).

النوع الرابع والستون

معرفة الموالى من الرواة والعلماء

وأهم ذلك معرفة الموالى المنسوبين إلى القبائل بوصف الإطلاق، فإن الظاهر في المنسوب إلى قبيلة، كما إذا قيل: فلان القرشى، أنه منهم صليبةً. فإذا بَيَّانُ من قيل فيه: قرشى، من أجل كونه مولى لهم، مُهم^(١).

واعلم أن فيهم من يقال فيه: مولى فلان، أو: لبني فلان. والمراد به مولى العتاقة، وهذا هو الأغلب في ذلك.

ومنهم من أطلق عليه لفظ المولى، والمراد به ولاء الإسلام. ومنهم: «أبو عبد الله البخارى» فهو محمد بن إسماعيل الجعفى: مولاهم، نُسبَ إلى ولاء الجعفيين لأن جدّه - وأظنه الذى يقال له الأخنف - أسلم، وكان مجوسياً، على يد «البيان بن الأخنس الجعفى»^(٢) جدّ عبدالله بن محمد المُسندي الجعفى، أحد شيوخ البخارى.

وكذلك «الحسن بن عيسى الماسرجسى»^(٣): مولى عبدالله بن المبارك، إنما ولاؤه له من حيث كونه أسلم وكان نصرانياً، على يديه.

ومنهم من هو مولى بولاء الحلف والموالاتة، كـ «مالك بن أنس الإمام»^(٤)؛

(١) قال الحاكم في أول هذا النوع، الثالث والأربعين من كتابه: وأول ما يلزمنا الابتداء به، موالى رسول الله ﷺ فذكرهم: ١٩٦ - ٢٠٢.

(٢) والى بخارى. وهو الجد الثالث للمسندي عبد الله بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن البيان بن الأخنس الجعفى، أبى جعفر البخارى الحافظ، أول من جمع مسند الصحابة بما وراء النهر، وكان إمام عصره توفى سنة ٢٢٩ هـ (خ ت) - تهذيب التهذيب ٦/١٠٠/١٢ واللباب ١/٢٨٤.

(٣) إنسية إلى جده ماسرجس، فهو الحسن بن عيسى بن ماسرجس، كان من أهل الثروة والقدم في النصرانية، فأسلم على يدى ابن المبارك من هامش (غ).

(٤) على هامش (غ) طرة مطولة في نسب الإمام مالك عن أبى عمر، ابن عبد البر. وهى بنصها عن أبى عمر في (ترتيب المدارك: باب نسب مالك بن أنس الأصبهى رحمه الله تعالى ونفع به ١/١٠٤) ط الرباط

ونَفَرِه [١١٨ ظ]: هم أصحابيون حميريون صليبية، وهم موالى لتيمة قريش بالحلف. وقيل لأن جدّه «مالك بن أبي عامر» كان عسيفاً على طلحة بن عبيد الله التيمي - أى أجييراً - وطلحة يختلف بالتجارة، فقيل: مولى التيمين، لكونه مع طلحة بن عبيد الله التيمي^(١). وهذا قسم رابع في ذلك: وهو نحو ما أسلفناه في «مقسّم» أنه قيل فيه: مولى ابن عباس؛ للزومه إياه*.

وهذه أمثلة للمنسوبين إلى القبائل من مواليتهم:

«أبو البختري الطائي، سعيد بن فيروز التابعي»: هو مولى طيئ.

«أبو العالية، رُفيع الرياحي التيمي، التابعي»: كان مولى امرأة من بنى رياح^(٢).

«عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، الهاشمي، أبو داود» الراوى عن أبي هريرة

وابن بَحِينَةَ وغيرهما: هو مولى بنى هاشم.

«الليث بن سعد المصرى الفهمي»: مولاهم^(٣).

(١) انظر في (ترتيب المدارك: ذكر العلة في انتهاء مالك وآله إلى تيم بن مرة) ١١٠/١ و«الأصحبى: ضبطه السمعاني بفتح الألف وسكون الصاد المهملة وفتح الباء بواحدة: نسبة إلى ذى أصبح، من يغرب بن قحطان. والمشهور بهذه النسبة أبو عبدالله مالك بن أنس الأصحبى، إمام دار الهجرة (اللباب ٦٩/١).

(٢) «فأعتقته، وهو من كبار التابعين»

(٣) [الليث بن سعد: أصله من أصبهان. قيل ولد سنة اثنتين وتسعين وروى عنه أنه قال: ولدت سنة أربع

وتسعين. ومات في شعبان سنة خمسة وسبعين ومائة] من هامش (ع).

وانظر (تقييد العراقى: ٤٦٧ - ٤٦٩) مع الجرح والتعديل: ١٨٧/٥ (٨٧٩) وتهذيب التهذيب ٧١/٦

(١٤٠) واللباب: ٤٤٨/٢.

* المحاسن:

«فائدة: وفي الصحابة: عبد الله بن السعدى. قال ابن عبد البر في (الاستيعاب) إنما قيل لأبيه: السعدى، لأنه استرضع له في بنى سعد بن بكر^(١). فعلى هذا يكون قسماً خامساً انتهت». ١٤٨/و

(١) الاستيعاب (٣/٩٢٠: ٥٥٤) ويكنى عبدالله أبا أحمد، القرشى العامرى. واختلف في اسم أبيه. توفى

رضى الله عنه سنة سبع وخمسين. (خ م ت س).

«عبد الله بن المبارك الروزى الحنظلي»: مولاهم.

«عبد الله بن وهب، المصرى القرشى»: مولاهم.

«عبد الله^(١) بن صالح المصرى - كاتب الليث - الجهني» مولاهم.

وربما نُسبَ إلى القبيلة مولى مولاها، كـ «أبي الحَبَاب سعيد بن يسار الهاشمي» الراوى عن أبي هريرة وابن عمر: كان مولى لمولى لبني هاشم، لأنه مولى سُقران مولى رسول الله ﷺ.

روينا عن «الزهرى» قال: «قدمت على عبد الملك بن مروان فقال: من أين قدمت يا زهرى؟ قلت: من مكة. قال: فمن خَلَفْتَ بها يسود أهلها؟ قلت: «عطاء بن أبي رباح» قال: فمن العرب أم من الموالي؟ قال، قلت: من الموالي. قال: وبم سادهم؟ قلت: بالديانة والرواية. قال: إن أهل الديانة والرواية لينبغى أن يسودوا. فمن يسود أهل اليمن؟ قال قلت: «طاوس بن كيسان». قال: فمن العرب أم من الموالي؟ قال قلت: من الموالي. قال: وبم سادهم؟ قلت بما سادهم به عطاء. [١١٩/و] قال: إنه لينبغى، فمن يسود أهل مصر؟ قال قلت: «يزيد بن أبي حبيب»^(٢) قال: فمن العرب أم من الموالي؟ قال قلت: من الموالي. قال: فمن يسود أهل الشام؟ قال قلت: «مكحول» قال: فمن العرب أم من الموالي؟ قال، قلت: من الموالي، عبد نوبى أعتقته امرأة من هذيل. قال: فمن يسود أهل الجزيرة؟ قال، قلت: «ميمون بن مهران»^(٣) قال: فمن العرب أم من الموالي؟ قال قلت: من الموالي. قال: فمن يسود أهل خراسان؟ قال، قلت: «الضحاك بن مزاحم»^(٤) قال: فمن العرب أم من الموالي؟ قال قلت: من الموالي. قال: فمن يسود أهل

(١) [عبد الله بن صالح، ذمه أحمد، ووثقه غيره] من هامش (غ).

انظر الأقوال في جرحه وتعديله، في ترجمته بتهديب التهذيب: ٢٥٦/٥ (٤٤٨) وقد أخرج له البخارى، تعليقاً، وأبو داود والترمذى وابن ماجه في السنن.

(٢) أبو رجاء المصرى، عالمها، مولى شريك بن الطفيل الأزدى. حديثه عند الستة.

(٣) على هامش (غ): [أبو أيوب كنية، ميمون: وهو مولى الأزد. مات سنة سبع عشرة ومائة وكان من

سبى اصطخر] الجزرى، مولى بنى أسد (الجرح والتعديل: ١/٤ (١٠٥٣).

(٤) على هامش (غ): [أبو القاسم الضحاك بن مزاحم الهلالى، من أهل بلخ] مولى بنى هلال، الخراسانى،

التابعى الفقيه المفسر.

البصرة؟ قال قلت: «الحسن بن أبي الحسن»^(١). قال: فمن العرب أم من الموالى؟ قال قلت: من الموالى. قال: ويملك، فمن يسود أهل الكوفة؟ قال قلت: «إبراهيم النخعي»^(٢). قال: فمن العرب أم من الموالى؟ قال قلت: من العرب. قال: ويملك يازهرى، فرجأت عنى، والله لتسودن الموالى على العرب حتى يُخَطَّبَ لها على المنابر، والعرب تحتها. قال قلت: يأمر المؤمنين، إنما هو أمر الله ودينه، من حفظه ساد، ومن ضيعه سقط»^(٣). وفيما نرويهِ عن «عبد الرحمن بن زيد بن أسلم» قال: «لما مات العبادلة؛ صار الفقه في جميع البلدان إلى الموالى، إلا المدينة، فإن الله خصها بقرشى، فكان فقيه أهل المدينة «سعيد بن المسيب» غير مدافع».

قلت: وفي هذا بعض الميل، فقد كان حينئذ من العرب غير «ابن المسيب» فقهاء أئمة مشاهير، منهم «الشعبي، والنخعي»^{*}، وجميع الفقهاء السبعة الذين منهم «ابن المسيب» عرب، إلا «سليمان بن يسار»؛ والله أعلم.

(١) مولى أم المؤمنين أم سلمة رضی الله عنها. - وفي رواية أن أمه خيرة، هي مولاتها - من سادات التابعين الفقهاء الحفاظ. توفي سنة عشر ومائة (ع).

(٢) على هامش (غ): [أبو عمران، إبراهيم النخعي بن يزيد بن الأسود بن عمرو بن ربيعة. قال أحمد: مات سنة خمس وتسعين. وقال أبو نعيم: مات سنة ست وتسعين. والله أعلم].

والقولان في ترجمته بتهذيب التهذيب. وذكره «ابن حزم» في نسب بنى النخع بن عامر، من كهلان بن سبأ (جمهرة أنساب العرب ٣٩٠) والفقهاء إبراهيم النخعي، إمام العراق باتفاق. كان ذا هيبة، يتوقى الشهرة. قال يحيى بن معين: مراسيل إبراهيم أحب إلى من مراسيل الشعبي. وقال الشعبي: ما ترك إبراهيم بعده أعلم منه. سئل: ولا الحسن - البصرى - ولا ابن سيرين؟ قال: ولا الحسن ولا ابن سيرين، ولا من أهل البصرة والكوفة، والحجاز (ع تهذيب التهذيب ١٧٧/١ ٣٢٥). وانظر (اللباب ٣/٣٠٤).

(٣) ينصه، من رواية الحاكم بسنده عن الزهرى وقوبل عليه.

وأسند عن العباس بن محمد، بن مصعب، قال: «وخرج من مرو أربعة من أولاد العبيد ما منهم أحد إلا وهو إمام عصره: عبد الله بن المبارك، ومبارك عبد؛ وإبراهيم بن ميمون الصائغ، وميمون عبد؛ والحسن بن واقد، وواقد عبد؛ وأبو حمزة محمد بن ميمون السكرى، وميمون عبد» علوم الحاكم ١٩٨-١٩٩ وفي (فتح المغيب ٣٥٨/٣) جملة من أخبار النبلاء الموالى، وما كان لهم من سؤدد وجاه.

* المحاسن:

«فائدة: يمكن الجواب عن «عبد الرحمن بن زيد بن أسلم» بأن الشعبي والنخعي لم يكونا حين موت العبادلة في طبقة سعيد. وأما من ذكر الفقهاء السبعة، فهم في المدينة - انتهت. - ١٤٩/و

النوع الخامس والستون معرفة أوطان الرواة وبلدانهم

وذلك مما يفتقر حُفَظ الحديث إلى معرفته في كثير من تصرفاتهم^(١). ومن مظان ذكره (الطبقات، لابن سعد)^(٢).

[١١٩/ظ] وقد كانت العرب إنما تنتسب إلى قبائلها، فلما جاء الإسلام وغلب عليهم سُكُنَى القرى والمدائن، حدث فيما بينهم الانتسابُ إلى الأوطان، كما كانت العجم تنتسب إلى أوطانهم. وأوضاع كثير منهم أنسابهم فلم يبق لهم غير الانتساب إلى أوطانهم. ومن كان من الناقلة من بلدٍ إلى بلد، وأراد الجمعَ بينهما في الانتساب، فليبدأ بالأول ثم بالثاني المنتقل إليه؛ وحسن أن يُدخِلَ على الثاني كلمة «ثم» فيقال في الناقلة من مصر إلى الشام مثلاً: «فلان المصري ثم الدمشقي» ومن كان من أهل قرية من قرى بلدة، فجانز أن ينتسب إلى القرية وإلى البلدة أيضاً، وإلى الناحية التي منها تلك البلدة أيضاً^(٣).*

* * *

(١) «وهو علم زلق فيه جماعة من كبار العلماء، بما يشبه عليهم فيه» (الحاكم في المعرفة) النوع الثاني والأربعين.. وقال: «وأول ما يلزمنا من ذلك، أن نذكر تفرق الصحابة من المدينة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى نواحي متفرقة» فذكر من سكن منهم: الكوفة، ومكة، والبصرة، ومصر، والشام، والجزيرة، وخراسان؛ وتوفى بها ص (١٩٠-١٩٦).

(٢) «وتواريخ البلدان»، وأحسن ما ألف فيها (الانساب للسمعاني) وفي مختصره لابن الأثير فوائد مهمة. وكذا (الأنساب للرشاطي).. فتح المغيث ٣٥٩/٣ وتدريب الراوي: ٣٨٥/٢.

(٣) على هامش (غ): [قال النواوي رحمه الله: قال عبد الله بن المبارك وغيره: من أقام في بلد أربع سنين نسب إليها. والله أعلم].

* المحاسن:

«فائدة: يفهم من إرادة الجمع، أن له الانتساب إلى أيها شاء. ونُقِلَ عن بعضهم =

ولنقتدب «الحاكم أبي عبد الله الحافظ»^(١)، فنروى أحاديث بأسانيدها، منبهين على بلاد رواتها. ومستحسن من الحافظ أن يورد الحديث بإسناده، ثم يذكر أوطان رجاله واحداً فواحداً، وهكذا غير ذلك من أحوالهم:

أخبرني الشيخُ المسند المعمر أبو حفص^(٢) عمر بن محمد بن المعمر، رحمه الله بقراءتي

(١) في (معرفة علوم الحديث) حيث روى ثلاثة أحاديث بأسانيد، ثم عقب على كل حديث منها بذكر أوطان الرواة في رجال إسناده (١٩٥ - ١٩٦) على نسق ما اقتدى به ابن الصلاح هنا. وقال النووي: وقد رويت في (الإرشاد) هنا ثلاثة أحاديث بأسانيد، كلهم دمشقيون، منى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. وأنا دمشقي - حماها الله وصاتها وسائر بلاد الإسلام وأهله. [انظرها في (التقريب للنووي: ٣٨٥/٢، ٤٠٦) وكذلك ختم العراقي المجلس الثاني والثلاثين وهو الأخير من إملائه (التقييد والإيضاح) بثلاثة أحاديث من عواليه. لكن عنايته اتجهت إلى تخريجها، لا إلى مواطن رواتها في أسانيد (٤٧٣-٤٧٥).

(٢) بهامش (غ): [هو ابن طبرزد] وأضاف على هامش ص: [الدارقزي].

انظره في شيوخ ابن الصلاح.

= أنه إنما يسوغ الانتسابُ إلى البلد إذا أقام فيه أربع سنين فأكثر؛ وهذا قولٌ ساقط لا يقوم عليه دليل. وفي تسويغ الانتساب إلى المدينة التي هو من قراها، نظر، والأقربُ منعه إلا إذا كان اسم المدينة يطلق على الكل، فإن الانتساب إنما وُضِعَ للتعارف وإزالة الالتباس، وفيه من الفوائد التي يحتاج إليها المحدثُ، معرفةُ شيخ الراوي، فربما اشتبه بغيره فإذا عرفنا بلده تعين غالباً. وتسويغ الانتساب إلى مدينة القرية، حيث لا يكون هناك إطلاقاً ما يوقع في الإلباس. ووُضِعَ الانتساب في الشعوب والقبائل للتعارف. قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾. وفي العرب: الشَّعْبُ وَالْقَبِيلَةُ وَالْعِمَارَةُ وَالْبَطْنُ وَالْفَخْدُ وَالْفَصِيلَةُ وهي تنسب إلى ما ذكر لما ذكر. والعجم إلى شعوبها، وبنو إسرائيل إلى أسباطها»^(١). - انتهت ١٤٩ ظ - ١٥٠/و

(١) زاد «السخاوي» فيمن نسب إلى قرية من بلد من إقليم: «وإن أريد الجمع بين الثلاثة فهو مخير بين الابتداء بالأعم فيقول: الشامي الدمشقي الداري. أو بالقرية التي هو منها فيقول: الداري الدمشقي الشامي. إذ المقصود التعريف والتميز، وهو حاصل بكل منها. إلا إن كان أحدها أوضح فهو أولى» وزاد أيضاً: «وقد تقع النسبة أيضاً إلى الصنائع كالخياط، وإلى الحرف كالبراز، وتقع ألقاباً.. «ويقع في كلها الاتفاق والاشتباه كالأساء...» (فتح المغيث ٣/٣٦٠ - ٣٦١).

عليه ببغداد: أنا أبو بكر محمد بن عبد الباقي بن محمد الأنصاري^(١)، قال: أنا أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن أحمد البرمكي، قال: أنا أبو محمد عبدالله بن إبراهيم بن أيوب بن ماسي، قال: أنا أبو مسلم إبراهيم بن عبدالله الكجّي، قال: أنا محمد بن عبدالله الأنصاري: أنا سليمان التيمي عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: "لا هجرة بين المسلمين فوق ثلاثة أيام. أو قال: ثلاث ليال".

أخبرني^(٢) الشيخ المسند أبو الحسن المؤيد، محمد بن علي المقرئ رحمه الله بقراءة

(١) [هو قاضي البيهراستان ببغداد] من هامش (ص) توفي سنة ٥٣٥ هـ (تاريخ بغداد ٦/١٣٩: ٣١٨٠) يروى، في هذا الإسناد عن: أبي إسحاق البرمكي (٣٦١ - ٤٤٥ هـ) عن أبي محمد بن ماسي (٣٦٩ هـ) عن أبي مسلم الكجّي - ويقال: الكشي، توفي سنة ٢٩٢: تقييد ابن نقطة ٦٨ أ - عن محمد بن عبد الله، بن المتني الأنصاري البصري، قاضيها المسند، وصاحب (الجزء) الحديشي المشهور توفي سنة ٢١٥ هـ، عن سليمان، بن طرخان التيمي أبي المعتمر البصري من حفاظ التابعين - ١٤٣ هـ وله تسع وتسعون سنة، عن أنس بن مالك آخر من مات بالبصرة من الصحابة رضی الله عنهم.

والحديث بهذا الإسناد، من عوالي الشيوخ. وقد رواه التاج السبكي (٧٧١ هـ) في (جزء الأنصاري) عن شيخه الشهاب أبي العباس بن الكيال، أحمد بن إبراهيم بن يحيى - ٧٥٣ هـ بسأعه من الفخر ابن البخاري (٥٩٥-٦٩٠ هـ) بسأعه من أبي اليمن الكندي (٥٢٠-٦١٣ هـ) وأبي حفص بن طبرزد، بسأعهما من أبي بكر الأنصاري، بسنده في رواية ابن الصلاح وبلفظه. قال التاج عبد الوهاب: متفق على صحته. وأنس رضی الله عنه فمن دونه إلى أبي مسلم: بصريون. مخرج في الصحيحين في آخر حديث أنس مرفوعاً: "لا تباغضوا ولا تحاسدوا" (معجم شيوخ السبكي: ٢١/١ مخطوط ١٤٤٦ تاريخ تيمور) أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب ما ينهى عن التحاسد والتدابير، وباب الهجرة وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا يحل لرجل أن يهجر أخاه فوق ثلاث" معه فتح الباري ١٠/٣٧١. وأخرجه مسلم في كتاب البر والصلة، باب تحريم التحاسد والتباغض والتدابير ومعه في باب تحريم الهجر فوق الثلاث حديث مالك عن الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي أيوب مرفوعاً بلفظ "لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث" وحديث أبي هريرة مرفوعاً: "لا هجرة فوق ثلاث".

وحديثاً أبي أيوب الأنصاري وأنس رضی الله عنها، في (الموطأ، ك حسن الخلق، ما جاء في المهاجرة:

(١٤-١٣).

(٢) شيخنا ابن الصلاح في هذا الإسناد: المؤيد الطوسي مسند خراسان (٥٢٤ - ٦١٧) وزينب الشعرية النيسابورية المعمرة المسندة (٥٢٤ - ٦١٥ هـ) المؤيد عن الفراوي، وهو آخر من حدث عنه (٥٣٠ هـ وعاش ٩٠ سنة) وزينب عن إسماعيل بن أبي القاسم، أبي محمد النيسابوري (٤٣٩ - ٥٣١ هـ) كلاهما عن أبي حفص بن مسرور، سمع عليه إسماعيل أجزاء من (فوائده) - ٤٤٨ هـ - عن ابن نجيد، صاحب الجزء المشهور (٣٥٦ هـ، عن ثلاث وتسعين سنة) عن الكجّي، عن محمد بن عبد الله الأنصاري، عن حميد الطويل، البصري التابعي الحافظ (١٤٣ هـ) عن أنس رضی الله عنه، يرفعه.

عليه بنيسابور - عوداً على بدء من ذلك، مرةً على رأس قبر مسلم بن الحجاج - : أنا فقيه الحرم أبو عبد الله محمد بن الفضل الفراوي عند قبر مسلم أيضاً (ح) وأخبرتني أم المؤيد [١٢٠/و] زينب بنت أبي القاسم عبدالرحمن بن الحسن الشعري بقراءتي عليها بنيسابور مرة، وبقراءة غيري مرة أخرى، رحمها الله، قلت: أخبرك إسماعيل بن أبي القاسم بن أبي بكر القارئ قراءةً عليه،

قالا: أنا أبو حفص عمر بن أحمد بن مسرور: أنا أبو عمرو إسماعيل بن نجيد السلمى: أنا أبو مسلم إبراهيم بن عبد الله الكجى: أنا محمد بن عبد الله الأنصارى: حدثني حميد الطويل عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: "انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً" قلت: يارسول الله! أنصره مظلوماً؛ فكيف أنصره ظالماً؟ قال ﷺ: "تمنعه من الظلم، فذلك نصرك إياه".

الحديثان عاليان في السماع مع نظافة السند وصحة المتن.
و «أنس» في الأول، فمن دونه إلى «أبي مسلم» بصريون، ومن بعد «أبي مسلم» إلى شيخنا فيه: بغداديون.

وفي الحديث الثاني، «أنس» فمن دونه إلى «أبي مسلم» كما ذكرناه: بصريون، ومن بعده من «ابن نجيد» إلى شيخنا: نيسابوريون.

* * *

أخبرني الشيخ الزكى أبو الفتح منصور بن عبد المنعم بن أبي البركات بن الإمام أبي عبدالله محمد بن الفضل الفراوي بقراءتي عليه بنيسابور رحمه الله: أنا جدى أبو عبدالله محمد بن الفضل: أنا أبو عثمان سعيد بن محمد البجيري^(١) رحمه الله: أنا أبو سعيد محمد بن عبد الله بن حمدون، قال: أخبرنا أنا أبو حاتم مكي بن عبدان،

= رواه السبكي، من عواليه، في (جزء الأنصاري) - معجم شيوخه (٢٣/١) عاليًا بدرجتين عن رواية الترمذي - في آخر ك الفتن: ٥٠/٢ - والحديث متفق عليه أخرجه البخارى في كتاب المظالم، وفي كتاب الإكراه، من حديث أنس مرفوعاً (معه فتح البارى: ٦١/٥، ٢٦٥/١٢) ومسلم في كتاب البر والصلة، باب نصر الأخ ظالماً أو مظلوماً، من حديث جابر رضى الله عنه، مع بيان سببه (٤/١٩٩٨ ح ٦٢)
(١) على هامش [غ]: [بفتح الباء وكسر الحاء المهملة.. نسبة إلى جد له اسمه بجير بن نوح] - انظر اللباب ١٢٤/١ - واسم أبي عثمان كاملاً: سعيد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن محمد بن بحير بن نوح بن حيان بن مختار النيسابورى - ٤٥١ هـ في (تقييد ابن نقطة: ل: ٩٩) ونحرف في مطبوعة العبر بالتجريمى.

أنا عبد الرحمن بن بشر: أنا عبد الرزاق، أنا ابن جريج قال: أخبرني عبدة بن أبي لبابة أن وَرَّادًا، مولى المغيرة بن شعبة، أخبره أن المغيرة بن شعبة كتب إلى معاوية^(١) - كتب ذلك الكتاب له وَرَّادًا - : إني سمعت رسول الله ﷺ يقول حين [١٢٠/ظ] يُسَلَّمُ: "لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، اللهم لا مانع لما أعطيت ولا مُعْطَى لما منعت، ولا ينفع ذا الجِدِّ منك الجِدُّ".

المغيرة بن شعبة، وورَّاد، وعبدة: كوفيون. وابن جريج: مكِّي. وعبد الرزاق: صنعاني يمان. وعبد الرحمن بن بشر فشيخنا ومن بينها أجمعون: نيسابوريون.

ولله سبحانه الحمد الأتمُّ على ما أسبغ من إفضاله، والصلاة والسلام الأفضلان على سيدنا محمد وآله وعلى سائر النبيين وآل كلِّ، نهاية ما يسأل السائلون وغاية ما يأمل الآملون. آمين، آمين، آمين^(٢).

(١) رجال الإسناد فيه: منصور بن عبد المنعم الفراوى - بن أبي البركات عبد الله - شيخ ابن الصلاح (٥٢٢-٦٠٨ هـ) عن جد أبيه، أبي عبد الله محمد بن الفضل الفراوى، شيخ الحرم (٥٣٠ هـ) عن أبي عثمان البحيرى النيسابورى (٤٥١ هـ) عن أبي سعيد بن حمدون النيسابورى (٣٩٠ هـ) عن أبي حاتم مكى بن عبدان النيسابورى (٣٢٥ هـ) عن عبد الرحمن بن بشر النيسابورى (٢٦٠ هـ) عن عبد الرزاق، أبي بكر الصنعاني (٢١١ هـ) عن ابن جريج، عبد الملك بن عبدالعزيز المكى (١٥٠ هـ) عن عبدة بن أبي لبابة الفاضرى الأسدى، أبي القاسم الكوفى التابعى، نزيل دمشق، أن وَرَّادًا مولى المغيرة بن شعبة وكاتبه، كتب عن المغيرة إلى معاوية رضى الله عنها.

والحديث متفق عليه من رواية وَرَّاد أن المغيرة أملى عليه إلى معاوية، أنه "سمع رسول الله ﷺ يقول حين يُسَلَّمُ، في دبر كل صلاة" الحديث. أخرجه البخارى، به، في أبواب الأذان: الذكر بعد الصلاة. وانظر فائدة ابن حجر في (فتح البارى ٢/٢٢٥) وأخرجه مسلم، به، في ك المساجد: الذكر بعد الصلاة.

(٢) بعد متن «ابن الصلاح» في نسختي الأصل، المغربية والموصلية، توثيقات الإسناد سماعا وقراءة ومقابلة. وقد نقلناها في وصف النسختين قبل النص المحقق، مع صفحاتها مصورة من الأصلين.. والحمد لله وحده.

تمت بعون الله تعالى، (مقدمة ابن الصلاح) مع (محاسن
الاصطلاح) عليها، وتأتي فيما يلي الأنواع التي زادها
الإمام سراج الدين البلقيني على ما في (المقدمة).



من: محاسن الاصطلاح

النوع السادس والستون:

(رواية الصحابة، بعضهم عن بعض)

النوع السابع والستون:

(رواية التابعين، بعضهم عن بعض)

النوع الثامن والستون:

(معرفة من اشترك في رجال الإسناد)

النوع التاسع والستون:

(معرفة أسباب الحديث)

النوع الموفى سبعين:

(التاريخ المتعلق بالمتون)

واعلم أن من جملة الأنواع التي ينبغي إلحاقها بما سبق:
رواية الصحابة بعضهم عن بعض. وكان ينبغي أن يوضع عند
رواية الأقران أو فيه، لكن بينها عموم وخصوص من وجه.
واقضى الحال أن يذكر هنا فنقول من الزيادة:

* * *

[١٥٠/و] النوع السادس والستون رواية الصحابة بعضهم عن بعض*

وهو فن مهم، لأن الناظر في السند غالباً يعتقد أن الراوي عن الصحابي تابعي،
فيحتاج إلى التنبيه على ما يخالف الغالب.

فأما رواية صحابي عن صحابي فذلك مما يكثر.

ثم قد يكون ابناً له: كـ «عبدالله بن عمر» عن أبيه عن النبي ﷺ.

وقد يكون أخاً له: كرواية «ابن عمر، عن حفصة».

وقد لا يكون كذلك: كرواية «ابن عباس، عن أبي» وجمع من الصحابة.

* * *

وقد يكون في السند ثلاثة من الصحابة يروى بعضهم عن بعض: كرواية معاوية بن
أبي سفيان عن مالك بن يخامر^(١) - وقد أثبت جماعة له الصحبة - عن معاذ بن جبل

* ضمه السيوطي إلى النوع التالي في السابع والسبعين من (التدريب) وصدده بعبارة البلقيني «وهو فن
مهم».

(١) ويقال ابن أخامر، وأخيمر، السكسكي الألهاني الحمصي (خ ٤) مختلف في صحبته. حدث عن معاذ
وحدث عنه معاوية. توفي سنة ٧٧ هـ.

(الجرح والتعديل ٧٩٨/٢٠٣/٨، والإصابة أول ٧٦٩٥/٣٨/٦ وتهذيب التهذيب ٤٠/٢٤/١).

حديث: "لا تزال طائفة من أمتي" والحديث في الصحيح^(١).

ومما جاء فيه رواية ثلاثة من الصحابة بعضهم عن بعض: ما رواه «أبو داود والنسائي وابن ماجه» بسندهم عن معاوية بن حُديج، عن معاوية بن أبي سفيان عن أم حبيبة زوج النبي ﷺ: هل كان رسول الله ﷺ يصلي في الثوب الذي يجامع فيه؟ قالت: "نعم، إذا لم يكن فيه أذى"^(٢) وأخرج «ابن ماجه» بإسناد فيه محمد بن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عن معاوية بن حُديج عن معاوية بن أبي سفيان عن أم حبيبة زوج النبي ﷺ، قال: سألتها كيف كنتِ تصنعين مع رسول الله ﷺ في الحيض؟ قالت: "كانت إحدانا في فورها أول ما تحيض، تشد عليها إزاراً إلى أنصاف فخذيها، ثم تضطجع مع رسول الله ﷺ"^(٣).

وذلك أقل من الذي قبله.

وأما رواية أربعة من الصحابة بعضهم عن بعض، فهو أقل منها: ذكر «الحافظ عبدالغنى بن سعيد»^(٤) قال: سمعت «أبا محمد الحسن بن أحمد بن [١٥٠/ظ] صالح

(١) أخرجه البخاري في ك الاعتصام، من رواية الزهري عن حميد بن عبدالرحمن بن عوف قال: سمعت معاوية يخطب، قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: "من يرد الله به خيراً" الحديث. وانظر معه فتح الباري ٢٣٠/١٣ وأخرجه مسلم في ك الإمارة، باب قوله ﷺ: "لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم".

من حديث معاوية من عدة طرق، وليس في الباب لمالك بن يخامر عن معاذ.

(٢) أبو داود: طهارة، باب الصلاة في الثوب الذي يجامع فيه (ح/٥٤) النسائي: طهارة، الباب

(ح/١٨٥) وابن ماجه: الطهارة وسنتها (ح/٥٤)

(٣) سنن ابن ماجه، الطهارة وسنتها: ح/٦٣٨.

(٤) حكاية عبدالغنى بن سعيد المصري (- ٤٠٩ هـ) عن شيخه أبي محمد السبيعي (- ٣٧١ هـ) ذكرها

الذهبي في تذكرة الحفاظ ٩٥٢/٣، في ترجمة السبيعي، حكاها عنه الدارقطني (٣٨٥ هـ) قال: «سمعت

أبا محمد السبيعي يقول: "قلت: للحافظ عبدالغنى بن سعيد، أبي محمد المصري." فذكره.

من جزء في (رباعى الصحابة: أربعة منهم يروى بعضهم عن بعض.) وهو من مسموعات الحافظ

أبي عبدالله ابن رشيد (ملء العيبة ٢٣٦/١ مصورة دار الكتب) والتاج عبدالوهاب السبكي في (معجم

شيوخه، والشهاب ابن حجر في (المجمع المؤسس: ٤٣).

السبيعي» يقول: «قدم علينا حلب الوزير أبو الفتح الفضل بن جعه بن محمد بن الفرات، فلتقاه أهل البلد وكنت فيهم، فقيل له إني من أصحاب الحديث، فقال: أتعرف إسناداً اجتمع فيه أربعة من أصحاب رسول الله ﷺ، كل واحد منهم يروى عن صاحبه؟ فقلت: نعم. وذكرت له حديث «السائب بن يزيد، عن حويطب بن عبد العزى، عن عبدالله بن السعدى، عن عمر بن الخطاب» رضى الله عنه، في العمالة^(١). فقال لى: صدقت. وعرف لى ذلك وصارت لى به عنده منزلة».

قال «الحافظ عبد الغنى»: ثم تتبعْتُ مثل ذلك مما لم يذكره «السبيعي» فوجدتُ حديثاً يرويه «نعيم بن هبار، عن المقدم بن معدى كَرَب، عن أبي أيوب، عن عوف بن مالك» فى الأمر بالطاعة والوَصَاة بكتاب الله عز وجل.. ووجدت أيضاً حديثاً آخر اجتمع فيه أربع نسوة كلهن قد رأين رسول الله ﷺ، وكل واحدة منهن عن صاحبته: روى ذلك الزهرى عن عروة بن الزبير، عن: «زينب بنت أبي سلمة، عن حبيبة بنت أم حبيبة، عن أمها أم حبيبة، عن زينب بنت جحش» فى «فتح ردم يأجوج ومأجوج».

قال «الحافظ عبد الغنى»: فأما الحديثُ الأول^(٢) فحدثناه حمزة بن محمد الكنانى: ثنا أحمد بن شعيب، ثنا كثير بن عبيد، ثنا محمد بن حرب عن الزبيدى عن الزهرى عن: السائب بن يزيد، أن حويطب بن عبد العزى أخبره أن عبد الله بن السعدى أخبره أنه قدم على عمر بن الخطاب فى خلافة عمر فقال له: أخبرت أنك تسأل من أعمال الناس أعمالاً، فإذا أُعطيَت العمالة رددتها؟ فقلت: بلى، فقال عمر: ما تريد إلى ذلك؟ فقال: إن لى أفراساً وأعبداً وأنا بخير، وأريد أن يكون عملى صدقة على المسلمين. قال عمر: فلا تفعل فإنى كنت أردتُ مثل الذى أردت، كان [١٥١/و] رسول الله ﷺ يعطينى العطاء فأقول: أعطه أفقر منى، فقال ﷺ: «خذه تصدق به أو تموله^(٣). ما جاءك الله به من هذا المال من غير تشرفٍ ولا سائلٍ فخذ، وما لا، فلا تتبعه نفسك».

(١) والعمالة، بضم العين: أجره العامل، يقال: عملنى وعملنا، مشدد الميم، جعل لنا أجره على عملنا (مشارك الأنوار: عمل ٨٧/٢) ويأتى تخريج حديثها وما يليها هنا من رباعى الصحابة رضى الله عنهم.

(٢) حديث العمالة، الذى اقتصر عليه «أبو محمد السبيعي» فى رواية أربعة من الصحابة بعضهم عن بعض، عندما سأله فى ذلك «الوزير أبو الفتح الفضل بن جعفر بن محمد بن الفرات» ابن حنزاب، وزير المقتدر العباسى.

(٣) قوله: أى اجعله لك مالا (النهاية لابن الأثير: مول).

فهذا الحديثُ اجتمع فيه أربعة من الصحابة:

«السائب بن يزيد» صحابي رأى النبي ﷺ وسمع منه وروى عنه، وإن كان سنه حين

حجة الوداع سبع سنين.

و«حويطب» قد تقدم في المعمرين ستين جاهليةً وستين إسلاماً. وقال يحيى بن معين: «لست أعلم له حديثاً ثابتاً عن النبي ﷺ»^(١) ولا يرد هذا على يحيى، لأنه قصد ما رواه عن النبي ﷺ من غير واسطة، وهذا مما يدخل في رواية الأكاير عن الأصاغر، بسبب رواية «حويطب» عن السائب، «والسائب» يروى عن حويطب غير هذا، فيكون في قسم (المدبج).

وأما «ابن السعدى» فهو صحابي أيضاً اختلف في اسم أبيه فقيل: قدامة بن وقدان، وقيل: وقدان، وقيل: عمرو بن وقدان، قال ابن عبد البر: «وهو الصواب عند أهل العلم بنسب قريش.. وإنما قيل لأبيه: السعدى، لأنه استرضع له في بني سعد بن بكر»^(٢).

والحديث أخرجه «البخارى» في الأحكام، عن أبي اليان عن شعيب عن الزهرى عن: السائب عن حويطب عن ابن السعدى عن عمر، فذكره. وأخرجه «مسلم» في الزكاة، و«النسائى» كذلك.^(٣)

* * *

وأما الحديث الثاني فقال «المحافظ عبد الغنى»: حدثناه أبو أحمد الحسين بن جعفر بن محمد السعدى: ثنا على بن سعد بن بشير، حدثني معاوية بن صالح الأشعري وأيوب بن

(١) الجرح والتعديل، لأبن أبي حاتم، بلفظ: «لا أحفظ له عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً ثابتاً» - ٣/٣١٤ (١٣٩٨) أفراد الحاء. (٢) في الاستيعاب: حرف العين (ت ١٥٥٥)

(٣) البخارى في الأحكام، باب زرق الحكام والعاملين عليها. وأخرجه أيضاً في الزكاة، باب من أعطاه الله شيئاً من غير مسألة ولا إشراف نفس، بإسناد الزهرى عن سالم عن ابن عمر عن أبيه، رضى الله عنها. قال ابن حجر في الإسناد الأول: «ففيه أربعة من الصحابة نسقاً (فتح البارى ٤/٢١٧). وصحيح مسلم، الزكاة، باب إباحتها لمن أعطى من غير مسألة ولا إشراف، بإسناد الزهرى عن: السائب بن يزيد عن ابن السعدى عن عمر (ح/١١١) وإسناده عن سالم عن عبد الله بن عمر عن أبيه (ح/١١٠). وإسناده عن السائب بن يزيد عن ابن السعدى عن عمر (١١١) ليس فيه حويطب. وأخرجه النسائى، في الزكاة، باب فيما آتاه الله من غير مسألة، برواية الزهرى، عن السائب عن حويطب عن ابن السعدى عن عمر، من عدة طرق (١٠٢/٥).

إسحق، قالوا: ثنا إبراهيم بن أبي العباس السامري ثنا محمد بن حمير، عن بَحِيرِ بن سعد، عن خالد بن معدان [١٥١/ظ] عن كثير بن مرة، عن: نعيم بن همار، عن المقدم بن معدى كرب، عن أبي أيوب، عن عوف بن مالك، قال: "خرج علينا رسول الله ﷺ وهو مرعوب متغير اللون فقال: أطيعوني مادمتُ فيكم، وعليكم بكتاب الله عز وجل فأحلوا حلاله وحرّموا حرامه".

قال «الحافظ عبدالغني»: «حدث به سليمان بن عبدالرحمن أبو أيوب عن معاوية بن صالح». وهذا يدخل في رواية الكبار عن الصغار. ثم رواه الحافظ عبدالغني بسند آخر إلى معاوية بن صالح ولفظه: "خطبنا رسولُ الله ﷺ بالهجير، وهو موعوك، فقال: أطيعوني ما كنتُ بين أظهرِكُم وعليكم بكتاب الله أحلوا حلاله وحرّموا حرامه"^(١). فقد اجتمع في هذا الحديث أربعة من الصحابة يروى بعضهم عن بعض: «نعيم بن همار» صحابي - ويقال في والده: هبار، ويقال: هدار، ويقال خمار - قال ابن عبدالبر: روى عن النبي ﷺ حديثاً واحداً فيما يحكيه عن ربه عز وجل، أنه قال: "ابن آدم، صلّ لي أربع ركعات أول النهار، أكفك آخره" قال «ابن عبدالبر» في (الاستيعاب) بعد ذكره ذلك: "اختلف في هذا الحديث اختلافاً كبيراً عنه، كاختلافهم في اسم أبيه: فمنهم من يجعله: عن نعيم عن عقبة بن عامر؛ وحدث مكحول عن نعيم ولم يسمع منه، بينها كثير بن مرة وقيس الجذامي"^(٢).

وقد ظهر أنه روى هذا الحديث الآخر لكن بالواسطة. وقد تكلم «الحافظ المنذرى» على حديث نعيم بن همار في جزء مفرد، واعترض على ابن عبد البر في قوله: روى عن

(١) الحديث يمثل إسناد عبد الغني هنا، رواه التاج السبكي من أبداله العوالي في (جزء الرباعي لعبدالغني بن سعيد) سمعه من شيخه: الصفي ابن المخلص، أبي محمد العليكي، عبدالكريم بن عبدالكريم بن عبدالرحمن بن حسان بن رافع بن باقا، وأبي حفص عمر بن إبراهيم بن محمود بن بشر العليكي، خطيبها، في سنة ٧٤٧ - بسامعها للرباعي من الشرف اليونيني عن جعفر الهمداني عن أبي الطاهر السلفي بسنده عن عبدالغني، بهذا الإسناد. قال التاج عبد الوهاب بعد تخريجه: قد اجتمع في إسناده أربعة من الصحابة يروى بعضهم عن بعض (معجم شيوخ السبكي: ٢١٢/١، ٢٦٤/١) - مخطوط - وانظر (مجمع الزوائد للهيتمي، باب العمل بالكتاب والسنة، ١/١٧٠).

(٢) ابن عبد البر، في ترجمة نعيم بن همار، رضى الله عنه بالاستيعاب (رقم ٢٦٣٢) وانظر ما ذكره من اختلاف الروايات في: حديث نعيم، هذا، في ترجمته بتاريخ البخاري الكبير: ٩٣/٨ (٢٣٠٨).

النبي ﷺ حديثاً واحداً، فقال: «فذكر له البخارى في (التاريخ) حديثين^(١)، وقال «أبو القاسم البغوى»: روى عن النبي ﷺ أحاديث. وقال «الخطيب»: ليس له عن النبي ﷺ إلا ثلاثة [١٥٢/و] أحاديث متصلة الأسانيد. وذكر أن له حديثاً رابعاً إسناده منقطع».

ثم ذكر «الحافظ المنذرى» الأحاديث، فأسند حديثاً عنه: أن رجلاً قال: يارسول الله، أى الشهداء أفضل؟ قال النبي: «الذين يقاتلون فى الصف لا يلفتون وجوههم حتى يقتلوا»^(٢) الحديث. وأسند الحديث الثانى عنه: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما من امرئ إلا قلبه معلق بين إصبعين من أصابع الرحمن»^(٣) الحديث. وأسند الثالث عنه: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «بئس العبد عبد تجبر واختال، ونسى الكبير المتعال» الحديث. ثم ذكر حديث نعيم عن «بلال» فى المسح على الخمار والخفين^(٤)، وعن عقبة بن عامر حديث: «أتعجز يا ابن آدم أن تصلى أربع ركعات» وساقه^(٥).

ولم يذكر «الحافظ المنذرى» هذا الحديث الذى فيه أربعة من الصحابة.

(١) التاريخ الكبير، ترجمة نعيم بن همار: الحديث الأول لنعيم عن النبي ﷺ: «ابن آدم صل لى» من رواية بقية بن الوليد الكلاعى الحمصى: عن بحير بن سعد السحولى الحمصى، عن كثير بن مرة عن نعيم بن همار. والحديث الثانى: سئل رسول الله ﷺ «أى الشهداء أفضل» - يأتى فيما يلى - بالإسناد إلى نعيم بن همار، من أكثر من طريق، يرفعه (٩٣/٨ / ٢٣٠٨) مع حواش عليه.

(٢) البخارى فى تاريخه، لنعيم بن همار يرفعه. وانظر تخريج الحديث فى (مجمع الزوائد للهيتمى: ك الجهاد (٢٩٢/٥).

(٣) مجمع الزوائد: ك القدر، باب ماجاء فى القلب (٢١١/٧) وأخرج مسلم فى ك القدر، باب تصريف الله تعالى القلوب كيف شاء حديث عبد الله بن عمرو يرفعه: «إن قلوب بنى آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد يصفه حيث يشاء» (ح ١٧/٢٦٥٤) وابن ماجه فى مقدمة السنن حديث التوأس بن سمان الكلابى بلفظ: «ما من قلب إلا بين إصبعين من أصابع الرحمن إن شاء أقامه وإن شاء أزاعه» (القدر، ١٣/١٩٩) وهو بهذا اللفظ فى (مستدرك الحاكم، ك الدعاء، وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه (٥٢٥/١).

(٤) حديث بلال فى المسح على الخمار والخفين، فى (مجمع الزوائد ١/٢٥٦).

وهو فى ك الطهارة من صحيح مسلم: فى المسح على العمامة. من حديث كعب بن عجرة عن بلال (٨٤) ومثله فى سنن (ابن ماجه) (طهارة ح ٥٦١).

(٥) فى تاريخ البخارى، بلفظ «ابن آدم صل لى أربع ركعات» لنعيم بن همار، يرفعه (٩٣/٨).

وأما الحديث الثالث فقال «الحافظ عبد الغنى»: حَدَّثَنَا حمزةُ بن محمد: ثنا أحمد بن شعيب، ثنا عبيد الله بن سعيد - يعنى أبا قدامة - ثنا سفيان، وهو ابن عُيينة، عن الزهري، سمعته يقول: عن عروة عن زينب عن حبيبة عن أمها أم حبيبة عن زينب بنت جحش قالت: "انتبه رسولُ الله ﷺ يوماً محمراً وجهه وهو يقول: لا إله إلا الله - ثلاثُ مرات - ويل للعرب من شرٍ قد اقترب، فُتِحَ اليومُ من ردم يأجوج ومأجوج مثلُ هذه - وعقد سفيانُ عشراً سواء - قلت: يارسول الله، أهلك وفينا الصالحون؟ قال: نعم، إذا كثر الخبثُ"،^(١).

قال «الحافظ عبد الغنى»: اجتمع في هذا الحديث زوجتان من أزواج النبي ﷺ وهما: «أم حبيبة، وزينب بنت جحش» وريبتان من ربائب النبي ﷺ وهما: «زينب بنت أم [١٥٢/ظ] سلمة» هي بنت أبي سلمة عبد الله بن عبد الأسد المخزومي، والأخرى «حبيبة بنت أم حبيبة» وهي بنت عُبيدِ الله بن جحش، الذي تنصر بأرض الحبشة».

فهذا حديث اجتمع فيه أربعة من الصحابة:

أما «زينب بنت أبي سلمة» فصحبته ثابتة حفظت عن النبي صلى الله عليه وسلم وروت عنه.

وأما «حبيبة» فقال ابن عبد البر في (الاستيعاب) في ترجمة «حبيبة بنت أبي سفيان»: «قاله أبان بن صمعة^(٢): سمع محمد بن سيرين يقول: حدثتني حبيبة بنت أبي سفيان: سمعتُ النبي ﷺ فيمن مات له ثلاثة من الولد». قال ابن عبد البر: لم يرو عنها غيرُ محمد بن سيرين، ولا يُعرف لأبي سفيان ابنة يقال لها حبيبة. والذي أظن أنها «حبيبة بنت أم حبيبة ابنة أبي سفيان» قد ذكرها «ابن عُيينة» في حديثه عن زينب بنت جحش^(٣)

(١) يأتي تخرجه، بعد.

(٢) «أبان بن صمعة» الأنصاري البصري، ضبطه الخزرجي في (خلاصة تذهيب الكمال ١٣): بكسر المهملة وإسكان الميم. وفي التقريب: بمهملتين مفتوحتين، ٣٠/١، ١٥٩).

(٣) تمام السند في (الاستيعاب: ترجمة حبيبة ابنة أبي سفيان ٣٢٨٨): «ذكرها ابن عيينة في حديثه عن الزهري عن عروة عن زينب بنت أم سلمة، عن حبيبة بنت أم حبيبة، عن أمها أم حبيبة: عن زينب بنت جحش».

قالت: "استيقظ رسول الله ﷺ من نوم محمراً وجهه وهو يقول: "لا إله إلا الله، ويل للعرب من شرُّ قد اقترب". الحديث. قال «الحميدى»^(١) قال سفيان: أحفظ من الزهري في هذا الحديث أربع نسوة، كلهن قد رأين النبي ﷺ ثنتين من أزواجه: أم حبيبة، وزينب بنت جحش؛ وثنتين ربيبتيه:^(٢) زينب بنت أم سلمة، وحبيبة، بنت أم حبيبة، أبوها عبيد الله بن جحش».

هذا كله قول «ابن عيينة». قال ابن عبد البر: «وقد ذكرنا الاختلاف على الزهري، وعلى «ابن عيينة» عنه أيضاً، في ذكر حبيبة في هذا الحديث، مجوداً في كتاب التمهيد»^(٣).

واعلم أن الحديث بذكر الصحابييات الأربع، خرَّجه «مسلم، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه»:

فأما «مسلم» فخرَّجه في (الفتن) من طريق أبي بكر بن أبي شيبة [١٥٣/و] وسعيد بن عمرو الأشعبي، وزهير بن حرب، وابن أبي عمر: أربعتهم عن «سفيان بن عيينة» بالسند المتقدم^(٤).

وأما «الترمذي» فخرَّجه في (الفتن) من حديث سعيد بن عبد الرحمن المخزومي، وغير واحد، كلهم عن «سفيان بن عيينة» وقال: حسن صحيح. وذكر ما سبق عن الحميدى عن سفيان، قال «الترمذي»: روى معمر هذا الحديث عن الزهري، ولم يذكر عن «حبيبة»^(٥).

وأما «النسائي» فأخرجه في (التفسير) عن عبيد الله بن سعيد، وهي الطريقة التي رواها بها «الحافظ عبد الغني».

(١) أبو بكر الحميدى المكي، عبد الله بن الزبير بن عيسى الأسدی الفقيه الشافعي الحافظ، من أعيان أصحاب سفيان بن عيينة وأثبتهم فيه: توفي سنة ٢١٩ هـ (تذكرة الحفاظ ٤١٣/٢، وتهذيب التهذيب ٢١٥/٥، وطبقات الشافعية الكبرى للتاج السبكي ١٤٠/٢)

(٢-٣) في (الاستيعاب): «اثنتان من أزواجه.. وثنتان ربيبتاه» مع (التمهيد) حديث الزهري.

(٤) باب اقتراب الفتن وفتح ردم يأجوج ومأجوج (ح ٢٨٨٠) وقال: «وزادوا في الإسناد عن سفيان فقالوا: عن زينب بنت أم سلمة عن حبيبة عن أم حبيبة عن زينب بنت جحش.

(٥) كتاب الفتن: ما جاء في يأجوج ومأجوج (٣٤/٩) مع عارضة الأحوذى.

وأما «ابن ماجه» فأخرجه في (الفتن) من حديث أبي بكر بن أبي شيبة، به^(١).
وخالف هؤلاء «مالك بن إسماعيل، وعمرو الناقد» فروياه عن سفيان بن عيينة عن
الزهري، بإسقاط «حبيبة». وطريق مالك، خرجها البخاري، وطريق الناقد خرجها
مسلم^(٢).

وخالف «سفيان بن عيينة» جمهور الرواة عن الزهري: فرواية عقيل وابن أبي عتيق
وشعيب - وهذه الثلاثة في البخاري - ويونس وصالح - وهاتان في مسلم - ليس في
شيء منها ذكر «حبيبة»^(٣).

وبتقدير ذلك فليعد من القسم الذي قبله، وهو: ما وقع فيه ثلاثة من الصحابة بعضهم
عن بعض.

* * *

ولم يوجد فوق أربعة من الصحابة إلا حديث واحد: رواه «عمرو بن العاص عن
عثمان بن عفان عن عمر بن الخطاب عن أبي بكر الصديق عن بلال» رضى الله عنهم،

(١) باب ما يكون من الفتن (ح ٣٩٥٣).

(٢) البخاري في الفتن، باب قوله صلى الله عليه وسلم: «ويل للعرب من شر قد اقترب» وفي (فتح الباري
٨/١٣) تخريجه على الروایتين عن سفيان عن الزهري. ومسلم في أول حديث من (باب اقتراب الفتن)
٢٨٨٠/١.

(٣) البخاري، في آخر كتاب الفتن، باب يأجوج ومأجوج (معه فتح الباري ٨٦/١٣)
ومسلم في باب اقتراب الفتن: (ح ٢٨٨٠/٢) وفي (العلل للدارقطني): وسئل عن حديث أم حبيبة، عن
زينب بنت جحش: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ويل للعرب من شر قد اقترب» فقال: «يرويه
الزهري واختلف عنه: فرواه ابن عيينة عن الزهري واختلف عنه: فرواه الحميدي وإبراهيم بن يسار - وذكر
آخرين - عن ابن عيينة عن الزهري عن عروة: عن زينب بنت أم سلمة عن حبيبة عن أمها أم حبيبة عن
زينب بنت جحش. ذكروا فيه أربع نسوة. ورواه مسدد وسعيد بن منصور وأبو بكر بن أبي شيبة وساعة بن
أحمد: عن ابن عيينة عن، الزهري عن عروة: عن زينب عن أم حبيبة، وأسقطوا من الإسناد حبيبة. وأظن أن
ابن عيينة كان ربما أسقطها وربما ذكرها. ورواه صالح بن كيسان وعقيل بن خالد والنعمان بن راشد وشعيب بن
أبي حمزة ومحمد بن أبي حفصة، عن الزهري عن عروة: عن زينب عن أم حبيبة عن زينب بنت جحش، ذكروا
فيه ثلاث نسوة ولم يذكروا حبيبة. ولم يذكروا في الإسناد عن ابن عيينة في أكثر الرواية عنه. والمحفوظ عنه
قول من لم يذكرها» علل الدارقطني (٥/٢١٥ ظ - ٢١٦ و) مخطوط دارالكتب بالقاهرة.

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: "الموتُ كفارةٌ لكل مسلم"^(١).
وفيه روايةُ الأَكابر عن الأصاغر؛ وفيه رواية ثلاثة من الخلفاء الراشدين؛ وذلك من
أغرب ما يقع للمحدثين.

* * *

(١) لم أقف على الحديث بهذا الإسناد. قابل على أسانيده في (جمع الجوامع ٢/٣٨٧) ومعه (كشف الخفا)
٢/٣٨٢ ح (٢٦٦٣) ومختصر المقاصد للشوكاني، وحسنه. (٢٥٥/٢٢٠٦).

النوع السابع والستون

رواية التابعين بعضهم عن بعض

الغالب في الراوى عن التابعى، أن يكون من أتباع التابعين.
[١٥٣/ظ] وفائدة التنبية على ذلك، العلم بأنه هذا ليس من الغالب.

وذلك يقع على وجوه:

فمن ذلك: تابعى عن تابعى، ثلاثة من التابعين يروى بعضهم عن بعض، وأربعة من التابعين يروى بعضهم عن بعض.

فأما تابعى روى عن تابعى، فكثير؛ ومن ذلك: رواية الزهرى عن نافع. والزهرى عن على بن عبد الله بن عباس. والزهرى عن سالم.

وأما ثلاثة من التابعين يروى بعضهم عن بعض، فمثاله: مارواه ابن شهاب: أخبرنى عبد الملك بن أبى بكر بن الحارث بن هشام، أن خارجة بن زيد الأنصارى أخبره أن أباه زيد بن ثابت قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "الوضوء مما مست النار" أخرجه «مسلم» فى صحيحه^(١) بإسناده إلى ابن شهاب. و«ابن شهاب الزهرى»: تابعى، و«عبد الملك»: تابعى، و«خارجة»: تابعى، فهؤلاء ثلاثة من التابعين يروى بعضهم عن بعض.

قال «مسلم» عقيب ذلك: قال ابن شهاب: أخبرنى عمر بن عبد العزيز، أن عبد الله بن إبراهيم بن قارظ، أخبره أنه وجد أبا هريرة يتوضأ على المسجد، فقال: إنما أتوضأ من أثوارٍ أقطٍ أكلتها، لأنى سمعت رسول الله ﷺ يقول: "توضئوا مما مست

(١) ك الحيف، باب الوضوء مما مست النار. (٣٥١/٩٠) يليه ما جاء فى نسخته. وانظر معه. (شرح معانى الآثار للطحاوى ٦٣/١ والاعتبار فى النسخ والمنسوخ من الآثار للحازمى: باب ما يدل على نسخه: ٩٨).

النار»^(١) وهذا أيضا مما اجتمع فيه ثلاثة من التابعين يروى بعضهم عن بعض: «الزهرى، وعمر بن عبد العزيز، وابن قارظ.» وذلك كثير.

وأما ما اجتمع فيه أربعة من التابعين يروى بعضهم عن بعض: فرواية محمد بن عجلان، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن عبدالله بن محيريز عن الصنابحي عن عبادة بن الصامت أنه قال: ^(٢) «دخلت عليه وهو في الموت فبكيت، فقال: مهلا، لم تبكى فوالله لئن استشهدت لأشهدن لك، ولئن استطعت لأنفعنك» [١٥٤/و] ثم قال: والله ما من حديث سمعته من رسول الله ﷺ لكم به خير إلا حدثتكموه، إلا حديثا واحداً وسوف أحدثكموه اليوم، وقد أحيط بنفسى: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، حرم الله عليه النار».

أخرجه «مسلم، والترمذى» من حديث قتيبة عن الليث بن سعد^(٣).
ف«محمد بن عجلان» تابعى أدرك أنسا وأبا الطفيل.

و«محمد بن يحيى بن حبان» تابعى سمع أبا محذورة وعبادة بن الصامت وأبا سعيد الخدري، ورأى جمعا من الصحابة وروى عنهم.

و«الصنابحي: عبد الرحمن بن عسيلة» تابعى - وقد بسطت الكلام عليه وعلى من

(١) مسلم، في باب الوضوء مما مست النار، الحديث ٣٥١/٩٠ ورواه الحاكم بإسناده عن الزهرى عن عمر بن عبد العزيز عن ابن قارظ. في النوع السادس والأربعين من المعرفة: في رواية الأقران من التابعين وأتباعهم ومن بعدهم (٢١٧) ورواه الدارقطني بهذا الإسناد، من طريقين عن الزهرى (العلل ٤١/٣ - ٤٣) والأقط، يفتح همزة وكسر القاف على اللغة المشهورة، ويقال يسكون القاف وهى لغة تميم. جين اللبن المستخرج زبده. والأنوار، جمع ثور، مثلثة مفتوحة: القطعة من الأقط (مشارك الأنوار: ١٥٤٨/١ - ١٥٣/١)
(٢) القائل، هو الصنابحي عبد الرحمن بن عسيلة التابعى. وحديثه عن عبادة بن الصامت، رضى الله عنه، في ترجمته بالإصابة (ق أول ٢٧/٤) (٤٤٨٨).

(٣) صحيح مسلم، ك الإيمان، باب الدليل على أن مات على التوحيد دخل الجنة (ح ٢٩/٤٧) والترمذى في جامعه، باب ما جاء فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلا الله: (١٠٤/١٠) مع عارضة الأحوذى.

يلتبس به، في جزء سميته (الطريقة الواضحة في تمييز الصنابحة) فليُنظَرُ فإن فيه نفائس^(١).

وأكثر ما وُجِدَ رواية ستة من التابعين بعضهم عن بعض في حديث يتعلق بسورة الإخلاص^(٢).

ولنختم الكتاب بزيادة ثلاثة أنواع من أنواع علوم الحديث لتكون جملة أنواع الكتاب سبعين فنقول:

(١) نبه «ابن عبد البر» في (الاستيعاب ١٢٤٥) على ما يقع من التباس «الصنابحي» التابعي، بـ«الصنابح بن الأعسر الأحمسي» رضى الله عنه قال في ترجمة الصنابح: «وليس هو الصنابحي - عبدالرحمن بن عسيلة - الذى روى عن أبى بكر الصديق، الذى يروى عنه عطاء بن يسار فى فضل الوضوء، وفى النهى عن الصلاة فى الأوقات الثلاثة، وذلك لا تصح له صحبة. وقد بينا القول فيه فى (كتاب التمهيد، وفى الاستذكار) أيضاً. وهو الصنابحي: منسوب إلى قبيلة من اليمن. وهذا «الصنابح» اسم لا نسب، ونسبه أحمس. وذلك تابعي، وهذا له صحبة. وذلك معدود فى أهل الشام، وهذا كوفى له صحبة ورواية».

(٢) لم أقف على مثل هذا الإسناد فيما يتعلق بسورة الإخلاص، ومنه الحديث المشهور "قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن" - فى فضائل القرآن. فى الصحيحين والموطأ. وانظر تخريجه فى (فتوح البارى، وفى التمهيد لابن عبد البر - ١١٤/٧) ومعه: مجمع الزوائد للهيتمي ١٤٤/٧، وكشف الخفا ١٣١/٢.

النوع الثامن والستون

معرفة من اشترك من رجال الإسناد في فقه أو بلد أو إقليم أو علم أو غير ذلك

وهو شبيه بالنوعين قبله، وليس الشرط فيه أن يكون كل الإسناد كذلك - فذاك من (نوع المسلسل) وقد تقدم - وإنما المراد أن يقع في السند جماعة لهم اشتراك فيما ذكر أو نحوه، مثل: أن يكون في السند جماعة من الفقهاء يروى بعضهم عن بعض، أو بصريون يروى بعضهم عن بعض، أو مصريون يروى بعضهم عن بعض، وذلك [١٥٤/ظ] كثير في الأحاديث:

فرواية أحمد أو أبي ثور أو المزني أو البويطي أو الربيع أو غيرهم من الفقهاء، عن الإمام الشافعي عن مالك عن الزهري، أو عن مالك عن نافع عن ابن عمر، كما وقع في حديث "البيعان بالخيار"^(١) ونحوه، مثال لرواية جمع من الفقهاء يروى بعضهم عن بعض، وذلك كثير في الأحاديث.

ومثال إسناد كُلهُ مدنيون: ماخرجه «البخارى» في (صحيحه)^(٢) فقال: ثنا محمد بن عبيد الله، قال ثنا إبراهيم بن سعد عن صالح - هو ابن كيسان - عن ابن شهاب، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول؛ قال رسول الله ﷺ: "بيننا أنا نائم رأيت الناس يُعرضون عليَّ وعليهم قُمُصٌ، منها ما يبلغ الثدي، ومنها دون

(١) مسند الشافعي: ٤٧ أول أحاديث الباب في كتاب البيوع. والموطأ: ك البيوع، باب بيع الخيار (ح ٧٩) بلفظ: (المتبايعان بالخيار) وهو في الصحيحين من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر: كتاب البيوع، في البخارى باب (البيعان بالخيار ما لم يتفرقا) - معه فتح البارى ٢٢٦/٤) ومسلم أول باب ثبوت خيار المجلس. ح (١٥٣١/٤٧).

وانظره في كشف الخفا ١/٩٣ (٣٤٦).

(٢) أخرجه البخارى بهذا الإسناد في كتاب الإيمان، باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال - مع فتح البارى ٥٦/١ - ثم أخرجه في مناقب عمر، رضى الله عنه، من طريق يحيى بن بكير عن الليث عن عقيل، عن ابن شهاب (فتح ٣٧/٧).

ذلك، وعُرِضَ عَلَى عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ يَجْرُهُ“ قالوا: فما أولتَ ذلك يارسول الله؟ قال: ”الدِّين“.

فشيخ البخارى هو محمد بن عبيد الله بن يزيد بن زيد بن أبي زيد، أبو ثابت القرشى المدنى الأموى؛ وبقيهة السند مشهورون.

ومثالُ إسنادِ كله بصريون: ما خرَّجه «مسلم» في (صحيحه) ^(١) حيث قال: «ثنا هُرَيْمُ ابن عبد الأعلى قال: ثنا المعتمرُ بن سليمان قال: سمعتُ أبي يذكر عن ثابت عن أنس». هذا الإسناد كله بصريون. و «هُرَيْمُ» بضم الهاء وفتح الراء وإسكان الياء.

وفي (مسلم) إسنادان متلاصقان كلُّهم بصريون، وذلك في: حديث «أنس» في الكبائر قال: ”الشرك بالله، وعقوق الوالدين، وقتل النفس، وقول الزور“ قال مسلم: «حدثني يحيى بن حبيب الحارثى: قال: ثنا خالد، وهو ابن الحارث، قال: ثنا شعبة، قال: ثنا عبيدالله بن أبي بكر عن أنس» ^(٢).

قال «مسلم»: «وحدثني محمد بن الوليد بن عبد الحميد، قال: ثنا محمد بن جعفر، قال: ثنا شعبة، قال: حدثني عبيدالله بن أبي بكر [١٥٥/و] قال: سمعت أنس بن مالك...» ^(٣).

فرجال الإسنادين المذكورين كلُّهم بصريون من أول الإسنادين إلى آخرهما، إلا أن «شعبة» واسطى بصرى. ولا يقدر هذا فيما سبق. وهذا من الطرق المستحسنة. ووقع في (مسلم) إسنادان متلاصقان كلُّهم بصريون أيضاً، وإسنادان متلاصقان كلُّهم كوفيون:

فالأول: قال «مسلم»: «ثنا محمد بن المثني ومحمد بن بشار قالوا: ثنا محمد بن جعفر، قال: ثنا شعبة عن قتادة، قال: سمعتُ أبا السَّوَّارِ يحدث أنه سمع عمران بن الحصين

(١) كتاب الفضائل، باب فضائل النبي ﷺ، باب إثبات الحوض الموض. ح (٤١) وأولُ إسناده: «وحدثنا عاصم بن النضر التيمي وهريم بن عبد الأعلى، واللفظ لعاصم حدثنا معتمر...» فذكره. وعاصم بن محمد، بن النضر التيمي، أبو عمرو البصرى.

(٢-٣) صحيح مسلم ك الإيمان، باب بيان الكبائر وأكبرها. ح (٨٨/١٤٤).

يحدث عن النبي ﷺ أنه قال: «الحياء لا يأتي إلا بخير»^(١).

قال «مسلم»: «وحدثنا يحيى بن حبيب الحارثي، قال ثنا حماد بن زيد عن إسحاق - هو ابن سويد - أن أبا قتادة حدث قال: كنا عند عمران بن الحصين»^(٢).

فهذان الإسنادان رجالهما كلهم بصريون. قال الشارح للكتاب: ^(٣) «من النفائس، اجتماع إسنادين في الكتاب متلاصقين، جميعهم بصريون».

و «شعبة» وإن كان واسطياً فهو بصرى أيضاً، وكان واسطياً بصرياً بأن انتقل من واسط إلى البصرة واستوطنها، وأما «أبو السَّوَّار» فهو بفتح السين المهملة وتشديد الواو وآخره راء مهملة، واسمه «حسان بن حريث العدوي» وأما «أبو قتادة» فهو: تميم بن نذير، بضم النون وفتح الذال المعجمة.

والثاني: وهو ما وقع في (مسلم) من إسنادين متلاصقين كلهم كوفيون: فد «عثمان بن أبي شيبة عن جرير عن منصور عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل، عن عبد الله بن مسعود» رضى الله عنهم: «سألت رسول الله ﷺ: أى الذنب أعظم» الحديث. أخرجه «مسلم»^(٤). وأخرج حديث «عثمان بن أبي شيبة عن جرير عن الأعمش عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل [١٥٥/ظ] عن عبدالله بن مسعود» فذكره^(٥).

فهذان الإسنادان فيهما لطيفة غريبة، وهى أنها إسنadan متلاصقان، رواتهما جميعهم كوفيون؛ و «جرير» هو: ابن عبد الحميد، و «منصور» هو ابن المعتمر، «وأبو وائل» هو شقيق بن سلمة.

وفى (صحيح مسلم) حديث: قال ناس: يا رسول الله، أنؤاخذ بما عملنا فى الجاهلية؟ قال: «أما من أحسن...» إلى آخره. ذكره «مسلم»، فيه ثلاثة أسانيد متلاصقة من طريق:

(٢-١) ك الإيمان، باب بيان عدد شعب الإيمان وأفضلها وأدناها، وفضيلة الحياء: ح (٦٠-٦١/٣٧) والمقابلة

عليه.

(٣) شيخ الإسلام أبو زكريا النووي، فى شرحه على هامش مسلم.

(٤-٥) ك الإيمان، باب كون الشرك أقبح الذنوب، وبيان أعظمها بعده: ح (١٤١-١٤٢/٨٦).

«ابن نمير، وأبي بكر بن أبي شيبه، ومنجاب»^(١) إلى آخرهم؛ كلهم كوفيون. وهذا من أغرب ما يقع.

ومثال إسنادٍ فيه جماعة شاميون: رواية «الوليد بن مسلم، عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، عن عمير بن هاني، عن جنادة بن أبي أمية»: فإن «الوليد بن مسلم» هو الدمشقي صاحب الأوزاعي، و«عبدالرحمن بن يزيد بن جابر»: دمشقي إمام جليل، و«عمير بن هاني، أبو الوليد العنسي» - بالنون - دمشقي و«جنادة بن أبي أمية»: شامي، مختلف في صحبته^(٢)، ولأبيه صحبة.

وقد أخرج «مسلم» عن شيخه داود بن رُشيد - بضم الراء، وليس بشامي وإنما هو خوارزمي، سكن بغداد حديثاً - بالسند المذكور إلى عبادة بن الصامت رضى الله عنه، فقال: ثنا داود بن رشيد قال: ثنا الوليد - يعنى ابن مسلم - عن ابن جابر، قال: حدثني عمير بن هاني قال: حدثني جنادة بن أبي أمية قال: ثنا عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله ﷺ: «من قال أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله، وأن عيسى عبد الله وابن أمته وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه، وأن الجنة حق وأن النار حق، أدخله الله من أى أبواب الجنة الثانية شاء»^(٣).

فهذا إسناد كله شاميون، إلا «داود بن رُشيد» وأما «عبادة بن الصامت» فإنه مات بالشام^(٤) رضى الله عنه.

ومثال إسنادٍ كلُّه [١٥٦/و] مصريون يروى بعضهم عن بعض: حديث «عمر بن

(١) صحيح مسلم، ك الإيمان، باب هل يؤخذ بأعمال الجاهلية. والأسانيد الثلاثة فيه هي أحاديث الباب (١٨٩-١٢٠/١٩١).

(٢) الجرح والتعديل: ٥١٥/٢ (٢١٢٩) وتهذيب التهذيب: ١١٥/٢ (١٨٤) وتحرير الخلاف في صحبته في الإصابة، قسم أول: ٢٥٦/١ (١١٩٨) وقال في التقريب: مختلف في صحبته.. وروايته عن النبي ﷺ في سنن النسائي، وروايته عن عبادة بن الصامت، رضى الله عنه، في الكتب الستة: ١/١٣٤ (١١٦). ولم أقف على الإسناد، المذكور في المحاسن في رواية جنادة عن عبادة بن الصامت، في صحيح مسلم. طبعة الأستاذ محمد عبد الباقي رضى الله عنه.

(٣) صحيح مسلم، ك الإيمان، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً: ح (٢٨/٤٦).

(٤) بفلسطين، قاله «البخارى» وقال «الواقدي»: بالرملة. سنة أربع وثلاثين ومثله في التقريب. «وله اثنتان وسبعون سنة. وقيل عاش إلى خلافة معاوية»: ١/٣٩٥ (١٢٣).

خالد بن فروخ المصرى، عن الليث بن سعد المصرى، عن يزيد بن أبى حبيب المصرى، عن أبى الخير مرثد بن عبد الله اليزنى المصرى، عن عبد الله بن عمرو بن العاص وهو مصرى. أخرجه «البخارى» فى ترجمة «أى الإسلام خير...» فقال: «ثنا عمرو بن خالد قال: ثنا الليث عن يزيد عن أبى الخير عن عبد الله» فذكره.^(١)

وهذا الذى ذكرناه أنموذج يقاس عليه.

* * *

(١) صحيح البخارى: ك الإيمان، باب إطعام الطعام من الإسلام. وهو حديث الباب. وقبله فى (باب أى الإسلام أفضل):

حدثنا سعيد بن يحيى بن سعيد القرشى، قال: حدثنا أبى، قال: حدثنا أبو بردة بن عبد الله بن أبى بردة، عن أبى بردة عن أبى موسى، رضى الله عنه، قال: قالوا: أى الإسلام أفضل؟ قال: «من سلم المسلمون من لسانه ويده».

قال الحافظ ابن حجر: «هذا الإسناد كله كوفيون. ويحيى بن سعيد المذكور، اسمُ جده أبان بن سعيد بن العاص بن أمية الأموى. ونسبه المصنف قرشياً بالنسبة الأعمية. يكنى أباً أيوب...» فتح البارى ٤٢/١.

النوع التاسع والستون معرفة أسباب الحديث

قال «الشيخ أبو الفتح القشيري، المشهور بابن دقيق العيد» رحمه الله، في (شرح العمدة)^(١) في الكلام على حديث «إنما الأعمال بالنيات» في البحث التاسع: «شرح بعض المتأخرين من أهل الحديث في تصنيف أسباب الحديث، كما صُنِّف في أسباب النزول للكتاب العزيز، فوقفْتُ من ذلك على شيء يسير له؛ وحديث: «إنما الأعمال بالنيات» يدخل في هذا القبيل. وينضم إلى ذلك نظائرٌ كثيرة لمن قصد تتبُّعَه^(٢).

هذا كلام الشيخ. وذكر قبل ذلك أنهم «نقلوا أن رجلاً هاجر من مكة إلى المدينة لا يريد بذلك فضيلة الهجرة، وإنما هاجر ليتزوج امرأة تسمى أم قيس، فسُمِّي: مهاجرَ أم قيس؛ ولهذا خصَّ في الحديث ذكر المرأة دون سائر ما يُنَوَى به الهجرة من أفراد الأغراض الدنيوية، ثم أتبع بالدنيا»^(٣).

وقوله: «ثم أتبع بالدنيا» وهم سبق القلم إليه، وصوابه: ذكَّر ذلك بعد ذِكْر الدنيا؛ إذ الكلام على الرواية التي ساقها صاحب (العمدة) والموجود منها ما قررناه^(٤).

واعلم أن السبب قد يُثقل في الحديث، كما في حديث سؤال «جبريل» عن الإيمان^(٥) والإسلام والإحسان وغيرها، وحديث القلتين: «سئل عن الماء [١٥٦أ/ظ] يكون بالفلاة

(١) أحكام الأحكام في شرح (عمدة الأحكام في حديث سيد الأنام)، لعبد الغنى المقدسى، تقي الدين.

(٢-٣) الوجه التاسع ١١/١، والوجه السابع ١٠/١. ط بيروت/العلمية.

(٤) الرواية فيه لحديث عمر رضى الله عنه: «إنما الأعمال بالنيات - وفي رواية: بالنية - وإنما لامرئى ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه». الأحكام ٧/١.

بتقديم «دنيا» على «امرأة» وهى رواية البخارى حيث جاءت في مواضع الحديث من صحيحه، وأولها مفتتحه، ك بدء الوحى. ثم في كتب (الإيمان، والعتق، ومناقب الأنصار، والنكاح، والأيمان والندور، ...) ومثلها الرواية في صحيح مسلم، ك الإمارة. باب إنما الأعمال بالنية» وانظر (فتح البارى ١/١٤٠٦).

(٥) حديث سؤال جبريل عليه السلام النبى صلى الله عليه وسلم عن الإيمان والإسلام، متفق عليه أخرجه الشيخان في كتاب الإيمان: (اللؤلؤ والمرجان: ١/٢٠٥).

وما ينوبه من السباع والدواب^(١)، وحديث الشفاعة: سببه قوله ﷺ: "أنا سيد ولد آدم ولا فخر"^(٢). وحديث سؤال النجدي^(٣). وحديث "صَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ"^(٤). وحديث "خَذِي فِرْصَةً مِنْ مِسْكَ"^(٥). وحديث السؤال عن دم الحيض يصيب الثوب^(٦). وحديث السائل: "أى الأعمال أفضل"^(٧). وحديث سؤال: "أى الذنب أكبر"^(٨). وذلك كثير.

وقد لا ينقل السبب في الحديث، أو ينقل في بعض طرقه، فهو الذى ينبغي الاعتناء به. ومن ذلك:

(١) حديث القلتين، مع السؤال: في كتاب الطهارة من السنن الأربعة، وفي سنن الدارمى. وجمع الدارقطنى طرقه في أول كتاب الطهارة من سننه. وأخرجه الحاكم في الطهارة من (المستدرک) وقال: صحيح على شرطها، احتجا بجميع رجاله. وانظر (مشكل الآثار للطحاوى: ٢/٢٦٦).

(٢) حديث الشفاعة مع سببه، بلفظه هذا، رواه أحمد في مسند أبي سعيد الخدرى، والترمذى وابن ماجه. ويأتى مع الأوائل في النوع السبعين. وانظر (فتح البارى ٨/٢٧٦).

(٣) متفق عليه من حديث طلحة بن عبيد الله رضى الله عنه. أخرجه الشيخان في كتاب الإيمان: البخارى في باب الزكاة من الإسلام (فتح البارى ١/٧٨) ومسلم في بيان الصلوات الخمس التى هى أحد أركان الدين: ح(١١/٢).

(٤) "ارجع فصلٌ فإنك لم تصلَّ": متفق عليه من حديث أبي هريرة رضى الله عنه: أخرجه البخارى في الأذان، باب أمر النبى صلى الله عليه وسلم، الذى لا يتم ركوعه بالإعادة. ومسلم في الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة. كلاهما من طريق يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله العمرى، عن سعيد بن أبي سعيد المقبرى عن أبيه عن أبي هريرة. سئل فيه الدارقطنى (في العلل ٣/١٧٦) فذكر رواية يحيى القطان عن عبيد الله عن سعيد عن أبيه، ورواية آخرين من الحفاظ عن عبيد الله عن سعيد عن أبي هريرة. ويحى القطان حافظ، فيشبه أن يكون عبيد الله حدث به على الوجهين. نقله ابن حجر وعقب: «قلت: لكل من الروایتين وجه مرجح» بيانه في (فتح البارى ١/١٨٧ - ١٨٨).

(٥-٦) الحديثان متفق عليهما، أخرجاها في (كتاب الحيض من الصحيحين) أولهما من حديث عائشة رضى الله عنها أن امرأة سألت النبى ﷺ عن غسلها من المحيض. والآخر من حديث أختها أسماء، رضى الله عنها، قالت: جاءت امرأة النبى ﷺ فقالت: أرأيت إحدانا تحيض في الثوب كيف تصنع؟ (اللؤلؤ والمرجان: ١/٧٧).

(٧) متفق عليه من حديث أبي هريرة رضى الله عنه: سئل رسول الله ﷺ: أى الأعمال أفضل؟ ومن حديث أبي ذر، رضى الله عنه: سألت رسول الله ﷺ: أى الأعمال أفضل؟ أخرجهما البخارى في كتاب الإيمان، وكتاب العتق. ومسلم في كتاب الإيمان.

(٨) حديث "أى الذنب أكبر / أعظم" سبق تخريجه فى أحاديث (النوع العشرين: معرفة المدرج).

حديث "أفضل صلاة المرء في بيته، إلا المكتوبة" رواه «البخارى، ومسلم»^(١) وغيرهما من حديث «زيد بن ثابت» رضى الله عنه. وقد ورد في بعض الأحاديث على سؤال سائل، وهو ما أسنده ابن ماجه في (سُنَّه) و «الترمذى» في (الشماثل) من حديث «عبدالله بن سعد» قال: "سألت رسول الله ﷺ: أيما أفضل، الصلاة في بيتي أو الصلاة في المسجد؟ قال: "ألا ترى إلى بيتي ما أقربه من المسجد؟ فلأن أصلى في بيتي أحبُّ إلىَّ من أن أصلى في المسجد، إلا أن تكون صلاة مكتوبة".

أخرجه «ابن ماجه»^(٢) - وهذا لفظه - من حديث شيخه بكر بن خلف فقال: "تنا أبو بشر بكر بن خلف، قال: ثنا عثمان بن مهدي، عن معاوية بن صالح، عن العلاء بن الحارث، عن حرام بن معاوية، عن عمه عبدالله بن سعد" فذكره.

وأخرجه «الترمذى» في (الشماثل)^(٣). عن عباس العنبري، عن عبدالرحمن بن مهدي، بسنده؛ إلا أنه قال: "عن حرام بن حكيم" وحرام هذا بالراء المهملة - وقد اختلفوا في اسم أبيه كما ترى - وهو بالراء اتفاقاً، والذي بالزاي قرشي^(٤). ووالد حكيم هذا: خالد بن سعد، فعبد الله [١٥٧/و] الصحابي، بن سعد: عم أبيه. وإنما نبهت على ذلك لما يقع فيه من الالتباس^(٥).

ومن ذلك حديث: "من صلى قاعدًا فله نصف أجر القائم" رواه عمران بن حصين وغيره عن النبي ﷺ. وحديث عمران في (صحيح البخارى)^(٦). وهذا الحديث له سبب رواه «عبد الرزاق» في مصنفه عن معمر عن الزهري، أن عبد الله بن عمرو رضى الله

(١) البخارى في أبواب الأذان، باب صلاة الليل. ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب صلاة النافلة في بيته وجوازها في المسجد (ح: ٧٧٧/٢٠٨) وانظر (التمهيد ٦/٣١٩).

(٢) سنن ابن ماجه، ك إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في التطوع في البيت (ح: ١٣٧٨).

(٣) من جامع الترمذى: ٢/٢٣٩.

(٤) يعنى القرشى الذى بالزاي: «حزام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصى القرشى الأسدى» ووالد الصحابي حكيم بن حزام، وأخو السيدة خديجة بنت خويلد أم المؤمنين رضى الله عنها.

(٥) فى الصحابة: عبد الله بن سعد: الأزدي، والأسلمى، والأنصارى، وابن خيثمة الأوسى وابن أبى السرح القرشى العامرى... والذى فى الاسناد هو «عبدالله بن سعد الأنصارى» عم «حرام بن حكيم» وحديث عبد الله عند أهل الشام: يقال إنه شهد القادسية وكان يومئذ على مقدمة الجيش. روى عنه حرام بن حكيم، وخالد بن معدان (الاستيعاب: ١٥٥١) والتهديب) وانظر حزام بن خويلد القرشى الأسدى، وحرام بن حكيم، بن خالد بن سعد الأنصارى، فى (الإكمال ٢/٤١٥، ٤١١). (٦) كتاب الوتر (باب صلاة القاعد - فتح البارى ٢/٣٩٤).

عنها قال: قدمنا المدينة فباء لنا وبأ من وعك المدينة شديد، وكان الناس يكثر أن يصلوا في سُبُحهم جلوساً، فخرج النبي ﷺ عند الهاجرة وهم يصلون في سُبُحهم جلوساً، فقال: "صلاة الجالس نصف صلاة القائم" قال: فطفق الناس حينئذ يتجشمون القيام^(١). قال «عبد الرزاق» عقيب هذا: أخبرنا ابن جريج قال: قال ابن شهاب: أخبرني أنس بن مالك قال: قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهي مُحَمَّة فَحَمَّ الناس، فدخل النبي ﷺ والناس يصلون - قعوداً - فقال: "صلاة القاعد نصف صلاة القائم" فتجشم الناس الصلاة قياماً^(٢).

والطريق الثاني أجود: فإن الزهري لم يسمع عبد الله بن عمرو، وأيضاً فقد صح عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنها ما قد يخالف ظاهر ذلك، وهو ما رواه «مسلم» وغيره من حديث هلال بن يسافٍ عن أبي يحيى عن عبد الله بن عمرو قال: حَدَّثْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "صلاة الرجل قاعداً نصف الصلاة". قال: فأتيته فوجدته يصلي جالساً، فوضعت يدي على رأسى فقال: ما لك يا عبد الله بن عمرو؟ قلت: حَدَّثْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَّكَ قُلْتَ: "صلاة الرجل قاعداً على نصف الصلاة" وأنت تصلى قاعداً؟ [١٥٧/ظ] قال: "أجل ولكنى لست كأحدكم"^(٣).

فظهر من هذا الحديث أن «عبد الله بن عمرو» لم يسمع ذلك من النبي ﷺ قبل هذا، بخلاف ما يشعر به ظاهر حديث عبد الرزاق، ولعله سمعه من بعض الصحابة أولاً، فلا تنافي. وقد روى «عبد الرزاق» في (مصنفه) عن ابن جريج: أخبرني عمرو بن دينار عن عبد الله بن عمرو بن العاص، رضى الله عنها، عن النبي ﷺ قال: "إن للقاعد في الصلاة نصف أجر القائم" ولم يتعرض في هذا الحديث لذكر السبب. وما سبق من السبب يستفاد منه أن هذا النصف لمن صلى وبه بعض مرض لا يلحقه حرج بالقيام، ويظهر من هذا السبب أن الصلاة كانت في المسجد، وذلك لأحد أمرين: إما لأن الظاهر من حال

(١) مصنف عبد الرزاق: ٤٧١/٢ ح (٤١٢٠) وفي طبعته: «قدمنا بالمدينة فنالتنا وباء» وعلى هامشه:

الكلمة مشتبهة في الأصل. وفيها: «وهم يصلون في سبحتهم»

السبحة، بالضم، واحدة السبح: صلاة التطوع والذكر والنافلة (النهاية) ومنه سبحة الضحى صلاتها ونافلتها

(المشارك).

(٢) المصنف: ٤٧١/٢ ح (٤١٢١) وفيه: «فتجشموا الناس قياماً».

(٣) صحيح مسلم، ك صلاة المسافرين وقصرها. ولفظه فيه: «فوضعت يدي على رأسه».... «ولكنى لست

كأحد منكم» (ح ٧٣٥/١٢٠).

المهاجرين إذ ذاك أنهم لا بيوت لهم بالمدينة، وهذا إنما يستفاد بذكر السبب المذكور؛ والثاني أن تقريرهم على ذلك لبيان الجواز. وحديث «عبد الله بن سعد» السابق، نصٌّ في تفضيل صلاة النافلة في بيوت المدينة، على صلاة النفل بمسجد المدينة.

ومن ذلك حديث: «لا تصومُ المرأةُ وبعلمها شاهدٌ إلا بإذنه» - وفي رواية: غير رمضان - رواه «أبو هريرة» وحديثه في (الصحيحين^(١))، والسنن) ولهذا سببٌ رواه «أبوسعيد الخُدري» رضى الله عنه، قال: جاءت امرأةٌ إلى النبي ﷺ، ونحن عنده، فقالت: يا رسول الله، إن زوجي صفوان بن المعطل السلمي يضربني إذا صليت، ويُفطرنى إذا صُمت، ولا يصلى صلاةَ الفجر حتى تطلع الشمس - قال: وصفوانُ عنده - فسأله عما قالت، قال: يا رسول الله، أما قولها: يضربني إذا صليت، فإنها تقرأ بسورتين وقد نهيتها. قال [١٥٨/و] فقال: «لو كانت سورة واحدة لكفت الناس». قال: وأما قولها: يفطرنى فإنها تنطلق فتصوم وأنا رجل شاب فلا أصبر. فقال رسول الله ﷺ يومئذ: «لا تصم امرأةٌ إلا بإذن زوجها» وأما قولها: إنى لا أصلى حتى تطلع الشمس، فإننا أهل بيت عُرف لنا ذاك لا نكاد نستيقظ حتى تطلع الشمس. قال: «فإذا استيقظت فصل». أخرجه أبو داود في (سننه)^(٢)، والحاكم في (مستدرکه) وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه.^(٣)

وفي اللفظ المخرج في (سنن أبي داود، والحاكم) وغيرها: «فقال رسول الله ﷺ يومئذ» وفيه دلالة تشعر بأن مبدأ هذا الحكم وسماهم له، كان ذلك اليوم على هذا السبب، وإلا فلا فائدة في قوله: «يومئذ».

ومن ذلك حديث: «إذا أتيتم الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون، ولكن اتتوها وعليكم

(١) صحيح: البخارى ك النكاح، باب صوم المرأة ياذن زوجها تطوعاً - فتح البارى ٢٣٦/٩ - ومسلم: ك الزكاة، باب أجر الخازن الأمين والمرأة إذا تصدقت من بيت زوجها غير مفسدة، بإذنه الصريح أو العرفى. (ح ١٠٢٦/٨٤) بلفظ: «لا تصم».

(٢) ك الصوم، باب المرأة تصوم بغير إذن زوجها (٢٤٥٩). واللفظ منه.

(٣) المستدرک: ك الصيام: «لاتصوم امرأةٌ إلا بإذن زوجها» (٤٣٦/١).

السكينة، فما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فاتموا - وفي رواية: فاقضوا»^(١) تدل على أن المسبوق يدخل مع الإمام على أى حاله وجده، ثم إذا سلم الإمام، أتى المسبوق بما بقى. وقد جاء ذلك مصرحاً به في حديث «على، ومعاذ» رضى الله عنها، عن النبي ﷺ، قال: «إذا أتى أحدكم الصلاة والإمام على حالٍ، فليصنع كما صنع» رواه «الترمذى» واستغربه^(٢) ورواه غيره أيضاً.

ولهذا الحديث سبب وهو ما رواه «أبونعيم» قال: ثنا سليمان بن أحمد قال: أنا أبو زرعة، أنا يحيى بن صالح الوحاظى، أنا فليح بن سليمان عن زيد بن أبي أنيسة عن عمرو بن مرة عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال: كنا نأتى الصلاة فإذا جاء رجل وقد سبق بشيءٍ من الصلاة أشار [١٥٨/ظ] إليه الذى يليه: قد سبقت بكذا، فيقضى. قال: وكنا بين راعع وساجد وقائم وقاعد، فجئت يوماً وقد سبقت ببعض الصلاة، وأشير إلى بالذى سبقت به. فقلت: لا أجده على حالٍ إلا كنت عليها. فكنت بحالهم التى وجدتهم عليها. فلما فرغ رسول الله ﷺ، قمت فصليت، واستقبل رسول الله ﷺ الناس وقال: «من القائل كذا وكذا؟» قالوا: معاذ بن جبل. فقال: «قد سن لكم معاذ فاقتدوا به، إذا جاء أحدكم وقد سبق بشيء من الصلاة فليصل مع الإمام بصلاته، فإذا فرغ الإمام فليقض ما سبقه به»^(٣).

وروى «أبو نعيم عن سليمان بن أحمد قال: أنا محمد بن محمد بن التمار البصرى، ثنا حرمى بن حفص العتكى، أنا عبدالعزيز بن مسلم، عن حصين، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن معاذ بن جبل، قال: «كان الناس على عهد رسول الله ﷺ إذا سبق أحدهم بشيء من الصلاة سألهم فأشاروا إليه بالذى سبق به فيصلى ما سبق به، ثم يدخل معهم

(١) انظر ألفاظ الروايات فيه، في: صحيح البخارى، الأذان، باب لا يسعى إلى الصلاة وليأتها بوقار. وكتاب الجمعة، باب المشى إلى الجمعة (فتح البارى: ٢/٢٦٥٧٩) وصحيح مسلم، ك المساجد، باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة، والنهى عن إتيانها سعيًا (ح: ١٥١، ١٥٣، ١٥٥).

(٢) الترمذى: أبواب الصلاة، ما ذكر في الرجل يدرك الإمام وهو ساجد، كيف يصنع (٧٣/٣) مع العارضة.

(٣) مجمع الزوائد للهيتمى: ٨١/٢ (باب في الكلام والإشارة في الصلاة) وانظره في (الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار) للحازمى: باب ما نسخ من الكلام في الصلاة، وذكر حديث يدل على أن جواز ذلك كان قبل الهجرة (١٤٢ - ١٤٤).

في صلاتهم، فجاء معاذٌ والقومُ قعوداً في صلاتهم فقعدهم معهم، فلما سلم رسول الله ﷺ، قام فقضى ما سبق به، فقال رسول الله ﷺ: "اصنعوا ما صنع معاذ" (١).

ويستفاد من ذكر هذا السبب أن المسبوق كان يبتدئ بعد أن يكون منفرداً. وقد أجاز ذلك جمع من أهل العلم ومنهم «الشافعي» في أرجح قوليه، وقال في موضع آخر: ولا يجوز أن يبتدئ الصلاة لنفسه ثم يأتي بغيره. وهذا منسوخ (٢)، وقد كان المسلمون يصنعون ذلك حتى جاء عبدالله بن مسعود - أو معاذ بن جبل - وقد سبقه النبي ﷺ بشيء من الصلاة، فدخل معه ثم قام يقضى. فقال النبي ﷺ: "إن ابن مسعود - أو معاذاً - قد سنَّ لكم سنةً فاتبعوها" قال المزني: [١٥٩/و] قوله عليه الصلاة والسلام: "إن معاذاً قد سن لكم" يحتمل أن يكون النبي ﷺ أمر أن يُستنَّ بهذه السنة فوافق ذلك فعل معاذ، وذلك أن بالناس حاجة إلى النبي ﷺ في كل ما يُسنُّ، وليس بها حاجة إلى غيره. وما قاله «المزني» يشير به إلى أن معاذاً أقدم على ذلك بأمرٍ ظهر له من شريعة النبي ﷺ.

ومن ذلك حديث: "ما حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم، وقولوا: آمنا بالله وكتبه ورسله". هذا الحديث بهذا اللفظ مشهور. وله سبب، وهو ما رواه الإمام أحمد في (مسنده) وأبو داود في (سننه) من حديث «أبي ثملة الأنصاري» رضي الله عنه أنه قال: بينما هو جالس عند رسول الله ﷺ وعنده رجل من اليهود، مُرَّ بجنازة فقال: يا محمد، هل تتكلم هذه الجنازة؟ فقال النبي ﷺ: "الله أعلم". فقال اليهودي: إنها تتكلم. فقال رسول الله ﷺ: "ما حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم، وقولوا: آمنا بالله ورسله، فإن كان باطلاً لم تصدقوه، وإن كان حقاً لم تكذبوه" أخرجه أبو داود في كتاب العلم، في الباب الثاني منه (٣).

(١) أخبار أصبهان، وانظر رواية سليمان بن أحمد، الطبراني لحديث معاذ رضي الله عنه في (مجمع الزوائد ٨٢/٢) باب في الكلام في الصلاة والإشارة.

(٢) الاعتبار للحازمي، باب في المسبوق يصل ما فاته ثم يدخل مع الإمام في الصلاة: (٢٠٤).

(٣) من السنن: باب رواية حديث أهل الكتاب (ح ٣٦٤٤).

ومن ذلك حديث: "الخراج بالضمان" رواه «الإمامان الشافعي وأحمد» رضى الله عنهما وأصحابُ السنن الأربعة، من حديث عائشة رضى الله عنها^(١)؛ وحسنه «الترمذى» من طريق مخلد بن خُفاف، عن عروة عن عائشة؛ وصححه «ابن حبان» من هذا الطريق. ورواه «الترمذى» من حديث عُمرَ بنِ علي المُقَدَّمي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وقال: "هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث هشام"^(٢) واستقره «البخارى» من حديث عُمرَ بنِ علي^(٣). وللحديث طرق أخرى، وفي بعضها ذكر السبب، ذكره الإمام الشافعي من رواية مسلم بن خالد الزنجي فقال: ولا أحسب، بل لا أشك إن شاء الله، أن مسلماً^(٤) نصَّ الحديث، فذكر أن رجلاً ابتاع عبداً فاستعمله، ثم ظهر منه على عيب. ففضى رسول الله ﷺ بالعيب، فقال المقضى عليه: قد استعمله؛ فقال رسول الله ﷺ: "الخراج بالضمان".

وما ذكره «الشافعي» قد أسنده «أبو داود» من حديث مسلم بن خالد، على الجزم، فقال: ثنا إبراهيم بن مروان قال: ثنا أبي، ثنا مسلم بن خالد الزنجي، ثنا هشام بن عروة، عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها، أن رجلاً ابتاع عبداً، فأقام عنده ما شاء الله أن يقيم، ثم وجد به عيباً فخاصمه إلى النبي ﷺ فردّه عليه، فقال الرجل: يا رسول الله قد استغل غلامى، فقال رسول الله ﷺ: "الخراج بالضمان"^(٥).

ورواه «ابن ماجه» من حديث شيخه هشام بن عمار، قال: "ثنا مسلم بن خالد، ثنا هشام" فذكره^(٦).

(١) مسند الشافعي: (بيوع: ٨٤، ٦٥).

من طريق مخلد بن خُفاف عن عروة، والإمام أحمد في مسند عائشة: حديث عروة عنها رضى الله عنها. والنسائي في البيوع، باب الخراج بالضمان (٢٥٤/٧) وتأتى رواية أبي داود والترمذى وابن ماجه.

(٢) جامع الترمذى: بيوع، الخراج بالضمان (٢٧/٦) مع العارضة.

(٣) تاريخ البخارى الكبير: عمر بن علي بن عطاء بن مُقدم - كمحمد - أبو حفص البصرى - ١٩٢ هـ:

٢٦٠/٧ (١٠٩٧).

(٤) مسلم، - شيخ الإمام الشافعي - هو ابن خالد الزنجي - الفقيه المكي. ونصَّ الحديث رفعه. والخراج

ما يخرج من غلّة العين المتباعة، وهو مستحق بالضمان (النهاية).

وقابل على الرواية في (مسند الشافعي: ٨٤) بيوع.

(٥) سنن أبي داود: البيوع، باب الخراج بالضمان / ح (٣٥١٠).

(٦) سنن ابن ماجه: التجارات / ح (٢٢٤٣).

قال «أبو داود» عقب روايته الحديث: هذا إسناد ليس بذلك^(١).

وإنما قال «أبو داود» هذا من أجل «مسلم بن خالد الزنجي». ومسلم بن خالد قد وثقه يحيى بن معين في رواية عباس الدوري والدارمي^(٢)، ولم ينفرد برواية الحديث عن هشام، فقد رواه عمر بن علي المقدمي عن هشام - كما سبق - وتابعه على ذلك جرير، وإن كان جرير قد نُسب فيه إلى التدليس. ولم ينفرد «مسلم بن خالد» بذكر السبب، فقد جاء ذكر السبب من غير رواية مسلم بن خالد، قال الشافعي رضي الله عنه: أخبرني من لا أتهم من أهل المدينة عن ابن أبي ذئب عن مخلد بن خفاف قال: ابتعت غلاماً فاستغلته ثم ظهرت فيه على عيب، فخاصمته فيه إلى عمر بن عبد العزيز فقضى له برده وقضى عليّ برد غلته. فأُتيتُ [١٦٠/و] عروة بن الزبير فأخبرته، فقال: أروحُ إليه العشيّة فأخبره أن عائشة أخبرتني "أن رسول الله ﷺ قضى في مثل هذا أن الخراج بالضمان" فعجلتُ إلى عمر رحمه الله، فأخبرته ما أخبرني عروة عن عائشة عن النبي ﷺ، فقال عمرُ بن عبد العزيز: فما أيسر عليّ من قضاء قضيتِه - والله يعلم أني لم أرد فيه إلا الحق - فبلغني سنة النبي ﷺ فأردّ قضاء عمر، وأنفذ سنة رسول الله ﷺ؟ فراح إليه عروة فقضى لي أن آخذ الخراج من الذي قضى به له^(٣).

وقد رواه «أبو داود الطيالسي» عن ابن أبي ذئب بمعنى رواية «الشافعي»^(٤) ورواية الشافعي أتم. وذكر السبب يتبين به الفقه في المسألة.

وقد جاء في (سنن أبي داود) أمرٌ آخرٌ يفهم منه تعدى ذلك إلى الغاصب. قال «أبو داود»: ثنا محمود بن خالد، ثنا الفريابي، عن سفيان عن محمد بن عبد الرحمن عن مخلد الغفاري قال: كان بيني وبين أناسٍ شركةٌ في عبد فاقتويته وبعضنا غائب، فأغلّ عليّ غلّةً خاصمني في نصيبه إلى بعض القضاة، فأمرني أن أرد الغلّة، فأُتيتُ عروة بن

(١) سنن أبي داود: البيوع، باب الخراج بالضمان/ح (٣٥١٠).

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٨/١٨٣ (٨٠٠).

(٣) مسند الشافعي: ٨٤ ط ١٣٢٧ هـ.

(٤) مسند أبي داود الطيالسي: ٢٠٦/ح (٦٤).

الزبير فحدثته، فأتاه عروة فحدثه عن عائشة رضى الله عنها، عن رسول الله ﷺ قال: «الخراج بالضمان»^(١).

وقد أخذ بهذا العموم جماعة من العلماء من المدنيين والكوفيين، والأخذ بالسبب المرفوع أقوى، لأمرٍ ليس هذا موضع بسطها.

ومن ذلك الإرخاصُ في العرايا، رواه «البخارى، ومسلم» من حديث ابن عمر عن زيد بن ثابت رضى الله عنهم، ومن حديث جابر بن عبد الله رضى الله عنهما^(٢). وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة، تقييدُ الرخصة بما دون خمسة أوسق، أو خمسة أوسق. شك داود [١٦٠/ظ] بن الحصين أحد رواة الحديث^(٣).

ولذلك سببُ ذكره «الشافعى» وغيره. قال الشافعى رضى الله عنه في (كتاب البيوع)^(٤): «وقال محمود بن لبيد لرجل من أصحاب النبي ﷺ - إما زيد بن ثابت، وإما غيره - ما عراياكم هذه؟ قال: فلان وفلان - وسمى رجلا محتاجين من الأنصار - شكوا إلى النبي ﷺ أن الرطب يأتى ولا نقد بأيديهم يتناعون به رطباً يأكلونه مع الناس،

(١) سنن أبي داود، بيوع، باب فيمن اشترى عبداً فاستعمله ثم وجد فيه عيباً ح (٣٥٠٩) ووقع في طبعة دار صادر بيروت: [حدثنا محمود بن خالد الفريابى] فاختلف السند. وإنما يروى أبو داود عن محمود بن خالد بن يزيد الدمشقى السلمى إمام مسجد سلمية، توفى سنة ٢٤٩ هـ. ومحمود بن خالد يروى عن الفريابى، أبى عبد الله محمد بن يوسف بن واقد، نزيل قيسارية الشام (ع) توفى سنة ٢١٢ هـ.

(٢) حديث ابن عمر عن زيد بن ثابت، وحديث جابر بن عبد الله، رضى الله عنهم، فى الإرخاص فى بيع العرايا، فى (اللؤلؤ والمرجان، بيوع/ ح (٩٨٢، ٩٨٥، ٩٨٣) وروجع على الصحيحين.

(٣) أخرجه الشيخان من طريق مالك عن داود بن الحصين عن أبى سفيان - مولى ابن أبى أحمد بن جحش. عن أبى هريرة رضى الله عنه، أن رسول الله ﷺ أرخص فى بيع العرايا بخرضها، فى خمسة أوسق أو دون خمسة أوسق. ولم يذكر البخارى فى باب بيع الثمر على رءوس النخل ممن الشك. وأخرجه فى (كتاب المساقاة) من طريق مالك عن داود، وفى آخره: «شك داود فى ذلك» (فتح البارى ٣٣/٥) وذكره مسلم، آخر الحديث: «يشك داود، قال: خمسة، أو دون خمسة». بيوع، باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا فى العرايا: ح (١٥٤١/٧١).

ورواه مالك فى الموطأ (بيوع: ح ١٤) وفى التقصى لابن عبد البر (ح: ٥١) وبسط القول فى شرحه وفقهياته فى (التمهيد ٣/٣٢٣) وانظر معه (فتح البارى: ٤/٢٦٥).

(٤) من كتاب الأم، وانظر مسند الشافعى: بيوع (٥٠).

وعندهم فضول من قوتهم من التمر؛ فرخص لهم أن يبتاعوا العرايا بِخُرُصِها، من التمر الذى فى أيديهم يأكلونها رطباً.

وقال الشافعى رضى الله عنه فى (كتاب اختلاف الحديث): «والعرايا التى أرخص رسول الله ﷺ فيها، ما ذكره محمود بن لبيد قال: سألت زيد بن ثابت فقلت: ما عراياكم هذه التى تحلونها؟» فذكر معنى ما ذكره فى البيوع، قال الشافعى رحمه الله: وحديث سفيان يدل على مثل هذا الحديث: وهو ما رواه الشافعى رحمه الله عن سفيان عن يحيى بن سعيد عن بُشير بن يسار، قال: سمعت سهل بن أبى حنيفة يقول: "نهى النبى ﷺ عن بيع الثمر بالتمر، إلا أنه رخص فى العرايا أن تباع بخرصها تمراً يأكلها أهلها رطباً"،^(١).

وأراد الشافعى بذلك قوله: "يأكلها أهلها رطباً" وليس يدل على تنمة السبب.

ومن ذلك حديث النهى عن كراء الأرض - وفى لفظ: كراء المزارع، وهو المراد بالأول - رواه عن النبى ﷺ جماعة من الصحابة، منهم «رافع بن خديج» ولحديثه طرق، منها ما رواه نافع: أن ابن عمر كان يكرى مزارعه على عهد النبى ﷺ، وفى إمارة أبى بكر وعمر وعثمان، وصدرًا من خلافة معاوية، حتى بلغه [١٦٦/و] فى آخر خلافته أن رافع بن خديج يحدث فيها بنهى عن رسول الله ﷺ. فدخل عليه وأنا معه، وسأله فقال: "كان رسول الله ﷺ ينهى عن كراء المزارع" فتركها ابن عمر بعد ذلك، فكان إذا سُئِلَ عنها بعد، قال: "زعم ابن خديج أن رسول الله ﷺ نهى عنها" رواه «مسلم» بهذا اللفظ^(٢)، وفى (البخارى) نحوه إلى قوله: ثم إن النبى ﷺ نهى عن كراء المزارع؛ فقال ابن عمر: قد علمتُ أنا كنا نكرى مزارعنا على عهد رسول الله ﷺ بما على الأربعاء بشيء من التبن»،^(٣).

(١) مسند الشافعى، بيع (٥٠) وفيه: «رخص فى العريئة» واحد العرايا. وهى رواية حديث سهل بن أبى حنيفة الأنصارى، رضى الله عنه، فى الصحيحين. وانظره فى اللؤلؤ والمرجان: ١٥٨/٢ (٩٨٦) ومع (فتح البارى ٢٦٦/٤).

(٢) صحيح مسلم. بيع، باب كراء الأرض / ح (١٥٤٧/١٠٩).

(٣) كتاب المزارعة من صحيح البخارى باب من كان من أصحاب النبى ﷺ يواسى بعضهم بعضاً فى الزراعة والثمرة: (فتح البارى ١٦/٥) قال «القسطلانى» على هامشه: «قوله: الأربعاء، بفتح الهمزة =

وفي روايةٍ لنافع أن ابن عمر كان يؤجر الأرض قال: "فُنِبِيٌّ حديثًا عن رافع، قال: فانطلق بي معه إليه. قال فذكر عن بعض عمومته ذكر عن النبي ﷺ أنه نهى عن كراء الأرض، قال: فتركه ابن عمر فلم يأجره". رواه «مسلم» بهذا اللفظ^(١).

ومنها رواية سالم بن عبد الله: "أن عبد الله بن عمر كان يكرى أرضه، حتى بلغه أن رافع بن خديج الأنصاري كان ينهى عن كراء الأرض، فلقبه عبد الله فقال: يا ابن خديج، ماذا تحدث عن النبي ﷺ في كراء الأرض؟ قال رافع بن خديج لعبد الله: "سمعت عمي - وكانا قد شهدا بدرًا - يحدثان أهل الدار أن رسول الله ﷺ نهى عن كراء الأرض. قال عبد الله: لقد كنت أعلم في عهد رسول الله ﷺ أن الأرض تُكرى. ثم خشى عبد الله أن يكون رسول الله ﷺ أحدث في ذلك شيئًا لم يكن يعلمه، فترك كراء الأرض" رواه «مسلم»^(٢). وأخرج «البخاري» قول عبد الله بن عمر الذي في آخره^(٣).

ومنها رواية أبي النجاشي مولى رافع بن خديج، عن رافع، أن ظهير [٦١/ظ] بن رافع - وهو عمه - قال ظهير: لقد نهى رسول الله ﷺ عن أمرٍ كان بنا رافقًا، فقلت: وما ذاك؟ ما قال رسول الله ﷺ فهو حق. قال: سألتني: كيف تصنعون بمحاقلكم؟ فقلت: نؤاجرها يا رسول الله على الربع والأوسق من التمر والشعير، قال: "فلا تفعلوا، ازرعوها أو أزرعوها أو أمسكوها".

رواه البخاري وفي روايته: قال رافع: قلت سمعًا وطاعة^(٤). ورواه «مسلم» وهذا لفظه^(٥).

= وسكون الرء وكسر الموحدة، ممدودًا: جمع ربيع وهو النهر الصغير. وقوله: من التبن؛ بالموحدة الساكنة. وحاصل حديث ابن عمر هذا، أنه ينكر على رافع إطلاقه في النهي عن كراء الأراضي، ويقول: الذي نهى عنه ﷺ، هو الذي كانوا يدخلون فيه الشرط الفاسد، وهو أنهم يشترطون ما على الأربعاء، وطائفة من التبن، وهو مجهول» اهـ. ٣٢/٢ - ٣٥.

(١) في البيوع، باب كراء الأرض: ح (١١١).

(٢) في البيوع، باب كراء الأرض: ح (١١٢).

(٣) المزارعة، باب ما كان من أصحاب النبي ﷺ يواسى بعضهم بعضًا في الزراعة والثمار (فتح الباري

١٦/٥).

(٤) المزارعة، باب ما كان من أصحاب النبي ﷺ يواسى بعضهم بعضًا (فتح الباري ١٥/٥).

(٥) صحيح مسلم، بيوع، باب كراء الأرض بالطعام: ح (١١٤، ١١٣).

ومنها رواية سليمان بن يسار عن رافع بن خديج قال: كنا نحاقل الأرض على عهد رسول الله ﷺ فنكربها بالثلث والرابع والطعام المسمي، فجاءنا ذات يوم رجل من عمومتي فقال: "نهانا رسول الله ﷺ عن أمر كان لنا نافعاً، وطواعية الله ورسوله أنفع لنا: نهانا أن نحاقل الأرض فنكربها على الثلث والرابع والطعام المسمي، وأمر رب الأرض أن يزرعها [أو يزرعها] وكره كراءها وما سوى ذلك" رواه «مسلم» بهذا اللفظ^(١)، وله طرق. ومن رواه من الصحابة: «جابر بن عبد الله» وله ألفاظ كلها في (الصحيح) منها عن جابر قال: "نهى رسول الله ﷺ عن كراء الأرض" ومنها، عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: "من كانت له أرض فليزرعها، فإن لم يزرعها فليزرعها أخاه". ومنها، قال [جابر]: كان لرجال فضول أرضين من أصحاب رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: "من كانت [١٦٢/و] له فضل أرض فليزرعها أو ليمنحها أخاه، فإن أبي فليمسك أرضه". ومنها، قال: قال رسول الله ﷺ: "من كانت له أرض فليزرعها أو ليزرعها أخاه، ولا يكرها".

والكل من رواية «عطاء» عنه^(٢).

ومنها رواية «سعيد بن ميناء» عنه، أن رسول الله ﷺ قال: "من كان له فضل أرض فليزرعها أو ليزرعها أخاه. وقال: ولا تبيعوها" قال الراوي عن ابن ميناء: ما «ولا تبيعوها»؟ يعني الكراء؟ قال: نعم^(٣).

ومن روى ذلك من الصحابة «أبو هريرة» رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه قال: "من كانت له أرض فليزرعها أو ليمنحها أخاه، فإن أبي فليمسك أرضه" رواه «مسلم» مسنداً^(٤)،

(١) في صحيحه: بيوع، باب كراء الأرض بالطعام: ١١٣.

(٢) عطاء بن يسار، عن جابر رضي الله عنه. والأحاديث الأربعة، له، هنا في صحيح مسلم: ك البيوع، باب كراء الأرض بالطعام: ح (٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٢) والثالث في البخاري أيضاً، ك المزارعة باب ما كان من أصحاب النبي ﷺ يواسي بعضهم بعضاً (فتح الباري ١٥/٥) وفي كتاب الهبة: فضل المنيحة.

(٣) عن جابر رضي الله عنه. أخرجه مسلم في البيوع، باب كراء الأرض، من رواية سليم بن حيان عن سعيد بن ميناء عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: / فذكره. قال سليم، فقلت لسعيد: ما قوله: لا تبيعوها؟ يعني الكراء؟ قال نعم. ح (٩٤).

(٤) أسنده مسلم عن شيخه حسن بن علي الحلواني: حدثنا أبو توبة حدثنا معاوية - هو ابن سلام - عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، يرفعه (باب كراء الأرض ح: ١٥٤٤/١٠٢).

وذكره «البخارى» تعليقا^(١).

ولذلك سبب، وهو ما جاء عن «رافع بن خديج» قال: «كنا أكثر أهل المدينة مزرعا، كنا نكرى الأرض بالناحية منها على مسمى، فمما يصاب ذلك وتسلم الأرض، ومما تصاب الأرض ويسلم ذلك، فنهينا. فأما الذهب والورق فلم يكن يومئذ» رواه البخارى^(٢).

وعن رافع بن خديج قال: «كنا أكثر الأنصار حقلا، كنا نكرى الأرض على أن لنا هذه ولهم هذه، قال: فربما أخرجت هذه ولم تخرج هذه، فنهانا عن ذلك. فأما الورق فلم ينهنا» رواه «مسلم» وهذا لفظه^(٣) وروى «البخارى» عنه قال: «كنا أكثر أهل المدينة حقلا، وكان أحدنا يكرى أرضه فيقول: هذه القطعة لى وهذه لك، فربما أخرجت ذه ولم تخرج ذه. فهاهم النبي ﷺ وفي لفظ له أيضا: فربما أخرجت هذه ولم تخرج هذه، فنهينا - عن ذلك، ولم تنه عن الورق»^(٤).

ولـ «مسلم» عن حنظلة بن قيس الأنصارى، أنه سأل رافع بن خديج عن كراء الأرض فقال: «نهى رسول الله ﷺ عن كراء الأرض، قال، فقلت: أبالذهب والورق؟ قال: [١٦٢/ظ] أما الذهب والورق فلا بأس به»^(٥). وفي رواية لمسلم عن حنظلة، قال: «سألت رافع بن خديج عن كراء الأرض بالذهب والورق، فقال: لا بأس به، إنما كان الناس يؤاجرون على عهد النبي ﷺ على الماذيانات وأقبال الجداول وأشياء من الزرع، فيهلك هذا ويسلم هذا، ويسلم هذا ويهلك هذا. فلم يكن للناس كراء إلا هذا، فلذلك زجر الناس عنه، فأما شيء معلوم مضمون، فلا بأس به»^(٦).

(١) في كتاب المزارعة، تعليقا: «وقال الربيع بن نافع أبو توبة: حدثنا معاوية عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة» فذكره. قال الحافظ ابن حجر: «وأبو توبة ثقة، ليس له في البخارى سوى هذا الحديث، وآخر في الطلاق. وقد وصل مسلم حديث الباب عن الحسن الحلوانى عن أبي توبة.. وقد أطنب النسائى في جمع طرقه (فتح البارى ١٦/٥) مع سنن النسائى، ببوع. والدارقطنى كذلك في (كتاب البيوع من سننه).

(٢) في المزارعة.. فتح البارى ٧/٥.

(٣) البيوع، باب كراء الأرض بالذهب والورق) الفضة/ح ١١٧/١٥٤٧.

(٤) البخارى المزارعة، باب ما يكره من الشروط (فتح البارى ١٠/٥).

(٥) ح ١١٥، ١١٦ من (باب كراء الأرض بالذهب والورق، كتاب البيوع، صحيح مسلم) الماذيانات: بذال معجمة مكسورة ثم ياء مثناة ثم ألف ثم نون ثم ألف ثم تاء مثناة - وحكى عن بعضهم فتح الذال المعجمة - وهى مسایل المياه، جمع مسيل، وقيل: هى ما ينبت على حافى مسيل الماء، وقيل: ما ينبت حول =

فقد صرحت هذه الروايات بالسبب المقتضى للنهي. وأما ما سبق من رواية سليمان بن يسار عن رافع عن رجل من عمومته التي فيها النهي عن كراء الأرض بالطعام المسمّى - وقد رواها «مسلم» من طريق أبي الطاهر عن رافع، من غير ذكر: بعض عمومته^(١) - فهو محمول على الطعام المسمّى من تلك الأرض، لا على المضمون في الذمة. ولهذا السبب طرقت أخرى من رواية رافع.

وأما رواية جابر، يرفعه، قال: كنا نخابر على عهد رسول الله ﷺ فنصيب من القَصْرَى ومن كذا، فقال رسول الله ﷺ: "من كانت له أرض فليزرعها أو فليُحْرَثْهَا أخاه، وإلا فليدعها" رواه «مسلم»^(٢) وله عنه، قال: كنا في زمان رسول الله ﷺ نأخذ الأرض بالثلث أو الربع، بالمذايانات؛ فقام رسول الله ﷺ فقال: "من كانت له أرض فليزرعها، فإن لم يزرعها فليمنحها أخاه، فإن لم يمنحها أخاه فليمسكها"^(٣).

فظهر بذلك أن النهي عن كراء الأرض في حديث جابر، إنما كان لهذا السبب، لا أنه نهى عن الإجارة مطلقاً. ويكون نهى عن كراء الأرض بما كان يُعتقد من الأمور التي فيها [١٦٢/و] الغررُ والجَهْل، ويؤدي إلى النزاع. ويشهد له ما جاء عن «سعد بن أبي وقاص»: أن أصحاب المزارع في زمان رسول الله ﷺ، كانوا يُكْرُونَ مزارعهم بما يكون على السواقي من الزروع، وما سُقِيَ بالماء مما حول البئر، فجاءوا رسول الله ﷺ فاخْتَصَمُوا فِي ذَلِكَ، فنهاهم رسول الله ﷺ أَنْ يُكْرُوا بِذَلِكَ، وقال: "اكرؤا بالذهب والفضة" رواه الإمام أحمد - وهذا لفظه - وأبو داود، والنسائي^(٤).

=السواقي، وهي لفظة معربة، وقال الخطابي: هي الأنهار وهي من كلام العجم صارت دخيلاً في كلامهم (القاموس: مذى، ومشارك الأنوار ١/٣٧٦).

وأقبل الجدول: أى أوائلها ورءوسها، جمع جدول، المجرى الصغير من الماء.

(١) ح: ١١٤ من الباب: عن شيخه أبي الطاهر المصري أحمد بن عمرو بن السرح الحافظ.

(٢) بيوع، باب كراء الأرض (ح: ٩٥) والقصرى، ما يصاب من بقايا السنبيل. انظر الخلاف في ضبطها في

فصل الاختلاف والوهم من حرف القاف، في (مشارك الأنوار ٢/١٨٩).

(٣) الحديث رقم ٩٥ من (باب كراء الأرض: كتاب البيوع، في صحيح مسلم) والمخابرة: المزارعة على

نصيب معين، كالثلث والربع وغيرها (النهاية: الخاء مع الباء).

(٤) المسند: حديث سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه، وأبو داود في البيوع، باب في المزارعة، بلفظ مقارب

ح (٣٣٩١) والنسائي في البيوع.

والغرر، ما كان له ظاهر يغر المشتري وباطن مجهول (النهاية) ونهى عن بيع الغرر وهو الجهل بالمبيع أو ثمنه

أو سلامته أو أجله (المشارك ٢/١٣١).

وللعلماء في هذه الأحاديث مقالات ليس هذا موضع بسطها، وما ذُكر في هذا النوع من الأسباب: قد يكون ما ذكر عقب ذلك السبب من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم أوّل ما تكلم به النبي ﷺ في ذلك الوقت؛ وقد يكون تكلم به قبل ذلك لنحو ذلك السبب أو لا لسبب، وقد يتعين أن يكون أول ما تكلم به في ذلك الوقت لأمرٍ تظهر للعارف بهذا الشأن.

وفي أبواب الشريعة والقصاص وغيرها، أحاديثُ لها أسباب يطول شرحها. وما ذكرنا أنموذج لمن يريد تعرّف ذلك، ومدخل لمن يريد أن يضيف مبسوطاً في ذلك، والمرجو من الله سبحانه وتعالى الإعانة على مبسوطٍ فيه، بفضله وكرمه.

النوع الموفى سبعين التاريخ المتعلق بالمتون(*)

هذا النوع فوائده كثيرة، وله نفع كبير في معرفة الناسخ والمنسوخ، ويُعرف به ابتداءً مشروعية ذلك الشيء، فيظهر بذلك خلوّ الزمان الذي قبله عن مشروعية ذلك الشيء، إما لأن الحكم إلى ذلك الوقت لم يكن محتاجاً إليه، أو لم يُطلب إلا ذلك الوقت؛ وإما لأنه كان قبله حكم [١٦٣/ظ] آخر ارتفع بهذا، فيكون من قسم الناسخ والمنسوخ؛ أو لم يرتفع بالكلية بل اقتضى الحال التخيير؛ وفي عدّ ذلك من النسخ بحث ليس هذا موضعه.

والتاريخ قد يكون بمجرد: أول ما كان كذا، وبالقبلية، والبعدية، وبآخر الأمرين. ويكون: بذكر السنة أو بذكر الشهر، أو بغير ذلك مما يُعرف به التاريخ. وهذا نظراً مما تكلم عليه جمع من العلماء في النازل من القرآن قبل، وما نزل بعد. والمكث والمدنى فيه تبيين لذلك. وربما تكلموا على صيفيه وشتائه، وليليه ونهاريه، وإن لم يكن من هذا القبيل إلا بتبين التاريخ.

فمن الأوائل:

”أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصادقة، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت كفلق الصبح، ثم حُبب إليه الخلاء“ الحديث بطوله ثابت في (الصحيحين)^(١). وقد صنّف العلماء في (الأوائل)، وفي (مصنف ابن أبي شيبة)^(٢) في أواخره (كتاب

* ذكره للسراج البلقيني: الشمس السخاوي في (تواريخ الرواة والوفيات من فتح المغيث ٢٨٤/٣) والجلال السيوطي في النوع التسعين من تدريب الراوي ٣٩٥/٢.

(١) البخاري في كتاب بدء الوحي، مفتتح الصحيح، ومسلم في كتاب الإيمان، باب بدء الوحي، من حديث السيدة عائشة رضی الله عنها.

(٢) الطبعة الأولى الكاملة: الدار السلفية، بومباي ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م في خمسة عشر مجلداً. وكتاب الأوائل في المجلد الرابع عشر: ص ٦٨ - ١٤٩ الأحاديث (١٧٥٨٢ - ١٧٨٩٧) ومنها أرقام الأحاديث فيما نقل هنا من (المصنف) والمقابلة عليها. وهو بتحقيق السيد، مختار أحمد الندوي.

الأوائل) وتكلم الناس في أول ما خلق الله جل جلاله، وقد تعرض لذلك المؤرخون وغيرهم. ولسنا بصدد البسط لذلك وإنما نذكر أموراً تتعلق بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وبشريعتنا، وقد يكون ذلك مما صح عن النبي ﷺ، أو جاء بإسناد حسن أو ضعيف، أو لم يكن مرفوعاً بل كان موقوفاً أو مقطوعاً. فمن ذلك:

«أول الأنبياء آدم» رواه أبو ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم. وأسنده ابن أبي شيبة في (مصنفه) فقال: حدثنا يزيد عن المسعودي، عن أبي عمرو، عن عبيد بن المحساس، عن أبي ذر، قال: دخلت على رسول الله ﷺ وهو في المسجد، قلت: أى الأنبياء أول؟ قال: «آدم» [١٦٤/و] قلت: وهل كان نبياً؟ قال: نبي مكرم»

إسناد الحديث حسن، وعبيد بن المحساس روى له النسائي - ويقال بالحاء والسين المهملتين المكررتين، وبالحاء والشين المعجمتين المكررتين، وهو أشهر^(١).

ولـ «آدم» صلى الله عليه وسلم أوائل مخصوص بها معلومة؛ ولمن بعده أوائل: فمن ذلك ما ثبت عن النبي ﷺ من قوله: «لا تُقتل نفس [ظلمًا] إلا كان على ابن آدم الأول منها كِفْلٌ، فإنه أول من سنَّ القتل»^(٢).

* * *

ولـ «نوح» صلى الله عليه وسلم أوائل، وثابت في (حديث الشفاعة) أنه أول رسول بعث إلى أهل الأرض^(٣). وله أوائل معروفة في اتخاذ السفينة وركوبها، وغير ذلك. ومن

(١) المصنف: كالأوائل ح (١٧٧٨٢) وإسناده في الأصل: «حدثنا يزيد عن المسعودي عن أبي عمرو» - عدل عنها المحقق إلى (أبي عمر) كما في طبقات ابن سعد - رجال الإسناد: يزيد بن هارون، أبو خالد الواسطي الحافظ (ع) عن المسعودي عبدالرحمن بن عبدالله بن عتبة بن مسعود الكوفي (خت ٤) عن أبي عمر، ويقال أبو عمرو أيضاً، الشامي الدمشقي (س) عن عبيد بن المحساس، بمهمات وبمعجمات، التابعي (س). وهو السند في سنن النسائي لحديث أبي ذر، رضى الله عنه، مرفوعاً.

(٢) المصنف (١٧٨٢٥) بلفظ «إلا كان على ابن آدم الأول كِفْلٌ من دمه» وهي الرواية لحديث ابن مسعود في الصحيحين: البخارى في كتاب الأنبياء، ومسلم في القسامة باب إثم من سنَّ القتل. وانظره في (اللؤلؤ والمرجان ٢/٢٠٩).

(٣) اقتصر في المصنف في أولية نوح عليه السلام، نبياً، على حديث الشفاعة عن أنس رضى الله عنه مرفوعاً (١٧٧٨٨) ومن حديث أبي هريرة رضى الله عنه مرفوعاً (١٧٧٨٩) وحديثها كاملاً في الصحيحين: عن أنس رضى الله عنه في البخارى، كالتوحيد، ومسلم كالإيمان. وحديث أبي هريرة رضى الله عنه في البخارى، كالتفسير سورة الإسراء. ومسلم في الإيمان، ولفظ مسلم في (اللؤلؤ ١/٥٢، ح ٥٤، ١١٩، ١٢٠).

أغربها أنه أول من اتخذ الكلب للحراسة. روى «القاسم بن مسلمة» بإسناده عن علقمة عن عبد الله رضى الله عنه أنه قال: "أول من اتخذ الكلب نوح صلى الله عليه وسلم، قال: يارب، أمرتني أن أصنع الفُلْكَ^(١) فأنا في صناعته أصنع أياماً، فيجيئونني بالليل فيفسدون، كل ما عملت أفسدوه، فمتى يلتئم لى ما أمرتني به فقد طال على أمرى؟ فأوحى الله تعالى إليه: «يانوح اتخذ كلباً يحرسك» فاتخذ نوح كلباً، فكان يعمل بالنهار وينام بالليل فإذا جاء قومه ليفسدوا ما عمل بالليل نبههم الكلب، فيتنبه نوح فيأخذ الهراوة لهم ويثب إليهم فيهربون منه، فالتأم له ما أراد»^(٢).

ولـ «إبراهيم» صلى الله عليه وسلم أوائل: فمن ذلك أنه "أول من شاب، وأول من خطب على المنابر، وأول الناس أضاف الضيف، وأول الناس اختتن، وأول الناس قلم أظفاره وجز شاربه واستحذ، وأول من عقد الألوية، وأول من يكسى يوم القيامة". يروى بعض ذلك مرفوعاً، وبعض [١٦٤/ظ] ذلك موقوفاً^(٣).

* * *

(١) لم أقف في طبعة المصنف على أولية نوح عليه السلام في اتخاذ السفينة وركوبها. وحديثه في صحيح البخارى، ك التفسير، باب «ذرية من حملنا مع نوح» فتح البارى ٢٣٤/٦.

(٢) المصنف: ح (١٧٨٩٥) وسنده في المطبوعة: أخبرنا مسلمة، حدثنا محمد بن عبد الله بن محمد بن يوسف المكي البغدادي بالقلم، قال: حدثني أبي رحمه الله قال حدثنا أبي محمد بن يوسف قال حدثنا أبو داود سليمان بن عمرو النخعي، حدثنا سعيد بن إياس - هو الجريري - ١٤٤ هـ - عن علقمة عن عبد الله بن عباس.

وهذا الحديث يقع في سبعة عشر حديثاً أواخر كتاب الأوائل (١٧٨٨١ - ١٧٨٩٧) تالية لقوله: بعد الحديث ١٧٨٨٠، آخر كتاب الأوائل والحمد لله. قال المحقق على هامشه: إنه مما يدل على انتهاء أوائل ابن أبي شيبة هنا، وأما بعده فهو إضافة، استمرارا لما هنا (ص ١٣٩/١٤).

وتبدأ هذه المجموعة المضافة بهذا الإسناد: حدثنا أبو القاسم مسلمة بن القاسم حدثنا أبو الحسن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد بن حجر القرشي العسقلاني بعسقلان، حدثنا أبو الفضل صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل...» وصالح من طبقة تلاميذ أبي بكر بن أبي شيبة المتوفى سنة ٢٣٤ هـ - ثم يتكرر الإسناد عن مسلمة في عشرة أحاديث من هذه المجموعة المزيدة، ومسلمة بن القاسم من أعلام القرن الرابع وهو راوى الحديث الأول من كتاب الأوائل في المصنف (١٧٥٨٢) قراءة على محمد بن أحمد بن الجهم، ابن الوراق المالكي ببغداد سنة ٢٣٤ هـ قال: قرئ على أبي أحمد محمد بن عبدوس بن كامل السراج وأنا أسمع سنة تسعين، ومائتين، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة الكوفي.

(٣) موزعة في المصنف: أول من شاب (١٧٥٨٨-١٧٧٨٤) وأول من خطب على المنابر، (١٧٥٨٦)=

ومن الأوائل لـ «إسماعيل بن إبراهيم» صلى الله عليهما وسلم: ما رواه الواقدي عن عبد الله بن يزيد الهلالي عن مسلم بن جندب، قال: "أول من ركب الخيل إسماعيل بن إبراهيم صلى الله عليهما وسلم، وإنما كان وحشاً لا يطاق حتى سُخِّرَتْ له" وروى «الزبير بن بكار» في أول كتابه في (أنساب قريش) من حديث داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنها قال: "كانت الخيل وحوشا لا تركب، فأول من ركبها إسماعيل، وبذلك سُمِّيَت العِراب".

ولنتصر على ذكر بعض أوائل تتعلق بأبائنا الأربعة صلى الله عليهم وسلم: فإن «آدم» أبو البشر.

و «نوح» أبو من بقى بعد الطوفان، قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُ هُمُ الْبَاقِينَ﴾^(١).

وقال تعالى في حق إبراهيم: ﴿مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾^(٢).

و «إسماعيل» أبو العرب قال النبي ﷺ: "ارموا بنى إسماعيل فإن أباكم كان رامياً" رواه البخارى^(٣).

ولنبينا محمد ﷺ سيد الأولين والآخرين أوائل في الدنيا والآخرة ليست لغيره. فمن ذلك: أن رؤية الله لم تحصل لأحد من البشر في الدنيا إلا لسيدنا رسول الله ﷺ، والأنبياء يرون الله تعالى في الدار الآخرة، وكذلك المؤمنون من أتباعهم، فيحسن أن يقال إن نبينا ﷺ أول من رأى الله من البشر^(٤).

= وأول من أضاف واختنن وقلم أظافره وجز شاربه واستحد(١٧٥٨٧)-أحاديث منها موقوف، ومرسل، ومنقطع- وأول من يكسى يوم القيامة: من رواية عبد الله بن الحارث بن نوفل، عن علي رضى الله عنه، موقوفا (١٧٧٨٥) وعن ابن عباس رضى الله عنها مرفوعاً (١٧٧٨٦، ١٧٧٩٧) وعن مجاهد مرسلًا (١٧٨٤٨).

سئل الدارقطني عن حديث عبد الله بن الحارث بن نوفل عن علي رضى الله عنه، فذكر من رواه عن ابن الحارث مرفوعاً، ومن رواه عنه موقوفاً وقال: وهو الصواب (العلل ١/١٠٩) في حديث علي رضى الله عنه. (١) الآية رقم ٧٧ من سورة الصافات. وسياقها: ﴿وَلَقَدْ نَادَانَا نُوحٌ فَلَنعْمِ الْمَجِيبُونَ * وَنَجَّيْنَاهُ وَأَهْلَهُ مِنَ الْكَرْبِ الْعَظِيمِ * وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُ هُمُ الْبَاقِينَ﴾.

(٢) من الآية ٧٨ سورة الحج، والخطاب فيها للذين آمنوا.

(٣) في الجهاد، باب التحريض على الرمي، وفي المناقب: باب نسبة اليمن إلى إسماعيل، عليه السلام.

(٤) أحاديث الرؤية، في البخارى: التفسير، الإسرائ، والنجم، والرحمن. وفي التوحيد: باب ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ والأذان: باب فضل السجود. وصحيح مسلم: ك الإيمان، أبواب: معنى قوله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ رَأَاهُ نَزَّلَةً أُخْرَىٰ﴾، وإثبات رؤية المؤمنين ربهم في الآخرة، ومعرفة طريق الرؤية.

وفي الآخرة: "أول شافع، وأول مُشَفَّع، وأول من تنشق عنه الأرض، وأول من يقرع باب الجنة" وفي ذلك أحاديثُ معروفة^(١).

وأما ما يتعلق بأوائل الشريعة، فمن ذلك:

أول ما نهاه الله عنه: ما أسنده «ابن أبي شيبه» فقال [١٦٥/و]: ثنا ابن المبارك عن الأوزاعي عن عروة بن رُويم قال: قال رسول الله ﷺ: "أول ما نهاني ربي عن عبادة الأوثان، وعن شرب الخمر، وعن ملاحاة الرجال"^(٢)، ثم أسند من حديث أم سلمة رضی الله عنها أنها قالت: قال النبي ﷺ: "إن كان أول ما نهاني الله عنه إلى وعهد، بعد عبادة الأوثان، شرب الخمر وملاحاة الرجال"^(٣).

وأول أمر خاطب به جبريلُ النبي ﷺ: ﴿اقرأ﴾، كما يقتضيه الحديثُ الثابت في بدء الوحي. وكان سنُّه إذ ذاك أربعين سنَّةً، وقيل: أربعين ويومًا.

ثم أمر بعد ذلك بالقيام والإنذار في: ﴿يأيها المدثر * قم فأنذر﴾ ولذلك قال بعضُ العلماء: أول ما وجب، الإنذارُ والدعاء إلى التوحيد.

ثم فرض الله تعالى من قيام الليل ما ذكره في أول (سورة المزمل) ثم نسخه في آخرها، ثم نسخه بإيجاب الصلوات الخمس ليلة الإسراء بمكة^(٤)، بعد البعثة بعشر سنين وثلاثة أشهر، ليلة سبيع وعشرين من شهر رجب - وقيل قبل الهجرة بعام، وقيل بعد البعثة بتسعة أعوام، وقيل بخمسة. وقد قيل في الشهر إنه ربيع الأول وقيل شهر ربيع

(١) المصنف (١٧٦٥٩، ١٧٦٩٤، ١٧٦٩٨) وانظر معه: صحيح البخارى. التفسير ﴿ذرية من حملنا مع نوح﴾ الإسراء. وصحيح مسلم: الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة، وباب إثبات الشفاعة. وجامع الترمذى فى التفسير والمناقب، وابن ماجه فى الزهد: باب ذكر الشفاعة.

(٢) المصنف: أوائل (١٧٧٣٠) وفى الأشربة ١٩٢/٨ - ٤١١٨ بلفظ مقارب.

(٣) المصنف: ح (١٧٨١٠).

(٤) البخارى: ك الصلاة، باب كيف فرضت الصلاة فى الإسراء. ومسلم فى ك الإيمان، باب الإسراء وفرض الصلوات الخمس. مع ابن إسحاق فى الهشامية (٤٦، ٣٧/٢) وابن سعد (٢١٣/١).

الآخر، وقيل شهر رمضان - والمحقق أن ذلك كان بعد شقِّ الصحيفة وقبل بيعة العقبة^(١).
 ووقع لشريك بن أبي نمر في روايته في (الصحيح) أن ذلك كان قبل أن يوحى إليه. وهو
 وهم من شريك عند المحدثين. وليلة المعراج هي ليلة الإسراء، وقيل غيرها^(٢).
 وكانت إقامته ﷺ بمكة بعد البعثة ثلاث عشرة سنة على المشهور، وقيل خمس عشرة،
 وقيل عشرا. ثم هاجر إلى المدينة.
 ومن الهجرة ابتداءوا التاريخ الإسلامي. وإقامته [صلى الله عليه وسلم] بالمدينة: عشر
 سنين اتفاقاً.

وفي السنة الأولى: بنى [١٦٥/ظ] ﷺ مسجده ومساكنه. وأخى بين المهاجرين
 والأنصار؛ وشرع الأذان^(٣).
 وتتعلق بالمساجد أولية حسنة رواها «ابن أبي شيبه» في (مصنفه)^(٤) فقال: «ثنا
 أبو معاوية عن عاصم عن عباس بن عبد الله الهاشمي قال: أول ما خلقت المساجد أن
 رسول الله ﷺ رأى في القبلة نخامة فحكها، ثم أمر بالخلوق فلطخ به مكانها، فخلق
 الناس المساجد».

وفي السنة الثانية من الهجرة: حُولت القبلة إلى الكعبة. قال «محمد بن حبيب
 الهاشمي»: «حُولت في الظهر يوم الثلاثاء نصف شعبان، كان ﷺ في أصحابه فحانت
 صلاة الظهر في منازل بني سلمة فصلي بهم ركعتين من الظهر في مسجدهم إلى المقدس، ثم
 حُرِّموا من الصلاة في ذلك اليوم»^(٥).
 (٢-١) الحصار وشق صحيفة، في: الهشامية (١/٣٧٥، ١٤/٢) وابن سعد ٢٠٨/١ والدرر ٥٧.
 والعقبة الأولى في (الهشامية ٧٠/٢، وابن سعد والدرر ٧٠).
 وتقضى مختلف الأقوال في وقت ليلة الإسراء، والمعراج أبو الفتح اليعمرى في (عيون الأثر ١/١٤٨) وابن
 حجر في (فتح الباري ٧/١٣٦ - ١٤٠) والسهمودي في (وفاء الوفا ١/١٧٠).
 (٣) قابل على: صحيح البخاري: المغازي: باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة، وباب مرضه ﷺ
 ووفاته. ومعه (فتح الباري ٧/١٦٣) ومسلم في الفضائل باب كم أقام النبي ﷺ بمكة والمدينة.
 - فيما يلي من تأريخ للأحداث بعد الهجرة، ما فيه خلاف يرجع فيه إلى كتب السيرة والحديث والتاريخ،
 الأمهات.

(٤) المصنف: ح (١٧٨١٤) ورجال إسناده: أبو معاوية، هو الضرير محمد بن خازم، وعاصم هو الأحول،
 عن عباس بن عبد الله بن معبد بن عباس بن عبد المطلب، الهاشمي. والحديث في (المصنف) أيضاً: ك
 الصلوات، باب تخليق المساجد (٢/٣٦٢).

أمر في الصلاة باستقبال الكعبة، وهو راكم في الركعة الثانية، فاستدار واستدارت الصفوف خلفه ﷺ، فأتتم الصلاة، فسمى مسجد القبليتين“.

وأما ما جاء في حديث «البراء» ما يقتضى أن أول صلاةٍ صلاها النبي ﷺ إلى الكعبة صلاةُ العصر^(١)، فمحمول على الصلاة من أولها إلى آخرها. وكان قبل ذلك مأموراً بالصلاة إلى بيت المقدس مدةً مقامه بمكة، وبعد الهجرة ستة عشر شهراً أو سبعة عشر. هذا هو الصحيح، وقيل غيره، وقيل: كان بمكة يستقبل الكعبة أولاً، ثم أمر ببيت المقدس.

وفي شعبان من السنة الثانية، فرض صوم رمضان.

وفيها: فرضت صدقة الفطر، وشرعت الأضحية، وفيها غزوة بدر الكبرى في رمضان^(٢).

وفي السنة الثالثة: غزوات منها: «غزاة أحد» يوم السبت [١٦٦/و] السابع من شوال. ثم «غزاة بدر الصغرى» في هلال ذى القعدة. وفيها «غزاة بني النضير» وحُرمت الخمر بعد غزاة أحد، هذا هو المعروف. وقد سبق في حديث «أم سلمة» وغيرها في أول ما نهي عنه، ما قد يخالف هذا^(٣).

وفي السنة الرابعة: «غزاة الخندق» على الصحيح، وذكرها جماعة في الخامسة، ويقال

(١) حديث البراء، رضى الله عنه، في الصحيحين (للؤلؤ ١١٦/١ ح ٣٠٢) ومعه (فتح البارى ١/٣٤٠) وانظر الموطأ من حديث ابن عمر رضى الله عنهما، (ك القبله، ح ٦) ومسنده الشافعى، من طريق الإمام مالك (صلاة: ٨ والرسالة فقرة ٣٦٥) ومجمع الزوائد (١٩٨/٢) وانظر تحويل القبلة في (الهشامية ١٩٨/٢، وابن سعد ٢٤١/١) والاعتبار للحازمى (١٢٥ - ١٢٨) وسنن الدارقطنى (٢٧٣/١).

(٢) صدقة الفطر، وتشريع الأضحية، فيها، في طبقات ابن سعد (٢٤٨/١) وعيون الأثر، من طريقه (٢٣٨/١) وبدر الكبرى في (الهشامية ٢٦٣/٢) وعيون الأثر من طريق ابن إسحاق (٢٤٩/١، وابن سعد ١٢/٢، والدرر ١١٠).

(٣) «أحد»: في (الهشامية ١٠٦/٣، وابن سعد ٣٦/٢ والدرر ١٥٣).

وبدر الصغرى: بدر الموعد، ليعاد أبى سفيان، في طبقات ابن سعد (٥٩/٢)، وبدر الأخيرة في عيون الأثر (٥٢/٢). وتحريم الخمر في غزاة بني النضير في (الهشامية ٢٠٠/٣، وابن سعد ٥٧/٢، والدرر ١٧٤، وعيون الأثر ٤٨/٢ عن ابن إسحاق وابن سعد).

لها «الأحزاب» أيضاً. وكان حصار الأحزاب بالمدينة خمسة عشر يوماً. ثم هزمهم الله تعالى^(١).

وفيها: قُصرت الصلاة، ونزلت آية التيمم. وقد قيل في التيمم إنه شرع في الخامسة، وقيل في السادسة^(٢).

الخامسة: فيها «غزاة ذات الرقاع» في أول المحرم، وفيها صلى ﷺ، صلاة الخوف وهي أول صلوات الخوف. ثم «غزاة دومة الجندل» و«غزوة بني قريظة»^(٣).

وفيها: فرض الحج عند قوم، وقيل فرضه في سنة ست، وقيل في تسع، وقيل غير ذلك. وفيها: قدوم «ضام بن ثعلبة» على ما قاله ابن حبيب وغيره. وفي حديث «ضام» ذكر زكاة المال. وفي حديث رواه «النسائي»^(٤) وغيره بإسناد صحيح من حديث قيس بن سعد، قال: «أمرنا رسول الله ﷺ بصدقة الفطر قبل أن تنزل الزكاة، فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا» وقد تقدم أن زكاة الفطر فرضت في السنة الثانية، فدل على تأخر فرض زكاة المال عن السنة الثانية، وأنها قبل الخامسة.

وفي السنة السادسة: قضية الحديبية، وبيعة الرضوان، وغزوة بني المصطلق. وقد قيل في غزوة بني المصطلق أنها كانت في الرابعة، وقيل الخامسة. وهي التي تسمى بالمريسيع.

(١) أرخها البخارى في الرابعة، في (المغازي: الخندق)، عن موسى بن عقبة.

وفي (فتح الباري ٢٧٥/٧) مختلف الأقوال في وقتها.

(٢) انظر في نزول آية التيمم، والأقوال فيها، (فتح الباري على حديث البخارى في تفسير آية النساء

١٧٤/٨) وعلى الحديث في ك الطهارة، التيمم (٢٩٤/١).

(٣) نزلت صلاة الخوف في غزاة بني الرقاع، باتفاق. في الصحيحين (اللزؤ: ١/ح ٤٨١ - ٤٨٤) مع

الهشامية ٢١٥/٣، وابن سعد ٦١/٢، والدرر ١٧٦، والعيون ٥٢/٢ من طريق ابن إسحاق وابن سعد؛ وغزاة

بني قريظة في (فتح الباري ٢٨٦/٧) مع الهشامية (٢٤٤/٣)، وابن سعد (٧٤) والأقوال في سنة فرض الحج، في

(فتح الباري ٢٤٣/٣).

(٤) سنن النسائي (زكاة ٤٩/٥) وفي ترجمة ضام بالاستيعاب والإصابة، وفي سنة الوفود بالهشامية

٢١٩/٤، والدرر ٢٧١، وتاريخ الطبري وعيون الأثر ٢٣٣/٢ من طريق ابن إسحاق، حديث أبي هريرة

رضي الله عنه. والحديث في الصحيحين المتفق عليه لأبي هريرة رضي الله عنه، في كتاب الإيمان.

ولم يذكر فيه اسم ضام (في البخارى: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ) وفي مسلم: (من أهل نجد) ومثله في

الموطأ وأفاد «أبو زرعة، ولى الدين العراقي» في (المستفاد من مبهات المتن والإسناد) أنه ضام بن ثعلبة. في

مبهات ابن طاهر المقدسي وابن بشكوال: ح ١ ص ٣) مخطوط دار الكتب بالقاهرة.

وَكُسِفَتِ الشَّمْسُ، ونزلت آية الظهار. وفي (مصنف ابن أبي شيبة): حدثنا يزيد عن هشام عن محمد قال: كان أول من ظاهر في الإسلام [زوج] [١٦٦/ظ] خُوَيْلَةَ فظاهر منها. فأتت النبي ﷺ فأخبرته، فأرسل إليه، ونزل القرآن: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾^(١).

السابعة: فيها غزاة خيبر، وإسلام أبي هريرة، وعمره القضاء. الثامنة: فيها غزاة مؤتة، وذات السلاسل، وفتح مكة في رمضان؛ ونسخ "إنما الماء من الماء" في فتح مكة - وسيأتي ذلك في آخر الأمرين - وفيها: غزوة حنين والطائف. وفيها غلا السعر فقالوا: "سعر لنا"^(٢). وفي التاسعة: غزوة تبوك، وحج أبي بكر بالناس. وتتابعت الوفود «ودخل الناس في دين الله أفواجا» أفواجا.

العاشرة: فيها حجة الوداع، وإسلام جرير^(٣)، ونزل: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾.

وأما ما يتعلق بالأوائل في زوجاته [رضى الله عنهن]:

(١) المصنف (١٨٧٦) ويزيد هو ابن هارون، وهشام هو الدستوائي أبو بكر البصرى. وكلمة [زوج] سقطت من المحاسن ونبه على سقوطها فكتب فوقها: كذا. وهي أيضاً ساقطة من أصل (المصنف) وزادها المحقق من سند الحديث في الدر الثنير، وهو من طريق عبد بن حميد. وزوج خويلة، -وهي خولة بنت ثعلبة- أوس بن الصامت الخزرجي، في ترجمتها بالاستيعاب والإصابة. وفي فتح الباري (٣٥٠/٩) على حديث الظهار في الصحيح. وأخرجه أبو داود من حديثها في باب الظهار من كتاب النكاح (ح ٢٢١٤). (٢) بلفظه في معجم الطبراني الصغير ٧/٢. وهو في سنن أبي داود، في البيوع: تسعير (ح ٣٤٥١) وابن ماجه بيوع، باب من كره التسعير (ح ٢٢٠٠) غير مؤرخ فيها. (٣) في السنة العاشرة شهد «جرير بن عبد الله الأنصاري البجلي» رضى الله عنها حجة الوداع وقال له النبي ﷺ «استنصت الناس» أخرجه البخاري في حجة الوداع من المغازي (فتح الباري ٧٦/٨) وفي مناقبه رضى الله عنه. قال الحافظ ابن حجر: «واختلف في وقت إسلامه. والصحيح من قال إنه أسلم سنة الوفود - سنة تسع - وهيم من قال إنه أسلم قبل موته ﷺ بأربعين يوماً، لما ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ قال له: «استنصت الناس» في حجة الوداع: وذلك قبل موته ﷺ بأكثر من ثمانين يوماً (فتح الباري ٨٩/٧) وانظر الخلاف، في النوع التاسع والثلاثين، من المقدمة والمحاسن. مع (مشكل الآثار: ١٩٣/٣).

فأول من تزوج «خديجة» وخديجة أول من أسلم من النساء^(١). وماتت قبل أن تُفرض الصلاة كما سبق في نوع الصحابة.

ثم نكح «سودة بنت زمعة».

ثم نكح «عائشة بنت أبي بكر» بمكة، وبنى بها بالمدينة.

ثم نكح بالمدينة «زينب بنت خزيمة الهلالية».

ثم نكح «أم سلمة بنت أبي أمية».

ثم نكح «جويرية بنت الحارث» من بني المصطلق، وكانت مما أفاء الله عليه.

ثم نكح «ميمونة بنت الحارث» خالة ابن عباس [وهي التي وهبت نفسها للنبي ﷺ].

ثم نكح «صفية بنت حبي»

ثم نكح «زينب بنت جحش». وكانت امرأة زيد بن حارثة.

توفيت زينب بنت خزيمة قبل النبي ﷺ. ونكح حفصة بنت عمر، وأم حبيبة بنت أبي

سفيان، والكندية، وامرأة من كلب.

وكان جميع من تزوج أربع عشرة امرأة. [وروى ذلك: معمر، عن يحيى بن أبي

كثير.^(٢)

ولـ «أبي بكر» رضى الله عنه أوائل:

منها ما سبق أنه أول من أسلم من الرجال، وأول من جمع بين اللوحين،^(٣) وهو أول

الخلفاء.

وأما أول أمير أمر في الإسلام، فهو: «عبد الله بن جحش» قال ابن أبي شيبه: «تنا

(١) بالمصنف لأبي بكر بن أبي شيبه (١٧٦٠٩) ورواه أيضاً في الجهاد (١٥٠٢٢).

وقابل ما هنا، عن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم، على رواية ابن إسحاق في الهشامية ٢٩٣/٤ - ٢٩٨

وطبقات ابن سعد ٤٩٩/١ والمحبر لابن حبيب ٧٧ - ٩١ وعيون الأثر ٣٠٠/٢ - ٣٠٩.

(٢) ما بين المعكوفتين، من رواية أبي بكر بن أبي شيبه في الأوائل من مصنفه (ح ١٧٨٨٤ - والمقابلة عليه)

بإسناده: «حدثني أبي، حدثنا عبد الرزاق، حدثنا معمر بن يحيى بن أبي كثير قال: «فذكره بطوله.

قابل على رواية عبد الرزاق: كتاب النكاح: باب الظهار في مصنفه (٢٩٠/٧) من طريق معمر عن يحيى بن

أبي كثير.

(٣) المصنف (١٧٧٥٩، ١٧٦٠٠، ١٧٦٠١).

أبو أسامة عن مجالد عن زياد بن علاقة عن سعد: أن رسول الله ﷺ أمر عبد الله بن جحش، وكان أول أمير أمر في الإسلام^(١).

وأول لواء عقده [١٦٧/و] النبي ﷺ بيده إلى الشام: لزيد بن حارثة^(٢)، وهذا لا يعارض ما قبله.

ومن الأوائل:

أن أول جمعة جُمعت: جمعة بالمدينة، ثم جمعة بالبحرين. رواه «ابن أبي شيبة» بهذا اللفظ عن ابن عباس، فقال: «ثنا أبو أسامة عن محمد بن أبي حفصة عن أبي جمرة عن ابن عباس رضى الله عنه...»^(٣)

والذى رواه «البخارى» في (صحيحه) عن ابن عباس، قال: «إن أول جمعة بعد جمعة في مسجد رسول الله ﷺ، في مسجد بنى عبد القيس بجواتا من البحرين» قال «البخارى»: «ثنا محمد بن المنثى، أنا أبو عامر العقدي، أنا إبراهيم بن طهمان عن أبي جمرة الضبعي عن ابن عباس» فذكره^(٤).

ومقتضى ما رواه «البخارى» عن ابن عباس، أن الأولية للجمعة التي بجواتا من البحرين، بعد الجمعة في مسجد رسول الله ﷺ. ولا يقتضى هذا أن تكون الجمعة السابقة التي في مسجد رسول الله ﷺ هي الأولى، فإن الجمعة أقيمت بالمدينة قبل مقدم النبي ﷺ. روى «عبد الرزاق» في مصنفه في (ترجمة أول من جمع) عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين قال: جمع أهل المدينة قبل أن يقدم رسول الله ﷺ المدينة، وقبل أن تنزل الجمعة. وهم الذين سموها بالجمعة، فقال الأنصار: لليهود يومٌ يجمعون فيه كل ستة أيام،

(١) المصنف (١٧٨١٦) وأبو أسامة، هو حماد بن أسامة، ومجالد بن سعيد الهمداني، أبو عمرو الكوفي التابعى (م ٤) عن زياد بن علاقة، أرسل عن سعد، هو ابن أبي وقاص.

(٢) غزوة مؤتة، من أرض الشام. وقال ﷺ: «إن قُتل زيد فجعفر، وإن قُتل جعفر فعبد الله بن رواحة» أخرجه البخارى في المغازى: مؤتة. واستشهد الأمراء الثلاثة رضى الله عنهم (فتح البارى ٢/٢٥٩).

(٣) المصنف: (الأوائل ١٧٨١٥).

(٤) كتاب الجمعة، باب الجمعة في القرى والمدن. (فتح البارى ٢/٢٥٩).

- و جواتا: بالضم، وبين الألفين ثاء مثلثة، يد ويقصر،...، ورواه بعضهم: جُواتا، بالهمزة، قالوا: وجواتا أول موضع جمعت فيه الجمعة بعد المدينة.

وللنصارى أيضًا مثل ذلك، فهَلُمَّ فلنَجْعَلْ يومًا نَجْتَمِعُ فيه ونذكر الله، ونصلى ونشكر - أو كما قالوا - وقالوا: يوم السبت لليهود، ويوم الأحد للنصارى، فاجعلوه يوم العروبة - وكانوا يسمون يوم الجمعة يوم العروبة - فاجتمعوا إلى أسعد بن زرارة [١٦٧/ظ] فصلى بهم وذكرهم، فسموه يوم الجمعة حين اجتمعوا إليه. فذبح أسعد بن زرارة لهم شاة فتغدوا وتعشوا من شاة واحدة لقلتهم. فانزل بعد ذلك: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾^(١).

وعن «عبد الرحمن بن كعب بن مالك» - وكان قائد أبيه، رحمه الله، بُعِدَ ما ذهب بصره - عن أبيه كعب بن مالك: أنه «كان إذا سمع النداء يوم الجمعة ترحم لأسعد بن زرارة. فقلت له: إذا سمعت النداء ترحمت لأسعد بن زرارة. قال: لأنه أول من جمع بنا في هَزْمِ النَّبِيِّ من حَرَّةِ بنى بِيَاضَةَ، في نَقِيعِ يَقال له نَقِيعُ الحِضَاتِ. قلت: كم كنتم يومئذ؟ قال: أربعون» أخرجه أبو داود، وابن ماجه، وفي إسناده «محمد بن إسحاق» بالعنعنة، وفيه مقال. وقد رواه «الدراقطنى» وصححه. وصححه أيضا غيره^(٢).

وفي (مصنف عبد الرزاق) عن «ابن جريج» قال: «قلت لعطاء: من أول من جمع؟ قال: رجل من بني عبد الدار، زعموا. قلت: بأمر النبي ﷺ؟ قال: قَفُ^(٣).

ومن طريق عبد الرزاق: أنا معمر عن الزهري، قال: بعث رسول الله ﷺ مصعب بن

(١) مصنف عبد الرزاق: صلاة، أول من جمع: ١٥٩/٢ (ح ١٥٤٤) والآية من سورة الجمعة.
 (٢) أسنده ابن أبي شيبة في الأوائل (١٧٥٩٥) من طريق ابن عُلَيَّةَ عن محمد بن إسحاق عن رجل، عن عبد الرحمن بن كعب. وهو في سنن أبي داود: صلاة، باب الجمعة في القرى (ح ١٠٦٩) وسنن ابن ماجه: إقامة الصلاة والسنة فيها (١٠٨٢) وفي إسنادهما محمد بن إسحاق عن محمد بن أبي أمامة بن سهل، بن حنيف، عن أبيه. وأخرجه الدراقطنى في كتاب الجمعة من السنن، من ثلاث طرق، من رواية جرير بن حازم، ويونس بن بكير كلاهما عن ابن إسحاق عن محمد بن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن أبيه عن عبد الرحمن (ح ٦-٨: جمعة). بألفاظ متقاربة. وهو سند محمد بن إسحاق في السيرة النبوية قال: وحدثني محمد بن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن أبيه عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، قال: «فذكره بطوله، في (أول جمعة أقيمت بالمدينة: السيرة الهشامية ٧٧/٢) ط أولى حليى. وانظر فتح البارى (٢٣٩/٣) باب فرض الجمعة.
 (٣) مصنف عبد الرزاق: (٣/١٦٠-٥١٤٥) وفي المطبوعة آخر متنه؛ بلفظ: [قال: قَمَةُ: مصححة عن: فيه]. كأنها: فوه، أى قَمَةُ. ولا يظهر لها وجه ولعلها [قَمَةُ] بهاء السكت، اسم فعل أمر بمعنى قف.

عمير بن هاشم إلى المدينة ليقرئهم. فاستأذن رسول الله ﷺ أن يجمع بهم، فأذن له رسول الله ﷺ^(١).

وهذا كله قبل أن يهاجر رسول الله ﷺ إلى المدينة. ولهذا قال الشيخ «أبو حامد»^(٢) في (تعليقته): «إن الجمعة فُرِضَتْ قبل الهجرة». وفيها قال «أبو حامد» نظر، لحديثٍ سنذكره من طريق جابر.

ولما قدم رسول الله ﷺ، المدينة، أقام الجمعة في بني سالم بن عوف، وذلك أن النبي ﷺ أقام في بني عمرو بن عوف الاثنين [١٦٨/و] والثلاثاء والأربعاء والخميس، وأسس مسجدهم. ثم خرج من بين أظهرهم يوم الجمعة. وبنو عمرو بن عوف يزعمون أن النبي ﷺ مكث عندهم أكثر من ذلك. وفي (البخارى) من طريق أنس: «أن النبي ﷺ أقام فيهم أربع عشرة ليلة»^(٣).

والمشهورُ عند أهل المغازي الأول^(٤). وعليه، لما أدركته الجمعة في بني سالم بن عوف، صلاها بالمسجد الذي يبطن الوادي، فكانت تلك أول جمعة صلاها بالمدينة. ولم يُحفظ في خبر إقامة الجمعة بمكة.

وعن «جابر بن عبد الله» رضى الله عنها، قال: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: «يا أيها الناس توبوا إلى الله قبل أن تموتوا، وبادروا بالأعمال الصالحة قبل أن تشغلوا، وصلُّوا الذي بينكم وبين ربكم بكثرة ذكرِكُمْ له وكثرة الصدقة في السر والعلانية، تُرْزَقُوا وتُنصَرُوا وتُجَبَّرُوا. واعلموا أن الله تعالى قد افترض عليكم الجمعة في مقامى هذا، في يومى هذا، في شهرى هذا، في عامى هذا، إلى يوم القيامة، فمن تركها في حياتى أو بعدى، وله إمام عادل أو جائر، استخفافاً بها أو جحوداً لها، فلا جمع له شمله ولا برك له في أمره.

(١) مصنف، عبد الرزاق ٣/١٦٠ (٥١٤٦) والحديث في الطبرانى الأوسط عن ابن مسعود رضى الله عنه (مجمع الزوائد ٢/١٧٦) باب في أول من صلى الجمعة بالمدينة.

(٢) (الشيخ أبو حامد) الإسفرائينى أحمد بن محمد بن أحمد الشافعى إمام طريقة العراقيين وشيخ المذهب. عدّه ابن الصلاح مجدد المائة الرابعة - ٤:٦ هـ. وله (التعليقة الكبرى في الفروع) في نحو خمسين مجلداً (تهذيب الأسماء للنوى ١/٣١٨).

(٣) أبواب الهجرة: باب مقدم النبي ﷺ وأصحابه المدينة (فتح البارى ٧/١٨٤).

(٤) ابن إسحاق: (الهشامية ٢/١٣٩) وأبو الفتح اليعمرى، من طريقه (عيون الأثر ١/١٩٤) وابن سعد

ألا ولا صلاة له ولا زكاة له ولا حج له ولا صوم له ولا بر له حتى يتوب، فمن تاب تاب الله عليه. ألا لا تؤمن امرأة رجلاً، ولا أعرابي مهاجرًا، ألا ولا يؤمن فاجر مؤمنًا إلا أن يقهره بسطان يخاف سوطه أو سيفه“.

رواه «ابن ماجه» من رواية عبد الله بن محمد [العدوى]^(١) عن علي بن زيد بن جدعان. وكلاهما قد نسب إلى الضعف.

وهذا الحديث يدل على أن الجمعة إنما فرضت بالمدينة، لأن جابر بن عبد الله رضى الله عنها يقول: «خطبنا رسول الله ﷺ» والظاهر أن ذلك [١٦٨/ظ] إنما كان بالمدينة، لأن جابرًا رضى الله عنه شهد العقبة الثانية مع أبيه وهو صغير، ولا يُحفظ إقامة الجمعة بمكة. وأيضًا فليقله - ﷺ - في هذه الخطبة: «ولا أعرابي مهاجرًا» فإن ذلك يدل على أنه بعد الهجرة. وهذا، على هذا التقرير، يناقى ما سبق من قول «الشيخ أبي حامد» أن فرض الجمعة كان قبل الهجرة. لكن الحديث ضعيف. وقد سبق في الروايات تجميعهم قبل مقدم النبي ﷺ؛ ولا يبعد أن يقال: كانت أولاً غير فرض، ثم صارت فرضاً في اليوم المذكور من رواية جابر. ولا يبعد أن يقال إن هذه الخطبة كانت في أول جمعة جمعها - ﷺ - في بني سالم بن عوف.

ولم يتحقق لنا من ذلك متى فرضت الجمعة، والمتحقق إقامتها في المدينة وأطرافها، قبل قدوم النبي ﷺ، وبعد قدومه. وأما بمكة فلا.

(١) تقرأ في خط الأصل [العدنى] والتصحيح من (سنن ابن ماجه) ومن (الخلاصة ١٨١) والتقريب

٤٤٨/١ (٦١٧)

انظر الحديث رقم ١٠٨١ من (باب في فرض الجمعة) في كتاب إقامة الصلاة من (سنن ابن ماجه) والمقابلة عليه. وتام سنده: «حدثنا محمد بن عبدالله بن نمير، ثنا الوليد بن بكير، أبو جناب - جباب؟ - حدثني عبدالله بن محمد العدوى، عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، عن جابر بن عبدالله، قال: خطبنا رسول الله ﷺ» فذكر الحديث بطوله.

وفي (الزوائد): إسناده ضعيف، لضعف علي بن زيد بن جدعان، وعبدالله بن محمد العدوى.

- «عبدالله بن محمد العدوى». حديثه عند ابن ماجه وحده.

وأما علي بن زيد، بن عبدالله بن زهير بن عبد الله بن جدعان التيمي - ينسب أبوه إلى جد جده - فوثقه يعقوب بن شيبة، وقال الترمذى: صدوق إلا أنه ربما رفع الشيء الذى يوقفه غيره. وقال أحمد وأبو زرعة: ليس بالقوى. وقال ابن خزيمة: سيء الحفظ اختلط بأخرة. أخرج له البخارى في الأدب المفرد، ومسلم مقرؤنا بغیره، والأربعة أصحاب السنين.

وظهر من ذلك أن أول من جمع «أسعد بن زرارة» ولا ينافي ذلك استئذان «مصعب بن عمير» لجواز أن يكون هو المجيز لهم بإذن رسول الله ﷺ.
وأما حديث «عطاء» فليس بمشهور.

وحينئذ فيكون لـ «أسعد بن زرارة» في «الأوليات» أنه أول من جمع، وأول من بايع ليلة العقبة^(١)، وأول من دُفِنَ بالبقيع، عند قوم، وقال آخرون: أول من دفن بالبقيع «عثمان بن مظعون»^(٢).

ومن الأوائل المنشورة:

ما رواه «ابن أبي شيبه» عن القاسم بن عبد الرحمن، قال: أول من أفضى القرآن بمكة من في رسول الله ﷺ: «ابن مسعود»^(٣).

وأول من قُتِلَ من المسلمين: «مهجع، مولى عمر»^(٤).

وأول من عدا به فرسه في سبيل الله: «المقداد»^(٥).

(١) في العقبة الأولى «فكان رضى الله عنه أول من أسلم من الأنصار» (ابن إسحاق في الهشامية ٧٠/٢ وابن حجر من طريقه في فتح الباري ١٥٦/٧. وابن سعد في الطبقات ٢١٨/١ ليدن) وشهد رضى الله عنه البيعة الثانية، ثم العقبة الكبرى، وفي رواية أنه أول من بايع بها أيضاً، وكان أحد النقباء الاثني عشر فيها (ابن إسحاق وابن سعد في العقبة الكبرى، وفتح الباري ١٥٦/٧).

(٢) مصنف ابن أبي شيبه، الأوائل (١٧٨٧٢) أسنده عن الإمام علي، كرم الله وجهه.

(٣) المصنف، أوائل (١٧٦٣٢) وقام إسناده: حدثنا عبد الرحيم عن عبد الرحمن بن عتبة، يعنى المسعودى، عن القاسم بن عبد الرحمن، قال: فذكره. عبد الرحيم، شيخه. هو ابن سليمان الكنانى، أبو على المروزى الأشلى الحافظ - ١٨٧ هـ (ع) وعبد الرحمن، بن عبد الله بن عتبة المسعودى ١٦٠ هـ (خت ٤) والقاسم بن عبد الرحمن، بن عبد الله بن مسعود الهذلى، أبو عبد الرحمن الكوفى قاضىها التابى - ١١٠ هـ (خ ٤).
وفي «أول من جهر بالقرآن» بالسيرة النبوية، رواه ابن إسحاق بسنده: وحدثني يحيى بن عروة الزبيرى عن أبيه عروة بن الزبير بن العوام (الهشامية ٣٣٦/١).

(٤) بهذا اللفظ في المصنف، أوائل (١٧٦٣٢) بسنده عن القاسم بن عبد الرحمن. وبلفظ: «أول من استشهد من المسلمين يوم بدر، مهجع مولى عمر» من طريق وكيع عن المسعودى عن القاسم (١٧٦٢٠) ومثله في ترجمة مهجع بالإصابة عن موسى بن عقبة، وابن إسحاق في السيرة: شهداء بدر (٢٧٩/٢).

(٥) المصنف، أوائل (١٧٦٣٢) والمقداد - بن عمرو الكندى حليف الأسود بن عبد يغوث الزهرى، وله كان يُدعى حتى نزلت آية الأحزاب ﴿ادعوهم لأبائهم﴾ - ذو هجرتين، وشهد بدرًا فارساً: «لم يثبت أنه كان فيها على فرس غيره، فكان أول من قاتل على فرس في سبيل الله» (الإصابة، الميم أول - ٨١٧٩).

وأول حَيٍّ أدوا الصدقة من قِبَلِ أَنفُسِهِمْ: بنو عذرة^(١).
وأول حَيٍّ ألقوا مع رسول الله ﷺ: جهينة^(٢).

وروى «ابن [١٦٩/و] أبي شيبه» عن مجاهد: أول شهيد استشهد في سبيل الله في الإسلام: «سمية أم عمار» طعنها أبو جهل بحربة في [قَبْلِهَا]^(٣).

وروى «ابن [١٦٩/و] أبي شيبه» عن الشعبي: أول من بايع تحت الشجرة: «أبو سنان ابن وهب الأسدي» فقال له رسول الله ﷺ: «على مَ تباع؟ قال: على ما في نفسك»^(٤).

وما رواه «ابن أبي شيبه» هو المشهور. وقال «الواقدي»: «أول من بايع تحت الشجرة: «سنان بن أبي سنان» ثم بايع أبوه^(٥).
وأول مولود ولد في الإسلام: «عبدالله بن الزبير»^(٦).

وأول من أشار بصنعة النعش أن يُرْفَع: «أسماء بنت عميس» حين جاءت من أرض

(١) المصنف. أوائل (١٧٦٣٢) من طريق عبد الرحيم عن المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن.

(٢) المصنف أوائل «(١٧٦٣٢) مع ما قبله. ومن طريق عبد الرحيم عن سليمان عن زكريا (١٧٦١٧) ومن طريق علي بن مسهر عن الشعبي (١٧٦٤٦).

(٣) المصنف، أوائل (١٧٦١٩) في ترجمة سمية، والدة عمار بن ياسر، بالإصابة (نساء: ت ٢٨٢) وانظر مناقب آل عمار رضی الله عنهم، في الصحيحين. مع (فتح الباری ٦٤/٧).

(٤) المصنف (١٧٦١٨) من طريق وكيع عن إسماعيل عن الشعبي، ورقم (١٧٦٣٣) من طريق أبي أسامة عن إسماعيل عن عامر، هو الشعبي.

(٥) أسند ابن إسحاق عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي، أن أول من بايع تحت الشجرة أبو سنان الأسدي (السيرة ٣/٣٣٠) ومثله في طبقات ابن سعد من طريق إسماعيل عن الشعبي، وقال ابن سعد «فذكرت هذا الحديث لمحمد بن عمر - هو الواقدي - فقال: هذا [وهو]، أبو سنان الأسدي قتل في حصار بني قريظة قبل الحديبية، والذي بايعه صلى الله عليه وسلم - سنان بن أبي سنان الأسدي (طبقات ابن سعد ٧٣/٢ ليدن) وعيون الأثر، من طريقه (٧٦/٢) وفيه نظر، حرره ابن حجر في ترجمة أبي سنان بن وهب الأسدي بالإصابة (٥٦٨/٩٢/٧).

(٦) المصنف: أوائل (١٧٦٣١) والتاريخ: ج ١٣ (١٥٧٩١). والأولية هنا تحتاج إلى قيد، بما بعد الهجرة. روى ابن إسحاق في (السيرة) وابن عبد البر في (الاستيعاب) - واللفظ له: «هاجرت أمه أسماء بنت أبي بكر من مكة وهي حامل بابنها عبدالله بن الزبير، بن العوام بن خويلد الأسدي القرشي، فولدته في المدينة، وهو أول مولود في الإسلام من المهاجرين بالمدينة» (١٥٣٥)

الحبشة، رأتهم يفعلون ذلك بأرضهم؛ رواه ابن أبي شيبة فقال: «ثنا أبو أسامة، أنا إسرائيل عن عامر» - يعني الشعبي - فذكره^(١).

ولكن «فاطمة بنت النبي ﷺ» ذكرت شيئاً نهتُ أساء على ذلك، فإنها قالت لها: «يا أساء، إني قد استقبحت ما يُصنع بالنساء: إنه يطرح على المرأة الثوب فيصفها، فقالت أساء: يا ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ألا أريك شيئاً رأيته بأرض الحبشة؟ فدعت بجداول رطبة فحنتها، ثم طرحت عليها ثوبا. فقالت فاطمة: ما أحسن هذا وأجمله! تُعرف به المرأة من الرجل. فإذا أنا مت فاغسليني أنتِ وعلى، ولا تدخليني على أحدًا. فلما توفيت جاءت عائشة تدخل، فقالت أساء: لا تدخليني. فشكتُ إلى أبي بكر قالت: إن هذه الخثعمية^(٢) تحول بيننا وبين بنت رسول الله ﷺ، وقد جعلت لها مثل هودج العروس. فجاء أبو بكر فوقف على الباب فقال: يا أساء، ما حملك على أن منعتِ أزواج رسول الله ﷺ أن يدخلن على بنت رسول الله ﷺ وجعلت لها مثل هودج العروس؟ فقالت: أمرتني [١٦٩/ظ] ألا يدخل عليا أحدًا، وأريتها هذا الذي صنعتُه وهي حية، فأمرتني أن أصنع ذلك لها. قال أبو بكر رضى الله عنه: فاصنعى ما أمرت^(٣) به. ثم انصرف، وغسلها على وأساء. رضى الله عنهم»

وذكر «ابن عبد البر» ذلك بسنده في (ترجمة فاطمة عليها السلام)^(٤). وقال: «فاطمة رضى الله عنها، أول من غطى نعشها من النساء في الإسلام على الصفة المذكورة في هذا الخبر، ثم بعدها: زينب بنت جحش، صنع ذلك بها أيضًا».

(١) مصنف ابن أبي شيبة أوائل (١٧٦٣٤) ورواه في الجنائز: باب كيف يصنع بالسرير يرفع له شيء أو لا؟ وما يصنع بسرير المرأة (٣/٢٧٠).

(٢) الخثعمية: أساء بنت عميس. وهى أخت ميمونة أم المؤمنين، ولبابة أم الفضل زوج العباس. وأسَاء ذات هجرتين: هاجرت إلى الحبشة مع زوجها جعفر بن أبي طالب، فولدت له هناك محمدًا وعبد الله، وعونا - في طبة نهضة مصر من الاستيعاب: محمدًا أو عبد الله، وعونا. تصحيف - ثم هاجرت إلى المدينة، ولما استشهد زوجها جعفر في مؤته، تزوجها أبو بكر الصديق فولدت له محمدًا، ولما مات عنها تزوجها على بن أبي طالب، فولدت له يحيى. (الاستيعاب ٣٢٣٠) وانظر نسبها في بنى خثعم بن أمار بجمهرة الأنساب (٣٦٧) وانظر معه بنى جعفر، منها، في (نسب قريش ٨٠).

(٣) في (الاستيعاب): [فاصنعى ما أمرت^(٣) به] ١٨٩٨/٤.

(٤) (الاستيعاب من طريق: «قتيبة بن سعيد، عن محمد بن موسى، عن عون بن محمد بن علي بن أبي طالب، عن أمه أم جعفر بنت محمد بن جعفر؛ وعن عبار بن المهاجر، عن أم جعفر»: رقم ٤٠٥٧.

وما سبق عن «فاطمة» له عُلُقَةٌ بالنوع الذى قبله بذكر السبب، وفي (مصنف ابن أبى شيبة): ثنا أبو أسامة، ثنا سفيان، عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، قال: «قدمت أم أيمن من الحبشة، وهى التى أمرت بالنعش للنساء»^(١). والجمع بينهما، أنها رأتا ذلك، ولكن المخبرة لفاطمة عليها السلام هى «أسماء بنت عميس».

* * *

والكلام على الأوائى يطول.

ومن أحسن ما جاء فى مدحها، ما رواه «ابن أبى شيبة» فى مصنفه، فقال: «ثنا حفص عن الأعمش عن حبيب عن أبى عبد الرحمن قال: قال عبد الله: إذا رأيتم الحديث فعليكم بالأمر الأول». وروى «ابن أبى شيبة» فى (مصنفه) فقال: «ثنا حفص [بن] غياث عن عاصم [عن أبى عثمان] قال: عليكم بالسامع الأول»^(٢).

وهذا محمول على ما لم يُنسخ، فأما ما نُسخَ فالمعتبر فيه آخرُ الأمرين. فمن ذلك - وفيه إشارة إلى القبلىة والبعدية - ما رواه الحسين بن عمران عن الزهرى قال: «سألت عروة فى الذى يُجامع ولا ينزل. قال: على الناس أن يأخذوا

(١) المصنف: أوائل (١٧٦٩٨) من طريق أبى أسامة عن سفيان عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب. وبالإسناد فى الجناز، ما يصنع بسرير المرأة (٢٧٠/٣) ووقع فى إسناده بالطبعة: عن قيس بن [سالم] عن طارق، وقيس بن مسلم الجدلى، أبو عمرو الكوفى، من أعيان الرواة عن طارق بن شهاب البجلي أبى عبد الله الكوفى، كما فى ترجمتهما بتهديب التهذيب. وحديثهما مخرج فى الكتب الستة. «وأم أيمن» المذكورة فى حديث نعش النساء، هى بركة مولاة أم حبيبة بنت أبى سفيان، ترجم لها ابن عبد البر فى حرف الباء، وذكر هجرتها مع مولاتها أم حبيبة إلى الحبشة، ونبه على الخلط بينها وبين «أم أيمن مولاة النبى ﷺ» وأم أسامة بن زيد» رضى الله عنهم (الاستيعاب ١٦٥/٢٦/٨).

(٢) المصنف: أوائل (١٧٧٥٢) وأبو عثمان فيه هو: النهدي، عبد الرحمن بن مل، وعبد الله: بن مسعود. وفى السند بالمحاسبين ترميح وطمس.

وحفص بن غياث، بن طلق التميمى النخعى، أبو عمرو الكوفى قاضىها وقاضى بغداد - توفى سنة ١٩٤ هـ على الأصح. من أعيان الرواة عن «عاصم بن سليمان الأحول، أبى عبد الرحمن البصرى، التابعى الحافظ - توفى سنة ١٤١ هـ على الأصح. روى عن أبى عثمان، النهدي، عبد الرحمن بن مل الكوفى الحافظ من كبار التابعين أصحاب عبد الله بن مسعود رضى الله عنه - ٩٥ هـ أو بعدها (ع).

بالآخر، فالآخر من أمر رسول الله ﷺ: حدثني عائشة رضی الله عنها أن رسول الله ﷺ كان يفعل ذلك ولا يغتسل، وذلك قبل فتح مكة، ثم اغتسل [١٧٠/و] بعد ذلك وأمر الناس بالغسل^(١).

وهذا الحديث حكم «أبو حاتم بن حبان» بصحته، وأخرجه في (صحيحه) غير أن الحسين بن عمران قد يأتي عن الزهري بالمناكير، وقد ضعفه غير واحد من أصحاب الحديث. وعلى الجملة، الحديث بهذا السياق، فيه ما فيه، لكنه حسن جيد في الاستشهاد. ذكر ذلك «الحازمي» في (الناسخ والمنسوخ) له، وقد بسطنا القول في أحاديث ذلك في (العرف الشذي على جامع الترمذي)^(٢).

ومن التأريخ بالقبليّة والسنة، ما رواه «جابر بن عبد الله»: «نهى رسول الله ﷺ أن نستقبل القبلة ببول؛ فرأيته قبل أن يقبض بعام، يستقبلها»^(٣) وفي روايه له: «كان رسول الله ﷺ نهانا أن نستدبر القبلة أو نستقبلها بفروجنا إذا أهرقنا الماء. ثم رأيته قبل موته بعام يستقبل القبلة» والحديث رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه^(٤). وعن «جابر بن عبد الله» رضی الله عنها، قال: «كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ، ترك الوضوء مما مست النار» رواه: أبو داود، والنسائي، وأخرجه ابن حبان في (صحيحه)^(٥).

وفي الكلام على الأحاديث الواردة في هذا الباب بسط ليس هذا موضعه.

وروى قريش بن حيان، عن يونس بن أبي خلدة، عن محمد بن مسلمة: «أن النبي

(٢٠١) الحازمي، في الاعتبار: ك الطهارة (٧٠/٢ - ٧٢) من طريق عاصم بن سليمان الأحول.

والترمذي في جامعه: طهارة (١٦٦/١) مع عارضة الأحوذى.

(٤٣) مسند أحمد: حديث جابر رضی الله عنه، باللفظ الثاني، وأبو داود في الطهارة باب الرخصة في ذلك،

ح (١٣) والترمذي، في الباب (٢٥/١) مع عارضة الأحوذى. وابن ماجه في الطهارة ح (٣٢٥) وانظر مجمع الزوائد (٢٥/١).

(٥) أبو داود في الطهارة، الباب، ح (١٩٢) والنسائي في ترك الوضوء مما غيرت النار (طهارة ١/١٠٥).

(١٠٧) وانظر الحازمي في الاعتبار (٩٥-٩٨) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٦٧/١) والهيتمي في مجمع الزوائد (٢٥٠/١).

ﷺ أكل آخر أمره لحماً، ثم صلى ولم يتوضأ»^(١).

وعن «سليمان بن [بريدة] عن أبيه، قال: كان رسول الله ﷺ يتوضأ لكل صلاة، فلما كان يوم الفتح صلى الصلوات بوضوءٍ واحد. فقال له عمر بن الخطاب رضى الله عنه: فعلت شيئاً لم تكن تفعله؟ قال: عمداً فعلته يا عمر».

أخرجه «مسلم» وغيره^(٢).

فهذا من المؤرخ بالفتح.

[١٧٠/ظ] ومن الأحاديث المؤرخة: حديث عبد الله بن عكيم الجهنى - وليست له صحبة ولا سماع، قاله الرازيان وابن حبان - قال عبد الله بن عكيم: «أتانا كتاب رسول الله ﷺ قبل موته بشهر - وفي رواية: بشهر أو شهرين: ^(٣) - ألا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب».

رواه «الإمام أحمد» وقال: «ما أصلح إسناده». ورواه أصحاب السنن الأربعة. قال «الترمذى»: «حديث حسن»^(٤). ولكن قد جاء عن أحمد وغيره ما يخالف ما تقدم. فحكى «الخلال» أن الإمام أحمد، توقف في حديث ابن عكيم لما رأى من تزلزل الرواة فيه. وقال

(١) انظره في (الاعتبار للحازمى: الأضاحى ١٠٥).

(٢) وقع في الأصل: [وعن بريدة عن أبيه] والحديث في (صحيح مسلم. ك الطهارة، باب جواز الصلوات كلها بوضوء واحد، عن سليمان بن بريدة رضى الله عنه. ولفظه: صنعت شيئاً لم تكن تصنعه. قال: «عمداً صنعته يا عمر».

(٣) «بشهر» فى: مسند أحمد، وسنن أبى داود (لباس، ح ٤١٢٧) ورواية فى مشكل الآثار ٢٦٠/٤، والاستيعاب، والاعتبار (للحازمى ١١٦، والإلماع ٨٧) وغير مؤرخ فى رواياتٍ بالمشكل، وابن ماجه: لباس (٣٦١٣).

وعبد الله بن عكيم الجهنى: أدرك زمان النبى ﷺ، ولم يعرف له سماع عنه (الجرح والتعديل ٥٥٦/١٢١/٥) وترجم له أبو عمر فى الاستيعاب وقال: اختلف فى سماعه عن النبى صلى الله عليه وسلم ثم روى حديثه فى إهاب الميتة وعصبتها (٣/١٦١٠/٩٤٩) وفى تهذيب التهذيب: له إدراك وقال: قرئ علينا كتاب رسول الله ﷺ بأرض جهينة (٥/٣٢٤/٥٥٤).

(٤) المسند ٣١٠/٤، وجامع الترمذى: لباس (٢/١١٩٣) مع العارضة.

بعضهم: رجع عنه. وضعفه «ابن معين» وقال: ليس بشيء. وقال «الترمذى»: اضطربوا في إسناده^(١).

وما سبق من الرواية هو المحفوظ، ورواه «الطبرانى» في (معجمه الأوسط) ولفظه: قال: كتب رسول الله ﷺ ونحن في أرض جهينة: «إني كنت رخصت لكم في جلود الميتة، فلا تنتفعوا من الميتة بجلد ولا عصب» وهو من رواية «فضالة بن الفضل بن فضالة المصرى»^(٢). قال أبو حاتم الرازى: «لم يكن بأهل أن يكتب عنه العلم»^(٣).

ومن الأحاديث المؤرخة: حديث ابن مسعود: «كنا نسلم على النبي ﷺ فبرد علينا السلام، حتى قدمنا من أرض الحبشة فسلمت عليه فلم يرد عليّ، فأخذني ما قرب وما بعد، فجلست حتى قضى الصلاة، قال: إن الله عز وجل يحدث من أمره ما يشاء، وإنه عز وجل قد أحدث من أمره ألا تتكلموا في الصلاة».

هذه رواية الحسين بن حريث^(٤) عن سفيان، عن عاصم، عن أبي وائل. وروى القاسم بن يزيد الجرمي، عن سفيان عن الزبير بن عدى عن كلثوم الخزاعى قال: سمعت عبد الله بن مسعود يقول: كنت أتى النبي ﷺ وهو يصلى فأسلم عليه فيرد [١٧١/و] على السلام. فأتيته بعد ذلك فسلمت عليه فلم يرد على السلام، فما صلى صلاة

(١) ما حكاه الخلال، أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون البغدادي الحنبلي، عن الإمام أحمد، وقول الترمذى في اضطراب الرواة في إسناده الحديث، مبين في (الاعتبار للحازمي) مع علل الاضطراب. وقال باحتمال أن يراد بالإهاب الجلد قبل دباغه (١١٨) وقال أبو داود في حديث عبد الله بن عكيم، «فإذا دُبغ لا يقال له إهاب... قال النضر بن شميل: يسمى إهابا ما لم يدبغ» ٦٧/٤ وانظر التعليق المعنى على سنن الدار قطنى (٤٣/١).

(٢) الطبرانى، في معجمه الأوسط (مجمع الزوائد: ٢١٨/١) باب الوضوء من جلود الميتة والانتفاع بها إذا دُبغت.

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازى: ٧٩/٧ (٤٤٧).

(٤) الاسم غير واضح فى الأصل، وروجع على سنن النسائى. باب الكلام فى الصلاة (٩/٣) والحازمى، من طريقه. فى (الاعتبار ١٤٤).

ورجال الإسناده: النسائى ٣٠٣هـ عن الحسين بن حريث أبى عمار المروزى ٢٤٢هـ، عن سفيان بن عيينة ١٩٨هـ، عن عاصم الأحول ١٤٢هـ عن أبى وائل شقيق بن سلمة عن ابن مسعود رضى الله عنه.

كان أعظمَ عليٍّ منها. فلما سلم أشار بيده إلى القوم فقال: إن الله أحدث في الصلاة ألا تتكلموا فيها إلا بذكر الله، وأن تقوموا لله قانتين»^(١).

والحديث الأول يدل على أن جواز الكلام في الصلاة كان قبل الهجرة إلى المدينة، وأن تحريم الكلام كان بمكة، وبذلك تتبين الرواية الثانية، وما رواه «البخارى، ومسلم» عن عبد الله بن مسعود، قال: «كنا نسلم على رسول الله ﷺ وهو في الصلاة فيرد علينا، فلما رجعنا من عند النجاشي سلمتُ عليه فلم يرد عليٌّ، فقلنا: يا رسول الله، كنا نسلم عليك في الصلاة فترد علينا. فقال: إن في الصلاة شغلاً»^(٢).

وبالتاريخ الذي سقناه يتبين الردُّ على من قال: إن (حديث ابن مسعود) ناسخ لحديث أبي هريرة في الكلام، في (حديث ذى اليمين)^(٣). ووجه الرد: تبين تقدم حديث ابن مسعود، وتأخر حديث أبي هريرة، ومن روى نحو رواية أبي هريرة. ومجىءُ عبد الله بن مسعود من أرض الحبشة إلى مكة، قبل الهجرة، رواه «أبو داود الطيالسي»^(٤)، ورواه غير واحد من أصحاب السير، وإسلام أبي هريرة إنما كان عام خيبر. روى «البخارى» من رواية أبي هريرة: عن عنبسة بن سعيد بن العاص عن أبي هريرة قال: «قدمت على رسول الله ﷺ وأصحابه بخيبر لما افتتحوها»^(٥)، وقد روى «عمران بن حصين» حديث السهو ومنه قصة ذى اليمين - وسماه الخرباق -^(٦) نحو رواية أبي هريرة. وعمران بن الحصين كان إسلامه بعد بدر.

وروى «معاوية بن حُديج»: «أن رسول الله ﷺ صلى يوماً فسلم وقد بقيت من الصلاة ركعةً، فأدركه رجل فقال: نسيت من الصلاة ركعةً. فرجع فدخل المسجد

(١) الاعتبار المحامى، باب ما نسخ من الكلام في الصلاة: ١٤٣.

(٢) البخارى في الصلاة، باب ما ينهى من الكلام في الصلاة: وفي الهجرة إلى الحبشة (فتح البارى ٤٧/٣، ١٣٢/٧) ومسلم في المساجد، باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحته: ح ٩٧، ٩٩ (٥٧٣).

(٣) ذو اليمين، خرباق السلمى: روى أبو هريرة حديثه في مراجعة النبي ﷺ، وقد رآه سها في صلاته، انظره في (الاستيعاب: ٧٢٤) والحديث متفق عليه (الؤلؤ ١٢٦/١ ح ٣٣٧). في سجود السهو. وانظر (فتح البارى ٦٢/٣).

(٤) مسند الطيالسي: ٣٠٨ (٢٣٥٣).

(٥) البخارى، ك المغازى، خيبر (فتح البارى ٣٤٤/٧).

(٦) مسلم، المساجد، باب السهو في الصلاة ح (٥٧٣/١٠١).

[١٧١/ظ] وأمر بلالا فأقام الصلاة وصلى بالناس ركعة، فأخبرت بذلك الناس فقالوا لى: أتعرف الرجل؟ فقلت: لا، إلا أن أراه. فمرَّ بى فقلت: هذا هو. فقيل: هذا طلحة بن عبيد الله، رواه «الإمام أحمد، وأبو داود، والنسائي.» وإسلام معاوية بن حديج كان قبل وفاة النبي ﷺ بشهرين.^(١)

وأما (حديث زيد بن أرقم) أنه قال: «إن كنا نتكلم فى الصلاة على عهد النبي ﷺ، يكلم أحدنا صاحبه بحاجته، حتى نزلت: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ فأمرنا بالسكوت» رواه «البخارى، ومسلم» وفى حديث مسلم: «ونهانا عن الكلام.» وفى رواية «الترمذى»: «كنا نتكلم خلف النبي ﷺ فى الصلاة.»^(٢)

فهذا من مشكلات التاريخ بما تقدم: فإن «زيد بن أرقم» من الأنصار من أهل المدينة، والآية مدنية، وتحريم الكلام كان بمكة قبل الهجرة. فقال بعضهم: يحتمل أن يكون حديث زيد بن أرقم، ومن كان يتكلم فى الصلاة، لم يبلغهم نهى النبي ﷺ، ولما نزلت الآية انتهوا وأعلموا بذلك. قال: ويحتمل أن يكون نهى عنه متقدماً بمكة، ثم أذن فيه، ثم نهى عنه بالمدينة لما نزلت الآية. قال «الشافعى» رضى الله عنه: «أما نهى رسول الله ﷺ عن الكلام فى الصلاة فهو بمكة، وحديث ذى اليمين بالمدينة فهو ناسخ» وقال فى رواية «الربيع» بعد ذكر أبى هريرة وعمران بن حصين وعمر ومعاوية بن حديج فى كلام النبي ﷺ فى صلاته ساهياً: «وهذا كله نأخذ. وليس بخلاف حديث ابن مسعود حديث ذى اليمين: وحديث ابن مسعود فى الكلام جملة، ودل حديث ذى اليمين على أن رسول الله ﷺ فرَّق بين [١٧٢/و] كلام العامد والناسى. فخالفنا بعض الناس، وقال: حديث ذى اليمين ثابت، ولكنه منسوخ، فقلت: وما ناسخه؟ قال: حديث ابن مسعود. فقلت له: والناسخ إذا اختلف الحديثان، الآخر منها؟ قال: نعم. وقلت له: أليس يُحفظ فى حديث ابن مسعود هذا: أن ابن مسعود مر على النبي ﷺ بمكة قال: «فوجدته يصلى فى فناء

(١) المسند، حديث معاوية بن حديج الكندى، وأبو داود ح (١٠٢٣) والترمذى فى الجامع: السهو فى الصلاة (٢/مع العارضة) والنسائى، فى الباب (١٦/٣) وانظر معاوية بن حديج، رضى الله عنه، فى (الإصابة ق أول ٨٠٥٧/١١١/٦).

(٢) البخارى، فى باب ما ينهى من الكلام فى الصلاة، وفى التفسير، سورة البقرة باب ﴿وقوموا لله قانتين﴾ الآية (فتح البارى ٤٨/٣، ١٣٨/٨) ومسلم فى كتاب المساجد، باب تحريم الكلام فى الصلاة ونسخ ما كان من إباحته، ح (٥٣٩/٣٥) والترمذى: ما جاء فى نسخ الكلام فى الصلاة ١٩٦/٢ مع العارضة.

الكعبة“ وأن ابن مسعود هاجر إلى أرض الحبشة ثم رجع إلى مكة ثم هاجر إلى المدينة وشهد بدرًا؟ فقال: بلى. فقلت له: فإذا كان مقدم ابن مسعود على النبي ﷺ بمكة قبل الهجرة، ثم كان عمران بن حُصَيْن يروى أن النبي ﷺ أتى جذعًا في مؤخر مسجده، أليست تعلم أن النبي ﷺ لم يصل في مسجده إلا بعد هجرته من مكة؟ قال: بلى. قلت: فحديث عمران بذلك على أن حديث ابن مسعود ليس بناسخ لحديث ذى اليمين، وأبو هريرة يقول: ”صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم“. قال: فلا أدري ما صحبة أبي هريرة؟ قلت له: قد بدأنا بما فيه الكفاية من حديث عمران الذى لا يشكلك عليك، وأبو هريرة إنما صحب النبي ﷺ بخيبر، وقال أبو هريرة: ”صحبت النبي ﷺ ثلاث سنين أو أربعًا“ وقد أقام النبي ﷺ بالمدينة سنين سوى ما أقام بمكة بعد مقدم ابن مسعود وقبل صحبة أبي هريرة. قال: ذو اليمين الذى رويتم عنه، المقتول ببدر؟ قلت: لا، عمران يسميه الخرباق، ويقول: قصير اليمين أو مديد اليمين، والمقتول ببدر ذو الشمالين، ولو كان كلاهما ذا اليمين كان اسمًا يشبه أن يكون وافق اسمًا، كما تنفق الأسماء“^(١).

وأما حديث «معاوية بن الحكم» فى الصلاة أنه تكلم [١٧٢/و] فى الصلاة، فقال النبي ﷺ: ”إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام بنى آدم“ فلم يبين «الشافعى» تاريخه بل قال: ”إن كان أمر معاوية قبل أمر ذى اليمين فهو منسوخ، وإن كان معه أو بعده فقد تكلم وهو جاهل أن الكلام محرم فى الصلاة، ولم يحك أن النبي ﷺ أمر بإعادة، فهو فى مثل حديث ذى اليمين أو أكثر“.

وما أشار إليه «الشافعى» من حديث معاوية بن الحكم، لفظه: ”بيننا أنا أصلى مع رسول الله ﷺ إذ عطس رجل من القوم، فقلت: يرحمك الله؛ فرماني القوم بأبصارهم، فقلت: واثكل أميآه! ما شأنكم تنظرون إلى؟ فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم؛ فلما رأيتهم يصمتوننى سكت، فلما صلى رسول الله ﷺ، فبأبى هو وأمى، ما رأيت معلمًا قبله ولا بعده أحسن تعليها منه، فوالله ما كهرنى ولا ضربنى ولا شتمنى، قال: إن هذه

(١) قول الإمام الشافعى: ”والمقتول ببدر ذو الشمالين...“ ينه إلى ما يقع من لبس بين ذى اليمين الخرباق السلمى، وذى الشمالين: عمير بن عمرو بن فضلة، الخزاعى، حليف بنى زهرة كان يعمل بيديه جميعًا، يوم بدر (الاستيعاب ٧١٦) وقد نبه «ابن عبد البر» فى ترجمة ذى اليمين (٧٢٤) على أنه ليس ذا الشمالين الخزاعى حليف بنى زهرة. وكلام الإمام الشافعى فى حديث زيد بن أرقم رضى الله عنه، أسنده إليه الحازمى فى (الاعتبار ١٤٨ - ١٤٩) وانظر معه (فتح البارى ٤٧/٣).

الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس، إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن“ رواه مسلم وأبو داود والنسائي. ومن سباه «عمرو بن الحكم السلمي»^(١) فقد وهم.

ومن الأحاديث المؤرخات:

حديث «أبي قتادة»: «خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حنين؛ وفيه قال: «من قتل قتيلًا له عليه بيّنةُ فله سلبه»^(٢) وأما حديث «سعد بن أبي وقاص» قال: «لما كان يوم بدر قتلتُ سعيدَ بن العاص - وقيل العاص بن سعيد، قال أبو عبيد: هذا عندنا المحفوظ^(٣) - قال: وأخذت سيفه وكان يسمى ذا الكتيفة، فأتيتُ به النبي ﷺ وقد قُتل أخى عميرٌ قبل ذلك . فقال النبي ﷺ: اذهبْ به فألقه في القبر. فرجعتُ وبى [١٧٣/و] ما لا يعلمه إلا الله، من قتل أخى وأخذ سلبى، فماجاوزت قريباً حتى نزلت سورة الأنفال. فقال رسول الله ﷺ: اذهب فخذ سيفك»^(٤).

(١) «معاوية بن الحكم السلمي» رضى الله عنه، روى عنه ابنه كثير بن معاوية، وعطاء بن يسار (الاستيعاب ٢٤٣٣) وأما «عمرو بن الحكم» القضاعى رضى الله عنه فلا نعرف له رواية، وإنما بعثه النبي صلى الله عليه وسلم عاملاً على بنى القين (الاستيعاب).

وحديث معاوية بن الحكم، رضى الله عنه، أخرجه مسلم - والمقابلة عليه - فى المساجد، باب تحريم الكلام فى الصلاة ونسخ ما كان من إباحته (٥٣٧/٣) وأبو داود فى تسميت العاطس فى الصلاة، (ح ٩٣٠) والنسائي فى الكلام فى الصلاة (١٦/٣) والقهر: النهر. وانظر الباب فى (شرح معانى الآثار: ٤٤٩/١ - ٤٥٣، والاعتبار للحازمى ١٤٢-١٤٤).

(٢) فى كتاب الجهاد من الموطأ: ما جاء فى السلب فى النفل (ح ١٨) والصحيحين: (البخارى) فى باب من لم يخمس ومن قتل قتيلًا فله سلبه. (ومسلم) فى استحقاق القاتل سلب القتيل.

(٣) حكاه السهيلي عن أبي عبيد، القاسم بن سلام - فى كتابه الأموال - (الروض الأنف ٦٥/٣، ٧٩، ١٢٤) وابن إسحاق فى قتلى قريش يوم بدر، بالسيرة (الهشامية ٣/٣٦٦) وإنما اختلفوا فى قاتل العاص بن سعيد الأموى: سعد بن أبي وقاص، أو على بن أبي طالب، أو كعب بن عمرو؟ (الروض ٣/١٢٤) وأما ابنه «سعيد بن العاص بن سعيد أبو عثمان الأموى» فمعدود فى الصحابة عند كثير، وله رؤية بإجماع، توفى رسول الله ﷺ ولسعيد تسع سنين، وروى عنه مرسلًا، وعن كبار الصحابة، وكان ممن ندب لكتابة المصحف العثمانى «وكان أشبههم لهجة برسول الله ﷺ. وغزا طبرستان ففتحها، وولى الكوفة لعثمان والمدينة لمعاوية، رضى الله عنهم. وتوفى قبل سنة ستين (الإصابة، وتهذيب التهذيب).

(٤) انظر تخريجه فى (فتح البارى: ١٥٤/٦-١٥٥) مع (الحازمى فى الاعتبار (الفنائم ٣٩٨ - ٤٠٠) وشرح معانى الآثار ١/٢٢٦ - ٢٣٢).

ومن الأحاديث المؤرخة:

حديث ابن عباس قال: "نهى رسول الله ﷺ يومَ خيبر عن لحومِ الحُمُرِ الأهلية، وعن أكل كلِّ ذى نابٍ من السبع"^(١).

وحديث عليّ رضی الله عنه: "أن النبي ﷺ نهى عن نكاح المتعة يوم خيبر، وعن لحوم الحمر الأهلية"^(٢).

وحديث سلمة بن الأكوع، قال: "أصابتنا مخمصة يوم خيبر، فأوقد الناس النيران، فقال النبي ﷺ: ما هذه النيران؟ قالوا: على الحُمُرِ الأهلية. قال: أهريقوا ما فيها واكسروا القدور. فقال رجل: يا رسول الله، أو لا نهريق ما فيها ونغسلها؟ قال: أوذاك"^(٣).

وحديث جابر: "أطعمنا رسولَ الله ﷺ يومَ خيبر لحومَ الخيل ونهى عن لحومِ الحُمُرِ" وفي رواية، له: "نهى رسول الله ﷺ يومَ خيبر عن لحومِ الحُمُرِ، وأذن في الخيل"^(٤).

* * *

ومما فعله رسول الله ﷺ في مرض موته: صلاته قاعداً، وصلاة الناس خلفه قياماً^(٥).

(١) في ك الصيد والذبائح من صحيح مسلم، بلفظ «نهى رسول الله ﷺ عن كل ذى ناب من السباع وكل ذى ناب من الطير (١٦/١٩٣٤).

(٢) متفق عليه - وفي رواية: «الحمر الإنسية» - البخارى فى المغازى خيبر. مع (فتح البارى ٧/٣٣٨) وفى ك الصيد. (مسلم) من طريق الإمام مالك، والموطأ: نكاح، المتعة: ح (٤١).

(٣) البخارى فى المظالم: باب هل تُكسرُ الدنان التي فيها الخمر أو تخرق الزقاق. وفى المغازى: خيبر، باب آنية المجوس (فتح البارى ٧/٣٢٧) و(مسلم) فى الصيد والذبائح، باب تحريم أكل لحم الحُمُرِ الإنسية.

(٤) حديث جابر رضی الله عنه، بلفظ «أكلنا زمنَ خيبر الخيل». فى ك الصيد والذبائح من صحيح مسلم (ح ٣٧/١٩٤١) وبالرواية الأخرى، فيه (٣٦/١٩٤١) وفى البخارى: المغازى، خيبر مع (فتح البارى ٧/٣٣٨) وانظر الباب فى شرح معانى الآثار للطحاوى (٤/٢٠٣-٢١٠) وفى الاعتبار للحازمى (٣٠٢-٣٠٤).

(٥) متفق عليه من حديث عائشة رضی الله عنها فى مرض موته ﷺ: الرجل يأتُم بالإمام ويأتُم الناس بالمأموم (فتح البارى ٢/١٤٠) و(مسلم فى الصلاة، باب: استخلاف الإمام إذا عرض له عذر، من يصلى بالناس (ح ٩٠، ٩١/٤١٨). مع الموطأ: صلاة الجماعة، صلاة الإمام وهو جالس (ح ١٦).

وهو متأخر عن حديث «أنس»: "سقط رسول الله ﷺ عن فرس فجُحش شقهُ الأيمن. فدخلنا عليه، فحضرت الصلاةُ فصلى بنا قاعدًا فصلينا قعودًا. فلما قضى الصلاة قال: إنما جعل الإمام ليؤتم به: إذا كبر فكبروا وإذا ركع فاركعوا، وإذا رفع فارفعوا، وإذا قال: سمع الله لمن حمده فقولوا: ربنا ولك الحمد، وإذا سجد فاسجدوا، وإذا صلى قاعدًا فصلوا قعودًا أجمعون" الحديث ثابت في (الصحيحين^(١)) ولكن [١٧٣/ظ] حديث مرض الموت آخر الأمرين، بمقتضى ما ظهر من النظر في القصتين.

وأخر لواء عقده النبي ﷺ بيده، لـ «أسامة بن زيد بن حارثة» رضى الله عنهما^(٢). وكان من آخر كلامه في مرض وفاته ﷺ: "اتقوا الله، والوصية بملك اليمين"^(٣). وآخره: "في الرفيق الأعلى"^(٤).

* * *

جعلنا الله من المتقين الذين كتبهم في عليين.

وقد ذكرنا هذا الأنموذج لينسج على منواله. جعلنا الله ممن أصلح له في حاله وماله وأكثر الخير في أعماله، وسدده في أقواله وأفعاله. آمين.

(١) متفق عليه، وهذا لفظ مسلم في الصلاة: باب اتمام المأموم بالإمام (٤١١/٧٧) ولفظ "وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعون" في كتاب الأذان من صحيح البخارى، ونقل بعده: «قال الحميدى - أبو بكر - قوله: "إذا صلى جالساً فصلوا جلوساً" هو في مرضه القديم. ثم صلى بعد ذلك، النبي ﷺ جالساً والناس خلفه قياماً لم يأمرهم بالعود. وإنما يؤخذ بالآخر فالآخر من فعل النبي ﷺ» (فتح البارى ٢٢٤/٢).

(٢) صحيح البخارى: المغازى، باب بعث النبي ﷺ أسامة بن زيد، رضى الله عنهما، في مرضه الذى توفى فيه (مع فتح البارى ١٠٧/٨) والسيرة النبوية لابن اسحاق: (الهشامية ٢٩١/٤) وطبقات. ابن سعد (١٣٦/٢) ط (ليدن).

(٣) صحيح البخارى، في (مرضه صلى الله عليه وسلم ووفاته، مع فتح البارى ٩٥/٨).

(٤) من حديث عائشة رضى الله عنها: «لما مرض النبي ﷺ جعل يقول: في الرفيق الأعلى» أخرجه البخارى من عدة طرق، في: المغازى. باب مرض النبي ﷺ ووفاته ثم في باب آخر ما تكلم به النبي ﷺ، بلفظ «فكان آخر كلمة تكلم بها: اللهم الرفيق الأعلى». فتح البارى: ٩١/٨ - ١٠٥، ١٠٦/٨ وانظر الهشامية (٣٠٥/٤).

والحمد لله رب العالمين، والصلاة على نبينا وآله القانتين، صلاة إلى يوم الدين، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

* * *

بعد الخاتمة، تقييد بتصحيح القراءة والسماع، بقلم كاتب النسخة ومداده هذه صورته: تم (كتاب محاسن الاصطلاح وتضمنين كتاب ابن الصلاح) تصنيف العلامة شيخ الإسلام حافظ مصر والشام:

سراج الدين عمر البلقيني الشافعي، أبقاه الله تعالى. آمين.

[١٧٤/و] «أنهاه قراءةً على مؤلفه، مولانا وسيدنا وشيخنا شيخ الإسلام سراج الدنيا والدين، أمتع الله المسلمين بطول بقائه في خير وعافية، وذلك ليلة السبت عشرين شهر ذي القعدة سنة تسعين وسبعمئة، بمدرسته التي أنشأها بحارة بهاء الدين، تقبل الله تعالى منه: محمد بن محمد بن سالم الحنبلي.»
يليه، بخط المصنف، الإمام البلقيني، ما صورته:

(صدق وبرٌّ من وضع خطه أعلاه، بأنه لهذا الكتاب أنهاه، فقرأه عليّ وحققه لدىّ، وهو الشيخ العالم مفتي المسلمين صدر المدرسين، مفيد الطالبين، جمال المعبرين «صلاح الدين الحنبلي» نفع الله تعالى بعلمه، وما يبيده من منطوقه ومفهومه. وأذنتُ له أن يروى عنى هذا الكتاب وما يجوز لى وعنى روايته، بشرطه. وكتب عمر البلقيني، حامدا ومصليا ومسلماً.)

* * *

تمت بعون الله تعالى ومنه وكرمه هذه الطبعة من مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

مصر الجديدة

في ذي الحجة ١٤١٠ هـ

يونيه ١٩٩٠ م



الفهارس

- دليل الأعلام : الرجال
- دليل الأعلام : النساء
- دليل الكتب في متنى المقدمة والمحاسن
- فهرس موضوعى
- المستدرك

دليل الأعلام* : الرجال

أبان بن عثمان، بن عفان القرشي الأموي:
٤١٧ / الفقيه المدني التابعي - ١٠٥ هـ

(بخم ٤).

أبان بن أبي عياش: ١٥٨ / فيروز أو دينار
العبدى، مولاهم، أبو إسماعيل البصرى
التابعى (د).

ابن أبان الهاشمى، الخضر: ٤٤٢ / في ربايعات
للحاكم لا يُعتد بها في العلو.

أبان بن يزيد: ٤٠٦ / العطار، أبو يزيد
البصرى الحافظ (خم مدت س).

إبراهيم، عليه السلام. وأوائله: // ٧١٦.

إبراهيم النخعى، عن علقمة في أصح الأسانيد
(١٥٦) = إبراهيم بن يزيد النخعى.

إبراهيم، عن همام بن الحارث (١٥٦) =
إبراهيم بن يزيد النخعى.

إبراهيم بن محمد: / بن طلحة بن عبيد الله
التميمى، أبو إسحاق المدني التابعى، أسد

قريش - ١١٠ هـ (بخم ٤).

إبراهيم بن أدهم: ٤٢٩ / بن منصور العجلى،
أبو إسحاق البلخى الشامى الحافظ

(أ)

الآبندونى، أبو القاسم: ٣١٨ / الجرجانى
عبد الله بن إبراهيم الحافظ المسند نزيل
بغداد - ٣٦٨ هـ

الآجرى، أبو بكر: ١٨١ / محمد بن الحسين
بن عبد الله البغدادى الشافعى الفقيه -
٣٦٠ هـ

أبو الآذان، الحافظ عمر بن إبراهيم، أبو بكر:
٥٧٥ / البغدادى - ٢٩٣ هـ (س).

الأمدى: ٥٩٤ / أبو القاسم الحسن بن بشر -
٣٧٠ هـ

أبان، عن أنس: ١٣٩ / بن صالح بن عمير
القرشى التميمى، ولاء، أبو بكر المدني -
١١٥ هـ (بخم س).

أبان بن تغلب - الجُرَيْرِى الرُبَعِى: ٦٠٩
/ أبو سعيد الكوفى القارئ - ١٤١ هـ:
(٤م).

أبان بن صمعة: ٦٠٩ / الأنصارى البصرى -
١٥٣ هـ (بخم س).

* ترد الأعلام هنا، طبق ورودها في متنى المقدمة والمحاسن، مع إضافة بميزة بخط مائل / لمزيد تعريف بالأعلام. ويعتبر في نسق ترتيبها على حروف المعجم بالمضاف إليه في الكنى ونحوها. والرقم المطبوع بالبنط الأسود يشير إلى متن المحاسن. وعدد ٢ صغير فوق الرقم، يشير إلى وروده في المتين معا. والشرطتان المائلتان // لأرقام الصفحات في زيادات المحاسن، على المقدمة. وأما حروف الهجاء أواخر التراجم، فعلامات الرواة في تهذيب الكمال وتهذيب التهذيب وخلاصة تهذيب التهذيب.

- الزاهد - ١٦٢ هـ (بخت).
 إبراهيم بن أرمة الأصبهاني: ٤٣١
 / أبو إسحاق الحافظ - ٢٦٦ هـ ببغداد.
 إبراهيم بن محمد بن الأزهر الصريفي = في:
 الصريفي.
- إبراهيم، بن إسحاق، الحربي: ٣٢٧، ٣٣٣،
 ٣٧١ / بن بشير، الإمام الحبر
 أبو إسحاق الحافظ - ٢٨٥ هـ ببغداد.
 إبراهيم بن سعد: ٥٢٦ // ٦٩٣ / بن إبراهيم
 بن عبد الرحمن بن عوف الزهري،
 أبو إسحاق المدني - ١٨٣ هـ (ع).
 إبراهيم بن سعيد الجوهري: ٣١٤
 / أبو إسحاق البغدادي الحافظ المسند -
 ٢٥٣ هـ (م ٤).
- إبراهيم بن سويد النخعي: ٥١٧، ٥١٨
 / الكوفي الأعور / معدود من التابعين ولم
 يسمع من صحابة (م ٤).
 إبراهيم بن طهمان: ٢١٨ // ٧٢٤ / بن
 شعيب الهروي نزيل نيسابور ثم مكة -
 ١٦٨ هـ (ع).
- إبراهيم بن أبي العباس السامري // ٦٨٤
 / أبو إسحاق البغدادي: (س).
 إبراهيم بن عبد الرحمن العنزي: ٢٨٩
 / الدمشقي، روى عن النبي صلى الله
 عليه وسلم وليست له صحبة.
 إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف: ٥٣٠ - في
 إخوته التابعين الأربعة الرواة.
 / أبو إسحاق أو أبو محمد الزهري،
 المدني التابعى الشقة - ٩٦ هـ
 (خم دس ق).
- إبراهيم بن عبدالله - ويقال فيه عبدالله بن
 إبراهيم - والصواب فيه: إبراهيم بن
 عبدالله بن قارظ / الكناني حليف بنى
 زهرة: ٥٢٤، ٥٢٥ / التابعى الحافظ
 (بخم دت س).
- إبراهيم بن عبدالله الكجى // ٦٧٤ /
 أبو مسلم البصرى الحافظ - ٢٩٢ هـ.
 إبراهيم بن عبدالله الهروي، / بن حاتم،
 أبو عبدالله نزيل بغداد - ٢٤٤ هـ
 (ت ق).
- إبراهيم بن عمر بن أحمد البرمكى: ٦٧٤
 / أبو إسحاق البغدادي الحافظ المسند -
 ٤٤٥ هـ.
- إبراهيم ابن عيسى الطالقاني: ٤٣٧
 / أبو إسحاق إبراهيم، بن إسحاق، بن
 عيسى البناني، مولاهم نزيل مرو -
 ٢١٥ هـ (مق د).
- إبراهيم بن محمد الشافعى، المقدم فى الفقه •
 والأصول: ٤١٤ = أبو إسحاق
 الأسفرايينى.
 إبراهيم عن علقمة (٤٤٣) = النخعي
 إبراهيم بن محمد، أبو القاسم = ابن الإفيلى
 اللغوى: ٣٨١
- إبراهيم (٣٢٩) عن الأعمش، إبراهيم التيمى.
 / أبو إسحاق المدني، إبراهيم بن محمد
 بن طلحة بن عبيد الله التيمى التابعى
 الحافظ، أسد قریش - ١١٠ هـ (بخم ٤).
 إبراهيم بن محمد العتيق: ٢٣٩
 إبراهيم بن مروان، عنه أبو داود // ٧٠٥

أبيّ بن عُمارة: صحابي نزل مصر:
٥٩٣ / (دس ق).

أبيّ بن كعب، أبو المنذر وأبو الطفيل
الأنصاري الخزرجي: ٢٦٥، ٢٨١، ٤٦٧،
٤٩٤، ٥٧٦ / سيد القراء، من كتاب
الوحي (ع) // ٦٨٠.

ابن الأثير المصنف في الصحابة: ٤٨٥،
٤٩٣ / عز الدين أبو الحسن علي بن الأثير
الشيبياني الجزري المؤرخ - ٦٣٠ هـ
= له: التاريخ، وأسد الغابة.

الأجلح الكندي، لقب واسمه يحيى: ٥٦٢ / بن
عبدالله الكوفي، عن الشعبي وعنه شعبة
وعلى بن مسهر.

أحمد بن عُمَيَّان الهمداني الصحابي: ٥٦٣،
٦١٤.

الأحذب (٢٧٦) = واصل

ابن أبي أحد عشر: ٥٧١ / محمد بن حسين بن
أحمد الأنصاري الأندلسي الحافظ من
أهل المرية، وأصحاب أبيي علي:
الصدفي، والغساني - ٥٣٢ هـ.

أحزاب بن أسيد ٢٠٦: أبو رهم، مختلف في
صحبه (دس ق).

أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن أحمد البرمكي
البغدادي الحافظ المسند: ٦٧٤
(٣٦١ - ٤٤٥ هـ).

أبو إسحاق الأسفراييني، الأستاذ الفقيه:
٤١٤ / إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن
مهران الشافعي المقدم في الأصول
(٤١٨ هـ).

أحمد بن إسحاق الصُّبَيْي: ٣٢٧ / أبوبكر

الطاطري / بن محمد بن حسان الأسدي
الدمشقي، عن أبيه وعنه (د).

إبراهيم بن المنذر الحزامي الأسدي /
أبو إسحاق المدني - ٢٣٦ هـ
(خ ز س ق).

إبراهيم النخعي = إبراهيم بن يزيد

إبراهيم بن هراسته: هي أمه. وأبوه سلمة:
٦٣٠ / أبو إسحاق الكوفي الشيباني الأعور
(خت).

إبراهيم بن يزيد الخوزي، نزيل شعب الخوز
بمكة: ١٥٨، ٦٣٥. / مولى أمير المؤمنين
عمر بن عبد العزيز، التابعي المكي
(ت س)

إبراهيم، عن همام بن الحارث: ٤٦٤ هو
النخعي.

إبراهيم عن علقمة: ٤٤٣ هو النخعي ٣٤٦،
٤٨٤، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٤٣، ٤٩٧، ٦٧١.

= إبراهيم بن يزيد بن قيس / أبو عمران
الكوفي التابعي الفقيه الحافظ - ٩٥ هـ
(ع).

إبراهيم بن يعقوب - بن إسحاق -
الجوزجاني: ٦١٤ / السعدي، أبو يعقوب
الحافظ نزيل دمشق: ٢٥٩ هـ (د ت س).
أبو الأبيض العنسي: ٢٥٧٣ / التابعي، عن
أنس، عرف بكنيته - ٨٨ هـ (س).

أبو أبيّ بن أم حرام، ٥٠٤ معروف بكنيته صلى
إلى القبلتين، وآخر من مات من الصحابة
بفلسطين / وهو عبدالله الأنصاري، ربيب
عبادة بن الصامت (دق).

- روى عنه الحافظ عبد الغنى بن سعيد في (رباعى الصحابة).

أحمد بن حمدان النيسابورى: ٤٢٨ / بن على سنان الحيرى/ أبو جعفر الحافظ (٣١١ هـ).

أحمد ابن حنبل الإمام أبو عبد الله، وانظره أيضا في أحمد بن محمد بن حنبل ٢١١، ٢٢١، ٢٥٢ أحمد، ٢٨٥، ٢٨٦ أحمد، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٥، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٨، ٤١٥، ٤١٧، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٨، ٤٥٠، ٤٦٦، ٤٧١، ٤٧٢ أحمد، ٤٨٣، ٤٩٢، ٤٩٨، ٥٠١ أحمد، ٥١٦، ٥١٧، ٥٢١، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٤١ أحمد، ٥٤٢، ٥٤٨، ٦٢٧، ٦٣٢، ٦٥٠، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٨، ٦٦٢، ٦٦٦ أحمد، // ٧٠٥ أحمد، ٧١١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٦.

أحمد بن أبى سريج، الصباح، الرازى: ٦٠٥ / أبو جعفر النهشلى المقرئ الحافظ (خ دس)

أحمد بن سلمة النيسابورى، البزار، المعدل: ٦٥٨ / أبو الفضل الحافظ، رفيق مسلم في رحلته إلى بلخ والبصرة - ٢٨٦ هـ.

أحمد بن سليمان المروزى البغدادي نزيل الرى - في حدود ٢٣٠ هـ (خ ت).

أحمد بن سنان / بن أسد بن حبان القطان: ٣٠٩، ٦٠٣ / أبو جعفر الواسطى الحافظ

- ٢٥٦ هـ (خ م د ك ن ق).

أحمد بن شعيب، بن على بن سنان // ٦٨٢، ٦٨٦ = النسائى.

النيسابورى الشافعى، من أئمتهم بخراسان - ٣٤٢ هـ.

أبو أحمد البخارى، عيسى بن موسى = غنجار. أحمد البيهقى: ٢٤٨، ٣٢٦، ٣٨٥، ٤٩٢، ٤٩٣ = البيهقى.

أبو أحمد الحافظ، الحاكم الكبير: ٥٧٠، ٦٢٥. محمد بن محمد بن إسحاق النيسابورى الكراييسى - ٣٩٨ هـ - له في الكتب: كتاب الكنى.

أحمد بن جعفر بن حمدان: أربعة كلهم في عصر واحد، اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم: ٦١٥ - ٦١٧.

* القطيعى، أبو بكر البغدادي الراوى عن عبد الله بن أحمد بن حنبل / ٣٦٢ هـ.
* السقطى البصرى / أبو بكر الدورقى يروى أيضا عن عبد الله بن أحمد - ٣٦٤ هـ وجاوز المائة.

* دينورى، روى عن عبد الله بن محمد بن سنان عن محمد بن كثير صاحب الثورى * طرسوسى، روى عن عبد الله بن جابر (تاريخ الطباع).

أحمد بن حرب، من علماء نيسابور: ٥٤٨ / أبو عبد الله الزاهد النيسابورى.

أحمد بن الحسن بن إبراهيم بن إسماعيل العلوى = ٥٤٧، ابن طباطبا - في رواية عن ستة من آبائه نسقا.

أحمد بن الحسين البيهقى أبو بكر: ٣١٠ = البيهقى.

أبو أحمد الحسين بن جعفر بن محمد السعدى // ٦٨٣

الأخافشة.

أحمد بن عمير الدمشقي: ٤٤٧ / بن يوسف بن هارون، الحافظ ابن جَوْصًا محدث الشام - ٣٢٠ هـ.

أبو أحمد الغطريفى الجرجاني: ٦٦٤ - اختلط آخر عمره. / محمد بن أحمد بن القاسم بن السرى بن الغطريف، مصنف الصحيح على المسانيد - (٣٧٧ هـ).

أحمد بن فارس، أبو الحسين، الأديب اللغوى: ٣٦٤، له (مآخذ العلم) فى الكتب / الرازى، صاحب مقاييس اللغة - ٣٩٥ هـ بالرى.

أحمد بن الفرات، أبو مسعود الرازى الحافظ: ٣١٧ / بن خلاد الضبى، نزىل أصبهان - ٢٥٨ هـ (د).

أبو أحمد الفرضى*: ٣٨٥. / عبىدالله بن محمد بن أحمد المقرئ، شىخ بغداد وإمامها (- ٤٠٨ هـ).

أحمد بن كامل القاضى: ٤٤٢ / بن خلف بن شجرة، أبو بكر الشجرى البغدادى - ٣٥٠ هـ.

أبو أحمد الأصبهانى محمد بن أحمد بن إبراهيم القاضى: ٥٤٨. حدث عنه أبو نعيم فى تاريخ أصبهان.

أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين المصرى: ١٥٨ / أبو الحجاج المهرى، عن أبيه عن جده

أحمد بن شيبان الرملى: ٤٤٢ / أبو عبدالمؤمن، عن ابن عينة - ٢٨٦ هـ.

أحمد بن صالح المصرى الحافظ الكبير: ٥٩٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٩ أحمد. / أبو جعفر ابن الطبرى (- ٢٤٨ هـ خ ذتم).

أحمد ابن صالح العجلى: ٣١٠، ٦٤٩ هو أحمد بن عبد الله بن صالح أبو الحسن الكوفى الحافظ نزىل طرابلس الغرب، خرج إليها فى محنة خلق القرآن (- ٢٦١ هـ).

أحمد بن الصباح النهشلى = أحمد بن أبى سريخ، أبو جعفر المقرئ؟

أحمد بن عبد الرحمن بن خفيف الشيرازى: ٥٨٣ / أبو بكر، الحافظ الجوال. له فى الكتب (الألقاب) - ٤٠٧ هـ.

أبو أحمد عبد الوهاب بن أبى منصور على البغدادى شىخ الشيوخ بها ٤١٣ = ابن سكىنة (٦٣٠) من شيوخ ابن الصلاح ٥١٩ - ٦٠٧ هـ.

أبو أحمد، ابن عدى: ٤٠٨ الحافظ، ٣٢٧ ابن عدى / عبد الله بن عدى بن عبد الله، ابن القطان الجرجانى - ٣٦٥ هـ - له فى الكتب (الكامل، والعلل).

أحمد بن على الأنصارى ٤٠٨. أبو على الأصبهانى: ٥٤٧، ٥٤٨ أبو على / سكن نيسابور، وترجم له أبو نعيم فى تاريخ أصبهان.

أحمد بن على بن المثنى الموصلى، أبو يعلى: ٤٠٨ / التيمى صاحب المسند - ٣٠٧ هـ.

أحمد بن عمران البصرى الأخفش، متقدم، له غريب الموطأ: ٣٧٥، ٥٨٠ = مع

* فى مطبوعة الكويت الأولى للمبر، وفيات ٤٠٦ هـ وفهارسها، تصحف الفرضى بالقرطبى.

أحمد بن مظفر البكري: ٦١٥ / أبوبكر
التميمي القصاب، حدث عن أبي بكر ابن
أبي خيثمة بتاريخه

أحمد بن منيع، البغوي صاحب المسند: ٦٢٥
/ أبو جعفر الأصم، الحافظ المسند نزيل
بغداد - ٢٤٢ هـ (ع).

أحمد بن موسى - بن مردويه الأصبهاني -
أبو بكر الحافظ: ٥٠٣ / صاحب التفسير
والتاريخ والمستخرج على البخاري -
٤١٠ هـ.

أحمد بن هارون البرديجي البردعي: ٥٦٢،
٥٦٦ / أبوبكر الحافظ الرخالة المصنف
نزيل بغداد. ٣٠١ هـ له (الأسماء المفردة)
في الكتب.

أحمد بن يحيى بن الحجاج الجرواني: ٢٦٦
/ الأصبهاني المحدث. ترجم له أبو نعيم في
تاريخ أصبهان

أحمد بن يحيى، أبو العباس ثعلب:
٥٨٧ / الشيباني، مولاهم، شيخ العربية
٢٩١ هـ .

أحمد بن يوسف السلمى، حمدان: ٥٨٩، ٦٣٥
/ أبو الحسن النيسابوري الحافظ الأزدي،
- ٢٦٤ هـ (مدسق) نُسب سُلَمياً إلى
أمه، منهم، وكذلك حافده أبو عمرو بن

غسان في ك الشروط. والذي في التقييد: يقال إن البخاري
قال في باب: إذا اشترط في المزارعة: إذا شئت خرجتك.
حدثنا أبو أحمد ثنا أبو غسان المدني عن مالك عن نافع به. فقيل
إن أبا أحمد هو مرار هذا، وقيل إنه محمد بن عبد الوهاب
الفراء، وقيل محمد بن يوسف البيكندی. انظر بما يؤيد أنه
المرار فتح الباري ٢٠٧/٥.

أحمد بن محمد الجمال، أبو العباس: ٥٩٨
- يروى عنه محمد بن ميمون النرسى -
٥٠٩ هـ - في معجمه

أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، أبو عبد الله
المروزي ثم البغدادي / الفقيه الإمام
الحافظ الحجة النظار (١٦٤ هـ -
٢٤١ هـ ببغداد) ١٦٢، ١٨٠، ١٨٢،
١٨٣، ١٨٤، ٥٣٩، ٦٣٢ منسوبا إلى
جده، ٦٥٠ تاريخ مولده ووفاته. وانظره
أيضا في: أحمد ابن حنبل.

أحمد بن محمد الخفاف، أبو الحسين
النيسابوري: ٥٥٠ - روى عنه البخاري
في تاريخه وبين وفاتيهما ١٣٧ سنة. (توفي
سنة ٣٩٥ هـ).

أحمد بن محمد بن أبي خلف البغدادي: ٤٨٨
- عن حصين بن عمرو الأحمسي، في
سند للطبراني بمعجمه الكبير.

أحمد بن محمد بن سعيد الرقي: ١٨١
- حدث عنه ابن جميع، أبو الحسين الصيداوي
- ٤٠٢ هـ - في معجمه

أحمد بن محمد بن عثمان المدني، أبو طاهر.
- من أهل المعرفة بالحديث والرجال بمصر:
٦٥٧

أحمد بن محمد بن غالب: ٤٤٢ / غلام خليل،
أبو عبد الله الزاهد.

أحمد بن محمد بن يحيى / بن حمزة: / ٢٤٢ -
من شيوخ الطبراني.

أبو أحمد* / المرار / بن حمويه الهمداني ٦١٧
= ٢٥٤ هـ

* في المحاسن أن الجبائي قال إن البخاري حدث عنه عن أبي

٢٨٩، ٥٧٦ // ٧٤٠ - جُبُّ رسول الله
 ﷺ صاحب بن صاحب له أكثر من
 كنية (- ٥٤ هـ: ع)
 أسامة بن زيد، الحافظ: ٢٤٨، ٢٤٩ / الليثي،
 مولاهم، أبو زيد المدني، - ١٥٣ هـ
 (خت م ٤)
 أسامة بن مالك بن قهطم ٥٤٩ انظره في:
 أبي العشاء الدارمي
 أبو أسامة عن مجالد // ٧٢٤
 أبو أسامة، عن محمد بن أبي حفصة // ٧٢٨
 أبو أسامة عن إسرائيل بن يونس // ٧٣٠
 أبو أسامة عن سفيان / حماد بن أسامة، القرشي
 الحارثي أبو أسامة الكوفي الحافظ -
 ٢٠١ هـ (ع)
 ابن إسحاق، محمد بن إسحاق بن يسار: ٢٤٠،
 ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٩٧، ٥٠٣، ٢٨١، ٥٥٩،
 ٥٩٢ // ٧٢٥ / المطلبي، مولاهم،
 أبو عبد الله المدني الإمام في المغازي
 والسير: ٢٥١ هـ (خت م ٤)
 إسحاق بن إبراهيم (٣٠٥) ابن راهويه، ٤٣٠،
 إسحاق بن راهويه: ٤٠٥، ٥١٢، ٥٢١ =
 ابن راهويه
 إسحاق بن إبراهيم، الدبري: ٦٦٢
 / أبو يعقوب الصنعاني مسند اليمن المعمر،
 راوي مصنف عبد الرزاق - ٢٨٥ هـ
 بصنعاء.
 أبو إسحاق، إبراهيم بن عمر البرمكي: ٦٧٤
 في = إبراهيم بن عمر
 إسحاق بن أحمد بن نافع: ٤٠٨ - عنه أبو بكر
 بن المقرئ / المتوفى سنة ٣٨١ هـ

نجيد، وسبط أبي عمرو أبو عبد الرحمن
 السلمى
 الأحنف بن قيس التميمي السعدي: ٤٩٨،
 ٥١٤ / بن معاوية، أبو بحر البصري،
 الأخصر بن جابر الشاعر/ الفزاري الديلمي:
 ٥٩٤ - من ولد حرام بن سعد بن
 عدى بن قزارة بن ذبيان
 الأخفش المحدث، أحمد بن عمران البصري:
 ٣٧٥، ٥٨٧ / أبو عبد الله بن سعيد
 الألهاني. له غريب الموطأ - ٢٥٠ هـ
 الأخفش الثلاثة النحاة المشهورون:
 الأخفش النحوي الأكبر أبو الخطاب
 عبد الحميد بن عبد المجيد - ذكره
 سيبويه في (الكتاب) وهو من شيوخه
 الأخفش الأوسط، وهو أشهرهم، سعيد بن
 مسعدة راوي الكتاب: ٥٨٧
 / المجاشعي، مولاهم، أبو الحسن
 البصري (- ٢١٥ هـ)
 الأخفش الثالث، أبو الحسن علي بن سليمان:
 ٥٨٧ - صاحب أبوي العباس النحويين
 ثعلب والمبرد (- ٣١٥ هـ)
 أبو إدريس الخولاني: ٢٠٦، ٤٨٠، ٤٨١،
 ٢٥٠٨، ٥٠٩، ٥٧٩ / عائذ الله بن
 عبد الله العوذى، من أبناء الصحابة الذين
 ولدوا في حياته ﷺ. مشهور بكتبته
 (- ٨٠ هـ ع)
 الأرحبي: ٢٠٦ = أبو رهم، في حرف الراء
 أرقم بن شَرَحْبِيل الأودي، الكوفي التابعي:
 ٥٢٩ - من أصحاب ابن مسعود (ق)
 أسامة بن زيد / بن حارثة الكلبي: ٢٤٤،

- أبو إسحاق الطالقاني: ٤٣٧، إبراهيم بن عيسى الطالقاني ٣٧٧
 في: إبراهيم، بن إسحاق، بن عيسى.
 إسحاق بن عيسى الطباع: ٢٨٤ / بن نجيج البغدادي، أبو يعقوب بن الطباع. نزل أدنّه بساحل الشام، وأخوه محمد صاحب التاريخ - ٢١٥ هـ (م ت س ق) إسحاق بن أبي فروة: ٤٢٧
 / إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة المدني مولى عثمان رضى الله عنه - ١٤٤ هـ (د ت ق)
 أبو إسحاق الفزاري، المحافظ: / الكوفي ثم المصيبي، إبراهيم بن محمد بن الحارث بن أسماء بن خارجة بن حصن: ١٨٦ هـ، أو نحوها (ع)
 أبو إسحاق الهجيمي المحافظ: ٤٢١ / إبراهيم بن علي، محدث البصرة - ٣٥١ هـ
 إسحاق بن يسار الهلالي: ٥٣٠ - في إخوانه الستة التابعين، بنى يسار: / أخو عطاء بن يسار الهلالي، مولى ميمونة أم المؤمنين، وسليمان بن يسار، مولاها، من فقهاء المدينة السبعة
 إسرائيل بن يونس / بن أبي إسحاق السبيعي: ٢١٢، ٢٢٨، ٣٤٧ إسرائيل، ٤٨٤، // ٧٣٠ إسرائيل / أبو يوسف الكوفي الإمام، عن جدّه وهو من أتقن أصحابه - ١٦٢ هـ (ع)
 أسعد بن زرارة الأنصاري / أبو أمامة صاحب الأوسى النقيب: ٥٠٩
 أسعد بن سهل بن حنيف، أبو أمامة الأوسى
- أبو إسحاق الأسفراييني ٢١١، ٣٢٧، ٣٣١، ٣٧٧، ٤١٠ = / إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الشافعي الفقيه الأصولي المتكلم - ٤١٨ هـ وانظر الأسفراييني
 أبو إسحاق بن أبي بردة الأشعري بن أبي موسى
 أبو إسحاق الحرّبي: ٣٢٧ في: إبراهيم بن إسحاق
 إسحاق بن حنبل الشيباني، عم الإمام أحمد بن محمد بن حنبل: ٥٣٩
 إسحاق بن راهويه: ١٥٣، ١٨٣، ١٨٤، ٥٠١ / في: ابن راهويه وأتباعه
 الإسحاقية ٦٥١
 أبو إسحاق السبيعي: ٢١٢، ٢١٣ أبو إسحاق ٢٢٨ أبو إسحاق ٢٣٥، ٢٦٥، ٣٨٣، ٤٨٩، ٥٢٦، ٥٥٨، ٥٧٩ / الكوفي، عمرو بن عبد الله الهمداني من أعيان التابعين المحافظ: اشتهر بكنيته واسمه معروف - ١٢٧ هـ (ع) عنه ابنه يونس، وحفيده إسرائيل بن يونس وانظر: السبيعي
 إسحاق بن سويد // ٦٩٥ - في إسناده بصرى لمسلم / بن هبيرة العدوي التميمي البصري التابعي - ١٣١ هـ (خ م د س)
 أبو إسحاق / الشيباني الكوفي، سليمان بن أبي سليمان المحافظ: ١٣٨ هـ (ع)
 أبو إسحاق الشيرازي، الشافعي الأصولي الأستاذ: جمال الدين ١٧٢، ٣٠٥، ٣٢٤ / إبراهيم بن علي بن يوسف، صاحب المذهب - ٤٧٦ هـ
 أبو إسحاق الصريفيني: ٥٧٠ في: الصريفيني

/ بن عبد الله، أبو عبد الله، الأصبحي
المدني - ٢٢٦ هـ (خ م د ق)
إسماعيل بن جعفر: ٢٥٣
/ بن أبي كثير الزرقى، أبو إسحاق المدني
قارئها الحافظ - ١٨٠ هـ (ع)
إسماعيل بن أبي خالد، أبو عبد الله: ١٥٥،
٤٨٧ / البجلي الأحمسي الكوفي، من
أعلام الحفاظ - ١٦٩ هـ (ع)
إسماعيل بن أبي ذئب، عبدالرحمن: ٥٣٢
- أخو محمد - / الأسدي المدني التابعي
(س)
إسماعيل الصفار الفقيه، شيخ الدارقطني: ٣٢٧
/ بن يونس بن صغير بن السكن، الفقيه
الأصولي
إسماعيل ابن عُلَيْة، هي أمه، مولاة لبني أسد
خزمية / وأبوه إبراهيم بن مقسم
الأسدي: ٤٢٥، ٦٣٠
/ القرشي، مولاهم، أبو بشر البصري
ريحانة الفقهاء، إليه المنتهى في الثبوت -
١٩٣ هـ (ع)
أبو إسماعيل، حماد بن زيد - في حماد
إسماعيل بن عياش: ٦٤٣
/ العنسي، أبو عتبة الحمصي عالم
الشام - ١٨٢ هـ (ي ٤)
إسماعيل بن أبي القاسم بن أبي بكر القاري:
٦٧٥ / النيسابوري - عنه زينب
الشعرية، من شيوخ ابن الصلاح - في
سند الحديث من عواليه (٤٣٩) -
٥٣١ هـ
إسماعيل بن محمد بن الفضل الشعراي: ٤٢٣

الأنصاري المدني ٥٠٤، ٥٠٩ / ولد في
حياة المصطفى ﷺ، فسماه باسم جده
لأمه، وكناه بكنيته. توفي أسعد بن سهل
المدني سنة مائة أو نحوها - ١٠٠ هـ
فكان آخر من مات من الصحابة بالشام
(ع) وانظره أيضا في: أبي أمامة
الأسفراييني، أبو إسحاق الشافعي الفقيه
الأصولي المتكلم: ٣٧٧، ٤١٠، ٤١١ =
إبراهيم بن محمد بن إبراهيم.
الإسفراييني ١٧٢ أبو حامد الشافعي ٦١٥:
في: أبي حامد
الإسفراييني، أبو عوانة: في أبي عوانة
أساء بن حارثة الأسلمي ٥٢٨ - ٥٢٩ // في
إخوته الصحابة الأسلميين، بنى حارثة بن
سعيد بن عبدالله
إسماعيل بن إبراهيم عليهما السلام، أبو العرب
وأوائله // ٧١٧
إسماعيل بن إسحاق، القاضي المالكي، لسان
أصحاب مالك، بالعراق، وإمامهم: ٣٨٨
/ أبو إسحاق الأزدي المالكي الفقيه
قاضي القضاة (٢٠٠ - ٢٨٢ هـ)
إسماعيل بن إبراهيم / بن مقسم الأسدي
مولاهم: في: إسماعيل ابن عُلَيْة.
إسماعيل: ٢٧٠، ٢٧١، هو
إسماعيل بن أمية: ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٥٢٥
/ بن عمرو بن سعيد بن العاص الأموي
المكي، أحد العلماء والأشراف - ١٤٤ هـ
(ع)
إسماعيل بن أبي أُوَيْس: ٢٩٢، ٣٤٨، ٤٢٣،
٥٣٩

- / أبو الحسن النيسابوري العابد الزاهد
الحافظ - ٣١٧ هـ عن جده أبي محمد
الفضل بن محمد الشعرائي - ٢٥٢ هـ -
إسماعيل بن نجيد السلمى، أبو عمرو: ٤٢٨،
٦٧٥ / النيسابوري، شيخ الصوفية
بخراسان وصاحب طبقاتهم - ٣٦٥ هـ
عن ٩٣ سنة
إسماعيل النصرى، عن أبان عن أنس: ٢٣٩
الإسماعيلي، أبو بكر: ٤١٠، ٤١٥: في:
أبي بكر
الأسود بن يغوث القرشي الزهري: ٦٣٢ تبنى
«المقداد بن عمرو بن ثعلبة الكندي،
فُنسِب إليه.
الأسود، عن عمر بن الخطاب، رضى الله عنه:
٤٢٩ = بن هلال
الأسود النخعي = بن يزيد
الأسود بن العلاء بن جارية الثقفي التابعي
الكبير المدني (م س): ٦٠١/
الأسود بن هلال، المخضرم من كبار التابعين:
٥١٣، ٦٠١ / المحاربي، أبو سلام الكوفي
الفقيه - ٨٤ هـ (م د س)
الأسود بن يزيد بين قيس النخعي: مخضرم من
سادات التابعين الكبار
/ أبو عمرو، وأبو عبد الرحمن ٤٢٩،
٥١١، ٥١٣، ٥١٦، ٥١٨ الأسود //
٦٢٧ الكوفي الفقيه الحافظ (ع)
أسير بن عمرو من المخضرمين (٥١٣)
- يقال فيه: يُسِير بن عمرو: انظره في
حرف الياء
الأشج، أبو سعيد الحافظ: ٤٤٠ / عبد الله بن
- سعيد بن حصين الكندي، إمام أهل
زمانه - ٢٥٧ هـ (ع)
الأشج، المنذر بن عائذ الصحابي في الوفد
الأول لعبد القيس: ٥٠٠ / أشج
عبد القيس (ب. م. س)
أبو الأشعث الصنعاني، شراحيل بن آده ٥٧٩
- ممن اشتهر بكنيته واسمه معروف من
التابعين (ب. م. س)
الأشعث بن قيس، الصحابي أبو محمد: ٥٨٠
/ بن معديكرب الكندي، نزيل الكوفة -
٤٠ هـ (ع) شهد صفين مع الإمام علي
رضى الله عنها، توفي بعده بأربعين ليلة
الأشعري: ٤٩٤ = أبو موسى
أشهب، مسكين بن عبد العزيز: ٣٤٦ / بن
داود القيسي العامري أبو عمر المصري
الفقيه من أصحاب الإمام مالك -
٢٠٤ هـ (د س)
الأصم، أبو العباس النيسابوري = محمد بن
يعقوب بن يوسف
الأصمعي، أبو سعيد البصري اللغوي: ٤٠٠،
٤٥٨ / عبد الملك بن قريب بن
عبد الملك بن أصمع الباهلي - ٢١٣ هـ
(مق د ت)
الأعرج، عبد الرحمن بن هرمز الفقيه من
شيوخ مالك ١٥٥، ١٦٨، ٢٠٠، ٢٦٧،
٢٧٥ / الهاشمي، مولاهم، أبو داود المدني
التابعي القارئ - ١١٧ هـ بالإسكندرية
(ع)
الأعمش / سليمان بن مهران الكاهلي،
مولاهم، الحافظ الثبت: ١٤٨ هـ (ع)

أمية، والد يعلى بن منية - جدته وقيل أمه -
٤٢٦، ٦٣١ / أبو صفوان، أمية بن أبي
عبيدة بن همام التميمي الحنظلي.
أبو أناس الكنانى - الليثى - ويقال الديلى،
الصحابى، عرف بكنيته: ٥٧٢

أنس بن سيرين، أخو محمد، مولى أنس رضى
الله عنه: ٥٣٢، ٥٣٣ / أبو عبد الله
وأبو حمزة البصرى التابعى - ١١٨ هـ
وقيل ١٢٠ هـ (ع) - فى الإخوة التابعين
بنى سيرين،

أنس بن عياض / الليثى، أبو ضمرة المدنى:
٣٧٣ - ٢٠٠ هـ عن ٩٦ سنة. (ع)

أنس بن مالك / بن النضر الأنصارى
النجارى، الصحابى، خدم رسول الله ﷺ
عشر سنين، من أصحاب الألوף، وهو
آخر من مات بالبصرة من الصحابة رضى
الله عنهم - ٩٠ هـ أو بعدها (ع)

١٥٦، ١٥٨، ١٧٩، ١٩٨، ٢٠٥، ٢٣٨،

٢٣٩، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٤،

٢٦٥، ٢٦٧، ٢٧٥، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥،

٣٣٤، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٥، ٣٦٧، ٣٦٩،

٣٧٣، ٣٩٦، ٤١٧، ٤٢١، ٤٣٨، ٤٤٢،

٤٤٣، ٤٥٢، ٤٦٥، ٤٧٤، ٤٨٩، ٤٩٢ من

أكثرهم حديثا، ٥٠٤ آخرهم موتا

بالبصرة، ٥٠٩، ٥١٢، ٥١٨، ٦٧٤،

٦٧٥ // ٦٩١، ٦٩٤ أسانيد بصرية،

٧٠١، ٧٤٠ مع بنيه وبناته، حملة العلم:

٥٣١ ٥٣٤

الأنصارى: ٥٢٢ = يحيى بن سعيد

٢١٩، ٢٣٥، ٢٦٨، ٢٧٦، ٢٧٧، ٣٣٠،

٤٠٤، ٤٤٣ // ٧٣١

الأغر المدنى / سليمان، أبو عبد الله المدنى
التابعى صاحب أبى هريرة: ٤٥٢،
٦٢٥ - عنه بنوه عبدالله وعبيدالله
وعبدربه، والزهرى (ع)

الأغر المزنى، أقر بنى مزينة، الصحابى المهاجر:
٢٦٥، ٥٥٥ - عنه أبو بردة الأشعري

ابن الإفليل أبو القاسم اللغوى، إبراهيم بن
محمد: ٢٣٨١ / بن زكريا الأندلسى
(- ٤٤١ هـ)

الأقرع بن حابس / التميمى صاحب،
أبو محمد: ٥٣١، ٦٣٧ - استشهد فى
عشرة من بنيه باليرموك.

أكينة بن عبد الله التميمى، التابعى، عن على
رضى الله عنه: ٥٤٤ - تاسع الآباء لأبى
الفرج التميمى البغدادى فى حديث عنهم
نسقا، إلى الإمام على.

أبو أمانة / أسعد بن زرارة الأنصارى: ٥٠٩
/ العقبى النقيب

أبو أمانة ٥١٨، أسعد بن سهل ٥٠٩، =

أبو أمانة بن سهل ٢٠٥، ٣٦٣، ٥٠٤، ٥٠٨،
٥١٨

أبو أمانة أسعد بن سهل بن حنيف ١٥٩ //

٦٩٣ / الأوسى الأنصارى - ١٠٠ هـ

(ع) وانظره أيضا فى: أسعد

أبو أمانة / الباهلى / الصحابى، صدق بن

عجلان: ٥١٢، ٥١٨، ٥٦٤ - توفى

بحمص سنة ٨١ هـ (ع)

(خ ت س ق)

أيوب بن إسحاق // ٦٨٤ - ٦٨٥ - عن إبراهيم بن أبي العباس السامري / أبو سليمان البغدادي نزيل الرملة - ٣٣٧ هـ

أبو أيوب: ٤٣٨، ٤٧٥ // ٦٨٢ - ٦٨٤ مشهور بكنيته / الأنصاري المدني صاحب، خالد بن زيد بن كليب العبقي البدرى - ٥٢ هـ (ع)

أيوب السخيتاني: ٣٥٤، ٣٩٣، ٤٣٥ أيوب عن نافع: ٢٥٢

- بن أبي تيممة كيسان التابعي: ٥٣٧ - ٥٤١ / أبو بكر العنزى البصرى الفقيه الحافظ - ١٣١ هـ (ع)

أبو أيوب الدمشقى، سليمان بن عبدالرحمن // ٦٨٤ / بن عيسى بن فيمون التميمي، ٢٣٢ (م خ ٤) أيوب بن موسى القرشى: ٢٥٣ / بن عمرو بن سعيد بن العاص، أبو موسى الكوفى - ١٣٣ هـ (ع)

(ب)

الباجي، القاضي أبو الوليد المالكي الفقيه: ٣٣٤، ٦٦١ / سليمان بن خلف بن سعيد الحافظ الأصولى الرحالة - ٤٠٧ هـ الباوردى: ١٨٢ / محمد بن سعد الحافظ، المصنف فى الصحابة - ٣١٠ هـ بجاللة بن عبدة، بفتحات، الغبرى البصرى ٦٠٧ / التابعى الفقيه، توفى بعد سنة ٧٠ هـ (خ د ت س)

الأوزاعى: عبد الرحمن بن عمرو، أبو عمرو الإمام فقيه أهل الشام - نزل فى الأوزاع فنسب إليهم ت ١٥٧ هـ (ع) ٢٤٢، ٢٦٦، ٣٢٢، ٣٣٥، ٣٤٨، ٣٥٢، ٣٦٧، ٤٠١، ٤٣٥، ٤٣٩، ٤٤٤، ٤٦٩، ٥٢٣ تدبج مع الإمام مالك، ٥٢٥، ٦٢٧، ٦٥٠ مع أصحاب المذاهب المتبوعة، تاريخ مولده ووفاته ٦٦٧ // ٧١٨.

أوس بن معن، الشاعر، فى ثلاثة شعراء مخضرمين، عمرو فى الجاهلية ستين سنة وفى الإسلام مثلها: ٦٤٨ أوسط بن عمرو البجلي، التابعى من الأساء المفردات: ٥٦٣ / الحمصى مخضرم ثقة - ٧٧ هـ (بخ سى ق)

ابن أبى أوفى (٥١٢): عبدالله أبو أويس المدنى: ٢٤٢ عن الزهرى / عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك بن أبى عامر الأصبحى. والد إسماعيل بن أبى أويس. عن الزهرى وعنه ابنه - ١٦٩ هـ (٤م)

ابن أبى أويس: ٣١٩، ٣٤٨ / إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أويس الأصبحى أبو عبد الله بن أبى أويس المدنى، عن خاله مالك وأخيه عبدالحميد - ٢٢٦ هـ (م خ د ت ق)

أويس القرنى، أفضل التابعين: ٥١٦، ٥١٧ / بن عامر المدحجى، شهد صفين مع الإمام على، رضى الله عنها أمين بن نايل: ٥٥٤ / الحبشى أبو عمران المكى التابعى، نزيل عسقلان

بخارى: ٥٨٥/مع: غنجار
 البخارى، محمد بن أحمد بن سليمان، أبو عبدالله
 الحافظ: ٥٨٥/وفى: غنجار
 أبو البخترى الطائى، مولاهم سعيد بن فيروز
 التابعى: ٨٣/٦٦٩ هـ (ع)
 بديل بن ورقاء الخزاعى، الصحابى: ٥٤٧
 البراء، بن عازب الصحابى الأنصارى:
 ٤١٦//٧٢٠ / الأوسى أبو عمارة المدنى
 ونزل الكوفة - ٧١ هـ وقيل ٧٢ هـ (ع)
 البراء بن ربيعى الفقعسى الشاعر. ٥٣٥
 أبو بردة/ بن أبى موسى/ الأشعري - مختلف فى
 اسمه: التابعى الفقيه الكوفى المحدث -
 ١٠٤ هـ (ع)
 البرديجى، ٢٤٤، أبو بكر الحافظ / أحمد بن
 • هارون بن روح البردعى: ٥٦٢، ٥٦٦
 / نزل بغداد - له فى الكتب (الأسماء
 المفردة) - ٣٠١ هـ
 البردعى ثم السمرقندى، الحافظ أبو على:
 ٦٦٤ / الحسين بن على بن محمد بن
 الحسين بن طاهر البردعى الهمدانى، سكن
 سمرقند، وفيها وفاته سنة ٤٢٠ هـ - له
 (المعجم) فى الكتب
 أبو برزة الأسلمى الصحابى: ٢٦٤، ٥٤٨
 / نضلة بن عبيد الأسلمى، شهد الفتح
 ونزل البصرة وها توفى سنة ٦٤ هـ (ع)
 البرساقى، أبو عثمان الحافظ: ٣٩٣ / محمد بن
 بكر بن عثمان، البصرى - ٢٠٣ هـ (ع)
 البرقانى، شيخ الخطيب البغدادى = أبو بكر
 البرقانى
 أبو البركات الفراءى/ عبدالله بن محمد بن

أبو بحر، سفيان بن العاصى الأسدى الأندلسى
 شيخ القاضى عياض: ٣٨٢ / محدث
 قرطبة ومن جلة علمائها - ٥٢٠ هـ
 بجير بن سعد السحولى // ٦٨٤ أبو خالد
 الحمصى، عن خالد بن معدان الكلاعى
 بجير بن معاوية، أبو سعد بن حبة الأنصارى:
 ٦٣٠

ابن بُهَيْنَةَ، عبدالله بن مالك بن القُشْبِ
 الصحابى: ٤٠٣، ٤٢٩ منسوبا إلى أمه
 / أبو محمد الأزدي، حلفا
 البخارى، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن
 إبراهيم الجعفى، مولاهم، ولاء إسلام،
 الحافظ العلم صاحب الصحيح الجامع
 والتاريخ الكبير. (١٩٤ - ٢٥٦ هـ)،
 ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٨، ١٦١، ١٦٢،
 ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩،
 ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٨٠، ١٨٧، ٢٠٦،
 ٢١٢، ٢١٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧،
 ٢٢٩، ٢٤٥، ٢٦١، ٢٦٢ سأل مسلم عن
 إسناد حديث كفارة المجلس، ٢٦٣ محمد
 بن إسماعيل، ٢٦٤، ٢٨٤ امتحان
 البغداديين حفظه، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٩،
 ٣٠٣، ٣١٤، ٣١٩، ٣٢٠/٤٠٦، ٤٠٧،
 ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤٤٥، ٤٨١، ٤٨٦،
 ٥١١، ٥١٢، ٥٣١، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٥٠،
 ٥٥٤، ٥٧٤، ٥٩٧، ٦٥١ تاريخ وفاته
 ومولده، ٦٥٤، ٦٥٨، ٦٦٣، ٦٦٦، ٦٦٨،
 ولاؤهم للجعفيين ولاء إسلام، // ٦٨٣،
 ٦٨٨، ٦٩٣، ٦٩٤، ٧٠٥، ٧٠٧، ٧٢٤..
 البخارى، أبو أحمد عيسى بن موسى، مؤرخ

/ محمد بن أحمد بن سعيد بن مسلمة
الأنصاري الرازي الوراق الحافظ -
٣١٠ هـ

بشر بن عبد الله / السلمي الحمصي ٤٨٠
أبو بشر المزني: ٦١٤ = الخليل بن أحمد - في
المؤتلف والمختلف

بشر بن المفضل: ٢٧٠ / بن لاحق الرقاشي،
مولاهم، أبو إسماعيل البصري
الحافظ - ١٨٧ هـ (ع)

ابن بشران، أبو الحسين: ٣٦٧ - / علي بن
محمد بن عبد الله الأموي: البغدادي
المعدل - ٤١٥ هـ

ابن بشران، أبو القاسم عبد الملك
بشير بن الخصاصية: ٦٣٠ - في النسويين إلى
أهاتهم وإن علون، هو بشير بن معبد
السدوسي صاحب

بشير بن أبي مسعود الأنصاري: ٥٠٨، ٥٠٩ له
رؤية. / حدث عن أبيه، وقتل يوم الحرة
(خم دس ق)

بشير، مصغراً، بن كعب العدوي: ٦٠٠ أو
العامري / أبو أيوب البصري، مخضرم:
(مق خ ٤)

بشير بن يسار: ٧٠٨ / الحارثي
الأنصاري، مولاهم، أبو كيسان المدني
الفقيه الحافظ (ع)

أبو بصرة الغفاري صاحب: ٥٧٧ - معروف
بكنيته مختلف في اسمه

البطلبيوسي، اللغوي - ابن السيد: ٣١٠
/ أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد
الأندلسي - ٥٢١ هـ

الفضل ٣٧٤، ٤٤٥ - له الأربعون
حديثاً، وانظره مع حفاظ بيته في:
الفراوى

البركي، عيسى بن إبراهيم (٢٦٤) في حرف
العين: عيسى

ابن برى / عبدالله بن برى، أبو محمد المقدسي
ثم المصري: ٥٥٣ / انتهى إليه علم
العربية في زمانه - ٥٨٢ هـ

بريد بن عبد الله بن أبي بردة الأشعري: ٦٠٠
(ع)

بريدة / بن الحُصيب بن عبدالله الأسلمي
الصاحب: ٧٣٣ // ٤٦٧ آخر الصحابة
موتاً بخراسان (ع) - عنه ابنه سليمان

بُسر بن سعيد: ٥٩٩ / التابعى مولى ابن
الحضرمي، المدني العابد - ١٠٠ هـ (ع)
بُسر - عن واثلة: ٤٨٠، ٤٨١، ٥٩٩ =

بُسر بن عبيدالله / الحضرمي الشامي، التابعى
الحافظ (ع)

بُسر بن مجنن الدبلي: التابعى وقيل فيه بشر
٥٩٩ (س)

بشر بن بكر الجبلي: ٤٨١ / أبو عبدالله
التييسى الحافظ - ٢٠٥ هـ بدمياط
(خ دس ق)

أبو بشر، بكر بن خلف: ٢٧١، ٧٠٠
في: بكر بن خلف

بشر بن ثابت البزار: ٦٠٨ / أبو محمد البصري
(خ ت ق)

بشر بن الحارث الحافي: ٤٢٩ / أبو نصر
المروزي الزاهد القدوة - ١٨٧ هـ (ت)
أبو بشر الدولابي: ٥٧٠ له كتاب الكنى

- ١٩٧ هـ (ختم ٤)
 أبو بكر: ٢٦٥، ٤٦٥، ٥٠٧، ٥٣٩/٦٨٨،
 ٧٢٢، ٧٣٠ = الصديق
 أبو بكر، أحمد بن الحسين: ٣١٠، البيهقي ٦٥٣
 أبو بكر البيهقي: ٣٠٧، ٣٥٣، ٣٦٧، ٣٨٥،
 ٤٢٢ في: البيهقي
 أبو بكر أحمد بن عبدالرحمن الشيرازي ٥٨٣
 له (الألقاب) في الكتب - ٤٠٧ هـ
 أبو بكر أحمد بن علي: ٥٤٥ = الخطيب
 البغدادي
 أبو بكر أحمد بن علي الأصبهاني: ٤٠٨ / نزيل
 نيسابور، من شيوخ أبي بكر البرقاني
 أبو بكر الإسماعيلي: ١٦٤، ١٩٧، ١٩٨، ٣٧٧،
 ٤١٠، ٤١٥، ٤٧٥ / شيخ الإسلام
 أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس
 الجرجاني الحافظ، له في الكتب: الصحيح،
 والمعجم - ٣٧١ هـ
 أبو بكر ابن الأنباري: ٦٢٠ النحوي الإمام له
 (الكافي) في الكتب / محمد بن القاسم بن
 بشار اللغوي الراوية، شيخ العربية
 (-٣٢٨ هـ ببغداد)
 أبو بكر البرديجي الحافظ: (٢٢١، ٢٢٤) في:
 أحمد بن هارون
 أبو بكر البرقاني، شيخ الخطيب البغدادي
 / أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب
 الخوارزمي الشافعي الفقيه الحافظ -
 ٤٢٥ هـ، ١٦٤، ١٩٧، ٣١٧، ٣٢٣،
 ٣٧٦، ٣٧٧، ٤٠٧، ٤١٥، ٥٢١
 أبو بكر البزار: في البزار، حرف الباء

ابن بطة العكبري: ١٥٥ - الفقيه الحنبلي
 / عبيدالله بن محمد بن محمد بن حمدان بن
 بطة، أبو عبدالله العكبري - ٣٨٧ هـ
 ابن البطي: / أبو الفتح محمد بن عبدالباقي
 بن سليمان بن البُطَي البغدادي
 بعجة بن عبدالله بن بدر، بن بعجة، الجهني:
 ٥٢٩ / التابعي الحافظ (ختم قدت سرق)
 - مع أخيه معاذ، في الإخوة التابعين
 الرواة
 البغوي المنيعي أحمد بن منيع بن عبدالرحمن:
 ٦٢٥ / أبو جعفر الأصم نزيل بغداد -
 ٢٤٤ هـ عن أربع وثمانين، وتفرد (ع)
 البغوي، أبو القاسم: ٣٦٣، ٤١٣، ٤٢١، ٦١٥
 / عبدالله بن محمد بن عبد العزيز، ابن
 بنت أبي جعفر أحمد بن منيع، روى عنه.
 ولد ونشأ ببغداد، وكان محدث العراق
 وإليه الرحلة. له (معجم الصحابة)
 (٢١٣ - ٣١٧ هـ)
 البغوي صاحب المصابيح: ١٨٣، محيي السنة:
 ١٦٧ / ركن الدين محيي السنة أبو محمد
 البغوي، الحسين بن مسعود الفراء -
 ٥١٦ هـ. والمصابيح، له في الكتب
 البغوي، أبو الحسن الحافظ: ٣٠٥/علي بن
 عبدالعزيز بن المرزبان شيخ الحرم المسند
 ثقة مأمون تكلم فيه النسائي لكونه كان
 يأخذ أجرا على الحديث واعتذر بالحاجة
 إليه، وهو مجاور بالحرم، للقتل - مات
 سنة ٢٨٦ هـ عن بضع وتسعين
 بقية بن الوليد: ٢٣٩، الكلاعي الحميري،
 / أبو محمد الحمصي، ثبت عن أهل الشام

البصرى عن مسهر، وعنه (ختدق -
٢٤٠ هـ)

أبو بكر بن خلف: ٤٤٦ / أحمد بن علي بن
عبدالله بن خلف الشيرازى، مسند
خراسان، وآخر من حدث بالمستدرک عن
الحاكم أبى عبدالله - ٤٨٧ هـ ونيف على
التسعين

أبو بكر بن خلاد البصرى: ٦٥٥ / محمد بن
خلاد بن كثير الباهلى - ٢٣٩ هـ
(مدمق)

أبو بكر بن أبى خيثمة: التاريخى أبو بكر ٦١٣،
٦١٥، صاحب التاريخ، ٦٥٤ / أحمد بن
زهير بن حرب البغدادي الحافظ:
٢٩٩ هـ

أبو بكر بن أبى داود السجستانى: ٣٤٠، ٤٩٢،
٥١٧ / عبدالله بن أبى داود سليمان بن
الأشعث - ٣١٦ هـ

أبو بكر بن داود: ٤٦٥ عنه الحاكم / محمد بن
داود بن سليمان النيسابورى، شيخ
الصوفية، والمحدثين. طوف وصنف
الشيوخ والأبواب، والزهریات -
٣٤٢ هـ

أبو بكر بن زياد النيسابورى: ٢٥٠، شيخ
الحاكم أبى عبدالله/عبدالله بن محمد بن
زياد بن واصل الفقيه الحافظ الثبت،
أحفظ زمانه للفقهيّات واختلاف
الصحابة - ٣٢٤ هـ

أبو بكر السمعانى: ٢٨٠ / محمد بن منصور،
والد أبى سعد عبدالكريم فى: السمعانى،
مع أعلام بيته

بكر* بن بكار: ٤٨٣/القيسى، أبو عمرو
البصرى (س)*

أبو بكر التاريخى: ٦١٣، ابن أبى خيثمة
الحافظ أبو بكر بن ثابت: ١٩٣، الحافظ
٢١٩٠، ٢٦٠، أبو بكر الخطيب ٢٠٤
فى: الخطيب البغدادي

أبو بكر - بن - الجعابى الحافظ: ٤٣١ / محمد
بن عمر بن محمد التميمى البغدادي
قاضى الموصل (٢٨٤ - ٣٥٥ هـ) من
شيوخ الدارقطنى والحاكم، وأبى نعيم
أبو بكر بن حارث بن عياش الأحذب: ٢٦٤
- مولى واصل بن حيان الأسدى الكوفى
أبو بكر الحازمى: فى: الحازمى

أبو بكر بن حفص، عن مسعر، وعنه عبد الله
بن الحسين، رضى الله عنها: ٥٢٥

المدنى/ عبد الله بن حفص بن عمر بن
سعد بن أبى وقاص الزهرى (ع)
أبو بكر الحميدى، شيخ البخارى: ٣٠٠،
٦٨٨//٣٠٦ وانظره فى: الحميدى.

أبو بكر الحنجدى، محمد بن ثابت الشافعى
الرئيس: ٣٣٣ - نزيل أصبهان، فدرس
بمدرستها النظامية، وشيخ الشافعية
الرئيس - ٤٨٣ هـ.

أبو بكر بن خزيمه: ١٦٣ فى: ابن خزيمه
أبو بكر الخطيب البغدادي: ٢٠٤، ٧٠٠، فى:
الخطيب البغدادي

بكر بن خلف: ٢٧١//٧٠٠ / أبو بشر

* مختلف فيه، ترجم له ابن حجر فى تهذيب التهذيب
بعلامة (س) وقال: «لم يذكره المزي» يعنى فى تهذيب الكمال.

أبو بكر بن عبد الرحمن، بن الحارث، بن هشام
التابعي: ٣٤٧، ٥٢١، ٥١٥، ٥٧١، اسمه
أبو بكر، وكنيته أبو عبد الرحمن / المديني،
أحد فقهاها السبعة، راهب قریش:
٩٤ هـ (ع)

أبو بكر عبد الله بن أبي عبد الله السجستاني:
٢٣٢ = هو أبو بكر عبد الله بن أبي داود
السجستاني سليمان بن الأشعث

أبو بكر بن عبد النعم الفراوى: منصور بن
أبي المعالي الفراوى - ذو الكنى الثلاث،
من شیوخ ابن الصلاح. يأتي في:
الفراوى، مع الحفاظ والفقهاء من آل بيته
أبو بكر بن أبي عتيق: ٥٣٨، ٥٣٩ / عبد الله بن
أبي عتيق محمد بن عبد الرحمن بن
الصدیق أبي بكر / التابعي (خمس ق)

أبو بكر بن عياش / الكوفي الحنط الأسدی،
مولا هم راوی قراءة عاصم: ٥٧٨، ٦١٦،
٦١٧ - معروف بكنيته مختلف في اسمه
على أحد عشر قولاً، وعنه قال: مالى اسم
غير أبي بكر (خمس ق)

أبو بكر بن عياش الحمصی: ٦١٧، من المؤلف
والمختلف في الأسماء والكنى / كنى التهذيب
(تميز)

أبو بكر بن عياش السلمي، مولا هم،
الباجدائي: ٦١٧ - حسين بن عياش
الرقمي، له مصنف غريب الحديث -
٢٠٤ هـ (تس)

أبو بكر بن مالك القطيعي الحافظ راوی مسند
أحمد: ٦٦٤ - أحمد بن جعفر بن حمدان
بن مالك البغدادي: ٣٦٨ هـ ٦١٥ العالم

أبو بكر الشافعي الحافظ المسند: ٥٥٥ / محمد
بن عبد الله بن إبراهيم البزار البغدادي
المعمر - ٣٢٤ هـ عن ٩٥ سنة، له في
الكتب (الغيلانيات)

أبو بكر الشافعي الصيرفي: ٢٢٣، ٣٠٠،
/ محمد بن عبد الله بن عبدويه البغدادي
الفقيه الأصولي الإمام - ٣٣٠ هـ بمصر
له شرح رسالة الشافعي.

أبو بكر ابن أبي شيبة: ٤٠٥، ٥٧٠، ٦٣٢،
٦٦٥ / ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٩٦، ٧١٨، ٧٢٣،
٧٢٨، ٧٢٩ / عبد الله بن محمد بن أبي
شيبة إبراهيم بن عثمان العبسي، مولا هم،
الكوفي الحافظ، أحد الأعلام، وصاحب
المصنف - ٢٣٥ هـ (خمس ق)

أبو بكر الصاغاني: ٦٦٥ / محمد بن إسحاق بن
جعفر الصغاني الخراساني الحافظ نزيل
بغداد - ٢٧٠ هـ (٤م)

أبو بكر الصدیق، عبد الله بن أبي قحافة
عثمان بن عامر بن عمرو التيمي، أول
رجل أسلم وأحد العشرة، وأول الخلفاء
الراشدين، وصهر المصطفى ﷺ، والد
أم المؤمنين عائشة رضی الله عنهم -
١٣ هـ عن ٦٣ سنة (ع)، ٢١٣، ٢٦٥،
٤٦٥، ٥٠٧، ٥٣٩، ٦٨٨ // ٧٢٢،
٧٣٠

أبو بكر الصولي: ٤٧٥ / محمد بن يحيى بن
عبد الله الكاتب العباسي المصنف -
٣٣٥ هـ

أبو بكر الصيدلاني المروزي الشافعي: ٣٩٠
/ محمد بن حمدان

أبو بكر منصور بن عبد المنعم بن عبد الله
 الفراوى: ٤٠٨
 - شيخ ابن الصلاح، ذو الكنى الثلاث، انظره
 فى الفراوى
 أبو بكر ابن المنكدر: ٢٥٧٣ / محمد بن عبد الله
 بن الهدير بن عبد العزى القرشى التيمى
 أبو عبد الله المدنى - من أعيان التابعين
 الحفاظ - ١٣٠هـ (ع)
 أبو بكر بن نافع العدوى مولى ابن عمر، المدنى
 التابعى: ٢٥٧٣ (م دت كن)
 بكر بن وائل، بن داود عن الزهرى، ٥٧٣ وعنه
 أبوه وائل بن داود: اللبى البكرى
 الكوفى. روى عنه أبوه (م ٤) ويأتى أبوه
 وائل، فى حرف الواو
 بكير بن السميطة: ٥١٧، ٥١٨، البصرى (س)
 - معدود تابعيا ولم يسمع من الصحابة.
 بكير بن عبد الله بن الأشج: ٥١٧، ٥١٨
 معدود تابعيا ولم يسمع من الصحابة
 / المخزومى، مولاهم، أبو عبد الله المدنى
 ثم المصرى الحافظ - ١٢٧ هـ (ع)
 بكير بن عبد ياليل، والد الصحابة بنى عفران
 رضى الله عنهم: ٥٢٨، ٦٢٩
 ابن بكير: ٥٦٢، ٥٦٦ أبو عبد الله الحسين بن
 أحمد. / البغدادى الصيرفى الحافظ -
 ٣٨٠ هـ له مستدرک على الأسماء المفردة
 للبردبجى
 ابن بكير، يحيى بن عبد الله بن بكير، منسوباً
 إلى جده: ٣٤٧ / المخزومى مولاهم،
 أبو زكريا المدنى ثم المصرى التابعى -
 ٢٣١ هـ (خ مق)

بالقراءات - مرّ فى أربعة من المؤلف
 والمختلف باسم أحمد بن جعفر بن حمدان:
 أبو بكر بن مجاهد، المقرئ: ٢٣٢ / مقرئ
 العراق، الإمام أحمد بن موسى بن
 العباس بن مجاهد - ٣٢٤ هـ عن ثمانين
 سنة
 أبو بكر محمد بن الحسن النقاش المفسر
 المقرئ: ٢٣٢ - هو أبو بكر محمد بن
 سند، فى تاريخ بغداد، منسوباً إلى جده
 الخامس تجهيلاً - ٣٥١ هـ، وانظره فى:
 محمد بن الحسن، حرف الميم
 أبو بكر محمد بن داود شيخ الحاكم: ٥٢٥ فى:
 محمد بن داود بن سليمان
 أبو بكر محمد بن عبد الباقي الأنصارى: ٦٧٤
 فى: محمد
 أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصارى:
 ٥٧٢ - كنيته أبو محمد، وقيل اسمه
 كنيته، أبو بكر الخزرجى المدنى، قاضيا،
 التابعى الفقيه الحافظ - ١١٧ هـ وقيل
 ١٢٠ هـ (ع)
 أبو بكر بن أبى المعالى الفراوى: ٤٠٠ =
 أبو بكر بن عبد المنعم الصاعدى الفراوى:
 / منصور، من شيوخ ابن الصلاح، وانظره
 فى الفراوى
 أبو بكر بن المقرئ: ٣١٤، ٤٠٨ / محمد بن
 إبراهيم بن على بن عاصم، محدث
 أصبهان - ٣٨١ هـ
 أبو بكر ابن مقسم: ٦٢٢ / محمد بن الحسن بن
 يعقوب بن الحسن بن مقسم البغدادى
 العطار، مقرئها - ٣٥٤ هـ

/ الشافعي الفقيه الحجة لزم أبا عبد الله
الحاكم، ورحل وصف وتصدر مجمعا على
إمامته وورعه (- ٤٥٨ هـ) ١٦٧، ١٧٨،
١٧٩، ٢١٢، ٢٧٢، ٣٠٧، ٣١٠، ٣٥٣،
٣٦٧، ٣٨٥، ٤١٢، ٤١٣، ٤٤٦، ٤٩٦،
٥٤٩، ٦١٥

وَيُنظر: أحمد بن الحسين، وأبو بكر البيهقي

(ت)

التاريخي أبو بكر ابن أبي خيثمة: ٦١٥، ٦٥٤
/ أحمد بن زهير بن حرب البغدادي -
٢٧٩ هـ عن ٩٤ سنة.

التاريخي أبو بكر* (٤٥٨) / محمد بن عبد الملك
أبو بكر السراج البغدادي،

ابن تامتيت، أبو العباس: روى بالإجازة العامة
عن أبي الوقت السجزي ٣٣٦ / أحمد بن
محمد بن الحسن اللواتي الفاسي المحدث
المعمر، تنزيل القاهرة وبها وفاته
سنة ٦٥٧ هـ

التبوكي: ٦١٨، ٦١٩ / موسى بن إسماعيل
التميمي المنقري، أبو سلمة البصري
الحافظ - ٢٢٣ هـ (ع)

تبيع بن عامر الكلاعي: ٥٦٣ / الحميري
الحمصي، مخضرم سكن حمص وتوفي
بالإسكندرية - ١٠١ هـ (س).

أبو بلال الأشعري، من ولد أبي موسى
الأشعري: ٥٧٢ - اسمه كنيته
بلال بن الحازم المزني الصحابي
أبو عبد الرحمن: ٦٨٧//٥٨٢ / كان
معه لواء مزينة يوم الفتح. توفي رضي الله
عنه سنة ٦٠ هـ (٤)

بلال بن حمامة، بلال المؤذن: ١٩٨، ٢٨٥، ٢٨٦،
٤٨٣، ٤٩٨ أوليته في الإسلام// ٧٣٦ =

بلال بن رباح، مؤذن رسول الله ﷺ ومولى أبي
بكر رضي الله عنها، أبو عبد الرحمن
وأبو عمرو المدني - ٢٠ هـ (ع)

بُنان بن محمد بن حمدان أبو الحسن الحَمَال
الزاهد: ٥٩٨ / الواسطي، تنزيل مصر
وشيخها الحافظ - ٣١٦ هـ

بُندار، محمد بن بشار البصري ٥٨٦ / بن عثمان
العبدى، أبو بكر الحافظ - ٢٥٢ هـ (ع)
بهر بن حكيم، بن معاوية بن حيدة القشيري:
١٦٨، ٤١٥، ٥٤٢

- في الرواة عن آبائهم، روى عن أبيه عن
جده رضي الله عنه - ٢٣١ هـ (ل ت)
البُويطي، صاحب الإمام الشافعي رضي الله
عنه: ٢٧١، ٣٤٨//٦٩٣ / يوسف بن
يحيى القرشي، أبو يعقوب المصري،
الفقيه النبيل خلف الإمام الشافعي وأحد
الرواة الستة للجديد من المذهب. توفي في
السجن ببغداد ممتحنا بخلق القرآن
سنة ٢٣١ هـ

بنو بيضاء، الصحابة، ٦٢٩ أبناء وهب بن ربيعة
الفهري

البيهقي، أبو بكر الحافظ، أحمد بن الحسين

* ترجم له الخطيب في تاريخ بغداد (٢/٣٤٨ - ٧٥٠)
«محمد بن عبد الملك، أبو بكر السراج، ويعرف بالتاريخي...
لقب بالتاريخي لأنه كان يعنى بالتواريخ كلها»
ومثله «التاريخي» في (اللباب ١/٢٠٤)

خارجة، من بني عبدالدار بن هاني
للخمي. أبو رقية الصحابي، سكن بيت
المقدس - ٤٠ هـ (ختم ٤)

تميم بن المعز، بن باديس، ملك إفريقية: ٥٣٥
/ الحميري الصنهاجي. خلف من البنين
أكثر من مائة - ٤٥٤ هـ

تميم بن نذير، أبو قتادة البصري // ٦٧٢، مختلف
في صحبته (م دس)

أبو توبة، الطرسوسي: ٤٠٥، ٤٠٦ / الربيع بن
نافع الحلبي المحافظ - ٢٤١ هـ
(خ م دس ق)

التَّوْزِي: ٦٠٨، في المؤلف والمختلف من
الأنساب، بالصحيجين والموطأ / أبو يعلى،
محمد بن الصلت، استشهد به البخاري في
باب الردة
التيمي: ٥٢٤، ٤٥٢، سليمان

(ث)

ثابت بن أسلم، البُناني، مولاهم / أبو محمد
البصري التابعي المحافظ (ع)، ٢٦٤،
٢٦٥، ٢٨٤، ٤١٧، ٥٥٥ ثابت // ٦٩٤

ثابت بن عجلان الأنصاري: ٥١٨، عن أنس
وابن المسيب / أبو عبد الله الحمصي
نزيل أرمينية التابعي المحدث (خ دس ق)
ثابت بن قيس بن الشماس، من كبار الصحابة:
٥٨٠ أبو محمد الخزرجي الخطيب -

استشهد يوم اليمامة (خ دس)

ثابت بن المنذر بن ثابت، أبو شجاع اللخمي:
٥٩٤ روى عنه سعيد بن عفير

التُّجَيْبِيُّ المحافظ، صاحب الأنوار: ٣٧٢
/ شهاب الدين أحمد بن معد الإقليشي
الأندلسي (- ٥٥٠ هـ) - له في الكتب
(أنوار الآثار)

تدوم بن صبح الكلاعي - ويقال: يدوم،
والصواب بالتاء: ٥٦٣ - روى عن تبيع
الكلاعي، وكلاهما من الأسياء المفردة
أبو تراب النَّخْشَبِيُّ الزاهد: ٦٥٥ / عسكر بن
الحصين، من كبار مشايخ ما وراء النهر
(- ٢٤٢ هـ)

الترمذي المحافظ، أبو عيسى محمد بن عيسى بن
سورة بن الضحاک السلمي الضرير، أحد
الأئمة الأعلام، وصاحب الجامع، والعلل،
والشمانل، والتفسير - ٢٧٩ هـ ١٦٣،
١٦٥، ١٧٦، ١٨٠، ١٨١، ١٨٣،
١٨٥، ١٨٧، ٢١٤، ٢٤١، ٢٥٢، ٢٦٢،
٢٦٤، ٣٦٦، ٣٦٧، ٤٥٧، ٤٦٠، ٤٦٧،
٤٨١، ٦٥٢ تاريخ وفاته // ٦٨٧، ٦٩١،
٧٠٠، ٧٠٢، ٧٠٥، ٧٣٢، ٧٣٣.

الترمذي الحكيم: ٤٩١ في: الحكيم الترمذي،
وكتابه نوادر الأصول

تمام بن العباس بن عبد المطلب الهاشمي:
٢٠٥ / مع إخوته الصحابة، الرواة ٥٢٩
أبو تَمِيْلَة: ٥٧٤ لقب، وكنيته أبو محمد / يحيى بن
واضح الأنصاري مولاهم، المروزي (ع)
- وثقه يحيى بن معين وأنكر أبو حاتم
علي البخاري إدخاله في الضعفاء

تميم بن الحارث بن قيس بن عدى السهمي:
٥٢٨ مع إخوته الصحابة في الجماعات
تميم الداري: الصحابي: ٥٢٠ / بن أوس بن

الثوري: ١٥٦، ٢٥٣، ٢٦٠، ٢٦٧، ٢٧٦،
٢٩٦، ٣٢٢، ٤٤٤، ٤٨٣ / وانظره في:
سفيان بن سعيد

(ج)

جابر الجعفي: ١٥٦، ١٥٧، ٣٤٧ / بن يزيد بن
الحارث الكوفي التابعي، أحد كبار علماء
الشيعة - ١٢٩ هـ (دتق)

أبو جابر (٤٧٤، ٦٤١) عبد الله بن عمرو بن
حرام السلمى، استشهد يوم أحد. / من
تقباه الأنصار في بيعة العقبة

جابر بن عبدالله الحرامى: ٦١٠ = جابر بن
عبدالله / بن عمرو بن حرام الأنصارى
السلمى، صاحب بن الصحاب،
أبو عبد الله المدنى - ٧٨ هـ (ع) ١٥٦،
٢٠٠، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٦٨، ٣٦٣، جابر،
٤١١ جابر، ٤٣٩، ٤٦٧، ٤٧٤، ٤٩٢ من
أكثرها الحديث وعمروا، ٤٩٨، ٥٢٤،
٥٨١، ٧٠٧ / ٦١٠، ٧٢٦، ٧٣٩

ابن جابر: (٤٨٠) = عبدالرحمن بن يزيد بن
جابر

ابن الجارود: ٥٧٠، ٥٩٨ - له كتاب في الكنى
/ أبو محمد النيسابورى، عبد الله بن

على بن الجارود - ٣٠٧ هـ

الجارود العبدى، أبو المنذر، صحابى جليل، سيد

عبد القيس استشهد بفارس سنة ٢١ هـ

الجارودى أبو الفضل: ٣٧٦، أبو الفضل

الهروى، في حرف الفاء

ثابت بن موسى الزاهد: ٢٨١، ٢٨٣ / أبو يزيد
الضبي الكوفي الضرير العابد - ٢٢٩ هـ
(ق)

ثعلب، أبو العباس الإمام فى النحو واللغة:
٣١٠، ٥٨٧ / أحمد بن يحيى الشيبانى
مولاها، إمام الكوفيين - ٢٩١ هـ

ثمامة بن أنس، بن مالك، الأنصارى المدنى
التابعى: ٣٦٥ - مع إخوته التابعين
الرواة

ثمامة بن حزن القشيري: ٥١٣ / البصرى،
مخضرم (بخم ٤)

ثوبان، مولى رسول الله ﷺ، أبو عبد الله:

٥٨١ - أو أبو عبد الرحمن الهاشمى،

لازم النبى ﷺ سفرًا وحضرًا، ثم نزل

الشام، وتوفى بجمص - ٥٤ هـ (بخم ٤)

أبو ثور، البغدادى، فقيهاها: ٦٩٣ / إبراهيم بن

خالد بن اليمان الكلبى صاحب الإمام

الشافعى - ٢٤٠ هـ أحد الأئمة فقها

وديانة وورعًا

ثور^(١) بن زيد الدبلى، مولاها المدنى: ٦٢٣

- روى عنه الإمام مالك، وحديثه فى

الصحيحين - ١٣٥ هـ (ع)

ثور بن يزيد، بن زياد، الكلاعى الشامى: ٦٢٣

/ أبو خالد الحمصى - ١٥٣ هـ (بخ ٤)

(١) فى ترجمته بتهديب التهذيب: سُئل الإمام مالك: كيف

رويت عن داود بن الحصين وثور بن زيد - وذكر غيرها -

وكانوا يُرمون بالقدر؟ فقال: كانوا لأن يجرؤا من السماء إلى

الأرض أهون عليهم من أن يكذبوا.

حديثه عند البخارى. ووقع فى مقدمة ابن الصلاح:

[حديثه عند مسلم خاصة] واستدرك عليه

- جارية بن قدامة / السعدى التميمى الصحابى:
٦٠٠ / شهد صفين مع الإمام على رضى
الله عنها، أميرا على بنى تميم (عس)
جبار الطائى: ٢٩٦ / بن القاسم لم يرو عنه
سوى أبى إسحاق السبيعى
جُبارة بن المغلس: ٢٨٣ / الحمانى، أبو محمد
الكوفى - ٢٤١ هـ (ق)
جبريل، عليه السلام: ٣٧٣، ٤٦٤،
٧١٨ // ٤٦٥
جُبَيْب بن الحارث / بالجيم مصفراً وبالباء مكرراً،
صحابى: ٥٦١
جُبَيْر بن مُطِيع القرشى: ٢٦٤، ٥٨٠ / بن
عدى بن نوفل بن عبد مناف التوفلى،
أبو محمد وأبو عدى المدنى - ٥٩ هـ
بالمدينة (ع)
جُبَيْر بن نُفَيْر الحضرمى - بنون وفاء مصفراً:
٥١٣ فى المخضرمين / أبو عبد الرحمن
الشامى الحمصى - ٧٥ هـ (بخم ٤)
أبو جحش المغربى العمر: ٥٠٣، ٥١٩ - زعم،
وسنّه ١٨٥ سنة أنه رأى الإمام علياً كرم
الله وجهه
أبو جُحَيْفَة - مصفراً السوائى: ٢٤٠، ٥٧٧
مختلف فى اسمه - وهب بن عبد الله،
وقيل وهب الله. من كبار أصحاب الإمام
على - ٧٤ هـ (ع)
الجُرْمَى: ١٩٦ / أبو عمر البصرى اللغوى
الأخبارى، صالح بن إسحاق، انتهى إليه
فى زمانه علم النحو - ٢٢٥ هـ
جُرْهَد ١٦٩ / بن رزاح الأسلمى من أهل
الصفة - ٦١ هـ (خت دت ق)
- أبو جرول، زهير بن صُرَد الجشمى السعدى:
وقصيدته فى سبى هوازن ٥٠١ / ويقال
أبو صرد، الصحابى الشاعر،
ابن جُرَيْج، عبد الملك بن عبد العزيز بن
جريج / منسوباً إلى جده - أبو خالد
وأبو الوليد / الأموى مولاهم، الفقيه
الحافظ - ١٥٠ هـ (ع)
٢٤٥، ٢٤٨، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٧٠ (٢)، ٣٠٣،
٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٥٥، ٣٦٤،
٤٠٤، ٤٤٤، ٥٧٦ له كنيستان،
٥٨٤ // ٧٢٥
جرير - بن حازم / أبو النضر الأزدى البصرى
الحافظ - ١٧٠ هـ (ع) - اختلط آخر
عمره، ولم يحدث فى حال اختلاطه. ٢٧٧،
٢٨٤، ٣٤٧، ٦٧٦ // ٧٠٦
ابن جرير الطبرى: ٤٧٣ أبو جعفر / محمد بن
جرير بن يزيد، الحافظ الفقيه المؤرخ
المفسر. له التاريخ المشهور والتفسير
العمدة، وتهذيب الآثار
(٢٢٤ - ٣١٠ هـ)
جرير، فى إسناده كوفى لمسلم // ٦٩٥ / جرير
بن عبد الحميد بن قرط الضبى الكوفى
ثم الرازى، أبو عبد الله القاضى، الحافظ
الحجة - ١٨٨ هـ (ع)
جرير، بن عبدالله، أبو عمرو البجلي الصحابى
/ بن جابر السليل، أسلم سنة عشر وشهد
مع النبى ﷺ حجة الوداع توفى سنة
٥١ هـ أو بعدها (ع)
٢٤٢ جرير، ٤٦٤ جرير، ٤٨٧، ٤٨٩ //
٧٢٢

حرف العين

- جعفر بن سليمان الهاشمي: ٥٣٥
- جعفر بن أبي طالب بن عبد المطلب القرشي الهاشمي. ٥٢٧ في إخوته الصحابة / ابن عم النبي ﷺ وصاحبه، الشهيد الطيار جعفر بن عبد الواحد الهاشمي - عن أبي بكر بن عياش الحمصي
- جعفر بن عمرو بن حريث التابعي: ٥١٩
- جعفر بن محمد بن أمان الحراساني: ٥٠٣ - نزيل أصبهان، ترجم له أبو نعيم في تاريخ أصبهان
- أبو جعفر محمد بن حاتم الكشي: ٦٤٣
- أبو جعفر محمد بن حفص بن عمر الدورى المقرئ: ٥٣٧ - ٥٣٨ - روى عنه أبوه ستة عشر حديثاً أو نحوها.
- جعفر بن محمد الخشاب / الأصبهاني: ٣٧٣ / في تاريخ أصبهان
- أبو جعفر: محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، الإمام الباقر: ٣٦٣، ٤٠١، ٥٤٨ / المدني الحافظ - ١١٨ هـ (ع)
- جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب: ١٥٥، ١٩٦، ٥٤٨ / أبو عبدالله الإمام الصادق المدني الحافظ - ١٤٨ هـ (بخ م ٤)
- أبو جعفر المنصور، العباسي: ٦٦١ / عبدالله بن محمد بن علي بن عبدالله بن العباس الهاشمي، ولي الخلافة سنة ١٣٦ بعد أخيه السفاح، إلى وفاته بظاهر مكة، في ذى الحجة سنة ١٥٨ هـ.
- أبو جعفر النحاس / اللغوي: ٣٢٣، ٥٨٥

الجُرَيْرِي، بضم الجيم ومهملتين: ٦٠٩ في المؤلف والمختلف من الأنساب:

- سعيد بن إياس، أبو مسعود البصرى - ١٤٤ هـ (ع)
- عباس بن فروخ، أبو محمد البصرى - توفى بعد ١٢٠ هـ (ع)

- وغير مسمى، عن - التابعي الكبير أبي نضرة البصرى - المنذر بن مالك العبدى/١٠٨ هـ (جت م ٤)

الجُرَيْرِي، بفتح الجيم وكسر المهملتين: ٦٠٩ - من ولد جرير بن عبدالله = يحيى بن أيوب بن أبي زرعة بن جرير بن عبدالله (خت دت)

جُرَيْرِي بن كليب / النهدي الكوفي التابعي: ٢٩٦ (ت)

جَزَاء، الأسدَى: ٥٣٥ - ٥٣٦ - مع ابن عمه الصحابي حزمى بن عامر

جَزْرَة، صالح بن محمد البغدادي الحافظ: ٥٨٧ / بن عمرو بن حبيب الأسدَى، مولا هم، نزيل بخارى، شيخ ما وراء النهر (٢٠٥ - ٢٩٣ هـ)

أبو جعفر البغدادي / محمد بن الحسين بن بدر الكاتب: ٣٣٧ - له كتاب في الإجازة العامة

أبو جعفر الحزمى: ٥٦٩، ٥٨٨ = مُطَيِّن

أبو جعفر بن حمدان النيسابورى الصالح: ٢٢٧، ٤٢٨ / أحمد بن حمدان بن علي بن سنان، الحافظ الزاهد القدوة، صنف الصحيح على شرط مسلم، ٣١٠ هـ

ابن أبي جعفر بن حمدان: أبو عمرو - في

المصنف - ٥٩٧ هـ

الجوهري، الحافظ: / إبراهيم بن سعيد،
أبو إسحاق البغدادي المحدث الثقة
صاحب (المسند) - ٢٤٧ هـ (٤ م)
الجوهري، صاحب الصحاح: ٢١٦، ٢١٧، ٢٥٩
/ أبونصر اللقوى إسماعيل بن حماد
الجوهري الفارابي - (- ٣٩٣ هـ)
جيلان بن أبي فروة، أبو الجلد الأخباري
التابعي: ٥٦٤
الجبائي، (٦٠٢) في حرف العين: أبو علي
الفساني: ٥٩٩

(ح)

أبو حاتم البستي، ابن جبان: ١٦٤، ١٨٨،
٢٤٧، ٤٦٧، ٤٨١، ٥٨٤، ٦٦٢
- وانظره في «ابن جبان» / محمد بن حبان
التميمي الحافظ، له (الصحيح، والضعفاء)
مات سنة ٣٥٤ هـ وهو في عشر الثمانين.
أبو حاتم الرازي: / محمد بن إدريس بن المنذر
الحنظلي، أحد الأئمة الحفاظ. النظائر
(- ٢٧٥ هـ بالري) وقيل: (٢٧٧ هـ)
أبو حاتم، ١٥٦، ١٨٠، ٢٦٢، ٢٦٨، ٢٩٩،
٣٠٥، ٣٢٧، ٤٣١، ٤٨٠، ٥٧٤ // ٧٣٤
= الرازي
ابن أبي حاتم، الرازي / أبو محمد عبدالرحمن بن
أبي حاتم محمد بن إدريس الحافظ الثبت
الناقد - وكان يُعدّ من الأبدال: له في
الكتب (الجرح والتعديل، والمراسيل،
والعلل والكنى) - ٣٢٧ هـ

/ أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي
المصري الرئيس - ٣٣٨ هـ له الناسخ
والمنسوخ
أبو الجلد الأخباري: ٥٦٤، في / جيلان بن
أبي فروة
أبو جَمْرَةَ الضَّبَعِي البصري، عن ابن عباس:
٦١٩ // ٧٢٤ / نصر بن عمران التابعي
الحافظ - بعد سنة ١٢٠ هـ (ع)
ابن جُمَيْع، أبو الحسين الصيداوي: ٢٨٣ له
(المعجم) / محمد بن أحمد بن محمد
الفساني - ٤٠٢ هـ

جميل بن معمر العذري الشاعر: ٥٩٤
أبو جميلة، سُنين، السلمي الصحابي: ٢٠٥
(خ كن كد)
جُنَادَة بن أبي أمية / الأزدي / مختلف في
صحبه: // ٦٩٦ / أبو عبد الله الشامي
(ع)
جُنْدُب بن عبد الله / بن سفيان البجلي /
الصحابي توفي بعد سنة ٦٠ هـ (ع)
أبو جهل / أبو الحكم بن هشام بن المغيرة
المخزومي: ٣٨٨، ٦٣٠، ٦٤٠، ٦٧٣
الجوزقي، أبو بكر / محمد بن عبد الله بن
محمد بن زكريا الشيباني. / الحافظ الإمام،
محدث نيسابور، صاحب الصحيح المخرج
على كتاب مسلم، وله المتفق والمفترق:
٣٨٨ هـ عن ٨٢ سنة
ابن الجوزي: ١٧٦، ٢٤٦، ٢٨٣، ٥٣٨، ٥٣٩،
٦٥٤، ٦٥٧ / عبدالرحمن بن علي بن
عبدالرحمن، جمال الدين أبو الفرج
البغدادي الحنبلي، حافظ العراق الواعظ

الله عنهم

الحارث بن هشام - بن المغيرة - المخزومي،
أبو عبد الرحمن: ٥٨٢ / من مسلمة
الفتح، ونزل الشام، وكان مضرب المثل في
السؤدد والشرف، استشهد يوم اليرموك،
وقيل في طاعون عمواس - (س)

الحارث بن وهب، التابعي الراوي عن
الصنابح بن الأعسر الأحمسي الصحابي:

٥٥٣

حارثة بن النعمان الأنصاري - الخزرجي -

الصحابي، أبو عبد الله: ٥٨١

أبو حازم الأشجعي / الكوفي سلمان مولى

عزة: ٢٠٤، ٢٠٦، ٦٠٦ / التابعي

المحافظ، جالس أبا هريرة خمس سنين -

توفي في خلافة عمر بن عبد العزيز (ع)

أبو حازم الأعرج: سلمة بن دينار: ٥٧٩

مشهور بكتبته / التمار المدني التابعي،

الزاهد المحافظ (ع)

أبو حازم العبدوي المحافظ: ٥٧٥ - لقبه

أبو حازم، وكتبته أبو حفص. / عمر بن

أحمد بن عبدويه المسعودي النيسابوري،

محدثها الحكيم، الثقة (- ٤١٧ هـ)

الحازمي // ٧٣٢، أبو بكر المحافظ: ١٦٢،

٣٣٦ / زين الدين محمد بن موسى بن

عثمان بن حازم الهمداني

(٥٤٦ - ٥٨٤ هـ) - له في الكتب

الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار

الحاكم الكبير، أبو أحمد، المحافظ صاحب كتاب

الكتبي: ٥٧٠، ٦٢٥ / في حرف الهمة،

أبو أحمد الحاكم

٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٤٣٣، ٥١١، ٥٥٣،

٥٥٥، ٥٧٠، ٥٧٣، ٦٥٦، ٦٥٤، ٦٦٢

أبو حاتم محمد بن يعقوب الهروي: ٣٢٣،

أحد رؤساء أهل الحديث بخراسان، ومن

شيوخ البرقاني

أبو حاتم، مكى بن عبدان: ٦٧٥ في: مكى.

ابن الحاجب، الفقيه المالكي الأصولي اللقوي:

٢٠٤، ٣٩٩ / جمال الدين أبو عمرو

عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري

العلامة الرئيس (- ٦٤٦ هـ)

الحارث الأعور: ١٥٧ / بن عبد الله الهمداني

المؤقت، أبو زهير الكوفي التابعي، أحد

كبار الشيعة، في ضعفاء البخاري والنسائي

والدارقطني - ١٦٥ هـ (٤)

الحارث بن رفاعة الأنصاري: ٦٢٩ والد

الصحابة بنى عفراء

الحارث بن سويد / التيمي، أبو عائشة الكوفي

في أصحاب أسانيد الكوفيين عن الإمام علي:

١٥٦ من حفاظ التابعين الثقات،: (ع)

الحارث بن شبيل [البصري^(١)] عن أم النعمان

الكندية، في أوهم أسانيد البصريين عن

السيدة عائشة رضى الله عنها: ١٥٧

الحارث بن العباس بن عبد المطلب الهاشمي:

٢٥٢٩ - في إخوته الصحابة الرواة رضى

(١) النقل في المحاسن عن الحاكم في المعرفة ولم ينسبه.

وفي الضعفاء والتركيب للدارقطني: الحارث بن شبيل: بصرى،

عن أم النعمان «وليست معروفة» وصرح في التهذيب على

التفرقة بينه وبين الحارث بن شبيل، مصغرا: أبي الطفيل

الكوفي الثقة، قال فيه ابن معين: «لا يسأل عن مثله» يعنى

لجلالة قدره (ع) نقله في الخلاصة، وتلاه الحارث بن شبيل،

مكبرا (تميز)، و(تصحف البصرى بالمصرى).

مجدد المائة الرابعة. له التعليقة الكبرى في الفروع.

أبو حامد الطوسي، الشافعي: ٣٥٦ / الإمام زين الدين حجة الإسلام / الغزالي، محمد بن محمد بن أحمد الغزالي الطوسي. (- ٥٠٥ هـ) - له (الإحياء) في الكتب. أبو الحُبَاب / الهاشمي مولا هم، سعيد بن يسار: ٦٧٠ (ع)

ابن حَبَّان، أبو حاتم البُستِي الحافظ، محمد بن حبان بن أحمد التميمي، ولي قضاء سمرقند وكان من الفقهاء الحفاظ، إليه الرحلة في وقته (- ٣٥٤ هـ) وهو في عشر الثمانين، له في الكتب: صحيحه، ومسنده، والثقات والضعفاء.

١٦٤، ١٧٩، ٢٠٣، ٢٥٣، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٩٧، ٣٠٢، ٤٦٧، ٥١٤، ٥٥٥، ٥٦٧، ٥٨٤، ٦٥٠، ٦٥٤ الثقات، ٦٥٤ الضعفاء // ٧٠٥، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤

وينظر: أبو حاتم البُستِي

حَبَّان بن عطية: ٦٠٢ في المؤلف والمختلف من حَبَّان وحَبَّان

حَبَّان بن قيس، مكسور الحاء، هو ابن العَرِقة منسوباً إلى أمه: ٦٠٢ - ٦٠٣ / العَرِقة، قلابة بنت سعيد بن سهم

حَبَّان بن موسى / بالكسر، بن سوار السلمى: ٦٠٢ - غير منسوب في الصحاح، عن عبد الله، هو ابن المبارك

حَبَّان بن منقذ / المازني، بفتح الحاء والباء الموحدة. - والد واسع بن حبان (ع) وجد محمد بن يحيى بن حَبَّان (ع) وجد

الحاكم أبو عبد الله ابن البَيْع النيسابوري /

محمد بن عبد الله بن حَمْدويه الضبي،

الحافظ الإمام الثبِت، المصنف المتقن (٣٢١ - ٤٠٥ هـ) - له في الكتب:

(المستدرک، والتاريخ، والإكليل، والمدخل،

ومعرفة علوم الحديث): ١٥٥، ١٥٦،

١٥٩، ١٦٤، ١٦٥، ١٧٢، ١٩١، ١٩٧،

١٩٨، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٠٧،

٢١٣، ٢١٥، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٥، ٢٣٢،

٢٣٣، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤٣، ٢٤٨، ٢٥٢،

٢٥٧، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٨،

٢٧٧، ٢٩٧، ٣٠٢، ٣٢٥، ٣٤٦، ٣٤٧،

٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٣، ٣٦٤، ٣٨٥، ٣٩٠،

٤١٤، ٤٢٢ أبو عبد الله الحافظ، ٤٣٧،

٤٣٨، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٦،

٤٤٨، ٤٥٣، ٤٥٨، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥،

٤٦٨، ٤٧٥، ٤٩٥، ٤٩٧، ٥٠٦ الحافظ

أبو عبد الله، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١١،

٥١٢، ٥١٣، ٥١٧، ٥١٨، ٥٢٤، ٥٢٥،

٥٢٦، ٥٢٧، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٥، ٥٥٤،

٥٥٨، ٥٩٥، ٦٤٣، ٦٥٢ تاريخ مولده

وفاته: ٦٧٣ // ٧٠٢

أبو حامد الحنبلي الفقيه: ١٧٢ / الحسن بن

حامد بن علي بن مروان، أبو عبد الله

البغدادي الإمام (٤٠٣ هـ).

الشيخ أبو حامد، الإسفراييني الشافعي الفقيه

الإمام: ١٧٢، ٦١٥، ٦٥١ // ٧٢٦

/ أحمد بن أبي طاهر محمد بن أحمد، شيخ

العراق وإمام طريفة العراقيين في المذهب.

(٣٤٤ - ٤٠٦ هـ) عدّه ابن الصلاح

الحجاج بن علاط السلمى الصحابي: ٥٤٥ /
بن خالد بن ثويرة، بالمثلثة مصغرا،
أبو كلاب، من الصحابة الشعراء - توفى
في خلافة عمر رضى الله عنها.

حجاج بن فُرَافِصَة: ٢٦٧ / الباهلي البصرى
العابد - من أتباع التابعين (دس)

حجاج عن ابن جريج: ٤٠٤ عن سفيان
الثوري: ٢٦٣، حجاج: ٢٦٤، ٣١٨

/ بن محمد الحافظ الأعور، الترمذى ثم
المصيصى ثم البغدادي - ٢٤٠ هـ (ع)

الحجاج بن منال: ٦١٨ / السلمي مولاهم،
أبو محمد الأنماطي البصرى البرساني

الحافظ - ٢١٧ هـ (ع)

الحجاج (٥٣١) بن يوسف الثقفي، الأمير الظالم
المير - قتل سنة ٧٥ هـ (تميز)*

الحجار: ٣٣٧ / مسند الدنيا، أبو العباس
أحمد بن أبي طالب ابن الشحنة

الصالحى. عاش مائة وست سنين -
٧٣٠ هـ

الحَدَثِي، عمر بن زرارَة: ٦٢٥ في حرف العين
حَدِيثَة بن اليمان، أبو عبد الله: ٥٨١ / العَبَسِي

الكوفي، الصحابي، من السابقين وأمرء
الفتوح - ٣٦ هـ (ع)

حَرَام بن إبراهيم النخعي: ٥٩٤ - عن أبيه
وعنه الوليد بن حماد الكوفي

حرام بن حُبْشِيَة بن كعب بن سلول ٥٩٤

حرام بن حكيم: ٥٩٤ / بن خالد الأنصاري،
التابعي (ز) ويقال هو: حرام بن معاوية.

حَبَّان بن واسع بن حبان (م دت ق).
حَبَّان بن (١) هلال الباهلي: ٦٠٢ / أبو حبيب

البصرى الحافظ: ٢١٦ (ع)

أبو حبرة التابعي، عن الصحابي عقبة بن عامر
رضى الله عنه: ١٥٦

حبيب بن أبي ثابت التابعي: ٣٢٢، ٣٤٧،
٤٢٣ // ٧٣١ / الباهلي، مولاهم، أبو يحيى

الكوفي، من حفاظ التابعين - (ع)

حبيب بن زيد / بن خالد الأنصاري المدني:
١٧٩ - (٤)

ابن حبيب، محمد بن حبيب: ٥٩٣،
٥٩٥ // ٧١٩، ٧٢١ / الهاشمي،

مولاهم، أبو جعفر البغدادي الراوية
الأخبارى النسابة - ٢٤٥ هـ

حبيب // ٧٣١ عنه الأعمش، في سند لابن
أبي شيبة / بن صُهبان الباهلي الأسدي،

أبو مالك الكوفي التابعي (بخ)

حجاج بن أرتاة: ٢٤٠ / بن ثور النخعي، أبو
أرتاة الكوفي الحافظ قاضي البصرة -

١٤٧ هـ (بخ م ٤)

الحجاج بن الحارث بن عدى السهمي: ٥٢٨ في
إخوته الصحابة بني الحارث،

الحجاج بن دينار / الواسطي المحدث ٤٣٧،
٤٣٨ الحجاج (دت س ق)

حجاج الصواف: ٢٨٤، بن أبي عثمان
الصواف / الكندي، أبو الصلت البصرى

الصواف الخياط الحافظ - ١٤٣ هـ (ع)

(١) حبان بن هلال، منسوب، وغير منسوب عن: شعبة،
وعن وهيب، وهام بن يحيى، وأبان بن يزيد، وسليمان بن
المغيرة، وأبي عوانة.

* تميزا من حجاج بن يوسف الثقفي، أبي محمد
البغدادي الشاعر، الحافظ - ٢٩٥ هـ (د م)

٦٠١ منكر الحديث - عُرف بكنيته /

عن محمد بن كعب القرظي، وعنه ابن وهب وسعيد بن كثير

جَزَام بن إسماعيل العامري الكوفي: ٥٩٥
- عن الأعمش

جَزَام بن هشام بن خَبَس / - ويقال:

خنيش - بن خالد الخزاعي ٥٩٥ - عن أبيه عن أم معبد الخزاعية.

ابن حزم، أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم

الأنصاري: ٥٢١ / المدني التابعي المحافظ

الورع القدوة، يقال إن اسمه أبو بكر

وكنيته أبو عبد الرحمن - ١٢٠ هـ: (ع)

- وانظره في حرف الباء: أبو بكر بن

محمد بن عمرو

ابن حزم، أبو محمد الظاهري المحافظ /

الأصولي الفقيه النظار، علي بن أحمد بن

سعيد القرطبي - ٤٥٦ هـ ٢٢٦، ٢٥٥،

٣٠٢، ٣٣٤، ٣٥٧، ٤٥٣، ٤٦٩، ٥٤١،

٥٤٣، ٥٤٣، ٥٦٨

حسان بن ثابت / بن المنذر بن حرام

الأنصاري الخزرجي النجاري. - الصحابي

الشاعر، عُمر طويلا في الجاهلية

والإسلام، توفي سنة ٥٤ هـ عن مائة

وعشرين سنة (ع) ٤٩٧، ٥١٤، ٦٤٧،

٦٤٨، ٦٤٩

حسان بن عطية: ١٥٦ / المحاربي، مولاهم،

أبو بكر الدمشقي التابعي الفقيه

المحافظ - (ع)

الحسن بن أحمد بن صالح، أبو محمد

السبيعي // ٦٨١

حرام بن عبد عمرو الخثعمي ٧٠٠//٥٩٤ -

تابعي يروي عن ابن عمرو رضى الله

عنها

حرام بن معاوية، عن عمه عبد الله بن سعد

وأبي هريرة: ٥٩٤/ (٤ز)

- ويقال هو حرام بن حكيم بن خالد

حرام بن وابصة الفزاري، شاعر فارس ذكره

الأمدي: ٥٩٤ / في المؤلف والمختلف.

أبو حرب بن أبي الأسود الدبلي: ٥٧٣^٢ عرف

بكنيته. / التابعي، عن أبيه وعن عبد الله

بن عمرو - ١٠٨ هـ (م دت ص ق)

أبو حَزْرَة، يعقوب بن مجاهد: ٥١٠ / القرشي،

مولاهم، المدني القاضي - ١٥٠ هـ

(بخ م د)

حَرَمَى - بلفظ النسب - بن حفص العتكي

// ٧٠٣ / أبو علي البصري - ٢٢٣ هـ

(خ د س)

أبو حُرَّة، واصل الرقاشي: ٥١٨ مع أخيه

سعيد بن عبد الرحمن، مع التنبيه على

الوهم فيها

(حريث بن سليم): ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢

الحَرِيرِي، بمهمات، يحيى بن بشر: ٦٠٩

في: يحيى

حَرِيرِيز بن عثمان، الرَّحْبِي التابعي ٦٠١ /

الحميري، أبو عثمان الحمصي - ١٦٣ هـ

(خ ٤)

أبو حَرِيز، عبد الله بن الحسين، الراوي عن

عكرمة: ٦٠١ / قاضي سجستان

(خت ٤)

أبو حَرِيز الموقفي - محلة بفسطاط مصر: -

الحسن بن الربيع: ٤٨٠ - التابعي المحافظ
/ القسري، أبو علي البوراني الكوفي
الحصار الخشاب: ١٢١ هـ (ع)

الحسن بن سفيان: ١٨٤، ٥٤١ صاحب
/ المسند الكبير /، أبو العباس الشيباني
النسوي المحافظ المسند شيخ خراسان
الإمام - ٣٠٣ هـ

أبو الحسن الشيباني: في القفطي
الحسن بن صالح حنّ بن شفيّ: ٣٤٧، ٤٦٤
/ الهمداني الثوري، أبو عبد الله الكوفي
الحافظ الفقيه العابد - ١٦٩ هـ
(بم ٤)

الحسن بن الصباح، بن محمد، البزّار: ٦٠٨
/ أبو علي الواسطي البغدادي ثقة -
٢٤٩ هـ (خ دت س)
الحسن بن أبي طالب، الحسن بن محمد الخلال،
أبو محمد الخلال: ٤١٨، ٤٢٢ - يروي
الخطيب عنهم، والكل واحد.

انظره في: الخلال
الحسن بن عرفة، صاحب الجزء: ٤٢١
/ العبدى، أبو علي البغدادي المؤدّب
المسند، ولد له عشرة أبناء سماهم بأسماء
العشرة - ٢٥٧ هـ عن مائة وعشر
سنين - وقيل عن ١٢٠ سنة -
(ت س ق)

أبو الحسن العسكري: ٢٦٥ في (العسكري)
حسن بن عقيب / المرادي: ٤٧٢ - حديثه في
سنن الدارمي، وضوء

الحسن بن علي بن أبي طالب / الإمام السبط
ابن الإمام، رضي الله عنها - أبو محمد

- روى حديثنا من رباعي الصحابة، (وهو من
أئمة هذا الشأن (٣٧١ هـ)

الحسن بن ثابت / الثعلبي: ٥٩٥ / أبو علي
الكوفي، عن هشام بن عروة (سي)
الحسن بن الحكم النخعي / أبو الحسن الكوفي -
بعد سنة ١٤٠ هـ (دت عس ق)

الحسن بن الحر - بن الحكم - النخعي: ٢٧٤،
٢٧٥ / أبو محمد وأبو الحكم الكوفي، نزيل
دمشق - ١٣٣ هـ بمكة (قد س)

الحسن: ٣١٦، ٣٢٢، ٣٣٤، ٣٦٨، ٣٩٦
البصري: ٣٤٧، ٣٦٥، ٥٥٥، ٣٤٧،
٣٩٦، ٥٨٤، ٦٧١، ابن أبي الحسن ٣٣٣،

٥١٦، ٥١٧، ٥٣٧ / من سادات التابعين،
الإمام أبو سعيد، مولى أم المؤمنين أم
سلمة رضي الله عنها، أحد أئمة الهدى،
والحفاظ الأعلام، - ١١٠ هـ (ع)

الحسن بن حنّ بن شفيّ = الحسن بن صالح
٤٦٤

الحسن بن حماد: ٥٨٨ = سجادة
أبو الحسن الدارقطني، الإمام ٣٠٨، ٣٢٧،
٣٢٨، ٤٣١ / في: الدارقطني

الحسن بن دينار ٦٣٣ هو ابن واصل^(١)
/ أبو سعيد التميمي البصري، متروك
الحديث.

(١) ذكر ابن الصلاح، أن ديناراً زوج أم الحسن بن
واصل نسب إليه، وقال: وكان هذا خفي على «ابن أبي
حاتم»، حين قال فيه: الحسن بن دينار بن واصل، فبجمل
واصل جدّه. ويقال إن أبا داود الطيالسي نسبّه إلى جده كيلا
يقطن إليه (المرج والتعديل)

مع ضعفه الدارقطني، رقم ١٨٥: الحسن بن دينار، وهو
ابن واصل، قيل إن ديناراً زوج أمه.

المدني - ٤٩ هـ (٤)

الحسن بن علي بن أبي طالب البغدادي السند
أبو محمد: ٥٤٥ - في سند عن اثني عشر
من آبائه نسقا إلى الإمام علي كرم الله
وجهه (٥٠٢) هـ

الحسن بن علي، بن محمد، الخلال: ٤١٨، ٤٣٢،
٥١٨ / أبو محمد الخلواني الهذلي، الحافظ
النبيل - ٢٤٠ هـ (خ م د ت ق)

الحسن بن عمارة: ٣٢٠ / البجلي، مولاهم
أبو محمد الكوفي الرقي قاضي بغداد:
١٥٣ هـ (خ ت د ق)

الحسن بن عيسى بن ماسرجس - بمهمات:
- مولى عبد الله بن المبارك، أسلم على
يديه ٦٦٨ / أبو علي النيسابوري
الماسرجسي - ٢٤٠ هـ منصرفا من الحج
(م د س)

أبو الحسن القابسي، ٢٢٤، ٣٨٤ / علي بن
خلف المعافري القيرواني المالكي
الفتية - ٤٠٣ هـ

أبو الحسن الماوردي، القاضي، الشافعي: / علي
بن محمد بن حبيب الفقيه الأصولي -
٤٥٠ هـ ١٨٢، ٢٠٧، ٢٠٨، ٣٣٢، ٣٥٤،
٣٦٦، ٦٥١

أبو الحسن المؤيد بن محمد بن علي الطوسي:
٥٤٤، ٦٧٥ - من شيوخ ابن الصلاح،
وينظر في حرف الميم: المؤيد
أبو الحسن المسعودي: ٤٩٨ - له (التنبيه
والإشراف) / علي بن الحسين بن علي -
٣٤٦ هـ

أبو الحسن النعمي: ٤٣٢ في: النعمي

الحسن بن واصل: ٦٣٣ = الحسن بن دينار،
منسوبا إلى زوج أمه

القاضي حسين: ٣٣٢ / بن محمد / المروزي
الفتية، شيخ الشافعية في زمانه -
٤٦٢ هـ

أبو الحسين، أحمد بن فارس: ٣٣٢ في: أحمد
حسين الأشقر: ٢٣٣ / بن الحسن الفزاري، أبو
عبد الله الأشقر الكوفي - ٢٠٨ هـ (س)
أبو الحسين ابن بشران: ٣٦٧ / علي بن محمد
بن عبد الله بن بشران الأموي البغدادي
(٤١٥ هـ)

الحسين بن جعفر بن محمد السعدي،
أبو أحمد // ٦٨٣ - روى عنه الحافظ
عبد الغني بن سعيد المصري، في (رباعي
الصحابة)

حسين الجعفي، أبو محمد وأبو عبد الله: ٢٧٤،
٢٧٥ / مولاهم، الحسين بن علي بن الوليد
الكوفي المقرئ الحافظ - ٢٣٠ هـ (ع)
الحسين بن حُرَيْث // ٧٣٤ / أبو عمار
المروزي الحافظ (خ م د ت س)

الحسين بن داود المصيبي: ٥٨٦ = سُنيِد
الحسين: ٢٠٥، ٤٥٢، ٥٤٨ - في سُنْدِ الشَّرِيفِ
موسى بن علي الرضا - ٥٨١ / الحسين بن
علي بن أبي طالب الهاشمي، الإمام السبط،
أبو عبدالله / استشهد بكر بلاء يوم
عاشوراء سنة ٦١ هـ عن أربع وخمسين
سنة (ع)

الحسين بن علي / بن يزيد بن داود /
النيسابوري: ١٦١، ٥٣٢ - في حرف
العين: أبو علي النيسابوري

حَصِين - بوزن كبير - الجعفي: ٤٦٤ / بن
ذبال، في مسلسل للحاكم أبي عبدالله
أبو حَصِين، عثمان بن عاصم، بن حَصِين،
الأسدي: ٦٠٠ / التابعي الكوفي، الفقيه
الحافظ - ١٢٨ هـ (ع)

أبو حَصِين - بالفتح - بن يحيى بن سليمان
الرازى: ٥٧٢، اسمه كنيته / عن ابن
عبيته، وعنه أبو داود. محدث صدوق (د)
حَضْرَمِي بن عامر: ٥٣٥ - ٥٣٦ هـ ملك إخوة له
عشرة فورثهم، / أبو كدام الأسدي
الصحابي، الشاعر الفارس

حُضَيْن - بالمعجمة مصفرا - بن المنذر،
أبو ساسان: ٥٠٧، ٥٧٢،
٦٠١ / الرقاشي البصري، من كبار
التابعين - ٩٩ هـ (م د س ق)

حفص بن سليمان، أبو عمر البزاز الكوفي:
٤٥٠ / الأسدي الغاضري المقرئ، ابن
امراة عاصم. تركوه محدثا، وأما القراءة
فهو فيها ثبت بإجماع - ١٨٠ هـ (ت)
عس (ق) ويقال له: حَفِيص بن أبي داود
حفص بن عاصم: ٦٠٣ / بن عمر بن الخطاب
المدني التابعي (ع)

حفص بن عمر الدؤري، أبو عمر، المقرئ:
٥٣٧ / بن عبدالعزيز بن صهبان الأزدي
المقرئ الضريير الإمام - ٢٤٦ هـ (ق)
- روى عن ابنه أبي جعفر محمد بن
حفص.

أبو حفص عمر بن أحمد بن مسرور، البغدادي:

٦٧٥ - في: عمر

أبو حفص، عمر بن محمد، الشيخ المسند المعمر

الحسين بن عمران // ٧٣١، ٧٣٢ / أبو علي
الجعفي - عن الزهري وعنه شعبة (ق)
الحسين بن عياش، أبو بكر الباجدائي السلمي:
٦١٧ له (غريب الحديث) / مولاهم
الرقي - ٢٠٤ هـ بياجدهاء (س)

أبو الحسين بن فارس: ٣٦٤ في: أحمد بن
فارس، وله في الكتب (مأخذ العلم)
أبو الحسين ابن الفضل: ٣١٠ / محمد بن
الحسين بن محمد بن الفضل القطان
الأزرق، البغدادي الثقة (٤١٥ هـ)

القاضي حسين: ٤٣١ بن محمد بن أحمد،
أبو علي المروزي شيخ الشافعية ٤٦٢ هـ
- مر أول من اسمه حسين

أبو^(١) الحسين ابن النقور: ٣٠٥ / أحمد بن
محمد بن أحمد البغدادي البزاز، المحدث
الصدوق المسند - / ٤٧٥ هـ عن ٩٠ سنة
الحسين بن محمد بن حاتم البغدادي: ٥٨٨ =
عبيد العجل

الحسين بن واقد: ١٥٦ في أثبت أسانيد
الخراسانيين عند الحاكم / أبي عبدالله /
مولي عبدالله بن كريس، أبو عبدالله
المروزي، قاضيها - ١٥٩ هـ (خت م مد)

حَصِين الأحمسي - مصفرا: ٤٨٧، ٤٨٨ / بن
عمرو الكوفي، عن الأعمش. له فرد
حديث في (س ق)

حَصِين الجعفي بن عبدالرحمن: ٦٦٢ / السلمي،
أبو الهذيل الكوفي التابعي: - ١٣٦ هـ
(ع).

(١) كان يأخذ عن نسخة طالوت ديناراه، ليعول عياله
أفتاه بذلك شيخه أبو إسحاق الشيرازي.

سنة ٢٨٥ هـ
 حَكِيم بن جِرَام القرشي، بن خويلد الأسدي،
 أبو خالد الصحابي / ابن أخي السيدة
 خديجة رضى الله عنها، من مسلمة الفتح،
 ومعمري الصحابة - ٥٤ هـ (ع) ٥١٤
 حَكِيم، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩
 حَكِيم بن معاوية بن حيدة، القشيري، التابعي
 البصري، أبو بهز: ٥٥٤
 عن أبيه رضى الله عنه، وعنه ابنه بهز بن
 حَكِيم (خت ٤)
 حَكِيم، بالضم مصغرا، بن عبدالله / ٦٠٣ / بن
 قيس بن مخرمة المطلبى، التابعي
 المحدث - ١١٨ هـ (م ٤)
 أبو الحَلَال العتكي، ربيعة بن زرارة، مخضرم:
 ٥١٣
 حماد بن زيد / بن درهم الأزدي مولاهم،
 أبو إسماعيل الأزرق البصرى الحافظ،
 أحد الأئمة الأعلام - ١٧٩ هـ (ع)
 ٢٦٥، ٢٨٤، ٣٢٩، ٤٣٤ في الخمسة
 أصول الدين، ٤٤٤، ٦١٨
 حماد بن السائب، أبو النضر = محمد بن
 السائب الكلبي
 حماد بن سلمة / بن دينار الربعي، أبو سلمة
 البصرى مفتيها الحافظ - ١٦٧ هـ
 (خت ٤): ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٩٣، ٣١٧،
 ٣٦٨، ٤٠٠، ٤١٥، ٤١٦ حماد، ٤٢٨،
 ٥٤٩، ٦١٨، ٦١٩.
 حماد: إذا حدث عنه عارم، وسليمان بن حرب
 فهو «حماد بن زيد»: ٦١٨
 حماد: إذا حدث عنه التبوذكى، والحجاج بن

البغدادي: ٦٧٣ / من شيوخ ابن
 الصلاح. وانظره في: عمر
 حفص بن عمر العدنى: ١٥٨ في أوهى
 أسانيدهم / الصنعاني الفرخ (ق) وفي
 ضعفاء البخارى والنسائى والدارقطنى
 حفص بن غياث، - بن طلق بن معاوية -
 قاضى الكوفة: ٣٨٧، ٣٨٨،
 ٦٤٣ // ٧٣١ حفص، عنه ابن
 أبى شيبة / أبو عمر التجيبى الفقيه الحافظ
 فى الطبقة الأولى من أصحاب أبى حنيفة
 الإمام - ١٩٤ هـ (ع)
 حفص بن غيلان الهمداني، أبو مَعْيَد: ٥٦٨
 الدمشقى، مفرد الكنية (س ق)
 الحكم بن أبان: ١٥٨ - فى أوهى أسانيد
 اليمانيين / أبو عيسى العدنى - ١٥٥ هـ
 (٤)
 الحكم بن الأعرج - بن إسحاق: ٥٥٥ /
 عبدالله / الثقفى، البصرى التابعى
 (م دت ق)
 الحكم بن عَتِيْبَة / ٤٧٢ / الكندى، مولاهم،
 أبو محمد، أو أبو عبد الله، الكوفى الفقيه
 من كبار التابعين الحفاظ - ١١٥ هـ (ع)
 ابن أبى الحكم الغفارى: ٥٥٥ - عن
 سليمان بن المغيرة فى سند بالغيلانيات
 لمحدث رافع بن عمرو، رامى نخل
 الأمصار
 الحكيم الترمذى: ٤٩١ - له كتاب نوار
 الأصول / محمد بن على بن الحسن بن
 بشير، أبو عبدالله، المؤذن الفقيه الواعظ
 الصوفى الزاهد. قدم نيسابور، وبها وفاته

/ حمل بن مالك بن النابغة، أبو نضلة
 البصرى الصحابي (دس ق)
 حَمَن بن عوف، من معمرى الصحابة: ٦٤٨
 / أخو عبدالرحمن بن عوف الزهرى أحد
 العشرة رضى الله عنهم
 حميد بن الأسود: ٢٧٠، ٢٧١ / بن الأشقر
 الكرابيسى، أبو الأسود البصرى المحافظ
 (خ ٤)
 حميد بن زياد - وقيل: حميد بن صخر
 الجراط - ٤٥٢ / مولى بنى هاشم،
 أبو صخر المدنى صاحب العباء، نزيل
 مصر (ينخ مدت عس ق)
 حميد الطويل: ٣٤٧، ٤٤٣، ٦٧٥ - عن أنس
 فى عوالى ابن الصلاح / بن أبى حميد مولى
 طلحة الطلحات، أبو عبيدة البصرى
 التابعى البصرى المحافظ - ١٤٢ هـ (ع)
 حميد بن عبدالرحمن بن عوف الزهرى، التابعى
 المدنى - ٩٥ هـ (ع) - فى إخوته
 التابعين أبناء الصاحب عبدالرحمن بن
 عوف رضى الله عنه ٥٣٠
 حميد بن كلاب: ٥٥٤، ٥٥٦ تابعى - ذكر له
 ابن عبد البر رواية عن الصحابي قدامة
 بن عبد الله الكلابى
 حميد بن مُنهب / بن حارثة بن حريم بن أوس
 بن حارثة الطائى
 حميد بن هلال العدوى: ٥٥٥ / أبونصر
 البصرى، التابعى المحافظ (ع)
 الحميدى // ٦٨٨ أبو بكر: شيخ البخارى:
 ٣٠٠، ٣٠٦ / عبدالله بن الزبير بن
 عيسى القرشى الأسدى المكى الشافعى

منهال، فهو «حماد بن سلمة»: ٦١٨
 حماد: إذا حدث عنه عفان، أمكن أن يكون
 أحدهما: ٦١٨
 حماد القصار، مجهول لا يُدرى من هو: ٢٣٣
 الحمال = فى موسى بن هارون بن عبد الله
 حمد بن محمد الخطاى، أبو سليمان: (٤٠٠) فى:
 الخطاى
 حمزة بن عبد الله بن عمر العدوى: ٥٣٠،
 ٥٣١ - فى إخوته التابعين الرواة
 / أبو عمارة المدنى، التابعى الفقيه المحافظ
 (ع)
 حمزة بن عبد المطلب بن هاشم القرشى / شهيد
 أحد - فى إخوته الصحابة رضى الله
 عنهم: ٥٢٧ - حدث عن ابن أخيه،
 النبى صلى الله عليه وسلم: ٥٣٩
 حمزة بن محمد، الكنانى، عن عبد الغنى بن
 سعيد // ٦٨٢، حمزة بن محمد المحافظ:
 ٣٣٠، ٣٧٥، ٤٣٥ // ٦٨٦ / حمزة بن
 محمد بن على بن العباس، أبو القاسم
 حافظ مصر - ٣٥٧ هـ
 حمزة بن المغيرة بن شعبة الثقفى: ٥٣٠
 (م س ق)
 - فى إخوته التابعين بنى المغيرة، رضى الله عنه.
 حمزة بن يوسف السهمى: ٣٠٩ / أبوالقاسم
 الجرجانى المحافظ الرحالة النظار
 (- ٤٢٧ هـ)
 أبو حمزة، عن ابن عباس، ستة يروى عنهم
 شعبة: ٦١٩ - فى المؤلف والمختلف من
 أبى حمزة وأبى حمزة
 حمل ابن النابغة الهذلى منسوباً إلى جده: ٦٣٢

١٧٣، ٢١١ أصحابه، ٢٨١، ٢٩٣، ٢٩٥،
٣١٩، ٣٢٠، ٣٣٤، ٣٤٨، ٣٩٠، ٣٩٣،
٦٥٠ تاريخ مولده ووفاته.

صاحباً أبي حنيفة الإمام: محمد بن الحسن
الشيبياني / في الميم، وأبويوسف القاضي
/ في الياء

حُوَيْطِب بن عبد العُزَّى، الصحابي أبو محمد
٥٨١//٦٨٢، ٦٨٣ / القرشي العامري،
من معمرى الصحابة رضى الله عنهم،
أسلم زمن الفتح وتوفى سنة ٥٤ هـ عن
مائة وعشرين سنة (خ م)

(خ)

خارجة بن زيد - بن ثابت: ٥١١، ٥١٤ من
فقهاء المدينة السبعة، ٦٠٢ أبو زيد المدني
// ٦٩٠ الأنصارى الفقيه الحافظ -
١٠٠ هـ وقيل قبلها بسنة (ع)^(١)

أبو خالد، الأحمري: ٤٠٥ / سليمان بن حَبَّان
الأزدى الكوفى - ١٨٩ هـ (ع)

خالد بن أسلم العدوى: ٥٢٩ / المدني التابعى،
عنه أخوه زيد (خت خدق) والزهرى

خالد بن البكير بن عبد ياليل: ٥٢٨، ٦٢٩
- فى إخوته بنى عفراء البدرين، منسويين
إلى أمهم رضى الله عنهم.

خالد بن الحارث البصرى // ٦٩٤ - ولد له
سنة عشر ابناً / أبوعثمان الهُجيمى

الحافظ - ١٨٦ هـ (ع)

الفقيه - ٢١٩ هـ (خ مق دت س فق)
الحميدى ١٦٩، أبو عبد الله الأندلسى: ٥٤١
- صاحب الجمع بين الصحيحين: ١٦٤،
١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ٢٣٦ / محمد بن أبي
نصر فتوح الميورقى - وسكن بغداد -
الفقيه الظاهرى الحافظ القدوة -
٤٨٨ هـ

حنان الأسدى بن عوف، عم مسرهد والد
مسدد: ٦٢٥ - ٦٢٦ (كوفى: مدت)

حيان الأسدى، بن حُصين التابعى الراوى عن
عمار بن ياسر: ٦٢٥ - ٦٢٦، ٦٤٨
/ أبوالهياج الكوفى من حفاظ التابعين
الثقات (م دت س)

أبو محمد بن حيان: ٥٤٨ روى عنه الحافظ
أبو نعيم الأصبهاني فى تاريخ أصبهان.

حنظلة، عن يعقوب بن مجاهد: ٥١٠ هو بن
عمرو بن حنظلة بن قيس الأنصارى
الزرقى المدنى (بخ)

حنظلة بن قيس الأنصارى: // ٧١١ الزرقى
المدنى، من كبار التابعين. قيل: له رؤية
(خ م دس ق)

ابن الحنفية / محمد بن على بن أبى طالب،
رضى الله عنها - ٢٢٢، ٢٢٣ - منسوباً
إلى أمه - خولة بنت جعفر الحنفية -
أبو محمد الهاشمى، الإمام، لا يعلم أحد
أسند منه عن أبيه الإمام كرم الله وجهه -
٨٠ هـ (ع).

أبو حنيفة الإمام التعمان بن ثابت فقيه أهل
العراق الحافظ النظار، وإمام المذهب
(٨٠-١٥٠ هـ ببغداد) (ت س) ١٥٥،

(١) لما بلغ عمر بن عبدالعزيز موت خارجة، قال: (ثلثة
واقه فى الإسلام).

- خالد، عن ابن سيرين (١٨٤) الحذاء عن محمد بن سيرين.
- خالد الحذاء: ٢٦٥، ٦٦١ - لم يكن حذاء ولكن كان يجلس إليهم / أبو المنازل بن مهران البصرى الحافظ (- ٢٠١ هـ، أو ٢٠٢: ع).
- أبو خالد الدالانى، يزيد بن عبد الرحمن: ٦٣٥ التابعى / الكوفى، مولى بنى أسد، نزل فى بنى دالان فنسب إليهم (- ١٠٠ هـ: ٤)
- خالد بن دينار، أبو خلدة البصرى التابعى: ٣٠٨ / التميمى السعدى الحافظ (خ د ت س)
- خالد بن سعيد بن العاص / بن أمية الأموى، ٤٩٨ - أبوسعيد، من السابقين الأولين رضى الله عنهم.
- خالد بن علقمة الكوفى: ٤٧١ - صحفه شعبية بمالك بن عرفطة / أبوحية الهمداني الوادعى، عن عبد خير (د س ق)
- خالد بن عمير العدوى البصرى: ٥١٣ (م تم س ق)
- خالد بن معدان، عن نعيم بن همار: ٦٤٣ // ٦٨٤ / الكلاعى، أبو عبد الله الحمصى من فقهاء التابعين الحافظ العباد (ع)
- خالد بن الوليد / بن المغيرة المخزومى، أبو سليمان صاحب: ٤٩١ / سيف الله تعالى وسيف رسوله ﷺ - ٢١ هـ بحمص (خ م د س ق)
- أبو خالد الواسطى: (٤٢٥) - يزيد بن هارون السلمى.
- خباب بن الأرت: ٤٩٨ = أوليته فى الإسلام،
- ومن عُذِّبوا فيه. التميمى، حليف بنى زهرة، أبو عبدالله البدرى - ٣٧ هـ (ع)
- خُبَيْب بن عبد الرحمن بن خبيب بن يَسَاف: ٢٨٥، ٦٠٣ / أبو الحارث المدنى التابعى، عن أبيه وعمته أنيسة بنت خبيب - ١٣٢ هـ (ع)
- أبو خُبَيْب (٦٠٣): عبد الله بن الزبير الأسدى، الصحاب
- خُبَيْب بن عدى: ٦٠٣ - وهو خبيب، غير منسوب، عن حفص بن عاصم وعبدالله بن محمد بن معن
- الْحُتُّبِيُّ أبو عيسى (٦٢٠) موسى بن عَلِيٍّ الخدرى، أبو سعيد: فى حرف السين
- خراش بن عبد الله، زعموا أنه مولى أنس بن مالك رضى الله عنه: ٤٤٢
- الخرباق، السلمى // ٧٣٥ - ذو اليمين، فى: الأذواء
- ابن خزيمه، أبو بكر النيسابورى الفقيه الحافظ الإمام، صاحب الصحيح ١٦٣، ١٦٤، ٢٥٣، ٢٨٥، ٤٦٨، ٦١٥، ٦٦٣
- الخضر بن أبان الهاشمى: ٤٤٢ فى ربايعيات للحاكم ليست بعوال
- الخضر، عليه السلام: ٢٣٥
- أبو الخطاب الحنبلى، الفقيه: ١٧٢ / محفوظ بن أحمد بن الحسن الكُلُودَانِي البغدادي الإمام (٤٣٢) - ٥١٠ هـ)
- أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد (٥٨٧) - الأخفش الأكبر
- الخطَّابى، أبو سليمان / حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستى الحافظ

٥٣٧، ٥٤٥، أبو بكر أحمد بن علي ٥٥٠،
٥٦٠، ٥٧٢، ٥٩٥، ٦١٣، ٦٥٢، ٦٥٤،
٦٦٦ // ٦٨٥.....

الخفاف، أحمد بن محمد، أبو الحسين
النيسابوري: ٥٥٠

ابن خلاد، أبو بكر: ٦٥٥ / محمد بن
خلاد بن كثير البصرى - ٢٣٩ هـ
(م دت س)

خلاد بن عمرو: ٦١٨: يروى عن التابعى
أبي صالح السدوسى
ابن خلاد، أبو محمد، القاضى الحافظ: ٣٧٩،
٣٨٨، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٨٠

القاضى ابن خلاد ٦١٨ = الراهمرمى
أبو خلدة: ٣٠٨ التميمى السعدى البصرى:
فى: خالد بن دينار

خلف بن تميم: ٣٣٠ بن أبي عتاب،
أبو عبد الرحمن الكوفى (س ق)

خلف* بن خليفة: ٥١٩ آخر التابعين وفاة.
/ بن صاعد الأشجعى، مولاهم،
أبو أحمد الكوفى ثم الواسطى ثم
البغدادى - ١٨١ هـ عن تسعين سنة
(بخ م ٤)

خلف بن سالم المخرمى: ٣٢٧ / أبو محمد
المهلبى، مولاهم - ٢٣١ هـ (س).

* فى ترجمته بالتهذيب عن عبيدة بن أحمد: سمعت أبى
يقول: قال رجل لسفيان بن عيينة: يا أبا محمد، عندنا رجل
يقال له خلف بن خليفة يزعم أنه رأى عمرو بن حريث
- الصحابى - فقال: كذب، لعله رأى أبا جعفر بن عمرو =
ابن حريث: وعن أبى الحسن الميمونى قال: سمعت أبا
عبيدة يُسأل: رأى خلف خليفة بن عمرو بن حريث؟ قال:
لا، ولكن شُبّه عليه.

الرجال، له فى الكتب (معالم السنن،
وغريب الحديث) توفى ببليده بُست (سنة
٣٨٨ هـ ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٨٧،
٣٥٣ أبو سليمان، ٤٠٠، ٤٥٩ غريبه،
٤٦٨، ٤٦٩، ٤٩٥

الخطيب، البغدادى، أبو بكر، أحمد بن علي بن
ثابت: أحد الأئمة الأعلام. له: تاريخ
بغداد، والمصنفات المأثورة فى علوم
الحديث: الكفاية، والجامع، وشرف
أصحاب الحديث، والمتفق والمفترق،
والسابق واللاحق، وتقييم المزيد فى متصل
الأسانيد، والرواة الأكاير عن الأصاغر
ورواية الآباء عن الأبناء، والفصل
للمدرج، وتقييم متصل الأسانيد، والرحلة
فى طلب العلم، ومقلوب الأسماء... والمؤتلف
والمختلف، ومن حدث ونسى، والمبهمات..
وكان من كبار الشافعية معرفة وحفظا
وإتقاناً وضبطاً للحديث وعلومه. وإليه
كانت الرحلة فيها (٣٩٢-٤٦٣ هـ)

- وانظر تاريخه ومصنفاته فى علوم الحديث، فى
دليل الكتب: ١٦٥، ١٨٧، ١٩٠، ١٩٦،
١٩٨، ٢١١، ٢١٢، ٢١٨، ٢٢٢، ٢٢٩،
٢٣٤، ٢٣٦، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٦٠، ٢٧٨،
٢٨٦، ٢٨٨، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٦،
٢٩٨، ٣٠٤، ٣٠٨، ٣١٠، ٣١٦، ٣١٧،
٣١٨، ٣٢٢، ٣٢٦، ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٤١،
٣٤٣، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٧١، ٣٧٤، ٣٨٦،
٣٨٨، ٣٩١، ٣٩٦، ٣٩٨، ٤٠٤، ٤٠٨،
٤١١، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٧، ٤٢٥،
٤٢٧، ٤٣٣، ٤٤٤، ٤٥٣، ٤٨٠، ٥٢١

- أصبهاني^(١)، روى عن روح بن عباد: ٦١٤
- أبو بشر المزني، أو السلمى، ٦١٤ - عن المستنير بن أخضر البصرى، وعنه المسندى (بخ)
- أبوسعيد السجزي الفقيه الحنفى الخراسانى: ٦١٥ / قاضى سمرقند (٣٧٨ هـ)
- أبوسعيد البُستى القاضى المهلبى الفاضل: ٦١٥ - روى عن الخليل بن أحمد السجزي المذكور، وحدث عن أحمد بن مظفر البكرى بتاريخ ابن أبي خيثمة، وعنه البيهقى
- أبوسعيد البُستى أيضا، الشافعى، روى عن أبي حامد الأسفرايينى ورحل إلى الأندلس، حدث عنه أبو العباس العنرى وغيره*.
- الخليلى، أبو يعلى: ٢٣٧، ٢٤٢، ٢٤٣، ٥٩٨، ٦٦٠ - له كتاب الإرشاد / الخليل بن عبداقه بن أحمد القزوينى القاضى الحافظ، من العلماء بالعلل والرجال، على القدر والإسناد (- ٤٤٦ هـ)
- الخليل بن مُرَّة الضُّبَعى: ٣٣٦، ٤٤٥ / البصرى ثم الرقى - ١٦٠ هـ (ت)
- أبوخيثمة البغدادي / زهير بن حرب // ٦٨٧ في: زهير
- خلف بن هشام البزار: ٦٠٨ / أبو محمد البغدادي المقرئ، أحد الأعلام - ٢٢٧ هـ (زم د)
- ابن خلكان: ٥١٤ / أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد الإربلى الشافعى قاضى القضاة، مؤرخ وفيات الأعيان ومن تلاميذ ابن الصلاح (٦٨١ هـ)
- الخلال: ٢٦٨ // ٧٣٣ - له (كتاب العلل) / أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون البغدادي الحنبلى الفقيه العلامة، جامع علم الإمام أحمد ومرتبته (- ٣١٠ هـ).
- الخلال: ٤١٨، ٤٣٢ - أبو محمد، الحسن بن أبى طالب، من شيوخ الخطيب البغدادي الحافظ المتقن، خرج المسند على الصحيحين (٣٥٢ - ٤٣٩ هـ)
- أبو خليفة الجمحى: ٥٨٥ - المحدث المسند، أخو محمد بن سلام الجمحى / الفضل بن الحباب البصرى، محدثها الثقة، طبقة الوقت (- ٣٠٥ هـ) عن نحو مائة سنة خليفة بن خياط العُصفرى، شباب: ٥٨٥، ٦٥٠ له (التاريخ) / أبو عمرو البصرى الحافظ الثبت. ٤٤٠ هـ (خ م)
- خليفة ابن السعدى: ٥٣٥ - فيمن ولد له فى الإسلام مائة مولود
- الخليل بن أحمد: ستة من المتفق والمفترق: ٦١٣ - ٦١٥
- النحوى البصرى، صاحب العروض / والعمين. / الأزدي القَراهيدى، أبو عبد الرحمن البصرى، أحد الأعلام القدوة - ١٠٠ - ١٧٠ هـ (فق)

(١) قوله فى المتفق والمفترق من الخليل بن أحمد الأصبهانى، عن روح بن عباد، نبه العراقى والمزى على أنه (الخليل بن محمد) وأحالا على تاريخ أصبهان لأبى نعيم، انظر الهامش ص ٦١٤.

* انظر تقييد الحافظ العراقى، فى النوع الرابع والخمسين من التقييد والايضاح.

وأخبار من حدث ونسى، والغرائب،
والمصحف من أسانيد الأحاديث ومتونها،
والمؤتلف والمختلف). ١٥٥، ١٦٣، ١٧٢،
١٧٩، ١٨١، ٢١٨، ٢٢٦، ٢٣٨، ٢٣٩،
٢٤٨، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٦٨، ٢٧٦، ٢٧٧،
٢٨٩، ٣٠٣، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٤٢، ٣٤٣،
٤١٢، ٤١٣، ٤٧٣، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٨١،
٤٩٦، ٥٣٢، ٥٣٤، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥،
٥٩٩، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٥٢، ٦٥٧ //
٧٢٥.

داود الأودي: ٥٥٢/ داود بن يزيد بن عبد الله
الأودي الزعافري، أبو العلاء الكوفي:
(٤)

داود بن الحصين: ٣٩٩/ مولى عمرو بن عثمان.
أبوسليمان المدني الحافظ - ١٣٥ هـ (ع)
داود بن رُشيد: // ٦٩٦ من شيوخ مسلم.
/ الهاشمي، مولاهم، أبو الفضل
الخوارزمي نزيل بغداد، ثقة نبيل -
٢٣٩ هـ (خم دس ق)

أبو داود السجستاني، صاحب (السنن) سليمان
بن الأشعث، الأزدي الحافظ الإمام الفقيه
الورع. نزيل البصرة - ٢٧٥ هـ عن
ثلاث وسبعين سنة (ت س) ١٦٣، ١٨٣،
١٨٧، ٢٥٤، ٢٦٤، ٢٧٠، ٢٩٢، ٢٩٩،
٤٠٤، ٤٠٥، ٤٣٢، ٤٥١، ٤٦٧، ٥٠٨،
٧٠٢// ٦٥١، ٧٠٤، ٧٠٦، ٧١١، ٧١٢،
٧٢٥، ٧٣٢، ٧٣٦.

أبو داود السنجي: ٤٠٠/ سليمان بن معبد
المرزبي الحافظ - ٢٥٧ هـ (م ت س)
أبو داود الطيالسي: ٧٠٦// ١٨٣ - له

ابن أبي خَيْثمة البغدادي، أبو بكر التاريخي
الحافظ، صاحب (التاريخ) - ٢٩٩ هـ
٣٠٩، ٤٠١، ٥٣١، ٦١٣ أبو بكر
التاريخي، ٦١٥، ٦٥٤ وانظره في: أبي بكر
بن أبي خَيْثمة أحمد بن زهير بن حرب.
أبو خَيْثمة الكوفي: ٢٧٤، ٣٤٧، ٦٦٥ / زهير
ابن معاوية بن حُديج الجعفي الحافظ
المسند - ١٧٣ هـ (ع)

أبو الحثير المصري، مرثد بن عبداقه اليزني:
١٩٧، ١٥٦// ٦٩٧ في أثبت أسانيد
المصريين، وفي إسناد كل رجاله مصريون.
/ الحميري التابعي الفقيه الحافظ (ع)
ابن خيرون: ٣٣٧ / أبو الفضل البغدادي
الحافظ أحمد بن الحسين - ٤٨٨ هـ

(٥)

الداخل، زهير بن حرام، الهذلي الشاعر: ٥٩٤
الدارمي، عبداقه بن عبد الرحمن بن الفضل:
١٨٣، ١٨٤، ٤٧٢// ٧٠٦ / أبومحمد
السمرقندي الحافظ، - ٢٥٥ هـ (م د ت)
- له كتاب السنن المعروف بمسند الدارمي
الدارمي: عثمان بن سعيد، بن خالد: ٤٣٤،
٥٣٥، ٥٤٣ / أبوسعيد السجستاني محدث
هراة الحافظ القدوة - ٢٨٠ هـ
(خم دت س)

الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر / بن أحمد
بن مهدي البغدادي: من أئمة الحفاظ
المصنفين المتقنين وأعلام
النظار - ٣٨٥ هـ - له في الكتب
(السنن والعلل والضعفاء والمتروكون،

القضاعي، مولاهم، أبو محمد المدني الحافظ
الناقد - ١٨٧ هـ (ع)
أبو الدرداء، الصحابي: /٣٩٦، ٤٩٤ مشهور
بكنيته، مختلف في اسم أبيه /الأنصاري
الخرزجي، رضى الله عنه - ٣٢ هـ (ع)
ابن دريد: ٤٩٨، ٤٩٩/أبو بكر الأزدى
محمد بن الحسن اللغوى الأخبارى
الرواية (٣٢١ هـ)

دَعْلَج بن أحمد: ٥٠١، ٦٦٦ / بن دعلج،
أبو محمد السجزي المعدل المعمر،
(- ٣٥١ هـ) ونيف على التسعين

ابن دقيق العيد: ٤٠٣، أبو الفتح
القشيري// ٦٩٨ له شرح العمدة
والاقتراح. /تقى الدين محمد بن على بن
وهب بن مطيع المنفلوطى المصرى
الشافعى، شيخ الإسلام، قاضى القضاة
الفقيه الحافظ القدوة (٦٢٥ - ٧٠٢ هـ)

دُكَيْن بن سَعِيد - ويقال ابن سَعِيد - المزنى
الصحابي: ٥٥٣ (د) - له حديث عند أبي

داود، روى عنه قيس بن حازم
الدمياطى، أبو محمد التونى: ٣٣٧ /شرف
الدين عبد المؤمن بن خلف المصرى،
الحافظ النسابة الأستاذ (٦١٣ - ٧٠٥ هـ)
ابن أبى الدنيا: أبو بكر، البغدادي عبد الله بن
محمد بن عُبَيْد بن سفيان الأموى،
مولاهم، صاحب التصانيف المشهورة -
٢٨١ هـ (فق)

أبو الدنيا، عثمان بن الخطاب المغربى المعمر:
٤٤٢، عمر طويلا وكان يدعى أنه رأى

(المسند) /سليمان بن داود بن الجارود
الفارسى، مولى آل الزبير، الحافظ المسند
- ٢٠٤ هـ (خت م ٤)

داود العطار: ٣٤٧/بن عبد الرحمن، أبو
سليمان المكي الحافظ - ١٧٥ هـ (ع)

داود بن على - بن خلف - الظاهرى: ٦٥١ مع
أصحاب المذاهب المتبوعة. /أبوسليمان
الأصبهاني ثم البغدادي فقيه أهل الظاهر
المجتهد الورع، (٢٠٢ - ٢٧٠ هـ)

داود بن أبى الفرات: ٢٤٠ / الكندى، أبو
عمرو المروزى ثم البصرى - ١٩٦ هـ
(خ ت س ق)

داود بن المُحَبَّر بن قحتم: ١٥٨ الطائى،
أبو سليمان البصرى - ٢٠٦ هـ
(قدق) - عن أبيه عن أبان بن أبى
عياش - فى أوهى أسانيد أنس بن مالك
رضى الله عنه

أبو داود الهاشمى، مولاهم: ٦٦٩ =
عبد الرحمن بن هرمز الأعرج الفقيه

داود بن أبى هند: ٣٤٧/القشيري، مولاهم،
أبو بكر البصرى الحافظ (خت م ٤)

الدُّبْرِى: = إسحاق بن إبراهيم، راوى مصنف
عبد الرزاق ٦٦٣

الدجال: فى: ابن صياد.
الدُّجَيْن بن ثابت: ٥٦٤، أبو الفصن، من
الأفراد فى كُنَى التابعين

ابن دحية: ٣٣٧، ٥٤٥/أبو الخطاب الكلبي
عمر بن الحسن بن على السبقى المغربى،

نزيل القاهرة (٦٣٣ هـ)
الدرأوردى، عبدالعزيز بن محمد: ٦٦٥ / الجهنى

عبدالرحمن بن أبي ذئب من تابعي التابعين
ابن أبي ذئب: محمد بن عبد الرحمن: ٣٢٠،
٥٣٣، ٦٣٢، منسوبا إلى جده،
٧٠٦/٦٦٢/ بن المغيرة بن الحارث بن
أبي ذئب القرشي العامري، أبو الحارث
المدني، أحد فقهاء الأمة، ١٥٩ هـ
بالكوفة (ع)

من الأذواء:

- ذو الكلاع الحميري: ٢٤٠، التابعي، في
الرواة عن عمر رضي الله عنه
- ذو الشمالين: // ٧٣٧ الصحابي، الفارس
/ عمير بن عمرو بن نضلة الخزاعي
حليف بني زهرة،
- ذو اليمين، خرباق السلمى الصحابي // ٧٣٥
- ٧٣٧

(ر)

الرازي: (٦٦٦) أبو حاتم محمد بن إدريس/في
حرف الحاء

أبي ذئب، أخوان وهما في علوم الحديث للحاكم، (في الأخوين
من تابعي التابعين: النوع السادس والثلاثين) قال:
«إسماعيل بن عبدالرحمن بن أبي ذئب قد حدث،
فأما محمد بن عبد الرحمن فمشهور». وقرق بينهما في
الخلاصة: اسماعيل بن عبد الرحمن بن ذؤيب أو ابن أبي
ذؤيب الأسدي المدني التابعي عن ابن عمر (س).
ومحمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب
هشام بن عبد الملك القرشي العامري أبو الحارث المدني أحد
الأئمة الأعلام من تابعي التابعين: ١٥٩ هـ (ع)

وفي الجرح والتعديل باب إسماعيل بن عبد الرحمن بن
أبي ذئب، ويقال ابن أبي ذؤيب روى عن ابن عمر وعطاء بن
يسار وروى عنه ابن أبي نجيح عنه أبو زرعة في المجازين
وستل عنه فقال: مدني ثقة.

الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه.
وتوفي سنة (٣٢٧ هـ)

(ذ)

أبو ذر الغفاري، الصحابي الجليل، مشهور بكنيته،
مختلف في اسمه، والأشهر فيه أنه جندب
بن جنادة/ بن سفيان بن عبيد بن حرام
بن غفار: ٣٢ هـ (ع) ٢٣٨، ٤٧٤، ٤٩٧،
٧١٥// ٥٩٤

أبو ذر الهروي: ٣٨٤ / عبد بن أحمد بن
عبدالله، شيخ الحرم، ابن السماك الحافظ
المسند - ٣٢٤ هـ

الذهبي، الحافظ أبو عبد الله، شيخ الإسلام:
١٦٤، ٥١١ كتابه في الصحابة / شمس
الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز
الشافعي، مؤرخ الإسلام وحفاظه ونبلائه
وأعيانه ومقرئيه وصاحب الميزان
والتجريد وتذهيب تهذيب الكمال.. (٦٧٣)
- ٧٤٨ هـ

الذهلي، محمد بن يحيى/ بن خالد بن فارس:
(٢٧٠، ٦٦٣) في حرف الميم

الذهلي، يحيى بن محمد بن يحيى: ٢٨٤، ٢٨٦،
٥٢٥، في حرف الباء

ذؤيب بن حارثة الأسلمي، الصحابي (٥٢٨) -
٥٢٩) في إخوته الصحابة بنى حارثة
الأسلميين شهدوا الحديبية وبيعة الرضوان
رضى الله عنهم.

ابن أبي ذئب^(١): اسماعيل ٥٣٣، / بن

(١) في المحاسن، نقل عن المعرفة للحاكم: إسماعيل بن
عبدالرحمن بن أبي ذئب، ومحمد بن عبد الرحمن بن

المحافظ - ٢٣٨ هـ (خ م د ت س)
 ربيعي بن إبراهيم بن مِقْسَمِ الأَسَدِي، ابن عُليّة:
 ٦٣٠/البصري - ١٩٧ هـ (بخ قد
 ت) - أخو إسماعيل ابن عُليّة، رِجْحَانَة
 الفقهاء، في الإخوة الرواة.

ربيعي بن جِراش، بكسر المهملة، العَبَسِي: ٦٠١
 /أبومريم الكوفي، مخضرم من خيار
 التابعين (ع)

الربيع // ٦٩٣ بن سليمان: ٣٣٢ - صاحب
 الإمام الشافعي. / بن عبد الجبار المرادي،
 مولاهم، أبو محمد المصري، راوي الأم -
 ٢٧٠ هـ (د س ق) وهو أحد الستة رواة
 الجديد عن الإمام الشافعي رضى الله عنه
 ربيعة الرأي/ بن أبي عبد الرحمن فروخ التيمي
 مولاهم أستاذ الإمام مالك، أبو عثمان
 المدني التابعي الفقيه المفتي المحافظ -
 ١٣٦ هـ (ع) ٣٠٣، ٣٤٦، ٦٦٢

ربيعة الأسلمي: ٢٩٦، ٢٩٨ بن كعب/
 أبوفراس المدني صاحب
 ربيعة بن زرار، أبو الحلال العتكي: ٥١٣
 مخضرم

ربيعة بن عباد: ٢٠٥، ٥١٨ - الديلي، له
 صحبة

أبو رجاء/ الجرمي البصري مولى أبي قلابة،
 الجرمي التابعي الفقيه ٦٠٦ اسمه سلمان،
 ولكنه ذُكر بكنيته، روى عن مولا
 (خ م د س)

أبو رجاء العطاردي، البصري المحافظ، مخضرم:
 ٥١٣ - اسمه عمران بن تيم - ويقال في
 اسم أبيه: ملحان - أسلم بعد فتح مكة،

الرازيان // ٧٣٣: أبو حاتم، وأبو زرعة عبيد
 الله بن عبد الكريم: في الزاي
 راشد بن كَيْسَان العَبَسِي: ١٥٧ كوفي ثقة:
 أبو فزارة التابعي (ق)

رافع بن خَدِيج، الصحابي، أبو عبد الله المدني:
 ٢٦٤، ٣٦٦، ٣٦٧، ٥٨١، ٧٠٨//٦٤٠،
 ٧٠٩ / بن رافع بن عدى الأنصاري
 الأوسى - ٧٤ هـ (ع)

أبو رافع، الصائغ نُفَيْع المدني: ٣٣٧، ٥١٣
 مخضرم، مولى ابنة عمر بن الخطاب / من
 علماء التابعين (ع)

رافع بن عمرو الغفاري، رامى نخل الأنصار:
 ٢٥٥٥ / أبوعمران المدني نزيل البصرة
 (م د ت ق)

الزاهري، القاضي ابن خلاد، أبو محمد بن
 خلاد، المحافظ - له (المحدث الفاضل)
 /الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد،
 أبو محمد المحافظ البارع النظار كان من
 أئمة هذا الشأن. عاش إلى قريب من
 (٣٦٠ هـ) ٣١٩، ٣٢٢، ٣٣٢، ٣٣٥،
 ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٥٦، ٣٦٢، ٣٦٤، ٣٦٥،
 ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٦، ٦١٨.. ومع
 كتابه (المحدث الفاضل)

ابن راهويه، إسحاق بن إبراهيم - بن
 مخلد -: ٣٠٥، ٤٣٠، ٤٩٩، ٦٥١ أتباعه
 الإسحاقية. / أبو^(١) يعقوب الحنظلي
 المروزي البصري، الإمام الفقيه

(١) «أبو يعقوب» في التهذيب وتهذيبه وتقييد ابن نقطة
 (ل/٧٠) وتذكرة الحفاظ وطبقاتهم. وكتبته في طبعة الخلاصة:
 [أبو محمد]

٦٦٢ هـ) وانظر فوائده المجموعة في
الكتب

الرضي الشاطبي: ٥٥٣. // محمد بن علي بن
يوسف الأنصاري الأندلسي نزيل
القاهرة، إمام وقته في العربية
(- ٦٨٤ هـ)

رفاعة بن سمائل القرظي، الصحابي: ٦٤٢
أبو رفاعة العدوي: ٥٥٥، الصحابي، مختلف في
اسمه: - انفرد بالرواية عنه حميد بن
هلال العدوي

رُفيع بن مهران الرِّياحي، مولاهم، أبو العالية
البصري: ٦٦٩ - من المخضرمين / كان
مولى لامرأة من بني رياح أعتقته فكان
أول مَنْ أَدْنَى بِمَا وراء النهر - ٩٠ هـ (ع)

الرَّقَاشِي، يزيد بن أبان، التابعي المحدث: ٣٦٣
/ أبو عمرو البصري الزاهد (بخ ت ق)

رقية بن مَصْقَلَة/ العبدى - ويقال فيه مسقلة،
بالسين: ٥٢٦ / أبو عبدالله الكوفي
التابعي، ثقة مأمون - ١٢٩ هـ (خ م د
ت س ق) - روى عنه التيمي وهو من
أقرانه، ولا يحفظ لرقية رواية عن التيمي
سليمان

الرهاوي أبو محمد، الرجال الحافظ المسند: من
شيوخ ابن الصلاح ٣٨٦ / عبدالقادر بن
عبدالله الحنيلي حافظ الوقت، عُمُرُ وتفرّد
ورُجِلَ إليه (٥٣٦ بالرها - ٦١٢
بحران)

أبو رُهم، أحزاب بن أسيد ٢٠٥ - ٢٠٦ مختلف
في صحبته. والصحيح أنه مخضرم (دس ق)

وَأُمُّ قَوْمِهِ أَرْبَعِينَ سَنَةً. وَعِلْمُ الْقُرْآنِ -
١١٧ هـ (ع)

أبو الرجال، لقب أبي عبد الرحمن محمد بن
عبد الرحمن بن حارثة الأنصاري المدني،
وُلِدَ لَهُ عَشْرَةٌ رِجَالٌ فَلُقِبَ بِأَبِي الرِّجَالِ -
من حفاظ التابعين (خ م س ق)

رزق الله بن عبد الوهاب، أبو محمد التيمي
الحنيلي: ٥٤٥ - البغدادي - عن أبيه في
سند له من تسعة آباء نسقا إلى أكينة بن
عبد الله التيمي عن الإمام علي رضي
الله عنه (- ٤٨٨ هـ)

رُزَيْقُ بْنُ حُكَيْمٍ، مَصْفَرًا، الْأَيْلِيُّ: ٦٠٣ / وقيل
زريق، أبو حكيم مولى بني فزارة، من
أتباع التابعين (س) (١)

رُسْتَه، لقب عبدالرحمن بن عمر الأصبهاني:
٢٥٨٦ / أبو الحسن الأزدي - ٢٤٦ هـ
(ق)

الرشاطي: ٥٣٦، ٥٥٥ = له كتاب الأنساب
/ عبد الله بن علي بن عبد الله، أبو محمد
اللخمي الأندلسي الحافظ النسابة
(٥٤٢ هـ)

الحافظ رشيد الدين، صاحب الفوائد
المجموعة: ٥٧٣ / أبو الحسين الرشيد
العطار، يحيى بن علي بن عبد الله
القرشي الأموي النابلسي ثم المصري
المالكي، الحافظ: انتهت إليه رئاسة
الحديث بالديار المصرية. (٥٨٤ -

(١) علامته في التهذيب (س) كما نبه عليه على هامش
(الخلاصة) وعلامته فيها (خت س)

/الثقفى، أبو الصلت الكوفى، أحد الأعلام - ٦٠ هـ: (ع)
 زبيد بن الحارث الإيامي - ويقال له اليامي أيضا - ٦٠٥ / أبو عبد الرحمن الكوفى الحافظ الثبت الورع - ١٢٢ هـ (ع)
 الزبيدى - عن الزهرى فى حديث العمالة من رباعى الصحابة: // ٦٨٢ / محمد بن الوليد بن عامر، أبو الهذيل الحمصى القاضى صاحب الزهرى - ١٤٨ هـ (خ م د س ق)
 الزبير بن بكار، ٥٣٩، ٦٢٣ / بن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير الأسدى أبو عبد الله المدنى، قاضىها النسابة - ٢٥٦ هـ (ق) - له فى الكتب أنساب قریش
 الزبير بن عبدالمطلب بن هاشم، القرشى الهاشمى، وبنوه الصحابة والصحابيات رضى الله عنهم ٥٢٨،
 الزبير بن عبد الواحد: ٤٦٥ فى مسلسل للحاكم، عنه / أبو عبد الله الأسدأبازى الحافظ، شيخ الحاكم أبى عبد الله (- ٣٤٧ هـ)
 ابن الزبير = عبد الله
 الزبير بن عدى // ٧٣٤ اليامى، أبو عدى الكوفى، التابعى، قاضى الرى - ١٣١ هـ (خ)
 الزبير بن العوام، أبو عبد الله المدنى الصحابى، أحد العشرة رضى الله عنهم: ٥٨١ / بن خويلد بن أسد بن عبد العزى القرشى (- ٣٦٦ هـ) منصرفه من الجمل (ع)

أبو رهم، الأرحبى، ٢٠٦ / بن مطعم الهمدانى صاحب.
 أبو رهم الغفارى، كلثوم بن الحصين: ٢٠٦ - صحابى شهد بيعة الرضوان، (بخ)
 روح بن عبادة: ٦١٤ / بن العلاء بن حسان القيسى، أبو محمد البصرى الحافظ أحد الرؤساء الأشراف - ٢٠٥ هـ وقيل ٢٠٧ هـ (ع)
 روح بن القاسم: ٢٧٠ / التميمى العنبرى، أبو غياث البصرى الحافظ، توفى بعد الخمسين ومائة (خ م د س ق)
 رؤف بن ثابت / بن السكن بن عدى الأنصارى صاحب: ٥٠٥ - نزل مصر وولى برقة وبها توفى فى حاضرتها سنة ٦٠ هـ أو ٦١ هـ - فكان آخر الصحابة وفاة بها (بخ د ت س)
 رباح بن عبدة - بالفتح: ٦٠٤ / البناهل، مولاهم، حجازى، عن أبان بن عثمان وعلى بن الحسين (خد) - من ولد عمر بن عبد الوهاب بن رباح الرياحى (٢٢١ هـ: م س)
 (ز)
 زاذان: ٦٦٠ / الكندى، مولاهم، أبو عمر البزار الكوفى التابعى - ٨٢ هـ (بخ م ٤)
 ابن الزاغونى، الفقيه الحنبلى: ١٧٢ / أبو الحسن على بن عبدة بن نصر البغدادى، شيخ الحنابلة (- ٥٢٧ هـ)
 زائدة بن قدامة: ٢٧٥، ٣٣٠، ٤٧٢، ٥٢٦

البغدادى، من أئمة المسلمين وأحد الأربعة
رواة قديم الشافعى عنه - ٢٤٩ هـ
(خ ٤)

زُفر، صاحب الإمام أبي حنيفة: ٣٢٢ / بن
الهديل بن قيس العنبرى الفقيه، نزل
البصرة وتفقه بالإمام أبي حنيفة.
(- ١٥٨ هـ)

زكريا بن دُوَيْد، الكندى: ٥٥٠، ٥٥١ - حدث،
هو والزهرى عن الإمام مالك، وبين
وفاتيهما ١٣٧ سنة وأكثر.

أبو زُكَيْرٍ المدنى الضرير، يحيى بن محمد بن
قيس: ٢٤٥، ٢٤٦ (بخ م متابعة،
مدت س ق)

أبو الزُّنَاد، عبدالله بن ذكوان القرشى الأموى،
مولاهم، أبو عبدالرحمن المدنى من أعيان
التابعين الحفاظ - ١٣٠ هـ (ع) ١٥٥،
٢٠٠، ٣٧١، ٤١٠، ٥١٥، ٥١٧، ٥٧٤

الزنجاني، أبو القاسم: / سعد بن علي الحافظ
القدوة، نزىل الحرم جَار بيت الله، توفى
أواخر سنة ٤٧٠ هـ أو أوائل ٤٧١ هـ

زُنَيْج، أبو غسان الرازى، / محمد بن عمرو،
ابن بكر التميمى العدوى الحافظ: ٥٨٦
(- ٢٤٠ هـ: م د ق)

الزهرى، ابن شهاب / محمد بن مسلم بن
عبيدالله بن عبدالله بن شهاب الزهرى
القرشى، أبو بكر المدنى الفقيه التابعى
الحافظ الإمام - ١٢٤ هـ (ع): ١٥٣،
١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٩٠، ١٩١، ٢٠٤،
٢٠٥، ٢٠٦، ٢٢٠، ٢٣١، ٢٤١، ٢٤٢،
٢٤٣، ٢٤٤، ٢٦٦، ٢٧٥، ٣٠٤، ٣٤٦

الزيرى، عن أبي أمامة - سهل بن حنيف:
٥٠٩ / مصعب بن ثابت بن عبد الله بن
الزيرى الأسدى النسابة - ١٥٧ هـ
(د س ق)

الزيرى، أبو عبد الله، من أئمة الشافعية: ٣٨٨
أبو الزبير/المكى محمد بن مسلم بن تَدْرُس
الأسدى، مولاهم، التابعى المحدث:
- ١٢٨ هـ (ع) ٢٢٢، ٣٤٦، ٤٠٤،
٤٦١

زَرَّ بن حُبَيْش الأسدى، التابعى الكبير: ٥٢١،
٥٦٤ - مخضرم / أبو مريم الكوفى المقرئ
المعمر المسند، عن ابن مسعود، وعنه
عاصم بن بهدلة - أحد السبعة -
وإبراهيم النخعى الفقيه - توفى
سنة ٨٢ هـ ابن مائة وعشرين سنة،
(ع)

أبو زرعة، عنه الطبرانى // ٧٠٣ / الدمشقى،
عبدالرحمن بن عمرو بن صفوان النصرى
الحافظ شيخ الشام - ٢٨١ هـ (د)

أبو زرعة: ٤٨٩، ٥٧٨، ٦٥٨ الرازى: ٢٦٢،
٤١٧، ٤٧٤، ٤٩٤، ٤٩٥، ٥٨٤.
/ عبيدالله بن عبدالكريم بن فروخ
القرشى المخزومى، مولاهم،
أبو عبدالرحمن الحافظ النظار الحجة -
٢٦٤ هـ (م ت س ق)

أبو زرعة / بن عمرو بن جرير بن عبدالله
الأنصارى / البجلي التابعى - مختلف فى
اسمه وقيل اسمه كُنيتة (ع)

الزعفرانى، من أعيان أصحاب الشافعى: ٣٣٢
/ أبوعلى الحسن بن محمد بن الصباح

الكوفي، تابعي عن وابصة بن معبد وعنه
هلال بن يساف (ز)

زياد بن حدير - بمهملات مصغرا: ٦٠١/

الأسدي الكوفي التابعي (د)

زياد بن رياح القيسي، الراوي عن أبي هريرة

حديث أشراف الساعة ووجوب ملازمة

الجماعة: ٦٠٤ / أبوقيس - وأبوريح -

البصري، تابعي ثقة (م س ق)

زياد: مولى عبدالله بن عامر / بن ربيعة

العدوي، عن مولاة رضى الله عنه: ٥١٠

زياد بن صرد، بن زهير بن صرد الجشمي

السعدي: ٥٠٣

زياد بن طارق بن زياد، أبو عمرو الكوفي:

٥٠١ - ٥٠٣ - روى قصيدة أبي جرول

السعدي، زهير بن صرد الصحابي

الشاعر، في سبي هوازن

زياد بن علاقة: ٢٩٨، ٤٤٢، ٥٥٣، ٥٥٤ //

٧٢٤ / الثعلبي، أبو مالك الكوفي التابعي

المعمر، عن عمه قطبة بن مالك الثعلبي،

- ١٤٥ هـ عن نحو مائة سنة (ع)

زياد بن فيروز البصري: ٣٤٦ - أبو العالية

البراء القرشي مولاة، التابعي المحافظ

(خ م س)

زيد بن أرقم: ٤٩٧ // ٧٣٦ / بن زيد بن

قيس بن النعمان الأنصاري الخزرجي

الصاحب من خواص الإمام على كرم الله

وجهه - ٦٦ هـ وقيل ٦٨ هـ (ع)

زيد بن أسلم: ٢٣٨، ٢٣٩ - العدوي، مولاة

/ من أعلام التابعين المحافظ، شيوخ الإمام

مالك - ١٣٦ هـ (ع)

ابن شهاب، ٣٥١ الزهري، ٣٨٧، ٤٠٦،

٤١٨، ٤٣٠، ٤٣٣، ٤٣٥، ٤٣٧، ٤٤٢،

٤٦٦، ٤٧٤، ٤٩٧، ٥٢١، ٥٢٢ عن

تلميذه الإمام مالك، ٥٢٣، ٥٢٤ تدبج مع

عمر بن عبد العزيز، ٥٢٥، ٥٣٧، ٥٥٠،

٥٥٦، ٥٥٨، ٥٧٠ سأله عبد الملك عن

سادات أهل الأمصار // ٦٨٢ عن عروة،

حديث رياعي الصحابي، ٦٨٦، ٧٨٨،

٦٩٠، ٦٩١ في ثنائيات وثلاثيات للتابعين،

٦٩٣ عنه الإمام مالك، ٧٠٠، ٧٢٦،

٧٣١، ٧٣٢

ابن أخى الزهري: ٤٤٢ / محمد بن عبدالله بن

مسلم بن عبيد الله، الزهري المدني، عن

عمه، وعنه معن بن عيسى والقنبري

وأمية بن خالد. - ١٥٢ هـ (ع)

زهير، عن أبي إسحاق = زهير بن حرب،

// ٦٨٧، ٤٤٤ زهير أبو خيثمة

البغدادي. / زهير بن حرب بن شداد

الحرسى، مولاة، - والد أبي بكر

أحمد - ٢٣٤ هـ (خ م س ق)

زهير بن صرد الجشمي (٥٠١-٥٠٢) أبو جرول

السعدي الصحابي الشاعر وقصيدته في

سبي هوازن

زهير بن محمد / التميمي، ٢٦٥، / الحرسى

أبو المنذر الخراساني نزيل الشام والحجاز

- ٢٦٥ هـ (ع)

زهير، بن معاوية الجعفي: ٣٤٧: ٥٢٦ / ابن

حديج، أبو خيثمة الكوفي المحافظ -

١٧٣ هـ (ع)

زياد بن أبي الجعد: ٥١٥، ٥٣٠ // الأشجعي

قتل سنة ١٢٢ وقيل ١٢١ هـ

(دت عس ق)

أبو زيد، المخزومي مولاهم - وهو أبو زائدة،

عن ابن مسعود في أو هي أسانيده: ١٥٧

لا راوى له سوى أبي فزارة العنزي.

زيد بن يُتَيْع - ٢١٣ - وقيل: أتيع - بهمة -

وأثيل، آخره لام - / الهمداني الكوفي،

مخضرم، عن عمر وعلى - رضى الله

عنها، وعنه أبو إسحاق السبيعي (ت ص)

زَيْدِ بْنِ الصَّلْتِ: ٦٠٥ - في المؤلف والمختلف

من: زيد، وزبيد، بيائين مصغرا.

(س)

أبو ساسان، حصين بن المنذر: ٥٠٧ - في:

حصين

سالم بن أبي الجعد التابعي (ع) - مع أخويه،

زيد وعبيد الله بن أبي الجعد / رافع

الأشجعي الكوفي، التابعين الرواة: ٥٣

ابن سالم عن الزَيْدِي: ٥٥٥ - ٥٥٧

/ عبيد الله بن سالم - وقيل: ابن محمد بن

سالم الزبيدي، أبو محمد الكوفي المفلوج

القزاز: موثق - ٢٨٥ هـ (د عس ق) عن

الزبيدي محمد بن الوليد بن عامر

الحمصي، صاحب الزهري.

سالم بن عبدالله بن عمر، بن الخطاب، / العدوي

المدني، من فقهاء التابعين السبعة،

الحافظ الثبت النبيل (-١٠٦ هـ - ع)

١٥٥ في أصح أسانيد الزهري، عنه عن

أبيه، ١٩٢، ٢٨٤ سالم، ٥١٥ من فقهاء

زيد بن أبي أنيسة // ٧٠٣ / الغنوي، أبو أسامة

الجزري، التابعي الحافظ - ١٢٥ هـ (ع)

زيد بن ثابت / بن الضحاك بن زيد الأنصاري

الجزري، كاتب الوحي وأحد نجباء

الأنصار. قرأ على النبي ﷺ وشهد بيعة

الرضوان وجمع القرآن في عهد الصديق

رضي الله عنها (ع) ٣٦٢، ٤٩٣، ٤٩٤

زيد // ٦٩٠، عنه ابنه خارجة، ٧٠٠،

٧٠٧، ٧٠٨

زيد بن حارثة / بن شراحيل الكلبي، مولى

رسول الله ﷺ: ٤٩٧ أوليته في

الإسلام // ٧٢٣ / أبو أسامة جَب رسول

الله ﷺ. شهد زيد بدرًا والمشاهد

واستشهد بمؤتة أميرا على جند الإسلام

سنة ٨ هـ (س ق)

زيد بن الحُبَاب الحافظ الجوال، دخل الأندلس

(-٢٠٣ هـ: ٤م)

زيد بن خالد / الجهني، أبو عبدالرحمن الصحابي

المدني - ٧٨ هـ (ع)

زيد بن الخطاب العدوي، أبو عبدالرحمن: ٥٨٢

/ أسلم قبل أخيه عمر، رضى الله عنها،

وكانت معه راية المسلمين يوم اليمامة

فقاتل واستشهد (خت م د)

زيد بن عبدالله بن عمر بن الخطاب: ٥٣٠،

٥٣١. التابعي المدني (خ م س ق) - في

إخوته التابعين، الرواة

زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب:

٥٣٠ في إخوته التابعين / الإمام ابن

الأئمة، أبو الحسين العلوي المدني الثقة

معروف: ٢٩٩، ٥٥٨، ٦٦٠ وانظره في

حرف الهمزة: أبو إسحاق السبيعي

السبيعي، أبو محمد، الحسن بن أحمد بن صالح بن

أحمد الهمداني الحلبي المحافظ من أئمة هذا

الشأن (- ٣٧١ هـ) - من شيوخ

الدارقطني وعبد الغني والبرقاني وأبي نعيم

الأصبهاني، سمع منه عبد الغني بن سعيد

المصري، حديثاً، من رباعي الصحابة //

٦٨٢، ٦٨١

سجادة، الحسن بن حماد: ٥٨٨ / الحضرمي،

أبو علي البغدادي - ٢٤١ هـ (دس ق)

سحنون، عبد السلام، بن سعيد التنوخي

المغربي: ٣٨٤، ٥٦٩ - راوي المدونة عن

ابن^(١) القاسم، عبد الرحمن / أبو سعيد

القيرواني مفتيها الإمام الفقيه المالكي

(٢٤٠ هـ)

سُحيم بن وثيل / الرياحي اليربوعي / الشاعر:

٤١٩

السختياني: أيوب.

السراج النيسابوري: محمد بن إسحاق الثقفي

السرخسي، ١٧٢ الفقيه الحنفي من أئمتهم

/ عبد الرحمن بن محمد

سُريج بن النعمان: ٦٠٥ / بن مروان الجوهري

اللؤلؤي، أبو الحسين البغدادي -

(- ٢١٧ هـ: خ ٤) ٦٠٥

سُريج بن يونس: ٦٠٥ / بن إبراهيم الروزي،

أبو الحارث العابد القدوة، نزيل بغداد

(- ٢٣٥: خ م س)

المدينة السبعة، ٥٢٥ سالم عن أبيه، ٥٣٠

في إخوانه التابعين // ٦٩٠ في رواية

الزهرى عنه، تابعي عن تابعي

سالم الراوي عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري

وعن عائشة رضي الله عنهم: ٥٥٩-٥٦٠

هو: سالم أبو عبد الله المدني، (م د س ق)

وهو سالم، مولى مالك بن أوس بن

الحدثان النصرى، وهو سالم مولى

شداد بن الهاد النصرى. وهو في بعض

الروايات: سالم مولى النصرين، وفي

بعضها: سالم مولى المهري وهو في

بعضها: سالم سيلان أبو عبد الله الدوسي

وفي بعضها: سالم مولى دوس. - الكل

شخص واحد، يذكر بأسماء مختلفة ونعوت

متعددة - وفي المؤلف والمختلف من

الأنساب: النصرى والبصري: ٦٠٨

السائب بن الحارث - بن قيس بن عدى،

القرشي السهمي: ٥٢٨ - في الإخوة

الصحابة السبعة، بنى الحارث بن قيس بن

عدى، رضي الله عنهم.

السائب بن يزيد - رضي الله عنها / بن

سعيد بن ثمامة الكندي يعرف بابن أخت

نمر - ٨٦ هـ وقبل سنة ٩١ بالمدينة (ع)

٢٠٥، ٥٠٩، ٥١١، ٥١٢، ٥١٨، ٤٩٨

آخر الصحابة موتاً في المدينة - في

قول - رضي الله عنهم // ٦٨٢ -

٦٨٣

السبيعي: أبو إسحاق الهمداني الكوفي

عمرو بن عبد الله، من أعلام التابعين -

١٢٧ هـ (ع) - اشتهر بكنيته، واسمه

(١) وقع في طبعة المعبر - الكويت -: عن [أبي القاسم]

وعبد ربه: ٥٣٤ - إخوة ثلاثة يروى بعضهم عن بعض
 أبو سعد السمعاني: ٣٠٥، ٦٢٠ / في:
 السمعاني
 سعد بن طارق / الأشجعي: ٢٥٤ / أبو مالك الكوفي التابعي المحدث (خت م ٤)^(١)
 سعد بن عبادة: ٥٢٠ / بن دُليم بن حارثة الأنصاري الخزرجي النقيب العقبي، صاحب راية الأنصار في المشاهد كلها ت (سنة ١٥ هـ أو نحوها: ٤)
 الحافظ أبو سعد المروزي: ٥٢٨ = أبو سعد السمعاني
 سعد بن معاذ: ٦٠٣. صاحب الجليل / أبو عمرو الأشهلي الأوسي الأنصاري، سيد قومه - رماه «ابن العرقة» يوم الخندق
 سعد بن أبي وقاص // مالك بن أهيب بن عبدمناف بن زهرة. من العشرة والسابقين، ومقدم جنود الإسلام في فتوح العراق، ومدائن فارس، وكوف الكوفة (- ٥٥ هـ ع) ٢٣٨، ٢٠٧، // ٧١٢، ٧٢٤ سعد، ٧٣٧
 سعيد الأدم / سعيد بن زكريا الأدم، ٤٦٥ / أبو عثمان المصري مولى مروان بن الحكم (- ٢٠٧ هـ: ل)
 أبو سعيد الأشج: ٤٠٥ / عبدالله بن سعيد بن حصين الكوفي الحافظ (- ٢٥٧ هـ: ع)

أبوسريجة - بفتح المهملة الأولى، حذيفة بن أسيد، من بني حرام بن غفار، الصحابي: ٥٩٤ - / شهد الحديبية وفتح دمشق، روى عنه ابنه خفاف (م ٤)
 السري بن إسماعيل / الهمداني الكوفي: ١٥٧ - متروك / عن الشعبي، في أوهي أسانيد أبي هريرة (ق)
 ابن سعد كاتب الواقدي، صاحب كتاب الطبقات الكبير: ٣٣٧، ٦٣٩، ٦٦٥، ٦٦٦- / محمد بن سعد بن منيع الهاشمي، مولاهم، أبو عبيد الله البصري نزيل بغداد، الحافظ الكبير، (- ٢٣٠ هـ ببغداد: د)
 سعد بن بجير: ٦٣٠ هو: سعد بن حَبْبة، منسوباً إلى أمه
 سعد الجاري: ٦١٠ / مولى عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 سعد بن حبة، ٦٣٠ جد أبي يوسف القاضي: / هو سعد بن بجير بن معاوية البجلي حليف الأنصار
 أبو سعد الخليلي: ٣٨٥ الفقيه المحدث المسند / محمد بن أبي العباس أحمد بن محمد بن الخليل، الخليلي، من شيوخ أبي سعد السمعاني. سمع أبا بكر الشيرازي (٤٦٧ - ٥٤٨ هـ)
 سعد بن خولة، القرشي العامري الصحابي، زوج الصحابية سبيعة الأسلمية، ولدت له بعد وفاته بليال: ٦٤١ / (١٤١ هـ: خت م ٤)
 سعد بن سعيد الأنصاري المدني، أخو يحيى

(١) من التقريب وتهذيب التهذيب. وعلامته في خلاصة تهذيب التهذيب (ع)

علي، وعنه إسحاق - بن راهويه ٢٩٦
سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل العدوي ٥٣٠
/ من السابقين الأولين، أحد العشرة
رضى الله عنهم: ٦٤٦ (٥١ هـ ع)
أبو سعيد السجزي مسعود بن علي: = الخليل
ابن أحمد.

سعيد بن سعد بن عبادة، الخزرجي الأنصاري:
٥٠٨، ٥١٠ مختلف في صحبته، له إدراك
ولم يسمع وقيل: له صحبة. روى عن أبيه
وعنه ابنه شرحبيل (س ق)

سعيد بن العاص - وقيل (١) العاص بن سعيد،
وهو المحفوظ - من قتل بدر // ٧٣٨
سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي: ٥٢٩ /
الخزاعي، مولاهم، التابعي الكوفي (ع)
- مع أخيه عبد الله، في الإخوة التابعين
الرواة

سعيد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن حميل /
الجمحي: ٢٥٣، ٢٥٤ / أبو عبد الله المدني،
قاضي بغداد (- ١٧٦ هـ: عن م د س ق)
سعيد بن عبد الرحمن بن حسان القرشي -
المخزومي: / أبو عبد الله المكي
(- ٢٤٩ هـ: ت س)

سعيد (٢) بن عبد الرحمن الرقاشي وأخوه وأصل
أبو حرة: ٥١٨

(١) العاص بن سعيد بن أمية أبو سعيد الأموي، هو
المقتول في بدر والله أعلم. وهو والد سعيد بن العاص بن
سعيد بن العاص بن أمية، من صفار الصحابة، من كتب
المصحف العثماني، وولى الكوفة لعل رضى الله عنهم وافتتح
طبرستان - ٥٧ - ٥٨ هـ: (بغ م د س ق)

(٢) كذا عند ابن الصلاح: أخوان تابعيان. وقد وهمه
العراقي في نسبه رقاشياً، وأنه أخو أبي حرة. (التبصرة
والتذكرة ٦١/٣)

أبوسعيد ابن الأعرابي، المحدث الحافظ / أحمد
بن محمد بن زياد بن بشر، الإمام الحافظ،
شيخ الحرم العابد البصري (٢٤٦ هـ -
٣٤٠ هـ)

أبوسعيد الأنصاري: ٥٣٤ عبد ربه عن أخيه
يحيى عن أخيه سعد في الإخوة الثلاثة
يروى بعضهم عن بعض / عبد ربه بن
سعيد بن قيس الأنصاري التابعي، أخو
يحيى (١٣٩ هـ: ع)

سعيد بن إياس الجُرَيْرِي ٦٠٩، التابعي
الحافظ، كبر واختلف قبل موته
/ أبوسعيد البصري، (- ١٤٤ هـ: ع)
أبوسعيد البُستِي، القاضي: ٦١٥ = الخليل بن
أحمد

سعيد بن جُبَيْر: التابعي الحافظ: ٥١٨، ٤٢٠،
٥٢٦ / الوالبي، مولاهم، من أعلام
التابعين الفقهاء الحافظ: قتله الحجاج
كهنلاً سنة ٩٥ هـ، وما على الأرض أحد،
إلا وهو محتاج إلى علمه (ع)

سعيد بن الحارث / بن عدي القرشي
السهمي: ٥٢٨ في إخوته الصحابة،
سعيد بن أبي الحسن البصري، التابعي: ٥٢٩
/ عن أمه خَيْرَة وأبي هريرة، وعنه أخوه
الحسن (- ١٠٠ هـ: ع)

أبو سعيد، الخُدْرِي / سعد بن مالك بن سنان
بن عبد بن ثعلبة بن خُدْرَة، من علماء
الصحابة، بايع تحت الشجرة (- ٧٤ هـ:
ع) ٢٣٨، ٣٦٢، ٤٦٩، ٤٨١، ٤٩٠ //
٦٩١، ٦٩٣، ٧٠٢

سعيد بن حُدَّان، الكوفي التابعي: عن الإمام

/ سعيد بن محمد بن أحمد بن جعفر، بن
محمد بن بَحِير البَحِيرِي النيسابوري
(- ٤٥١ هـ)

أبوسعيد محمد بن عبدالله بن حمدون
النيسابوري، عن أبي حاتم مكي بن
عبدان: ٦٧٥ (- ٣٩٠ هـ)

سعيد بن أبي مريم، عن الإمام مالك: ٢٧٥ /
أبو محمد بن أبي مريم الحكم بن محمد
الجمحي المصري الحافظ الفقيه، من
أصحاب الإمام مالك (- ٢٢٤ هـ عن
ثمانين سنة: ع)

سَعِيدُ المِزَنِي، الصحابي، أبو دُكَيْن: ٥٥٣
سَعِيد بن مسعدة، المجاشعي أبو الحسن: ٥٨٧ =
الأخفش الأوسط

سعيد، بن السَّيِّب / بن حَزَن المِخْزُومِي،
أبو محمد المدني الأعور التابعي الحافظ
الثبت، الفقيه، (٩٣ هـ ع) ٢٠٧ مراسيل
سعيد، ٢١٠، ٢٠٢، ٢٢٠، ٢٢٧، ١٥٥، في
أصح الأسانيد، ٢٤٠، ٤٠٦، ٤١٢، ٤٣٩،
٤٨٧، ٥٠٧ في كبار التابعين، ٥١٤ من
السبعة. ٥١٦، أفضل التابعين ٥١٧، ٥٢١.
روى عنه صحابة ٥٥٤ تفرد عن أبيه،
٦٧١ ساد أهل المدينة.

سعيد بن منصور. الفقيه الحافظ ١٦٢ /
الخراساني، الثبت مصنف السنن
(- ٢٢٧ هـ: ع)

سعيد بن ميناء، مولى ابن أبي ذباب الدوسي //
٧١٠ أبو الوليد المكي التابعي
(خ م د ت ق)

سعيد بن عثمان بن عفان / القرشي الأموي.
وأخواه أبان وعمرو^(٢) في التابعين
الرواة: ٥٣٠ - وقد مرَّ في رواية: مالك
عن عمر: أن عمر وَعَمْرًا ولدا عثمان
رضي الله عنه: ٢٤٤

سعيد بن أبي عَرُوبَة / مهران، البشكري،
مولاهم، أبو النضر البصري الحافظ (ع)
- اختلط قبل وفاته سنة ١٥٦ هـ ٣٤٧،
٤٢١، ٤٧٤ سعيد، ٦٦١ اختلط بعد سنة
١٤٢ هـ

سعيد بن عفير - منسوباً إلى جده: ٥٩٤، -
له كتاب الأخبار = سعيد بن كثير، بن
عفير، الأنصاري، مولاهم، أبو عثمان
المصري قاضيهما الفقيه الأخباري النسابة
(- ٢٢٦ هـ: خ م قدس)

أبوسعيد بن عَلِيَّك النيسابوري: ٣٣١
/ عبدالرحمن بن الحسن بن عَلِيَّك الحافظ
المصنف (- ٤٣١ هـ)

سعيد بن فيروز، أبو البَحْتَرِي / الطائي مولاهم
التابعي: ٦٦٨ (- ٨٣ هـ: ع)

سعيد بن عمرو - بن سهل - الأشعشي، عنه
مسلم في الصحيح // ٦٨٧ / أبو عثمان
الكوفي (- ٢٣٠ هـ: م عس)

سعيد بن كثير، بن عفير: ٥٩٤ = سعيد بن
عفير

سعيد بن محمد البحيري، أبو عثمان: ٦٧٥ -

(١) مهم: عُمر بن عثمان ذي النورين، روى عن
أسامة بن زيد، وعنه الإمام مالك. وقال ابن حجر: أهل
النسب لا يختلفون في أن لعثمان ابناً يسمى عَمْرًا وآخر
يسمى عمر (تهذيب التهذيب)

أبو عبدالله الكوفي أحد أئمة المسلمين
وأعلام الدين المجمع على إمامته وورعه
وفقهه وضبطه. توفي بالبصرة عن ٧٧
عاما، سنة ١٦١ هـ (ع)

سفيان: ١٥٦، ٣١٩، ٣٢٩، ٣٣٠، ٤٢٥، ٥٤٣،
٦٢٠، ٦٦٢ // ٦٨٦ - ٦٨٨، ٧٣٤

سفيان في رباعي الصحايات، عن
الزهري = سفيان بن عيينة

السفيانان: ١٧٧، ٤٣٤ الثوري وابن عيينة
أبو سفيان الأسدي: ٢٦٨ / مولى ابن
أبي أحمد بن جحش، من حفاظ التابعين

(ع)

أبو سفيان، عن خالته أم حبيبة: / ابن سعيد بن
المغيرة الثقفي، التابعي (دس)

أبو سفيان، صخر بن حرب: / ابن أمية بن
عبدشمس القرشي الأموي، من مسلمة
الفتح، والمؤلفة قلوبهم، وشهد الطائف
واليرموك (- ٣٢ هـ وقيل ٣٤:

خ م د ت س)

أبو سفيان المكي، عن جابر وعنه الأعمش:
٢٦٨، ٤٧٤ / طلحة بن نافع القرشي،

مولاهم، التابعي الإسكاف نزيل واسط
(خ مقرونا، م ٤)

سفيان ابن عاصم: =/ سفيان بن عبدالرحمن
بن عاصم بن سفيان بن عبد الله الثقفي،

عن جده، وعنه أبو الزبير المكي (س ق)
سفيان بن العاصي الأسدي، أبو بحر الأندلسي

من شيوخ القاضي عياض: ٣٨٢ / محدث
قرطبة ومن جلة علمائها (- ٥٢٠ هـ)

سفيان بن عيينة، / بن أبي عمران الهلالي،

سعيد بن يُحيد - ويقال: بن أحمد، الهمداني
الثوري، ٥٩٦، ٦١٣ أبوالسَّفر الكوفي
التابعي (- ١١٢ هـ: ع)

سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي: ٢٤٢ / بن
أبان بن سعيد بن العاص، أبو عثمان
البغدادي (- ٢٤٩ هـ: خ م د ت س)

سعيد بن يربوع المخزومي / ٦٤٨ - من المؤلفة
قلوبهم، وأحد المعمرين من الصحابة
رضى الله عنهم / توفي سنة ٢٤ هـ عن
مائة وعشرين سنة (د)

سعيد بن يسار الهاشمي مولى ميمونة وقيل
مولى مولاهم سُقران مولى النبي صلى الله
عليه وسلم: ٦٧٠ / أبو الحَيَّاب المدني،
أحد علماء التابعين (- ١١٧ هـ: ع)

أبوسعيد ابن يونس: ٥٦٤، ٦٣٢ - منسوباً
إلى جده = ابن يونس

سَعِيد، بمهملاتٍ مصغراً، بن الخُمس التميمي:
٥٦٤ / أبو الأَحوص الكوفي، من تابعي
التابعين (م ٤)

سفيان: ٢١٢، ٢٤٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٣٣٠،
٣٧٣، ٣٩٣، ٤١٤

الثوري: ٢٦٠، ٢٦٧، ٢٣٤، ٢٧٠، ٢٧١،
٢٧٧، ٣١٣، ٣٤٨، ٤١٣، ٤٣٤ في

الخمسة أصول الدين، ٤٩٥، ٦٢٠، ٦٤٣
٦٤٩، ٦٥٠، ٦٦٠ مولده ووفاته، //

٧٠٦ الفريابي عن سفيان - هو الثوري
٧٠٨ سفيان / سفيان بن سعيد بن

مسروق، الثوري من ثور همدان،

سَلَام، جد محمد بن عبد الوهاب بن سلام،
أبي علي المتكلم الجبائي المعتزلي: ٥٩٢
سَلَام بن مشكم، خمار من يهود عصر المبعث:
٥٩٢

سَلَام بن أبي الحقيق، من يهود الحجاز عصر
المبعث: ٥٩٢

سَلَام بن أبي الدلف، جد «علي بن يوسف»
البغدادي الصوفي ٥٩٢ - من شيوخ
الحافظ الهمداني، ت ٦١٤ هـ

سَلَام، والد جعفر السدي: ٥٩٢
الحافظ السلفي: ٣٢٤، ٣٣٧ = أبوطاهر
السلفي

سَلَم بن أبي الذيال البصري، من تابعي
التابعين: ٦٠٥ (بخ م د)

سَلَم بن عبدالرحمن - النخعي، أخو حصين:
٦٠٥ / أبو عبدالرحمن الكوفي، له حديث
في الكتب الستة عن وراة كاتب
المغيرة بن شعبة. عنه الثوري وشريك
(م ٤)

سَلَم بن قتيبة: ٦٠٥ / الشعيري. أبو قتيبة
الخراساني نزيل البصرة (= ٢٠٠ هـ
خ ٤)

سَلَمان، أبو حازم الأشجعي الكوفي، صاحب
أبي هريرة: ٦٠٥ / التابعي، مات في

خلافة عمر بن عبد العزيز (ع)
سَلَمان الأغر، الجهني، أبو عبدالله الأغر المدني
التابعي: ٦٠٥ (ع)

سَلَمان، أبو رجاء مولى أبي قلابه الجرمي
البصري: ٦٠٥ - عن مولاة، له فرد
حديث عند (خ م د س)

مولاها، أبو محمد الكوفي الأعور، أحد
أئمة الإسلام وأعيان العلماء
(- ١٩٨ هـ: ع) بالحجاز

١٥٦ سفيان، في أصح الأسانيد، ٢٠٠،
٢٣١، ٢٤٨، ٢٧١، ٢٧٥، ٣٠٨ سفيان،
٣٧٣، ٤٣٤ في الخمسة الحفاظ، أصول
الدين، ٤٢٥ أمير المؤمنين في الحديث،
٥٤٣، سفيان، ٦٦٠، ٦٦٢ عن القطان أنه
اختلط سنة ١٩٧ هـ، ٦٨٦، ٦٨٨ في
إسناد رباعى الصحابييات، ٧٣٤.

سفيان، بن عيينة، وإخوته: آدم وعمران ومحمد
وإبراهيم: حدثوا عن آخرهم: ٥٣٢

سفيانة، مولى رسول الله ﷺ: ٥٦٨، ٥٧٨
- لقب مفرد، مختلف في اسمه، قيل:

مهران علي خلاف فيه، وقيل عمير (م ٤)
ابن السكن، الحافظ: ١٦٥، / سعيد بن عثمان

بن سعيد، أبو علي المصري: (- ٣٥٣ هـ)
ابن سُكَيْنة: ٦٣٠ = أبو أحمد البغدادي

الصوفي الشافعي، شيخ الشيوخ.
/ عبدالوهاب بن علي، منسوباً إلى جدته،

من شيوخ ابن الصلاح (- ٦٠٧ هـ)
سَلَام، والد «عبد الله بن سَلَام الإسرائيلي

الصحابي»: ٩٥١، ٥٩٢
سَلَام، والد «محمد بن سلام البيكندي البخاري،

شيخ الإمام البخاري» / محدث ما وراء
النهر، أبو عبد الله السلمي، مولاها

(٢٢٥ هـ)
سَلَام، جد «محمد بن ناهض المقدسي، من

شيوخ الطبراني» في معجمه الصغير،
وسماه سلامة: ٥٩١

الفقيه: ٢٩٥، ٣٢٥، ٣٩٨ (- ٤٤٧ هـ)
 سليم بن حبان: ٦٠٥ في المؤلف والمختلف
 بالكتب الثلاثة الصحيحين والموطأ
 سليمان بن أحمد، عنه أبو نعيم: ٣٦٧ //
 ٧٠٣ = الطبراني
 سليمان بن أحمد، أبو محمد الدمشقي نزيل
 واسط: ٣٦٧
 سليمان بن الأشعث، أبو داود السجستاني
 الحافظ الإمام = أبو داود
 سليمان الأعمش: ٤٢٥ - في سليمان بن
 مهران وفي الأعمش.
 سليمان^(١) بن أكيمة الليثي الصحابي: ٣٩٥ -
 ٣٩٦
 سليمان بن بريدة / بن الحصيب الأسلمي
 المروزي التابعي / ٧٣٣ (م ٤) - عن
 أبيه في صحيح مسلم.
 سليمان بن بلال / التيمي، مولاهم، أبو بلال
 وأبو محمد المدني: ٥٧٦ من تابعي التابعين
 الحافظ، عنه ابنه أيوب. (١٧٧ هـ: ع).
 سليمان التيمي = سليمان بن طرخان
 سليمان بن حرب / الأزدي الواشحي: ٦١٨
 / أبوأيوب البصري قاضي مكة، من
 الأعلام الحافظ (- ٢٢٤ هـ: ع)

(١) سليمان بن أكيمة الليثي، وحديثه في رواية الحديث
 بالمعنى، مرفوعاً، ترجم له الحافظ ابن حجر في الإصابة، في:
 «سليم بن أكيمة الليثي، وأخرج حديثه عند الطبراني من
 رواية يعقوب بن عبد الله بن سليم بن أكيمة عن أبيه عن
 جده. ورواه الطبراني من وجه آخر، عنه، فسماه «سليمان»
 بدل سليم.. انظر تخريج الحديث في ترجمة سليم بالإصابة،
 رقم ٤٢٧ق أول من حفر السين. ثم في رقم ٢٤٤٨
 لسليمان بن أكيمة: سليم.

سلمان بن عامر، بن أوس / ٦٠٥ / الضبي
 البصري الصحابي (خ ٤)
 سلمان الفارسي، أبو عبد الله سابق الفرس
 رضى الله عنه: ٥٨١: ٦٠٥
 سلمة بن الأكوع: ٧٣٩//٥٠٥ سلمة بن
 عمرو بن الأكوع.
 سلمة بن بديل بن ورقاء الخزاعي، تابعي، عن
 أبيه: ٥٤٧
 سلمة بن دينار، أبو حازم المدني الأعرج، التمار،
 التابعي القاص الزاهد: ٦٠٦ / مولى
 الأسود بن سفيان. (ت ١٣٥ هـ: ع)
 سلمة بن سليمان، أبو سُليم المروزي المؤدب
 المحدث: ٦١٩ عن ابن المبارك
 (- ٢٤٣ هـ: خ م س)
 أبو سلمة عبدالرحمن / بن عوف الزهري المدني،
 أحد فقهاء السبعة في قول ومن أعيان
 التابعين الكبار: ١٦٨، ١٨٠، ٢٦٧، ٢٩٦،
 ٥١١، ٥٢٦ (- ٩٤ هـ: ع)
 أبو سلمة، عبد الله بن عبد الأسد بن هلال
 المخزومي: ٥١٤، ٥١٥ ابن عمه النبي
 ﷺ - برة بنت عبدالمطلب - وأخوه من
 الرضاعة، وسالفه على أم سلمة رضى الله
 عنها: قديم الإسلام ذو هجرتين
 (ت س ق)

سلمة، بن عمرو بن الأكوع ٧٣٩
 / السلمي أبو مسلم المدني، من أصحاب بيعة
 الرضوان، وفرسان الصحابة رضى الله
 عنهم (- ٧٤ هـ: ع)
 سلمة بن قيس الأشجعي، الصحابي: ١٧٩
 سليم بن أيوب الرازي / أبو الفتح الشافعي

سليمان بن نافع العبدي، حديثه عند الطبراني في المعجم الأوسط: من طريق إسحق بن راهويه، عنه عن أبيه: ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١.

٥١٢

سليمان بن يسار // الهلالي، مولى ميمونة رضى الله عنها؛ ٥١٥ // ٧١٠ - التابعي المدني الجليل من فقهاؤها السبعة توفى في

العشر الأولى من المائة الثانية (ع)

سِمَاك بن موسى الضبي: ٥٣٢ - مع أخيه مِسْحَاج، أخوين من تابعي التابعين الرواة سَمُرَة بن جُنْدَب / بن هلال الفَزَارِي، نزيل البصرة: ١٧٩ - من كبار التابعين الحفاظ المكثرين الأثبات (- ٥٨ هـ: ع)

السمرقندي، أبو علي البرذعي: ٦٦٤ له المعجم في الكتب / الحسين بن علي بن محمد بن الحسن البرذعي الهمداني، سكن سمرقند وكان أحد محدثيها، وبها توفى سنة ٤٢٠ هـ

السمعاني:

● أبو المظفر / منصور بن محمد بن عبد الجبار

التميمي المروزي: ١٧٦، ٢٢٤، ٤٨٦،

٤٨٧ الفقيه العلامة المجتهد، كان حنفياً

ثم تحول شافعيًا وتصدر في المذهبين

(- ٤٨٩ هـ)

● أبو بكر / محمد بن أبي المظفر منصور ابن

محمد بن عبد الجبار: ٢٨٠ / الإمام الحفاظ

(- ٥١٠ هـ)

● أبوسعبد الحفاظ: ٣٠٥، ٣٧٦، ٥٣٨

٦٢٠ / تاج الإسلام العلامة

عبدالكريم بن الحفاظ أبي بكر محمد بن

الفقيه العلامة أبي المظفر منصور له في

أبو سليمان الخطابي: ١٧٤، ١٧٥، ٣٥٣ = في:

الخطابي

سليمان بن داود - بن الجارود - = أبوداود

الطيالسي

سليمان بن داود، بن حماد المَهْرِي: ١٥٥، ٤٥١

/ أبو الربيع المصري الفقيه المالكي

(- ٢٥٣ هـ: دس)

سليمان بن ربيعة: ٥٠٨ تابعي، وُلِدَ في زمان

النبي ﷺ ولم يسمع منه.

سليمان بن زيد بن ثابت / الأنصاري التابعي

عن أبيه وعنه ابنه سعيد: ٣٧٦ (بخ)

سليمان بن طرخان التيمي، نزل فيهم

/ أبوالمعتمر البصري الحفاظ، من سادات

التابعين الحفاظ (- ١٤٣ هـ: ع) ١٥٦ في

أصح الأسانيد، ٤٤٣، ٤٥٣، ٥٢٤ تدبج

مع مسعر، ٥٢٥، ٥٢٦، ٦٣٤، نزل في تيم

فنسب إليهم.

سليمان بن عبدالرحمن / بن عيسى بن ميمون

التميمي، // ٦٨٤ / ابن بنت شرحبيل،

أبو أيوب الدمشقي الحفاظ (- ٢٣٢ هـ:

خ ٤)

سليمان بن المغيرة / القيسي، مولاهم أبو سعيد

البصري الحفاظ: ٣٤٧، ٥٥٥

(- ١٦٥ هـ: ع)

سليمان بن مهران الكاهلي، مولاهم، أبو محمد

الكوفي الأعمش: ٤٢٥ من الحفاظ الأئمة

الأثبات (- ١٤٨ هـ: ع)

سليمان بن موسى الزهري: ٣٠٣ / أبوداود

الكوفي نزيل دمشق، عن الزهري وعنه

الوليد بن مسلم (د)

المرويات في كونه أول من بايع تحت
الشجرة

سنان بن أبي سنان بن وهب الأسدي // ٧٢٩
- زعم الواقدي أنه أول من بايع النبي
ﷺ تحت الشجرة وفيه نظر حرره المحافظ
في الإصابة (- ٣٢٢هـ)

السُّنْجِي أبو داود: ٤٠٠ - في حرف الدال:
أبو داود
سُنْدُر/الحصِي، مولى الصحابي زُبَاع الجذامي:
٢٠٥ / ٥٦٤.

سُنَيْد، بنون مصفرا، بن داود المصيصي: ٥٨٦
/أبو علي المحتسب صاحب التفسير
(- ٢٢٠هـ: د ق)

سُنَيْن أبو جميلة/ السلمي الصحابي: ٢٠٥
(خ كن كد)

سهل بن أبي حنمة // ٧٠٨ الأنصاري
الصاحب، توفي زمن معاوية ظناً (ع)
سهل بن حنيفة/ بن واهب الأنصاري الأوسي:
أبو ثابت المدني، من البديين وشهد
المشاهد (- ٣٨هـ بالكوفة: ع) - مع
أخويه: عثمان وعباد، إخوة ثلاثة من
حمة العلم: ٢٥٣.

سهل بن سعد/ بن مالك الخزرجي الأنصاري:
٢٠٥، ٤٢١ أبو العباس المدني - آخر من
مات بها من الصحابة رضي الله عنهم
(سنة ٩١هـ عن مائة سنة: ع)

سهل بن المتوكل: ٢٥٩١ - عنه غنجار في
تاريخ بخارى

سهيل بن أبي صالح / ذكوان السمان، أبو يزيد
المدني: ٢٦٣، ٣٠٣، ٤٣٥ / عن أبيه وابن

الكتب: الأنساب وأدب الإملاء (٥٠٦) -
٥٦٢هـ)

● أبو المظفر عبدالرحيم/ بن المحافظ أبي سعد
عبدالكريم ٣٨٧ أبو المظفر، ٤٣٢، ٤٤٥،
٥٣٨ عنه أبوه، ٥٤٤ من شيوخ ابن
الصلاح

أبو السنابل عميد ربه - وقيل غير ذلك - بن
بعكك: ٥٦٦ - اسمه واسم أبيه من
الأفراد/ بن الحارث بن السباق بن
عبد الدار القرشي العبدي، من مسلمة
الفتح (د س ق)

سنان أبو ربيعة: ٦٠٣/ البصري، سنان بن
ربيعة الباهلي، التابعي (خ د ت ق)
سنان بن سلمة: ٦٠٣/ بن المحبّق -
كمعظم - وُلد يوم حنين، وولى غزو الهند
سنة ٥٠هـ (م د س ق)

سنان بن أبي سنان الديلي: ٥٥٨، ٦٠٦
/التابعي المدني، عن أبي هريرة وجابر،
وعنه الزهري (- ١٠٥هـ: خ م ت س)
أبو سنان، ضرار بن مرة السناني: ٦٠٦
/الأكبر، الكوفي، ثبت في الحديث
(بخ م مدت س)

أبو سنان بن محصن الأسدي: ٥٢٥ // ٧٢٩
الصحابي، ذكره ابن إسحاق في البديين،
وانظره في كني الإصابة

سنان بن مقرن المزني: ٥٢٨، ٥٣٤، ٥٣٦ في
إخوته السبعة الصحابة، بنى المقرن بن
عائذ المزنيين رضي الله عنهم

أبوسنان بن وهب الأسدي // ٧٢٩ أوليته في
بيعة الرضوان انظر في ترجمته بالإصابة.

اللقوى العلامة، له المحكم والمخصص
(٤٨٥هـ)

ابن سيرين = محمد/أبو بكر المدني الأنصاري،
مولى أنس رضى الله عنه: ٣٩٦ / من
سادات التابعين. الحافظ العالم الفقيه.
(-١١٠هـ: ع)

(ش)

شاذان / الأسود بن عامر، أبو عبد الرحمن
الشامي الحافظ (-٢٠٨هـ: ع)
الشافعي، الإمام محمد بن إدريس/بن العباس
بن شافع بن السائب المطلبى، أبو عبد الله،
إمام المذهب، عالم المائة الثانية (-١٥٠-
٢٠٤هـ: ع) ١٥٥، ١٦٠، ١٧٧، ١٧٨،
١٨٢، ٢٠٧ مراسيل سعيد، وسائر
التابعين بعامه، ٢٠٨ - ٢١١، ٢٢٤،
٢٣٣، ٢٣٥، ٢٥٢، ١٧١ في البويطى،
٢٧٢، ٢٨٨، ٢٩٣، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٢،
٣٠٤، ٣٢٢، ٣٤٠، ٣٤٢، ٣٤٨، ٣٦٠،
٣٧٣، ٣٧٥، ٣٨٩، ٣٩٢، ٤٢٠، ٤٦٨
النسخ، ٤٦٩ الخلاف، ٤٧٥ رواية الفقهاء
٤٧٧ اختلاف الحديث ٤٩٤ قدر
الصحابة، ٤٩٥، ٥٠١، ٥٠٣، ٥٤١،
٦٢٣، ٦٥٠ تاريخ مولده ووفاته //
٧٠٤، ٧٠٧، ٧٣٦، ٧٣٧

أبوشاه اليمنى، الصحابي، وكتابة الحديث:
٢٣٦٥

ابن شاهين / عمر بن أحمد بن عثمان بن
شاهين: ٤٧٥ / أبوحفص البغدادي
الحافظ، محدث العراق (-٣٨٥هـ)

المسيب وكبار التابعين. مات في خلافة
المنصور (خت م ٤)

أبو سهيل - المدني نافع - بن مالك الأصبحي:
٥٩٤ - / بن أبي عامر التابعى الحافظ
(ع) ٥٩

سهيل وسهل وصفوان / بنو وهب بن ربيعة
الفهري: ٦٢٩ - بنو بيضاء، منسوبين
إلى أمهم.

أبوسوار، واسمه حسان بن حريث العدوى -
أو عكسه // ٦٩٤ / في سنن مسلم كله
بصريون (خ م س)

سويد بن سعيد بن سهل الهروي: ١٧٩، ٢٩٢
/ أبو محمد الأنبارى (-٢٤٠هـ: م ق)

سويد بن غفلة الكندي: ٥١٣ / الجعفي،
أبو أمية الكوفي، المعمر مخضرم (-٨٠هـ،
ع)

سويد بن مقرن المزني، الأنصاري نزيل الكوفة
٥١٩ - في إخوة سبعة صحابة (بخ م دت
س)

سيار بن سلامة، أبو المنهال الكوفي الرياحي:
٥٩٩ - من المؤلف والمختلف لسيار
وبشار (-١٢٩هـ: ع)

سيار بن أبي سيار وردان: ٥٩٩ من المؤلف
والمختلف

سيبويه / عمرو بن عثمان، أبو بشر البصرى
إمام العربية: ١٨٠ هـ - له الكتاب:
٥٨٧

ابن سيده / أبو الحسن الأندلسى المرسى،
الميورقي: ٥٨٤ / على بن إسماعيل

المسند النسابة: ٣٣٧ في: الدمياطي
شريح بن الحارث / أبو أمية الكندي الكوفي،
المخضرم المعمر: ٥١٢ / ولى يُعمر بن
الخطاب الكوفة فقضى بها ستين عاما
وكان من أعلم الناس بالقضاء (توفي سنة
٨٠هـ عن أكثر من ١٢٠ سنة:

خ بخ س)

شريح بن هاني / بن يزيد الحارثي المذحجي
اليمنى نزيل الكوفة: ٥١٣ / أبو المقدم
الكوفي قاضيها العَلَم، من كبار أصحاب
الإمام علي (٧٨٠هـ: عج بخ م ٤)
شريك، بن عبدالله / بن أبي شريك النخعي،
٢١٣، ٤٨٣، ٤٨٩، ٥٧٢ / أبو عبدالله
الكوفي قاضيها وقاضي الأهواز
(- ١٧٧هـ: خت م ٤)

شريك بن عبدالله / بن أبي نمر القرشي /
أبو عبد الله المدني التابعي: // ٧١٩
(- ١٤٠هـ: خ م دتم س ق)

شعبة / بن الحجاج بن الورد العتكي، مولاهم،
أبوسطام الواسطي نزيل البصرة، الحافظ
النظار الحجة، التقى القدوة (٨٠-
١٦٠هـ: ع) ١٧٧، ١٧٩، ٢١٢، ٢٢٨،
٢٣٣، ٢٦٥، ٢٧٦، ٢٨٥، ٢٨٨، ٢٩٢،
٣٠٦، ٣٠٨، ٣٣١، ٣٩٣، ٤٠٠، ٤٠٥،
٤١٣، ٤١٤، ٤٢٤، ٤٣٣، ٤٣٤ في
الخمسة أصول الدين، ٤٧١ ٦١٩ ٦٥٤
أول من تكلم في الرجال، ٦٦٠ // ٦٩٤
الشعبي، عامر / بن شراحيل الحميري،
أبو عمرو الكوفي التابعي، أحد أعلام
الحفاظ الناقد الفقيه (- ١٠٣هـ: ع)

شباب (٥٨٥) = خليفة بن خياط العصفري
شبابة / بن سوار الفزاري، أبو عمرو المدائني:
٢٧٥ (- ٢٠٦هـ: ع)

شبيب بن غرقدة، التابعي: ٤١١ / السلمي،
عن عروة البارقي وعنه شعبة والسفيانان
(ع)

شبيب بن حرّام / بن مهان بن وهب، من بني
لقيط بن يعمر ٥٩٤
شُبَيْل، بن عوف الأحمسي / أبو الطفيل الكوفي،
مخضرم: ٥١٣ / شهد فتح القادسية (بخ)
شُتَيْر بن شَكَل بن مُحمّد / العبسي الكوفي:
٥٤٤

- انفرد عن أبيه، أدرك الجاهلية (بخ م ٤)
شداد بن أوس / بن ثابت بن المنذر الأنصاري
المخزرجي: ٢١٣، ٣٦٣، ٤١٨ / أبو يعلى
المدني، ابن أخى حسان بن ثابت
(- ٥٨هـ: ع)

ابن شداد، أبو محمد عبدالعزيز بن شداد بن
تميم القيرواني: ٥٣٥ - له في الكتب
(أخبار القيروان)

شراحيل بن آده = أبو الأشعث الصنعاني،
صنعاء دمشق، التابعي ٢٧٠ // ٦٩٥
(بخ م ٤)

ابن شَرَحْبِيل (٢٧٠، ٦٩٥) = عمرو بن
قيس: حرف العين

شرحبيل بن حسنة، أبو عبدالله - منسوباً إلى
أمه ٦٢٩ هو (شرحبيل بن عبدالله بن
المطاع الكندي الصحابي) من مهاجرة
الحبيشة (- ١٨هـ)

شرف الدين الدمياطي، أبو محمد التوفي الحافظ

٤٣٧، ٤٦٥ / أبو الصلت الواسطي (د)
شهر بن حَوْشَب / أبوسعيد الشامي التابعي،
مولى الصحابية أسماء بنت يزيد بن
السكن: ١٧٨ توفي في أول المائة الثانية
(بخ م ٤)

ابن شوذب، عبد الله: ٢٥٤ / أبوعبدالرحمن
اليلخي نزيل الشام (- ١٥٦ هـ: بخ ٤)
شيبان، عن الأعمش: ٢٧٧ / بن عبدالرحمن
التميمي، أبو معاوية البصري ثم الكوفي ثم
البغدادى الحافظ (- ١٦٤ هـ: ع)

شيبان بن فروخ ٦٠٧ / - الخبّطي، مولاهم،
أبو محمد الأبلّ (- ٢٣٥ هـ، أو ٢٣٦ هـ:
م د س)

الشياني عنه الحاكم في إسناده حديث رباعى ما
لا يعتبر به في العلو بمجرد العدد: ٤٤٠
/ أبو الحسن علي بن محمد بن عقبة، عن
الحضر بن أبان

ابن شيبية: ٢٢٣ = يعقوب
أبو شيبية الخدرى، الصحابى: ٥٧٣ معروف
بكنيته / استشهد رضى الله عنه في حصار
القسطنطينية.

ابن أبى شيبية، الحافظ أبو بكر، عبد الله بن
محمد بن أبى شيبية إبراهيم بن عثمان
صاحب المصنف: ١٨٧ // ٦٨٧، ٧١٨،
٧٢٣، ٧٢٨، ٧٢٩.. في الباء: أبو بكر ابن

أبى شيبية
ابن أبى شيبية / عثمان بن محمد بن أبى شيبية
إبراهيم بن عثمان العيسى: أبو الحسن
الكوفي الحافظ: ٦٣٢. في حرف العين:
عثمان

٢١٩، ٢٩٦، ٢٤٦، ٤٠١ عامر الشعبي،
٤٠٩، ٤٢١، ٤٣٩، ٤٨٩، ٤٩٤، ٤٩٦،
٥١٢ ٥٥٢ // ٦٧١، ٧٢٩

شُعيب/ ابن أبى حمزة الأموى، مولاهم، أبوشمر
الحمصى: ٢٦٦ // ٦٨٣، عن الزهرى
في رباعى الصحايات / أحد الأثبات
المشاهير، (- ١٦٣ هـ: ع)

شعيب عن أبى الزناد: ٤١٠ = ابن أبى حمزة
شعيب بن عبدالله/ بن عمرو السهمى ابن أبى
حمزة: ٢٣٣، ٥٤٠

شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن
العاص السهمى، ثبت سَمَاعُهُ عن جده
عبد الله بن عمرو، وعنه ابنه عمرو بن
شعيب (بخ ز ٤)

شقران / الحبشى، مولى رسول الله ﷺ: ٦٧٠
/ شهد بدرًا وكان ممن غُسل المصطفى
عليه الصلاة والسلام (ت)

شَكَل بن مُمَيّد / العيسى الصحابى، أبو شَتِير
الكوفى: ٥٥٤ انفرد عنه ابنه شتير
(- مد ث س)

شَمعون - ويقال: شَمعون - بن زيد،
أبو ريحانة حليف الأنصار - مولى النبى
ﷺ: ٥٦٤ (د س ق)

ابن شهاب: ١٩٢، ٢٦٦، ٢٦٧، ٣١٩، ٣٤٩،
٣٧٦، ٥٦٠، ٦٥٩ = الزهرى

أبو شهاب عن الأعمش: ٢٧٧ // ٧٠١ /
الكوفى الحنّاط الأصغر، عبد ربه بن نافع
الكنانى، (- ١٧١ هـ: خ م د ق)

شِهَاب بن خِرَاش - بن حوشب الشيبانى
الحَوْشِبى: ١٥٨ في أوهى أسانيد المكين:

صالح: ٢٦٦ = بن كيسان
 صالح جزرة، ٥٨٧، ٦٥٤ / بن محمد بن عمرو
 بن حبيب الأسدي، مولاهم، البغدادي
 الحافظ نزيل بخارى، شيخ ما وراء النهر
 (٢٠٥ - ٢٩٣ هـ) ٢٩٤.
 صالح ابن حيان: ٤٠٩ عنه البخاري/ صالح بن
 صالح بن مسلم بن حى، وهو حيان،
 الهمداني الكوفي، الحافظ (ع)
 أبو صالح: ٤١٣ عن أبي هريرة/ السمان،
 ذكوان المدني الحافظ (- ١٠١ هـ: ع)
 صالح بن أبي صالح السمان ذكوان: ٦١٧،
 ٦٦٢ (م ت) من المتفق والمفترق
 صالح بن أبي صالح: ٦١٨ / السدوسي
 التابعي: ٦١٧
 صالح بن أبي صالح مهران ٦١٨ - مولى
 عمرو بن حرث، الكوفي التابعي
 (مد ت)
 صالح بن أبي صالح نيهان، التابعي مولى
 التوأمة بنت أمية بن خلف الجمحية:
 ٦١٧، ٦٦٢ (د ت ق)
 صالح بن كيسان: ٢٦٦ صالح // ٦٩٣/
 أبو محمد المدني، مؤدب أولاد عمر بن
 عبد العزيز، التابعي الحافظ
 (- ١٤٠ هـ: ع)
 صالح بن محمد الحافظ جزرة: ٦٥٤ = صالح
 جزرة
 الصالح المرى: ٢٩٢ - ٢٩٣ / بن بشير، أبو
 بشر البصرى القاصّ الواعظ
 (- ١٧٢ هـ: ت د)
 أبو صالح المؤذن: ٥٥٣ / أحمد بن عبد الملك بن

الشيخ أبو حامد // ٧٢٦ = فى الحاء:
 أبو حامد الإسفرايينى
 أبو الشيخ، لقب أبى محمد، عداقه بن محمد /
 بن جعفر بن حبان الأصبهاني الحافظ:
 ٣٢٣، ٥٧٦، لقبه وكنيته، ٦٢٥ أبو الشيخ،
 المقرئ المعمر (- ٣٦٩ هـ عن خمس
 وتسعين)
 الشيخان: البخارى ومسلم

(ص)

صاحب الصحاح: ٢٥٧ = الجوهري، مع كتابه
 فى فهرس الكتب
 صاحب الصحيح: ١٥٤ = البخارى
 صاحب الكمال: ٤٧١ = عبد الغنى بن
 عبد الواحد، أبو محمد المقدسى - مع
 كتابه
 صاحب المصابيح: ١٨٣ = الحسين بن مسعود
 الفراء، ركن الدين أبو محمد - فى الكتب
 صاحب المطالع: ٥٩١ = ابن قرقول،
 / أبو إسحاق الوهراني إبراهيم بن
 يوسف - مع مطاله فى الكتب
 صاحبا الصحيحين: ٢٩٣ = البخارى ومسلم
 ابن صاعد: ٦١٥ - من شيوخ الدارقطنى/
 يحيى بن محمد بن صاعد، أبو محمد الهاشمى
 البغدادي الحافظ (٣١٨ هـ)
 صاعقة: ٥٨٥ = محمد بن عبد الرحيم بن أبى
 زهير، أبو يحيى البغدادي
 صالح بن أحمد بن محمد، بن حنبل: ٣٢٨،
 ٤١٥ / أبو الفضل الشيباني البغدادي، عن
 أبيه الإمام أحمد (- ٢٦٥ هـ)

أبي أحمد الحاكم: ٤٠٨
صُفدى بن سنان / أبو معاوية العقيلي: ٥٦٢ من
الأفراد

الصفراوي: ٣٣٧ / جمال الدين
عبدالرحمن بن عبدالمجيد بن إسماعيل،
أبو القاسم الإسكندري المالكي، الفقيه
المفتي المقرئ الأستاذ (٦٣٦هـ)

صفوان بن سليم: ٤٥٢ / الزهري، مولاهم،
أبو عبد الله المدني التابعي
(١٣٢هـ: ع)

صفوان بن المعطل السلمي، الصحابي // ٧٠٢
الصلت بن بهرام، تابعي: ٥٥٣ عن الصنايح
البيجلي، الأحمسي

الصُّنَّايح بن الأعسر البيجلي الأحمسي، له صحبة
وحدِيث (ق)

الصُّنَّابِحي، عبدالرحمن بن عُسَيْلَة، أبو عبد الله.
مخضرم، من كبار التابعين / مات في خلافة
عبد الملك (ع)

الصوري الحافظ: ٤٣٤ / محمد بن علي بن
عبدالله بن دحيم الساحلي أبو عبدالله
(٤٤١هـ)

ابن صياد الدجال، وحدث الدخ: ٤٥٩ -
٤٦٠

الصيرفي الفقيه: ٥٩٤، ٢٣٠٢ / أبوبكر
محمد بن عبد الله البغدادي الشافعي، من
الأئمة الأصوليين والمصنفين البارعين
(٣٣٠هـ بمصر)

علي النيسابوري الحافظ، محدث وقته
بخراسان (٣٨٨ - ٤٧٠هـ) - له كتاب
الأفراد وصنف تاريخ مرو وخرج ألف
حديث عن ألف شيخ

أبو صخر المدني: ٤٥٢ - نزيل مصر / محمد
بن زياد الخراط، مولى بني هاشم
(بخ دت عس ق)

صدقة بن موسى الدقيقي / أبو المغيرة البصري:
١٥٦ في أوهى أسانيد الصديق رضى الله
عنه (بخ د ف)

الصدقي: ابن يونس
الصدقي: ١٥٥، ١٥٦ = أبو بكر، رضى الله
عنه.

صُدَى بن عجلان / أبو أمامة الباهلي،
الصحابي: ٥٦٤

صُرْد بن زهير بن صرد / الجشمي السعدي،
الصحابي الشاعر: ٥٠١

الصريفيني، أبو إسحاق: ٥٣٣، ٥٧٠، ٦٤٨
/ تقي الدين أبو إسحاق العراقي، نزيل
دمشق، إبراهيم بن محمد بن الأزهر
الحنبلي، الحافظ. له كتاب في الكنى
(٦٤١هـ)

الصريفيني أبو محمد / عبد الله بن محمد: ٤١٣
الصفار، إسماعيل، شيخ الدارقطني: ٣٢٧ -
في: إسماعيل

الصفار، في ربايعيات للحاكم لا يُعتد بها في
العلو: ٤٤٢ / عبدالله بن أحمد الأصبهاني
الزاهد الورع، سكن نيسابور، روى عنه

الحاكم، وصنف كتابا في الزهد (- ٣٣٩هـ)
الصفار، أبو يوسف محمد بن سفيان من شيوخ

(ض)

الضال: معاوية بن عبد الكريم: ٥٨٣ - في معاوية

الضحاك، بن عثمان / بن عبد الله بن خالد بن حزام الأسدي الحزامي: ٢٥٣،

٢٥٤ / أبو عثمان المدني (-١٥٣ هـ: م ٤) الضحاك بن مخلد الشيباني، أبو عاصم النبيل:

٢٢٤، ٣١٩، ٤٢٨ / البصري الحافظ، (١٢٢ - ٢١٤ هـ: ع)

الضحاك، عن ابن عباس في أسانيد الخراسانيين: ١٥٩، ٦٧٠ / بن مزاحم

الهلالي، مولاهم، أبو قاسم الخراساني أبو الضحى، مسلم بن صبيح: ٥٧٩ - اشتهر

بكنيته واسمه معروف / الهمداني العطار التابعي الكوفي (-١٠٠ هـ: ع)

ضرار بن مرة السناني - أبو سنان الكوفي (-٢٠٩ هـ: يخ م مدس)

ضرب بن نفيير بن سُمير: ٥٦٤ - أبو السليل القيسي، البصري التابعي (م ٤)

الضعيف، عبداً لله بن محمد الطرسوسي الحافظ ٢٥٨٣، ٢٥٨٤ - في حرف العين

ضمام بن ثعلبة/ الأسدي النجدي، الصحابي: ٣١٩ // ٧٢١

أبو ضمرة، أنس بن عياض: ٣٧٠ / الليثي المدني المعمر، (-٢٠٠ هـ عن ٩٦ سنة: ع)

الضياء: ٤٥٢ / المقدسي، أبو عبد محمد بن عبد الواحد السعدي الحنبلي - ٦٤٣ هـ.

- له (الأحكام) في الكتب

(ط)

طارق بن زياد التابعي، يُعد في الكوفيين، روى عن الإمام علي رضي الله عنه // ٧٣١ / حديثه عند النسائي في خصائص، الإمام علي.

طارق بن شهاب / بن عبد شمس بن هلال البجلي الأحمسي // ٧٣١ مخضرم، له رؤية (-٨٢ هـ: ع)

أبو طالب بن عبدالمطلب بن هاشم، وبنوه الإخوة الصحابة: ٥٢٧، ٥٩٤

أبو طالب الحافظ / بن نصر البغدادي: ٥٩١، ٦٢٠، ٦٢١ / أحمد بن نصر بن طالب،

أستاذ الدارقطني (-٣٢٨ هـ) أبو طاهر، حفيد الإمام ابن خزيمة: ٦٦٤ / محمد

بن الفضل بن «محمد بن إسحاق، بن خزيمة» (٣٨٧ هـ)

أبو طاهر الدباس، أحد أئمة الحنفية: ٣٣٣ / محمد بن محمد بن سفيان الفقيه القاضي:

إمام أهل الرأي بالعراق في وقته (-٣٤٠ هـ)

أبو طاهر: ٣٢٤ - ٥٤٩ = أبو طاهر السلفي الحافظ المسند: ١٨٧،

٣٣٧، ٤٤٧، ٥٤٩ / أحمد بن محمد بن أحمد بن سلفة، عماد الدين نزيرل الإسكندرية، حافظ الوقت وإمام مسنده

(-٥٧٦ هـ عن مائة وست سنين)

ابن طاهر: محمد بن طاهر / بن علي المقدسي، ابن القيسراني. أبو الفضل الحافظ: ١٧٢،

٢٦١، (مع كتابه تصحيح العلل)

عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده
الطحاوي: ٢٥٣، ٢٨٨ - له مشكل الآثار،
واختلاف معاني الآثار/ أبو جعفر
المصرى، أحمد بن محمد بن سلامة، الفقيه
الحنفى، شيخهم عالم الوقت الحافظ
الحجة (- ٣٢١هـ)

أبو الطفيل، عامر بن وائلة، الصحابي، ٢٠٥،
٤٩٨، ٤٩٩ آخرهم موتا بالمدينة، وقيل
بمكة ٥٠١، ٥٠٩ له رؤية في الطواف وعند
زمزم // ٦٩١ أ د

أبو طلحة الأنصارى / الخنزرجى المدنى:
٢٣٥ / من نقباء الأنصار / زيد بن سهل
بن الأسود الصاحب (- ٣٤هـ: ع)

طلحة بن عبيد الله / بن عثمان التيمى، أحد
العشرة رضى الله عنهم: ٣٦٢، ٦٩٩ //
٧٣٦ مع بنيه التابعين الخمسة

طلحة بن مصرف بن عمرو بن كعب الياشى:
٥٤٢، ٥٤٣ - عن أبيه عن جده
الصحابى عمرو بن كعب رضى الله عنه.
/ أبو محمد الكوفى، التابعى الحافظ، المقرئ
الإمام (- ١١٢هـ: ع)

الطرسوسى، ٥٨٣^٢ - ٥٨٤ الضعيف =
أبو محمد

طهمان، أو زكوان: ٥٢٥ - غلام كان لآل
عمرو بن سعيد بن العاص السهمى
الأموى فأعتق بفضه. وفيه الحديث
الشرىف: (تعتق فى عتقك وترق فى رفق)
الطوسى. أبو إسحاق / إبراهيم بن إسماعيل،
محدث طوس - ٢٨٠هـ

الطوسى: أبو حامد الشافعى: ٣٥٦ - له فى

أبو طاهر المدنى: أحمد بن محمد بن عثمان
أبو الطاهر، شيخ مسلم: / المصرى أحمد بن
عمرو بن السرح الأموى، مولاهم،
الشافعى الفقيه الحافظ (- ٢٥٠هـ:
م د س ق)

طاووس / بن كيسان اليمانى الجندى الفقيه
القارئ الحافظ: ١٩٤، ٦٧٠ - ساد أهل
اليمن. مولى همدان، من سادات التابعين
(- ١٠٦هـ: ع)

ابن طباطبا، العلوى، أحمد بن محمد بن إبراهيم
الحسينى النقيب: ٥٤٧ - عن ستة من
آبائه نسقا إلى الإمام الحسين بن على
رضى الله عنهم

الطبرانى، الحافظ الإمام، سليمان بن أحمد /
بن أيوب اللخمي، أبو القاسم، له المعجم
الثلاثة (- ٣٦٠هـ) ١٦٥، ١٩٦
أبو القاسم، ٢٤٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٤٨٧،
٤٨٩، ٥٠٠، ٥٠٢، ٥٩١، ٦٦٣ // ٧٠٣
عنه أبو نعيم، ٧٣٤

الطبرى، القاضى الحافظ، أبو الطيب: ٣٣٦،
٣٤١، ٤٢١ / طاهر بن عبدالله بن طاهر
الشافعى الفقيه (- ٤٥٠هـ)

الطبرى، محمد بن جرير، أبو جعفر / البغدادى
المؤرخ المفسر الفقيه: ٥٢٨، ٦٦٦
(- ٣١٠هـ)

الطيسى، أبو^(١) محمد الحافظ: ٥٢٢ / محمد بن
أحمد بن أبى جعفر الصوفى الحافظ، توفى
فى حدود (٤٨٢هـ) - له جزء فى الرواة

^(١) كتبه [أبو الفضل] الطيسى فى أنساب السمانى

(ع)

عازم: ٣٢٧، ٥٨٤، ٦١٨، ٦٦٣ - محمد بن
الفضل السدوسي المحافظ أبو النعمان
البصرى - ٢٤١ هـ (ع).

أبو العاص بن الربيع، زوج السيدة زينب
كبرى بنات المصطفى ﷺ: ٦٣٨ / بن
عبد العزيز بن عبد شمس القرشي، أمه
هالة أخت السيدة خديجة أم المؤمنين.

ابن العاص: ٤٦٩ = عبد الله بن عمرو
عاصم: ٢٦٥، ٤٠٥، ٦١٣ الأحول // ٧٣١،
٧٣٩ / بن سليمان التيمي، مولاهم،
أبو عبد الرحمن البصرى الأحول
الحافظ - ١٤١ هـ (ع).

عاصم بن ضمرة، السلولى: ٣٦٨ / الكوفى -
١٧٤ هـ (٤)

عاصم بن عليّ ٥٥٥ / ابن عاصم بن ضهيب:
٦٦٢١ / التيمي، مولاهم - ٢٢١ هـ
(خت ق)

عاصم بن كليب - بن شهاب الجرهمى الكوفى،
عن أبيه: ٢٧٥ / التابعى - ١٣٧ هـ
(خت م٤)

أبو عاصم ٣١٩، ٤٢٤، النبيل ٤٢٨ =
الضحاك بن مخلد بن الضحاك
الشيبانى - ٢١٤ هـ (ع)

ابن أبي عاصم، ٥٤٧ له كتاب الأفراد/
أحمد بن عمرو بن أبي عاصم النبيل،
أبو بكر الشيبانى - ٢٨٧ هـ

عاقل بن البكير، بن عبد ياليل، الصحابى
البدري: ٦٢٩ فى إخوته الصحابة
البدريين، بنى عفراء.

الكتب (الإحياء) / حجة الإسلام الغزالي

زين الدين محمد بن محمد بن أحمد
الغزالي الإمام (-٥٠٥ هـ)

الطوسى، أبو على، الحسن بن على: ١٨٠ له فى
الكتب (الأحكام فى الحديث) / بن نصر
الخراسانى، شيخ أبى حاتم الرازى
(-٣١٢ هـ)

الطوسى، المؤيد أبو الحسن بن محمد بن على:
٥٤٥ / ٦٧٥ - من شيوخ ابن الصلاح،

فى الميم: المؤيد

أبو الطيب الطبرى القاضى الشافعى الفقيه
١٧٢، ٤٢١، ٦٥١ فى: الطبرى

ابن الطيب: ٢٩٣ القاضى أبو بكر الباقلانى. /

محمد بن الطيب البصرى المتكلم على
مذهب الأشعرى ابن الطيب فى: الباقلانى
أبى بكر

أبو الطيب، محمد بن أحمد بن خالد السلمى:
٥٤٥ فى: محمد

(ظ)

ظريف بن محمد المقرئ، من شيوخ أبى
البركات الفراءى: ٣٧٥ / بن
عبد العزيز، أبو الحسن الحيرى
النيسابورى المقرئ

ظهير بن رافع / بن عدى الأوسى الحارثى
الأنصارى العقيبى،

- عم رافع بن خديج الأنصارى: ٦٤٠ //
٧٠٧، ٧٠٩ (خ م س ق)

عامر بن وائلة اللبني، أبو الطفيل، ٤٩٨ آخر
من مات من الصحابة، رضى الله عنهم،
على الإطلاق: ١٠٠ هـ (ع).
عائذ الله بن عبدالله ٥٠٩، ٥٧٩ = أبو إدريس
الخلولاني.

أبو عائشة الكوفي ٥١١ مسروق / بن الأجدع
الهمداني من كبار التابعين - ٦٣ هـ (ع)
عباد بن تميم - بن غزيرة الأنصاري المازني،
التابعي: ١٧٩ (ع)

عباد بن حنيف، بن واهب الأنصاري الأوسي،
الصاحب: ٥٣٠

عبادة بن الصامت، بن قيس، الأنصاري:
٢٣٨ // ٦٩١ / أبو الوليد الخزرجي
المدني، شهد العقبتين وكان أحد النقباء.
ومن أمراء الفتوح - ٣٤ هـ (ع).

عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت
الأنصاري: ٥١٠ / التابعي المدني، عن
جده وعن أبيه (خ م د س ق).

أبو العباس، الأصم، محمد بن يعقوب بن
يوسف: ٤٤٣ / الأموي، مولا هم، محدث
خراسان ومسنند العصر - ٣٤٦ هـ

أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب: ٥٨٠ في:
أحمد بن يحيى = ثعلب

أبو العباس بن تامتيت = ابن تامتيت
عباس الجريري، أبو محمد بن فروخ البصري
الحافظ: ٦٠٩ (ع)

عباس الدوري، ٥٤٣ / بن محمد بن حاتم
الهاشمي، مولا هم، أبو الفضل الخوارزمي
الحافظ، نزيل بغداد، - ٢٧١ هـ (٤)

أبو العباس السراج، ٥٢٧ في الإخوة

أبو العالية البراء التابعي: ٦٠٠ - مختلف في
اسمه / - ٩٠ هـ (خ م س)

أبو العالية البصري، رفيع بن مهران الرياحي،
مولا هم: ٦٦٩ / له إدراك (ع).

أبو عامر الأشعري، أو أبو مالك، ابن عم
أبي موسى: ٢٢٦، ٤٠٩ (خت ت)

عامر بن البكير بن عبد ياليل: ٥٢٨ في إخوته
الصحابة بنو عفراء.

عامر بن ربيعة، العدوي. مولا هم حلفاء: ٥٨١ /
بن كعب العنزي، حليف بني عدى، قديم
الإسلام ذو هجرتين وشهد المشاهد -
٣٣ هـ (ع)

عامر، أخو أم سلمة - رضى الله عنها: ١٥٤ في
أصح الأسانيد عنها / بن أبي أمية بن
المغيرة المخزومي، من مسلمة الفتح (س).
عامر، الشعبي: // ٧٣٠ في: الشعبي.

عامر بن شهر / الهمداني العجلي الصحابي:
٥٥٢ - روى عنه الشعبي.

عامر بن عبدالله بن الجراح الفهري: ٦٣٢ =
أبو عبيدة بن الجراح، أحد العشرة.

عامر بن عبدة، العجلي: ٦٠٧ / أبو إياس
الكوفي - التابعي (مق قد).

عامر بن عبيدة الباهلي، قاضي البصرة /
التابعي: ٦٠٧ (خت)

عامر بن عقبة بن خالد / أبو الحسن الأسلمي:
٥٤٨ - في خمسة من آبائه نسقا، إلى
الصحابي أبي برة الأسلمي.

أبو عامر العندي // ٧٢٤ في سنن البخاري. /
عبد الملك بن عمرو القيسي العندي،

البصري الحافظ - ٢٠٤ هـ (ع)

أبو العباس المبرد، محمد بن يزيد: ٥٨٧، ٦١٣
في: المبرد.

أبو العباس محمد بن يعقوب: ٤٤٣ =
أبو العباس الأصم

ابن العبد: أبو الحسن: ٤٧١ - انظره في ترجمة
«خالد بن علقمة الهمداني الوداعي، في
التهذيب.

عبدان، عبد الله بن عثمان، بن جبلة الأزدي:
٥٨٨ / أبو عبد الرحمن المروزي -
٣٢١ هـ (خ م د ت س)

عبد الباري الصعدي، راوي مشيخة
الصفراوي: ٣٣٧ / بن عبد الرحمن بن
عبد الكريم المصري الصعدي ثم
الإسكندري المقرئ، ولي مشيخة الإقراء
بالمدرسة الحافظية السلفية بالثغر - توفي
بعد ٦٥٠ هـ

ابن عبد البر، ١٩٠، ١٩١، ٢٠٣، ٢١١ حافظ
المغرب، ٢١٤، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٤٢، ٢٦١،
٢٦٤، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩٨، أبو عمر
٢٩٨، ٤٦٥، ٤٩٧، ٥٠٢، ٥٠٩، ٥١١،
٥٢٨، ٥٢٩، ٥٧٠، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٠،
٦١٤، ٦٢٩، ٦٤٨ // ٦٨٤، ٧٣٠.
أبو عمر الثمري / حافظ المغرب،
يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر
القرطبي المالكي الفقيه الحجة -
٤٦٣ هـ - له في الكتب: (الاستيعاب،
والكنى، والتمهيد.

عبد الجبار بن وائل، بن حجر التابعي: ٢٧٥ /
المحزومي، أبو محمد الكوفي الحافظ، عن
أبيه، - ١١٢ هـ (٤م).

والأخوات / محمد بن إبراهيم بن مهرا
الثقفي، له المسند على الأبواب -
٣١٣ هـ

عباس بن عبد العظيم العنبري: ٣٧٤، ٦٦٣ //
٧٠٠ / أبو الفضل المروزي البصري
الحافظ - ٢٤٦ هـ (ع)

عباس بن عبادة الهاشمي // ٧١٩ / بن
معيد بن عباس بن عبد المطلب، المدني
(د).

العباس بن عبد المطلب بن هاشم، القرشي
الهاشمي: ٥٢٩، ٥٣٠ / أبو الفضل
المكي - ٣٤ هـ عن ٨٨ سنة (ع) - في
بنيه الصحابة: ٥٢٩، عن ابن أخيه عليه السلام:
٥٣٩.

ابن عباس = عبادة بن عباس بن
عبد المطلب بن هاشم، القرشي: ١٥٨،
١٥٩، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٩، ١٩٠، ١٩١،
١٩٩، ٢١١، ٢٢٧، ٢٣٨، ٢٤٨، ٢٦٦،
٢٨١، ٢٨١، ٣٦٣، ٣٤٦، ٤٢٥ البحر،
٤٤٢، ٤٩٧، ٥٠٠، ٥١٨، ٥٢٤، ٥٢٦،
٤٦٨، ٤٩٣، في فقهاء الصحابة، ٦١٩
وانظر: عبد الله بن عباس // ٦٨٠،
٦٢٤، ٧٣٩.

أبو العباس العنبري الأندلسي: ٦١٥ / أحمد بن
عمر بن أنس الدلائلي الحافظ - ٤٧٨ هـ
أبو العباس بن عقدة الكوفي (٣٤٣، ٥٢٥) في:
ابن عقدة

العباس العنبري: ٦١٤ = العباس بن
عبد العظيم
عباس بن فروخ: ٦٠٩ = عباس الجريري.

الأحول، عن ابن مسعود.
عبد الرحمن بن أضر - بن عبد عوف:
٢٠٥ / الزهري، أبو جبير الصحابي
(دس).

عبد الرحمن بن أين، التابعي: ٢٠٥ /
المخزومي، مولاهم المكي (م دس).
عبد الرحمن بن بشر: ٦٧٦ / بن الحكم بن
حبيب بن يهران العبدي، أبو محمد
النيسابوري الحافظ - ٢٦٠ هـ
(خ م دق).

عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، أبو محمد
التيمي: ٥٨٠، ٥٨١ - ٥٣ هـ (ع).
عبد الرحمن بن أبي بكرة الثقفي: ٥٣٠ - في
إخوته التابعين الرواة، أبناء أبي بكرة /
بن نفع بن الحارث بن كلدة الصحابي.
عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، الثقة الزاهد:
٢٧٤، ٢٧٥ / أبو عبد الله العنسي
الدمشقي - ١٦٥ هـ (بخ ٤)

عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، أبو محمد:
٣٠٨، ٦٥٦ في: ابن أبي حاتم.
عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، بن المغيرة /
المخزومي، أبو محمد المدني، له رؤية. من
كُتاب المصحف العثماني - ٤٣ هـ (خ ٤).
عبد الرحمن بن الزبير/ بن باطا القرظي:
٦٤٢ - له صحة.

عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العدوي/ مولاهم،
المدني: ٦٧٢ - ١٨٢ هـ (ت ق)
عبد الرحمن بن سلام/ الجمحي، مولاهم،
أبو حرب البصري - ٢٣١ هـ (م) ٣١٩
عبد الرحمن بن سلمان: ٦٠٥ / الحجري الرعيني

ابن عبد الحكم: ٣٠٣ / عبد الله بن
عبد الحكم بن أعين، أبو محمد المصري
الرئيس - ٢١٤ هـ (س).

ابن عبد الحكم، محمد بن عبد الله بن
عبد الحكم، المصري المالكي المفتي، من
أعيان المذهب - ٢٦٨ هـ
عبد بن حميد - ويقال في اسمه:
عبد الحميد - بن نصر الكشي ٦٤٣ /
أبو محمد الحافظ - له (المسند) -
٢٤٩ هـ (خت م ت).

عبد الحميد بن سليمان، الخزازي: ٣٦٥ /
أبو عمر المدني الضرير (ت ق).
عبد الحميد بن عبد الرحمن الحنّاني: ٢٩٩ /
أبو يحيى الكوفي (ح م د ت ق) - قال
أبو داود: كان داعية إلى الإرجاء، له في
(خ) فرد حديث.

عبد الحميد بن عبد المجيد = الأخفش الأكبر
عبد الخالق بن سلمة الشيباني أبو رَوْح
البصري (م دس)

عبد خير، مخضرم: مختلف في صحبته: ٤٧١،
٦٤٣ / بن يزيد الهمداني أبو عمارة
الكوفي.

عبد ربه بن سعيد، بن قيس الأنصاري، المدني:
٢٤٠، ٥٣٤ (ع) - مع أخويه، في الإخوة
التابعين الثلاثة يروى بعضهم عن بعض:
عبد ربه، عن أخيه يحيى، عن أخيه سعد.
عبد الرحمن، بن أحمد بن يونس، ٦٣٢ = ابن
يونس أبو سعيد، منسوباً إلى جده.

أبو عبد الرحمن، عن عبد الله - في سنن لابن
أبي شيبة بالمصنف // ٧٣١ = عاصم

عبدالرحمن بن عَسَيْلة، أبو عبدالرحمن
الصَّنَابِحي: ٥١١، ٥١٢//٥٦٢ مخضرم

من كبار التابعين (ع) في: الصنابحي

عبدالرحمن بن عمر الأصهباني: ٢٥٨٦ =
رُستة، أبو الحسن الأزرق

عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، نزل فيهم

فنسب إليهم: ١٥٦ في: الأوزاعي

عبد الرحمن بن عوف، أبو محمد الزهري، أحد

العشرة رضى الله عنهم ومن أصحاب

الشورى: ٤٩١، ٤٩٦ توفي سنة ٣٢

وقيل سنة ٣٣ هـ (ع)

عبد الرحمن بن غنم/الأشعري الشامي، مختلف

في صحبته: ٥٩٣/ - ٧٨ هـ (ع)

عبدالرحمن بن فروخ، العدوي، التابعي مولى

أمير المؤمنين عمر: ٥٥٨ (خت) - فيمن

تفرد بالرواية عنهم عمرو بن دينار.

[عبدالرحمن] بن القاسم/بن خالد بن جنادة

المصري: ٣٤٦ في: ابن القاسم

عبدالرحمن بن كعب بن مالك الأنصاري، عن

أبيه رضى الله عنه//٧٢٥ (ع)

عبدالرحمن بن أبي ليلى الأنصاري/الأوسى

الفقيه: ٤٨٣، ٤٨٤، ٥٣٢/أبو عيسى

الكوفي، قتل بدير الجماجم في عشرة من

بنيه - ٨٣ هـ (ع)

عبدالرحمن بن محمد الشيباني أبو منصور: ٥٤٤

البغدادى/بن عبدالواحد بن الحارث بن

منازل، ابن زريق - ٥٣٥ هـ

عبدالرحمن بن محمد بن عبدالرحمن الخزاعي:

٥٤٧ - في سبعة من آبائه نسقا إلى

الصحابي بديل بن ورقاء/الخرزاعي

المصري، عن عقيل بن خالد وعنه ابن

وهب. حوله أبو حاتم عن ضعفاء

البخارى (م مد س)

عبدالرحمن بن سلمة الجمحي: ٣٦٨/

العجلاني الأنصاري المدني، أسند عنه

الرامهرمزي أنه كان يكتب الحديث فإذا

حفظه محاه.

أبو عبدالرحمن السلمي، نُسب سُلَيمًا لأمه بنت

أبي عمرو اسماعيل بن نجيد: ٣٨٥/

محمد بن الحسن بن موسى الأزدي

النيسابورى الصوفى، مصنف كتب

الصوفية وشيخها بخراسان - ٤١٢ هـ

عبدالرحمن بن العباس بن عبدالمطلب ٥٢٩،

٦٣٥ - ٦٣٦/القرشى الهاشمى، في

إخوته الصحابة الرواة ٥٠

عبدالرحمن بن عبدالجبار أبوالنصر القاسمى:

٥٤٥/محدث هراة، من شيوخ أبي المظفر

السمعاني عبدالرحيم - ٥٤٦ هـ

عبدالرحمن بن عبدالله الأسدى - الحزامى:

٣١٤، ٣١٥، ٤٧٣/ ابن الأستاذ،

أبو محمد الحلبي، من شيوخ ابن الصلاح -

٦٢٣ هـ

عبدالرحمن بن عبدالله بن عتبة بن عبدالله،

المسعودى: ٦٦٢//٧٣٠ أبو عبدالرحمن

الكوفي، أحد الأعلام، اختلط أيام المهدي

العباسى - ١٦٠ هـ (خت ٤)

أبو عبدالرحمن عن عبدالله بن

مسعود//٧٣٠

عبدالرحمن بن أبي عبدالله بن منده: ٣٨٧/ أبو

القاسم الأصهباني الحافظ. ومع: ابن منده

عبدالرحمن بن يزيد/بن قيس النخعي
(٥٢٩)، أبوبكر الكوفي التابعي
(ع) - مع أخيه الأسود بن يزيد
النخعي، في الإخوة التابعيين الرواة
عبدالرحمن بن يسار الهلالي، مولاهم، في
إخوته التابعيين الرواة: ٥٣٠ هـ

عبدالرحمن بن يوسف، بن سعيد، بن
خراش : ٥٠٨/أبو محمد المروزي
البغدادي الناقد - ٢٨٣ هـ

عبدالرحيم بن الحافظ أبي سعد السمعاني،
أبو المظفر: ٥٣٨، ٥٤٤ - في شيوخ
ابن الصلاح، وانظره في: السمعاني

عبد الرزاق بن همام/بن نافع الحميري،
أبوبكر الصنعاني اليماني الحافظ، له
(المصنف) - ٢١١ هـ عن ٨٥ سنة

(ع) - ٢١٣، ٢٣١، ٢٧٠، ٣١٧،

٣٧٣، ٤٠٩، ٤١٠، ٤٢١، ٤٨٣، ٥٢٤،

٥٢٥، ٦٦٣ عمى آخر عمره فكان

يُلقب، ٧٠٠//٦٧٦، ٧٠١، ٧٢٥

ابن عبدالسلام، أبو محمد، من سلاطين
العلماء: ١٧٢/عزالدين عبدالعزيز بن
عبدالسلام السلمي، الدمشقي

الشافعي شيخ الإسلام - ٦٦٠ هـ

عبدالسلام بن صالح، أبو الصلت الهروي:

٥٤٨ في سند لأبي نعيم/العيشمي،

مولاهم - ٢٣٦ هـ (ق) فرد حديث

عبدالسلام بن عبدالقدوس/بن حبيب،

الكلاعي، أبو محمد الدمشقي: - عن

الأعمش (ق)

عبد العزيز بن أبان: ١٨٤/بن محمد بن

أبو عبدالرحمن المروزي: ٥٨٨ = عَبدان

عبدالرحمن بن معبد: ٥٥٨ - فيمن انفرد

بالرواية عنهم عمرو بن دينار

عبدالرحمن بن مقرن الأنصاري، المازني: ٥٢٨،

٥٣٤، ٥٣٦ - في إخوته المزينين السبعة

الصحابية، رضى الله عنهم.

عبدالرحمن بن مَل، أبو عثمان النهدي: ٥١٣

في: أبي عثمان النهدي

عبدالرحمن بن ملجم، الخارجي، قاتل الإمام

على كرم الله وجهه: ٢٩٩

عبد^(١)الرحمن بن مهدي/بن حسان اللؤلؤي،

أبوسعيد البصري الحافظ النظار ٢٦٦،

٢٧٦، ٢٨٦، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣٣٠،

٤١٧، ٤٣٣، ٤٨١//٧٠٠ - ١٩٨ هـ

(ع)

أبو عبدالرحمن النسوي (٥٣٣)

أبو عبدالرحمن النسائي: ٦٥٦ في: النسائي،

أبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب

عبد الرحمن بن هرمز الأعرج: ٤١٠،

٦٦٩//الهاشمي مولاهم: في ابن هرمز

عبد الرحمن بن وُعلَة، التابعي: ٢٤٩/السيثي

المصري، ابن أُسَمَيْق (م ٤)

عبدالرحمن بن يزيد بن جابر: ٤٨٠،

٤٨١//٦٩٦/الأزدى أبو عتبة

الداراني الدمشقي الحافظ - ١٥٣ هـ

(ع)

(١) وقع في المتن، من هذه الطبعة، - ص ٧٠٠ -

وحديث ابن ماجه (١٣٧٨): حدثنا أبوبكر بن خلف، ثنا

[عثمان بن مهدي] صوابه: «عبدالرحمن بن مهدي» كما في

سند ابن ماجه بالسنتن.

٦٨٢ من رباعي الصحابة
عبدالغنى: ١٥٤، ٢٠٥، ٢٠٦ = المقدسى،

عبدالغنى بن عبدالواحد المقدسى، أبو محمد،
صاحب الكمال، والعمدة - ٥٨٣
/الجماعيلي ثم الدمشقي الصالحى
الخبلي الحافظ القدوة - ٦٠٠ هـ

بصر

ابن عبد الغنى ابن نقطة ٥٩١ = فى: ابن
نقطة،

عبدالقادر بن عبدالله الرهاوى، أبو محمد
الحافظ الرحال: ٣٨٦ /محدث
الجزيرة، من شيوخ ابن الصلاح -
٦١٢ هـ بحرّان

عبدالقاهر التميمى، أبو منصور البغدادي:
١٥٥/ بن طاهر الشافعى الفقيه
الأصولى المتكلم - ٤٢٩ هـ

عبد الكريم/بن مالك الأموى، مولاها،
أبوسعيد/الجزرى: ٤٨٣، ٤٨٤ -
١٢٧ هـ (ع)

عبدالكريم بن النسائي/أبي عبدالرحمن
أحمد بن شعيب: ٦٥٧ عن أبيه
أبو عبدالله الحافظ، ٥٠٦، ٥١٥ = الحاكم
النيسابورى

عبدالله فى حديث المكين: ابن الزبير أو ابن
عباس

عبدالله فى حديث المدنيين: ابن عمر
عبدالله فى حديث البصريين: ابن عباس.

عبدالله فى حديث الكوفيين: ابن مسعود.
عبدالله فى حديث الخراسانيين: ابن المبارك.

عبدالله بن سعيد بن العاص. أبو خالد
الكوفى، متروك الحديث - ٣٧٩ هـ

عبدالعزیز بن أبى بكره الثقفى/ نفيح بن
الحارث بن كلدة الصحابى: ٥٣٠ عن
أبيه، فى إخوته التابعين الرواة. (خت
دق)

عبدالعزیز ابن أبى سلمة الماجشون: ٢٦٧ =
عبدالعزیز بن عبدالله/بن أبى سلمة
الماجشون/التميمى، مولاها، المدينى
الفقيه - ١٦٦ هـ (ع)

عبدالعزیز بن محمد بن عبيد: ٣٤٧ =
الدرورى

عبدالعزیز بن مسلم// ٧٠٣/ القسملی
الأزدى، مولاها، أبو زيد المرزوى
الحافظ - ١٦٧ هـ (خ م د ت س)
عبد عمرو/بن كعب بن عبادة الأصم،
الصحابى: ١٧٩

عبد الغافر/بن محمد بن عبد الغافر الفارسى
ثم النيسابورى: ٤٠٠ أبوالحسين
النيسابورى الحافظ، راوى الصحيح
وسنن البيهقى

عبدالغنى ٣٣٠، ٤٣٤، ٥١٢، ٥٢١ :
= ابن سعيد.

عبدالغنى، بن سعيد الحافظ، أبو محمد
المصرى/إمام زمانه فى علم الحديث
وحفظه، له المؤلف والمختلف، ورباعى
الصحابة، والتابعون الرواة عن عمرو
بن شعيب. - ٤٠٩ هـ ٥٢٢، ٥٤٥،
٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٦٥٢ مع كبار
الحفاظ الأئمة، تاريخ وفاته// ٦٨١،

« جابر بن عبدالله » في حديث واحد -

٨٠ هـ (بخ م ٤)

عبد الله بن أبي أوفى، بن علقمة، الصحابي:

٤٢١، ٤٨٣، ٥٠٤ / أبو إبراهيم

الأسلمي، آخر الصحابة موتا بالكوفة -

٨٦ هـ (ع)

أبو عبدالله البخاري، محمد بن اسماعيل

صاحب الصحيح = في: البخاري

أبو عبدالله البخاري، محمد بن أحمد، مؤرخ

بخاري = في: غنجار

عبدالله بن بُحَيْثَةَ، منسوباً إلى أمه، أبو محمد

المدني: ٥٨٠، ٦٢٩ هو ابن مالك بن

القشب الأزدي الصحابي

عبدالله بن بُرَيْدَةَ بن الحُصَيْب: ١٥٦، ٢٦٦،

٣٦٣، ٥٨٧ / أبو سهل التابعي قاضي

مرو. عن أبيه وعنه ابنه سهل وصخر:

وقتادة - ١١٥ هـ (ع)

عبدالله بن بُسْر، الصحابي: ٥٠٤، ٥٩٩

/ أبو بسر المازني، آخر الصحابة وفاة

بالشام (خ م)

عبدالله بن بُسْر/السكسكي: ٥٨٧/أبوسعيد

البصري، التابعي (مدتق)

أبو عبدالله بن بكير، الحافظ الضابط المتقن:

٥٦٢، ٥٦٦ = ابن بكير، الحسين بن

أحمد بن عبدالله بن بكير البغدادي -

٣٨٨ هـ

أبو عبدالله بن البيه الحافظ = الحاكم

النيسابوري

عبدالله بن ثعلبة بن صَعِير، أبو محمد: ٢٠٥،

٥٠٨، ٥١٠، ٥٨١. - من صغار

عبدالله في حديث المصريين: ابن عمرو بن

العاص (٦١٩)

عبدالله بن إبراهيم بن أيوب، أبو محمد:

٦٧٤ = ابن ماسي

عبد^(١) الله بن إبراهيم بن قارظ،

التابعي/الكناني، حليف بني

زهرة// ٦٩٠، ٦٩١ في ثلاثي التابعين..

(بخ م د ت س)

عبد الله بن إبراهيم، بن يوسف الجرجاني:

٣٩٨ = الآبندوني، أبو القاسم

عبد الله بن أحمد بن إبراهيم الدورقي:

٦١٦/أبو العباس الحافظ - ٢٧٣ هـ

عبد الله بن أحمد بن محمد، بن حنبل

الشيباني/أبو عبد الرحمن البغدادي

الحافظ، راوي (المسند) عن أبيه الإمام

أحمد - ٢٩٠ هـ (س) ١٥٦، ١٨٤،

٣٥٨، ٣٧٤، ٤٠٢، ٤١٥، ٤٥٠، ٦١٦

أبو عبد الله بن الأخرم الحافظ: ١٦٢/محمد بن

يعقوب بن يوسف الشيباني النيسابوري

الحافظ - ٣٤٤ هـ

عبد الله بن إسحاق النهاوندي: ٦٥٨ - عن

يعقوب الفسوي في تعديل أحمد بن صالح

المصري

عبد الله بن أُنَيْس، الجهني حليف الأنصار:

٥٥٨ / أبو يحيى المدني، الصحابي. شهد

العقبة الثانية، ويوم أحد. رحل إليه بمصر

(١) ترجم له الحافظ ابن حجر بن تهذيب التهذيب في

«إبراهيم بن عبد الله، ويقال فيه عبد الله بن إبراهيم بن

قارظ» وفي خلاصة التهذيب: «عبد الله بن إبراهيم،

والصواب فيه إبراهيم بن عبد الله بن قارظ»

٣٤٧/أبو حذافة، ذو هجرتين، وشهد
بدرًا - بعثه النبي ﷺ إلى كسرى -
توفى في خلافة عثمان، رضى الله عنها
(م س)

عبد الله بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضى
الله عنهم، أبو محمد المدني، عن عبد الله بن
جعفر: ٥٢٥ =

عبد الله بن الحسين الأزدي، أبو حريز القاضى:
٦٠١ / قاضى سجستان. عن قيس بن
حازم وأبي بردة الأشعري (خت ٤)
أبو عبد الله الحسين بن محمد: ٤٣١ = عبيدُ
العجلُ

عبد الله بن عبد الحكم، ٣٤٧ - في ابن
عبد الحكم، أبي محمد المصرى
عبد الله بن حماد الأملى، أمل جيون: ٦٢٠
/ أبو عبدالرحمن الحافظ - ٢٦٩ هـ (خ)
أبو عبد الله الحميدى، الأندلسى نزيل بغداد:
١٦٤، ٢٤٤، ٦٢٠، ٦٤٤ الحميدى:
١٦٨، ١٦٩، ٢٢٦ = في: الحميدى،
صاحب الجمع بين الصحيحين

أبو عبد الله بن خفيف الشيرازى الزاهد: ٥١٦
/ محمد بن خفيف الشافعى الفقيه، شيخ
فارس، صاحب الأحوال والمقامات -
٣٧١ هـ

عبد الله بن أبي داود، السجستانى، أبو بكر. هو
عبد الله بن أبي عبد الله، تديسًا = ٢٣٢
عبد الله بن دينار: ٢٤١، ٢٤٢، ٢٦٠، ٢٦٧،
٣٦٨، ٤٤٢، ٥٢١ / العدوى، مولاها،
أبو عبدالرحمن المدنى التابعى - ١٢٧ هـ
(ع)

الصحابة/ ويقال فيه ابن أبي صغير،
العندى الشاعر المدنى، حليف بنى
زهرة - ٨٩ هـ (خ د س)
عبد الله بن ثوب = ٥١٤ = أبو مسلم الخولانى
مخضرم ٢٥٠٨
عبد الله بن جابر الطرسوسى، راوى (تاريخ
الطباع): ٦١٦

عبد الله بن جحش، بن رثاب الأسدى: أول
أمير للنبي ﷺ في الإسلام // ٧٢٤ / ابن
عمة المصطفى، وصهره، أخو السيدة
زينب أم المؤمنين
أبو عبد الله الجصاص، مجهول: ٢٣٣

عبد الله بن جعفر، بن أبي طالب الهاشمى
القرشى، أبو محمد: ٥٢٥، ٥٤٦، ٥٨١
أول مولود لمهاجرة الحبشة، الصحابى،
ابن الصحابى الشهيد ذى الجناحين -
٨٠ هـ (ع)

عبد الله بن جعفر، عن يعقوب بن سفيان: ٣١٠
/ ابن دُرستوية، اللغوى الحافظ
الراوية - ٣٤٧ هـ

عبد الله بن الحارث بن جَزء، الزُبَيْدِى
أبو الحارث: ٥٠٤ - أخو من مات من
الصحابة بمصر / شهد فتحها واخطب بها -
٨٦ هـ (د ت ق)

عبد الله بن حبيب، بن رُبَيْعَة السلمى / أبو
عبدالرحمن الكوفى التابعى المقرئ
الضريز: عن ابن مسعود وعنه إبراهيم
النخعى وعاصم بن بهدلة. أقرأ أربعين
سنة - ٨٥ هـ

عبد الله بن حذافة، السهمى القرشى:

أبا الهذيل الحمصي، صاحب الزهري
عبدالله بن سَخْبِرَة الأَسْدِيّ التّابِعِيّ: ٤٠٠
/أبو معمر الكوفي الحافظ (ع)
عبد الله بن سُرْجِس، الصحابي: ٤٠٥ /المزني
البحري، حليف بني مخزوم (م ٤)
عبد الله بن سعد الصحابي// ٧٠٠ عم حرام بن
معاوية الأنصاري/(د ت ق)
عبدالله بن السعدى/استرضع في بني سعد:
٦٦٩//٦٨٢ /أبوأحمد القرشي العامري
الصحابي - ٥٧ هـ (خ م د س)
عبدالله بن سَلَام الإِسْرَائِيلِيّ: ٥٠٩ /أبويوسف
المدني، أسلم مقدم النبي ﷺ دار الهجرة،
وشهد فتح بيت المقدس - ٤٣ هـ (ع)
عبد الله بن أبي سَلْمَة المَاجِشُونِ ٦٣٢ /التيمي
التابعي الحافظ - ١٠٦ هـ (م د س)
عبد الله بن صالح، بن محمد بن مسلم،
المصري: ٦٧٠ /أبو صالح الجهني،
مولاهم، كاتب الليث بن سعد - ٢٢٣
(خت زدت ق)
عبد الله بن الصامت التابعي: ٢٥٥ - الغفاري
(بخ خت م ٤)
أبو عبدالله الصُنَابِحِيّ: ٥٠٨، ٥١١، عبدالرحمن
بن عسيلة مخضرم من كبار التابعين/أسلم
قبيل وفاة النبي ﷺ، وسافر إلى المدينة
فبلغه في الجحفة نعيه عليه الصلاة والسلام
(ع).

أبو عبدالله الصوري/محمد بن علي بن
عبدالله بن دحيم الساحلي الحافظ/ -
٤٤١ هـ ٥٢١، ٥٢٣، في: (الصوري)
عبدالله بن ضَمْرَة، السلولي التابعي: ٥٣٠ -

عبد الله بن ذكوان أبو الزناد، يكنى
أبا عبدالرحمن: ٥١٨، ٥٧٤ /الأموي،
مولاهم، المدني من ثقات التابعين -
١٣٠ هـ (ع)
عبدالله بن راشد، الصحابي: ٣٦٢ /الزُّوفِيّ، أبو
الضحاك المصري المرادي، شهد الفتح
(دت ق)، وروى عنه يزيد بن أبي حبيب
حافظ مصر الفقيه
عبدالله بن زيد: ١٧٩ وحديثه (الأذنان من
الرأس) أخرجه ابن ماجه
عبدالله بن أبي زائدة، ٦٤٠ = ابن أم مكتوم
الأعمى، المؤذن - وقيل في اسمه: عمرو
بن قيس، وقيل غير ذلك
عبدالله بن الزُّبَيْرِ، بن العوام الأسدي،
أبو حبيب: ٢٠٥، ٤٩٢//٧٢٩ /المكي ثم
المدني، أول مولود للمسلمين في دار الهجرة
أمه أسماء بنت أبي بكر، رضى الله عنهم،
وفارس قریش - قتله الحجاج بمكة سنة
٧٣ هـ (ع)
أبو عبدالله الزبيرى، من أئمة الشافعية: ٣١٢،
٣٨٨ /الزبير بن أحمد بن سليمان
الزبيرى الأسدي، شيخ الشافعية في
عصره، صاحب (الكافي، والمسكت) توفي
قبل سنة ٣١٧ هـ
عبد الله بن زيد بن عبد ربه الأنصاري،
الجزرجي: ٥٨٠ أرى الأذنان، رضى الله
عنه/ - ٣٢ هـ (عخ ٤)
عبدالله، بن محمد، بن سالم، عن الزبيدي:
٥٥٧ /أبو يوسف الأشعري الحمصي،
سمع الزبيدي محمد بن الوليد بن عامر،

المفتين المحدث الزاهد - ٤٦٢ هـ
 ابن أبي عبد الله بن عتاب القرطبي، من شيوخ
 القاضي عياض: ٣٢٨ / أبو محمد
 عبدالرحمن بن محمد بن عتاب المالكي
 الفقيه مسند الأندلس، توفي سنة ٥٢٠ هـ
 عن سبع وثمانين سنة وكانت إليه الرحلة.
 عبدالله بن عثمان أبي قحافة التيمي = أبو بكر
 الصديق
 عبد الله بن عثمان بن خثيم: ٣٤٧ / القارئ
 المكي التابعي - ١٣٢ هـ (خت م ٤)
 عبد الله بن عثمان المروزي: ٥٨٨ / أبو
 عبدالرحمن الأزدي العتكي = عبدان
 عبد الله بن عطاء الابراهيمي الهروي: ٥٧٠
 / أبو محمد المحدث الحافظ، له كتاب
 مختصر فيمن اختلف في كنيته واسمه
 معروف فذكر له على الاختلاف كنيتان أو
 أكثر - ٤٧٦ هـ
 عبد الله بن عكيم الجهني / ٧٣٣ / مختصر
 (م ٤) - وليست له رؤية ولا سماع،
 مات في إمارة الحجاج الثقفي
 عبدالله بن علي بن الحسين بن علي بن
 أبي طالب، رضى الله عنهم ٥٣٠
 (ت س) - في إخوته التابعين الرواة.
 عبدالله بن عمر بن حفص - بن عاصم
 العمرى: ١٥٧ في أوهى أسانيد العمرين.
 ٥٧٥ - يروى أنه كان يكنى أبا القاسم
 فتركها واكتفى أبا عبدالرحمن.
 عبدالله بن عمر بن الخطاب، أبو عبدالرحمن
 المكي، الصحابي الجليل، إمام قنوة / -
 ٥٤ هـ: ع ١٥٥، ١٥٦ في أصح

أدرك ولم يسمع عنه ابنه عاصم وعبد الله،
 في الإخوة التابعين الرواة (ت س ق)
 عبدالله بن أبي طلحة، زيد بن سهل الأنصاري:
 ٥٣٥ / المدني، حنكته ﷺ وليداً، من صفار
 الصحابة: (م س)
 عبدالله بن عامر بن ربيعة، من صفار الصحابة:
 ٢٤٠، ٥٠٨، ٥١٠ / العنزي، حليف
 قريش، أبو محمد المدني - ٨٥ هـ (ع)
 عبدالله بن عامر بن كُرَيْز العبشمي القرشي،
 من أحداث الصحابة: ٢٠٥
 عبدالله بن عباس، بن عبد المطلب بن هاشم:
 ٤٩٢، ٥٢١، ٥٤١ حبر الأمة وترجمان
 القرآن، - ٦٨ هـ بالطائف (ع) وانظره
 في: ابن عباس.
 عبد الله بن عبد الحكم، أبو محمد المصري:
 ٣٧٣، في: ابن عبد الحكم
 عبدالله بن عبدالرحمن بن أبرى، الخزاعي:
 ٥٢٩ / الكوفي، عن أبيه (د س)
 عبدالله بن أبي عبدالله: ٢٣٢ = عبدالله بن
 أبي داود السجستاني، أبو بكر، مجهلاً
 عبد الله بن أبي عبد الله الأصبهاني المقرئ:
 ٦٢٥ / عنه أبو الشيخ الأصبهاني الحافظ
 عبد الله بن عبد الله بن عمر، بن الخطاب:
 ٥٣٠ - في إخوته التابعين الرواة / أبو
 عبدالرحمن المدني. ورضى أبيه رضى الله
 عنها (خ م د ت س)
 عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة: ٦٣٢،
 منسوباً إلى جده، في: ابن أبي مليكة
 أبو عبد الله بن عتاب، الفقيه القرطبي: ٣٣٦
 / محمد بن عتاب بن محسن، المالكي، شيخ

الحنظلي، مولاهم / أحد الأئمة الأعلام
النبلاء وشيوخ الإسلام: - ١٨١ هـ
(ع): ٣١٧، ٣٢٧، ٤٣٧، ٤٨٠، ٦١٩،
٦٧٠ - وانظره أيضا في: ابن المبارك،
عبد الله.

عبد الله بن المشق، بن أنس بن مالك
الأنصاري: ٣٦٥، ٦١٨ / أبو المثني
البصري. (خ د ق).

عبد الله بن محمد بن إبراهيم، بن عثمان /
العبيسي مولاهم: = أبوبكر ابن
أبي شيبة.

عبد الله بن محمد الأشيري أبو محمد الصنهاجي
المغربي: ٣١٤ / نزيل دمشق، سمع
بالأندلس أبا بكر ابن العربي والقاضي
عياضا والطبقة، وقدم الشام وحدّث -
٥٦١ هـ.

عبد الله بن محمد البغوي، أبو القاسم ٤١٣ - في:
البغوي.

عبد الله بن محمد، التميمي العدوي // ٧٢٦
منكر الحديث، (ق).

عبد الله بن محمد بن جعفر، أبو محمد
الأصبهاني: ٣٣٣، ٥٧٦ = أبو الشيخ:

عبد الله بن محمد بن سنان: ٦١٦ - عن
محمد بن كثير صاحب الثوري - روى
عنه أحمد بن جعفر بن حمدان الدينوري.
عبد الله بن محمد الصريفي، أبو محمد: ٤١٣ -
عن أبي القاسم بن حبابة، صاحب
أبي القاسم البغوي.

عبد الله بن محمد - بن يحيى - الطرسوسي،
أبو محمد الحافظ = الضعيف ٥٨٣، ٥٨٤

الأسانيد، ١٧٩، ٢٤٠، ٢٥٢، ٤٣٥، ٤٩٢
من العبادلة، ٥١٨، ٥٢١، ٥٤١،
٧٠٩، ٧٠٦، ٦٨٠ // ٥٥٥

وانظره أيضا في: ابن عمر.

عبد الله بن عمر بن محمد بن أبان الأموي
مولاهم: ٥٦٨، ٥٨٨ = مشكدانه
(- ٢٣٨ هـ: م د ص)

عبد الله بن عمرو بن العاص، السهمي، أبو محمد
المصري - ٦٥ هـ (ع) ٣٦٢، ٣٦٣،
٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٤٤٣، ٤٦٩ ابن
العاص، ٤٩٢^٢ من العبادلة، ٥٤٠، ٥٤١،

٥٤٢ نسخة عمرو بن شعيب، بن محمد
بن عبد الله بن عمرو: عن أبيه عن جده.
// ٦٩٧ في إسناده كل رجاله مصريون

عبد الله بن عمرو العجلي = أبو مراية
عبد الله بن عمير الليثي: ٥٣٥ - ولد له مائة

ولد في الإسلام

أبو عبد الله الفراوي: ٤٠٠، ٦٧٥ = محمد بن
الفضل. في: الفراوي

عبد الله بن الفضل/ بن العباس بن ربيعة بن
الحارث الهاشمي: ١٦٨، ٢٦٧ المدني
التابعي (ع)

عبد الله بن أبي قتادة الأنصاري، أبو إبراهيم
التابعي: ٢٨٤/ عن أبيه - ٩٥ هـ (ع)

عبد الله بن لهيعة / بن عقبة الحضرمي
الفاقي: ٣٩٠ / أبو عبد الرحمن
المصري قاضيا ومستنهدا. احترقت كتبه،
فمن كتب عنه قديما فسماعه صحيح -
١٧٤ هـ (م د ت).

عبد الله بن المبارك، أبو عبد الرحمن المروزي

عبد الله: ٤٤٣، ٥٢٦ // ٧٣١ = ابن مسعود.
عبد الله بن مسلم الزهري، أخو محمد، الامام،
التابعي: ٥٢٩ (خت م د ت س).

عبد الله بن المطاع الكندي، والد الصحابي
شرحبيل بن حسنة: ٦٢٩.

عبد الله بن مليحة النيسابوري: ١٥٩ في أوهى
أسانيد الخراسانيين.

أبو عبد الله ابن منده، المحافظ الأصبهاني: ١٨٢،
٣٣٠، ٣٣٦، ٤٤٧.

وفى: ابن منده.

عبد الله بن المؤمل، المخزومي / بن وهب الله
القرشي المخزومي: ٣٦٤ (- ١٦٧ هـ):
بن خ ت ق).

عبد الله بن موسى / بن إبراهيم بن طلحة
التيمي: ٣١٧ / التابعي العابد القدوة -
١٣٢ هـ (ع).

عبد الله بن ميمون القداح: ١٥٨ في أوهى
أسانيد المكين / المخزومي، مولاهم، له
حديث واحد عند (ت).

عبد الله بن تميم: ٢٤١، ٢٢٧ / الهمداني
الخارقي / أبو هشام الكوفي - ١٩٩ هـ
(ع).

عبد الله بن نيار / بن مكرم الأسلمي التابعي.
(م د ت س ق).

عبد الله بن وهب / بن مسلم القرشي، مولاهم:
٣٢٥، ٥٧٤، ٦٧٠ / أبو محمد المصري،
فقيهها الإمام المحافظ، صاحب الإمام
مالك - ١٩٧ هـ (ع)

عبد الله بن يزيد بن عبد الله بن قيس الليثي:
٥٣٢ / في إخوانه الرواة، ممن بعد التابعين.

عبد الله بن محمد، بن عبدالرحمن، القاضي
أبو محمد الإصبهاني: ٣١٥ / ابن اللبان
الشافعي، الفقيه الأصولي - ٤٤٦ هـ

عبد الله بن محمد / بن عبد الله بن جعفر بن
اليمان بن الأحنس الجعفي: ٦٦٨ /
أبو جعفر البخاري المُسَنَدِي، المحافظ،
والى بخارى، أول من جمع مسند
الصحابة بما وراء النهر - ٢٢٩ هـ
(خ ت).

عبد الله بن أبي عتيق محمد بن عبد الرحمن بن
أبي بكر الصديق: ٥٣٩ / التابعي، قتل
يوم الحرّة (خ م س ق)
وانظر ابن أبي عتيق.

عبد الله بن محمد بن عَقِيل: ٣٦٣ / بن أبي
طالب الهاشمي، أبو محمد المدني - بعد
سنة ١٤٠ هـ (بن خ ت ق).

عبد الله بن محمد بن الفضل، أبو البركات
الفراوى ٣٧٤

أبو عبد الله محمد بن الفضل الفراوى: ٤٠٠،
٦٧٢ وانظر: الفراوى.

عبد الله بن محمد بن معن، التابعي: ٦٠٣ (م د)
عبد الله بن مُحَيْرِيز / بن جُنادة الجمحي
التابعي // ٦٩١ / أبو محيريز المكي،
نزىل الشام، (ع).

عبد الله بن مسعود / الهذلي، أبو عبدالرحمن
الكوفي، أحد السابقين الأولين ومن فقهاء
الصحابة وقرائنها المحافظ - ٣٢ هـ (ع)
١٥٧، ٢٠٥، ٢٧٧، ٤٩٤ ابن مسعود،
٥١١، ٥١٢، ٥٢١ // ٦٩٥، ٦٩٦،
٧٠٤.

عبدالوارث / بن سعيد بن ذكوان التميمي
العنبري، مولاها: ٦٠٨ / أبو عبيدة
البصري - ١٨٠ هـ (ع).
عبدالوهاب الأنطاقي: ٢٤٣ / بن المبارك،
أبو المبارك البغدادي محدثها الحافظ -
٥٣٨ هـ.

عبد الوهاب التميمي، بن عبد العزيز بن
الحارث، الحنبلي: ٥٤٤، ٥٤٥ -
أبو الفرج، في تسعة من آبائه نسقا إلى
أكينة بن عبد الله التميمي عن الإمام على
(- ٤٢٦ هـ).

عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي / أبو محمد
البصري: ٢٤١، ٦٦٢ - ١٩٤ هـ (ع).
القاضي عبدالوهاب المالكي: ١٧٢ /
أبو محمد بن علي بن نصر البغدادي
الفقيه (- ٤٢٢ هـ) بمصر

عبد الوهاب بن أبي منصور على البغدادي،
شيخ الشيوخ: ٤١٣ = ابن سكينه
أبو أحمد (- ٦٠٧ هـ) من شيوخ ابن
الصلاح.

عَبْدَةُ بن سليمان / الكلابي، أبو محمد الكوفي
الحافظ: ٦٦١ (- ١٨٧ هـ: ع).

عَبْدَةُ بن أبي لبابة / الأسدي الغاضري
مولاها: ٦٧٦ / أبو القاسم البزاز
الكوفي الفقيه نزيل دمشق - ٢٤٤ هـ
(بخ س).

العبيدي: ٢٧٧ = محمد بن كثير.
عبيد الله بن أحمد / بن عثمان الصيرفي
الأزهري: ٥٢١ - أبو القاسم، روى عنه
الخطيب (- ٤٣١ هـ).

عبدالله بن يسار الهلالي، مولاها: ٥٣٠ في
إخوته التابعين الرواة.

عبدالمجيد الثقفي، عن الإمام مالك: ٢٣٨
/ أبو عبدالوهاب البصري أبي محمد
الحافظ الثبت.

عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد الأزدي:
/ أبو عبدالحميد المكي - ١٨٦ هـ (٤م).

عبدالمعطي بن عبدالكريم / بن أبي المكارم
المصري الأنصاري: ٢٠٥ - تلميذ ابن
الصلاح ومن رواة كتابه.

عبدالمملك بن أبي بكر / بن عبدالرحمن بن
الحارث بن هشام المخزومي // ٦٩٠ -
عنه الزهري في ثلاثي التابعين (ع).

عبدالمملك بن حبيب الأزدي: ٦٦٦ =
أبو عمران الجوني البصري / من علماء
التابعين - ١٢٨ (ع).

عبدالمملك بن أبي سليمان العرزمي: ١٧٧،
٦٣٧ - نزل جبانة عرزم ببغداد /
أبو محمد بن ميسرة الكوفي التابعي -
١٤٥ هـ (خت م ٤).

عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، منسوبا
إلى جده: ٥٧٦ = ابن جريج.

عبدالمملك بن محمد بن عبد الله الرقاشي: ٤٥٨،
٦٦٣ = أبو قلابة البصري الضريير
الحافظ، نزيل بغداد - ٢٧٦ أخرج له
أبوداود في تفرد أهل الأمصار (ف).

عبدالمملك بن مروان / بن الحكم الخليفة
الأموي: ٦٧٠ / أبو الوليد المدني ثم
الدمشقي، - ٨٦ هـ (بخ).

عبدالواحد بن عبدالله، بن بسر، النصرى:
٦٠٨. أبو يسر الدمشقي التابعي (خ ٤)

الهدلى: ٤٠٦، ٤١٨، ٥١٢ / أبو عبدالله،
المدني، من فقهاؤها التابعين السبعة (ع).
عبيد الله بن عدى بن الخيار: ٢٠٣ - له
إدراك، ولم يسمع (خ م د س).

عبيد الله العمري / بن عمر بن حفص بن
عاصم بن عمر بن الخطاب: ١٤٧ هـ
(ع) ١٥٥ في أصح الأسانيد، ٢٤١،
٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٥٧٥.

عبيد الله بن عبدالله بن عمر بن الخطاب: ٥٣٠
- في إخوانه التابعين الرواة.

عبيد الله بن أبي الفتح الفارسي = عبيد الله بن
أحمد = أبو القاسم الأزهرى: ٥٢١.

عبيد الله الفزاري: ٣٧٢ من حُكيت عنهم
منامات في فضل الصلاة على النبي ﷺ

عبيد الله بن عبد الكريم = أبو زرعة الرازي
أبو عبيد الله المرزباني الأخباري: ٣٥١، ٣٠٦
في: المرزباني

[عبيد الله] بن محمد بن إسحاق / بن منده:
٣٧٥ وانظره مع: ابن منده.

عبيد الله بن موسى / العبسي مولا هم، أ:
١٨٣، ٥٢١ / أبو محمد الكوفي الحافظ، له
المسند - ٢١٣ هـ (ع)

عبيد الله - بن أبي يزيد / المكي التابعي: ٤٤٢
(- ١٢٦ هـ: ع)

عبيد بن الحساس - بمهمات وبمجمعات -
التابعي // ٧١٥ (س)

عبيد ربه بن بَعَكْ، أبو السنابل: ٥٦٦
// العبدري القرشي من مسلمة الفتح.

(د س ق)

عبيد العجل: الحسين بن محمد - بن حاتم -

عبيد الله بن أبي بكر / بن أنس بن مالك
// ٦٩٤ - في سند لمسلم، كله بصريون
/ أبو معاذ البصري. عن جده أنس، وعنه
مالك والحمادان (ع).

عبيد الله بن جحش / بن رثاب الأسدي،
أبو حبيبة الربيبة، هاجر إلى الحبشة،
وفيها ارتد وتنصر.

عبيد الله ابن الخيار = عبيد الله بن عدى، بن
الخيار

عبيد الله بن راشد، التابعي: ٣٦٢ عن عثمان
رضي الله عنه.

عبيد الله بن أبي رافع مولى النبي صلى الله عليه
وسلم: ٢٦٧ (ع).

عبيد الله بن رُمَاحس / القيسي: ٥٠١، ٥٠٢ -
عنه الطبراني في معجمه الصغير.

عبيد الله بن زَحر / الإفريقي الأموي،
مولا هم: ١٥٨ - في أوهي أسانيد
الشاميين.

عبيد الله بن سعيد / اليشكري، مولا هم:

// ٦٨٦، ٦٨٨ = أبو قدامة
السرخسي - هو الذي أظهر بها
السنة - ٢٤١ هـ (خ م س)

عبيد الله بن سعيد بن حاتم = أبو نصر
السجزي الوائلي.

عبيد الله بن العباس بن عبد المطلب الهاشمي:
٥٢٩ - في إخوانه الصحابة الرواة.

عبيد الله بن أبي عبد الله سلمان الأغر المدني:
٦٢٥ / التابعي، عن أبيه وعنه ابن

عجلان والإمام مالك (خ ت كن ق).

عبد الله بن عبدالله بن عتبة / بن مسعود

٤٣٧ (- ١٤٧ هـ : ع خ ٤)
 عتبة بن عبد / أبو الوليد السلمى الصحابي،
 نزيل حمص : ٢٣٨ (- ٨٧ هـ : دق)
 عتبة بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي :
 ٥٣٠، ٦٦٢ - في إخوته التابعين الرواة
 // أبو العُميس المسعودى الكوفى (ع)
 عتبة^(١) بن النُّدر السلمى / الصحابى نزيل
 دمشق ٤٧٣ (ق) - صحفه الطبرى بابن
 البُدر
 أبو عتيق، محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن
 أبي قحافة : ٥٣٩ - أربعة من الصحابة،
 يروى بعضهم عن بعض
 ابن أبي عتيق : ٥٣٩، ٦٨٨ : أبو بكر عبيد الله
 بن أبي عتيق محمد
 عثام، بن على العامرى الكوفى، والد على
 بن عثام / نزيل نيسابور : ٥٩٦
 (- ٢٢٨ هـ : م س)
 عثمان بن حنيف / بن واهب الأوسى /
 الأنصارى، أبو عمرو المدنى : ٥٨١
 الصحابى (بخ د س ق)
 عثمان بن الخطاب المعمر : ٤٤٢ = أبو الدنيا
 عثمان بن سعيد الدارمى الحافظ : ٤٣٤، ٥٤٣،
 ٤٣٥ الدارمى. فى : الدارمى
 أبو عثمان سعيد بن محمد البَحرى الحافظ :
 ٦٧٥ عنه : أبو عبد الله محمد بن الفضل
 الفراوى - فى : سعيد.
 عثمان بن سليمان بن أبي حثمة العدوى
 التابعى : ٢٦٥، ٢٦٦ (عخ)

(١) فى رواية بالاستيعاب أنه «عتبة بن عبد» وصح فى
 (التهديب) أنها اثنان

البغدادى. - من أصحاب يحيى بن معين
 (٢٩٤ هـ)
 عبيد بن عمير / بن قتادة الليثى : ٥٠٨،
 ٥١١ - أدرك ولم يسمع / أبو عاصم
 المكى القاص - ٦٤ هـ (ع)
 أبو عبيد القاسم بن سلام : ٤٥٩، ٦٦٥، ٧٣٨ /
 البغدادى الحافظ، أول من صنف فى
 الغريب، فى قول (- ٢٢٤ هـ)
 أبو عبيدة - عامر بن عبد الله - بن الجراح
 الفهرى، روى عنه بنوه. ٦٣٢ - أحد
 العشرة، وأمين هذه الأمة. / ولى فتح
 الشام، واليرموك، ودمشق (- ١٨ هـ)
 عبيدة بن حميد / بن صهيب : ٦٠٦ /
 أبو عبد الرحمن الكوفى الحذاء - ١٩٠ هـ
 (ع خ ٤)
 عبيدة بن سفيان / بن الحارث الحضرمى المدنى
 التابعى : ٦٠٦ (م ٤)
 أبو عبيدة بن عمرو السلمانى، مخضرم من كبار
 التابعين. (- ٧٠ : ع)
 أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود، الهذلى :
 ٥٢٩ - فى إخوته التابعين الرواة
 أبو عبيدة، معمر بن المتنى : ٤٥٩ أول من صنف
 فى الغريب، فى قول
 أبو العبيدين، معاوية بن سبرة السوائى
 / التابعى الكوفى : ٥٦٧ / عن ابن
 مسعود - ٩٨ هـ (بخ)
 عتيان / بن مالك بن عمرو بن عجلان
 الأنصارى : الخزرجى صاحب : ٣٦٣
 (ع م كد س ق)
 عتبة بن أبي حكيم / أبو العباس الطبرانى :

٦٢٦ // ٧٣١

ابن عجلان: ٢٧٥ محمد بن عجلان / القرشي،
أبو عبد الله المدني، من سادات

التابعين - ١٤٠ هـ (ع)

العجل: أحمد بن عبد الله بن صالح: ٢٠٥،

٦٥٨ / أبو الحسن الكوفي نزيل طرابلس،

حدث عنه ابنه صالح بكتابه في الجرح

والتعديل (١٨٢ هـ - ٢٦١ هـ)

العدني، محمد بن يحيى بن أبي عمر - في: ابن

أبي عمر

ابن عدى / عبد الله بن عدى بن محمد بن

مبارك أبو أحمد الجرحاني الحافظ النظار

(٣٦٥ هـ) - له في الكتب (الكامل)

٣٢٧، ٤٥٥، ٦٥٤، ٦٥٧

عدى بن عميرة: ٢٩٧ / بن فروة بن زرارة بن

الأرقم الكندي أبو فروة الصحابي

(- ٤٠ هـ: م د س ق)

ابن العربي، أبوبكر: ٦١٤ / محمد بن

عبدالله بن محمد المعافري الإشبيلي

المالكي القاضي الفقيه الأصولي الحافظ

(- ٥٤٣ هـ)

الغرس بن عميرة ٢٩٧، ٥٠٥ / الكندي، عم

عدى بن عدى بن عميرة (د س) -

آخر الصحابة موتاً، بالجزيرة.

ابن عرفة: ٤٤٤ / الحسن بن عرفة العبدي،

أبو علي البغدادي المؤدب المسند عاش

مائة سنة، وله أولاد عشرة سماهم بأسماء

العشرة المبشرين رضي الله عنهم.

(- ٢٥٧ هـ: ت س ق) - له الجزء

الحديثي المشهور

عثمان بن أبي سليمان / بن جبير بن مطعم

القرشي النوفلي: ٢٦٥ / قاضي مكة

الحافظ (خت م د تم س ق)

عثمان بن أبي شيبة // ٦٩٥ في إسناد كوفي

لمسلم / أبو الحسن العباسي الكوفي مولاهم

الحافظ - ٢٣٩ هـ: خ م د س ق)

أبو عثمان الصابوني الحافظ: ٢٨٥ / اسماعيل

بن عبد الرحمن الشافعي الفقيه، شيخ

الإسلام - ٤٤٩ هـ

عثمان بن عاصم بن حصين الأسدي،

أبو حصين التابعي: ٦٠٠ / الكوفي

الفقيه، من الأثبات - ١٢٨ هـ (ع)

عثمان بن عفان - بن أبي العاص بن أمية

القرشي، أبو عمرو المدني / أمير المؤمنين،

ذو النورين، أحد العشرة وثالث

الراشدين - قتل رضي الله عنه يوم

الجمعة سابع ذي الحجة - ٣٥ هـ (ع)

١٧٩، ٢٠٣، ٢٦٥، ٣٦٢، ٤٧١، ٤٩٤ -

٦٨٨ / ٤٩٦

عثمان بن مطر الشيباني: ٢٦٤ / أبو الفضل

البصري مُضَعَّف (ق).

عثمان بن مظعون: // ٧٢٨ / الجمحي

القرشي صاحب، أول من دفن بالبيع

[عثمان بن مهدي] في سند لابن ماجه:

ص ٧٠٠ - كذا وقع سهوا في طبعتنا

هذه، وصوابه: عبد الرحمن بن مهدي -

مر

أبو عثمان النهدي، عبد الرحمن بن مل، مخضرم

من أكابر التابعين - ١٤٠ هـ (ع) ٤٧١،

٥٠٦، ٥١٣، ٥١٦ في أفضل التابعين،

- العسكري: ٥٥٥ - عسكر سامرا:
- أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد (٣٨٢هـ - له كتاب (الأمثال، والتصنيف). ٢٦٥، ٥١٤
 - علي بن سعيد بن عبد الله، أبو الحسن الحافظ المستنزل الريحى (٣٠٥هـ- ٥١٤
 - الحسن بن عبد الله بن سهل، أبو هلال، له الأوائل، وكتاب الصناعات، وشرح الحماسة
 - أبو العشاء الدارمي - عطار بن برز، أولئز - ٥٥٦، ٥٥٧ البصرى التابعى، مختلف فى اسمه واسم أبيه؛ حديثه عند الأربعة أصحاب السنن
 - عُسل بن سفيان ٥٩٦ / اليربوعى، أبو قرعة البصرى (د ت)
 - عُسل بن ذكوان / الأخبارى البصرى / ٥٩٦ أبو عصمة: ٢٨١ = نوح بن مريم
 - عطاء بن أبي رباح: ١٩٤ عطاء، ٢٢٢، ٢٤٨، عطاء، ٣٢٢، ٣٦٤، ٣٦٨، ٤٠١، ٤٢٥، ٥١٧، // ٦٧٠، ٧٢٦، ٧٢٨ / القرشى، مولاهم، أبو محمد الجندى اليماني، الفقيه المكي المفتى التابعى، ساد أهل مكة (- ١١٤هـ: ع)
 - عطاء بن السائب: ٦٦٠ / النقفى، أبو محمد الكوفى التابعى الحافظ (- ١٣٦هـ: خ ٤)
 - عطاء بن مسلم: ٥٩٥ / الخفاف، أبو مخلد الكوفى ثم الحلبي (- ١٩٦هـ: تم س)
 - عطاء بن يسار: الهلالى، أبو محمد المدنى القاضى، مولى ميمونة رضى الله عنها. من
- ابن العرقعة: ٦٠٢، ٦٠٣ = جبان بن قيس، منسوباً إلى أمه.
- ابن أبي عروبة: سعيد بن أبي عروبة مهران اليشكرى
- عروة البارقي: ٤١١ / ابن أبي الجعد الأسدى الصحابى، نزيل الكوفة وولى قضاءها لعمرو، رضى الله عنها (ع)
- عروة بن حزام: ٥٩٥ / الشاعر العنبرى، صاحب عفرأ.
- عروة بن رُويم // ٧١٨ / اللخمي، أبو القاسم الدمشقى التابعى المقرئ (- ١٣٢هـ: د س ق)
- عروة بن الزبير / بن العوام الأسدى، أبو عبد الله المدنى من فقهاء السبعة، علماء التابعين الكبار الحافظ (٩٣هـ: ع) ٣٠٣، ٣٧٥، ٣٧٦، ٤٠٤، ٤٠٦، ٤٠٧، ٥١٤ من السبعة، ٤١٨ عروة ٤٢٢، ٥٥٣ // ٦٨٢، ٦٨٦، ٧٠٥ عروة.
- عروة بن مضر: ٥٥٢ / بن أوس بن حارثة بن لام الطائى الصحابى (٤)
- عروة بن المغيرة بن شعبة (ع) - فى إخوته التابعين الرواة: ٥٣٠
- عزوان - بعين مهملة وزاى معجمة - ٥٦٥ / بن زيد الرقاشى، التابعى، مفرد الاسم ابن عساكر، أبو القاسم الدمشقى الشافعى: ٢٣٩، ٦٥٤ / ثقة الدين على بن الحسن بن هبة الله، الحافظ المؤرخ، (- ٥٧١هـ) - له فى الكتب: الأمالى وتاريخ دمشق.

الجامع العتيق. التابعي. (توفي قريبا من
سنة ١٢٠هـ: بخ د ت س)
ابن عَقْبَة: ٦٠٣ = موسى بن عَقْبَة.
ابن عَقْدَة: ٣٤٣، ٥٩٤ / أبو العباس الكوفي
الحافظ، أحمد بن محمد بن سعيد الهاشمي،
مولاهم إليه المنتهى في الحفظ
(٢٤٩ - ٣٣٢هـ)
عَقِيل بن خالد: ٣٧٦، ٦٠٧ // ٦٨٨ عن
الزهرى. / أبو خالد الأيلي - مولى عثمان
رضى الله عنه - من أصحاب الزهرى
(- ١٤١هـ: ع)
عَقِيل بن مقرن الأنصاري المزني: ٥٢٨ في
أخوته الصحابة الرواة
عَقِيل الهاشمي، بن أبي طالب بن عبد المطلب
بن هاشم: ٥٢٧ في إخوته الصحابة /
أبو يزيد القرشي، ابن عم النبي ﷺ،
وكان من أنسب قريش لقريش. (- في
خلافة معاوية: س ق)
العَقِيلِي: ٥٢٧، ٦٥٤. له كتاب الضعفاء /
أبو جعفر المكي الحافظ، محمد بن
عمرو بن موسى (- ٣٢٢هـ)
عِكْرَاش بن ذؤيب / التميمي، أبو الصهباء:
الصحابي: ٤٩٨-٤٩٩، ٥١٢ - (ت ق)
عِكْرَمَة، مولى ابن عباس، رضى الله عنهما:
١٥٨، ٢٨١، ٢٩، ٣٤٧، ٥٠٠ /
البربري، أبو عبد الله المدني، من أعلام
التابعين الحفاظ (- ١٠٥هـ: ع)
العلاء بن الحارث // ٧٠٠ / الحضرمي،

أعلام التابعين الحفاظ. ت حوالى سنة
مائة (ع): ٢٣٨، ٢٤٠، ٣٧٦، ٤٩٧،
٥١٨ عطاء، ٥٣٠ في إخوته التابعين
الرواة // ٧١٠
عُطارد بن بَرْز، أو بَلَز: ٥٤٩ = أبو العُشراء
الدارمي، على خلاف في اسمه واسم أبيه
عطية العوفي: ٥٢١، ٥٥٩ / بن سعد بن جُنادة،
أبو الحسن الكوفي التابعي (١١١هـ: بخ
د ت ق)
عظيم البحرين: ٣٤٧ = المنذر بن ساوى
العَبْدِي.
عَفَّان / بن مسلم بن عبد الله الأنصاري
مولاهم، أبو عثمان الصفار البصري
الحافظ (- ٢٢٠هـ: ع): ١٦٧، ٣٣٧،
٤١٥، ٦١٨، ٦١٩
عَفِير بن معدان / الحمصي، عنه الوليد بن
مسلم: ٦٤٣ (- ١٦٦هـ: ت ق)
العقار، بن المغيرة بن شعبة / الثقفى الكوفي
التابعي: ٥٣٠ في إخوته التابعين الرواة
// عن أبيه، وعنه مجاهد (ت س ق)
عَقْبَة بن عامر / بن عيس الجهنى الصحابي.
اخطت البصرة وولى مصر لمعاوية، رضى
الله عنها (- ٥٨هـ: ع): ١٥٦، ١٩٩،
٢٣٠، ٤٣٨ - ٤٣٩ الرحلة إليه بمصر في
طلب حديث // ٦٨٤، ٦٨٥
عَقْبَة بن عمرو / بن ثعلبة الأنصاري: ٦٣٤ =
أبو مسعود البدرى (الصحابي
- ٤٠هـ: ع)
عَقْبَة بن مسلم / التجيبى أبو محمد المصرى، إمام

أبو محمد الدمشقي الحافظ (١٣٦هـ: ع)
 أبو العلاء الحافظ: ٣٣٦ / الهمداني، الحسن بن أحمد بن الحسن العطار، شيخ الإسلام وشيخ همدان المجمع على إمامته مقرنا وحافظًا وعالمًا بالرجال والتاريخ والأنساب (٤٨٨ - ٥٥٩هـ)
 أبو العلاء - يزيد - بن عبد الله بن الشخير: ٢١٣ / العامري البصري التابعي (١٠٨ - وقيل ١١١هـ: ع)
 علان: علي بن الحسن / البغدادي الحافظ: ٥٨٨ = ما غمَّه
 علقمة بن قيس / بن عبد الله بن علقمة النخعي، أبوشبل الكوفي، من أعلام التابعين الكبار: (- ٦٢هـ: ع): ١٥٦، ٢٧٥، ٣٤٦، ٤٢٩، ٤٤٣، ٥٠٨، ٥١١ الفقيه الراوي عن ابن مسعود، ٥١٦ في أفضل التابعين. وهو:
 «علقمة النخعي: ٣٤٦، علقمة بن قيس: ٤٣٣ علقمة بن وائل / بن حجر بن عدى الحضرمي: ٥٢٩ مع أخيه عبد الجبار، في الإخوة التابعين الرواة. (ي م ع).
 علقمة بن وقاص / الليثي المدني التابعي (ع): ٢٣٨، ٢٤٠، ٤٠٦، ٤١٨، ٤٥٠
 أبو علي الحافظ النيسابوري، شيخ المحاكم أبي عبادة: ١٦١، ٤٤٧، ٥٣٢، ٥٨٥ // الحسين بن علي بن يزيد بن داود، حافظ العصر المتقن الورع (٢٧٧هـ - ٣٤٩هـ)
 علي بن إبراهيم البغدادي: ٣٦٩ - مصنف

كتاب: سمات الخط ورسومه
 أبو علي الأصبهاني: ٥٤٧ / أحمد بن علي الأنصاري، سكن نيسابور
 أبو علي البُرْداني: ٥٩٥ / أحمد بن محمد البغدادي الحنبلي الحافظ (٤٢٦ - ٤٩٨هـ)
 أبو علي البردعي ثم السمرقندي: ٦٦٤ // الحسين بن علي بن محمد بن الحسين بن طاهر البردعي الهمداني، وسكن سمرقند - ٤٢٠هـ له المعجم
 علي بن الجعد: ٤٢١ / الهاشمي، مولاهم، أبو الحسن الجوهري البغدادي - ٢٣٠هـ (خ د)
 علي بن جميل الرُّقِّي: ٦١٧ - عن أبي بكر ابن عياش السلمي
 أبو علي الجياني: ٦٠١، ٦٠٢ = أبو علي الفسافي: ٥٩٣، ٦٠٨، ٦١١ في: الجياني، الحسين بن محمد له كتاب (تقييد المهمل، وتمييز المشكل)
 أبو علي ٦٠٣ = الجياني
 علي بن حُجْر / بن إياس السعدي، أبو الحسن المروزي الحافظ (- ٢٤٤هـ: خ م ت س)
 علي بن الحسن بن عبد الصمد البغدادي: ٥٨٨ = علان، ما غمَّه / محدث خراسان، أبو الحسن الحراني (- ٣٥٥هـ)
 علي بن الحسن / بن هبة الله = ابن عساكر، أبو القاسم
 علي بن الحسين بن الجنيد: ٦٥٨ / أبو الحسن الرازي الحافظ (- ٢٩١هـ)

أبو محمد الدمشقي الحافظ (١٣٦هـ: ع)
 أبو العلاء الحافظ: ٣٣٦ / الهمداني، الحسن بن أحمد بن الحسن العطار، شيخ الإسلام وشيخ همدان المجمع على إمامته مقرنا وحافظًا وعالمًا بالرجال والتاريخ والأنساب (٤٨٨ - ٥٥٩هـ)
 أبو العلاء - يزيد - بن عبد الله بن الشخير: ٢١٣ / العامري البصري التابعي (١٠٨ - وقيل ١١١هـ: ع)
 علان: علي بن الحسن / البغدادي الحافظ: ٥٨٨ = ما غمَّه
 علقمة بن قيس / بن عبد الله بن علقمة النخعي، أبوشبل الكوفي، من أعلام التابعين الكبار: (- ٦٢هـ: ع): ١٥٦، ٢٧٥، ٣٤٦، ٤٢٩، ٤٤٣، ٥٠٨، ٥١١ الفقيه الراوي عن ابن مسعود، ٥١٦ في أفضل التابعين. وهو:
 «علقمة النخعي: ٣٤٦، علقمة بن قيس: ٤٣٣ علقمة بن وائل / بن حجر بن عدى الحضرمي: ٥٢٩ مع أخيه عبد الجبار، في الإخوة التابعين الرواة. (ي م ع).
 علقمة بن وقاص / الليثي المدني التابعي (ع): ٢٣٨، ٢٤٠، ٤٠٦، ٤١٨، ٤٥٠
 أبو علي الحافظ النيسابوري، شيخ المحاكم أبي عبادة: ١٦١، ٤٤٧، ٥٣٢، ٥٨٥ // الحسين بن علي بن يزيد بن داود، حافظ العصر المتقن الورع (٢٧٧هـ - ٣٤٩هـ)
 علي بن إبراهيم البغدادي: ٣٦٩ - مصنف

(ع) ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، على،
٢٣٣، ٢٣٨، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٦٦،
٣٦٧، ٤٥٢، على، ٤٦٥، على، ٤٨٣،
٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٥١١، على ٥٢١،
٥٢٧، ٥٤٨، ٥٧٤ لقبه أبو تراب، ٦٤٠،
٦٤٣ // ٧٠٣، على، ٧٢٩، ٧٣٩

أبو على الطوسي، شيخ أبي حاتم الرازي
وصاحب كتاب الأحكام: ١٨٠ / الحسن
بن علي بن نصر الخراساني، له الأحكام
على نخط جامع الترمذي (- ٣١٢هـ) /
علي بن عبد العزيز المكي: ٣٠٥ / بن المرزبان،
أبو الحسن البغوي شيخ الحرم، المحافظ
المسند (- ٢٨٦هـ) عن بضعة وتسعين
سنة

علي بن عبد الله بن عباس // ٦٩٠ تابعي روى
عنه الزهري التابعي / الهاشمي، أبو محمد
المدني المحافظ العابد القدوة (- ١١٧هـ):

بخ م ٤

علي بن عبد الله، ابن المدني: ٣٢٥ = في: ابن
المدني

علي بن عثمان: ٥٩٧ - في المؤلف والمختلف من
غنام، وعثمان، وعثمان / العامري، أبو الحسن
الكوفي نزيل نيسابور، أديب فقيه حافظ
زاهد ثقة (- ٢٢٨هـ: م س)

علي بن عمر بن أحمد، أبو الحسن = الدارقطني
علي بن الفضل، عن ابن عرفة عن هشيم:
٤٤٤ / بن طاهر بن نصر، المحافظ الثقة
الجوال، أبو الحسن البلخي (- ٣٢٣هـ)
أبو علي الفسافي، المحافظ المغربي: ٦٢٣، ٥٩٣:
.. = الجياني، أبو علي الحسين بن علي.

علي بن الحسين / بن علي بن أبي طالب، الإمام
زين العابدين: ١٥٤، ١٥٤٨ بنوه
الرواة / أبو الحسين الهاشمي (- ٩٢
هـ: ع)

علي بن الحسين بن واقد / القرشي: أبو الحسن
المروزي: ٢٦٦ - ٢٦٧ (- ٢١١هـ:
بخ مق ع)

علي بن خشرم / بن عبد الرحمن بن عطاء بن
هلال المروزي أبو الحسن المحافظ: ٢٣١،
٢٣٣، ٢٦٦، ٤٤٣ (- ٢٥٧هـ:
م ت س)

علي بن ربيعة الأسدي / بن نضلة الوالبي،
أبو المغيرة الكوفي: ٣٤٧ (ع)

علي بن زيد بن عبد الله بن أبي مليكة زهير بن
عبد الله / بن جدعان: ٣٣٧، ٣٤٧
// ٧٢٦ / التيمي البصري الضريير،
التابعي (- ١٢٩هـ: بخ م ع)

علي بن سعيد بن بشير = ٦٨٣ - في سنن
لعبد الغني / بن سعيد = عليك تزيل مصر
ومحدثها (- ٢٩٧هـ)

علي بن سليمان، أبو الحسن: ٥٨٧ =
الأخفش، الأصغر

أبو علي السمرقندي: ٦٦٤ = البردعي
الهمداني، سكن سمرقند وحدث بها - له
معجم

أبو علي الصواف: ٦٢٢ / محمد بن أحمد بن
الحسن البغدادي المحافظ (- ٣٥٩هـ)
علي بن أبي طالب بن عبد المطلب / الهاشمي /
أبو الحسن أمير المؤمنين الإمام، كرم الله
وجهه: استشهد في شهر رمضان: ٤٠هـ

الأهاني دمشقي، منكر الحديث (ت ق)
 علي بن يوسف، أبو الحسن البغدادي الصوفي:
 ٥٩٢ - روى عنه المحافظ أبو محمد
 التوفى، الدمياطي

عليك/علي بن [سعيد] بن بشير - في سند
 لعبد الغني بن سعيد لرابعي الصحايبات
 /نزيل مصر ومحدثها - ٢٩٧هـ.

ابن عُلَيْبَةَ (٤٣٣) إسماعيل بن إبراهيم: ٤٢٦،
 ٦٣٠ - هي أمه، وأبوه إبراهيم بن مقسم
 الأسدي

عَمَّار بن خالد/بن يزيد التمار، أبو الفضل
 الواسطي - ٢٦٠ هـ (س ق): ٢٧٠،
 ٢٧١

عَمَّار بن ياسر/أبواليقظان حليف بني مخزوم،
 رضى الله عنه (ع): ٢٠٠، ٢٢٢، ٢٢٣
 عَمَّارَة بن حزم الأنصاري، أبو عبدالله
 /الخرجي المدني العقبى رضى الله عنه:
 ٥٨١

ابن عمار الموصلي: ٦٦١/ = محمد بن عبد الله
 بن عمار، أبو جعفر البغدادي/نزيل
 الموصل (س): ٦٦٢

عمر بن إبراهيم/بن سليمان المحافظ، أبو بكر
 البغدادي - ٢٩٣ هـ (س) =
 أبو الآذان: ١٩٠، ٥٧٦

عمر بن أحمد/بن إبراهيم بن عبد ربه
 العبدوي، محدث نيسابور - ٤١٧ هـ -
 كتبه أبو حفص، ولقبه أبو حازم
 العبدوي: ٥٧٥

عمر بن أحمد بن مسرور، أبو حفص

علي بن المحسن التنوخي، أبو القاسم التنوخي،
 علي بن أبي علي المعدل: ٥٦٠ =
 أبو القاسم التنوخي.

علي بن محمد بن عقبة، أبو الحسن الشيباني:
 ٤٤٢ في ربايعيات مثل بها الحاكم، غير
 معتبرة في العلو

علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر
 العلوي: ٥٤٧ - في ثمانية من آبائه نسقا
 إلى الإمام الحسين بن علي رضى الله عنهم
 علي بن محمود الهروي: ٦٥٨ عن الإمام أحمد
 علي بن المديني: ١٥٤، ١٨٠، ٢٢٥، ٢٦٣،
 ٢٦٨، ٥٢٤، ٥٤١.. له كتاب العلل.

علي/بن عبد الله بن جعفر بن نجيع
 التميمي السعدي، أبو الحسن البصري
 المحافظ العلم النظار الحجّة (- ٢٣٤ هـ:
 خ د ت س ق)

علي بن موسى الرضا/بن جعفر الصادق:
 ٥٤٨ - في إسناد عن ستة من آبائه نسقا،
 إلى الإمام علي رضى الله عنه.

أبو علي النيسابوري، أستاذ الحاكم أبي عبدالله
 /الحسين بن علي بن يزيد المحافظ إمام
 الوقت - ٣٤٩ هـ:

علي بن هاشم بن البريد: ٦٠٠ - في المؤلف
 والمختلف /العابدي، مولاهم أبو الحسن
 الكوفي الخزاز، من علماء الشيعة
 (- ١٨٠ هـ: يخم ٤)

علي بن يزيد: ١٥٨ - عن القاسم بن
 عبدالرحمن - وعنه عبيدالله بن زحر، في
 أوهي أسانيد الشاميين. /بن أبي هلال

عمر بن أبي سلمة: ٤٣٩ / بن عبدالرحمن بن عوف الزهري المدني التابعي (خت ٤).
عمر بن شبة/ التَّمِيرِي، أبو زيد البصري
الأخباري الراوية - ٢٦٢ هـ (ق):

٤٩٨

عمر بن شعيب/ بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص مع أخويه عمرو وشعيب، في الإخوة الرواة: ٥٣٠

أبو عمر ابن عبدالبر (٦٥٣) تاريخ مولده ووفاته في: ابن عبد البر

عمر بن عبدالعزيز/ بن مروان بن الحكم الأموي، أمير المؤمنين خامس الراشدين، رضى الله عنهم، ومن سادات التابعين - ١٠١ هـ (ع) ٣٦٨ كتابه إلى أهل المدينة: ٤٢٠، ٤٢٣، ٥٢٢. تدبج مع الزهري، ٥٢٥//٦٩١، ٦٩١ في ثلاثي للتابعين، ٧٠٦

عمر بن عبدالواحد/ بن قيس السلمى، أبو حفص الدمشقي - ٢٠٠ هـ (ق): ٣٣٥ - عن الأوزاعي.

عمر بن عثمان بن عفان الأموي القرشي - مع عمرو بن عثمان: ٤٢٢ وفي الإخوة التابعين الرواة: ٥٩٤

عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، (بخ م مدت س) في الإخوة الرواة: ٥٣٠

عمر بن علي بن أحمد بن الليث/ أبو مسلم البخاري الحافظ الجوال - ٤٦٦ هـ: ٣٨٥

عمر بن علي بن عطاء/ المقدمي مولى ثقيف،

النيسابوري، الفقيه العابد: ٦٧٥ (٤٤٨- هـ)

عمر بن ثابت/ الأنصاري التابعي المدني: ٥٣٤ (م ٤)

أبو عمر حفص بن عمر الدوري/ المقرئ الضريع الإمام - ٢٤٦ هـ (ق): ٥٣٧
عمر بن حَوْشَب/ الصنعاني، عن اسماعيل بن أمية وعنه عبد الرزاق (مد)

عمر بن الخطاب/ بن نفيل العدوي، أبو حفص المدني، ثاني الراشدين وأحد العشرة رضى الله عنهم - ٢٤ هـ ابن ثلاث وستين: ١٥٤، ١٥٥، ١٩٢، ١٩٩، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٩٠ من رسالته في القضاء، ٣٣٧، ٣٦٢، ٣٧٠، ٤٢٥، ٤٣١، ٤٥٠، ٤٥٥، ٤٩٤ عمر، ٥٠٧، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٣٩//٦٨٨، ٧٣٣ (ع)

عمر بن ذر/ بن عبدالله المرهبي، أبو ذر الكوفي: ٤٠٧ (خ د ت س فق) - كان ثقة بليغا، رأسا في الإرجاء: - ١٥٣ هـ

أبو عمر الزاهد، محمد بن عبدالواحد بن أبي هاشم البغدادي، اللغوي الحافظ، غلام ثعلب - ٣٤٥ هـ

عمر بن زرارة الحدثي/ يروى عنه البغوي المنيعي ٦٢٥ / له مشيخة مشهورة - ٢٤٠ هـ

عمر بن أبي سلمة/ عبدالله بن عبد الأسد المخزومي: ٥٢٥ الصحابي الربيب، رضى الله عنه (ع).

أبو عبيدة البصرى - ١٤٩ هـ
(م د ت س):

عمران بن الحصين/ بن عبيد بن خلف الخزاعي
الصحابي، أبو نُجَيْد - ٥٢ هـ (ع)
٧٣٥، ٧٠٠، ٦٩٤//

عُمران بن حِطان الخارجي/ أبو سماك البصرى
السدوسي التابعي - ١٨٤ هـ: ٢٩٩ -
مدح عبد الرحمن بن ملجم الخارجي
عمران بن طلحة بن عبيد الله التيمي - في
إخوته التابعين الرواة: ٥٣٠

عمرو بن أبان بن عثمان/ بن عفان
الأموي/ تابعي تفرد عنه الزهري
٥٥٨ (د)

أبو عمرو وإسماعيل بن نُجيد السلمى (٦٧٥).
في: إسماعيل

(أبو) عمرو الأغضف: ٤٧٢

أبو عمرو الأوزاعي (٤٣٩) في: الأوزاعي،
الفقيه الإمام

عمرو بن قَتْلِب/ النَمْرِي أو العبدى الجَوَانِي
الصحابي (خ س ق): ٥٥٥

أبو عمرو بن أبي جعفر بن حمدان النيسابوري:
٤٠٨، ٣٥٣

عمرو بن حُرَيْث بن عمرو/ المخزومي أبو سعيد
الكوفي الصحابي - ٨٥ هـ (ع): ٢٧١

أبو عمرو بن حُرَيْث/ بن سليم العذري،
التابعي - في اسمه اضطراب: ٢٧٠،

٢٧١

أبو عمرو بن حفص/ بن المغيرة المخزومي -
صحابي مختلف في اسمه: ٦١٤

أبو حفص البصرى الحافظ - ١٩٠ هـ
(ع): المقدمي // ٧٠٥، ٧٠٦

ابن عمر/ عبدالله بن عمر بن الخطاب القرشي
العدي، الصحابي بن الصحابي،
أبو عبدالرحمن المكي الحافظ الإمام
القدوة - ٧٤ هـ (ع): ١٥٥، ١٥٦،
١٩٠، ١٩٢، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٤٠، ٢٤١،
٢٤٢، ٢٥٢، ٢٦٠، ٢٦٦، ٢٦٧،
٦٩٢// ٢٨٥

عمر بن محمد. المعمر، أبو حفص البغدادي:
٦٧٣/ (٥١٦ - ٦٠٧ هـ): موفق الدين
الدارقُزِّي، ابن طبرزد، من شيوخ ابن
الصلاح

ابن أبي عمر/ محمد بن يحيى بن أبي عمر
العدي، أبو عبد الله الحافظ نزيل مكة -
(٢٤٣ هـ) (م ت س ق): ٦٨٧//

عمر بن أحمد بن مسرور/ أبو حفص الفامي
الماوردي - ٤٤٨ هـ: ٦٧٥

أبو عمر ابن مهدي/ عبد الواحد بن محمد بن
عبد الله البغدادي البزاز: ٤٠٤ آخر
أصحاب المحاملي وابن مخلد عمر اثنين
وتسعين سنة ٤٠٤

عمر بن نافع مولى ابن عمر، المدني، أوثق أبناء
أبيه ٢٥٣-٢٥٤ (خ م د س ق) أبو عمران
الجوني، البصرى التابعي ٣٠٧، ٦١٦،
عبد الملك بن حبيب الأزدي -/ ١٢٨ هـ
(ع)

أبو عمران الجوني، موسى بن سهل، بصرى
سكن بغداد: ٦١٦

عمران بن حُدَيْر يمهلث ٦٠١/ السدوسي

أبو عمرو السيباني - بالسین المهمله - زرعة
والد يحيى بن أبي عمرو الشامي التابعي:
٦٢٤ - ٦٢٥

عمرو بن شُرْحَبِيل/الهمداني، أبو ميسرة
الكوفي، التابعي (خ م د ق س): ٢٧٦،
٦٩٥//٥٢٩

عَمْرُو بن شُعَيْب، بن محمد بن عبدالله بن
عمرو بن العاص /السهمي القرشي، -
والخلاف في روايته عن أبيه عن جده:
محمد أو عبدالله؟ - ١١٨ هـ (ز ٤) ١٨٢،
٢١٨، ٢١٩، ٣٦٢، ٣٦٤، ٥٠٣، ٥٢٢
روى عنه كثير من التابعين ٥٤٠، ٥٤١،
٥٤٨

عمرو بن شمّر /الكوفي - في أو هي أسانيد
أهل البيت: عن جابر الجعفي عن
الحارث الأعور عن الإمام علي كرم الله
وجهه: ١٥٦

أبو عمرو الشيباني، المحافظ سعد بن إياس
الكوفي، له إدراك، مخضرم من كبار
التابعين - ٩٥ هـ: ٥١٣، ٦٢٤ (ع)
أبو عمرو الشيباني اللغوي إسحاق بن مزار
/الكوفي نزيل بغداد - ٢١٠ هـ (م):
٦٢٤

عمرو بن العاص /بن وائل القرشي السهمي
/أبو عبدالله - ٤٣ هـ بمصر (ع):
٦٨٨//٥٨١

ابن عمرو، (٣٦٧) بن العاص: عباده
عمرو بن عامر المزني، أبو عبدالله* الصحابي.:
٥٨٢

* في نسبه وكنيته انظر: على هامش ص ٥٨٢

عمرو بن الحكم، الصحابي/القضاعي القيني:
٧٣٨//

عمرو بن خالد بن فروخ/التميمي أبو الحسن
الحراني ثم المصري - ٢٢٣ هـ (خ ق):
٦٩٧//

أبو عمرو الداني المقرئ/الإمام عثمان بن
سعيد - ٤٤٤ هـ : ٢٢٠، ٢٢٤

عمرو بن دينار/الجمحي، مولاهم، أبو محمد
المكي الأثرم الحافظ الثقة - ١٢٥ هـ
(ع) ١٥٦، ٢٤٢، ٢٤٨، ٢٦٠، ٣٠٣،
٣٠٤، ٤١١، ٤٤٢، ٥٥٨//٧٠١

عمرو ذو مِرّ/الهمداني الكوفي - لم يرو عنه
سوى أبي اسحاق السبيعي: ٢٩٦

عمرو بن زرارة /بن واقد الكلابي المقرئ
/أبو محمد النيسابوري - ٢٣٣ هـ
(خ م س): ٦٢٥

أبو عمرو السفاقي، المحافظ المغربي/عثمان
بن أبي بكر حمود: ٣٤٣

عمرو بن سفيان/بن أسيد بن جارية الثقفي
حليف بني زهرة/التابعي (خ م د س)،
٦٠١

عمرو بن أبي سفيان، التابعي، عن عمر رضي
الله عنه: ٣٦٢

عمرو بن أبي سلمة/الهاشمي، مولاهم. أبو
حفص الدمشقي نزيل تنيس (ع):
٤٣٩، ٣٣٥

عمرو بن سَلَمَةَ الجَرْمِي/أبو يزيد البصري
(خ د س): ٤٣٩

بو عمرو ابن السماك/عثمان بن أحمد الدقاق،

مسند بغداد - ٣٤٤ هـ: ٣٦٧

- عمرو بن معد يكرب / الزبيدي، الصحابي
الفارس الشاعر. ٢٩٨، ٥٥٦.
- أبو عمرو المقرئ (٢٢٤) = أبو عمرو الداني،
عثمان بن سعيد، الإمام.
- عمرو بن ميمون، الأودي / أبو يحيى الكوفي،
مخضرم له إدراك - ٧٤هـ (ع): ٥١٣،
٥٢٦
- عمرو الناقد / بن محمد بن بكير بن شابور،
أبو عثمان البغدادي نزيل الرقة -
٢٢٢هـ (خ م د س) ٤١٣، ٦٦٥ //:
٦٨٨.
- أبو عمرو بن نُجيد السلمي - حافد أحمد بن
يوسف السلمي الحافظ، المنسوب سُلميا
إلى أمه: اسماعيل بن نجيد بن أحمد بن
يوسف، أسند من بقي في خراسان، شيخ
الصوفية العابد القدوة - ٣٦٥هـ:
٤٢٨ - ٦٣٥.
- ابن عمرو السلفي المالكى: ٣٣٨ / أبو الفضل
البغدادي، محمد بن عبدالله - ٤٥٢هـ
شيخ المذهب
- عمير بن هاني، أبو الوليد العنسي: ٦٩٦ /
الداراني دمشقي التابعي (ع).
- عمير بن أبي وقاص الزهري، أخو سعد، رضى
الله عنها: ٥٣٠.
- أبو العُميس الكوفي = عتبة بن عبدالله بن عتبة
/ الهذلي، المسعودي التابعي (ع): ٥٣٠،
٦٦٢.
- عَنْبَسَة بن سعيد بن العاص / الأموي، التابعي
(خ م د)، // ٧٣٥.
- العَوَّام بن حَوْشَب / بن يزيد الشيباني الربيعي،
عمرو بن عبدالله الهمداني، الكوفي (ع) =
أبو إسحاق السبيعي.
- عمرو بن عثمان بن عفان / الأموي المدني،
التابعي (ع): ٢٤٤، ٢٤٥.
- عمرو بن علي - بن بحر - الفلاس / الباهلي،
أبو حفص البصري الصيرفي الحافظ -
٢٤٩هـ (ع): ٢٦٦، ٦٥٥.
- عمرو بن عون / بن أوس بن الجعد السلمي،
مولاهم، أبو عثمان الواسطي البزاز
الحافظ، نزيل البصرة - ٢٢٥هـ (ع):
٣١٧، ٤٧٢.
- عمرو بن قيس اللَّاتِي / أبو عبدالله الكوفي -
١٤٤هـ (بخ م د): ٤٢٩.
- عمرو بن كعب الياشي - ويقال: كعب بن
عمرو - جد «طلحة بن مصرف بن
عمرو / الحافظ من سادات القراء»: ٥٤٠ -
٥٤٣ - وانظر التعليق على
هامشه.
- أبو عمرو بن محمد بن حريث بن عمرو بن
حريث / العدوي التابعي (دق): ٢٦٩ -
مثال للاضطراب في إسناد الحديث.
- عمرو بن مُرّة / بن عبدالله بن طارق الهمداني
المرادي الجملي، أبو عبدالله الكوفي، من
أعلام التابعين - ١١٦هـ (ع): ٢٦٥ //:
٧٠٢.
- عمرو بن مرزوق / الباهلي، أبو عثمان
البصري - ٢٢٤هـ (خ د): ٢٩٢، ٣٢٧.
- أبو عمرو المُسَمَّلِي، النيسابوري / أحمد بن
المبارك الحافظ الزاهد القدوة ٢٩٢هـ -
٢٨٤هـ، ٤٤٩.

٥٨٢. عياض، بن موسى / بن عياض اليحصبي، أبو الفضل السبكي المالكي. القاضي الفقيه الحافظ، عالم المغرب - ٥٤٤ هـ: له في الكتب: الشفا، ومشارك الأنوار، والإلماع ٣١٤، ٣١٦، ٣٤١، ٣٨٠، ٣٨٣، ٤٠٢، ٤٢٠، ٦١٢، ٦٠٧، ٥٠٠.
- عيسى، المسيح عليه السلام: ٤٦٠.
- عيسى بن إبراهيم البرُّكي / الشَّعيري، مولى بني هاشم، أبو إسحاق البصري - ٢٢٨ هـ (د) ٢٦٤.
- أبو عيسى الترمذى (١٧٤، ٦٥٢) في: الترمذى، محمد بن عيسى بن سَوْرَةَ. أبو عيسى الختلي (٦٢٢): موسى بن علي بن موسى. عيسى بن طلحة بن عبيدالله / التيمي، أبو محمد المدني، الحافظ (ع): ٥٣٠ - في إخوته التابعين الرواة.
- عيسى بن أبي عيسى، المدني الخياط والحباط والخناط / ميسرة القرشي مولاهم - ١٥١ هـ (ق) ٥٩٨.
- عيسى بن موسى (٥٨٥) التيمي، أو التيمي، مولاهم، أبو أحمد غنجار البخارى الأزرق = في: غنجار.
- عيسى بن يونس / بن أبي إسحاق السبيعي، أبو عمرو الكوفي الفقيه: ١٨١ هـ أو بعدها (ع): ٢٦٧.
- ابن عيينة (١٥٨، ٢٣٣، ٢٦٦، ٣٣٠، ٣٤٦، ٤٢١، ٤٣٤ في الخمسة أصول الدين، ٤٨٤، ٥٣٧، ٥٤٢) في: سفيان بن عيينة.
- أبو عيسى الواسطي - ١٤٨ هـ (ع). العوام بن مَرَجَم، المحدث، من تابعي التابعين: ٤٨٣ - صحفه «شعبة» بابن مزاحم: ٤٧١.
- أبو عَوَانَةَ الأسفراييني، يعقوب بن إسحاق بن يزيد، له المسند الصحيح والمستخرج على صحيح مسلم - ٣١٦ هـ: ١٦٤، ٤٠٥.
- أبو عَوَانَةَ (٤٠٤) = الأسفراييني.
- أبو عَوَانَةَ اليشكري الواسطي، الوضاح بن عبد الله الحافظ - ١٧٦ هـ (ع): ٤٧٣ - ٤٧٢.
- أبو عَوَانَةَ، عنه حَبَّان بن هلال (٦٠٢) = الوضاح اليشكري.
- عوف بن الحارث بن رفاعة الأنصاري، أخو معاذ ومعوذ، في الصحابة العقبين: ٤٨٩.
- عوف بن مالك / أبو عبد الرحمن الأشجعي الغطفاني الصحابي رضى الله عنه. - ٧٣ هـ (ع) // ٦٨٢، ٦٨٤.
- عون بن العباس بن عبد المطلب، في الإخوة التابعين الرواة: ٥٣٠.
- ابن عون، عبد الله / بن أَرْطَبَانَ المزني، مولاهم، أبو عون الخمرَّاز البصري الحافظ الورع - ١٥١ هـ (ع): ١٥٣، ١٥٤.
- عون بن عبدالله / بن عتبة بن مسعود المذلي التابعي، أبو عبد الله الكوفي الحافظ الزاهد القدوة - توفي في العشر الثانية بعد المائة (٤م): ٢٦٣ - وفي إخوته التابعين الرواة: ٥٣٠.
- عَوَيْم بن ساعدة، أبو عبد الرحمن الأنصاري المدني العقبى البدرى - ١٧٦ هـ (ع):

غُنَيْم بن قيس / الكعبي المازني، أبو العنبر
البصري، مخضرم (ع) : ٥١٣

(ف)

ابن فارس (٣٦٤ - ٣٦٥) = أبو الحسين
أحمد بن فارس بن زكريا الرازي
اللفوى - ٣٩٥ هـ - له في الكتب:
مأخذ العلم: ٤٣٢.

فارس بن الحسين، الأديب الشاعر:

أبو الفتح الأزدي الموصلی (٣٤٠، ٥٥٣) =
محمد بن الحسين بن أحمد الحافظ -
٣٧٤ هـ

أبو الفتح سليم / بن أيوب الرازي الشافعي
الفيقيه: ٣٢٦، ٣٩٨.

أبو الفتح بن عبد المنعم الفراوي (٣٦٧)
منصور شيخ ابن الصلاح، ذو الكنى
الثلاث. انظره في: الفراوي.

أبو الفتح القشيري = ابن دقيق العيد:
١٨٦ // ٦٩٧.

ابن أبي فديك / محمد بن اسماعيل بن مسلم
بن أبي فديك دينار الديلي، أبو اسماعيل
المدني الحافظ - ٢٠٠ هـ (ع) : ٢٥٣

ابن الفرات / أبو الحسن البغدادي محمد بن
العباس بن أحمد بن محمد بن الفرات،
الحافظ الضابط الحجة في نقله وضبطه -
٣٨٤ هـ : ٥٦٣.

ابن الفرات الوزير، ابن حنزابه* / أبو الفتح

* هما اثنان: أبو الفضل جعفر بن الفضل بن جعفر
المروفي بابن حنزابه البغدادي، تزيل مصر، وزرل كافر،
ت ٣٩١ هـ (تاريخ بغداد، والعبر، وسير النبلاء). =

(غ)

غَزْوَان بن جرير الضبي / التابعي، أبو فضيل
(د).

أبو غسان، محمد بن عمرو / أبو بكر الرازي
(خ) : زُنيح : ٥٨٦.

أبو غسان المدني / محمد بن يحيى بن علي الكتاني
(خ) : ٦١١

أبو الفصن، (٥٦٤) = الدججين بن ثابت،
التابعي.

الغطريفی، (٦٦٤) = أبو أحمد الجرجاني، محمد
بن أحمد بن الحسين بن القاسم بن
السري بن الغطريف - ٣٧٧ هـ

غَنَام بن أوس / الصحابي البديري.
أبو الغنائم، أبي النرسئ = محمد بن علي بن
ميمون

غنجار، الأزرق / عيسى بن موسى التميمي
أبو أحمد البخاري - ١٨٦ هـ (خ ت ق) :
٥٨٥

غنجار، محمد بن أحمد بن سليمان، محدث
ما وراء النهر أبو عبد الله البخاري،
مؤرخ بخاري - ٤١٢ هـ : ٥٨٥، ٥٩١.

غُنْدَر، محمد بن جعفر - بن الحسين / أبو بكر
الوراق - ٣٧٠ هـ : ٤٧١

غُنْدَر، محمد بن جعفر البصري / الهذلي مولاهم،
أبو عبد الله الكرابيسي الحافظ، صاحب
شعبة - ١٩٣ هـ (ع) : ٤٧١.

غُنْدَر، محمد بن جعفر بن دران البغدادي
أبو بكر الحافظ الجوال : ٥٨٣

غُنْدَر، محمد بن جعفر الرازي، أبو الحسين :
٥٨٣

محمد بن يوسف بن مطر - ٣٢٠هـ:
٣٢٣.

أبو الفرج البغدادي (٥٣٥) هو: ابن الجوزي
عبد الرحمن بن علي.

أبو الفرج التميمي البغدادي (٥٤٤)
= عبد الوهاب بن عبد العزيز بن الحارث
الحنبلي.

فرقد - بن يعقوب - السَّخِي ١٥٧، ٢٣٣
/ أبو يعقوب البصري الزاهد: التابعي
- ١٣١هـ (ت ق)

أبو فرقة، يزيد [ابن سنان الرهاوي] في سنن
للحاكم أبي عبد الله - ١٥٥هـ (ت ق):
٢٦٨.

ابن أبي فرقة، إسحاق بن عبد الله - بن
أبي فرقة (٤٢٧) في: إسحاق ابن أبي
فرقة.

الفرجاني / أبو عبد الله محمد بن يوسف بن
واقد بن عثمان الضبي، مولا هم نزيل
قيسارية - ٢١٢هـ (ع) // ٧٠٦.

أبو فزارة، في أوهي أسانيد عبد الله بن مسعود:
١٥٧.

أبو فزارة، راشد بن كيسان، / العيسى التابعي
/ كوفي ثقة (ق) ١٥٧ - تمييزاً عن أبي
فزارة في أوهي أسانيد ابن مسعود.

الْقَسَوِي (٦٥٨) = يعقوب بن سفيان
فضالة بن المفضل / بن فضالة الرعي أبو ثوبة
المصري // ٧٣٤.

أبو الفضل الجارودي، المحافظ الهروي: ٣٧٦/
محمد بن أبي الحسن أحمد بن محمد بن
عمار المحافظ، قتله القرامطة سنة
٣١٤هـ

الفضل بن أبي الفضل جعفر بن
محمد بن الفرات - ٣٢٧هـ // ٦٨٢
الفراوى*:

- أبو عبد الله محمد بن الفضل، فقيه الحرم -
٥٣٠هـ: ٤٠٠، ٤٠٨، ٦٧٥.

- أبو البركات / عبده بن محمد بن الفضل،
صفي الدين - ٥٤٩هـ: ٤٤٥ - له في
الكتب، الأربعون حديثاً.

- أبو المعالي عبد المنعم بن أبي البركات
عبد الله / مسند خراسان، سمع من جده
أبي عبد الله محمد، وطبقته، وتفرد -
٥٨٧هـ.

- أبو بكر وأبو الفتح وأبو القاسم منصور** بن
أبي المعالي عبد المنعم، بن أبي البركات
عبد الله بن محمد بن الفضل، سمع من

أبيه وجده، ومن جد أبيه
(٥٢٢ - ٦٠٨هـ) شيخ ابن الصلاح:
٣٠١، ٣١٠، ٤٠٨، ٣٦٧، ٤٠٠، ٤٠٨.

٤٢٢، ٥٧٥ ذو الكنى الثلاث، ٦٧٥.
الْفَرَبْرِي رَاوِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ / أَبُو عَبْدِ اللَّهِ

= وأبو الفتح الفضل بن جعفر بن محمد ابن الفرات الوزير
الكتاب، وزير الديار المصرية وكان صاحب حديث وَرَّزَّ
للمعتضد ثم / للراضى بالله ثم رأى لنفسه النزوح عن حصر
خروفا من فتنة فشخص إلى حلب وما سأل أبا الحسن
السبيعي عن رباعي الصحابة، كما صرح النهي في ترجمة
أبي الحسن.

* روعي في ترتيبهم: الجد أبو عبده، ثم ابنه أبو البركات،
ثم الحفيد أبو المعالي عبد المنعم بن أبي البركات، ثم ابنه ذو
الكنى الثلاث، أبو الفتح وأبو بكر وأبو القاسم منصور بن
عبد المنعم شيخ ابن الصلاح.

** وقع في فهارس العبر - ط أولى كويت -
بمنصور بن عبد العزيز الفراوى. وجاء على صواب في وفيات
سنة ٦٠٨هـ

أبو الفتح البغدادي الحافظ (٣٣٨) -
(٤١٢).

ابن فورك / محمد بن الحسن، أبو بكر
الأصبهاني الأصولي المتكلم الأستاذ -
٤٠٦ هـ: ١٧٢.

(ق)

ابن قارظ / إبراهيم بن عبد الله بن قارظ،
التابعي (م) // ٦٩٠ - في ثلاثي
للتابعين.

أبو القاسم الآبندوني (٣١٨) في: الآبندوني
الجرجاني عبد الله بن إبراهيم.

أبو القاسم الأزهرى (٥٢١) = عبيد الله بن أبي
الفتح الفارسي، من شيوخ الخطيب
البغدادي = عبيد الله بن أحمد الصيرفي.
أبو القاسم ابن الإفيللي الأندلسي اللغوي
(٣٨١) في ابن الإفيللي إبراهيم بن
محمد.

أبو القاسم ابن بشران / البغدادي
عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن
بشران الأموي، مولاهم - ٤٣٠ هـ:
٥٠١.

أبو القاسم ابن بشكوال / خلف بن عبد الملك
بن مسعود الأنصاري، القرطبي محدث
الأندلس المؤرخ النسابة (٤٩٣) -
٥٧٨ هـ):

أبو القاسم البغوي / عبد الله بن محمد بن
عبد العزيز المرزبان - ٣١٧ هـ في
البغوي.

أبو القاسم التنوخي، علي بن المحسن التنوخي،

(الفضل بن الحباب) أبو خليفة الجمحي /
البصري المحدث المسند - ٣٠٥ هـ:
٥٨٥ - عُرِّ نحو مائة سنة.

الفضل بن دُكين، أبو نعيم الملائي الكوفي
الأحول / التيمي مولاهم، الحافظ -
٢١٩ هـ (ع) ٣٠٥، ٣١٢، ٣٣٠ أبو نعيم،
٤٠٤، ٤٠٧ أبو نعيم.

الفضل بن العباس بن عبد المطلب / أبو محمد
الهاشمي، الصحابي (ع)
٥٢٩، ٥٣٧، ٥٨١.

أبو الفضل بن عمرو السفياني المالكي (٣٣٨)،
(٣٤٠) = ابن عمرو

أبو الفضل ابن الفلكي الحافظ / علي بن
الحسين بن أحمد الهمداني - ٤٢٧ هـ -
له في الكتب، كتاب الألقاب: ٤٣٢،
٥٧٤، ٥٨٣، ٥٨٦، ٥٩٨.

أبو الفضل محمد بن ناصر السلمي (٣٠٥) في:
محمد بن ناصر.

أبو الفضل المقدسي، ابن طاهر الحافظ (٥٣٤)
٦٢٠ = محمد بن طاهر المقدسي.

الفضيل بن عياض / بن مسعود بن بشر
التيمي اليربوعي، أبو علي الخراساني
العابد شيخ الحرم وأحد أئمة الهدى -
١٨٧ هـ (خ م د ت س): ٣٨٧.

ابن الفلكي (٥٨٣، ٥٩٨) = أبو الفضل
فليح بن سليمان / بن أبي المغيرة الأسلمي، أو
الخزاعي، أبو يحيى المدني - ١٦٨ هـ
(ع) // ٧٠٣.

ابن أبي الفوارس / محمد بن محمد بن فارس،

- أبو القاسم الفراوى (٤٢٢، ٣٧٤، ٥٧٤) =
أبو القاسم منصور بن عبد المنعم
أبو القاسم الفورانى / عبد الرحمن بن أحمد بن
فوران الشافعى الفقيه، شيخ خراسان -
٤٦١ هـ: ١٩٤، ٢٣٩.
- أبو القاسم اللالكائى / هبة الله بن الحسن بن
منصور الشافعى فقيه بغداد ومحدثها
الحافظ - ٤١٨ هـ: ٤٣٢.
- القاسم بن محمد بن أبى بكر الصديق التيمى
المدنى، أحد فقهاها التابعين السبعة،
وحفاظها الثقات - ١٠٦ هـ (ع) ١٥٥ فى
أصح الأسانيد، ٥١٤ من السبعة، ٥٧٦
أبو عبد الرحمن وقيل أبو محمد.
- القاسم (٤٠١) بن محمد بن أبى بكر الصديق.
القاسم بن مُحَيَّرَة / الهمدانى، أبو عروة الكوفى
الحافظ نزىل دمشق - ١٠٠ هـ
(خت م ٤): ٢٧٤، ٤٨١.
- القاسم بن مسلمة، أسند عن علقمة عن
عبد الله، بن مسعود حديثا موقوفا فى
أوائل نوح عليه السلام // ٧١٦.
- القاسم المُطَرِّز / أبو بكر بن زكريا بن عيسى
البغدادى الحافظ المقرئ: ٣٠٥ هـ /:
٦٢٠.
- أبو القاسم منصور بن عبد المنعم الفراوى
(٤٢٢، ٣٧٤، ٥٧٤). وانظر: الفراوى.
- أبو القاسم منصور بن محمد العلوى / السيد
الفقيه المناظر الرئيس: ٥٤٥
ولد بهراة سنة ٤٤٤ هـ -.
- القاسم بن يزيد الجرمى / أبو يزيد الموصلى
الزاهد - ١٩٤ هـ (س مد) // ٧٣٤.
- على بن أبى على المعدل / ٥٦٠ - ٥٦١ هـ
(٣٨٩ هـ).
- أبو القاسم بن جبابه / عبيد الله بن محمد بن
اسحاق، صاحب البغوى - ٣٨٩ هـ:
٤١٣ - راوى الجعديات عن أبى القاسم
البغوى.
- أبو القاسم الزنجانى / سعد بن على الحافظ
القدوة نزىل الحرم - توفى أواخر سنة
٤٧٠ هـ أو أوائل ٤٧١ هـ.
- القاسم بن سلام، أبو عبيد الأزدي البغدادى
الحافظ الثقة = أبو عبيد المصنف
الأستاذ - ٢٢٤ هـ (زد) ٤٥٩ - له
غريب الحديث.
- القاسم ابن أبى شيبه، مع أخويه المحافظين
أبى بكر وعثمان: ٦٣٢ - منسويين إلى
جدهم.
- أبو القاسم الطبرانى (١٦٧) الحافظ مسند
الوقت = الطبرانى.
- ابن القاسم / عبدالرحمن بن القاسم العتقى،
أبو عبدالله المصرى الفقيه الحافظ صاحب
الإمام مالك وملى مدونته - ١٩١ هـ
(خ مدس): ٣٤٦.
- القاسم بن عبد الرحمن / بن عبد الله بن
مسعود الهذلى، أبو عبدالرحمن الكوفى،
قاضيها التابعى (خ ٤) // ٧٢٨.
- القاسم بن عبدالله بن عمر بن حفص /
العمرى المدنى / - فى أوهى أسانيد
العمرين: ١٥٧.
- أبو القاسم على الدمشقى (٢٣٩) = ابن عساكر
الحافظ على بن الحسن بن هبة الله

قبيصة بن عقبة/بن محمد بن سفيان بن عقبة
السوائي، أبو عامر الكوفي الحافظ -

٢١٥ هـ (ع): ٢٦٤ - ٢٦٥

أبو قتادة، الأنصاري/الحارث بن ربيع
السلمي. الصحابي الفارس، - ٥٤ هـ

(ع): ٢٨٤، ٦١٠، ٧٣٨//

أبو قتادة، تميم بن نذير البصري العدوي -
التابعي (م د س)// ٦٩٥، ٧٣٨

قتادة، السدوسي/بن دعامة، أبو الخطاب
الأكمه البصري، التابعي الحافظ -

١١٧ هـ (ع) ١٥٤ في أصح الأسانيد،
٢٧٧، ٢٩٦، ٣٤٦، ٤٧٤، ٤٩٧،

٥١٨//٦٩٤

قتادة بن النعمان بن زيد الأنصاري/الأوسي
أبو عبدالله المدني صاحب - ٢٣ هـ

(خ ت س ق): ٤٧٢

قتيبة بن سعيد/بن جميل الثقفي، مولاهم،
أبورجاء البلخي البغلي الحافظ -

٢٤٠ هـ (ع) ٣٦٦، ٤٧٢//٦٩١

ابن قتيبة (٣٧٠) أبو محمد/الدينوري عبدالله بن
مسلم بن قتيبة، القتيبي ٢٧٦ هـ

والقُتَيْبِيُّ: ٤٥٩، ٤٧٨ - له (غريب
الحديث ومختلف الحديث) في الكتب

(-٢٧٦ هـ).

قُتَيْبَةُ بن مسلم، صاحب خراسان/بن عمرو بن
الحصين، أبو حفص الباهلي: ٥٣٥ - في

إخوته العشرة

قُتْمُ بن العباس بن عبد المطلب الهاشمي
القرشي، استشهد في غزو سمرقند

(ص): ٥٢٩ - في أحد عشر إخوة، بني

القاضي حسين (٣٣٢) الشافعي الفقيه الإمام،
في: حسين بن محمد المروزي.

القاضي الرامهرمزي، أبو محمد بن خلاد: في
حرف الراء = الرامهرمزي.

القاضي عياض (٣١٤) = عياض بن موسى
السبكي.

القاضي المالكي، أبو الوليد الباجي (٣٣٤) في
الواو: أبي الوليد.

القاضي الماوردي (٣٥٤) أبو الحسن علي بن
محمد بن حبيب، الشافعي الفقيه

الأصولي، في: (الماوردي).

القاضي أبو محمد الحلبي = عبد الرحمن بن
عبد الله الأسدي، ابن الأستاذ.

القاضي المحاملي (٤٠٤) في: المحاملي الحسين
بن إسماعيل بن محمد الضبي شيخ

بغداد.

القاضي أبو يوسف (٥٣٥) صاحب أبي حنيفة:
في حرف الياء.

القائل أبو علي/إسماعيل بن القاسم البغدادي
نزىل الأندلس - ٣٥٦ هـ: ٥٣٥ - له

(الأمالي) في الكتب

ابن قانع/ عبد الباقي بن قانع بن مرزوق
الأموي، مولاهم، أبو الحسين البغدادي -

٣٥١ هـ القاضي الحافظ، له (معجم
الصحابة) في الكتب: ٤٥٢، ٤٨٩، ٥٥٥،

٥٦٥

قبيصة بن ثؤيب - بن حلحلة الخزاعي،
أبو إسحاق وأبوسعيد المدني وسكن الشام،

من كبار التابعين، - ٨٦ هـ (ع):

٥٥٦، ٥٧٦

الجماعة، المحافظ الناقد، من أبصرهم
بصناعة الحديث - ٦٢٨ هـ: ١٧٩، ٢٥٦
قطبة بن مالك الثعلبي، الصحابي، الكوفي
(ع م ت س ق): ٦٤٠ - عم زياد بن
علاقة بن مالك، روى عنه حديث
المخابرة، ولم يُسَمَّ

قَطْرُب/أبو علي محمد بن المستنير النحوي
البصري: ٢٥٩ (-٢٠٦هـ) من أصحاب
سبويه

قَطَن بن نُسَيْر/الغُبَيْرِي، أبو عبَّاد البصري
(م د ت): ٦٠٠
القطيعي، (٦٦٤) = أبو بكر بن مالك، راوى
مسند أحمد

القَعْنَبِي/عبد الله بن مسلمة بن قعنب الحارثي،
أبو عبد الرحمن المدني نزيل البصرة، من
أصحاب الإمام مالك رواة الموطأ -
٢٢١ هـ (خ م د ت س): ١٥٥، ١٦٧
القِفْطِي، أبو الحسن الشيباني/جمال الدين علي
بن يوسف المصري - ٦٤٦ هـ: ٣٣٧ -
له في الكتب (تاريخ النحاة: الإنباه)

أبو قِلَابَة، عن أنس/ (٢٦٥) الجرمي التابعي،
عبد الله بن زيد بن عمرو البصري نزيل
الشام (ع) توفي في العشر الأولى بعد
المائة.

أبو قِلَابَة الرقاشي، البصري الضرير، عبد الملك
بن محمد بن عبد الله، نزيل بغداد -
٢٧٦ هـ اختلط بأخرة (ف):
٤٥٨، ٦٦٤

قيس الجذامي/بن عامر، أو ابن زيد/الصحابي
٦٨٤//

العباس بن عبد المطلب، كلهم لهم رؤية
قُدَّامَة بن عبد الله الكلابي، له صحبة ورواية:
٥٥٤، ٥٥٦

أبو قُدَّامَة الإيادي، الحارث بن عبيد
البصري/المؤذن (خت م د ت)
أبو قُدَّامَة، عبيد الله بن سعيد/بن يحيى
اليشكري مولاهم السرخسي نزيل
نيسابور// ٦٨٦ - ٦٨٨ - في إسناد
رباعى الصحابييات رضى الله عنهم،
وانظره في: عبيد الله بن سعيد القُرَّاب،
صاحب التاريخ/أبو يعقوب إسحاق بن
إبراهيم بن محمد السرخسي ثم
الهروى - ٤٢٩ هـ. (تاريخه) في الكتب:
٥٣٢

قُرَّع الضبي/الكوفي التابعي، في الأسماء المفردة
(د ت م س ق): ٥٦٥

قُرَّة بن إياس/بن هلال المزني الصحابي،
أبومعاوية البصري (بخ ٤): ٥٥٤
قُرَّة بن عبد الرحمن/المعافري، أبو محمد
المصري - ١٤٧ هـ (م مقرونا بأخر،
٤): ١٥٨ - في أوهى أسانيد المصريين.

قُرَيْش بن حَيَّان/العجلي، أبو بكر البصري
(خ د س)// - ٧٣٢

القُرَّاز/محمد بن جعفر، أبو عبد الله القيرواني
شيخ العربية - ٤١٢ هـ: ٥٨٤
القُشَيْرِي الشيخ أبو الفتح (١٨٦//٦٩٨ =
ابن دقيق العيد

القُطَّان، الإمام (٣٢٦) = يحيى بن سعيد
ابن القُطَّان/أبو الحسن علي بن محمد بن
عبد الملك الكتامي الفاسي، قاضي

التابعي، واهي الحديث (ق): ٢٨٣، ٤٤٢
كثير بن العباس/بن عبدالمطلب الهاشمي،
أبوتمام المدني (خ م د س): ٢٠٦،
٥٣٠ - في إخوته بني العباس، وكلهم له
رؤية.

كثير بن عبَّيد/بن نَمير المَذْحِجِي، أبوالحسن
الهداء الحمصي، إمام جامعها ستين سنة،
لم يَسْهُ في صلاة قط - ٢٤٧هـ
(د س ق// ٦٨٢) - في إسناد حديث
العائلة، من رباعى الصحابة

كثير بن فرقد/المدني ثم المصري (خ د س):
٢٥٣، ٢٥٤

كثير بن مُرة/المضرمي، أبو القاسم - وقيل:
أبو شجرة - الرهاوي ثم الحمصي
التابعي (م ٤) // ٦٨٤

الكَجِّي = أبو مسلم البصري إبراهيم بن عبدالله
صاحب السنن - ٢٩٢ هـ ببغداد ومحل
إلى البصرة، وثقه الشيوخ وكان سرياً
نيلاً حضر مجلسه ببغداد نيف وأربعون
ألف محبرة: ٦٧٤ - ٦٧٥

الكرائيسي/أبو علي الحسين بن علي بن يزيد
البغدادي الفقيه صاحب الإمام الشافعي،
وأحد الأربعة رواة قديمه - ٢٤٥هـ: ٣٣٢

كُرَيْب: ٥٢١ / الهاشمي، مولى ابن عباس،
أبورشدين المدني التابعي (ع):

كسرى/أبرويز بن هرمز، أنو شروان: ٣٤٦،
٣٤٧

كعب الأحبار/بن ماته الحميري أبوإسحاق من
مسلمة أهل الكتاب - ٣٢ هـ - تابعي

قيس (٢٩٧) عن مرداس وعدي بن عميرة، =
قيس بن أبي حازم/الجبلي الأحمسي، أبو عبدالله
الكوفي، من كبار التابعين (ع) وأعيانهم:
١٥٥، ٢٢٢، ٢٩٦، ٢٩٧، ٤٨٧، ٥٠٦،
٥٠٧، ٥٠٨ سمع العشرة ٥١٦ في أفضل
التابعين وعليتهم

أبو قيس، البصري ٦٠٤/زياد بن رباح
القيسي، التابعي (م س ق)
قيس بن سعد/بن عبادة، أبو الفضل المدني،
الجزرجي الأنصاري (ع) // ٥١٠/٢٢١
قيس بن سعد ٢٢٢ / الحنفى التابعي،
أبو عبدالله الملكى المفتى - ١١٩ هـ
(خت م د س ق)

قيس بن عاصم ٥٣٦/بن سنان المنقري
التميمي الصحابي (بخ د ت س)
قيس بن عبَّاد/القيسي الضبعي، أبو عبدالله
البصري، مخضرم (خ م د س ق) من
كبار التابعين: ٥٠٧، ٦٠٧

قيس بن مسلم/الجدلي، من جديلة، أبو عمرو
الكوفي التابعي - ١٢٠ هـ (ع) // ٧٣١
قيصر، أبو النضر الخراساني هاشم بن القاسم
٥٨٦ / اللبني المحافظ الثقة - ٢٠٧ هـ
(ع)

(ك)

أبو كامل (٤٧٢)/الفضيل بن حسين بن طلحة
المحدري، البصري - ٢٣٧ هـ
(خت م د س)

ابن كثير (٢٧٦): محمد بن كثير العبدي
كثير بن سليم/الضبي، أبو سلمة المدائني

كيلجة، محمد بن صالح/بن عبدالرحمن
البيدادي، أبو بكر الأنماطي - ٢٧١ هـ
(س): ٥٨٨
من المؤلف والمخيلف، في حرف الكاف: كَرِيز،
وَكْرِيز: ٥٩١

(ل)

الللكائي (٤٣١) = أبو القاسم هبة الله بن
الحسن بن منصور الطبري الرازي،
الشافعي، فقيه بغداد
ليبد بن ربيعة/بن مالك بن جعفر بن كلاب
العامري، أبو عقيل الشاعر المخضرم:
٦٤٨ - في ثلاثة مخضرمين معمرين في
الجاهلية والإسلام
لَبِيَّ بن لَبَا الأَسدي الصحابي، في الأفراد:
٢٥٦٥

ابن اللثبية، عبد الله الأزدي الصحابي: ٦٣٩
ابن لِهَيْمَة، عبدالله/بن لهيعة بن عقبة الحضرمي
الغافقي، أبو عبدالرحمن المصري، قاضيها
وعالمها المسند - ١٧٤ هـ (م د ت ق)،
احتقرت كتبه فضعف.: ٣٩٠، ٣٩١،
٥٣٥

لُوَيْن، محمد بن سليمان الكوفي ثم المصيبي
الأَسدي، أبو جعفر العلاف الحافظ -
٢٤٥ هـ (قيل: ٢٤٦ هـ) (د س):
٣٦٥، ٤٢٥

الليث، بن سعد/بن عبدالرحمن الفهمي،
مولاهم، الفقيه المصري، عالمها الرئيس
القدوة - ١٧٥ هـ (ع) ١٥٦ في أثبت
أسانيد المصريين، ٢٨٩ الليث، ٣٥٤،

روى عنه صحابة: ٥٢١
(خ د ت س فق)
كعب بن عُجْرَة/بن أمية بن عدى القضاعي
البلوي الأنصاري الصحابي، ٥١ هـ (ع)
أبو محمد المدني - روى عنه بنوه: ٥٨٠
كعب بن مالك، أبو عبد الله المدني/الأنصاري
الخرزجي، من الصحابة الشعراء -
٥١ هـ (ع): ٥٩٢

الكلاباذي ٦٤٩/أحمد بن محمد بن الحسين
البخاري، أبو نصر حافظ ما وراء
النهر - ٣٩٨ هـ عن خمس وثمانين سنة:
الكلبي، أبو النضر الكوفي، وأبو سعيد محمد بن
سعيد ومحمد بن السائب، وهما بن
السائب/بن بشر الراوية الأخباري
المفسر - ١٤٦ هـ (ت فق) تركوه،
ورضوه في التفسير. قاله ابن عدى:
٥٣٩، ٥٥٩

ابن الكلبي/هشام بن محمد أبي النضر بن
السائب، أبو المنذر المؤرخ النسابة -
٢٥٦ هـ: ٥٩٤ - ٦٠٣

كلثوم بن حُصَيْن = أبورُهم الغفاري الصحابي،
شهد بيعة الرضوان (بخ): ٢٠٦
كلثوم الخزاعي/بن علقمة بن ناجية بن
المصطلق، الصحابي (د س ق) ٧٣٤//
كَلْدَة بن حنبل - ويقال كلدَة بن عبد الله بن
الحنبل - اليماني الصحابي
(بخ د ت س): ٥٦٥

كَهْمَس البصري/بن الحسن التميمي،
أبو الحسن، والد عون - ١٤٩ هـ (ع):
٣٤٧

المدني ابن الماجشون (٣١٩) في:

عبد الملك

ابن ماجه، محمد بن يزيد الربيعي، مولاهم،
القزويني، أبو عبد الله الإمام صاحب
السنن والتفسير والتاريخ - ٢٧٣ هـ
١٦٥، ١٧٩، ١٨٣، ٦٥٢ مع أصحاب
كتب الحديث المعتمدة//٦٨٧، ٧٠٥،
٧٢٧، ٧٣٢..

ابن ماسي، أبو محمد البغدادي الحافظ عبد الله
بن إبراهيم بن أيوب بن ماسي -
٣٦٩ هـ: ٦٧٤

ماغمّه، علان بن عبد الصمد البغدادي الحافظ،
من أصحاب ابن معين: ٥٨٨

ابن ماکولا، أبو نصر الأمير/علي بن هبة الله
ابن الأمير أبي دلف العجلي، البغدادي
الحافظ الإمام (٤٢٢-٤٨٧هـ) صاحب
كتاب (الإكمال، في ضبط مشكل أسماء
الرجال)، ٤٣٣ كتابه الأجل، ٥٢١ روى
عنه الخطيب، ٥٦١، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٩٠،
٥٩١، ٥٩٦، ٦٠٣..

مالك بن إسماعيل/بن درهم النهدي، مولاهم،
أبو غسان الكوفي الحافظ - ٢١٩ هـ
(ع)//٦٨٨

أبومالك الأشجعي، سعد بن طارق
الكوفي/التابعي الحافظ - في حدود
١٤٠ هـ (خت م ٤): ٢٥٤ - ٢٥٥

أبومالك الأشعري، أو: أبو عامر، صحابي مختلف
في اسمه، ابن عم أبي موسى ٢٢٦
(خ م ت س ق)

مالك بن أنس الأصبحي الإمام، أبو عبد الله

٣٦٦، ٤٢١، ٥١٠، ٦٦٩//٦٦٩

ليث عن مجاهد (٣٦٤) ليث (٥٤٢)=

ليث بن أبي سليم/القرشي الكوفي، العالم
الناسك - ١٤٣ هـ (خت م ٤)
أبو ليلى الأنصاري/الأوسي الأيسر، الصحابي،
والد عبد الرحمن نزل الكوفة في سبعين
من بنيه ومعه راية على كرم الله وجهه
(د ت س ق): ٥٣١، ٥٣٢، ٥٥٤

ابن أبي ليلى/عبد الرحمن الأنصاري أبو عيسى
الكوفي من أكابر التابعين - ٨٣ هـ (ع)،
٤٨٣، ٥٥٤//٧٠٣، عبد الرحمن

ابن أبي ليلى (٢٥٣، ٦٣٢) منسوباً إلى جده: =
محمد بن عبد الرحمن الأنصاري،
أبو عبد الرحمن الكوفي، قاضيها الفقيه -
١٤٨ هـ (٤)

(م)

الماجشون، لقب يعقوب بن أبي سلمة
الماجشون، وجرى على ابنه يوسف، وبنى
أخيه عبد الله بن أبي سلمة: ٦٣٢

- يعقوب بن أبي سلمة، أبو يوسف المدني
(٦٣٢) في الياء: يعقوب

- يوسف بن يعقوب بن أبي سلمة (١٦٨،
٦٣٢)، في الياء: يوسف

- عبدالله بن أبي سلمة الماجشون، (٢٦٧) في
العين: عبدالله

- عبدالعزيز بن عبدالله بن سلمة الماجشون
أبوسلمة المدني (٢٦٧) في العين: عبد
العزيز

- عبد الملك بن عبدالعزيز بن عبدالله أبو مروان

مالك بن عَمِير/الحنفي الكوفي، مخضرم
(د س): ٥١٣

مالك بن القَشْب الأزدى، والد الصحابي
عبدالله بن بُحَيْنَة منسوباً إلى أمه: ٦٢٩
ابن مالك/حجة العرب جمال الدين أبو عبدالله
محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك الطائفي
الجبالي، - ٦٧٢ هـ بدمشق: ١٩٦

مالك بن يَحْيَى - وقيل بن أخامر/السُّكْسُكِي
الحمصى - ٧٠ هـ (خ ٤) - أثبت
جماعة له صحبة // ٦٨٠

المأمون/أبو العباس محمد بن الرشيد هارون
بن المهدي محمد بن المنصور - ٢١٨ هـ
(٣١٥) الخليفة العباس - توفي غازياً
بأرض الروم

المأوردي/أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب
الشافعي الفقيه الأصولي - ٤٥٠ هـ
١٨٢، ٢٠٧، ٢٠٨، ٣٣٢، ٣٥٤، ٣٦٦
٦٥١ له (الحاوي، وأدب الدنيا والدين)
ابن المبارك (٢٨٦، ٣٠٦، ٣٤٨، ٤٠١، ٤١٧،
٤٢٨، ٤٣١، ٤٨٠، ٤٨١، ٥١٥//٧١٨)
=عبدالله.

المبرد، أبو العباس البصري محمد بن يزيد
الثمالي، النحوى اللغوى الراوية
- ٢٨٤ هـ: ٥٨٧، ٥٩٢

المتوكل على الله، العباسي/جعفر بن محمد
المعتصم بن هارون الرشيد - ٢٤٧ هـ:
٥٣٥

أبو المتوكل الناجي/علي بن داود - أو: ذؤاد -
البصري التابعي - ١٠٢ هـ (ع): ٣٤٦
مجالد/بن سعيد بن عمير بن بسطام المديني،

المدني، إمام دار الهجرة (٩٣ - ١٧٩ هـ
(ع) ١٥٤ في أصح الأسانيد، ١٥٥، ١٥٦،
١٧٣، ١٩٠، ٢١١، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٠،
٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٤، ٢٤٥،
٢٥٢، ٢٥٤، ٢٦٦، ٢٧٥، ٢٨٩، ٣٠٢،
٣١٩، ٣٢٠، ٣٣٥، ٣٤٥، ٣٦٤، ٣٤٨،
٣٥١، ٣٩٩، ٤٠٣، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٣،
٤٢٤ القدوة في مجلسه ٤٣٤ في الخمسة
أصول الدين، ٤٣٥، ٤٤٤، ٥٢١، ٥٢٢
روى عنه الزهري ويحيى بن سعيد من
شيوخه، ٥٢٣، ٥٢٤ - ٥٢٥ تديج مع
الإمام الأوزاعي، ٥٣٩، ٥٥٠، ٥٥١ روى
عنه سابقون ولاحقون، ٥٥٨ تفرد عن
زهراء عشرة من التابعين، ٦٢٣، ٦٢٥،
٦٥٤، ٦٦٢، ٦٦٥ سئل فأحال على
الواقدي، ٦٥٠ تاريخ مولده ووفاته.
٦٥٩، ٦٦٩ رهط حميريون صليبة، حلفاء
تيم قريش // ٦٩٣ عن نافع عن ابن
عمر فقهاء يروى بعضهم عن بعض.
مالك بن أوس بن الحدثان النصري/أبو سعيد
المدني، مخضرم من كبار التابعين - ٩٢ هـ
(ع): ٦٠٩

مالك بن دينار/الناجي مولاهم، أبي يحيى
التابعي الزاهد الواعظ، - ١٣٠ هـ (خت
(ع): ٢٨٩، ٥٥٦

مالك بن أبي عامر/بن عمرو الأصبحي،
أبو أنس، جد الإمام مالك: ٦٦٩
مالك بن عُرْقُطَة التابعي، - حليف بني تيم،
صحفه شعبة بخالد بن علقمة (د س):

محمد بن إبراهيم الحافظ البغدادي (٥٨٧) =
 مربع
 محمد بن أحمد بن إبراهيم، القاضي أبو أحمد/من
 شيوخ أبي نعيم الأصبهاني: ٥٤٨
 محمد بن أحمد البخاري، أبو عبدالله الحافظ
 (٥٨٥) = غنجار
 محمد بن أحمد بن عبد الله الفقيه/أبو زيد
 المروزي الشافعي الفقيه - ٣٧١ هـ:
 ٤٢٣
 محمد بن أحمد بن محمد بن خالد السلمي،
 أبو الطيب: ٥٤٥ - في عشرة من آبائه
 نسقا، إلى الصحابي الحجاج بن علاط
 السلمي - عنه الحافظ عبد الغني بن
 سعيد
 محمد بن أحمد بن زهير بن حرب: التاريخي،
 ابن أبي خيثمة
 محمد بن أحمد بن الهيثم (٥٤٧) في سنن
 لأبي نعيم
 محمد بن إدريس الشافعي (٤٢٠) في: الشافعي
 (محمد بن إسحاق) بن خزيمه (٤٧٥) السلمي
 النيسابوري في: ابن خزيمه، أبي بكر
 محمد بن إسحاق/أبو العباس السراج
 النيسابوري
 (محمد بن إسحاق، بن محمد بن يحيى)
 أبو عبدالله، الأصبهاني محدث العصر نزيل
 العراق = ابن منده
 محمد بن إسحاق، بن يسار/المطلبى ولاء،
 أبو عبدالله المدني إمام المغازي والسير -
 ١٥١ هـ (خت م ٤) ٢٨١ شغل الناس
 بغازيه، ٢٤٠، ٤٠٩، ٤٦٨ ثقة إذا صرح

أبو عمرو الكوفي - ١٤٤ هـ (٤م) // ٧١٤
 في سند أبي بكر ابن أبي شيبة. أحد
 الأعيان
 مجاهد/بن جبر، مولى السائب، أبو الحجاج
 المكي التابعي الكبير، الحافظ المقرئ
 المفسر - ١٠٢ هـ (ع) ١٦٧، ٣٤٦،
 ٣٦٤، ٣٩٧، ٤٠٧، ٤٣١، ٤٨٤،
 ٧٢٩//٥٤١
 أبو مجلز/لاحق بن حميد، السدوسي التابعي
 البصري - ١٠٦ هـ (ع): ٤٥٢، ٤٥٣
 مجمع بن يزيد - بن جارية/بن عامر
 الأنصاري الأوسى الصحابي (د ت ق)
 أحد من جمع القرآن إلا يسيرا، عن النبي
 ﷺ. منسوبا إلى جده جارية: ٦٣٢
 المحاملى، الفقيه من الأئمة المصنفين: ٦٥١
 /أبو الحسن أحمد بن أبي الحسين محمد بن
 أحمد بن القاسم الضبي، شيخ الشافعية
 وصاحب (المجموع) و صنف في الخلاف -
 ٤١٥ هـ: ٦٥١
 المحاملى، القاضي/الحسين بن اسماعيل بن
 محمد المحاملى الضبي أبو عبد الله
 البغدادي شيخها ومحدثها، قاضي الكوفة
 لستين سنة - هـ (٢٣٥ - ٣٣٠): ٤٤٤
 أبو محذورة/القرشي الجمحي، الصحابي المؤذن
 المكي - ٥٩ هـ (بخ م ٤) // ٦٩١
 محمد بن إبراهيم/بن الحارث بن خالد القرشي
 التيمي، أبو عبدالله المدني التابعي، الفقيه
 المحدث: (-١٢٠ هـ): (ع):
 ٢٣٨، ٢٤٠، ٤٥٠، ٤٨٩

التميمي، تابعي له رؤية - ٢٨ هـ
(س ق)

محمد بن أبي بكر بن عوف بن رياح / الثقفي،
الحجازي التابعي (خ م س ق): ٦٠٤
محمد - بن الجنيد - بن بهرام، من شيوخ
الرامهرمزي: ٣٦٥

أبو محمد التوتني (٥٩٢)/ شرف الدين عبدالمؤمن
بن خلف الدمياطي الحافظ الحجة
النسابة - ٧٠٥ هـ - وانظره في:
الدمياطي

محمد بن ثابت الحنّدي / أبو بكر الحنفي الفقيه
الرئيس، شيخ الفقه بالانظامية -
٤٨٣ هـ: ٣٣٣

محمد بن جبير، بن مطعم / القرشي النوفلي،
أبو سعيد المدني التابعي الحافظ (ع):
٥٢٩ - مع أخيه نافع، في الإخوة التابعين
الرواة.

محمد بن جحش / الأسدي (١٦٩) = محمد بن
عبد الله بن جحش
محمد بن جرير الطبري (٢١١، ٣٧١) مع:
الطبري

محمد بن جعفر، أبو بكر البغدادي الحافظ
الجوال = غندر: ٥٨٤

محمد بن جعفر / أبو عبد الله البصري
الكرابيسي، ربيب شعبة - غندر: ٣٦٥،
٤٧١، ٥٨٤ // ٦٩٤

محمد بن جعفر، بن دران، أبو الطيب البغدادي:
غندر: ٥٨٤

محمد بن حاتم، أبو جعفر الكشي: ٦٤٣
محمد بن جبان (٢٤٧) بن أحمد التميمي

بإسناده، ٤٦٩، ٤٩٧، ٥٠٣، ٥٥٩، ٥٧٨،

٦٤٦ // ٦٨١، ٧٠٥ وانظر: ابن
إسحاق - له (السيرة والمغازي) في
الكتب

محمد بن أسلم الطوسي، بن سالم (٤٤٠)
/ أبو الحسن الكندي، مولا لهم، شيخ
الشرق الزاهد العالم العامل، من الأبدال
(-٢٤٢ هـ)

محمد بن إسماعيل له (المسند) البخاري (٢٦٣)،
٣٦٦ (الجعفي (٦٦٨) في: البخاري،
الإمام أبي عبد الله

محمد بن إسماعيل الفارسي (٣٠٩) شيخ
أبي بكر بن عبد المنعم الفراوي، وراوي
سنن البيهقي عنه = أبو المعالي الفارسي

محمد بن أيوب / الرازي (٣٦٧): ابن
الضريس، مصنف فضائل القرآن

محمد بن بشر العبدى / أبو عبد الله الكوفي
الحافظ - ٢٠٣ هـ (ع): ٦٠٢

محمد بن بشار - بن عثمان - العبدى، أبو بكر
البصري الحافظ - ٢٥٢ هـ (ع) =
بندار (٤٨١، ٥٨٦ // ٦٩٤)

أبو محمد البغوي، له شرح السنة (١٦٦) في
البغوي: محيي السنة = الحسين بن مسعود
الفراء،

محمد بن بكر - بن عثمان - البرساني / الأزدي،
أبو عثمان البصري الحافظ - ٢٠٣ هـ
(ع): ٣٩٣

محمد بن أبي بكر بن أبي شيبة / إبراهيم بن
عثمان العبسي (د): ٦٣٢ - في بنى
أبي شيبة

محمد بن أبي بكر الصديق / أبو القاسم المدني

- أبو حاتم البستي = ابن حبان
 محمد بن حبيب الهاشمي (٧١٩//) = ابن
 حبيب البغدادي
 محمد بن حرب/ الحولاني، أبو عبد الله الحمصي
 الأبرش - ١٩٤ هـ (ع) // ٦٨٢
 محمد بن حريث، أبو عمرو، وقيل أبو محمد بن
 عمرو العذري، عن جده عن أبي هريرة
 مثال لمضطرب الإسناد (د ق):
 ٢٧٠، ٢٧١
- أبو محمد ابن حزم (٢٢٦) القرطبي الظاهري
 الفقيه الحافظ النسابة - وانظره في حرف
 الحاء: ابن حزم
 محمد بن الحسن التميمي الجوهري المصري
 (٣٢٢) له كتاب الإنصاف
 أبو محمد الحسن بن علي بن أبي طالب بن
 الحسن، العلوي السند (٥٤٥) في سند
 لأبائه العلويين. وانظره في: الحسن
 محمد، صاحب الإمام أبي حنيفة/ بن الحسن
 الشيباني، مولاهم، أبو عبد الله البغدادي
 الفقيه الأصولي: ٣٢٢ أبو حنيفة
 وصاحبا، ٣٣٤، محمد (٣٩٣) = بن
 الحسن الشيباني
 محمد بن الحسن بن محمد بن زياد ابن سند
 /الموصلى ثم البغدادي - النقاش
 أبو بكر المفسر المقرئ - ٣٥١ هـ:
 ٢٣٢ وهو: أبو بكر ابن سند، تدليسا
 محمد بن الحسين الأصبهاني في سند لأبي نعيم:
 ٥٠٣
- نزيل بغداد - ٣٧٤ هـ: ٥٥٣
 محمد بن الحسين بن عبد الله أبو بكر = في:
 الأجرى
 محمد بن الحسين بن موسى الأزدي
 النيسابوري = أبو عبد الرحمن السلمي
 محمد بن حفص، بن عمر الدوري، أبو جعفر
 البغدادي، أحد القراء: ٥٣٧
 - روى عنه أبوه، المقرئ الإمام، حفص
 الدوري ستة عشر حديثا، أو نحو ذلك
 محمد بن أبي حفصة/ ميسرة البصري، أبو سلمة،
 المحدث (خ م مد س) // ٧٢٤
 محمد بن حمير/ القضاعي السليحي،
 أبو عبد الحميد الحمصي - ٢٠٠ هـ
 (خ مد س ق) // ٦٨٤
 محمد بن الحنفية/ أبو محمد الهاشمي/ بن الإمام
 علي كرم الله وجهه، - منسوبا إلى أمه
 ٦٤٠ - ٨ هـ (ع)
 أبو محمد بن حيان (٥٤٨) من شيوخ أبي نعيم
 الأصبهاني - في سند لحمسة آباء يروى
 بعضهم عن بعض
 محمد بن حازم أبو معاوية الضرير - ١٩٥ هـ
 (ع) // التميمي، مولاهم، صاحب الأعمش
 ٢٧٧ أبو معاوية، ٥٨٤ أبو معاوية
 الضرير، ٦٠٢
 محمد بن خالد - عن الإمام مالك - بن عثمة،
 منسوبا إلى أمه، الحنفى البصرى - (ع):
 ٦٥٩
 محمد بن خالد الدمشقي، غير معين: ٣٣٧
 أبو محمد بن خلاد، القاضي الرامهرمزي، الحسن
 بن عبد الرحمن: ٣٨٣، ٣٧٨، ٣٨٢
- أبو محمد ابن حزم (٢٢٦) القرطبي الظاهري
 الفقيه الحافظ النسابة - وانظره في حرف
 الحاء: ابن حزم
 محمد بن الحسن التميمي الجوهري المصري
 (٣٢٢) له كتاب الإنصاف
 أبو محمد الحسن بن علي بن أبي طالب بن
 الحسن، العلوي السند (٥٤٥) في سند
 لأبائه العلويين. وانظره في: الحسن
 محمد، صاحب الإمام أبي حنيفة/ بن الحسن
 الشيباني، مولاهم، أبو عبد الله البغدادي
 الفقيه الأصولي: ٣٢٢ أبو حنيفة
 وصاحبا، ٣٣٤، محمد (٣٩٣) = بن
 الحسن الشيباني
 محمد بن الحسن بن محمد بن زياد ابن سند
 /الموصلى ثم البغدادي - النقاش
 أبو بكر المفسر المقرئ - ٣٥١ هـ:
 ٢٣٢ وهو: أبو بكر ابن سند، تدليسا
 محمد بن الحسين الأصبهاني في سند لأبي نعيم:
 ٥٠٣
- محمد بن الحسين الأزدي، - له في الكتب
 (السراج) = أبو الفتح الموصلى الحافظ/

محمد بن سَلَام، مخففا - وقيل بالثقل
البيكندي، شيخ الإمام البخاري/وشيح
ما وراء النهر - ٢٢٥ هـ (خ):
٢٦٣، ٥٩٣

محمد بن سَلَام الجمحي/الأخباري صاحب
طبقات الشعراء - ٢١٥ هـ (تميز)

محمد بن سليمان الميصبي (٤٢٦) = لوين
محمد بن سنان العوفي - باهلي نزل في العوفة

٦٣٥ / أبوبكر البصري الحافظ -
٢٢٣ هـ (خ د ت ق)

محمد ابن سند (٢٣٢) = محمد بن الحسن بن
محمد بن زياد بن سند، أبو بكر النقاش

محمد، بن سيرين/ الأنصاري، مولاهم، أبو بكر
البصري من كبار التابعين، إمام وقته -

١١٠ هـ: (ع) ١٥٤ في أصح الأسانيد،
٣٦٨، ٥٣٢ في إخوانه التابعين الرواة، بني

وبنات سيرين ٤٠٠//٦٨٦، ٧٢٢.
وانظر: ابن سيرين

محمد بن شهاب (٦٣٢) = الزهري، محمد بن
مسلم

محمد بن أبي شيبه مع بنيه أبي بكر وعثمان
والقاسم: ٦٣٢

محمد بن صالح - بن عبدالرحمن - الأنماطي
أبوبكر البغدادي = كيلجة ٥٨٨

- (٢٧١ هـ) (س)

محمد بن الصباح البزاز - بزاين / الدولابي
مولدا، أبوجعفر الرازي ثم البغدادي

صاحب السنن - ٢٢٧ هـ (ع): ٦٠٨.

محمد بن صفوان الأنصاري / وقيل صفوان بن
محمد - أبو مرحب الصحابي (س ق)

٢٨٣ وانظره في: الرامهرمي

أبو محمد الخلال/الحسن بن أبي طالب، محمد بن
الحسن بن الخلال البغدادي الحافظ

الثبت، خرَج المسند على الصحيحين
- (٤٣٩ هـ): ٤١٨، ٤٣٢

محمد بن رافع/القشيري، مولاهم، أبو عبدالله
النيسابوري الزاهد القدوة: - ٢٤٥ هـ

(خ م د ت س): ٣١٧، ٤١٠

محمد بن السائب الكلي، أبو النصر حمادين
السائب (٥٥١) في: الكلي

أبو محمد السبيعي، الحسن بن أحمد بن صالح
الحافظ - ٣٧١ هـ// ٦٨٢ وفي:

السبيعي، أبي محمد الحسن

محمد بن سعد البأوردى / - بلدة بنواحي
خراسان - الحافظ: بمن صنفوا في معرفة

الصحابة ١٨٢

محمد بن سعد/بن منيع الهاشمي، مولاهم،
أبو عبدالله البصري / كاتب الواقدي،

وصاحب الطبقات الكبرى - ٢٣٠ هـ
(د) وانظر كتابه (الطبقات الكبرى) في

الكتب

أبو محمد بن سعيد المغربي، من جلة شيوخ
الأندلس: ٣٣٦ / عبدالله بن سعيد

الشتتجالي القرطبي - ٤٣٦ هـ

محمد بن أبي سفيان بن العلاء بن جارية -
التقفي/التابعي أبو بكر الدمشقي (ت):

٢٥٦ - عن قبضة، وعنه الزهري

محمد بن سفيان الصفار، أبو يوسف (٤٠٨) في:
الصفار

محمد بن سَلَام (٢٦٣) عنه البخاري =

روى عنه الشعبي: ٥٥٢.

محمد بن الصلت، أبو يعلى التوزي / مدينة
بفارس - البصرى - ٢٢٧ هـ (خ س):
٦٠٩.

محمد بن صيفى - بن سهل الحطمي -
الأنصارى الصحابي، عنه الشعبي
(س ق): ٥٥٢.

محمد بن طاهر - بن على الشيباني المقدسى /
أبو الفضل ابن القيسراني الحافظ -
٥٠٧ هـ - ٢٦١ ابن طاهر، ٤٤٧، ٦٢٠ له
في الكتب الأنساب المتفقة، وتصحيح
العلل

أبو محمد الطيسى الحافظ / محمد بن أحمد بن
أبي جعفر الصوفي - في حدود ٤٨٢ هـ له
الرواية عن عمرو بن شعيب عن أبيه
عن جده: ٥٢٢.

محمد بن عائذ الدمشقي / القرشي، صاحب
كتاب الفتوح والمغازي - ٢٣٤ هـ
(د س).

محمد بن عبيدة، أبو عبد الله الواسطي / ابن
البيخترى، من شيوخ البخارى (خ د ق):
٦٠٧.

محمد بن العباس بن الفرات (٥٦٣) في: ابن
الفرات، أبي الحسن البغدادي.

محمد بن عبد الباقي بن محمد، أبو بكر
الأنصارى ٦٧٤ / الكعبي قاضى
المارستان - ٥٣٥ هـ

محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق،
أبو عتيق، التيمي: ٥٣٩ - أدرك هو وأبوه
وجده أبو بكر وأبوه أبو جحافة عثمان،

النبي صلى الله عليه وسلم.

أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازى،
صاحب الجرح والتعديل = في: ابن
أبي حاتم.

محمد بن عبدالرحمن - بن حارثة - الأنصارى
المدنى. التابعى (خ م س ق): ٥٧٤ =
أبو الرجال.

محمد بن عبد الرحمن، ابن أبي ذئب، منسوباً
إلى جده / القرشي العامري، أبو الحارث
المدنى التابعى - ١٥٩ هـ (ع): ٦٣٢ //
٧٠٦.

محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى / الأنصارى،
أبو عبد الرحمن قاضى الكوفة الفقيه،
التابعى - منسوباً إلى جده ابن أبي ليلى
الصحابي - ١٤٨ هـ (٤): ٢٥٣، ٦٣٢.

محمد بن عبد الرحيم الحافظ، أبو يحيى
البغدادي / العدوي، مولا هم - ٢٥٥ هـ
(خ د ت س) = صاعقة: ٥٨٥.

أبو محمد ابن عبد السلام، من سلاطين العلماء:
١٧١، ٥٠٣ / عز الدين بن عبد السلام
السلمى الشافعى، شيخ الإسلام -
٦٦٠ هـ.

أبو محمد، عبد الغنى بن سعيد الأزدي، المصرى
الحافظ إمام زمانه - ٤٠٩ هـ - ٦٥٣ تاريخ
مولده ووفاته / في: عبد الغنى بن
سعيد - له (المؤتلف والمختلف) والرواية
عن عمرو بن شعيب، ورباعى الصحابة.
محمد بن عبد الغنى بن أبي بكر، البغدادي
(٥٩٠) = ابن نقطة، أبو بكر له (التقييد

الأستاذ، من شيوخ ابن الصلاح.
أبو محمد بن أبي عبد الله بن عتاب الفقيه
المالكي: ٣٢٨ / عبد الرحمن بن محمد بن
عتاب بن محسن القرطبي - ٥٢٠ هـ -
وانظر: ابن عتاب.

محمد بن عبد الله بن أبي عتيق محمد بن
عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق:
التمي التابعي (خدت س).

محمد بن عبد الله بن عمار - الأزدي -
الموصلى: ٦٦١، ٦٦٢: ابن عمار الموصلى
/ أبو جعفر المخزومي الحافظ نزيل
الموصل - ٢٤٢ هـ (س).

أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر الأصهباني
الحافظ المسند (٣٣٣، ٥٧٦) =
أبو الشيخ - ٣٦٩ هـ.

أبو محمد عبد الله بن محمد المغربي الأشيري/
الضنجاى نزيل الشام الفقيه اللغوى
الحافظ: ٣١٤ - حدث عن القاضى
عياض - توفى ببعلبك - ٥٦١ هـ.

محمد بن عبدالله - بن المبارك - المخرمى
المحدث المشهور/ أبو جعفر البغدادي
الحافظ - ٢٥٤ هـ (خدت س): ٦٢٣.

محمد بن عبدالله المخرمى، غير مشهور، روى
عن الإمام الشافعى: ٦٢٣

محمد بن عبد الملك، التاريخي^(١) أبو بكر/
البغدادي السراج: ٤٥٨.

(١) ترجم له الخطيب في (تاريخ بغداد رقم ٧٥٠ - ٢ /
٣٤٨): محمد بن عبد الملك، أبو بكر السراج، ويعرف
بالتاريخي، ولقب بالتاريخي لأنه كان يعنى بالتاريخ كلها.
وانظر معه أبا بكر التاريخي «ابن أبي خيثمة» صاحب
التاريخ.

في رواية الكتب والمسائيد، وذيل إكمال
ابن ماکولا).

أبو محمد عبد القادر بن عبد الله الرهاوى
(٣٨٦) في: عبد القادر - من شيوخ ابن
الصلاح.

محمد بن عبد الله بن إبراهيم - أبو بكر
الشافعى - ٣٥٤ هـ: ٥٥٥ حديثه في
(الغيلانيات) رواية أبي طالب محمد بن
غيلان، عنه.

أبو محمد عبد الله بن إبراهيم بن أيوب بن
ماسى - ٣٦٩ هـ: ٦٧٤ = ابن ماسى.

محمد بن عبد الله الأنصارى / بن المثني بن
عبد الله بن أنس بن مالك،
أبو عبد الله، وقيل: أبو النضر البصرى
الفقيه قاضى البصرة وبغداد، وصاحب
الجزء المشهور - ٢١٥ هـ (ع)
٦١٨، ٦٧٥.

محمد بن عبد الله الأنصارى، أبو سلمة
البصرى - ضعيف ٦١٨ (فق).

محمد بن عبدالله بن جحش، أبو عبدالله الأسدى
/ مختلف في صحبته (خت س ق): ٥٨١
وهو محمد ابن جحش ١٦٩.

محمد بن عبد الله - بن سليمان - الحضرمى/
أبو جعفر الكوفى: ٢٨٧، ٤٨٨ = مطين.

محمد بن عبد الله بن الحكم / أبو عبد الله
المصرى الفقيه = في: ابن عبد الحكم.

محمد بن عبد الله بن حمدون، أبو سعيد
النيسابورى - ٣٩٠ هـ: ٦٧٥.

أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الأسدى
(٣١٤) في: عبد الله بن عبد الرحمن ابن

محمد بن عبد الملك ابن زنجويه البغدادي،
أوبكر - ٢٦٨ هـ (٤) = ابن زنجويه.
محمد بن عبد الملك بن عبدالعزيز بن جريج =
ابن جريج.
(محمد بن عبد الواحد السعدي الحنبلي،
أبو عبد الله المقدسي) = الضياء
المقدسي - ٤٥٢
محمد بن عبيد بن أوس الغساني - ٣٧١. عن
أبيه كاتب معاوية.
محمد بن عبيد الله بن يزيد - أبو ثابت القرشي
المدني، الأموي مولى عثمان رضى الله عنه
(خ س) - عن الإمام مالك: // ٦٩٣.
محمد بن عجلان / القرشي، مولاهم، أبو عبد الله
المدني، من علماء التابعين - ١٤٨ هـ
(خ تعليقا، ٤): // ٥١٠ / ٦٩١.
محمد بن عرعر بن البرند القرشي، أبو عمرو
البصري الناجي - ٢١٣ هـ (خ م د):
٦٠٠.
محمد بن علي بن الحسين - بن علي بن
أبي طالب - أبو جعفر الباقر الإمام -
١١٤ هـ (ع) - في إخوانه الرواة وحمله
العلم: ٤٠١، ٥٣٠.
محمد بن علي - بن زيد - الصائغ / محدث
مكة (٤٨٧) من شيوخ الطبراني في
معجمه الأوسط.
محمد بن علي الصوري / بن عبد الله،
أبو عبد الله الحافظ - ٤٤١ هـ - تخرج
بالحافظ عبد الغني بن سعيد المصري،
٤٣٤ الصوري الحافظ، ٥٢١ روى عنه
شيخه عبد الغني.

محمد بن علي المقرئ، الشيخ المسند أبو الحسن
المؤيد الطوسي (٥٢٤ - ٦١٧ هـ): ٦٧٤
من شيوخ ابن الصلاح.
محمد بن علي بن ميمون - أبي النرسي
أبو الغنائم الكوفي - ٥١٠ هـ : ٥٩٨
- له (المعجم) في الكتب.
(محمد بن علي بن وهب) = الشيخ فتح الدين،
القشيري. في: ابن دقيق العيد.
محمد بن عمر بن واقد الأسلمي = الواقدى،
أبو عبد الله المدني - ٢٠٧ هـ (ق).
محمد بن عمرو بن حريث (٢١٦) مر في: أبي
عمرو بن محمد بن حريث بن عمرو
مثلا للاضطراب في الإسناد.
محمد بن عمرو الرازي / التميمي العدوي، أبو
غسان الطيالسي - ٢٤٠ هـ (م د ق): =
زُنَيْج. ٥٨٦
محمد بن عمرو بن عطاء / القرشي العامري،
أبو عبد الله المدني التابعي (ع):
٢٩٨، ٣٤٧.
محمد بن عمرو بن علقمة / الليثي، أبو عبد الله
المدني الحافظ (خ مقرونا، م متابعة، ٤)
: ١٨٠.
محمد بن عمرو بن موسى العقيلي / أبو جعفر
الحافظ - ٣٢٠ هـ: ٦٥٤ - له كتاب
(الضعفاء).
محمد بن عبيد الله، بن عمرو الفقيه المالكي
(٣٣٨) = ابن عمرو، أبو الفضل
البغدادي.
محمد بن عيسى - بن نجیح الطباع / أبو
جعفر ابن الطباع البغدادي، نزيل أذنة

محمد بن علي المقرئ، الشيخ المسند أبو الحسن
المؤيد الطوسي (٥٢٤ - ٦١٧ هـ): ٦٧٤
من شيوخ ابن الصلاح.
محمد بن علي بن ميمون - أبي النرسي
أبو الغنائم الكوفي - ٥١٠ هـ : ٥٩٨
- له (المعجم) في الكتب.
(محمد بن علي بن وهب) = الشيخ فتح الدين،
القشيري. في: ابن دقيق العيد.
محمد بن عمر بن واقد الأسلمي = الواقدى،
أبو عبد الله المدني - ٢٠٧ هـ (ق).
محمد بن عمرو بن حريث (٢١٦) مر في: أبي
عمرو بن محمد بن حريث بن عمرو
مثلا للاضطراب في الإسناد.
محمد بن عمرو الرازي / التميمي العدوي، أبو
غسان الطيالسي - ٢٤٠ هـ (م د ق): =
زُنَيْج. ٥٨٦
محمد بن عمرو بن عطاء / القرشي العامري،
أبو عبد الله المدني التابعي (ع):
٢٩٨، ٣٤٧.
محمد بن عمرو بن علقمة / الليثي، أبو عبد الله
المدني الحافظ (خ مقرونا، م متابعة، ٤)
: ١٨٠.
محمد بن عمرو بن موسى العقيلي / أبو جعفر
الحافظ - ٣٢٠ هـ: ٦٥٤ - له كتاب
(الضعفاء).
محمد بن عبيد الله، بن عمرو الفقيه المالكي
(٣٣٨) = ابن عمرو، أبو الفضل
البغدادي.
محمد بن عيسى - بن نجیح الطباع / أبو
جعفر ابن الطباع البغدادي، نزيل أذنة

محمد بن محمد بن إسحاق النيسابوري =
الحاكم الكبير، أبو أحمد. له (كتاب
الكنى).

محمد بن محمد بن التمار / أبو جعفر
البصري - ٢٨٩ هـ: ٢٦٤ // ٧٠٣.

محمد بن محمد بن علقمة (٢٤٠) ذكره ابن منده
في المستخرج، فيمن رووا حديث (إنما
الأعمال بالنية) عن محمد بن إبراهيم
التميمي التابعي.

محمد بن مسلم بن عبيد الله = ابن شهاب،
الزهري.

محمد بن مسلم: ٤٦٦ / بن عثمان الرازي
الحافظ، أبو عبيد الله ابن واره - ٢٧٠ هـ
(س) وانظره في: ابن واره

محمد* بن مسلمة الأنصاري، مختلف في كنيته
/ أبو عبيد الله، وأبو عبد الرحمن، وأبو سعيد
الأوسي الحارثي: ٥٨٣ // ٧٣١ المدني،
من أكابر الصحابة، شهد بدرًا وما بعدها
واعترزل الفتنة - ٤٣ هـ (ع).

محمد بن مسلمة الواسطي (٤٤٢) في أمثلة
لرباعيات واهية عند الحاكم.

محمد بن المظفر (٥٤٧) عنه أبو نعيم في تاريخ
أصبهان.

* محمد بن مسلمة الأنصاري، وفاته في التهذيب
والإصابة، سنة اثنتين وأربعين، عن ابن البرقي، وقال
الواقدي: مات سنة ثلاث وأربعين وهو ابن سبع وسبعين.
وفيها أُرِخَ النهي وفاته في العبر والتذكرة وتاريخ الإسلام.
وقع في طبعة الفجالة الجديدة من (خلاصة التهذيب): [قال
المدائني، مات سنة سبع وسبعين] فليحمر.

بساحل الشام - له كتاب التاريخ -
٢٤٤ هـ (خت دتم س ق): ٦١٦.

محمد بن الفضل الفراوي، أبو عبد الله شيخ
الحرم (٤٠٠، ٦٧٥) ومع: الفراوي.

محمد بن الفضل السُدوسي / أبو النعمان
البصري الحافظ - ٢٢٤ هـ (ع) = عارم
٣٢٧، ٥٨٤، ٦١٨، ٦٦٣ اختلط بأخرة.

محمد بن أبي الفوارس / أبو الفتح البغدادي،
محمد بن أحمد بن محمد بن فارس بن
سهل - ٤١٢: ٣١٧.

محمد بن القاسم / بن عبد الله بن عمر بن
حفص بن عاصم بن عمر / العمري
المدني - في أوهي أسانيد العُصريين:
١٥٧.

محمد بن قيس المصلوب / بالشام: محمد بن
سعيد بن قيس الأسدي الدمشقي:
١٥٨ - في أوهي أسانيد الشاميين وكان
كذابا يضع الحديث.

محمد بن كثير العبيدي / أبو عبيد الله البصري
صاحب الثوري: ٢٦٧، ٢٧٦ - ٢٢٣ هـ
عن مائة سنة (ع)

محمد بن كعب القرظي / التابعي، المدني ثم
الكوفي - ١١٩ هـ وقيل ١٢٠ هـ (ع):
٤٩٧.

محمد بن المتوكل / بن عبد الرحمن الهاشمي،
مولاهم، أبو عبيد الله بن أبي السري
العسقلاني - ٢٣٨ هـ (د).

محمد بن المثنى - بن عبيد بن قيس - العنزي،
أبو موسى الزَّمن البصري الحافظ -
٢٥٢ هـ (ع): ٤٧٤ // ٦٩٤، ٧٢٤.

- محمد بن معاذ (٤٠٠) عنه الخطابي، أبو سليمان
 حمد بن محمد البسقي.
- محمد بن مقاتل المروزي ٤٨٧ / أبو الحسن
 الكسائي - ٢٢٦ هـ (خ)
- محمد بن المنتشر / بن الأجدع الهمداني
 الكوفي - ٢٥٢ هـ (ع): ٥٣٠ - مع
 أخيه المغيرة، في الإخوة الرواة.
- محمد بن المنكدر / بن عبد الله بن الهدير
 القرشي التيمي، أبو عبد الله المدني، من
 أعلام التابعين الأئمة - ١٣٠ هـ (ع) -
 مع أخيه أبي بكر في الإخوة الرواة:
 ٥٣٠.
- محمد بن يهران الجمال / أبو جعفر الرازي
 الحافظ - ٢٣٩ هـ (خ م د): ٥٩٨.
- محمد بن موسى بن عثمان بن حازم: في:
 الحازمي، أبي بكر - له كتاب ناسخ
 الحديث ومنسوخة.
- أبو محمد النيسابوري، عمرو بن زرارة / بن
 واقد الكلابي المقرئ الحافظ - ٢٦٣ هـ
 (خ م س): ٦٢٥.
- محمد بن هارون - بن حسان، البرقي، من
 أصحاب أحمد بن صالح المصري: ٦٥٩.
- محمد بن هشام بن الوليد، أبو الحسين / عن
 جبارة بن المغلس في إسناد لابن جميع في
 معجمه: ٢٨٣.
- محمد بن وضاح / بن بزيع، أبو عبد الله
 القرطبي الحافظ الإمام - ٢٨٩ هـ: ٥٩٣.
- محمد بن الوليد بن عبد الحميد / القرشي
 العامري البصري، أبو عبد الله
 البصري / حمدان - توفي بعد سنة
- ٢٥٠ هـ (خ م س) // ٦٩٤.
- محمد بن يحيى بن حبان / بن منقذ بن عمرو
 الأنصاري المازني، أبو عبد الله المدني
 التابعي الفقيه - بعد ١٢١ هـ (ع):
 ٦٠٢ // ٦٩١.
- محمد بن يحيى - بن خالد بن فارس -
 الذهلي / أبو عبد الله النيسابوري
 الحافظ الإمام - ٢٥٨ هـ (خ ١٤) ٢٧٠،
 ٥٢٥، ٥٢٩ تديج مع ابنه يحيى ٦١٩،
 ٦٥٧، ٦٦٣.
- محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني / أبو عبد الله
 الحافظ، نزيل مكة - ٢٤٣ هـ (م ت س ق)
- محمد بن يحيى بن سلمان (٥٥٥) من شيوخ
 أبي بكر الشافعي.
- محمد بن يحيى ابن فارس (٢٧٠): هو الذهلي
 محمد بن يزيد، الربيعي، أبو عبد الله القزويني
 (٦٥٢) = ابن ماجه.
- محمد بن يزيد، أبو العباس المبرد (٥٨٧) في:
 المبرد.
- محمد بن يسار، / أبو عبد الله البصري الأصل،
 المروزي (ع خ س) ٢٧٦.
- محمد بن يعقوب بن يوسف / بن الأخرم
 الشيباني النيسابوري، أبو عبد الله الحافظ،
 شيخ الحاكم أبي عبد الله (- ٣٤٤ هـ):
 ٦١٦.
- محمد بن يعقوب بن يوسف - بن معقل -
 الأموي، مولاهم، أبو العباس الأصب،
 محدث خراسان (- ٣٤٦ هـ): ٤٤٣،
 ٧٠٦ // ٦١٦.

ابن مَرْبَع الأنصاري، زيد أو يزيد أو عبد الله
الصحابي / بن قَيْظِي الجُشَمِي (ع):

٦٣٩ - مشهور بكنيته

مَرْبَع، محمد بن ابراهيم الحافظ البغدادي، من

أصحاب يحيى بن معين: ٥٨٧

مَرْثَد بن عبد الله الزيني، أبو الخير المصري

التابعي الفقيه - ٩١ هـ (ع) // ٦٩٧

أبو مَرْثَد القنوي، كَنَاز بن الحصين / بن يربوع

الصحابي البدرى - ١٢ هـ (م د ت س):

٤٨٠، ٤٨١

مرداس بن مالك الأسلمي. الصحابي: ٢٩٦،

٢٩٧، ٢٩٨، ٥٥٣

مُرَّة الطيب - ومُرَّة الخير، بن شراحيل

الهمداني التابعي (ع): ١٥٧ أبو إسماعيل

الكوفي العابد الخير.

المرزباني / أبو عبيد الله البغدادي محمد بن

عمران بن موسى، الأديب الأخباري

الراوي (٢٨٤ هـ):

٣٥١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٧١، ٣٧٦

مروان بن الحكم / بن أبي العاص بن أمية بن

عبد شمس القرشي، أبو عبد الملك

المدني - صحابي لا يصح له سماع -

٦٥ هـ (خ ع): ٢٠٥، ٢٠٦، ٥٩٤

ابن أبي مريم (٢٧٥) // سعيد / بن أبي مريم

الحكم بن محمد الجمحي، أبو محمد

المصري الحافظ - ٢٢٤ هـ (ع)

أبو مَرْزَد: عبد الرحمن بن يسار الهلالي

التابعي / عن أبي هريرة (بخ): ٥٣٠ في

إخوته التابعين الرواة

الزني، صاحب الإمام الشافعي / إسماعيل بن

محمد بن يعقوب الهروي أبو حاتم، أحد رؤساء

الحديث بخراسان: ٣٢٣

محمود بن خالد / بن يزيد السلمي الدمشقي

إمام جامع سلمية - ٢٤٩ هـ

(د س ر ق) - عن الفريابي = ٧٠٦

محمود بن الربيع / بن سراقبة الأنصاري

الخرزجي من أحداث الصحابة -

أبو محمد المدني نزيل القدس - ٩٩ هـ

(ع): ٢٠٥، ٣١٤، ٣١٥، ٥٨١

محمود بن لبيد / بن عقبة بن رافع الانصاري

الأشعري أبو نعيم - ٩٦ هـ من أولاد

الصحابة، له رؤية // ٧٠٧ - ٧٠٨

(بخ ع)

محمود بن يزيد، من الصحابة الذين رأهم

الزهري

مُحَلَّد بن خُفَّاف الغفاري / بن إيماء بن رَحْضَه

عن عروة (ع) = ٧٠٥، ٧٠٦

ابن مَخَلَّد / محمد بن مَخَلَّد بن حفص الدُّوري

الطار ٢٣١ هـ: ٥٧٠ له كتاب في الكنى،

مُحَلَّد بن يزيد / القرشي مولاهم، الحمراني

المحدث - ١٩٣ هـ (خ م د س ق): ٦٣

ابن المديني: علي (١٨٠، ٢٢٥، ٦٢٣، ٥٢٤،

٥٤١) في حرف العين = علي - بن

عبد الله بن المديني

أبو المَدْلَه، المدني / مولى السيدة عائشة

رضي الله عنها، التابعي (ت ق): ٥٦٧ -

لم يوقف على اسمه.

المرار بن حَمُوه المَهْدَانِي (٦١١) في: أحمد المرار

أبو مَرْيَاة العجلي، عبد الله بن عمرو، تابعي

روى عن قَتَادَةَ ٥٦٧

عنهم - ٣٢ هـ (ع)
 أبو مسعود البدرى، عقبة بن عمرو / بن تلبية
 الأنصارى الخزرجى / نزل بدرا فنسب
 إليها (ع): ٦٣٤

مسعود بن الحكم / بن الربيع بن عامر
 الأنصارى الزرقى، أبوهارون المدنى من
 علماء التابعين الثقات (م ع): ٢٠٥
 مسعود بن خراش / العيسى، أبو مريم الكوفى،
 مخضرم: ٥١٣

أبو مسعود الدمشقى / إبراهيم بن محمد بن
 عبيدالمحافظ، صاحب أطراف الصحيحين
 ٤٠٠ هـ: ١٦٨

أبو مسعود الرازى، أحمد بن الفرات / بن خالد
 الضبى، نزيل أصبهان - ٢٥٢ هـ: ٣١٧
 مسعود بن على، بن معاذ، السجستانى،
 أبو سعيد السجزى - ٤٣٨ هـ: ٤١٤ -
 تلميذ الحاكم أبى عبد الله

المسعودى (٧١٥) فى سند أبى بكر ابن أبى شيبه
 لحديث أبى زر بالمصنف - أحمد بن
 يعقوب المسعودى، أبو عبد الله الكوفى
 (خ)

المسعودى، عبد الرحمن / بن عبد الله بن عتبة
 المسعودى الكوفى - ١٦٠ هـ (خت ٤)
 ٤٨٣، ٦٦٢ / ٧١٥

المسعودى / أبو الحسن على بن الحسين،
 صاحب مروج الذهب (-٣٤٦ هـ):
 ٥٥١، ٥٤٧

مسلم بن إبراهيم / الأزدي الفراهيدى،
 مولاهم، أبو عمرو البصرى القصاب
 المحافظ - ٢٢٢ هـ (ع): ٢٩٢، ٤٠٦

يحيى، أبو إبراهيم المصرى الفقيه، أحد
 الستة رواة جديد الشافعى - ٢٦٤ هـ:
 ٣٤٨، ٦٩٣ = ٧٠٤

مستمر بن الرِّيان / الإيادى الزهرانى،
 أبو عبد الله البصرى، ثقة من الأبدال
 عنه شعبة (م د ت س): ٥٦٥
 المستير بن أخضر / بن معاوية بن قره المزنى،
 عن جده (بخ): ٦١٤

مُسحاج، بن موسى الضبى، / أبو موسى
 الكوفى التابعى، عن أنس (د): ٥٣٢
 - مع أخيه سَمَك، فى الإخوة الرواة
 مسدد: (١٥٦) فى أصح الاسانيد، ٤٠٥، ٤٠٦ =
 مُسَدَّد، بن مُسْرَهْد بن مُسْرِبِل / بن مغربل /
 بن مطربل بن أرندل، أبو الحسن
 البصرى المحافظ - ٢٢٨ هـ (خ د ت
 س - من الأسماء المفردة ولا نظير له :
 ٢٧٠، ٥٦٦

مسروق بن الأجدع الهمدانى / أبو عائشة
 الكوفى الإمام الفقيه، من كبار التابعين /
 ٥٩١ مسروق، ٤٩٤، ٥١١، ٥١٢
 مسروق، ٥١٦ فى أفضل التابعين، ٥٩٧
 مُسْعَر، بن كِدَام / بن ظَهْر بن عُبيدة الهلالى،
 أبو سلمة الكوفى المُصَحِّف المحافظ -
 ١٥٣ هـ (ع): ٢٦٥، ٣٠٨، ٥٢٤: عنه
 سليمان التيمى وهو قرينه.

ابن مسعود (١٥٦، ١٥٧، ٢٣٨، ٢٧٤، ٢٧٥،
 ٢٧٦، ٢٨٩، ٣٦٢، ٣٩٦، ٤٦٤، ٤٩٣،
 ٧٣٤، ٧٣٧) وانظره فى: عبدالله بن
 مسعود / بن غافل الهذلى، أبى عبد الرحمن
 الكوفى، أحد السابقين الأولين رضى الله

شيوخ الشافعي وابن وهب - ١٠٨ هـ
(دق): ٣٤٧، ٧٠٥، ٧٠٦

أبومسلم الخولاني، عبد الله من ثوب / اليماني
الزاهد نزيل الشام: مخضرم له إدراك -
٦٢ هـ (م ع): ٥١٤

مسلم بن صبيح الهمداني مولاهم (٥٧٩)
أبوالضحى العطار الكوفي: من كبار
التابعين - ١٠٠ هـ (ع): ٥٧٩

أبو مسلم الكجى: في: الكجى، إبراهيم بن
عبد الله بن مسلم البصرى
أبو مسلم الكوفي المستملى / عبّيد الله بن سعيد
الجعفي قائد الأعمش وروى عنه -
(خت): ٣٣٠

مسلم بن الوليد* بن رباح الدوسى المدنى:
حدث عن أبيه عن أبي هريرة وعنه
الدراوردى. وهو الوليد بن مسلم في تاريخ
البخارى مقلوبا: ٦٢٧

مسلمة بن على / بن خلف الحشقى، أبو سعيد
الدمشقى البلاطى - ١٩٠ هـ (ق): ٢١٩
مسلمة بن مخلد الأنصارى والى مصر
وإفريقية - ٦٢ هـ (د): ٤٣٨

المسندي (٦٦٨) = عبد الله بن محمد بن
عبد الله الجعفي، أبو جعفر البخارى -
٢٢٩ هـ (خ ت):

أبومسهر، القساقى / عبد الأعلى بن مسهر،
الدمشقى عالمها المحافظ القدوة، مات في
سجن المأمون - ٢١٠ هـ (ع): ٤٢٢

أبو مسلم إبراهيم بن عبدالله الكجى (٦٧٤)
في: الكجى

أبو مسلم البخارى (٣٨٥) = عمر بن على بن
الليث - ٤٦٦ هـ بخوزستان

مسلم بن أبي بكره الثقفى (٥٣٠) في إخوة
خسة من التابعين الرواة بنى أبي بكره
نفع بن الحارث الثقفى الصحابى

مسلم بن الحجاج بن مسلم - القشبرى
/ أبوالحسين* النيسابورى، المحافظ الإمام،
صاحب (الصحيح، والكنى والتمييز
(٢٠٤ - ٢٦١) هـ ت: ١٦٠ مع

البخارى، في أول من صنف الصحيح،
١٦٢، ١٦٦، ١٦٧ - المفاضلة بين

الصحيحين ١٦٧، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١
١٧٢، ١٨٧، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٤٥، ٢٦١

٤٩٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٢٢، ٣٠٦٢، ٣٦٩،
٤٠٥، ٤١٠، ٤١٨، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦

٤٧١، ٤٧٣، ٤٨١، ٤٨٩، ٥١٣، ٥٧٠
كتابه الكنى، ٦٥١ تاريخ مولده ووفاته /

٦٨٣، ٦٨٧، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٥ شارح
كتابه، النووى، ٧٠١، ٧٠٨، ٧٣٣

مسلم بن جندب / الهذلى، أبو عبدالله التابعى
/ قاضى المدينة - ١٠٦ هـ (ع خ ت) ٧١٧

مسلم بن خالد، مسلم الزنجى / المخزومى
مولاهم، أبو خالد المكى الفقيه - من

* تصحفت كنية مسلم بأبى (الحسن) في طبعة العبر
الأولى، وفي طبعة القاهرة الأولى من طبقات الحفاظ. وهو
«أبو الحسين» في تاريخ بغداد وتهذيب الأسماء للنووى
وتهذيب الكمال وما عليه، وتذكرة الحفاظ ووفيات الوفيات
وتقييد ابن نقطة

* وانظر أباه الوليد بن رباح الدوسى التابعى (خ د ت)

مصعب بن عمير / بن هاشم القرشي العبدري
مقرئ المدينة صاحب = ٧٢٦، ٧٢٨
مصعب بن عبد الرحمن بن عوف الزهري
التابعي. (٥٣٠) في إخوته التابعين الرواة
المُطَرِّزُ القاسم الحافظ المقرئ / أبو بكر
البغدادي القاسم بن زكريا بن يحيى -
٣٠٥ هـ: ٥٦١

المُطَرِّزُ اللغوي / ناصر بن أبي المكارم
عبد السيد، أبو الفتح وأبو المظفر
الخوارزمي. الخنفي، صاحب المغرب -
٦١٠ هـ: ٢٥٩

مُطَرِّف، بن طريف، أبو بكر الكوفي الحافظ -
٢٤٣ هـ (ع): ٤٩٤
مُطَرِّف بن عبدالله بن الشَّخِير / العامري
الحَرْشِي، أبو عبدالله البصري من سادات
التابعين - مع أخيه أبي العلاء يزيد، في
الإخوة التابعين

مُطَيِّن، أبو جعفر الحضرمي، محمد بن عبد الله
بن سليمان الكوفي الحافظ - ٢٩٧ هـ:
٣١٣، ٥٦٩، ٥٨٨

أبو المظفر السمعاني الإمام / منصور بن محمد
بن عبد الجبار المروزي الفقيه الخنفي. ثم
تحول شافعيًا (٤٢٦ - ٤٨٩ هـ): ٢٢٤،
٤٨٧، ٣٠٦

أبو المظفر ابن السمعاني / عبد الرحيم / بن
أبي سعد عبد الكريم بن أبي بكر محمد
بن أبي المظفر منصور، من شيوخ ابن
الصلاح: ٣٠١، ٣٠٥، ٣٥٤، ٣٨٧، ٤٣٢،
٤٤٥، ٥٤٤

وانظر: السمعاني، في حرف السين

المِسْوَر بن رفاعة / بن أبي مالك القرظي،
التابعي - ١٣٣ هـ أو ١٣٥ هـ (بغ كن)
روى عنه الإمام مالك / وابن إسحاق
المِسْوَر بن مَحْرَمَة / بن نوفل بن أهيب القرشي
الزهري، أبو عبد الرحمن الصحابي (ع):
٥٨٢

مُسَوَّر بن عبد الملك اليربوعي، روى عنه معن
بن عيسى: ٥٩٧ ذكره البخاري في تاريخه
الكبير، ترجمة معن
مُسَوَّر بن يزيد المالكى - قبيلة - الكاهلي، له
صحبة: ٥٩٧

المُسَيَّب بن حَزَن / بن أبي وهب بن عمرو
أبو سعيد القرشي المخزومي الصحابي (خ
م د س): ٥٥٤

ابن المسيب. سعيد (ع) روى عن أبيه: (٢٠٨،
٢٤٠، ٤١٨) = في سعيد

المَسِيَّبِي، محمد بن إسحاق / بن محمد المخزومي،
أبو عبد الله نزيل بغداد - ٢٣٦ هـ: (م
د): ٦٦

مشكدانه الخنفي: عبدالله بن عمر بن محمد بن
أبان، مولد عثمان، لقب مفرد /
أبو عبد الرحمن الكوفي الحافظ = ٢٣٨ هـ
(م د س): ٥٦٨، ٥٨٨

ابن مَشْكَم، اليهودي (٥٩٢): في سَلَام بن
مشكم

مُصَعَّب الزبيرى / بن عبد الله بن مصعب بن
ثابت بن عبدالله بن الزبير، أبو عبدالله
المدني وسكن بغداد. عن ابن أخيه الزبير
بن بكر والإمام مالك - ٢٣٣ هـ (س
ق): ٥٣٩، ٦١٦

٧٠٨//

معاوية بن صالح - بن الوزير - الأشعري /
مولاهم أبو عبيد الله الدمشقي - ٢٦٣ هـ
(س) = ٦٨٣، ٦٨٤

معاوية بن صالح، عن ابن معين (٦٥٧) =
الأشعري

معاوية بن صالح / في سند ابن ماجه // ٧٠٠
/ بن حُدَيْر الحضرمي، أبو عبد الرحمن
الحمصي، أحد الأعلام وقاضي
الأندلس - ١٥٨ هـ (زم ع)

أبو معاوية الضرير (٥٨٤) = محمد بن خازم
التميمي السعدي، مولاهم

معاوية بن عبد الكريم / الثقفي مولاهم،
أبو عبد الرحمن البصري - ١٨٠ هـ
(خت): ٥٨٣ = الضال، ضل في طريق
مكة

معاوية بن قُرَّة / بن إياس المزني، أبو إياس
البصري التابعي - ١١٣ هـ (م د س) -
عن أبيه قُرَّة: ٣٦٨، ٥٥٤

مُعَبَّد بن العباس بن عبد المطلب / القرشي
الهاشمي (٥٣٠) في إخوته الصحابة
الرواة

أبو مَعَبَّد، مولى ابن عباس رضى الله عنها،
(٣٠٣، ٣٠٤) في: نافذ

المعتمر بن سليمان / بن طرخان التيمي،
أبو محمد البصري - ١٨٧ هـ (ع): ٥٣٧،

٦٩٤ / - نزل في تيم فنسب إليهم. حدث

عنه الثوري والحسن بن عرفة، وبين

وفاتيها ست وتسعون سنة

ابن معدان / محمد بن أحمد بن راشد بن معدان

معاذ بن جبل / بن عمرو بن أوس الأنصاري
الخزرجي الصحابي، أبو عبد الرحمن
المدني - ١٨ هـ (ع): ٢٦٥، ٥٨٢
٧٠٣، ٧٠٤ //

معاذ بن الحارث بن رفاعة الأنصاري (٥٢٨)
مع إخوته بنى عفران، الصحابة العقبيين
البديريين.

المُعَافَى بن زكريا / بن يحيى الحريري، أبو الفرج
النهرواني العلامة - ٣٩٠ هـ - ٣٥٨

المُعَافَى بن عمران / الأزدي الفهمي، أبو مسعود
الموصلى، ياقوتة العلماء: ٢٠٤ هـ
(خ د س): ٦٩١

أبو المعالي الفارسي (٣٦٧، ٤٢٢) محمد بن
اسماعيل النيسابوري - ٥٣٩ هـ من
الرواة عن أبي بكر البيهقي: ٣٦٧، ٤٢٢
أبو معاوية، عن الأعمش (٢٧٧) أبو معاوية
الضرير (٥٨٤) في: محمد بن خازم

معاوية بن حُدَيْج / بن جَفْنَةَ التجيبي السكوني،
الصحابي أمير مصر - ٥٢ هـ (د س) =
٦٨١، ٧٣٥، ٧٣٦

معاوية بن الحكم / السلمي، أبو كثير، الصحابي
(ت م د س) // ٧٣٧ - عنه ابنه كثير

معاوية بن حَيْدَةَ / بن معاوية بن قشير،
أبو حكيم القشيري نزيل البصرة - عنه
ابنه حكيم (خت ع): ٤١٥، ٥٤٢، ٥٥٤

معاوية بن أبي سفيان / صخر بن حرب بن أمية
بن عبد شمس القرشي الأموي /

أبو عبد الرحمن، مؤسس الدولة الأموية
ولى الملك عشرين سنة - ٦٠ هـ (ع)

٢٣٨ معاوية، ٣٧١، ٤٧٥، ٥٨٢، ٦٤٨

اللقوى ٢١٠هـ: ٤٥٩ أول من صف في
غريب الحديث، في قول:
معن بن عيسى - من أثبت أصحاب مالك -
/الأشجعي، مولاهم، أبو يحيى القزاز
المدني - ١٩٨هـ: ٥٩٧
مُعَوِّذُ بن الحارث بن رفاعَةَ الأنصاري (٤٨٩)
في بني عفراء الصحابة البديين
أبو مُعَيْدِ الدمشقي حفص بن غِيْلان الهمداني، -
ليس بمجهول كما زعم ابن حزم
الظاهرى، أبو محمد ٥٦٨ (س ق)
ابن مَعِين (١٥٥، ٥٧٨//٧٣٣) يحيى، في حرف
الياء
المغيرة بن شعبة/بن أبي عامر بن مسعود
الثقفي الصحابي أبو عبد الله - ٥٠ هـ
(ع) ١٩٧، ٥٣٠ مع بنيه الرواة، ٥٨٢
كنيته، ٦٧٦ مع كاتبه ومولاه وِرَاد
المغيرة بن المنتشر/بن الأجدع الهمداني (٥٣٠)
مع أخيه محمد في التابعين الرواة
المقداد بن الأسود (٤٩٧، ٦٣٣) منسوباً إلى
الأسود بن عبد يغوث القرشي، كان في
حجره، وهو:
المقداد بن عمرو/بن ثعلبة الكندي البهراني
الصحابي، أبو عمرو بن الأسود//٦٨٢،
٦٨٤، ٧٢٨
المِقْدَامُ ابن مَعْدِ يَكْرِب: بن عمرو بن يزيد بن
معد يكرِب الكندي الصحابي - ٨٧ هـ
(خ) ٦٨٢//٤ منسوباً إلى جد إبيه
المقدمي (//٧٠٥، ٧٠٦) في: عمر بن علي بن
عطاء بن مقدم الثقفي
ابن المقرئ، أبو بكر (٣١٤، ٤٠٨) في: أبي بكر

الثقفي، مولاهم أبو بكر الأصبهاني -
المحافظ ٣٠٩هـ - من شيوخ الطبراني
وأبي الشيخ.
المعروور بن سُويد/الأسدي، أبو أمية الكوفي
مخضرم من كبار التابعين عُمر مائة
وعشرين سنة (ع): ٥١٣
أبو مَعْشَرِ البراء/يوسف بن يزيد البراء، العطار
البصري (خ م): ٦٠٠
أبو مَعْشَرِ السِنْدِي/نَجِيح بن عبدالرحمن
الهاشمي، مولاهم، المدني - ١٧٠ هـ (ع)
مَعْقِل بن سِنان الأشجعي، أبو محمد الصحابي -
(ع): ٥٨٠
مَعْقِل بن يَسَارِ المزني، أبو علي، بايع تحت
الشجرة، قتل رضى الله عنه يوم الحرة،
صيرا (ع): ٥٨١
المُعَلَّى بن إسماعيل/عن نافع عن ابن عمر، في
سند لابن حبان وللدارقطني: ٢٥٣ -
٢٥٤
معمر، بن راشد الأزدي/مولى مولاهم،
أبو عروة البصري ثم اليماني المحافظ -
١٥٣ هـ (ع) ١٥٦، ٢٣١، ٢٧٧ معمر،
٣٧٣ معمر، ٤٠٩، ٤١٠، ٤٢١، ٤٣٣،
٤٧٧، ٤٩٧ معمر عن الزهري//٦٨٧،
٧٠٠، ٧٢٦
ابن أبي المعمر (٣٣٧) له كتاب في علوم الحديث
معمر بن زيد، التابعي أبو زيد/أول التابعين
موتا بخراسان: ٥١٩
أبو معمر الكوفي التابعي (٤٠٠) = عبداً لله بن
سَخْبِرَةَ الأسدي (ع)
معمر بن المثني، أبو عبيدة - /التميمي البصري

الحافظ المجود السورع صف على
الصحيحين وجامع الترمذى وسنن
أبي داود - (٤٢٨ هـ): ٢٠٥
بندل بن علي/العنزي، أبو عبد الله الكوفي
- ١٦٧ هـ (د ق): ٥٦٨
ابن منبه (١٨٢، ٢٠٣، ٢٣٦، ٣٩٥، ٤٤٧،
٥٢١)

/أبو عبد الله الأصبهاني الحافظ محمد بن
إسحاق العبدى، له (معرفة الصحابة) -
٣٩٥ هـ
ابن منبه (١٧٩، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤١)
/أبو القاسم عبدالرحمن بن أبي عبادة
محمد بن إسحاق، صاحب المستخرج،
- ٤٧٠ هـ

المنذر بن ساوى العبدى/عظيم البحرين
الصحابى ٣٤٦، ٤٩٩ فى الوفد الثانى
لعبد القيس
المنذر بن عائد/بن المنذر، أشج عبد القيس
الصحابى: الأشج: ٥٠٠ - فى الوفد
الأول لعبد القيس

المنذر بن عبد الله/بن المنذر بن المغيرة
الأسدى/المزاسمى، أبو إبراهيم
وأبو الضحاك المدنى التابعى -
١١٨ هـ (سى): ٣٦٧

ابن المنذر (١٨٢، ٤٦٩)/محمد بن إبراهيم بن
المنذر، أبو بكر النيسابورى شيخ الحرم،
الحافظ المسند الحجة فى الخلاف -
٣١٨ هـ عن سبع وتسعين سنة
المنذر بن الوليد العبدى/الجارودى، أبو العباس
البصرى، عنه (خ د): ٢٩٨

ابن المقرئ محمد بن إبراهيم بن علي بن
عاصم، محدث أصبهان - ٢٨١ هـ
مقسّم بن بجرّة - أو ابن نجدة التابعى -
١٠١ هـ (خ ٤): ٦٣٦، ٦٦٩ هو مولى
عبد الله بن الحارث بن نوفل. ولزم ابن
عجاس فنسب إليه ولادة

ابن مقسم، أبو بكر المقرئ (٦٢٢) فى أبي بكر
ابن مقسم محمد بن الحسن بن يعقوب بن
مقسم البغدادى

ابن أم مكتوم العامرى الصحابى المؤذن، عمرو
بن زائدة - ويقال ابن قيس بن زائدة -
منسوباً إلى أمه، أم مكتوم عاتكة بنت
عبد الله (د س ق): ٢٨٥، ٣٣٠، ٦٤٠
مكحول/أبو عبد الله المشقى، المفضل مولاهم
التابعى فقيه الشام - ساد أهل الشام،
وكان عبداً أعتقه امرأة من هذيل -
١١٠ هـ (تم م ٤): ٥٦٨، ٦٧٠/٦٨٤

مكى بن عبدان، /أبو حاتم التميمى، مولاهم
النيسابورى الحافظ - ٣٢٥ هـ: ٦٧٥
أبو المليلح الهنلى/عامر بن أسامة بن عمير
التابعى - ١١٢ هـ (ع): ٣٦٨

ابن أبي مليكة/عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة
زهير بن عبد الله بن جدعان التميمى،
أبو بكر المكى، - منسوباً إلى جده -
التابعى الحافظ، أدرك ثلاثين من
الصحابة - ١١٧ هـ (ع): ٦٣٢

منجاب/بن الحارث التميمى أبو محمد
الكوفى - ٢٣١ هـ (م فق)/٦٩٦
ابن منجويه/أحمد بن علي بن محمد أبو بكر
الأصبهاني، نزيل نيسابور ومحدثها،

المنيعة البقوى/ أبو القاسم عبد الله بن محمد
بن عبد العزيز البقوى: ٦٢٥ ابن بنت
أحمد بن منيع محدث بغداد في عصره
أبي جعفر الأصم الحافظ
ابن منيع (١٦٥) أحمد بن منيع بن عبد الرحمن
البقوى، أبو جعفر الأصم الحافظ، صاحب
(المسند) - ٢٠٤ هـ (ع)

مهجع/ بن صالح/ مولى عمر - أول شهيد يوم
بدر// ٧٢٨

ابن مهدي، عبد الرحمن/ بن حسان الأزدي،
مولاهم، أبو سعيد البصري اللؤلؤي
الحافظ الإمام النظار - ١٩٨ هـ (ع):
٢٧٦

ابن مهدي (٢٦٢، ٥٤٣ سأله ابن المديني) =
عبد الرحمن

ابن مهدي، أبو عمر عنه الخطيب البغدادي
(٤٠٤) في حرف العين: أبو عمر ابن
مهدي، عبد الواحد بن محمد بن عبدالله -
٤١٠ هـ

المهدي، العباسي/ أبو عبدالله محمد بن أبي جعفر
المنصور، ولي الخلافة بعد أبيه المنصور
سنة ١٥٨ هـ إلى وفاته سنة ١٦٩ هـ: ٦٦١

مهدي بن ميمون/ بن يحيى الأزدي المَعُولِي
مولاهم، أبو يحيى البصري - ١٧٢ هـ
(ع): ٢٧٦

المهري، سليمان بن داود/ بن حماد المهري،
أبو الربيع المصري المالكي الفقيه -
٢٥٣ هـ (د س): ٤٥٢

المنذر بن يعلى الثوري/ أبو يعلى الكوفي، من
شيوخ الأعمش (ع): ٦٠٩

المنذري، الحافظ (٢٧١، ٣٣٦/ ٦٨٤ - ٦٨٦)
/ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي،
أبو محمد الشامي ثم المصري - ٦٥٦ هـ
أبو منصور الأزهرى اللغوي/ محمد بن أحمد بن
الأزهر الهروي الشافعي - ٣٧٠ هـ -
له في الكتب (تهذيب اللغة): ٥٩٦
أبو منصور البغدادي (٥٣٥) = عبد القاهر بن
طاهر التيمي - ٤٢٩ هـ

أبو منصور البغدادي/ عبد المحسن بن محمد بن
علي الشيرازي الشيعي (- ٤٨٩ هـ):
٥٣٤

أبو منصور عبد الرحمن بن محمد الشيباني (٥٤٧)
في: عبد الرحمن

منصور (٤٠٨) بن عبد المنعم الفراوي أبو
القاسم (٥٣٤) أبو بكر (٤٠٨) شيخ ابن
الصلاح، ذوالكنى الثلاث. في: الفراوي
أبو منصور بن أبي محمد الفقيه، حدث عنه
الحاكم أبو عبد الله: ٤٧٥

منصور بن محمد بن عبد الجبار/ المروزي
السمعاني، في: السمعي، أبي المظفر الإمام
منصور بن أبي المعالي الفراوي ٥٧٥ ثلاث كنى،
٢٧٦، ٣٤٧، ٣٥٤ شيخ ابن الصلاح
في: الفراوي

منصور (١٥٤، ١٥٦، ٢٧٦) =
منصورين المعتز/ بن عبدالله السلمى،
أبو عتاب الكوفي التابعي الحافظ -
١٣٢ هـ (ع) ٣٤٧، ٣٥٤، ٤٤٣،
٦٩٥// ٤٦٤

عمار، وعنه دعلج - ٣٠٧هـ

موسى بن طلحة/ بن عبید الله التيمي المدني
التابعي - في إخوته التابعين الرواة حَمَلَة
العلم - ١٠٣ هـ (ع): ٥٣٠

موسى بن عبد الله الطويل التابعي/ عن أنس
بن مالك: ٤٤٢ - في أسانيد مثل بها
الحاكم لما لا يعتد به في علو الإسناد بعدد
الرجال

موسى بن عبيدة/ بن نشيط العدوي، مولا هم،
أبو محمد الرَيَزِي المدني - ١٥٣ هـ
(ت ق): ٤٨٩

موسى بن عقبة بن أبي عياش الأسدي،
مولا هم، المدني، وكتابه أصح (المغازي) -
١٤١ هـ (ع): ٢٥٤، ٢٦٣، ٢٦٥، ٤٧٣
روى عنه ابن لهيعة، بما كتب إليه،
فصحف، ٥١٨ أدرك من الصحابة أنس
بن مالك، وأم خالد بنت خالد بن سعيد
بن العاص

موسى بن علي أبو عيسى الختلي: ٦٢٢ ومعه
موسى بن علي بن رباح اللخمي المحافظ
/ أبو عبد الرحمن المصري، أميرها -
١٦٣ هـ (بخ م ع): ٦٢٢

أبو موسى العنزى (٤٧٤، ٤٧٦) في: محمد بن
الثنئي، البصري الزين

أبو موسى المدني/ محمد بن عمر بن أحمد
الأصبهاني، شيخ الإسلام (- ٥٨١هـ) له
(معرفة الصحابة) في الكتب ١٦٥، ١٨٤،
٤٦٠، ٥١٤ كتابه، ٥٢٩، ٥٣٥

موسى بن هارون، بن عبد الله، البزاز الحمال -
أبو، / أبو عمران البغدادي المحافظ، إمام

موسى بن إسحاق القاضي أبو بكر الأنصاري
(٣١٣)/ الشافعي الفقيه قاضي نيسابور
ثم الأهواز، آخر من قرأ على قالون من
العلماء، ومات بالأهواز سنة ٢٩٧ هـ عن
مائة سنة

موسى بن إسماعيل/ التيمي المنقري،
أبوسلمة التبوذكي المحافظ - ٢٢٣ هـ
(ع): ٢٦٣، ٤٠٦، ٦١٨ التبوذكي
وانظره في: التبوذكي

أبو موسى (١٧٩، ٢٩٠ رسالة القضاء من عمر
إليه، الأشعري ٤٩٤ من علماء الصحابة
أبوموسى الأشعري ٢١٢، ٢٢٨)
/ عبد الله بن قيس بن الأشعري، من كبار
الصحابة، هاجر إلى الحبشة وعمل للنبي
ﷺ على زيد وعدن، وولى الكوفة لعمر،
وفتح عدة أمصار (ع)

ابن موسى (٢٨٣) في: ثابت بن موسى الضبي،
أبي يزيد الكوفي

موسى بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن
علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب
/ أبو الحسن الكاظم المدني/ في سند ابنه
علي بن موسى الرضا بالأئمة من آيائه
رضي الله عنهم ١٨٣ هـ: (ت ق) ٥٤٨
موسى السبلي، التابعي عن أنس وعنه شعبة:
٤٨٩

موسى بن سهل/ أبو عمران الجوني (*)، بصرى
سكن بغداد: ٦١٦ - روى عن هشام بن

* معه من المتفق والمفترق، في الكنية والنسب: عبد الملك
بن حبيب أبو عمران الجوني البصري. من علماء التابعين -
مر في: عبد الملك، وفي: أبي عمران الجوني

عنه - ١٠٤ هـ (ع): ٣٠٣ - ٣٠٤
 نافع بن جبير بن مطعم/بن عدى النوفلى
 القرشى المدني التابعى - ٩٩ هـ (ع):
 ٢٦٦، ٥٢٩ - مع أخيه جبير فى الإخوة
 التابعين الرواة

نافع الجُمحى/بن عمر بن عبد الله بن جميل،
 المكى الحافظ - ١٦٩ هـ (ع): ٣٤٧
 نافع بن صبرة: مخرج حديثه عن أهل المدينة
 بمثل حديث أبى هريرة فى كفارة المجلس:
 ٢٦٥

نافع، أبو عبد الله المدني العدوى، مولى عبد الله
 بن عمر، من أعيان التابعين الحافظ
 الأثبات: - ١٢٠ هـ (ع) ١٥٣ فى أصح
 الأسانيد، سلسلة الذهب، ١٥٥، ١٥٦،
 ١٩٠، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢،
 ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٦٦، ٣١٩،
 ٦٩٠//٥٢٥

نافع العبدى/أبو سليمان، فى إسناد للطبرانى
 بالأوسط: ٢٩٩
 نَيْبِشَةُ الخَيْر/الهذلى الصحابى، عنه أبو الملبح
 الهذلى (م ٤): ٥٦٥ - من الأسماء
 المفردة

النجاشى/الحبشى ومهاجرة الحبشة:
 ٧٣٥//٤٨٩

أبو النجاشى، مولى رافع بن خديج الأنصارى
 (خ م س ق) ٧٠٩//
 أبو النجيب، مولى عمرو بن العاص/العامرى
 المصرى، التابعى - ٨٨ هـ
 (بخ د س) ٢٥٧٣// - مختلف فى اسمه،
 واشتهر بكنيته

وقته فى حفظه وعلمه بالحديث وورعه -
 ٢٩٤ هـ: ٣١٣، ٣١٤، ٣٢٧، ٣٢٨،
 ٤٩٢ عنه الطبرانى.

موسى بن يسار الهلالى، مولاهم، فى إخوته
 التابعين الرواة: ٥٣٠

المؤيد بن محمد بن على المقرئ، الشيخ المسند
 أبو الحسن: ٥٤٤، // ٦٧٥ = المؤيد
 الطوسى (٣٣٧) النيسابورى من شيوخ
 ابن الصلاح، انتهى إليه علو الإسناد -
 ٦١٧ هـ

أبوموهبة، مولى رسول الله ﷺ: ٥٧٢ - ممن
 عُرف بكنيته من الصحابة
 ميمون بن مهران/الرقى، أبو أيوب
 الجزرى/من علماء التابعين - ١١٧ هـ
 (بخ م ٤): = ساد أهل الجزيرة بعلمه
 ودينه، وهو من الموالى، من سبى أهل
 اصطخر: ٦٧٠

الميمونى/عبد الملك بن عبد الحميد، أبو الحسن
 الرقى، صاحب الإمام أحمد - ٢٧٤ هـ
 (س): ٦٦١

(ن)

الناطقة الجعدى/أبو ليل العامرى، قيس بن
 عبد الله، من الصحابة الشعراء - أحد
 ثلاثة منهم مخضرمين عُمروا طويلا فى
 الجاهلية وفى الإسلام: ٦٤٨

ناجية بن عبد الله بن عتبة بن مسعود (٥٣٠)
 فى الإخوة التابعين الرواة
 ناشرة بن سُمَى/اليزنى المصرى، التابعى
 (س): ٢٤٠

نافذ، أبو معبد/مولى عبدا لله بن عباس. روى

/ بن عثمان محدث هراة - ٤٥٦ هـ :
٥٤٥

أبو نصر ابن ماکولا (٤٤٤ - ٥٢١) في: ابن
ماکولا

أبو نصر الوائلي، السجزي الحافظ/ عبید الله
بن سعید بن حاتم البکری - ٤٤٤ هـ

١٦٨، ٢١٧، ٣٣٣، ٥٤٠ له کتاب رواية
الآباء عن الأبناء

النصرى (٦٠٨) في مؤتلف الأنساب بالموطأ
والصحيحين:

● مالک بن أوس بن الحدّثان
النصرى/ أبوسعيد المدنى مخضرم -
٩٢ هـ (ع)

● عبدالواحد بن عبدالله/ بن كعب، أبو بسر
الدمشقى ويعرف أبوه بابن بسر النصرى
(خ ٤)

● سالم بن عبدالله النصرى، مولى شداد
ومولى المهري، ومولى دوس، وسالم سيلان
/ أبوعبدالله المدنى (م د س ق)

أبو النضر البغدادى هاشم بن القاسم// اللبثى
الخراسانى الحافظ - ٢٠٧ هـ (ع) =
قيصر: ٥٨٦، ٥٩٢.

أبو النضر (٦٦٢) = قيصر.

أبو النضر (٢٨٤، ٢٨٥) = جرير بن حازم
أبو النضر سالم المدنى / بن أبى أمية التيمى،
مولاهم، التابعى (ع).

النضر بن شمیل / المازنى أبو الحسن البصرى
ثم الكوفى، نزيل بلخ، إمام العربية، شيخ
مرو - ٢٠٣ هـ (ع).

أبو نضرة / المنذر بن مالك بن قطعة العبدي

ابن نُجيد (// ٦٧٥) = اسماعيل، أبو عمرو
السلمى

خفى (١٥٦) في أصحاب أسانيد ابن مسعود.
(٦٧١) في سادات الأمصار من التابعين =

إبراهيم بن يزيد بن قيس، أبو عمران
الكوفى الفقيه الحافظ

النُرسى، أبى، أبو الغنائم/ محمد بن على بن
ميمون الكوفى الحافظ - ٥١٠ هـ: ٥٩٨

النسائى، أبو عبدالرحمن النسوى ثم المصرى
أحمد بن شعيب الحافظ الإمام - ٣٠٤ هـ

١٥٤، ١٦٣، ١٦٥، ١٦٩، ١٨٢، ١٨٣،
٢١٤، ٢٥٦ شدة شرطه في الرجال،

صاحب السنن ٢٦٤، ٣٢١، ٣٢٢، ٤٦٧،
٤٧٢، ٥٧٠، كتابه الكنى، ٥٨٤، ٦٥٢،

تاريخ مولده ووفاته، ٦٥٤ كتابه في
الضعفاء والمتروكين، ٦٥٦ - ٦٥٧ قضية

أحمد بن صالح، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٦،
٦٨٠// ٦٨٣، ٦٨٧، ٧١٢، ٧٢١، ٧٣٢،

٧٣٦

نصر بن إبراهيم بن نصر، المقدسى، الفقيه
الزاهد/ أبو الفتوح، شيخ الشافعية
بالشام - ٤٩٠ هـ: ٣٤٢

أبونصر السجزي = في الوائلي

أبو نصر ابن الصباغ، الفقيه الشافعى الإمام:
٣٢٥، ٣٤٠، ٣٥٥، ٣٩٢/ عبد السيد بن

محمد بن عبد الواحد البغدادى، صاحب
الشامل - ٤٧٧ هـ

نصر بن عمران/ الضبعى/ أبو حمزة التابعى،
عن ابن عباس - ١٢٨ هـ (ع): ٦١٩

أبوالنصر القامى، عبدالرحمن بن عبدالجبار

٤٧٥ مع الدارقطني، ٥٨٩ مع مشكدانه =
الفضل بن دكين ٢٦٠، ٦٥٨ / الكوفي
الملائى - ٢١٩ هـ (ع).
أبو نُعيم / المكي / وهب بن كيسان (٥٢٥) في:
وهب.
نُعيم بن حَمَاد / بن معاوية الخزاعي أبو عبد الله
المَرْوَزِي - ٢٢٨ هـ (خ مشددة ق):
٤٠٤.
نُعيم بن مُقرن بن عائذ المزني (٥٢٨، ٥٣٤) في
إخوته الصحابة المهاجرين.
نُعيم بن هبار // ٦٨٢، نُعيم بن هَمَار // ٦٨٤ في
رباعي الصحابة / أو ابن همام، الغطفاني
الشامي الصحابي (دس).
النُعيمى، أبو الحسن / على بن أحمد بن الحسن
بن محمد بن نُعيم البصرى الحافظ نزيل
بغداد - ٤٢٣ هـ: ٤٣٢.
نُفطويه، النحوى / إبراهيم بن محمد بن عرفة
العتكى الأزدي، أبو عبد الله الواسطي،
سكن بغداد - ٣٢٣ هـ.
نُفيع (المدني) أبو رافع ٣٢٧، الصانغ (٥٣١) في
حرف الراء.
النُفيلي الحرائى / أبو جعفر عبد الله بن محمد
بن على بن نُفيل القضاعى الحافظ
- ٢٣٤ هـ (خ ٤): ٦٥٨.
النُقَّاش أبو بكر المفسر المقرئ (٢٣٢) في:
محمد بن الحسن بن محمد بن زياد بن
سند - وهو أبو بكر ابن سند تدليسا -
البغدادى - ٣٥١ هـ
ابن نُقطة، أبو بكر ٥٩٠، ٥٩٢ / معين الدين،
محمد بن عبد الغنى: البغدادى الحنبلى

العوقى التابعى - ١٠٨ هـ (خت م ٤):
٦٠٩.
نظام الملك الوزير / أبو على الحسن بن على
بن إسحاق الطوسى، قوام الدين -
٤٤٨ هـ: ٤٤٨.
النعمان بن بشير الأنصارى / الخزرجى
الصحابي، أبو عبد الله المدنى - ٦٤ هـ
(ع): ٣٦٠، ٥٨١.
النعمان بن ثابت = أبو حنيفة الإمام، فقيه
الامة.
النعمان بن أبي شيبة / الجندى الصنعائى (د):
٢١٣، ٤٨٣.
النعمان بن عبد السلام / بن حبيب التيمى،
تيم ثعلبية، أبو المنذر الأصبهاني
النيسابورى الأصل - ١٨٣ هـ (دس):
٢١٨.
النعمان بن مُقرن - بن عائذ المزني - ٢١ هـ
(ع): ٥١٩ - في إخوته السبعة الصحابة:
٥٢٨، ٥٣٤، ٥٣٦.
أبو نُعيم الأصبهاني / أحمد بن عبد الله بن أحمد
الحافظ الحجية - ٤٣٠ هـ ٢٦٦، ٣٥١،
٣٤٣، ٣٥١، ٣٧٤، ٣٩٥، ٥٠٣، ٥٣٥،
٥٦٧، ٦٤٧ // ٦٥٣ // ٧٠٣ أبو نُعيم
عن الطبراني مع كبار الحفاظ، تاريخ
المولد والوفاة.
أبو نُعيم الجرجاني، من الأئمة العلماء بفقهِه
زيادات الألفاظ في الحديث: ٢٥٠
/عبد الملك بن محمد بن عدى
الأستربادى - ٣٢٣ هـ.
أبو نُعيم ٣٣٠ عن سفيان والأعمش، ٤٠٧،

الدين يحيى بن شرف الشافعي الفقيه
المحدث المصنف - ٦٧٦ هـ - ١٥٩، ١٧١،
١٧٥، ٢١٠، ٣٠٣، ٣٣٦، ٣٧٤، ٣٩٩ -
٤٢٤ // ٦٩٥ الشارح لكتاب مسلم
الصحيح.

(هـ)

ابن الهاد، يزيد (٥٢٦) في حرف الياء: يزيد بن
عبدالله بن أسامة بن الهاد الليثي.
هارون الرشيد / بن محمد المهدي بن أبي جعفر
المنصور العباسي، ولي الخلافة ثلاثا
وعشرين سنة، من موت أبيه إلى وفاته -
١٩٣ هـ: ٥٠٣.

هارون بن عبد الله الجمال (٥٩٧) والد
موسى بن هارون الحافظ.
هاشم بن القاسم الليثي، أبو النضر البغدادي
(٥٨٦) قيصر. وانظره في أبي النضر،
قيصر.

هبيّب بن مُعْقِل / الغفاري الصحابي: ٥٦٦.
هبيّرة بن عبد الرحمن / التابعي، عن أنس
رضي الله عنه: ٣٦٣.
(هبة الله) اللالكائي أبو القاسم (٤٣١)
في اللام: اللالكائي الشافعي الفقيه.

ابن هديّة، إبراهيم - كذاب: ٤٤٢.
هرم بن خنيس الصحابي (٥٥٢) هو: وهب بن
خنيس الطائي الكوفي.

الهرماس بن زياد / أبو حدير الباهلي، صاحب
(دس): ٤٥٢: ٥٠٥. - آخر الصحابة
موتا باليمامة.

ابن هرمرز، الأعرج عبد الرحمن الهاشمي،

الحافظ، محدث العراق. صنف (التقييد في
رواة الكتب والمسانيد، والذيل على إكمال
ابن ماكولا) - ٦٢٩ هـ.
ابن النُّقُور، أبو الحسين / البغدادي البرّاز، أحمد
بن محمد بن أحمد - ٤٧٠ هـ - أخذه
الأجر على التحديث، والعنر فيه: ٣٠٥.
ابن أبي نمر، شريك (// ٧٠٤) في: شريك بن
عبد الله بن أبي نمر القرشي التابعي.
أبو نملة الأنصاري / الأوسي الصحابي (د)
٧٠٤//.

ابن نُمير، محمد بن عبد الله بن نُمير / الهمداني
الخارفي، أبو عبد الرحمن الكوفي
الحافظ - ٢٣٤ هـ (ع): ٦٥٨ // ٦٩٦.
نَهْشَل بن سعيد النيسابوري (١٥٩) في أوهي
أسانيد الخراسانيين.

نوح، عليه السلام: أوائله // ٧١٥ - ٧١٨.
نوح بن حبيب / القُومَسي، أبو محمد
البُدَشي - قرية من بسطام - ٢٤٢ هـ
(دس): ٢٣٩.

نوح بن أبي مريم، أبو عصمة / القرشي،
مولاهم، المروزي، قاضيها - ١٧٣ هـ
(فق) - كان يضع أحاديث في فضائل
القرآن، حسبة: ٢٨١.

نُوف الْيَكَالِي / بن فَصَالَة الحميري، الشامي
التابعي: ٢٣٣، ٥٦٦ - له ذكر في
الصحيحين.

نوفل بن معاوية الدبلي - ديل بن بكر،
أبومعاوية الصحابي (دزس) - من
معمري الصحابة رضي الله عنهم: ٦٤٨.
النووي، شيخ الإسلام / أبو زكريا، يحيى

قاله الخطيب: ٢٩٦.

هزِيل بن شُرْحبِيل الأزدي الكوفي - تابعي من أصحاب ابن مسعود: ٥٢٩.

هشام (*) بن أحمد الكنانى الوقشى / أبو الوليد المغربى الأندلسى - ٤٨٩ هـ - ٤٠٢.

هشام بن حسان / القُرْدُوسى الأزدي، مولاهم، أبو عبد الله البصرى - ١٤٨ هـ (ع):

٣٦٨ // ٧٢٢.

هشام بن العاص، بن وائل السهمى: مع أخيه عمرو فى الإخوة الصحابة الرواة: ٥٢٧.

هشام (/ / ٧٠٥ - ٧٠٦ = بن عروة.

هشام بن عروة / بن الزبير الأسدى، أبو المنذر المدنى الفقيه الحافظ - ١٤٥ هـ (ع)

٢٤٥، ٣٤٧، ٣٧٣، ٣٧٥، ٤٣٥، ٥١٨،

٥٥٨ تفرد عن جماعة من التابعين

٦٥٤ // ٧٠٥ - ٧٠٦، هشام.

هشام بن عمار، بن نصير، السلمى / أبو الوليد الدمشقى المقرئ الخطيب - ٢٤٥ هـ

(خ ٤): ٢٢٦، ٥١٠، ٦١٦ // ٧٠٥.

أبو هشام المخزومى، المغيرة بن سلمة البصرى - ٢٠٠ هـ (خت م د س ق):

٦١٤ - كان علامة بأساء بنى مخزوم.

هشيم بن أبى خازم بشير (٦٠٢) =

هشيم بن بشير / بن القاسم السلمى، أبو معاوية الواسطى الحافظ، نزيل بغداد - ١٨٤ هـ

(ع): ٢٣١، ٢٣٤، ٣١٧، ٤٤٤.

هلال بن مرة الأشجعى الصحابى: ٦٤١ -

مولاهم / أبوداود المدنى من فقهاء التابعين

الأعلام - ١١٧ هـ بالإسكندرية (ع)

١٥٥ الأعرج عن أبى هريرة، فى أصح

الأسانيد، ١٦٨ الأعرج عن أبى هريرة،

٢٠٠، ٢٦٧، ٢٧٥، ٤١٠ عبد الرحمن بن

هرمز الأعرج، ٦٦٩ من الموالى.

أبو هريرة الدوسى، الصاحب، من أعلام

الحفاظ الكثيرين أصحاب الألوفا. -

٥٩ هـ (ع) ١٥٧، ١٥٦، ١٥٥ فى أصح

الأسانيد، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٩، ١٨٠،

١٨١، ١٨٥، ٢٠٠، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢١٧،

٢١٨، ٢٢٧، ٢٣٨، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٦٣،

٢٦٤، ٢٦٧، ٢٧٠، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٨٩،

٣٠٣، ٣١٧، ٣٦٣، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧،

٣٧٢، ٣٨٩، ٤٠٧، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١٢،

٤٣٥، ٤٦٥، ٤٩٢ فى الكثيرين الكبار،

٥٢١ روى عن تابعين، ٥٢٣ تدبج مع

السيدة عائشة رضى الله عنها، ٥٣٧،

٥٥٢، ٥٧٧ معروف بكنيته مختلف فى

اسمه على ثلاثين قولاً، أولهاها

عبدالرحمن بن صخر، ٦٦٩ // ٧٠٢

إسلامه فى السابعة للهجرة، ٧٣٥ قدمه

على النبى ﷺ بخير، ٧٣٦، ٧٣٧.

هريم بن عبد الأعلى / بن الفرات الأسدى،

أبو حمزة البصرى - ٢٣٥ هـ (م) //

٦٩٤.

هزال بن سويد الصحابى / ذكره ابن منده فى

(المستخرج) فىمن روى حديث (إنما

الأعمال بالنيات): ٢٣٨.

الهزهاز بن ميزن - لم يرو عنه غير الشعبى،

* قابل عليه فهرس طبعة (الإلماع للقاضى عياض) تحقيق السيد صقر.

(ع): ٢٤٨١، ٥٠٤ - آخرهم موتا
بدمشق.

الواحدى المفسر / أبو الحسن علي بن أحمد بن
محمد النيسابورى - ٤٦٨ هـ: ٢٨٢.
ابن وآره، محمد بن مسلم / بن عثمان،
أبو عبدالله الرازى المحافظ - ٢٧٠ هـ
(س): ٢٦٦٢، ٦٥٨.

واسع بن حبان ٦٠٢ / بن منقذ الأنصارى
المازنى المدنى التابعى (ع)
واصل (٢٤٠، ٢٧٦، ٢٧٧) =
واصل الأحذب / ابن حبان الأسدى الكوفى
التابعى - ١٢٠ هـ (ع): ٤٧٥.

واصل، أخو سعيد بن عبد الرحمن الرقاشى /
أبو حرة البصرى: ٥١٨ - انظر على
هامشه تحرير نسبه وإخوته فى تهذيب
التهذيب، مع تقييد العراقى.

واقد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب (د):
٥٣٠، ٥٣٠ - فى الإخوة التابعين الرواة.
الواقدى، محمد بن عمر بن واقد السهمى
الأسلمى، ولأه، المدنى قاضى بغداد،
مصنف (المغازى، والسير والفتوح -
٢٠٧ هـ (ق) ٥١٠، ٥٣٢، ٦٠٣، ٦٣٩،
٦٤١، ٦٦٣ جرحا وتعديلا ٦٦٥
// ٧٢٩.

واتل بن حُجر الصحابى / أبو هنيذة الحضرمى
(٤م): ٢٧٥، ٥٢٩ - عنه ابنه
عبد الجبار وعلقمة فى الإخوة التابعين
الرواة.

واتل بن داود / اللبثى، أبو بكر الكوفى،
(بخ ٤) عن ابنه بكر: ٥٣٧.

توفى عن زوجه بروع بنت واشق ولم يُسمَّ
لها صداقا.

هلال بن يساف / ويقال بن أساف، الأشجعى،
مولاهم، أبو الحسن الكوفى التابعى
(خت م ٤) // ٧٠١.

همام (٤٦٤) بن الحارث النخعى، الكوفى
التابعى العابد المحافظ - ٦٥ هـ (ع) عنه
إبراهيم النخعى: ٢٧٧، ٤٦٤.

همام بن منبّه / بن كامل الأبنابوى، أبو عقبة
الصنعانى اليمانى التابعى، أخو وهب -
١٣١ هـ (ع) ١٥٦ فى أثبت أسانيد
اليمنيين، ٤٠٩، ٤١٠، ٥٢٩ مع أخيه
وهب فى الإخوة التابعين الرواة.

أبو همام / الكوفى الوليد بن أبى البدر شجاع
بن الوليد السكونى - ٢٤٣ هـ (م دت):
٦٢٠ - ٦٢١.

همام بن يحيى / الأزدي العوذى، مولاهم
أبو عبدالله البصرى، أحد الأئمة -
١٦٤ هـ (ع): ٦٠٢.

هيدان، صاحب بريد عمر بن الخطاب: ٥٦٦.
هناد بن السرى / بن مصعب التميمى الدارمى،
أبو السرى المحافظ - ٢٤٣ هـ
(ع م ٤): ٤٨١.

هند بن حارثة الأسلمى الصحابى: ٥٢٨ -
٥٢٩ - فى بنى حارثة بن سعيد بن
عبدالله الأسلميين، ثمانية إخوة، شهدوا
بيعة الرضوان، رضى الله عنهم.

(و)

واثلة بن الأسقع / اللبثى الصحابى، - ٨٣ هـ

الوليد بن عبادة بن الصامت الأنصاري، عن أبيه رضى الله عنه (خ م س ق) - أدرك ولم يسمع - ٥٠٨، ٥١٠.

الوليد بن عبدالرحمن / بن حبيب الجارودي العبدي، البصري - ٢٠٢ هـ (خ): ٢٠٢ أبو الوليد العنسي (٦٩٥) في: عمير بن هانئ الداراني دمشقي

أبو الوليد القرشي، مولاهم، الحافظ / القزويني النيسابوري، إمام أهل الحديث بخراسان، حسان بن محمد بن أحمد بن زهير الشافعي الفقيه الورع - ٣٤٩ هـ: ٢٥٠.

الوليد بن مسلم / بن شهاب الغنبري، أبو شهاب البصري التابعي (م د س) - مقلوب مسلم بن الوليد: ٦٢٧.

الوليد بن مسلم دمشقي، صاحب الأوزاعي / القرشي الأموي، مولاهم، أبو العباس دمشقي، عالم الشام - ١٩٥ هـ (ع): ٣٦٧، ٥٢٥، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٧ // ٦٩٦

أبو الوليد الوقشي (٤٠٢) = هشام بن أحمد أبو الوليد، يونس بن مغيث (٣٤١) في: يونس وهبان، لقب:

وهب بن بقية / بن عثمان بن شاور الواسطي، وهبان - ٢٣٩ هـ (م د س): ٥٨٩

وهب بن خنيس / الطائفي الكوفي، الصاحب (س ق): ٥٥٢

ابن وهب (١٥٥) في أصح أسانيد المصريين = عبدالله بن وهب، أبو محمد المصري، فقيها الإمام الحجة

وهب / بن ربيعة الفهري (٦٢٩) والد بني بياض من الصحابة المنسوبين إلى أمهاتهم.

أبو وائل الكوفي / شقيق بن سلمة الأسدي، مخضرم من كبار التابعين أصحاب عبد الله بن مسعود (ع) ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٤٤٣، ٥٠٧ // ٢٧٧، ٦٩٥، ٧٣٤.

أبو وائل عن عبد الله، حيث يجيء: شقيق بن سلمة عن ابن مسعود الوحاظي (٧٠٣//) = يجيء بن صالح.

وَرَاد، مولى المغيرة بن شعبة الثقفي وكتابه (ع): ٦٧٦ كوفي من حفاظ التابعين، عن مولا المغيرة.

أبو الوقت / السجزي الحافظ. عبد الأول بن عيسى بن شعيب، مسند الوقت وراوى صحيح البخاري (٤٥٨-٥٥٣ هـ): ٣٣٧.

وكيع، بن الجراح / بن مَليح الرؤاسي، أبو سفيان الكوفي الحافظ الثبت - ١٩٦ هـ (ع) ٢٦٨، ٢٨٩، ٤٠٤، ٤٠٧، ٤٠٩، ٤١٣، ٤١٤، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٣٠.

وكيع، ٤٤٣، ٤٧٥، ٦٦١ ممن سمع من أبي عروبة بعد اختلاطه.

أبو الوليد الباجي، القاضي المالكي / سليمان بن خلف بن سعيد التجيبي الأندلسي القرطبي، الفقيه الأصولي: الحافظ، (٤٠٣ - ٤٧٤ هـ): ٣٣٤، ٦٦١ الباجي

الوليد بن بكر / بن مخلد بن زياد، أبو العباس القمري السرقسطي. المالكي الفقيه اللغوي الحافظ الرحالة (- ٣٩٢ هـ

بالدينور): ٣٤٤: ٣٥٢ - له (الوجازة) في الكتب

الوليد بن حماد الكوفي، له إدراك، ولم يسمع من النبي ﷺ: ٥٩٤

يحيى بن حسان / بن حيان البكري، أبو زكريا
المصرى التنيسى. من جلة علمائها شيوخ
الشافعى وأحمد بن صالح ٢٠٨ هـ
(خمدت س)

يحيى بن حمزة / بن واقد الحضرمى،
أبو عبدالرحمن الدمشقى قاضيها -
١٨٣ هـ (ع): ٢٤٢

يحيى بن زكريا بن أبى زائدة / الهمدانى
الوادعى، مولاها أبو سعيد الكوفى
الحافظ - ١٨٣ هـ (ع): ١٧٩

أبويحيى // ٧٠١ / عن ابن عمرو، وعنه هلال
بن يساف، فى صحيح مسلم = مصدع
الأعرج أبويحيى المُرَقَّب: عرقبه بِشْرُ بن
مروان (م ٤)

أبو يحيى الزهرى (٦٦٦) سئل عن الواقدى
فقال: ثقة مأمون

يحيى بن سعيد، بن قيس، الأنصارى /
الخرزجى أبو سعيد المدنى، قاضيها
الحافظ الحجة - ١٤٣ هـ (ع) ٢٠٢،
٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٥٤، ٥٥٢، ٥٣٤،
٥٥٨ تفرد عن عدد من التابعين // ٧٠٨

يحيى بن سعيد، بن فروخ القطان / التميمى،
أبو سعيد الأحول البصرى النظار الحجة،
إمام وقته فى الجرح والتعديل - ١٩٨ هـ
(ع) ١٥٦، ٢١٠، ٢٢٥ القطان الإمام
٦٥٤، ٦٥٥، ٦٦٠، ٦٦٢

يحيى بن سلام المفسر / بن أبى ثعلبة التيمى
ولاء، تيم ربيعة، البصرى ثم الإفريقى، له
(التفسير) فى الكتب (-٢٠٠ هـ): ٤٧٤

وهب بن زمة / القرشى الأسدى، الصحابى:
٤٦٩

(وهب، الخير بن عبدالله) السوائى = أبوجحيفة
السوائى الكوفى مختلف فى اسمه (ع)

وهب بن كيسان / الأسدى، مولاها، أبو نعيم
المكى التابعى - ١٢٧ هـ (ع): ٥٢٥

وهب بن مُثَبِّه / الصنعانى، أبو عبدالله الأخبارى
التابعى - ١١٠ هـ (خمدت س فق) -
مع أخيه همام فى الإخوة التابعين الرواة:
٥٢٩

وهيب، عن سهيل (٢٦٣) =

وهيب (٢٧٠) بن خالد / (٤٨١):

وهيب بن خالد / بن عجلان الباهلى، مولاها،
أبو بكر البصرى الحافظ - ١٦٥ هـ (ع)

(ي)

ياسين بن النضر، من علماء نيسابور، فى سنن
لأبى نعيم فى أخبار أصبهان: ٥٤٨
يحيى، الأجلح الكندى / بن عبدالله. لقب مفرد
لملحة كانت فيه: ٥٦٢

يحيى بن أيوب الجريرى / يحيى بن أيوب بن
أبى زرة بن عمرو بن جرير، عن جده
أبى زرة (خت د ت): ٦٠٩

يحيى بن بشر، بن كثير، الجريرى / الأسدى
الكوفى - ٢٢٩ هـ (م) ٦٠٩ - فى المؤلف
والمختلف من الأنساب فى الموطأ
والصحيحين.

يحيى بن بكير - فى: يحيى بن عبدالله بن بكير
يحيى بن حبيب / بن عربى الحارثى، أبو زكريا
البصرى - ٢٤٨ هـ (م) ٤ // ٦٩٤-٦٩٥

يحيى بن المبارك، الكوفي، عن حجاج بن الأعرور المصيبي، ٢٦٣ - ٢٦٤ - في أوسط الطبراني.

يحيى بن محمد بن السكن، القرشي، البزار، أبو عبيد البصري، نزيل بغداد، عنه (خ د س): ٦٠٨.

أبو يحيى، محمد بن عبد الرحيم الحافظ شيخ البخاري (٥٨٥) في: صاعقة يحيى بن محمد بن قيس الضيرير = أبو زكريا المحاربي، المدني ثم البصري: ٢٤٥ (بخ م متابعه، مدت س ق)

يحيى بن محمد، بن يحيى، الذهلي / أبو زكريا النيسابوري الحافظ ابن الحافظ - ٢٦٧ هـ (ق): ٥٢٩، ٤٦٥ تدبج مع أبيه يحيى بن معين / بن عون المري القطفاني، مولاهم، أبو زكريا البغدادي الحافظ - الحجة النظر الإمام في الجرح والتعديل - ٢٣٣ هـ (ع) ١٥٣، ١٥٤، ١٥٦ في أصح الأسانيد، ٢٨٩ يحيى، ٣٠٩، ٣٧٧، ٤٠٤، ٤١٠، ٤١٤، ٤٢٢، ٤٢٦، ٤٢٩، ٤٣١، ٤٣٥، ٤٣٨ ما يشتهى في مرض موته، ٤٥٢، ٤٧١، ٤٧٢، ٥٤٣، ٥٧٤، ٦١٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦ مع ابن أبي حاتم، ٦٥٧، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٩ يحيى // ٦٨٣، ٧٠٦، ٧٣٣ ابن معين.

يحيى بن واضح الأنصاري / مولاهم، أبو محمد، الروزي الحافظ، أبو تميلة - لقبه، وكنيته أبو محمد - حوله أبو حاتم من ضعفاء البخاري إلى الثقات (ع): ٥٧٤

يحيى بن سليم الطائفي وسكن مكة، أبو محمد - ويقال أبو زكريا - الحذاء الحزازي (ع)

يحيى بن سيرين، مولى أنس، البصري، عن مولا، وعنه أخوه محمد (عس) في بنى سيرين الإخوة التابعين الرواة: ٥٣٢ يحيى، (بن شرف) يحيى الدين أبو زكريا النووي = في: النووي

يحيى بن أبي صالح، التابعي، عن أبي هريرة وعنه الخليل بن مرة (ت): ٣٦٦ يحيى بن صالح الوحاظي / أبو زكريا الحمصي الفقيه المحدث - ٢٢٢ هـ (خ د ت ق) // ٧٠٣

يحيى بن الضريس / البجلي، مولاهم، أبو زكريا الرازي، القاضي - ٢٠٣ هـ (م ق): ٢٦٧

يحيى بن طلحة بن عبيد الله المدني، التابعي (ت س ق): ٥٣٠ في إخوته التابعين الرواة يحيى، بن عبد الله، بن بكير / المخزومي، مولاهم، أبو زكريا المصري الحافظ - ٢٣١ هـ - منسوباً إلى جده - من أعيان أصحاب الإمام مالك (خ م ق) ٣٤٧ يحيى بن عقيل / الخزازي البصري التابعي (بخ م د س ق): ٦٠٧

يحيى بن أبي عمرو السيباني - بفتح المهملة، بطن من حمير - أبو زرعة الحمصي - ابن عم الأوزاعي أبي عمرو - ١٤٨ هـ (بخ د س ق): ٦٢٤ - ٦٢٥

يحيى بن أبي كثير / الطائي، مولاهم، أبو النصر اليمامي التابعي - ١٢٩ هـ (ع): ١٥٥، ٢٦٧، ٣٣٥، ٣٧٥، ٣٧٦

أسانيد المصريين، ٦٧٠ مع سادات
الأمصار من التابعين // ٦٩٧
يزيد الرقاشي / ٣٣٤، ٣٦٣، ٣٦٨ (٤٦٥) =
يزيد بن أبان الرقاشي
يزيد بن زُرْع التميمي القَيْشِي / أبو معاوية
البصري الحافظ المتقن - ٦٨٢ هـ (ع):
٥٥٣

يزيد بن عبد الرحمن الأَسَدِي، أبو خالد
الدالاني - بطن من همدان نزل فيهم
فنسب إليهم - التابعي الكوفي -
١٠٠ هـ (ع): ٦٣٥

يزيد الفقير، بن صُهَيْب / أبو عثمان الكوفي
التابعي (خ م د س ق): ٦٣٦
يزيد بن محمد بن يزيد بن سنان الرهاوي، في
سند الحاكم، عنه عن أبيه عن أبيه عن
الأعمش: ٢٦٨

يزيد بن معاوية / بن أبي سفيان القرشي
الأُموي، ولي الخلافة بعهد من أبيه (سنة)
٦٠ هـ) وهلك (سنة ٦٤ هـ): ٦٤٨

يزيد، في سند أبي بكر ابن أبي شيبة، عنه - عن
أبيه - عن المسعودي // ٧١٥ = يزيد بن
المقدام بن شريح الحارثي (بخ د س ق)
يزيد ابن الهادي (٥٢٦) = يزيد، بن عبد الله بن
أسامة، بن الهادي الليثي، أبو عبد الله المدني
(ع)

يزيد بن هارون / السلمي مولاهم، أبو خالد
الواسطي الحافظ، اجتمع في مجلسه
سبعون ألف رجل - ٢٠٦ هـ - (ع)
٤٠٤، ٤٠٥، ٤٢٥ مع مستمليه، ٤٤٣،
٦٦٦، ٦٦١

يحيى بن يحيى، بن بُكَيْر، / التميمي / الحنظلي،
شيخ خراسان ومن جلة أصحاب الإمام
مالك، وشيوخ البخاري ومسلم. مات وهو
إمام الدنيا - ٢٢٦ هـ النيسابوري
(خ م ت س): ٣١٧، ٣٤٨، ٥٤٨ وهو:

يحيى بن يحيى النيسابوري (٥٤٨)
يزيد، بن أبان، الرقاشي / أبو عمرو البصري
التابعي (بخ ت ق): ٤٦٥ = يزيد الرقاشي
يزيد بن الأسود - أو ابن أبي الأسود -
الخزاعي الصحابي، أبو جابر (د ت س):
٦٢٧

يزيد بن الأسود الجرشى، / التابعي الزاهد
العابد، سكن الشام واستسقى به أهل
دمشق فسُقُوا للوقت -: ٦٢٧
يزيد الأودي - بن عبد الرحمن، أبوداود
التابعي: ١٥٧ - في أوهي أسانيد
أبي هريرة

يزيد بن أبي بكرة الثقفي / نفيح بن الحارث بن
كلدة مع إخوته بنى أبي بكرة، في الإخوة
التابعين الرواة: ٥٣٠

يزيد بن ثابت / بن الضحاك، الأنصاري
الخرزجي، بدرى جليل (خت س ق)
- مع أخيه زيد بن ثابت الأنصاري في
الإخوة الصحابة الرواة: ٥٢٧

يزيد بن جارية / الأنصاري، التابعي (صد
س): ٦٠٠

يزيد بن أبي حبيب / الأزدي، مولاهم، أبو رجاء
المصري، عالمها - ١٢٨ هـ (ع) ساد أهل
مصر - وهو من الموالي. ١٥٦ في أثبت

المدني القاضي ١٥٠هـ (بخ م د): ٦٠٩
أبو يعلى التوزي / محمد بن الصلت، بصرى

جليل - ٢٢٧هـ (خ س): ٦٠٩
أبو يعلى الثوري، المنذر بن يعلى الكوفي (ع):
٦٠٩

أبو يعلى الحنبلي / محمد بن الحسين بن محمد بن
خلف بن الفراء، الفقيه الحنفي

الأصولي - ٤٥٨هـ: ٣٣٨، ٣٤٠
أبو يعلى الخليلي / القزويني، الخليل بن عبد الله
بن أحمد القاضي الحافظ، عالي الإسناد.
له (الإرشاد) في الكتب - (٤٤٦هـ):

٣١٧، ٢٣٩، ٢٤٢ أبو يعلى، ٣٣٨، ٣٤٠،
٤٤٦، ٥٩٨، ٦٥٧، ٦٦٠

يعلى بن عبيد / بن أمية الطنافسي مولى إياه،
أبو يوسف الكوفي - ٢٢٧هـ (خ س):

٢٦٠

أبو يعلى ابن الفراء الحنبلي (٣٣٨) = أبو يعلى
الحنبلي

يعلى بن منية (٤٢٦) فيمن نسب إلى أمه أو
جدته من الصحابة وهو / يعلى بن أمية بن
أبي عبيدة بن همام التميمي الحنظلي المكي
من مسلمة الفتح (ع): ٤٢٦، ٦٣١

أبو يعلى الموصلی (١٦٥ - ٤٠٨) = أحمد بن
علي بن المثنى - ٣٠٧هـ

يعلى بن أبي يحيى: ضعيف، حديثه عند أبي
داود: ٤٥٢

يغتم بن سالم بن قنبر / تابعي يروي عن أنس:
(٢٤٢) - في أمثلة الحاكم لمن لا يعتد بهم

في علو الإسناد بمجرد العدد

اليمان بن الأخنس الجعفي، الجعد، الثالث

يزيد بن واقد / بن أبي واقد الليثي، عن نافع في
سند للحاكم: ٥٢٥

يزيد بن يزيد بن عبد الله بن قسيظ، الليثي
أبو عبد الله المدني الأعرج التابعي -
١٢٢هـ (ع) ٥٣٢ - مع أخيه عبد الله

في الإخوة الرواة. روى عنها الواقدى
يسير، مصفرا، - ويقال أسبر - بن عمرو
/ أبو الحيار، له رؤية، وروى عن علي
وسلمان رضي الله عنها. وعنه ابنه قيس
وأبو عمران الجوني - ٨٥هـ (خ م قد
س): ٥١٣

يعقوب بن سفيان (٣١٠) يعقوب الفسوي
(٦٥٨) الفسوي (٦٥٨) / الفارسي،

أبيوسف الفسوي الحافظ إمام أهل
الحديث بفارس - ٢٧٧هـ (ت س)

يعقوب بن أبي سلمة الماجشون، أبو يوسف
المدني التابعي. منسوب إليه بنو

الماجشون. توفي بعد العشرين ومائة (م د
س): ٦٣٢

يعقوب بن شيبة / بن الصلت بن عصفور،
أبو يوسف السدوسي، مولاهم، البصري

الحافظ (١٨٢ - ٢٦٢هـ) ١٨٠، ٢٢٢
الحافظ الفحل في مسنده الفحل، ٦٦٥،

٦٦٥

يعقوب بن عبد الله - بن سليمان بن أكيمة
الليثي: ٣٩٥ عن أبيه عن جده سليمان

الصحابي، في سند أبي نعيم بتاريخ
أصبهان

يعقوب الفسوي (٦٥٨) = يعقوب بن سفيان
يعقوب بن مجاهد / القرشي مولاهم، أبو حزرّة

الصاحب البجلي حليف الأنصار
يوسف بن يعقوب بن أبي سلمة الماجشون /
أبوسلمة المدني - ١٨٥ هـ
(خ ت س ق) - في بني الماجشون: ٦٣٢
يونس بن أبي إسحاق السبيعي / أبو إسرائيل
الكوفي، - ١٥٧ هـ (زم ع)
يونس بن أبي خلدة / التابعي، ٧٣٢
يونس بن عبد الأعلى / بن ميسرة الصدقي،
أبو موسى المصري، من أركان الإسلام
عن ابن عيينه والشافعي وابن وهب -
٢٦٤ هـ (م س ق): ٢٣٧، ٦٥٩
ابن يونس / أبوسعيد المصري، مؤرخها،
عبدالرحمن بن أحمد بن يونس بن
عبدالأعلى الصدقي، منسوباً إلى جده
(٢٨١ - ٣٤٧ هـ) ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٧٣،
٦٣٢ ٦٥٧
يونس بن عبيد / العبيدي، مولى عبد القيس،
أبو عبد الله البصري - ١٤٠ هـ (ع):
٤٤٤
يونس ابن مغيث، أبو الوليد قاضي قرطبة
(٣٤١) / يونس بن عبد الله بن محمد بن
مغيث، ابن الصفار (- ٤٢٩ هـ)
يونس بن يزيد (٢٥٣، ٢٥٤، ٢٦٦) / الأموي
مولاهم، أبو زيد الأثلي. من أوثق أصحاب
الزهرى - ١٥٩ هـ (ع)

للحافظ عبد الله بن محمد المسندي أحد
شيوخ البخاري، وإمام عصره لما وراء
النهر. أسلم جد البخاري على يد اليمان
الجعفي، فإليه ولاؤه، ولاء إسلام: ٦٦٨
أبو اليمان الحمصي / الحكيم بن نافع القضاعي
النهراني - ٢٢٢ هـ (ع): ٤١٠ // ٦٨٣
يوسف بن الحسين الرازي صاحب ذى النون
المصري / أبو يعقوب الصوفي -
٣٠٤ هـ: ٦٥٦
أبويوسف الصفار، محمد بن سفيان - عنه
أبو أحمد الحاكم: ٤٠٨
[يوسف] بن عبد الله بن سلام / الاسرائيلي
أبويعقوب المدني حليف الأنصار. أدرك ولم
يسمع (بخ ع): ٥٠٨، ٥١٠
(يوسف بن عبد الله بن محمد القرطبي) حافظ
المغرب = ابن عبد البر، أبو عمر
يوسف بن عبد الواحد (٤٦٥) عن الزبير بن
عبد الواحد / بن محمد الأسد اباذي
الحافظ القدوة (- ٣٤٧ هـ) شيخ الحاكم
يوسف بن عمرو / بن يزيد الفارسي أبو يزيد
المصري الفقيه - ٢٠٥ هـ (دس): ٣٤٧
أبو يوسف القاضي الأنصاري فقيه العراق،
صاحب الإمام أبي حنيفة / يعقوب بن
إبراهيم - بن خنيس بن سعد بن حنيفة -
١٨٢ هـ: ٢٩٣، ٥٣٥ كتابه لطائف
المعارف، ٦٣٠ جده سعد بن حنيفة

(النساء)

(أ)

٦٣٨ - وانظر تحرير اسمها في ترجمتها
بالإصابة

أمة العزيز العلوية المحدثه، خالة والد ابن دحية
الكلبي: ٥٤٥ - حدثت عن جدّها
الحسن بن موسى العلوي في أحد عشر
من آياتها نسقا، إلى الإمام علي كرم الله
وجهه

أم أين. بركة الحبشية، مولاة أم المؤمنين أم
حبيبة بنت أبي سفيان، هاجرت معها إلى
الحبشة، وكانت أول من أشار بصنع
النعش للنساء في كتاب الأوائل من
مصنف أبي بكر ابن أبي شيبة// ٧٣١
- ونيه المحافظ أبو عمر ابن عبد البر في
ترجمتها بالاستيعاب على وهم الخلط بينها
وبين بركة أم أين - بن عبيد، وأم أسامة
بن زيد بن حارثة حب رسول الله ﷺ -
مولاة عبدالله بن عبدالمطلب، وحاضنة
ولده المصطفى ﷺ

أمنة بنت أنس بن مالك: ٥٣١ التابعة المدنية
حدث عنها أبوها رضي الله عنه (خ)
أمنة بنت حبيب بن يساف بن عتبة الأنصارية
الخرزجية. لها صحبة ورواية، حدث عنها
ابن أخيها حبيب بن عبد الرحمن
بن حبيب (س): ٢٨٥

(ب)

«بُحينة» بنت الحارث بن المطلب، أم عبدالله بن
بُحينة، منسوبا إليها، لها ولزوجها مالك

أروى بنت عبد المطلب بن هاشم/بن عبدمناف
القرشية الهاشمية: ٥٢٧ - في الإخوة
الصحابية بنى عبدالمطلب عند «أبي جعفر
العقيلي، خلافا لغيره وذكرها ابن سعد في
عمات النبي ﷺ

أسماء بنت أبي بكر الصديق/عبدالله بن عثمان
التيمة، الصحابية الجلييلة ذات النطاقين،
زوج الزبير بن العوام وأم ابنيه عبدالله
وعروة. قديمة الإسلام وهاجرت وهي
حامل بعبدالله فكان أول مولود
للمهاجرين في دار الهجرة - ٧٣ هـ
(ع): ٥٢٨

أسماء بنت شكل (٦٣٨) - في رواية لمسلم،
ورجح أنها: أسماء بنت يزيد بن السكن
أسماء بنت عُميس الخثعمية الصحابية/ذات
هجرتين، زوج الشهيد الطيار جعفر بن
أبي طالب وأم بنيه محمد وعبدالله وعون
ثم تزوجها الصديق أبو بكر فولدت له
محمدًا، ثم علي بن أبي طالب، وهي أخت
تسع صحابيات، لأب وأم، أو لأب أو لأم.
روى عنها بنوها وأحفادها وبنو أخواتها
المؤمنات (خ ٤): ٥٢٨// ٧٢٩، ٧٣٠

أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية
الأوسية/أم سلمة الأشهلية، من
المبايعات، وكانت خطيبة النساء وشهدت
اليرموك وأبلى بلاء مشهودا - (خ ٤):

إخوتها / بنى أبي طالب، في الإخوة
الصحابية الرواة

«أم جندب بنت تيميلة» حدثت أبا داود عن أمها
سويدة بنت جابر عن أمها عقيلة بنت
أسمر بن مضر عن أبيها أسمر بن
مضر عن النبي ﷺ (د)
جُوَيْرِيَّة بنت الحارث/ بن أبي ضرار المصطلقية،
أم المؤمنين رضى الله عنها. - ٥٦ هـ
٧٢٣// (ع)

(ح)

«حَبْتَة» أم سعد بن حبة/ بنت مالك، من بنى
عمرو بن عوف، نسب إليها ابنها، سعد
بن بحر بن معاوية البجلي، حليف
الأنصار» جد أبي يوسف القاضي: ٦٣٠
«أم حبيب، بنت العباس بن عبد المطلب»
القرشية الهاشمية - في الإخوة الصحابة
من أبناء العباس بن عبد المطلب: ٥٢٨
أم حبيبة رملة بنت أبي سفيان بن حرب
القرشية الأموية، أم المؤمنين من مهاجرة
الحبشة، هاجرت مع زوجها عبيد الله بن
جحش الأسدي ففارقها وارتد عن
الإسلام، فأرسل المصطفى ﷺ في
زواجها. - ٤٤ هـ (ع) // ٦٨١، ٦٨٢،
٧٢٣، ٦٨٦

«حبيبة بنت عبيد الله بن جحش الأسدية» ربيبة
رسول الله ﷺ. ولدت في الحبشة. روت
عن أمها أم حبيبة، وعن عمتها أم المؤمنين
زينب بنت جحش، وعن الصحابية
الربيبة زينب بنت أم سلمة رضى الله
عنه (م ت س ق) // ٦٨٢، ٦٨٦، ٦٨٨
«حَسَنَة»/ العَدُولِيَّة - من عَدُولَى بالبحرين.

بن القشب الأزدي، ولايتها عبد الله
صحة: ٦٢٩
«بَرَوَع» بنت واشق/ الرواسية الأشجعية
الكلابية، الصحابية، توفي عنها زوجها
الصحابي هلال بن مرة الأشجعي ولم يُسَمَّ
لها صداقا، ففرض لها النبي ﷺ بمثل
صداق نساء قومها..: ٦٤١

«بُهَيْة بنت عبد الله البكرية» وفدت على النبي
ﷺ مع قومها من بنى بكر بن وائل، فدعا
لها ولولدها، فبارك الله لها فيهم: ٥٣٢
«البيضاء» أم الصحابة سهيل وسهل وصفوان،
بنى وهب بن ربيعة الفهري، منسوين إلى
أهم: ٦٢٩

(ت)

«تيمية بنت وهب» غير مسماة، في حديث تحريم
عودتها إلى زوجها الأول عبدالرحمن بن
الزبير بن باطا القرظي، بعد طلاقها من
رفاعة بن سَمُوَال القرظي قبل أن يدخل
بها. حديثها في (الموطأ) وقيل في اسمها
غير ذلك: ٦٤٢
«التوأمة بنت أمية بن خلف الجمحية، ومولاها
صالح بن أبي صالح نهبان: ٦١٧، ٦٦٢

(ج)

عمة جابر بن عبد الله الأنصاري (٦٤١):
فاطمة بنت عمرو بن حَرَام الأنصارية -
غير مذكورة باسمها. وسماها الوافدي
هندا

«جَمَانَة بنت أبي طالب، بن عبد المطلب بن
هاشم» القرشية الهاشمية: ٥٢٨ - مع

أم المؤمنين زينب، تزوجها مصعب بن عمير القرشي مقرئ المدينة ومن شهداء أحد، فخلف عليها طلحة بن عبيدالله أحد العشرة، وهي أم ابنه عمران ومحمد السجاد (بخ د ت ق): ٦٣٠

«الحنفية، أم أبي القاسم محمد بن الإمام علي بن أبي طالب رضی الله عنهم. / خولة بنت جعفر بن قيس الحنفية البكرية من بنى حنيفة بن لجم بن صعب البكرى الوائلى - ويقال من سبيهم في حروب الردة باليامة: ٦٣٠

(خ)

«الخنثمية» // (٧٣) = أساء بنت عميس «خديجة، بنت خويلد» / بن أسد بن عبد العزى بن قصي القرشية الأسدية، أم المؤمنين الأولى باتفاق ووزير زوجها المصطفى ﷺ، وأم ابنه وبناته: القاسم وعبد الله وزينب ورقية وأم كلثوم وفاطمة. تزوجها ﷺ قبل المبعث بخمس عشرة سنة. توفيت عام الحزن سنة عشر من المبعث قبل الهجرة بثلاث سنين: ٤٩٧ // ٧٢٣

«الخصاصية، أم الجعد الثالث لبشير بن معبد/السدوسى الصحابي المشهور بابن الخصاصية، نسبة إليها: ٦٣١ وقيل هي أمه

«خولة/بنت جعفر بن قيس الحنفية» في حرف الحاء/الحنفية

خولة/ويقال فيها خويلة/بنت ثعلبة الصحابية، الأنصارية الحزرجية (د) // ٧٢٢ - جادلت رسول الله ﷺ في زوجها أوس

صحابية كانت مولاة لمعمر بن حبيب الجمحي، وهاجرت إلى الحبشة مع زوجها سفيان بن معمر الجمحي، وابناها خالد وجنادة صحابيان مهاجران وأما الصحابي شرحبيل بن عبدالله بن المطاع، ففي رواية بالاستيعاب أنها تبنته فنسب إليها، وفي رواية أنه ابنها، أخو خالد وجنادة لأمها: ٦٢٩

«حفصة بنت أنس بن مالك» الأنصارية التابعة، المدنية في إخوانها التابعين الرواة عن أبيهم أنس رضی الله عنه: ٥٣١، ٥٣٣

«حفصة بنت سيرين»/الأنصارية التابعة، أم الهذيل البصرية، من أئمة نساء التابعين. روت عن مولاها أنس وأم عطية الأنصارية - رضی الله عنها، وعنها أخوها محمد وقتادة في أعلام من التابعين. حديثها في الكتب الستة: ٥١٧، ٥٣١ ٥٣٢

«حفصة بنت عمر بن الخطاب/العدوية، أم المؤمنين الحافظة رضی الله عنها، روى عنها أخوها عبد الله بن عمر، وابنه حمزة وزوجته صفية بنت أبي عبيد بن مسعود الثقفية - ٤١ هـ (ع) // ٦٨٠، ٧٢٣

«أم الحكم بنت الزبير بن عبد المطلب بن هاشم، القرشية الهاشمية، في الإخوة الصحابة الرواة، بنى الزبير بن عبد المطلب (د): ٥٢٨

«حمّامة الصحابية، أم بلال بن رباح المدني»، مؤذن النبي ﷺ نسب إليها. من الصحابة الذين عذبوا في سبيل الله تعالى: ٦٢٩

«حمّنة بنت جحش/بن رئاب الأسدية أخت

«زينب بنت جحش/بن رثاب القرشية
الأسدية، أم المؤمنين»/أمها «أميمة بنت
عبد المطلب» عمه المصطفى ﷺ، زوجها
مولاه وابنه بالتبني زيد بن حارثة الكلبي
فلما أبطل الإسلام التبني وطلقها زيد،
تزوجها المصطفى، بأمر من الوحي.
وكانت أسرع نسائه لحاقا به. توفيت
رضى الله عنها سنة عشرين (ع):
٦٨٢//٦٣٨ - ٦٨٦ حديث رباعي
الصحاحيات عنها مرفوعا ٧٢٢ زواجها
٧٣٠.

«زينب بنت خُرَيْمَة الهلالية العامرية» أم المؤمنين
وأم المساكين: ٧٢٣// وفاتها رضى الله
عنها قبل زوجها المصطفى ﷺ
«زينب بنت أبي سلمة عبد الله عبد الأسد
المخزومية ربيبة المصطفى ﷺ، الصحابية
الفقيهة روت عن النبي وعن أمهات
المؤمنين: أمها أم سلمة وعائشة وزينب
بنت جحش وأم حبيبة. طال عمرها
وتوفيت بعد السبعين (ع): ٦٨٢// -
٦٨٦ حديث رباعي الصحاحيات

«زينب بنت محمد بن عبد الله» كبرى بنات
المصطفى صلى الله عليه وعلى آله وسلم،
وزوج أبي العاص بن الربيع بن
عبد العزى بن عبد شمس، ابن خالتها هالة
بنت خويلد: ٦٣٨

«زينب بنت أبي القاسم عبد الرحمن بن الحسن
الشعري، أم المؤيد، الشعرية النيسابورية
الفقيهة المسندة، من شيوخ ابن الصلاح.
انقطع بموتها إسناد عال (٥٢٤) -
٦١٥ هـ: ٦٣٨

بن الصامت وظهاره منها. حديثها في سنن
أبي داود.
خيرة مولاة أم المؤمنين أم سلمة / أم الحسن
البصرى وشقيقه سعيد (م ٤)

(د)

«أم الدرداء، الصغرى، هُجَيْمَة - ويقال:
جهيمة/ بنت حُمَيِّ الوصائية، التابعة
الفقيهة الحافظة للمشقية (ع) ٥١٧

(ر)

«رقية، بنت محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم،
زوج عثمان بن عفان ذى النورين، وذات
هجرتين. توفيت رضى الله عنها يوم بدر،
فتزوج عثمان أختها أم كلثوم. رضى الله
عنهم جميعا: ٦٣٩
«رملة بنت أبي سفيان بن حرب الأموية»: أم
حبيبة، أم المؤمنين رضى الله عنها
«أم رومان/بنت عامر بن عويمر الفُرايِسيَّة
الكِنَانية، زوج الصديق أبي بكر وأم ابنته
السيدة عائشة أم المؤمنين، وشقيقها
عبد الرحمن بن أبي بكر. ماتت في حياة
المصطفى ﷺ (خ): ٥١٢، ٥٣٩

(ز)

أم الزبير، بنت الزبير/بن عبد المطلب بن
هاشم، القرشية الهاشمية - في إختها
الصحابة الرواة: ٥٢٨

أم الزبير بنت عبد المطلب شقيق حمزه وصفية،
- أمهم هالة بنت وهب الزهرية - عمه
المصطفى ﷺ في إختها الصحابة الرواة

٥٢٨

من طغاة قريش

«سودة بنت زمعة»/ بن قيس بن عبد شمس بن عبد ود القرشية العامرية، أم المؤمنين ذات هجرتين تزوجها ﷺ بعد موت زوجها السكران بن عمرو العامري القرشي. فكانت أولى أزواجه بعد وفاة السيدة خديجة، رضى الله عنها، توفيت السيدة سودة في خلافة عمر (خ د س): // ٧٢٣ «سودة بنت سيرين»/ التابعة البصرية، مع أبناء سيرين في الإخوة التابعين الرواة:

٥٣١

(ص)

«امرأة صفوان بن المعطل السلمى»/ صحابية غير مسماة، في شكوى زوجها منها إلى رسول الله ﷺ: ٧٠٢

«صفية بنت حُيَيِّ» بن أخطب سيد بنى النضير من يهود شمالى الحجاز، أم المؤمنين استصفاها رسول الله ﷺ لنفسه بعد كسر بنى النضير في غزاة خيبر، وجعل عتقها صداقها - ٥٠ هـ (ع): // ٧٢٣

«صفية بنت الزبير بن عبد المطلب» أم الحكم الهاشمية في إختوتها الرواة: ٥٢١

«صفية بنت عبد المطلب الهاشمية» عمه المصطفى ﷺ - في الإخوة الصحابة الرواة: ٥٢٧، ٥٢٨ / بنت هالة الزهرية وزوج العوام بن خويلد الأسدى، وأم الزبير بن العوام حوارى النبى ﷺ، والسائب بن العوام الشهيد يوم اليمامة.

(س)

«سُبَيْعة الأُسَلَمِيَّةُ/ بنت الحارث، توفى عنها زوجها سعد بن خولة - من البدرين - وهى على وشك الوضع، فوضعت بعد وفاته لبليال فانقضت عدتها، حديثها فى انقضاء عدتها، مرفوعا، فى الموطأ والصححين وسنن أبى داود والنسائى وابن ماجه. رواه عنها فقهاء من الصحابة والتابعين: ٦٤١

«سكينة، جدة عبد الوهاب ابن سكينة - منسوباً إليها: ٦٤١ الضياء أبوأحمد بن الأمين أبى منصور على البغدادى شيخها المحافظ المسند، من شيوخ ابن الصلاح (٥١٩ - ٦٠٧ هـ): ٦٣٢

«أم سلمة الأشهلية» (٦٣٨) = الصحابية خطيبة النساء أساء بنت يزيد بن السكن الأنصارية (بخ س).

«أم سلمة بنت أبى أمية القرشية المخزومية، أم المؤمنين/ هند بنت أبى أمية زاد الركب بن المغيرة المخزومى. خلف عليها المصطفى ﷺ بعد وفاة زوجها الشهيد الصحابى الجليل أبى سلمة عبد الله بن عبد الأسد المخزومى - ولها منه عمر وزينب، ربيبا المصطفى عليه الصلاة والسلام. وكانت آخر أمهات المؤمنين وفاة سنة ٥٩ هـ (ع) يروى عنها كثير من الصحابة وحفاظ التابعين ١٥٥ أصح الأسانيد عنها، ٤٦٩، ٦٣٨// ٧١٨، ٧٢٠، ٧٢٣ «سمية أم عمار/ بن ياسر»، أول من استشهد فى الإسلام// ٧٢٩ ولذوها آل ياسر، مواقف مشهودة فى الصبر على التعذيب

(ض)

السيدة عائشة أم المؤمنين، وروى عنها
عدد من بنى طلحة (ع): ٥٣٠ - في
إخوتها التابعين الرواة.

«أم عبدالله الدوسية» صحابية، أذرت النبي
ﷺ وروت عنه. وروى عنها ابن شهاب
الزهري: ٢٠٥

«أم عبدالله بن عامر بن ربيعة العنزي/أبي
محمد المدني حليف قريش: ٤٤١

«العرقة/قلاية بنت سعيد بن سهم/أم حبان بن
قيس، وهو حبان بن العرقة، منسوبا
إليها، رامي سعد بن معاذ رضى الله عنه
يوم الخندق: ٢٦٠٣.

أم عطية الأنصارية،/نسيبة بنت كعب بن
عمرو بن مبدول الخزرجية التجارية -
معروفة بكنيتها واسمها من أصحاب
البيعة الكبرى، وبلاؤها يوم أحد مشهود.
وشهدت اليمامة مع خالد بن الوليد (ع):
٦٣٨

«عفراء، صاحبة عروة»/بنت مالك العنزية،
حبشية عروة بن حزام الشاعر العنزي
المشهور: ٥٢٨

«عفراء، أم بنى عفراء/بنت عبيد بن ثعلبة
الأنصاري الخزرجي النجاري.
أم الصحابة البدرين السبعة: معاذ ومعوذ
وعوف أبناء الحارث بن رفاعة الأنصاري؛
وإياس وخالد وعاقل وعامر، أبناء البكير
بن عبد ياليل بن ناشب الليثي، حليف
بنى عدى: ٥٢٨، ٦٢٩

علية، أم اسماعيل بن عليه، رحمة الفقهاء./
مولاة بنى أسد بن خزيمه، وزوج
أبي اسحاق إبراهيم بن مقسم الأسدي،

«ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب»//بن
هاشم بن عبد مناف القرشية الهاشمية:
٥٢٨ زوج المقداد بن الأسود مع بنى
الزبير، في الإخوة الصحابة الرواة، وهى
من المهاجرين الأول، وأم كريمة بنت
المقداد. (د س ق).

(ع)

«عائشة بنت أبي بكر الصديق، أم المؤمنين
الصديقة بنت الصديق،/الفقيهة الحافظة،
من أصحاب الألوף في الكتب الستة،
روى عنها كثير من الصحابة وكبار
التابعين، وكانت مرجعا لكأبر الصحابة
في الفقه والسنة - ٥٧ هـ (ع): ١٥٥ -
١٥٦، ١٥٧ أصح الأسانيد عنها وأوهاها،
٢٤٥، ٢٦٤، ٢٨٥، ٣٠٣، ٣٣٠، ٣٦٦،
٣٦٧، ٣٧٣، ٤٠٧ حديث الإفك
والبراءة، ٤٣٥، ٤٦٧، ٤٧١، ٤٧٥، ٤٨٨،
٤٩٨، ٥٢٠، ٥٢٥، ٥٢٨ في إخوتها
الصحابة الرواة، ٥٢٨//٧٠٥، ٧٠٧،
٧٢٣ في أمهات المؤمنين، ٧٣٠

«عائشة بنت سعد بن أبي وقاص/القرشية
الزهرية، المدنية التابعة روت عن أبيها
سعد أحد العشرة قيل إنها رأت سِتًّا من
إمهات المؤمنين/وروى عنها صحابة
وتابعون كبار - (خ د ت س):
٥٣١ في إخوتها التابعين

«عائشة بنت طلحة بن عبيدالله»/التيمية،
أم عمران المدنية بنت أم كلثوم بنت
أبي بكر الصديق. روت عن خالتها

بنت مالك بن سنان الخدرية الصحابية.
شهدت بيعة الرضوان. حديثها في الموطأ
وكتب السنن الأربعة (ع).

«فاطمة بنت قيس / بن خالد القرشية
الفهرية» أخت الضحاك / من
المهاجرات الأوليات، المذكور في طلاقها
أبو عمرو بن حفص بن المغيرة: ٦١٤.
«فاطمة بنت محمد النبي صلى الله عليه
وسلم» / أم أبيها الزهراء، صغرى بناته
رضى الله عنهن، زوج على بن أبي طالب،
وأم بنيه الحسن والحسين السبطين،
وشقيقتها السيدة زينب عقيلة بنى هاشم
وفي بنيتها الزرية الطاهرة من آل بيت
النبوة. لحقت رضى الله عنها بأبيها صلى
الله عليه وسلم بعد أشهر، في السنة
الحادية عشرة (ع) // ٧٢٩ - ٧٣٠.

«فاطمة بنت الحسين بن علي بن أبي طالب، في
سند إليه للشريف ابن طباطبا العلوى،
عن ستة من آياته نسقا: ٥٤٧.

«فاطمة بنت الخطاب» / بن ثَقِيل بن
عبد العزى العدوية - مع أخيها عمر
وزيد في الصحابة الرواة ٥٢٧ من
السابقين إلى الإسلام مع زوجها سعيد بن
زيد بن ثَقِيل العدوى أحد العشرة،
وخبراها في إسلام أخيها عمر، مشهور
(ع).

(ق)

«قَمِير بنت عمرو، امرأة مسروق بن الأجدع
«الهمداني»: ٥٩٧ - حدثت عن

مولاها، وأم ولديه اسماعيل، الريحانة،
وأخيه ربيعى، من ثقات الحفاظ: ٦٣٠.
«عَمْرَة بنت عبدالرحمن / بن سعد بن زرارة،
الأنصارية الفقيهة المدنية، سيدة نساء
التابعين ومن الثقات الأثبات في السيدة
عائشة: روت عنها وعن أم سلمة وأم
حبيبة رضى الله عنهن وروى عنها ابنها
أبو الرجال، وابنه حارثة، وأخوها
محمد بن عبد الرحمن الأنصارى وابنه
يحيى بن عبد الرحمن، في كثرة من أعلام
التابعين - توفيت قبل المائة (ع): ٤٠٤،
٥١٧.

«عمرة بنت سيرين» التابعة البصرية، في
إخوتها بنى سيرين، التابعين الرواة:
٥٣١.

(العوراء) جويرية بنت أبي جهل بن هشام بن
المغيرة المخزومية التي أراد قومها أن
يزوجوها من علي بن أبي طالب فكره له
المصطفى أن يجمع بين بنت رسول الله
وبنت أبي جهل. / فتزوجها عَتَاب بن أسيد
الأموى فولدت له عبد الرحمن بن
عتاب، يعسوب قريش: ٦٤١.

(ف)

«فاخته، أم هانئ، بنت أبي طالب بن
عبد المطلب الهاشمية القرشية. وهي
بكنيتها أشهر - في إخوتها الصحابة
الرواة (ع): ٥٢٧.

«الفارعة، أخت أبي سعيد الخدرى» في الإخوة
الصحابة الرواة: ٥٢٧ / ويقال لها فُرَيْعة،

«أم المؤيد، بنت أبي القاسم الشعرية (٢٧٤) من شيوخ ابن الصلاح: في زينب بنت أبي القاسم عبدالرحمن النيسابورية.

«ميمونة بنت الحارث / بن حزن، أم المؤمنين الهلالية العامرية، خالة ابن عباس، وهي التي وهبت نفسها للنبي ﷺ. روى عنها أبناء (أخواتها المؤمنات): ابن عباس وعبدالله بن شداد بن الهاد. وعبد الرحمن بن السائب الهلالي، ومواليها: نديبة، وعطاء والسائب ابنا يسار، وكريب: في آخرين. توفيت بسرف سنة ٥١هـ (ع): ٧٢٣/٦٣٨.

(ن)

«نسيبة بنت كعب» (٦٣٨) = أم عطية الأنصارية.

«أم النعمان الكندية / التابعة - في أوهى الأسانيد عن السيدة عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها: ١٥٧.

(هـ)

«هَرَّاسَة، أم إبراهيم بن سلمة، وإليها ينسب: ٦٣٠.

«أم هانئ» بنت أبي طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم: (٥٢٧) = فاختة، وقيل في اسمها هند (ع).

زوجها - من كبار التابعين - وعنها الشعبي (ق).

«أم قيس» - غير منسوبة، عُرف بها «مهاجر أم قيس» في حديث عمر، رضى الله عنه، مرفوعا: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى» الحديث // ٦٩٨.

(ك)

«كريمة بنت سيرين» البصرية، مع إختوتها بنى سيرين، في الإخوة التابعين الرواة: ٥٣١، ٢٥٣٢.

(م)

«مُعَاذَة العديوية» بنت عبد الله، أم الصهباء البصرية التابعة المحدثة العابدة (ع): ٥٦٤.

«أم معبد الخزاعية» / عاتكة بنت خالد، حديثها في الهجرة مشهور وفيه صفتها للنبي صلى الله عليه وسلم (فق): «أم مكتوم، عاتكة بنت عبد الله، المخزومية، مع ابنها مكتوم، عمرو بن عبد الله بن زائدة القرشي العامري، الصحابي المؤذن الأعمى، رضى الله عنها: ٦٤٠ في المنسويين إلى أمهاتهم.

«مُنِيَّة، أم يعلى بن أمية» / بنت جابر، وقيل: بنت غزوان، أخت عتبة، من بنى مازن بن منصور السلمى. وابنها يعلى، أبو صفوان المكي، من مسلمة الفتح ورجال الستة: ٦٣١.

فهرس الأماكن والبلدان

(أ)

آمل جيحون: ٦٢٠.
آمل طبرستان: ٦٢٠.
(أهل) أحد ٤٩٥، الجبل واليوم: // ٥٤٨
٧٢٠.

أذربيجان: ٥١٩.

أصبهان: ٥٠٣، ٥١٩، ٥٣٥، ٥٤٧، ٥٤٨،
٦٥٣

افريقية: ٦١٥، ٦٥٣.

أنطاكية: ٦٥٨.

(ت)

تبوك: ٤٨٨، ٤٩٤ الغزوة // ٧٢٢.

ترمذ: ٦٥٢، ٤٨٨.

(ج)

الجار/ مرفأ السفن من ساحل المدينة بجدة:
٦٠٩.

جامع المنصور ببغداد: ٤٧٥، ٥٤٤.

جبانة عرزم بالكوفة: ٦٣٤.

الجحفة: ٥١١.

جدة: ٦٠٩.

الجزيرة: ٥٠٥، ٦٧٠ أهل الجزيرة.

جوانا، من البحرين: // ٤٢٧.

أرض جهينة: // ٧٣٣.

(ح)

الحبشة: أرض الحبشة // ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣٤.

٧٣٧، ٧٣٥.

(ب)

باجدا: ٦١٧.

البادية: ٥٠٥.

البحرين: // ٤٩٩، ٧٢٤.

بدر، الكبرى: (أهل) بدر: ٤٩٧، ٥٢٨، ٥٢٨.

٦٣٤ منزلاً، ٧٣٧، ٧٣٨.

بدر الصغرى، الموعد // ٧٢٠.

برقة: ٥٠٥.

البصرة: ٥٠٤، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٦، ٥١٧.

٥٣١، ٥٨٤، ٦٤٨، ٦٥١.

بغداد: ٢٨٤، ٣٣٨، ٣٨٧، ٤١٣، ٥٤٤، ٦٢٣.

٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٨، ٦٦٣، // ٦٧٤.

٦٩٦.

(ر، ز)

رمادة الرملة: ٥٠٦.

ززم: ٥٠٩.

(س، ش)

سجستان: ٤٩٢.

ذات السلاسل // ٧٢١.

منازل بني سِلْمَة / سالم بالمدينة // ٧١٩.

سِكة صغد (٦١٩) في: ص.

سمرقند: ٦٥١.

شاطبة بالأندلس: ٦٥٣.

الشام: ٧٢٤، ٥١٢، ٥٠٤، ٦٢٧، ٦٧٠ أهله.

٦٧٢ // ٦٩٦، ٦٩٧.

الشجرة: ٥٠٩، ٥٢٤ // ٧٢٩.

شعب الخوز بمكة: ٦٣٥.

الشوينزية ببغداد: ٦٥١.

(ص، ض، ط)

سكة صُغد: ٦١٩.

صنعاء دمشق: ٥٠٤.

صنعاء اليمن: ٦٦٣.

الطائف // ٧٢٢.

(ع)

العراق: ٤٢٢، ٦٤٣، ٦٥٨.

عرفات: ٤٨٨، عرقة: ٤٩٥، ٤٣٩.

عريش مصر: ٤٣٨.

الحجاز: ٥١٢، ٥١٥، ٥٨٤، ٦٥٧.

الحديبية: ٥٢٥، ٥٢٩، يومها ٤٩٥ بيعة

الرضوان بها // ٧٢١.

الحَدَث، مدينة في الثغر: ٦٢٥

الحديثة: ٦٢٥.

حَرَّان: ٦٥٨.

حرة بني بياضة // ٧٢٥.

حلب: ٤٩٩ // ٦٨٢.

حلوان: ٥٠٣.

حمص: ٥٠٤.

حُين (يوم) حُين: ٥٠٨ // ٧٢٢، ٧٣٨.

الحيرة: ٥٢٨.

(خ)

خراسان: ١٥٩ كُورُها، ٣٢٣، ٥٣٥، ٦١٥.

٦١٩، ٦٧٠ أهلها.

خَرْتَنَك، قرية بسمرقند: ٦٥١ - بها وفاة

الإمام البخاري.

الخندق: ٥٢٨، ٥٣٦، ٦٠٣ // ٧٢٠.

شعب الخُوز بمكة: في حرف الشين.

خيبر: ٦٦٥ // ٧٢٢ الفزاة، ٧٣٥، ٧٣٧.

(ذ، د)

دار عثمان، رضى الله عنه، بالمدينة: ٢٤٤.

دمشق: ٥٠٤، ٦٢٧، ٦٥٨.

دومة الجندل // ٧٢١.

دير الجماجم: ٥٣٢.

ذات السلاسل: في (س).

بالمدينة بالمسجد النبوي، ٧٢٥، ٧٣٥،
٧٢٨، ٧٢٧، ٧٣٦ المدينة وأطرافها.

مرو: ٣٨٧، ٤٣٢.

مرو الشاهجان: ٥٤٤.

المزدلفة: ٥٣٧.

المريسيع، ماء // ٧٢١.

مسجد بني سالم بن عوف، بأطراف المدينة //
٧٢٦، ٧٢٥.

مسجد عبد القيس بجوانا بالبحرين // ٧٢٤

مسجد القبلتين (مسجد بني سلمة // ٧٢٠.

مسجد بني عمرو بن عوف // ٧٢٦، ٧٣٦.

المسجد النبوي، بالمدينة // ٧١٩.

مساكنه صلى الله عليه وسلم // ٧١٩، ٧٢٢.

مصر: ٣٢٢، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٦٦، ٥٧٤، ٦٥٢.

٦٥٧، ٦٥٨، ٦٧٠، ٦٧٢.

مكة المكرمة: ٢٤١، ٣٦٥، ٤٦٧، ٤٨٨، ٤٩٤.

٤٩٨، ٥٠٠، ٥١٧، ٥٨٢، ٦٠٣، ٦٣٥

شعب الخوز بها، ٦٤١، ٦٤٨، ٦٧٠ //

٦٩٨، ٧١٨، ٧١٩ الهجرة منها، ٧٢٠.

٧٢٢ فتحها، ٧٢٣، ٧٢٦، ٧٢٨، ٧٣٢.

٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧.

مؤته: ٧٢٢.

الموقف، محلة بمصر: ٥٧٤.

(هـ، و، ي)

هَرمُ النبيت // ٧٢٥.

واسط // ٦٦١، ٦٩٥.

اليرموك: ٥٣١.

اليمامة: ٥٠٥.

اليمن: ٦٦٣، ٦٧٠ أهلها.

العقبة // ٧٢٨.

منازل بني عوف: ٧١٩.

(ف، ق)

الفرات: ٦٥٨.

فلسطين: ٥٠٤.

القبلة: // ٧١٩ // ٧٥٦.

القبلتان. وهو:

مسجد القبلتين، ٧٢٠.

مسجد بني سلمة بالمدينة // ٧١٩ = مسجد

القبلتين ٧٢٠.

قرطبة، ٣٣٦.

القسنطينية: ٥٧٣.

القيروان: ٥٣٥.

الكاملية، بالقاهرة / المدرسة: ٢٤٥.

الكلبية // ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٣٧.

الكوفة: ١٥٦ في أصح وأوهى أسانيدنا ٤٩٥،

٥٠٤، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٦، ٦١٩، ٦٣٥.

٦٥٨، ٦٦١.

(م)

المُخَرَّم، من بغداد: ٦٢٣.

المدينة المنورة، مدينة الرسول صلى الله عليه

وسلم: ٣١٦، ٣٢٠، ٣٦٨، ٤٣٨، ٤٣٩،

٤٨٨، ٤٩٤ أهلها، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠.

٥١١، ٥١٢، ٥١٤ فقهاؤها السبعة، ٥١٦.

٥٥٨ شيوخ المدينة، ٦١٩، ٦٤٨.

٦٧١ // ٦٩٨ مهاجر أم قيس، ٧٠١.

الهجرة، ٧٢٠، ٧٢٣، ٧٢٤ أول جمعة

دليل الكتب في متنى المقدمة والمحاسن

(أ)

(الإجازة لأبي جعفر البغدادي): ٣٣٧ محمد بن الحسين بن بدر الكاتب.
(أحاديث مالك التي ليست في الموطأ) للدارقطني: ٢٣٩ / أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي
البغدادي - ٣٨٥هـ.

(الأحكام لابن حزم): ٣٣٤ / الإحكام في أصول الأحكام لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم
الأندلسي القرطبي، فقيه أهل الظاهر - ٤٥٦هـ.

(الأحكام، في الحديث، لأبي علي الطوسي): ١٨٠ - علي بن محمد الترمذي

/ الحسن بن علي بن نصر الخراساني - ٣١٢هـ.

(الأحكام للضياء، في الفقه الحنبلي): ٤٥٢ / ضياء الدين، أبي عبد الله المقدسي، محمد بن
عبد الواحد بن أحمد السعدي الحافظ الفقيه - ٦٤٣هـ.

(الأخبار، لسعيد بن عفير): ٥٩٤ / سعيد بن كثير بن عفيرة الأنصاري، مولاهم، أبي عثمان المصري
قاضيا الفقيه الأخبای النسابة - ٢٢٦هـ (خ م قدس).

(أخبار القيروان؛ لابن شداد) ٥٣٥. / فيمن فيها وفي سائر بلاد المغرب من الملوك والأعيان،
لعز الدين عبد العزيز بن شداد بن تميم الصنهاجي - ٥١٠هـ.

(أخبار من حدث ونسى): للدارقطني / أبي الحسن علي بن عمر البغدادي - ٣٨٥هـ.

وللخطيب / البغدادي أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت - ٤٦٣هـ.

(اختلاف الحديث للشافعي): ٤٧٧ // ٧٠٨. / الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس المطلبى -
٢٠٤هـ.

(الإخوة والأخوات من العلماء والرواة): ٥٢٧

لعلي ابن المديني / أبي الحسن علي بن عبد الله بن جعفر البصري - ٢٣٤هـ.

وأبي عبد الرحمن النسائي - ٣٠٣هـ.

وأبي العباس السراج - ٣١٣هـ.

(أدب الإملاء للسمعاني): ٣٧٦ / أبي سعد عبد الكريم ت ٥٦٢هـ.

(أدب الدنيا والدين، للماوردي): ٣٦٦. / أبي الحسن علي بن محمد الشافعي الفقيه الأصولي /

ت ٤٥٠هـ.

- (أدب الرواية للحفيد): ١٩٠ / محمد بن أحمد بن محمد بن مرزوق، أبي عبد الله التلمساني - ٧٤١هـ.
- (أربعو أبي البركات الفراوي): ٤٤٥ / صفى الدين عبد الله بن محمد بن الفضل النيسابورى - ٥٤٩هـ.
- (الإرشاد، لأبي يعلى الخليلي): ٢٣٩ / في علماء البلاد / للخليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل، القزويني - ٤٤٦هـ.
- (الاستغنا، في معرفة الكنى لابن عبد البر): ٥٧٠ = مع كتب الكنى / في أسماء المشهورين بالكنى من حملة العلم، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي المالكي، حافظ المغرب ت ٤٦٣هـ.
- (الاستيعاب، في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر حافظ المغرب): ٤٨٠، ٤٨٥، ٤٨٨، ٥٠٢، ٥٠٩، ٥١٠، ٥٢٨، ٥٤٣، ٦٤٨، ٦٦٩ // ٦٨٤، ٦٨٦، ٧٣٠.
- (الأسماء المفردة لأحمد بن هارون، بن روح، البرديجي البردعي): ٥٦٢، ٥٦٦ / نزيل بغداد ت ٣٠١هـ / من أشهر كتاب في بابه، وهو أولها، وعليه (مستدرك لابن بكير) يأتي في حرف الميم.
- (الأسماء، للقاضي عياض، عالم المغرب): ٥٦٢ / أبي الفضل السبتي عياض بن موسى بن عياض اليحصبي المالكي - ٥٤٤هـ.
- كتب (الأسماء والكنى) كثيرة، منها: (٥٧٠).
- (الأسماء والكنى: للحاكم الكبير أبي أحمد الحافظ / محمد بن محمد بن إسحاق النيسابورى الإمام: ٣٩٨هـ.
- وعلى ابن المديني - ٢٣٤هـ.
- ومسلم بن الحجاج / القشيري، صاحب الصحيح - ٣٦١هـ.
- وللنسائي: أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب صاحب السنن - ٣٠٣هـ.
- ولابن عبد البر، أبي عمر القرطبي، في أنواع منه كتب رائقة منها: (الاستغنا في معرفة الكنى) مرّ وانظر معها (كتب الكنى) في حرف الكاف.
- (الأشتقاق، لأبي جعفر النحاس): ٥٨٥ / أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المصري ٣٣٨هـ.
- (أعلام النبوة، للماوردي): ٦٤٨ / أبي الحسن علي بن محمد - ٤٥٠هـ.
- (الأفراد، لأبي صالح المؤذن): ٥٥٣ / أحمد بن عبد الملك بن علي النيسابورى - ٤٧٠هـ.
- (الأفراد، لابن أبي عاصم): ٥٤٧ / أبي بكر أحمد بن عمرو بن النبيل أبي عاصم الشيباني - ٢٨٧هـ.
- (الإكمال لأبي نصر ابن ماكولا). في ضبط مشكل أسماء الرجال / للأمير علي بن هبة الله بن علي بن جعفر - ٤٨٧هـ: ٤٣٣، الإيجاب العناية به، ٥٧٣، ٦٦٥، ٥٩٠ من أكمل كتب الضبط لمشكل الأسماء، ٥٩٣، ٦٤٤ أحسن كتاب وضع في المؤلف والمختلف، - وانظر مواضع مجيء «ابن

ماكولاه في الأعلام، فحينما ذُكر، اتجه إلى كتابه الإكمال. وبما صنف عليه - في مراجع متق
المقدمة والمحاسن - كتاب أبي بكر ابن نقطة، يأتي في حرف الذال (ذيل الإكمال)
(الألقاب، لأبي بكر أحمد بن عبد الرحمن الشيرازي) - ٤٠٧هـ: ٥٨٣
(الألقاب للمحافظ الفلكي): ٥٧٦، ٥٨٣ / أبي الفضل، علي بن الحسين بن أحمد بن الحسين الهمداني -
٤٢٧هـ

(الأمالي، لأبي علي القالي): ٥٣٥ / اسماعيل بن القاسم البغدادي نزيل الأندلس - ٣٥٦هـ
(الأمالي، لأبي القاسم علي، الدمشقي): ٢٣٩ - المجلس الأول منها / المحافظ أبي القاسم ابن عساكر،
علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الشافعي مؤرخ دمشق - ٥٧١هـ
(الأم، للإمام الشافعي): ٢٠٨، ٢٢٤ من كتبه الجديدة ٢٩٩، // ٧١٧
(أنساب قريش للزبير بن بكار) // ٧١٧ / أبي عبد الله الزبيرى النسابة، المدني، قاضيها - ٢٥٦هـ
(الأنساب المتفقه، لمحمد بن طاهر المقدسي - في المحدثين): ٦٢٠ / أبي الفضل، ابن القيسراني -
٥٠٧هـ

(الإنصاف، لمحمد بن الحسن التميمي / الجوهري): المصري ٣٢٢
(أنوار الآثار في فضل الصلاة على النبي المختار، للمحافظ التُّجيبى): ٣٧٢ / الشهاب أحمد بن مَعَدَّ
الإفليشى التُّجيبى - ٥٥٠هـ
(الإيضاح على الإشكال، فيمن ذكر بأساء أو نعوت مختلفة، للمحافظ عبد الغنى بن سعيد / أبي محمد
المصرى - ٤٠٩هـ): ٤٩٨
(الأوائل، من مصنف أبي بكر ابن أبي شيبة) // ٧٧٤ - يأتي مع المصنف

(ب)

(بذل الناقد بعض جهده، في الاحتجاج بعمر بن شبيب عن أبيه عن جده، للبلقيني سراج الدين):
٥٤١: ٥٤٢ / أبي حفص عمر بن رسلان الكتاني المصري الشافعي، شيخ الإسلام ٨٠٥هـ

(ت)

(تاريخ أصبهان، لأبي نعيم الأصبهاني): ٢٦٦، ٣٧٣، ٥٠٣، ٥٤٧، ٥٤٨ / أحمد بن عبد الله بن أحمد بن
إسحاق محدث العصر ومؤرخ أصبهان - ٤٣٠هـ - في طبعة ليدن، بريل سنة ١٩٣١م، بعنوان:
(ذكر أخبار أصبهان) وإليها نرجع
تاريخ بخارى، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن سليمان البخارى، غنجان: ٥٨٥، ٥٩١ ويعرف أيضا
بتاريخ غنجان. / محدث ما وراء النهر - ٤١٣هـ

- تاريخ البخارى / الكبير، للإمام البخارى) فى رواة الحديث: ٤٣٣، ٥٥٠، ٥٥٦، ٦١٤، ٦٢٧، ٦٤٩،
٦٨٥ // ٦٥٤
- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي أبى بكر) ٦٥٤ / أحمد بن على بن ثابت، حافظ المشرق - ٤٦٣ هـ
(التاريخ للحاكم - ٥٣٢ أبى عبد الله = تاريخ نيسابور
(التاريخ لخليفة بن خياط العصفري): ٥٨٥ / أبى عمرو البصرى، شباب - ٢٤٠ هـ
(التاريخ لابن أبى خيثمة): ٦١٥، ٦٥٤ وما أغزر فوائده / أبى بكر التاريخى (٦١٣) أحمد بن زهير بن
حرب النسائى ثم البغدادي - ٢٧٩ هـ
(تاريخ دمشق، لابن عساکر): ٦٥٤ / أبى القاسم الدمشقى، مؤرخها الحافظ، على بن الحسن بن هبة
الله بن عساکر - ٥٧١ هـ
(تاريخ القراب (٥٣٢) = تاريخ وفيات العلماء لأبى يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن محمد السرخسى ثم
المهروى - ٤٢٩ هـ
(تاريخ محمد بن عيسى الطباع): ٦١٦ / أبى جعفر بن الطباع البغدادي، محمد بن عيسى بن نجيج،
نزىل أذنه بساحل الشام - ٢٢٤ هـ
(تاريخ مصر لابن يونس، تاريخ ابن يونس): ٥٧٣، ٦٣٢، ٦٥٧ / أبى سعيد المصرى عبد الرحمن
بن أحمد بن يونس بن عبد الأعلى الصدقى - ٣٤٧ هـ
(تاريخ النحاة، لأبى الحسن الشيبانى القفطى): ٣٣٧ - إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطى / جمال
الدين على بن يوسف المصرى - ٦٤٦ هـ
(تاريخ نيسابور، للحاكم أبى عبد الله) ٥٣٢، ٥٣٥ / الحافظ النيسابورى محمد بن عبد الله، ابن
البيح - ٤٠٥ هـ
(تاريخ ابن يونس - ٦٥٧ - = تاريخ مصر، لأبى سعيد عبد الرحمن)
(تخريج أبى الفضل المقدسى، محمد بن طاهر، لأبى منصور البغدادي): ٥٣٤
(تخريج أبى محمد الطبسى للتابعين الرواة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده): ٥٢٢ - يأتي فى:
(الرواة عن عمرو بن شعيب)
(تصانيف أئمة الحديث المعتمدة المشهورة): ١٦٠
(تصانيف) ابن دحية: ٣٣٧ / أبى الخطاب عمر بن الحسن بن محمد الكلبي الداني ثم السبتي نزىل
القاهرة. - ٦٣٣ هـ
(تصحیح العلل، لابن طاهر) ٢٦١ / أبى الفضل المقدسى محمد بن طاهر - ٥٠٧ هـ
(تصنيف الدارمى): ١٦٠ = المسند لأبى عبد الله الدارمى، يأتي فى المصنف
(تصنيف أحمد): ١٦٠ = مسند الإمام أحمد
(تعليقه الشيخ أبى حامد) // ٧٢٦ / التعليقة الكبرى فى الفروع، للشيخ أبى حامد الاسفراينى

الشافعي، أحمد بن أبي طاهر محمد، إمام طريقة العراقيين وشيخ المذهب (٣٤٤ - ٤٠٦ هـ).
 (تفسير الحسين بن داود المصيصي): ٥٨٦ / سنيد، أبي علي المحتسب - ٢٢٠ هـ (دق)
 (تفسير الواحدي): ٢٨٢ / أبي الحسن علي بن أحمد بن محمد النيسابوري المفسر - ٤٦٨ هـ
 (تفسير يحيى بن سلام): ٤٧٤ / التيمي ولاء، تيم ربيعة، أبي زكريا البصري ثم الإفريقي - ٢٠٠ هـ
 (التفصيل، لمبهم المراسيل، للخطيب البغدادي / أبي بكر): ٤٨٣
 (تقييد المهمل / وتمييز المشكل / لأبي علي الفسائي): ٥٩٣، ٥٩٩ - وهو (كتاب أبي علي الفسائي)
 الجياني، حيث يحيى، وكذلك هو التقييد حيث يُذكر أبو علي - راجع مواضع ذكره، في: أبي علي
 الفسائي / الحسين بن محمد بن أحمد الجياني الأندلسي - ٤٩٨ هـ
 (تلخيص المتشابه في الرسم، للخطيب البغدادي / أبي بكر): ٦٢٢ - «وهو من أحسن كتبه»
 (كتاب التمييز لمسلم) / بن الحجاج القشيري النيسابوري صاحب الصحيح: ٢٤٤، ٤٧٣
 (تمييز المزيد في متصل الأسانيد، للخطيب البغدادي / أبي بكر): ٤٨٠
 (التمهيد، لأبي عمر ابن عبد البر) // ٦٨٧ / لما في الموطن من المعاني والأسانيد لابن عبد البر، حافظ
 المغرب - ٤٦٣ هـ

(التنبيه والإشراف للمسعودي): ٤٩٨ / أبي الحسن علي بن الحسين بن علي - ٣٤٦ هـ
 (تهذيب الأسماء واللغات للنووي): ٦٤٩ / يحيى الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الشافعي
 شيخ الإسلام - ٦٧٦ هـ

(تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري): ٥٩٦ / محمد بن أحمد بن الأزهر - ٣٧٠ هـ
 (لتهذيب) - ٤٧١ = تهذيب الكمال للزمزى، يأتي مع كتاب (الكمال) لعبد الغنى المقدسي

(ث)

(الثقات، لأبي حاتم بن جبان البستي): ٦٥٤ / محمد بن حبان بن أحمد التيمي - ٣٥٥ هـ

(ج ، ح)

(الجامع الصحيح للبخاري)، ١٦٨ :

(الجامع المسند الصحيح المختصر، من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه): ١٦٧ = صحيح البخاري
 (جامع الترمذي / الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سؤرة السلمى - ٢٧٩ هـ ١٥٤، ١٦٥، ١٦٣
 في المصنفات المعتمدة للأئمة، ١٦٥، ١٧٤ في أواخره كتاب العلل، ١٧٥، ١٧٦، ١٨٠، ١٨١،
 ١٨٣، ١٨٧، ٣٦٦، ٤٦٠، ٤٦٧ // ٧٠٠، ٧٣٢ وهو أيضا (سنن الترمذي) في كتب السنن
 الأربعة

(الجامع للخطيب البغدادي / أبي بكر): ١٩٦، ١٩٨ / الجامع لآداب الراوي والسامع.

- (الجرح والتعديل لابن أبي حاتم) / الرازى أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلى
٣٢٧هـ: ٣٠٧، ٤٣٣ للعناية به، ٥١١، ٦٥٤، ٦٥٦
- (جزء رباعى الصحابة: أربعة يروى بعضهم عن بعض) // ٦٨١ - للحافظ عبد الغنى بن سعيد /
أبي محمد المصرى - ٤٠٩هـ
- (جزء فيما فى مستدرک الحاكم أبى عبد الله من أحاديث موضوعة، نحو مائة): ١٦٤ للحافظ أبى
عبد الله الذهبى محمد بن أحمد بن عثمان - ٧٤٨هـ
- (جزء ابن عرفة): ٥٣٥ / الحسن بن عرفة بن يزيد العبدى، أبى على البغدادى المسند (١٥٨) -
٢٥٧هـ)
- (جزء فيه حديث نعيم بن همار، للحافظ المنذرى) // ٦٨٤ / عبد العظيم بن عبد القوى، زكى الدين
أبى محمد الشامى ثم المصرى، شيخها الحافظ وشيخ الكاملية (٥٨١ - ٦٥٦هـ)
- (جزء كبير فيمن جَوَز الرواية بالإجازة لأبى جعفر البغدادى) ٣٣٧ - مرّ فى: الإجازة لأبى جعفر
البغدادى.
- (الجمع بين الصحيحين، لأبى عبد الله الحميدى) / محمد بن أبى نصر فتوح الأزدى الميورقى الأندلسى
وسكن بغداد - ٤٨٨هـ: ١٦٤، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ٢٢٦
- (الحاوى، للماوردى): ٢٠٧، ٣٣٢، ٣٥٤ / الحاوى الكبير فى الفروع، لأبى الحسن على بن محمد
الماوردى الشافعى الفقيه الأصولى - ٤٥٠هـ

(ذ، ر، ز)

- (ذكر الأبتانيد فى لفظ المسانيد) للسراج البلقينى: ١٨٤، ١٩٦
- (الذيل على الإكمال) - للأمير أبى نصر ابن ماکولا) لابن نقطة أبى بكر محمد بن عبد الغنى بن
أبى بكر البغدادى - ٦٢٩هـ - وانظر الإكمال، فى حرف الهمزة.
- (*) (رافع الارتياب فى المقلوب من الأسماء والأنساب، للخطيب البغدادى / أبى بكر): ٦٢٨
(رباعى الصحابة، للحافظ عبد الغنى بن سعيد / أبى محمد المصرى، مرّ فى: جزء رباعى الصحابة
(الرسالة، للإمام الشافعى / أبى عبد الله محمد بن إدريس: ٢٠٨، ٢٢٤، ٤٩٤
(الرواة من التابعين، عن عمرو بن شعيب، لعبد الغنى بن سعيد): ٤٦١ / أبى محمد الأزدى المصرى،
الحافظ - ٤٠٩هـ

* فى كشف الظنون حرف الراء: (رافع الارتياب فى أسماء الرجال) وعلى هامشه، طبعة استانبول الأولى: (لعلها: دافهم): وفيه وفاة الخطيب البغدادى سنة ٣٦٤هـ والراجح أنه خطأ مطبعى فى ترتيب أرقام سنة ٤٦٣هـ وفيها وفاة الخطيب، بلا خلاف نعلمه.

(تخرىج أبي محمد الطيبى للتابعين) الرواة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: ٥٢٢/محمد بن أحمد بن أبي جعفر الصوفى، توفى في حدود سنة ٤٨٢هـ
 (رواية الآباء عن الأبناء، للخطيب البغدادى / أبى بكر): ٥٣٧
 (رواية الأبناء عن الآباء، لأبى نصر الوائلى): ٥٤٠ / عبید الله بن سعید بن حاتم السجزى، البكرى - ٤٤٤هـ
 الزهريات لأبى بكر بن داود / محمد بن داود بن سليمان التيسابورى شيخ الحاكم أبى عبداقه: ٤٠٤، ٤٥٦، ٤٦٥

(س، ش)

(السابق واللاحق، للخطيب البغدادى / أبى بكر): ٥٥٠
 (السراج، لأبى الفتح الأزدى): ٥٥٣ / محمد بن الحسين بن أحمد الموصلى - ٣٨٤هـ
 سمات الخط ورقومه، لعلى بن إبراهيم البغدادى): ٣٦٩
 (كتب السنن الأربعة) ١٦٥، ٦٥٠ // ٧٠٢ السنن، ٧٠٥، ٧٣٣ / لأبى داود والترمذى والنسائى وابن ماجه
 (السنن الكبير للبيهقى): ١٦٧، ٢٥٣، ٢٥٤، ٤١٢ / أبى بكر أحمد بن الحسين بن على بن موسى الشافعى الفقيه الحافظ شيخ خراسان - ٤٥٨هـ
 (سنن الترمذى - حيث تجيء = جامع الترمذى
 كتاب الترمذى - ٤٣٢ = جامع الترمذى
 (سنن الدارقطنى / أبى الحسن على بن عمر البغدادى): ١٦٣، ١٨١، ١٩٩، ٢٥٣، ٢٥٤، ٤١٢، ٤١٣
 كتاب الدارقطنى
 (سنن الدارمى / أبى محمد): ١٨٣ - انظره فى: مسند الدارمى - المصنف
 (سنن أبى داود السجستانى) سليمان بن الأشعث الأزدى - ٢٧٥هـ: ١٦٥، ١٨١، ١٨٣، ١٩٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٤٠٥، ٤٣٢، ٤٥٠، ٤٥٢، ٤٦٧، ٤٦٩، ٤٧٢، ٥٤٢ // ٧٠٢، ٧٠٤، ٧٠٦، ٧٢٥، ٧٣٢
 (سنن ابن ماجه) أبى عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزوينى - ٢٧٣هـ: ١٦٥، ١٧٩، ٢٧١، ٤٥٠، ٤٨٩، ٦٥٢ // ٦٨٧
 (سنن النسائى) أبى عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن على بن سنان - ٣٠٣هـ: ١٦٥ فى السنن الأربعة، ١٨٣ فى الكتب الخمسة، ٤٣٢، ٤٦٧، ٤٨٩ // ٦٨٧، ٧٣٢
 (السيرة لابن إسحاق): ٥٩٢، والمغازى، له: ٢٨١ / محمد بن إسحاق، بن يسار القرشى المطلبى، مولاهم - ١٥١هـ

- (شرح رسالة الشافعي، لأبي بكر الصيرفي): ٣٠٠./ محمد بن عبد الله بن إبراهيم الصيرفي الشافعي - ٣٣٠ هـ
- (شرح السنة، لأبي محمد البيهقي): ١٦٦/ الحسين بن مسعود بن محمد الفراء الشافعي، يحيى السنة - ٥١٦ هـ
- (شرح العمدة، لابن دقيق العيد) // ٦٩٨/ إحكام الأحكام. في شرح عمدة الأحكام لعبد الغني المقدسي) لتقى الدين أبي الفتح القشيري/ محمد بن علي الشافعي المصري، شيخ الإسلام - ٧٠٢ هـ
- (شرح مقدمة السنن للخطابي) أبي سليمان حمد بن محمد البسقي: ١٨٧ للحافظ أبي طاهر السلفي/ عماد الدين أحمد بن محمد بن أحمد، ابن سلفه الأصبهاني، تزيل الإسكندرية - ٥٧٦ هـ وجاوز المائة
- (شرط القراءة/ على الشيوخ/ لأبي طاهر السلفي): ٣٢٤
- (الشفاء، للقاضي عياض): ٦١٤/ بتعريف حقوق المصطفى، ﷺ، للقاضي عياض بن موسى أبي الفضل المالكي السبقي، عالم المغرب - ٥٤٤ هـ
- (الشمائل للترمذي) أبي عيسى // ٧٠٠/ الشمائل النبوية والخصائص المصطفوية.

(ص، ض، ط)

- (الصادقة، صحيفة حديث عبد الله بن عمرو بن العاص) عن النبي ﷺ: ٣٦٤، ٣٦٥ (الصحابة، لابن الأثير): ٤٨٠، ٤٦٣/ كتابه/ أسد الغابة في معرفة الصحابة، لأبي الحسن عز الدين علي بن محمد بن عبد الكريم بن الأثير الشيباني الجزري - ٦٣٠ هـ
- (الصحابة، للحافظ الذهبي): ٥١١ / التجريد لأبي عبد الله الذهبي
- (الصحابة الذين رواوا عن التابعين) للخطيب البغدادي/ أبي بكر: ٢١١
- (معجم الصحابة): لابن جميع، ولابن قانع = في معجم
- (معرفة الصحابة): لأبي موسى المدني، وأبي عبد الله ابن منده وأبي نعيم الأصبهاني = في: معرفة الصحابة
- (الصالح للجوهري): ١٩٢، ٢٥٦ صاحب الصحاح/ أبي نصر الفارابي اسماعيل بن حماد - ٣٩٣ هـ
- (الصحيحان، كتابا البخاري ومسلم، كتابا الشيخين، الكتابان: ١٥٩، ١٦٠، ١٦٤، ١٧٢، ١٧٣، ١٨٢، ١٨٣، ٢٣٥، ٢٤١، ٢٦٥، ٢٩٩، ٣٥٠، ٣٦٥، ٣٨٨، ٤١٦، ٤٥٤، ٤٨٩، ٥٥٤، ٥٥٦ // ٧٠٢، ٧٤٠، ٧١٤، ٧٠٧
- (صحيح البخاري، كتاب البخاري، جامع، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه): ١٥٩، ١٦٠، ١٦٧ عنوان الكتاب كاملا، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٦١، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠٦

٧١١، ٣١٤، ٣٣٦، ٣٥٠، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤٦٧، ٤٨٦، ٤٨٨، ٦٩٣، ٦٩٧، ٧٠٠، ٧٠٧، ٧٠٩، ٧١١
 ٧١١ تعليقا، ٧٢٤، ٧٣٥، ٧٣٦ النسخة المعتمدة منه في الكامليه بالقاهرة. ٢٤٥ وانظرها في (ن)
 (صحيح مسلم، كتاب مسلم، في مسلم ١٦٠ - ١٦٧ الترجيح بينه وبين صحيح البخارى، ١٦٩، ٢٢٤،
 ٢٤٤، ٢٥٣، ٢٦١، ٢٦٥، ٢٦٧، ٣٦٢، ٤٠٥، ٤١٠ مسلم وصحيفة هام، ٤٣٧، ٥٢٠//٦٨٣،
 ٦٨٧، ٦٩٠، ٦٩٤، ٦٩٥، ٧٠٠، ٧٠٧، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧٣٣، ٧٣٦

● مسلم في مقدمة الصحيح: ٤٣٧، ٢٥٠.

● مسلم في صدر صحيحه: ٢١١

● مسلم في خطبة صحيحة: ٢٢٤، في خطبة كتابه: ٦٠٧ = مقدمة مسلم لصحيحه (مق)

(صحيح أبي حاتم، ابن حبان البستي): محمد بن حاتم التميمي: ١٦٤، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٨٥،

٤٦٧، ٥١٤//٧٣٢

(صحيح ابن خزيمة): ١٦٣، ١٦٤، ٢٥٣، ٢٨٥/أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمى

النيسابورى الحافظ - ٣١١ هـ

(*) (صحيح الدارمى) ٤٧٢ - يأتي في حرف الميم، (المسند الصحيح للدارمى)

(صحيفة الأوزاعى، عن يحيى بن أبي كثير): ٣٣٥ - مناولة من يحيى، وإجازة في روايتها عنه

/الأوزاعى، أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو، إمام الشام - ١٥٧ هـ - ويحيى بن أبي

كثير/الطائى، مولاهم، أبو نصر اليمامى. التابعى الفقيه الحافظ - ١٢٩ هـ

(صحيفة همام بن منبه): ٤١٠ - /اليمانى، أبي عقبة الصنعانى التابعى - ١٣١ هـ عن أبي هريرة

(صفوة التصوف، لابن طاهر المقدسى): ١٧٢/أبي الفضل محمد بن طاهر، ابن القيسرانى - ٥٠٧ هـ

(الضعفاء، والمتروكون من رواة الحديث): ٦٥٤

● للبخارى، الإمام أبي عبد الله: ٥٧٤،

● والنسائى، أبي عبد الرحمن: ٦٥٤

● والعقيلى، ٦٥٤ / أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى - ٣٢٠ هـ

● ولاين حبان البستي، أبي حاتم: ٦٥٤

● ولاين الجوزى، ٦٥٤ / أبي الفرج عبدالرحمن بن على البغدادى الحنبلى - ٥٩٧ هـ

(الطبقات، لإبراهيم بن المنذر): ٦٤٦ / الحزامى الأسدى، أبي إسحاق المدنى - ٢٣٦ هـ

(كتاب الطبقات الكبير لابن سعد، كاتب الواقدى): ٣٣٧، ٦٣٩، ٦٤٦، ٦٦٥، ٦٧٢ - ابن سعد/بن

منيع الزهرى، مولاهم، أبو عبد الله البصرى - ٢٣٠ هـ والواقدى/محمد بن عمر بن واقد

الأسلمى، ولأء، المدنى، صاحب المغازى والسير والفتوح - ٢٠٧ هـ

● روجع النقل منه، فوجد بنصه في مطبوعة (سنن الدارمى): أبي محمد عبداق بن عبدالرحمن بن الفضل السمرقندى، إمام أهل

زمانه - ٢٥٥ هـ (م د ت) وانظر (المسند الصحيح، للدارمى)

(الطريقة الواضحة، في تمييز الصنابحة، للسراج البلقيني): ٥١١، ٥٥٢، ٥٥٣//٦٩٢ «فلينظر، فإن فيه نفائس».

(ع ، غ)

(العرف الشذى، على جامع الترمذى، للسراج البلقيني) ٢٣٤، ٢٤٢، ٢٦٤، ٤٥٥//٤٦٧، ٧٣٢//٤٦٩

(كتب العلل، في الحديث): ٢٦٠ - ٢٦٢

- للترمذى، أبى عيسى: ١٧٤ - مع جامعه، فى أواخره
- العلل للإمام أحمد ابن حنبل: ٤٣٢
- لابن أبى حاتم الرازى/عبد الرحمن بن محمد بن إدريس - راوى علل الترمذى - ٣٢٧ هـ): ٢٦٨، ٢٤٢

- للخلال: ٢٦٨/أبى بكر أحمد بن محمد بن هارون البغدادى الحنبلى - ٣١١ هـ
- للدارقطنى/أبى الحسن): ٢٧٠، ٢٦٨ (وهو أجمعها وأحسن كتاب فيها) ٤٣٢، ٤٨١، ٦٤٤
- للحافظ ابن المدينى/أبى الحسن على بن عبدالله السعدى البصرى): ٢٦٨ وهو أجلها.
- (علوم الحديث للحاكم/أبى عبدالله: علوم الحاكم، معرفة علوم الحديث، ٢١٤ نسخة من أصل مسموعة، ٤٣٧، ٤٦٠

(علوم الحديث، لابن أبى المعمر): //٣٣٧

- (شرح العمدة)//٦٩٨. لابن دقيق العيد، أبى الفتح العشيرى =
- الإحكام فى شرح عمدة الأحكام لعبد الغنى: مرّ فى الهمزة عمدة المحدثين: ٦٠٠
- عمدة الأحكام عن سيد الأنام/لأبى محمد المقدسى، تقى الدين عبد الغنى بن عبد الواحد بن على الجماعيلى، صاحب الكمال - ٦٠٠ هـ

(عمل اليوم والليله، للنسائى/أبى عبد الرحمن): ٢٦٤

(الغرائب، للدارقطنى/أبى الحسن): ٢١٨

- [غرر] (الفوائد المجموعه للحافظ رشيد الدين): ٥٧٣/فى بيان ما وقع فى صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعه، للحافظ رشيد الدين العطار، أبى الحسين يحيى بن على بن عبد الله الأموى النابلسى ثم المصرى، المالكى - ٦٦٢ هـ - منها نسخة خطية بالرباط (ع ق ١٧٤)
- (غريب الحديث، أمهات الكتب المصنفة فيه): ٤٥٩

(غريب الحديث لأبى بكر حسين بن عياش السلمى الباجدائى (الرقمى - ٢٠٤ هـ)

- شرح غريب الحديث لأبى سليمان الخطابى/محمد بن محمد البستى - ٣٨٨ هـ
- ولأبى عبيد القاسم بن سلام): ٤٥٩/الأزدى البغدادى الأستاذ - ٢٢٤ هـ)

- وأبي عبيدة، معمر بن المنق: ٤٥٩/التميمي البصري - ٢١٠ هـ
- (وللنضر بن شمیل): ٤٥٩/أبي الحسن المازني البصري، نزيل الكوفة - ٢٠٣ هـ
- (ولابن قتيبة، القتيبي): ٤٥٩/عبد الله بن مسلم بن قتيبة، أبي محمد الدينوري - ٢٧٦ هـ
- (غريب الموطأ) للأخفش البصري): ٥٨٧/أحمد بن عمران بن سلامة
- (الغيلانيات) ٥٥٥/ من حديث أبي بكر الشافعي البزاز، محمد بن عبد الله بن إبراهيم، مسند بغداد - ٣٥٤ هـ وله ٩٥ سنة
- /رواية أبي طالب محمد بن غيلان البزاز، مسند بغداد - ٤٤٠ هـ عن ٩٤ سنة

(ف ، ق)

- (الفصل للرامهرمزي (٣٥٦، ٣٢٦، ٣٦٥، ٣٧٦، ٣٧٨) = (المحدث الفاضل، بين الراوي والواعي)
- (الفصل، للوصول المُدرَج في النقل، للخطيب البغدادي): ٢٧٨
- (فقهاء المدينة السبعة، لأبي الزناد): ٥١٥/ عبد الله بن ذكوان القرشي، مولاهم أبي عبد الرحمن المدني تابعي، ثقة حجة - ١٣١ هـ (ع)
- (الفوائد المجموعة للحافظ رشيد الدين: ٥٧٣ مرّ في: (غرر الفوائد المجموعة للرشيد العطار)
- (القنية، من كتب الحنفية): ٣٣٤ - قنية المنية، على مذهب أبي حنيفة، لأبي الرجاء نجم الدين مختار بن محمود الزاهدي الحنفي - ٦٥٨ هـ
- (القول الحسن، في ترجمة الحسن/البصري) للسراج البلقيني: ٣١٧

(ك)

- (الكافي، لأبي بكر ابن الأنباري): ٦٢٠/ محمد بن القاسم بن محمد بن بشار البغدادي الأستاذ - ٣٢٨ هـ عن ٩٨ سنة
- (الكامل، لابن عدى/في معرفة الرجال): ٦٥٤/ أبي أحمد عبد الله بن عدى الجرجاني الحافظ النظر - ٣٦٥ هـ
- (الكامل للمبرد): ٢٥٩١/ أبي العباس البصري النحوي محمد بن يزيد الثمالي - ٢٨٥ هـ
- كتاب ابن الأثير في الصحابة = أسد الغابة، مرّ في (الصحابة)
- (كتاب البخاري/أبي عبده) حيث يطلق، صحيح البخاري
- (كتاب البرديجي): ٥٦٦ = الأسماء المفردة لأبي بكر البرديجي
- كتاب أبي بكر الإسماعيلي (١٦٤)/الصحيح من الحديث - المستخرج على البخاري، لأحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس الجرجاني الشافعي شيخ الإسلام - ٣٧١ هـ
- (كتاب أبي بكر البرقاني): ١٦٤ المستخرج /المسند، لأبي بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب

- البرقاني الخوارزمي الشافعي، شيخ بغداد - ٤٢٥ هـ
 (كتاب ابن بكير): ٥٦٦ = (مستدرك أبي عبد الله ابن بكير على الأسماء المفردة للبرديجي) يأتي في
 حرف الميم مع المستدرك
 (كتاب الترمذي/أبي عيسى): ٤٣٢ = جامعه ١٨٠، ١٨٨
 (كتاب ابن الجوزي): ٦٥٧ = الضعفاء
 (كتاب الحاكم/أبي عبد الله): ١٩١، ٥٥٥ = معرفة علوم الحديث الحاكم/أبي عبد الله:
 ٤٥٣ = المستدرك
 (كتاب ابن خزيمة/أبي بكر): ١٦٤ = صحيح ابن خزيمة
 (كتاب الدارقطني/أبي الحسن): ١٦٣، ٤١٣، السنن
 (كتاب الرامهرمزي - حيث يجيء = المحدث الفاصل
 (كتاب أبي الزناد، عبد الله بن ذكوان القرشي = (فقهاء المدينة السبعة)
 (الكتاب، لسبويه): ٥٨٧ /أبي بشر عمرو بن عثمان الفارسي ثم البصري إمام النحاة - ١٨٠ هـ
 (كتاب الصحابة لابن قانع (٥٥٥) = معجم الصحابة
 (كتاب الصريفي/أبي إسحاق: ٥٧٠ - في الكنى
 (كتاب أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي: ٦٥٦ = (الجرح والتعديل)
 (كتاب المحافظ عبد الغني بن سعيد): ٥٥٥ - الموضح فيمن ذكر بأسماء مختلفة أو كنى متعددة
 (كتاب أبي عبد الله بن خفيف الشيرازي): ٥١٦
 /محمد بن خفيف، شيخ المشايخ بفارس صاحب المقامات والأحوال - ٣٧١ هـ
 (كتاب أبي علي الفسائي/الجيباني: ٥٩٩، وحيث يجيء = تقييد المهمل وتمييز المشكل: مر في التاء
 (كتاب أبي عوانة الاسفراييني): ١٦٤ المسند، المستخرج على الصحيح لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق
 بن يزيد - ٣١٦ هـ
 (كتاب القاضي عياض (٦١٢) وحيث يجيء في ضبط ما في الموطأ والصحيحين من المؤلف والمختلف
 عن الأسماء والأنساب، = مشارق الأنوار على صحاح الآثار: الموطأ والصحيحين) للقاضي
 عياض، أبي الفضل السبتي عالم المغرب - ٥٤٤ هـ
 (كتاب ابن ماكولا) حيث يجيء = (الإكمال في ضبط مشكل أسماء الرجال - مر في حرف الهمزة
 (كتاب الإمام مالك، حيث يطلق = الموطأ
 (كتاب مسلم) حيث يطلق، = صحيح مسلم.
 (الكتب الخمسة: الصحيحان وسنن أبي داود والنسائي وجامع الترمذي
 (الكتب الستة، الصحيحان والسنن الأربعة: ٦٥١، ٦٥٢، ٦٨٣

- كتب السنن الأربعة، لأبي داود والترمذى والنسائى وابن ماجه ١٦٥
(كتب المسانيد): ١٨٣ - ١٨٦. في: الميم
- (كتب الواقدي (٦٩٦) محمد بن عمر بن واقد الأسلمى مولاهم. في: السير والمغازى والوقائع والأحداث
- (كتب فى التابعين الرواة عن عمرو بن شعيب) (العبد الفنى بن سعيد): ٥٢٢ - مرّ فى حرف الرء الكفاية للخطيب البغدادى/أبى بكر، فى علم الرواية)، كفاية الخطيب ١٩١، ٢١٥، ٢٢٥، ٣٠٨، ٣٢٦، ٤٧٢
- (الكمال فى أسماء الرجال، لعبد الفنى المقدسى: ٢٠٥، ٢١٨، ٥٧٤، ٦٥٤ - فى رجال الستة، للحافظ عبد الفنى بن عبد الواحد بن على بن سرور الحنبلى - ٦٠٠ هـ
- (*) (ما على الكمال): ٦٥٤ هـ
- تهذيب الكمال، للحافظ المزى، جمال الدين أبى الحجاج يوسف بن الزكى عبد الرحمن القضاعى الشافعى - ٧٤٢ هـ
- إكمال التهذيب لعلاء الدين مغلطاي/بن قليج الحنفى - ٧٦٢ هـ
- التهذيب فى مختصر التهذيب، للحافظ شمس الدين أبى عبد الله الذهبى - ٧٤٨ هـ
- مختصر التهذيب لأبى العباس أحمد بن سعيد الأندرشى - ٧٥٠ هـ
- ولشمس الدين محمد بن على الدمشقى - ٧٦٥ هـ
- ولأبى بكر بن أبى المجد الحنبلى - ٨٠٤ هـ
- إكمال التهذيب للسراج ابن الملقن، عمر أبى حفص عمر بن أحمد الأنصارى الشافعى - ٨٠٤ هـ
- (كتب الكنى، والأسماء والكنى): ٥٧٠ - ٥٨٤
- كتب الكنى:
- لعلى ابن المدينى، ومسلم، والنسائى: ٥٧٠
- والحاكم الكبير، أبى أحمد/النيسابورى محمد بن محمد بن إسحاق: ٣٧٨ هـ): ٥٧٠
- ولأبى عمر ابن عبد البر (الاستغنا ومن اشتهر بالكنى): ٥٧٠ مرّ فى الألف وله (تصنيف مليح: فيمن بعد الصحابة ممن اشتهر بكنيته دون اسمه، واسمه مع ذلك غير مجهول): ٥٧٩
- ولأبى حاتم بن جبان البستى كتاب (فى المعروفين بالأسماء دون الكنى): ٥٨٠
- (وكتاب الكنى، لأبى بشر الدولابى): ٥٧٠/محمد بن أحمد بن سعيد الرازى الوراق - ٣١٠ هـ
- وابن الجارود/أبى محمد عبيدالله بن على بن الجارود - ٣٠٧ هـ)، ٥٧٠، ٥٩٨

● وقفنا فى كتب المصنفين على (الكمال لعبد الفنى المقدسى) عند الذين أدرکہم ابن الصلاح (٦٤٣هـ) ثم السراج البلقينى - ٨٠٥ هـ فلم نذكر ما ظهر بعد البلقينى، كمختصر تهذيب الكمال لابن قاضى شهبة، تقى الدين أبى بكر (-٨٥١هـ) وتهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر، وتقريب التهذيب، له (٨٥٢هـ) وخلاصة تهذيب الكمال، للصفى الخزرجى (٩٢٣هـ)

- وأبي بكر ابن أبي شيبة/عبدالله بن محمد بن إبراهيم الكوفي - ٢٢٥ هـ: ٥٧٠
- وابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي): ٥٧٠
- وابن مخلد، محمد بن مخلد بن حفص، أبي عبد الله الدُّوردي العطار - ٢٣١ هـ: ٥٧٠
- وأبي إسحاق الصريفيين/إبراهيم بن محمد بن الأزهر العراقي الحنبلي - له المختصر فيمن له كنيتان أو أكثر - ٦٤١ هـ
- (كتاب فيمن اختلف في كنيته، فذكر له على الاختلاف كنيتان أو أكثر): ٥٧٦ لعبدالله بن عطاء الإبراهيمي الهروي، من المتأخرين) - ٤٧٦ هـ

(ل ، م)

- (لطائف المعارف، للقاضي أبي يوسف صاحب أبي حنيفة): ٥٣٥ / يعقوب بن إبراهيم الأنصاري الكوفي الفقيه - ١٨٢ هـ
- (اللُّقَط لأبي بكر البرقاني): ٤٠٧. / أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخوارزمي الشافعي، شيخ بغداد - ٤٢٥ هـ
- (المبهمات): ٦٣٧.
- في أسماء من أُبهم ذكره في متون الأحاديث والأسانيد، للخطيب البغدادي) / أبي بكر - ٤٦٣ هـ: ٦٣٧
- الغوامض والمبهمات، للحافظ عبد الفتي بن سعيد) - ٤٠٩ هـ: ٦٣٧.
- (المتفق والمفترق في الأسماء والأنساب، للخطيب البغدادي): ٥١٣.
- (المحدث الفاصل / بين الراوي والواعي للرامهرمزي) / القاضي أبي محمد، الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد - ٣٦٠ هـ: ٣١٩، ٣٢٢، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٤٧، ٣٦٨، ٣٧٧ -
- وحيث يجيء النقل عن الرامهرمزي أو القاضي ابن خلاد، فمن كتابه (المحدث الفاصل).
- (المحصل): ٣٥١، ٣٥٢ / في علم أصول الفقه، للفخر الرازي، أبي عبد الله محمد بن عمر بن حسين الشافعي الأصولي المفسر - توفي بهراة - ٦٠٦ هـ.
- (المحكم، لابن سيده): ٢١٧، ٥٨٤ / معجم المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن علي بن اسماعيل بن سيده الأندلسي - ٤٥٨ هـ.
- (المُحَلَّى لابن حزم): ٤٥٣. / أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد الفارسي الأصل، الأندلسي القرطبي الظاهري - ٤٥٦ هـ.
- (المختار من الطيور، انتقاء الحافظ السلفي / أبي طاهر - ٥٧٦ هـ): ٥٤٩.
- (المختصر، فيمن له كنيتان أو أكثر: ٥٧٦ / لعبد الله بن عطاء الإبراهيمي الهروي - مرَّ في الكُنى.

مختصر أبي عبد الله ابن بكير، لكتاب الأسماء المفردة لأبي بكر البرديجي: ٥٦٢، / الحسين بن أحمد
بن عبد الله بن بكير - ٣٨٨ هـ.

مختصر ابن الحاجب / في الفقه المالكي: ٣٩٩ / جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر المصرى
المالكي الأصولى اللغوى - ٦٤٦ هـ.

(المختصر، للنوى): ٣٧٤، ٣٩٩ / التقريب، مختصر الإرشاد لكتاب ابن الصلاح لمحيى الدين أبي
زكريا يحيى بن شرف النوى الشافعى شيخ الإسلام - ٦٧٦ هـ.

(مختلف الحديث، لابن قتيبة): ٤٧٨. / أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة المروزى الدينورى
- ٢٧٦ هـ.

(المدخل إلى كتاب الإكليل، للحاكم أبي عبد الله النيسابورى): ٢٤٨، ٥٥٤.

(مدونة سُحُنُون في الفقه المالكي): ٥٦٩ / أبي سعيد عبد السلام، سحنون، بن سعيد التنوخى
القيروانى المالكي الفقيه الإمام - ٢٤٠ هـ.

(مراسيل أبي داود / السجستاني، سليمان بن الأشعث): ٢٠٧.

(مروج الذهب - ومعادن الجوهر - للمسعودى): ٥٤٧. / أبي الحسن على بن الحسين / ٣٤٦ هـ.
كتاب المُزَكِّين للرواة، للحاكم / أبي عبد الله: ٦٦٢.

(المستخرج لابن منده): ١٧٩، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤١، ٥٣٩ / أبي القاسم عبد الرحمن بن أبي عبد الله
محمد بن إسحاق بن منده الأصبهاني - ٤٧٠ هـ.

(المستدرك على الصحيحين للحاكم، مستدرك الحاكم / أبي عبد الله النيسابورى): ١٦٢، ١٦٤، ٢٥٢،
٢٦٤، ٣٦٤، ٤٦٨ // ٧٠٢.

(مستدرك أبي عبد الله ابن بكير على الأسماء المفردة للبرديجي / أبي بكر): ٥٦٢، ٥٦٦ / لابن بكير
يحيى بن الحسين بن أحمد بن عبد الله البغدادي الصيرفي الحافظ - ٣٨٠ هـ.

(مسند أحمد بن حنبل، كتاب أحمد)، / الإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني - ٢٤١ هـ.
١٦٠: تصنيف أحمد: ١٦٥، ١٨٣، ١٨٤، ٢٨٥، ٣٥٨، ٤٣٢، ٤٦٠، ٤٦٤ // ٧٠٤، ٧٣٦.

(مسند إسحاق بن راهويه): ١٨٣ / إسحاق بن إبراهيم بن محمد الحنظلي، أبي يعقوب الفقيه
الحافظ - ٢٣٨ هـ.

(مسند البزار، أبي بكر): ١٦٥، ١٨٤، ٤٥٤ مسنده الجليل / أحمد بن عمرو بن عبد الخالق
البصرى.

(مسند الحسن بن سفيان): ١٨٤ / أبي العباس الشيباني النَّسَوِي - ٣٠٣ هـ.

(مسند* الدارمى، تصنيف الدارمى، المسند الصحيح): ١٦٠ تصنيف الدارمى، ١٨٣، ١٨٤ [أبي محمد

* عدّه ابن الصلاح في المسانيد، والذي بين أيدينا منه، مصنف على الأبواب لا على المسانيد، كما جاء في شرح الألفية، قال
الحافظ ابن حجر: وأما كتاب السنن للدارمى فإنه ليس دون السنن في المرتبة ولو ضمّ إلى الخمسة: الصحيحين والثلاثة لكان =

- عبدالله بن عبيد الرحمن بن بهرام - ٢٥٥هـ].
- (مسند أبي داود الطيالسي): ١٨٣ // ٧٠٦، ٧٣٥ / سليمان بن داود بن الجارود البصري - ٢٠٤هـ
عن إحدى وسبعين سنة.
- (مسند عيد بن حميد): ١٨٣ / عبد الحميد بن حميد بن نصر، أبي محمد الكشي - ٢٤٩هـ.
- (مسند عبيد الله بن موسى): ١٨٣ / العبيسي، أبي محمد الكوفي - ٢١٣هـ.
- (مسند ابن منيع): ١٦٥ / أحمد بن منيع بن عبد الرحمن البغوي، أبي جعفر الأصبم - ٢٤٤هـ.
- (المسند الفحل، ليعقوب بن شيبة الحافظ الفحل): ٢٢٢، ٤٣٤ / بن الصلت، السدوسي أبو يوسف
البصري - ٢٦٢هـ.
- (مسند أبي يعلى الموصلي): ١٨٤، ١٦٥ / أحمد بن علي بن المثنى التميمي - ٣٠٧هـ.
- (المشكل للطحاوي): ٢٥٣ / مشكل الآثار للطحاوي، أبي جعفر الأزدي الحنفى المصرى، أحمد بن
محمد بن سلامة - ٣٢١هـ.
- (مشيخة الصفراوى، حدث بها، بالإجازة العامة عبد البارى الصعدي): ٣٣٧
- الصفراوى / أبو القاسم، الإسكندرى المالكي، الفقيه المفتى، المقرئ الرئيس الأستاذ -
٦٣٦هـ حدث بها عبد البارى الصعدي / بن عبد الرحمن بن عبد الكريم الصعدي ثم
الاسكندرى، من أصحاب الإمام الصفراوى. توفى بعد سنة ٦٥٠هـ.
- (المُصَحَّف - من أسانيد الأحاديث ومتونها، للدارقطنى) أبي الحسن: ٤٧١.
- (مصنف ابن أبي شيبة) / أبي بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم العبيسي، مولا هم الكوفي - ٢٣٥هـ
٤٥٥ // ٧١٤ وفى أواخره كتاب الأوائل، ٧١٥، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٨، ٧٣١.
- (مصنف عبد الرزاق) // ٧٠٠، ٧٠١، ٧٢٤، ٧٢٥ / الجامع الكبير فى الحديث، لعبد الرزاق بن همام
بن نافع، أبي بكر الصنعانى، الفقيه الحافظ - ٢١١هـ.
- (المطالع): ٥٩١ / مطالع الأنوار على صحاح الآثار فى فتح ما استغلق من كتاب الموطأ، والبخارى
ومسلم، لابن قرقول المغربى، أبي إسحاق إبراهيم بن يوسف الوهرانى - ٥٦٩هـ صنفه من
كتاب (مشارك الأنوار على صحاح الآثار، الموطأ والصحيحين) لشيخه القاضى عياض السبتي،
عالم المغرب - ٥٤٤هـ.
- (المعاجم، للطبرانى): ١٦٥ / أبي القاسم اللخمي سليمان بن أحمد بن أيوب - ٣٦٠هـ.
- المعجم الكبير / للصحابة، على الحروف: ٢٠٦، ٤٨٩.

= أولى من سنن ابن ماجه»، قال العراقى فى النكت: واشتهر بالمسند، فإن أريد كتاب أبي محمد عبدالله بن عبد الرحمن الدارمى -
٢٥٥هـ - فقد عُرف بالسنن» قال السيوطى فى تدريب الراوى: إن تسميته بالمسند وهم، وكذلك قال الحافظ الذهبى فى ترجمته
صاحب المسند العالى» قلت: والذي طبع سنن الدارمى أبي محمد، مرتب على أبواب الفقه لا على مسانيد الصحابة - وانظر مقدمة
طبعة دار إحياء السنة النبوية، لسنن الدارمى.

- (المعجم الأوسط / على الشيوخ: ٢٤٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٤٨٧، ٤٩٩ // ٧٣٤.
 (المعجم الصغير) على الشيوخ: ٥٠١.
 (المعالم للخطابي): ٤٦٨ معالم سنن أبي داود السجستاني. للخطابي أبي سليمان الخطابي حمد بن محمد
 البسني - ٣٨٦هـ.
 (معجم البرذعي ثم السمرقندي، الحافظ أبي علي): ٦٦٤ / الحسين بن علي بن محمد بن الحسين
 البرذعي الهمداني سكن سمرقند وبها وفاته سنة ٤٢٠هـ.
 (معجم البغوي الكبير: ٣٣٤، ٣٦٣ / أبي القاسم عبد الله بن محمد بن المرزبان.. مرّ في كتب
 الصحابة.
 (معجم ابن جميع) ٢٨٣ / الفسائي محمد بن أحمد، أبي الحسين الصيداوي - مرّ في الصحابة.
 (معجم ابن قانع): ٤٥٢، ٤٨٩، ٥٥٥، ٥٦٥ / لعبد الباقي بن قانع، بن مرزوق، أبي الحسين
 البغدادي - مرّ في الصحابة.
 (معجم محمد بن علي بن ميمون): ٥٩٨ / أبي النّرسی، أبي الغنائم الكوفي الحافظ المقرئ - ٥١٠هـ.
 (معرفة الصحابة، لأبي موسى المديني): ٥١٤ / محمد بن عمر الأصبهاني - ٥٨١هـ.
 (معرفة الصحابة، لابن منده): ٣٩٥ / أبي عبد الله محمد بن إسحاق الأصبهاني - ٣٩٥هـ.
 (معرفة الصحابة لأبي نعيم): ٣٩٥ / الأصبهاني أحمد بن عبد الله بن أحمد - ٤٣٠هـ.
 - ما هنا من كتب في الصحابة، مرّ مع (الصحابة) في حرف الصاد.
 (معرفة أنواع علوم الحديث، معرفة علوم الحديث، علوم الحاكم، المعرفة للحاكم أبي عبد الله
 النيسابوري: ١٩١ كتابه، ٢٠٦، ٢١٣، ٢١٤ نسخة أصل مسموعة، ٤٣٨ علوم الحاكم، ٤٦٠
 علوم الحاكم، ٥٣٣ المعرفة، ٥٥٢ ولأبي نعيم الأصبهاني: ٥٥٢ (المستخرج).
 (المعروفون بالأسماء دون الكُنى، لأبي حاتم، محمد بن حبان السقي): ٥٨١ - مرّ في كتب الكُنى.
 (مغازي ابن إسحاق): ٢٨١ / أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن يسار المطلبی، مولاہم - ١٥١هـ.
 (مغازي موسى بن عقبة): ٦٠٣ / بن أبي عياش الأسدي مولاہم، المدني - ١٤١هـ.
 (مغازي الواقدي): ٢٨١، / محمد بن عمر بن واقد - ٢٠٧هـ - مرّ مع السیر والفتوح.
 (مقدمة السنن للخطابي) أبي سليمان: ١٨٧ مع شرح الحافظ أبي طاهر، معالم السنن: في حرف الشين.
 (من لم يرو عنه إلا راو واحد، مع الصحابة والتابعين فمن بعدهم) - ذكره ابن الصلاح لمسلم بن
 الحجاج، وقال: لم أره. وهو في (التبصرة والتذكرة: للحافظ أبي الفضل العراقي - ٨٠٦هـ)
 كتاب:
 (المفردات والوحدان لمسلم) / وقال العراقي: وعندي منه نسخة بخط محمد بن طاهر المقدسي.
 (المؤتلف والمختلف لابن ماكولا): ٦٤٤ = هو كتابه الجليل (الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف
 والمختلف في الأسماء والكُنى والألقاب) - مرّ في حرف الهمزة.

الموضوعات لابن الجوزي / جمال الدين أبي الفرج الحنبلي عبد الرحمن بن علي - ٥٩٧ هـ - ١٧٦ هـ،
 ٢٤٦، ٢٧٨، ٢٧٩ غير منسوب لمؤلفه في متن ابن الصلاح - ونسبه يحيى الدين النووي
 والسراج البلقيني والزين العراقي في مصنفاتهم على ابن الصلاح - ٢٨٣، ٥٣٨.
 جزء فيها في مستدرک الحاكم أبي عبد الله من أحاديث موضوعة، نحو مائة: ١٦٤ - للحافظ الذهبي -
 ٧٤٨ هـ مرّ في الجيم: جزء.
 (الموطأ، كتاب الإمام مالك، إمام دار الهجرة عالم المدينة) ١٩٢، ١٦٠، ٢١٨، ٤٠٢، ٤٣٢ المقدم على
 الجوامع المصنفة، ٥٩٩، ٦١٢ وحيث يجيء (كتاب الإمام مالك، بإطلاق، فهو الموطأ.
 (الموعب في اللغة): ٢١٧ / لأبي غالب القرطبي، تمام بن غالب، ابن التبان - ٤٣٦ هـ
 (المولد، لابن دحية): ٥٤٥ / التتوير، في مولد السراج المنير، لابن دحية الكلبي، أبي الخطاب عمر بن
 الحسن بن محمد، الداني ثم السبتي، نزيل القاهرة - ٦٣٣ هـ
 من ذكر من الرواة بأسماء مختلفة ٥٥٩. للحافظ عبدالغني /
 (الموضح لأوهام الجمع والتفريق) للحافظ عبد الغني المصري. قاله العراقي: ٥٥٩.
 (الميزان، للحافظ الذهبي): ٦٥٤ / ميزان الاعتدال في نقد الرجال. للحافظ شمس الدين أبي عبد الله
 محمد بن أحمد بن عثمان - ٧٤٨ هـ.

(ن)

(الناسخ والمنسوخ، لأبي جعفر النحاس): ٣٢٣ - ناسخ القرآن ومنسوخه / لأحمد بن محمد بن
 إسماعيل المرادي المصري، اللغوي المفسر - ٣٣٨ هـ.
 (الناسخ والمنسوخ للحازمي): // ٧٣٢ / الاعتبار، في بيان الناسخ والمنسوخ من الآثار، للحازمي
 أبي بكر زين الدين محمد بن موسى بن عثمان بن حازم الهمداني الشافعي - ٥٨٤ هـ.
 (نسخ رباعيات عن الصحابي أنس بن مالك / رضى الله عنه): ١٥٧.
 (نسخة عند البصريين، من حديث السيدة عائشة رضى الله عنها) بأوهى أسانيدها.
 (نسخة يهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة القشيري) عن أبيه عن جده معاوية: ٥٤٢.
 (نسخة طلحة بن مصرف بن عمرو بن كعب اليازمي، عن أبيه عن جده عمرو): ٥٤٢.
 (نسخة عبد الله بن دينار عن أنس بن مالك): ٤٤٢.
 (نسخة عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص) عن أبيه شعيب عن جده
 عبد الله بن عمرو) = الصادقة ٥٤٠ - ٥٤٢ - فيها فقهيات جياذ.
 (نسخة كبيرة عند المصريين، بأوهى أسانيدهم) من رواية أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشيد بن
 سعد، عن أبيه عن جده عن قرة بن عبد الرحمن: ١٥٨.

(نسخة موسى بن عبد الله الطويل، عن أنس): ٤٤٢.

(نسخة أبي هذبة، إبراهيم بن هذبة عن أنس): ٤٤٢.

(نسخة همام بن منبه الصنعاني، عن أبي هريرة) ٤٤٢.

● صحيفة همام - الخضر بن أبان الهاشمي

● نسخة أحمد بن كامل عن أحمد بن محمد بن غالب عن أنس ٤٤٢.

(نوادير الأصول، للحكيم الترمذي): ٤٩١ / في معرفة أخبار الرسول، للحكيم الترمذي، أبي عبد الله

محمد بن علي بن حسن المؤذن - ٢٥٥هـ

(و، ي)

(الوجازة في الإجازة، لأبي العباس الوليد بن بكر الغمري المالكي): / الأندلسي السرقسطي -

٣٩٢هـ

(الينبوع المقرب على شرح المهذب) - ٦٥٦ للسراج البلقيني.

/ (المهذب) للشيرازي أبي إسحاق الشافعي الأصولي الإمام

* * *

فهرس موضوعى

الصفحة

هذه الطبعة ٨ - ٥
مدخل ٩

١ - أبو عمرو ابن الصلاح وكتابه

- موجز سيرته، رحلاته وشيوخه ٢٥ - ١٣
- مصنفاته ٣١ - ٢٦
- أصحابه وتلاميذه، ومسمو غاتهم عليه ٣٨ - ٣٢

(كتاب ابن الصلاح)

- رواة الكتاب، وأصولهم ٥١ - ٣٩
- المصنفات على كتاب ابن الصلاح ٦٢ - ٥٢

٢ - السراج البلقينى، وكتابه

- موجز سيرته وعصره ٦٤ - ٦٣
- شيوخه، ومسمو غاته ٧٠ - ٦٥
- شخصيته، ومناصبه : ٧٣ - ٧١
- عالم المائة الثامنة ٧٩ - ٧٤
- أصحابه وتلاميذه ٩٤ - ٨١
- مصنفاته ١٠٤ - ٩٥

(كتابه: محاسن الاصلاح)

- رواة المحاسن والمصنفات عليها وموضعها فى كتب المصطلح بعد عصر المصنف ١١١ - ١٠٥

نسخ المقدمة والمحاسن

١ - مقدمة ابن الصلاح

طبعتها:

الهندية الأولى سنة ١٣٠٤هـ والثانية ١٩٥٧

السعادة بالقاهرة: ١٣٣٦هـ

الجلبية الأولى: ١٣٥٠هـ

طبعتها المكتبة العلمية بالمدينة المنورة: ١٩٦٦م وبيروت ١٩٨٤م

الصفحة

النسخ المخطية: المعتمدة ١٩ - ١٣٣

نسختان من عصر تلاميذ ابن الصلاح:

- الموصلية، ورمزها (ص)، تاريخ نسخها سنة ٦٦١هـ عن أصل المجد ابن المهتار المصرى سماعه على التقى ابن الصلاح فى سنة ٦٤١هـ آلت إلى ناصر الدين ابن العديم الحلبي - المتوفى سنة ٧٥٢هـ - بطريق التملك.
- رقم (١) مصطلح حديث - دار الكتب القومية بالقاهرة
- المغربية (غ): تاريخ الفراغ من نسخها ومقابلتها وتوثيقها، سنة ٧١٣هـ عن تمام سماع بالثغر سنة ٧٠٩هـ لنسخة الشمس ابن جميل الربعى التونسى المالكى القاضى بالاسكندرية، بقرائه لها مرتين على «التقى ابن رزين الشافعى، قاضى القضاة» وعلى النسخة بخط ابن رزين، تصحيحه للسمع فى المرتين - سنى ٦٧٣، ٦٧٨هـ بسماع التقى ابن رزين لكمال القراءة على التقى أبى عمرو ابن الصلاح بالمدرسة الرواحية بدمشق، سنة ٦٣٦هـ شهر رمضان المعظم.

/ رقم (١٥٥) مصطلح، دار الكتب بالقاهرة

وتلحق بها:

- النسخة الزريقية (ز): تمت كتابتها فى شهر المحرم أول سنة ٩٥٠هـ يرسم الإمام شرف الدين الزريقى من فقهاء الزيدية باليمن (٨٩٦ - ٩٦٠هـ تقريباً) سماعه من شيخه الإمام المتوكل على، أمير المؤمنين (٨٧٧ - ٩٦٥هـ) بإسناد فيه طول، رجاله من أئمة الزيدية فقهاء اليمن، إلى «التقى ابن رزين» ٦٠٣ - ٦٨٠هـ سماعه على

التقى أبى عمرو بن الصلاح بالمدرسة الرواحية سنة ٦٣٦هـ.

/ رقم ٥٨٤ مصطلح حديث، دار الكتب القومية بالقاهرة.

- النسخة العراقية (ع): أصل عتيقة، من متن ابن الصلاح، للمحافظ زين الدين أبى الفضل العراقى مع كتابه الجليل (التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح) كتبها بخط «الشيخ شرف الدين الأظفيعى الأزهرى» نقلًا من أصل شيخه الزين العراقى، وعليها بخط الأزهرى تأريخ الفراغ من كتابتها يوم الاثنين ثمان وعشرين خلّت من شهر شعبان المكرم سنة ثلاث وتسعين وسبعمئة^(١) وعلى النسخة بخط المحافظ العراقى تصحيح القراءة والسماع للكتاب كاملاً وإجازته للشيخ الأزهرى ولن حضر مجالس السماع، روايته وهذه النسخة العراقية لمتن ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح، من رواية المحافظ العراقى عن شيخه الصلاح العلاتى سماعاً لبعض الكتاب وإجازة باقيه، والبيهاء أبى محمد ابن خليل الأموى سماعاً لجميع لكتاب، كلاهما عن ناصر الدين ابن المهتر الدمشقى، (٦٣٦ - ٧١٥هـ) سماعه من مؤلفه أبى عمرو ابن الصلاح، حضوراً فى الخامسة من عمره.

الصفحة

/ رقم ٣٦ مصطلح حديث، خزانة دار الكتب بالقاهرة.

- نسخ خطية مساعدة، غير موثقة ١٣٤ - ١٣٥
- نسخة المهدانى: رقم ١٣٨ مصطلح حديث، دار الكتب بالقاهرة
- نسخة تركية: رقم ١٣١ مصطلح
- نسخة الكبيخانة المصرية: رقم ٣٠ مصطلح
- متن ابن الصلاح فى هذه الطبعة ١٣٦ - ١٣٩

٢ - محاسن الاصطلاح

- نسخة أصل موثقة، كتبها الصلاح الحنبلى، وعليها خط شيخه الإمام سزاج الدين البلقينى، بتصحيح القراءة والسماع، والإذن فى الرواية.
- / رقم (١٤١) مصطلح دارالكتب بالقاهرة

(١) وقع فى طبعنا هذه، صفحة ١٣١، (سنة ثلاث وتسعين وتسعمائة) تصحيحاً لم أنتبه إليه لرسم الكلمة فى المخطوط: وسبعمئة فليصحح، ومعدرة.

النص المحقق لمتنى المقدمة والمحاسن*

١٤٥ - ١٥٠

ديباجة المقدمة ، وفهرسة ابن الصلاح لأنواع كتابه

١٤٦ - ١٤٧

ديباجة المحاسن:

النوع الأول من أنواع علوم الحديث معرفة الصحيح من الحديث (١٥١ - ١٧٣)^٢

الحديث عند أهله: صحيح وحسن، وضعيف^٢ ١٥١

تعريف الحديث الصحيح: ١٥١ متى قالوا: هذا حديث صحيح، فمعناه أنه صح على شروطهم، وليس

من شرطه أن يكون مقطوعاً به في نفس الأمر، والله أعلم - ١٥٢

وكذلك إذا قالوا في حديث: إنه غير صحيح، فليس ذلك قطعاً بعدم صحته، وإنما المراد أنه لم يصح على

شروطهم ١٥٢

فوائد مهمة

١ - الصحيح يتنوع إلى متفق عليه ومختلف فيه. ثم إن درجات الصحيح تتفاوت في القوة، ولهذا نرى

الإمساك عن الحكم لإسنادٍ أو حديثٍ بأنه الأصح على الإطلاق، ١٥٢

أقوال في أصح الأسانيد، على الإطلاق ١٥٢ - ١٥٥^٢

اختار الحاكم تخصيص الترجيح بمجال:

أصح أسانيد أهل البيت، وأصح أسانيد الصديق، وأصح أسانيد عمر بن الخطاب، وأصح أسانيد

المكثرين من الصحابة - رضى الله عنهم - لأبى هريرة، وابن عمر، وعائشة - فيه سلسلة

مشبكة بالذهب ١٥٥ - ١٥٦

وأصح أسانيد ابن مسعود، وأنس بن مالك، وأسانيد المكيين، واليمانيين، وأثبت أسانيد المصريين،

والشاميين، والخراسانيين ١٥٥ - ١٥٦

زيادة - عند الحاكم، مقابلة لما تقدم

* رقم ٢ فوق أرقام الصفحات، لمتنى المقدمة والمحاسن والرقم الأسود لصفحات المحاسن.

- أوهى أسانيد أهل البيت، والصدّيق، ١٥٦^٢ وأوهى أسانيد العُمرين، وأبى هريرة، والسيدة عائشة وأنس ١٥٧ رضى الله عنهم
- وأوهى أسانيد المُكّين، واليمانيين، والمصريين، والشاميين، والخراسانيين ١٥٨ - ١٥٩
- ٢ - إذا وجدنا فيما يروى من الأجزاء الحديثية وغيرها حديثاً صحيح الإسناد ولم نجده فى أحد الصحيحين، ولا منصوصاً على صحته فى شىء من مصنفات أئمة الحديث المعتمدة المشهورة، فإننا لا نتجاسر على جزم الحكم بصحته، لتعذر الاستقلال بإدراك الصحيح - بمجرد اعتبار الأسانيد - فى هذه الأعصار: ١٥٩^٢
- ٣ - أول من صنف الصحيح: البخارى ثم مسلم ١٦٠.
- المجرد، للصحيح وحده، يُخرج إيراداً مثل الموطأ وتصنيف الإمام أحمد، والدارمى ١٦٠
- المفاضلة بين الصحيحين، وقول الإمام الشافعى، «ما أعلم فى الأرض كتاباً فى العلم أكثر صواباً من كتاب مالك ١٦٠.
- قول المحافظ أبى على النيسابورى: «ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم بن الحجاج» وتوجيهه: ١٦١^٢
- ٤ - لم يستوعبوا الصحيح فى صحيحهما، ولا التزما ذلك: ١٦٢.
- جملة ما فى صحيح البخارى سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً بالمركر منها، وقد قيل إنها بإسقاط المكررة أربعة آلاف حديث ١٦٣
- ومسلم بإسقاط المركر نحو من أربعة آلاف كذلك: ١٦٣
- الزيادة فى الصحيح، على ما فى الكتابين، تُطلب من المصنفات المعتمدة المشهورة لأئمة الحديث، ويكفى مجرد كونه موجوداً فى كتب من اشترط منهم الصحيح فيما جمعه، وكذلك ما يوجد فى الكتب المخرجة على الصحيحين من تنمة لمحدوف أو زيادة شرح، وكثير من هذا موجود فى (الجمع بين الصحيحين) (الأبى عبد الله الحميدى) ١٦٣ - ١٦٤
- (مستدرک الحاكم أبى عبد الله المحافظ) مما رآه على شرط الشيخين أو أحدهما، وما أداه اجتهاده إلى تصحيحه - وهو فيه واسع الخطو - ويقاربه فى حكمه (صحح أبى حاتم ابن حبان البُسْتى) ١٦٤
- ينبغى التوقف فيما صححه الحاكم ولم يوجد لغيره تصحيحه «وابن حبان» ليس يقاربه بل هو أصح منه بكثير، وكذلك صحيح ابن خزيمة ١٦٤
- ٥ - الكتب المخرجة على كتاب البخارى أو كتاب مسلم، رضى الله عنها، لم يلتزم مصنفوها فيها موافقتها فى ألفاظ الأحاديث بعينها، وقد رووا تلك الأحاديث من غير جهة الشيخين طلباً لعلو الإسناد فحصل فيها بعض التفاوت فى الألفاظ. وهكذا ما أخرجه الحفاظ فى تصانيفهم المستقلة مما قالوا فيه: «أخرجه البخارى أو مسلم» فلا يستفاد بذلك أكثر من أن البخارى أو مسلماً أخرج أصل ذلك الحديث، مع احتمال بعض تفاوت فى اللفظ، وربما فى بعض المعنى: ١٦٥ -

١٦٦. استفاد من التخاريج المذكورة: علو الإسناد، والزيادة في قدر الصحيح بتتمات - ١٦٦
- ٦ - ما أسنده الشيخان في كتابيهما بالإسناد المتصل، فذلك الذى حكما بصحته بلا إشكال. وأما المعلق الذى حُذف من مبتدأ إسناده واحد أو أكثر - وأغلب ما وقع ذلك في كتاب البخارى، وهو في كتاب مسلم قليل - ففي بعضه نظر، وبيان ذلك ١٦٧
- ثم إن ما يتقاعد من ذلك عن شرط الصحيح قليل، يوجد في كتاب البخارى في مواضع من تراجم الأبواب دون مقاصد الكتاب وموضوعه الذى يُشعر به اسمه: (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ (سُنَّته وأيامه) وإلى ذلك الخصوص يرجع مُطلق قوله: «ما أدخلت في كتاب الجامع إلا ما صحَّ» وإنما المراد بكل ذلك مقاصدُ الكتاب وموضوعه وفنون الأبواب، دون التراجم ونحوها، لأن في بعضها ما ليس من ذلك قطعاً. أمثلة ١٦٧ - ١٦٩
- ٧ - أقسام الصحيح باعتبار ما خرج الأئمة في تصانيفهم الكافلة ببيان معرفته:
- أولها: صحيح أخرجه البخارى ومسلم.
- الثانى: صحيح انفرد به البخارى. عن مسلم
- الثالث: صحيح انفرد به مسلم، عن البخارى
- الرابع: صحيح على شرطهما لم يخرجاه.
- الخامس: صحيح على شرط البخارى لم يخرجاه
- السادس: صحيح على شرط مسلم لم يخرجاه.
- السابع: صحيح عند غيرهما وليس على شرط واحد منها - ١٦٩
- وأعلاها الأول، وهو الذى يقول فيه أهل الحديث: «صحيح متفق عليه» يطلقون ذلك ويعنون به اتفاق البخارى ومسلم، لا اتفاق الأمة عليه. لكن اتفاق الأمة عليه لازم من ذلك وحاصل معه، باتفاق الأمة على تلقى ما اتفقا عليه بالقبول. وهذا القسم جميعه مقطوع بصحته، والعلم اليقيني النظرى واقع به، خلافا لمن نفى ذلك محتجا بأنه لا يفيد في أصله إلا الظن، وإنما تلقته الأمة بالقبول لأنه يجب عليهم العمل بالظن، والظن قد يخطئ؛ والمذهب الذى اخترناه هو الصحيح، لأن ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ، والأمة في إجماعها معصومة من الخطأ، ولهذا كان الإجماع المبتنى على الاجتهاد حجةً مقطوعاً بها ١٧٠
- ٨ - مع ظهور انحصار طريق معرفة الصحيح والحسن، الآن، في مراجعة الصحيحين وغيرها من الكتب المعتمدة، فسبيل من أراد العمل أو الاحتجاج بذلك، إذا كان ممن يسوغ له العمل بالحديث أو الاحتجاج به، أن يرجع إلى أصل قابله هو أو ثقة غيره بأصول صحيحة متعددة لتحصل له الثقة بصحة ما اتفقت عليه تلك الأصول ١٧٣

النوع الثانى

معرفة الحسن من الحديث

(١٧٤ - ١٨٧)^٢

- تعريفه، عند الخطابى وعند الترمذى: وغيرها ١٧٤.^٢
 يظهر من النظر الجامع لأطراف كلامهم فيه، أنه قسمان:
 الأول: الحديث الذى لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تُحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلا كثير الخطأ
 ولا هو متهم بالكذب فى الحديث ١٧٥.
 والثانى أن يكون روايه من المشهورين بالصدق والأمانة غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح. ١٧٦.^٢
 هذا تأصيل ذلك، ويتضح بتبنيها وتفرعات:
 ١ - الحسن يتقاصر عن الصحيح وبيان ذلك ١٧٧.^٢
 ٢ - قد يقال: إنا نجد أحاديث محكوماً بضعفها مع كونها رويت بأسانيد كثيرة من وجوه عديدة، فهلا
 جعلتم ذلك من وجه الحسن؟ وجواب ذلك: أنه ليس كل ضعف فى الحديث يزول بمجيئه من عدة
 وجوه، بل ذلك يتفاوت ١٧٨.^٢
 ٣ - إذا كان راوى الحديث متأخرا عن درجة أهل الحفظ والإتقان غير أنه من المشهورين بالصدق
 والستر، ورُوى حديثه من غير وجه، فذلك يرقى بحديثه من درجة الحسن إلى درجة الصحيح
 ١٨٠.^٢
 ٤ - كتاب أبى عيسى الترمذى أصل فى معرفة الحديث الحسن، ويوجد فى متفرقات من كلام بعض
 مشايخه والطبقة التى قبله كأحمد ابن حنبل والبخارى وغيرها.
 ومن مظان الحسن أيضا (سنن أبى داود السجستانى) ١٨٠ - ١٨٢.
 ٥ - ما صار إليه (صاحب المصابيح) - محبى السنة أبى محمد البغوى - فى تقسيمه الأحاديث إلى
 صحاح وحسان، اصطلاح لا يُعرف ١٨٢.^٢
 ٦ - كتب المسانيد غير ملتحة بالكتب الخمسة، وما جرى مجراها فى الاحتجاج بها والركون إلى
 ما يورد فيها مطلقا. فعادة أصحاب المسانيد أن يخرجوا فى مسند كل صحابى ما رووه من حديثه
 غير متقيدين بأن يكون حديثا محتجا به: ١٨٣ - ١٨٤.^٢
 ٧ - قولهم: هذا حديث صحيح الإسناد أو حسن الإسناد، دون قولهم: هذا حديث صحيح، أو حديث
 حسن، وبيان ذلك ١٨٤.
 ٨ - فى قول الترمذى، وغيره: هذا حديث حسن صحيح؛ إشكال، لأن الحسن قاصر عن الصحيح

ففى الجمع بينها فى حديث واحد جمع بين نفى ذلك القصور وإثباته. وجواب هذا الإشكال
٢١٨٥.

٩ - من أهل الحديث مَنْ لا يفرد نوع الحسن ويجعله مندرجا فى أنواع الصحيح. لاندراجه فى أنواع
ما يحتج به ١٨٦ - ١٨٧^٢

النوع الثالث: معرفة الضعيف من الحديث

(١٨٨ - ١٨٩)^٢

النوع الرابع: معرفة المسند

(١٩٠ - ١٩١)^٢

أعدل الأقوال فيه، أنه الذى اتصل إسناده من راويه إلى منتهاه. وأكثر ما يستعمل ذلك فيما جاء عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم، دون ما جاء عن الصحابة وغيرهم ١٩٤^٢ - ١٩٥.

النوع الخامس: معرفة المتصل

(١٩٢)^٢

ويقال فيه أيضا: الموصول. ومطلقه يقع على المرفوع والموقوف. وهو الذى اتصل إسناده إلى منتهاه.
مثال المتصل المرفوع، مثال المتصل الموقوف ١٩٢^٢.

النوع السادس: معرفة المرفوع

(١٩٣)^٢

هو ما أضيف إلى الرسول صلى الله عليه وسلم خاصة، فهو والمسند عند قومٍ سواء، والانقطاع
والاتصال يدخلان عليها جميعا. وعند قومٍ يفترقان فى أن الانقطاع والاتصال يدخلان على
المرفوع، ولا يقع المسند إلا على المتصل المضاف إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ١٩٣^٢.

النوع السابع: معرفة الموقوف

(١٩٤ - ١٩٥)

ما يُروى عن الصحابة رضى الله عنهم، من أقوالهم وأفعالهم، فيوقف عليهم ولا يُتجاوز به إلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومنه ما يتصل الإسناد فيه فيكون من الموقوف الموصول. ومنه
ما لا يتصل إسناده فيكون من الموقوف غير الموصول.

وموجود فى اصطلاح الفقهاء الخراسانيين تعريف الموقوف باسم الأثر. ١٩٤ - ١٩٥

النوع الثامن: معرفة المقطوع

٢(٢٠١ - ١٩٦)

هو ما جاء عن التابعين موقوفا عليهم من أقوالهم وأفعالهم ١٩٦ وفى جامع الخطيب أنه يلزم كَتَبُ المقاطع الموقوفات على التابعين والنظر فيها، لِيُتَخَيَّرَ من أقوالهم ولا يُشَدَّ عن مذاهبهم. وأسند من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «ما جاء عن الله فهو فريضة، وما جاء عنى فهو حتم كالفريضة، وما جاء عن أصحابي فهو سنة، وما جاء عن أتباعهم فهو أثر، وما جاء عن من دونهم فهو بدعة» ١٩٦.

تفريعات:

- ١ - قول الصحابي: كنا نفعل كذا، أو: كنا نقول كذا؛ إن لم يُضَفْه إلى زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو من قبيل الموقوف. وإن أضافه فهو من قبيل المرفوع. ومن هذا القبيل قول الصحابي: كنا لا نرى بأساً بكذا، ورسول الله صلى الله عليه وسلم فينا؛ أو: كان يقال كذا وكذا على عهده؛ أو: كانوا يفعلون ذلك في حياته؛ ١٩٦.
 - ٢ - قول الصحابي: أمرنا بكذا، أو تُهَيِّبنا عن كذا؛ من نوع المرفوع، لأن مطلق ذلك ينصرف بظاهره إلى من إليه الأمر والنهي، وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم. وكذلك قول الصحابي: من السنة كذا؛ وسائر ما جانس ذلك، فالأصح أنه مسند مرفوع ١٩٨ وأما مثل قول الصحابي: لا تلبسوا علينا سنة نبينا؛ وقوله: أصبت السنة؛ وقوله: سنة أبي القاسم؛ فهذه الألفاظ في حكم قوله: من السنة. وبعضها أقرب من بعض ١٩٩.
 - ٣ - حكم تفاسير الصحابة ٢٠٠
 - ٤ - من قبيل المرفوع، الأحاديث التي قيل في أسانيدنا عند ذكر الصحابي: يرفع الحديث، أو: يبلغ به، أو: يَنَمِيه، أو: رواية: ٢٠٠
- وإذا قال الراوى عن التابعى: يرفع الحديث أو يبلغ به؛ فذلك أيضا مرفوع، لكنه مرفوع مرسل: ٢٠١

النوع التاسع: معرفة المرسل

٢(٢١٢ - ٢٠١)

صورتُه التي لا خلاف فيها: حديث التابع الكبير الذى لقي جماعة من الصحابة وجالسهم، إذا قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم. والمشهور التسوية بين التابعين ٢٠٣. وله صور اختلف فيها ٢٠٤ - ٢٠٦

حكم المرسل حكم الحديث الضعيف إلا أن يصح مخرجه بجيئه من وجه آخر ٢٠٧^٢
 تحرير مذهب الإمام الشافعي في الحديث المرسل. واحتجاجه براسيل سعيد بن المسيب، إذ سُيرت
 كلها فوجد ما يدل على تسديده، فيود الاحتجاج براسيل كبار التابعين ٢٠٧ - ٢١٠
 مذهب جماهير الحفاظ، والفقهاء الأئمة، في الاحتجاج بالحديث المرسل ٢١١^٢

النوع العاشر: معرفة المنقطع

(٢١٣ - ٢١٥)^٢

فيه، وفي الفرق بينه وبين المرسل مذاهب، منها أن المنقطع هو الإسناد الذي فيه، قبل الوصول إلى
 التابعي، رُوِيَ لم يسمع من الذي فوقه، والساقط بينها غير مذكور، لا معيناً ولا مبهماً. ومنها
 الإسناد الذي ذكر فيه بعض رواه بلفظ مبهم. مثال الأول، ومثال الثاني ٢١٣^٢
 ومنها أن المرسل مخصوص بالتابعين، والمنقطع شامل له ولغيره، فهو كل ما لا يتصل إسناده.
 ومنها أن المنقطع مثل المرسل، إلا أن أكثر ما يوصف بالإرسال ما رواه التابعي عن النبي صلى الله
 عليه وسلم، وأكثر ما يوصف بالانقطاع، ما رواه من دون التابعين عن الصحابة ٢١٤^٢ - ٢١٥^٢

النوع الحادي عشر: معرفة المعضل

(٢٢٩ - ٢١٦)^٢

هو لقب لنوع من المنقطع، فكل معضل منقطع وليس كل منقطع معضل.
 وهو ما سقط من إسناده اثنان فصاعداً.. وأصحاب الحديث يقولون: أعضله فهو معضل؛ وهو اصطلاح
 مشكل من حديث اللغة ٢١٦^٢
 قول المصنفين من الفقهاء وغيرهم: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا؛ من قبيل المعضل.
 وكذلك إذا روى التابع عن التابع حديثاً موقوفاً عليه ٢١٩^٢

تفريعات:

- ١ - الإسناد المعنعن، وحكمه ٢٢٠
- ٢ - قول الراوي: إن فلانا قال كذا وكذا، هل هو بمنزلة «عن»؟ ٢١٩ - ٢٢٢^٢
- ٣ - إطلاق أبي بكر الشافعي الصيرفي «القول بأن «كل من عَلِمَ له سماعٌ من إنسان فحدث عنه،
 فهو على السماع حتى يُعلم أنه لم يسمع منه، وكل من عَلِمَ له لقاء إنسان فحدث عنه، فحكمه
 هذا الحكم» إنما قال هذا، على إطلاقه، فيمن لم يظهر تدليسه. ومن الحجّة في ذلك وفي سائر
 الباب، أنه لو لم يكن قد سمعه منه، لكان إطلاقه الرواية عنه - من غير ذكر الوساطة بينها -
 مدلساً، والظاهر السلامة من وصمة التدليس ٢٢٣^٢.

- ٤ - التعليق الذى يذكره «أبو عبد الله الحميدى، صاحب الجمع بين الصحيحين» وغيره من المغاربة فى أحاديث من (صحيح البخارى) قطع إسنادها - وقد استعمله الدارقطنى من قبل - صورته صورة الانقطاع وليس حكمه حكمه. وبيان ذلك ٢٢٦
- ٥ - حكم الحديث الذى رواه بعض الثقات مُرسلاً، وبعضهم متصلاً، ويلتحق به ما إذا كان الذى وصله فى وقت هو الذى أرسله فى وقت آخر. وهكذا إذا رفع بعضهم الحديث، ووقفه بعضهم على صحابي. أو رفعه واحد فى وقت، ووقفه فى وقت آخر ٢٢٨ - ٢٢٩.

النوع الثانى عشر: معرفة التدليس وحكم المدلس (٢٣٠ - ٢٣٦)

- التدليس قسمان: تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ ٢٣٠ - ٢٣١
- لا يُعترض عليه بقول الحاكم: التدليس ستة أقسام، وبيان أن الأقسام الستة التى ذكرها الحاكم، داخله تحت القسمين اللذين ذكرهما ابن الصلاح ٢٣٢ - ٢٣٣
- الأول مكروه جداً، منه أكثر العلماء، وكان شعبة من أشدهم نما له ٢٣٣.
- الاختلاف فى قبول رواية من عُرف بهذا التدليس، فى الإسناد ٢٣٥
- وأما تدليس الشيوخ فأمره أخف، ويختلف الحال فى كراهته بحسب الغرض الحامل عليه ٢٣٥

النوع الثالث عشر: معرفة الشاذ (٢٣٧ - ٢٤٣)

- ليس الشاذ أن يروى الثقة ما لا يروى غيره، إنما الشاذ أن يروى الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس. وصف أفراد الثقة بالشدود، يشكل بما ينفرد به العدل الحافظ الضابط، كحديث «إنما الأعمال بالنيات»: تفرد به عمر، رضى الله عنه، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. ثم تفرد به عن عمر علقمة بن وقاص، ثم تفرد به عن علقمة، محمد بن إبراهيم التيمى، ثم عنه يحيى بن سعيد، على ما هو الصحيح عند أهل الحديث.
- تخريج الحديث، من غير طريق يحيى عن محمد بن إبراهيم عن علقمة عن عمر، عن النبى صلى الله عليه وسلم، والنظر فى عللها ٢٣٨ - ٢٣٩
- أمثلة أخرى لأحاديث تفرد بها ثقات، مُخرجةً فى (الصحيحين) مع أنه ليس لها إلا إسناد واحد ٢٤١
- حكم ما انفرد به الراوى مخالفاً لما رواه الثقات ٢٤٣

النوع الرابع عشر: معرفة المنكر من الحديث

(٢٤٤ - ٢٤٦)^٢

هو قسمان كالشاذ. فإنه بمعنى: المنفرد المخالف لما رواه الثقات، والفرد الذى ليس فى رايه من الثقة والإتقان ما يُحتمل معه تفرد. مثال لكل من القسمين للحديث الشاذ ٢٤٥ - ٢٤٦

النوع الخامس عشر: معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد

(٢٤٧ - ٢٤٩)^٢

طريق الاعتبار فى الأخبار، مثاله أن يروى حماد بن سلمة حديثا لم يُتابع عليه، عن أيوب السخيتاني عن ابن سيرين عن أبي هريرة؛ فينظر هل روى ذلك الحديث بعينه عن أيوب، غير حماد؟ فهذه هى المتابعة التامة، فإن لم يروه غيره عن أيوب ولكن رواه بعضهم عن ابن سيرين أو عن أبي هريرة، أو رواه غير أبي هريرة عن رسول الله ﷺ؛ فذلك قد يطلق عليه اسم المتابعة، ولكنها قاصرة عن الأولى، ويجوز أن تسمى أيضا بالشاهد. فإن لم يرو ذلك الحديث أصلاً، لكن روى حديث آخر بمعنى، فذلك الشاهد من غير متابعة، وإلا فقد تحقق فيه التفرد المطلق. وقد يدخل فى الباب رواية من لا يُحتج بحديثه وحده، ولذلك قالوا فى الضعفاء: فلان يُعتَبَر به، وفلان لا يُعتَبَر به ٢٤٨

النوع السادس عشر: زيادات الثقات وحكمها

(٢٥٠ - ٢٥٦)^٢

مذهب الجمهور من الفقهاء وأصحاب الحديث - فيما حكاه الخطيب - أن الزيادة من الثقة مقبولة ٢٥٠

وفيه نظر، بيانه فى تقسيم ما ينفرد به الثقة، إلى ثلاثة أقسام:

- ١ - أن يقع مخالفا منافيا لما رواه سائر الثقات، فهذا حُكْمُه الرد كما سبق فى نوع الشاذ
- ٢ - ألا يكون فيه منافاة ومخالفة أصلا لما رواه غيره، فهذا مقبول،
- ٣ - ما يقع بين هاتين المرتبتين. أمثلة منه ٢٥١ - ٢٥٥ وأما زيادة الوصل مع الإرسال فبينها نحو ما ذكرنا. ويزداد ذلك بأن الإرسال نوعٌ قدح فى الحديث ٢٥٥ والقول بأن فى الإرسال زيادة علم، مُعَارَضٌ بأن الإرسال نقص فى الحفظ فتبين أن زيادة العلم مع من أسند ٢٥٦

النوع السابع عشر: معرفة الأفراد (٢٥٧ - ٢٥٨) ٢

من الأفراد ما يتفرد به واحد عن كل أحد، وقد سبقت أقسامه وأحكامه. ومنها ما هو فرد بالنسبة - وحكمه قريب من حكم الأول - مثل ما يقال فيه: هذا حديث تفرد به أهل مكة، أو: تفرد به أهل الشام، أو أهل الكوفة أو أهل خراسان أو: لم يروه عن فلان غير فلان وإن كان مرويا من وجوه عن غير فلان، أو: تفرد به البصريون عن المدنيين... وما أشبه ذلك. وليس فى شىء من هذا ما يقتضى الحكم بضعف الحديث، إلا أن يطلق قائل: تفرد به أهل مكة، أو تفرد به البصريون عن المدنيين، أو نحو ذلك. على ما لم يروه إلا واحد من أهل مكة، أو من البصريين، ويضيفه إليهم كما يضاف أقل الواحد إلى القبيلة ٢٥٧

النوع الثامن عشر: معرفة الحديث المعلل (٢٥٩ - ٢٦٨) ٢

معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث، يضطلع بها أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب. فالحديث المعلل هو الذى أُطْلِع فيه على علة خفية تقدر فى صحته، مع أن ظاهره السلامة منها. ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذى رجاله ثقات الجامع لشروط الصحة من حيث الظاهر. ويستعان على إدراكها بتفرد الراوى، وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنبئه العارف بهذا الشأن، على علة فيما ظاهره السلامة.

والسبيل إلى معرفة علة الحديث أن يُجمَع بين طرقيه ويُنظر فى اختلاف رواته ويُعتبر بمكانهم من الحفظ ومرتبتهم من الإتقان والضبط ٢٥٩

قد تقع العلة فى إسناد الحديث، وهو الأكثر، وقد تقع فى متنه. وما يقع فى الإسناد قد يقدر فى صحة الإسناد والمتن جميعا. مثال، لكل ٢٦٠ - ٢٦١ ٢

قد يُطلق اسمُ العلة، على ما ليس بقادر فى الحديث ٢٦٢ جهابذة النقاد، يميزون بين صحيح الحديث وسقيمه ومُعَوَّجَه ومستقيمه كما يميز الصيرفى بين الجيد والردئى ٢٦٣

جعل «الحاكم» أجناس العلل عشرة، وطوّها ومثّل لكل منها، موجزها: ٢٦٢ - ٢٦٨ وأجلّ كتاب فى العلل كتاب «الحافظ ابن المدينى» وكتاب «ابن أبى حاتم» وكتاب العلل للخلال، وأجمعها كتاب الدارقطنى ٢٦٨

النوع التاسع عشر: معرفة المضطرب من الحديث.

(٢٦٩ - ٢٧٣)^٢

هو الذى تختلف الرواية فيه، وإنما يُسمى مضطرباً إذا تساوت الروايتان، وأما إذا ترجحت إحداها بحيث لا تقاومها الأخرى، فالحكم للراجحة ولا يطلق عليه وصف المضطرب، ولا له حكمه

٢٦٩

قد يقع الاضطراب فى متن الحديث وقد يقع فى الإسناد، وقد يقع من راوٍ واحد، وقد يقع بين رواة له جماعة، والاضطراب موجب ضعف الحديث لإشعاره بأنه لم يضبط ٢٧٠ من أمثله ٢٧٠ - ٢٧٣

النوع العشرون: معرفة المدرج فى الحديث

(٢٧٤ - ٢٧٨)^٢

المدرج أقسام: منها ما أدرج فى حديث رسول الله ﷺ من كلام بعض رواة. فيلتبس الأمر على من لا يعلم. من أمثله المشهورة - ٢٧٤

ومن أقسام المدرج أن يكون متن الحديث عند الراوى له بإسنادٍ إلا طرفاً منه بإسنادٍ ثانٍ عنده فيدرجه على الإسناد الأول ٢٧٥

ومنها أن يدرج فى متن حديثٍ بعض متن حديثٍ آخر مخالف للأول فى الإسناد، مثاله ٢٧٥ ومنها أن يروى الراوى حديثاً عن جماعة بينهم اختلاف فى إسناده فيدرج روايتهم على الاتفاق ٢٧٦ ولا يجوز تعمد شيء من الإدراج المذكور. وقد صنف فيه الخطيب أبو بكر كتابه (الفصل للوصل المدرج فى النقل) ٢٧٨

النوع الحادى والعشرون: معرفة الموضوع

(٢٧٩ - ٢٨٣)^٢

وهو المُختلق المصنوع. ولا تحل روايته لأحدٍ عَلمَ حاله فى أى معنى إلا مقرونا ببيان حاله. يُعرف كونه موضوعاً بإقرار واضعه أو ما ينتزل منزلة إقراره. وقد يفهمون الوضع من قرينة حال الراوى أو المروى: ٢٧٩

الواضعون أصناف، وأعظمهم ضرراً قوم من النسويين إلى الزهد وضعوا الأحاديث احتساباً فيما زعموا. ثم نهضت جهابذة الحديث بكشف غوارها وبحو عارها، والحمد لله ٢٧٩

الواضع ربما وضع كلاماً من عند نفسه فرواه، وربما أخذ كلاماً لبعض الحكماء أو غيرهم فوضعه على رسول الله ﷺ، وربما غلط غلط فوق فى شبه الوضع من غير تعمد.

قيل لأبى عصمة نوح بن أبى مريم: من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس فى فضائل القرآن سورة سورة؟ فقال: إني رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقهِ أبى حنيفة ومغازى ابن إسحاق فوضعت هذه الأحاديث حِسبة ٢٨١

وهكذا حال الحديث الطويل الذي يروى عن أبى بن كعب مرفوعاً، فى فضل القرآن سورة سورة، بحث باحث عن مخرجه حتى انتهى إلى من اعترف بأنه وجماعة وضعوه. ولقد أخطأ من المفسرين من أودعوه فى تفاسيرهم وقال بعض الجهلة فى الحديث الصحيح المشهور: "من كذب على فليتبوأ عقده من النار": نحن ما كذبنا عليه، إنما كذبنا له، وهذا من عظيم جهلهم وفحش افتراءهم ٢٨٣

النوع الثانى والعشرون معرفة المقلوب (٢٨٤ - ٢٨٧) ٢

هو نحو حديث مشهور عن سالم بن عبد الله بن عمر، جعل عن نافع عن ابن عمر ليصير غريباً مرغوباً فيه.

ومنه ما يروى أن البخارى رضى الله عنه قدم بغداد فاجتمع أصحاب الحديث هناك وعمدوا إلى مائة حديث قلبوا متونها وأسانيدها ثم حضروا مجلسه وألقوها عليه، فلما فرغوا رد كل متن إلى إسناده وكل إسناده إلى متنه فأقروا له بالفضل ٢٨٤

قد يقع القلب فى المتن، ويمكن تمثيله بحديث أذان ابن أم مكتوم، وأذان بلال بليل، للإمساك؛ قيل فيه قلب المتن. ولم يجعله ابن خزيمة وابن حبان من المقلوب إذ ليس بين الخبرين تضاد ٢٨٥
تنبهات ٢٨٦ - ٢٨٧

النوع الثالث والعشرون صفة من تقبل روايته ومن ترد روايته (٢٨٨ - ٣١١) ٢

أجمع جماهير أئمة الحديث والفقهاء على أنه يشترط فيمن يُحتج بروايته أن يكون عدلاً ضابطاً لما يرويه..
تفصيله ٢٨٨

مسائل للتوضيح:

١ - عدالة الراوى تثبت بتنصيب معدلين، وتارة تثبت بالاستفاضة. وتوسع ابن عبد البر المحافظ فقال: «كل حامل علم معروف العناية به محمول فى أمره أبداً على العدالة حتى يتبين جرحه» وهو توسع غير مرضى ٢٨٩

٢ - يُعرف كون الراوى ضابطاً، بأن تُعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان
٣ - التعديل مقبول من غير ذكر سببه. وأما الجرح فإنه لا يقبل إلا مفسراً مبيّن السبب ١٩١، ٢٩٢

- ٤ - اختلفوا في: هل يثبت الجرح والتعديل بقول واحد أو لآبد من اثنين كما في الشهادات؟ ٢٩٣
- ٥ - إذا اجتمع في شخص جرح وتعديل فالجرح مقدم، فإن كان عدد المعدلين أكثر فالصحيح الذى عليه الجمهور أن الجرح أولى
- ٦ - لا يجوز التعديل على الإبهام، من غير تسمية المعدل، بأن يقال: حدثنى الثقة؛ إلا أن يكون القائل عالماً، فيجزئ ذلك في حق من يوافقه في مذهبه ٢٩٤
- ٧ - إذا روى العدل عن رجل وسماه، لم تجعل روايته عنه تعديلاً منه له، عند أكثر العلماء.
- ٨ - خلافاً لمن رأى ذلك يتضمن التعديل ٢٩٤
- ٨ - في رواية المجهول وحكمها:
- * المجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن، ٢٩٥
 - * المجهول الذى جهلت عدالته الباطنة وهو عدل في الظاهر، وهو المستور ٢٩٥
 - * المجهول العين، لا تقبل روايته. وترتفع عنه هذه الجهالة إذا روى عنه عدلان وعيناه ٢٩٦
- ٩ - الخلاف فيمن روى عنه عدل واحد، متجه كالحلاف المعروف في الاكتفاء بواحد في التعديل ٢٩٦، ٢٩٧
- ٩ - اختلفوا في قبول رواية المبتدع الذى لا يكفر ببدعته، فمنهم من ردا روايته مطلقاً، ومنهم من قبل رواية المبتدع إذا لم يكن يستحل الكذب في نصرته مذهباً أو إذا لم يدع إلى بدعته ٢٩٨-٢٩٩
- ١٠ - التائب من الكذب في حديث الناس وغيره من أسباب الفسق تقبل روايته، إلا التائب من الكذب متعمداً في حديث رسول الله ﷺ فإنه لا تقبل توبته أبداً وإن حسنت توبته ٣٠٠
- ١١ - إذا روى ثقة حديثاً وروجع المروى عنه فتفاه فالمختار أنه إذا كان جازماً بنفيه، وجب رد حديث فرعه ثم لا يكون ذلك جرحاً يوجب رد باقى حديثه، لأنه مكذب لشيوخه أيضاً فتساقط ٣٠٢
- وأما إذا لم يكن المروى عنه جازماً فذلك لا يوجب رد رواية الراوى عنه.
- ومن روى حديثاً ثم نسيه لم يكن ذلك مسقطاً العمل به عند جمهور أهل الحديث وجمهور الفقهاء والمتكلمين.. وقد روى كثير من الأكابر أحاديث نسوها، حدثوا بها عن سمعها منهم ٣٠٣
- ١٢ - حكم من أخذ على التحديث أجراً ٣٠٥
- ١٣ - لا تقبل رواية من عرف بالتساهل في سماع الحديث أو إسماعه، ولا من كثرت الشواذ والمناكير في حديثه، ولا من عرف بكثرة السهو في رواياته إذا لم يحدث من أصل صحيح
- ١٤ - أعرض الناس في هذه الأعصر المتأخرة عن اعتبار مجموع ما سبق من الشروط لتعذر الوفاء بها، فليعتبر من الشروط ما يعنى بالمحافظة على خصيصة هذه الأمة في الأسانيد، والمحاذرة من انقطاع سلسلتها. وليكتف في أهلية الشيخ بكونه مسلماً بالغاً عاقلاً غير متظاهر بالفسق والسخف، وفي ضبطه بوجود سماعه مثبتاً بخط غير منهم
- ١٥ - بيان ألفاظ أهل الشأن في الجرح ٣٠٧ - ٣٠٨ وفي التعديل ٣٠٩ - ٣١٠

النوع الرابع والعشرون: كيفية سماع الحديث وتحمله وصفة ضبطه

(٣١٢ - ٣٦١)٢

* يصح التحمل قبل وجود الأهلية، على أن يروى بعد وجودها. وأما الاشتغال بكتب الحديث وضبطه وتقييده، فمن حين يتأهل لذلك، على اختلاف الأشخاص ٢٣١٢ - ٢٣١٣.

اختلفوا في أول زمان يصح فيه سماع الصغير، والتحديد بخمس سنوات هو الذى استقر عليه أهل الحديث. والذى ينبغى فى ذلك أن نعتبر فى كل صغير حاله على الخصوص ٣١٤ - ٣١٥

بيان أقسام طرق الحديث وتحمله ومجامعها ثمانية أقسام

الأول: السماع من لفظ الشيخ. إملاء أو تحديثا من غير إملاء وهذا القسم أرفع الأقسام. العبارات فى أدائه: ٣١٧

القسم الثانى: القراءة على الشيخ، وأكثر المحدثين يسمونها عرضاً. وسواء كنت أنت القارئ، أو قرأ غيرك وأنت تسمع، من كتاب أو من الحفظ. ٣١٩

العبرة عنها عند أداء الرواية بها ٣٢١ - ٣٢٣

تفريعات لتحمل والأداء بالقراءة على الشيخ ٣٢٤ - ٣٣١

١ - إذا كان أصل الشيخ عند القراءة بيد غيره وهو موثوق به، فإن كان الشيخ يحفظ ما يقرأ عليه فهو كما لو كان أصله بيد نفسه. وإذا كان الأصل بيد القارئ وهو موثوق به دينا ومعرفة، فكذلك الحكم فيه، وأولى بالتصحيح.

وأما إذا كان أصله بيد من لا يوثق به، فسماع غير معتد به.

٢ - اشترط بعض الظاهرية إقرار الشيخ نطقا بتصديق القارئ، والصحيح أن سكوت الشيخ نازل منزلة تصريحه نطقا، اكتفاء بالقرائن الظاهرة المختار.

٣ - عبارة الراوى: فيها أخذه من المحدث لفظاً وليس معه أحد: وفيها يأخذه ومعه غيره؛ وفيها قرأ على المحدث بنفسه؛ وفيها قرئ على المحدث وهو حاضر. ٣٢٥

٤ - يجب اتباع لفظ الشيخ فى قوله: حدثنا، وحدثنى، وسمعت وأخبرنا. ٣٢٦

٥ - اختلف أهل العلم فى صحة سماع من ينسخ وقت القراءة. والمختار أنه لا يصح السماع إذا كان النسخ بحيث يمتنع معه فهم الناسخ لما يقرأ. ويصح إذا كان بحيث لا يمتنع معه الفهم ٣٢٧

٦ - ويجزى مثل ذلك فيما إذا كان الشيخ أو السامع يتحدث، أو كان القارئ خفيف القراءة يفرط فى الإسراع، أو كان السامع بعيدا عن القارئ...

والظاهر أن يُعفى فى كل ذلك عن القدر اليسير نحو الكلمة والكلمتين. ٣٢٨

- كان كثير من أكابر المحدثين يعظم الجمع جدا فى مجالسهم حتى ربما بلغ ألوفاً مؤلفة، ويبلغهم عنهم المستملون ٣٢٩
- ٧ - يصح السماع من هو وراء حجاب إذا عرف صوته فيها إذا حدث بلفظه، وإذا عرف حضوره بسمع منه فيها إذا قرئ عليه ٣٣٠
- ٨ - الحكم فى من سمع من شيخ حديثاً ثم قال له: لا تروه عنى، أو رجعت عن إخبارى إياك به، أو نحو ذلك، غير مسند ذلك إلى أنه أخطأ فيه أو شك ٣٣١



(القسم الثالث من طرق التحمل: الإجازة)

أنواعها، وأحكامها

- ١ - أن يميز لمعين فى معين، ٣٣١
وحكمها، الرواية بها ٣٣٣
- ٢ - أن يميز لمعين فى غير معين ٣٣٥
- ٣ - أن يميز لغير معين بوصف العموم ٣٣٦
- ٤ - الإجازة للمجهول أو بالمجهول، والإجازة المعلقة بشرط - لا فائدة لها ٣٣٧
وليس من هذا القبيل، ما إذا أجاز الشيخ لجماعة مسمين معينين، وهو جاهل بأعيانهم، فهذا غير قادح كما لا يقدر عدم معرفته بأعيان من حضروا مجلس السماع.
- وإذا قال: أجزت لمن شاء فلان؛ أو نحو ذلك، ففيه جهالة وتعليق بشرط. والظاهر أنه لا يصح وحكى الخطيب عن مشايخ مذاهبيهم جوازها. فإن أجاز لمن شاء الرواية عنه، فهذا أولى بالجواز ٣٣٨
- ٥ - الإجازة للمعدوم، ويذكر معها الإجازة للطفل الصغير. ٣٤٠ - ٣٤١
- ٦ - إجازة ما لم يسمعه المجيز ولم يتحملة أصلاً ليرويه المجاز له إذا تحمله المجيز بعد ذلك، وفيها خلاف يحتاج إلى تفصيل وبيان ٣٤١ - ٣٤٢
- ٧ - إجازة المجاز وحكمها ٣٤٥



(القسم الرابع من طرق التحمل: المناولة)

وهى على نوعين:

- ١ - المقرونة بالإجازة، وهى أعلى أنواع الإجازة على الإطلاق.
- ٢ - المناولة المجردة من الإجازة، وهى معينة، لا تجوز الرواية بها ٣٥٠
- القول فى عبارة الراوى بطريق المناولة والإجازة ٣٥١



(القسم الخامس من طرق نقل الحديث وتلقيه: المكاتبه)

وهى نوعان: أحدهما أن تتجرد المكاتبه من الإجازة.

والثانى: أن تقترن بالإجازة

حكم النوع الأول، والثانى، وعبارة الراوى عند الأداء بكل منها ٣٥٤ - ٣٥٥

* * *

(القسم السادس من أقسام الأخذ ووجوه النقل): الإعلام

أى إعلام الراوى للطالب بأن هذا الحديث أو هذا الكتاب سماعه من فلان أو روايته، مقتصرًا على

ذلك، دون إذن له فى الرواية: ٣٥٥

حكم الرواية بالإعلام والاحتجاج والعمل بها ٣٥٦

* * *

(القسم السابع للأخذ والتحمل: الوصية بالكتب)

وهى أن يوصى الراوى عند موته أو سفره بكتاب يرويه، لشخص.

رُوى عن بعض السلف أنه جوز الرواية بها وهذا بعيد جدا وهو إما زلة عالم، أو متأول على أنه أراد

الرواية على سبيل الوجادة.

احتج بعضهم لذلك فشيبهه بقسم الإعلام وقسم المناولة، ولا يصح ذلك ٣٥٧

* * *

(القسم الثامن: الوجادة)

بيانها، ومثالها، وكيفية النقل بها ٣٥٨

من نقل من كتاب منسوب إلى مصنف، فلا يقل: قال فلان كذا وكذا؛ إلا إذا وثق بصحة النسخة، بأن

قابلها، هو أو ثقة غيره، بأصول متعددة: ٣٥٩

حكم العمل بها: ٣٦٠

النوع الخامس والعشرون: فى كتابة الحديث وكيفية ضبط الكتاب وتقييده

٣٦٢ - ٣٨٩

اختلاف الصدر الأول رضى الله عنهم فى كتابة الحديث،

من روى عنه كراهة ذلك، ومن روى عنه إباحته أو فعله. ٣٦٢ - ٣٦٥

من صحيح الحديث الدال على جواز الكتابة ٣٦٦ - ٣٦٧

ثم إنه زال ذلك الخلاف وأجمع المسلمون على تسويغ ذلك وإباحته، ولولا تدوينه فى الكتب لدرَسَ

فى الأعصر المتأخرة ٣٦٧

وهذا بيان أمور مفيدة في الضبط:

أحدها: ينبغى أن يكون اعتناؤه - من بين ما يلتبس - بضبط الملتبس من الأعلام، لأنها لا تستدرك بالمعنى ولا يُستدل عليها بما قبل وبعد.

الثانى: يستحب في الألفاظ المشكلة أن يكرر ضبطها في المتن وفي الحاشية ٣٦٩.

الثالث: يُكره الخط الدقيق من غير عذر يقتضيه مثل أن لا يجيد في الورق سعة أو يكون رحالاً. الرابع: يُختار له في خطه التحقيق دون المشق.

الخامس: كما تضبط الحروف المعجمة بالنقط، تضبط المهملات.

وجوه ضبط المهملات ٣٧٠

السادس: لا ينبغى أن يصطلح مع نفسه في كتابه بما لا يفهمه غيره.

السابع: ينبغى أن يجعل بين كل حديثين دائرةً تفصل بينها وتميز ٣٧٢

الثامن: يُكره له في مثل: عبد الله بن فلان بن فلان، أن يكتب: عبد، في سطر، والباقي في أول السطر تاليه. وكذلك يكره في عبد الرحمن بن فلان وفي «قال رسول الله ﷺ».

التاسع: ينبغى أن يحافظ على كنية الصلاة والتسليم على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا يسأم من تكراره. وما يكتبه من ذلك فهو دعاء يشته لا كلام يرويه فلا يتقيد فيه بالنص - وهكذا الأمر

في الثناء على الله عز وجل، والترضى والترحم على الصحابة والعلماء وسائر الأخيار.

ثم ليتجنب في إثباتها نقصين: نقصها لفظاً مرموزاً إليها بحرفين أو نحو ذلك، ونقصها معنى مثل «صلى

الله عليه» ويكره أيضاً الاقتصار على قوله: عليه السلام؛ ٣٧٣ - ٣٧٥

العاشر: على الطالب مقابلة كتابه بأصل سماعه وكتاب شيخه الذى يرويه عنه، وإلا خرج كتاب من

نسخ ولم يعارض، أعجمياً ٣٧٥ - ٣٧٦

وجائز أن تكون مقابلته بفرعٍ قد قوبل المقابلة المشروطة، بأصل شيخه، أصل السماع ٣٧٧

شروط المقابلة الصحيحة ٣٧٩

الحادى عشر: المختار في كيفية تخريج الساقط في الحواشى ٣٧٨

الثانى عشر: من شأن الحذاق المتقين العناية بالتصحيح والتضبيب والتمريض، ومذاهيبهم في كل

ذلك - ٣٨٠

الثالث عشر: إذا وقع في الكتاب ما ليس منه: ومذاهب الحذاق في نفيه عنه ٣٨٢

المختار في الضرب على الحرف المكرر ٣٨٣

الرابع عشر: ضبط ما تختلف فيه الروايات، ٣٨٤

الخامس عشر: بيان ما غلب على كنية الحديث من الاقتصار على الرمز في قولهم: حدثنا، وأخبرنا؛

وظهر حتى لا يكاد يلتبس.

وإذا كان للحديث إسنادان أو أكثر فإنهم يكتبون عند الانتقال من إسنادٍ إلى إسنادٍ ما صورته (ح) وهى حاء مفردة مهملة.

الأقوال فى بيانها مختلفة، وأحوط الوجوه أن يقول القارئ عند الانتهاء إليها: «ح» وير: ٣٨٥ - ٣٨٦

السادس عشر: للطالب أن يكتب بعد البسملة. اسم الشيخ المسموع وكنيته ونسبه، ثم يسوق ما سمعه منه بلفظه. كما ينبغى أن يكتب أساء من سمع معه وتاريخ وقت السماع وينبغى أن يكون التسميع بخط موثوق به غير مجهول الخط. ولا بأس على صاحب الكتاب إذا كان موثوقاً به إثبات سماعه بخطه

من ثبت سماعه فى كتابه، فقيح به كتابه إياه ٣٨٨

ثم إذا نسخ الكتاب، وجب ألا ينقل سماعه إلى نسخه إلا بعد المقابلة المرضية.

(النوع السادس والعشرون: فى صفة رواية الحديث وشرط أدائه)

(٣٩٠ - ٤١٨) ٢

مذاهب المتشددىن فى عدم الاحتجاج إلا بما رواه الراوى من حفظه. ومذهب المتساهلىن ومنهم قوم سمعوا كتباً مصنفة فلما طعنوا فى السن واحتجج إليهم روهها من نسخ مشترة أو مستعارة. تفرىمات:

- ١ - ضبط سماع الضرىر وحكم روايته ٣٩٢
 - ٢ - حكم من سمع كتاباً ثم أراد روايته من نسخة لىس فيها سماعه ولا هى مقابلة بنسخة سماعه، غير أنه سمع منها على شىخه، هل يجوز له ذلك؟ ٣٩١
 - ٣ - النظر فىما إذا وجد المحافظ فى كتابه خلاف ما يحفظه.
 - ٤ - الحكم فىما إذا وجد سماعه فى كتابه وهو غير ذاك لسماعه ٣٩٣ - ٣٩٤
 - ٥ - الحكم فىما إذا أراد رواية ما سمعه على معناه دون لفظه. ٣٩٤ وسند ذلك من السنة ٣٩٥
 - ٦ - وهذا الخلاف لىس جارياً على ما فى الكتب، فلىس لأحد أن يغير لفظاً من كتاب ويثبت فىه لفظاً آخر بمعناه ٣٩٦
- إذا اشتبه على القارئ كلمة فىما يقرأ فقرأها على وجه يشك فىه ثم قال: أو كما قال: فهذا حسن وهو الصواب.

- ٧ - هل يجوز اختصار الحديث؟ فىه خلاف، بىانه وتفصلىه ٣٩٨ - ٣٩٩
- ٨ - ينبغى للمحدث ألا يروى حديثاً بقراءة لحن أو مصحف، وعن الأصمى: إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل فى جملة قوله صلى الله عليه وسلم: "من كذب على"

- متعمداً فليتبوأ مقعده من النار“ لأنه صلى الله عليه وسلم لم يكن يلحن، فمهما رويت عنه حديثاً ولحنت فيه كذبت عليه. - ٤٠٠
- ٩ - إذا وقع في روايته لحن أو تحريف، فهل يرويه على الخطأ كما سمعه، أو يصححه ويغيره؟ فيه خلاف، وضرورة اجترار.
- ١٠ - سبيل الإصلاح بزيادة شيء سقط من المتن، أو ما إذا بلي من كتابه بعض الإسناد أو المتن
٤٠٣ - ٤٠٥:
- ١١ - الوجه فيها إذا كان الحديث عند الراوى - المسْمَع - عن اثنين أو أكثر ٤٠٥ - ٤٠٦^٢
- ١٢ - ليس لراوى الحديث أن يزيد على نسب من فوق شيخه من رجال الإسناد، أو صفته ٤٠٧
- ١٣ - جرت العادة بحذف (قال) ونحوه خطأ، ولا بد من ذكره حالة القراءة نطقاً ٤٠٩
- ١٤ - النسخ المشهورة المروية بإسناد واحد، هل يجب تجديد ذكر الإسناد في أول كل حديث منها؟
٥٠٩ - ٤١٠^٢:
- ١٥ - إذا قدم ذكر المتن على الإسناد أو ذكر المتن وبعض الإسناد، ثم ذكر عقيبَه على الاتصال؛ قيل بجوازِه، وينبغي أن يكون فيه خلاف نحو الخلاف في تقديم بعض الحديث على بعض
٤١١ - ٤١٢^٢:
- ١٦ - الحكم فيها إذا روى المحدث الحديث بإسناد ثم أتبعه بإسناد آخر وقال عند انتهائه: مثله؛ فأراد الراوى عنه الاختصار على الإسناد الثانى. ٤١١^٢
- ١٧ - إذا ذكر الشيخ إسناد حديثٍ ولم يذكر من متنه إلا طرفاً ثم قال: وذكر الحديث بطوله؛ فهل يجوز لمن سمع على هذا الوصف أن يروى الحديث بطوله؟
- ١٨ - الظاهر أنه لا يجوز تغيير: «عن النبى» إلى: «عن رسول الله» صلى الله عليه وسلم - ٤١٥^٢
- ٢٠ - إذا كان سماعه على صفة فيها بعض الوهن فعليه أن يذكرها في حالة الرواية، فإن في إغفالها نوعاً من التدليس - ومن أمثلته ما إذا حدثه المحدث في حالة المذاكرة. منع جماعة من الحفاظ أن يُجمل عنهم في المذاكرة شيء.
- ٢١ - إذا كان الحديث عن رجلين أحدهما مجروح، فلا يُستحسن إسقاط المجروح من الإسناد والاختصار على الثقة. وهكذا ينبغي إذا كان الحديث عن ثقتين ألا يُسقط أحدهما: ٤١٧^٢
- ٢٢ - حكم سماع بعض حديثٍ من شيخٍ وبعضه من شيخٍ آخر: ٤١٨^٢.

النوع السابع والعشرون: معرفة آداب المحدث

٢(٤٢٧ - ٤١٩)

شرف علم الحديث يناسب مكارم الأخلاق، وهو من علوم الآخرة، فليُقدّم المحدث تصحيح النية وإخلاصها.

اختلف في سن التصدى لإسماع الحديث والانتصاب لروايته - ٤١٩
وأما سن الإمساك عن التحديث والرواية فحين يخاف عليه التخليط، والناس في ذلك متفاوتون.
لا ينبغي للمحدث أن يحدث بحضرة من هو أولى منه بذلك. وينبغي إذا التمس منه ما يعلمه عند
غيره - في بلده أو غيره - بإسناد أعلى أو أرجح من وجه آخر، أن يعلم الطالب به ويرشده
إليه.

وليقتد بالإمام مالك بن أنس رضى الله عنه؛ كان لا يحدث إلا على طهارة متمكنا في جلوسه بوقار
وهيبة، إعظاما لحديث رسول الله ﷺ. وكان يكره أن يحدث في الطريق أو وهو قائم أو مستعجل،
فإن رفع أحد صوته في مجلسه زجره وتلا قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم
فوق صوت النبي﴾

كما يروى في حرمة مجلس الحديث، أن «القارئ لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذا قام لأحد
كُتبت عليه خطيئة» ٤٢٤

يستحب الافتتاح بتلاوة آيات من القرآن العظيم ودعاء يليق بالحال، واتخاذ مستمل إذا كثر الجمع،
وكلما انتهى إلى ذكر النبي عليه الصلاة والسلام، صلى عليه؛ وإلى ذكر الصحابي قال: رضى الله
عنه.

ويحسن بالمحدث الثناء على شيخه في حالة الرواية عنه، بما هو أهل له.
ومن عادة السلف الأئمة، ختم الإملاء بشيء من العظات والإنشادات بأسانيدها، في مكارم الأخلاق
٢٤٢٧

النوع الثامن والعشرون: معرفة آداب طالب الحديث

٢(٤٣٦ - ٤٢٨)

أول ما عليه، إخلاص النية والحذر من طلب الحديث لشيء من الأغراض الدنيوية وليسأل الله
التيسير والتأييد، وليأخذ نفسه بالأخلاق الزكية ٤٢٨
إذا فرغ من سماع العوالى والمهمات ببلده، فليرحل في طلب الحديث

زكاة الحديث النبوى - ٤٢٩

من إجلال العلم تعظيم الطالب شيخه، ومن بركة الحديث إفادة طلابه بعضهم بعضا. ومن ظفر منهم
بسماع شيخ فكتمه غيره كان جديرا بالألا ينتفع به - ٤٣٠
لا يتعلم العلم مستحي ولا مستكبر.

ولا يتبئل طالب الحديث حتى يكتب عنن هو فوقه، وعنن هو مثله، وعنن هو دونه.
لا يكن هم الاستكثار من الشيوخ لمجرد الكثرة وصيتها.

الحذر من الانتخاب على الشيوخ، إلا أن يضطر إليه من هو أهل للانتقاء، فإن كان الطالب قاصرا عن
ذلك استعان ببعض الحفاظ لينتخب له. مع تمييز ما انتخب على الأصل. بعلامة المنتخب ٤٣١

الرواية .. والدراية.

تقديم العناية بالصحيحين، ثم بسنن أبى داود والنسائى والترمذى، وسائر ما تمس حاجة صاحب
الحديث إليه من كتب المسانيد، كمسند أحمد، ومن كتب الجوامع المصنفة فى الأحكام، وموطأ مالك
هو المقدم منها، ومن كتب علل الحديث - ومن أجودها كتاب العلل عن الإمام أحمد، وعلل
الدارقطنى - ومن كتب معرفة الرجال وتواريخ المحدين، ومن أفضلها (تاريخ البخارى الكبير)
وكتاب الجرح والتعديل لابن أبى حاتم) ومن كتب الضبط لمشكل الأسما، ومن أكملها (كتاب
الإكمال لابن ماكولا).

ليكن الإتيان هم، وليشتغل بالتخريج والتأليف إذا استعد لذلك وتأهل له ٤٣٣

لعلماء الحديث فى تصنيفه طريقتان: على الأبواب، وعلى المسانيد.

من أعلى المراتب فى تصنيفه، تصنيفه معللا، كالمسند المعلق ليعقوب بن شيبه.

وما يعتنون به فى التأليف جمع حديث شيوخ مخصوصين، كل منهم على انفراد. وعن عثمان بن سعيد
الدارمى: «يقال: من لم يجمع حديث هؤلاء الخمسة فهو مفلس: سفيان وشعبة. ومالك، وحماد بن

زيد، وابن عيينة. وهم أصول الدين» ٤٣٣

وأصحاب الحديث يجمعون حديث حفاظ غير الذين ذكروهم الدارمى. ويجمعون أيضا التراجم وهى

أسانيد يجمعون ما جاء بها بالجمع، مثل ترجمة مالك عن نافع عن ابن عمر؛ وترجمة سهيل بن أبى

صالح عن أبى هريرة؛ وترجمة هشام بن عروة عن أبىه عن عائشة؛

ويجمعون أيضا أبوابا من الكتب المصنفة فى الأحكام، ويفردون أحاديث بجمع طرقها ٤٣٤

وعليه فى كل ذلك تصحيح القصد والحذر من قصد التكاثر.

ثم ليحذر أن يخرج للناس ما يصنفه إلا بعد تهذيبه وتحريه وإعادة النظر فيه. وليتق أن يجمع ما لم
يتأهل بعد له.

وهذا الكتاب - لابن الصلاح - مدخل إلى هذا الشأن، وينبغى أن تقدم العناية بمعرفة علومه ٤٣٦

النوع التاسع والعشرون: معرفة الإسناد العالى والنازل (٤٣٧ - ٤٤٩)^٢

أصل الإسناد أولاً، خصيصة فاضلة من خصائص هذه الأمة، وسنة بالغة مؤكدة.

قول ابن المبارك: «الإسناد من الدين، لولا الإسناد لقال من شاء، ما شاء»

أمثلة من رقابة النقاد على أسانيد الرواة ٤٣٧^٢

طلب العلو فيه، سنة أيضاً، والرحلة في طلبه ٤٣٨^٢ - ٤٣٩

العلو على أقسام خمسة:

أولها: القرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم.

الثانى: القرب من إمام من أئمة الحديث وإن كثر العدد منه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

كلام الحاكم في هذا العلو، ودفع وهم العلو بمجرد قلة العدد، وتثيله بأحاديث له رباعيات الإسناد،

لا يعتد بها ولا يُحتج بشيء منها ٤٤٢ - ٤٤٣

الثالث: العلو بالنسبة إلى (الصحيحين) أو أحدهما أو غيرها من الكتب المعروفة المعتمدة، وذلك

ما اشتهر أخيراً بـ: (الموافقات، والمساواة، والأبدال والمصافحة)

بيان معنى هذه المصطلحات والتمثيل لكل منها ٤٤٤

هل هذا النوع من العلو، تابع لنزول؟ ٤٤٥ - ٤٤٦

الرابع: العلو المستفاد من تقدم وفاة الراوى، بيانه ومثاله. ٤٤٦

الخامس: العلو المستفاد من تقدم السماع. بيانه ومثاله ٤٤٧

فصل: في النزول، وهو ضد العلو. فأقسامه، مثله، خمسة.

والنزول مفضول مرغوب عنه، والفضيلة للعلو، خلافاً لمن رأى التنزل في الإسناد أفضل بما يقتضيه من

الاجتهاد والنظر ٤٤٨

النوع الموفى ثلاثين: معرفة المشهور من الحديث

(٤٥٠ - ٤٥٥)^٢

من المشهور صحيح، ومنه غير صحيح. ٤٥١^٢

وينقسم من وجه آخر إلى ما هو مشهور بين أهل الحديث وغيرهم، وإلى ما هو مشهور بين أهل

الحديث دون غيرهم.

من المشهور المتواتر الذى يذكره أهل الفقه وأصوله. وأهل الحديث لا يذكرونه باسمه الخاص المشعر

بمعناه الخاص ٤٥٣^٢

تعريفه، وأمثلة منه (٤٥٤ - ٤٥٥)^٢.

النوع الحادى والثلاثون: معرفة الغريب والعزیز من الحديث

(٤٥٧ - ٤٥٦)

تعريف الغريب. منه صحيح كالأفراد المخرجة فى الصحيحين، ومنه غير صحيح، وذلك هو الغالب على الغرائب.

وينقسم أيضا من وجه آخر: فمنه غريب متنا وإسنادا، ومنه غريب إسنادا لامتنا، ومنه غرائب الشيوخ - ٤٥٦

هل ینعكس الغريب إسنادا لامتنا، فيوجد ما هو غريب متنا، وليس غريبا إسنادا؟ ٤٥٧

النوع الثانى والثلاثون: معرفة غريب الحديث

(٤٥٨ - ٤٦١)

تعريفه، وقبح الجهل به. الخائض فيه حقيق بالتحرى.

أوائل من صنّفوا فيه من علماء الإسلام - ٤٥٨

أقوى ما يُعتمد عليه فى تفسير غريب الحديث، أن يُظفر به مُفسّرا فى بعض روايات الحديث.

مثاله: ٤٥٩-٤٦١

النوع الثالث والثلاثون: معرفة المسلسل من الحديث

(٤٦٢ - ٤٦٥)^٢

انقسامه إلى ما يكون التسلسل فيه صفة للرواية والتحمل، وإلى ما يكون صفة للرواة وحالة لهم،

أحوال الرواة لا تُخصى، وقد نَوَّع «الحاكم، أبو عبد الله»، المسلسل إلى ثمانية أنواع، والذى

ذكره فيها إنما هي صور وأمثلة ثمانية ٤٦٢ الأنواع الثمانية للمسلسل عند الحاكم:

- ٤٦٤ - ٤٦٥

النوع الرابع والثلاثون: معرفة ناسخ الحديث ومنسوخه

(٤٦٦ - ٤٧٠)^٢

هذا فن مستصعب، وللإمام الشافعى، رضى الله عنه، فيه يدٌ طولى وسابقة أولى.

تعريفه ٤٦٦^٢

أقسامه، وأمثله.

- * منها ما يعرف بتصريح رسول الله صلى الله عليه وسلم.
- * ومنها ما يعرف بقول الصحابي.
- * ومنها ما عُرف بالتاريخ، فالتأخر ناسخ لما تقدمه.
- * ومنها ما يعرف بالإجماع. كحديث قتل شارب الخمر للمرة الرابعة عُرفَ نسخهُ بانعقاد الإجماع على تركه. والإجماع لا يَنسخ ولا يُنسخ، ولكن يدل على وجود ناسخٍ غيره ٤٦٩^٢ - ٤٧٠

النوع الخامس والثلاثون: معرفة المصحف من أسانيد الحديث ومتونها (٤٧١ - ٤٧٦)

فن جليل ينهض بأعبائه الحدائق من الحفاظ، والدارقطنى منهم، وله فيه تصنيف مفيد.
مثال التصحيف فى الإسناد ٤٧١ - ٤٧٢ مثال التصحيف فى المتن ٤٧٢
وينقسم قسمة أخرى إلى تصحيف البصر، وتصحيف السمع.
وينقسم قسمة ثالثة إلى تصحيف اللفظ وهو الأكثر، وإلى تصحيف يتعلق بالمعنى - ٤٧٦

النوع السادس والثلاثون: معرفة مختلف الحديث (٤٧٧ - ٤٧٩)^٢

يكمل للقيام به الأئمة الجامعون بين صناعتى الحديث والفقہ ٤٧٧
وأجلُّ ما صُنّف فيه (كتاب اختلاف الحديث للإمام الشافعى) وهو مدخل عظيم لهذا النوع ٤٧٧
ينقسم إلى قسمين:
* أن يمكن الجمع بين الحديثين ولا يتعذر إبداء وجه ينفى تنافيهما. مثاله وكتاب (مختلف الحديث لابن قتيبة فى هذا المعنى، إن يكن أحسن فيه من وجه، فقد أساء فى أشياء منه قصر بأعه عنها.
قول ابن خزيمة، الإمام أبى بكر: «لا أعرف أنه روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثان - بإسنادين صحيحين - متضادان، فمن كان عنده فليأتنى به أولف بينهما.
القسم الثانى: أن يتضادا بحيث لا يمكن الجمع بينهما، وذلك على ضربين: أن يظهر كون أحدهما ناسخا فيعمل به ويترك المنسوخ، وإلا فيُفرع إلى الترجيح بوجه من وجوه الترجيحات، ٤٧٩^٢

النوع السابع والثلاثون: معرفة المزيد فى متصل الأسانيد (٤٨٠ - ٤٨١)^٢

مثاله، ألف الخطيب الحافظ فيه كتابا، وفى كثير مما ذكره نظر - ٤٨١
مزيد نظر فى أمثلة المزيد فى متصل الأسانيد ٤٨٢

النوع الثامن والثلاثون: معرفة المراسيل الخفي إرسائها

(٤٨٣ - ٤٨٤) ٢

وهو نوع مهم عظيم الفائدة، يُدرك بالاتساع في الرواية والجمع بين الطرق، والمعرفة التامة ٣٨٣ منه ما عرف فيه الإرسال، بمعرفة عدم السماع من الراوي، أو عدم اللقاء. مثاله. ومنه ما عُرفَ بمجيبته من وجه آخر بزيادة رجل أو آخر، في الموضوع المدعى فيه الإرسال. وهذا النوع يتعرض، كالنوع قبله، لأن يُعترض بكل واحد منها على الآخر ٤٨٤.

النوع التاسع والثلاثون: معرفة الصحابة، رضى الله عنهم أجمعين

(٤٨٥ - ٥٠٥) ٢

علم كبير، أُلّف الناس فيه كتباً كثيرة، كالاستيعاب لابن عبد البر، وكتاب ابن الأثير.. وبهذا النوع يُعرف المتصل من المرسل ٤٨٥

فيا يلي نُكت نافعة إن شاء الله، كان ينبغي تنويج المصنفات في الصحابة، بها:

- ١ - الأقوال في تعريف الصحابي. ٤٨٦ - ٤٨٩ بِم يُعرف كونه صحابياً؟ - ٤٨٩
 - ٢ - للصحابة بأسرهم خصيصة، وهي أنه لا يُسأل عن عدالة أحدٍ منهم بل ذلك أمر مفروغ منه لكونهم على الإطلاق معدلين بنصوص الكتاب والسنة، وإجماع من يُعتد به في الإجماع من الأمة. وَمَنْ لَأَبَسَ مِنْهُمْ الْفِتْنَةَ، فكذلك ٤٩٠ - ٤٩١
 - ٣ - أكثر الصحابة حديثاً عن رسول الله ﷺ. وأكثرهم فتياً العبادة، ومن يلتحق بهم من فقهاء الصحابة رضى الله عنهم ٤٩٢ - ٤٩٣
 - ٤ - عدّة من روى عن النبي صلى الله عليهم، وتعدُّ إحصائهم - ٤٩٤
 - ٥ - أفضل الصحابة، رضى الله عنهم، أفراداً. - ٤٩٥ وأفضل أصنافهم صنفاً - ٤٩٦
 - ٦ - أولهم إسلاماً، على اختلافٍ فيهم ٤٩٧
 - ٧ - آخرهم، على الإطلاق، موتاً، أبو الطفيل عامر بن واثلة، سنة مائة من الهجرة وأما بالإضافة إلى النواحي، فأخر من مات منهم: بالمدينة، وبمكة ٤٩٨
- وبالبصرة، وبالكوفة، وبالشام ٥٠٤ وبمصر، وبفلسطين، وبدمشق، وبحمص، وباليمامة، وبالجزيرة وبأفريقية، وبالبادية في الأعراب - رضى الله عنهم أجمعين ٥٠٤ - ٥٠٥

النوع الموفى أربعين: معرفة التابعين (٥٠٦ - ٥١٩)^٢

تعريف التابعى - ٥٠٦ فيما يلى مهماتٌ فى هذا النوع:

١ - ذكر «الحافظ أبو عبد الله»، أن التابعين على خمس عشرة طبقة:

الأولى: الذين لحقوا العشرة وعليه فى بعض من سَمَّاهم بها إنكار، بيانه: - ٥٠٧

يليهم التابعون الذين ولدوا فى حياة رسول الله ﷺ من أبناء الصحابة ٥٠٨

وفى كلامه هذا نظر، معنى ونقلًا. بيان ذلك ٥٠٨ - ٥١٢

الثانية: المخضرمون تعريف المخضرم فى المصطلح، وفى اللغة.

ذكرهم «مسلم» فبلغ بهم عشرين تابعًا ٥١٣

وهم أكثر من ذلك، ذكر بعض المتأخرين أنه بلغ بهم أكثر من مائة ٥١٤

الثالثة: من أكابر التابعين، الفقهاء السبعة من أهل المدينة ٥١٤

الرابعة: أفضل التابعين على خلاف فيهم ٥١٦ وسيدتا التابعين من النساء: حفصة بنت سيرين وعمرة بنت عبدالرحمن. وتالتهما - وليست كهما: أم الدرداء الصغرى ٥١٧

الخامسة عن الحاكم، قال: طبقة تُعدُّ فى التابعين ولم يصح سماعُ أحدٍ منهم من الصحابة: وسَمَّى عددا منهم. وطبقة عِدَادُهُم عند الناس فى أتباع التابعين وقد لقوا الصحابة، وسَمَّى عددا منهم. وفى بعض ما قاله مقال ٥١٨^٢ ثم، هناك قوم عُدُّوا من التابعين وهم من الصحابة... ٥١٩

أول التابعين موتًا، وآخرهم موتًا، ٥١٩

النوع الحادى والأربعون: معرفة الأكابر الرواة عن الأصاغر (٥٢٠ - ٥٢٦)^٢

من الفائدة فيه، ألا يُتوهم كون المروى عنه أكبر أو أفضل من الراوى فتُجهل بذلك منزلتها. وهو على ضرب: منها أن يكون الراوى أكبر سِنًا وأقدم طبقة من المروى عنه. ومنها أن يكون الراوى أكبر قدرًا من المروى عنه - ٥٢٠. ومنها أن يكون الراوى أكبر من الوجهين جميعًا كرواية كثير من العلماء الحفاظ عن أصحابهم وتلاميذهم. ويندرج تحت هذا النوع رواية الصحابي عن التابعى. وكذلك رواية التابعى عن تابع التابعى. وأمثلة ذلك النوع - ٥٢٤

النوع الثانى والأربعون: المُدبِّج وماعده من رواية الأقران بعضهم عن بعض (٥٢٣ - ٥٢٦)^٢

وهم المتقاربون فى السن والإسناد. وربما اكتفى الحاكم أبو عبد الله بالتقارب فى السن

ورواية القرين عن القرين: منها المديح وهو أن يروى القرينان كل واحد منهما عن الآخر.
أمثله في: الصحابة، والتابعين وأتباع التابعين - ٥٢٣
ومنها غير المديح، بأن يروى أحد القرينين عن الآخر، ولا يروى قرينه عنه..
أمثلة الحاكم للمديح وغير المديح من طبقة الصحابة، إلى الطبقة السادسة ٥٢٥ - ٥٢٦

النوع الثالث والأربعون: معرفة الإخوة والأخوات من العلماء والرواة (٥٢٧ - ٥٣٦)

صنف فيه «على ابن المدينى، والنسائى، وأبو العباس السراج» وغيرهم.
من أمثلة الأخوين من الصحابة والثلاثة، والأربعة، والخمسة: ٥٢٧
ومن أمثلة الأخوين من التابعين ٥٢٧ - ٥٢٩ ومن أمثلة الإخوة الثلاثة في التابعين ٥٣٠
ومن أمثلة الأربعة في التابعين، ومن أمثلة الخمسة في التابعين ٥٣٢، إلى العشرة: ٥٣٣ ومن أمثلة
العشرة بنو أنس بن مالك وإن شئت جعلتهم مثالا لما يزيد على مائة.
وقد روى محمد بن سيرين عن أخيه يحيى عن أخيه أنس، عن أنس بن مالك - ٥٣٤
أمثلة لكثرة أولاد صحابة وغيرهم ممن ولد له في الإسلام عشرات وأكثر. ٥٣٢ - ٥٣٦
ومثال التسعة الإخوة، والعشرة، ومثال أحد عشر، واثني عشر ٥٣٥
بنو مقرن، الإخوة السبعة، هاجروا وصحبوا رسول الله ﷺ، ولم يشاركهم أحد في هذه المكرمة، ٥٣٦
بنو عفرأ، سبعة إخوة صحابة بدرين ٥٢٨
بنو حارثة الأسلميون، إخوة ثمانية شهدوا بدرًا والحديبية، وبيعة الرضوان ٥٢٨
جابر بن عبد الله وأخواته التسع عشرة لهم صحبة. وبنو العباس بن عبدالمطلب أحد عشرة: ٥٢٩

النوع الرابع والأربعون: معرفة رواية الآباء عن الأبناء (٥٣٠ - ٥٣٩)

النوع الخامس والأربعون: معرفة رواية الأبناء عن الآباء (٥٤٠ - ٥٤٩)

أهمه ما لم يُسمَّ فيه الأب والجد، وهو نوعان: رواية الابن عن الأب عن الجد، نحو (نسخة عمرو بن
شعب) عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص ٥٤١ - ٥٤٢
و (نسخة بهز بن حكيم) عن أبيه، عن جده الصحابي معاوية بن حيدة القشيري
و (نسخة) طلحة بن مصرف عن أبيه، عن جده عمرو بن كعب الياشى ٥٤٢ - ٥٤٣
مثال لتسعة آباء يروى بعضهم عن بعض نسقا ٥٤٤ ولعشرة آباء، نسقا ٥٤٥ ولأحد عشر، نسقا ٥٤٦

ومثال لثمانية آباء بعضهم عن بعض نسقا، ٥٤٦ ولسبعة، ولسنة ٥٤٧
 مثال لخمسة آباء يروى بعضهم عن بعض نسقا ٥٤٨
 النوع الثانى: رواية الابن عن أبيه دون الجد، وذلك باب واسع جدا، من أمثله ٥٤٩^٢

النوع السادس والأربعون:

معرفة من اشترك فى الرواية عنه روايان متقدم ومتأخر

(٥٥٠ - ٥٥١)^٢

لا ينحصر ذلك فى رواية الأكاير عن الأصاغر، بل قد يقع فى غير ذلك ٥٥٠
 من فوائده. ومن أمثله. وقد حظى الإمام مالك منه بكثير - ٥٥٠ - ٥٥١

النوع السابع والأربعون: معرفة من لم يرو عنه إلا راوٍ واحد

(٥٥٢ - ٥٥٨)^٢

لمسلم فيه كتاب، قال ابن الصلاح إنه لم يره. مثاله من الصحابة ٥٥٢^٢
 الحاكم أبو عبد الله فى (المدخل) حكم بأن أحدا من هذا القبيل. لم يرو عنه الشيخان فى صحيحهما
 ونُقِضَ ذلك عليه - ٥٥٤^٢

مثال هذا النوع من التابعين - ٥٥٧^٢ مثاله فى أتباع التابعين - ٥٥٨

النوع الثامن والأربعون: معرفة من ذُكِرَ بأسماء أو نعوت مختلفة

(٥٥٩ - ٥٦١)^٢

هذا فن عويص، والحاجة إليه ماسة. صنف فيه المحافظ «عبد الغنى بن سعيد، المصرى» وغيره ٥٥٩
 من أمثله، مما ذكر المحافظ عبد الغنى، وأمثلة أخرى من شيوخ الخطيب المحافظ
 مما يُلبس أقل من ذلك، أن يُذكر شخص بنسبة كالزهري، ثم يذكر باسمه فى موضع آخر ٥٦١

النوع التاسع والأربعون: معرفة المفردات الآحاد، من الأسماء والألقاب والكنى

(٥٦٢ - ٥٦٩)^٢

هذا نوع مليح عزيز، يوجد فى كتب الحفاظ المصنفة فى الرجال مجموعًا مفرقًا فى أواخر أبوابها. وأُفرد
 أيضا بالتصنيف. وكتاب (الأسماء المفردة للبرديجى) من أشهرها، واستدرك عليه المحافظ ابن بكير

من الأسماء المفردة مرتبة على حروف المعجم - فى الصحابة والتابعين: ٥٦٣ - ٥٦٦

ومن الكنى المفردة ٥٦٧^٢ ومثال الأفراد من الألقاب ٥٦٨ - ٥٦٩

النوع الموفى خمسين: معرفة الأسماء والكُنَى (٥٧٠ - ٥٧٩)

كُتِبَها كثيرة، منها كتاب ابن المدينى، ومسلم، والنسائى، والحاكم الكبير، وابن عبد البر..
المراد هنا أسماء دوى الكنى، وأصحاب الكنى على ضروب:
أحدها، الذين سُمُوا بالكنى، فأسماءهم كناههم. منهم من له كنية أخرى. ومن لا كنية له غير الكنية
التي هى اسمه ٥٧١
الضرب الثانى: الذين عُرِفُوا بكناهم ولم يوقف على أسمائهم.
مثاله من الصحابة ٥٧٢ ومن غير الصحابة ٥٧٣^٢
الثالث: الذين لُقِّبُوا بالكُنَى، ولهم غيرها كُنَى وأسماء. مثاله ٥٧٤
الرابع: من له كنيّتان أو أكثر ٥٧٥
الضرب الخامس: من اختلف في كنيته فذكر له على الاختلاف كنيّتان أو أكثر. مثاله: ٥٧٦^٢
السادس: من عُرِفَتْ كنيته واختلف في اسمه. مثاله من الصحابة ٥٧٧^٢ وغير الصحابة ٥٧٨
السابع: من اختلف في كنيته واسمه معا، وذلك قليل. مثاله - ٥٧٨
الثامن: من لم يُخْتَلَفْ في كنيته واسمه، وعرفا جميعا واشتهرا، من أمثله - ٥٧٩
التاسع: من اشتهر بكنيته دون اسمه، واسمه مع ذلك غير مجهول عند أهل العلم بالحديث،
ولا بن عبد البر تصنيف مليح فيمن بعد الصحابة منهم. مثاله.. ٥٧٩

النوع الحادى والخمسون: معرفة كُنَى المعروفين بالأسماء (٥٨٠ - ٥٨٢)^٢

وهذا من وجهٍ ضد النوع الذى قبله، ومن وجهٍ آخر يصلح لأن يجعل قسما من أقسام ذلك ٥٨٠^٢
من يكنى في الصحابة بأبى محمد. ومن يكنى بأبى عبدالله ٥٨١
ومن يكنى منهم بأبى عبد الرحمن ٥٨٢

النوع الثانى والخمسون: ألقابُ المحدثين ومن يُذكر معهم (٥٨٣ - ٥٨٩)^٢

فيها كثرة، ومن صنف فيها «أبو بكر الشيرازى وأبو الفضل ابن الفلكى.
تنقسم إلى ما يجوز التعريف به وهو ما لا يكرهه الملقب، وما لا يجوز وهو ما يكرهه ٥٨٣
لو كان يكرهه واشتهر به، فإن أمكن العدول عنه فهو أولى، وإلا فلا يحرم، لكان الحاجة
للتعريف. ٥٨٣

أتمودج منها مختار:

رجلان جليلان لزمهما لقبان قبيحان: معاوية بن عبد الكريم «الضال» وإنما ضل في طريق مكة. وعبدالله بن محمد الطرسوسى «الضعيف» كان ضعيفا في جسمه لا في حفظه ٥٨٣ وثالث وهو عارم، أبو النعمان السدوسى. «غندر» لقب أبى بكر البصرى محمد بن جعفر ٥٨٤^٢ ومعه غنادرة آخرون لمن أسماؤهم محمد بن جعفر ومن ليس بمحمد بن جعفر ٥٨٥ ومن الألقاب: «غنجار» صاعقة، شباب، زُنيج، رُسته، قيصر، الأخفش صاحب غريب الموطن، الأخافش النحويون الثلاثة المشهورون: ٨٧ هـ
«مربع، وجزرة، وعبيد العجل، وكيلجه، وما غمّه» البغداديون الخمسة، من كبار أصحاب «يحيى بن معين» وهو الذى لقبهم

«سجادة - المشهور - الحسن بن حماد
«مُشكدانه، ومُطين» من أصحاب أبى نُعيم الفضل بن دكين، لقبها بذلك
«عبدان» لقب جماعة، أكبرهم «عبد الله بن عثمان المروزى، صاحب ابن المبارك

النوع الثالث والخمسون: المؤلف والمختلف من الأسماء والأنساب

(٥٩٠ - ٦١١)^٢

هو ما يأتلف في الخط صورته، ويختلف في اللفظ صيغته: صُنفت فيه كتب مفيدة، من أكملها (الإكمال لأبى نصر ابن ماکولا) ٥٩٠

واستدرك عليه الحافظ ابن نقطة، ذيلًا على الأصل. وصف في ذلك جماعة من المتأخرين ٥٩٠ مما دخل من المؤلف والمختلف تحت الضبط: ٥٩٠ ما هو على العموم، وما يختص بضبط ما فى الصحيحين والموطن.

من العموم: سلام، وسلام: ٥٩١ - ٥٩٢^٢

عمارة، وعمارة: كَرِيز، وكَرِيز: ٥٩٣ حِرَام، وحِرَام: ٥٩٣^٢

العيشيون، والعيسيون والعنسيون ٥٩٥

أبو عبيدة وأبو عبيدة: السُّفْر والسُّفْر: عِشَل، وَعَسَل: ٥٩٦^٢

غَنَامٌ وَعَنَامٌ، قُمَيْرٌ وَقَمِيرٌ، مُسَوْرٌ وَمِسَوْرٌ، الحَمَالُ والجَمَالُ ٥٩٧

قد يوجد فى الباب ما يؤمن فيه من الغلط، ويكون الحافظ مصيبا كيف ما قال، مثل: عيسى بن أبى عيسى: الحنَّاط، والحنَّاط، والحنَّاط مسلم: الحنَّاط والحنَّاط ٥٩٨

القسم الثانى ضبط ما فى (الصحيحين، أو أحدهما، والموطن):

منه بَشَار، وَيَسَار، وَسِيَار؛ بَشْر، وَيُسْر؛ وَيُسْر؛ وَيُسْر، وَيُسْر، وَيُسْر ٦٠٠

يزيد، وبُرَيْد، والبُرَيْد، والبُرَيْد؛ البرَاء، والبرَاء؛ جارية، وحارثة: ٦٠٠

- حَرِيْز، وَجَرِيْر. وَحُدَيْر؛ حِرَاش، وَخِرَاش؛ حَصِيْن، وَحُصَيْن وَحُصَيْن؛ حَازِم، وَخَازِم: ٦٠١
 حَبَّان، وَحَبَّان، وَحَبَّان: ٦٠٢ رِبَاح، وَرِيَّاح: ٦٠٤ خُبَيْب، وَحَبِيْب؛ حُكَيْم، وَحَكِيْم - ٦٠٣
 زُبَيْد، وَزُبَيْد؛ سَلِيْم، وَسَلِيْم ٦٠٥
 سَلْم، وَسَلْم؛ سُرَيْج، وَشَرِيْح؛ سَلْمَان، وَسَلِيْمَان: ٦٠٥
 سَلْمَة، وَسَلْمَة، سِنَان، وَأَم سِنَان وَأَبُو سِنَان وَشِيْبَان؛ عَبِيْدَة، وَعُبَيْدَة؛ عُبَادَة، وَعِبَادَة ٦٠٧
 عُبَيْدَة، وَعُبَيْدَة؛ عِبَاد، وَعِبَاد؛ عُقَيْل، وَعَقِيْل؛ وَاقْد، وَوَاقْد - ٦٠٧
 وَمِن الْأَنْسَابِ/عَلَى الْحُرُوفِ:
 الْأَيْلِي - وَالْأَيْلِي - ٦٠٧ الْبِرَّاز، وَالْبِرَّاز؛ النَّصْرِي، وَالنَّصْرِي، وَالْبَصْرِي ٦٠٨
 التَّوَزِي، وَالتَّوَزِي؛ الْجُرَيْرِي، وَالْجُرَيْرِي ٦٠٩
 الْجَارِي، وَالْحَارِثِي؛ الْحِرَامِي، وَالْحِرَامِي، السَّلْمِي، وَالسَّلْمِي؛ الْهَمْدَانِي، وَالْهَمْدَانِي ٦١١

النوع الرابع والخمسون: المتفق والمفترق من الأسماء والأنساب ونحوها (٦١٣ - ٦٢١)^٢

- هو المتفق لفظاً وخطاً، وللخطيب فيه كتاب حفيظ، وإن يكن غير مستوفٍ لما يلي من الأقسام:
 الأول: المفترق من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم: ٦١٣
 مثاله: الخليل بن أحمد: سنة ٦١٣
 عن القاضي عياض في الشفا: حفظ الله تعالى هذا الاسم - أحمد - لنبينا ﷺ فلم يتسم به أحدٌ قبله
 ولا بعده، إلى زمان الخليل بن أحمد» ٦١٤
 القسم الثاني: المفترق من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم أو أكثر من ذلك. من أمثله:
 «أحمد بن جعفر بن حمدان» أربعة كلهم في عصر واحد ٦١٥
 القسم الثالث: ما اتفق من ذلك في الكنية والنسبة معاً، مثاله: «أبو عمران الجوني»: اثنان.
 ومما يقاربه: «أبو بكر بن عياش»: ثلاثة ٦١٦
 القسم الرابع عكسٌ هذا، ومثاله: «صالح بن أبي صالح»: أربعة
 القسم الخامس المفترق من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم ونسبتهم. مثاله: «محمد بن عبد الله
 الأنصاري: اثنان متقاربان في الطبقة: ٦١٨
 القسم السادس ما وقع فيه الاشتراك في الاسم أو الكنية خاصة، وأشكل لكونه لم يذكر بغير ذلك.
 مثاله: «حماد» إذا حدث عنه عارم أو سليمان بن حرب، فهو «حماد بن زيد» و«حماد» إذا حدث
 عنه التبوذكي، أو الحجاج بن منهال، فهو «حماد بن سلمة» حماد، إذا حدث عنه عقان، أمكن أن
 يكون أحدهما ٦١٨
 «عبدالله» إذا قيل، بمكة، فهو: ابن الزبير - أو ابن عباس - وبالمدينة: فهو: ابن عمر، وبالكوفة،

فهو: ابن مسعود، وبالْبصرة، فهو ابن عباس، وبخراسان: فهو ابن المبارك. وإذا حدث المصرى عن: «عبد الله» فهو ابن عمرو بن العاص ٦١٩ وإذا قال المكّي: عن عبدالله؛ ولا ينسبه، فهو ابن عباس

«أبو حمزة» عن ابن عباس إذا أطلق؛ وعن «شعبة» قال: «رويت عن سبعة كلهم أبو حمزة عن ابن عباس - بالحاء والزاي - إلا واحدا فإنه بالجيم: أبو حمزة نصر بن عمران القسم السابع: المشترك المتفق في النسبة خاصة، ومن أمثله: الأملى: أمل طبرستان، والأملى: أمل جيحون. «الحنفى» من بنى حنيفة. والحنفى مذهباً .
ولمحمد بن طاهر المقدسى في هذا القسم (كتاب الأنساب المتفقة) ٦٢٠

النوع الخامس والخمسون: نوع يتركب من النوعين قبله (٦٢٢ - ٦٢٦) ٢

منه ما يوجد الاتفاق في اسمى شخصين أو كنيتهما التي عُرفا بها، أو يوجد في نسبها الاختلاف والاتلاف المذكوران في النوع قبله.

أو على العكس بأن يختلف ويألف أسماها ويتفق نسبها اسماً أو كنية.

ويلتحق بالمؤلف والمختلف فيه، ما يتقارب ويشته. وللخطيب فيه كتاب (تلخيص المتشابه في الرسم) من أحسن كتبه، وإن لم يُعرب باسمه عن موضوعه. ٦٢٢

من أمثلة الأول «موسى بن عليّ، وموسى بن عليّ» ٦٢٢

ومن المتفق من ذلك، المختلف والمؤلف في النسبة: «محمد بن عبد الله المخرمى» نسبة إلى المخرم من بغداد، مشهور و«محمد بن عبد الله المخرمى» غير مشهور روى عن الإمام الشافعى. حديثه في مسلم. «ثور بن يزيد» الكلاعى الشامى و«ثور بن زيد الدبلى المدنى روى عنه الإمام مالك، وحديثه في الصحيحين ٦٢٣

ومن المتفق في الكنية المختلف والمؤلف في النسبة:

«أبو عمرو الشيبانى، وأبو عمرو الشيبانى» ٦٢٤

وأما القسم الثانى الذى هو على العكس من ذلك، فمن أمثله: «عمرو بن زُرارة، وعمر بن زُرارة، وعبيد الله بن أبى عبدالله، وعبد الله بن أبى عبدالله» «حيان الأسدى، وحنان الأسدى». ٦٢٥

النوع السادس والخمسون:

الرواة المتشابهون في الاسم والنسب المتمايزون بالتقديم والتأخير

(٦٢٧ - ٦٢٨)

مثاله: «يزيد بن الأسود» و«الأسود بن يزيد»: «الوليد بن مسلم، ومسلم بن الوليد ٦٢٧

وصنف «الخطيب المحافظ» فى هذا النوع كتاب (رافع الارتياب فى المقلوب من الأسماء والأنساب) - ٦٢٨

النوع السابع والخمسون: معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم (٦٢٩ - ٦٣٣)

وذلك على ضروب:

أحدها: من نسب إلى أمه: منهم من الصحابة: بنو عفراء، وبلال بن حمامة، وبنو بيضاء، وشرحبيط بن

حسنه وعبد الله بن بحينة، وسعد بن حَبْتَةَ الأنصارى، رضى الله عنهم ٦٢٩

ومن غير الصحابة: محمد بن الحنفية، وإسماعيل بن عُلَيْة، وإبراهيم بن هراسة ٦٣٠

الثانى: من نُسب إلى جدته، من الصحابة:

«يَعْلَى بن منية، وبشير بن الخصاصية. ٦٣١

ومن شيوخ ابن الصلاح: «ابن سكينه، أبو أحمد البغدادى، وهى أم أبيه.

الثالث: من نُسب إلى جَدِّه:

من الصحابة، رضى الله عنهم: «أبو عبيدة ابن الجراح، وحمل ابن النابغة المذلى، ويجمع ابن جارية»

ومَن بعدهم: بنو الماَجَشُون، وابن أبى ذئب، وابن أبى ليل الفقيه، وابن أبى مُليكة، وأحمد ابن حنبل، الإمام، وبنو أبى شيبة.

ومن المتأخرين: أبو سعيد ابن يونس، صاحب (تاريخ مصر) ٦٣٢

الرابع: من نسب إلى رجل غير أبيه. هو منه بسبب: منهم:

«المقداد ابن الأسود» وكان فى حجر الأسود بن عبد يغوث القرشى

«الحسن ابن دينار» ٦٣٣، وهو ابن واصل، ودينار: زوج أمه

النوع الثامن والخمسون: معرفة النَّسَبِ التى على خلاف ظاهرها (٦٣٤ - ٦٣٦)

من ذلك:

«أبو مسعود البدرى»: نزل بَدْرًا فَنُسب إليها ٦٣٤

«سليمان بن طرخان التيمى»: نزل فى تيم، وليس منهم

«أبو خالد الدالانى»: هو مولى بنى أسد، ونزل فى دالان

«إبراهيم بن يزيد الخوزى»: ليس من الخوز، وإنما نزل فى شعب الخوز بمكة

«عبد الملك بن سليمان العرزمى»: نزل جبانة عزم بالكوفة

«محمد بن سليمان العوقى»: نزل فيهم، وهم بطن من عبدالقيس

«أحمد بن يوسف السلمى»: نُسِبَ سلميا إلى أمه
 وأبو عمرو بن نُجيد السلمى، وأبو عبد الرحمن السلمى» كذلك ٦٣٥
 ويقرب من ذلك ويلتحق به:
 «مقسم، مولى ابن عباس» للزومه إياه.
 «يزيد الفقير» أحد التابعين، لإصابته في فقار ظهره.
 «خالد الحذاء» لم يكن حذاءً ووُصف بذلك لجلوسه في الحدائين ٦٣٦

النوع التاسع والخمسون: معرفة المبهمات

(٦٣٧ - ٦٤٢)

أى أسماء من أبهم ذكره في الحديث. من الرجال والنساء.
 صنف فيها: عبد الغنى بن سعيد الحافظ، والخطيب وغيرهما. وهو على أقسام:
 ما قيل فيه: رجل، أو: امرأة، مثاله: ٦٣٧
 ما أبهم بأن قيل فيه: ابن فلان. أو ابن فلانة، مثاله: ٦٣٨
 ومنها: العم، والعمة، مثاله: ومنها: الزوج والزوجة، مثاله ٦٣٩

النوع الموفى ستين: معرفة تواريخ الرواة

(٦٤٣ - ٦٥٣)^٢

جدواه، ومثال من رقابة النقاد على الرواة، لمعرفة اتصال الإسناد والكشف عن الكذب والتدليس وتمييز
 زمن الرواية عنم اختلط،

تواريخ المحدثين مشتملة على ذكر الوفيات، فلذلك سميت تواريخ.

عيون من التواريخ

١ - الصحيح في سن سيدنا سيد البشر، وصاحبيه أبى بكر وعمر، وتاريخ وفياتهم: ٦٤٤^٢

وعثمان، وعلى، وباقي العشرة رضى الله عنهم: ٦٤٥ - ٦٤٦^٢

٢ - اثنان من الصحابة، عاشا في الجاهلية ستين سنة وفى الإسلام ستين، باعتبار حين انتشار الإسلام

وذاع: حكيم بن حزام، وحسان بن ثابت ٦٤٧^٢

وآخرون من الصحابة، عمروا في الجاهلية، وفى الإسلام من حين انتشاره (٦٤٨ - ٦٤٩)

٣ - تواريخ أصحاب المذاهب المتبوعة: سفيان الثورى ومالك بن أنس، وأبو حنيفة والشافعى

وأحمد، رضى الله عنهم ٦٥٠

أولى من ذكر الثورى فيهم، ذكر الأوزاعى، وإسحاق بن راهويه، وداود بن على الظاهرى

٦٥٠ - ٦٥١.

٤ - تواريخ أصحاب كُتُب الحديث الخمسة المعتمدة:

أبو عبد الله البخارى، ومسلم بن الحجاج النيسابورى، وأبو داود السجستانى وأبو عيسى الترمذى،
وأبو عبد الرحمن النسائى ٦٥١

وابن ماجه، صاحب السنن ٦٥٢

٥ - سبعة من الحفاظ، بعد هؤلاء، عظم الانتفاع بمصنفاتهم فى أعصارنا:

أبو الحسن الدارقطنى، ثم أبو عبد الله الحاكم النيسابورى، ثم أبو محمد عبد الغنى بن سعيد المصرى،
ثم أبو نعيم الأصبهانى.

يليه من الطبقة بعدهم: أبو عمر ابن عبد البر حافظ المغرب، وأبو بكر البيهقى، وأبو بكر الخطيب

البغدادى حافظ المشرق: ٦٥٢ - ٦٥٣

وآخرون من الصحابة، عُمروا فى الجاهلية، وفى الإسلام من حين انتشاره (٦٤٨ - ٦٤٩)

٣ - تواريخ أصحاب المذاهب المتبوعة: سفيان الثورى ومالك بن أنس، وأبو حنيفة والشافعى

وأحمد، رضى الله عنهم ٦٥٠

أولى من ذكر الثورى فيهم، ذكروا الأوزاعى، وإسحاق بن راهويه، وداود بن على الظاهرى

٦٥٠ - ٦٥١.

٤ - تواريخ أصحاب كُتُب الحديث الخمسة المعتمدة:

أبو عبد الله البخارى، ومسلم بن الحجاج النيسابورى، وأبو داود السجستانى وأبو عيسى الترمذى،

وأبو عبد الرحمن النسائى ٦٥١

وابن ماجه، صاحب السنن ٦٥٢

٥ - سبعة من الحفاظ، بعد هؤلاء، عظم الانتفاع بمصنفاتهم فى أعصارنا:

أبو الحسن الدارقطنى، ثم أبو عبد الله الحاكم النيسابورى، ثم أبو محمد عبد الغنى بن سعيد المصرى،
ثم أبو نعيم الأصبهانى.

يليه من الطبقة بعدهم: أبو عمر ابن عبد البر حافظ المغرب، وأبو بكر البيهقى، وأبو بكر الخطيب

البغدادى حافظ المشرق: ٦٥٢ - ٦٥٣

النوع الحادى والستون: معرفة الثقات والضعفاء من رواة الحديث

(٦٥٤ - ٦٥٩) ٢

هو من أجل نوع وأفخمه، فإنه المرقاة إلى معرفة صحة الحديث وسقمه.

من تصانيف أهل المعرفة بالحديث فيه: ما أُفرد فى الضعفاء. كتبت الضعفاء للبخارى والنسائى

والعقيلى: ٦٥٤

ولابن جبان، وابن الجوزى. ومن النافع فيه: الكامل لابن عدى، وتاريخ بغداد للخطيب، وتاريخ

دمشق لابن عساكر، والكمال وما عليه، والميزان للحافظ الذهبى: ٦٥٤

ومنها فى الثقات فحسب، كثقات أبى حاتم ابن حبان.
 * وما جمع بين الثقات والضعفاء، كتارىخ البخارى، وتارىخ ابن أبى خيثمة - وما أعظم فوائده -
 والجرح والتعديل لابن أبى حاتم الرازى: ٦٥٤
 أول من تكلم فى الرجال: شعبة بن الحجاج، ثم يحيى بن سعيد، ثم أحمد ابن حنبل ويحيى بن
 معين: ٦٥٤ وعلى ابن المدىنى وعمرو الفلاس ٦٥٥
 كما جاز الجرح فى الشهود، جاز فى الرواية صيانةً للشريعة، فهذا من المواضع التى تحل فيها الغيبة:
 ٦٥٥

على الناظر فى الجرح والتعديل، أن يتقى الله تبارك وتعالى، ويتثبت، ويتوقى التساهل كيلا يجرح سلبيا
 ويسم بريئا بسمه يبقى عليه عارها.
 لعل ابن أبى حاتم - وقد قيل إنه كان يعدّ من الأبدال - خاف من مثل ذلك، حين قيل له وهو يقرأ
 كتابه فى (الجرح والتعديل) إنه يجرح أقواما لعل منهم من خطوا رجاهم فى الجنة؛ فىكى وارتعدت
 يده حتى سقط منه الكتاب ٦٥٦
 قد أخطأ فيه غير واحد على غير واحد، فجرحوهم بما لا صحة له. من ذلك جرح أبى عبد الرحمن
 النسائى لـ «أحمد بن صالح المصرى» وهو حافظ إمام لا يعلق به جرح ٦٥٦
 قضية النسائى، وجرحه المحافظ أحمد بن صالح. ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩

النوع الثانى والستون: معرفة من خلط فى آخر عمره من الثقات

(٦٦٠ - ٦٦٤) ٢

منهم من خلط لخرّفه، ومن خلط لذهاب بصره أو لغير ذلك.
 الحكم فى من أخذ عنهم قبل الاختلاط وبعده، ومن أشكل أمره ٦٦٠
 أسماء أعيان حفاظ بمن اختلطوا، وبيان أحوالهم ووقت تخطيطهم ٦٦٠ - ٦٦٤
 من كان من هذا القبيل محتجا بروايته فى الصحيحين أو أحدهما، نعرف على الجملة أن ذلك مما تميز وكان
 مأخوذا عنه قبل اختلاطه ٦٦٤

النوع الثالث والستون: معرفة طبقات الرواة والعلماء

(٦٦٥ - ٦٦٧) ٢

كتاب الطبقات الكبير لمحمد بن سعد) وروايته عن محمد بن عمر، لا ينسبه، وهو الواقدى ٦٦٥
 الكلام فى الواقدى كثير جدا، جرحا وتعديلا، وهو واسع العلم وسعة العلم مظنة كثرة الإغراب وهو
 مظنة التهمة. والمختار أن لا يُطلق القول بضعفه ٦٦٥ - ٦٦٦ ٢
 الطبقة فى اللغة القوم المتشابهون، وعليه قرب شخصين يكونان من طبقة واحدة بالنسبة إلى جهة، ومن
 طبقتين بالنسبة إلى جهة أخرى. مثاله.. ٦٦٧

النوع الرابع والستون: معرفة الموالى من الرواة والعلماء

٢(٦٦٨ - ٦٧١)

أهمه معرفة الموالى المنسوبين إلى القبائل بوصف الإطلاق
وفى الموالى:

من هم موالى عتاقة؛ ومن هم موالى إسلام كالإمام البخارى محمد بن إسماعيل الجعفى، مولاهم،
نُسِبَ إلى ولاء الجعفيين لأن جَدَّهُ، وكان مجوسيا، أسلم على يد «اليمان بن الأختس الجعفى»
و«الحسن بن عيسى الماسرجسى»: كان نصرانيا وأسلم على يدى عبد الله بن المبارك.

أمثلة لكل من ولاء العتاقة، وولاء الإسلام وولاء الحلف والموالات. وللمنسوبين إلى القبائل
٦٦٨ - ٦٦٧

وربما نُسِبَ إلى القبيلة مولى مولاها. مثاله ٦٧٠

قدوم الزهرى من مكة على «عبد الملك بن مروان» وسؤاله إياه عن سادات أهل الأمصار، وهل هم
من العرب أو الموالى؟ ويم سادوا؟

سادات: أهل مكة، وأهل اليمن، وأهل مصر، وأهل الشام، وأهل الجزيرة، وأهل خراسان، وأهل
البصرة: كلهم من الموالى، سوى أهل الكوفة فمن العرب. سادوا جميعا بالديانة والرواية ٦٧٠
فقهاء المدينة التابعون السبعة، كلهم عرب، إلا سليمان بن يسار فمن الموالى ٦٧١

النوع الخامس والستون: معرفة أوطان الرواة وبلدانهم

٢(٦٧٢ - ٦٧٦)

كانت العرب تنتسب إلى قبائلها فلما جاء الإسلام حدث فيما بينهم الانتساب إلى الأوطان - لسعة
ديار الإسلام.

سبيل الجمع بين البلدين لمن كان من الناقلة من بلدٍ إلى بلد، البلدين، أو بين البلدة والقرية من
قراها: ٦٧٢

أسوة بالحاكم أبى عبد الله - فى المعرفة - روى ابن الصلاح ثلاثة أحاديث من عواليه بأسانيده إليها،
ثم ذكر أوطان رجال الإسناد لكل حديث منها ٦٧٣ - ٦٧٦
ثم ختام الكتاب..

تمت فهرسة مقدمة ابن الصلاح، ومحاسن الاصطلاح
وفىما يلى، فهرسةً لأنواع الخمسة التى زادها السراج
البلقىنى فى (محاسنه) على الأنواع الخمسة والستين، فى
مقدمة ابن الصلاح

زيادات محاسن الاصطلاح على مقدمة ابن الصلاح

النوع السادس والستون: رواية الصحابة بعضهم عن بعض

(٦٨٠ - ٦٨٩) //

رواية صحابى عن صحابى - وذلك مما يكثر - وقد يكون ابناً له، أو يكون أخاً له، وقد يكون غير

ذلك // ٦٨٠

ثلاثة من الصحابة، يروى بعضهم عن بعض. وذلك أقل مما قبله. ٦٨٠

أربعة من الصحابة يروى بعضهم عن بعض، (// ٦٨١)

رباعى للصحابيات، ورباعى الصحابة، من كتاب فيه للحافظ عبد الغنى بن سعيد.

تخريج كل رباعى منها، من مختلف طرقه // ٦٨٠ - ٦٨٨

حديث واحد لما فوق أربعة من الصحابة: // ٦٨٩.

النوع السابع والستون: معرفة رواية التابعين بعضهم عن بعض

(٦٩٠ - ٦٩٢) //

رواية تابعى عن تابعى، وهو كثير .

ثلاثة تابعين يروى بعضهم عن بعض.

أربعة تابعين يروى بعضهم عن بعض مثال. // ٦٩٢.

النوع الثامن والسبعون

من اشترك من رجال الإسناد فى فقه أو بلد أو غير ذلك

(٦٩٣ - ٦٩٧) //

بيانه، وأمثلة منه:

إسناد كل رجاله فقهاء

إسناد رجاله مدنيون // ٦٩٣

أسانيد، رجالها بصريون // ٦٩٤

أسانيد، رجالها كوفيون ٦٩٥

مثال إسناد، كله شاميون، ومثال إسناد، كله مصريون // ٦٩٦

النوع التاسع والستون: معرفة أسباب الحديث // (٦٩٨ - ٧١٣)

مهاجر أم قيس، وحديث «إنما الأعمال بالنيات» // ٦٩٨
السبب قد ينقل في الحديث، أمثلة منه. وربما لا ينقل، أو يُنقل في بعض طرقه، فهذا الذي ينبغي
الاعتناء به // ٦٩٩

تخريج مجموعة من الأحاديث. من مختلف الطرق. بيانا لسبيل معرفة أسبابها ٧٠٠ - ٧١٢
في أبواب الشريعة والقصاص وغيرها، أحاديث لها أسباب يطول شرحها. والمذكور هنا أنموذج، ومدخل
لإضافة مبسوط فيه، بعون الله تعالى وكرمه // ٧١٣.

النوع الموفى سبعين - التاريخ المتعلق بالمتون // (٧١٤ - ٧٤٠)

فوائده

التأريخ قد يكون بمجرد: أول ما كان كذا؛ وبالقبليّة والبعدية؛ وبآخر الأمرين،
ويكون بذكر السنة أو الشهر
فمن الأوائل:

«أول ما بدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم، الرؤيا الصادقة» الحديث، بطوله
صنف العلماء في (أوائل)

وفي (مصنف أبي بكر ابن أبي شيبة) أواخره، كتاب الأوائل // ٧١٤
مجال الاختيار لأوائل (المحاسن)

أوائل تتعلق بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وبشريعتنا // ٧١٥

أوائل لآدم، صلى الله عليه وسلم، مخصوص بها، // ٧١٤

ولنوح، صلى الله عليه وسلم // ٧١٤

ولإبراهيم، صلى الله عليه وسلم // ٧١٥

ولإسماعيل بن إبراهيم، صلى الله عليها وسلم // ٧١٦

أوائل لنبيينا محمد صلى الله عليه وسلم، في الدنيا وفي الآخرة، ليست لغيره من البشر // ٧١٧ - ٧١٨
عما يتعلق بأوائل: الشريعة:

من المبعث إلى الهجرة // ٧١٨

ثم في سنوات ما بعد الهجرة،

من السنة الأولى، وفيها بنى مسجده ومسكنه، وأخى صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين والأنصار،
وشرع الأذان.

حتى السنة العاشرة، وفيها حجة الوداع، ونزل قوله تعالى: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾ الآية
٧١٩// - ٧٢٢

ما يتعلق بالأوائل في أزواجه - رضى الله عنهن ٧٢٢ - ٧٢٣

ومن الأوائل لأبي بكر، رضى الله عنه // ٧٢٣

أول أمير أمر في الإسلام «عبد الله بن جحش» رضى الله عنه

وأول لواء عقده النبي صلى الله عليه وسلم إلى الشام، يزيد بن حارثة، - رضى الله عنه - // ٧٢٤
ومن الأوائل:

أول جمعة جُمعت في الإسلام قبل الهجرة: بالمدينة، ثم جمعة بالبحرين // ٧٢٤ - ٧٢٦

أول جمعة لرسول الله ﷺ بالمدينة، في بنى سالم بن عوف، ظاهر المدينة // ٧٢٦

لسعد بن زرارة، رضى الله عنه أوليات منها: أنه أول من جمع بالمدينة - قبل الهجرة، وأول من بايع ليلة
العقبة // ٧٢٨

ومن الأوائل المنتورة:

الاعتبار بالسماع الأول فيما لم يُنسخ، فأما ما ما نُسِخَ فالمعتبر فيه آخر الأمرين: ٧٣١

ومن التأريخ بالقبليّة والبعدية: // ٧٣٢

ومن الأحاديث المؤرخة: // ٧٣٣ - ٧٣٩

ومما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرض موته، صلاته قاعدا وصلاة الناس خلفه قياما ٧٣٩

وآخر لواء عقده النبي صلى الله عليه وسلم بيده لأسامة بن زيد، رضى الله عنها ٧٤٠

وكان من آخر كلامه صلى الله عليه وسلم في مرض وفاته: اتقوا الله والوصية بملك اليمين» وآخره: «في

الرفيق الأعلى» ٧٤٠

مستدرك

وقع مما فاتني تصحيحه أو تحريره في مراجعتي لتجارب المطبعة، ما ينبغي التنبيه عليه فيما يلي، رجاء أن يتفضل السادة القراء بتصحيحه واستدراكه في نسخهم من هذه الطبعة، «وعلى الله قصد السبيل».

المستدرك	المطبوع	(*) ص س
يحيى بن يحيى سنة من المذهب ٥٦١ - ٦٣٧ هـ	يحيى بن يحيى سنة من المذهب (٥٦١ - ٣٧ هـ)	١٦ ١٤ ٢٩ ٣ من الآخر ٣٥ قبل الأخير
واسمه مثبت في أول طبقة للسمع لأصل (غ) ومعه: «أحمد بن عبد الله بن شعيب التميمي» وله قصيدة في مدح الكتاب والمؤلف. انظر ص ١٢٥، ١٢٧.	إضافة:	٩ ٣٦
إضافة: تخريج الأستاذ الدكتور محمد الرواندي، من مباحث رسالته لدكتوراه الدولة في علوم الإسلام، طبع وزارة الأوقاف المغربية بالرباط ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م وموضوعها (أبو الفتح اليعمرى. حياته وآثاره، وتحقيق أجونته. - بإشرافي -	معجم شيوخ اليعمرى	٤٢ ١١
الخَوِيُّ في المنظومات انتهت إليه الموكل	الخَوِيُّ في المنظومات انتهت عليه الموكل	٥٣ ١١ هـ ٧٢ ٥ ١١٠ ١١

(*) الرقم الأول للصفحة، والثاني للسطر، وحرف الباء لمحاسن البلقيني، وحرف الهاء للهوامش.

ص	ص	المطبوع	المستدرك
١١٢	١	جمع النسخة	جمع النسخ
١٢٧	١٠	الأولى	الأولى لأصل ابن رزين من نسخة (غ).
١٣٠	الرابع من آخر	الدائرة السنّية	الدائرة السنّية
١٣١	٥	سنة ثلاث وتسعين وتسعمائة	سنة ثلاث وتسعين وسبعمائة
٦٠٥		من خطية العراقية (ع)	(لوحات المصورة بعد ص ١٤٢) ينقل السطر الثاني من المطبوع أسفل اللوحة الخامسة، إلى السادسة بعدها. وينقل المطبوع على السادسة إلى الخامسة قبلها.
١٣٧	١٢	عليها حلة	عليها جملة
١٤٦	١ هـ	وأوفى	وأوفى
١٥٤	٢ ب	ابن عون	ابن عون
١٦٦	٣ من آخره (٢)	الصنعاقي	الصنعاقي
١٦٧	١ هـ (٣)	لقته الأمة بالقبول	تلقته الأمة بالقبول.
١٧٦	٣	شاذّ ولا منكرًا	شاذّ ولا منكرًا
١٧٦	ب آخر سطر	لا يفهم	لا يفهم
١٧٧	٦	نصّ الشافعي	نصّ الشافعي
١٧٨	قبل الأخير من متدن المقدمة	أو كون	أو كون
١٨٠	قبل الأخير من متن المقدمة	بعض مشايخه	بعض مشايخه
١٨٢	٢	ممن يميز	ممن يميز
١٨٣	٥	والركون	والركون
١٨٣	آخره (٢) مقدمة	والله أعلم	والله أعلم

المستدرک	المطبوع	ص س
في تصرفاته	في (تصرفاته)	١ ١٨٧
ثم سعيد	ثم سعيد	١ ٢٠٣
قسما من التعليق ثانيا	قسما من التعليق ثانيا	١١ ٢٢٧
فما كان عن غير ثقة	فما كان غير ثقة	٦ ٢٣٧
ذلك على عمر	لك على عُمَرَ	٩ ٢٤٠ ب
بخراسان -	بخراسان	٣ ٢٥٠ هـ ^(١)
يخالفه	يخالفه	٢ ٢٥٥ ب
من أعلَّ	من: علل	٦ ٢٥٩ ب
ويضاف بعده: انظر تقييد العراقي (١١٧) واستشهاده بقول الجوهري في الصحاح: «لا أعلِّك الله، أي لا أصابك بعلَّة»		
وفيه الزيادة	وفيه لزيادة	١ ٢٦١ هـ ^(١)
عن خالد الحذاء وعاصم.	عن خالد الحذاء، وعاصم	١ ٢٦٥ ب
- وانظر في (معرفة الحاكم: ١١٤) تحرير إسناده وعلَّة وهم من أسنده عن سفيان عن خالد الحذاء أو عاصم.		
الوضوء»	الوضوء»	٤ ٢٦٨ ب
عن ابن جريج	عن ابن جريج	١٠ ٢٧٠
روى عن الحسن	روى عنه الحسن	١ ٢٧٥ هـ ^(١)
يضاف: طبعته وزارة الأوقاف المغربية بالرباط: ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م		٢٧٨ آخر الصفحة
اعترض عليه	اعترض عليه	١ ٢٧٩ هـ ^(١)
الأعصار المتأخرة	الأعصار المتأخرة	١ ٣٠٧
والمحاذرة	والمحاذرة	٤ ٣٠٧
لم يقبل	لم يقبل	١٤ ٣٠٧

المستدرک	المطبوع	ص س
والمقابلة عليه، مع خلاف يسير في بعض الألفاظ.	والمقابلة عليه.	٣٣٤ هـ ^(١) ب
واحدًا واحدًا	واحدٌ واحدًا	١ ٣٣٨
ابن الفراء	بن الفراء	١٦ ٣٣٨
وإن أجمل المخبر به	وإن أجمل المخبر به	١٤ ٣٥٣
وإن لم يجز	وإن لم يجز	٥ ٣٥٧
تحذف لوقوعها مكررة سهواً	بقسم الإعلام وقسم	٣٥٨ أول سطر
وتقييد العلم	وتقييد العل	٣٦٣ آخره هـ (٤ - ٥)
		ب
عن ابن جريج	عن ابن جريج	٣٦٤ هـ / ٣ ب
في (الاقتراح)	في (لاقتراح)	٣٧٢ هـ ^(٣) ٣
[من إطلاق - نسخة -]	[من إطلاق - نسخة -]	٣٧٦ هـ ^(٣)
من موضع سقوطه	من موضوع سقوطه	١٠ ٣٧٧
يومئذ	يومئذ	٥ ٣٨٤
أحوط وأخرى	أحوط ه وأخرى	٣٨٦ آخر سطر من المتن
يضاف إلى آخره: وأحال ابن حجر		٣٩٦ هـ ^(١) ب
في «سليمان بن أكيمة» بالإصابة،		
على «سليم بن أكيمة»		
وقد تقصيت	وقد تقصيت	٣٩٨ آخره هـ ^(١)
على الشك	على الشك	٣٣٩ آخر متن ب
وعطاء، يعني ابن رباح،	يعني ابن رباح	٤٠١ هـ ^(١) ب ٢
لفظ كل واحد	لفظ كل واحد	٥ ٤٠٦
تلف من أرضة	تلف من قرصة	١ هـ ^٢
بهذا الإسناد على التمام	بهذا الإسناد	٤١٨ ب آخر هامش
أخو حسين	أخو حسين	٤١٩ هـ ^(٣) ٦
لا ينبغي للمحدث	لا ينبغي للمحدث	٤٢١ قبل الأخير من متن
		المقدمة

ص س	المطبوع	المستدرک
٤٣١ ١١	ورويناعته	ورويناعته ^(٤)
٤٣١ ١٢	ورويناعته أو بلغنا ^(٤)	ورويناعته أو بلغنا
٤٣٥ ١١	الكناني	الكناني
٤٣٩ ٨ / ب	أعظيتكها	أعظيتكها
٤٥٢ ٢ / ب	«إلا من ظلم	«إلا من ظلم
٤٦٣ ٢	أشباه لذلك	في أشباه لذلك
٤٦٦ ٤	وارة	وارة
٤٦٩ ٥ / ب	يقوى إدعاء	يقوى إدعاء
٤٧٣	سنن الدارمي ١ / ١٧٨٢	سنن الدارمي ١ / ١٧٨
٤٧٨ ١٠	متضادين	متضادان
٤٩٠ ٣ / ب	وروي	وروي
٥٠٢ ١ / ب	من محضها	من محضها
٥٠٣	إذا	إذا
٥١٣ ١١	من خيران	من خيوان
٥٢٠ ٢	من آخره ^(١)	- الليثي، مولاها -
مقدمة		
٥٢١	كعب الأخبار	كعب الأخبار
٥٢٥	سليمان التيمي	سليمان التيمي
٥٣١ ٣ / ب	آخر متن المقدمة	يضاف إلى آخره: المسمون في أول الفقرة - مثالا للإخوة العشرة التابعين - اثنا عشر. والذي في (معرفة الحاكم ١٥٣): النضر وموسى وأبو بكر وعبيد الله وعبيد الله وعمر. وقال الحافظ العراقي في هذا النوع الثالث والأربعين: وقد كان أولاد أنس بن مالك يزيدون على المائة، وسُمي لنا ممن روى العلم عنه من

المستدرک	المطبوع	ص س
أولاده لصلبه عشرة» ثم ذكر حديث الدعاء (التقييد ٣٤٥)		
لأبٍ عن أبيه	لأبٍ عن ابنة	١ ٥٣٨
استوصوا	استوصو	١٠ / ب ٥٤٧
الحسن بن	الحسن بـ	١١ / ب ٥٤٧
لكم	لك	١٩ / ب ٥٤٧
على القاموس، ولفظه: «حسبته	على القاموس.	٥٥١ آخر هـ (٤)
أحسبه، بالضم، حسبا وحسانا		
وحسابة، إذا عدده. والحسب أيضا		
ما بعده الإنسان من مفاخر آبائه.»		
وكذلك هو	وكذلك وهو	٥ هـ (٢) ٥٧٤
محمد بن عمرو الرازي	محمد بن عمرو الراي	١ ٥٨٦
محمد بن بشار	محمد بشار	٦ ٥٨٦
حديثه عند الستة	حديثه عن الستة	٣ هـ (٤) ٥٨٦
مشكداته	مشكداته	١ هـ (١) ٥٨٩
سَعِيرُ بن الحِمْس	سَعِيرُ بن الحمس	٤ هـ (١) ٥٩٧
ينقل إلى آخر الهامش (١) قبله	وحديث شيبان بن فروخ / إلى آخر السطر	١ هـ (٢) ٦٠٨
باب الهمداني	باب الهمداني	٦١١ هـ (٣) من المقدمة
ويوجد في	أو يوجد في	٢ ٦٢٢
ثور بن زيد	ثور ابن زيد	٧ هـ (٢) ٦٢٣
مالك بن القشب الأزدي	مالك بن القشب الأزري	٥ هـ (٥) ٦٢٩
الغاية	الغاية	٢ هـ (١) ٦٣٠
ومثلها على هامش	ومثلها هامش	٣ هـ (١) ٦٤٣
التذهيب	التذهيب	٤ هـ (٢) ٦٥٢
الاغتباط بن	الاحتياط عن	٣ هـ (١) ٦٦٥
المؤيد بن محمد	المؤيد محمد	٦ ٦٧٤

ص س	المطبوع	المستدرک
-----	---------	----------

من زیادات المحاسن

٦٨٢ ١	الفضل بن جعفر	الفضل بن جعفر
٦٨٣ ٣ هـ (٣)	(فتح الباری ٤ / ٢١٧)	(فتح الباری: ٣ / ٢١٧)
٦٩٨ ١ هـ (١)	أحكام الأحكام	إحكام الأحكام
٧٠٠ ٨	عثمان بن مهدي	عبد الرحمن بن مهدي
٧٠٩ ١	كان يؤجر	كان [ياجر] بلفظ مسلم
٧٢١ ٥ هـ (٤)	وأفاد ٢٢ أبو زرعة	وأفاد «أبو زرعة»
٧٢٣ ٢ هـ (٢)	معمر بن يحيى	معمر عن يحيى
٧٢٧ آخر الهامش	أصحاب السنين	أصحاب السنن

* * *

نجز الكتاب، ولله تعالى الحمد والمنّة
على ما يسّر وأعان.

عائشة عبد الرحمن

مصر الجديدة:

١ / ٣ / ١٤١١ هـ

٢١ / ٩ / ١٩٩٠ م

رقم الإيداع	١٩٨٩ / ٩١٣١
التقييم الدولي	ISBN ٩٧٧-٠٢-٢٨٥٢-٤

١ / ٨٥ / ١٨٩

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)